



دراسة جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطوّرة في لبنان.

الدراسة الكاملة

المركز التربوي للبحوث والإنماء
ثينك تانك

بالتعاون مع



دراسة

جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطوّرة في لبنان

تنسيق الدراسة وعمل الفريق

أ. أكرم سابق

فريق الاستشاريين

(بحسب التسلسل الأبجدي لإسم العائلة)

د. كيتا حنا

أ.د. محمد رمال

أ. د. سمر زيتون

أ. أكرم سابق

د. جورجيا هاشم

التنفيذ الميداني والتحليل الكمي (تحليل SPSS)

مكتب البحوث التربوية - المركز التربوي للبحوث والإنماء

ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤

جدول المحتويات

٨	 الملخص التنفيذي
٨	 ١. نظرة عامة
٨	 ٢. النتائج الرئيسية
٨	 ٢.١. التحليل الديموغرافي وتحليل الموارد البشرية
٩	 ٢.٢. الجهوية التكنولوجية
١٠	 ٢.٣. توزيع الموارد
١٠	 ٢.٤. التفاوتات عبر المناطق
١٠	 ٢.٥. ديناميكيات التواصل
١١	 ٢.٦. القيادة والتخطيط الاستراتيجي
١١	 ٣. التوصيات
١١	 ٣.١. القيادة وبناء القدرات :
١١	 ٣.٢. معالجة نقص الموارد :
١١	 ٣.٣. تعزيز التكامل التكنولوجي :
١٢	 ٣.٤. تحسين التواصل ومشاركة أصحاب المصلحة :
١٢	 ٣.٥. مبادرات الإنصاف والتربية الدامجة :
١٢	 ٣.٦. الرصد والتقييم :
١٢	 ٤. الخاتمة
١٣	 الفصل الأول: المقدمة والخلفية
١٣	 ١. المقدمة
١٤	 ٢. إشكالية الدراسة
١٦	 ٣. أسئلة البحث
١٧	 ٤. أهداف الدراسة:
١٨	 ٥. أهمية الدراسة
١٩	 ٦. منهجية الدراسة
١٩	 ٦.١. نوع الدراسة وتصميمها:
١٩	 ٦.٢. أدوات جمع البيانات:
٢٠	 ٦.٣. تحليل الوثائق:
٢١	 ٧. عينة الدراسة :

٢١	٨. تحليل البيانات:
٢١	٩. أخلاقيات البحث:
٢٢	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
٢٢	١. جهوزية المدرسة في السياق العالمي
٢٢	١.١. تمهيد
٢٢	١.٢. تجارب الدول في تطوير المنهج
٢٨	١.٣. مقومات تطوير المناهج المطورة
٣٧	١.٤. جهوزية المدرسة
٤٥	١.٥. تحديات جهوزية المدرسة لتطوير المناهج في البلدان النامية
٤٨	١.٦. خلاصة
٤٩	٢. جهوزية المدرسة لتطبيق المنهاج المطور في السياق اللبناني
٤٩	٢.١. الخطط والاستراتيجيات
٥٢	٢.٢. المؤشرات الدالة على جهوزية المدرسة في لبنان
٦١	٣. الدراسات اللبنانية حول جهوزية المدرسة
٦١	٣.١. تمهيد
٦١	٣.٢. دراسة شعيب (٢٠١٤)
٦٢	٣.٣. دراسة Dryden-Peterson (٢٠١٦)
٦٣	٣.٤. دراسة فرحات (٢٠١٩)
٦٤	٣.٥. دراسة البنك الدولي (٢٠١٩)
٦٤	٣.٦. دراسة الخوري (٢٠٢٠)
٦٥	٣.٧. دراسة شعيب و السلمان (٢٠٢٠)
٦٦	٣.٨. دراسة كرامي وحمادي (٢٠٢١)
٦٨	٣.٩. دراسة اليونسكو (٢٠٢١)
٧٠	٣.١٠. دراسة شعيب (٢٠٢١)
٧١	٣.١١. دراسة حمود وشعيب والسمهوري (٢٠٢١)
٧٣	٣.١٢. دراسة Toma & Vervenne (٢٠٢٢)
٧٥	٣.١٣. دراسة اليونيسف (٢٠٢٢)
٧٧	٣.١٤. دراسة وزارة التربية والتعليم العالي والبنك الدولي (٢٠٢٤)
٧٩	٣.١٥. دراسة المعلوف والبرادعي (٢٠٢٤)
٨٠	٣.١٦. خلاصة
٨٢	الفصل الثالث: منهجية العمل

٨٢	١. تصميم الدراسة
٨٢	١.١. منهجية البحث
٨٢	١.٢. نوع البحث
٨٢	١.٣. تصميم البحث
٨٣	٢. مجتمع الدراسة
٨٤	٣. أدوات جمع البيانات (Data Collection Tools)
٨٤	٣.١. الأدوات المستخدمة
٨٥	٣.٢. وصف الأدوات ومبررات اختيارها
٩٤	٣.٣. التأكد من صلاحية الأدوات: اختبارات صدق الأدوات وثباتها (Reliability & Validity)
٩٥	٤. تحليل البيانات
٩٦	٥. القيود والتحديات
٩٧	٦. الضوابط الأخلاقية
٩٨	٧. الإجراءات الميدانية
٩٩	الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة
٩٩	١. النتائج الديمغرافية
٩٩	١.١. نتائج متغير العمر
١٠٤	١.٢. نتائج متغير الجنس
١٠٨	١.٣. نتائج متغير الوضع الوظيفي
١١٥	١.٤. نتائج متغير الشهادة العلمية الأعلى
١٢١	١.٥. نتائج متغير سنوات الخبرة في المجال التعليمي
١٢٨	١.٦. نتائج متغير سنوات الخبرة في الإدارة
١٣٢	١.٧. خلاصة عامة لنتائج البيانات الديمغرافية
١٣٥	٢. الموارد البشرية في المدارس
١٣٥	٢.١. إجمالي عدد العاملين في المدرسة (جميع الفئات الوظيفية/ كل من يعمل في المدرسة)
١٣٦	٢.٢. عدد موظفي التعليم في المدرسة
١٤٣	٢.٣. عدد العاملين في المجال الإداري (من غير من تمّ شملهم في السؤال رقم ٨ وتفرّعاته في الاستبيان)
١٤٨	٢.٤. عدد العاملين الفنيين الذين لا يعملون في المدرسة
١٥٤	٢.٥. العاملون الذين يعلمون في المدرسة
١٦٤	٢.٦. عدد المعلمين المتعاقدين بجميع مسمياتهم
١٦٦	٢.٧. الموظفون المساندون (باقي موظفي المدرسة)
١٧١	٣. تحليل نتائج أسئلة البحث

٣.١	تحليل نتائج السؤال البحثي الثاني: ما هي الفروقات الرئيسية في الكفايات القيادية اللازمة لتنفيذ فعال للمناهج المطوّرة بين المدارس الرسمية والخاصة؟.....	١٧١
٣.٢	تحليل نتائج السؤال البحثي الثالث: ما هي العوامل البشرية والمادية التي تؤثر على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطوّرة مقارنة بالمدارس الخاصة؟.....	٢٢٠
٣.٣	تحليل نتائج السؤال البحثي الرابع: كيف تؤثر مشاركة أولياء الأمور وأعضاء المجتمع بين المدارس الرسمية والخاصة على تطبيق المناهج المطوّرة؟.....	٣١٣
٣.٤	تحليل نتائج السؤال البحثي الخامس: ما هي النتائج المتوقعة حول تطبيق المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المدارس الرسمية والخاصة؟.....	٣٣٦
٣.٥	تحليل نتائج السؤال البحثي السادس: ما هي الحاجات والمستلزمات لتطبيق المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المدارس؟.....	٣٧١
٣٨٩	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	

٣٨٩	١. القسم الأول: الاستنتاجات	
٣٨٩	١.١ استنتاجات متعلّقة بالبيانات الديمغرافية.....	
٣٩١	١.٢ استنتاجات حول الموارد البشرية في المدارس في لبنان.....	
٣٩٣	١.٣ استنتاجات بناءً على تحليل نتائج السؤال الثاني من أسئلة البحث: ما هي الفروقات الرئيسية في الكفايات القيادية اللازمة لتنفيذ فعال للمناهج المطوّرة بين المدارس الرسمية والخاصة؟.....	
٤٠٢	١.٤ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال البحثي الثالث حول العوامل البشرية والمادية التي تؤثر على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطوّرة مقارنة بالمدارس الخاصة.....	
٤٠٩	١.٥ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال البحثي الرابع حول تأثير مشاركة أولياء الأمور وأعضاء المجتمع بين المدارس الرسمية والخاصة على تطبيق المناهج المطوّرة.....	
٤١١	١.٦ الاستنتاجات المرتبطة بالسؤال البحثي الخامس المتعلق بالنتائج المتوقعة حول تطبيق المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المدارس الرسمية والخاصة (طلاب ومسؤولين).....	
٤١٣	١.٧ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال البحثي السادس حول الحاجات والمستلزمات لتطبيق المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة.....	
٤١٥	١.٨ جدول الاستنتاجات الاستراتيجية: دراسة جهوزية المدرسة في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطور.....	

٤١٧	٢. القسم الثاني: التوصيات	
٤١٧	٢.١ التوصيات المتعلقة بالبيانات الديمغرافية.....	
٤١٧	٢.٢ التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية.....	
٤١٩	٢.٣ التوصيات المتعلقة بالمجالات التي تحتاج الإدارة الى تطويرها.....	
٤٢٢	٢.٤ توصيات حول المجالات التي تحتاج إليها الإدارة المدرسية.....	
٤٢٢	٢.٥ التوصيات المتعلقة بالمتابعة والتقييم من قبل الإدارة المدرسية.....	
٤٢٤	٢.٦ التوصيات المتعلقة بتطبيق برامج الدعم للتلاميذ المتعثرين.....	

٢٠٧	الجدول الشامل للتوصيات الاستراتيجية والآليات لدراسة جهوزية المدرسة وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة:
٤٢٥	
٤٢٩	الملاحق (مرتبة بحسب العودة إليها في النص)
٤٣٠	١. ملحق رقم ١: تطوير المناهج الدراسية في إيرلندا
٤٣٢	٢. ملحق رقم ٢ : تطور التعليم في سنغافورة
٤٣٥	٣. ملحق رقم ٣ : تنفيذ منهج السعادة في دلهي
٤٣٥	نظرة عامة على منهج السعادة
٤٣٧	٤. ملحق رقم ٤ : نظرة عامة على برنامج البكالوريا الدولية (IB)
٤٤٠	٥. ملحق رقم ٥ الإطار المفاهيمي: العوامل المؤثرة على جهوزية المدرسة
٤٤٢	٦. الملحق رقم ٦: مدارس العينة
٤٥٤	٧. الملحق رقم ٧: العينة الحقيقية (المدارس المشاركة)
٤٦٨...	٨. الملحق رقم ٨: كتاب رئيسة المركز التربوي للمدير العام للتربية حول إجراء أدوات البحث
٤٦٩	٩. الملحق رقم ٩: موافقة مدير عام التربية على تنفيذ الأدوات
٤٧٠	١٠. الملحق رقم ١٠: الاستبيانات الأربعة (المدير - الناظر - المنسق - الأستاذ)
٥١٦	١١. الملحق رقم ١١: أسئلة المقابلات
٥١٩	١٢. الملحق رقم ١٢: أسئلة مجموعات التركيز - المتعلمين
٥٢٠	١٣. الملحق رقم ١٣: لائحة إجراء المقابلات
٥٢١	١٤. الملحق رقم ١٤: لائحة مجموعات التركيز
٥٢٥	١٥. الملحق رقم ١٥: الدراسة التجريبية أو التطبيق التجريبي
٥٢٦	١٦. الملحق رقم ١٦: المقابلات مع المسؤولين التربويين - الرموز والفئات المستخرجة
٥٢٧	١٧. الملحق رقم ١٧: المقابلات مع المسؤولين في المؤسسات التربوية الخاصة - الرموز والفئات المستخرجة
٥٣٥	١٨. الملحق رقم ١٨: المجموعات المركزة مع الطلاب - الرموز والفئات المستخرجة
٥٣٧	١٩. الملحق رقم ١٩: عرض نتائج الاستبيانات (بيانات في نموذج موحد)
٨١٩	قائمة المراجع

المخلص التنفيذي

١. نظرة عامة

تُقيّم هذه الدراسة الشاملة القطاعات التعليمية في لبنان — الرسمي، الخاص المجاني، الخاص غير المجاني، ومدارس الأونروا — مع التركيز على الاتجاهات الديموغرافية، والموارد البشرية، والجهوزية التكنولوجية، وتوزيع الموارد، والبنية التحتية، وديناميكيات التواصل، والقيادة المدرسية. وذلك بهدف تحديد مستوى جهوزية المدارس، البشرية والمادية، في القطاعات المختلفة لتطبيق المناهج المطورة. اعتمدت الدراسة منهجية بحث مختلطة (mixed-methods approach) تجمع بين تحليل البيانات الكمية المستخلصة من الاستبيانات والرؤى النوعية المستقاة من المقابلات والمجموعات البؤرية. استُخدمت مؤشرات الأداء الرئيسية، مثل توزيع الموارد، ومؤهلات الكوادر، ومشاركة أصحاب المصلحة، لتحديد الفجوات وتوجيه التوصيات.

ساهمت هذه الدراسة في تحديد التفاوتات، والتحديات، والتوصيات القابلة للتنفيذ لبناء إطار تربوي أكثر عدالة وفعالية.

٢. النتائج الرئيسية

٢.١. التحليل الديموغرافي وتحليل الموارد البشرية

٢.١.١. الفروقات العمرية والجنسية:

- أظهرت الدراسة أن معظم المديرين في لبنان ينتمون إلى الفئة العمرية ٥٠-٦٠ سنة بنسبة (٣٧.٣٪)، تليها الفئة العمرية ٤٠-٥٠ سنة بنسبة (٣٦.٢٪)، مع وجود تفاوتات واضحة بين القطاعات والمناطق. يهيمن المديرون الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠-٥٠ سنة بنسبة (٤٨.٣٪)، وبين ٥٠-٦٠ سنة بنسبة (٤٣.٥٪) على القطاع العام، بينما يتمتع القطاع الخاص بتوزيع عمري أوسع يشمل المديرين من فئة الشباب والكبار.

- توجد غلبة واضحة للإناث في معظم الأدوار التعليمية، حيث تُشكّل الإناث غالبية المديرين، والنظار، والمنسقين، والمعلمين، خاصة في القطاع العام والخاص المجاني، في حين أن التعليم الخاص غير المجاني وبعض المناطق مثل البقاع وبعلبك-الهرمل أظهرت توزيعاً أكثر توازناً.

٢.١.٢. المؤهلات التعليمية والوظيفية:

- تُعدّ الشهادات العليا أكثر انتشارًا في المدارس الخاصة غير المجانية، بينما يعتمد القطاع العام بشكل كبير على حاملي شهادات البكالوريوس.
- ما يقارب (٤٠٪) من مديري المدارس العامة يشغلون مناصبهم بشكل مؤقت (بالتكليف/بالإنابة) وغالبًا دون تلقي تدريب إداري رسمي.
- أكثر من (٧٠٪) من معلمي القطاع الرسمي يعملون بعقود بمسميات مختلفة، ويعاني الكثير منهم من نقص في الإعداد التربوي المنظم.

٢.١.٣. مستويات الخبرة:

- يتمتع مديرو المدارس في القطاع الرسمي بخبرة طويلة في مجال التعليم (أكثر من ٢٥ سنة)، إلا أن خبرتهم الإدارية محدودة (٠-١٠ سنوات) بشكل عام.
- تُظهر المدارس الخاصة تنوعًا في مستويات الخبرة، بما في ذلك مزيج من المعلمين في بداية مسيرتهم المهنية والمعلمين المخضرمين.

٢.٢. الجهوية التكنولوجية

٢.٢.١. كفاءة المعلمين:

- توجد فجوات كبيرة في المهارات التكنولوجية بين معلمي القطاع الرسمي، خاصة في مناطق مثل عكار، وشمال لبنان، وبعبك-الهرمل.
- تظهر المدارس الخاصة غير المجانية مستويات أعلى من الكفاءة الرقمية لدى معلميه، خاصة في المحافظات الحضرية مثل بيروت وجبل لبنان.

٢.٢.٢. البنية التحتية والدعم الفني:

- تواجه المدارس الرسمية نقصًا حادًا في الأدوات والبنية التحتية الرقمية، حيث قيم (٥١.٧٪) من الإداريين أن أنظمة الدعم الفني "غير مناسبة تمامًا".
- بينما تتمتع المدارس الخاصة، لا سيما غير المجانية، بتجهيزات أفضل، إلا إنها تواجه تحديات في توسيع هذه الموارد لتشمل المناطق الريفية.

٢.٣. توزيع الموارد

٢.٣.١. المختبرات والمكتبات:

- تواجه المدارس الرسمية من نقص حاد في المختبرات، حيث تصل نسبة المدارس التي تفتقر إلى مختبرات في عكار إلى (٦٠٪).
- تواجه المكتبات في المدارس الرسمية نقصاً في الموارد، بينما تُحقق المدارس الخاصة غير المجانية نتائج أفضل، مثلاً (٣٨.٩٪) من المدارس في ضواحي جبل لبنان مجهزة بشكل جيد.

٢.٣.٢. الملاعب وإمكانية الوصول:

- تفتقر العديد من المدارس إلى الملاعب المناسبة، حيث تحتاج (٥٠٪) من مدارس بيروت إلى إصلاحات كبيرة.
- تظل إمكانية الوصول للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة قضية رئيسية حاسمة عبر القطاعات، مع وجود إفادات عن عدم ملائمة المنحدرات والمراحيض في معظم المدارس.

٢.٤. التفاوتات عبر المناطق

- **المناطق الحضرية:** تنصدر بيروت وجبل لبنان من حيث الجهوزية، مع وجود كواد، وبنية تحتية وموارد تكنولوجية.
- **المناطق الريفية:** تواجه مناطق عكار، شمال لبنان، وبعبك-الهرمل نقصاً حاداً في الأدوار الأساسية، والبنية التحتية، والتكنولوجيا.

٢.٥. ديناميكيات التواصل

٢.٥.١. التواصل بين الإدارة المدرسية والمعلمين:

- أفاد المبحوثون في المدارس الرسمية بفعالية معتدلة في التواصل، مع وجود نقاط قوة في جبل لبنان والجنوب، بينما تمّ رصد تحديات في مناطق عكار وبعبك-الهرمل.
- تُظهر المدارس الخاصة المجانية تواصلاً مستمراً وفعالاً، خاصة في مناطق البقاع والجنوب.



٢.٥.٢. مشاركة أولياء الأمور والمعلمين:

- تتفاوت مستويات المشاركة، مع فعالية أكبر في المناطق الحضرية ومشاركة أضعف في المناطق الريفية.

٢.٦. القيادة والتخطيط الاستراتيجي

- تنتشر نماذج القيادة التشاركية في المدارس الرسمية بنسبة (٩٠.٥٪)، وفي المدارس الخاصة غير المجانية بنسبة (٨٤.٧٪).
- يظهر التخطيط الاستراتيجي ودعم الابتكار بشكل أقوى في المدارس الخاصة غير المجانية ومدارس الأونروا، ولكنه لا يزال غير كافٍ في المدارس الرسمية، خصوصاً في المناطق المحرومة مثل عكار والبقاع.

٣. التوصيات

٣.١. القيادة وبناء القدرات:

- توفير برامج تدريب رسمية ومنظمة للمديرين المؤقتين (المكلفين/الإناية) والمعلمين المتعاقدين، مع التركيز على المهارات الإدارية، وقيادة المناهج، وتطوير التعليم.
- إدخال فرص الإرشاد والتعلم من الأقران لتعزيز القدرات القيادية في المناطق المحرومة.

٣.٢. معالجة نقص الموارد:

- تخصيص تمويل هادف لمعالجة النقص الحاد في المعالجين النفسيين، والأخصائيين الاجتماعيين، والاختصاصيين في المدارس الرسمية.
- إعطاء الأولوية لتطوير المختبرات والمكتبات والملاعب في المناطق الريفية والحدودية.
- إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتحسين توزيع الموارد، خاصة في المدارس العامة المحرومة.

٣.٣. تعزيز التكامل التكنولوجي:

- توسيع برامج تدريب المعلمين على الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي والتطبيقات الحديثة، مع التركيز على المناطق البعيدة مثل عكار وبعبك-الهرمل.



- الاستثمار في الاتصال بالإنترنت والأجهزة الرقمية ودعم الصيانة في المدارس الرسمية.

٣.٤. تحسين التواصل ومشاركة أصحاب المصلحة:

- تعزيز العلاقات بين المدرسة والمجتمع من خلال القيادة التشاركية والتواصل المنتظم بين أولياء الأمور والمعلمين.
- تنفيذ آليات معيارية للملاحظات والتغذية الراجعة باستخدام منصات رقمية لتحسين الكفاءة الإدارية وتطوير المعلمين.

٣.٥. مبادرات الإنصاف والتربية الدامجة:

- ضمان توزيع منصف للموارد عبر القطاعات الرسمية والخاصة من خلال وضع معايير دنيا للبنية التحتية، والتوظيف، والتكنولوجيا.
- تطوير المرافق لتحسين الوصول للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك المنحدرات والمصاعد والمراحيض الخاصة.

٣.٦. الرصد والتقييم:

- تطوير أطر تقييم شاملة باستخدام مؤشرات الأداء والزيارات الصفية والاستبيانات لمتابعة التقدم وضمان المساءلة.
- إنشاء حلقات تغذية راجعة ديناميكية لتحسين الاستراتيجيات بناءً على البيانات الآنية الدقيقة ومدخلات أصحاب المصلحة.

٤. الخاتمة

تُظهر نتائج هذه الدراسة التفاوتات النظامية وعدم التوازن في توزيع الموارد عبر القطاعات التعليمية في لبنان، والتي تتفاقم بفعل الفوارق المكانية والقطاعية. من خلال معالجة هذه التحديات عبر استثمارات موجهة، وتدريب القيادات، ودمج التكنولوجيا، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، يمكن لصانعي السياسات إنشاء نظام تعليمي شامل ومرن يُعدّ الطلاب لمواكبة متطلبات سوق العمل العالمي المتطور بسرعة. تقدم التوصيات الواردة في الدراسة مسارات عملية لتحقيق إصلاح تربوي مستدام، وتعزيز الإنصاف، وتحسين جودة التعليم على المستوى الوطني.

الفصل الأول: المقدمة والخلفية

١. المقدمة

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه النظام التربوي في لبنان، تُعد القيادة المدرسية الفعّالة من الركائز الأساسية في نجاح المدارس، وتحسين جودة التعليم، وتحقيق أهداف الإصلاح التربوي، وتعزيز كفايات المتعلمين. وقد أكدت العديد من الدراسات العالمية أهمية القيادة المدرسية في تحسين نتائج الطلاب وتطوير المدارس (Leithwood et al., 2020; Day et al., 2016).

ومع إطلاق ورشة تطوير المناهج في التعليم العام ما قبل الجامعي، برزت الحاجة الملحة لتأهيل مديري المدارس ليكونوا على استعداد تام لتبني هذه التحولات بكفاءة وفعالية. إذ يُعد قائد المدرسة العنصر الأساسي الذي يربط بين الاستراتيجيات التعليمية والممارسات اليومية لتطبيق مناهج التعليم داخل المدرسة، حيث يقوم بدور الوسيط الذي يحفز المعلمين، ويوجّه المتعلمين، ويبني جسور التواصل مع المجتمع وأولياء الأمور. هذا ما أكدته دراسة (Hallinger & Heck, 2010) التي أشارت إلى أن القيادة المدرسية تؤثر بشكل غير مباشر، ولكن قوي، على تحصيل المتعلمين من خلال تأثيرها على ثقافة المدرسة والممارسات التعليمية.

إن تطبيق المناهج المطوّرة يتطلب من مديري المدارس ليس فقط المعرفة النظرية بتلك المناهج، بل أيضًا امتلاك الكفايات القيادية التي تُمكنهم من إدارة عملية التغيير، وتحفيز الفرق التعليمية، وتوفير بيئة تعليمية داعمة ومبتكرة، وتأمين الموارد البشرية والمادية وإدارتها. وقد أشار (Fullan, 2014) إلى أن القادة التربويين الفعالين هم أولئك القادرين على قيادة التغيير وبناء القدرات داخل مدارسهم. علاوة على ذلك، فإن تمكين مديري المدارس من قيادة التغيير التربوي يتطلب تزويدهم بالمهارات اللازمة لتحليل البيانات واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة. وقد أكد (Schildkamp et al., 2019) أهمية استخدام البيانات في صنع القرار التربوي وتحسين الممارسات التعليمية.

في هذا السياق، يبرز دور التطوير المهني المستمر لمديري المدارس كعنصر حاسم في نجاح تنفيذ المناهج الجديدة. وقد أظهرت دراسة (Darling-Hammond et al., 2007) أن برامج تطوير القيادة

المدرسية الفعالة تتميز بكونها مرتبطة بالسياق، تركز على حل المشكلات الواقعية، وتوفر فرصًا للتعليم التعاوني.

وفي سياق التحديات الخاصة التي يواجهها النظام التربوي في لبنان، يصبح من الضروري تكيف أفضل الممارسات العالمية في مجال القيادة المدرسية مع الواقع المحلي. وقد أشارت دراسة (Akkary, 2014) إلى أهمية مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي عند تطوير برامج القيادة المدرسية في الشرق الأوسط.

لذلك فإن تحقيق النجاح في تطبيق المناهج المطوّرة في لبنان يعتمد بشكل أساسي على فعالية القيادة المدرسية في توجيه هذه العملية، وعلى مدى استعداد المدارس، البشري والمادي، لمواكبة هذه المناهج وتطبيقها بكفاءة. من هنا، يجب أن يكون تعزيز قدرات القيادات المدرسية، وتوفير الدعم اللازم لضمان جهوزية المدارس، على رأس أولويات الإصلاح التربوي الشامل، لضمان تطوير تعليم يواكب التحديات الحديثة ويحقق الجودة المنشودة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة عن واقع الجهوزية المدرسية في لبنان، لقيادة عملية التغيير بفعالية وذلك لضمان تطبيق المناهج المطوّرة بنجاح، مما يساهم في تحقيق الجودة في التعليم.

٢. إشكالية الدراسة

إن عملية تطوير المناهج في لبنان تمثل تحديًا كبيرًا يواجه المنظومة التربوية، وتتطلب معالجة شاملة وعاجلة. فمنذ اعتماد المناهج الحالية في عام ١٩٩٧، لم تشهد المناهج مراجعة جوهرية تواكب التطورات العلمية والتربوية المتسارعة على الصعيد العالمي (Shuayb, 2016). هذا الجمود أدى إلى فجوة كبيرة بين ما يتعلمه الطلاب وما يتطلبه سوق العمل والحياة المعاصرة من مهارات وكفايات. لقد كشفت أزمة التعلم من بُعد، التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩، عن مواطن ضعف عميقة في النظام التعليمي اللبناني، وسلطت الضوء على الحاجة الملحة لتحديث شامل للمناهج (Hammoud, 2021). هذا التحديث لا يقتصر على محتوى المواد الدراسية فحسب، بل يمتد ليشمل أساليب التدريس، وتقنيات التقييم، والتكامل مع التكنولوجيا الحديثة.

في هذا السياق، ومن خلال ورشة تطوير المناهج في لبنان، تم إطلاق الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي في العام ٢٠٢٢، والذي يمثل خطوة مهمة نحو الإصلاح التربوي (Ministry of Education and Higher Education, 2022). ومع ذلك، فإن نجاح رؤية هذا الإطار يعتمد بشكل كبير على مدى جهوزية المدارس الرسمية والخاصة، لتبني هذه التغييرات وتنفيذها بفعالية. هنا تبرز أهمية الدور القيادي لمديري المدارس في قيادة عملية التغيير وتهيئة البيئة المدرسية للتطبيق السلس والفعال للمناهج المطوّرة (Karami-Akkary et al., 2019).

تواجه عملية تطبيق المناهج المطوّرة عدة تحديات، منها:

١. البنية التحتية والموارد: تفتقر العديد من المدارس الرسمية إلى المرافق والتجهيزات اللازمة لدعم الأساليب التعليمية الحديثة (El-Ghali et al., 2019).
٢. التطوير المهني للمعلمين: هناك حاجة ماسة لبرامج تدريب مكثفة لتمكين المعلمين من تطبيق المناهج الجديدة بفعالية (Shuayb & Brun, 2020).
٣. القيادة المدرسية: يحتاج مديرو المدارس إلى تطوير مهاراتهم القيادية لقيادة عملية التغيير بنجاح (Hallinger & Heck, 2010).
٤. الثقافة المؤسسية: يتطلب تطبيق المناهج الجديدة تغييراً في ثقافة المدرسة لتصبح أكثر انفتاحاً على الابتكار والتغيير (Fullan, 2014).
٥. الشراكة مع المجتمع: هناك حاجة لتعزيز التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي لدعم تطبيق المناهج الجديدة (Akar, 2016).

^١ الجهوزية تتعلق بالموارد البشرية والمادية فقط، وتشمل:

١. الموارد البشرية:

عدد الكوادر: مدى كفاية عدد المعلمين والموظفين الإداريين لتلبية احتياجات التطبيق الفعال للمناهج المطوّرة، والتأكد من عدم وجود نقص في الطاقم الذي يمكن أن يعيق التنفيذ.

٢. الموارد المادية:

التجهيزات المدرسية: مدى توفر الفصول الدراسية المجهزة والمرافق التعليمية المناسبة، مثل المختبرات، والمكتبات، وغرف الحاسوب التي تدعم الأنشطة المرتبطة بالمناهج المطوّرة.
التكنولوجيا والأدوات التعليمية: توفر الأجهزة الإلكترونية مثل الحواسيب، والألواح التفاعلية، والاتصال بالإنترنت، التي تعتبر ضرورية لدعم التعليم الحديث وتطبيق المناهج بشكل فعال.

في ظل هذه التحديات، تظهر الحاجة الملحة لإجراء دراسة معمّقة تهدف إلى تقييم مدى استعداد المدارس الرسميّة والخاصة في لبنان لتطبيق المناهج المطورة، مع التركيز بشكل خاص على دور القيادة المدرسية في هذه العملية. لذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

"ما هي العوامل المؤثرة على جهوزية المدارس الرسميّة والخاصّة في لبنان لتبني وتنفيذ المناهج المطورة، وما هو دور القيادة المدرسية في تعزيز هذه الجهوزية لضمان تطبيقها بشكل فعال؟"

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة البحثية الرئيسية ومكوناتها الفرعية بهدف تقديم تحليل شامل لواقع المدارس الرسمية والخاصة في لبنان. وتركز بشكل خاص على التحديات التي تواجهها في تطبيق المناهج المطورة. علاوة على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى اقتراح آليات عملية تهدف إلى تعزيز جهوزية المدارس وتمكين مديريها من قيادة عملية التغيير التربوي بفعالية.

٣. أسئلة البحث

١. ما مدى الاختلاف في درجة استعداد المدارس الرسمية والخاصة لتنفيذ المناهج المطورة في لبنان؟

إجراء تحليل مقارنة لنقاط القوة والضعف، وللفرص والتحديات الخاصة التي تواجه المدارس في تنفيذ المناهج الدراسية المطورة.

٢. ما هي الفروقات الرئيسية في الكفايات القيادية اللازمة لتنفيذ فعال للمناهج المطورة بين المدارس الرسمية والخاصة؟

الإضاءة على الفروقات في الكفايات القيادية بين المدارس الرسميّة والخاصّة وتأثيرها على تطبيق المناهج المطورة.

٣. ما هي العوامل البشرية والمادية التي تؤثر على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطورة مقارنة بالمدارس الخاصة ؟

تحديد العوامل المتعلقة بالموارد البشرية والمادية التي تؤثر على جهوزية المدارس لتطبيق المناهج المطورة.

٤. كيف تؤثر مشاركة أولياء الأمور وأعضاء المجتمع بين المدارس الرسمية والخاصة على تطبيق المناهج المطوّرة؟

الإضاءة على مدى مشاركة أولياء الأمور والمجتمع في عملية تطبيق المناهج ودورها في نجاحها في القطاعين الرسمي والخاص من المدارس.

٥. ما هي النتائج المتوقعة حول تطبيق المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المدارس الرسميّة والخاصّة؟

مقارنة توقعات المجتمع التربوي من نجاح تطبيق المناهج بناءً على السياقات المختلفة بين التعليم الرسمي والخاص.

٦. ما هي الحاجات والمستلزمات لتطبيق المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المدارس؟

تحديد الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المناهج، كما يراها القادة التربويون وأعضاء المجتمع التربوي.

تهدف هذه الأسئلة إلى توفير إطار شامل لفهم مستوى الجهوزية المدرسية في لبنان، وتحديد المتطلبات القيادية الضرورية لتطبيق المناهج المطوّرة بفعالية، مما يساهم في تقديم توصيات عملية لأصحاب القرار تدعم التحسين المستدام لتحقيق الجودة في التعليم.

٤. أهداف الدراسة:

١. تقييم جهوزية المدارس: تحديد مدى استعداد المدارس الرسمية والخاصة لتنفيذ المناهج

المطوّرة من حيث البنية التحتية، الموارد البشرية والمادية والتقنية والتربوية.

٢. تحليل دور القيادة المدرسية: دراسة كيفية تأثير القيادة المدرسية على تهيئة المدارس

وتسهيل عملية الانتقال إلى المناهج المطوّرة.

٣. استكشاف التحديات والفرص: تحديد التحديات التي تواجه المدارس في تطبيق المناهج

المطوّرة، والفرص التي يمكن الاستفادة منها لتطبيق ناجح وفعال للمناهج.

٤. تقديم توصيات عملية: اقتراح استراتيجيات لتحسين جاهزية المدارس لتطبيق المناهج المطوّرة بشكل فعال ومستدام من خلال القيادة المدرسية الفعالة.

٥. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تقييم مدى جاهزية المدارس ومديريها لتطبيق المناهج المطوّرة في لبنان، وفي تسليط الضوء على القيادة المدرسية الفعّالة كعامل حاسم في تحقيق التحول التعليمي المنشود. تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

١. تقييم الجاهزية للتغيير: تهدف الدراسة إلى تقييم مدى استعداد المدارس لتطبيق المناهج المطوّرة، بما في ذلك البنية التحتية، الموارد البشرية، والتجهيزات التقنية. هذا التقييم يساعد في تحديد الفجوات والاحتياجات لتوجيه الجهود نحو تحسين مستوى الجاهزية.

٢. تعزيز القيادة المدرسية: من خلال التركيز على أهمية القيادة المدرسية، تؤكد الدراسة على ضرورة تعزيز كفايات قادة المدارس لدعم عملية التحول نحو المناهج المطوّرة. القيادة القوية قادرة على تهيئة البيئة المدرسية للتغيير وإدارة التحول بكفاءة، مما يزيد من فرص نجاح المناهج المطوّرة.

٣. دعم جهود الإصلاح التربوي: تأتي هذه الدراسة كدعم للجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح القطاع التربوي في لبنان. حيث تسلط الضوء على العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق المناهج المطوّرة، مما يساهم في صياغة توصيات تدعم استدامة التطوير وتحقيق تعليم عالي الجودة.

٤. دعم السياسات التعليمية: تساعد هذه الدراسة صانعي القرار في وزارة التربية والتعليم العالي (المديرية العامة للتربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء) على تحديد التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق المناهج المطوّرة، وتقديم توصيات مدروسة تستند إلى تقييم ميداني دقيق لمدى جاهزية المدارس.

تقدم هذه الدراسة إطاراً شاملاً لفهم التحديات والفرص التي تصاحب تطبيق المناهج المطوّرة في لبنان، من خلال التركيز على مدى جاهزية المدارس والقيادة المدرسية، مما يعزز من فرص نجاح هذه المناهج ويساهم في تحقيق الجودة في التعليم.

٦. منهجية الدراسة

٦.١. نوع الدراسة وتصميمها:

- **منهجية البحث:** اعتمدت الدراسة المنهجين الوصفي والمقارن، وستستخدم منهجية البحث نهجاً مختلطاً mixed-methods approach يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية لتوفير فهم شامل للقضايا المطروحة. يُعتبر هذا النهج فعالاً بشكل خاص لاستكشاف السياقات التعليمية المعقدة، حيث يسمح بتثليث البيانات triangulation of data ويعزز من صحة validity النتائج (Sammons & Davis, 2017).
- **نوع البحث:** نوع البحث لهذه الدراسة هو بحث تطبيقي applied research، حيث يهدف إلى معالجة تحديات تعليمية محددة ضمن السياق اللبناني. يسعى إلى إيجاد حلول عملية لتحسين جهورية المدارس وكفاءة القيادة في تطبيق المناهج المطوّرة (Mejeh et al., 2023).
- **تصميم البحث:** إن تصميم البحث هو تصميم مقطعي cross-sectional design، مما يسمح بجمع البيانات في نقطة زمنية واحدة من عدة مشاركين. يعتبر هذا التصميم مناسباً لتقييم الظروف الحالية المتعلقة بجهورية المدارس وكفاءات لقيادة (Camerino et al., 2012).

٦.٢. أدوات جمع البيانات:

- **الاستبيانات:** تم تصميم استبيانات موجهة لمديري المدارس والنظار والمنسقين والمعلمين لتقييم مستوى الجهورية المدرسية، والكفايات القيادية، والعوامل المؤثرة في تطبيق المناهج المطوّرة.
- **المقابلات:** تم إجراء مقابلات معمقة مع فئة من المسؤولين التربويين من مدرّاء عامين، وخبراء في المجال التربوي للوقوف عند التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق المناهج المطوّرة.
- **مجموعة بؤرية:** تم إجراء عدد من المجموعات البؤرية focus group مع عينة من المتعلمين لمعرفة نظرتهم لمدرسة الغد والوقوف عند إشكاليات المناهج الحالية.

٦.٣. تحليل الوثائق:

تمت دراسة الوثائق الرسمية، والتقارير، والسياسات المتعلقة بالمناهج المطوّرة والقيادة المدرسية، والمدرسة الفعالة.

- **وثائق رسمية :**
 - الوثائق المرتبطة بالمناهج المطورة.
 - التقارير الرسمية عن التعليم في لبنان.
- **إحصاءات تربويّة:**
 - بيانات عن أعداد المدارس والمتعلمين والمعلمين.
- **دراسات سابقة :**
 - أبحاث أكاديمية حول تطبيق المناهج في لبنان أو دول مشابهة.
 - دراسات عن القيادة المدرسية وتأثيرها على جودة التعليم.
- **أطر مرجعية:**
 - أطر مرجعية تم وضعها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء (الإطار المرجعي لكفايات المدير في جميع مراحل التعليم الأكاديمي ما قبل الجامعي، الإطار المرجعي للاعتماد الأكاديمي: المعايير المحدثة للمدرسة الفعالة، الإطار المرجعي للشراكات المجتمعية...)
- **تقارير المنظمات الدولية :**
 - تقارير اليونسكو أو البنك الدولي عن التعليم وعن القيادة المدرسية في لبنان.
 - دراسات مقارنة للأنظمة التعليمية في المحافظة.
- **سجلات تدريب المعلمين ومديري المدارس والإداريين فيها:**
 - بيانات عن برامج التطوير المهني المقدمة للمعلمين ومديري المدارس والإداريين فيها.
 - سجلات المشاركة في ورش العمل والدورات التدريبية

٧. عيّنة الدراسة:

تم استخدام طريقة العيّنة العشوائية الطبقية لاختيار عيّنة ممثلة (٣٣٨ مدرسة) من المدارس الرسمية والخاصة عبر مختلف المناطق في لبنان. يشمل المشاركون في الدراسة مديري المدارس، والمعلمين، والإداريين التربويين، والنظار، والمنسقين، والمتعلمين، وأصحاب القرار.

٨. تحليل البيانات:

- تم تحليل البيانات الكمية باستخدام الإحصاءات الوصفية والتحليلية لفهم مستوى الجهوزية والكفايات القيادية.
- تم تحليل البيانات النوعية باستخدام التحليل الموضوعي لتحديد الموضوعات والرؤى المشتركة بشأن ممارسات القيادة والتحديات.

٩. أخلاقيات البحث:

تم الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية واحترام خصوصية المشاركين وسرية البيانات.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

١. جهوزية المدرسة في السياق العالمي

١.١. تمهيد

يواجه النظام التعليمي في لبنان تحديات جمة تستدعي إصلاحات عاجلة وشاملة، فقد أظهر مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي (World Bank, 2020) تراجعاً ملحوظاً في نتائج المتعلمين اللبنانيين، حيث تعادل مخرجات تعليمهم ست سنوات دراسية فقط رغم قضائهم ما يقارب عشر سنوات في المدارس. كما تعاني المدارس الرسمية في لبنان من نقص حاد في الموارد المادية والبشرية، إضافة إلى ضعف البنية التحتية (UNICEF, 2021). هذه العوامل تؤدي إلى تفاوت كبير في جودة التعليم بين المدارس الرسمية والخاصة، مما يحرم العديد من المتعلمين من فرص تعليمية متكافئة. علاوة على ذلك، تواجه نقابات المعلمين صعوبات جمة في الدفاع عن حقوق المعلمين وتحسين ظروف عملهم، وذلك بسبب التجاذبات السياسية الداخلية (Shuayb, 2018).

إن هذه التحديات مجتمعة تستدعي تدخلاً عاجلاً وحاسماً من قبل صناع القرار لتوفير الموارد اللازمة، وتحسين أوضاع المعلمين، وتحديث البنية التحتية للمدارس الرسمية (Ministry of Education and Higher Education, 2021).

يسلط هذا الواقع الضوء على ضرورة إجراء إصلاحات جذرية تشمل مختلف جوانب النظام التعليمي لضمان تعليم فعال وعادل لجميع المتعلمين في لبنان، وبناء جيل قادر على المساهمة في تنمية البلاد ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين. وفي ضوء هذه التحديات، يبرز دور القيادة المدرسية كاستثمار ضروري وطويل الأمد لتحسين جودة التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (UNESCO, 2019)، من خلال تكييف أفضل الممارسات العالمية مع السياق اللبناني المحلي، وتوفير الدعم اللازم لمديري المدارس.

١.٢. تجارب الدول في تطوير المنهج

تبدو عملية تحديد أهداف التعليم المدرسي بسيطة في البداية، لكنها يمكن أن تكون مجالاً للجدل، وللقرارات المتعلقة بها تداعيات واسعة على طريقة هيكلة النظام التعليمي وتمويله وتشغيله.

في عام ١٩٠٢، لخص الفيلسوف والمربي جون ديوي جوهر هدفين رئيسيين للتعليم المدرسي - الهدف الأكاديمي والهدف الإنساني - والتوتر الذي قد ينشأ بينهما:

"ركزت مدرسة واحدة اهتمامها على أهمية محتوى المناهج الدراسية مقارنة بمحتويات تجربة الطفل نفسه. لا تقول المدرسة الأخرى الشيء نفسه. الطفل هو نقطة البداية والمركز والنهاية. تطوره ونموه هو المثل الأعلى. ليست المعرفة، بل تحقيق الذات هو الهدف".

بالإضافة إلى هذين الهدفين، فإن للتعليم المدرسي أيضاً أهدافاً اقتصادية واجتماعية وثقافية:

- الأهداف الاقتصادية تشمل تطوير قوى عاملة متعلمة وماهرة.
 - الأهداف الاجتماعية تشمل تعزيز الهوية الوطنية والقيم المشتركة، مثل الديمقراطية وسيادة القانون.
 - الأهداف الثقافية تشمل تعزيز الأنشطة الدينية والعلمانية والفنية والرياضية والمجتمعية.
- هذه الأهداف المتعددة والمتداخلة تجعل من تحديد وتحقيق أهداف التعليم المدرسي عملية معقدة تتطلب موازنة دقيقة بين الاحتياجات الفردية والمجتمعية. نستعرض في المقطع الآتي بعض التجارب العالمية في تطوير المنهج.
- تقدم مراجعات الأدبيات الحديثة رؤى قيمة حول جهود تطوير المنهج في سياقات متنوعة. يلخص هذا التحليل النتائج المستخلصة من عدة مراجعات رئيسية، مسلطاً الضوء على الموضوعات المشتركة والتحديات والمجالات التي تتطلب مزيداً من البحث في مجال تنفيذ التطويرات التعليمية.

١.٢.١. تجربة تايلاند: تحديات القيادة والتنفيذ

قام Hallinger و Bryant (2013) بمراجعة الدراسات التي أجريت في تايلاند بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨، مستكشفين أنماط تنفيذ التطويرات واستجابات القيادة للتحديات المرتبطة بها. أبرزت المراجعة الدور الحاسم للقدرة القيادية في نجاح مبادرات التغيير، مع الإشارة إلى قصور في التدريب والتطوير اللازمين لدعم اكتساب المهارات الجديدة. كما لوحظ أن جهود التغيير كانت غالباً مجزأة وتفتقر إلى التكامل العميق في النظم التعليمية.

١.٢.٢. تجربة إيرلندا: التنمية الشاملة للمتعلم

شهدت إيرلندا عملية شاملة لإعادة تطوير المنهج الوطني للمدارس الابتدائية، مركزة على التنمية الشاملة للمتعلم. تميزت هذه العملية بتحول جوهري من منهج مفصل وتوجيهي إلى إطار منهجي أكثر مرونة يعتمد على نواتج التعلم ([أنظر الملحق رقم ١ لمزيد من التفاصيل](#)). اعتمدت العملية على مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المعلمين وأولياء الأمور والمهنيين التربويين، مع إجراء بحوث ومشاورات مكثفة لإثراء التطوير (Kenny et al., 2020).

تبنت إيرلندا نهجًا تكراريًا للتعلم والتطوير، يستند إلى التغذية الراجعة المستمرة، مع التركيز على بناء القدرات والبنية التحتية اللازمة للتغيير على مستوى النظام. أعطت العملية أهمية أكبر لدور المعلم والمتعلم في عملية التعلم، ساعية لتحقيق التوازن بين الأولويات الأكاديمية والتنمية الشاملة للمتعلم. عززت المرونة وقابلية التكيف في تنفيذ المناهج، مع التأكيد على أهمية التطوير المهني المستمر للمعلمين لدعم تنفيذ المنهج الجديد (Walsh, 2023).

تهدف هذه الجهود الشاملة إلى تحديث النظام التعليمي الإيرلندي ليكون أكثر استجابة لاحتياجات المتعلمين والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، مما يجعله نموذجًا يحتذى به في تطوير المناهج التعليمية على المستوى الوطني.

١.٢.٣. تجربة سنغافورة: استقلالية المدارس

شهد نظام التعليم في سنغافورة تطورات شاملة وإصلاحات متعددة هدفت إلى تعزيز استقلالية المدارس وتحسين جودة التعليم ([أنظر الملحق رقم ٢ لمزيد من التفاصيل](#)). تحول التركيز من تلبية الاحتياجات الاقتصادية البحتة إلى تبني نهج تعليمي شامل يهتم بالتنمية الكاملة للمتعلمين، بما في ذلك تطوير شخصياتهم وتعزيز مشاركتهم المجتمعية وتمكينهم من تحقيق ذواتهم. تميزت هذه الإصلاحات بزيادة استقلالية المدارس في اختيار المناهج وأساليب التدريس والتقييم، وتبني ابتكارات شاملة للنظام التعليمي بأكمله. كما شهدت تحولاً نحو طرق تدريس تتمحور حول المتعلم، مع التركيز على جودة التدريس وتطوير المعلمين وقادة المدارس. وفرت سنغافورة مسارات تعليمية متعددة لتناسب القدرات والاهتمامات المتنوعة للطلاب، مع التأكيد على أهمية التنمية الاجتماعية والعاطفية (Tan et al., 2021).

2021)

من السمات البارزة للتعليم في سنغافورة دعمه لتأسيس مؤسسات اجتماعية تختص بكل مكون من مكونات النسيج المجتمعي، مما يسهم في الارتقاء بالمجتمعات العرقية المختلفة. إضافة إلى ذلك، طورت استراتيجيات لتنمية مهارات التفكير الناقد والإبداعي والاستقصاء لدى الطلاب (Kwek & Wong, 2023). رغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال النظام التعليمي في سنغافورة يواجه تحديات عديدة من أبرزها وجود نظام تعليم موازٍ يركز على التحصيل الأكاديمي الضيق، مدفوعاً بتوقعات الأهالي والمنافسة الشديدة. يتجلى هذا في انتشار الدروس الخصوصية والبرامج التعليمية الإضافية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في مجال التعليم. هذا التحدي يشكل نقطة تأمل مهمة في مسيرة تطوير النظام التعليمي السنغافوري، ويدعو إلى مزيد من الجهود لضمان تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلاب.

١.٢.٤. تجربة نيودلهي: منهج السعادة

يقدم منهج السعادة في نيو دلهي نموذجاً مبتكراً في مجال التعليم، حيث تم إدخاله في عام ٢٠١٨ ليشمل جميع المدارس الحكومية البالغ عددها ١٠٢٤ مدرسة (أنظر الملحق رقم ٣ لمزيد من التفاصيل). يهدف هذا المنهج إلى تنمية مهارات الانتباه والتفكير النقدي والتأمل والمهارات الاجتماعية والعاطفية لدى الطلاب من مرحلة الروضة حتى الصف الثامن، من خلال دروس يومية مدتها ٤٥ دقيقة. تميز تنفيذ المنهج بعدة سمات رئيسية، منها التدشين على نطاق واسع دون دراسات تجريبية مسبقة، والتصميم المرن الذي سمح بدمجه بسهولة في اليوم الدراسي. كما تم توفير تدريب مكثف للمعلمين وإشراك مختلف أصحاب المصلحة في العملية. ركز المنهج على الرفاهية كهدف تعليمي أساسي، مما عزز نهجاً متوازناً لتطور الطالب. واجه تنفيذ المنهج بعض التحديات، مثل المقاومة الأولية من قبل المعلمين والحاجة إلى موازنة التركيز الأكاديمي مع الرفاهية، إضافة إلى التحديات المتعلقة بفوارق الموارد في المحافظات الأقل حظاً. قدم هذا المشروع دروساً قيمة للسياسات التعليمية، منها أهمية البدء على نطاق واسع لضمان الشمولية، وفوائد التصميم النسقي الذي يسهل التكامل مع الأنظمة القائمة. كما أبرز أهمية النهج التعاوني البيئي، والحاجة إلى مواصفات عالية المستوى لضمان الاتساق. أكد المشروع على أهمية بناء الثقة والتواصل الشفاف مع جميع الأطراف المعنية، والتركيز على العملية بدلاً من النتائج الفورية (Care et al., 2020).

أخيراً، سلط الضوء على أهمية الاستثمار في بناء القدرات، وتصميم المناهج بشكل تكراري قابل للتكيف، وإشراك المجتمع في العملية التعليمية. يمثل منهج السعادة في دلهي رؤية طويلة الأمد لتحويل الأولويات التعليمية نحو التنمية الشاملة للطلاب، متجاوزاً التركيز التقليدي على الإنجاز الأكاديمي فقط (Sisodia, 2020).

١.٢.٥. تجربة جنوب الصين: وجهات نظر قادة المدارس حول التغيير الناجح

ركزت دراسة (Tang et al., 2014) على آراء قادة المدارس حول الإجراءات التي تعزز التغيير الناجح والتحديات التي تواجه المسؤولين عن تنفيذ التغيير. حددت الدراسة ثلاثة عوامل رئيسية للتطوير الناجح: تطوير ثقافات مدرسية داعمة للابتكار، توفير فرص متنوعة للتعلم المهني المستمر، وتوضيح المعتقدات حول التعلم ورؤية التغيير.

١.٢.٦. تجربة الولايات المتحدة

• الاستقلالية

أجرى (Honig & Rainey, 2012) مراجعة تكاملية للأبحاث التجريبية حول فعالية مبادرات الاستقلالية في تحسين نتائج المدارس الأمريكية. أشارت النتائج إلى أن جوانب معينة من التنفيذ كانت حاسمة في دعم نجاح جهود التغيير، بينما أعاقَت الحواجز النظامية غالباً عمليات اتخاذ القرار على مستوى المدرسة.

• التطوير المدرسي النظامي للشباب من الأقليات العرقية واللغوية

استعرض Datnow وآخرون (٢٠٠٥) العوامل المؤثرة في تحسين التعليم للشباب من الأقليات في الولايات المتحدة. أكدت المراجعة على أهمية التطوير على مستوى المحافظة، بناء قدرات المجتمع، التخطيط الدقيق، دعم القيادة القوي، والتطوير المهني عالي الجودة. ركز Guhn (2009) على برنامجين للتطوير في الولايات المتحدة، مبرزاً أهمية بناء العلاقات بين الأطراف المعنية، التغلب على مقاومة التغيير، وقيمة التقييم التكويني في توجيه جهود التطوير.

١.٢.٧. تجربة البكالوريا الدولية

يمثل برنامج البكالوريا الدولية (IB) نموذجًا تعليميًا متكاملًا وشاملاً يهدف إلى تطوير المتعلمين فكريًا واجتماعيًا وعاطفيًا. يتميز هذا البرنامج بنهج تعليمي شامل يربط التعلم بالقضايا العالمية والحياة الواقعية، معتمدًا على التعلم القائم على الاستقصاء الذي يشجع المتعلمين على طرح الأسئلة والتفكير النقدي ([أنظر الملحق رقم ٤ لمزيد من التفاصيل](#)). يعزز البرنامج المنظور العالمي، مشجعًا على تقدير التنوع الثقافي وتطوير التفكير الدولي. في الوقت نفسه، يتميز بالمرونة التي تسمح بتكييفه مع السياقات المحلية المختلفة، مع الحفاظ على معايير الأساسية. يولي البرنامج أهمية كبيرة للتطوير المهني المستمر للمعلمين، ضمانًا لتنفيذ فعال ومتسق للبرنامج.

تعد مشاركة المجتمع المدرسي بأكمله عنصرًا أساسيًا في نجاح البرنامج، حيث يتطلب دعم ومشاركة جميع أصحاب المصلحة. يتبنى البرنامج نهجًا شاملاً في التقييم، مركزًا على التقييم المستمر والتفكير الذاتي، مما يساهم في تطوير مهارات التعلم مدى الحياة. يسعى برنامج البكالوريا الدولية لتحقيق توازن دقيق بين الصرامة الأكاديمية وضمان الفرص المتساوية، هادفًا إلى توفير تعليم عالي الجودة لجميع المتعلمين. لتحقيق هذا الهدف، يوفر البرنامج آليات متعددة لبناء القدرات، تشمل تطوير مهارات المعلمين وتعزيز موارد المدارس. أخيرًا، يتميز البرنامج بتركيزه على التحسين المستمر، مشجعًا المدارس والمعلمين على التطوير الدائم لممارساتهم التعليمية. هذا النهج الشامل والمرن يجعل من برنامج البكالوريا الدولية نموذجًا ملهمًا لصانعي السياسات الساعين لتطوير أنظمة تعليمية عالية الجودة، قادرة على إعداد المتعلمين للنجاح في عالم سريع التغير ومتزايد التعقيد.

١.٢.٨. خلاصة التجارب الدولية

برزت عدة موضوعات مشتركة عبر هذه المراجعات، تشمل الدور الحاسم للقيادة، أهمية التنمية المهنية وبناء القدرات، الحاجة إلى نهج شامل ومتكامل للتطوير، وأهمية مراعاة السياق والثقافة في تشكيل عمليات التطوير ونتائجها. تشير هذه النتائج إلى الحاجة إلى مزيد من البحث حول استراتيجيات التنفيذ الفعالة في سياقات متنوعة، وكيفية ترجمة المبادئ العامة إلى ممارسات ملائمة ثقافيًا وسياقيًا.

١.٣. مقومات تطوير المناهج المطورة

وليتمكن لبنان من بناء نظام تعليمي عالي الجودة على غرار الدول المتقدمة التي خاضت التجربة ونجحت، ويصبح قادراً على تمكين الأجيال القادمة من مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل بكفاءة، لا بد من أن تتوافر لديه المقومات الآتية:

١.٣.١. معايير الجودة ونظم التعليم

في إطار السعي المستمر لتحقيق التميز في القطاع التعليمي، تبرز معايير الجودة التعليمية كركيزة أساسية لتطوير وتحسين المنظومة التربوية بأكملها، حيث تعمل كخارطة طريق واضحة تسلط الضوء على مواطن القوة والضعف في العملية التعليمية (Fullan & Quinn, 2015)، وتساهم هذه المعايير في وضع خطط فعالة لتعزيز جودة التعليم. تتألف هذه المعايير من عناصر مترابطة تشمل جودة المعلمين، والمناهج الدراسية، وبيئة التعلم، وإدارة المدرسة، تعمل معاً على خلق بيئات تعليمية مثمرة (Education Quality Standards, 2024).

تحتل القيادة المدرسية الفعالة موقعاً محورياً في تحقيق هذه المعايير وترجمتها إلى واقع ملموس. فالقائد المدرسي هو المحرك الرئيسي للتغيير والتطوير، حيث يعمل على تحويل الرؤية التعليمية إلى ممارسات يومية من خلال توفير الدعم اللازم للمعلمين والمتعلمين، وبناء جسور التواصل مع المجتمع المحلي. وقد أكدت دراسات (Leithwood et al., 2004) على الارتباط الوثيق بين القيادة المدرسية الفعالة وارتفاع مستويات التحصيل الدراسي، فضلاً عن تحسين المناخ المدرسي العام.

تعتبر جودة المناهج الدراسية العمود الفقري للعملية التعليمية/التعلمية. على اعتبار أن هذه المناهج يجب أن تلبي ليس فقط الاحتياجات الحالية للمتعلمين، بل أيضاً متطلبات سوق العمل المستقبلية. وفي عالم يتسم بالتغير السريع، أصبح من الضروري التركيز على تعزيز مهارات التفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات، بدلاً من الاعتماد على الحفظ والاسترجاع فقط. كما يجب أن تتسم المناهج بالتكامل بين مختلف المواد الدراسية، مما يساعد المتعلمين على رؤية الترابط بين مختلف مجالات المعرفة وتطبيقها في الحياة العملية (Biggs, 2003). وتعد عملية التقييم جزءاً لا يتجزأ من جودة المناهج، لذا يجب أن تكون أدوات التقييم متنوعة ومتوازنة، تركز على قياس الفهم العميق للمادة وقدرة المتعلم على تطبيق ما تعلمه في مواقف جديدة، بدلاً من الاعتماد على الاختبارات التقليدية التي تقيس الحفظ فقط، UNESCO (2015).

تلعب بيئة التعلم دورًا لا يقل أهمية، في تحقيق جودة العملية التعليمية/ التعلمية. حيث يجب أن توفر المدرسة بيئة آمنة ومحفزة للتعلم، مع ضمان توافر البنية التحتية اللازمة كالصفوف المجهزة والمختبرات الحديثة (Chimbelu, 2011). لذا من الضروري خلق مناخ مدرسي إيجابي يشجع على التعاون والتواصل بين جميع أطراف المنظومة التربوية. لأن البيئة التعليمية تتجاوز الجوانب المادية لتشمل المناخ المدرسي العام، الذي يشجع على التعاون والتواصل البناء بين المتعلمين والمعلمين والإدارة، ويخلق جوًا من الاحترام المتبادل والدعم (Biggs, 2003). وتمتد بيئة التعلم أيضًا إلى خارج أسوار المدرسة من خلال بناء شراكات قوية مع المجتمع المحلي. هذه الشراكات تفتح آفاقًا جديدة للتعلم، وتربط المعرفة النظرية بالتطبيقات العملية في الحياة اليومية، مما يعزز فهم المتعلمين وحماسهم للتعلم (Hodge, 2010).

تعد جودة المعلمين عنصرًا حاسمًا في تحقيق النجاح المدرسي، حيث تتجاوز الكفايات المهنية للمعلم مجرد الإلمام بالمادة العلمية لتشمل مهارات متنوعة وضرورية في العملية التعليمية الحديثة. وفقًا لدراسة حديثة أجراها Darling-Hammond وآخرون (٢٠٢٣)، فإن التواصل الفعال وإدارة الصف بكفاءة وتصميم دروس مبتكرة تعد من أهم الكفايات التي تميز المعلمين الأكفاء وتسهم بشكل مباشر في تحسين مخرجات التعلم.

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت قدرة المعلم على دمج التقنيات الحديثة في عملية التدريس أمرًا لا غنى عنه لضمان تعليم عصري وفعال. وقد أكدت دراسة Mishra & Koehler (٢٠٢١) على أهمية ما يسمى بـ "المعرفة التكنولوجية التربوية المحتوى (TPACK)" كإطار مفاهيمي يساعد المعلمين على الدمج الفعال للتكنولوجيا في ممارساتهم التعليمية.

أظهرت العديد من الدراسات الحديثة وجود علاقة إيجابية قوية بين مستوى كفايات المعلمين وتحسن نتائج المتعلمين الأكاديمية. على سبيل المثال، وجدت دراسة طولية أجراها Hattie & Cordue (2022) أن تأثير جودة المعلم على تحصيل المتعلمين يفوق تأثير عوامل أخرى مثل حجم الصف أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمتعلم.

لضمان استمرارية هذه الجودة، يعد التطوير المهني المستمر للمعلمين أمرًا حيويًا. فالتعليم، كغيره من المجالات، يشهد تطورات متسارعة في النظريات التربوية والأساليب التعليمية. وفي هذا السياق،

أشارت دراسة أجراها Timperley و Alton-Lee (2024) إلى أن برامج التطوير المهني الفعالة تتميز بكونها مستمرة ومتكاملة مع الممارسة اليومية للمعلمين، وليست مجرد دورات منفصلة.

علاوة على ذلك، أكدت دراسة حديثة Fullan et al. (2023) على أهمية خلق مجتمعات تعلم مهنية داخل المدارس، حيث يتبادل المعلمون الخبرات ويتعاونون في حل المشكلات التعليمية. هذا النهج التعاوني يسهم بشكل كبير في تعزيز الكفايات المهنية للمعلمين ويخلق بيئة تعليمية أكثر ديناميكية وفعالية.

وأخيراً، تؤكد الأبحاث الحديثة على الدور المحوري لجودة المعلمين في تحسين مخرجات التعلم، مع التركيز على ضرورة التطوير المهني المستمر والتكيف مع التطورات التكنولوجية والتربوية المتسارعة. إن الاستثمار في تطوير كفايات المعلمين يعد استثماراً مباشراً في مستقبل التعليم وجودة مخرجاته.

وتلعب إدارة المدرسة دوراً أساسياً في تحقيق وضمان استمرارية الجودة في التعليم. فالقيادة المدرسية الفعالة تتطلب وجود قائد ذو رؤية واضحة واستراتيجية محكمة لتطوير المدرسة (Popkewitz, 2000) قادراً على بناء فريق عمل متماسك، وتحفيز جميع أفراد المجتمع المدرسي نحو تحقيق أهداف مشتركة (Biggs, 2003). وتعد المسؤولية الاجتماعية للمدرسة جانباً مهماً من جوانب الإدارة الفعالة. لذا من الضروري أن تعي المدرسة أهمية دورها كمؤسسة اجتماعية، وأن تسعى للمساهمة في تطوير المجتمع المحيط بها (UNESCO, 2015) من خلال برامج التوعية، والمبادرات التطوعية، وتقديم خدمات تعليمية للمجتمع.

أما التقويم الذاتي المستمر فهو الضمانة الأساسية لاستمرارية التطوير والتحسين في الإدارة المدرسية، فعلى المدرسة أن تقوم بتقييم أدائها بشكل دوري وشامل، وأن تكون مستعدة لمواجهة نقاط ضعفها والعمل على تحسينها.

هذه العملية تضمن أن تظل المدرسة في حالة تطور مستمر، قادرة على التكيف مع التحديات المتغيرة في عالم التعليم (Kraft, 2014).

تشكل هذه المعايير إطاراً متكاملًا يهدف إلى ضمان تعليم عالي الجودة لجميع المتعلمين، من خلال التركيز على جودة المعلمين، وتطوير المناهج الدراسية، وتحسين بيئة التعلم، وضمان إدارة مدرسية فعالة، يمكن للمؤسسات التعليمية أن ترتقي بمستوى خدماتها وتعد متعلميها بشكل أفضل لمواجهة تحديات

المستقبل. إن تبني هذه المعايير وتطبيقها بشكل فعال يعد استثماراً في مستقبل الأجيال القادمة وفي تقدم المجتمع ككل.

١.٣.٢. دور القائد المدرسي

في سياق التحديات المتنامية التي تواجه القطاع التربوي في القرن الحادي والعشرين، يبرز دور القائد المدرسي كمحور أساسي للتغيير والتطوير في النظام التعليمي. يتجاوز دور القائد المدرسي الفعال نطاق المهام الإدارية اليومية ليشمل مجموعة متنوعة من الكفايات والمسؤوليات التي تسهم في تأسيس بيئة تعليمية ناجحة ومستدامة. يشكل هذا الدور عاملاً جوهرياً في تحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز نواتج التعلم، وإرساء ثقافة مدرسية إيجابية تدعم الابتكار والتميز.

تتطلب القيادة المدرسية الفعالة مجموعة متكاملة من المهارات، تشمل المعرفة العميقة بالمحتوى التعليمي، والقدرة على إدارة التغيير، وبناء فرق عمل متماسكة، واستخدام البيانات في صنع القرارات. وفقاً لـ Hargreaves و Fullan (2012)، يحتاج القادة التربويون إلى توفير الموارد والوقت اللازمين لتنفيذ المبادرات التعليمية الحديثة بكفاءة. كما يؤكد Fullan (2014) على أهمية وجود رؤية استراتيجية واضحة تسهم في تحسين أداء المؤسسة التعليمية.

تعد الرؤية الاستراتيجية عنصراً محورياً في نجاح القيادة المدرسية. يتعين على القائد صياغة رؤية طموحة وشاملة لمستقبل المؤسسة التعليمية، وإشراك المجتمع المدرسي في تحقيقها. تشير الدراسات إلى أن القادة الذين يركزون على بناء علاقات إيجابية مع أعضاء المجتمع المدرسي يحققون تحسناً ملحوظاً في نتائج التعلم (Fullan, 2014). كما يعزز هذا النهج التعاون والمشاركة، مما يسهم في تحقيق الأهداف المؤسسية بفعالية أكبر. (Day et al., 2016)

إلى جانب الرؤية الاستراتيجية، يجب أن يتمتع القائد بمهارات في التخطيط والتنفيذ لضمان نجاح الاستراتيجيات. يؤكد (Hallinger & Heck, 2010) على أهمية صياغة رؤية طموحة وملهمة للمؤسسة التعليمية، بينما يشدد Leithwood وآخرون (٢٠٢٠) على ضرورة أن تكون هذه الرؤية واقعية وقابلة للتحقيق. كما يشير (Bush 2015) إلى أن ترجمة الرؤية إلى استراتيجيات عمل واضحة يتطلب مهارات في التفكير النقدي والتحليل الاستراتيجي (Harris, 2020).

يعد التواصل الفعال أداة رئيسية لنجاح القائد المدرسي. فالقدرة على التواصل بوضوح مع المعلمين والمتعلمين وأولياء الأمور تساهم في بناء الثقة وتحسين العلاقات داخل المؤسسة التعليمية وخارجها

(Smith, 2015) من خلال الإصغاء الفعال والتعامل مع وجهات النظر المتنوعة، يمكن للقادة خلق بيئة من الشفافية وبناء توافق حول القرارات الاستراتيجية. يشكل الذكاء العاطفي سمة أساسية أخرى للقائد المدرسي. وفقاً لـ Miao et al. (2018)، يتميز القادة ذوو الذكاء العاطفي المرتفع بقدرتهم على فهم مشاعر الآخرين، مما يساهم في بناء علاقات إيجابية داخل المجتمع المدرسي. أظهرت الأبحاث أن الذكاء العاطفي يعزز أداء المؤسسة التعليمية بشكل عام، كما أنه يرتبط بفعالية القيادة وتحسين الأداء المدرسي (Boyatzis et al., 2017). يعتبر التطوير المهني المستمر حجر الزاوية في القيادة المدرسية الفعالة، حيث تساهم برامج التدريب المتخصصة في تزويد القادة بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات التعليمية المعاصرة. يدعم القادة تطوير المعلمين مهنيًا من خلال توفير التوجيه والتدريب المستمر (Darling-Hammond & DuFour, 2019). هذا النهج يعزز كفاءة المعلمين ويحسن ممارساتهم التدريسية.

يمثل بناء الشراكات مع المجتمع جانباً حيوياً آخر من مسؤوليات القائد المدرسي. لم تعد المدرسة كياناً معزولاً؛ بل هي جزء لا يتجزأ من النسيج المجتمعي المحيط. من خلال تطوير علاقات مع أولياء الأمور والمنظمات المجتمعية، يمكن للقائد المدرسي تعزيز الدعم المجتمعي وتوفير فرص تعليمية إضافية للمتعلمين. كما أن قدرة القائد على استقطاب التمويل الخارجي تعد مهارة أساسية في ظل محدودية الموارد، حيث تظهر الأبحاث أن الشراكات المجتمعية تساهم في تحسين نتائج التعلم ورفاهية المتعلمين (Henderson & Mapp, 2002). أخيراً، تبرز أهمية القيادة المدرسية في إدارة التغيير الفعال. يؤكد Schein & Schein (2017) على أن خلق ثقافة مؤسسية تشجع على التعلم المستمر هو أمر حاسم لنجاح المؤسسة. يشمل ذلك التعامل مع مقاومة التغيير من خلال توظيف الذكاء العاطفي، والاعتماد على الرؤية الاستراتيجية، والتواصل الفعال (Kotter, 2012). كما أن بناء الشراكات يدعم تنفيذ المبادرات الجديدة بنجاح (Fullan, 2016).

١.٣.٣. نماذج القيادة لمديري المدارس خلال عملية تطوير المناهج الدراسية

في سياق تطوير المناهج الدراسية، يلعب قادة المدارس دوراً حاسماً في توجيه وتنفيذ التغييرات التي تعزز نواتج التعليمية. توفر نماذج القيادة المختلفة أطراً لفهم كيفية تمكن هؤلاء القادة من التعامل بفعالية مع تعقيدات تطوير المنهج. فيما يلي بعض نماذج القيادة البارزة ذات الصلة بهذه العملية:

Instructional leadership القيادة التعليمية ٣, ١, ١, ١

تركز القيادة التعليمية على التأثير المباشر لقادة المدارس على التعليم والتعلم. يعطي القادة الذين يتبنون هذا النموذج الأولوية لتطوير رسالة وأهداف واضحة للمدرسة، وإدارة البرامج التعليمية، وتعزيز مناخ مدرسي إيجابي (Hallinger & Murphy, 2013). أظهرت الأبحاث الحديثة باستمرار أن القيادة التعليمية الفعالة يمكن أن تعزز بشكل كبير جودة التدريس وتحسن نتائج الطلاب خلال عملية تطوير المناهج الدراسية (Boyce & Bowers, 2018). تشمل الأنشطة الرئيسية:

- وضع أهداف تعليمية واضحة.
 - مراقبة ودعم التدريس في الصفوف وتقديم تغذية راجعة بناءة للمعلمين.
 - تسهيل التطوير المهني للمعلمين.
 - استخدام البيانات لتوجيه القرارات المتعلقة بالتعليم والتعلم (Leithwood et al., 2020).
 - مواءمة الموارد والتطوير المهني مع أهداف المناهج الدراسية.
 - إنشاء مجتمعات تعلم مهنية لدعم تنفيذ المناهج الدراسية.
- إستنادًا إلى التحليل الحديث meta-analysis الذي أجراه Zheng et al. (2017) أن القيادة التعليمية لها تأثير إيجابي كبير على تحصيل الطلاب والتزام المعلمين والمناخ المدرسي.

Transformational leadership القيادة التحولية ٣, ١, ١, ٢

يعمل القادة التحويليون كعوامل تغيير يلهمون ويحفزون الموظفين لتبني مبادرات جديدة، بما في ذلك تغييرات المناهج الدراسية (Bass & Riggio, 2006). يؤكد هذا النموذج على بناء رؤية مشتركة وتعزيز بيئة من التعاون والثقة. يركز القادة التحويليون على:

- تشجيع الموظفين على تولي مسؤولية أدوارهم في عملية الإصلاح.
- دعم النمو المهني من خلال التوجيه.
- خلق ثقافة الابتكار حيث يتم الترحيب بالأفكار الجديدة.
- صياغة رؤية مقنعة لتغيير المناهج الدراسية (Leithwood & Sun, 2012).
- نمذجة الحماس والالتزام بالمناهج الجديدة.
- الاعتراف بالنجاحات والتقدم في التنفيذ والاحتفال بها.
- تقديم الدعم العاطفي والتشجيع للموظفين أثناء الانتقال.

أظهرت الدراسات الحديثة أن القيادة التحويلية فعالة بشكل خاص في أوقات التغيير الكبير، مثل تطوير المناهج الدراسية (Gumus et al., 2018).

٣, ١, ١, ٣. القيادة الموزعة Distributed leadership

تعترف القيادة الموزعة بأن القيادة الفعالة ليست مسؤولية المدير وحده، بل تنطوي على مشاركة الأدوار القيادية بين أعضاء هيئة التدريس (Spillane, 2006). يعزز هذا النموذج التعاون ويمكن المعلمين من تولي أدوار قيادية في تنفيذ إصلاحات المناهج الدراسية. تشمل الجوانب الرئيسية:

- تحديد واستخدام خبرات الموظفين.
 - تشجيع صنع القرار التعاوني.
 - بناء فرق لمعالجة التحديات المحددة المتعلقة بتغييرات المناهج الدراسية.
 - بناء فرق قيادة للمناهج الدراسية مع معلمين من مختلف المواد/المستويات.
 - تفويض مسؤوليات محددة متعلقة بالإصلاح إلى أعضاء مختلفين من الموظفين.
 - تشجيع المعلمين على قيادة جلسات التطوير المهني لزملائهم.
 - إنشاء منصات للمشاركة المنتظمة لأفضل الممارسات بين المعلمين.
- أظهرت الأبحاث الحديثة التي أجراها Harris et al. (2019) أن القيادة الموزعة يمكن أن تعزز بشكل كبير تنفيذ تطوير المناهج الدراسية من خلال زيادة مشاركة المعلمين وتبنيهم للممارسات الجديدة.

٣, ١, ١, ٤. القيادة الديمقراطية Democratic leadership

تنطوي القيادة الديمقراطية على إشراك المعلمين والطلاب والفعاليات التربوية الأخرى في عملية صنع القرار فيما يتعلق بتطوير المناهج الدراسية (Woods & Gronn, 2009). يقدر هذا النموذج مدخلات مختلف أعضاء المجتمع المدرسي، مما يعزز الشعور بالملكية والمسؤولية الجماعية. تشمل الميزات المهمة:

- تسهيل المناقشات المفتوحة حول تغييرات المناهج الدراسية.
- طلب التغذية الراجعة من المعلمين والطلاب بشأن الإصلاحات المقترحة.
- بناء توافق في الآراء حول المبادرات الجديدة.
- تنظيم منتديات مفتوحة لمناقشة التغييرات المقترحة في المناهج الدراسية.
- إجراء استطلاعات لجمع تعليقات أصحاب المصلحة حول الإصلاح.

- إشراك الطلاب في تصميم وتقييم مناهج جديدة.
 - إنشاء لجان مختلطة من المعلمين والإداريين لتوجيه عملية التطوير.
- سلطت الدراسات الحديثة الضوء على أهمية القيادة الديمقراطية في تعزيز إصلاح المناهج المستدام (Uljen & Ylimaki, 2017).

٣, ١, ١, ٥. القيادة البنائية Constructivist leadership

تؤكد القيادة البنائية على تمكين المعلمين والطلاب من بناء فهمهم الخاص لتغييرات المناهج الدراسية (Lambert et al., 2002). يشجع القادة الذين يتبنون هذا الأسلوب التعاون والتفكير النقدي بين الموظفين. تشمل الممارسات الأساسية:

- تعزيز جلسات حل المشكلات التعاونية.
 - السماح للمعلمين بتجربة استراتيجيات تدريس جديدة.
 - دعم الطلاب في أخذ دور نشط في تعلمهم.
 - تسهيل ورش العمل حيث يمكن للمعلمين بناء مناهج تربوية جديدة بشكل مشترك.
 - تشجيع التجريب والمخاطرة في تنفيذ المناهج الدراسية.
 - استخدام بروتوكولات تأملية لمساعدة الموظفين على فحص معتقداتهم وممارساتهم.
 - خلق فرص للطلاب لتقديم مدخلات حول تجربتهم التعليمية.
- أظهرت الأبحاث الحديثة التي أجراها Baxter et al. (2021) أن مناهج القيادة البنائية يمكن أن تؤدي إلى إصلاحات مناهج أكثر فعالية واستدامة.

٣, ١, ١, ٦. نموذج القيادة الأكثر فعالية خلال عملية تطوير المنهج

إستنادًا إلى نتائج البحث والدراسات الحالية، يبدو أن نموذج القيادة الأكثر استخدامًا لقادة المدارس خلال الإصلاح في البلدان النامية هو مزيج من نهجي القيادة التعليمية والتحويلية. تركز القيادة التعليمية على التأثير المباشر لقادة المدارس على التعليم والتعلم، وهو أمر بالغ الأهمية خلال إصلاحات المناهج الدراسية. يعطي هذا النموذج الأولوية لتطوير أهداف تعليمية واضحة، وإدارة البرامج التعليمية، وتعزيز مناخ مدرسي إيجابي (Hallinger & Murphy, 2013). من ناحية أخرى، تؤكد القيادة التحويلية على دور القائد كعامل تغيير يلهم ويحفز الموظفين لتبني مبادرات جديدة، بما في ذلك تغييرات المناهج الدراسية (Bass & Riggio, 2006).

في البلدان النامية التي تمر بإصلاحات تعليمية، غالبًا ما يحتاج قادة المدارس إلى الموازنة بين تحسين جودة التدريس ونتائج الطلاب مع دفع التغيير التنظيمي الكبير. يسمح دمج القيادة التعليمية والتحويلية للمديرين بالتركيز على الجوانب العملية لتنفيذ المناهج الجديدة والمهمة الأوسع المتمثلة في إلهام وتمكين المعلمين لتبني الإصلاح. وقد ثبت أن هذا النهج المشترك فعال بشكل خاص في السياقات التي قد تكون فيها الموارد محدودة وتكون التحديات النظامية سائدة (Leithwood et al., 2020; Gumus et al., 2018).

بالإضافة إلى ذلك، هناك اعتراف متزايد بأهمية القيادة المستجيبة للسياق في البلدان النامية. وهذا يعني أن قادة المدارس الفعالين يحتاجون إلى تكييف أسلوب قيادتهم مع الاحتياجات المحددة لمدرستهم والتحديات الخاصة لإصلاح المناهج الدراسية ضمن سياقهم المحلي والوطني (Hallinger, 2018). يبدو أن هذا النهج التكميلي، الذي يستند إلى مبادئ القيادة التعليمية والتحويلية على حد سواء، هو النموذج الأكثر عملية وفعالية لقادة المدارس الذين يتنقلون في الإصلاح في بيئات البلدان النامية. في الختام، تعد القيادة المدرسية المتكاملة التي تجمع بين الذكاء العاطفي، والرؤية الاستراتيجية، والتواصل الفعال، وإدارة التغيير، أساساً لضمان التطور المستمر والنجاح في المؤسسات التعليمية في القرن الحادي والعشرين. هذا النهج الشمولي في القيادة يمكّن المؤسسات التعليمية من مواجهة التحديات المعاصرة وتحقيق التميز في الأداء التربوي.

وخلال إصلاح المناهج الدراسية، يمكن لقادة المدارس الاستفادة من نماذج القيادة المختلفة لتوجيه مدارسهم بفعالية من خلال التغيير. من خلال دمج عناصر من أساليب القيادة التعليمية والتحويلية والموزعة والديمقراطية والبنائية، يمكن لقادة المدارس خلق بيئة مواتية لجهود الإصلاح الناجحة (Day et al., 2016). يقدم كل نموذج استراتيجيات فريدة يمكن تكييفها لتلبية الاحتياجات المحددة لمجتمع مدرستهم، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين النتائج التعليمية لجميع الطلاب.

أكدت الأبحاث الحديثة بشكل متزايد على أهمية القيادة المستجيبة للسياق (Hallinger, 2018)، مما يشير إلى أن قادة المدارس الفعالين يحتاجون إلى القدرة على تكييف أسلوب قيادتهم مع الاحتياجات المحددة لمدرستهم والتحديات الخاصة لتطوير المناهج الدراسية.

١.٤. جهوزية المدرسة

١.٤.١. تعريف

يعد مفهوم جهوزية المدرسة مفهوماً معقداً تم تعريفه بطرق مختلفة من قبل الباحثين والتربويين. وفقاً لـ (Bender et al. (2011)، تشير جهوزية المدرسة إلى الكفايات التي يمتلكها المتعلم عند دخول المدرسة والتي تعتبر ضرورية للتطور الأكاديمي والاجتماعي. تقدم UNICEF (٢٠١٢) تعريفاً أوسع، حيث تصف جهوزية المدرسة بأنه مفهوم متعدد الأبعاد يشمل استعداد الأطفال للمدرسة، واستعداد المدارس للأطفال، واستعداد الأسر والمجتمعات لدعم انتقال الأطفال إلى المدرسة. حددت اللجنة الوطنية لأهداف التعليم خمسة مجالات للاستعداد المدرسي: الرفاهية الجسدية والتطور الحركي، والتطور الاجتماعي والعاطفي، وأساليب التعلم، وتطور اللغة، والإدراك والمعرفة العامة (Kagan et al., 1993, as cited in UNICEF, 2012).

يركز بعض الباحثين على مهارات محددة، حيث يؤكد Rouse et al. (٢٠٠٥) على أهمية القراءة والكتابة، والحساب، والقدرة على اتباع التعليمات، والعمل بشكل جيد مع الأطفال الآخرين، والانخراط في أنشطة التعلم كمكونات أساسية للاستعداد المدرسي. أدى عدم وجود تعريف مقبول عالمياً إلى اختلافات في كيفية تقييم الاستعداد المدرسي ودعمه عبر السياقات التعليمية المختلفة (Ofsted, 2014). يعرف إطار العمل للتعليم ٢٠٣٠ The Education 2030 Framework for Action جهوزية المدرسة بأنها "تحقيق المعالم التنموية عبر مجموعة من المجالات، بما في ذلك الصحة والتغذية الكافية، والتطور اللغوي، والمعرفي، والاجتماعي، والعاطفي المناسب للعمر" (اليونسكو، ٢٠١٦، ص ٣٩).

١.٤.٢. أهمية جهوزية المدرسة

من هذا المنطلق تعتبر جهوزية المدرسة نقطة محورية في مسار تعلم الطفل ونجاحه في الحياة لاحقاً (Duncan et al. 2007; Heckman & Karapakula 2019; Ramey & Ramey) (UNICEF 2004; ٢٠١٩).

تشمل فوائد جهوزية المدرسة نتائج مدرسية، ونتائج اقتصادية ونفسية وصحية أفضل، فضلاً عن فوائد متعددة الأجيال (Belfield et al. 2006; Black et al. 2017; Heckman & Karapakula 2019; UNICEF ٢٠١٩). كما أن الاستثمار الاقتصادي في الجهوزية المدرسية يفوق

تكاليف التدخلات العلاجية، والتسرب من المدرسة الثانوية والبطالة الطويلة الأجل (Campbell et al. 2019; Heckman & Karapakula, 2002).

ركزت التعاريف التقليدية لجهوزية المدرسة بشكل أساسي على المهارات والمعرفة والقدرات التي يحتاجها المتعلمون لتحقيق النجاح التعليمي. ومع ذلك، تطورت هذه التعاريف في السنوات الأخيرة لتشمل رؤية متعددة الأبعاد، تضيف الصحة البدنية والعقلية، والمهارات الاجتماعية والعاطفية، والوظائف التنفيذية وضبط النفس، بالإضافة إلى الدعم الأوسع من الأسرة والمجتمع ولكن هذه التعاريف تختلف بشكل كبير من حيث الشمولية.

من هذا المنطلق، فإن جهوزية المدارس لتطوير المناهج هي مفهوم متعدد الأوجه يتطلب تطوير المهارات القيادية لدى مديري المدارس وتأمين الموارد البشرية والمادية وإشراك أصحاب القرار، لزيادة قدرتها على تنفيذ تطوير المناهج اللبنانية التي نحن بصدد بنجاح، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين النتائج التعليمية وإعداد المتعلمين لتحديات القرن الحادي والعشرين.

١.٤.٣. جهوزية المدرسة وتطوير المنهج

تطوير المناهج الدراسية عملية معقدة تتطلب تخطيطاً وتنفيذاً دقيقين. تلعب جهوزية المدارس دوراً حاسماً في ضمان نجاح عملية التطوير، حيث تتضمن إعداد المدارس والمعلمين والمتعلمين لتبني وتنفيذ المناهج الجديدة بفعالية. يقدم هذا المبحث إطاراً مفاهيمياً لجهوزية المدارس أثناء تطوير المنهج، مسلطاً الضوء على العوامل والاستراتيجيات الرئيسية للتنفيذ الناجح.

تشمل جهوزية المدارس لتطوير المناهج عدة أبعاد رئيسية:

- **القيادة والرؤية:** يجب أن يكون لدى قادة المدارس فهم واضح لأهداف التطوير وأن يكونوا قادرين على توصيلها بفعالية للموظفين والمتعلمين والمجتمع. يتطلب ذلك إعداداً وتدريباً مستمرين لتمكينهم من مواكبة التطورات التربوية وتطبيق استراتيجيات قيادية فعالة. تشير دراسات حديثة مثل Fullan, (2019) إلى أن القيادة القوية والمدعومة بالتدريب المستمر هي عامل حاسم في توجيه المدرسة خلال عملية التغيير.

- **استعداد المعلمين:** المعلمون هم في طليعة تنفيذ التغييرات في المناهج. التطوير المهني الكافي والتدريب والدعم أمور ضرورية لضمان تزويد المعلمين بالمهارات والمعرفة اللازمة لتقديم المنهج الجديد بفعالية (Duflo, ٢٠١٢). يشكل تأمين الكوادر التعليمية المؤهلة تحدياً كبيراً في ظل التغيرات

المتسارعة في المناهج. تتطلب المناهج الحديثة مهارات جديدة ومتنوعة من المعلمين، مثل مهارات التوجيه المهني، والتعلم الاجتماعي الانفعالي، والمهارات الحياتية. لذا، يجب على المؤسسات التعليمية أن تعمل على استحداث توصيفات وظيفية جديدة تعكس هذه المتطلبات، وتطوير برامج تدريب وتأهيل مستمرة للمعلمين الحاليين والجدد. يجب أن يكون التدريب والتطوير المهني للمعلمين مستمرًا وشاملاً، ويغطي جميع الجوانب المتعلقة بالمنهج الجديد، بما في ذلك أساليب التدريس الحديثة، واستخدام التكنولوجيا، وتقييم التعلم. يمكن الاستفادة من منصات التعلم الإلكتروني وتطبيقات الواقع الافتراضي لتقديم برامج تدريب مرنة وفعالة.

- **تخصيص الموارد:** غالبًا ما يتطلب التنفيذ الناجح للمنهج الجديد موارد إضافية، بما في ذلك المواد التعليمية والتكنولوجيا والبنية التحتية. يجب أن تكون المدارس مستعدة لتخصيص الموارد بشكل مناسب لدعم التطوير (Chimbelu, 2011).
- **إشراك أصحاب المصلحة:** إن إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المعلمين والمتعلمين وأولياء الأمور والمجتمع الأوسع، أمر حاسم لبناء الدعم وضمان استدامة التطوير (UNESCO, 2015).
- **أنظمة التقييم والتقويم:** تحتاج المدارس إلى تكييف ممارسات التقويم لديها لتتماشى مع المنهج الجديد، مع التركيز على تقييم ليس فقط اكتساب المعرفة ولكن أيضًا تطوير المهارات وتطبيقها (Abdu-Raheem, 2012). من الضروري توفير برامج دعم مدرسي متنوعة تلبي احتياجات الطلاب المختلفة. يجب أن تشمل هذه البرامج توفير الدعم الأكاديمي للطلاب الذين يواجهون صعوبات في التعلم، بالإضافة إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير ساعات للدراسة الإضافية، وتنظيم ورش عمل، وتوفير مصادر تعليمية إضافية، وتدريب المعلمين على أساليب التدريس الفردي والجماعي.
- **الحساسية الثقافية:** يجب أن يكون تطوير المناهج، خصوصًا في الدول النامية، حساسًا للسياقات الثقافية المحلية، بما في ذلك اعتبارات اللغة والقيم التقليدية (Raditoaneng, 2011).
- **دمج التكنولوجيا:** مع تزايد رقمنة التعليم، يجب أن تكون المدارس مستعدة لدمج التكنولوجيا في عمليات التدريس والتعلم (Jennifer O'Neill, 2014). يمكن الاستفادة من التكنولوجيا لتوفير الدعم المدرسي، مثل استخدام منصات التعلم الإلكتروني، وتطبيقات الهواتف الذكية، وتوفير مصادر

تعليمية رقمية متنوعة. يمكن لهذه التقنيات أن تساعد الطلاب على التعلم بمرونة ووفقاً لوتيرتهم الخاصة.

- **التعليم الدامج:** يجب أن تراعي التغييرات احتياجات جميع المتعلمين، بما في ذلك ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، لضمان الوصول العادل إلى التعليم الجيد (UNESCO, 2016).
- **المناخ المدرسي:** يُعد المناخ المدرسي عاملاً حاسماً في تحديد مدى نجاح تطوير المنهج. وفقاً للدراسات الحديثة، فإن المدارس التي تتميز بمناخ تنظيمي إيجابي - يتسم بوجود أهداف مشتركة، وتوقعات عالية، وثقة متبادلة، وتعاون فعال - تكون أكثر استعداداً لتبني وتنفيذ التغييرات المطلوبة (Smith & Johnson, 2018). في المقابل، تواجه المدارس ذات المناخ السلبي مقاومة أكبر للتغيير، مما يعيق تنفيذ التطويرات بفعالية (Brown et al., 2019).
- يلعب القادة التربويون دوراً محورياً في تشكيل وتعزيز المناخ المدرسي الإيجابي. فالقادة في المدارس ذات المناخ القوي يمتلكون القدرة على توجيه استراتيجياتهم بشكل أكثر فعالية لدعم عمليات التحسين المدرسي (Lee & Park, 2020). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تتوافق مع نظرية "المجال النفسي" لـ Kurt Lewin (1936)، والتي تفترض أن السلوك يتأثر بالتفاعل بين الفرد والبيئة المحيطة به.
- **التخطيط الشامل للمدرسة:** يعتبر التخطيط المدرسي الشامل عنصراً أساسياً في نجاح التطويرات التعليمية. تشير الأبحاث إلى أن الخطط التي تفتقر إلى التقييم الذاتي الدقيق أو تعتمد على حلول سطحية غالباً ما تعيق جهود التغيير (Wilson & Taylor, 2017). لذا، يجب أن تستند الخطط المدرسية إلى تحليل دقيق وقرارات مستندة إلى الأدلة.
- وفقاً لـ Davis et al. (2021)، فإن وضع الأهداف يؤثر بشكل مباشر على الإجراءات المتخذة. لذلك، يتعين على المدارس تطوير خطط تتضمن إطاراً للتقييم الذاتي، وعمليات مراجعة دورية، وتحديد أولويات واضحة، وجدول زمنية للتنفيذ، وتوزيع المسؤوليات، ومعايير لتقييم النجاح.
- **التحضير قبل التنفيذ:** تؤكد الدراسات على أهمية التحضير الدقيق قبل تنفيذ التطويرات. يعد تحديد أهداف واضحة ورؤية مشتركة من قبل القيادة المدرسية أمراً حاسماً لنجاح جهود التطوير (Anderson & Lewis, 2019). هذا النهج يسمح لأعضاء المجتمع المدرسي بفهم العملية والمشاركة فيها بشكل جماعي، مما يعزز الشعور بالملكية والالتزام.

- كما تشير الأبحاث إلى أهمية التواصل الفعال والتشكيل الإدراكي في هذه المرحلة. وفقاً لـ Harris (2020) & Robinson، فإن التواصل الواضح للأهداف يساعد في تشكيل كيفية استجابة المعلمين والموظفين للتغييرات المقترحة. هذه العملية حاسمة في توليد الدعم وضمان توافق جميع الأطراف مع أهداف التطوير.
- **بناء القدرات:** يعد بناء القدرات عنصراً أساسياً في نجاح التطويرات التعليمية. تشير الدراسات إلى أن التطويرات غالباً ما تفشل بسبب نقص الفهم العميق لمتطلبات التطوير لدى المعلمين (Thompson et al., 2018). لذا، يتطلب التنفيذ الناجح أن يكون لدى القادة والمعلمين فهم شامل للتغييرات المطلوبة وكيفية مواءمتها مع الممارسات الحالية. تعد المشروعات التجريبية الصغيرة استراتيجية فعالة لبناء القدرات. وفقاً لـ Mitchell & Carter (2022)، تتيح هذه البرامج للمدارس اختبار استراتيجيات التطوير في بيئة محدودة، مما يخلق حماساً بين الموظفين ويبني الخبرة والقدرة اللازمة للتنفيذ الكامل.

١.٤.٤. تأثير البنية التحتية المدرسية على جوهزية المدرسة

تلعب البنية التحتية للمدارس دوراً محورياً في خلق بيئات تعليمية فعالة وشاملة، وهو ما أكدته المنظمات الدولية من خلال استثماراتها المكثفة في هذا المجال (UNESCO, 2019). يتطلب تحسين البيئات التعليمية نهجاً متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار عدة عوامل رئيسية، بما في ذلك حجم المدرسة وعدد المتعلمين في الصفوف، والبنية التحتية، وتنظيم اليوم الدراسي، والقيادة المدرسية (OECD, 2021). من الضروري أن تستند القرارات المتعلقة بهذه العوامل إلى أدلة بحثية قوية وأن تراعي السياق المحلي والموارد المتاحة (Darling-Hammond et al., 2020).

تشير الأدلة الحالية إلى أن تحسين المساحات التعليمية يمكن أن يؤدي إلى فوائد متعددة، بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز السلامة، وتحسين نتائج التعلم (Barrett et al., 2019). على الرغم من محدودية الأدلة السببية المباشرة، تظهر الدراسات الوصفية ارتباطاً قوياً بين الاستثمارات في البنية التحتية المدرسية وتحسن نتائج التعلم (Neilson & Zimmerman, 2014).

يؤكد البنك الدولي على الدور الحاسم للبنية التحتية المدرسية في توفير تعليم عالي الجودة. تتطلب الاستثمارات الفعالة مراعاة عدة عوامل رئيسية، بما في ذلك سهولة الوصول، وسلامة البيئة المدرسية، وتصميم مساحات التعلم، والتوافق مع الممارسات التربوية الحديثة، ومشاركة المجتمع، والاستدامة طويلة

الأجل (World Bank, 2018) . يجب أن تكون المدارس المثالية ضمن مسافات سفر معقولة، وصغيرة نسبياً مع أعداد أصغر للمتعلمين في الصف الواحد، ومتينة هيكلياً لتحمل الكوارث الطبيعية (OECD, 2021).

تقود التكنولوجيات الجديدة وطرق التدريس المبتكرة إلى نهج جديد في تصميم المباني المدرسية، مما يبرز أهمية التخطيط التشاركي الذي يشمل جميع مستخدمي المساحات (Byers et al., 2018) . إن توفير الخدمات الأساسية ومناطق اللعب الخارجية يعد عاملاً حاسماً في تعزيز حضور الطلاب وصحتهم. كما وتلعب الخصائص الفيزيائية لمساحات التعلم دوراً حيوياً في أداء الطلاب، حيث تساهم عوامل مثل الإضاءة، وجودة الهواء، والتحكم في درجة الحرارة، والأكوستيك، والتصميم العام في خلق بيئة مريحة، سهولة الوصول، ومحفزة (Barrett et al., 2019) . مثال على التأثير الإيجابي لتحسين البنية التحتية يمكن رؤيته في التجديد الناجح لمرافق المراهيض في المدارس، حيث أدى ذلك إلى تحسين معدلات الحضور وتقليل الوقت الضائع وتعزيز الشعور بالملكية بين الطلاب (Adukia, 2017).

كما ويجب تصميم المدارس مع مراعاة الظروف المناخية والثقافية المحلية، مع إمكانية تحسين العديد من المرافق الحالية بطرق فعالة من حيث التكلفة لتعزيز بيئة التعلم (OECD, 2021) . ويتأثر توافر مساحة الصفوف الدراسية بعوامل متعددة، بما في ذلك التكنولوجيا والبرامج التعليمية المحددة وتخطيط المباني. فقد ساهمت التطورات التكنولوجية في خلق صفوف دراسية أكثر مرونة، حيث حلت الأجهزة الشخصية والتكنولوجيا اللاسلكية محل مختبرات الحاسوب التقليدية (Byers et al., 2018). ومع ذلك، توجد توترات عملية داخل نظام التعليم، مثل الصراع بين ممارسات توفير الطاقة والحفاظ على تهوية وإضاءة كافية في المدرسة حيث يمكن أن تؤثر جودة الهواء السيئة سلباً على صحة الطلاب وأدائهم، مما يبرز الحاجة إلى أولويات متوازنة في بيئات المدارس (Barrett et al., 2015) .

إن تأثير البنية التحتية المدرسية والتنظيم على النتائج التعليمية متعدد الأوجه وذو أهمية بالغة. تشير الدراسات باستمرار إلى أن المدارس الأصغر حجماً غالباً ما تحقق نتائج أفضل، خاصة بالنسبة للطلاب المنتمين للفئات المحرومة. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجريت في نيويورك ارتفاعاً في معدلات التخرج وتحسناً في التقدم الأكاديمي في المدارس الأصغر مقارنة بالمدارس الكبيرة (Bloom et al., 2010).

يقترح الخبراء أن يكون الحجم الأمثل للمدارس الابتدائية في حدود ٥٠٠ طالب، بينما يجب أن يقتصر عدد طلاب المدارس الثانوية على ١٠٠٠ طالب (Leithwood & Jantzi, 2009). يمكن أن توفر هذه المؤسسات الأصغر فوائد عديدة، مثل تقليل وقت السفر للطلاب وزيادة مشاركة المجتمع (Nguyen et al., 2019). إن عدد المتعلمين في الصف هو عامل آخر مهم في البيئة التعليمية. في إنجلترا، وجد أنه يؤثر على مشاركة التلاميذ وتفاعلهم، على الرغم من أن تأثيره على إنجاز الطلاب معقد (Blatchford et al., 2016). فقد لا يكون تقليل عدد المتعلمين في الصف هو الطريقة الأكثر فعالية لتحسين النتائج، حيث قد تؤدي زيادة فعالية المعلم إلى فوائد أكبر (Hattie, 2009). كما سلطت الدراسات الحديثة الضوء على مزايا المدارس الأصغر من حيث فعالية التكلفة والأداء الأكاديمي والجو المجتمعي (Leithwood & Jantzi, 2009). فالمدارس الأصغر تعمل بشكل أكثر كفاءة عادةً بسبب انخفاض التكاليف الإدارية وانخفاض متطلبات البنية التحتية، كما أنها تميل إلى تعزيز الإنجاز الأكاديمي الأعلى (Nguyen et al., 2019). تعد فنلندا مثالاً بارزاً على فوائد المدارس الأصغر، حيث يبلغ متوسط عدد الطلاب فيها ١٩٥ طالباً لكل مدرسة و ١٩ طالباً فقط لكل صف، مما يسمح بتقديم توجيه تعليمي مكثف وتدريب في مجموعات صغيرة (OECD, 2018).

هذا ويلعب طول اليوم الدراسي وتوقيته دوراً مهماً في النتائج التعليمية. فعلى سبيل المثال، تعمل بعض الدول مثل رومانيا بأيام دراسية أقصر، مما قد يؤدي إلى تقليل وقت التعلم الفعلي. تشير الأبحاث إلى أن بدء اليوم الدراسي في وقت متأخر نسبياً قد يفيد المراهقين من خلال مواعيمته مع أوقات الاستيقاظ الطبيعي لديهم (Wheaton et al., 2016).

١.٤.٥ دور القيادة المدرسية في تطوير جهوزية المدرسة

من المهم تصحيح الاعتقاد الخاطئ بأن جودة نظام التعليم تعتمد فقط على جودة معلميه. في الواقع، تعتمد الجودة أيضاً بشكل كبير على القيادة والتنظيم العام للمدارس (Leithwood et al., 2020). يعمل المعلمون ضمن نظام تشكله القيادة وديناميات التنظيم، مما يجعل فرق القيادة المدرسية الفعالة والهياكل التعاونية ضرورية لدعم المعلمين وتحسين النتائج التعليمية (Hallinger & Heck, 2010). تلعب القيادة المدرسية دوراً محورياً في تشكيل النتائج التعليمية وتحديد مسار التطوير التربوي. تختلف أنماط القيادة وفعاليتها باختلاف الأنظمة التعليمية والسياقات الثقافية حول العالم (Bush & Glover, 2014). في الأنظمة المركزية ذات الاستقلال المدرسي المحدود، غالباً ما يجد قادة المدارس

أنفسهم في أدوار إدارية رسمية دون تأثير قيادي كبير. في المقابل، تطور المدارس ذات الاستقلال الكبير هياكل قيادية أقوى بسبب زيادة المسؤوليات (Leithwood et al., 2020). يتجلى هذا التباين في الممارسات القيادية عبر دول مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتبنى إيطاليا نموذج القيادة المشتركة عبر مؤسسات متعددة، بينما تقدم الهند فرصًا محدودة للأدوار القيادية (Hallinger & Walker, 2017). هذا التنوع يعكس الاختلافات في الهياكل التنظيمية والسياقات الثقافية للأنظمة التعليمية المختلفة. إن تحقيق التحول التربوي الحقيقي يتطلب أكثر من مجرد تغييرات هيكلية؛ إنه يستلزم تحولًا جوهريًا في المعتقدات والافتراضات الثقافية. هذه العملية تدريجية وتتضمن تغييرات معرفية وعاطفية عميقة (Fullan, 2016)، وهي تتجاوز مجرد توفير المزيد من التدريب للمعلمين؛ بل تتطلب إعادة تشكيل المعتقدات التربوية الراسخة حول التدريس والتعلم والإنصاف والشمول (Hargreaves & Fullan, 2012).

غالبًا ما تفسل التغييرات الثقافية المفروضة من الأعلى أو المستوردة من سياقات أخرى إذا ظل نظام التعليم مركزيًا وإذا لم يشارك المعلمون وقادة المدارس بفعالية في عملية التطوير (Leithwood et al., 2020). لذلك، يجب أن يصل التغيير المستدام إلى مستوى المدرسة ويحفز جميع العاملين فيها، مع الاعتراف بالدور الحاسم للقيادة في هذه العملية (Harris, 2020). في العديد من البيئات محدودة الموارد، تعيق الهياكل الهرمية المتجذرة في ديناميات القوة التقليدية والتراث الاستعماري عملية التحول (Tikly, 2011). لذا، تعد القيادة الفعالة، بدءًا من المديرين وامتدادًا عبر النظام، ضرورة لتعزيز التغيير الهيكلي والثقافي. هذا يتطلب معالجة قضايا مثل الرواتب المناسبة وأعباء العمل الملائمة والحوافز للتدريب القيادي (Oplatka, 2004).

أظهرت الأبحاث في البلدان النامية أن التعلم الفعال للطلاب مرتبط بالتوجيه الطلابي، والتعليم المتميز، واستخدام مواد تعليمية منخفضة التكلفة باللغة الأم للطلاب (Glewwe & Muralidharan, 2016). كما يدعم الجمع بين التعلم في مجموعات صغيرة والتدريس الجماعي الكبير التقييم المنتظم لتقديم الطلاب، مما يوفر تغذية راجعة مخصصة ويعزز مهارات حل المشكلات (Banerjee et al., 2017). كما ولا يزال التمييز ضد الطلاب ذوي الإعاقة يمثل تحديًا كبيرًا، وغالبًا ما يتجلى في عدم كفاية المرافق المدرسية. معالجة هذه القضايا من خلال توفير مرافق مناسبة والالتزام بمعايير التصميم الشامل أمر بالغ الأهمية لضمان المساواة في الوصول إلى التعليم (UNESCO, 2020).

١.٥. تحديات جهوزية المدرسة لتطوير المناهج في البلدان النامية

غالبًا ما تنشأ الحاجة إلى تطوير المناهج من المتطلبات المجتمعية المتغيرة، والتقدم التكنولوجي، وتطور الفلسفات التربوية. في الدول النامية، تكون هذه الحاجة حادة بشكل خاص بسبب التحديات مثل الفقر وعدم الاستقرار السياسي والحوازر الاجتماعية والثقافية (Chimombo, ٢٠٠٥). كما ولم تعد أساليب التعلم التقليدية فعالة في عالم اليوم الذي تقوده التكنولوجيا، مما يستلزم التحول من اكتساب المعرفة إلى تطوير المهارات ذات الصلة بأسواق العمل الحديثة والبيئات التكنولوجية (Anderson, 2002; Kraft, 2014).

يحدد (Biggs, ٢٠٠٣) ثلاثة مكونات رئيسية تشكل تجارب تعلم المتعلمين: المناهج، واستراتيجيات التدريس، والتقييم. تشكل هذه العناصر، جنبًا إلى جنب مع القدرات الشخصية للمتعلمين والعوامل الخارجية، أساس العملية التعليمية. الهدف من التعليم الابتدائي والثانوي هو تنمية المهارات الفكرية والأخلاقية والجسدية والاجتماعية للمتعلمين، بما في ذلك محو الأمية والحساب والتواصل والتفكير النقدي (Hodge, 2010). تعاني الدول النامية من مشاكل عدة يمكن أن تعيق عملية التطوير:

١.٥.١. المشكلات السياسية

- **عدم الاستقرار السياسي:** غالبًا ما يتشكل التعليم في البلدان النامية من خلال الأجنداث السياسية. تحدد السياسات الحكومية تمويل التعليم والمناهج الدراسية وإدارة المعلمين وتقييمات المتعلمين. يعطل عدم الاستقرار السياسي نظام التعليم، حيث تفشل الحكومات في توفير الموارد والفرص اللازمة عندما تركز على المصالح السياسية أو الصراعات.
- **الحروب:** تضر الحروب بشكل كبير بأنظمة التعليم. تفيد اليونسكو أن ٣٤ مليون طفل في المحافظات المتأثرة بالصراعات خارج المدرسة. يمكن للتعليم أن يعيد الأمل ويساعد في منع العنف، ولكن الصراع يدمر البنية التحتية التعليمية. كما ويساعد التعليم الدامج الذي يقلل من عدم المساواة على أن يكون أداة قوية لمنع الصراعات.
- **تبني وتمويل التعليم:** الحكومات هي المسؤولة بشكل أساسي عن تبني وتمويل التعليم، حيث أنه حق أساسي من حقوق الإنسان. يلعب السياسيون دورًا رئيسيًا في ضمان إعطاء الأولوية للتعليم وتمويله بشكل كافٍ، وهو ما غالبًا ما يكون مفقودًا في المحافظات غير المستقرة سياسيًا.

١.٥.٢. المشكلات الاقتصادية

- **الفقر:** يؤثر الفقر بشدة على التعليم في البلدان النامية، مما يحد من الوصول إلى التعلم ويخفض النتائج التعليمية. الأطفال من الأسر الفقيرة أقل احتمالاً بكثير للذهاب إلى المدرسة.
- **تكلفة التعلم:** يتوجب على العديد من المتعلمين في البلدان النامية دفع تكاليف التعليم، والتي غالباً ما تكون باهظة الثمن. قطاع التعليم الخاص مكلف، والقطاع الرسمي لديه قدرة محدودة، بما يشكل وقوع تكاليف إضافية على المتعلمين.
- **نقص التمويل:** تؤدي عدم كفاية التمويل للتعليم إلى نقص في المرافق والصفوف والمعلمين ذوي الأجور المنخفضة أو غير المدربين، والمواد ذات الجودة الرديئة.
- **عمالة الأطفال:** تساهم معدلات الفقر المرتفعة وفرص التعليم المحدودة في انتشار عمالة الأطفال. غالباً ما يتم توظيف الأطفال، والعمل لصالح أسرهم، مما يحرمهم من التعليم.
- **نقص البنية التحتية:** غالباً ما تعاني البلدان النامية من بنية تحتية تعليمية غير كافية، مثل نقص المدارس وأثاث المدارس والكهرباء والمياه النظيفة.

١.٥.٣. المشكلات الاجتماعية الثقافية

- **الحواجز اللغوية:** يواجه المتعلمون في العديد من البلدان النامية تحديات في تعلم لغات متعددة في وقت واحد، حيث غالباً ما تتطلب المناهج الدراسية لغة إضافية واحدة على الأقل خلال المدرسة الابتدائية والمزيد في التعليم الثانوي.
- **معدلات محو الأمية:** تخلق معدلات محو الأمية المنخفضة حواجز تعليمية. من المرجح أن تشجع العائلات المتعلمة أطفالها على مواصلة دراستهم، بينما قد تدفع العائلات غير المتعلمة الأطفال نحو العمل بدلاً من الدراسة.
- **النزوح:** تزيد مشاكل النزوح إن كان من السوريين أو اللبنانيين من عوائق التعلم.

١.٥.٤. المشكلات التعليمية

- **الكفاءة والجودة:** تتمثل مشكلة كبيرة في التعليم في نقص مهارات القراءة والكتابة الأساسية، حيث يوجد ١٧٥ مليون شاب غير قادرين على القراءة عالمياً. تقدر اليونسكو أن ٢٥٠ مليون طفل لا يكتسبون مهارات القراءة والرياضيات الأساسية، حتى بعد أربع سنوات من الدراسة، مما يؤدي إلى ما يسمى بـ "أزمة التعلم العالمية". هذه الجودة الرديئة للتعليم تكلف البلدان النامية مليارات في التمويل

المهدر. الزيادات السريعة في أعداد المعلمين، غالبًا من خلال التوظيف غير المدرب، تقوض جودة التعليم (UNESCO, 2015).

• **الفعالية والتحسين:** تواجه فعالية التعلم تحديات على مستويات مختلفة، بما في ذلك مواقف المتعلمين وطرق التدريس والمناهج الدراسية والتدريب غير الكافي للمعلمين والمديرين. على الرغم من جهود الحكومات والمجتمعات لتحسين التعليم، تعيق العديد من العقبات فعالية عمليات التعلم (Abdu-Raheem, 2012).

• **تدريب المعلمين:** تساهم المشاكل في تدريب المعلمين في أنظمة التعليم غير الكافية. وتشمل هذه عدم كفاية مؤسسات تعليم المعلمين، والخلفيات الأكاديمية الضعيفة، وعدم القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة. يواجه المعلمون أنفسهم تحديات مثل العزلة عن أقسام تعليم المعلمين ونقص آليات التغذية الراجعة، مما يعيق نموهم المهني (Duflo, 2012).

• **نقص المواد التعليمية:** غالبًا ما تواجه المدارس في البلدان النامية نقصًا في المواد التعليمية الأساسية، بما في ذلك الكتب المدرسية والموارد الرقمية. يمنع التمويل غير الكافي والبنية التحتية التكنولوجية المحدودة وصول إلى الإنترنت المتعلمين من الاستفادة من فرص التعلم الإلكتروني (Jennifer O'Neill, 2014).

• **المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة:** تكافح البلدان النامية لاستيعاب المتعلمين ذوي الإعاقة بسبب عدم كفاية الموارد ونقص المعلمين المتخصصين والسياسات غير الكافية. يتم ترك العديد من المتعلمين ذوي الإعاقة أو يتسربون من المدرسة. تشمل أمثلة الإعاقات صعوبات التعلم والإعاقات الجسدية والأمراض المزمنة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

• **التعليم غير النظامي:** تواجه المؤسسات التعليمية غير النظامية والخاصة في البلدان النامية تحديات، بما في ذلك نقص المؤهلات وضعف المنافسة والنتائج غير الفعالة. التعليم غير النظامي، وهو عملية مستمرة مدى الحياة، غالبًا ما يكون أقل تنظيمًا ويساهم في عدم اتساق جودة التعليم (Jennifer O'Neill, 2014).

١.٦. خلاصة

يتطلب تطوير المنهج منهجية شاملة ومتعددة الأبعاد تتجاوز حدود الصفوف التقليدية. فكما يؤكد Fullan (٢٠١٦)، فإن تحقيق التغيير المنهجي المستدام يستلزم العمل على المستوى المؤسسي الكلي، مع تعزيز الابتكار الجماعي في مختلف جوانب المنظومة التعليمية. يركز هذا النهج الشامل على خمسة عناصر أساسية: القيادة المدرسية الفعالة، والبنية التحتية والتنظيم المؤسسي، والتحول الثقافي، والاستثمار المدروس، والتكامل التكنولوجي. وتتطلب هذه العناصر معالجة متوازنة للجوانب التقنية والبشرية في عملية التغيير، مع التركيز على تعزيز ثقافة التحسين المستمر والتعلم. وفي سياق الدول النامية، تبرز أهمية تصميم المناهج بما يتناسب مع التحديات المحددة كمحدودية الموارد وكثافة الفصول وتنوع المتعلمين. وقد أظهرت دراسة سميث وزملائه (٢٠٢٣) فعالية استراتيجيات التعلم المتمركز حول المتعلم واستراتيجية "الحد الأدنى" في تحسين أداء الطلاب الموهوبين وتعزيز مهارات التفكير النقدي والإبداعي لديهم.

وتؤكد الأبحاث، كما يشير Fullan (٢٠١٤)، أن القيادة المدرسية الفعالة تتطلب مزيجاً من الذكاء العاطفي والرؤية الاستراتيجية والقدرة على التواصل وبناء العلاقات. هذه المهارات القيادية تسهم في خلق بيئة تعليمية محفزة وداعمة للابتكار والإبداع، وتساعد في إعداد المتعلمين لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

إن هذا النهج المتكامل، الذي يجمع بين التطوير المؤسسي والقيادة الفعالة والتحول الثقافي، يمثل استثماراً استراتيجياً في مستقبل المجتمعات وجودة حياة الأجيال القادمة، متجاوزاً مفهوم التحسين التقليدي للنظام التعليمي.

٢. جهوزية المدرسة لتطبيق المنهاج المطور في السياق اللبناني

٢.١. الخطط والاستراتيجيات

لم تتوقف الجهود والمبادرات الهادفة إلى تطوير الواقع التربوي والمدرسي في لبنان منذ تسعينيات القرن الماضي، وقد تُرجمت هذه الجهود بوضع عدد من الخطط والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع التي شكّلت محطات بارزة في مسيرة التطوير التربوي. وقد استند عدد منها إلى تجارب سابقة، ما عزّز تراكم الخبرات وبناء الأسس لمبادرات لاحقة. كما لم يكتب لبعضها أن يدخل حيز التطبيق لاعتبارات متنوعة تتصل بالواقع السياسي والاقتصادي والإداري.

من أبرز الخطط والمبادرات الحديثة، الخطة الخمسية للتعليم العام في لبنان (٢٠٢١-٢٠٢٥) التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم العالي في العام ٢٠٢١، إضافة إلى مبادرات المركز التربوي للبحوث والإنماء في العام ٢٠٢٢، والتي شهدت إطلاق الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي (يُشار إليه لاحقاً بـ: الإطار الوطني للمنهاج) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، عقب إصدار عدد من الأطر المرجعية والمؤلفات في ٢٣ آب ٢٠٢٢.

من الخطط المشار إليها "خطة النهوض التربوي في لبنان"، التي أعدها المركز التربوي للبحوث والإنماء في أيار ١٩٩٤ وأقرها مجلس الوزراء في آب من العام نفسه، والتي شكّلت الأساس لوضع المناهج المعتمدة في لبنان منذ العام ١٩٩٧.

في العام ٢٠٠٠ أعد المركز التربوي للبحوث والإنماء "التوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥"، ويهمنا أن نتوقف عند ما تضمنته بشأن فعالية المدرسة، وتحديدًا في المحور الخامس: "إدارة الشأن التربوي" أي التطوير المؤسسي، حيث تشير بعض المؤشرات الصادرة عن المركز التربوي أن الإقبال على المدرسة الرسمية لم يشهد أي تحسن من بدء تطبيق الاستراتيجية الجديدة بل إنه شهد انخفاضًا متزايدًا في عام ٢٠١٤ - ٢٠١٥، بالإضافة إلى زيادة في مؤشرات التأخر المدرسي في المدارس الرسمية والتي كانت من أولويات الاستراتيجية، وبالمقابل انخفاض عدد المدارس الرسمية والخاصة المجانية في جميع المحافظات مقابل ارتفاع طفيف لعدد المدارس الخاصة (شعيب، ٢٠١٥). ومن المحطات البارزة في مسيرة تطوير التربية والتعليم، وثيقة الرؤية الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان، التي أعدتها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية في العام ٢٠٠٧، ويهمنا من خلالها أن

نشير إلى ما يتعلق بجهوزية المدرسة وقدرتها على تطبيق المناهج، فننوقف أمام التوسع في التعاقد مع المعلمين في التعليم الأساسي والثانوي في المدارس الرسمية، بالتزامن مع صدور قوانين تقضي بالتناقص التدريجي في ساعات دوام المعلمين.

ننوقف أيضاً عند عمليات التدريب الواسعة التي قامت بها وزارة التربية لتشمل جميع المعلمين في القطاع الرسمي وشرائح واسعة من التعليم الخاص بهدف تعريفهم بالمناهج الجديدة حينها (اليونسكو والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٢).

في عام ٢٠٠٠ تم تحضير مشروع للتدريب المستمر للمعلمين بهدف تكوين مجموعة من المدربين (personnes ressources) يكلفون بالتدريب المستمر للمعلمين في مراكز التدريب الأساسية بالمحافظات الست، وإلى دعم "دور المعلمين والمعلمات" الست الأساسية في المحافظات ومن ثم "دور المعلمين والمعلمات" المحلية لجعلها مصادر تعلم بالإضافة إلى كونها مراكز معتمدة للتدريب المستمر. كما هدف المشروع إلى إنشاء شبكة معلومات وتوثيق وإرساء مهارات تعتمد على التكنولوجيات الحديثة، لا سيما الانترنت، مع وضع آليات لتقييم الاحتياجات (CRDP, 2001). وانطلق العمل الفعلي في مشروع التدريب المستمر اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (غريب، ٢٠٠٨).

وقد بينت الدراسات التي تناولت جهوزية المدرسة وكفايتها للتعامل مع المناهج "الجديدة" بأنه كان هناك ضعف في الموارد المادية التربوية في المدارس الرسمية (المختبرات، المكتبات، المشاغل، الكمبيوتر) بحسب تقرير وضعته رابطة أساتذة التعليم الثانوي في لبنان عام ٢٠٠١ (الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٧). وفي حال وجودها فإنها لا توظف بشكل سليم لأسباب تعود إلى إدارات هذه المدارس وعدم وجود الموظفين الفنيين المؤهلين وعدم الاهتمام بما لا يقيّم في الامتحانات المدرسية والرسمية. وبالرغم من أن المناهج قد أكدت على اعتبار المتعلم محور العملية التعليمية - التعليمية وعلى اعتماد الطرائق الناشطة في التعليم، فالواقع المدرسي كان يشير إلى أغلبية أساليب التعليم التي محورها المتعلم، وإلى خلل في المناخ المدرسي يتمثل في ضعف العلاقة بين الطلبة والمعلمين والإدارة والأهل (Henningesen & Zebian, 2003)، وهو ما حرص الإطار الوطني للمنهاج (٢٠٢٢) والأطر المرجعية الأخرى التي وضعها المركز التربوي للبحوث والإنماء (٢٠٢٢) على التركيز عليه وإعطائه الأولوية المطلوبة من باب الشراكات المجتمعية، والرفاه المدرسي والتطوير المهني المستمر.

أما بالنسبة للإدارة المدرسية فقد بينت الدراسات التي تناولت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان أن المدارس الرسمية تعاني من خلل في إدارتها يتمثل في: الصلاحيات المحدودة للمدير في الإدارة والقيادة، شروط التعيين في الإدارة والتي لا تتطلب شهادة جامعية في الإدارة التربوية، عدم الالتزام بإخضاع المديرين لدورة إعداد في الجامعة اللبنانية المفروضة قانوناً، غياب نظام لتقييم الأداء، ولا توجد لغاية تاريخه مؤسسة لإعداد المديرين في القيادة والإدارة التربوية ولمتابعة تطويرهم المهني (الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٧).

إن الإشارة إلى هذه الخطط والاستراتيجيات والمبادرات وتقييمها يندرج في إطار استكشاف مدى جاهزية المدرسة لتطبيق المناهج المعتمدة في حينه، والتي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، ولكن يتوجب التأكيد أنه بالإضافة إلى هذه الخطط وبموازاتها نفذت وزارة التربية والتعليم العالي مشاريع إنمائية متعدّدة، منها: "برنامج تنمية القيادة لدى مديري المدارس" من خلال مشروع الانماء التربوي الأول (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)، معايير المدرسة الفعالة، مشروع دراستي (٢٠١٣)، ومشروع دراستي ٢ (٢٠١٣ - ٢٠١٦)، الذي ساهم في تنفيذ خطة تطوير قطاع التعليم ومتابعة برنامج التطوير المدرسي، وبرنامج التطوير المهني للمديرين والإداريين من خلال مشروع الإنماء التربوي الثاني (٢٠١٤ - ٢٠١٦). كما سبق وذكرنا، أطلقت الوزارة الخطة الخمسية للتعليم العام في لبنان (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، وتعمل حالياً على إعداد خارطة وزارة التربية والتعليم العالي الإصلاحية (٢٠٢٥).

إن معظم هذه الخطط والاستراتيجيات، بالإضافة إلى الدراسات التي قامت عليها وأعقبتها شكّلت الأساس الذي اعتمد عليه المركز لوضع الإطار الوطني للمنهاج والأوراق الأساسية المساندة له، بالإضافة إلى مجموعة من الأطر المرجعية الأخرى، وهي: الإطار المرجعي لكفايات المدير في جميع مراحل التعليم الأكاديمي ما قبل الجامعي، الإطار المرجعي لكفايات مدير دار المعلمين والمعلّمات، الإطار المرجعي لكفايات الناظر، الإطار المرجعي لكفايات المنسق، الإطار المرجعي لكفايات أمين المكتبة، الإطار المرجعي للشراكات المجتمعية الناشطة، الإطار المرجعي للإعتماد الأكاديمي-المعايير المُحدّثة للمدرسة الفعّالة، الإطار المرجعي لكفايات المسؤول الفني في مركز الموارد في دار المعلمين والمعلّمات، التطوير المهني المستمر لمديري المدارس، وأدوات التّقييم-تقويم الكفايات المبني على الإطار المرجعي لكفايات المدير. وهي تترابط وتتداخل في ما بينها وتطرح حلولاً ومعالجات متنوعة من خلال التنفيذ الإجرائي بما يخدم كل الخطط والاستراتيجيات السابقة والحالية. وقبل ذلك، وفي العام ٢٠١٧، أطلقت

وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والإنماء "الأطر المرجعية - دعم جودة التعليم في لبنان" والتي تتضمن أربعة أطر مرجعية لكفايات: المعلم، ومدرّب المعلم، والمرشد التربوي، والموجه النفس-اجتماعي.

٢.٢. المؤشرات الدالة على جهوزية المدرسة في لبنان

إن الحديث عن جهوزية أي مدرسة يعني قدرتها على تحقيق شيء ما، وهو هنا تطبيق المنهاج المطور، وعليه تكون جهوزية المدرسة في هذا المعنى هي قدرتها على تطبيق ما يتطلبه هذا المنهاج على الصعد كافة، واستنادًا إلى ما أتى به الإطار الوطني للمنهاج والأوراق الأساسية المساندة له والأطر المرجعية الأخرى. لذلك سنركز على أبرز ما تناولته هذه الأطر ذات العلاقة في موضوع جهوزية المدرسة لتطبيق المنهاج المطور الذي يُعمل عليه حاليًا، انطلاقًا من الإطار المرجعي للإعتماد الأكاديمي: المعايير المحدثة للمدرسة الفعالة والذي ركز على مجالات خمسة وجد أنه من خلال توافرها تصبح الإجابة على السؤال المركزي: أي مدرسة نريد؟ ممكنة وقابلة للتحقق. وهذه المجالات هي: القيادة المدرسية، والتعليم والتعلم، والبيئة المدرسية، والشراكة المجتمعية، والتعلم الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فما هي المبررات التي يمكن تقديمها في معرض الربط بين هذه المجالات وفعالية المدرسة لتطبيق المنهاج المطور؟

٢.٢.١. الإدارة المدرسية وكفايات المدير

لا يمكن الحديث عن جهوزية المدرسة لتطبيق المناهج المطورة دون النظر إلى موقع المدير وضرورة تمتعه بكفايات قيادية وإدارية، نظرًا لارتباط دوره، وأدوار المواقع الوظيفية الأخرى، بمستوى هذه الجهوزية. فالمدير يؤدي دورًا مهمًا ومحوريًا في نجاح المدرسة (الأغبري، ٢٠٠٦) وله تأثير غير مباشر في نتائج المتعلمين (Heck & Hallinger, 2003)، فبنجاحه في تأدية أدواره يستطيع إعادة تشكيل شروط التعلم والتعليم، وإعادة هيكلة المؤسسة، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات القيادية، وإثراء المناهج وتحسين جودة التعليم والتعلم وبناء التعاون الداخلي والخارجي، مما يؤمن للمدرسة الجهوزية اللازمة لتطبيق المناهج المطورة.

إن تحقيق هذه الكفايات، بالإضافة إلى كفايات شخصية من مثل: الذكاء الانفعالي/ العاطفي والابداع، والتفكير الناقد التحليلي والتوليفي، يتطلب إعادة النظر في معايير اختيار المديرين المعمول بها منذ زمن بعيد، وفي طبيعة الدور المنوط بهم ومهامهم ومسؤولياتهم. من هنا ركز الإطار المرجعي

لكفايات المدير (٢٠٢٢) على مجموعة من الكفايات التي تتوافق مع بنية المؤسسة التربوية التي يطمح إليها (ص ٤)، والتي تتوزع على مجالات أربعة وهي: الممارسات المهنية المتخصصة، والعلاقات المهنية، والتطوير المهني المستمر، والأخلاق المهنية.

وفي هذا السياق، أعد المركز التربوي للبحوث والإنماء مؤلفاً يستند إلى الإطار المرجعي لكفايات المدير في جميع مراحل التعليم الأكاديمي ما قبل الجامعي، وإلى مشروع التقييم الذاتي لأداء المديرين المدرج تحت مشروع الانماء التربوي الثاني (EDPII). يحمل هذا المؤلف عنوان "أدوات التقييم - تقييم الكفايات المبني على الإطار المرجعي لكفايات المدير" الذي اعتمد فيه المركز على سياسة تقييم تشمل تقييم ٣٦٠ درجة (أي تقييم أداء الموظف من وجهات نظر مختلفة: تقييم الموظف لذاته، تقييم الرئيس المباشر، وجهة نظر المرؤوسين، تقييم الزملاء...) وذلك للإجابة على الأسئلة المتصلة بغاية التقييم وتوقيته وأدواته وطرائقه وكيفية استثمار نتائجه.

ونصت خطة العمل الوطنية لتحسين الأداء الإداري والتربوي والأداء التربوي ككل في لبنان المقترحة من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء ومن بين الأوراق الأساسية المساندة للإطار الوطني للمناهج وغير المنشورة، في إطار تطوير مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي التي نحن بصدددها، على إعادة النظر في التوصيف الوظيفي للمدير وشروط اختياره وتعيينه وإعداده وتطويره المهني المستمر. بالإضافة إلى التوصيف الوظيفي للمواقع الوظيفية الأخرى (الناظر، المنسق، وأمين المكتبة)، كما اقترحت توصيفات لمواقع وظيفية جديدة، لسبب رئيس وهو أنه لا يمكن الحديث عن جهوزية المدرسة دون النظر في تطوير واقع هذه الوظائف، وتدريب الفريق القيادي/ الإداري، وتحديث هيكلية المدرسة لتمكينها من تحقيق أفضل الأداء وجودته وتمهينه.

وترتبط جودة الأداء الإداري التربوي ارتباطاً مباشراً بالإعتماد الأكاديمي، كما بغيره من الأطر (التعلم الاجتماعي الانفعالي، والرفاه المدرسي، وتمهين التعليم، ونظام التحفيز) كما سنرى، لذلك فإن جهوزية المدرسة من هذا الجانب تعني التحقق من مجموعة الأنشطة والمسؤوليات التي تدير الإدارة المدرسية بواسطتها هذه العمليات، والكفايات التي تمتلكها الهيئتان الإدارية والتعليمية.

٢.٢.٢. التقييم الذاتي

إن مفهوم المدرسة الفعالة يرتكز على قدرة المدرسة على قيامها بالتقييم الذاتي الدائم لضمان الجودة الشاملة وفق المعايير التي حددها "الإطار المرجعي للإعتماد الأكاديمي: المعايير المحدثة للمدرسة

الفعالة" الذي أعده المركز التربوي للبحوث والإنماء (٢٠٢٢) وفقاً للدراسات والمعايير العالمية، ومنها معايير الحوكمة وضمان جودة التعليم ومؤشراتها، وتوحيد آلية تحسين هذا الأداء (ص ٢١). وذلك في معرض الإجابة على السؤال الذي طرحه الإطار الوطني للمنهاج: أي مدرسة نريد؟ وأهمية التقويم بحسب الإطار المرجعي للاعتماد الأكاديمي تنبع من أنه عملية أساسية في التطوير التربوي، ويحاكي أحد مبادئ الحوكمة، فالهدف منه هو ليس الحكم على الأشخاص، بل الكشف عن مواطن القوة التي يجب المحافظة عليها في المدرسة، ومواطن الضعف التي تحتاج إلى التفكير فيها والعمل عليها لتحسينها. وكلما تم العمل على مواطن الضعف ومعالجتها، وتعزيز مواطن القوة في المدرسة، كلما ارتفعت نسبة جهوريتها وقدرتها على التعامل مع المنهاج المطور وغيره من العمليات التعليمية.

٢.٢.٣. تعزيز الشراكات المجتمعية

من المؤشرات التي يجب العمل عليها لتأمين فاعلية المدرسة في تطبيق المنهاج المطور، يأتي تعزيز الشراكات المجتمعية ومجالاتها، وقد رأينا أن هذه الشراكات قد غابت عن معظم الخطط والاستراتيجيات التي تم عرضها سابقاً، على الرغم من أهميتها في تحقيق فاعلية المدرسة. وقد نص الإطار الوطني على مبدأ المرونة الإدارية (ص ٣٨) حيث ذكر أنه على الرغم من أن المنهاج اللبناني المطور مركزي في طبيعته، إلا أنه يشجع مديري المدارس، والمعلمين، والمتعلمين، على تطوير المبادرات الذاتية والاستعداد للتعاون وللعمل المشترك مع البيئات المحلية. انطلاقاً من أن الشراكة التي تقيمها المدرسة مع مؤسسات الدولة والمجتمع تنعكس إيجاباً على جودة العملية التعليمية، لأن المدرسة ذات المستويات المرتفعة من المشاركة الأسرية تكون ذات مستويات مرتفعة في التحصيل الدراسي للتلاميذ (شوخ، ٢٠٠٤)، إذ تحقق هذه الشراكة الأهداف المرتبطة بتحسين المستوى العلمي للمتعلم (Swap, 2013, p. 13). أما المنهاج المطور فيدعو إلى تقوية الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات مجتمعية أخرى تأكيداً لأهمية المقاربة الشاملة للتعليم (الإطار الوطني، ص ٣٧). وانسجاماً مع ذلك ينظر الإطار المرجعي للشراكات المجتمعية الذي وضعه المركز التربوي (٢٠٢٢) إلى هذه الشراكات على أنها "تقوم على التعاون والتنسيق بين مكونات المدرسة من جهة، والبيئة المحيطة من قوى اجتماعية ومنظمات حكومية وغير حكومية من جهة أخرى، لبناء

الجسور والعلاقات البناءة بين مختلف هذه الأطراف، مما يسهم في تحسين العملية التعليمية-التعلمية، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية في المجتمع والنهوض به" (ص ٢٥).

وقد تضمن الإطار المرجعي للشراكات المجتمعية (٢٠٢٢) مجالات ستة كالاتي: العمل التطوعي، التوجيه المهني وسوق العمل، الوقاية والحماية، التوعية، والأهل، والعلاقات العامة والتواصل مع المجتمع. وإذا انطلقنا من أن تطبيق هذه الشراكات يحتل حيزاً في برامج تطوير أداء المدرسة وتقييمه على الصعيد اللبناني، تكون الشراكات المجتمعية التي تقوم بها المدرسة عاملاً رئيساً من عوامل جهازيها لتطبيق المنهاج المطور الذي يشجع الجهود الذاتية والتطوعية ويشرك الأهل وأعضاء المجتمع المحلي والمدني في العملية التعليمية، ويعظم دور المدرسة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي وحل المشكلات.

٢.٢.٤. التعلم الاجتماعي الانفعالي

يندرج التعلم الاجتماعي الانفعالي كأحد المؤشرات الدالة على جهوزية المدرسة، فالمنهاج المطور قد ركز بشكل أساسي على مبدأ هذا التعلم انطلاقاً مما ورد في الاطار الوطني للمنهاج، ووضع له الإطار المرجعي المناسب تأسيساً على المشاريع التي عمل عليها المركز التربوي للبحوث والإنماء ووزارة التربية والتعليم العالي، كبرنامج الدعم النفسي الاجتماعي للمتعلّمين والمعلّمين والأهل خلال الأزمات وحالات الطوارئ (٢٠٢٠)، وخطة التعافي إثر أزمة جائحة كورونا، ومشروع المدرسة الصيفية (٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣)، وآخرها الإطار الوطني المرجعي للتعلم الاجتماعي الانفعالي (٢٠٢٣). كل ذلك يبرر الأهمية الوطنية والتربوية للعمل على هذا الإطار لأنه يدخل في صلب عملية التعليم وواحد من المكونات التي تقيس فاعلية المدرسة، عندما تلعب الإدارة التربوية دوراً حاسماً في خلق بيئة تربوية تعزز التعلم الاجتماعي والانفعالي لدى الطلاب.

وتتجلى العلاقة بين جهوزية المدرسة وتطبيق المنهاج المطور في ما ركز عليه الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي (٢٠٢٢)، لجهة "الإتاحة للجميع للحصول على تعليم جيد، وتلبية لمطلب التوجه نحو اعتماد تربية دامجة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتحقيقاً للتوازن بين المكونات المعرفية والاجتماعية والوجدانية في التعلم..." (ص ١٨). وتلبي المدرسة الحاجة إلى اعتماد التربية الدامجة وفق ما دعا إليه المنهاج المطور عندما تتوافر فيها المقومات اللازمة لبيئة تعليمية ذات جودة عالية، بالإضافة إلى توافر المهارات القيادية لدى قياداتها.

٢.٢.٥. الرفاه المدرسي

تحقق المدرسة جزءًا كبيرًا من فاعليتها عندما تعمل على تحقيق الرفاه المدرسي بجميع أبعاده، وتبرز أهميته في كونه يخلق بيئة مدرسية إيجابية داعمة تعزز هذه الرفاهية والعدالة والاندماج الاجتماعي، مع استراتيجية جديدة لتحسين خدمات الصحة العقلية والنفسية في المدارس.

ويعكس مشروع الإطار المرجعي للرفاه المدرسي توجهًا متقدمًا لسياسة الرفاه المدرسي في لبنان انطلاقًا من الكفايات البدنية والصحية والبيئية والاجتماعية والانفعالية التي تدرج ضمن مجالات الكفايات المستعرضة التي حددها الإطار الوطني لمنهاج التعليم العام (ص ١٤)، والتي تتطلب "دعم جهود المعلمين والمتعلمين ليتمكنوا من التعامل البناء مع الأحوال المتبدلة، والأوضاع المعيشية الصعبة، والأزمات الاجتماعية، والصدمات النفسية" (ص ٢٦). وتأخذ في الاعتبار المشكلات التي يعاني منها المتعلمون، كالانتماء، والتسرب، والعنف، والانقطاع عن الدراسة بسبب الأزمات والكوارث الصحية وغيرها. وارتكز مشروع هذا الإطار على المبادرات التي قام بها المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي لتعزيز الرفاه، ومنها برنامج الدعم النفسي الاجتماعي في وقت الطوارئ والأزمات، والإطار المرجعي للاعتماد الأكاديمي، وسياسة حماية الطفل في البيئة المدرسية، والإطار المرجعي للتعليم الاجتماعي الانفعالي في لبنان.

ويطرح الإطار النظر في البنية المادية للمدرسة، وتحديدًا المبنى وكيفية إشغال المساحات التابعة له، وي طرح من جديد مسألة تجميع المدارس من زاوية معالجة موضوع المدارس التي لا يتناسب فيها عدد المتعلمين وعدد المعلمين، أو حجم المدرسة. ونجد هنا أن شروط تحقيق هذه الجهوزية تطل الجوانب البشرية والمادية في المدرسة، وحتى المادية المحيطة بالمدرسة، والتي يجب أن تراعي جميعها متطلبات المنهاج المطور والأهمية التي يوليها للرفاه المدرسي.

وتشمل الجوانب المادية للمدرسة: موقع المدرسة وحال المبنى ومواصفاته القياسية وجهوزيته، حجم الصفوف، توافر المساحات الخضراء، توافر مرافق للراحة والتسلية، توافر مرافق صحية آمنة ونظيفة، توافر القاعات المخصصة للمعلمين والاجتماعات، توافر المكتبة والقاعات الخاصة بالمختبرات والأنشطة التطبيقية، توافر نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجهيزات التكنولوجية والوسائل الخاصة بالتعليم الدامج، والإضاءة، والتهوية، والتدفئة والتبريد، ومستلزمات الصيانة.

أما الجوانب البشرية فتشمل جميع العاملين في المدرسة ومستوى تأهيلهم الوظيفي وكفاياتهم للعمل، وهم الفريق الإداري، المعلمين، الفنيين، التقنيين، والموظفين الذين يؤدون خدمات للمدرسة. فعلى صعيد القيادة والإدارة المدرسية ينظر الإطار المرجعي للإعتماد الأكاديمي (٢٠٢٢) إلى سبعة مجالات فرعية لمجال القيادة المدرسية، وهي: القيادة الاستراتيجية، والقيادة التعليمية، وإدارة العمليات، وقيادة التطوير المهني، وقيادة التواصل، واستخدام البيانات، وإدارة الموارد المدرسية (ص ٥٦).

٢.٢.٦. توفير الدعم المدرسي

ركز الإطار الوطني للمناهج (٢٠٢٢) على أهمية الدعم المدرسي من خلال دعم جميع المتعلمين في تطوير مهارات التعلم والحياة والعمل، مع التركيز على الكفايات المستعرضة والصحة والرفاه وتوجه المعلمين نحو تطوير التعليم وتعزيزه (الإطار الوطني، ص ٣٦). وهذه مسؤولية المدرسة التي يقع عليها اعتماد مقارنة كلية وشاملة للتعلم، تأخذ في الاعتبار توفير الفرص المتكافئة لجميع المتعلمين واحتياجاتهم وهو ما لحظه المنهاج اللبناني، وتحديداً لذوي الاحتياجات الخاصة (ذوي الصعوبات التعليمية وذوي الاضطرابات وذوي الإعاقات والموهوبين)، ما يعني أن تكون المدرسة مجهزة وهذه الاحتياجات على صعيد الموارد البشرية والمادية واللوجستية حتى تتمكن من تحقيق هذا الهدف. من جهة أخرى يتعين على المدرسة أن تتخبط في أشكال من التعاون مع الأهل لتحقيق الدعم المدرسي لمعالجة التعثر التحصيلي عند بعض المتعلمين، وهو ما نصت عليه مبادئ تطوير المنهاج (ص ٣٦)، ومن خلال هذه الشراكة تنظم المدرسة عملية الدعم بالتوافق مع هيئتها التعليمية وأولياء الأمور والمجتمع المحلي.

٢.٢.٧. الجهوزية البشرية والمادية واللوجستية

إذا كانت دراسات اقتصاديات الحجم تنظر في قدرة المكان على توفير الظروف المناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة، فإن هذا الأمر ينطبق أيضاً على المبنى المدرسي، لجهة مستوى تأهيله وتجهيزه بالمعدات اللازمة، والمختبرات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تتدرج ضمنه نسبة عدد المعلمين إلى المتعلمين، وعدد الفنيين في المدرسة ومستوى تدريبهم، وحجم الغرف الصفية وعددها ومستوى تجهيزها، ومناسبة بعضها للقيام بالأنشطة المطلوبة، وتوافر المرافق الصحية والترفيهية والفنية المجهزة والأمنة في المدرسة، وغيرها من المؤشرات، وكلها تشير إلى جهوزية المدرسة، ونضيف إليها ما يتطلبه

تطبيق المنهاج المطور من شروط إضافية تتعلق باعتماد التربية الدامجة مع كل ما تتطلبه من جهورية بشرية ومادية وتقنية، لأنه لا يمكن إلا أن نتبنى أن المدرسة هي مكان للدمج.

ومن المؤشرات الدالة أيضاً على الجهورية المادية اعتماد التكنولوجيا بشكل رئيس في عملية التعلم، مما يستدعي توافرها وضرورة تحديثها بشكل مستمر لتلبية متطلبات المنهاج، بالإضافة إلى تدريب العاملين عليها، وذلك انسجاماً مع ما ورد في الإطار المرجعي للاعتماد الأكاديمي: المعايير المحدثة للمدرسة الفعالة، عندما خصص للتعلم الرقمي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالاً مستقلاً بين المجالات الخمسة التي تناولها (الإطار المرجعي للاعتماد الأكاديمي، ٢٠٢٢، ص ١٢٨).

وقد تناول الإطار المرجعي للاعتماد الأكاديمي البيئة المدرسية كأحد المجالات الخمسة التي ركز عليها، وهي تضم، بالإضافة إلى البيئة المادية التي سبق الإشارة إليها، العلاقات داخل المدرسة بين مختلف المنتمين للمجتمع المدرسي ودرجة التفاعل الجيد بينهم، ومشاركة المتعلمين في الحياة المدرسية وذلك عبر إتاحة الفرص المتكافئة لهم للمشاركة في الأنشطة المدرسية، وأخيراً رفاه المجتمع المدرسي الذي يشمل وضع آلية للتعامل مع الشكاوى والاقتراحات، وحماية المتعلم، وتوفير البيئة الصحية، وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي.

٢.٢.٨. تمهين التعليم

بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٥) فإن هناك خمسة أوجه لتمهين التعليم هي: جعل التعليم مهنة جذابة، وتطوير معارف المعلمين وكفاياتهم، وتحسين شروط توظيف المعلمين واصطفائهم واستخدامهم، واستبقاء المعلمين الجيدين في المدارس، ووضع السياسات المتعلقة بالمعلمين وتنفيذها.

ونظراً لهذه الأهمية أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء الأطر المرجعية- دعم جودة التعليم في لبنان (٢٠١٧)، لكل من: المعلم، ومدرّب المعلم، والمرشد التربوي، والموجه النفس- اجتماعي، كما أطلق المركز التربوي للبحوث والإنماء في العام (٢٠٢٢) أطر مرجعية لكفايات عدد من العاملين في المدرسة، وهم: الناظر، والمنسق، وأمين المكتبة، بالإضافة إلى المدير. وتضمنت تحديد الكفايات المهنية المطلوبة ومستلزمات تمهين هذه المهن بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية مع الأخذ بالحسبان السياق اللبناني ونظامه التربوي والتوجهات العامة، والارتباط الوثيق بين أدوار كل من هذه المهن من منطلق تكاملي وشمولي معاً.

وتتدرج الكفايات المهنية في جميع الأطر المرجعية ضمن أربعة مجالات، هي: الممارسات المهنية المتخصصة، والتطوير المهني المستمر، والعلاقات المهنية، والأخلاقيات المهنية. وهي تتقاطع مع تحديد منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٥) للكفايات المهنية. وعرّفت الأطر المرجعية بمكوّنات المجالات الأربعة، وأدرجت ضمن كلّ منها مجموعة من الكفايات. وإذ تشكل المجالات الخاصة بالممارسات والعلاقات والأخلاقيات المهنية مناخًا مدرسيًا إيجابيًا يعزز عملية التعليم والتعلم، فالتطوير المهني المستمر يشكل رافدًا لهذا المناخ يمكّن العاملين من ممارسة هذه الكفايات بمهنية وحرفية، مما ينعكس على مستوى أداء المدرسة ككل.

وإذا نظرنا في التطوير المهني المستمر فنجد أنه يهدف إلى بناء قدرات المجتمع المدرسي، ويقوم على دراسة الحاجات والتطلّعات. وقد أشرنا سابقًا إلى كفايات المدير التي يجب تعزيزها لقيادة خطة تطوير المدرسة وأدائها، لكن هذا التطوير لا يقتصر فقط على المديرين وحدهم، بل يشمل جميع العاملين بالمدرسة، ليتمكنوا من مواكبة التغيرات التي يفرضها تطبيق المنهاج المطور على عملية التعليم، والتعامل مع المستجدات والتوجهات الحديثة في هذا الإطار.

في سياق التمهين، لا يمكن تجاهل مسألة التعاقد التي أصبحت ظاهرة بارزة في قطاع التعليم في لبنان على مدى سنوات، لأسباب متعدّدة. من أبرزها توقف دور المعلمين والمعلمات عن إعداد المعلمين والمعلمات بشكل متقطع، ثم توقّفها نهائيًا عن الإعداد بموجب القانون رقم ٣٤٤ / ٢٠٠١ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٨/٦. فقد نصّت المادّة الخامسة منه على منع دخول الملاك أو التعاقد في جميع مراحل التّعليم لمن لا يحمل إجازة جامعيّة على الأقل (باستثناء طّلاب دور المعلمين الذين التحقوا قبل صدور هذا القانون، ثم عُدّلت هذه المادّة بموجب القانون رقم ٤٨٩ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٢ وسمح بالتعاقد في التّعليم الأساسي لغير حملة الإجازات حتّى العام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ كما سمح للدور بإعداد غير حملة الإجازات للنّاجحين بموجب القانون ٢٠٠٢/٤٤٢ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٩)، وبهذا أصبح إعداد المعلمين محصورًا بكلّيّة التّربية في الجامعة اللبنانيّة.

ومع ذلك، أدت الأوضاع العامة السائدة في البلاد إلى عدم انتظام دورات الإعداد في كلية التربية، بالإضافة إلى عدم كفاية أعداد الناجحين لتلبية احتياجات المدارس والثانويات الرسمية. ومع تنوع الأسباب الأخرى، ارتفعت تدريجيًا أعداد المتعاقدين في التّعليم العامّ ما قبل الجامعي بعامّة وفي التّعليم الرّسمي

بخاصّة. بلغت نسبة المتعاقدين بمختلف مسمّيّاتهم حوالي (٥٥,١%) من إجماليّ المعلمين، وفق النشرة الإحصائية للمركز التربويّ للبحوث والإنماء، ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

هذه النسبة تكشف عن أنّ أكثر من نصف المعلّمين في التّعليم الرسمي غير خاضعين لأيّ إعداد مهنيّ منظم. ونتيجة لذلك، ينقسم ممارسو مهنة التّعليم يتوزّعون إلى فئتين مختلفتي الإعداد المهني، مما يعيق تحقيق التّمهين واعتماد معايير موحّدة في الأداء والتّحفيز. إنّ حلّ هذه المشكلة يُعدّ ضرورة حتميّة لتحقيق معايير التّمهين وجودة التّعليم في لبنان.

٣. الدراسات اللبنانية حول جهوزية المدرسة

٣.١. تمهيد

يتضمن المبحث الآتي عرضاً لعدد من الدراسات والتقارير اللبنانية التي تناولت جهوزية المدرسة في لبنان، وقد حرصنا على تحديد الهدف من كل دراسة وأبرز نتائجها للتأكد من ارتباط هذه الدراسة بموضوعنا واستثمار هذه النتائج لاحقاً لتحديد المؤشرات الدالة على جهوزية المدرسة. وقد تمحورت هذه الدراسات حول: كيفية تأثير تطبيق المناهج التعليمية على جودة التعليم واستعداد المدارس لاستقبال الطلاب، بالإضافة إلى تأثير البنية التحتية والموارد التعليمية على نجاح تطبيق هذه المناهج. وسيتم عرض هذه الدراسات وفق التسلسل الزمني لنشرها من الأقدم إلى الأحدث.

٣.٢. دراسة شعيب (٢٠١٤)

Shuayb, M. (2014). Partnerships in Education: How Can NGOs Support Schools in Lebanon?

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن سبل تحسين الجهوزية المدرسية من خلال الشراكات المجتمعية مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية في لبنان، وذلك بتحديد التحديات التي تواجهها المدارس في لبنان وكيف يمكن للـNGOs المساعدة في التغلب عليها، عن طريق تقييم فعالية البرامج والمبادرات التي تم تنفيذها من قبل الـNGOs وكيف أثرت على جودة التعليم في المدارس المعنية، بهدف تعزيز البيئة التعليمية وتوفير الموارد اللازمة، وتقديم توصيات لتعزيز التعاون بين الـNGOs والمدارس. وطُبقت الدراسة على عدد من المدارس التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية، وتعمل فيها أو تتعاون معها منظمات غير حكومية. وتم جمع البيانات من خلال المقابلات شبه المنظمة والاستبيانات مع المعلمين، ومديري المدارس، وممثلي المنظمات غير الحكومية. وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- تواجه المدارس اللبنانية صعوبات عديدة مثل نقص الموارد، ضعف البنية التحتية، وارتفاع نسب الطلاب في الفصول الدراسية، وهذه العوامل تؤثر سلباً على جودة التعليم.
- لعبت الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والمدارس اللبنانية دوراً كبيراً في تحسين جهوزية المدارس، خصوصاً في المحافظات الفقيرة.

- قدمت المنظمات الدولية مثل اليونيسف الدعم المالي والفني لتحسين البنية التحتية المدرسية وتوفير الموارد التعليمية، وتنفيذ برامج تعليمية إضافية.
- ساعدت الشراكات أيضًا في تدريب المعلمين وتوفير دعم نفسي اجتماعي للطلاب الذين يعانون من آثار النزاعات والأزمات.
- وأوصت الدراسة بتطوير شراكات استراتيجية فعالة بين المدارس والـNGOs، لتوفير الدعم المستدام، تتضمن التفاهم المتبادل وتبادل الموارد والخبرات. مما يساعد على تحقيق أهداف التعليم وتحسين الظروف التعليمية. كما أوصت بدعم المبادرات التعليمية من خلال توفير التمويل اللازم من الـNGOs وإجراء تقييم دوري لبرامج الـNGOs لمعرفة مدى تأثيرها على جودة التعليم.

٣.٣. دراسة Dryden-Peterson (٢٠١٦)

Dryden-Peterson, S. (2016). Refugee Education in Countries of First Asylum: Breaking Open the Black Box of Pre-Resettlement Experiences.

- تناولت هذه الدراسة التحديات التي تواجه المدارس اللبنانية في تجهيز نفسها لاستقبال أعداد كبيرة من الطلاب النازحين السوريين، وتأثير ذلك على جودة التعليم والبنية التحتية المدرسية. ونعرضها هنا فقط من زاوية قدرة المدارس على استيعاب الطلاب.
- توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
- ازدادت الضغوط على المدارس الحكومية اللبنانية بسبب تدفق عدد كبير من النازحين السوريين، ما أدى إلى اكتظاظ الفصول الدراسية.
 - على الرغم من الجهود الدولية والمحلية لدعم التعليم للنازحين، إلا أن العديد من المدارس لم تكن مجهزة بشكل كافٍ لتلبية احتياجات هؤلاء الطلاب من الناحية اللغوية والاجتماعية.
 - التفاوت في الفرص التعليمية بين الطلاب اللبنانيين والنازحين السوريين أصبح مشكلة حقيقية، حيث كانت هناك تحديات في تكيف النازحين مع المناهج الدراسية اللبنانية.

٣.٤. دراسة فرحات (٢٠١٩)

فرحات. (٢٠١٩): تطبيق المناهج والجهوزية المدرسية: دراسة حالة في المدارس الرسمية اللبنانية. (Curriculum Implementation and School Readiness: A Case Study of Public Schools in Lebanon)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى جهوزية المدارس لتطبيق المناهج الدراسية الحديثة، مع التركيز على العوامل التي تعوق التطبيق الكامل مثل نقص التدريب للمعلمين، وعدم كفاية المواد التعليمية، والبنية التحتية. وأظهرت الدراسة أن العديد من المدارس تعاني من نقص حاد في الموارد التي تحتاجها لتطبيق المناهج بشكل فعال، كما أن تدريب المعلمين غير كافٍ لتعزيز الفهم الشامل للمناهج الجديدة.

كما أظهرت الدراسة عدة نتائج تتعلق بالمحاور الآتية:

- تحديات تطبيق المناهج: أظهرت الدراسة أن هناك صعوبات متعددة تواجه المدارس الرسمية عند تطبيق المناهج الحديثة، بما في ذلك نقص التدريب الكافي للمعلمين والموارد التعليمية، وهذه التحديات تؤثر سلباً على فعالية التعليم وجودته.
 - جهوزية المدارس: أظهرت النتائج أن بعض المدارس الرسمية ليست دائماً جاهزة لتطبيق المناهج الجديدة، وذلك بسبب عدم توفر البنية التحتية المناسبة والموارد اللازمة مثل الكتب والمعدات التعليمية، مما يعيق تطبيق المناهج بشكل فعال.
 - استجابة المعلمين والممارسات التعليمية: تم رصد أن بعض المعلمين يبذلون جهداً كبيراً في محاولة تطبيق المناهج رغم التحديات، مما يشير إلى التزامهم ورغبتهم في تحسين العملية التعليمية، كما أبدوا رغبة كبيرة في التكيف مع المناهج الجديدة، لكنهم واجهوا عقبات متعددة.
 - تفاعل المجتمع المحلي: أشارت النتائج إلى أن تفاعل أولياء الأمور والمجتمع المحلي له تأثير إيجابي على الجهوزية المدرسية، حيث يمكن أن يساهم في دعم العملية التعليمية.
- وأوصت الدراسة بضرورة توفير تدريب مستمر للمعلمين، وزيادة الدعم الحكومي للمدارس، وتحسين البنية التحتية لضمان تطبيق المناهج بشكل فعال، وتعزيز التواصل بين الإدارة والمعلمين لضمان تطبيق فعال للمناهج.

٣.٥. دراسة البنك الدولي (٢٠١٩)

World Bank. (2019). Lebanon: Education Public Expenditure Review

تتناول هذه الدراسة تحليل الإنفاق العام على التعليم في لبنان، وتأثيره على جهوزية المدارس في ظل الأزمات المتعددة التي تواجه البلاد. وتشير إلى أن نقص التمويل الحكومي يؤدي إلى تدهور البنية التحتية المدرسية وتراجع جودة التعليم. كما تسلط الضوء على الفجوة بين المحافظات الحضرية والريفية في ما يتعلق بتوافر الموارد التعليمية، وتشير إلى الحاجة إلى إصلاحات هيكلية في النظام التعليمي لضمان جهوزية المدارس بشكل أفضل. وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

- يعاني النظام التعليمي اللبناني من نقص حاد في التمويل، حيث يتم تخصيص موارد غير كافية لدعم البنية التحتية وتحسين جودة التعليم.
- تعاني المدارس الرسمية من تفاوتات كبيرة بين المحافظات الحضرية والريفية، حيث تمل المدارس الريفية إلى أن تكون أقل تجهيزاً وأقل قدرة على توفير بيئة تعليمية فعالة.
- هناك حاجة ماسة إلى إصلاحات شاملة في سياسة الإنفاق التعليمي لضمان تحسين جودة التعليم والجهوزية المدرسية في جميع أنحاء البلاد.

٣.٦. دراسة الخوري (٢٠٢٠)

El-Khoury, Z. (2020). Educational Inequalities in Lebanon: The Effect of Socio-Economic and Geographical Disparities on School Readiness.

تركز هذه الدراسة على تأثير التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية على جهوزية المدارس في لبنان. وتستعرض الفوارق الكبيرة بين المدارس في المحافظات الحضرية والمحافظات الريفية، وكيف يؤثر ذلك على جودة التعليم وفرص التعلم. تُظهر الدراسة أن الطلاب في المحافظات الريفية والمحافظات الفقيرة يواجهون تحديات أكبر في الوصول إلى تعليم ذي جودة، ما يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في الجهوزية المدرسية بين مختلف مناطق البلاد. ومن نتائج هذه الدراسة:

- تؤثر الفجوة بين المدارس في المحافظات الحضرية والريفية بشكل كبير على الجهوزية المدرسية، حيث تعاني المدارس الريفية من نقص في الموارد الأساسية مثل التجهيزات التعليمية والكادر التعليمي المؤهل.
- يعاني الطلاب في المحافظات الفقيرة والريفية من فرص تعليمية أقل، مما يؤدي إلى تزايد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على مستوى التحصيل العلمي.
- يتطلب تحسين الجهوزية المدرسية استثمارات في البنية التحتية والتدريب، بالإضافة إلى سياسات تعليمية تراعي التفاوتات الجغرافية والاقتصادية.

٣.٧. دراسة شعيب و السلطان (٢٠٢٠)

Shuayb, M., & Al-Salman, S. (2020). The Impact of the Lebanese Economic Crisis on Education.

ركزت هذه الدراسة على تأثير الأزمة الاقتصادية على جهوزية المدارس اللبنانية، بما في ذلك توفير الموارد الأساسية، التجهيزات المدرسية، والقدرة على الحفاظ على معايير التعليم المطلوبة. وحاولت الدراسة إبراز الحاجة الماسة لإصلاحات شاملة وسياسات داعمة. ولهذه الغاية ركزت على المحاور الآتية:

- السياق الاقتصادي وتأثير الأزمة الاقتصادية اللبنانية المتفاقمة بشكل كبير منذ عام ٢٠١٩، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وانخفاض قيمة العملة اللبنانية. وتأثير هذه الأزمة على جميع جوانب الحياة في لبنان، بما في ذلك التعليم.
- التأثيرات على التعليم لجهة تمويل المدارس، حيث تعاني المدارس، خصوصاً المدارس الخاصة التي تمثل جزءاً كبيراً من النظام التعليمي في لبنان، من نقص التمويل بسبب تعثر الأسر في دفع الرسوم المدرسية. بالإضافة إلى تراجع مستوى خدمات البنية التحتية، بسبب تدهور مرافق التعليم، حيث لم تعد المدارس قادرة على صيانة المباني وتوفير بيئة تعليمية مناسبة.
- ومن التأثيرات على التعليم ما يتعلق بالمعلمين الذين يعانون من انخفاض الرواتب بسبب تدهور قيمة الليرة اللبنانية، مما أثر على قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية وبالتالي على جودة التدريس. ومنها ما يتعلق بالمتعلمين الذين اضطروا أكثرهم للتخلي عن الدراسة أو الانتقال إلى مدارس أقل تكلفة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي لأسرهم.

- التأثيرات على جودة التعليم: سببت الأزمة انخفاضاً في جودة التعليم نتيجة لنقص الموارد المالية في المدارس الخاصة والرسمية على حد سواء، واضطرار العديد من المدارس لتقليص البرامج التعليمية والخدمات الداعمة للطلاب.
 - التفاوت بين المدارس الخاصة والرسمية: بينت الدراسة أن الفجوة بين المدارس الخاصة والمدارس الرسمية زادت خلال الأزمة، حيث أن بعض المدارس الخاصة الأفضل تمويلاً تمكنت من الاستمرار، بينما تدهورت أحوال المدارس الرسمية والعديد من المدارس الخاصة الأقل تمويلاً.
 - التداعيات النفسية والاجتماعية: رصدت الدراسة تأثيراً للأزمة ليس فقط على الجانب التعليمي، بل أيضاً على الحالة النفسية للطلاب وأسرهم والمعلمين، حيث زادت الضغوطات النفسية والاجتماعية بشكل كبير.
- وتوصلت إلى النتائج الآتية:
- تأثرت المدارس اللبنانية بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية، حيث واجهت نقصاً حاداً في التمويل الذي أدى إلى تقليص الموارد التعليمية الأساسية مثل الكتب والمستلزمات الدراسية.
 - العديد من المدارس الحكومية عانت من نقص في المعلمين، حيث انتقل بعض المعلمين إلى القطاع الخاص أو خارج البلاد بحثاً عن فرص أفضل.
 - الصيانة والتجهيزات المدرسية تدهورت بسبب عدم توفر الأموال اللازمة لإصلاح البنية التحتية.
 - الانقطاع المتكرر للكهرباء وخدمات الإنترنت أدى إلى تعطيل التعليم الرقمي الذي أصبح ضرورياً في ظل جائحة كورونا.
- وأوصت الدراسة بمجموعة توصيات لاستعادة النظام التعليمي في لبنان، مثل ضرورة تقديم مساعدات مالية للمدارس، إعادة هيكلة النظام التعليمي ليكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الدولية لتقديم دعم مالي وتقني.

٣.٨. دراسة كرامي وحمادي (٢٠٢١)

Karami & Hamadeh. (2021). The Response of Lebanese Schools to COVID-19 Pandemic: Challenges and Innovations.

ركزت الدراسة على استجابة المدارس اللبنانية لجائحة COVID-19 وكيف أثرت على استعداد المدارس للتعليم عن بعد واستمرارية التعليم في ظل القيود المفروضة على التعليم الحضوري. وهدفت إلى تقييم التحديات التي واجهتها المدارس اللبنانية خلال الجائحة. وتحليل الاستراتيجيات التي تبنتها المدارس والمعلمون لضمان استمرار العملية التعليمية. وأخيرًا استكشاف الابتكارات التي ظهرت نتيجة التحول إلى التعليم عن بُعد.

بالنسبة للتحديات سجلت الدراسة مجموعة منها في مجالات:

- البنية التحتية الرقمية: عانت العديد من المدارس من ضعف البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك عدم توفر الأجهزة التكنولوجية وضعف اتصال الإنترنت، خاصة في المحافظات الريفية.
- التدريب على التكنولوجيا: واجه المعلمون والطلاب صعوبات في التكيف مع منصات التعليم عن بُعد بسبب نقص التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي: كانت هناك فجوة كبيرة بين الطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة، حيث لم يتمكن العديد منهم من الوصول إلى الأجهزة الإلكترونية أو الإنترنت.
- الضغوط النفسية: تأثرت الصحة النفسية للمعلمين والطلاب بسبب التحديات الجديدة، بما في ذلك العزلة وعدم القدرة على التواصل المباشر.

بالنسبة للابتكارات والاستجابات لاحظت الدراسة المؤشرات الآتية:

- التعليم المدمج: تبنت بعض المدارس النموذج المدمج الذي يجمع بين التعليم التقليدي والتعليم عن بُعد، لتقليل كثافة الطلاب في الفصول الدراسية وضمان الالتزام بالإجراءات الصحية.
- استخدام المنصات الإلكترونية: انتشرت استخدام منصات مثل Google Classroom و Microsoft Teams لضمان استمرارية التعليم عن بُعد. كما تم تفعيل التعليم عبر تطبيقات المراسلة مثل WhatsApp في المدارس التي لم تكن مجهزة تمامًا بالتكنولوجيا.
- التعاون بين المدارس وأولياء الأمور: برز دور أولياء الأمور كشركاء في العملية التعليمية، حيث اضطروا إلى متابعة أداء أطفالهم عن كثب والمشاركة في التعلم.
- بالنسبة للتحسينات في المناهج، فقد تم تعديل المناهج الدراسية لتناسب البيئة التعليمية الجديدة. على سبيل المثال، تم تقليص بعض المواد التعليمية وتكييف أساليب التقييم لتلائم التعليم عن بُعد.

وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- تأثرت المدارس اللبنانية بشكل كبير بالأزمة، ما دفعها إلى تبني استراتيجيات جديدة لضمان استمرار التعليم. في ظل هذه الظروف الاستثنائية، برزت تحديات كبيرة لكن برزت أيضًا ابتكارات في طرق التدريس وإدارة التعليم.
- معظم المدارس اللبنانية لم تكن مستعدة للانتقال إلى التعليم عن بعد عند بدء الجائحة. كان هناك نقص كبير في البنية التحتية اللازمة لتوفير التعليم الرقمي، مثل أجهزة الكمبيوتر والإنترنت المستقر.
- ظهر تفاوت كبير بين المدارس الخاصة وال رسمية، حيث كانت المدارس الخاصة أفضل تجهيزًا لتوفير التعليم عبر الإنترنت.
- رغم التحديات، نجحت بعض المدارس في تطوير حلول مبتكرة، مثل توظيف تطبيقات الهاتف المحمول للتواصل مع الطلاب في المحافظات الريفية التي تفتقر إلى الإنترنت الجيد.
- وأوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية التكنولوجية في المدارس وتوفير الأجهزة للطلاب الذين لا يملكون الوسائل اللازمة للوصول إلى التعليم عن بُعد. وبتدريب المعلمين والطلاب لضمان استخدام فعال للتعليم الرقمي. وأوصت أيضًا بضرورة توفير دعم نفسي واجتماعي للمعلمين والطلاب لمساعدتهم على التعامل مع التحديات النفسية التي فرضتها الجائحة.

٣.٩. دراسة اليونسكو (٢٠٢١)

UNESCO. (2021). Beirut Explosion: Rehabilitation of Affected Schools.

يتناول هذا التقرير الجهود المبذولة لإعادة تأهيل المدارس التي تأثرت بانفجار مرفأ بيروت في ٤ آب عام ٢٠٢٠، وتأثير ذلك على جهوزية المدارس لاستقبال الطلاب. ويهدف إلى تقييم الأضرار وتقديم توصيات لإعادة تأهيل المدارس المتضررة، مع التركيز على استعادة التعليم وتحسين الظروف التعليمية. وذلك من خلال:

- دراسة حجم الأضرار التي لحقت بالمدارس نتيجة الانفجار.
- وضع خطة لإعادة تأهيل المدارس المتضررة وتوفير بيئات تعليمية آمنة.
- تعزيز قدرة النظام التعليمي على مواجهة الأزمات المستقبلية.

ولهذه الغاية تم تصميم استبيانات لجمع معلومات شاملة من مديري المدارس، المعلمين، وأولياء الأمور حول الأضرار التي لحقت بالمدارس. كما أجريت مقابلات مع مجموعة من المعنيين في التعليم، بما في ذلك مديري المدارس، المعلمين، وممثلي المجتمع المحلي، للحصول على رؤى حول الأضرار والتحديات التي تواجهها المدارس. وأجريت زيارات ميدانية قام بها فريق من الخبراء إلى المدارس المتضررة بشكل مباشر لتقييم الأضرار وجمع بيانات ميدانية دقيقة حول حالة المدارس والمرافق. وقد مكن تحليل البيانات التي تم جمعها من تحديد الأولويات في إعادة التأهيل وتقدير التكاليف اللازمة. تم تقييم التأثير المباشر على الطلاب والمعلمين، بما في ذلك التأثيرات النفسية والاجتماعية الناتجة عن الانفجار. وشمل التقييم كيف أثر الانفجار على الوصول إلى التعليم والظروف التعليمية في المدارس المتضررة.

وتوزعت نتائج التقرير وفق مجالات ثلاثة وفق ما يأتي:

• تقييم الأضرار:

- تضرر حوالي ١٥٠ مدرسة بشكل مباشر، مما أثر على أكثر من ٨٥,٠٠٠ طالب.
- تم تحديد أن الأضرار تشمل تحطيم النوافذ، وسقوط الجدران، وتضرر المرافق الصحية.
- تأثير الانفجار على التعليم:
 - أدى الانفجار إلى توقف التعليم في بعض المدارس، بينما اضطرت مدارس أخرى إلى تقليص عدد الطلاب بسبب الأضرار.
 - أثر عدم استقرار الظروف على الصحة النفسية للطلاب والمعلمين.

• التحديات في إعادة التأهيل:

- تواجه عمليات إعادة التأهيل تحديات متعددة، منها نقص التمويل، والبيروقراطية، وتأخر عملية التقييم.

وأوصى التقرير ب:

• إعادة تأهيل المدارس:

- ضرورة تخصيص موارد مالية كافية لإعادة بناء المدارس المتضررة وتحسين المرافق.
- إنشاء فرق عمل محلية تتكون من معلمين ومجتمع محلي لتسهيل عملية إعادة التأهيل.

- توفير الدعم النفسي: توفير برامج دعم نفسي للطلاب والمعلمين لمساعدتهم في التغلب على آثار الصدمة الناتجة عن الانفجار.
- تحسين البنية التحتية: تحديث المرافق الصحية، وتعزيز الأمان في المدارس لمنع حدوث مثل هذه الكوارث في المستقبل.
- تطوير خطط طوارئ: إنشاء خطط طوارئ للتعليم تهدف إلى ضمان استمرارية التعليم خلال الأزمات المستقبلية.

٣.١٠. دراسة شعيب (٢٠٢١)

Shuayb, M. (2021). The Impact of the Lebanese Crisis on the Education Sector: Challenges and Opportunities.

تستعرض هذه الدراسة تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية المتتالية في لبنان على القطاع التعليمي، مع التركيز على تأثير هذه الأزمات على جهوزية المدارس من حيث البنية التحتية، المناهج الدراسية، والقدرة على تقديم تعليم ذي جودة. وتشير الدراسة إلى أن النظام التعليمي في لبنان يواجه تحديات كبيرة تتعلق بتوفير بيئة مدرسية آمنة وفعّالة، وخصوصاً في المحافظات الريفية والمحافظات التي تأثرت بالنزوح السوري. وتستعرض الدراسة الفرص المتاحة لتحسين الجهوزية المدرسية، بما في ذلك التدخلات الدولية واستراتيجيات التمويل الجديدة.

ومن نتائج الدراسة:

- أدت الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان إلى تدهور شديد في البنية التحتية للمدارس، خصوصاً في المحافظات الريفية والمحافظات التي تستضيف النازحين السوريين.
- تعاني المدارس الرسمية من نقص في التمويل، مما أثر على جودة التعليم والخدمات الأساسية المقدمة للطلاب.
- تواجه العائلات اللبنانية صعوبة في تأمين التعليم لأبنائها بسبب ارتفاع التكاليف، مما زاد من معدلات التسرب المدرسي.
- هناك فرص للتحسين من خلال التدخلات الدولية وزيادة التمويل، لكن هذا يتطلب إصلاحات هيكلية وتحسين كفاءة الإنفاق التعليمي.

٣.١١. دراسة حمود وشعيب والسمهوري (٢٠٢١)

Hammoud, Shuayb & AlSamhoury (٢٠٢١) The Challenges and Prospects for Returning to School: Reflections from Parents, Teachers, and Principals in Lebanon

أعد المركز اللبناني للدراسات (٢٠٢١) دراسة بعنوان: التحديات وآفاق العودة إلى المدرسة: تأملات أولياء الأمور والمعلمين والمديرين في لبنان، حول جاهزية المدارس والمعلمين والأهالي والطلاب، والتحديات التي تواجههم للعام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢١) في جميع المحافظات اللبنانية، بهدف استكشاف التحديات والآفاق المتعلقة بالعودة إلى التعليم الحضوري والتعليم عبر الإنترنت، والحلول الممكنة لتحقيق عودة ناجحة، وخصوصًا بعد جائحة كورونا. واستطلعت الدراسة آراء ٢,٤٤٢ فردًا من أولياء الأمور و ٨١٩ معلمًا ومعلمة من المعلمين موزعين على القطاعين الرسمي والخاص، بالإضافة إجراء مقابلات هاتفية مع ثمانية مدراء من المدارس في القطاعين موزعين عبر جميع المحافظات الثمانية. وغطت النتائج أربعة محاور رئيسية: تأثير أزمة لبنان على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمعلمين والأهالي؛ جاهزية المدارس واستعدادها؛ التحديات المرتبطة بالعودة إلى التعليم الحضوري والتعليم عبر الإنترنت؛ وأخيرًا، الحلول المحتملة من وجهات نظر الأهالي والمعلمين ومديري المدارس.

وسوف نركز على ما توصلت إليه الدراسة في المحاور الأربعة وربطها بجهوزية المدرسة، ففي موضوع تأثير الأزمة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمعلمين والأهالي، تبين أن الأزمة المالية وخصوصًا بعد تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية قد أثرت سلبًا على ٦٧٪ من أولياء الأمور في المدارس الرسمية وأكثر من ٥٥٪ من المعلمين في هذه المدارس لجهة عدم تمكنهم من تسديد فواتيرهم (ص ٧)، وأثرت أيضًا بشكل كبير على قطاع التعليم الخاص. وتركت الأزمة المالية وتأثيرها على مستوى المعيشة العديد من الأهالي (٧٨٪) والمعلمين (٧٩٪) بلا خيار سوى التفكير في مغادرة البلاد بحثًا عن جودة حياة أفضل في مكان آخر. كما أظهرت المقابلات مع المدراء أن المعلمين يغادرون لبنان بحثًا عن وظائف أكثر تنافسية في الخارج (ص ٧). ومن الطبيعي أن تؤثر هجرة المعلمين على مستوى جهوزية المدرسة على صعيد الموارد البشرية.

ويضيف الدراسة فإن الأزمة الاقتصادية قد أجبرت العديد من الأهالي على نقل أطفالهم من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية لأنهم لم يعد بإمكانهم تحمل تكاليف الرسوم الدراسية للمدارس الخاصة.

وأن ٣١٪ من الأهالي الذين لديهم أطفال في المدارس الرسمية أفادوا بأنهم نقلوا أطفالهم إلى المدارس العامة مؤخرًا (خلال عام ٢٠١٩-٢٠٢٠). علاوة على ذلك، أفاد ١٥٪ من الأهالي الذين لديهم أطفال في المدارس الخاصة بأنهم يفكرون في نقل أطفالهم إلى المدارس الرسمية. وعندما سُئلوا عن أسباب نقل أو التخطيط لنقل أطفالهم إلى المدارس الرسمية، أشار حوالي ٨٥٪ إلى أنهم لم يعودوا قادرين على تحمل الرسوم الدراسية للمدارس الخاصة. في المقابل، أفاد ١٢٪ بأن المدرسة الرسمية أقرب إلى منازلهم، مما يجعل التنقل أكثر سهولة (ص ١٩-٢٠). ومن المهم ملاحظة أن التدفق الكبير والمفاجئ للطلاب يضع ضغطًا على المدارس الرسمية في بعض المحافظات، ويؤثر على جهوزيتها المادية خصوصًا إذا كانت غير مؤهلة لاستيعاب أعداد تفوق حجمها، وعلى جهوزيتها البشرية لجهة عدم توافر الكادر التعليمي الكافي.

وتظهر نتائج الدراسة أن ٢٩٪ من الأهالي أشاروا إلى أن المدرسة الرسمية لطفلهم ليست جاهزة للعام الدراسي الجديد مقارنةً بـ ١٣٪ في المدارس الخاصة. وبالمثل، أشار ٤٥٪ من المعلمين في المدارس العامة إلى أن مدرستهم ليست جاهزة للعام الدراسي الجديد مقارنةً بـ ٢٦٪ من المعلمين في المدارس الخاصة. لذلك، وفقًا لكل من الأهالي والمعلمين، فإن نسبة كبيرة من المدارس اللبنانية ليست مستعدة للعودة عام (٢٠٢١-٢٠٢٢)، حيث أن المدارس الرسمية أقل استعدادًا من المدارس الخاصة (ص ٢١).

وعن استيضاح الأهالي والمعلمين عن سبب اعتقادهم بعدم استعداد مدارسهم، أشار معظمهم إلى أن المدارس لا يمكن أن تعمل بدون وقود للكهرباء والتدفئة والنقل. بالإضافة إلى ذلك، ذكر بعضهم أن ارتفاع الأسعار يجعل المدارس غير قادرة على تغطية تكاليف التشغيل الأساسية. كما ذكر آخرون أن المدارس لا يمكنها ضمان التباعد الاجتماعي بشكل فعال بين الطلاب، مما يشكل مخاطر كبيرة على التعليم الشخصي. تكشف هذه الدراسة لاحقًا أن معظم الطلاب والعديد من المعلمين لم يتم تطعيمهم بعد. علاوة على ذلك، جادل مشاركون آخرون بأنه على الرغم من جميع التحديات التي تواجه التعليم داخل الفصول الدراسية، فإن المدارس ليست جاهزة أيضًا للتعليم عبر الإنترنت، حيث إن الغالبية العظمى من الطلاب والمعلمين لا يتمتعون بإمكانية الوصول الموثوق إلى خدمات الكهرباء والإنترنت (ص ٢١).

ووفقاً لنتائج المقابلات مع مديري المدارس، فإن الأزمة الاقتصادية وأزمة الوقود تؤثران على مدى توافر مياه الشرب في بعض المدارس، لأن وسائل نقل المياه لا يمكنها تأمينها إلى المدارس، مما يؤثر على نظافة الطلاب وسلامتهم (ص ٢٣).

أما بالنسبة لنتائج المحور الثاني: التحديات المرتبطة بالتعليم عبر الإنترنت، فقد دلت الدراسة على أن ثلث الأهالي (٣٤٪) والمعلمين (٣٥٪) قد أفادوا بأن انقطاع الكهرباء وعدم وجود إنترنت موثوق وسط تفاقم أزمة الوقود تمثل المخاوف الرئيسية عند العودة إلى التعليم عبر الإنترنت، وأفاد ثلثا الأهالي (٦٦٪) الذين لديهم أطفال في المدارس الحكومية وأكثر من نصف معلمي المدارس الحكومية (٥١٪) أن لديهم اتصالاً ضعيفاً بالإنترنت (P.9). وأشار ١٦٪ من الأهالي و ١٩٪ من المعلمين إلى ضرورة إنشاء صندوق لتقديم الدعم المالي للمدارس. علاوة على ذلك، أشار المدرء إلى أن تقديم المساعدات للمدارس والمعلمين والأهالي أمر حيوي لإنقاذ العام الدراسي (ص ٩)، كإشارة إلى افتقار المدرسة للموارد المالية اللازمة التي تمكنها من تنفيذ عام دراسي جديد في ظل الأزمة.

أما بالنسبة لتأثير الأزمة على جاهزية المدارس واستعدادها فتشير النتائج إلى أن ٢٩٪ من أهالي التلاميذ في المدارس الحكومية يعتقدون أن مدرسة طفلهم ليست جاهزة للعام الدراسي الجديد، مقارنة بـ ١٣٪ من أهالي المدارس الخاصة. بالمثل، أشار (٤٥٪) من معلمي المدارس الحكومية الذين تم استطلاع آرائهم إلى أن مدرستهم ليست جاهزة للعام الدراسي الجديد، مقارنةً بربع (٢٦٪) معلمي المدارس الخاصة (ص ٨). تشير هذه الردود إلى أنه بينما نسبة كبيرة من المعلمين والأهالي في كلا القطاعين غير جاهزة، كان للأزمة تأثير ملحوظ أكثر على الأهالي والمعلمين في القطاع العام. علاوة على ذلك، أفاد معظم المدرء بأن مدارسهم ليست جاهزة للعمل واستقبال الطلاب. فقط عدد قليل منهم قد أعدوا لإعادة فتح مدارسهم، وقد حدد هؤلاء القليلون المخاطر المتعلقة بشكل أساسي بنقص الوقود وانقطاع الكهرباء التي يمكن أن تعيق تنفيذ هذه الخطط.

٣.١٢. دراسة Toma & Vervenne (٢٠٢٢)

Toma & Vervenne. (2022). Educational Inequality in Lebanon: Challenges Facing Rural Schools.

تناولت الدراسة موضوع الجهوية المدرسية، والتفاوت في هذه الجهوية بين المدارس في المحافظات الحضرية والريفية في لبنان، مع التركيز على التحديات التي تواجه هذه المدارس بما في ذلك نقص

الموارد التعليمية، البنية التحتية، والدعم الحكومي، بهدف استكشاف الفجوات التعليمية الناتجة عن اللامساواة في الموارد والفرص المتاحة للطلاب في المحافظات الحضرية والريفية، وأسباب عدم المساواة التعليمية في لبنان. وهدفت أخيراً لتقديم توصيات لمعالجة الفجوات التعليمية وتحسين جودة التعليم في المدارس الريفية.

تم جمع البيانات من خلال المقابلات مع معلمين، ومديري مدارس، وأولياء أمور، للحصول على رؤى حول التحديات والفرص في المدارس الريفية. وكذلك من خلال الاستبيانات لجمع بيانات كمية عن التجارب التعليمية في هذه المدارس. وبنتيحة الدراسة تم التوصل إلى:

• بالنسبة للتحديات:

تعاني المدارس الريفية من نقص في الموارد التعليمية، مثل الكتب، والتكنولوجيا، والمرافق الصحية، مما يؤثر سلباً على جودة التعليم. فبعض المدارس لم تكن لديها كتب دراسية كافية للطلاب، مما اضطرهم إلى مشاركة الكتب أو الاعتماد على مواد غير رسمية. أما في موضوع التكنولوجيا . ف لوحظ أن المدارس الريفية تفقر إلى التكنولوجيا اللازمة، مثل أجهزة الكمبيوتر والاتصال بالإنترنت. وقد أدى هذا إلى فجوة في التعلم الرقمي بين الطلاب في المحافظات الريفية ونظرائهم في المحافظات الحضرية.

تعاني العديد من المدارس في المحافظات الريفية من ضعف البنية التحتية، فقد أكدت الدراسة افتقار العديد من المدارس إلى المرافق الصحية الأساسية، مثل دورات المياه النظيفة، مما يؤثر على بيئة التعلم، ويقلل من معدل الحضور. كما دلت الدراسة أن بعض المدارس تعاني من اكتظاظ الفصول الدراسية، مما يجعل من الصعب على المعلمين تقديم التعليم بشكل فعال ويؤدي إلى تجارب تعلم سلبية للطلاب. من جهة أخرى تعاني المدارس في المحافظات الريفية من نقص حاد في الموارد والتجهيزات مقارنة بالمدارس الحضرية. كما أن البنية التحتية (مثل الكهرباء والمياه) غالباً ما تكون غير مستقرة.

وفي ما خص التحديات الأكاديمية، هناك صعوبة في الوصول إلى التعليم العالي والموارد التعليمية المتقدمة للطلاب في هذه المحافظات. فقد أظهرت الدراسة أن مستويات التعليم في المدارس الريفية غالباً ما تكون أقل مقارنة بالمدارس في المحافظات الحضرية. وهذا يعزى إلى نقص المعلمين المؤهلين وغياب الدعم الأكاديمي. كما لاحظت الدراسة أن هناك نقصاً في البرامج اللامنهجية والأنشطة التي تعزز التعلم، مما يؤثر على تطوير مهارات الطلاب بشكل شامل.

• بالنسبة للاختلافات في الفرص التعليمية:

أظهرت الدراسة أن الطلاب في المدارس الريفية يواجهون تحديات أكبر مقارنة بأقرانهم في المحافظات الحضرية، بما في ذلك فرص أقل للحصول على تعليم جيد، وخصوصًا فرص الالتحاق بالتعليم العالي. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسرب المدرسي بسبب الضغوط الاقتصادية، مما يجعل من الصعب على الطلاب إنهاء تعليمهم.

وأظهرت نتائج المقابلات أن العديد من أولياء الأمور والمعلمين يعبرون عن قلقهم بشأن جودة التعليم في المدارس الريفية ويدعون إلى تحسين الدعم من الحكومة والمجتمع. كما أشارت النتائج إلى أن ضعف التنقل والوصول إلى المدارس في المحافظات الريفية يؤثر سلبًا على انتظام الطلاب في الدراسة. إن التفاوت الكبير الحاصل في جودة التعليم بين المحافظات الريفية والحضرية، تؤدي إلى تباين في فرص النجاح الأكاديمي للطلاب. وأوصت الدراسة ب:

- زيادة الدعم الحكومي: ضرورة تخصيص المزيد من الموارد المالية والتقنية للمدارس الريفية.
- تحسين البنية التحتية: الاستثمار في تحسين المرافق المدرسية وتوفير التكنولوجيا اللازمة للتعليم.
- برامج تدريب المعلمين: تطوير برامج تدريب خاصة للمعلمين في المحافظات الريفية لتعزيز مهاراتهم وتوجيههم.
- زيادة الوعي المجتمعي: أهمية رفع مستوى الوعي حول قيمة التعليم في المجتمعات الريفية وتشجيع أولياء الأمور على دعم تعليم أبنائهم.

٣.١٣. دراسة اليونيسف (٢٠٢٢)

UNICEF Lebanon. (2022). Lebanon Education Brief: Challenges and Responses.

تتناول هذه الدراسة أبرز التحديات التي تواجه التعليم في لبنان، بما في ذلك جهوزية المدارس في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة. وتركز على كيف يؤثر نقص التمويل وانقطاع التيار الكهربائي وارتفاع تكاليف المعيشة على المدارس، وتعرض الحلول الممكنة لتحسين الجهوزية المدرسية من خلال الدعم

الدولي وزيادة الاستثمار في التعليم. وتسلب الضوء على الدور المهم الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تعزيز جوهزية المدارس، خصوصاً في المحافظات الأكثر تضرراً. وتوصلت الدراسة إلى تحديد التحديات كآآي:

- الأزيمة الاقتصادية: أثرها الكبير على قدرة الأسر على تحمل تكاليف التعليم، مما أدى إلى زيادة معدلات التسرب.
- جودة التعليم: تدهور البنية التحتية التعليمية والموارد التعليمية، مما أثر على جودة التعليم المقدم.
- التأثيرات الصحية: تأثير جائحة كوفيد-١٩ على التعليم، بما في ذلك الإغلاق المدرسي، مما أدى إلى فقدان التعلم.
- الاستجابة للأزمات: نقص في الاستجابة الفعالة لمتطلبات التعليم خلال فترات الأزمات. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
- زيادة التسرب المدرسي: سجلت الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التسرب بين الطلاب بسبب الأزيمة الاقتصادية، مما أثر سلباً على عدد الطلاب المسجلين في المدارس.
- تدهور جودة التعليم: أظهرت الدراسة أن هناك تدهوراً في جودة التعليم نتيجة نقص الموارد، بما في ذلك نقص المعلمين المدربين والمرافق التعليمية المناسبة.
- أثر جائحة كوفيد-١٩: تسببت الجائحة في انقطاع التعليم التقليدي، مما أدى إلى فقدان الطلاب لفرص التعلم. كما أدت إلى اعتماد التعليم عن بُعد، الذي لم يكن متاحاً للجميع بسبب نقص التكنولوجيا.
- التحديات الاقتصادية: جعلت الأزيمة الاقتصادية من الصعب على الأسر تحمل تكاليف التعليم، بما في ذلك الرسوم الدراسية والولائم المدرسية، مما دفع العديد من الأسر إلى سحب أطفالهم من المدارس.
- استجابة اليونيسف والجهات المعنية: قامت اليونيسف بالاستجابة من خلال برامج دعم مالية، وتوفير مواد تعليمية، وتعزيز التعلم عن بُعد. كما تم العمل على تحسين مهارات المعلمين من خلال التدريب المهني.

- التعاون بين الجهات الفاعلة: أوضحت الدراسة أهمية التعاون بين الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص لضمان استدامة التعليم وتلبية احتياجات الطلاب والمعلمين. وأوصت الدراسة بوضع برامج الدعم التعليمي لتمكين الطلاب من العودة إلى المدرسة، وتعزيز التعليم عن بُعد وتوفير الموارد اللازمة للمعلمين والطلاب، والتدريب المهني للمعلمين، وأوصت أخيراً بالتعاون مع الجهات الفاعلة كالحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص لتحسين الوضع التعليمي.

٣.١٤. دراسة وزارة التربية والتعليم العالي والبنك الدولي (٢٠٢٤)

دراسة تحليلية حول مدى الاستفادة من المعلمين في لبنان (٢٠٢٤).

وهي دراسة هدفت إلى تحديد السبل المحتملة لتحسين كفاءة استخدام الموارد في قطاع التعليم الرسمي. وسلطت الضوء على عدة استنتاجات رئيسية.

ففي موضوع جهوزية الموارد البشرية، توصلت الدراسة إلى أن نسبة التلاميذ إلى المعلمين في لبنان هي أقل من متوسط النسب المعتمد من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا سيما في المرحلة الثانوية (١٣,٠١٪ في الصفوف الابتدائية و ٥,٩١٪ في المرحلة الثانوية)، بينما هي بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ١٥,١ في المرحلة الابتدائية، و ١٣,١ في المرحلة الثانوية. وهذه النسب تختلف من محافظة لأخرى وحتى بين المدارس نفسها. واعتبرت الدراسة أن هناك ضعفاً في جدوى استخدام المعلمين، وخلاً في تطبيق المساواة المحافظاتية في توزيع المعلمين (ص ٢).

وتعيد الدراسة أسباب انخفاض نسب التلاميذ إلى المعلمين إلى أن ساعات التعليم للمعلمين في الملاك (النصاب) تستخدم بشكل متكرر لمهام غير تعليمية كالعامل الإداري، والإشراف، والمكتبة وغيرها، بسبب الحاجة إلى من يقوم بهذه المهام، أو بناء على طلب المعلم نفسه نظراً لوضعه الصحي. وأعادت الدراسة المذكورة هذا الخلل في ساعات العمل للمعلمين في الملاك إلى عدم وجود سياسة واضحة بشأن ساعات العمل للمعلمين (ص ٢).

وفي موضوع نسب المتعلمين إلى المعلمين أيضاً، تسلط الدراسة الضوء على مشكلة أخرى ذات صلة وهي مشكلة التعاقد، وتتمثل هذه المشكلة في أن عدداً كبيراً من المعلمين المتعاقدين يعملون بموجب عقود صغيرة، وتحديداً في المرحلة الثانوية، فيدرس حوالي ٥٠٪ منهم ٧ ساعات أسبوعياً أو أقل، وهذا وفقاً لبيانات نظام إدارة معلومات المدارس (SIMS) (ص ٣).

تبين للدراسة أن هناك عاملاً آخر يضاف إلى العوامل الكامنة وراء انخفاض نسبة التلاميذ إلى المعلمين وهو أحجام الصفوف، وهي أقل مقارنة بالمتوسطات المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فتدل نتائج الدراسة على أن متوسط حجم الصف لكل قسم في المدارس الابتدائية يبلغ ١٨.٦ تلميذاً، و١٧.٣ في المدارس الثانوية. بينما هو بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ٢١ تلميذاً لكل فئة في المرحلة الابتدائية و٢٣ في المرحلة الثانوية الدنيا. وهذا المتوسط ليس ثابتاً بالنسبة لجميع المدارس اللبنانية بل إنه يختلف من مدرسة لأخرى ومن محافظة لأخرى (ص ٣).

وتعيد الدراسة سبب انخفاض حجم القسم إلى الانتشار الواسع للمدارس الصغيرة وليس إلى عدم إنفاذ السياسات القائمة ذات الصلة بحجم القسم. فيختلف هذا الحجم بسبب حجم المدرسة. فقد تبين أن أكثر من نصف المدارس الابتدائية، وأكثر من نصف المدارس الثانوية، لديها أقل من ٢٠٠ تلميذ لكل منها، مع متوسط حجم قسم أقل من ١٦ تلميذاً لكل قسم. إن متوسط حجم القسم أقرب إلى الحد الأقصى المسموح به وهو ٣٠ تلميذاً فقط في المدارس الكبيرة جداً والتي تضم أكثر من ٦٠٠ تلميذ وتمثل حوالى ٥٪ فقط من المدارس في المرحلة الابتدائية و ٢٪ من المدارس في المرحلة الثانوية. واقترحت الدراسة في الإطار أن يصار إلى ضبط حجم القوة التعليمية، أي تكييفها مع احتياجات، موارد، وأهداف النظام التعليمي، من خلال زيادة عدد ساعات التدريس لكل معلم، والتأكد من أن المعلمين في الملاك يدرسون عدد ساعات التدريس الخاصة بهم، وتحديد هذ الساعات. وكذلك تقليل عدد المعلمين المتعاقدين على أساس عقود صغيرة.

بالنسبة لمسألة التعاقد الوظيفي، فقد رأت الدراسة أن تكوين قوة العمل التعليمية سيعتمد بشكل متزايد على المعلمين المتعاقدين، لأن زملاءهم في الملاك سيرتفع لديهم معدل الإحالة إلى التقاعد خلال السنوات ال ١٥ المقبلة، فمن جهة يخفف ذلك من الأعباء المالية عن عاتق وزارة التربية والتعليم العالي، ومن جهة أخرى يسد حاجة القطاع في ظل الظروف الراهنة، لكن ذلك يطرح تساؤلات حول كفاءة ونوعية المرشحين الذين يدخلون المهنة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة جذب المرشحين ذوي الكفاءة العالية.

وأوصت الدراسة بتحسين وتطبيق السياسات المتعلقة بعملية التعليم وتحديد ساعات عمل المعلمين وذلك لتحسين فعالية ومدى الاستفادة من المعلمين وزيادة إنتاجية المعلمين الحاليين والجدد. كما أوصت بتنفيذ عمليات تخطيط وتوزيع فاعلة للمعلمين، بحيث يتم استخدام المعلمين الحاليين في النظام بفعالية وباستخدام أقصى طاقاتهم قبل توظيف معلمين إضافيين. وأوصت كذلك بتنفيذ ضوابط موضوعية

للتوظيف قائمة على الاحتياجات، بحيث لا يتم استبدال جميع المعلمين الذين يتركزون المهنة ويتم توجيه التوظيف الجديد لسد الفجوات/ الاحتياجات داخل القطاع، سواء داخل محافظة معينة، أو مرحلة تعليمية، أو مادة دراسية معينة.

٣.١٥. دراسة المعلوف والبرادعي (٢٠٢٤)

Al Maalouf & Al Baradhi. (2024). The Impact of the Economic Crisis on the Educational Sector in Lebanon in Terms of Student Enrolment, Quality of Education, and Teachers' Motivation.

(تأثير الأزمة الاقتصادية على القطاع التعليمي في لبنان من حيث تسجيل الطلاب وجودة التعليم ودافعية المعلمين)

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التأثيرات المتعددة للأزمة الاقتصادية على قطاع التعليم في لبنان، مع التركيز على تسجيل الطلاب، وجودة التعليم، ودافعية المعلمين. وباستخدام الفلسفة الوضعية تم اعتماد استبيانين: أحدهما للطلاب (٦٧٤ طالباً) تضمن أسئلة تتعلق بتأثير الأزمة الاقتصادية على تسجيلهم وجودة التعليم الذي يتلقونه. واستبيان آخر للمعلمين (٢٧٢ معلماً) وتضمن أسئلة تتعلق بتأثير الأزمة الاقتصادية على دافعتهم وجودة التعليم الذي يقدمونه.

كشفت نتائج البحث عن ارتباطات مهمة بين الأزمة الاقتصادية وآثارها السلبية على تسجيل الطلاب وجودة التعليم ودافعية المعلمين، من وجهتي نظر الطلاب والمعلمين على حد سواء.

أكدت الدراسة على ضرورة معالجة التحديات التي تواجه قطاع التعليم في لبنان خلال هذه الأزمة. والحاجة إلى تدخلات مستهدفة، تشمل برامج الدعم المالي، وتخصيص الموارد، وإجراءات لتعزيز دافعية المعلمين، لدعم الطلاب والمعلمين والمؤسسات التعليمية. وهذه الإجراءات ضرورية لحماية تنمية رأس المال البشري في لبنان، والنمو الاقتصادي، ومرونة نظام التعليم على المدى الطويل.

اقترحت الدراسة أنه إذا كانت الأزمة الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض دافعية المعلمين وتدهور جودة التعليم، فإنه يجب على صانعي السياسات التفكير في تدخلات مستهدفة لدعم المعلمين وتحسين بيئة التعلم. قد يتضمن ذلك تدابير لمعالجة أجور المعلمين، وتوفير فرص للتطوير المهني، وتخصيص الموارد للمدارس.

ورأت أن الانخفاض في تسجيل الطلاب وجودة التعليم يمكن أن يكون له عواقب طويلة الأمد على تطوير رأس المال البشري في البلاد والنمو الاقتصادي. وإن ضمان الوصول إلى تعليم عالي الجودة خلال الأزمات الاقتصادية أمر حيوي لرفاهية البلاد في المستقبل. ومن الضروري ضمان بقاء المعلمين محفزين والحفاظ على جودة التعليم خلال الأزمات الاقتصادية لضمان مستقبل البلاد. وأوصت الدراسة ب:

- تطوير برامج الدعم المالي: من خلال تصميم برامج مالية لدعم الطلاب وأسرهم من قبل الحكومة لتقليل آثار الأزمة الاقتصادية على تسجيلهم في المدارس.
- تحسين بيئة العمل للمعلمين: يتطلب الأمر اتخاذ تدابير لتحسين ظروف عمل المعلمين، بما في ذلك معالجة قضايا الأجور وزيادة فرص التطوير المهني.
- تخصيص الموارد: يجب تخصيص موارد إضافية للمؤسسات التعليمية، بما في ذلك تقديم الدعم المالي للمدارس، لتوفير بيئة تعليمية جيدة.
- برامج تحفيزية للمعلمين: ينبغي النظر في تطوير برامج تحفيزية تهدف إلى تعزيز دافعية المعلمين، مما يساهم في تحسين جودة التعليم.
- تقييم دوري: يجب إجراء تقييمات دورية للتأكد من فعالية التدخلات المطبقة وتحديد مجالات التحسين المستمرة.
- التعاون مع القطاع الخاص: يمكن أن يتعاون القطاع الخاص مع الحكومة لتوفير الدعم للمؤسسات التعليمية من خلال منح وتبرعات، مما يساعد على تخفيف الأثر السلبي للأزمة.

٣.١٦. خلاصة

تطرقت الدراسات السابقة إلى موضوع جهوزية المدرسة في لبنان، والتحديات التي تواجه النظام التعليمي في لبنان فيما يتعلق باستعداد المدارس لاستقبال الطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة. وعكست هذه الدراسات مدى تأثر جهوزية المدارس في لبنان بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، والصحية، بالإضافة إلى الكوارث الوطنية مثل انفجار مرفأ بيروت. وتبين من خلال هذه الدراسات أن هذه التحديات تضع ضغوطاً كبيرة على النظام التعليمي، مما يستدعي تعزيز الشراكات المجتمعية والدولية لدعم التعليم.

قدمت نتائج هذه الدراسات مؤشرات حول مفهوم جهوزية المدرسة، والجوانب التي يجب أن يتضمنها هذا المفهوم، سواء على الصعيد البشري أو المادي أو التقني، مما سيساعد في تشخيص واقع هذه الجوانب على أرض الواقع.

الفصل الثالث: منهجية العمل

١. تصميم الدراسة

١.١. منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والمقارن، مع تبني نهج البحث المختلط (mixed-methods approach) الذي يدمج بين الأساليب الكمية والنوعية. يهدف هذا النهج إلى تقديم فهم أعمق وأكثر شمولية للقضايا المطروحة، وهو ما يُعد ضروريًا عند التعامل مع البيانات التعليمية المعقدة. يسمح هذا النهج بجمع بيانات كمية من خلال استبيانات تستهدف عدة فئات من المجتمع المدرسي، بالإضافة إلى بيانات نوعية عبر المقابلات أو مجموعات التركيز. يسهم تثليث البيانات (triangulation of data) في تعزيز موثوقية وصحة النتائج من خلال مقارنة وتأكيد البيانات من مصادر متعددة، مما يجعل التحليل أكثر دقة وارتباطًا بالواقع (Sammons & Davis, 2017).

١.٢. نوع البحث

تصنّف هذه الدراسة ضمن الأبحاث التطبيقية (applied research)، حيث تركز على معالجة قضايا وتحديات تعليمية واضحة ومحددة في السياق اللبناني. يهدف البحث إلى تقديم حلول واقعية وقابلة للتنفيذ لتحسين جوهزية المدارس وتعزيز كفاءة القيادة المدرسية في تطبيق المناهج المطوّرة. يعتبر البحث التطبيقي أساسيًا في تطوير استراتيجيات عملية قابلة للتطبيق مباشرة في البيئة التعليمية (Mejeh et al., 2023).

١.٣. تصميم البحث

تمّ اعتماد تصميم مقطعي (cross-sectional design) لجمع البيانات في فترة زمنية واحدة من مجموعة متنوعة من المشاركين. يُعتبر هذا التصميم مناسبًا لتقييم الوضع الحالي لجوهزية المدارس في لبنان في القطاعين الرسمي والخاص وكفاءات القيادة المدرسية في سياق تطبيق المناهج المطوّرة. يتيح هذا التصميم تحديد الحاجات والثغرات المختلفة للمدارس في الوقت نفسه، مما يوفر رؤية واضحة حول التحديات والفرص المتاحة ويساعد في اقتراح توصيات فعالة بناءً على النتائج (Camerino et al., 2012).

٢. مجتمع الدراسة

تم اعتماد طريقة العينة العشوائية الطبقية لاختيار المشاركين بهدف تحقيق تمثيل شامل ودقيق لجميع القطاعات التعليمية. تألفت العينة من (٣٣٨) مدرسة موزعة بين المدارس الرسمية والخاصة في مختلف المحافظات اللبنانية ([انظر الملحق ٦ لمزيد من التفاصيل](#)).

وعلى الرغم من توزيع الاستبيانات على (٣٣٨) مدرسة والتواصل معها جميعاً، فقد استجابت فعلياً (٢٧٩) مدرسة وشاركت في الدراسة ([انظر الملحق ٧ لمزيد من التفاصيل](#)). ومع ذلك، تم الحفاظ على التمثيل الشامل لمختلف القطاعات، مما يعزز دقة النتائج ويعكس التنوع الجغرافي والمدرسي المطلوب.

يتألف مجتمع الدراسة من (٢٧٩) مدرسة موزعة على القطاعات التعليمية الأكاديمية قبل الجامعية على النحو التالي:

- (١٤٧) مدرسة من القطاع الرسمي.
- (٣٠) مدرسة من التعليم الخاص المجاني.
- (٩٨) مدرسة من التعليم الخاص غير المجاني.
- (٤) مدارس تابعة للأونروا.

وشملت الدراسة:

- (٢٧٩) مديراً/مديرة.
- (٣٦٨) ناظرًا/ناظرة.
- (٤٤٢) منسقًا/منسقة.
- (١٩٠١) معلمًا/معلمة.

ركزت الاستبيانات على استقصاء مستوى جهوزية المدارس المشاركة، مع تحديد الاحتياجات والفرص والفروقات بينها. كما تناولت تجارب المشاركين، مسلطة الضوء على التحديات التي واجهوها في ظل تطبيق المناهج الحالية، بالإضافة إلى تطلعاتهم وآمالهم بشأن المناهج الجديدة.

مبررات اختيار العينة

- تحقيق التوازن في تمثيل كافة القطاعات التعليمية لضمان تنوع وجهات النظر.
 - عكس التوزيع الجغرافي والمدرسي في لبنان بدقة.
 - تعزيز مصداقية نتائج الدراسة عبر إشراك جميع الأطراف المعنية بشكل متوازن.
- يسهم اختيار العينة من مختلف المحافظات في الوقوف على الفروقات المحتملة بين المدارس في المحافظات وقطاعات التعليم المختلفة، ما يساعد في تقديم توصيات قابلة للتطبيق على نطاق واسع.

٣. أدوات جمع البيانات (Data Collection Tools)

٣.١. الأدوات المستخدمة

تم الاعتماد على عدة أدوات لجمع البيانات لضمان شمولية ودقة النتائج:

- **الاستبيانات:** تم تطوير أربعة استبيانات موجهة إلى مديري المدارس، النظار، المنسقين، والمعلمين. اختيرت هذه الأداة لأنها تتيح جمع بيانات كمية واسعة النطاق بسرعة وكفاءة (أنظر [الملحق رقم ٨](#) و [الملحق رقم ٩](#) و [الملحق رقم ١٠](#) لمزيد من التفاصيل).
- **المقابلات:** أجريت (١١) مقابلة مع مسؤولين في وزارة التربية والتعليم العالي (المدير العام للتربية، ومدير التعليم الثانوي، ومدير التعليم الابتدائي)، ورئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء، ومديرين عامين في المدارس الخاصة، وخبراء عملوا على تطوير المناهج. هذه الأداة ساعدت في الحصول على رؤى عميقة حول تطوير المناهج وآليات تنفيذها (أنظر [الملحق رقم ١١](#) لمزيد من التفاصيل).

- مجموعات التركيز: شملت (١٦) مجموعة تركيز مع طلاب من صفوف مرحلة التعليم الثانوي. هدفت هذه الأداة إلى استكشاف وجهات نظر الطلاب مباشرة، ما أضاف بعداً نوعياً للتحليل (أنظر الملحق رقم ١٢ لمزيد من التفاصيل).

٣.٢. وصف الأدوات ومبررات اختيارها

أولاً: الاستبيان:

- عنوان الاستبيان: "جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة في لبنان"
- الفئة المستهدفة: مديرو/ات المدارس، النظار، المنسقين/ات، والمعلمين/ات.
- الهدف من الاستبيان:
 - تحديد حجم الحاجات البشرية والمادية للمدارس.
 - تحديد مستوى الجهوزية لتطبيق المناهج المطورة.
 - تقييم دور القيادة المدرسية في تسهيل العملية التعليمية وضمان جودة التعليم.
- ضمانات المشاركة: سرية البيانات واستخدامها فقط لأغراض البحث العلمي.
- أقسام الاستبيان:
 - البيانات الشخصية (أسئلة مغلقة واختيارية): تهدف إلى تصنيف المشاركين بناءً على العمر، الجنس، الوضع الوظيفي، الخبرة، الشهادة العلمية، والمحافظة التربوية. هذه البيانات ضرورية لتحليل الاتجاهات والفروقات بين الفئات المختلفة من الفئات المستهدفة وفقاً للعوامل الديموغرافية، والتي يمكن أن تؤثر على مستوى الجهوزية والقيادة المدرسية.
 - القسم الأول: الموارد البشرية في المدرسة (فقط في الاستبيان الموجه للمدير/ة) - أسئلة كمية دقيقة (إدخال الأعداد): تتيح هذه الأسئلة جمع بيانات دقيقة حول توزيع الموارد البشرية في المدرسة. هذا القسم يحدد الهيكلية التنظيمية وعدد العاملين في المدرسة، مما يساعد في تقييم النقص أو الفائض في الموارد البشرية. كما يمكن من خلاله تحديد ما إذا كانت المدارس تتبع سياسات التوظيف المناسبة لتلبية احتياجات التعليم المطور.

- **القسم الثاني: الجهوزية العامة للمدرسة- أسئلة مغلقة (اختيار من متعدد) مع تحديد الحالة:**
تهدف إلى تقييم جهوزية المدرسة من حيث البنية التحتية والمرافق. تقدم هذه الأسئلة خيارات متعددة تغطي مختلف الجوانب مثل توفر الأدوات التعليمية، الأجهزة التقنية، وصلاحية المرافق، وحالتها. هذا النمط يسمح بالحصول على تقييم دقيق وشامل عن كل عنصر في المدرسة.
- **القسم الثالث: التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية- أسئلة مغلقة (اختيار من متعدد):** توفر الأسئلة صورة واضحة عن مدى توفر واستخدام التكنولوجيا والأدوات التعليمية الحديثة في الصفوف الدراسية، بالإضافة إلى الحاجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا لكل فئة مستهدفة، وأوجه الدعم المقدم من الإدارة المدرسية لاستخدام التكنولوجيا، وهي أمور أساسية لتطبيق المناهج المطورة.
- **القسم الرابع: الكفايات القيادية والإدارية:** يشمل هذا القسم أربع فئات من الأقسام الفرعية، على الشكل التالي:

- **الفئة الأولى: التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار**
- **الفئة الثانية: كفايات المدير القيادية والإدارية**
- **الفئة الثالثة: عمليات المتابعة والتقييم**
- **الفئة الرابعة: الاحتياجات المستقبلية والتوقعات**

تتنوع الأسئلة في هذا القسم بين مغلقة و مفتوحة، مما يساعد في جمع بيانات كمية ونوعية في وقت واحد. تم تصميم هذه الأسئلة لقياس فعالية القيادة والإدارة المدرسية في مجالات التخطيط الاستراتيجي، واتخاذ القرار، وكفايات المدير القيادية والإدارية، وعمليات المتابعة والتقييم، وكذلك الاحتياجات المستقبلية والتوقعات.

الأسئلة المغلقة: تستخدم اختيارات ثابتة (مثل: دائماً، غالباً، أحياناً، أبداً) لتحديد درجة تكرار أو أهمية سلوك أو عملية ما. تسمح هذه الأسئلة بتحليل الكميات بسهولة من خلال تصنيف البيانات بسرعة وفقاً للمعايير المحددة.

الأسئلة المفتوحة: مثل الأسئلة التي تطلب من المشاركين توضيح التحديات و الاحتياجات الخاصة بالمدرسة أو الموارد البشرية والمادية. تتيح جمع آراء شخصية ومعمقة وتفاصيل إضافية قد لا تُغطيها الأسئلة المغلقة.

- **الفئة الأولى: التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار:** تهدف هذه الأسئلة إلى تقييم مدى تنظيم العملية التخطيطية في المدرسة ومدى إشراك الهيئات المختلفة في اتخاذ القرارات. تساعد في معرفة أولويات الإدارة المدرسية وأطر العمل المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي.
 - **الفئة الثانية: كفايات المدير القيادية والإدارية:** تركز هذه الأسئلة على أنماط القيادة التي يتم تبنيها في المدرسة (مثل القيادة التشاركية أو الفردية) وكيفية تأثير ذلك على الابتكار والتحفيز. تهدف إلى تحديد المهارات القيادية الأساسية المطلوبة في السياق المدرسي وتحديد الفجوات التي قد يحتاج المديرون لتطويرها.
 - **الفئة الثالثة: عمليات المتابعة والتقييم:** تقيس مدى فاعلية التقييمات المتبعة لقياس أداء المعلمين والإدارة. تهدف إلى معرفة آليات التواصل والمتابعة بين الأطراف المختلفة داخل المدرسة ومع أولياء الأمور والمجتمع المحلي والجهات الداعمة لضمان تحسين الأداء واستدامة الجودة. كما الآليات المستخدمة لتحديد المشكلات المحتملة والعمل على ابتكار الحلول من قبل الإدارة المدرسية، بالإضافة إلى الإشراف والزيارات الصفية والتوجيه والدعم ومتابعة التحسينات والتوصيات الناتجة عن التقييمات. فضلاً عن واقع تطبيق الدعم المدرسي للتلاميذ المتعثرين في المدارس.
 - **الفئة الرابعة: الاحتياجات المستقبلية والتوقعات:** تسعى إلى التعرف على احتياجات التدريب للمديرين والعاملين في المدرسة لتحقيق تطور مستدام. تساعد في وضع خطط دعم وتطوير الموارد، سواء كانت مادية أم بشرية، لمواكبة التطور التربوي في المستقبل.
- **توقيت توزيع الاستبيانات:**

بعد الحصول على موافقة مدير عام التربية لتنفيذ أدوات الدراسة في مدارس العينة، تم إجراء دراسة استطلاعية أو اختبار تجريبي لأسئلة الاستبيان على مجموعة صغيرة من المدارس (١٠ مدارس) في يومي الخميس والجمعة، ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤. بعدها، تم إرسال روابط الاستبيانات الأربعة، الموجهة للمدير والناظر والمنسق والمعلم، إلى جميع مدارس العينة (٣٣٨ مدرسة) في مختلف

القطاعات والمحافظات، وتم التواصل مع المعنيين في المدارس بشكل مباشر لتعبئة الاستبيانات خلال الفترة الممتدة من يوم الإثنين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ إلى يوم الإثنين في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤.

تم تمديد الفترة إلى يوم الأربعاء في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ للحصول على الردود، وهو ما أكدّه المسؤول الإحصائي في المركز التربوي للبحوث والإنماء. في النهاية، تم استلام إجابات من (٢٧٩) مدرسة من مختلف القطاعات والمحافظات في لبنان.

• لماذا الاستبانة كأداة رئيسية؟

- **سهولة جمع البيانات:** تتيح الاستبانة جمع كميات كبيرة من البيانات من مجموعة واسعة من المدارس في وقت قصير.
- **مقارنة وتحليل:** تساعد الاستبانة في مقارنة المدارس المختلفة في القطاعات بناءً على معايير موحدة، مما يوفر تحليلًا متجانسًا.
- **الدقة والموضوعية:** تتيح الإجابات المغلقة والدقيقة تجنب التحيز الشخصي، مما يعزز موثوقية البيانات.
- **التنوع في الأسئلة:** دمج الأسئلة المفتوحة والمغلقة يوفر فرصة لجمع بيانات كمية ونوعية، مما يساعد على تقديم صورة شاملة.

ثانيًا: المقابلات

- **عنوان المقابلة:** "جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة في لبنان"
- **الفئة المستهدفة:** تم إجراء مقابلات مع مسؤولين في وزارة التربية والتعليم العالي (المدير العام للتربية، مدير التعليم الثانوي، مدير التعليم الابتدائي)، ورئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء، ومديرين عامين في المدارس الخاصة (تم اختيار مؤسسات تربوية واسعة الانتشار وتغطي شرائح المجتمع اللبناني)، بالإضافة إلى خبراء شاركوا في تطوير المناهج. بلغ عدد الأشخاص الذين تم التواصل معهم (١٢)، إلا أن أحدهم تعذر عليه المشاركة في المقابلة، ليصبح مجموع

المشاركين (١١). يُعد هذا العدد كافيًا وفقًا للمعايير النوعية التي تركز على تحقيق التشبع المعلوماتي (Data Saturation)، حيث ساهم المشاركون في تقديم وجهات نظر متعددة تعكس تنوع الخبرات والتجارب ([انظر الملحق رقم ١٣ لمزيد من التفاصيل](#)).

• الهدف من المقابلات:

▪ استكشاف وجهات نظر متعمقة حول الموارد البشرية والمادية المطلوبة لتطبيق المناهج المطورة.

▪ تحليل دور القيادة المدرسية في إنجاح عملية التطبيق.

▪ التعرف على التحديات التي تواجه المدارس والإدارة المدرسية.

▪ فهم خطط الوزارة المستقبلية وآليات الدعم المقدمة للمدارس.

▪ تحديد الحاجات الفعلية للمدارس على المستويين الإداري والتعليمي في ضوء المناهج المطورة.

• نوع الأسئلة: تم اعتماد أسئلة نصف موجهة (Semi-Structured Interviews) لتوفير

مساحة للمشاركين للتعبير بحرية مع وجود إطار مرجعي يضمن تحقيق أهداف المقابلة، والسماح بتوسيع النقاش حول قضايا لم تكن متوقعة مسبقًا، أو لجمع بيانات نوعية معمقة. ركزت الأسئلة على المحاور التالية:

▪ تقييم الموارد البشرية والمادية المطلوبة لتطبيق المناهج المطورة:

- الموارد الأساسية المطلوبة لتطبيق المناهج.

- توفر التجهيزات والوسائل التعليمية في المدارس.

- خطط تأمين الكوادر البشرية والتجهيزات اللازمة.

▪ دور القيادة المدرسية:

- دور الإدارة المدرسية في إنجاح المناهج المطورة.

- مدى جهوزية مديري المدارس لدعم عملية التطبيق.

- الحاجة إلى إعادة النظر في صلاحيات ومسؤوليات المديرين.

▪ التحديات المتوقعة:



- أبرز التحديات التي تواجه مديري المدارس أثناء تطبيق المناهج.

- خطط الدعم والمتابعة لضمان نجاح التنفيذ.

■ دور التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية:

- أهمية التكنولوجيا في دعم المناهج المطورة.

- مستوى جهوزية المدارس من الناحية التكنولوجية.

- خطط الوزارة لتوفير الأدوات والبنية التحتية الرقمية.

■ دعم الطلاب وبيئة التعلم:

- خطط الوزارة لدعم الطلاب بما يشمل ذوي الاحتياجات الخاصة.

- سبل تعزيز بيئة تعلم آمنة وصحية في المدارس.

■ رؤية مستقبلية:

- تصور الوزارة لمستقبل التعليم بعد تطبيق المناهج المطورة.

- تصور المسؤولين عن المدارس الخاصة لمستقبل التعليم بعد تطبيق المناهج المطورة.

- تصور الخبراء الذين عملوا على المناهج لمستقبل التعليم.

- الخطوات اللازمة لتحقيق تطوير شامل ومستدام للمدارس.

تم تصميم الأسئلة بما يتوافق مع أهداف البحث ومجالاته، مع ضمان ارتباطها بالإطار النظري

والإشكالية البحثية.

تسهم هذه المقابلات في بناء قاعدة معرفية تساعد على تقديم توصيات واقعية للإدارة المدرسية

بهدف تحسين فرص نجاح تطبيق المناهج المطورة

تم تسجيل المقابلات بعد أخذ موافقة المشاركين وبعد رفع كتاب رسمي من رئيسة المركز التربوي

للبحوث والإنماء إلى مدير عام التربية، وتم تفريغ وتحليل البيانات في برامج مخصصة للبيانات النوعية.

• توقيت إجراء المقابلات:

بعد الحصول على موافقة المدير العام للتربية ورئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء والخبراء لإجراء المقابلات وأخذ المواعيد المتنوعة، تم إجراء المقابلات في خلال الفترة الممتدة من يوم الإثنين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ إلى يوم الأربعاء في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤.

ثالثاً: مجموعات التركيز

الأداة المستخدمة في هذا السياق هي **مجموعات التركيز (Focus Groups)**، وهي تقنية بحثية تهدف إلى جمع آراء ومواقف المشاركين حول موضوع معين من خلال مناقشات جماعية موجهة. تم اختيار هذه الأداة لمجموعات التركيز على نسق المقابلات لأسباب عدة تتعلق بخصائصها وميزاتها في جمع البيانات النوعية، خاصة في مجال "جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة". تم تنفيذ ذلك مع طلاب صفوف مرحلة التعليم الثانوي في مدارس رسمية وخاصة من مختلف المحافظات في لبنان بعد التواصل مع إدارات المدارس وأخذ موافقاتها بناء على موافقة مدير عام التربية لتنفيذ أدوات البحث ([أنظر الملحق رقم ١٤ لمزيد من التفاصيل](#)).

لماذا تم اختيار مجموعات التركيز؟

• تفاعل جماعي:

- التفاعل بين المشاركين في مجموعات التركيز يمكن أن يؤدي إلى تعميق الفهم، حيث يمكن أن يؤثر كل عضو في المجموعة على مواقف الآخرين، مما يخلق مناقشات تفاعلية وغنية بمختلف الآراء.
- في هذا السياق، المشاركة الجماعية تساعد في اكتشاف مدى تأثير بيئة المدرسة ودعم القيادة على تجربة المتعلمين بشكل مشترك.

• التعبير عن آراء متنوعة:

- تتيح مجموعات التركيز جمع آراء ومشاعر متنوعة من الطلاب الذين قد لا يعبرون عنها في بيئات أخرى مثل المقابلات الفردية. وجود مجموعة من المشاركين يزيد من فرص الحصول على أفكار وآراء متنوعة حول مختلف جوانب البيئة المدرسية.

- استكشاف الفروق الفردية والجماعية:

- مجموعات التركيز تساعد على استكشاف الاختلافات في آرائهم ووجهات نظرهم حول جوانب مثل المناهج الدراسية، الدعم الأكاديمي، والمحتوى. يمكن من خلال النقاش الجماعي تحديد مدى توافق الرؤى حول "جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة".

- توسيع نطاق البيانات النوعية:

- توفر هذه الأداة مساحة أكبر لجمع بيانات نوعية غنية (مثل الآراء الشخصية، المشاعر، والأفكار المتعمقة) مقارنة مع المقابلات التقليدية. حيث يمكن للمشاركين التعبير بحرية عن تجاربهم وتفاعلهم مع المناهج والدعم الأكاديمي.

- سهولة المناقشة حول القضايا الصعبة:

- قد يكون من الأسهل للمتعلمين التحدث عن قضايا معينة مثل الأمان في المدرسة أو التحديات الأكاديمية عندما يكونوا جزءًا من مجموعة تدير مناقشة حول هذه المواضيع في بيئة غير رسمية.

- أسئلة لمجموعات التركيز مع المتعلمين:

- البيئة المدرسية:

- هذه الأسئلة تستهدف التعرف على المشاعر والتجارب اليومية التي يمر بها الطلاب داخل المدرسة، ما يساعد في فحص أجواء المدرسة ومدى تأثيرها على راحتهم النفسية والجسدية.
- على سبيل المثال، سؤال مثل "هل تشعر بالأمان والترحيب في المدرسة؟" يساعد في تقييم الجانب العاطفي لبيئة المدرسة.

- الدعم الأكاديمي:

- الأسئلة المتعلقة بالموارد الأكاديمية تسلط الضوء على احتياجات المتعلمين التعليمية وتكشف ما إذا كانت الموارد الحالية قادرة على دعمهم أكاديميًا بشكل كافٍ.

- السؤال عن "البرامج التي تساعدك على النجاح أكاديمياً" يتيح لنا تحديد فجوات الدعم الأكاديمي ومدى فاعلية البرامج المتاحة.

• المهارات والمحتوى:

هذه الأسئلة تستهدف تطوير المهارات المستعرضة مثل التواصل والعمل الجماعي وإدارة الوقت، وهي جزء أساسي من التحضير لمستقبل الطلاب. كما تساعد في قياس مدى ملائمة المناهج الدراسية لمتطلبات الحياة المهنية والشخصية بعد التخرج.

- سؤال مثل "هل تشعر أن المناهج الحالية تُعدك جيداً للحياة بعد المدرسة الثانوية؟" يوفر مقارنة واقعية بين محتوى المناهج وأهداف المتعلمين المستقبلية.

• التطلعات المستقبلية:

الأسئلة المتعلقة بالتطلعات المستقبلية تتيح للمتعلمين التعبير عن أفكارهم ورؤاهم حول المناهج الدراسية التي يودون أن تكون موجودة أو المواضيع التي يرون أنها ضرورية.

- السؤال عن "ماذا لو أُتيحت لك الفرصة لتبدي رأيك في تصميم مادة دراسية جديدة؟" يفتح المجال للتفكير الإبداعي ويساهم في تحليل أولويات الطلاب حول الموضوعات التي يرغبون في تعلمها.

توقيت إجراء مجموعات التركيز:

بعد الحصول على موافقة المدير العام للتربية لإجراء المقابلات وأخذ المواعيد المتنوعة من قبل المدارس المشاركة وبخاصة المتعلمين في مجموعات التركيز، تم إجراء (١٦) مجموعة تركيز مع طلاب من صفوف مرحلة التعليم الثانوي في مختلف قطاعات التعليم الأكاديمي العام ما قبل الجامعي ومن جميع المحافظات اللبنانية، في خلال الفترة الممتدة من يوم الخميس ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ إلى يوم الإثنين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. كانت الفترة طويلة لأنها تعتمد على مجموعات متعددة وظروف التواصل والإنترنت التي لم تسمح أحياناً بإجراء مجموعات التركيز بشكل سلس وطبيعي.

تم تسجيل مجموعات التركيز بعد أخذ موافقة المشاركين، وبعد رفع كتاب رسمي من رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء إلى مدير عام التربية وموافقة مديري المدارس والمعنيين، وتم تفرغ وتحليل البيانات من بعدها.

وأهمية مجموعات التركيز بالنسبة لهذه الدراسة أنها توفر منصة مفتوحة للتفاعل الجماعي واستكشاف الأفكار والتجارب بشكل عميق، مما يساعد في جمع بيانات نوعية شاملة حول **جهوزية المدارس** وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة.

مع التنويه بأن كل الأدوات تم ربطها بشكل دقيق للاستفادة القصوى من الإجابة على أسئلة البحث ورفع توصيات أساسية عملية حول جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة.

٣.٣. التأكد من صلاحية الأدوات: اختبارات صدق الأدوات وثباتها (Reliability & Validity)

٣.٣.١. اختبار صدق الأدوات:

قام الخبراء الذين يعدّون الدراسة بوضع أسئلة الاستبيانات والمقابلات ومجموعات التركيز بناءً على مسودات أولية تم إعدادها. ثم تم إجراء التعديلات اللازمة على هذه الأدوات لضمان توافق الأدوات مع أهداف الدراسة وأسئلة البحث، وجعلها أكثر وضوحاً ودقة بما يتناسب مع سياق الدراسة واحتياجاتها، وبذلك يكون قد تم التأكد من الصدق الظاهري لهذه الأدوات (التحكيم).

٣.٣.٢. اختبار ثبات الأدوات:

للتأكد من ثبات الأدوات وقابليتها لإنتاج نتائج متسقة عند تكرار استخدامها، تم إجراء دراسة استطلاعية (Pilot Study) على عينة صغيرة من عشرة مدارس ([أنظر الملحق رقم ١٥ لمزيد من التفاصيل](#))، وذلك في الفترة من ١٤ إلى ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤. وكان الهدف من هذه الدراسة التأكد من أن الأدوات لا تنتج نتائج متغيرة أو مشوشة عند تطبيقها على عينات مماثلة.

٣.٣.٣. تحليل ثبات الأدوات باستخدام Cronbach's Alpha:

تم استخدام مقياس Cronbach's Alpha لتقييم الثبات الداخلي (internal consistency) للاستبيانات أو أدوات القياس، حيث يساعد في قياس مدى ترابط البنود التي تقيس نفس المفهوم أو

البُعد. وقد أظهرت النتائج قيمة ($\text{Cronbach's Alpha} = 0.93 \sim 1$)، مما يشير إلى أن الأدوات تتمتع بثبات داخلي مرتفع للغاية، وبالتالي تعتبر مناسبة للاستخدام في الدراسة. مع الإشارة إلى أنه تم إجراء التعديلات المطلوبة بناءً على نتائج الدراسة الاستطلاعية لتحسين وضوح الأدوات وضمان دقة القياسات المتخذة.

٤. تحليل البيانات

تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الأدوات المختلفة (الاستبيانات، المقابلات، مجموعات التركيز) من خلال تقنيات التحليل الكمي والنوعي على النحو التالي:

- **التحليل الكمي (Quantitative Analysis):** تم استخدام البرمجيات الإحصائية مثل (SPSS) لتحليل البيانات الكمية المستخلصة من الاستبيانات. شملت عملية التحليل توزيع البيانات المستخرجة في جداول ورسوم بيانية لتمثيل الأنماط والتوجهات الرئيسية. تم عرض النتائج بشكل نصي من قبل الخبراء الباحثين، حيث قاموا بتحليل البيانات يدوياً لدعم الإجابة على أسئلة البحث واستخلاص التوصيات ذات الصلة.
- **التحليل النوعي (Qualitative Analysis):** بالنسبة للبيانات النوعية المجمعة من المقابلات ومجموعات التركيز، تم تحليل النصوص باستخدام Atlas.ti والتحليل الموضوعي. في هذه المرحلة، تم تصنيف البيانات إلى موضوعات رئيسية وفئات فرعية وفقاً للأهداف البحثية للدراسة. تم استخدام معايير تصنيف واضحة لتحديد الأنماط والموضوعات المشتركة بين المشاركين، مثل جهوزية المدارس، وممارسات القيادة، والتحديات، والتطلعات المستقبلية. تم إجراء التحليل يدوياً من قبل الخبراء الباحثين لضمان دقة تصنيف البيانات واستخلاص التوصيات (أنظر الملحق رقم ١٦ والملحق رقم ١٧ والملحق رقم ١٨ لمزيد من التفاصيل).

- **التحليل المختلط (Mixed Methods Analysis):** عزز بشكل كبير من دقة وشمولية نتائج البحث. لتعزيز عملية التحليل وضمان تكامل البيانات الكمية والنوعية بشكل فعال، تم اعتماد التحليل المختلط (Mixed Methods Analysis) في هذه الدراسة. حيث أتاح هذا الأسلوب الجمع بين الأدوات الكمية والنوعية في تحليل واحد لتحقيق نتائج أكثر شمولاً وموثوقية.

إن اعتماد التحليل المختلط سمح بإجراء دراسة شاملة تجمع بين قوة البيانات الكمية ودقة البيانات النوعية، مما أدى إلى نتائج مدعمة بعمق وتفسيرات ثرية. هذا النهج المتقدم يقدم رؤية شاملة وموثوقة للظواهر التي تمت دراستها ويساعد في رسم صورة واضحة للمجالات المتاحة للتحسين والتطوير في النظام التعليمي.

ملاحظة: نظرًا لكبر حجم لنتائج المستخلصة من الاستبيانات الأربعة، سُدّج هذه النتائج في الملاحق لتجنب الإطالة في النص الرئيسي ([أنظر الملحق رقم ١٩ لمزيد من التفاصيل](#)).

٥. القيود والتحديات

• **القيود الزمنية:** نظرًا لمحدودية الوقت، تم جمع البيانات خلال فترة قصيرة نسبيًا. مما قد يؤثر على شمولية العينة. كما تأثرت الدراسة بالظروف الأمنية والعسكرية الصعبة التي مر بها لبنان أثناء اختيار مدارس العينة، حيث كان من الضروري ضمان تمثيل العينة ممثلة بدقة وفقًا لمعايير المركز التربوي للبحوث والإنماء، وخبراء Think Tank واتحاد نتفاع (Natafa3al Consortium)، وضمان أن تشمل جميع القطاعات والمحافظات. هذه الظروف أثرت أيضًا على توزيع الاستبيانات واستلام الردود، الذي استلزم وقتًا أطول من المتوقع، مما أثر على الجدول الزمني العام للدراسة. تأخرت مواعيد عدد من المقابلات بسبب صعوبة التنسيق مع المسؤولين لتحديد مواعيد في أوقات ضيقة، ولكن تم التغلب على هذه التحديات بمرونة من قبل الخبراء الباحثين لضمان تمثيل العينة وموثوقيتها.

• **الاستجابة الجزئية:** رغم توزيع الاستبيانات على عينة واسعة من المدارس، كانت نسبة الاستجابة متفاوتة، مما قد يؤثر على تمثيل العينة في بعض المحافظات. كما أن التحديات الأمنية أثرت على استجابة المدارس في بعض المحافظات. لكن تم التغلب على ذلك من خلال تكثيف الاتصالات بالفئات المستهدفة للحصول على أكبر تمثيل من الإجابات الممكنة.

• **تحديات اللغة:** بالنظر إلى التنوع اللغوي في لبنان (العربية، والفرنسية، والإنجليزية)، كان من الضروري استخدام اللغة العربية في أدوات جمع البيانات لضمان الفهم الكامل من جميع المشاركين. وبالتالي، كانت الإجابات باللغة العربية مما استلزم ترجمتها إلى الإنجليزية في

المرحلة النهائية من التقرير. تطّبت الترجمة وقتاً أطول، لكن تم العمل على الترجمة الجزئية بعد إتمام كل جزء من الدراسة وفي النهاية تم الربط بين الأجزاء بشكل متسق.

- **الظروف الميدانية:** واجه الباحثون بعض التحديات الميدانية في الوصول إلى المدارس التي تقع في مناطق تعرضت للعدوان أو التي نزح سكانها. كما كانت الظروف الاجتماعية والسياسية والامنية المتقلبة والمتسارعة تؤثر على تنظيم مواعيد المقابلات وتنفيذها في الوقت المحدد.
- **التحديات الزمنية الخاصة بالدراسة:** تمثل التحدي الأكبر في الوقت المحدود لإجراء دراسة وصفية تحليلية مقارنة بين قطاعي التعليم الرسمي والخاص، بالإضافة إلى مقارنة البيانات عبر المحافظات. رغم الظروف الصعبة، تم تكثيف العمل لضمان ربط النتائج المستخلصة من الاستبيانات، والمقابلات، ومجموعات التركيز، بما في ذلك إعداد الجداول الإحصائية والرسوم البيانية، للوصول إلى توصيات عملية تتعلق بعنوان الدراسة وهدفها وإشكالياتها.
- **الظروف الأمنية والعسكرية:** كانت الظروف الأمنية والعسكرية السائدة في لبنان مؤثرة أيضاً على الخبراء الباحثين، حيث واجهوا صعوبة في التنقل والتواصل مع بعض الأطراف المعنية في ظل التوترات. ومع ذلك، تم التغلب على هذه التحديات من خلال التنسيق المستمر والعمل الجماعي لضمان إكمال الدراسة على أكمل وجه.

٦. الضوابط الأخلاقية

- في هذا البحث، تم الالتزام بجميع الضوابط الأخلاقية المتعلقة بالأبحاث الاجتماعية والتربوية:
- **الحفاظ على سرية البيانات:** تم ضمان السرية التامة للمعلومات التي تم جمعها، حيث تم تخزين جميع البيانات في بيئة آمنة.
 - **الموافقة المستنيرة:** تم التأكد من حصول جميع المشاركين على موافقة مستنيرة قبل المشاركة في البحث، مع إبلاغهم بأن مشاركتهم طوعية ولهم الحق في الانسحاب في أي وقت، وتم أخذ موافقاتهم على تسجيل الحوارات.
 - **الشفافية في استخدام البيانات:** تم توضيح الغرض من البحث للمشاركين، مع الإشارة إلى أن البيانات سيتم استخدامها فقط لأغراض أكاديمية وعلمية بحتة.

٧. الإجراءات الميدانية

لتنفيذ هذه الدراسة بشكل فعال، تم اتباع الإجراءات الميدانية التالية:

- **إعداد الأدوات:** تم تطوير الاستبيانات والمقابلات ومجموعات التركيز بناءً على المراجعة الأدبية والأهداف المحددة للبحث، وأسئلة البحث.
- **التوزيع والتنفيذ:** من بعد الحصول على موافقة المدير العام للتربية، تم توزيع الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني للمدارس ومن خلال وسائل التواصل الأخرى (google forms links)، وبشكل شخصي في المدارس، مع ضمان توجيه الرسائل الإرشادية للمشاركين حول كيفية تعبئة الاستبيانات والمشاركة في المقابلات ومجموعات التركيز والحصول على الموافقة المسبقة قبل المشاركة.
- **المتابعة:** تم إرسال رسائل تذكير للمشاركين الذين لم يكملوا الاستبيانات في المواعيد المحددة لضمان الحصول على أعلى نسبة استجابة ممكنة، كما تم الاتصال بهم بشكل شخصي من قبل المكلفين بذلك في المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- **التنظيم:** تم تنظيم المقابلات ومجموعات التركيز في مواعيد مرنة تتناسب مع جداول المشاركين في الدراسة.

الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة

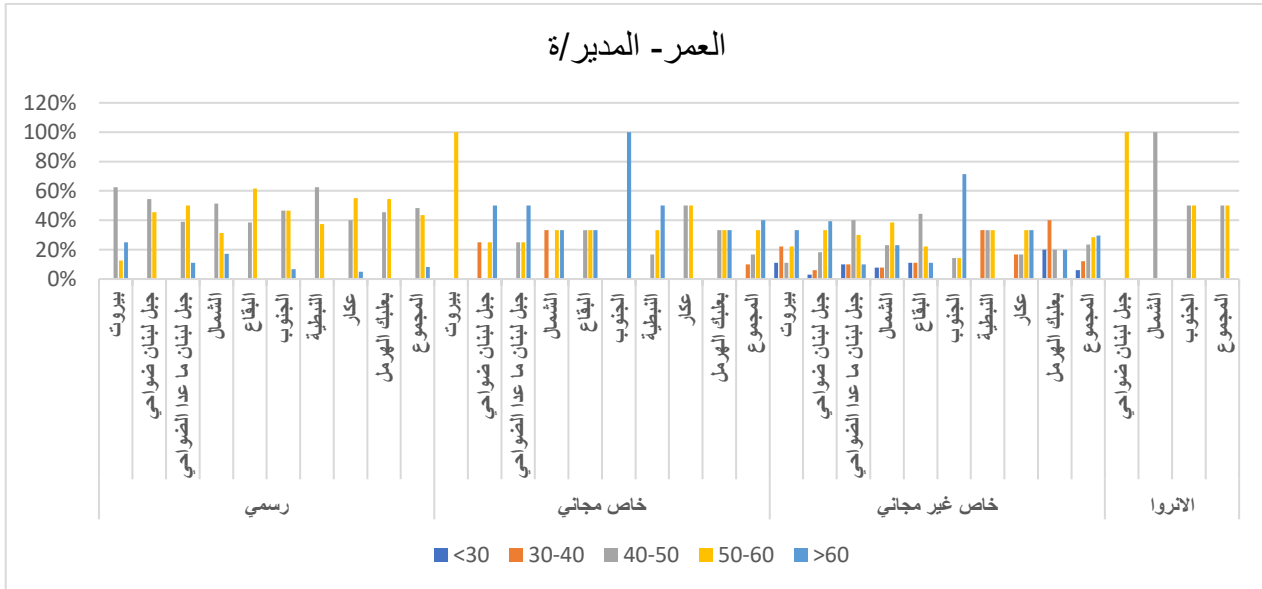
١. النتائج الديمغرافية

تضمنت الاستبيانات الموجهة للمديرين والنظار والمنسقين والمعلمين مدخلاً يغطي البيانات الشخصية، وتشمل متغيرات العمر والجنس والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة كل في المجال الذي يعمل فيه. وبعد تحليل بيانات كل متغير ضمن كل فئة من الفئات المبحوثة ومقارنتها بحسب قطاعات التعليم والمحافظة أمكن استخلاص واستنتاج النتائج الآتية:

١.١. نتائج متغير العمر

١.١.١. توزيع المديرين بحسب العمر

يبين الرسم البياني الآتي توزيع المديرين بحسب متغير العمر.



رسم بياني (١): توزيع المديرين بحسب متغير العمر

بلغ إجمالي المديرين المشاركين في الدراسة (٢٧٩) مديراً، موزعين على القطاعات التعليمية في المحافظات اللبنانية. وقد تم توزيع الأعمار على فئات (يبلغ مجال كل منها ١٠ سنوات) لتسهيل التعامل الإحصائي معها. ودلت النتائج الإجمالية للمديرين على أن النسبة الأكبر منهم كانت لمن هم ضمن الفئة العمرية (٥٠ - ٦٠ سنة) إذ بلغت هذه النسبة (٣٧.٣٪)، تليها مباشرة الفئة العمرية (٤٠ - ٥٠ سنة) التي بلغت نسبتها (٣٦.٢٪) من إجمالي المديرين المشاركين في الدراسة. ثم تليها فئة (ما فوق ٦٠ سنة) بنسبة (١٩.٠٪) بينما تتراجع نسب الفئات العمرية الدنيا إلى (٥.٤٪) لمن هم ضمن الفئة (٣٠ - ٤٠ سنة) وإلى الحد الأدنى للفئة (أقل من ٣٠ سنة) التي بلغت نسبتها (٢.٢٪).

وتتصدر الفئة (٤٠ - ٥٠ سنة) الفئات العمرية للمديرين في القطاع الرسمي بنسبة (٤٨.٣٪) تليها مباشرة الفئة (٥٠-٦٠ سنة) بنسبة (٤٣.٥٪)، مع غياب كامل للفئات العمرية الأصغر. أما في القطاع الخاص المجاني فتبرز الفئة العمرية التي تزيد عن ٦٠ عامًا بنسبة (٤٠٪)، بينما ترتفع نسبة الفئة (٣٠-٤٠ سنة) إلى (١٠٪)، مما يشير إلى حضور أكثر للفئة الشابة. وتحل الفئة العمرية التي تزيد عن ٦٠ عامًا أيضاً المرتبة الأولى في القطاع الخاص غير المجاني (٢٩.٦٪)، تلتها الفئة العمرية ٥٠-٦٠ عامًا بنسبة ٢٨.٦٪، والفئة العمرية ٤٠-٥٠ عامًا بنسبة ٢٣.٥٪. وكانت الفئة العمرية ٣٠-٤٠ عامًا تمثل ١٢.٢٪، بينما مثلت الفئة العمرية أقل من ٣٠ عامًا ٦.١٪.

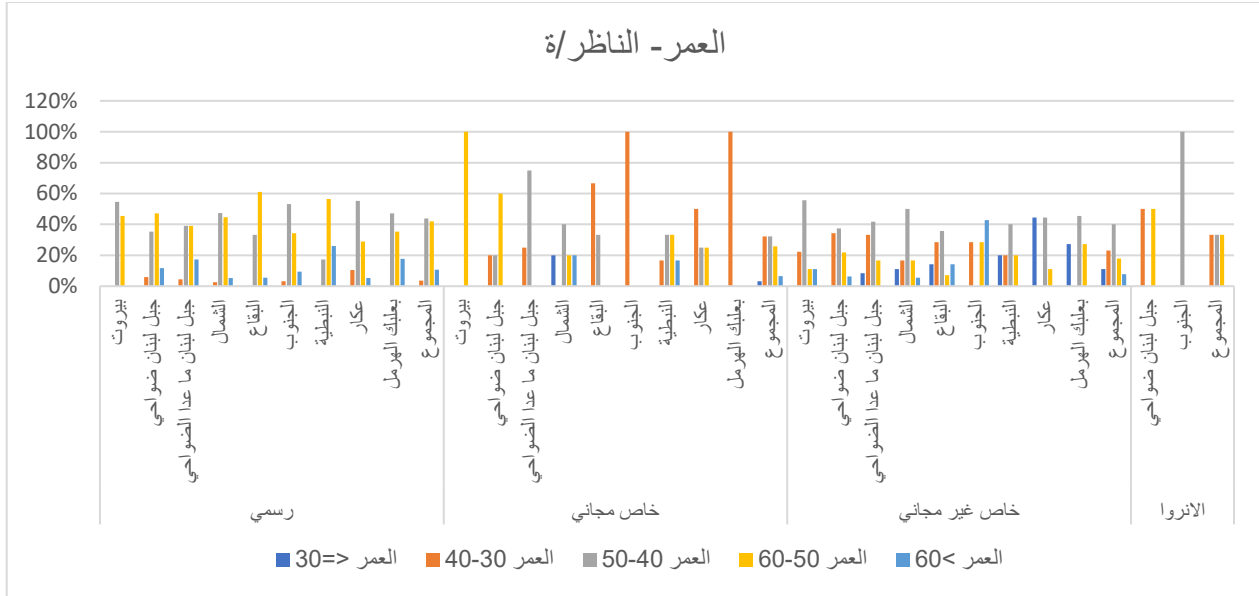
في قطاع الأونروا تُهيمن الفئات العمرية (٤٠-٥٠ سنة) و(٥٠-٦٠ سنة) مع غياب واضح للمديرين الذين هم أقل عمراً.

وتسجل محافظة بيروت في القطاع الرسمي تركيزاً للمديرين في فئة (٤٠ - ٥٠ سنة) بنسبة (٦٢.٥٪) وفئة (أكبر من ٦٠ سنة) بنسبة ٢٥٪. ويسجل القطاع الخاص غير المجاني في بيروت حضوراً ملحوظاً للفئة (٥٠ - ٦٠ سنة). وفي محافظة عكار تسجل الفئة العمرية (٥٠ - ٦٠ سنة) نسبة (٥٥.٠٪) في القطاع الرسمي، وتسجل نسباً متوازنة في الفئات العمرية للقطاعات الأخرى. وفي بعلبك - الهرمل أشارت النتائج في القطاع الرسمي إلى أن فئة (٤٠ - ٦٠ سنة) سجلت (١٠٠٪)، بينما يسجل القطاع الخاص غير المجاني تمثيلاً للفئة العمرية (٣٠ - ٤٠ سنة) بنسبة (٤٠٪). في الجنوب تدل نتائج القطاع الرسمي على توازن بين فئتي (٤٠ - ٥٠ سنة) و (٥٠ - ٦٠ سنة) بنسبة (٤٦.٧٪) لكل منهما بينما تسجل هيمنة واضحة للفئات العمرية التي تزيد عن ٦٠ عامًا في القطاع الخاص. وفي النبطية مثلت الفئة العمرية (٤٠ - ٥٠ سنة) النسبة الأعلى في القطاع الرسمي (٦٢.٥٪) بينما جاءت نتائج القطاع الخاص في هذه المحافظة متوازنة. وفي محافظة الشمال يتفوق القطاع الرسمي في فئة (٤٠ - ٥٠ سنة) (٥١.٤٪)، وفي جبل لبنان (باستثناء الضواحي) أيضاً تتقدم الفئة (٥٠ - ٦٠ سنة) في القطاع الرسمي.

ويبدو واضحاً أن القطاعات التعليمية كافة تعتمد بشكل كبير على المديرين الأكبر سناً، إذ عكست النتائج حضوراً ضعيفاً للمديرين الأصغر سناً.

١.١.٢. توزيع النظار بحسب العمر

دلت النتائج على أن الفئة العمرية الأكثر شيوعاً لدى النظار هي (٤٠-٥٠ سنة) بنسبة (٤٣.٨٪)، تليها فئة (٥٠-٦٠ سنة) بنسبة (٤١.٩٪)، بينما كانت الفئات الأصغر (٣٠-٤٠ سنة) محدودة الحضور بنسبة (٣.٧٪). ويوضح الرسم البياني الآتي توزيع النظار بحسب متغير العمر.



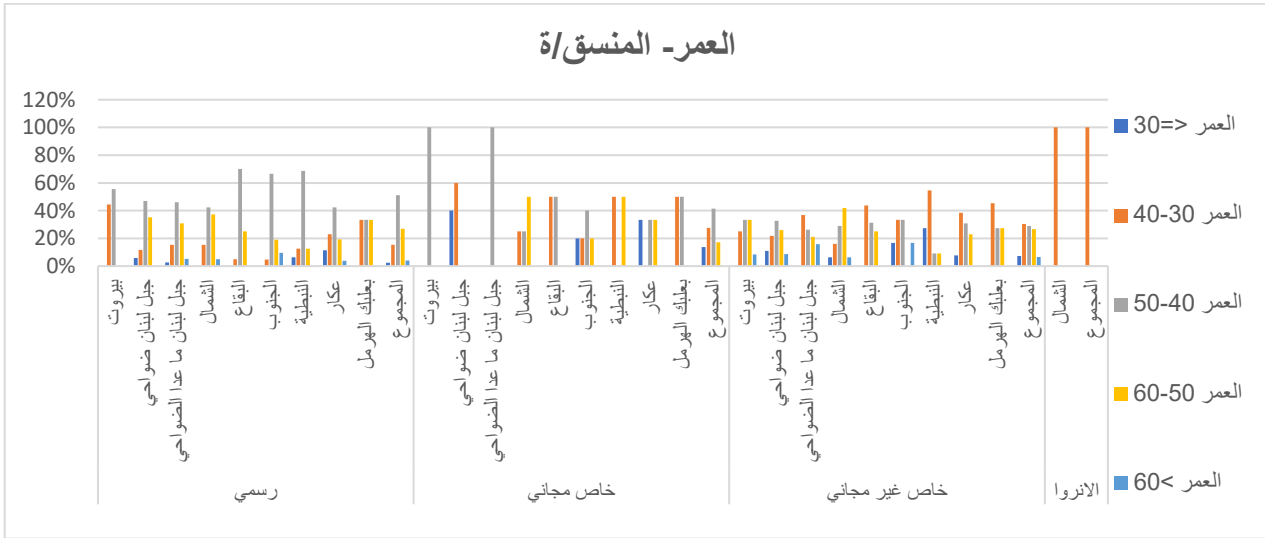
يتميز القطاع الرسمي بتمثيل كبير للفئات (٤٠-٥٠ سنة) و(٥٠-٦٠ سنة)، أي لمن هم أكبر سناً، ويتراجع حضور النظار الذين أعمارهم (دون ٣٠ سنة) إلى (٣.٧٪) فقط. أما القطاع الخاص المجاني فالنسبة الأكبر فيه كانت لفئة (٣٠ - ٤٠ سنة) وبلغت (٣٢.٣٪) وتركزت في محافظتي البقاع والجنوب أكثر من سواهما. وبدأت نتائج القطاع الخاص غير المجاني أكثر توازناً بين الفئات العمرية، مع تمثيل جيد للفئات الشابة (٢٣.١٪). ويتوزع النظار في قطاع الأونروا بشكل متساوٍ بين الفئات العمرية المتوسطة (٣٠-٦٠ سنة) مع غياب للفئات (دون ٣٠ سنة). وتشير النتائج الإجمالية للقطاع الخاص أنه يظهر مرونة أكبر في إدماج النظار الشباب مقارنة بالقطاع الرسمي الذي يتوزع النظار فيه على الفئات العمرية الأكبر سناً.

وعلى صعيد المحافظات تسجل بيروت بشكل عام أكبر نسبة للنظار (فوق ٥٠ سنة)، تقابلها محافظتا عكار وبعلبك-الهرمل اللتان تسجلان حضوراً أكبر للنظار الشباب (أقل من ٣٠ سنة). بينما تبرز الفئة العمرية (٣٠ - ٤٠ سنة) في محافظتي الجنوب والنبطية بنسبة (١٠٠٪) في التعليم الخاص المجاني.

١.١.٣. توزيع المنسقين بحسب العمر

دلت النتائج على أن الفئة العمرية الأكثر شيوعاً بين المنسقين هي (٤٠-٥٠ سنة) وبلغت نسبتها (٤٢.١٪)، تليها فئة (٣٠-٤٠ سنة) ونسبتها (٣٥.٣٪).

وفي القطاع الرسمي بينت نتائج محافظة بيروت أن هناك (٤٤.٤٪) من المنسقين أعمارهم تقل عن ٣٠ عاماً، بينما تعتمد باقي المحافظات على الفئات (٤٠-٥٠ سنة). وتشهد نتائج محافظة بعلبك الهرمل في هذا القطاع على توزيع متساو للفئات بين ٣٠ و ٦٠ سنة بنسبة (٣٣.٣٪) لكل فئة. ويوضح الرسم البياني الآتي توزيع المنسقين بحسب متغير العمر



رسم بياني (٣): توزيع المنسقين بحسب متغير العمر

ويشهد القطاع الخاص المجاني على توازن نسبي بين الفئات العمرية، مع تمثيل قوي للفئة (٣٠-٤٠ سنة) والتي سجلت في محافظة جبل لبنان (٦٠٪) من مجموع النظار في هذه المحافظة. وتتمثل الفئات العمرية الشابة بدرجة أكبر في القطاع الخاص غير المجاني، وتسجل في هذا القطاع نسبة جيدة للمنسقين في الفئة (٣٠-٤٠ سنة) وتبلغ (٣٦.٨٪). وفي قطاع الأونروا يتوزع المنسقون بشكل متوازن بين الفئتين (٣٠-٤٠ سنة) و (٤٠-٥٠ سنة).

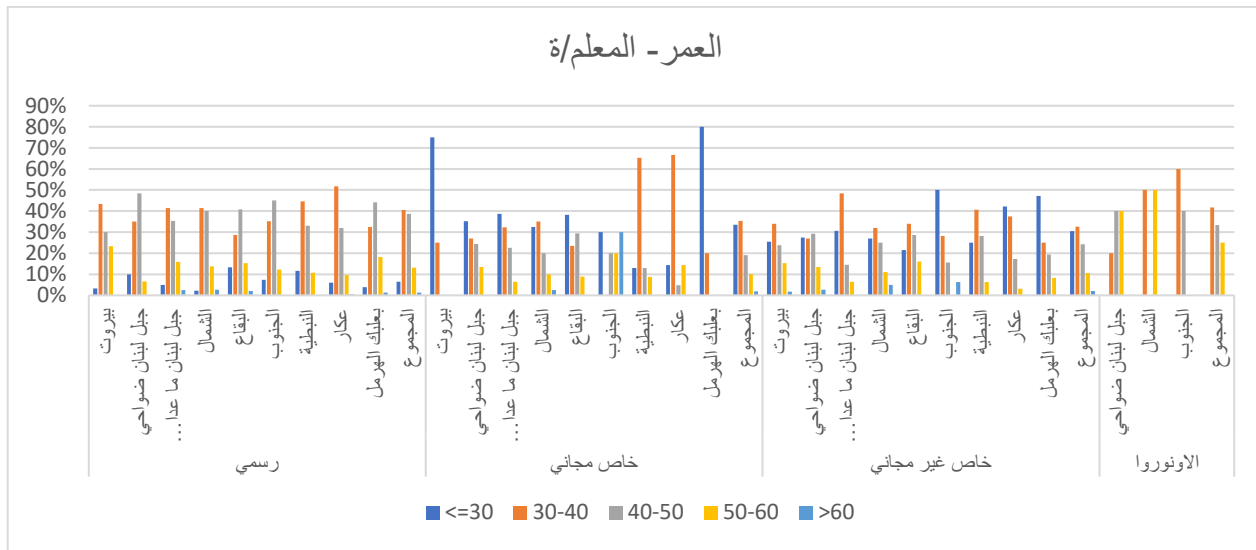
وعلى صعيد المحافظات تبرز الكوادر الشابة من المنسقين (٣٠ - ٤٠ سنة) في محافظتي البقاع (٧٠.٠٪) والجنوب (٦٦.٧٪). وتعتمد محافظة الشمال بشكل أكبر على المنسقين الأكبر سناً (٥٠-٦٠ سنة) بينما يتوزع المنسقون الفئات العمرية الأخرى بشكل متساوي (٢٥٪). وغالبية المنسقين في محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي هي للفئة (٤٠ - ٥٠ سنة) ويعملون في القطاع الرسمي والقطاع الخاص المجاني، الأمر نفسه

هناك تفاوت واضح في التركيبة العمرية للمنسقين بين القطاعات، مع ميل القطاع الخاص لإدماج الفئات الشابة مقارنة بالقطاع الرسمي.

ويمكن الاستنتاج أيضاً بأن معظم المنسقين في المحافظات ينتمون للفئة العمرية (٤٠-٥٠ سنة) وبنسبة (٤٢.١٪) من مجموع المنسقين. وتتفاوت النسب بين المحافظات مع تركيز النسب الأكبر في الفئات العمرية الشابة (٣٠-٤٠ عاماً) في محافظات البقاع وبيروت، بينما المحافظات الأخرى تعتمد على المنسقين الأكبر سناً، خصوصاً محافظتي الشمال وجبل لبنان.

١.١.٤. توزيع المعلمين حسب العمر

يوضح الرسم البياني الآتي توزيع المعلمين بحسب متغير العمر.



رسم بياني (٤): توزيع المعلمين بحسب متغير العمر

جاءت الفئة العمرية (٣٠ - ٤٠ سنة) هي الأكثر شيوعاً بنسبة (٤٣.٦٪)، بينما لم تمثل الفئات الأصغر (٢٠-٣٠ سنة) إلا (٦.٩٪) فقط من المعلمين. وشكلت الفئات الأكبر (٥٠ سنة فأكثر) (٢١.٤٪) من مجموع المعلمين.

وكانت النسبة الأكبر في القطاع الرسمي للفئة (٣٠-٤٠ سنة) وبلغت (٤٣.٦٪)، مع حضور أقل للفئات الأصغر (٢٣-٣٠ سنة) وللفئات الأكبر سناً. ويتركز العدد الأكبر من المعلمين في القطاع الخاص المجاني في الفئتين (٢٠-٣٠) و(٣١-٤٠ سنة)، وتحديداً في محافظات جبل لبنان (الضواحي) والشمال والبقاع، مع انخفاض حضورهم في الفئات الأكبر. وفي القطاع الخاص غير المجاني هناك تمثيل متوازن نسبياً للمعلمين في الفئات العمرية مع حضور قوي للفئة (٤٠-٤٩ سنة). وتمثل الفئة (٤٠ - ٥٠ سنة) النسبة الأكبر من المعلمين في محافظة بيروت في هذا القطاع (٣٥.٦٪)، تليها فئة (٣٠ - ٤٠ سنة) وبلغت (٢٥.٤٪).

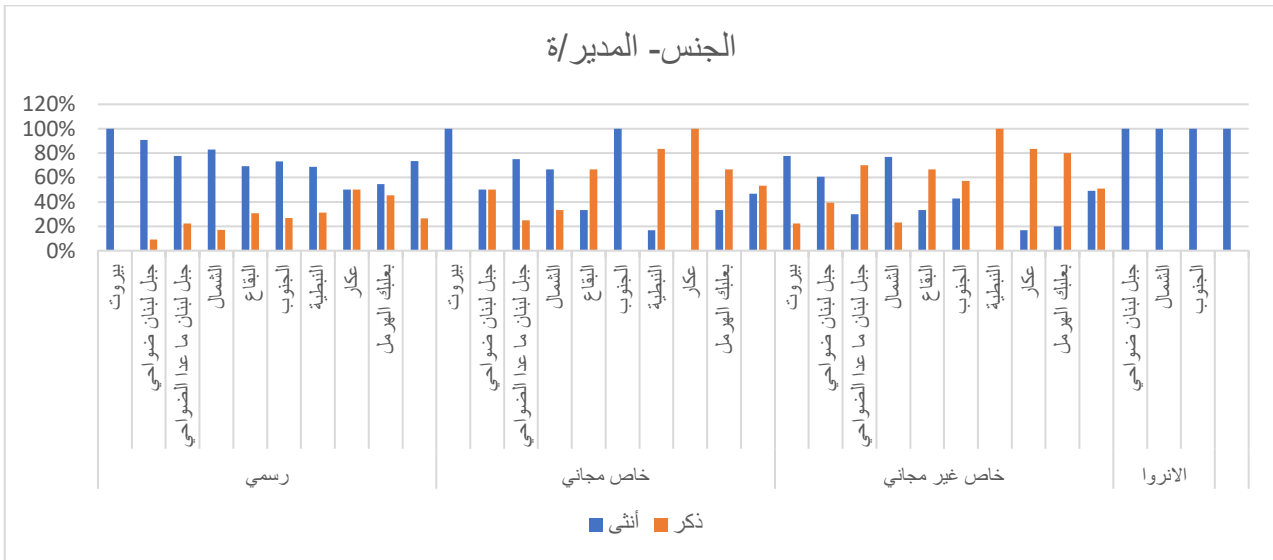
وأظهرت محافظات مثل عكار وبعلبك-الهرمل والشمال تُظهر نقصاً في الفئات العمرية الأصغر (٢٠ - ٣٠ سنة) على عكس محافظتي الجنوب والنبطية اللتان سجلت فيهما الفئة العمرية (٢٠ - ٣٠ سنة) النسبة الأكبر من المعلمين في القطاع الخاص غير المجاني.

وتشير النتائج الإجمالية لمتغير العمر إلى أن القطاعين الرسمي والخاص يعتمدان بشكل كبير على المديرين الأكبر سناً، ما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات لاستقطاب الكوادر الشابة. ويظهر القطاع الخاص مرونة أكبر في دمج النظار الشباب مقارنة بالقطاع الرسمي الذي يعاني من نقص واضح في الفئات الأصغر. ويبرز القطاع الخاص غير المجاني يُبرز ديناميكية أكبر في توظيف الفئات العمرية الشابة من المنسقين. أما الفئات العمرية الشابة فهي ممثلة بشكل ضعيف في القطاع الرسمي، مما يظهر الحاجة الملحة إلى استقطاب الكوادر الشابة في التعليم الرسمي عن طريق فتح باب التوظيف لتجديد الكوادر التعليمية والإدارية.

١.٢. نتائج متغير الجنس

١.٢.١. توزيع المديرين حسب الجنس

يبين الرسم البياني الآتي توزيع المديرين بحسب متغير العمر.



الرسم البياني (٥): توزيع المديرين بحسب متغير العمر

تشكل الإناث في القطاع الرسمي نسبة (٧٣.٥٪)، بينما يشكل الذكور نسبة (٢٦.٥٪). وفي القطاع الخاص المجاني هناك توازن نسبي بين الجنسين بنسبة (٤٦.٧٪) للإناث و(٥٣.٣٪) للذكور. وهذا

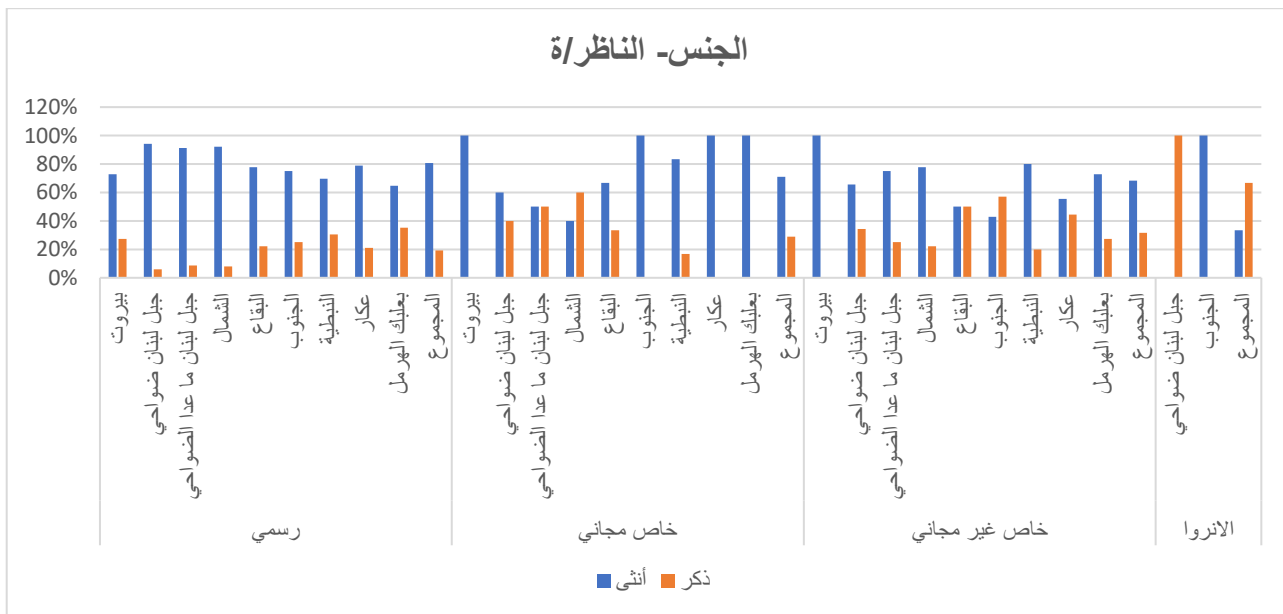
التوازن نشهده أيضاً في القطاع الخاص غير المجاني، إذ تمثل الإناث بنسبة (٤٩٪) والذكور بنسبة (٥١٪). وهناك تمثيل كامل للإناث في قطاع الأونروا بنسبة (١٠٠٪).

بالنسبة للمحافظات، هناك سيطرة كبيرة للإناث في بيروت بنسبة تصل إلى (١٠٠٪) في القطاع الرسمي والخاص المجاني. وتمثل المديريات الإناث في محافظة جبل لبنان (ضواحي) نسبة (٩٠.٩٪) في القطاع الرسمي. بينما تسجل محافظتا البقاع والنبطية نسباً أعلى نسبياً للذكور مقارنة ببقية المحافظات في التعليم الخاص المجاني. وتشهد محافظة عكار على توازن في القطاع الرسمي بنسبة (٥٠٪) لكل جنس.

ويبدو واضحاً أن المديريات الإناث يمثلن الأغلبية في معظم القطاعات التعليمية، باستثناء القطاع الخاص غير المجاني الذي يشهد توازناً نسبياً، في حين يُظهر قطاع الأونروا سيطرة مطلقة للإناث.

١.٢.٢. توزيع النظار حسب الجنس

يبلغ إجمالي النظار من الإناث ما نسبته (٧٥.٥٪) موزعين على القطاعات كالاتي: القطاع الرسمي (٨٠.٦٪)، والقطاع الخاص المجاني (٧١٪)، والقطاع الخاص غير المجاني (٦٨.٤٪)، وأخيراً الأونروا بنسبة (٣٣.٣٪) وتُظهر نسبة أقل للإناث مقارنة بالقطاعات الأخرى. بينما يبلغ إجمالي النظار الذكور (٢٤.٥٪) في جميع القطاعات. ويعزى ارتفاع نسبة الإناث في القطاع الرسمي إلى سياسات توظيفية مشجعة للإناث. ويبين الرسم البياني الآتي توزيع النظار بحسب متغير الجنس.

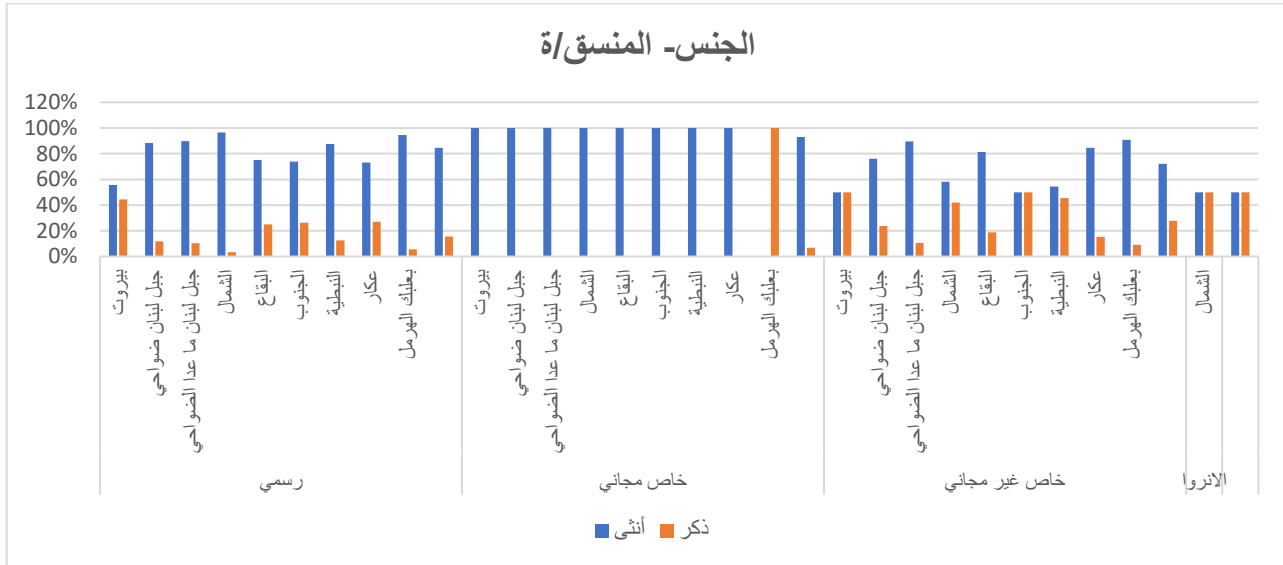


رسم بياني (٦): توزيع النظار بحسب متغير الجنس

إذاً، يلاحظ هيمنة أكبر للنظار الإناث في كل القطاعات ما عدا الأونروا.

١.٢.٣. توزيع المنسقين بحسب الجنس

يبين الرسم البياني الآتي توزيع المنسقين بحسب متغير الجنس.



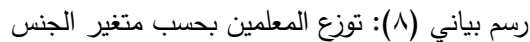
رسم بياني (٧): توزيع المنسقين بحسب متغير الجنس

تمثل الإناث نسبة (٨٠.٣٪) من إجمالي المنسقين، ويمثلن في القطاع الرسمي نسبة (٨٤.٦٪)، وفي القطاع الخاص المجاني نسبة (٩٣.١٪)، وفي القطاع الخاص غير المجاني نسبة (٧٢.١٪) ويحتل الإناث نصف عينة المنسقين في الأونروا (٥٠٪). أما الذكور فيمثلون (١٩.٧٪) من إجمالي المنسقين في جميع القطاعات.

في القطاع الرسمي، تبرز نسبة الإناث بشكل كبير مقارنة بالذكور في جميع المحافظات، حيث تتراوح بين (٥٥.٦٪) في بيروت و(٩٦.٦٪) في الشمال، مع معدل إجمالي يبلغ (٨٤.٦٪) للإناث و(١٥.٤٪) للذكور. أما في القطاع الخاص المجاني، فإن الإناث يشكلن النسبة العظمى في معظم المحافظات، حيث تصل النسبة إلى (١٠٠٪) في غالبية المحافظات، باستثناء بعلبك الهرمل حيث يشكل الذكور نسبة (٦.٩٪). في القطاع الخاص غير المجاني تتفاوت النسب بشكل أكبر، حيث تسجل بيروت والشمال نسباً متساوية بين الجنسين (٥٠٪ لكل منهما)، بينما تشهد المحافظات الأخرى تفوقاً واضحاً للإناث، مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي بنسبة (٨٩.٥٪). أما في مدارس الأونروا فتتساوى النسب بين الذكور والإناث بنسبة ٥٠٪ لكل منهما في الشمال. وعلى المستوى الإجمالي، تسجل الإناث نسبة (٨٠.٣٪) مقابل (١٩.٧٪) للذكور على مستوى جميع القطاعات والمحافظات.

ودلت النتائج الإجمالية على أن الإناث يمثلن الغالبية في جميع القطاعات، مع نسب أكبر في القطاع الرسمي والخاص المجاني. وتظهر الأونروا توازناً نسبياً بين الجنسين.

يبين الرسم البياني الآتي توزيع المعلمين بحسب متغير الجنس.



بلغ إجمالي المعلمات الإناث في العينة نسبة (٨٦.٤٪)، ويتوزعن على القطاع الرسمي بنسبة (٨٤.٤٪) وعلى القطاع الخاص المجاني بنسبة (٩٤.٧٪)، وعلى القطاع الخاص غير المجاني بنسبة (٨٦.٩٪)، وفي الأونروا كانت النسبة (٨٣.٣٪). بالمقابل بلغ إجمالي المعلمين الذكور نسبة (١٣.٦٪).

وتمثل المعلمات الإناث في محافظة بيروت نسبة (٨٤.٥٪) من المعلمين، خصوصاً في القطاع الخاص المجاني الذي جاءت نسبة المعلمات فيه (١٠٠٪). وفي محافظة جبل لبنان (الضواحي) كانت نسبة الإناث (٨٨٪) من إجمالي المعلمين. وفي محافظة الشمال كانت نسبة الذكور أعلى نسبياً في القطاع الخاص غير المجاني، كذلك في محافظتي البقاع وبعلبك-الهامل اللتان كانت نسبة الذكور فيهما مرتفعة نسبياً في القطاع الرسمي. وتمثلت الإناث بشكل قوي في جميع القطاعات في محافظتي الجنوب والنبطية.

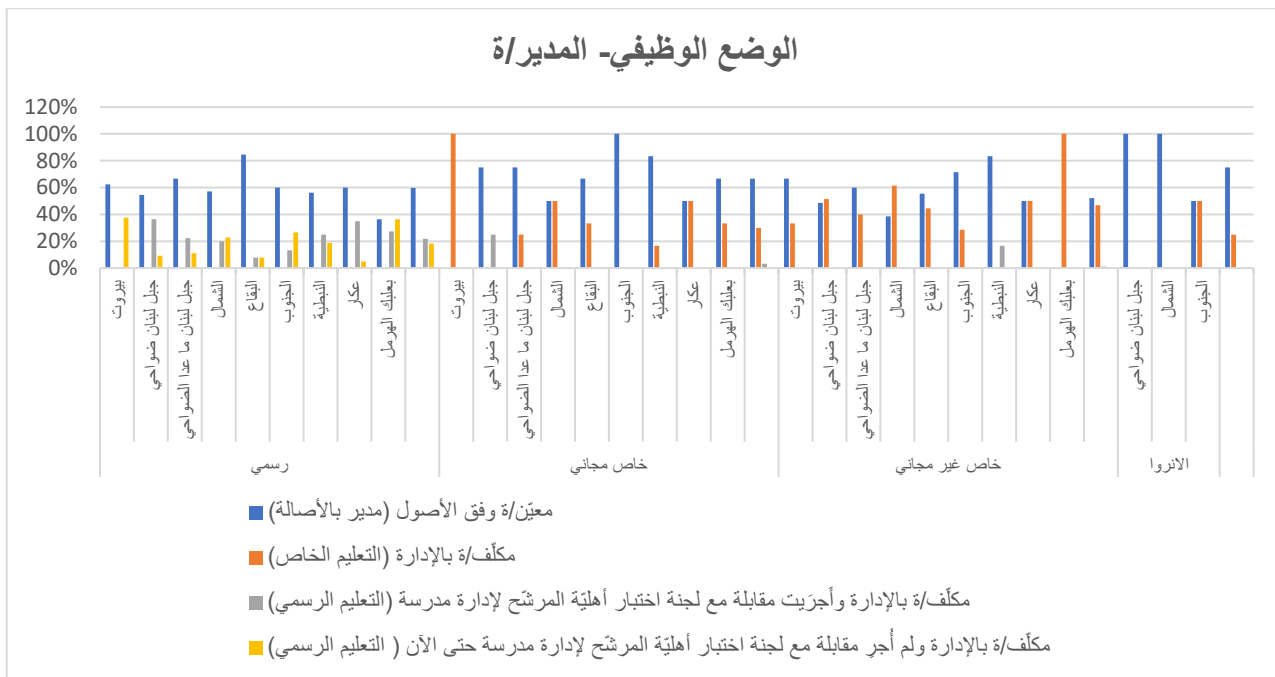
بالإجمال فإن الإناث يمثلن الغالبية العظمى في جميع المحافظات والقطاعات، وتحديدًا في القطاع الرسمي في محافظتي بيروت وجبل لبنان، مع ارتفاع ملحوظ في نسبة الإناث في القطاع الخاص المجاني. ويبرز الذكور في القطاع الرسمي في محافظتي البقاع وبعبك - الهرمل أكثر من سواهما. ويتجلى حضور الإناث بنسبة كبيرة بين المعلمين في القطاع الخاص المجاني، في حين يشهد القطاع الخاص غير المجاني توازنًا نسبيًا بين الجنسين. ويشهد قطاع الأونروا على توزيع متفاوت حسب الفئات، مع سيطرة للإناث في فئة المديرين والمعلمين.

تشير هذه النتائج إلى دور محوري للإناث في قطاع التعليم، مع تفاوتات واضحة بين القطاعات والمحافظات. يعكس التوزيع العام ثقافة تشجيع الإناث في التعليم الرسمي، في حين يظهر القطاع الخاص توازناً نسبياً في بعض الفئات.

١.٣. نتائج متغير الوضع الوظيفي

١.٣.١. توزيع المديرين بحسب الوضع الوظيفي

يبين الرسم البياني الآتي توزيع المديرين بحسب الوضع الوظيفي



الرسم البياني (٩): توزع المديرين بحسب الوضع الوظيفي

يتوزع المديرون حسب الوضع الوظيفي في جميع القطاعات والمحافظات وفق التصنيفات الآتية:

معين/ة وفق الأصول بنسبة (٥٨.١٪) من إجمالي العاملين. ومكلف/ة بالإدارة (التعليم الخاص) بنسبة (٢٠.١٪)، ومكلف/ة بالإدارة مع مقابلة في القطاع الرسمي بنسبة (١٢.٢٪) ومكلف/ة بالإدارة دون مقابلة في القطاع الرسمي بنسبة (٩.٧٪).

يمثل التعليم الرسمي الحصة الأكبر (٥٢.٧٪) مع تركيز على المديرين "المعينين وفق الأصول" (٥٩.٩٪) من القطاع، تليها فئة "مكلف/ة بالإدارة مع مقابلة" (٢١.٨٪)، وأخيرًا حلت فئة "مكلف/ة بالإدارة دون مقابلة" بنسبة (١٨.٤٪). ففي محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) استحوذ المعيّنون وفق الأصول على (٦٦.٧٪)، تلاهم المكلفون بالإدارة مع مقابلات (٢٢.٢٪)، ودون مقابلات بنسبة

(١١.١٪). وفي بيروت بلغت نسبة المعيّنين وفق الأصول في القطاع الرسمي (٦٢.٥٪) مقابل المكلفون بالإدارة دون مقابلات (٣٧.٥٪) في القطاع نفسه. وفي الشمال بلغ عدد المعيّنين وفق الأصول (٥٧.١٪).

ويأتي التعليم الخاص غير المجاني في المرتبة الثانية (٣٥.١٪) مع نسبة عالية من "المكلفين بالإدارة" (٤٦.٩٪)، بينما النسبة الأكبر للمعّنين بالأصالة (٥٢٪). أما التعليم الخاص المجاني الذي يمثل (١٠.٨٪) من الإجمالي، فكانت النسبة الكبرى للمعّنين وفق الأصول (٦٦.٧٪) مقارنة بـ ٣٠٪ للمكلفين بالإدارة، وتساوت في هذا القطاع نسب المعّنين وفق الأصول والمكلفين بالإدارة (٥٠٪ لكل منهما) في محافظة الشمال.

ويحتوي قطاع الأونروا الذي يمثل (١.٤٪) من الإجمالي على غالبية من المعّنين وفق الأصول بنسبة (٧٥.٠٪).

وفي محافظة البقاع شكل المديرون المعّنون وفق الأصول في التعليم الرسمي نسبة (٨٤.٦٪) من الإجمالي، يليهم المكلفون بالإدارة مع أو دون مقابلات بنسبة (١٥.٤٪) (بالتساوي). وفي التعليم الخاص المجاني، كانت النسبة الكبرى للمعّنين وفق الأصول (٦٦.٧٪) مقارنة بـ (٣٣.٣٪) للمكلفين بالإدارة، أما في التعليم الخاص غير المجاني فشكّل المعّنون وفق الأصول في البقاع نسبة (٥٥.٦٪)، مقارنة بـ (٤٤.٤٪) للمكلفين بالإدارة.

وفي الجنوب بلغت نسبة المديرين المعّنين حسب الأصول (٦٠٪)، يليهم المكلفون بالإدارة بدون إجراء مقابلة بنسبة (٢٦.٧٪)، ومع إجراء مقابلة (١٣.٣٪). بينما في التعليم الخاص المجاني، كان المعّنون وفق الأصول يشكلون ١٠٠٪، وفي التعليم الخاص غير المجاني، استحوذ المعّنون وفق الأصول على نسبة ٧١.٤٪، مقارنة بـ ٢٨.٦٪ للمكلفين بالإدارة. وتوزعت النسبة بالتساوي بين المعّنين وفق الأصول والمكلفين بالإدارة في قطاع الأونروا.

في محافظة النبطية استحوذ المعّنون وفق الأصول على ٥٦.٣٪ من الإجمالي في التعليم الرسمي، يليهم المكلفون بالإدارة مع أو دون مقابلات بنسبة (٤٣.٧٪) منهم (٢٥٪) معينون بعد إجراء المقابلة. وفي هذه المحافظة كان المعّنون وفق الأصول في التعليم الخاص المجاني يشكلون (٨٣.٣٪)، مقارنة بـ (١٦.٧٪) للمكلفين بالإدارة، مع نسب مشابهة تقريباً في التعليم الخاص غير المجاني.

واستحوذ المعيّنون وفق الأصول على (٦٠٪) من إجمالي المديرين في عكار في القطاع الرسمي، يليهم المكلفون مع وبدون مقابلة بنسبة (٤٠٪)، أما في التعليم الخاص المجاني وغير المجاني، فتوزعت النسب بالتساوي بين المعيّنين وفق الأصول والمكلفين بالإدارة.

وفي بعلبك-الهرمل كانت النسبة الأقل للمعّنين وفق الأصول في التعليم الرسمي وبلغت (٣٦.٤٪)، في حين استحوذ المكلفون مع وبدون مقابلة على النسبة المتبقية (٦٣.٦٪) منهم (٢٧.٣٪) مكلفين بعد إجراء المقابلة. وفي التعليم الخاص المجاني، بلغت نسبة المعيّنين (٦٦.٧٪) والمكلفين بالإدارة (٣٣.٣٪). أما في التعليم الخاص غير المجاني فكانت جميع الحالات لمكلفين بالإدارة بنسبة (١٠٠٪).

ويستدل من النتائج أن التعليم الرسمي يشكل القطاع الأكبر من المديرين بنسبة (٥٢.٧٪)، مع تفوق "معّين/ة وفق الأصول" بنسبة (٥٩.٩٪). ويحتل التعليم الخاص غير المجاني المرتبة الثانية بنسبة (٣٥.١٪)، مع شبه توازن بين المعيّنين وفق الأصول والمكلفين بالإدارة. بينما تمثل أكثرية المديرين في التعليم الخاص المجاني فئة "معّينون وفق الأصول". ومعظم المديرين في قطاع الأونروا هم "معّينون وفق الأصول".

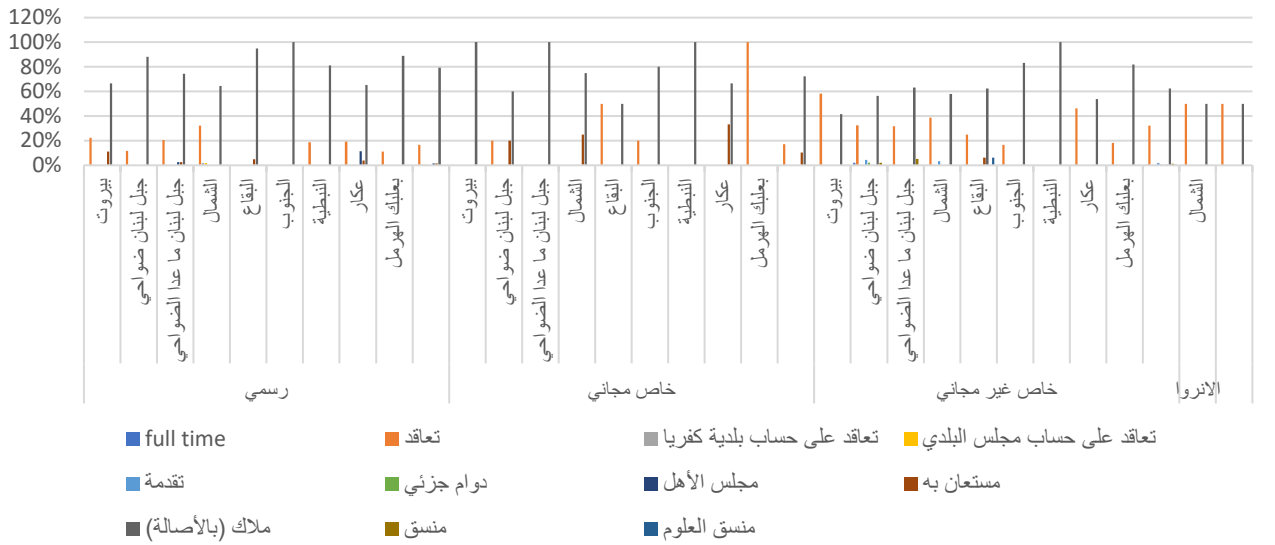
ويتبين أن المعيّنين وفق الأصول يشكلون النسبة الأكبر في معظم المحافظات، مع تراجع واضح في بعلبك-الهرمل.

١.٣.٢. توزيع النظار حسب الوضع الوظيفي

تعمل الغالبية العظمى من النظار في الملاك الوظيفي (٨٤.٨٪)، مما يعكس استقراراً وظيفياً كبيراً. ولا تتجاوز نسبة المتعاقدين (١٢٪) من الإجمالي، بينما تظهر نسب أقل في الفئات الأخرى مثل "تقدمة" أو "مستعان بهم".

يظهر التعليم الرسمي نسباً مرتفعة جداً من النظار في الملاك الوظيفي في التعليم (١٠٠٪) في معظم المحافظات). ويعتمد التعليم الخاص، سواء مجاني أو غير مجاني، بشكل أكبر على العقود مقارنة بالتعليم الرسمي، خاصة في مناطق مثل الشمال وعكار، وفق ما يظهره الرسم البياني الآتي:

الوضع الوظيفي- المنسق/ة



الرسم البياني (١١): توزيع المنسقين بحسب الوضع الوظيفي

ونجد بحسب القطاعات أن القطاع الرسمي يعتمد بشكل أساسي على الملاك بنسبة (٧٩.٣٪)، مما يعكس الاستقرار الوظيفي. وتبلغ نسبة المنسقين المتعاقدين (١٦.٧٪) وهم يشكلون ثاني أكبر فئة من المنسقين. ويتشابه القطاع الخاص المجاني مع القطاع الرسمي بهيمنة فئة "الملاك" بنسب (٧٢.٤٪)، بينما يشكل المنسقون المتعاقدون (١٧.٢٪) أقلية ملحوظة، والمستعان بهم (١٠.٣٪) وهم أكثر وجودًا في هذا القطاع من القطاعات الأخرى.

يظهر القطاع الخاص غير المجاني توزيعًا وظيفيًا أكثر تنوعًا مقارنة بالقطاعين العام والخاص المجاني، فالمنسقون في الملاك يشكلون الأغلبية بنسبة (٦٢.٤٪)، بينما يشكل المنسقون المتعاقدون نسبة أعلى بكثير من القطاعات الأخرى (٣٢.١٪)، مما يشير إلى مرونة أكبر في التوظيف. ولا تبين نتائج الأونروا مؤشرات دالة بسبب صغر العينة (منسقين إثنين).

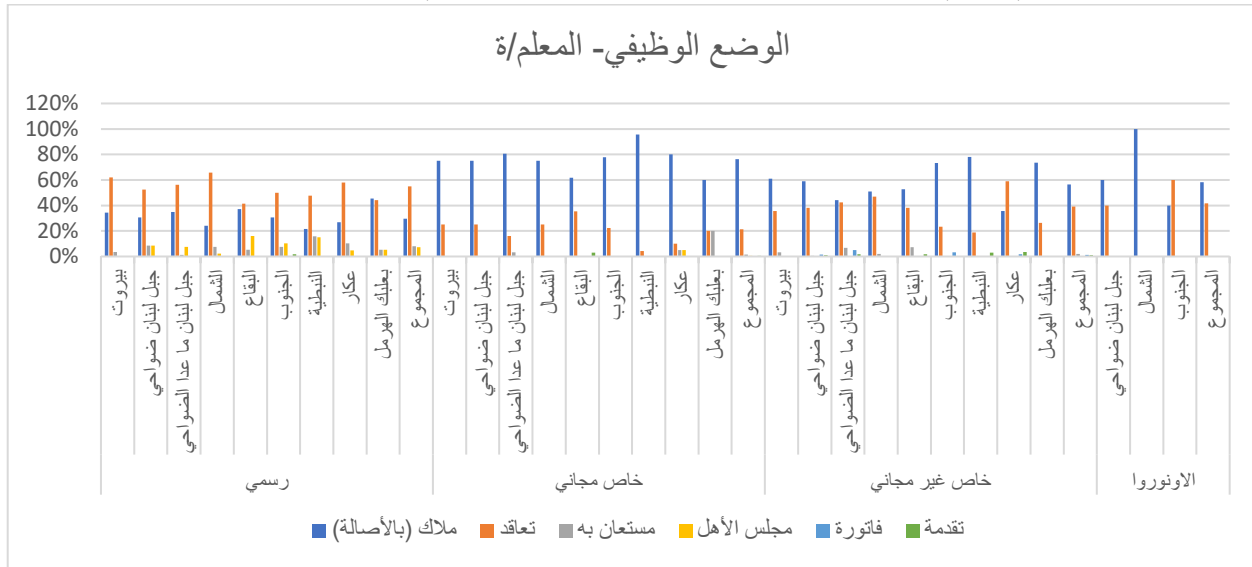
ويستنتج أن المنسقين في فئة "الملاك" يشكلون الأغلبية في جميع القطاعات، مع نسب أعلى في القطاع العام (٧٩.٣٪). يليها القطاع الخاص غير المجاني، حيث يشكل المنسقون المتعاقدون (٣٢.١٪) من عينة القطاع الخاص غير المجاني، وهي أعلى بكثير من القطاع الرسمي (١٦.٧٪) أو القطاع الخاص المجاني (١٧.٢٪).

ويوجد في القطاع الرسمي موظفون من خلال مجالس الأهل بنسبة (١.٦٪) والمستعان بهم بنسبة (١.٦٪).

إن النسبة المرتفعة للمنسقين في الملاك في التعليم الرسمي (٧٩.٣٪) تشير إلى التزام بالاستقرار والاستمرارية، مما يعزز على الأرجح جودة التعليم من خلال الأشخاص ذوي الخبرة. كما إن نسبة ٣٢.١٪ من المنسقين المتعاقدين في القطاع الخاص غير المجاني تشير إلى نموذج توظيف مرن. ويعكس التوظيف من قبل مجالس الأهل (١.٦٪) والمستعان بهم (١.٦٪) في القطاع العام نهجًا تعاونيًا، مما يمكن أن يحسن عملية اتخاذ القرار والدعم للطلاب.

١.٣.٤. توزيع المعلمين بحسب الوضع الوظيفي

يبين الرسم البياني الآتي كيفية توزيع المعلمين بحسب الوضع الوظيفي



الرسم البياني (١٢): توزيع المعلمين بحسب الوضع الوظيفي

يشكل "المتعاقدون" في القطاع الرسمي، بمختلف تسمياتهم، بحسب إجابات المعلمين المبحوثين، غالبية المعلمين بنسبة (٧٠.٥٪) بينما الملوك (٢٩.٥٪). أما في التعليم الخاص المجاني فالأغلبية لمن هم بالأصالة (٧٦.٢٪)، وفي التعليم الخاص غير المجاني نسبة من هم بالأصالة أقل من المجاني لكن أكثر من الرسمي (٥٦.٤٪)، والأونروا قريبة من الخاص غير المجاني حيث الملوك يشكلون نسبة (٥٨.٣٪).

يشكل "المعلمون الملوك" ما يقارب ثلث المعلمين في محافظة بيروت بنسبة (٣٤.٥٪) من مجموع المعلمين في القطاع الرسمي. ويمثل "المعلمون الملوك" في القطاع الخاص المجاني في بيروت نسبة عالية (٧٥٪). بينما يشكل "المعلمون الملوك" في القطاع الخاص غير المجاني في بيروت نسبة عالية (٦١٪) من المعلمين.

أما في محافظة جبل لبنان - الضواحي: فيشكل "المعلمون الملاك" في القطاع الرسمي أقل من الثلث بنسبة (٣٠.٥٪). وتشكل فئة "المعلمون الملاك" في القطاع الخاص المجاني نسبة (٧٥٪). وفئة "المعلمون الملاك" في القطاع الخاص غير المجاني نسبة (٥٩٪).

وفي محافظة جبل لبنان - ما عدا الضواحي، يشكل "المعلمون الملاك" في القطاع الرسمي نسبة ٣٥٪. وفي القطاع الخاص المجاني يمثل "المعلمون الملاك" نسبة (٨٠.٦٪). وتشكل فئة "المعلمون الملاك" في القطاع الخاص غير المجاني نسبة (٤٤.١٪).

وتمثل فئة "المعلمون الملاك" ربع المعلمين في القطاع الرسمي في محافظة الشمال، بنسبة (٢٤.٢٪). وفي القطاع الخاص المجاني يمثل "المعلمون الملاك" نسبة (٧٥٪)، وفي القطاع الخاص غير المجاني يمثل "المعلمون" نسبة (٥١٪).

وفي محافظة البقاع يشكل "المعلمون الملاك" في القطاع الرسمي ثاني أعلى نسبة بين المحافظات بنسبة (٣٧.٢٪)، مقابل (٦١.٨٪) في القطاع الخاص المجاني، و(٥٢.٧٪) في القطاع الخاص غير المجاني. أما في محافظة الجنوب فتشكل فئة "المعلمون الملاك" في القطاع الرسمي نسبة (٣٠.٥٪)، مقابل (٧٧.٨٪) في القطاع الخاص المجاني للفئة نفسها، وهي من الأكثر شيوعاً، و(٧٣.٣٪) في القطاع الخاص غير المجاني وهي ثاني أعلى نسبة في هذا القطاع.

وفي محافظة النبطية يمثل "المعلمون الملاك" في القطاع الرسمي النسبة الأدنى بين المحافظات في القطاع بنسبة (٢١.٥٪)، وتهيمن هذه الفئة في القطاع الخاص المجاني بنسبة (٩٥.٧٪)، كما في القطاع الخاص غير المجاني كوضع وظيفي أكثر شيوعاً بنسبة (٧٨.١٪).

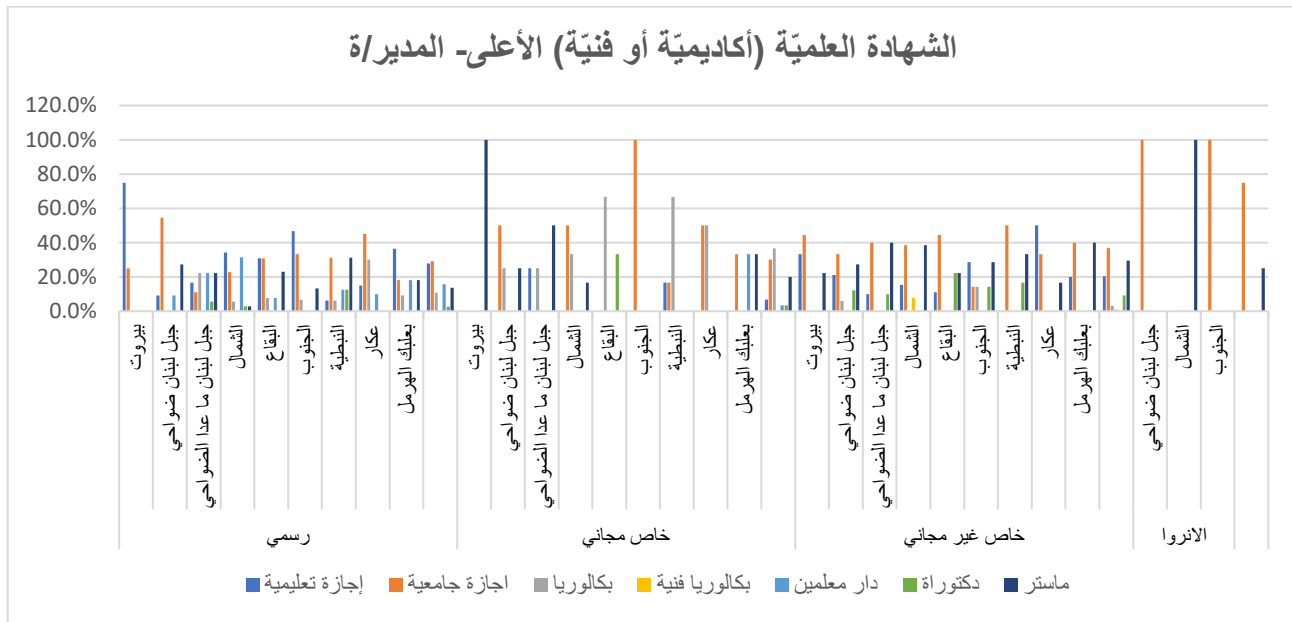
وفي محافظة عكار يمثل "المعلمون الملاك" قرابة ربع العينة بنسبة (٢٦.٨٪) في القطاع الرسمي، و(٨٠٪) في القطاع الخاص المجاني، وفي القطاع الخاص غير المجاني النسبة الأدنى بين المحافظات (٣٥.٧٪). أمّا في محافظة بعلبك - الهرمل فتسجل هذه الفئة النسبة الأعلى في القطاع الرسمي (٤٥.٥٪)، بينما تتشكل (٦٠٪) في القطاع الخاص المجاني، وثاني أعلى نسبة (٧٣.٥٪) في القطاع الخاص غير المجاني.

نستنتج أن الوضع الوظيفي المهيمن للمعلمين في القطاع الرسمي هو التعاقد بمختلف تسمياته (٧٠.٥٪) (تعاقد ومستعان به ومجلس أهل وفاتورة وتقديم) وهي النسبة الأعلى بين القطاعات.

١.٤. نتائج متغير الشهادة العلمية الأعلى

١.٤.١. توزيع المديرين حسب الشهادة العلمية

كانت الشهادات الأكثر شيوعاً في التعليم الرسمي هي إجازة جامعية (٢٩.٣٪)، وإجازة تعليمية (٢٧.٩٪)، ونسبة حملة الماستر والدكتوراه مجتمعة تصل إلى (١٦.٣٪)، مما يعكس اعتماداً على الكفايات الأكاديمية. ويوضح الرسم البياني هذه النتائج.



الرسم البياني (١٣): توزيع المديرين بحسب الشهادة العلمية

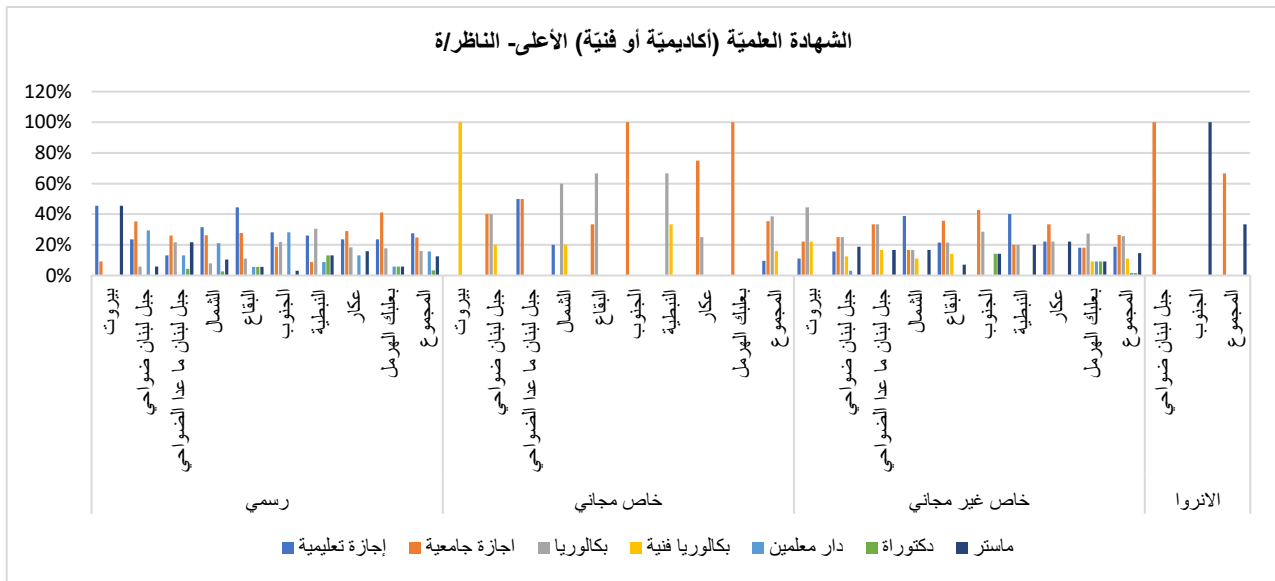
أما في التعليم الخاص المجاني فالشهادة الأكثر شيوعاً هي البكالوريا بنسبة (٣٦.٧٪)، ونسبة الحاصلين على الشهادات العليا (ماستر ودكتوراه) منخفضة، حيث تمثل (٢٣.٣٪) فقط. وفي التعليم الخاص غير المجاني فالشهادة الأكثر شيوعاً هي الإجازة الجامعية بنسبة (٣٦.٧٪)، والماستر بنسبة (٢٩.٦٪) والدكتوراه (٩.٢٪) والتي تظهر تركيزاً أكبر على المؤهلات العليا مقارنة بالقطاع المجاني. وفي الأونروا هناك (٧٥٪) من المديرين حاصلين على إجازة جامعية، و(٢٥٪) على شهادة الماستر. وبحسب المحافظات، ففي بيروت نجد أن المديرين يحملون إجازة تعليمية (٧٥٪) أو إجازة جامعية (٢٥٪) في القطاع الرسمي، و(١٠٠٪) ماستر في التعليم الخاص المجاني، أما في التعليم الخاص غير المجاني فنسبة (٧٧.٨٪) يحملون إجازات جامعية، منهم (٣٣.٣٪) يحملون إجازة جامعية، بينما (٢٢.٢٪) يحملون ماستر. أما في جبل لبنان (ضواحي) فنسبة (٥٤.٥٪) من المديرين في التعليم الرسمي يحملون إجازة جامعية، و(٢٧.٣٪) يحملون ماستر. وفي جبل لبنان ما عدا الضواحي تتساوى

نسب كل من حملة الماستر وشهادة من دور المعلمين والمعلمات والبيكالوريا (٢٢.٢٪) في القطاع الرسمي.

بينما نجد في محافظة الشمال توزيعاً متوازناً نسبياً بين الإجازة التعليمية والجامعية وشهادة من دور المعلمين والمعلمات في القطاع الرسمي مع انخفاض في حملة الماستر (٢.٩٪) وهي النسبة الأدنى. بينما في البقاع هنالك توازن نسبي بين حملة الإجازة التعليمية والجامعية (٣٠.٨٪ لكل منها)، ونسبة جيدة من حملة الماستر (٢٣.١٪) في القطاع الرسمي. وتمثل الإجازة التعليمية والجامعية نسبة بارزة في الجنوب بما مجموعه (٨٠٪)، لكن الشهادات العليا تظهر نسباً أقل مقارنة بباقي المحافظات. ويحمل المديرون في عكار بشكل كبير الإجازة الجامعية، مع غياب للشهادات العليا في التعليم الرسمي. ونستنتج أن الإجازة الجامعية هي الأكثر شيوعاً بنسبة (٣٢.٦٪). بينما يظهر القطاع الرسمي توازناً نسبياً بين الشهادات، مع توجه نحو تعزيز الكفاءات.

١.٤.٢. توزيع النظار حسب الشهادة العلمية

يبين الرسم البياني الآتي توزيع النظار بحسب الشهادة العلمية.



الرسم البياني (١٤): توزيع النظار بحسب الشهادة العلمية

في التعليم الرسمي يحمل (٢٧.٦٪) من النظار إجازة تعليمية، وتبلغ نسبة الحاصلين على الماستر والدكتوراه مجتمعة (١٥.٦٪)، وهناك نسبة (٣١.٨٪) من النظار يحملون شهادات دون المستوى الجامعي (بكالوريا ودار معلمين).

في التعليم الخاص المجاني تعتبر شهادة البكالوريا هي الأكثر انتشاراً بنسبة (٣٨.٧٪)، ولا يوجد بين النظار من يحمل شهادة ماستر أو دكتوراه، أي أن غالبية النظار غير جامعيين (٥٤.٨٪)، بخلاف

التعليم الخاص غير المجاني الذي سجل نسبة (٢٦.٥٪) من النظار ممن يحملون إجازة جامعية، وتصل نسبة حملة الماستر إلى (١٤.٥٪)، وهي الأعلى بين القطاعات الخاصة، مع تمثيل محدود لحملة الدكتوراه (١.٧٪).

أما توزيع الشهادات حسب المحافظات فنجد أن التعليم الرسمي في بيروت يركز على الشهادات العليا، مع نسبة كبيرة لحملة الماستر (٤٥.٥٪)، ويهيمن على التعليم الخاص المجاني في هذه المحافظة حملة البكالوريا الفنية. ونجد أن هناك توزيعاً متوازناً في جبل لبنان والشمال بين الشهادات الجامعية والدنيا، مع وجود ملحوظ للماستر في القطاع الرسمي. أما في محافظتي الجنوب والنبطية فهناك نسب مرتفعة لحملة الشهادات الدنيا، خاصة في القطاع الرسمي والخاص المجاني. وتجمع محافظة جبل لبنان دون الضواحي مزيجاً من الإجازات الجامعية (٤١٪) والإجازات التعليمية (١٧.٩٪).

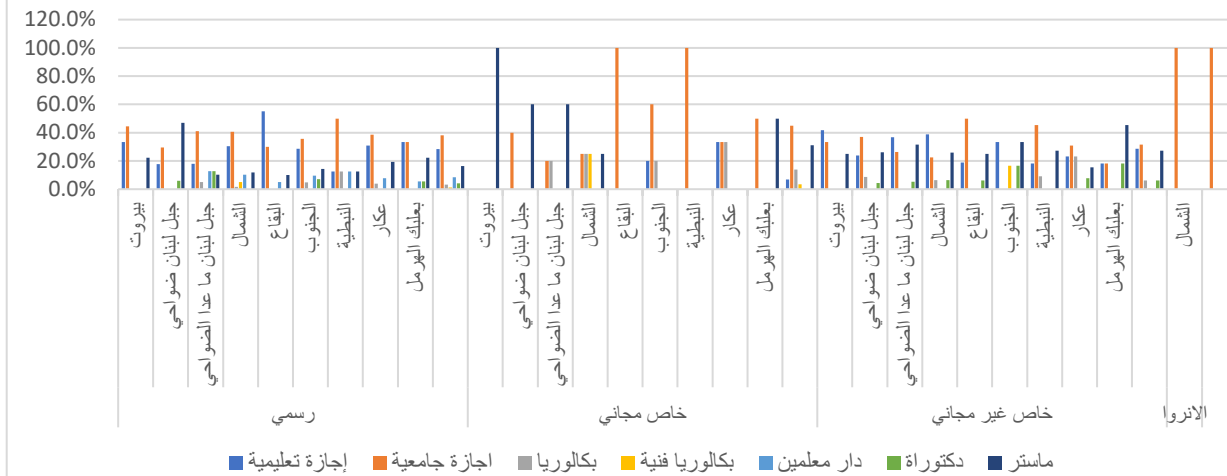
ونستنتج أن القطاع الرسمي يُظهر توازناً بين الشهادات العليا والدنيا، مع تقدم طفيف في الكفايات العليا. ويعاني التعليم الخاص المجاني من ضعف في المؤهلات، مع اعتماد كبير على حاملي البكالوريا. ويظهر القطاع الخاص غير المجاني تنوعاً نسبياً، لكن يفتقر إلى تمثيل قوي للكفاءات العليا.

١.٤.٣. توزيع المنسقين حسب الشهادة العلمية

في التعليم الرسمي تعتبر الإجازة الجامعية (٣٨.٢٪) هي الشهادة الأكثر شيوعاً، وتصل نسبة حملة الماستر والدكتوراه إلى (٢٠.٤٪). وفي التعليم الخاص المجاني هناك (٤٤.٨٪) من المنسقين يحملون إجازة جامعية، بينما يمثل حملة الماستر (٣١٪) من العينة، مع غياب كامل لحملة الدكتوراه. وفي التعليم الخاص غير المجاني هناك (٣١.٥٪) من المنسقين يحملون إجازة جامعية، و(٢٧.٣٪) يحملون ماستر، وهي نسبة ملحوظة. وجميع المنسقين في الأونروا هم حاصلون على إجازة جامعية. وتتركز شهادات الماستر والدكتوراه في القطاع الرسمي والخاص غير المجاني، مع تفوق القطاع الرسمي في جميع المحافظات. ويظهر قطاع الأونروا غياباً تاماً للكفاءات العليا باستثناء إجازة جامعية. وتظل بيروت والشمال الأكثر تميزاً في مجال الشهادات العليا.

ويبين الرسم البياني الآتي توزيع المنسقين بحسب الشهادة العلمية.

الشهادة العلمية (أكاديمية أو فنية) - الأعلى - المنسق/ة

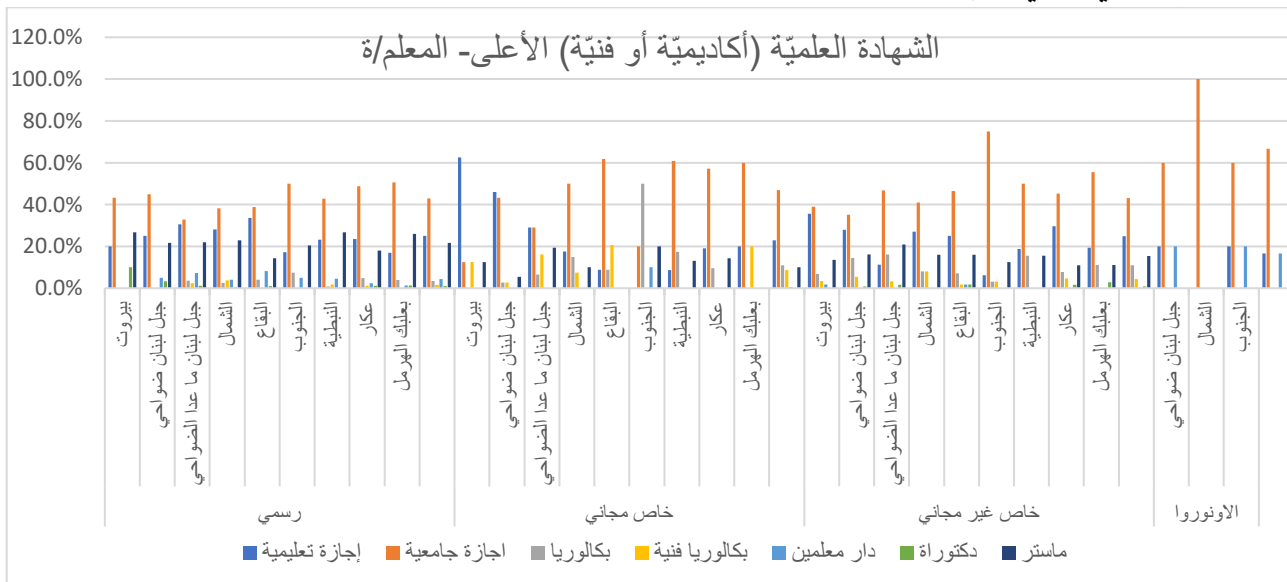


الرسم البياني (١٥): توزيع المنسقين حسب الشهادة العلمية

يظهر التعليم الرسمي تركيزًا كبيرًا على المؤهلات العليا، مع توازن بين الشهادات الجامعية والدنيا. بينما يعاني التعليم الخاص المجاني يعاني من ضعف في الكفايات العليا، مما ينعكس على أداء القطاع، ويظهر القطاع الخاص غير المجاني تقدمًا في المؤهلات مقارنة بالقطاع المجاني، لكنه يظل بحاجة إلى تحسين تمثيل الكفايات العليا.

١.٤.٤. توزيع المعلمين حسب الشهادة العلمية

يبين الرسم البياني الآتي توزيع المعلمين حسب الشهادة العلمية.



يبين الرسم البياني (١٦): توزيع المعلمين حسب الشهادة العلمية

في محافظة بيروت، تظهر نتائج القطاع الرسمي أن (٤٣.٣٪) من المعلمين حاصلون على إجازة جامعية، و(٢٦.٧٪) يحملون شهادة الماجستير. وفي القطاع الخاص المجاني هناك (٦٢.٥٪) يحملون إجازة تعليمية، ويسجل القطاع الخاص غير المجاني النسبة الأكبر لحاملي الإجازة الجامعية من المعلمين بنسبة (٣٩٪).

في محافظة جبل لبنان - الضواحي يحمل (٤٥٪) من المعلمين في القطاع الرسمي إجازة جامعية، و(٢١.٧٪) منهم يحملون شهادة الماجستير، وفي القطاع الخاص المجاني (٤٥.٩٪) من المعلمين حاصلون على إجازة تعليمية. بينما يحمل (٣٥.١٪) إجازة جامعية في القطاع الخاص غير المجاني.

في محافظة جبل لبنان - ما عدا الضواحي تشير نتائج القطاع الرسمي إلى أن (٣٢.٩٪) من المعلمين يحملون إجازة جامعية، و(٣٠.٥٪) يحملون إجازة تعليمية. وفي القطاع الخاص المجاني هناك (٢٩٪) لكل من الإجازة التعليمية والجامعية. وتتصدر الإجازة الجامعية في القطاع الخاص غير المجاني بنسبة (٤٦.٨٪).

وفي محافظة الشمال تدل نتائج القطاع الرسمي على أن (٣٨.١٪) من المعلمين حاصلون على إجازة جامعية، و(٢٨.١٪) على إجازة تعليمية. ونصف المعلمين في القطاع الخاص المجاني يحملون إجازة جامعية (٥٠٪)، أما في القطاع الخاص غير المجاني فنجد (٤١٪) من المعلمين حاصلون على إجازة جامعية.

وتسجل نتائج القطاع الرسمي في محافظة البقاع نسبة (٣٨.٨٪) للذين يحملون إجازة جامعية، و(٣٣.٧٪) لحملة الإجازة التعليمية، وفي القطاع الخاص المجاني هناك (٦١.٨٪) يحملون إجازة جامعية، مقابل (٤٦.٤٪) في القطاع الخاص غير المجاني للشهادة نفسها.

وفي محافظة الجنوب، نصف المعلمين في القطاع الرسمي يحملون إجازة جامعية، و (٢٠.٥٪) حاصلون على شهادة الماجستير. ونصف المعلمين في القطاع الخاص المجاني يحملون شهادة البكالوريا، وفي القطاع الخاص غير المجاني (٧٥٪) حاصلون على إجازة جامعية.

وفي محافظة النبطية تشير نتائج القطاع الرسمي إلى أن (٤٢.٩٪) من المعلمين يحملون إجازة جامعية، و(٢٦.٨٪) يحملون شهادة الماجستير. لترتفع هذه النسبة في القطاع الخاص المجاني إلى (٦٠.٩٪) للذين يحملون إجازة جامعية، مقابل (٥٠٪) في القطاع الخاص غير المجاني.

وفي محافظة عكار تشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر هي لحملة الإجازة الجامعية، فسجلت في القطاع الرسمي نسبة (٤٨.٨٪) (مقابل ١٨.١٪ لحملة شهادة الماجستير)، ونسبة ٥٧.١٪ في القطاع الخاص المجاني، و(٤٥.٣٪) في القطاع الخاص غير المجاني. والأمر نفسه في محافظة بعلبك - الهرمل من حيث توزيع النسب الأكبر على الذين يحملون إجازة جامعية (في القطاع الرسمي ٥٠.٦٪، مقابل ٢٦٪ حاصلون على شهادة الماجستير، وفي القطاع الخاص المجاني ٦٠٪، وفي القطاع الخاص غير المجاني ٥٥.٦٪).

وإذا نظرنا إلى النتائج المتعلقة بالشهادة العلمية الأعلى التي حصل عليها المعلمون نجد أنه عبر جميع القطاعات، فإن النسبة الأكبر هي لحاملي الإجازة الجامعية بنسبة (٤٣.٦٪)، تليها الإجازة التعليمية بنسبة (٢٤.٧٪)، ثم الماجستير بنسبة (١٨٪).

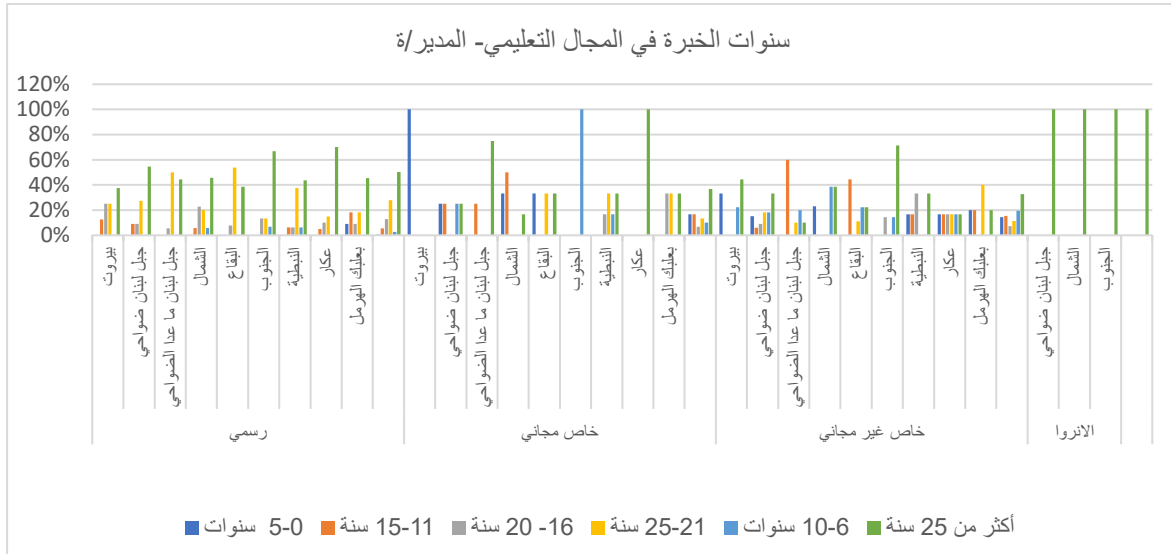
وبناء على هذه النتائج نستنتج أن:

- الإجازة الجامعية هي الشهادة الأكثر شيوعاً بين المعلمين في جميع المحافظات والقطاعات.
- حاملي شهادة الماجستير يشكلون نسبة ملحوظة، خاصة في القطاع الرسمي وبعض المحافظات مثل محافظتي بيروت وجبل لبنان.
- المحافظات الريفية مثل محافظتي عكار وبعلبك تظهر تفاوتاً في نسب حاملي الشهادات العليا مقارنة بالمحافظات الحضرية.

١.٥. نتائج متغير سنوات الخبرة في المجال التعليمي

١.٥.١. توزيع المديرين حسب سنوات الخبرة

يبين الرسم البياني أدناه توزيع المديرين حسب سنوات الخبرة في المجال التعليمي.



الرسم البياني (١٧): توزيع المديرين حسب سنوات الخبرة في المجال التعليمي

تم توزيع سنوات الخبرة إلى فئات يبلغ مجال كل منها خمس سنوات، ودلت النتائج على أن الفئة الأكبر في القطاع الرسمي هي للمديرين الذين تتراوح خبرتهم أكثر من ٢٥ سنة وتبلغ (٥٠.٣٪)، تليها الفئة من ٢١ إلى ٢٥ سنة (٢٧.٩٪)، ثم فئة (١٦ - ٢٠ سنة) بنسب (١٢.٩٪)، فئة (١١ - ١٥ سنة) (٥.٤٪)، ثم فئة (٦ - ١٠ سنوات) التي بلغت نسبتها (٢.٧٪)، وأخيراً حلت فئة (٠ - ٥ سنوات) التي حصلت على النسبة الأدنى وبلغت (٠.٧٪). ويبدو أن أكثر من نصف المديرين في القطاع الرسمي لديهم خبرة أكثر من ٢٥ سنة. وهناك تمثيل متوازن نسبياً في فئات الخبرة من (١٦ - ٢٥ سنة).

وتوزع المديرون في القطاع الخاص المجاني حسب سنوات الخبرة كالاتي: الفئة الأكبر كانت للذين خبرتهم أكثر من ٢٥ سنة بنسبة (٣٦.٧٪)، وتساوت النسب المئوية للفئتين (٥ - ١١) و (١١ - ١٥ سنة) إذ بلغت ١٦.٧٪، لتتراجع هذه النسبة في فئة (٢١ - ٢٥ سنة) وتصبح ١٣.٣٪، و ١٠.٠٪ لفئة (٦ - ١٠ سنوات) و ٦.٧٪ لفئة (١٦ - ٢٠ سنة). ما يدل على أن أكثر من ثلث المديرين في القطاع الخاص المجاني يتمتعون بخبرة تزيد عن ٢٥ سنة، وأن تمثيل المديرين بخبرة أقل من ١٠ سنوات مرتفع نسبياً مقارنة بباقي الفئات.

في القطاع الخاص غير المجاني توزع المديرون حسب سنوات الخبرة كالآتي: النسبة الأكبر كانت لفئة أكثر من ٢٥ سنة، وبلغت (٣٢.٧٪)، تليها فئة (٦ - ١٠ سنوات) بنسبة (١٩.٤٪)، ثم فئة (١١ - ١٥ سنة) وبلغت نسبتها (١٥.٣٪). ثم فئة (٥ - ١٠ سنوات) بنسبة (١٤.٣٪)، وسجلت فئة (٢١ - ٢٥ سنة) نسبة (١١.٢٪) وأخيرًا حلت فئة المديرين الذين تتراوح خبرتهم من ١٦ إلى ٢٠ سنة إذ بلغت نسبتهم (٧.١٪). ويبدو أن القطاع الخاص غير المجاني يمتلك قاعدة متوسطة من المديرين بخبرة طويلة تصل إلى ٢٥ سنة في التعليم، كما يبدو أن هناك توزيع متوازن نسبيًا في الفئات المتوسطة (١١ - ٢٥ سنة). ويمتلك جميع المديرين في الأونروا خبرة أكثر من ٢٥ سنة.

على صعيد المحافظات بينت نتائج محافظة بيروت أن هناك تمثيلًا قويًا للقطاع الخاص غير المجاني (٤٤.٤٪) من المديرين لديهم أكثر من ٢٥ سنة خبرة في الإدارة. وتتميز محافظة الشمال بأن (٤٥.٧٪) من المديرين في القطاع الرسمي يتمتعون بخبرات طويلة أكثر من ٢٥ سنة، والنسبة الأعلى كانت لمحافظة النبطية (٧٠٪) في هذه الفئة. بينما يحصد القطاع الرسمي في محافظة البقاع النسبة الأعلى (٥٣.٨٪) من المديرين الذين يتمتعون بخبرات بين ٢١ - ٢٥ سنة في الإدارة.

ونستنتج بأن القطاع الرسمي يمثل النسبة الأكبر من المديرين الذين يتمتعون بخبرات طويلة في الإدارة لأكثر من ٢٥ سنة في جميع المحافظات. ويبرز القطاع الخاص غير المجاني في بيروت والجنوب بخبرات جديدة (٥ - ١٠ سنوات)، ومتوسطة في الإدارة (٦ - ١٠ سنوات).

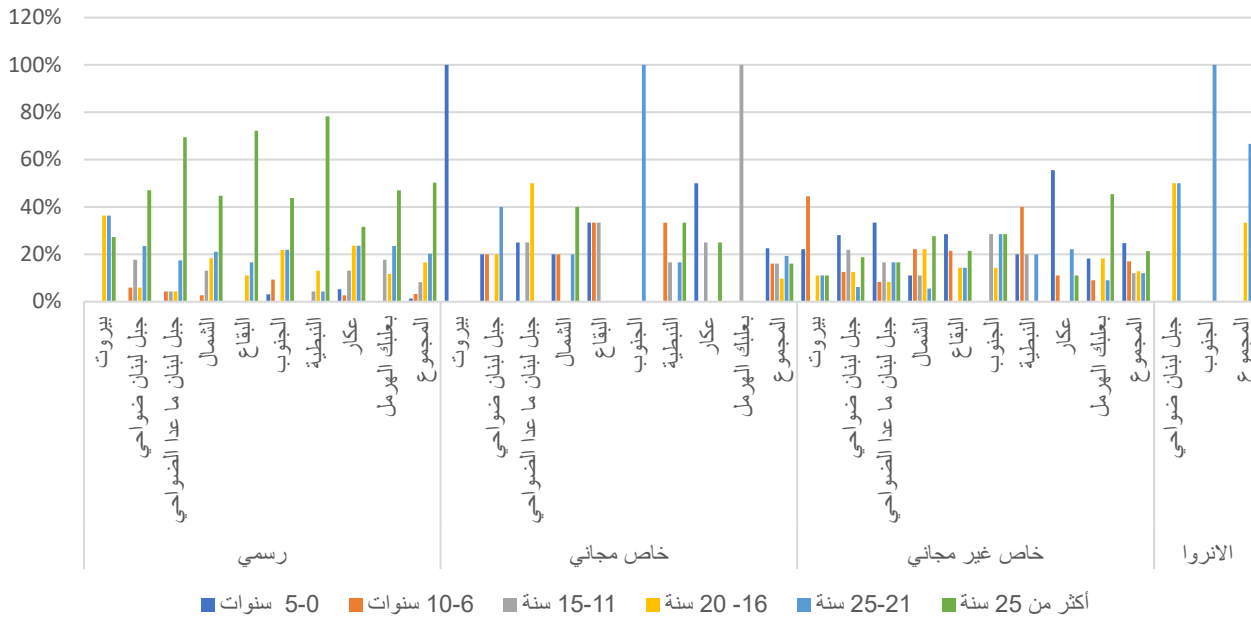
وأظهرت النتائج اختلافًا واضحًا بين المحافظات والقطاعات في سنوات الخبرة في الإدارة، مع تميز القطاع الرسمي بالخبرات الطويلة بشكل عام، وتنوع في التوزيع حسب المحافظات.

١.٥.٢. توزيع النظار حسب سنوات الخبرة

تدل نتائج القطاع الرسمي على استقرار في المناصب القيادية نتيجة هيمنة النظار ذوي الخبرات الطويلة جدًا (أكثر من ٢٥ سنة)، وهذا قد يؤدي إلى قلة التجديد في الأساليب الإدارية. في الوقت نفسه، تبرز المحافظات مثل البقاع والنبطية بتركيز عالٍ للخبرات الطويلة.

ويعبر وجود النظار في القطاع الخاص المجاني عن توازن نسبي بين الفئات العمرية والخبرات، ولكن النسبة الأكبر منهم لديهم خبرات قصيرة (٥ - ١٠ سنوات) بنسبة (٢٢.٦٪). وتبرز هذه الفئة بشكل واضح في بيروت، بينما تظهر في الجنوب سيطرة للخبرات الطويلة. ويوضح الرسم البياني أدناه هذه النتائج.

سنوات الخبرة في المجال التعليمي - الناظر/ة



الرسم البياني (١٨): توزيع النظار حسب سنوات الخبرة في المجال التعليمي

تشير نتائج القطاع الخاص غير المجاني إلى أنه يستقطب الكفايات الجديدة (٢٤.٨٪) للخبرات القصيرة، مع وجود نسبة ملحوظة للخبرات الطويلة جدًا (٢١.٤٪). وهذا يعكس توازنًا في التوزيع بين الأجيال المختلفة وتنوعًا إداريًا في المحافظات. ونجد أن جميع النظار في قطاع الأونروا تتراوح خبراتهم بين ١٦ و ٢٠ سنة.

على صعيد المحافظات، تبدي نتائج النظار في بيروت والجنوب استقرارًا إداريًا قويًا بفضل الهيمنة الواضحة للخبرات الطويلة جدًا، بينما تبدي عكار نسبة عالية للخبرات القصيرة (٥٠٪-٥٥.٦٪)، ما يعكس وجود كفاءات شابة جديدة. ويعكس البقاع توازنًا بين الخبرات القصيرة والطويلة جدًا، مما يشير إلى التنوع في المواقع الوظيفية. وفي جبل لبنان (ضواحي) هناك تداخل بين الكوادر الجديدة والقديمة، ما يخلق ديناميكية في العمل، بينما تركز بعلبك-الهرمل بشكل كبير على الكوادر القديمة وذوي الخبرات الطويلة جدًا.

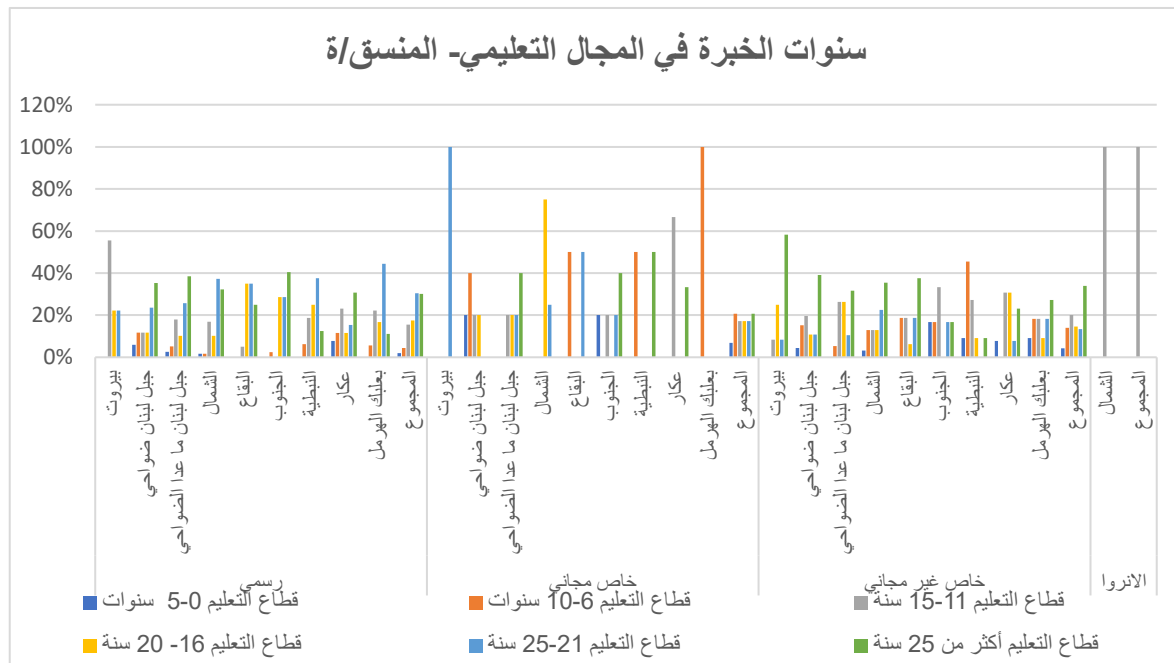
وبالمقارنة بين القطاعات، نشير إلى أن القطاعات الثلاثة (الرسمي، والخاص المجاني، والخاص غير المجاني) تعتمد بشكل كبير على الفئات الأقل خبرة (٥-٠ سنوات). ويظهر القطاع الرسمي النسبة الأعلى في الفئة (١٠-٠) سنوات مع تراجع ملحوظ للفئات الأكثر خبرة. كما نجد

حضوراً أفضل للفئات المخضمة، ففي التعليم الخاص (مجاني أو غير مجاني) هناك تمثيل نسبي أفضل للفئات التي تتجاوز خبرتها ٢٠ عاماً مقارنةً بالقطاع الرسمي.

وبحسب المحافظات نجد أن محافظتي الشمال والنبطية تظهران ضعفاً كبيراً في الخبرات الطويلة في القطاع الرسمي. ويتميز التعليم الخاص المجاني في محافظة بيروت بالحفاظ على كفاءات خبيرة ومستقرة. ويتميز التعليم الخاص غير المجاني في محافظات الجنوب والبقاع وبيروت بالمحافظة على كفاءات خبيرة ومستقرة.

١.٥.٣. توزيع المنسقين حسب سنوات الخبرة

يوضح الرسم البياني أدناه نتائج توزيع المنسقين بحسب سنوات الخبرة.



الرسم البياني (١٩): توزيع المنسقين بحسب سنوات الخبرة

تشير نتائج القطاع الرسمي عبر المحافظات إلى أن نسبة المنسقين في بيروت الذين لديهم خبرة تتراوح بين (٦ - ١٠) سنوات تصل إلى (٥٥.٦٪)، تليها نسبة (٢٢.٢٪) للذين لديهم خبرة تتراوح بين ١١-١٥ سنة، ولا يوجد منسقون لديهم أقل من ٦ سنوات أو أكثر من ١٥ سنة من الخبرة، مما يشير إلى عدد محدود من المنسقين الجدد.

في ضواحي جبل لبنان هناك توزيع متنوع، حيث أن (٥.٩٪) من المنسقين لديهم خبرة تتراوح بين ٥-١٠ سنوات، و(١١.٨٪) لكل من الفئات العمرية من ٦-١٠ سنوات و ١١-١٥ سنة. والنسبة

الأكبر (٣٥.٣٪) تتمركز في فئة أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة، مما يدل على وجود ملحوظ للمنسقين ذوي الخبرة الطويلة.

في محافظة الشمال هناك نسبة صغيرة (١.٧٪) لديهم خبرة تتراوح بين ٥-٠ سنوات، بينما النسبة الأكبر (٣٧.٣٪) تتركز في الفئة التي تزيد عن ٢٥ سنة من الخبرة. وفي البقاع لا يوجد منسقون لديهم أقل من ٦ سنوات من الخبرة، بينما النسب الأخرى موزعة بالتساوي بين الفئات المختلفة، مع التركيز على أولئك الذين لديهم خبرة تتراوح بين ١١-٢٠ سنة. وفي الجنوب تظهر البيانات تنوعاً في الخبرات، حيث أن (٤٠.٥٪) لديهم أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة.

أما في القطاع الخاص المجاني، فتدل النتائج على أن جميع المنسقين في بيروت لديهم أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة، مما يدل على وجود كبير للمنسقين ذوي الخبرة الطويلة. على عكس نتائج محافظة جبل لبنان (الضواحي) التي دلت على أن هناك نسبة كبيرة (٦٠٪) من المنسقين الجدد (٥-٠ سنوات) و(٤٠٪) لديهم خبرة تتراوح بين ٦-١٠ سنوات.

وفي القطاع الخاص غير المجاني، يوجد توازن بين الفئات المختلفة في بيروت، مع نسبة ملحوظة (٥٨.٣٪) من المنسقين الذين لديهم خبرة تتراوح بين ١٦-٢٠ سنة.

ونجد أن بيروت تظهر نسباً مرتفعة في المدارس الرسمية ضمن نطاق الخبرة بين ٢١-٢٥ سنة (٣١.٨٪) وأكثر من ٢٥ سنة (٣٠.٨٪)، بينما يتمتع الجنوب والنبطية بتركيز ملحوظ في فئات الخبرة الأعلى (١٦ سنة)، حيث تصل النسبة إلى (٣٧.٧٪) و(٢٠.٧٪) على التوالي. وتظهر محافظة بعلبك الهرمل وجوداً قوياً في فئة ٢١-٢٥ سنة (٣٢.٣٪) عبر القطاعات.

وبالمقارنة بين القطاعات نجد أن القطاع الرسمي، عبر المحافظات، لديه العدد الأكبر من المنسقين الذين تزيد خبرتهم عن ١٦ سنة، وخاصة في الجنوب (٤٠.٥٪) والشمال (٣٢.٢٪). ويتم توزيع الخبرات في القطاع الخاص المجاني بشكل أكثر توازناً، مع تجمعات ملحوظة في المنسقين في بداية حياتهم المهنية (٥-٠ سنوات) (٢٠.٧٪) والمنسقين في مراحل متقدمة (٢٠+ سنة: ~٢٠٪ لكل منهما). ويحتوي القطاع الخاص غير المجاني على تركيز للمنسقين ذوي الخبرة، خاصة في بيروت، حيث تبلغ النسبة لدى المنسقين ذوي أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة حوالي (٥٨.٣٪).

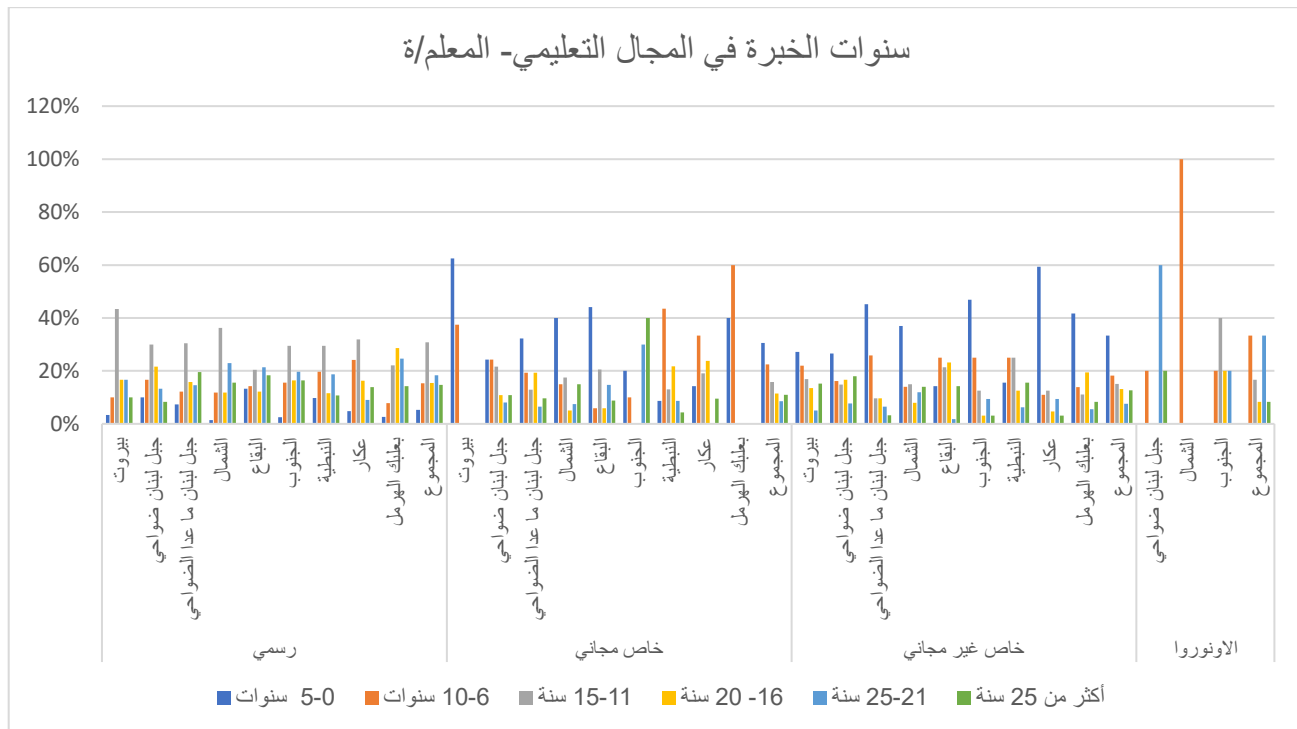
وتتباين بيروت بشكل حاد عبر القطاعات، مع ميل أقوى نحو المنسقين ذوي الخبرة العالية في القطاع الرسمي مقارنة بالقطاعات الخاصة. بينما يلاحظ في محافظة عكار نسبة كبيرة (٦١.٥٪) من

المنسقين الذين لديهم أقل من خمس سنوات من الخبرة. ويقوم بأعمال المنسق في بعلبك الهرمل من لديهم أقل من ١٠ سنوات خبرة (٧٢.٢٪) وكذلك في النبطية (٧٥٪). وفي البقاع من لديهم خبرة متوسطة (٦-١٠ سنوات).

ويضم قطاع الأونروا في الشمال حصرياً منسقين (٢) ذوي خبرة تزيد عن ٢٥ سنة. ويتمتع البقاع بتوزيع فريد في القطاع الخاص المجاني، حيث يتوزع بالتساوي بين المنسقين الجدد (٥-٠ سنوات) (٥٠٪) والمنسقين الذين هم في منتصف حياتهم المهنية (٦-١٠ سنوات) (٥٠٪).

١.٥.٤. توزيع المعلمين حسب سنوات الخبرة

دلت إجابات المعلمين في المحافظات على أن الغالبية العظمى من المعلمين (٦٢.٥٪) لديهم خبرة من (٥-٠ سنوات) في القطاع الخاص المجاني في بيروت، يليه القطاع الرسمي الذي فيه (٤٣.٣٪) من المعلمين الذين لديهم خبرة تتراوح بين ١١-١٥ سنة، ثم القطاع الخاص غير المجاني الذي تتوزع الخبرات فيه بين الفئات المختلفة، مع (٢٧.١٪) في فئة (٥-٠ سنوات)، وفق ما يظهره الرسم البياني الآتي:



الرسم البياني (٢٠): توزيع المعلمين بحسب سنوات الخبرة

ففي محافظة جبل لبنان - الضواحي دلت نتائج القطاع الرسمي على أن (٣٠٪) من المعلمين لديهم خبرة من (١١ إلى ١٥ سنة). وفي القطاع الخاص المجاني هناك (٢٤.٣٪) في كل من فئات (٥-٠ سنوات) و (٦-١٠ سنوات). بينما الفئة الأكثر انتشاراً في القطاع الخاص غير المجاني كانت (٥-٠ سنوات) بنسبة (٢٦.٦٪).

وسجل القطاع الرسمي في محافظة جبل لبنان - ما عدا الضواحي أعلى نسبة (٣٠.٥٪) من المعلمين الذين لديهم خبرة (١١-١٥ سنة)، وسجل القطاع الخاص المجاني نسبة (٣٢.٣٪) من المعلمين لديهم خبرة (٥-٠ سنوات). بينما كانت الفئة الغالبة في القطاع الخاص غير المجاني هي (٥-٠ سنوات) بنسبة (٤٥.٢٪).

وفي محافظة الشمال دلت نتائج القطاع الرسمي على أن الفئة الأكثر شيوعاً هي (١١-١٥ سنة) بنسبة (٣٦.٣٪)، وفي القطاع الخاص المجاني يوجد (٤٠٪) من المعلمين لديهم خبرة (٥-٠ سنوات)، وتتساوى النسب تقريباً في القطاع الخاص غير المجاني، مع تسجيل نسبة (٣٧٪) في فئة (٥-٠ سنوات).

وتتشابه نتائج القطاع الخاص المجاني في محافظة البقاع مع نتائج محافظة الشمال إذ سجلت النسبة الأكبر في القطاع الخاص المجاني الذين لديهم خبرة (٥-٠ سنوات) وتبلغ (٤٤.١٪)، بينما سجلت نتائج القطاع الرسمي أعلى نسبة (٢١.٤٪) للمعلمين الذين لديهم خبرة (٢١-٢٥ سنة). ويسجل القطاع الخاص غير المجاني نسبة (٢٥٪) في فئة (٦-١٠ سنوات).

كانت الفئة الأكثر شيوعاً في محافظة الجنوب في القطاع الرسمي هي (١١-١٥ سنة) بنسبة (٢٩.٥٪)، وفي القطاع الخاص المجاني (٤٠٪) من المعلمين لديهم خبرة أكثر من 25 سنة. وفي القطاع الخاص غير المجاني (٤٦.٩٪) من المعلمين لديهم خبرة (٥-٠ سنوات).

وتتشابه نسبة الفئة الأكثر شيوعاً في محافظة النبطية في القطاع الرسمي (١١-١٥ سنة) بمثلتها في محافظة الجنوب في القطاع نفسه (٢٩.٥٪)، وجاءت نتائج القطاع الخاص المجاني لتشير إلى أن (٤٣.٥٪) من المعلمين لديهم خبرة (٦-١١ سنة). وفي القطاع الخاص غير المجاني سجلت نسبة (٢٥٪) في كل من فئات (٦-١٠ سنوات) و (١١-١٥ سنة).

وفي محافظة عكار كانت الفئة الغالبة في القطاع الرسمي هي (١١-١٥ سنة) بنسبة (٣١.٩٪)، وفي القطاع الخاص المجاني كانت النسبة الأعلى (٣٣.٣٪) لمن لديهم خبرة (٦-١٠ سنوات). والنسبة

الأعلى في القطاع الخاص غير المجاني والتي بلغت (٥٩.٤٪) كانت لفئة المعلمين لديهم خبرة (٥-٠ سنوات).

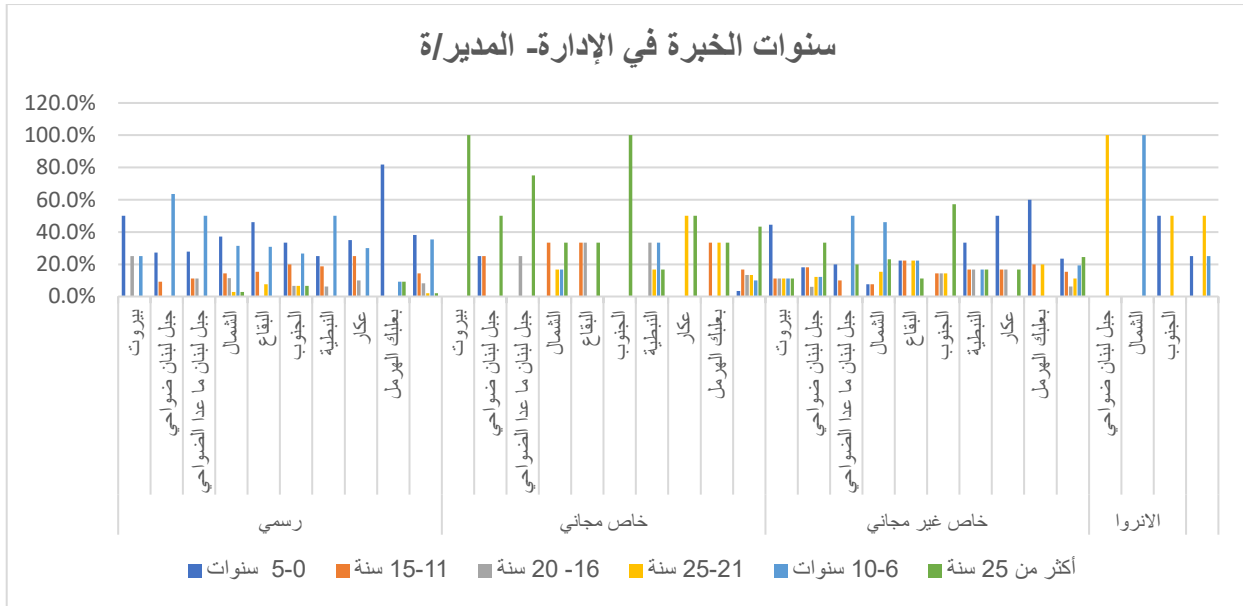
أشارت نتائج محافظة بعلبك - الهرمل إلى أن (٢٨.٦٪) من المعلمين في القطاع الرسمي لديهم خبرة (١٦-٢٠ سنة). و(٦٠٪) منهم في القطاع الخاص المجاني لديهم خبرة (٦-١٠ سنوات)، و(٤١.٧٪) من المعلمين في القطاع الخاص غير المجاني لديهم خبرة (٥-٠ سنوات).

وبالإجمال نجد أن الفئة الأكثر شيوعاً بين المعلمين في لبنان بالنسبة لسنوات الخبرة هي (١١-١٥ سنة)، بنسبة (٢٣.٦٪) من جميع المعلمين. وأن المعلمين يتركزون في القطاع الخاص بشكل أكبر في فئة (٥-٠ سنوات) مقارنة بالقطاع الرسمي الذي تظهر فيه الفئات الأكثر خبرة. وأن المحافظات الريفية مثل بعلبك ومحافظة عكار تظهر نسبة أعلى من المعلمين ذوي الخبرة الطويلة.

١.٦. نتائج متغير سنوات الخبرة في الإدارة

١.٦.١. توزيع المديرين بحسب سنوات الخبرة في الإدارة

يشير الرسم البياني الآتي إلى توزيع المديرين بحسب سنوات الخبرة في الإدارة.



الرسم البياني (٢١): توزيع المديرين بحسب سنوات الخبرة في الإدارة

تركزت الفئة الأكبر من المديرين في القطاع الرسمي لصالح الذين لديهم خبرة في الإدارة تمتد من (٥ إلى ١٠ سنوات) بنسبة (٣٨.١٪) تليها فئة الذين لديهم خبرة من ٦ إلى ١٠ سنوات بنسبة (٣٥.٤٪).

ثم تتدرج النسبة نزولاً إلى (١٤.٣٪) للذين خبرتهم تمتد من ١١ إلى ١٥ سنة، تليها فئة الذين خبرتهم من ١٦ إلى ٢٠ سنة ونسبتهم (٨.٢٪). وتتساوى في المرتبة الأخيرة نسب الذين يملكون خبرة من (٢١-٢٥ سنة) والذين لديهم خبرة في العمل الإداري تفوق ٢٥ سنة (٢.٠٪ لكل فئة). ما يعني أن النسبة الأكبر من المديرين في القطاع الرسمي (٧٣.٥٪) هم من ذوي الخبرات الحديثة والمتوسطة (٠ - ١٠ سنوات)، والذين يشغلون وظائفهم منذ أكثر من ٢٠ سنة يمثلون نسبة صغيرة جداً (٤٪) من إجمالي المديرين في القطاع.

أما في القطاع الخاص المجاني فنجد العكس تمامًا إذ أن النسبة الأكبر من المديرين يشغلون وظائفهم الإدارة منذ أكثر من ٢٥ سنة وتبلغ (٤٣.٣٪) من إجمالي المديرين في القطاع الخاص المجاني، ثم تتراجع النسب في فئات الخبرة الأخرى فتسجل نسبة الذين خبرتهم من ١١ إلى ١٥ سنة (١٦.٧٪)، ويتساوى عدد المديرين الذين لديهم خبرات إدارية من (١٦ إلى ٢٠ سنة) ومن (٢١ إلى ٢٥ سنة) بنسبة (١٣.٣٪) لكل فئة، ثم تأتي فئة الذين لديهم خبرة من (٦ إلى ١٠ سنوات) فتسجل نسبة (١٠.٠٪)، وتحل أخيراً فئة الذين خبرتهم الإدارية تتراوح بين (٠ و ٥ سنوات) بنسبة (٣.٣٪) من إجمالي المديرين في القطاع.

ويمكن الاستنتاج أن المديرين في القطاع الخاص المجاني يتوزعون على فئتين رئيسيتين (إذا استثنينا الفئة الدنيا)، الأولى تضم الذين خبرتهم أكثر من ٢٥ سنة (٤٣.٣٪)، والثانية تضم الذين لديهم خبرات متوسطة (من ١١ إلى ٢٥ سنة) وبالنسبة نفسها.

وتتباين النتائج في القطاع الخاص غير المجاني مع مثيلاتها في القطاعات الأخرى من حيث توزيع النسب على الفئات الدنيا، مع تركيز النسبة الأكبر ضمن فئة (أكثر من ٢٥ سنة) والتي بلغت (٢٤.٥٪) بفارق قليل عن نسبة الذين خبرتهم تقع ضمن فئة (٠ - ٥ سنوات) والتي بلغت (٢٣.٥٪) وهي الفئة التي احتلت أدنى نسبة في القطاع الخاص المجاني. وسجلت فئة الذين خبرتهم (٦ - ١٠ سنوات) نسبة (١٩.٤٪) تليها نسبة (١٥.٣٪) للذين خبرتهم بين ١١ و ١٥ سنة، وتبدأ النسب بالتراجع في فئة (٢١ - ٢٥ سنة) لتبلغ (١١.٢٪) ونسبة (٦.١٪) للذين خبرتهم متوسطة ويقعون ضمن فئة (١٦ - ٢٠ سنة).

ونلاحظ أن هناك توزيعاً غير متوازناً حسب الخبرة في الإدارة، مع الإشارة إلى أن النسبة الأعلى بلغت (٤٨٪) وتتوزع بين الذين لديهم خبرة أكثر من ٢٥ سنة (٢٤.٥٪) وبين الذين خبرتهم الإدارية في فئة (٥-٠ سنوات) إذ بلغت (٢٣.٥٪).

وتدل نتائج المديرين في قطاع الأونروا على أن (٥٠٪) منهم تمتد خبراتهم من ٢١ إلى ٢٥ سنة، وتتوزع النسب الأخرى بالتساوي في فئتي (٥ - ٠ سنوات) و (٦ - ١٠ سنوات) وتبلغ (٢٥٪) من إجمالي المديرين في القطاع المذكور.

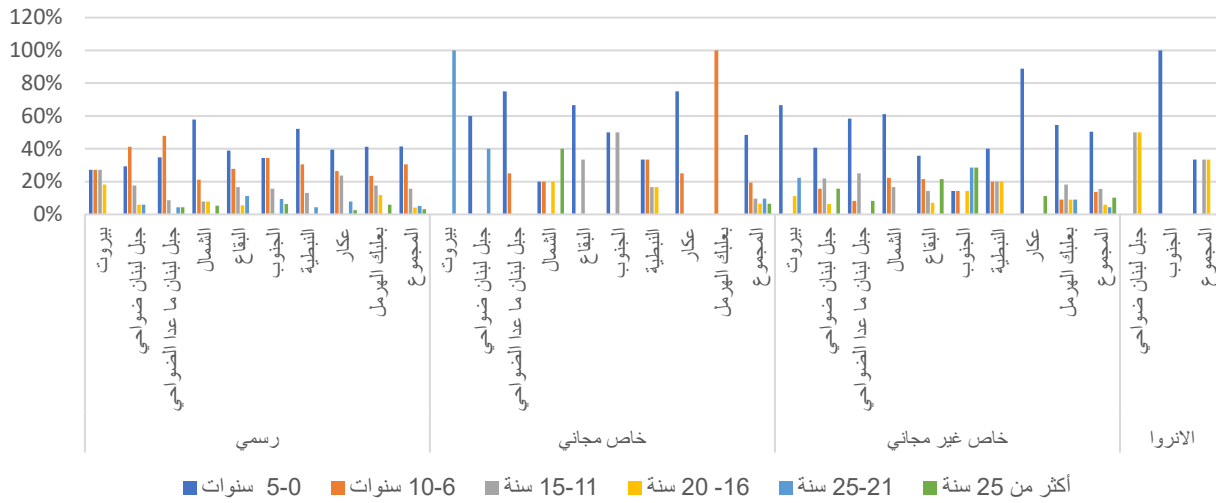
وفي خلاصة عامة لواقع الخبرات الإدارية للمديرين في كل القطاعات نجد أن المديرين الذين يتمتعون بخبرة (٥-٠ سنوات) و (٦-١٠ سنوات) يشكلون حوالى (٥٥.٩٪) من إجمالي عدد المديرين، وأن المديرين الذين لديهم خبرة أكثر من ٢٥ سنة يمثلون (١٤.٣٪)، والمديرين الذين لديهم خبرة قصيرة (٥-٠ سنوات) يمثلون النسبة الأكبر في معظم المحافظات، خصوصاً في القطاع الرسمي الذي يستحوذ على الحصة الأكبر من المديرين الذين لديهم خبرات قصيرة في هذه الفئة وفي فئة (٦-١٠ سنوات) أيضاً.

ويحصّد القطاع الخاص المجاني النسبة الأعلى من المديرين الذين لديهم خبرة طويلة أكثر من ٢٥ سنة، بينما يظهر القطاع الخاص غير المجاني توازناً نسبياً في التوزيع عبر جميع الفئات، ويميل قطاع الأونروا إلى الإعتماد على مديريين لديهم خبرة إدارية تتراوح بين (٢١-٢٥ سنة).

١.٦.٢. توزيع النظار بحسب سنوات الخبرة في النظارة

يشير الرسم البياني الآتي إلى توزيع النظار بحسب سنوات الخبرة في النظارة.

سنوات الخبرة في النظارة- النظارة



الرسم البياني (٢٢): توزيع النظار بحسب سنوات الخبرة في النظارة

تتمركز النسبة الأكبر من النظار في القطاع الرسمي في فئة الذين لديهم خبرة حديثة في النظارة (١٠-٠ سنوات) بنسبة (٧١.٩٪)، مع تمثيل ضعيف للفئات ذات الخبرة الطويلة (٨.٣٪) والذين ينتمون لفئة (أكثر من ٢٠ سنة). وفي القطاع نفسه تمثل محافظتا الشمال والنبطية أعلى تركيز للفئات الأقل خبرة (أكثر من ٥٠٪). بينما تتوزع النسب في بعلبك الهرمل والجنوب بشكل متنوع نسبياً للخبرات مقارنة بمحافظات أخرى.

بينما في القطاع الخاص المجاني نجد سيطرة واضحة للفئات الحديثة الخبرة (٥-٠ سنوات) بنسبة (٤٨.٤٪)، كما نجد تبايناً في تمثيل الفئات ذات الخبرة المتوسطة والطويلة. وتتميز بيروت بالفئات الأطول خبرة (١٠٠٪ في ٢١-٢٥ سنة). ونجد في جبل لبنان (الضواحي) وما عدا الضواحي والشمال حضوراً قوياً للفئات الحديثة الخبرة مع بعض التوازن في الخبرات الأطول. بينما يشهد البقاع وعكار على سيطرة واضحة للفئات الحديثة الخبرة. وتتوزع الفئات بشكل نسبي في النبطية.

في القطاع الخاص غير المجاني هناك تركيز على الفئات الحديثة الخبرة (٥ - ٠ سنوات) بنسبة (٥٠.٤٪)، مع حضور نسبي للفئات الأطول خبرة (١٠.٣٪). وتتميز بيروت بالفئات الأطول خبرة (١٠٠٪ في ٢١-٢٥ سنة). وتدل نتائج جبل لبنان (بقسميه) والشمال على حضور قوي للفئات الحديثة الخبرة مع بعض التوازن في الخبرات الأطول. بينما تسجل محافظتا البقاع وعكار سيطرة واضحة للفئات الحديثة الخبرة. وكما في القطاع الخاص المجاني تسجل النبطية توزيعاً متنوعاً نسبياً للفئات.

وتبرز بيانات النظر في الأونروا تنوعاً مع تمثيل واضح للفئات ذات الخبرات المتوسطة والطويلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مع تركيز على الخبرات الحديثة في الجنوب، إذ تقع نسبة (١٠٠٪) من النظر ضمن فئة (٥-٠) سنوات، مما يشير إلى اعتماد كامل على النظر حديثي الخبرة. وهناك تمثيل متساوٍ بين فئات (١١-١٥) سنة و(١٦-٢٠) سنة في محافظة جبل لبنان (الضواحي)، ما يشير إلى وجود خبرات متوسطة ومتقدمة دون تمثيل للفئات الحديثة أو الطويلة الخبرة. وتغيب الخبرات الأطول (٢١ سنة فما فوق) في هذا القطاع.

ويستنتج من بيانات النظر أن القطاع الرسمي لديه نسبة أعلى من الكوادر الحديثة الخبرة مقارنة بالخاص غير المجاني الذي يظهر تنوعاً أكبر. وتظهر بيروت تمثيلاً قوياً للفئات الأطول خبرة، بينما تركز محافظتا الشمال والنبطية على الكوادر الحديثة.

كما يستنتج أن القطاع الخاص غير المجاني يسجل نسبة أعلى للفئات الأطول خبرة. وأن النظر ذوي الخبرات الحديثة يمثلون النسبة الأكبر في القطاعات الثلاثة (الرسمي، والخاص المجاني، والخاص غير المجاني)، حيث يظهر القطاع الرسمي النسبة الأعلى في الفئة (٠-١٠) سنوات مع ضعف ملحوظ في الفئات الأطول خبرة. ويمتاز القطاعان (المجاني أو غير المجاني) بوجود نظر ذوي خبرة متقدمة (أكثر من ٢٠ سنة) أكثر مما نشهده في القطاع الرسمي وتحديداً في محافظتي الشمال والنبطية اللتان لديهما ضعفاً كبيراً في الخبرات الطويلة للنظر.

ويتميز التعليم الخاص المجاني، وتحديداً في بيروت، بالحفاظ على كفاءات خبيرة ومستقرة. بينما تتوسع دائرة الاستفادة من هذه الكفايات في التعليم الخاص غير المجاني لتشمل محافظات مثل الجنوب والبقاع وبيروت التي تحافظ أيضاً على كفاءات خبيرة ومستقرة.

١.٧. خلاصة عامة لنتائج البيانات الديمغرافية

١.٧.١. بالنسبة لمتغير العمر

ما يقارب نصف المديرين في القطاع الرسمي (٤٨.٣٪) هم من الفئات العمرية (٤٠-٥٠)، يليها الفئة العمرية (٥٠-٦٠)، مع غياب كامل للفئات العمرية الأصغر. والنظر في القطاع الرسمي أيضاً نسبهم متقاربة من الفئات العمرية للمديرين. بينما يظهر القطاع الخاص المجاني وغير المجاني تمثيلاً أعلى للفئات العمرية (٥٠-٦٠) وهناك تمثيلاً للفئات العمرية (أكثر من ٦٠ سنة) كما للفئات العمرية الشابة.

بالإجمال، هذا التوزيع يشير إلى ميل أكبر للمديرين الأكبر سنًا في جميع القطاعات، مع غياب واضح للمديرين الأصغر سنًا في القطاع الرسمي.

بالنسبة للمنسقين نسبة الفئة العمرية (٣٠ - ٤٠) ترتفع أكثر مقارنة بالمديرين والنظار (٣٥.٣٪)، وهذه الفئة العمرية هي الأكثر شيوعًا لدى المعلمين (٤٣.٦٪).

١.٧.٢. بالنسبة لمتغير الجنس

تشير النتائج إلى دور محوري للإناث في قطاع التعليم، مع هيمنة واضحة لهن في معظم القطاعات التعليمية، وعلى صعيدي القيادة المدرسية والتعليم في القطاع الرسمي. يظهر القطاع الخاص توازنًا نسبيًا بين الجنسين على مستوى مديري المدارس، بينما يشهد قطاع الأونروا سيطرة مطلقة للإناث. يعكس التوزيع العام ثقافة تشجيع الإناث في التعليم الرسمي، مع وجود توازن في بعض القطاعات الخاصة.

١.٧.٣. الوضع الوظيفي

ما يقارب الـ (٤٠٪) من مديري المدارس الرسمية هم بالتكليف، مما يعني أنهم لم يخضعوا لدورات إعداد منظمة في الإدارة التربوية والمدرسية. ونسبة تفوق الثلثين من المعلمين في القطاع الرسمي هم من المتعاقدين (٧٠.٥٪) بمختلف التسميات، وهذا ملفت ويحتاج إلى حلول سريعة خاصة أن هذه النسبة لم تخضع لدورات إعداد منظم في التربية.

١.٧.٤. المؤهل العلمي

استنادًا إلى التحليل البياني لتوزيع الشهادات العلمية بين المديرين والنظار والمنسقين والمعلمين في القطاعات المختلفة، يمكن الاستنتاج بأن معظم المديرين والنظار في التعليم الرسمي يحملون شهادة البكالوريوس كحد أدنى، حيث تهيمن هذه الشهادة بشكل كبير في هذا القطاع. بالمقابل، يظهر القطاع الخاص غير المجاني تمثيلًا أعلى لحاملي الشهادات العليا (ماجستير)، مقارنة بالتعليم الرسمي الذي يظل مهيمًا عليه حاملو البكالوريوس. أما في التعليم الخاص المجاني، فتسود الشهادات الأقل من الجامعية مثل البكالوريا، مما يعكس ضعفًا نسبيًا في الكفاءات العليا. بشكل عام، يمكن ملاحظة تفاوت في توزيع الشهادات العلمية بين المناطق المختلفة، حيث يظهر التعليم الرسمي توازنًا نسبيًا بين الشهادات الأكاديمية، مع ميل طفيف نحو تعزيز الكفاءات العليا، في حين يعاني التعليم الخاص المجاني من ضعف ملحوظ في تمثيل حاملي الشهادات العليا.

١.٧.٥. سنوات الخبرة في التعليم

يعتمد القطاع الرسمي بشكل رئيسي على الكوادر التي تتمتع بخبرة طويلة، حيث يشكل المديرون الذين تتجاوز خبرتهم ٢٥ عامًا النسبة الأكبر. في المقابل، يتميز القطاع الخاص المجاني بوجود فئة

بارزة من المديرين ذوي الخبرات الطويلة (أكثر من ٢٥ سنة)، ولكن يتم تمثيل المديرين ذوي الخبرة القصيرة (من ٠ إلى ٥ سنوات) بشكل ملحوظ أيضًا. أما القطاع الخاص غير المجاني فيتميز بتوزيع متوازن بين الفئات المختلفة. من خلال توزيع المديرين والنظار والمنسقين في مختلف المناطق، يظهر أن الخبرات الطويلة تهيمن في العديد من المناطق، خاصة في القطاع الرسمي، بينما تمثل الخبرات القصيرة والمتوسطة توازنًا أكبر في بعض المناطق في القطاع الخاص. كما أظهرت نتائج التحليل أن توزيع الخبرات يختلف بشكل ملحوظ بين القطاعات والمحافظات.

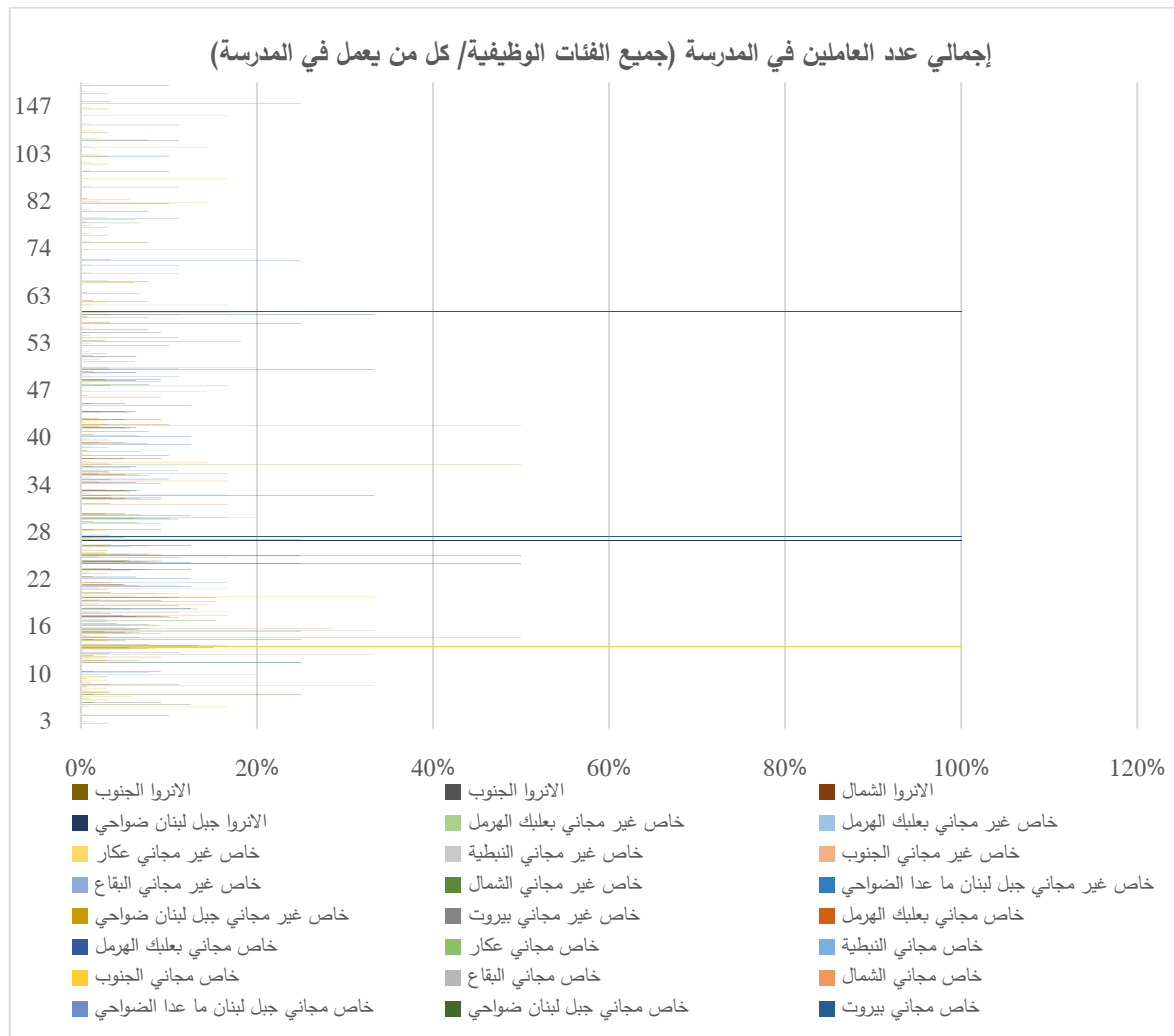
١.٧.٦. سنوات الخبرة في الإدارة/ النظرة

تسود في القطاع الرسمي الخبرات الحديثة (٠-١٠ سنوات) بنسبة كبيرة (٧٣.٥٪)، مع ضعف تمثيل للخبرات الطويلة. وإذا قارنا ذلك مع المديرين الذين لم يتم إعدادهم بشكل منظم لإدارة المدرسة، نجد أن نسبة لا بأس بها من المديرين ذوي الخبرة الحديثة في الإدارة غير معدين. أما في القطاع الخاص المجاني، فإن غالبية المديرين يمتلكون خبرة تتجاوز ٢٥ سنة (٤٣.٣٪). في القطاع الخاص غير المجاني، يظهر توازن نسبي مع تركيز على الفئات الحديثة والخبرات الأطول (٢٤.٥٪). قطاع الأونروا يركز على المديرين بخبرات بين ٢١-٢٥ سنة بنسبة (٥٠٪). بالنسبة للنظار، فالقطاع الرسمي يعتمد بشكل أكبر على الكوادر الحديثة، بينما يظهر الخاص المجاني وغير المجاني تنوعاً أوسع، مع تميز بيروت بتمثيل الفئات الأطول خبرة.

٢. الموارد البشرية في المدارس

لتحديد حجم وتوزيع الموارد البشرية في مدارس العينة، وتسليط الضوء على الثغرات والحاجات المتعلقة بعدد العاملين، قام الباحثون بتوجيه مجموعة من الأسئلة لمديري المدارس من خلال الاستبيان الموجه لهم. تناولت هذه الأسئلة جميع الفئات الوظيفية في المدرسة، بما في ذلك الكادر الإداري والتعليمي والوظائف المساندة. وقد جاءت نتائج إجابات المديرين المبحوثين لتوضح واقع الموارد البشرية في المدارس، كما سيتم تفصيلها في الفقرات الآتية، مع الإشارة إلى أن هناك مدير واحد في كل مدرسة في القطاعات المختلفة.

٢.١. إجمالي عدد العاملين في المدرسة (جميع الفئات الوظيفية/ كل من يعمل في المدرسة)



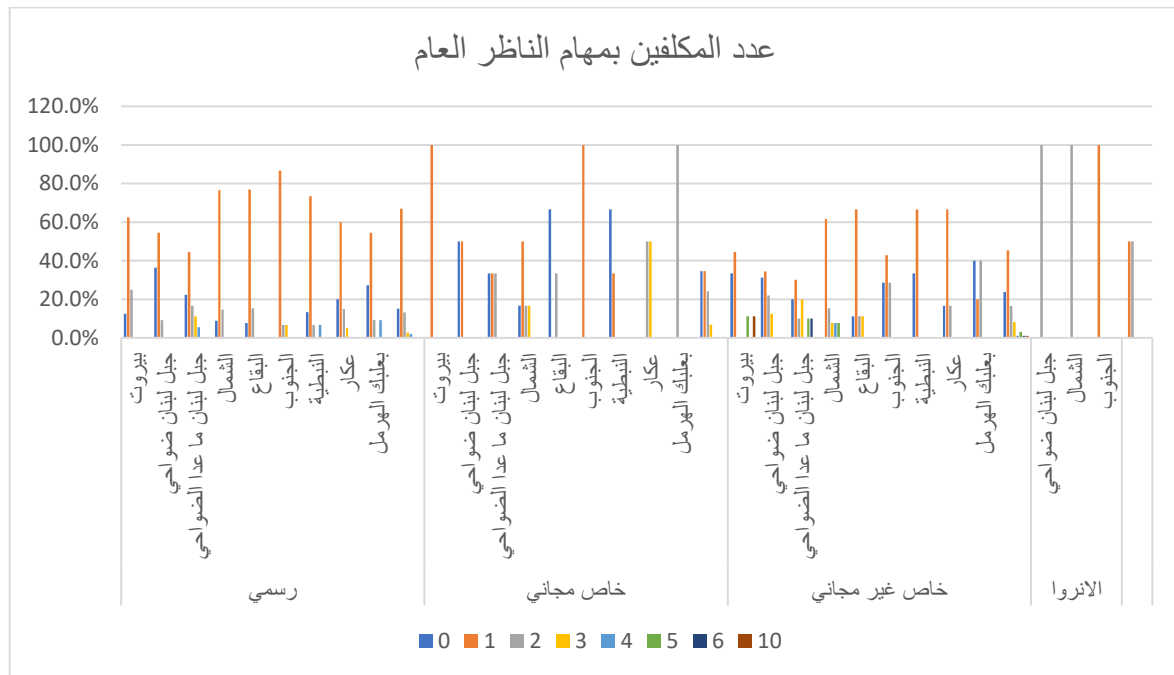
الرسم البياني (٢٣): إجمالي عدد العاملين في المدرسة

يعكس إجمالي عدد العاملين في المدارس تبايناً ملحوظاً بين القطاعات التعليمية المختلفة في مختلف المحافظات اللبنانية. في بيروت، يتوزع العاملون في القطاعات الرسمية والخاصة وغير المجانية بشكل متفاوت، مع العدد الأكبر في القطاع الرسمي، حيث يشكل نسبة (٤٤.٤%) من المدارس. في جبل لبنان، يهيمن القطاع الخاص غير المجاني بنسبة (٦٧.٣%)، بينما يمثل القطاع الرسمي (٢٢.٤%) فقط. في الشمال، يشكل القطاع الرسمي (٦٣.٦%) من المدارس، بينما في الجنوب يمثل (٦٠.٠%). في البقاع، ويشكل القطاع الرسمي (٥٢.٠%)، في حين يظهر القطاع الخاص غير المجاني كقوة بارزة. في عكار، القطاع الرسمي يحتل المكانة الرئيسية.

بشكل عام، القطاع الرسمي يمثل النسبة الأكبر في معظم المحافظات، مع تواجد محدود للقطاع الخاص المجاني، بينما يلعب القطاع الخاص غير المجاني دوراً بارزاً في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

٢.٢. عدد موظفي التعليم في المدرسة

٢.٢.١. عدد المكلفين بمهام الناظر العام



الرسم البياني (٢٤): عدد المكلفين بمهام الناظر العام

في محافظة بيروت، يتميز قطاع التعليم الرسمي بوجود نسبة كبيرة من المدارس التي تعتمد على مكلف واحد، حيث يشكل (٦٢.٥%) من المدارس. هناك أيضاً نسبة أقل تعتمد على مكلفين، بينما تمثل المدارس بدون مكلفين نسبة صغيرة جداً. في قطاع التعليم الخاص المجاني، توجد مدرسة واحدة فقط بمكلف واحد، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، يختلف توزيع المكلفين بتنوع كبير.

في جبل لبنان (الضواحي)، يعتمد قطاع التعليم الرسمي بشكل رئيسي على مكلف واحد بنسبة (٥٤.٥٪)، مع وجود نسبة صغيرة جدًا تعتمد على مكلفين. ويشمل القطاع الخاص المجاني نصف المدارس بدون مكلفين والنصف الآخر بمكلف واحد. بينما يتوزع القطاع الخاص غير المجاني بين مكلف واحد، بدون مكلفين، وثلاثة مكلفين.

في جبل لبنان (عدا الضواحي)، يظهر القطاع الرسمي تنوعًا في توزيع المكلفين، مع وجود نسبة كبيرة تعتمد على مكلف واحد، ونسبة صغيرة جدًا تعتمد على أكثر من ثلاثة مكلفين. القطاع الخاص المجاني محدود في توزيع المكلفين، بينما القطاع الخاص غير المجاني يشهد توزيعًا متوازنًا بين المدارس بدون مكلفين والمدارس بأربعة مكلفين أو أكثر.

في الشمال، يعتمد قطاع التعليم الرسمي بشكل أساسي على مكلف واحد بنسبة (٧٦.٥٪)، مع نسبة صغيرة جدًا تعتمد على مكلفين. القطاع الخاص المجاني محدود، بينما القطاع الخاص غير المجاني يعتمد غالبًا على مكلف واحد.

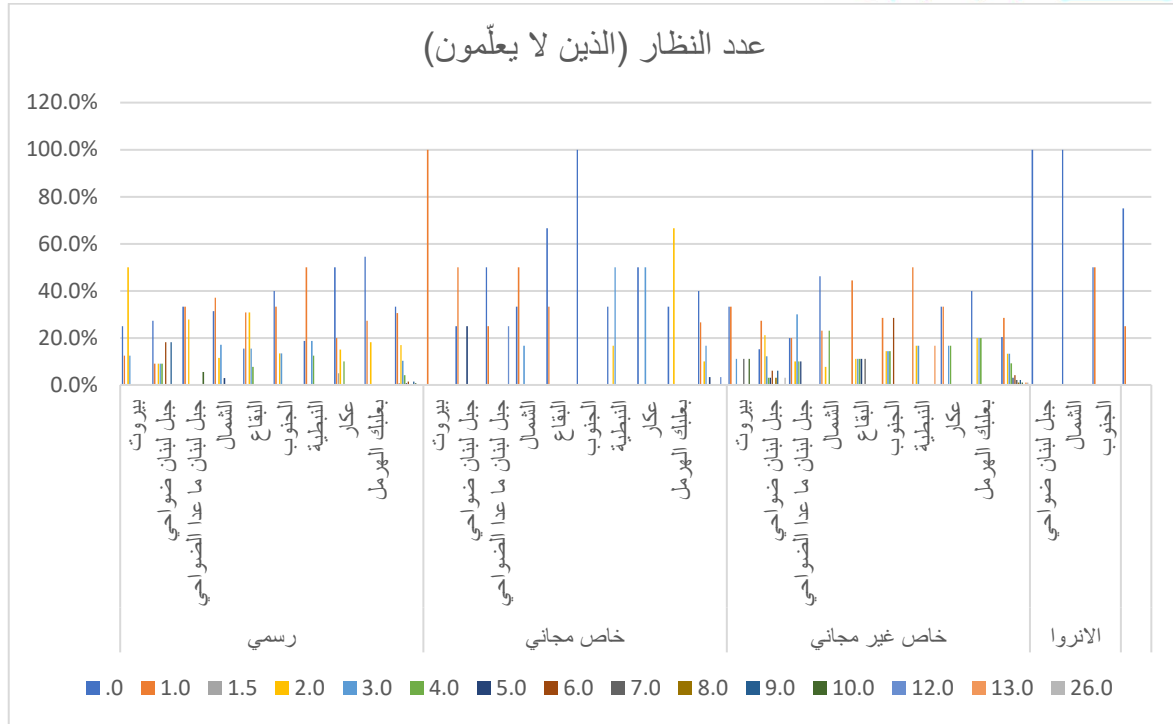
في البقاع، يعتمد القطاع الرسمي على مكلف واحد بنسبة (٧٦.٩٪)، مع نسبة ضئيلة جدًا للمدارس بدون مكلفين. القطاع الخاص المجاني يشمل غالبية المدارس بدون مكلفين، بينما القطاع الخاص غير المجاني يظهر اعتمادًا كبيرًا على مكلف واحد.

في الجنوب، قطاع التعليم الرسمي يعتمد بشكل رئيسي على مكلف واحد بنسبة (٨٦.٧٪)، بينما هناك نسبة صغيرة جدًا تعتمد على مكلفين أو ثلاثة. القطاع الخاص المجاني محدود جدًا في توزيع المكلفين، بينما القطاع الخاص غير المجاني يتوزع بين المدارس بدون مكلفين ومكلف واحد.

بالتالي، يظهر بشكل عام أن معظم المدارس تعتمد على مكلف واحد في كل المحافظات، مع تفاوت في توزيع المكلفين بين القطاعات المختلفة.

٢.٢.٢. عدد النظار (الذين لا يعلمون)

في قطاع التعليم الرسمي في محافظة بيروت، هناك تباين في عدد النظار الذين لا يعلمون. حوالي (٢٥٪) من المدارس لا تحتوي على أي ناظر لا يعلم، مما يعكس الحاجة لتحسين توزيع النظار لضمان كفاءة إدارية أفضل. المدارس التي تحتوي على ناظر واحد تمثل (١٢.٥٪)، وهي تشير إلى حاجة لتعزيز الأعداد لضمان توزيع المهام بشكل أكثر عدالة. والمدارس التي تحتوي على ناظرين تشكل (٥٠٪) من القطاع، وتظهر حاجة ملحوظة لتوزيع أوسع للنظار. كما أن المدارس التي تحتوي على ٤ ناظرين تمثل (١٢.٥٪)، مما يوضح ضرورة تخصيص فعال لأدوارهم حسب احتياجات المدرسة.



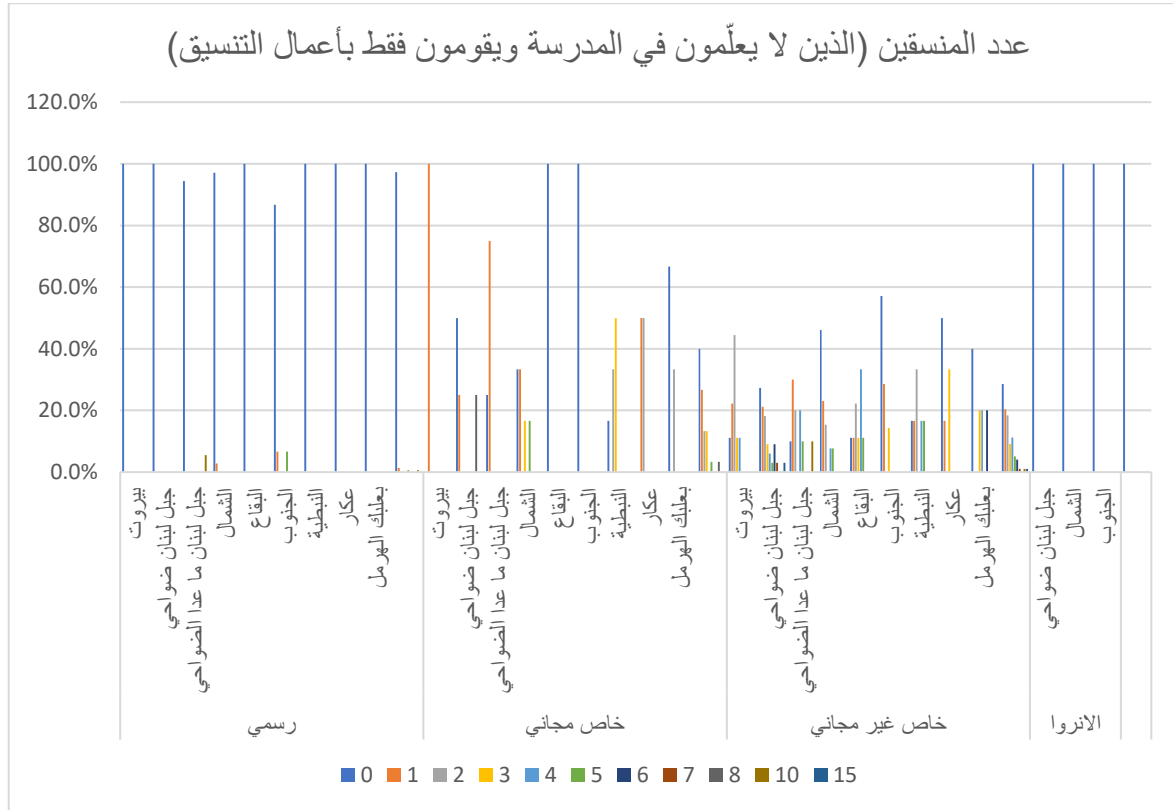
الرسم البياني (٢٥): عدد النظار الذين لا يعلمون في المدرسة

يحتوي قطاع التعليم الخاص المجاني في بيروت على مدرسة واحدة فقط بها ناظر واحد، ما يعكس محدودية القطاع في هذا الصدد.

قطاع التعليم الخاص غير المجاني في بيروت يظهر تنوعاً، حيث توجد مدارس بدون ناظر، ومدارس تحتوي على ناظر واحد وثلاثة نظار، مما يعكس تفاوتاً في توزيع النظار حسب احتياجات المدرسة.

في جبل لبنان، القطاع الرسمي يحتوي على أكبر عدد من النظار الذين لا يعلمون، حيث يشكل هذا (٢٢.٤٪) من إجمالي النظار في المحافظة. والمدارس التي لا تحتوي على ناظر تمثل (٢٧.٣٪) من القطاع. القطاع الخاص المجاني محدود في توزيع النظار، بينما القطاع الخاص غير المجاني يشكل أكثر من (٦٧.٣٪) من إجمالي النظار، مما يعكس تبايناً كبيراً في توزيع النظار بين المدارس. في الشمال والبقاع والجنوب، يظهر القطاع الرسمي نسباً كبيرة من النظار الذين لا يعلمون، مع حاجة إلى تحسين توزيعهم لتحقيق كفاءة إدارية أفضل في جميع المناطق.

٢.٢.٣. عدد المنسقين الذين لا يقومون بالتعليم في المدرسة (أعمال تنسيقية فقط)



الرسم البياني (٢٦): عدد المنسقين الذين لا يعلمون في المدرسة

يظهر عدد المنسقين في لبنان تباينات كبيرة بين مختلف المناطق والقطاعات التعليمية. ففي بيروت، يضم القطاع الرسمي ٨ منسقين يمثلون (٤٤.٤٪) من إجمالي المنسقين وجميعهم لا يعلمون. ويحتوي القطاع الخاص المجاني على منسق واحد فقط، بينما القطاع الخاص غير المجاني يضم ٩ منسقين يشكلون (٥٠٪) من إجمالي المنسقين. ويبلغ إجمالي عدد المنسقين في بيروت ١٨ منسقاً، حيث يمثل القطاع الرسمي (٥٠٪)، والخاص المجاني (١٦.٧٪)، والخاص غير المجاني (٢٢.٢٪).

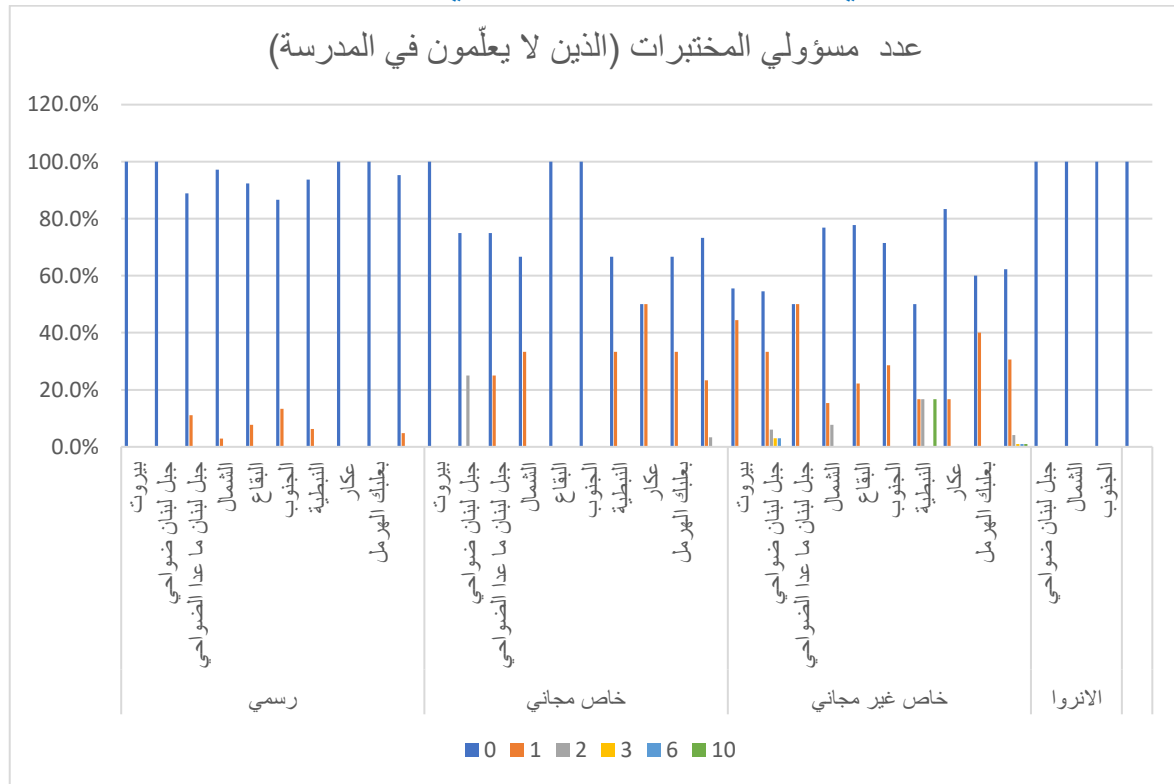
في محافظة جبل لبنان الضواحي، يظهر القطاع الرسمي أكبر عدد من المنسقين الذين لا يعلمون، حيث يشكلون (٢٢.٤٪) من الإجمالي. ويحتوي القطاع الخاص المجاني على ٤ منسقين يمثلون (٨.٢٪)، بينما يضم القطاع الخاص غير المجاني ٣٣ منسقاً يشكلون (٦٧.٣٪). ويبلغ إجمالي المنسقين في جبل لبنان الضواحي ٤٩ منسقاً، يتوزعون (٤٦.٩٪) في القطاع الرسمي و(١٦.٣٪) في الخاص المجاني.

في جبل لبنان ما عدا الضواحي، القطاع الرسمي يهيمن بشكل واضح، حيث يشكل (٥٣.١٪) من إجمالي المنسقين. ويحتوي القطاع الخاص المجاني على ٤ منسقين يمثلون (١٢.٥٪)، بينما القطاع الخاص غير المجاني يضم ١٠ منسقين يشكلون (٣١.٣٪) من الإجمالي.

في الشمال، يشكل القطاع الرسمي (٦١.٨٪) من إجمالي المنسقين، بينما القطاع الخاص المجاني يحتوي على ٦ منسقين، يشكلون (١٠.٩٪). ويضم القطاع الخاص غير المجاني ١٣ منسقاً يشكلون (٢٣.٦٪).

في البقاع، يمثل القطاع الرسمي (٦٨٪) من عدد المنسقين، بينما في الجنوب، القطاع الرسمي يشكل (٨٠٪) من العدد الكلي. في النبطية، يشكل القطاع الرسمي (٦٤.٣٪)، وفي عكار يشكل (٨٢.١٪).

٢.٢.٤. عدد مسؤولي المختبرات الذين لا يعلمون في المدرسة



الرسم البياني (٢٧): عدد مسؤولي المختبرات الذين لا يعلمون في المدرسة

تشير البيانات في بيروت إلى أن (٩٥.٢٪) من المدارس الرسمية لا تحتوي على مسؤولي مختبرات يقومون بالتعليم، بينما (٤.٨٪) منها تحتوي على مسؤول مختبر. في القطاع الخاص المجاني، جميع المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات يقومون بالتعليم. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فتمثل المدارس التي لا تحتوي على مسؤولي مختبرات (٥٥.٦٪)، بينما (٤٤.٤٪) تحتوي على مسؤول مختبرات واحد.

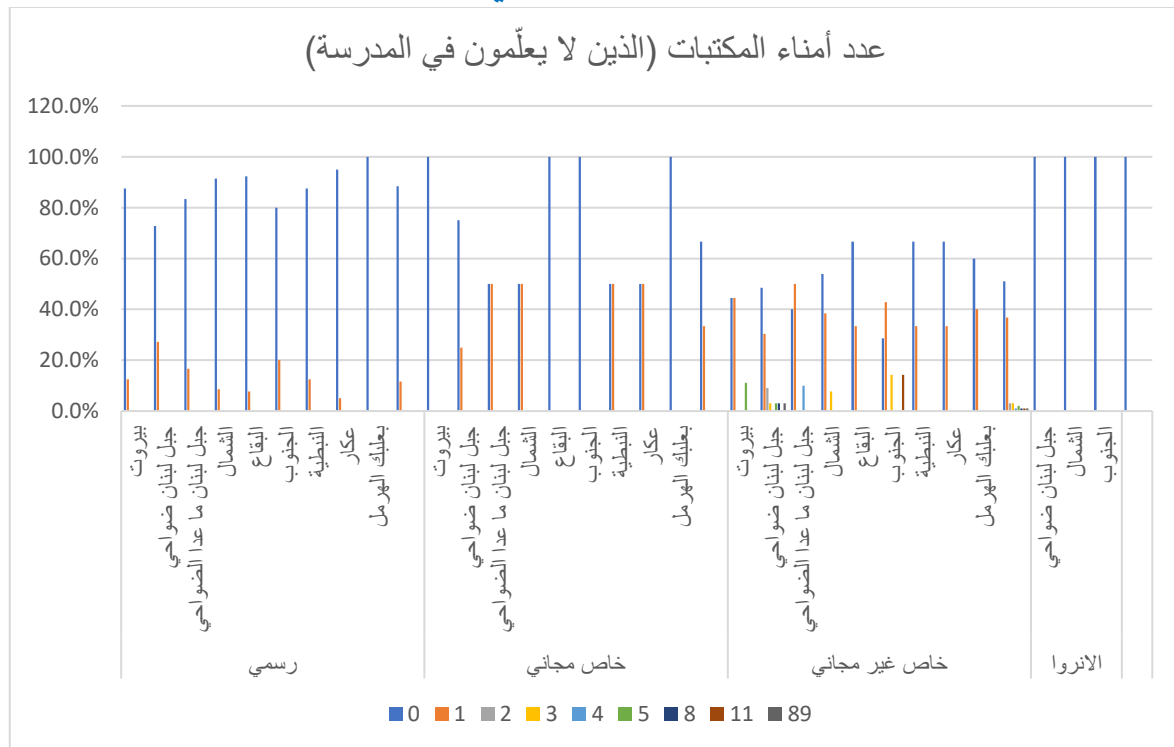
في جبل لبنان (الضواحي) فإن نسبة (١٠٠٪) من المدارس الرسمية لا تحتوي على مسؤولي مختبرات. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) هناك (٨٨.٩٪) من المدارس الرسمية تعاني من نقص، مع وجود نسبة (١١.١٪) من المدارس التي تحتوي على مسؤول واحد.

في الشمال، (٩٧.١٪) من المدارس الرسمية لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، بينما (٢.٩٪) تحتوي على مسؤول واحد. في البقاع، (٩٢.٣٪) من المدارس الرسمية تعاني من نقص، مع (٧.٧٪) من المدارس تحتوي على مسؤول واحد.

تظهر محافظة الجنوب أن (٨٦.٧٪) من المدارس الرسمية لا يوجد فيها مسؤولي مختبرات، بينما (١٣.٣٪) تحتوي على مسؤول مختبر واحد. وتظهر النبطية نسبة (٩٣.٨٪) من المدارس الرسمية لا يوجد فيها مسؤول مختبر و(٦.٣٪) فيها مسؤول واحد. أما عكار وبعبك الهرمل فتسجل غياب كلي لمختبر المختبر في المدارس الرسمية بنسبة (١٠٠٪).

على مستوى القطاعات، يظهر أن القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير، حيث (٩٥.٢٪) من المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات. والقطاع الخاص المجاني يُظهر (٧٣.٣٪) من المدارس بدون مسؤولين، بينما القطاع الخاص غير المجاني يمثل (٦٢.٢٪). وتعاني مدارس الأونروا أيضًا من نقص تام، حيث أن (١٠٠٪) من المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات.

٢.٢.٥. عدد أمناء المكتبات (الذين لا يعلمون في المدرسة)



الرسم البياني (٢٨): عدد أمناء المكتبات الذين لا يعلمون في المدرسة

في بيروت، يظهر القطاع الرسمي سيطرة واضحة من حيث المدارس التي لا تحتوي على أمناء (٨٧.٥٪)، بينما يتميز القطاع الخاص غير المجاني بتنوع أكبر في توزيع الأمناء بين المدارس. ولا يحتوي القطاع الخاص المجاني على أمناء مكتبات على الإطلاق. ونجد بالاجمال أن (٦٦.٧٪) من المدارس في بيروت ليس لديها أمناء.

في جبل لبنان (الضواحي)، يشكل القطاعان الرسمي والخاص المجاني الغالبية العظمى من المدارس التي لا تحتوي على أمناء. ويتميز القطاع الخاص غير المجاني بتوزيع أوسع، حيث أن (٣٠.٣٪) من مدارسها تحتوي على أمين مكتبة واحد و (١٢.١٪) تحتوي على أكثر من واحد. وبالاجمال فإن (٥٧.١٪) من المدارس في المحافظة ليس لديها أمناء مكتبات.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، يسيطر القطاع الرسمي بنسبة (٨٣.٣٪) من المدارس بدون أمناء مكتبة، بينما يظهر القطاع الخاص توزيعاً معتدلاً بين المدارس التي لديها ٠ و ١ أمين مكتبة. وبالاجمال فإن (٦٥.٦٪) من المدارس في المحافظة بدون أمناء مكتبة.

في الشمال، يمثل القطاع الرسمي الجزء الأكبر من المدارس بدون أمناء مكتبة بنسبة (٩١.٤٪)، بينما القطاع الخاص المجاني والمتنوع يظهر توزيعاً متنوعاً نسبياً. وبالاجمال فإن (٧٨.٢٪) من المدارس في الشمال ليس لديها أمناء مكتبة.

في البقاع، القطاع الرسمي يهيمن على المدارس بدون أمناء مكتبة بنسبة (٩٢.٣٪)، بينما القطاع الخاص يظهر توزيعاً متوازناً بين المدارس التي لديها ٠ و ١ أمين مكتبة. وبالاجمال فإن (٨٤٪) من المدارس في البقاع ليس لديها أمناء مكتبة.

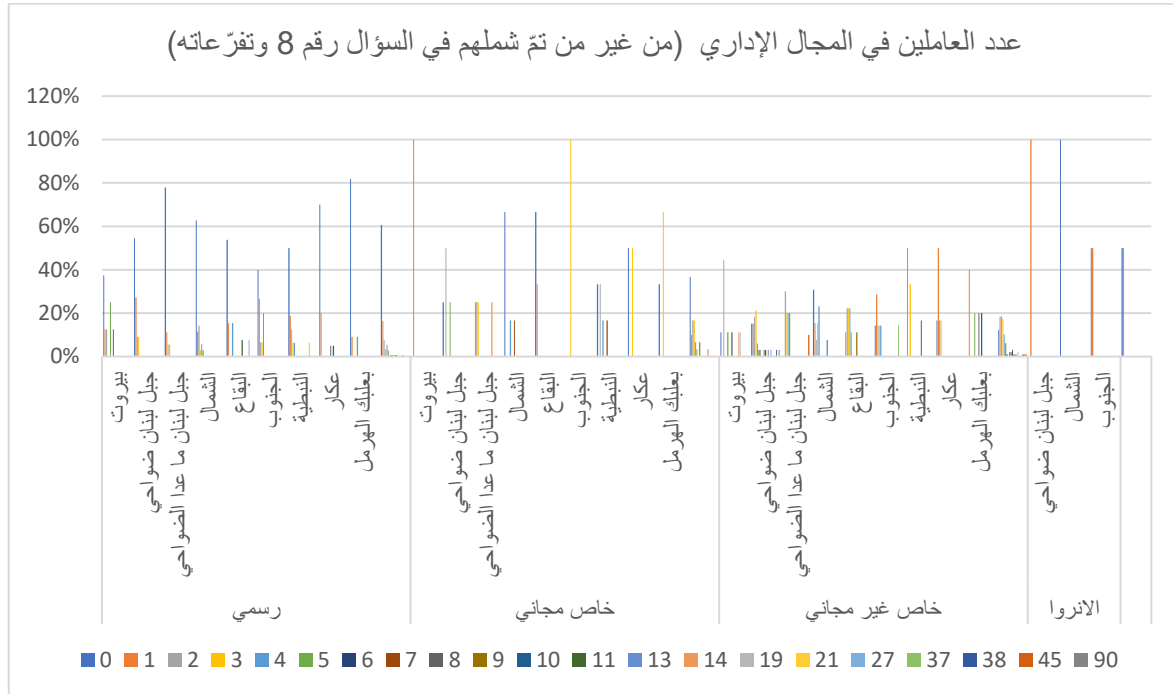
في الجنوب، يمثل القطاع الرسمي نسبة كبيرة من المدارس بدون أمناء مكتبة (٨٠٪)، في حين يظهر القطاع الخاص غير المجاني تمثيلاً أكبر للمدارس التي تحتوي على أمناء. وبالاجمال فإن (٦٨٪) من المدارس في الجنوب بدون أمناء مكتبة.

في النبطية، القطاع الرسمي يظهر سيطرة واضحة على المدارس التي لا تحتوي على أمناء مكتبة بنسبة (٨٧.٥٪). ويظهر القطاع الخاص توزيعاً معتدلاً بين المدارس التي لديها أمناء مكتبة والتي ليس لديها. وبالاجمال فإن (٧٥٪) من المدارس في النبطية بدون أمناء مكتبة.

في عكار، القطاع الرسمي يمثل أعلى نسبة من المدارس بدون أمناء مكتبة (٩٥٪). ويظهر القطاع الخاص يظهر توازناً نسبياً، ولكن بمشاركة محدودة. إجمالاً فإن (٨٥.٧٪) من المدارس في عكار ليس لديها أمناء مكتبة.

يظهر من التحليل أن القطاع الرسمي في جميع المحافظات يستحوذ على النصيب الأكبر من المدارس التي لا تحتوي على أمناء مكتبات، مع وجود تنوع نسبي في توزيع الأمناء ضمن القطاع الخاص غير المجاني.

٢.٣. عدد العاملين في المجال الإداري (من غير من تمّ شملهم في السؤال رقم ٨ وتفرّعاته في الاستبيان)



الرسم البياني (٢٩): عدد العاملين في المجال الإداري

في محافظة بيروت، يتضح أن القطاع الرسمي يحتوي على أعلى نسبة من المدارس التي لا تحتوي على عاملين إداريين، حيث تبلغ النسبة (٣٧.٥٪) من الإجمالي. في المقابل، يلاحظ أن القطاع الخاص غير المجاني يتمتع بتنوع أكبر في عدد العاملين، حيث يشكل (٤٤.٤٪) من المدارس التي تحتوي على عاملين إداريين.

في جبل لبنان (الضواحي) تبلغ نسبة المدارس الرسمية التي لا تحتوي على عاملين إداريين (٥٤.٥٪)، ما يشير إلى نقص كبير في الدعم الإداري، بينما يلاحظ توازن في توزيع العاملين في القطاع الخاص المجاني. أما القطاع الخاص غير المجاني فيتميز بتنوع أوسع مع نسبة (٢١.٢٪) للمدارس التي تحتوي على ٣ عاملين إداريين.

أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن القطاع الرسمي يعاني من نقص حاد حيث لا تحتوي (٧٧.٨٪) من المدارس على أي عاملين إداريين. القطاع الخاص المجاني يظهر توازناً في التوزيع، بينما القطاع الخاص غير المجاني يبرز بتنوع في عدد العاملين حيث تصل النسبة إلى (٣٠٪) للمدارس التي تحتوي على عاملين إداريين.

في الشمال، يتضح أن (٦٢.٩٪) من المدارس الرسمية لا تحتوي على عاملين إداريين، ما يشير إلى نقص كبير في الدعم الإداري. ويظهر القطاع الخاص المجاني تركيزاً محدوداً مع عدد قليل من العاملين، بينما القطاع الخاص غير المجاني يتميز بتوزيع متباين للعاملين مع نسبة كبيرة من المدارس التي تحتوي على ٤ عاملين إداريين.

في البقاع، تبرز النسبة الكبيرة للمدارس الرسمية التي لا تحتوي على عاملين إداريين (٥٣.٨٪). ويظهر القطاع الخاص المجاني محدودية في توزيع العاملين، في حين أن القطاع الخاص غير المجاني يعكس تفاوتاً كبيراً بين المدارس.

في الجنوب، يظهر القطاع الرسمي نسبة معتدلة من المدارس التي لا تحتوي على عاملين إداريين (٤٠٪)، مع تنوع أفضل في أعداد العاملين مقارنة بالمحافظات الأخرى. القطاع الخاص غير المجاني يعكس توزيعاً متفاوتاً، بينما يقتصر القطاع الخاص المجاني على مدرسة واحدة.

في النبطية، يعاني القطاع الرسمي من نقص واضح حيث لا تحتوي (٥٠٪) من المدارس على عاملين إداريين. ويظهر القطاع الخاص المجاني توازناً نسبياً، بينما يعكس القطاع الخاص غير المجاني تفاوتاً كبيراً في أعداد العاملين.

في عكار، تظهر أعلى نسبة نقص في القطاع الرسمي، حيث لا تحتوي (٧٠٪) من المدارس على عاملين إداريين. ويعاني القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني من تباين كبير في توزيع العاملين.

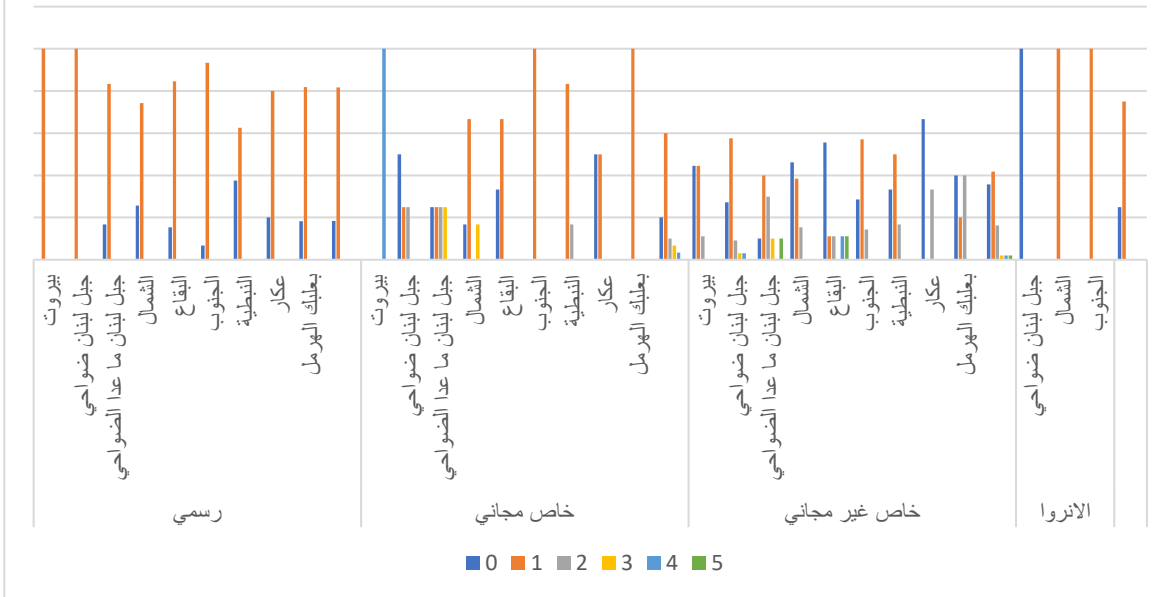
في بعلبك-الهرمل، يعاني القطاع الرسمي من نقص حاد حيث لا تحتوي (٨١.٨٪) من المدارس على أي عاملين إداريين. القطاع الخاص المجاني محدود للغاية، في حين أن القطاع الخاص غير المجاني يظهر تبايناً كبيراً في عدد العاملين الإداريين.

٢.٣.١. عدد عمال المكننة (من الذين لا يعلمون في المدرسة)

في بيروت، التعليم الرسمي يحتوي على ٨ مدارس فيها عامل مكننة واحد، بينما في التعليم الخاص المجاني يوجد مدرسة واحدة بها ٤ عمال مكننة. وفي القطاع الخاص غير المجاني تتوزع المدارس بين وجود عمال مكننة مختلفي العدد.

في جبل لبنان - ضواحي، يضم القطاع الرسمي ١١ مدرسة بها عامل مكننة واحد، بينما في القطاع الخاص المجاني توجد مدارس قليلة بأعداد متفاوتة من العمال. ويشهد القطاع الخاص غير المجاني أكبر تنوع في عدد العمال، حيث يصل إلى ٤ عمال مكننة.

عدد عمال المكننة (الذين لا يعلمون في المدرسة)



الرسم البياني (٣٠): عدد عمال المكننة الذين لا يعلمون في المدرسة

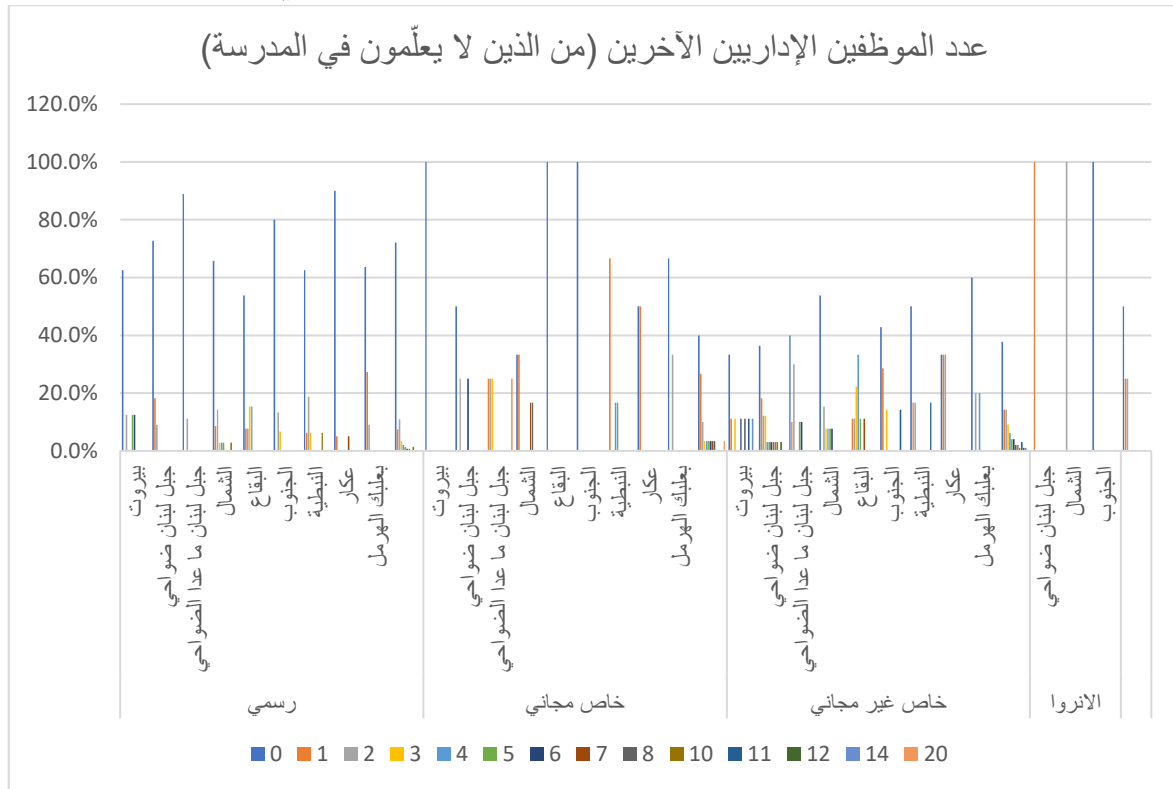
في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، يحتوي التعليم الرسمي على مدارس قليلة جداً من دون عامل مكننة، ويتركز العدد الأكبر في وجود عامل مكننة واحد. القطاع الخاص المجاني يعكس تنوعاً أكبر، حيث توجد مدارس بأعداد متفاوتة من العمال، بينما القطاع الخاص غير المجاني يمتلك نسبة جيدة من المدارس التي تضم عدداً كبيراً من العمال.

في الشمال والبقاع، التعليم الرسمي يشكل نسبة عالية من المدارس بلا عمال مكننة، بينما يتمتع القطاع الخاص المجاني بوجود قليل من العمال في بعض المدارس. ويظهر القطاع الخاص غير المجاني تنوعاً أكبر في توزيع العمال.

في الجنوب، القطاع الرسمي يهيمن مع وجود نسبة كبيرة من المدارس التي تحتوي على عامل مكننة واحد فقط. في النبطية وعكار، يمتلك القطاع الرسمي العدد الأكبر من المدارس بدون عمال مكننة، مع وجود عدد قليل من المدارس الأخرى.

بالإجمال يحتفظ التعليم الرسمي بأكثر نسبة من المدارس التي تحتوي على عامل مكننة واحد فقط، بينما القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني يظهران تنوعاً أكبر في توزيع العمال، مع وجود بعض المدارس التي تحتوي على أعداد متفاوتة من العمال.

٢.٣.٢. عدد الموظفين الإداريين الآخرين (من الذين لا يعملون في المدرسة)



الرسم البياني (٣١): عدد الموظفين الإداريين الآخرين

هناك خمس مدارس في محافظة بيروت في القطاع الرسمي، حيث لا تحتوي (٦٢.٥٪) من هذه المدارس على موظفين إداريين آخرين. بينما تحتوي بعض المدارس الأخرى على ٢ موظف إداري، ٥ موظفين إداريين، أو ٦ موظفين إداريين. في القطاع الخاص المجاني، هناك مدرسة واحدة لا تحتوي على موظفين إداريين. في القطاع الخاص غير المجاني، ثلاثة مدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، وتحتوي بعض المدارس الأخرى على موظف إداري واحد، ٣ موظفين إداريين، أو ٧ موظفين إداريين.

في محافظة جبل لبنان (ضواحي) هناك (٧٢.٧٪) من المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، وبعض المدارس تحتوي على موظف إداري واحد أو ٢ موظفين إداريين. في القطاع الخاص المجاني، نصف المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين، بينما تحتوي بعض المدارس الأخرى على ٢ أو ٦ موظفين إداريين. في القطاع الخاص غير المجاني هناك (٣٦.٤٪) من المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، والباقي يحتوي على موظف إداري واحد أو ٢ موظفين إداريين. وتحتوي مدارس الأونروا جميعها على موظف إداري واحد.

في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) هناك (٨٨.٩٪) من المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين، وبعض المدارس تحتوي على ٢ موظفين إداريين. في القطاع الخاص المجاني، هناك مدارس تحتوي على موظف إداري واحد، ٢ موظفين إداريين، أو ٣ موظفين إداريين. في القطاع الخاص غير المجاني يوجد (٤٠٪) من المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، وبعض المدارس الأخرى تحتوي على ١ موظف إداري أو ٢ أو ٤ موظفين إداريين.

في محافظة الشمال (٦٥.٧٪) من المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، بينما تحتوي بعض المدارس الأخرى على موظف إداري واحد أو ٢ موظفين إداريين. في القطاع الخاص المجاني (٣٣.٣٪) من المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، وبعض المدارس تحتوي على موظف إداري واحد أو ٦ موظفين إداريين. في القطاع الخاص غير المجاني، أكثر من نصف المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين، بينما تحتوي بعض المدارس الأخرى على ٢ موظفين إداريين. وتحتوي مدارس الأونروا جميعها على ٢ موظفين إداريين.

في محافظة البقاع، أكثر من نصف المدارس الرسمية لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، وبعض المدارس تحتوي على موظف إداري واحد أو ٢ موظفين إداريين. وفي القطاع الخاص المجاني، جميع المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين. وفي القطاع الخاص غير المجاني، بعض المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، بينما تحتوي بعض المدارس الأخرى على ١ موظف إداري أو ٢ أو ٣ موظفين إداريين.

في محافظة الجنوب (٨٠٪) من المدارس الرسمية لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، وبعض المدارس تحتوي على ٢ موظفين إداريين أو ١ موظف إداري. في القطاع الخاص المجاني، جميع المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين. في القطاع الخاص غير المجاني، هناك مدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، بينما تحتوي بعض المدارس الأخرى على موظف إداري واحد، ٣ موظفين إداريين، أو ٥ موظفين إداريين. ولا تحتوي مدارس الأونروا على موظفين إداريين آخرين.

في محافظة النبطية هناك (٦٢.٥٪) من المدارس الرسمية لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، بينما تحتوي بعض المدارس على ١ موظف إداري أو ٣ موظفين إداريين أو ٥ موظفين إداريين. في القطاع الخاص المجاني، بعض المدارس تحتوي على موظف إداري واحد، بينما تحتوي مدارس أخرى على ٥ أو ٦ موظفين إداريين. ولا تحتوي بعض المدارس في القطاع الخاص غير المجاني على موظفين إداريين آخرين، بينما تحتوي بعض المدارس الأخرى على موظف إداري واحد، ٣ موظفين إداريين، أو ١٠ موظفين إداريين.

في محافظة عكار نجد أن (٩٠٪) من المدارس الرسمية لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، بينما تحتوي مدرسة واحدة على ٣ موظفين إداريين. في القطاع الخاص المجاني، جميع المدارس تحتوي

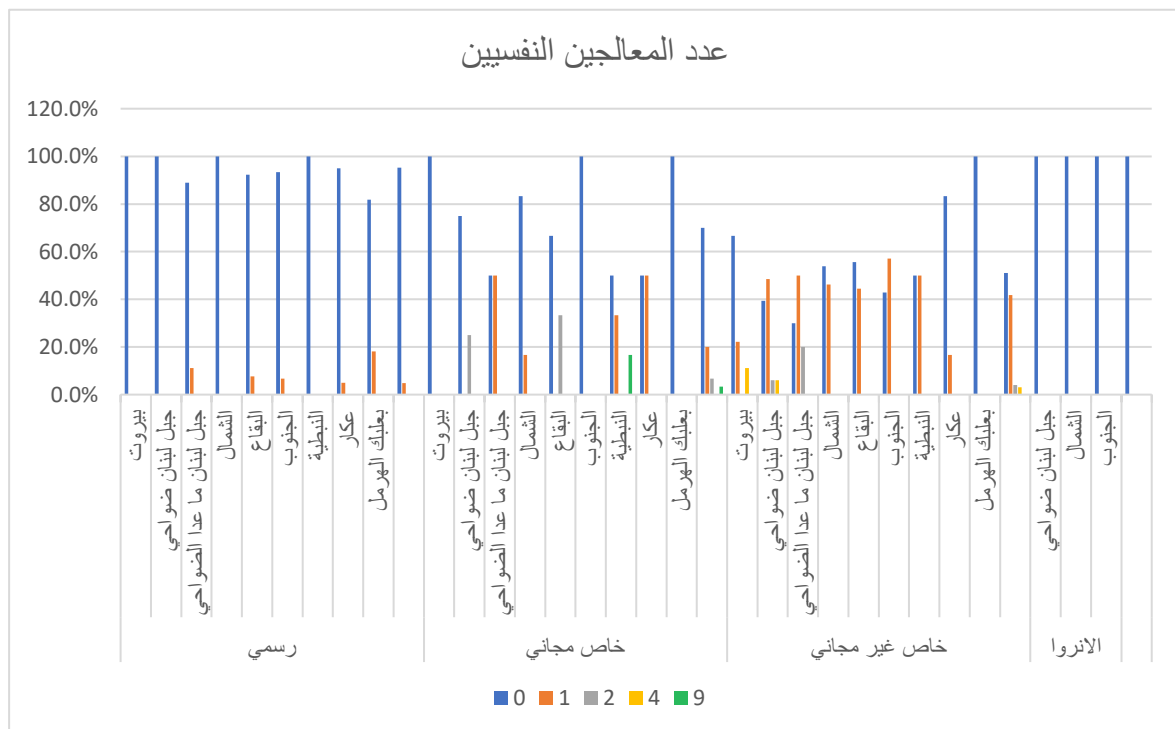
على موظف إداري واحد. في القطاع الخاص غير المجاني، ٨٥.٧٪ من المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، بينما تحتوي بعض المدارس الأخرى على موظف إداري واحد.

في محافظة بعلبك-الهرمل، ٦٣.٦٪ من المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، بينما تحتوي بعض المدارس الأخرى على ٢ أو ٥ موظفين إداريين. ونصف المدارس في القطاع الخاص المجاني تحتوي على موظف إداري واحد، بينما تحتوي بعض المدارس الأخرى على ٢ موظفين إداريين. في القطاع الخاص غير المجاني هناك (٧٥٪) من المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين آخرين، بينما تحتوي مدرسة واحدة على موظف إداري واحد.

بصورة عامة، يمكن ملاحظة أن القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير في الموظفين الإداريين في معظم المحافظات، في حين أن القطاعات الخاصة غير المجانية تتمتع بتوزيع أكثر تنوعاً في الموظفين الإداريين.

٢.٤. عدد العاملين الفنيين الذين لا يعملون في المدرسة

٢.٤.١. عدد المعالجين النفسيين



الرسم البياني (٣٢): عدد المعالجين النفسيين

يتبين من النتائج أن جميع المدارس في القطاع الرسمي في بيروت، وعددها ثماني مدارس، تفقر إلى وجود معالج نفسي، وهو ما يمثل نحو نصف إجمالي المدارس في المحافظة. كذلك، تعاني المدرسة

الوحيدة التابعة للقطاع الخاص المجاني من نقص كامل في وجود معالج نفسي. أما القطاع الخاص غير المجاني الذي يضم تسع مدارس، فإن ست مدارس منه تفتقر إلى وجود معالج نفسي، في حين تحتوي مدرستان على معالج نفسي واحد، ومدرسة واحدة فقط تضم أربعة معالجين نفسيين. إجمالاً، من بين ثماني عشرة مدرسة في بيروت، هناك خمس عشرة مدرسة لا تحتوي على أي معالج نفسي، بينما تحتوي مدرستان على معالج نفسي واحد، ومدرسة واحدة فقط تضم أربعة معالجين.

في جبل لبنان (الضواحي)، تضم المدارس الرسمية إحدى عشرة مدرسة، جميعها تخلو من وجود معالج نفسي. أما القطاع الخاص المجاني الذي يضم أربع مدارس، فإن ثلاث مدارس منه تفتقر إلى وجود معالج نفسي، بينما تحتوي مدرسة واحدة فقط على معالج نفسي واحد. في القطاع الخاص غير المجاني، من بين ثلاث وثلاثين مدرسة، هناك ثلاث عشرة مدرسة تفتقر إلى وجود معالج نفسي، وست عشرة مدرسة تحتوي على معالج نفسي واحد، ومدرستان تضمّان معالجين نفسيين. إجمالي المدارس في هذه المحافظة يبلغ تسع وأربعين مدرسة، منها ثمان وعشرون مدرسة تخلو من وجود معالج نفسي، وست عشرة مدرسة تحتوي على معالج نفسي واحد، وثلاث مدارس فقط تضم معالجين نفسيين.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، تضم المدارس الرسمية ثماني عشرة مدرسة، ست عشرة منها تخلو من وجود معالج نفسي، بينما تحتوي مدرستان فقط على معالج نفسي واحد. القطاع الخاص المجاني يضم أربع مدارس، اثنتان منها تفتقران إلى وجود معالج نفسي، واثنان تحتويان على معالج نفسي واحد. في القطاع الخاص غير المجاني، توجد عشر مدارس، ثلاث منها تخلو من معالج نفسي، وخمس مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد، ومدرستان تضمّان معالجين نفسيين. إجمالاً، من بين اثنتين وثلاثين مدرسة، هناك إحدى وعشرون مدرسة تخلو من معالج نفسي، وتسع مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد، ومدرستان تضمّان معالجين نفسيين.

في الشمال، يضم القطاع الرسمي خمساً وثلاثين مدرسة، جميعها تخلو من وجود معالج نفسي. أما القطاع الخاص المجاني الذي يتضمن ست مدارس، فإن خمس مدارس منه تفتقر إلى وجود معالج نفسي، ومدرسة واحدة فقط تحتوي على معالج نفسي واحد. في القطاع الخاص غير المجاني، من بين ثلاث عشرة مدرسة، هناك سبع مدارس تخلو من وجود معالج نفسي، وست مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد. إجمالي المدارس في الشمال يبلغ خمساً وخمسين مدرسة، ثمان وأربعون منها تخلو من وجود معالج نفسي، وسبع مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد.

في البقاع، يضم القطاع الرسمي ثلاث عشرة مدرسة، اثنتا عشرة منها تخلو من وجود معالج نفسي، ومدرسة واحدة تحتوي على معالج نفسي واحد. القطاع الخاص المجاني يتضمن ثلاث مدارس، مدرستان منهما تخلو من وجود معالج نفسي، ومدرسة واحدة تحتوي على معالج نفسي واحد. في القطاع الخاص غير المجاني، هناك تسع مدارس، خمس منها تخلو من وجود معالج نفسي، وأربع مدارس تحتوي على

معالج نفسي واحد. إجمالي المدارس في البقاع يبلغ خمسًا وعشرين مدرسة، تسع عشرة منها تخلو من وجود معالج نفسي، وخمس مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد، ومدرسة واحدة فقط تضم معالجين نفسيين.

في الجنوب، يضم القطاع الرسمي خمس عشرة مدرسة، أربع عشرة منها تخلو من وجود معالج نفسي، ومدرسة واحدة فقط تحتوي على معالج نفسي واحد. ويضم القطاع الخاص المجاني مدرسة واحدة فقط تخلو من وجود معالج نفسي. أما القطاع الخاص غير المجاني، الذي يضم سبع مدارس، فإن أربع مدارس تخلو من وجود معالج نفسي، وثلاث مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد. إجمالي المدارس في الجنوب يبلغ خمسًا وعشرين مدرسة، منها إحدى وعشرون مدرسة تخلو من معالج نفسي، وأربع مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد.

في النبطية، يضم القطاع الرسمي ست عشرة مدرسة، جميعها تخلو من وجود معالج نفسي. القطاع الخاص المجاني يحتوي على ست مدارس، ثلاث منها تخلو من معالج نفسي، وثلاث مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد. أما القطاع الخاص غير المجاني الذي يضم أيضًا ست مدارس، فإن ثلاث مدارس منه تخلو من وجود معالج نفسي، وثلاث مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد. إجمالي المدارس في النبطية يبلغ ثمان وعشرين مدرسة، اثنتان وعشرون منها تخلو من معالج نفسي، وست مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد.

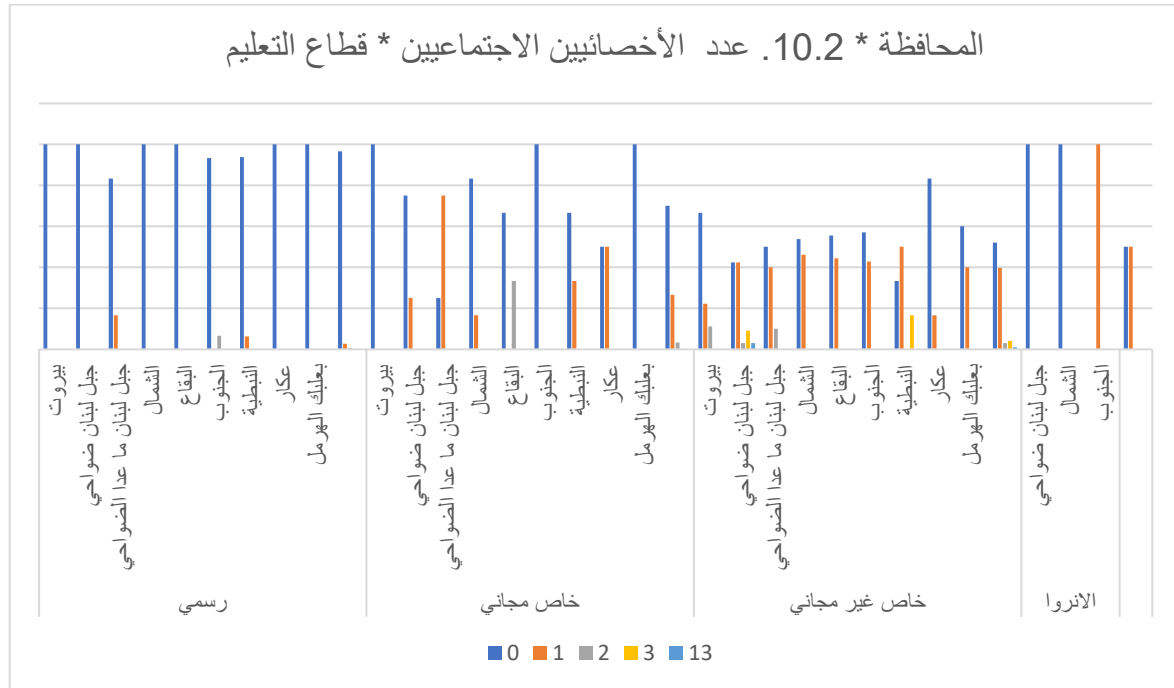
في عكار، يضم القطاع الرسمي عشرين مدرسة، تسع عشرة منها تخلو من وجود معالج نفسي، ومدرسة واحدة تحتوي على معالج نفسي واحد. ويضم القطاع الخاص المجاني مدرستين، إحداهما تخلو من معالج نفسي، والأخرى تحتوي على معالج نفسي واحد. في القطاع الخاص غير المجاني، هناك ست مدارس، خمس منها تخلو من وجود معالج نفسي، ومدرسة واحدة تحتوي على معالج نفسي واحد. إجمالي المدارس في عكار يبلغ ثمان وعشرين مدرسة، خمس وعشرون منها تخلو من معالج نفسي، وثلاث مدارس تحتوي على معالج نفسي واحد.

في بعلبك-الهرمل، يضم القطاع الرسمي إحدى عشرة مدرسة، تسع منها تخلو من وجود معالج نفسي، ومدرستان تحتويان على معالج نفسي واحد. ويتضمن القطاع الخاص المجاني ثلاث مدارس، جميعها تخلو من وجود معالج نفسي. أما القطاع الخاص غير المجاني، الذي يضم خمس مدارس، جميعها تخلو من معالج نفسي. إجمالي المدارس في بعلبك-الهرمل يبلغ تسع عشرة مدرسة، سبع عشرة منها تخلو من معالج نفسي، ومدرستان تحتويان على معالج نفسي واحد.

على المستوى العام، يضم القطاع الرسمي ١٤٧ مدرسة، معظمها يخلو من وجود معالج نفسي. القطاع الخاص المجاني الذي يتضمن ثلاثين مدرسة يعاني من نقص كبير، حيث يخلو معظمها من معالج نفسي. أما القطاع الخاص غير المجاني، الذي يضم ثمان وتسعين مدرسة، فإن حوالي نصفها

يخلو من معالج نفسي. وجميع مدارس الأونروا الأربع تخلو من وجود معالج نفسي. إجمالاً، يبلغ عدد المدارس ٢٧٩ مدرسة، ويظهر النقص الكبير في وجود المعالجين النفسيين في معظم المناطق والقطاعات.

٢.٤.٢. عدد الأخصائيين الاجتماعيين



الرسم البياني (٣٣): عدد الأخصائيين الاجتماعيين

في جبل لبنان، تخلو المدارس الرسمية جميعها من وجود أخصائيين اجتماعيين. أما في القطاع الخاص المجاني، فإن مدرسة واحدة فقط من بين كل أربع مدارس تحتوي على أخصائي اجتماعي. في القطاع الخاص غير المجاني، نصف المدارس تخلو من أخصائيين، بينما تحتوي أربع مدارس من بين كل عشر على أخصائي واحد، ومدرسة واحدة من بين كل عشر مدارس تضم اثنين. وتحتوي مدارس الأونروا في هذه المحافظة كل واحدة منها على أخصائي اجتماعي واحد.

في الشمال، جميع المدارس الرسمية لا تحتوي على أخصائيين اجتماعيين. وفي القطاع الخاص المجاني، مدرسة واحدة فقط من بين ست مدارس تحتوي على أخصائي اجتماعي. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن حوالي نصف المدارس تحتوي على أخصائي اجتماعي، بينما النصف الآخر يخلو منهم. مدارس الأونروا في الشمال لا تحتوي على أخصائي اجتماعي.

في البقاع، لا تحتوي أي مدرسة رسمية على أخصائيين اجتماعيين. في القطاع الخاص المجاني، مدرسة واحدة من بين كل ثلاث مدارس تحتوي على أخصائي اجتماعي. أما في القطاع الخاص غير

المجاني، فإن أربع مدارس من بين كل تسع تحتوي على أخصائي اجتماعي، بينما المدارس الباقية تفتقر إلى ذلك.

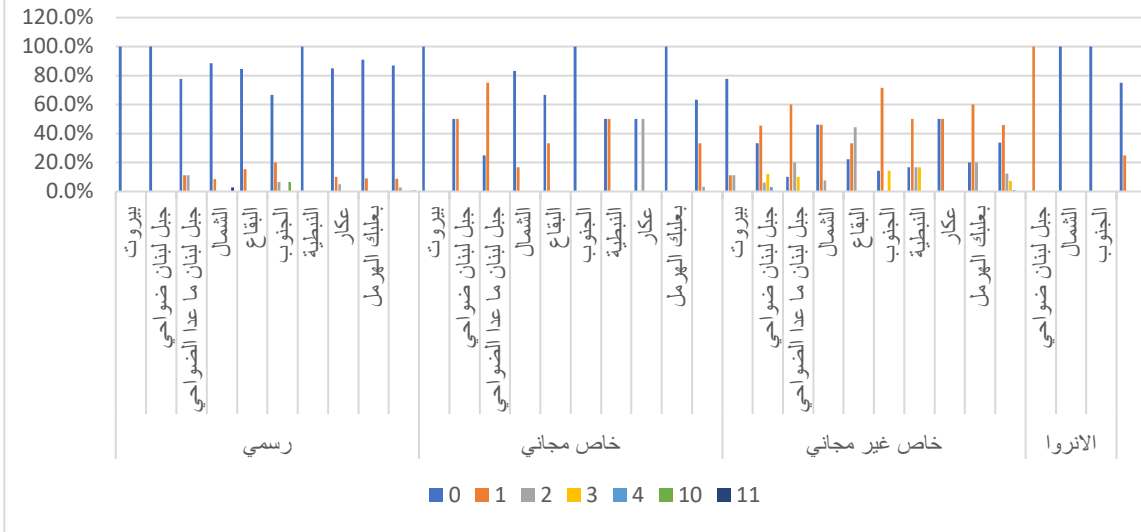
في الجنوب، أغلب المدارس الرسمية تخلو من أخصائيين اجتماعيين. وتفتقر المدارس الخاصة المجانية تماماً إلى وجود أخصائيين. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ثلاث مدارس من بين كل سبع تحتوي على أخصائي اجتماعي. مدارس الأونروا تحتوي على أخصائي اجتماعي واحد في كل مدرسة.

في النبطية، أغلب المدارس الرسمية تخلو من وجود أخصائيين اجتماعيين. وفي القطاع الخاص المجاني، مدرستان من أصل ست مدارس تحتويان على أخصائي اجتماعي. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فنصف المدارس تحتوي على أخصائي اجتماعي، بينما الثلث يحتوي على اثنين. في عكار، المدارس الرسمية كلها تخلو من أخصائيين اجتماعيين. وفي القطاع الخاص المجاني، مدرسة واحدة من أصل مدرستين تحتوي على أخصائي اجتماعي. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فمدرسة واحدة من بين كل ست مدارس تحتوي على أخصائي اجتماعي، بينما الباقي يخلو منهم. في بعلبك-الهرمل، لا تحتوي أي مدرسة رسمية أو خاصة مجانية على أخصائيين اجتماعيين. في القطاع الخاص غير المجاني، مدرستان من بين كل خمس مدارس تحتويان على أخصائي اجتماعي. بصورة عامة، يظهر نقص واضح في وجود الأخصائيين الاجتماعيين في معظم المدارس الرسمية والخاصة المجانية، بينما تحقق المدارس الخاصة غير المجانية نسب تغطية أفضل نسبياً، لكنها لا تزال غير كافية لسد الفجوة.

٢.٤.٣. عدد المرشدين التربويين (في المدرسة)

يعكس عدد المرشدين التربويين في المدارس اللبنانية تفاوتاً ملحوظاً بين القطاعات المختلفة. ففي بيروت، يحتوي القطاع الرسمي على ٨ مدارس بدون مرشدين، بينما في القطاع الخاص المجاني هناك مدرسة واحدة فقط تفتقر إلى مرشد تربوي. وفي القطاع الخاص غير المجاني، هناك ٩ مدارس، منها ٧ بلا مرشدين، ومدرسة واحدة بها مرشد واحد، وأخرى بها اثنان.

عدد المرشدين التربويين (في المدرسة)



الرسم البياني (٣٤): عدد المرشدين التربويين في المدارس

في جبل لبنان - الضواحي، القطاع الرسمي يحتوي على جميع المدارس بلا مرشدين، بينما في القطاع الخاص المجاني، نصف المدارس بها مرشد واحد. في القطاع الخاص غير المجاني، هناك نسبة كبيرة من المدارس بدون مرشدين، إلى جانب مدارس أخرى بها مرشد واحد.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، القطاع الرسمي يهيمن على وجود مدارس بلا مرشدين، مع نسبة كبيرة من المدارس التي تضم مرشدين في القطاعين الخاصين المجاني وغير المجاني.

في الشمال، القطاع الرسمي يشهد معظم المدارس بدون مرشدين، بينما القطاع الخاص المجاني يضم نسبة أقل، مع تزايد في وجود مرشدين في القطاع غير المجاني.

في البقاع، القطاع الرسمي يحتفظ بأعلى نسبة من المدارس بدون مرشدين، يليه القطاع الخاص غير المجاني مع نسبة أقل.

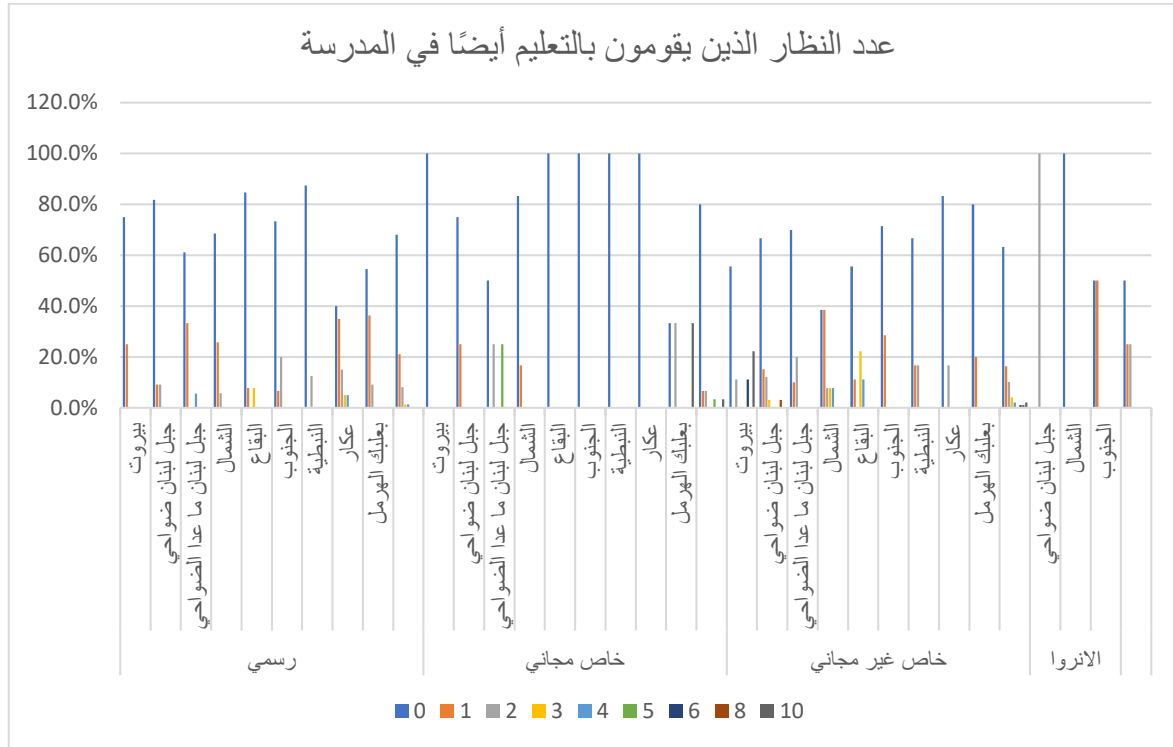
في الجنوب، القطاع الرسمي يظهر نسبة مرتفعة من المدارس بدون مرشدين، بينما القطاع الخاص المجاني فيه مدرسة واحدة فقط بدون مرشد. في القطاع الخاص غير المجاني، نسبة المدارس بدون مرشدين أقل.

في النبطية وعكار، القطاع الرسمي لا يحتوي على مرشدين في معظم المدارس، مع نسبة كبيرة من المدارس الأخرى التي تضم مرشدين.

إجمالاً، القطاع الرسمي يحتفظ بأعلى نسبة من المدارس بدون مرشدين، بينما القطاع الخاص غير المجاني يشهد تبايناً أكبر في توزيع المرشدين.

٢.٥. العاملون الذين يعلمون في المدرسة

٢.٥.١. عدد النظار الذين يقومون بالتعليم أيضاً في المدرسة



الرسم البياني (٣٥): عدد النظار الذين يقومون بالتعليم أيضاً

في بيروت، يبلغ عدد المدارس الرسمية ٨ مدارس، منها ٦ مدارس لا تحتوي على ناظر يقوم بالتعليم، ومدرستان تحتويان على ناظر واحد. في القطاع الخاص المجاني، هناك مدرسة واحدة تحتوي على ناظر واحد. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيوجد ٩ مدارس، ٥ منها لا تحتوي على ناظر، ومدرسة واحدة تحتوي على اثنين من النظار، وأخرى على أربعة، ومدرستان تحتويان على ستة ناظرين. إجمالاً، يصل عدد المدارس في بيروت إلى ١٨ مدرسة، منها ١٢ مدرسة بلا ناظر، ومدرستان تحتويان على ناظر واحد، ومدرسة واحدة تحتوي على اثنين، وأخرى على أربعة، ومدرستان على ستة ناظرين. في محافظة جبل لبنان - الضواحي، يبلغ عدد المدارس الرسمية ١١ مدرسة، منها ٩ مدارس لا تحتوي على ناظر، ومدرسة واحدة تحتوي على ناظر واحد، وأخرى تحتوي على اثنين. في القطاع الخاص المجاني، هناك أربع مدارس، ثلاث منها بلا ناظر، وواحدة تحتوي على ناظر واحد. وفي القطاع الخاص غير المجاني، يوجد ٣٣ مدرسة، منها ٢٢ مدرسة بلا ناظر، وخمس مدارس تحتوي على ناظر واحد، وأربع تحتوي على اثنين، ومدرسة واحدة تحتوي على ثلاثة نظار، وأخرى على خمسة. أما مدارس الأونروا، فهناك مدرسة واحدة تحتوي على ناظرين. إجمالاً، يبلغ عدد المدارس في المحافظة ٤٩ مدرسة،

منها ٣٤ مدرسة بلا ناظر، وسبع مدارس تحتوي على ناظر واحد، وست مدارس تحتوي على اثنين، ومدرسة واحدة تحتوي على ثلاثة، وأخرى على خمسة.

في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، يبلغ عدد المدارس الرسمية ١٨ مدرسة، منها ١١ مدرسة بلا ناظر، وست مدارس تحتوي على ناظر واحد، وواحدة تحتوي على ثلاثة. في القطاع الخاص المجاني، هناك أربع مدارس، اثنتان منها بلا ناظر، وواحدة تحتوي على اثنين، وأخرى تحتوي على خمسة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيوجد ١٠ مدارس، منها ٧ مدارس بلا ناظر، ومدرسة واحدة تحتوي على ناظر واحد، واثنان تحتويان على اثنين. إجمالاً، يبلغ عدد المدارس في هذه المحافظة ٣٢ مدرسة، منها ٢٠ مدرسة بلا ناظر، وسبع مدارس تحتوي على ناظر واحد، وثلاث مدارس تحتوي على أكثر من ناظر.

في الشمال، يبلغ عدد المدارس الرسمية ٣٥ مدرسة، منها ٢٤ مدرسة بلا ناظر، وتسع مدارس تحتوي على ناظر واحد، ومدرستان تحتويان على اثنين. في القطاع الخاص المجاني، هناك ست مدارس، خمس منها بلا ناظر، وواحدة تحتوي على ناظر واحد. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيوجد ١٣ مدرسة، خمس منها بلا ناظر، وخمس تحتوي على ناظر واحد، ومدرسة تحتوي على اثنين، وأخرى على ثلاثة، وأخرى على أربعة. في مدارس الأونروا، هناك مدرسة واحدة تحتوي على ناظر واحد. إجمالاً، يبلغ عدد المدارس في الشمال ٥٥ مدرسة، منها ٣٥ مدرسة بلا ناظر، و ١٥ مدرسة تحتوي على ناظر واحد، وثلاث مدارس تحتوي على اثنين، ومدرسة واحدة تحتوي على ثلاثة، وأخرى على أربعة.

في البقاع، يبلغ عدد المدارس الرسمية ١٣ مدرسة، منها ١١ مدرسة بلا ناظر، وواحدة تحتوي على ناظر واحد، وأخرى على اثنين. في القطاع الخاص المجاني، هناك ثلاث مدارس بلا ناظر. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيوجد ٩ مدارس، خمس منها بلا ناظر، وواحدة تحتوي على ناظر واحد، واثنان تحتويان على اثنين، وأخرى على ثلاثة. إجمالاً، يبلغ عدد المدارس في البقاع ٢٥ مدرسة، منها ١٩ مدرسة بلا ناظر، واثنان تحتويان على ناظر واحد، وثلاث تحتوي على اثنين، وواحدة تحتوي على ثلاثة.

في الجنوب، يبلغ عدد المدارس الرسمية ١٥ مدرسة، منها ١١ مدرسة بلا ناظر، وواحدة تحتوي على ناظر واحد، وثلاث مدارس تحتوي على ثلاثة ناظرين. في القطاع الخاص المجاني، توجد مدرسة واحدة تحتوي على ناظر واحد. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فهناك سبع مدارس، خمس منها بلا ناظر، ومدرستان تحتويان على ناظر واحد. في مدارس الأونروا، هناك مدرستان، واحدة تحتوي على ناظر واحد، وأخرى على اثنين. إجمالاً، يبلغ عدد المدارس في الجنوب ٢٥ مدرسة، منها ١٨ مدرسة بلا ناظر، وأربع مدارس تحتوي على ناظر واحد، وثلاث مدارس تحتوي على ثلاثة ناظرين.

في النبطية، يبلغ عدد المدارس الرسمية ١٦ مدرسة، منها ١٤ مدرسة بلا ناظر، واثنان تحتويان على اثنين. في القطاع الخاص المجاني، هناك ست مدارس بلا ناظر. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيوجد ست مدارس، أربع منها بلا ناظر، وواحدة تحتوي على ناظر واحد، وواحدة تحتوي على اثنين. إجمالاً، يبلغ عدد المدارس في النبطية ٢٨ مدرسة، منها ٢٤ مدرسة بلا ناظر، وواحدة تحتوي على ناظر واحد، وثلاث مدارس تحتوي على اثنين.

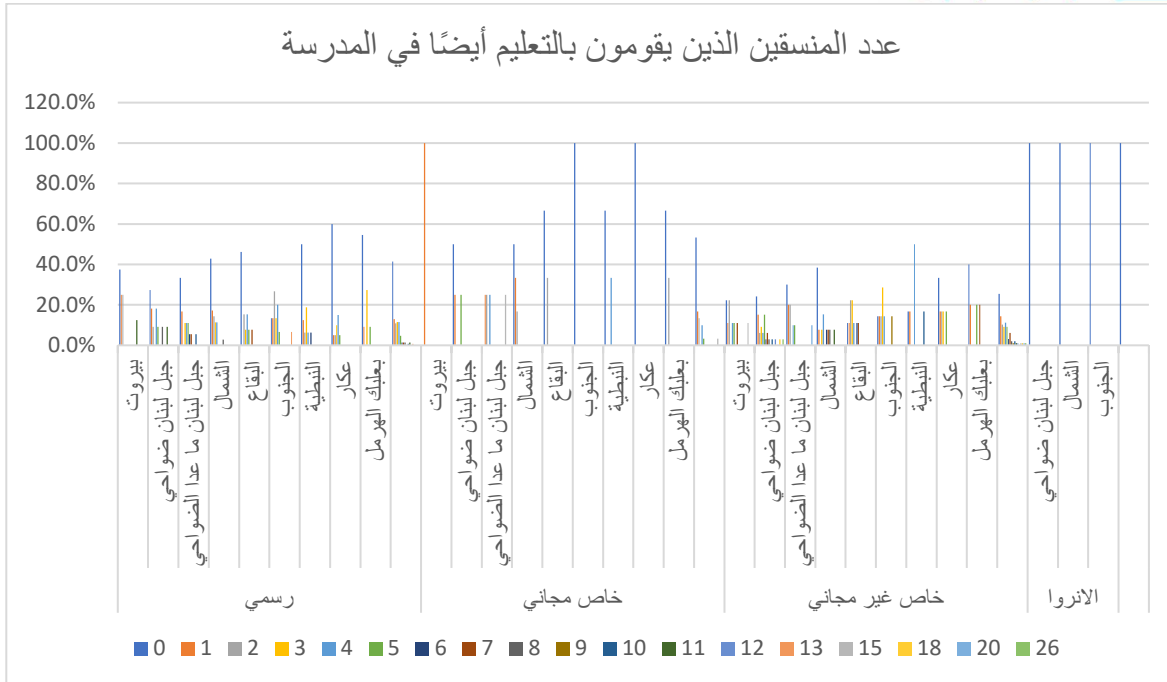
في عكار، يبلغ عدد المدارس الرسمية ٢٠ مدرسة، منها ٨ مدارس بلا ناظر، و٧ مدارس تحتوي على ناظر واحد، وثلاث مدارس تحتوي على اثنين، وواحدة تحتوي على ثلاثة، وأخرى على أربعة. في القطاع الخاص المجاني، هناك مدرستان بلا ناظر. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيوجد ست مدارس، خمس منها بلا ناظر، وواحدة تحتوي على اثنين. إجمالاً، يبلغ عدد المدارس في عكار ٢٨ مدرسة، منها ١٥ مدرسة بلا ناظر، وسبع مدارس تحتوي على ناظر واحد، وأربع مدارس تحتوي على اثنين، وواحدة تحتوي على ثلاثة، وأخرى على أربعة.

في بعلبك-الهرمل، يبلغ عدد المدارس الرسمية ١١ مدرسة، منها ٦ مدارس بلا ناظر، وأربع مدارس تحتوي على ناظر واحد، وواحدة تحتوي على اثنين. في القطاع الخاص المجاني، هناك ثلاث مدارس، واحدة بلا ناظر، وواحدة تحتوي على ناظر واحد، وواحدة تحتوي على اثنين. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيوجد خمس مدارس، أربع منها بلا ناظر، وواحدة تحتوي على ناظر واحد. إجمالاً، يبلغ عدد المدارس في بعلبك-الهرمل ١٩ مدرسة، منها ١١ مدرسة بلا ناظر، وخمس مدارس تحتوي على ناظر واحد، ومدرستان تحتويان على اثنين.

بشكل عام، تعاني معظم المدارس في لبنان من نقص في النظارات الذين يقومون بالتعليم، حيث أن الأغلبية الساحقة من المدارس، خاصة في القطاع الرسمي، لا تحتوي على أي ناظر.

٢.٥.٢. عدد المنسقين الذين يقومون بالتعليم أيضاً في المدرسة

يختلف عدد المنسقين الذين يقومون بالتعليم في المدارس اللبنانية بين القطاعات المختلفة. ففي بيروت، يشكل القطاع الرسمي نسبة كبيرة من المدارس، مع وجود نسبة معينة من المدارس بلا منسقين يقومون بالتعليم. ويحتوي القطاع الخاص المجاني على مدرسة واحدة فقط فيها منسق، بينما القطاع الخاص غير المجاني يشهد تنوعاً في توزيع المنسقين بين المدارس.



الرسم البياني (٣٦): عدد المنسقين الذين يقومون بالتعليم أيضاً

في جبل لبنان - الضواحي، فإن غالبية المدارس في القطاع الرسمي بلا منسقين، ويحتوي القطاع الخاص المجاني أيضاً على مدارس دون منسقين. ويضم القطاع الخاص غير المجاني مدارس مع وجود منسقين متفاوتين.

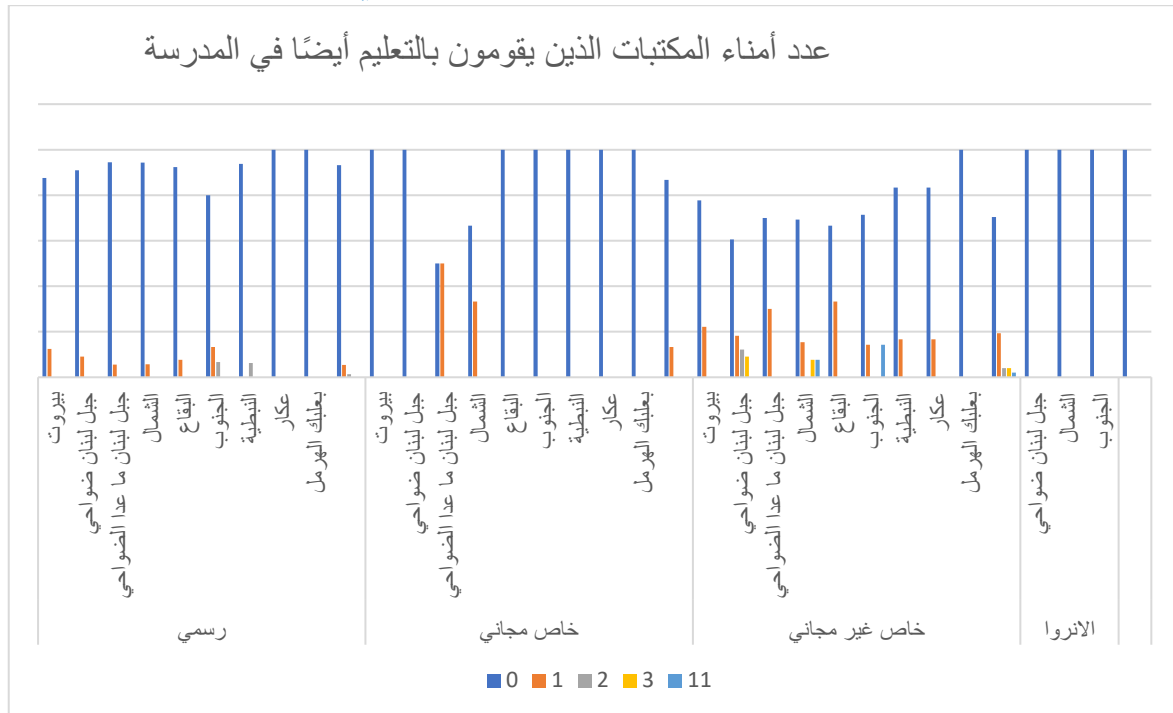
أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فالقطاع الرسمي يظهر نسبة كبيرة من المدارس بدون منسقين، ويتوزع القطاع الخاص المجاني بين مدارس مع منسق واحد، بينما القطاع الخاص غير المجاني يظهر وجود منسقين اثنين في بعض المدارس.

في الشمال والبقاع، يحتوي القطاع الرسمي على نسبة كبيرة من المدارس بلا منسقين، في حين أن القطاع الخاص المجاني وغير المجاني يعرضان توازناً متفاوتاً في توزيع المنسقين.

في الجنوب والنبطية وعكار وبعبك-الهرمل، هناك تنوع في أعداد المنسقين بين المدارس، مع تفاوت في نسبة المدارس التي تحتوي على منسقين.

إجمالاً، القطاع الرسمي يشكل الجزء الأكبر من المدارس التي هي بلا منسقين، بينما القطاع الخاص غير المجاني يظهر تنوعاً أكبر في توزيع المنسقين.

٢.٥.٣. عدد أمناء المكتبات الذين يقومون بالتعليم أيضًا في المدرسة



الرسم البياني (٣٧): عدد أمناء المكتبات الذين يقومون بالتعليم أيضًا

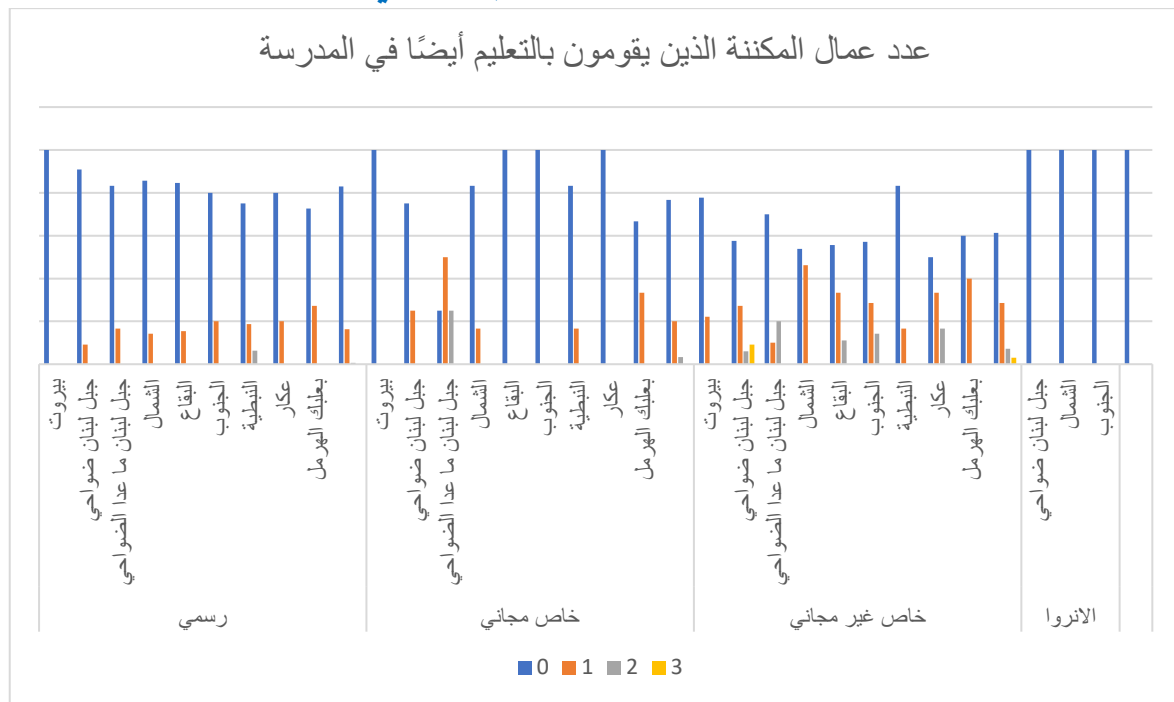
هناك ٧ مدارس في بيروت في القطاع الرسمي لا تحتوي على أمين مكتبة يقوم بالتعليم، ومدرسة واحدة تحتوي على أمين مكتبة واحد يقوم بالتعليم. وفي القطاع الخاص المجاني، توجد مدرسة واحدة لا تحتوي على أمين مكتبة يقوم بالتعليم. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فهناك ٧ مدارس لا تحتوي على أمين مكتبة يقوم بالتعليم، ومدرستان تحتويان على أمين مكتبة واحد يقوم بالتعليم. في محافظة جبل لبنان (ضواحي) هناك ١٠ مدارس في القطاع الرسمي لا تحتوي على أمين مكتبة يقوم بالتعليم، ومدرسة واحدة تحتوي على أمين مكتبة واحد. في القطاع الخاص المجاني، توجد ٤ مدارس لا تحتوي على أمين مكتبة يقوم بالتعليم. وفي القطاع الخاص غير المجاني، هناك ٢٠ مدرسة لا تحتوي على أمين مكتبة، و٦ مدارس تحتوي على أمين مكتبة واحد، و٤ مدارس تحتوي على اثنين من أمناء المكتبة، و٣ مدارس تحتوي على ثلاثة أمناء مكتبة.

في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) هناك ١٧ مدرسة في القطاع الرسمي لا تحتوي على أمين مكتبة يقوم بالتعليم، ومدرسة واحدة تحتوي على أمين مكتبة واحد. في القطاع الخاص المجاني، هناك مدرستان لا تحتويان على أمين مكتبة، ومدرستان تحتويان على أمين مكتبة واحد. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فهناك ٧ مدارس لا تحتوي على أمين مكتبة، و٣ مدارس تحتوي على أمين مكتبة واحد.

في القطاع الرسمي، من أصل ١٤٧ مدرسة، هناك ١٣٧ مدرسة لا تحتوي على أمناء مكتبة يقومون بالتعليم، و ٨ مدارس تحتوي على أمين مكتبة واحد، ومدرستان تحتويان على اثنين من أمناء المكتبة. في القطاع الخاص المجاني، من أصل ٣٠ مدرسة، هناك ٢٦ مدرسة لا تحتوي على أمناء مكتبة يقومون بالتعليم، و ٤ مدارس تحتوي على أمين مكتبة واحد. في القطاع الخاص غير المجاني، من أصل ٩٨ مدرسة، هناك ٦٩ مدرسة لا تحتوي على أمناء مكتبة، و ١٩ مدرسة تحتوي على أمين مكتبة واحد، و ٤ مدارس تحتوي على اثنين من أمناء المكتبة، و ٤ مدارس تحتوي على ثلاثة أمناء مكتبة، ومدرستان تحتويان على أربعة أمناء مكتبة. أما في قطاع الأونروا، فمن أصل ٤ مدارس، لا تحتوي أي منها على أمين مكتبة يقوم بالتعليم.

النتيجة الإجمالية تشير إلى أن معظم المدارس (٨٤.٦٪) لا تحتوي على أمناء مكتبة يقومون بالتعليم، مع تقدم نسبي في القطاع الخاص غير المجاني.

٢.٥.٤. عدد عمال المكتبة الذين يقومون بالتعليم أيضاً في المدرسة



الرسم البياني (٣٨): عدد عمال المكتبة الذين يقومون بالتعليم أيضاً

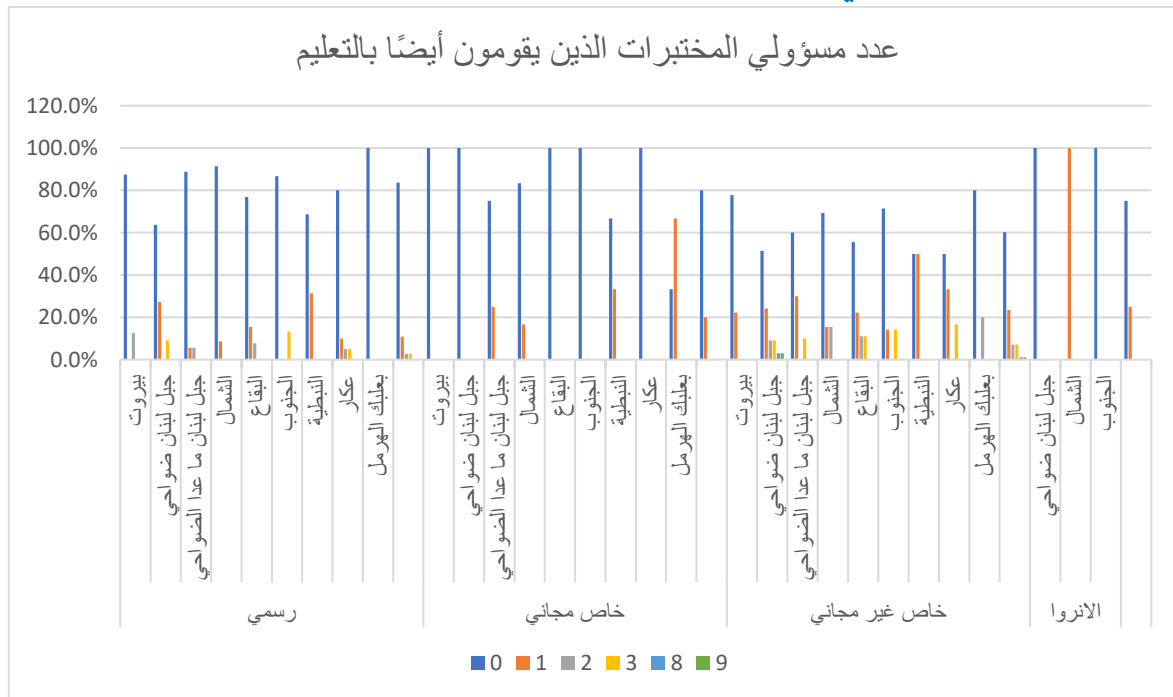
في بيروت، لا يحتوي القطاع الرسمي بالكامل على عمال مكتبة يقومون بالتعليم، وهو ما يعكس عدم توظيف المكتبة في العملية التعليمية بشكل كامل. أما القطاع الخاص المجاني فيقتصر على مدرسة واحدة فقط، والتي لا تحتوي على أي عامل مكتبة يقوم بالتعليم، بينما القطاع الخاص غير المجاني يضم سبع مدارس بدون عمال مكتبة يقومون بالتعليم، مع وجود مدرستين تحتويان على عامل مكتبة واحد فقط. إجمالاً، في بيروت (٨٨.٩٪) من المدارس لا تحتوي على عمال مكتبة يقومون بالتعليم.

أما في جبل لبنان - الضواحي، فالقطاع الرسمي يضم ١١ مدرسة، منها ١٠ مدارس لا تحتوي على عمال مكننة يقومون بالتعليم بنسبة (٩٠.٩٪). ويضم القطاع الخاص المجاني ٤ مدارس، (٧٥٪) منها لا تحتوي على عمال مكننة يقومون بالتعليم، بينما القطاع الخاص غير المجاني يحتوي على ١٩ مدرسة بدون عمال مكننة يقومون بالتعليم، وهو ما يعكس (٥٧.٦٪) من المدارس في هذا القطاع. بينما مدارس الأونروا تشهد بنسبة (١٠٠٪) على عدم وجود عمال مكننة يقومون بالتعليم.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، يضم القطاع الرسمي ١٨ مدرسة، مع ١٥ مدرسة لا تحتوي على عمال مكننة يقومون بالتعليم بنسبة (٨٣.٣٪). ويضم القطاع الخاص المجاني ٤ مدارس، (٧٥٪) منها بدون عمال مكننة، بينما القطاع الخاص غير المجاني يحتوي على ١٠ مدارس، مع (٧٠٪) من هذه المدارس لا تحتوي على عمال مكننة.

بالتالي، يمكن ملاحظة أن القطاع الرسمي يعاني من قلة توظيف عمال المكننة في العملية التعليمية، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر توازناً أكبر في الدمج المحدود لعمال المكننة. القطاع الخاص غير المجاني يُظهر تنوعاً أكبر في استخدام عمال المكننة مع نسبة معقولة من المدارس التي تعتمد عليهم.

٢.٥.٥. عدد مسؤولي المختبرات الذين يقومون أيضاً بالتعليم



الرسم البياني (٣٩): عدد مسؤولي المختبرات الذين يقومون بالتعليم أيضاً

في المدارس الرسمية في بيروت هناك ٧ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات يقومون بالتعليم، ومدرسة واحدة تحتوي على مسؤول مختبر. وفي القطاع الخاص المجاني، توجد مدرسة واحدة لا تحتوي

على مسؤولي مختبرات يقومون بالتعليم. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فهناك ٧ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، ومدرستان تحتويان على مسؤول مختبر. إجمالي محافظة بيروت يظهر أن معظم المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات يقومون بالتعليم، بينما تحتوي نسبة قليلة منها على مسؤولين.

وفي جبل لبنان (الضواحي) هناك ٧ مدارس في القطاع الرسمي لا تحتوي على مسؤولي مختبرات يقومون بالتعليم، و٣ مدارس تحتوي على مسؤول مختبر واحد، ومدرسة واحدة تحتوي على مسؤول مختبر. في القطاع الخاص المجاني، توجد ٤ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات يقومون بالتعليم. وفي القطاع الخاص غير المجاني، هناك ١٧ مدرسة لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، و٨ مدارس تحتوي على مسؤول مختبر واحد، و٣ مدارس تحتوي على مسؤولين. إجمالي المحافظة يظهر أن هناك تنوعاً بين المدارس التي تحتوي على مسؤولي مختبرات وتلك التي لا تحتوي.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) هناك ١٦ مدرسة في القطاع الرسمي لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، ومدرسة واحدة تحتوي على مسؤول مختبر. في القطاع الخاص المجاني، توجد ٣ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، ومدرسة واحدة تحتوي على مسؤول مختبر. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فهناك ٦ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، و٣ مدارس تحتوي على مسؤول مختبر واحد. إجمالي المحافظة يظهر أن أغلب المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات.

في الشمال هناك ٣٢ مدرسة في القطاع الرسمي لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، و٣ مدارس تحتوي على مسؤول مختبر. في القطاع الخاص المجاني، ٥ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، ومدرسة واحدة تحتوي على مسؤول مختبر. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فهناك ٩ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، و٤ مدارس تحتوي على مسؤول أو أكثر. إجمالي المحافظة يشير إلى أن الغالبية العظمى من المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات.

وفي المدارس الرسمية في البقاع هناك ١٠ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، ومدرستان تحتويان على مسؤول مختبر. في القطاع الخاص المجاني، هناك ٣ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فهناك ٥ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، و٣ مدارس تحتوي على مسؤول أو أكثر. إجمالي المحافظة يظهر أن نسبة كبيرة من المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، مع وجود بعض المدارس التي تحتوي.

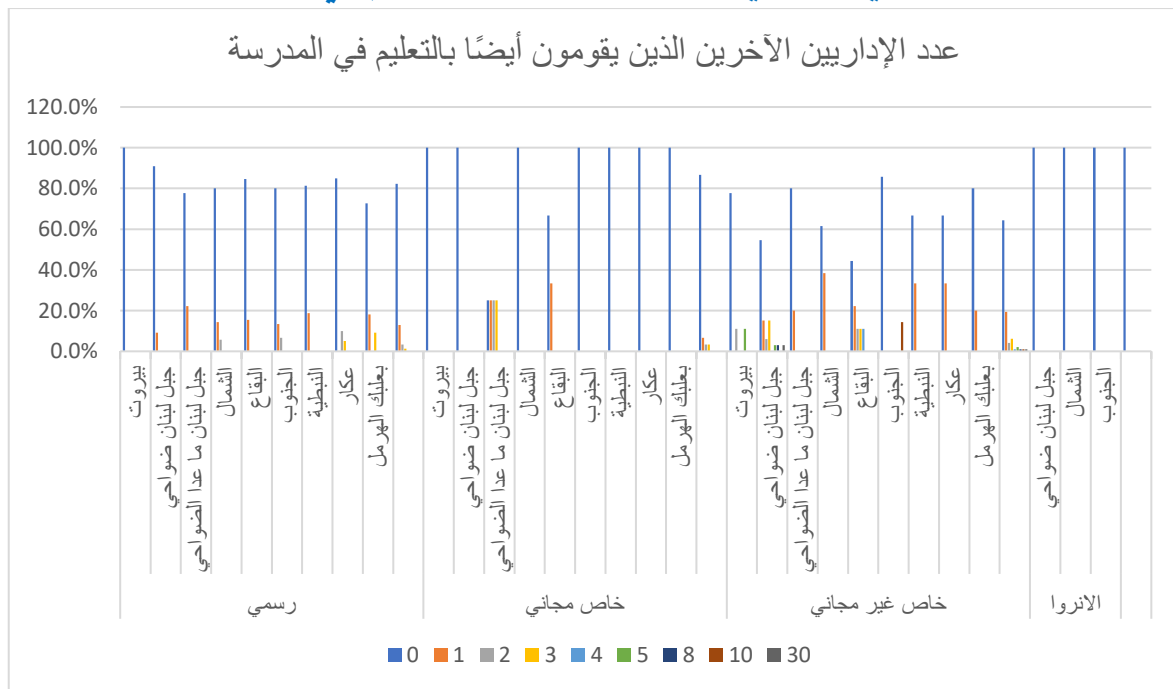
وفي الجنوب هناك ١٣ مدرسة في القطاع الرسمي لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، ومدرستان تحتويان على مسؤول مختبر. في القطاع الخاص المجاني، مدرسة واحدة لا تحتوي على مسؤولي مختبرات. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فهناك ٥ مدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات،

ومدرستان تحتويان على مسؤول أو أكثر. إجمالي المحافظة يظهر أن المدارس التي تحتوي على مسؤولي مختبرات قليلة.

ويشير إجمالي النتائج في النبطية إلى أن معظم المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، مع وجود نسبة أقل من المدارس التي تحتوي على مسؤولين. كما يشير إجمالي النتائج في عكار إلى أن الغالبية العظمى من المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، مع وجود نسبة صغيرة تحتوي على مسؤولين. كذلك الأمر في بعلبك الهرمل التي يشير إجمالي النتائج فيها إلى أن معظم المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، بينما يحتوي عدد قليل منها على مسؤولين.

إن أغلب المدارس في القطاع الرسمي لا تحتوي على مسؤولي مختبرات يقومون بالتعليم، وعدد قليل منها يحتوي على مسؤول أو أكثر. في القطاع الخاص المجاني، معظم المدارس لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، مع وجود نسبة صغيرة تحتوي على مسؤولين. في القطاع الخاص غير المجاني، هناك تنوع أكبر، حيث يحتوي عدد كبير من المدارس على مسؤولين أو أكثر. أما مدارس الأونروا، فبالغالبية العظمى لا تحتوي على مسؤولي مختبرات، مع وجود نسبة صغيرة تحتوي على مسؤول واحد.

٢.٥.٦. عدد الإداريين الآخرين الذين يقومون أيضاً بالتعليم في المدرسة



الرسم البياني (٤٠): عدد الإداريين الآخرين الذين يقومون بالتعليم أيضاً

في القطاع الرسمي هناك ١٢١ مدرسة لا تحتوي على إداريين يقومون بالتعليم، و ١٩ مدرسة تحتوي على إداري واحد، و ٥ مدارس تحتوي على إداريين، ومدرستان تحتويان على ثلاثة إداريين. ولا توجد

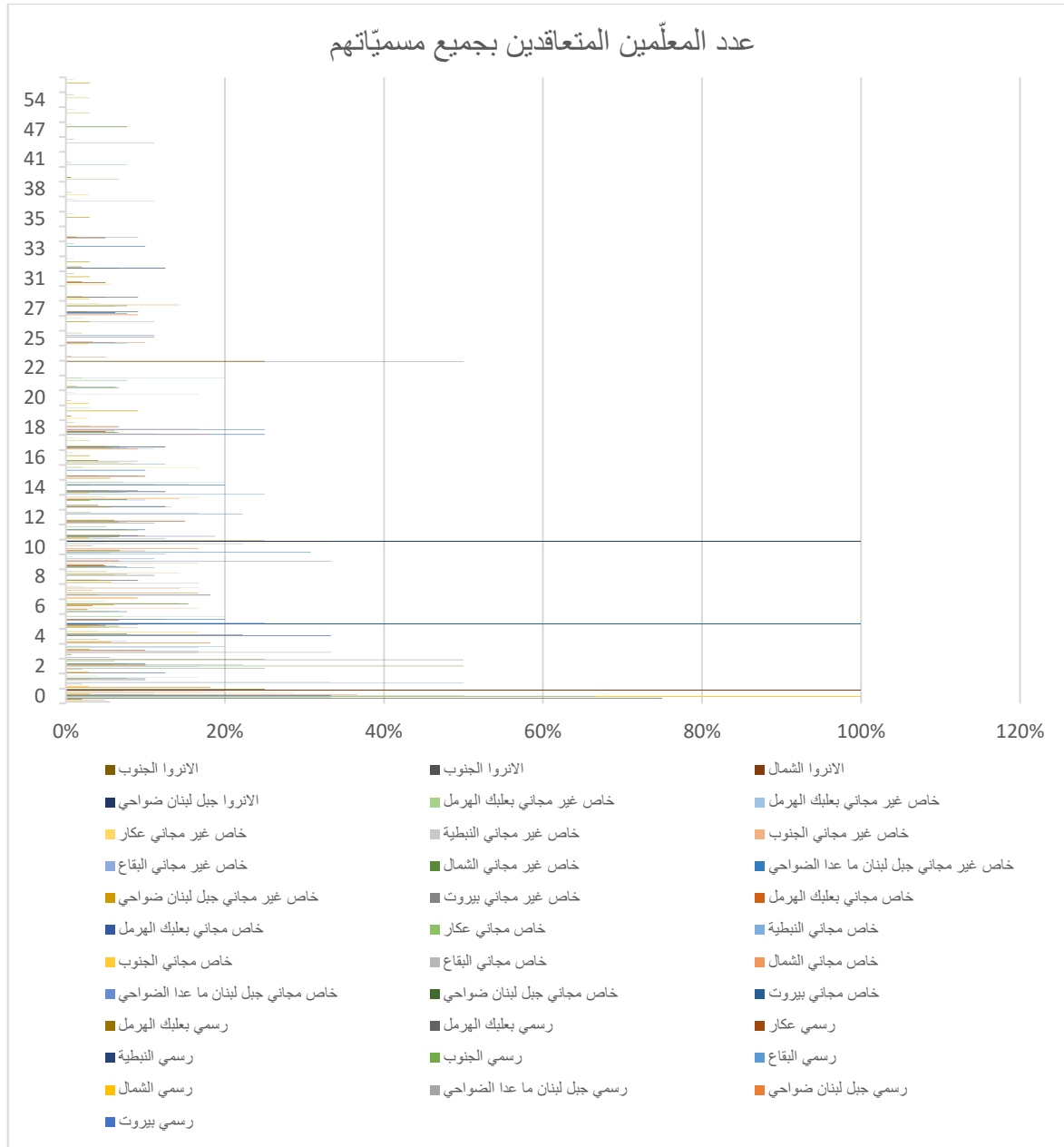
مدارس تحتوي على أكثر من ثلاثة إداريين. ويشير إجمالي القطاع الرسمي إلى ١٤٧ مدرسة من إجمالي المدارس.

في القطاع الخاص المجاني، ٢٦ مدرسة لا تحتوي على إداريين يقومون بالتعليم، ومدرستان تحتويان على إداري واحد، ومدرسة واحدة تحتوي على إداريين، ومدرسة واحدة تحتوي على ثلاثة إداريين. ولا توجد مدارس تحتوي على أكثر من ثلاثة إداريين. أما إجمالي القطاع الخاص المجاني فيشير إلى ٣٠ مدرسة من إجمالي المدارس.

في القطاع الخاص غير المجاني، ٦٣ مدرسة لا تحتوي على إداريين يقومون بالتعليم، و ١٩ مدرسة تحتوي على إداري واحد، و ٤ مدارس تحتوي على إداريين، و ٦ مدارس تحتوي على ثلاثة إداريين، ومدرسة واحدة تحتوي على أربعة إداريين، ومدرستان تحتويان على خمسة إداريين، ومدرسة واحدة تحتوي على ستة إداريين، ومدرسة واحدة تحتوي على سبعة إداريين. يشير إجمالي القطاع الخاص غير المجاني إلى ٩٨ مدرسة من إجمالي المدارس.

في مدارس الأونروا، ٤ مدارس لا تحتوي على إداريين يقومون بالتعليم. ولا توجد مدارس تحتوي على أي إداريين يقومون بالتعليم. يشير إجمالي مدارس الأونروا إلى ٤ مدارس من إجمالي المدارس. تشير البيانات أعلاه إلى أن المدارس التي لا تحتوي على إداريين يقومون بالتعليم تشكل الغالبية العظمى. فعدد الإداريين الذين يقومون بالتعليم يقل بشكل كبير في جميع القطاعات، مع تركيز نسبي في القطاع الخاص غير المجاني.

٢.٦. عدد المعلمين المتعاقدين بجميع مسمياتهم



الرسم البياني (٤١): عدد المعلمين المتعاقدين بجميع مسمياتهم

يضم القطاع الرسمي في بيروت مدارس تحتوي على أعداد متنوعة من المعلمين المتعاقدين، حيث توجد مدارس بها معلمان متعاقدان، وأخرى بها عشرة معلمين، بالإضافة إلى مدارس تحتوي على أربعة عشر وثمانية عشر معلمًا متعاقدًا. ويضم القطاع الخاص المجاني مدرسة واحدة بها خمسة معلمين متعاقدين. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيضم مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين، بالإضافة إلى مدارس بها خمسة وأربعين معلمًا متعاقدًا.

في جبل لبنان (الضواحي)، يضم القطاع الرسمي مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين، بالإضافة إلى مدارس بها تسعة عشر معلماً، وأخرى بها ستة معلمين. ويضم القطاع الخاص المجاني مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين، بالإضافة إلى مدارس بها معلم واحد فقط. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيضم مدارس تحتوي على خمسة معلمين متعاقدين، بالإضافة إلى مدارس بها معلمين اثنين، وثلاثة معلمين. قطاع الأونروا يضم مدرسة واحدة بها عشرة معلمين متعاقدين.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، يضم القطاع الرسمي مدارس تحتوي على ثلاثة معلمين متعاقدين. القطاع الخاص المجاني يضم مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين، بالإضافة إلى مدارس بها معلمين اثنين. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيضم مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين، بالإضافة إلى مدارس بها معلمين اثنين، وثلاثة معلمين.

في الشمال، يضم القطاع الرسمي مدارس تحتوي على ثلاثة معلمين متعاقدين. ويضم القطاع الخاص المجاني مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيضم مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين. قطاع الأونروا يضم مدرسة واحدة.

في البقاع، يضم القطاع الرسمي مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين، بالإضافة إلى مدارس بها معلمين اثنين أو أكثر. ويضم القطاع الخاص المجاني وغير المجاني مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين.

في الجنوب، يضم القطاع الرسمي مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين. القطاع الخاص المجاني يضم مدرسة واحدة. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيضم مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين. قطاع الأونروا يضم مدرستين.

في النبطية، يضم القطاع الرسمي مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين. ويضم القطاع الخاص المجاني وغير المجاني مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين.

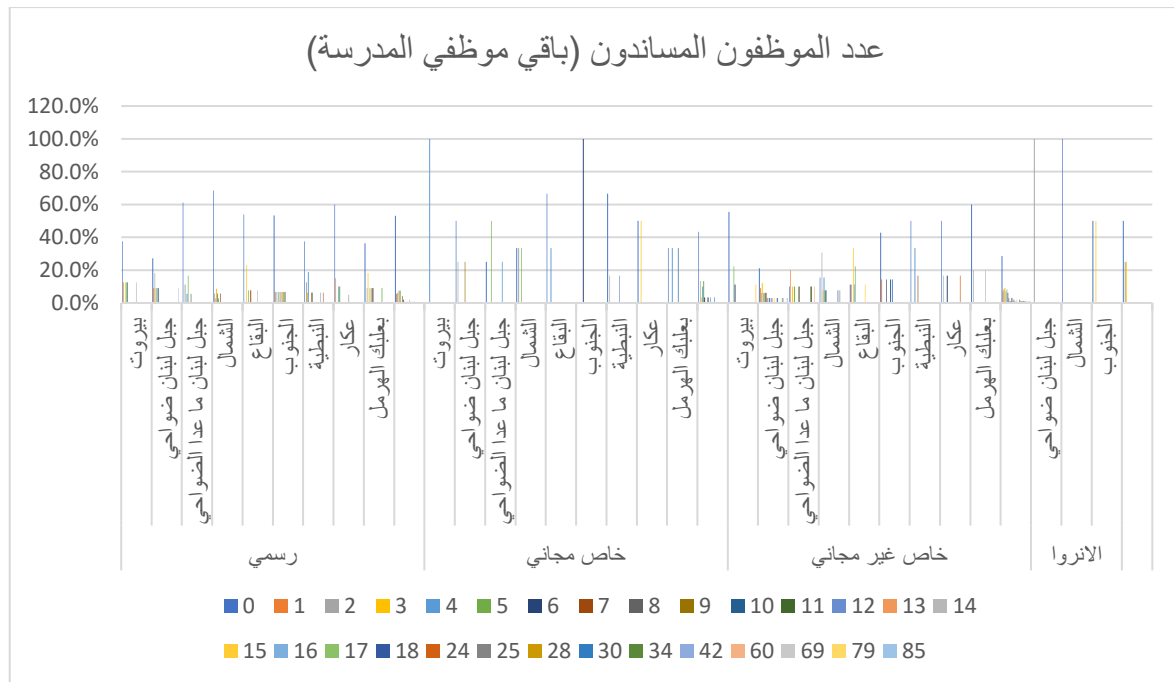
في عكار، يضم القطاع الرسمي مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين. القطاع الخاص المجاني يضم مدرستين. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيضم مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين. في بعلبك الهرمل، يضم القطاع الرسمي مدارس تحتوي على معلم واحد في معظمها. القطاع الخاص المجاني وغير المجاني يضمان مدارس تحتوي على معلمين متعاقدين.

بشكل عام، يتفاوت توزيع المعلمين المتعاقدين بشكل كبير عبر القطاعات التعليمية والمناطق المختلفة. في القطاع العام، تظهر المدارس تبايناً ملحوظاً في أعداد المعلمين المتعاقدين، حيث يتراوح العدد من معلم واحد فقط إلى ما يصل إلى ثمانية عشر معلماً. أما القطاع الخاص المجاني، فعادةً ما يحتوي على عدد محدود من المعلمين المتعاقدين، حيث توظف بعض المدارس معلماً واحداً فقط. في المقابل، يوظف القطاع الخاص غير المجاني عدداً أكبر من المعلمين المتعاقدين، حيث تضم بعض

المدارس ما يصل إلى خمسة وأربعين معلماً. أما مدارس الأونروا، الموجودة في بعض المناطق مثل جبل لبنان والجنوب، فتوظف عدداً معتدلاً من المعلمين المتعاقدين، حيث تحتوي بعض المدارس على معلم أو معلمين فقط.

٢.٧. الموظفون المساندون (باقي موظفي المدرسة)

٢.٧.١. عدد الموظفين المساندين



الرسم البياني (٤٢): عدد الموظفين المساندين

في ضواحي جبل لبنان، هناك ١١ مدرسة في القطاع الرسمي. النسبة الأكبر منها لا تحتوي على موظفين مساندين، بينما بعض المدارس تحتوي على ٢ موظف مساند أو أعداد أخرى من الموظفين المساندين تتراوح بين ١ إلى ٦. ويمثل القطاع الرسمي (٢٢.٤٪) من إجمالي المدارس. وفي القطاع الخاص المجاني، هناك ٤ مدارس، بعضها لا يحتوي على موظفين مساندين، بينما تحتوي مدارس أخرى على ٢ موظف مساند أو ٩ موظفين. ويمثل القطاع الخاص المجاني (٨.٢٪) من إجمالي المدارس. في القطاع الخاص غير المجاني، هناك ٣٣ مدرسة. النسبة الأكبر منها لا تحتوي على موظفين مساندين، وبعض المدارس تحتوي على عدد متنوع من الموظفين المساندين. بينما يمثل القطاع الخاص غير المجاني (٦٧.٣٪) من إجمالي المدارس. في قطاع الأونروا، هناك مدرسة واحدة تحتوي على ٢

موظف مساند، مما يمثل (٢٠٪) من إجمالي المدارس. ونستنتج أن القطاع الخاص غير المجاني هو الأكثر تمثيلاً من حيث عدد المدارس وعدد الموظفين المساندين.

في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، يشكّل القطاع الرسمي (٥٦.٣٪) من المدارس في المحافظة. نسبة كبيرة من المدارس الرسمية لا يوجد بها موظفون مساندون، بينما بعض المدارس تحتوي على موظف مساند واحد. في القطاع الخاص المجاني، يمثل (١٢.٥٪) من المدارس، ونصف هذه المدارس يحتوي على ٥ موظفين مساندين. في القطاع الخاص غير المجاني، يمثل (٣١.٣٪) من المدارس، حيث يحتوي بعضها على موظف مساند واحد أو عدد متنوع من الموظفين. ونستنتج أن قطاع التعليم الرسمي هو الأكبر في عدد المدارس في المحافظة ولكنه يواجه نقصاً في الموظفين المساندين، بينما يظهر قطاع التعليم الخاص المجاني توازناً.

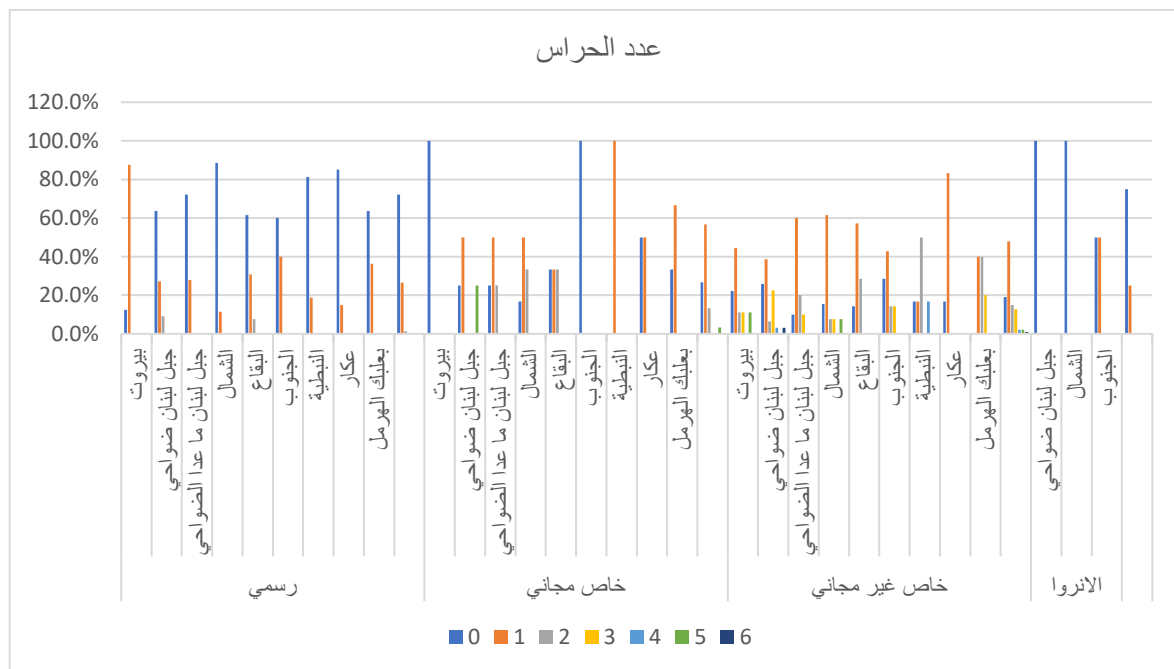
في محافظة الشمال، يمثل القطاع الرسمي (٦٣.٦٪) من المدارس في المحافظة، حيث نسبة كبيرة منها لا يوجد بها موظفون مساندون، وبعض المدارس يحتوي على موظف مساند واحد. في القطاع الخاص المجاني، يمثل (١٠.٩٪) من المدارس، حيث نسبة منها لا تحتوي على موظفين مساندين. في القطاع الخاص غير المجاني، يمثل (٢٣.٦٪) من المدارس، حيث يحتوي بعضها على عدد متنوع من الموظفين المساندين. القطاع الأونروا يحتوي على مدرسة واحدة فقط، ولا يوجد بها أي موظفين مساندين. الاستنتاج يظهر أن القطاع الرسمي هو الأكبر من حيث عدد المدارس في الشمال، ولكنه يعاني من نقص في الموظفين المساندين.

في محافظة البقاع، يشكل القطاع الرسمي (٥٢٪) من المدارس فيها. نصف المدارس الرسمية تقريباً لا يوجد بها موظفون مساندون، بينما بعض المدارس تحتوي على ٣ موظفين مساندين. في القطاع الخاص المجاني، يمثل (١٢٪) من إجمالي المدارس، حيث نسبة من هذه المدارس لا يوجد بها موظفون مساندون. في القطاع الخاص غير المجاني، يمثل (٣٦٪) من المدارس، حيث يحتوي بعضها على عدد متنوع من الموظفين. ويشير الاستنتاج إلى أن القطاع الرسمي هو الأكبر في البقاع ولكنه يعاني من نقص حاد في الموظفين المساندين.

في محافظة الجنوب، يمثل القطاع الرسمي (٦٠٪) من إجمالي المدارس فيها، حيث نسبة من المدارس لا يوجد بها موظفون مساندون. في القطاع الخاص المجاني، يمثل (٤٪) من إجمالي المدارس، حيث جميعها تحتوي على ٦ موظفين مساندين. في القطاع الخاص غير المجاني، يمثل (٢٨٪) من المدارس، حيث نسبة منها لا تحتوي على موظفين مساندين. القطاع الأونروا يمثل (٨٪) من المدارس، حيث يحتوي بعضها على موظف مساند واحد. الاستنتاج يظهر أن قطاع التعليم الرسمي والخاص غير المجاني هما الأكثر تمثيلاً في الجنوب، ولكنهما يعانيان من نقص كبير في عدد الموظفين المساندين.

في محافظة النبطية، القطاع الرسمي يشكل (٥٧.١٪) من إجمالي المدارس، حيث نسبة من المدارس لا يوجد بها أي موظفين مساندين. في القطاع الخاص المجاني، يمثل (٢١.٤٪) من إجمالي المدارس، حيث نسبة منها لا يوجد بها أي موظفين مساندين. في القطاع الخاص غير المجاني، يمثل (٢١.٤٪) من المدارس، حيث نسبة منها لا يوجد بها أي موظفين مساندين. الاستنتاج يشير إلى أن قطاع التعليم الرسمي هو الأكثر تمثيلاً في النبطية، ولكنه يعاني من نقص في عدد الموظفين المساندين. في محافظة عكار، يمثل القطاع الرسمي (٧١.٤٪) من إجمالي المدارس، حيث نسبة منها لا يوجد بها أي موظفين مساندين. في القطاع الخاص المجاني، يمثل (٧.١٪) من إجمالي المدارس، حيث نسبة منها لا يوجد بها أي موظفين مساندين. في القطاع الخاص غير المجاني، يمثل (٢١.٤٪) من إجمالي المدارس، حيث نسبة منها لا يوجد بها أي موظفين مساندين. الاستنتاج يشير إلى أن قطاع التعليم الرسمي هو الأكثر تمثيلاً في عكار، ولكنه يعاني من نقص واضح في عدد الموظفين المساندين. في بعلبك الهرمل، القطاع الرسمي يمثل (٥٧.٩٪) من إجمالي المدارس في المحافظة. نسبة من المدارس الرسمية لا يوجد بها أي موظفين مساندين. في القطاع الخاص المجاني، يمثل (١٥.٨٪) من إجمالي المدارس، حيث نسبة من هذه المدارس لا يوجد بها أي موظفين مساندين. في القطاع الخاص غير المجاني، يمثل (٢٦.٣٪) من إجمالي المدارس، حيث نسبة منها لا يوجد بها أي موظفين مساندين. الاستنتاج يشير إلى أن قطاع التعليم الرسمي يمثل النسبة الأكبر، ولكنه يعاني من نقص كبير في الموظفين المساندين.

٢.٧.٢. عدد الحراس



الرسم البياني (٤٣): عدد الحراس

في بيروت، معظم المدارس في القطاع الرسمي تضم حارسًا واحدًا، بينما بعض المدارس لا يوجد بها أي حارس. أما في القطاع الخاص المجاني، فلا توجد مدارس لديها حراس. في القطاع الخاص غير المجاني، بعض المدارس لديها حارس واحد، بينما توجد مدارس أخرى ليس لديها حراس، وبعضها يحتوي على حراس بعدد أكبر.

في جبل لبنان ضواحي، العديد من مدارس القطاع الرسمي لا تحتوي على حراس، بينما توجد مدارس أخرى لديها حارس واحد أو أكثر. في القطاع الخاص المجاني، بعض المدارس لديها حارس واحد، بينما توجد مدارس أخرى ليس لديها حراس. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فبعض المدارس تحتوي على حارس واحد، بينما توجد مدارس أخرى ليس لديها حراس، وبعضها يحتوي على ثلاثة حراس. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، العديد من مدارس القطاع الرسمي لا تحتوي على حراس، بينما توجد مدارس أخرى لديها حارس واحد. في القطاع الخاص المجاني، هناك توزيع متساوٍ بين المدارس التي لديها صفر، واحد، أو اثنين من الحراس. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فبعض المدارس لديها حارس واحد، بينما توجد مدارس أخرى ليس لديها حراس.

في الشمال، لا يحتوي العديد من مدارس القطاع الرسمي على حراس، بينما توجد مدارس أخرى لديها حارس واحد. في القطاع الخاص المجاني، بعض المدارس لديها حارس واحد، بينما توجد مدارس أخرى تحتوي على حارسين. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فبعض المدارس لديها حارس واحد، بينما توجد مدارس أخرى ليس لديها حراس.

في البقاع، العديد من مدارس القطاع الرسمي لا تحتوي على حراس، بينما توجد مدارس أخرى لديها حارس واحد. في القطاع الخاص المجاني، هناك توزيع متساوٍ بين المدارس التي لديها صفر أو واحد من الحراس. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فبعض المدارس لديها حارس واحد، بينما توجد مدارس أخرى تحتوي على حارسين.

في الجنوب، العديد من مدارس القطاع الرسمي لا تحتوي على حراس، بينما توجد مدارس أخرى لديها حارس واحد. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فبعض المدارس لديها حارس واحد، بينما توجد مدارس أخرى ليس لديها حراس.

في النبطية، العديد من مدارس القطاع الرسمي لا تحتوي على حراس، بينما توجد مدارس أخرى لديها حارس واحد. في القطاع الخاص المجاني، جميع المدارس تحتوي على حارس واحد. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فبعض المدارس تحتوي على حارسين.

في عكار، العديد من مدارس القطاع الرسمي لا تحتوي على حراس، بينما توجد مدارس أخرى لديها حارس واحد. في القطاع الخاص المجاني، هناك توزيع متساوٍ بين المدارس التي لديها صفر أو واحد من الحراس.

في بعلبك الهرمل، العديد من مدارس القطاع الرسمي لا تحتوي على حراس، بينما توجد مدارس أخرى لديها حارس واحد. في القطاع الخاص غير المجاني، بعض المدارس تحتوي على حارسين، بينما توجد مدارس أخرى تحتوي على ثلاثة حراس. بشكل عام، يظهر أن توزيع الحراس في المدارس يختلف بشكل كبير حسب المحافظة وقطاع التعليم. فالمدارس الرسمية لديها أعلى نسبة من المدارس التي لا تحتوي على حراس، خاصة في بيروت وعكار. ويظهر التعليم الخاص، خصوصاً غير المجاني، توزيعاً أفضل نسبياً لوجود الحراس.

٣. تحليل نتائج أسئلة البحث

السؤال البحثي: ما مدى الاختلاف في درجة استعداد المدارس الرسمية والخاصة لتنفيذ المناهج المطورة في لبنان؟

للإجابة على السؤال البحثي المتعلق بمدى الاختلاف في درجة استعداد المدارس الرسمية والخاصة لتنفيذ المناهج المطورة في لبنان، تم الاعتماد على تحليل نتائج الأسئلة البحثية كافة، والتي ركزت على استكشاف نقاط القوة والضعف، إضافة إلى الفرص والتحديات المرتبطة بتنفيذ هذه المناهج. تجدر الإشارة إلى أن جميع النسب الواردة في هذه الدراسة مستندة إلى إجابات المبحوثين ضمن عينة الدراسة فقط، وستُعرض النتائج بشكل مفصل في الفقرات التالية.

٩.٢. تحليل نتائج السؤال البحثي الثاني: ما هي الفروقات الرئيسية في الكفايات

القيادية اللازمة لتنفيذ فعال للمناهج المطورة بين المدارس الرسمية والخاصة؟

٣.١.١. ما مدى كفاءة القيادة في عملية تطبيق المناهج المطورة؟

٣.١.١.١. ما مدى كفاءة المدير لقيادة عملية تطبيق المناهج المطورة؟

يرتكز التخطيط لإدارة الموارد البشرية على التخطيط المسبق لعدد العاملين اللازمين للمدرسة، موزعين على الوظائف المختلفة بناء على مؤهلات محددة وفترة زمنية معينة ليكونوا قادرين على تحقيق أهداف المدرسة. هذه العملية تسمح بالتعرف على العاملين لجهة إعدادهم ومؤهلاتهم وتحديد حاجاتهم. وتقدير الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، والاستعداد لمواجهة النقص وسد الحاجات والعمل على تطوير الكفايات المهنية لكافة العاملين.

وتتم عملية التخطيط بتحديد واقع المتعلمين في المدرسة وكفاءاتهم، وتحديد حاجة المدرسة إلى عاملين جدد يتمتعون بمؤهلات جديدة بناء على التغيرات والتطورات التربوية والتكنولوجية. وتحديد النقص من العاملين للمرحلة المقبلة أو الفائض في بعض الوظائف، وكيفية التصرف في هاتين الحالتين.

إن الإدارة عملية إنسانية إجتماعية مستمرة تعمل على استغلال الموارد المتاحة داخل المؤسسة وخارجها عن طريق التخطيط، وصنع القرار، والتنظيم، والتنسيق، وحل المشكلات، والتوجيه والإشراف، والرقابة، والتقييم للوصول إلى الأهداف المحددة بأقصى درجة من الفعالية والكفاءة. إن هذه العمليات

ليست منفصلة عن بعضها البعض بل هي متداخلة ومتراصة. فكل عملية منها تؤثر وتتأثر بالعمليات الأخرى.

إن عملية التخطيط تبدأ بتحديد المهام والأنشطة المطلوبة لتحقيق الأهداف وتنتهي بتحديد المحاكات التي ستستخدم لتقويم ما تم تحقيقه بنجاح. وهي تتضمن تحديد المهام والإشراف عليها وتفعيل قنوات التواصل بين الهيئتين الإدارية والتعليمية والأهل والمجتمع المحلي، وتخصيص الموارد لها وتنفيذها ضمن إطار زمني محدد.

وتعتبر عملية التقويم نشاطاً اعتيادياً في حياة المدرسة، وذو تأثير شامل على كافة عناصرها. فإذا تم توظيفه بشكل سليم يؤدي إلى رفع مستوى التحصيل التعليمي لدى التلامذة ورفع كفاءة الأساتذة وإنتاجيتهم. ويتطلب هذا الأمر من المدير تقويم كل جوانب العملية التعليمية / التعلمية في المدرسة وأثرها على مستوى تحصيل التلامذة ونموهم، ومستوى جودة التعليم / التعلم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى التعليم وزيادة فعالية المدرسة.

ومن أهم مجالات التقويم المدرسي، تقويم جودة العملية التعليمية / التعلمية، وجودة التحصيل التعليمي لدى التلامذة، وفعالية القيادة وجودة التخطيط الاستراتيجي. ويدخل التقويم في ثقافة المدرسة وقدرتها على التطوير والتغيير ودعم الابتكار، مما يعزز المناخ المؤسسي والعلاقات الانسانية الفعالة داخل المدرسة. لذا من الضروري تعميم ثقافة التقويم الذاتي للمؤسسات التعليمية (تقويم المتعلم لأدائه - تقويم المدير لأدائه - تقويم المعلم لأدائه) التي تلعب دوراً أساسياً في تحسين الأداء وتفعيل التجديد والابتكار.

ومن أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها مدير المدرسة، ليستطيع النجاح في عمله كقائد تربوي، القدرة على حل المشكلات. يواجه مدير المدرسة مشكلات متنوعة عليه حلها بطريقة مناسبة، والعمل على منع تفاقمها لكي لا تعيق سير العمل في المدرسة. وبالتالي عليه أن يكون قادراً على كشف المشكلات القائمة وحل المشكلات التي قد تحدث في المستقبل. لكي تكون الإدارة فعالة، يجب أن يتحلى المدير بإدارة قوية، محترفة، تشاركية، وإنسانية. وبما أن المدرسة تُعد مجتمعاً تواصلياً بامتياز، فمن الضروري أن يتمتع المدير بمهارات تواصلية تعزز من فعالية أدائه داخل المدرسة وخارجها، بما يساهم في تفعيل مشاركة الجميع في عملية التحسين والتطوير المدرسي.

إن ما يميز مدرسة عن أخرى هو أدائها الإداري والتربوي الذي يقوده قائد تربوي يعزز فعاليتها ويحسن إنتاجيتها. القائد التربوي هو الشخص الذي يتخذ المبادرات لتحسين الواقع وتطويره، ويتمتع برؤية

مؤسسية تحقق الأهداف. لذا، يُتطلب منه أن يتحلى بالصفات القيادية العامة بالإضافة إلى مواصفات خاصة بالعمل التربوي.

تمت الإجابة على السؤال البحثي الثاني من قِبل المديرين، النظار، المنسقين، والمعلمين. وقد اعتمدنا في عرض الإجابات على تحليل العوامل في القطاعين الرسمي والخاص، وتصنيفها بحسب المحافظات، ثم المقارنة بين القطاعين لتحديد مكامن تأثير هذه العوامل. كما وضعنا خلاصة لنتائج الاستبيانات الأربعة لكل بند من بنود السؤال. وجاءت الإجابات على النحو التالي:

أ- وضع خطط استراتيجية لتحقيق أهداف المدرسة

• تحليل نتائج استبيان المدير

تظهر النتائج أن مدارس الأونروا تحصد أعلى النسب فيما يتعلق بالتزام المدارس بوضع خطط استراتيجية بانتظام في كافة المحافظات، مما يعكس استقرارها. أما القطاع الرسمي فيظهر تفاوتاً كبيراً بين المحافظات؛ إذ تتراوح النسب بين "أبداً" في بعلبك-الهرمل إلى "دائماً" في عكار. بينما القطاع الخاص المجاني يحقق نتائج جيدة في المحافظات التي يتواجد فيها.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

تشير النتائج إلى أن التعليم الخاص المجاني ومدارس الأونروا هما الأفضل من حيث الالتزام بوضع الخطط الاستراتيجية بفعالية. أما التعليم الرسمي والخاص غير المجاني فيظهرا تفاوتاً بين المحافظات، خاصة في الشمال والبقاع، مع تميز محافظتي جبل لبنان والجنوب في معظم القطاعات.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

أظهرت النتائج تفاوتاً ملحوظاً في التزام المدارس الرسمية بوضع خطط استراتيجية لتحقيق أهدافها في مختلف المحافظات. أما المدارس الخاصة غير المجانية والمجانية، فقد سجلت محافظات ضواحي جبل لبنان والبقاع والشمال نتائج متميزة، مما يعكس القيادة القوية لهذا القطاع في تطبيق التخطيط الاستراتيجي. في المقابل، يعاني القطاع الرسمي من تفاوت ملحوظ بين المحافظات، حيث تظهر بيروت عدم تناسق في التنفيذ (٣٣.٣٪ ينفذونه دائماً و٣٣.٣٪ نادراً). أما القطاع الخاص المجاني، فيُظهر أداءً قوياً في ضواحي جبل لبنان والبقاع (٦٠٪ ينفذونه دائماً). ويتصدر القطاع الخاص غير المجاني

بنتائج متميزة في بيروت (٦٦.٧٪)، الشمال (٦٧.٧٪)، والبقاع (٦٢.٥٪). مدارس الأونروا هي الأكثر التزامًا، خصوصًا في الشمال حيث سجلت نسبة (١٠٠٪).

• تحليل نتائج استبيان المعلم

تُظهر النتائج تفوق القطاع الخاص غير المجاني في وضع الخطط الاستراتيجية على القطاعين الرسمي والمجاني في معظم المحافظات، لا سيما في جبل لبنان، النبطية، وبعبك-الهرمل. يظهر هذا القطاع في بيروت أداء أفضل من القطاع الرسمي بنسبة (٥٥.٩٪) مقابل (٣٣.٣٪) فقط. أما المحافظات المتميزة فهي جبل لبنان (ما عدا الضواحي) التي تسجل أعلى التزام (٧١٪ في المدارس الخاصة). في النبطية، يتميز القطاع الخاص غير المجاني بنسبة (٧١.٩٪). أما القطاع الرسمي، فيُظهر تفاوتًا كبيرًا بين المحافظات؛ الأداء جيد في جبل لبنان وضعيف في بعبك-الهرمل والشمال. القطاع الخاص المجاني يحقق نسبيًا جيدة في معظم المحافظات باستثناء الجنوب حيث الأداء منخفض. وتواجه محافظات الجنوب والشمال وبعبك-الهرمل تحديات ملحوظة في جميع القطاعات مقارنة ببقية المحافظات.

• الخلاصة

تُظهر الآراء توافقًا على أن مدارس الأونروا والقطاع الخاص غير المجاني هما الأكثر تميزًا في التخطيط الاستراتيجي. في المقابل، يحتاج القطاع الرسمي والخاص المجاني إلى تحسين في بعض المحافظات الطرفية مثل الشمال، الجنوب، والبقاع، التي تمثل تحديًا مشتركًا. تُجمع الآراء على ضرورة تحسين هذه المحافظات لتحقيق تقدم في التخطيط الاستراتيجي.

على الرغم من هذا التوافق في النقاط الأساسية، تختلف الآراء في تفاصيل تقييم القطاعات المختلفة حسب المحافظات.

ب- كيف تتم عملية وضع الخطط لإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات؟

• تحليل نتائج استبيان المدير

دلت النتائج أن القطاعات الرسمية والخاصة غير المجانية تُظهر أن مديري المدارس يقومون بوضع الخطط لإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات بكفاءة وفعالية عالية. وتظهر محافظتا الجنوب وبيروت أداءً متميزًا في كافة القطاعات. وتسجل عكار وبعبك-الهرمل نسبيًا منخفضة في مشاركة الأطراف بفعالية وكفاءة. ولا يزال الاعتماد على قرارات فردية من المدير قائمًا في بعض المحافظات. عند مقارنة نتائج المحافظات، نجد أن بيروت تتصدر الأداء لجهة إشراك جميع الأطراف

في وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات في القطاع الرسمي والخاص غير المجاني، حيث أن (٨٧.٥٪) من المدارس في القطاع الرسمي و(٨٨.٩٪) في القطاع الخاص غير المجاني تلتزم بوضع الخطط بفعالية وكفاءة. مع تمييز في محافظات الشمال وبعلمك الهرمل بنسبة (١٠٠٪). ويظهر القطاع الخاص المجاني تبايناً أقل بسبب آليات موحدة نسبياً.

دلت النتائج بحسب آراء المديرين أن القطاع الرسمي يحقق نسباً متوسطة إلى مرتفعة لجهة مشاركة جميع الأطراف في وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات، لكنه يعاني من تفاوت واضح بين المحافظات، مع تراجع ملحوظ في عكار والبقاع. أما القطاع الخاص المجاني فيظهر مشاركة عالية في معظم المحافظات، مع تفوق ملحوظ لمدارس الجنوب والبقاع. بينما يظهر القطاع الخاص غير المجاني مشاركة استثنائية لجميع الأطراف بفعالية وكفاءة خاصة في محافظات مثل بيروت وبعلمك الهرمل. ويظهر قطاع الأونروا التزاماً كاملاً أيضاً بمشاركة جميع الأطراف بفعالية وكفاءة، خاصة في جبل لبنان والشمال.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

تشير نتائج القطاع الرسمي إلى أن (٣٩.٢٪) من الناظر إعتبروا أن "المديرين يضعون الخطط بفعالية وكفاءة"، بينما (٣٨.٧٪) ترى أن البعض منهم بفعالية وكفاءة". وبناءً على ذلك، يكون الإجمالي الإيجابي (التشارك بفعالية وكفاءة) حوالي (٧٧.٩٪). بينما (٢٢.١٪) من المدارس تعتبر أن هناك إجابات سلبية تتعلق بعدم وجود آلية محددة، أو مشاركة دون فعالية تُذكر.

في التعليم الخاص المجاني، تشير النسب الإجمالية إلى أن (٦١.٣٪) من المدارس ترى أن "المديرين يضعون الخطط بفعالية وكفاءة"، بينما (٢٢.٦٪) تعتقد أن البعض منهم تشارك بفعالية وكفاءة". كما تشير (٣.٢٪) من المدارس إلى أنه "لا توجد آلية محددة للخطط". إضافة إلى ذلك، هناك (٣.٢٪) من المدارس ترى أن "بعض الأطراف تشارك ولكن دون فعالية تُذكر". بناءً على هذه البيانات، يكون إجمالي الأداء الإيجابي الفعّال بكفاءة حوالي (٨٣.٩٪).

فيما يتعلق بالتعليم الخاص غير المجاني، تشير النسب الإجمالية إلى أن (٥٦.٤٪) من المدارس تتسم بالفعالية والكفاءة"، بينما (٣٧.٦٪) تعتقد أن "بعض الأطراف تتميز بالفعالية والكفاءة". بالإضافة إلى ذلك، هناك (١.٧٪) من المدارس تشير إلى أن "بعض الأطراف تشارك ولكن دون فعالية تُذكر". بناءً على هذه البيانات، يكون الأداء الإيجابي للتشاركية الفعّالة حوالي (٩٤.٠٪).

تتمتع مدارس الأونروا بأداء متميز بنسبة (١٠٠٪) من المشاركة الفعّالة في جبل لبنان والجنوب، مما يعكس تفوقها التنظيمي.

الأداء المتميز: تنصدر بيروت القطاعات بنسب إيجابية في جميع المجالات، خاصة في التعليم الخاص المجاني وغير المجاني (١٠٠٪). و يتميز الجنوب بأعلى نسبة إيجابية في القطاع الرسمي (٩٠.٧٪) وفي الخاص (١٠٠٪). وتتميز محافظتي الشمال وجبل لبنان (الضواحي) بنسب مرتفعة تتراوح بين (٨٢٪) إلى (٩٦٪). وتسجل بعلبك الهرمل نسباً إيجابية متوسطة (٧٦.٥٪ في القطاع الرسمي)، وتتميز في التعليم الخاص (١٠٠٪).

يتفوق القطاع الخاص بوضوح بآليات تخطيط فعّالة مقارنة بالقطاع الرسمي، خاصة في بيروت والجنوب. أما محافظات الجنوب وبيروت والبقاع والشمال فتحقق أعلى نسب إيجابية في القطاع الرسمي. على عكس المحافظات ذات الأداء المنخفض (عكار وبعلبك الهرمل) التي تحتاج إلى تطوير آليات تخطيط شاملة. أما مدارس الأونروا فهي متميزة بنسبة (١٠٠٪) من المشاركة الفعّالة في جبل لبنان والجنوب. تمتاز بيروت بين المحافظات، خاصة في التعليم الخاص المجاني وغير المجاني بنسبة (١٠٠٪) بناءً على إجابات الناظر، ويكون الأداء الإيجابي الإجمالي للتشاركية الفعّالة حوالى (٩٤.٠٪).

• تحليل نتائج استبيان المعلم

تظهر نتائج تحليل استبيان المعلم أن القطاع الخاص المجاني يُظهر اعتماداً قوياً على مشاركة جميع الأطراف بفعالية، خصوصاً في محافظتي الشمال والجنوب. أما القطاع الخاص غير المجاني فيتميز بتفاوت في النسب بين المحافظات، مع بعض الاعتماد على القرارات الفردية في محافظة بيروت، والنسبة الأكبر من المشاركة الفعّالة (١٣.٣٪ لبعض الأطراف و ١٦.٤٪ لجميع الأطراف) تأتي من هذا القطاع، مما يجعله في موقع متقدم مقارنةً بالقطاعات الأخرى. ويظهر كقطاع يتميز بمستوى عالٍ من التشاركية والكفاءة في وضع الخطط، مع وجود فرص لتحسين الأداء في المدارس التي تواجه ضعفاً في آليات التخطيط أو المشاركة. وتُظهر مدارس الأونروا نموذجاً إيجابياً لآليات وضع الخطط. ويعتبر المعلمون أن مستوى التشاركية يصل إلى أكثر من (٨٤.٩٪) في المدارس بطريقة فعّالة (كاملة أو جزئية) في عملية وضع الخطط، وهذا يعكس وجود آليات متطورة نسبياً للتخطيط مقارنةً بالقطاعات الأخرى. وانخفاض في الاعتماد على القرارات الفردية إذ تشكل (٦.٨٪) فقط من الوضع العام، وهو مؤشر إيجابي مقارنةً بقطاعات أخرى. إن توافر الموارد المادية والبشرية يجعل المدارس قادرة على تحقيق مشاركة واسعة وفعّالة. كما أن غياب الآلية الواضحة يعيق الكفاءة.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

تُظهر نتائج تحليل استبيان المنسق أن معظم المحافظات مثل بيروت والشمال وبعبك-الهرمل لديها مستوى جيداً من المشاركة، مع نسبة مئوية أعلى في "تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة". تُعتبر محافظة البقاع استثناءً، حيث تقوم (٦٥.٠٪) من المدارس بمشاركة جميع الأطراف في وضع الخطط. أما بيروت والبقاع فتظهرا مشاركة كاملة من جميع الأطراف في القطاع الخاص المجاني، بينما يتبع الشمال نهجاً أقوى في اتخاذ القرارات الفردية. وهناك اتجاهات مماثلة للقطاع الخاص المجاني، مع وجود مشاركة كبيرة في بعض المحافظات مثل الجنوب وبعبك-الهرمل، ولكن لا يزال بعض المدراء يتفردون باتخاذ القرارات أو يسمحون بمشاركة محدودة من أصحاب المصلحة. وتتميز مدارس الشمال بإشراك أصحاب المصلحة بفعالية بنسبة (١٠٠٪).

نستنتج أن المبحوثين جميعهم يتفقون على أن مستوى التشاركية مرتفع، خصوصاً في القطاع الخاص غير المجاني وقطاع الأونروا، مع إشادة بأداء الجنوب وبيروت. بالنسبة للتفرد في اتخاذ القرارات فقد صرح بعض المدراء أنها لا تزال تُعتمد في بعض المحافظات، وقد نلاحظ من خلال إجابات النظار أن التفرد في القرارات يظهر في المحافظات ذات الأداء المنخفض، مثل عكار وبعبك-الهرمل. بالنسبة للمعلمين لا يتعدى عدد المديرين المتفردين في قراراتهم "القرارات الفردية" (٦.٨٪) فقط من الوضع العام، وهو مؤشر إيجابي. وقد أشار المنسقون أيضاً إلى تفرد بعض المديرين في قراراتهم في بعض مدارس القطاع الخاص المجاني وغير المجاني.

يتفق الجميع على أن نسبة المديرين الذين يتفردون بقراراتهم قليلة بشكل عام، لكنها لا تزال موجودة في بعض المحافظات أو القطاعات. هناك إجماع أيضاً على أن قطاع الأونروا هو الأفضل من حيث التشاركية والتخطيط الفعال.

ويتمتع القطاع الخاص غير المجاني بمستوى عالٍ من التشاركية والكفاءة، لكنه يحتاج إلى تحسين في بعض المحافظات.

ونستنتج أن هناك مستويات مرتفعة من التشاركية الفعالة، مع إشادة بقطاع الأونروا والقطاع الخاص. وأن هناك تفاوتاً جغرافياً، إذ تميز بيروت والجنوب، وهناك ضعف واضح في عكار والبقاع. أما بشأن القرارات الفردية فهي قليلة بشكل عام لكنها لا تزال موجودة في بعض المحافظات. ويعتبر قطاع الأونروا

نموذجًا مثاليًا للتنظيم والمشاركة الفعّالة. ويقدم القطاع الخاص غير المجاني أداءً متقدمًا لكنه يواجه تحديات في بعض المحافظات.

خلاصة

نلاحظ وجود مستوى عام جيد من التشاركية في معظم القطاعات، على الرغم من تفوق القطاع الخاص على القطاع الرسمي. مما يظهر الحاجة إلى تعزيز التشاركية في المحافظات ذات الأداء المنخفض (عكار والبقاع)، وإعطاء فرص لتحسين الأداء في المحافظات التي تواجه تحديات في إشراك الفريق، والاستفادة من نماذج القطاعات المتميزة لتحسين آليات التخطيط.

ويتوافق الجميع على أهمية الإدارة التشاركية من خلال إشراك فريق العمل في وضع الخطط. والحاجة لتطوير حلول مستدامة لتحسين أداء المديرين في المحافظات ذات التحديات مثل عكار والبقاع.

ت- نموذج القيادة المعتمد في المدرسة

• تحليل نتائج استبيان المدير

في القطاع الرسمي، تعتبر القيادة التشاركية النموذج الأكثر اعتمادًا، حيث تظهر بنسبة (٩٠.٥٪) من المدارس. يعكس ذلك تفضيل المدارس الرسمية لمشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات والعمل الجماعي، ما يعزز من شفافية العملية الإدارية والتعليمية. أما القيادة الموزعة، التي تمثل (٧.٥٪)، فتأتي في المرتبة الثانية وتشير إلى بعض المدارس التي تعتمد توزيع الأدوار والمسؤوليات لتحقيق أهدافها. النماذج الأخرى، مثل القيادة الفردية أو القيادة المركزية، تكاد تكون معدومة، مما يشير إلى تحول واضح نحو أساليب أكثر تعاونًا ومرونة في الإدارة. وفي القطاع الخاص المجاني، تسود القيادة التشاركية بنسبة (٨٠٪)، مما يدل على اهتمام هذا القطاع بإشراك مختلف الأطراف في عملية صنع القرار. وتأتي القيادة الموزعة في المرتبة الثانية بنسبة (١٣.٣٪)، ما يعكس وجود توجه لبعض المدارس نحو توزيع المهام لتسهيل الإدارة وتحسين الكفاءة. على الرغم من ذلك، فإن القيادة الفردية والمركزية تظهر بنسب صغيرة جدًا، مما يؤكد تركيز القطاع الخاص المجاني على نماذج الإدارة الحديثة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن القيادة التشاركية هي الأكثر شيوعًا بنسبة (٨٤.٧٪)، مما يعكس رغبة هذا القطاع في خلق بيئة تشاركية تساهم في تحقيق أهدافه التعليمية. وتمثل القيادة الموزعة نسبة (١٢.٢٪)، مما يشير إلى وجود اعتماد محدود على هذا النموذج. ومع ذلك، تظهر القيادة الفردية بنسب صغيرة، مما يشير إلى وجود بعض المدارس التي لا تزال تفضل هذا النهج التقليدي. بينما تعتمد مدارس الأونروا على

نموذج القيادة التشاركية بنسبة (١٠٠٪). هذا التركيز يعكس طبيعة عمل الأونروا كمنظمة دولية تعتمد على إشراك جميع الأطراف لضمان تنفيذ برامجها بشكل فعال وتحقيق العدالة التعليمية. إن عدم وجود أي نماذج أخرى يعزز من الالتزام الكامل بنموذج القيادة التشاركية كاستراتيجية أساسية.

تشير البيانات إلى أن القيادة التشاركية هي النموذج السائد في جميع القطاعات التعليمية، ما يعكس توجهاً عاماً نحو إشراك المعلمين والإداريين في عملية صنع القرار. ومع ذلك، فإن القيادة الموزعة تظهر بشكل ملحوظ في القطاع الخاص، مما يشير إلى اعتماد المدارس الخاصة على توزيع المهام والمسؤوليات بين الفرق.

على مستوى المحافظات تعتمد مدارس بيروت بشكل شبه كامل على القيادة التشاركية بنسبة (٩٤.٤٪)، مع مساهمة صغيرة للقيادة الموزعة. في جبل لبنان (ضواحي)، تسود القيادة التشاركية بنسبة (٨٥.٧٪)، بينما تمثل القيادة الموزعة (١٢.٢٪). أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن القيادة التشاركية تهيمن بنسبة (٩٠.٦٪).

في الشمال، يظهر النموذج التشاركي بنسبة (٩٤.٥٪)، مع مساهمة صغيرة للقيادة الموزعة. أما في البقاع، فتسجل القيادة التشاركية نسبة (٨٨٪)، مع (١٢٪) للقيادة الموزعة. ويظهر الجنوب التركيز الأكبر على القيادة التشاركية بنسبة (٩٦٪).

في النبطية، القيادة التشاركية هي النموذج الأكثر شيوعاً بنسبة (٧٨.٦٪)، بينما تمثل القيادة الموزعة (١٧.٩٪). في عكار، يمثل النموذج التشاركي (٧٥٪)، يليه القيادة الموزعة بنسبة (٢١.٤٪). أما في بعلبك-الهرمل، فإن القيادة التشاركية تمثل (٧٨.٩٪)، مع مساهمة متفرقة للنماذج الأخرى.

يتجلى التركيز على القيادة التشاركية كنموذج رئيسي عبر جميع المحافظات والقطاعات، مع بعض التباين في اعتماد القيادة الموزعة. وتظهر المحافظات الريفية مثل عكار وبعلبك-الهرمل اهتماماً أعلى بالقيادة الموزعة مقارنة بالمحافظات الحضرية مثل بيروت. ويتطلب هذا التوجه مزيداً من الدعم التدريبي لتعزيز هذه النماذج وضمان فعاليتها في السياقات المحلية المختلفة.

من الواضح أن القيادة التشاركية هي السائدة في معظم القطاعات والمحافظات، مما يعكس بيئة تعليمية تعاونية، ويشير إلى تعزيز التعاون داخل المدارس، مع وجود نسب ملحوظة من المدارس التي

تعتمد القيادة الفردية في بعض المحافظات مثل بعلبك الهرمل وعكار. ويظهر التفاوت في اعتماد القيادة التشاركية بين المحافظات خاصة في القطاع الخاص. أما القيادة الفردية فتظهر بنسب متفاوتة في بعض المحافظات مثل عكار وبعلبك الهرمل. وهناك تفاوت واضح بين المحافظات في القطاعات الخاصة.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

تظهر في المدارس الرسمي أعلى نسب القيادة التشاركية في بيروت، الشمال، وبعلبك الهرمل (٨١,٨٪ و ٨٨,٢٪). أما في جبل لبنان ضواحي فتسجل أدنى نسبة (٦٤.٧٪)، وفي عكار (٦٥.٨٪) مع نسب مرتفعة للقيادة الموزعة (٢٣.٧٪) والفردية (٧,٩٪).

في المدارس الخاصة المجانية يظهر الأداء الممتاز للمديرين في المحافظات الكبرى مثل بيروت وجبل لبنان (١٠٠٪) ومعظم المحافظات، مع وجود تباينات ملحوظة في عكار مع أدنى نسبة للقيادة التشاركية (٢٥٪) واعتماد القيادة الموزعة بنسبة (٢٥٪).

في المدارس الخاصة غير المجانية تسجل المحافظات الشمالية نسباً مرتفعة للقيادة التشاركية (٩٤.٤٪)، في حين تعاني عكار من ضعف (٥٥.٦٪)، ومع القيادة الفردية بنسبة (٢٢.٢٪). أما في مدارس الأونروا فالأداء متجانس بنسبة ١٠٠٪ في القيادة التشاركية. يتضح من هذه النتائج أن القيادة التشاركية هي الأكثر شيوعاً في جميع القطاعات، مع تميز لمدارس الأونروا.

كما تكشف النتائج عن تفاوتات واضحة بين المحافظات، حيث تُظهر بيروت، الشمال، وجبل لبنان استقراراً، بينما تعاني عكار من ضعف في القيادة التشاركية.

• تحليل نتائج استبيان المعلم

في القطاع الرسمي النموذج الأكثر شيوعاً هو "القيادة التشاركية" (٦٩١ معلماً)، حيث يشكل (٦٧.٩٪) من القطاع و(٣٦.٣٪) من الإجمالي. وتأتي القيادة الفردية قابلة للمناقشة وأخذ الآراء في المرتبة الثانية من حيث الأكثر شيوعاً (١٩٥ معلماً) بنسبة (١٩.٢٪) ضمن القطاع و(١٠.٣٪) ضمن الإجمالي. والقيادة الفردية (أيضاً ضمن فئة الأنماط الأكثر شيوعاً) (١١٩ معلماً) بنسبة (١١.٧٪) ضمن القطاع، و(٦.٣٪) ضمن الإجمالي.

في القطاع الخاص المجاني يبدو أن النموذج الأكثر شيوعاً هو القيادة التشاركية، وبلغت النسبة (٧٦.١٪) ضمن القطاع (١٥٩ معلماً). أما القيادة الفردية ف سجلت نسبة (٩.٦٪) (٢٠ معلماً). وسجلت القيادة الفردية قابلة للمناقشة وأخذ الآراء نسبة (١٣.٩٪) (٢٩ معلماً). أما النماذج الأخرى الأقل شيوعاً فمعظمها يتراوح عند (٠.١٪) للإجمالي، وهو ما يتطابق مع تكرار معلم واحد لكل نموذج.

في القطاع الخاص غير المجاني تنصدر القيادة التشاركية النتائج بنسبة (٦٩.٧٪)، وهي الأعلى في محافظة بيروت (٨٣.١٪)، وفي محافظة جبل لبنان الضواحي (٧٥.٢٪)، والأدنى في محافظة النبطية (٤٣.٨٪). بينما تبلغ نسبة القيادة الموزعة أعلى مقارنةً بالقطاعات الأخرى (٢٢.٢٪)، وهي الأعلى في محافظة النبطية بنسبة (٤٠.٦٪)، وفي محافظة البقاع بنسبة (٢٨.٦٪). والأدنى في بيروت (١٠.٢٪) وجبل لبنان الضواحي (٢٠.٣٪). أما في مدارس الأونروا فالقيادة التشاركية هي الأكثر شيوعاً بنسبة (٩١.٧٪)، وتظهر بنسبة (١٠٠٪) في محافظتي الشمال والجنوب وهي الأعلى، بينما نماذج القيادة الفردية والموزعة فهي غير شائعة في هذا القطاع. وتسجل انخفاضاً طفيفاً في جبل لبنان الضواحي (٨٠٪). وتظهر القيادة الموزعة فقط بنسبة صغيرة في جبل لبنان الضواحي (٢٠٪).

ويستدل من النتائج حسب النمط القيادي المتبع في المحافظات أن القيادة التشاركية هي النموذج الأكثر انتشاراً في جميع القطاعات والمحافظات، وتسجل محافظتا الجنوب والنبطية أعلى نسب القيادة التشاركية في أغلب القطاعات. وتسجل محافظتا بعلبك الهرمل و عكار نسباً منخفضة في هذا النوع من القيادة لكنهما تعوضان بنسب مرتفعة للقيادة الموزعة.

ويبدو أن هناك تبايناً واضحاً في نسب تطبيق القيادة الموزعة بين القطاعات، حيث تسجل أعلى نسبة في القطاع الخاص غير المجاني والقطاع الرسمي. وتظهر بشكل ملحوظ في محافظات النبطية، عكار، وبعلبك الهرمل، خصوصاً في القطاعين الرسمي والخاص غير المجاني. كما أن محافظة بعلبك الهرمل تظهر نسباً أعلى للقيادة الموزعة مقارنةً بالمحافظات الأخرى ما قد يعكس ظروفًا مختلفة في إدارة المدارس. والقطاع الخاص المجاني يظهر تفوقاً في نسب القيادة التشاركية مقارنةً بالقطاعات الأخرى. وتتفوق محافظة بيروت في القيادة التشاركية في القطاع الخاص غير المجاني، لكنها أقل في القطاع الرسمي. بينما تظهر محافظة عكار مزيجاً بين نسب معتدلة للقيادة التشاركية ومرتفعة للقيادة الموزعة، مما يستدعي دراسة أعمق للأسباب.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

في القطاع الرسمي، القيادة هي في الغالب فردية في محافظة بيروت، حيث يعتمد المدير بشكل كبير على نفسه مع توزيع المهام على الفريق الإداري (٤٤.٤٪). النموذج التالي هو القيادة الثنائية مع الناظر (٣٣.٣٪)، ويستخدم القيادة التشاركية بنسبة صغيرة (١١.١٪). أما في المدارس الخاصة المجانية فتستخدم القيادة التشاركية بشكل كامل (١٠٠٪). وفي المدارس الخاصة غير المجانية تبدو القيادة التشاركية هي النموذج السائد (٥٨.٣٪)، تليها القيادة الفردية بنهج من أعلى إلى أسفل بنسبة (٣٣.٣٪)، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (٨.٣٪).

وفي محافظة جبل لبنان ضواحي تهيمن القيادة التشاركية بنسبة (٦٤.٧٪) في القطاع الرسمي تليها القيادة الفردية بنسبة (٢٣.٥٪)، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (١١.٨٪). وهذا يشير إلى تفضيل إشراك عدد أكبر من الأفراد في اتخاذ القرارات في المحافظة. أما المدارس الخاصة المجانية فتستخدم القيادة التشاركية بشكل رئيسي (٨٠٪)، مع وجود نسبة صغيرة (٢٠٪) من القيادة الفردية. وفي المدارس الخاصة غير المجانية نجد أن القيادة الثنائية مع الناظر هي النموذج الأكثر شيوعاً (٨٤.٨٪)، في حين أن القيادة التشاركية لا تمثل إلا (٢.٢٪).

وفي جبل لبنان ما عدا الضواحي، تبدو القيادة التشاركية هي الأكثر استخداماً بنسبة (٦١.٥٪)، تليها القيادة الفردية بنسبة (٣٠.٨٪). أما المدارس الخاصة المجانية فتعتمد القيادة التشاركية فقط (١٠٠٪). وفي المدارس الخاصة غير المجانية فإن القيادة الثنائية مع الناظر هي النموذج الأكثر شيوعاً (٧٣.٧٪)، تليها القيادة الفردية بنسبة (١٥.٨٪).

في محافظة الشمال، وفي مدارس القطاع الرسمي، فإن القيادة التشاركية هي الأكثر استخداماً بنسبة (٦٦.١٪)، تليها القيادة الفردية بنسبة (٢٣.٧٪)، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (٨.٥٪). وهناك جزء صغير (١.٧٪) يعتمد على القيادة الفردية المعتمدة على الناظر. أما في القطاع الخاص المجاني فتستخدم القيادة التشاركية فقط (١٠٠٪). وفي المدارس الخاصة غير المجانية فالنموذج السائد هو القيادة التشاركية (٨٧.١٪)، تليها القيادة الفردية بنسبة (٩.٧٪)، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (٣.٢٪).

وفي محافظة البقاع فإن القيادة التشاركية في القطاع الرسمي هي الأكثر استخداماً بنسبة (٦٠.٠٪)، تليها القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (٢٥٪)، والقيادة الفردية بنسبة (١٥٪). ويُعتمد نموذج القيادة التشاركية في المدارس الخاصة المجانية بنسبة (١٠.٠٪). وفي المدارس الخاصة غير المجانية تُعتمد القيادة الثنائية مع الناظر، وهي الأكثر شيوعاً بنسبة (٧٥٪)، تليها القيادة الفردية بنسبة (١٨.٨٪). وفي محافظة الجنوب، فإن القيادة التشاركية هي الأكثر استخداماً في مدارس القطاع الرسمي بنسبة (٥٩.٥٪)، تليها القيادة الفردية بنسبة (٢٦.٢٪)، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (١٤.٣٪). بينما تستخدم القيادة التشاركية في مدارس القطاع الخاص المجاني بنسبة (٦٠٪)، مع (٤٠٪) للمدارس التي تعتمد على القيادة الفردية. وتهيمن القيادة الثنائية مع الناظر (٥٠٪) إلى جانب القيادة التشاركية بنسبة (٥٠٪) في المدارس الخاصة غير المجانية.

في محافظة النبطية، فإن القيادة التشاركية هي النموذج السائد في القطاع الرسمي بنسبة (٧٥٪)، مع القيادة الفردية بنسبة (١٨.٨٪)، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (٦.٣٪). وتُستخدم القيادة التشاركية في المدارس الخاصة المجانية فقط بنسبة (٥٠٪)، بالتساوي مع القيادة الفردية. بينما نشهد هيمنة لنمط القيادة الثنائية مع الناظر في المدارس الخاصة غير المجانية بنسبة (٩٠.٩٪)، مع عدم استخدام القيادة التشاركية في هذا القطاع.

يشهد القطاع الرسمي في محافظة عكار تركيزاً على اتباع القيادة التشاركية، وهي الأكثر استخداماً بنسبة (٥٧.٧٪)، يليها نسبة (٢٣.١٪) من الآراء التي وجدت أن هناك اعتماداً على القيادة الفردية المعتمدة على الناظر وحده، ثم القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (١٥.٤٪)، وأخيراً سجلت النسبة الأدنى للقيادة الفردية بنسبة (٣.٨٪).

وتمثل القيادة التشاركية في المدارس الخاصة المجانية في هذه المحافظة نسبة (٣٣.٣٪)، والقيادة الثنائية مع الناظر (٦٦.٧٪)، وهما النموذجين القياديين الرئيسيين. أما في المدارس الخاصة غير المجانية فالقيادة التشاركية هي الأكثر استخداماً بنسبة (٥٣.٨٪)، تليها القيادة الفردية بنسبة (٣٠.٨٪). ثم القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (١٥.٤٪). وفي المدارس الخاصة المجانية تمثل القيادة التشاركية والقيادة الثنائية مع الناظر (٥٠٪) لكل منهما. وفي المدارس الخاصة غير المجانية تهيمن القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (٩٠.٩٪).

على مستوى المحافظات، نجد أنه في بعلبك الهرمل تهيمن في القطاع الرسمي القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة (٦٦.٧٪)، مع وجود نسب صغيرة للقيادة التشاركية (٥.٦٪) والقيادة الفردية (٥.٦٪)، والقيادة الفردية المعتمدة على الناظر بنسبة (١٦.٧٪).

ونستنتج أن القيادة التشاركية هي النموذج الأكثر شيوعاً في القطاعين الرسمي والخاص في معظم المحافظات، خصوصاً في بيروت والشمال، وأن نموذج القيادة "قيادة ثنائية مع الناظر" هو الأكثر شيوعاً في معظم المحافظات في القطاعين الرسمي والخاص. وتظهر القيادة الثنائية مع الناظر بشكل واضح في بعض المحافظات مثل جبل لبنان (ضواحي) وبعلبك الهرمل، وفي المدارس الخاصة غير المجانية في بعض المحافظات مثل الجنوب والبقاع. ويعكس هذا الاتجاه نمواً في القيادة الهيكلية والمركبة.

خلاصة

يبدو من خلال تحليل نتائج الاستبيانات الأربعة أن القيادة التشاركية هي النموذج الأكثر انتشاراً في معظم القطاعات والمحافظات، ويظهر القطاع الخاص غير المجاني والقطاع الرسمي نسباً عالية من هذا النوع من القيادة، مع تميز واضح لبعض المحافظات مثل بيروت، الجنوب، والنبطية. ويتوافق المبحوثون على وجود تباين ملحوظ في نسب القيادة التشاركية بين المحافظات، حيث تسجل بيروت والجنوب نسباً مرتفعة، في حين تظهر محافظات مثل عكار وبعلبك الهرمل نسباً أقل. وتبدو القيادة الفردية أقل انتشاراً مقارنة بالقيادة التشاركية في جميع المحافظات والقطاعات، لكنها تظهر بنسب ملحوظة في بعض المحافظات مثل عكار وبعلبك الهرمل. لذا فإنه من المهم دراسة العوامل المؤثرة على تباين القيادة بين المحافظات لتطوير استراتيجيات ملائمة، وتوفير برامج تدريبية تستهدف المديرين لزيادة كفاءتهم في تبني نماذج قيادة فعالة، وتعزيز القيادة التشاركية لتحسين الأداء المدرسي.

ث - فعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي

• تحليل نتائج استبيان المدير

تظهر النتائج أن معظم مديري المدارس في التعليم الرسمي يعتبرون أنهم يدعمون ويوجهون الفريق التعليمي بطريقة "فعالة جداً" أو "فعالة إلى حد ما". على سبيل المثال، لدى بيروت (٥٠٪) من مدارسها تصنف فعالية الدعم على أنها "فعالة جداً"، بينما في الجنوب ترتفع النسبة إلى (٨٠٪). والمحافظات مثل بعلبك-الهرمل تظهر تفاوتاً، حيث هناك نسبة (٩.١٪) تصنف فعالية الإدارة بأنها "غير فعالة". وفي التعليم الخاص المجاني تُصنف جميع المدارس نفسها تقريباً بأنها إما "فعالة جداً" أو "فعالة إلى حد

ما" في دعم وتوجيه الفريق التعليمي في بيروت والشمال، تصل نسب المدارس "الفعالة جدًا" إلى (١٠٠٪) مما يعكس مهنية مديري المدارس في إدارة هذا القطاع في تلك المحافظات. بينما تعتبر النسبة الأكبر من المديرين في التعليم الخاص غير المجاني أنها "فعالة جدًا" في دعم وتوجيه الفريق التعليمي، حيث تتراوح النسبة بين (٦٦.٧٪) في معظم المحافظات. ومع ذلك، هناك تراجع طفيف في محافظات مثل عكار حيث النسبة أقل بقليل. وتُظهر الأونروا نتائج إيجابية للغاية، حيث يصنف جميع المديرون فيها بأن دورهم الإداري بأنه "فعال جدًا" أو "فعال إلى حد ما". وفي الجنوب، تتوزع النسب بالتساوي بين الفعالية العالية والمتوسطة.

في محافظة بيروت هناك (٦٦.٧٪) من المديرين يصنفون الفعالية في دعم وتوجيه الفريق التعليمي بأنها "فعالة جدًا"، مما يعكس استقرارًا إداريًا واضحًا. وتصل النسبة في جبل لبنان ضواحي إلى (٦٣.٣٪) مما يشير إلى أداء جيد نسبيًا. أما في الشمال، فإن النسبة مرتفعة عند (٤٩.١٪) من المديرين كـ"فعالة جدًا" مع نسبة (٥.٥٪) لتقييم "تحتاج إلى تحسين". ويظهر البقاع أداءً جيدًا بنسبة (٥٦٪) من الفعالية تُصنف بأنها "فعالة جدًا". ويظهر الجنوب تفوقًا بنسبة (٦٨٪) لتقييم "فعالة جدًا"، بينما النبطية تُظهر نسبة متساوية بين الفعالية العالية والمتوسطة. وفي عكار، هناك نسبة كبيرة (٦٠.٧٪) تجد أن الفعالية "غير فعالة" و"تحتاج إلى تحسين" مما يستدعي التدخل لتحسين الأداء الإداري. وفي بعلبك-الهرمل هناك توازن بين التصنيفات المختلفة، مما يشير إلى تفاوت في الأداء الإداري لدى مديري المدارس ويتطلب العمل على تدريب المديرين لتحسين فعاليتهم في دعم وتوجيه الفريق التعليمي.

نستنتج أن هناك تباينًا بين القطاعات التعليمية فيما يتعلق بفعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي، فالتعليم الرسمي يُظهر تفاوتًا ملحوظًا بين المحافظات، بينما التعليم الخاص المجاني يتميز بأداء ثابت وإيجابي. والتعليم الخاص غير المجاني يظهر كفاءة في معظم المحافظات، ولكنه قد يحتاج إلى تحسين في بعض المحافظات مثل عكار. وتميزت محافظتا الجنوب وبيروت كأتمثلة إيجابية على فعالية الإدارة المدرسية في دعم وتوجيه الفريق التعليمي. على العكس، تحتاج محافظات مثل عكار وبعلبك-الهرمل إلى جهود إضافية لتحسين الأداء الإداري والوصول إلى الفعالية في الدعم والتوجيه.

وتدل نتائج التعليم الخاص المجاني والأونروا على نموذج قوي ومستقر في جميع المحافظات تقريبًا، مما يعكس فعالية عالية في الإدارة لجهة توجيه ودعم الفريق التعليمي.

وتعتبر محافظات الجنوب والشمال والبقاع من المحافظات الأفضل أداء في معظم القطاعات، خاصة القطاع الخاص المجاني والأونروا. ويظهر القطاع الخاص المجاني استقراراً وفعالية عالية في جميع المحافظات. أما في القطاع الرسمي فهناك تفاوت كبير في الأداء بين المحافظات، مع أداء قوي في الجنوب وضعف واضح في عكار وبعلبك-الهرمل.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

بحسب آراء الناظر فإن هناك تفاوتاً كبيراً بين المحافظات في القطاع الرسمي، حيث يُظهر الجنوب والنبطية نسباً عالية لفعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي بنسب (٥٦.٣٪ و ٤٣.٥٪ "فعالة جداً" على التوالي)، مقابل نسب أقل في عكار (٢٨.٩٪) والبقاع (٣٣.٣٪). أما في القطاع الخاص المجاني فتتميز محافظات الشمال والبقاع وبعلبك الهرمل بنسبة (١٠٠٪) لتقييم "فعالة جداً"، وعكار (٧٥٪) لتقييم "فعالة جداً"، بينما تُظهر النبطية بعض التفاوت بنسبة (٦٦.٧٪) لتقييم "فعالة إلى حد ما". ويتصدر القطاع الخاص غير المجاني بأعلى فعالية في الجنوب (٨٥.٧٪) وجبل لبنان (٨٣.٣٪)، بينما يظهر ضعف نسبي في البقاع مع (٢٨.٦٪) فقط من الناظر الذين يرونها "فعالة جداً". وفي مدارس الاونروا رأوا أن فعالية الإدارة بنسبة (١٠٠٪) "فعالة جداً" في جميع المحافظات.

ويعاني القطاع الرسمي من تفاوت كبير في فعالية الإدارة بين المحافظات، حيث تظهر المحافظات مثل الجنوب وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) أداءً جيداً، بينما تحتاج المحافظات مثل عكار والبقاع إلى تحسين. أما القطاع الخاص المجاني فيظهر تقييماً إيجابياً عاماً، لكن هناك تفاوتات بسيطة في محافظات مثل النبطية. فيما يظهر القطاع الخاص غير المجاني تقييماً مرتفعاً في معظم المحافظات، ما عدا البقاع الذي يحتاج إلى تحسين. أما قطاع الأونروا فيُظهر تقييماً موحداً إيجابياً في جميع المحافظات، ما يعكس مستوى عالٍ من الفعالية في الإدارة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

بحسب آراء الناظر فإن النتائج تظهر تفاوتاً ملحوظاً في فعالية القطاعات التعليمية بين المحافظات اللبنانية. ويظهر القطاع الخاص المجاني الأكثر فعالية في توجيه ودعم الفريق التعليمي التعليمية، يليه الخاص غير المجاني، ثم القطاع الرسمي. ومن الواضح أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين المحافظات مستوى الفعالية، ما يشير إلى حاجة بعض المحافظات لتحسين الأداء الإداري لتحقيق الأهداف التعليمية بشكل أفضل.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

التحليل العام لآراء المنسقين يظهر تفاوتاً ملحوظاً في النتائج لفعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي عبر القطاعات والمحافظات. ففي القطاع الرسمي، تظهر محافظة بيروت تحديات في فعالية الإدارة، حيث يرى (٤٤.٤٪) من المشاركين أن الإدارة "فعالة جداً" ولكن هناك (٣٣.٣٪) يشيرون إلى أنها "تحتاج إلى تحسين". في المقابل، تُظهر محافظات جبل لبنان (ضواحي وما عدا الضواحي) والشمال فاعلية جيدة مع نسبة عالية من المشاركين في تصنيف الإدارة بأنها "فعالة جداً" أو "فعالة إلى حد ما". وفي البقاع والجنوب، نجد أن نسبة "يحتاج إلى تحسين" واضحة، مما يشير إلى ضرورة تطوير هذه الكفاية لدى المديرين لضمان تحقيق الأهداف التعليمية. أما في النبطية وعكار وبعبك الهرمل، فإن التقييمات تُظهر تفاوتاً بين الآراء.

في القطاع الخاص المجاني، يظهر التقييم بشكل إيجابي للغاية، حيث تسجل نسبة عالية من المشاركين في جميع المحافظات تصنيف "فعال جداً"، بما في ذلك بيروت، جبل لبنان، الشمال، والبقاع، مما يعكس فاعلية عالية في دعم الفريق التعليمي. وفي القطاع الخاص غير المجاني، تتنوع التقييمات بين الفعالية العالية والحاجة للتحسين، حيث يظهر جبل لبنان والشمال والبقاع نسباً عالية من التقييمات الإيجابية "فعال جداً"، بينما هناك حاجة للتحسين في بعض المحافظات مثل بيروت وعكار.

بالإجمال، يشير التحليل إلى أن هناك تفاوتاً في فعالية الإدارة بين القطاعين الرسمي والخاص، مع تحديات كبيرة في بعض المحافظات تحتاج إلى تحسينات لتطوير أداء الإدارة التعليمية.

• تحليل نتائج استبيان المعلمين

أظهرت محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي في القطاع الرسمي نسبة مرتفعة للعبارة "فعال جداً" (٥٧.٣٪)، ومحافظة الجنوب (٥٦.٥٪) للعبارة نفسها. وأظهرت نتائج "يحتاج إلى تحسين" أن المعلمين في محافظتي بعبك الهرمل والبقاع يرون أن الإدارة تحتاج إلى تحسين أكبر، وجاءت النسب (١٩.٥٪ و ٢٠.٤٪ على التوالي). وتظهر محافظة الجنوب تفوقاً نسبياً بنسبة (٥٦.٦٪)، تليها النبطية وعكار بنسبة متساوية (٤١.١٪). ويتصدر التعليم الخاص المجاني في توجيه ودعم الفريق التعليمي بفعالية في محافظتي جبل لبنان ما عدا الضواحي بنسبة (٨٧.١٪) والبقاع بنسبة (٨٢.٤٪)، مما يعكس فاعلية واضحة لهذا القطاع في المحافظات الريفية والضواحي. أما المحافظات التي لديها نسب مرتفعة لـ "يحتاج

إلى تحسين" فكانت الجنوب بنسبة (٧٠.٠٪)، وبيروت بنسبة (٣٧.٥٪). ويسجل التعليم الخاص غير المجاني أعلى فعالية في بيروت (٦٤.٤٪) وجبل لبنان الضواحي (٧١.٦٪)، وتسجل في محافظة بعلبك الهرمل نسبة جيدة أيضًا (٥٨.٣٪). أما قطاع الأونروا فسجل نسبة "فعال جدًا" والأعلى سجلت في محافظة الجنوب بنسبة (٦٠.٠٪) ومحافظة الشمال بنسبة (١٠.٠٪).

وتميزت محافظة الشمال بفعالية مديري مدارسها بتوجيه ودعم الفريق في جميع القطاعات وصلت إلى (٧٢.٥٪) في القطاع الخاص المجاني.

ج- تشجيع ودعم الهيئة التعليمية على الابتكار

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمدير

أظهرت النتائج أن المديرين في القطاع الرسمي يتميزون بدعم وتشجيع الابتكار بفعالية في معظم المحافظات بنسبة إجمالية (٥٩.٢٪). وسجلت محافظة الجنوب أعلى نسبة للإدارة التي تشجع الابتكار بفعالية وصلت إلى (٨٠.٠٪). أما البقاع وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) فسجلت (٦٩.٢٪) و(٧٧.٨٪) على التوالي. وسجلت عكار نسبة أقل من الابتكار الفعال بنسبة (٤٠.٠٪) مع نسبة دعم جيد (٥٠٪). ونستنتج أن القطاع الرسمي يظهر تباينًا ملحوظًا بين المحافظات، حيث تتراوح النسب بين (٤٠.٠٪) في عكار و(٨٠.٠٪) في الجنوب. أما القطاع الخاص غير المجاني فيعد الأكثر استقرارًا، حيث سجل نسبة دعم الابتكار بفعالية (٧٧.٦٪). وقد تميزت مدارس بعض المحافظات في تشجيع الابتكار بفعالية، فسجلت مدارس بعلبك الهرمل نسبة (١٠٠.٠٪)، والشمال سجلت نسبة (٨٤.٦٪). أما بيروت فسجلت نسبة (٨٨.٩٪) في دعم الابتكار بشكل مستمر. وسجلت المدارس التي تدعم الابتكار بفعالية نسبة (٧٦.٧٪) في القطاع الخاص المجاني. أما المحافظات المتميزة فهي بيروت، جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، الجنوب، والبقاع سجلت نسب دعم الابتكار بفعالية بنسبة (١٠٠.٠٪).

• تحليل نتائج استبيان الناظر

أظهرت النتائج أن الشمال يتصدر بنسبة (٦٠.٥٪) وجود "دعم فعال ومستمر" في التعليم الرسمي و(٧٢.٢٪) في التعليم الخاص غير المجاني، و(١٠٠٪) في الخاص المجاني. وسجلت عكار تراجعًا في التعليم الرسمي (٤٤.٧٪) مع نسبة (١٨.٤٪) للدعم المحدود لعمليات التغيير والابتكار، وتقدم في التعليم الخاص غير المجاني (٧٧.٨٪). وتميزت بعلبك-الهرمل في جميع القطاعات، حيث تقدم

(٩٠.٩٪) من المدارس دعمًا فعليًا في التعليم الخاص غير المجاني، يليها بيروت التي تميزت بنسبة ١٠٠٪ لتقييم "دعم فعّال" في التعليم الخاص المجاني و(٦٦.٧٪) في الخاص غير المجاني. بينما في الجنوب فتتقارب النسب بين القطاعات مع "دعم فعّال" يتراوح بين (٥٩.٤٪) في القطاع الرسمي و(٧١.٤٪) في التعليم الخاص غير المجاني و(١٠٠٪) في الخاص المجاني.

نستنتج أن التعليم الرسمي يعاني من تفاوت في دعم الابتكار بين المحافظات، حيث تنصدر الشمال والجنوب بينما تتأخر عكار وبعبك والنبطية. أما التعليم الخاص المجان فيظهر تماسكًا واستقرارًا في دعم الابتكار بنسبة (١٠٠٪) تقريبًا. ويتسم التعليم الخاص غير المجاني بالتوازن مع تقدم ملحوظ في بعبك-الهرمل وعكار، ولكنه يظهر بعض التراجع في جبل لبنان والشمال. أما مدارس الأونروا فتتميز بالاستمرارية في دعم الابتكار في جميع المحافظات بنسبة (١٠٠٪).

• تحليل نتائج استبيان المنسق

هناك (٤٧.٥٪) من المديرين في التعليم الرسمي في محافظة الشمال يدعمون الابتكار بشكل مستمر، يليها بيروت حيث تشجع الإدارة وتوجه على الابتكار بشكل مستمر بنسبة (٣٣.٣٪)، مع (٢٢.٢٪) ترى أنه لا يتم التركيز بشكل كبير على التغيير والابتكار. ويقدم (٢٣.٧٪) من مديري المدارس الرسمية توجيهًا ودعمًا جيدًا، و(٤٥.٠٪) منهم يدعمون الابتكار بشكل مستمر في البقاع، ويقدم (٣٥٪) منهم توجيهًا جيدًا.

وفي القطاع الخاص المجاني في بيروت تشجع الإدارة الابتكار بشكل مستمر بنسبة (١٠٠٪). أما في جبل لبنان ضواحي فهناك (٦٠٪) من الإدارات تدعم الابتكار بشكل مستمر. وفي الجنوب تركز إدارات المدارس على دعم الابتكار بنسبة (٤٠٪) وتقوم نسبة (٦٠٪) على التوجيه الجيد.

أما في القطاع الخاص غير المجاني في بيروت فإن (٦٦.٧٪) من الإدارات تدعم الابتكار بشكل مستمر، بينما يقدم (٨.٣٪) من المديرين فقط دعمًا محدودًا. وفي جبل لبنان ضواحي هناك (٧١.٧٪) من المديرين يدعمون الابتكار بشكل مستمر، بينما (٢٦.١٪) منهم يقدمون دعمًا جيدًا. في الجنوب (٣٣.٣٪) من الإدارات تدعم الابتكار بشكل مستمر، (٥٠٪) تقدم دعمًا جيدًا. وفي مدارس الأونروا تركز الإدارات في الشمال على الابتكار بشكل كامل بنسبة (١٠٠٪).

الخلاصة

تلعب القيادة دوراً مهماً في الشجيع على الابتكار وفي تعزيز بيئة تعليمية داعمة للابتكار. ويشكل الابتكار جزءاً مهماً من تطوير الأداء التعليمي والإداري. ويظهر القطاع الخاص المجاني أداءً مميزاً في دعم الابتكار بشكل فعال في جميع المحافظات. كما يظهر القطاع الخاص غير المجاني وقطاع "الأونروا" التزاماً عالياً في دعم الابتكار. ويشير المبحوثون إلى وجود تفاوت بين المحافظات في دعم الابتكار، مع تسجيل الجنوب والشمال نسباً عالية بينما تتأخر محافظات مثل عكار وبعلبك-الهرمل. ويسجل القطاع الرسمي دعماً متوسطاً إلى قوياً في العديد من المحافظات، مع تفاوت واضح بين المحافظات. ومن الممكن أن تعود أسبابه إلى عدم وجود سياسة موحدة لمعالجة غياب دعم وتشجيع الابتكار في مدارس بعض المحافظات. من هنا تظهر الحاجة إلى تعميم برامج الدعم والابتكار التي حققت نجاحاً في القطاعات الخاصة لتشمل القطاع الرسمي، من خلال تشجيع التبادل للخبرات الناجحة بين المدارس ذات الأداء العالي والمدارس ذات الأداء المنخفض لتحسين أداء المديرين. بالإضافة إلى وضع آليات المتابعة والتقييم لدعم الابتكار في المدارس المتواجدة في المحافظات الريفية.

ح- إشراك الفريق في اتخاذ القرارات المهمة في المدرسة

• تحليل نتائج استبيان المدير

دلت النتائج على أن القطاع الخاص غير المجاني هو الأفضل أداءً بشكل عام، حيث حقق نسبة مشاركة الفريق في اتخاذ القرارات "دائماً وبشكل فعال" الأعلى بمعدل (٤٩.٠٪) مقارنة بالقطاعات الأخرى. وجاء القطاع الخاص المجاني في المرتبة الثانية بنسبة "دائماً وبشكل فعال" بلغت (٤٦.٧٪). وأظهر القطاع الرسمي أداءً أقل مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث كان الأداء في مستوى "دائماً وبشكل فعال" بنسبة (٤٠.٨٪) فقط. أما قطاع الأونروا فأظهر أداءً متميزاً ولكنه اقتصر على محافظات محددة دون وجود تفاوت كبير. وأظهر القطاع الرسمي تبايناً كبيراً بين المحافظات، حيث تراوحت نسب "دائماً وبشكل فعال" بين (٢٥.٠٪) في بيروت و(٦٥.٠٪) في عكار. ويظهر في القطاع الخاص غير المجاني تفاوت متوسط بين محافظات مثل بيروت (٧٧.٨٪) والبقاع (١١.١٪).

نستنتج أن القطاع الخاص غير المجاني يُظهر قدرة واضحة على إشراك الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات المهمة. ويقدم قطاع الأونروا أداءً ثابتاً في جميع المحافظات. بينما يعاني القطاع الرسمي من

تفاوت كبير بين المحافظات، مما يعكس عدم الاتساق في سياسات الإدارة المدرسية. وتعاني بعض المحافظات مثل البقاع في القطاع الخاص غير المجاني من ضعف واضح في إشراك الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

في التعليم الرسمي، تختلف مستويات إشراك الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات حسب المحافظات. ففي بيروت تشارك (٢٧.٣٪) من الإدارات بشكل دائم وفعال، بينما (٣٦.٤٪) تشارك أحياناً. وفي جبل لبنان (الضواحي) هناك توازن بين المشاركة الفعالة وأحياناً بنسبة (٢٩.٤٪) لكل منهما. وفي جبل لبنان (ما عدا الضواحي) تشارك (٤٣.٥٪) من الإدارات بشكل دائم وفعال. وفي الشمال (٤٤.٧٪) من الإدارات تشارك غالباً، بينما (٣٤.٢٪) تشارك دائماً. في الجنوب (٥٠٪) من الإدارات تشارك بشكل دائم وفعال. في النبطية تشارك (٥٢.٢٪) من الإدارات غالباً، وفي عكار (٤٤.٧٪) تشارك غالباً. وفي بعلبك الهرمل (٤٧.١٪) من الإدارات تشارك بشكل دائم وفعال.

وتشمل المحافظات ذات الإشراك العالي جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، الشمال، الجنوب، وبعلبك الهرمل، بينما بيروت وعكار تشهدان إشراكاً محدوداً. لذا هناك حاجة لتحفيز بيروت وعكار لزيادة الإشراك الفعّال، بينما يتطلب الأمر تحسين إشراك الفريق في النبطية وجبل لبنان (الضواحي).

وفي التعليم الخاص المجاني، تظهر نتائج متفاوتة في مستوى إشراك الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات عبر المحافظات. ففي بيروت، يتم غالباً إشراك جميع أعضاء الفريق بنسبة (١٠٠٪)، بينما في جبل لبنان (الضواحي) يتم إشراك (٨٠٪) من الفريق بشكل دائم وفعال، مع (٢٠٪) لا يشاركون إلا أحياناً. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) هناك توازن حيث يشترك (٥٠٪) من الفريق بشكل دائم، والباقي يشارك غالباً. في الشمال (٨٠٪) من الإدارات تشترك الفريق بشكل دائم وفعال، بينما ٢٠٪ يشاركون غالباً. في البقاع، يتم إشراك (٦٦.٧٪) من الفريق بشكل دائم وفعال، بينما في الجنوب والنبطية يتم إشراك الفريق بنسبة (٥٠٪) غالباً وأحياناً. أما في عكار وبعلبك الهرمل فيتم إشراك الفريق بالكامل بنسبة (١٠٠٪) دائماً لعكار و ١٠٠٪ لبعلبك - الهرمل غالباً).

الاستنتاج العام يظهر أن بيروت، عكار، والشمال يحققون أعلى مستويات من المشاركة الكاملة للفريق التعليمي الفعال، بينما جبل لبنان (الضواحي)، الجنوب، والنبطية تحتاج إلى تحسين في مستوى الإشراف، حيث يوجد تباين في إشراك بعض الأعضاء.

أما في التعليم الخاص غير المجاني فتختلف مستويات إشراك الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات بين المحافظات. ففي بيروت تُسجل النسبة الأعلى في "دائمًا" (٤٤.٤٪)، تليها "غالبًا" (٣٣.٣٪). في جبل لبنان - الضواحي، تتوزع النسب بين "غالبًا" (٣٧.٥٪) و"دائمًا" (٣٤.٤٪). أما في جبل لبنان - ما عدا الضواحي فُسجِلت "دائمًا" النسبة الأعلى (٥٠.٠٪)، بينما "أحيانًا" كانت الأدنى (٨.٣٪). في الشمال تتساوى النسب بين "دائمًا" و"غالبًا" (٤٤.٤٪ لكل منهما).

في البقاع، تظهر النسبة الأكبر في "أحيانًا" (٥٠.٠٪)، تليها "دائمًا" و"غالبًا" (٢١.٤٪ لكل منهما). في الجنوب، تسجل "دائمًا" النسبة الأعلى (٨٥.٧٪). في النبطية، تتساوى نسب "غالبًا" و"أحيانًا" (٤٠.٠٪ لكل منهما). في عكار، تتساوى نسب "أحيانًا" و"دائمًا" (٤٤.٤٪ لكل منهما). في بعلبك-الهرمل، سُجِلت "غالبًا" النسبة الأعلى (٥٤.٥٪).

النتائج الإجمالية تشير إلى أن المحافظات الحضرية (بيروت وجبل لبنان) تظهر نسبًا أفضل مقارنةً بالمحافظات الريفية، حيث تميل الأخيرة إلى المشاركة "نادرًا" أو "أحيانًا".

نستنتج أن المحافظات الحضرية مثل بيروت وجبل لبنان تحقق مستويات أعلى من إشراك الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات المهمة مقارنةً بالمحافظات الريفية مثل عكار والشمال. ويُلاحظ أن التعليم الخاص المجاني والتعليم الخاص غير المجاني يسجلان درجات أعلى من الإشراف المستمر والفعال مقارنةً بالقطاع الرسمي. ويظهر التعليم الخاص عمومًا إشراكًا أعلى، بينما التعليم الرسمي يحتاج إلى مزيد من التحفيز لتحسين مشاركة الفريق التعليمي خاصة في المحافظات ذات الإشراف المحدود.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

في القطاع الرسمي تظهر معظم المحافظات مستويات عالية من المشاركة، خاصة في بيروت، الشمال، والبقاع حيث يشارك جزء كبير من الفريق دائمًا أو في الغالب في اتخاذ القرارات. بعض المحافظات مثل عكار والجنوب تظهر تنوعًا أكبر في المشاركة. أما في القطاع الخاص المجاني فتظهر جميع المحافظات تقريبًا، خاصة بيروت وجبل لبنان، مستويات عالية من المشاركة، حيث يشارك جزء

كبير من الفريق بشكل دائم. وفي القطاع الخاص غير المجاني تظهر معظم المحافظات مشاركة جيدة، هناك مزيج من المشاركة المستمرة والعرضية عبر المحافظات. فتظهر بيروت وجبل لبنان والشمال أقوى درجات المشاركة. وأفاد قطاع الأونروا في الشمال بمشاركة كاملة للفريق، مما يبرز حالة فريدة في هذا القطاع.

باختصار، يظهر أن المحافظات مثل بيروت، جبل لبنان، والشمال تظهر عمومًا مستويات عالية من المشاركة من الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات، وخاصة في القطاع الخاص المجاني. وبعض المحافظات مثل عكار والجنوب تظهر مشاركات أكثر تنوعًا. ويشير الاتجاه العام عبر جميع القطاعات إلى تفضيل أكبر لدمج الفريق التعليمي وتشجيع مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرار.

ونستنتج أن الجنوب يظهر كأفضل محافظة في إشراك الفريق التعليمي في جميع القطاعات، خاصة في القطاعين الرسمي والخاص المجاني. وهناك ضعف نسبي في القطاع الرسمي، خاصة في عكار وبعبك-الهرمل. ويسجل أداء متوازن للقطاع الخاص المجاني وغير المجاني، فهذان القطاعان يحققان نسبًا عالية من الإشراف، مع تفوق في بيروت وجبل لبنان. كما يسجل قطاع الأونروا أداء متفوقًا ومستقرًا في جميع المحافظات بنسبة (١٠٠%).

خلاصة

إن أداء مديري المدارس في القطاعين الخاص المجاني وغير المجاني هو الأفضل لجهة إشراك الفريق في اتخاذ القرارات المهمة. بينما يحتاج مديرو المدارس الرسمية إلى تعزيز كفاية الإدارة التشاركية خاصة في المحافظات ذات الأداء المنخفض، وذلك من خلال وضع برامج تدريب مستمرة وآليات متابعة وتقييم لرفع مهاراتهم وتحسين مستوى مشاركة الفريق.

خ- الكفايات القيادية الأساسية التي تتميز بها إدارة المدرسة

• تحليل نتائج استبيان المدير

١- نتائج كفاية إدارة التغيير

فيما يتعلق بإدارة التغيير، يظهر القطاع الرسمي تفوقًا واضحًا بإجمالي ٥٥ مدرسة موزعة على مختلف المحافظات، مما يعكس تفاعلًا قويًا مع الحاجة إلى التغيير واستجابة للتحديات. يليه القطاع الخاص غير المجاني بإجمالي ٥٠ مدرسة، مما يشير إلى استثمار ملحوظ في تعزيز المرونة الإدارية.

بينما يأتي القطاع الخاص المجاني في المرتبة الثالثة بعدد محدود بلغ ١٠ مدارس فقط، وهو ما يعكس قيودًا في الموارد أو التركيز على أولويات أخرى. الأونروا تشارك بأربع مدارس فقط، مما يوضح محدودية التركيز على إدارة التغيير في هذا القطاع. تعكس البيانات أهمية القطاع الرسمي في قيادة جهود إدارة التغيير بفضل الدعم والبنية التحتية المتاحة. ويظهر القطاع الخاص غير المجاني مرونة واستثمارًا، لكنه يظل دون المستوى الرسمي. ويبدو أن القطاع الخاص المجاني والأونروا بحاجة إلى دعم إضافي لتحسين قدرتهما في هذا المجال.

في بيروت، يتصدر القطاع الخاص غير المجاني المشاركة في إدارة التغيير بـ٦ مدارس، مقارنة بـ٢ فقط في القطاع الرسمي، مما يعكس تركيزًا على الديناميكية في التعليم الخاص. في جبل لبنان ضواحي، يظهر القطاع الخاص غير المجاني تفوقًا واضحًا بـ١٤ مدرسة، في حين يتساوى القطاع الرسمي مع القطاع الخاص المجاني بعدد ٦ مدارس لكل منهما. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، يتصدر القطاع الرسمي بـ٨ مدارس، مما يبرز دوره البارز في المحافظات الريفية.

في الشمال، يهيمن القطاع الرسمي بـ١٥ مدرسة، ما يعكس على هذه المحافظة. في البقاع والجنوب تتوزع الجهود بين القطاعات، حيث يسجل القطاع الرسمي ٦ مدارس في البقاع و٥ مدارس في الجنوب، بينما يشارك القطاع الخاص غير المجاني بنسب متواضعة. في النبطية، يظهر توازن بين القطاعين الرسمي وغير المجاني بـ٧ و٥ مدارس على التوالي. في عكار، يسجل القطاع الرسمي ٦ مدارس، مقابل ٤ فقط للقطاع الخاص غير المجاني. أما في بعلبك-الهرمل، فيسجل غياب تام للقطاع الرسمي ومشاركة محدودة للقطاع الخاص.

تبرز إدارة التغيير كعامل مهم في تعزيز مرونة النظام التعليمي، حيث يتصدر القطاع الرسمي المشهد بفضل موارده وقدراته. في حين يظهر القطاع الخاص غير المجاني استثمارًا واضحًا، إلا أن القطاع الخاص المجاني والأونروا بحاجة إلى مزيد من الدعم والتركيز لتحسين أدائهم في هذا المجال. وتفاوت الأداء بين المحافظات يشير إلى ضرورة تحسين توزيع الموارد والاهتمام بالمحافظات الريفية.

٢- نتائج كفاية التواصل الفعال

فيما يتعلق بالتواصل الفعال، تستحوذ المدارس الرسمية على النسبة الأكبر بواقع ١٠٢ مدرسة، وهو ما يعكس التزام القطاع الرسمي بتعزيز التواصل بين الأطراف المعنية في العملية التعليمية. بينما تسجل

المدارس الخاصة غير المجانية ٧٠ مدرسة، وهو عدد يعكس جهودًا ملحوظة في هذا الجانب مقارنة بالمدارس الخاصة المجانية التي تمثل ١٩ مدرسة فقط. أما مدارس الأونروا، فتسجل أدنى نسبة بمشاركة ٤ مدارس. وتعكس هذه الأرقام تفاوتًا في الاهتمام بتعزيز التواصل الفعال بين القطاعات التعليمية المختلفة. وتوضح البيانات أن التواصل الفعال يتفاوت بين المحافظات، مع تفوق واضح للمدارس الرسمية في جميع المحافظات تقريبًا، باستثناء جبل لبنان حيث تظهر المدارس الخاصة غير المجانية أداءً قويًا. هذا يعكس الفجوة بين المحافظات الحضرية والريفية من حيث الموارد والبنية التحتية التي تدعم التواصل. تعكس النتائج تفاوتًا في الاهتمام بتعزيز التواصل الفعال بين القطاعات التعليمية المختلفة. تنصدر المدارس الرسمية القائمة نظرًا لدعمها الحكومي والهيكلية، بينما تعاني المدارس الخاصة المجانية من قيود الموارد، مما يحد من قدرتها على تعزيز التواصل بشكل فعال.

وتوضح البيانات أن التواصل الفعال يتفاوت بين المحافظات، مع تفوق واضح للمدارس الرسمية في جميع المحافظات تقريبًا، باستثناء جبل لبنان حيث تظهر المدارس الخاصة غير المجانية أداءً قويًا. وهذا يعكس الفجوة بين المحافظات الحضرية والريفية من حيث الموارد والبنية التحتية التي تدعم التواصل.

٣- نتائج كفاية حل المشكلات

فيما يتعلق بكفاية حل المشكلات، يتصدر مديرو القطاع الرسمي بواقع ١١١ مدرسة من إجمالي ٢٢٤ مدرسة، مما يشير إلى الاهتمام الكبير بهذا الجانب في قبل مديري المدارس الرسمية. ويأتي القطاع الخاص غير المجاني في المرتبة الثانية بـ ٨٤ مدرسة، مما يعكس جهودًا ملموسة في هذا المجال. أما القطاع الخاص المجاني، فيسجل ٢٥ مدرسة فقط، مما يشير إلى وجود تحديات كبيرة في هذا المجال. وتساهم الأونروا بـ ٤ مدارس، وهو عدد محدود.

يتضح من التحليل أن المديرين في القطاع الرسمي يتميزون بمهارات حل المشكلات في المحافظات، خاصة في الشمال وجبل لبنان. ويسجل القطاع الخاص غير المجاني نسبة عالية في بعض المحافظات مثل جبل لبنان ضواحي، لكنه يواجه تحديات في المحافظات الريفية. أما القطاع الخاص المجاني والأونروا، فتظل مشاركة المديرين في حل المشكلات محدودة للغاية، مما يستدعي تقديم دعم إضافي وإجراء تدريب للمديرين لاكتساب كفاية حل المشكلات وتعزيز دورهم في هذا الإطار. ويلعب القطاع الرسمي دورًا قياديًا في تعزيز مهارات حل المشكلات في المدارس.

٤- نتائج كفاية التحفيز ودعم للهيئة التعليمية

فيما يتعلق بالتحفيز ودعم للهيئة التعليمية، يبرز القطاع الرسمي بأداء عالٍ، حيث يمثل ١٠٥ مدارس من إجمالي ٢٠٥ مدرسة يقوم مدراءها بتقديم الدعم والتحفيز للهيئة التعليمية، مما يعكس تركيزاً ملحوظاً على تعزيز البيئة التعليمية المحفزة للتعلم في المدارس الرسمية. أما القطاع الخاص غير المجاني فيأتي في المرتبة الثانية بعدد ٧٧ مدرسة، مما يدل على التزام القطاع الخاص بتقديم الدعم المناسب للهيئات التعليمية. ويسجل القطاع الخاص المجاني ١٩ مدرسة فقط، مما يعكس تحديات كبيرة في توفير الدعم والتحفيز في هذا النوع من المدارس. وأخيراً، تسهم الأونروا بـ ٤ مدارس فقط، وهو ما يعكس محدودية الإمكانيات المتاحة لهذا القطاع.

ويظهر التحليل أن القطاع الرسمي يتفوق على القطاعات الأخرى في قيادة جهود التحفيز والدعم للهيئة التعليمية على مستوى المحافظات كافة، مع تفاوت واضح في الأداء. يليه القطاع الخاص غير المجاني بشكل جيد في بعض المحافظات، لكنه يظل دون المستوى المطلوب في المحافظات الريفية. أما المدارس الخاصة المجانية والأونروا فتحتاج إلى دعم وتدريب إضافي لتعزيز دورها في هذا المجال.

٥- نتائج كفاية التخطيط والتنظيم

يتصدر قطاع التعليم الرسمي فيما يخص التخطيط والتنظيم في مدارسه بواقع ٩٧ مدرسة، مما يعكس جهوداً مؤسسية واضحة في تحسين التخطيط الإداري والتنظيمي داخل المدارس الرسمية. ويأتي القطاع الخاص غير المجاني في المرتبة الثانية بـ ٧٣ مدرسة، مشيراً إلى استثمار كبير في التخطيط رغم كونه قطاعاً خاصاً. ويظهر القطاع الخاص المجاني بأداء محدود بـ ١٨ مدرسة فقط، بينما تسجل مدارس الأونروا أدنى نسبة بـ ٤ مدارس.

تظهر البيانات تفوق القطاع الرسمي في التخطيط والتنظيم، مما يعكس الالتزام والمسؤولية في الإدارة التشاركية لتحقيق الجودة في التعليم. ويظهر القطاع الخاص غير المجاني تميزاً نسبياً بفضل الموارد المتاحة لديه، بينما يظل القطاع الخاص المجاني يعاني من قيود تؤثر على قدرته على التخطيط والتنظيم. وتعكس النتائج تفاوتاً في القدرة على التخطيط والتنظيم لدى مديري المدارس بين المحافظات، حيث يتصدر القطاع الرسمي في معظم المحافظات باستثناء جبل لبنان. وهذا يشير إلى حاجة القطاعات

الأخرى لتعزيز قدراتها التنظيمية والتخطيطية، خاصة في بعلبك-الهرمل، بينما تظل المحافظات الأخرى مثل بيروت وجبل لبنان تشهد تنافسًا قويًا بين القطاعات.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

١- كفاية القدرة على حل المشكلات

يسجل القطاع الرسمي أكبر عدد من الإجابات في هذا المجال، حيث بلغ العدد الإجمالي (١٤٢) إجابة. وكانت المحافظات التي سجلت أعلى تكرار هي الجنوب (٢٥ إجابة)، وعكار (٢٤ إجابة)، والشمال (٢٤ إجابة). أما التعليم الخاص غير المجاني فسجل (٨٧) إجابة، مع تكرار ملحوظ في جبل لبنان (ضواحي) (٢٢ إجابة). وسجل التعليم الخاص المجاني (٢٢) إجابة، توزعت على عدة محافظات بشكل معتدل. وسجل قطاع الأونروا (٣) إجابات.

٢- نتائج كفاية التواصل الفعال

يسجل القطاع الرسمي أعلى عدد من الإجابات في هذا المجال، حيث بلغ العدد الإجمالي (١٢٦) إجابة. والمحافظات التي سجلت أعلى تكرار كانت الشمال (٢٢ إجابة)، وعكار (٢٢ إجابة)، والجنوب (٢١ إجابة). يليه التعليم الخاص غير المجاني الذي سجل (٨٠) إجابة، مع تكرار مرتفع في جبل لبنان (ضواحي) (١٩ إجابة). ثم التعليم الخاص المجاني بـ (١٩) إجابة، كانت موزعة بين عدة محافظات. أما قطاع الأونروا فسجل (٣) إجابات.

٣- نتائج كفاية التحفيز والدعم للهيئة التعليمية

سجل التعليم الرسمي أعلى إجابات في هذا المجال، حيث بلغ العدد الإجمالي (١١٥) إجابة. والمحافظات التي سجلت أعلى تكرار كانت الجنوب (٢١ إجابة) والشمال (١٩ إجابة). يليه التعليم الخاص غير المجاني الذي سجل (٧٩) إجابة في المجموع، مع تكرار أعلى في جبل لبنان (ضواحي) (١٩ إجابة) والشمال (١٣ إجابة). ثم التعليم الخاص المجاني الذي سجل (١٩) إجابة، كانت توزع على عدة محافظات بشكل معتدل. وسجل الأونروا (٣) إجابات.

٤- نتائج كفاية التخطيط والتنظيم

سجل القطاع الرسمي أكبر عدد من الإجابات في هذا المجال، حيث بلغ العدد الإجمالي (٩٦) إجابة، وكان أعلى تكرار في الجنوب (٢٢ إجابة) والشمال (١٧ إجابة). يليه التعليم الخاص غير

المجاني (٧٠) إجابة، مع تكرار مرتفع في جبل لبنان (ضواحي) (١٧ إجابة). أما التعليم الخاص المجاني فسجل (١٨) إجابة، مع تكرار ملحوظ في بيروت (٣ إجابات). والأونروا سجل (٣) إجابات.

٥- نتائج كفاية إدارة التغيير

سجل القطاع الرسمي أكبر عدد من الإجابات في معظم المحافظات، حيث وصل العدد إلى (٤٦) إجابة في المجموع، مع أعلى تكرار في محافظات مثل عكار (٩ إجابات)، جبل لبنان ما عدا الضواحي (٨ إجابات) يليه التعليم الخاص غير المجاني مسجلاً (٣٧) إجابة في المجموع، مع أعلى تكرار في جبل لبنان (ضواحي) حيث سجل (٩) إجابات، بينما كان العدد أقل في بقية المحافظات. ثم التعليم الخاص المجاني الذي سجل (١٠) إجابات، كانت متوزعة بين عدة محافظات بما في ذلك (٣) إجابات في جبل لبنان ما عدا الضواحي. أما الأونروا فسجل إجابة واحدة فقط في محافظة واحدة (جبل لبنان ضواحي).

ونستنتج أن القطاع الرسمي هو الأكثر حضوراً في تحديد الكفايات القيادية التي تتميز بها الإدارة في المدرسة المعنية، حيث كانت أهم الخيارات "القدرة على حل المشكلات" و"التواصل الفعال" و"التحفيز والدعم للهيئة التعليمية". كما نستنتج أن التعليم الخاص غير المجاني يأتي في المرتبة الثانية من حيث التكرار في معظم الخيارات، حيث كانت أهم الخيارات "القدرة على حل المشكلات" و"التواصل الفعال" و"التحفيز والدعم للهيئة التعليمية". وأن التعليم الخاص المجاني قد سجل أقل حضوراً في العديد من الخيارات مقارنة ببقية القطاعات حيث كانت أهم الخيارات "القدرة على حل المشكلات" و"التواصل الفعال" و"التحفيز والدعم للهيئة التعليمية". وكان قطاع الأونروا الأقل في تسجيل الإجابات مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث كانت أهم الخيارات "التحفيز والدعم للهيئة التعليمية" و"التخطيط والتنظيم" و"القدرة على حل المشكلات" و"التواصل الفعال".

• تحليل نتائج استبيان المنسق

في بيروت، يظهر قطاع التعليم الرسمي تركيزاً على الكفايات القيادية مثل "التواصل الفعال" بنسبة (٣٣.٣٪) و"تحفيز ودعم الكادر التعليمي" بنسبة (١١.١٪). ويشير هذا التوزيع إلى وجود توازن في تمثيل الكفايات المختلفة، مما يعكس تنوعاً في الأولويات القيادية. أما في القطاع الخاص المجاني، فلا توجد كفاءة محددة مهيمنة، حيث يتم توزيع الكفايات بالتساوي بنسبة (١٠.٠٪)، ما يشير إلى توحيد عام

في التوقعات القيادية. في المقابل، يركز القطاع الخاص غير المجاني على كفايات مثل "حل المشكلات" و"التخطيط والتنظيم" بنسبة (١٨.٢٪) لكل منهما، مما يبرز الحاجة إلى القدرات الاستراتيجية وتحليل المشكلات.

في جبل لبنان (الضواحي) يركز قطاع التعليم الرسمي بشكل كبير على "تحفيز ودعم الكادر التعليمي" بنسبة (٢٣.٥٪) و"التخطيط والتنظيم" بنسبة (١١.٨٪)، مما يشير إلى اهتمام واضح بالتحفيز والتنظيم. في القطاع الخاص المجاني، يتم توزيع الكفايات بالتساوي بنسبة (٢٠٪) لكل منها، ما يشير إلى توحيد مشابه لما هو في بيروت. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيركز على "حل المشكلات" و"مهارات التواصل" بنسبة (٦.٥٪) لكل منهما، مع تمثيل أكثر تنوعاً مقارنة بالقطاع الرسمي.

في جبل لبنان ما عدا الضواحي، يركز قطاع التعليم الرسمي على "التخطيط والتنظيم" بنسبة (١٧.٩٪) مع دور ثانوي للمهارات التحفيزية بنسبة (١٠.٣٪). في القطاع الخاص المجاني، الكفايات المهيمنة هي "التخطيط" و"حل المشكلات" بنسبة (٢٠٪) لكل منهما، مما يعكس الأولوية للتخطيط الاستراتيجي. وتُعد في القطاع الخاص غير المجاني كفاية "حل المشكلات" هي الأكثر بروزاً بنسبة (١٠.٥٪)، مما يعكس أهمية مواجهة التحديات وإدارة التغيير.

في محافظة الشمال، يركز قطاع التعليم الرسمي على "التواصل الفعّال" بنسبة (١١.٩٪) و"حل المشكلات" بنسبة (١٠.٢٪)، مما يعكس اهتماماً بمهارات التواصل والتحليل. أما القطاع الخاص المجاني، فيُظهر تمثيلاً متساوياً للكفاءات بنسبة (٢٥٪) لكل منها، ما يعكس تنوعاً في الأولويات القيادية. في القطاع الخاص غير المجاني، يظهر تركيز على "حل المشكلات" و"التخطيط" بنسبة (٩.٧٪) لكل منهما، ما يشير إلى أهمية الإدارة الاستراتيجية.

في محافظة البقاع، يبرز "التواصل الفعّال" و"التخطيط والتنظيم" ككفايات مهيمنة في قطاع التعليم الرسمي بنسبة (١٥٪) لكل منهما، مما يعكس تركيزاً متوازناً بين المهارات التنظيمية والشخصية. في القطاع الخاص المجاني، يُظهر التركيز على "التخطيط والتنظيم" بنسبة (٥٠٪) أهمية واضحة للتخطيط. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيُظهر توزيع منخفض نسبياً بين الكفايات المختلفة، مع ميل نحو التخطيط والتواصل بنسبة (٦.٣٪) لكل منهما.

في الجنوب، يركز قطاع التعليم الرسمي على "التحفيز والدعم" بنسبة (١٦.٧٪) و"التواصل الفعال" بنسبة (١٤.٣٪)، مما يبرز أهمية القيادة الشخصية. وتظهر في القطاع الخاص المجاني أولوية لـ"حل المشكلات" بنسبة (٢٠٪)، مما يعكس أهمية القيادة الاستراتيجية. أما القطاع الخاص غير المجاني، فتتوزع الكفايات فيه بين "التخطيط" و"حل المشكلات" بنسبة (١٦.٧٪)، مما يظهر مزيجًا من القيادة التحليلية والاستراتيجية.

في النبطية، يركز قطاع التعليم الرسمي على "التخطيط" و"حل المشكلات" بنسبة (١٢.٥٪) لكل منهما، مما يشير إلى توازن في التركيز بين الكفايات الهيكلية والاستراتيجية. في القطاع الخاص المجاني، يتمحور التركيز حول "التخطيط" و"حل المشكلات" بنسبة (٥٠٪)، مما يعكس أولوية لتطوير الخطط الاستراتيجية. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فالكفايات المهيمنة هي "التخطيط" و"حل المشكلات" بنسبة (٢٧.٣٪)، ما يدل على استمرارية قوية في الأولويات القيادية.

نستنتج أن كفاية "التخطيط والتنظيم" تظهر بشكل مستمر بين الكفايات الأساسية عبر المحافظات والقطاعات. أما "التحفيز والدعم" و"التواصل الفعال" فيهيمنان في القطاعات العامة، مما يعكس التركيز على العلاقات الشخصية. وفي القطاع الخاص المجاني يظهر توزيع متساوي بشكل عام، دون بروز كفاية واحدة. أما القطاع الخاص غير المجاني فيميل أكثر نحو حل المشكلات والتخطيط، مع التركيز على الاستراتيجية وحل القضايا. وتُظهر الاختلافات تفضيلات مختلفة، مثل تركيز البقاع على "التخطيط والتنظيم" مقابل التركيز المتوازن في عكار.

• تحليل نتائج استبيان المعلم

دلت نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين على أن القدرة على حل المشكلات لدى مديري المدارس تمثل النسبة الأعلى بين الكفايات الفردية (١١.٦٪ داخل القطاع الرسمي، ٦.٢٪ من الإجمالي). ويأتي التواصل الفعال في المرتبة الثانية بنسبة (٩.٤٪ داخل القطاع و٥.٠٪ من الإجمالي). وتشكل مهارة التحفيز والدعم للهيئة التعليمية (٩.١٪ داخل القطاع و٤.٩٪ من الإجمالي). أما كفاية التواصل الفعال والتحفيز والدعم للهيئة التعليمية فتبلغ نسبتها (٦.٠٪)، والتخطيط والتنظيم (٥.١٪)، والقدرة على حل المشكلات والتحفيز والدعم للهيئة التعليمية (٤.١٪)، والقدرة على حل المشكلات، والتخطيط والتنظيم (٣.٦٪). والقدرة على حل المشكلات، والتحفيز والدعم للهيئة التعليمية، والتخطيط والتنظيم (٢.٦٪).

وإدارة التغيير (٢.٣٪)، والتحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم (٢.٢٪)، أما المهارات الأخرى فلم تتجاوز نسبتها (٢.٠٪).

تظهر نتائج القطاع الرسمي أن (١١.٦٪) من المديرين يتمتعون بالكفايات القيادية في "القدرة على حل المشكلات" مع "إدارة التغيير"، تليها الكفايات القيادية في "التواصل الفعال" و"التحفيز والدعم". ويظهر المديرون في القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني تفضيلات مشابهة مع نسبة كبيرة في "التواصل الفعال" و"التحفيز والدعم". بشكل عام يتمتع أكثر المديرين بمهارات منفردة مقارنة بالمشاركة. وقد تميز مديرو مدارس محافظة الشمال في القدرة على حل المشكلات، التواصل الفعال، التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم، إدارة التغيير بنسبة (١٠.٠٪).

أما في القطاع الخاص المجاني فحصلت مهارة إدارة التغيير (١.٩٪)، وهذا يشير إلى أن القليل من المعلمين يعتبرون أن المديرين يتمتعون بكفاية إدارة التغيير، ولا يشكل ذلك نسبة كبيرة ضمن الإجمالي. بينما حصلت كفاية التحفيز والدعم للهيئة التعليمية نسبة (٣.٣٪)، أي أن هناك نسبة معتدلة من المعلمين يرون أن المديرين يتمتعون بكفاية التحفيز والدعم للهيئة التعليمية. ولا توجد أية إجابات تشير إلى تمتع المديرين بكفاية إدارة التغيير. أما كفاية التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم فسجلت نسبة (٢.٩٪) من المعلمين في القطاع الذين يرون أن المديرين يتمتعون بهذه الكفاية. أما كفاية التخطيط والتنظيم فنسبتها (٤.٨٪) من المعلمين الذين اعتبروا أن المديرين يتمتعون بهذه الكفاية. ويرى (٦.٧٪) من المعلمين أن المديرين يتمتعون بكفاية التواصل الفعال.

• الكفايات المختلطة (تواصل فعال + تحفيز ودعم + إدارة التغيير)

تشير النسب إلى أن هذه الكفايات ليست متوافرة لدى المديرين أو أنها متوافرة بنسب ضعيفة جدًا، أي أن المديرين لا يجمعون بين أكثر من كفاية في الوقت نفسه مثل إدارة التغيير مع التحفيز والدعم أو التخطيط والتنظيم. وتظهر نتائج المحافظات اهتمامات متعددة ولكن مع تركيز مشترك على تحسين "القدرة على حل المشكلات"، "التواصل الفعال"، و"التحفيز والدعم للهيئة التعليمية". وهناك أيضًا اهتمام ملحوظ في بعض المحافظات بـ "إدارة التغيير" و"التخطيط والتنظيم"، ما يشير إلى السعي للتحسين المستمر والتكيف مع التحديات التعليمية.

بالنسبة لكفاية التواصل الفعال، فهناك (٦.٦٪) من المعلمين في القطاع الخاص غير المجاني يرون أن المديرين يتمتعون بهذه الكفاية، وهي الكفاية الأكثر شيوعًا لدى المديرين. أما كفاية التخطيط والتنظيم فيرى (٤.٧٪) من المعلمين ضمن القطاع بأن المديرين يمتلكونها.

أما قدرة المديرين على تحفيز الهيئة التعليمية فتأتي بنسبة (٤.٥٪)، مما يعكس رغبة المعلمين في تلقي الدعم والتحفيز الكافي من أجل تحسين أدائهم المهني. ونسبة المعلمين الذين أجابوا بأن المديرين يمتلكون كفاية إدارة التغيير هي (١.٨٪)، وهذه الكفاية هي الأقل تكرارًا بمفردها وأيضًا عندما يتم دمجها مع الكفايات الأخرى. وتشكل كفاية التواصل الفعال، التحفيز والدعم، والتخطيط والتنظيم نسبة (٢.٩٪) من إجابات المعلمين ضمن القطاع، بينما كفاية إدارة التغيير مع جميع الكفايات الأخرى لا تمثل برأيهم سوى (٠.٢٪) من الإجمالي.

نستنتج أن الكفاية الأكثر شيوعًا في هذه البيانات وفقًا لآراء المعلمين هي قدرة المدير على التواصل الفعال (٦.٦٪)، تليها التحفيز والدعم للهيئة التعليمية (٤.٥٪)، ثم التخطيط والتنظيم (٤.٧٪). ويشكل التواصل الفعال مع التحفيز والدعم (٤.٥٪)، مما قد يدل على أن العديد من المعلمين يعتقدون أن الدعم والتحفيز يرتبطان بشكل قوي بالتواصل الجيد. وفي القطاع الرسمي (١١.٦٪) من المديرين يتمتعون بالكفايات القيادية في "القدرة على حل المشكلات" مع "إدارة التغيير"، تليها الكفايات القيادية في "التواصل الفعال" و"التحفيز والدعم". ويظهر المعلمون في القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني تفضيلات مشابهة مع نسبة كبيرة في "التواصل الفعال" و "التحفيز والدعم".

كما نستنتج أن المحافظات ذات الأداء العالي (عكار، جبل لبنان، النبطية) تتطلب تعزيز الممارسات القيادية الحالية وتعميمها كممارسات نموذجية. وفي المحافظات ذات الأداء المتوسط (بيروت، الشمال، البقاع) يجب تحسين إدارة التغيير وتعزيز الكفايات المتكاملة. أما المحافظات ذات الأداء المتوازن (بعلبك - الهرمل، الجنوب) فتحتاج إلى تقديم دعم إضافي لتمكين القيادة الفعالة في ظروف التحديات الصعبة.

خلاصة

تظهر كفاية القدرة على حل المشكلات بشكل ملحوظ عند المديرين في القطاعين الرسمي والخاص غير المجاني. وتُعدّ من أهم الكفايات التي يتم التركيز عليها في كافة المحافظات على حد سواء.

كما تظهر كفاية التواصل الفعال كعنصر أساسي في تعزيز العملية التعليمية بجميع القطاعات، وهي تحظى بأهمية كبيرة لدى المديرين والنظار والمعلمين، ولكنها غير مفعلة في بعض المدارس الريفية. أما كفاية التحفيز والدعم للهيئة التعليمية فتعتبر من الكفايات الرئيسية لتعزيز بيئة تعليمية إيجابية يتم التركيز عليها في القطاع الرسمي والخاص غير المجاني، بينما تظهر أقل حضوراً في القطاع الخاص المجاني والأونروا. وتبرز أهمية التخطيط والتنظيم كعنصر أساسي ومهم للإدارة الفعالة في جميع القطاعات. ويتم تطبيق هذه الكفاية بشكل أفضل في القطاع الرسمي مقارنة بباقي القطاعات.

تظهر الكفايات القيادية الأساسية حل المشكلات، التواصل الفعال، التحفيز والدعم، التخطيط والتنظيم، وإدارة التغيير بشكل متفاوت بين المديرين والنظار والمعلمين حسب القطاعات التعليمية المختلفة والمحافظات. ويتصدر القطاع الرسمي النتائج في معظم الكفايات، بينما تواجه القطاعات الأخرى تحديات تتطلب توفير الموارد وتدريب المديرين لتحسين أدائهم. ويحتاج القطاع الخاص المجاني والأونروا إلى دعم إضافي لتطوير المهارات القيادية. بينما يركز القطاع الرسمي على العلاقات الشخصية مثل التحفيز والتواصل. ويميل القطاع الخاص غير المجاني إلى حل المشكلات والتخطيط الاستراتيجي. بينما يظهر القطاع الخاص المجاني توازناً دون تميز واضح في مجال معين. ويواجه القطاع الرسمي والخاص غير المجاني تحديات لتطوير المهارات القيادية لدى مديري المدارس في المحافظات الريفية بشكل خاص.

تظهر النسب المئوية في المهارات المشتركة انخفاضاً كبيراً عند دمج المهارات، مما يعكس قلة المديرين الذين يجمعون بين أكثر من مهارة، مثل التحفيز والدعم مع التخطيط والتنظيم وإدارة التغيير (٠.١٪) فقط داخل القطاع، والتواصل الفعال مع التخطيط والتنظيم وإدارة التغيير بنسبة (٠.١٪).

د - المجالات التي تحتاج الإدارة إلى تطويرها

• تحليل نتائج استبيان المدير

تظهر الحاجة لتطوير كفاية "اتخاذ القرار" ب ٢٦ مدرسة لدى مديري القطاع الرسمي، مما يشير إلى ضرورة بذل الجهود في هذا القطاع لتمكين المدير وتعزيز العملية الإدارية لجهة صنع القرارات. ويأتي القطاع الخاص غير المجاني في المرتبة الثانية حيث تظهر الحاجة لدى ٢١ مدرسة. أما في القطاع الخاص المجاني فيظهر أن الحاجة محدودة بـ ٨ مدارس فقط. مما يشير إلى ضرورة العمل على تطوير كفاية اتخاذ القرار لدى مديري المدارس في القطاعين الرسمي والخاص المجاني وغير المجاني

في معظم المحافظات. وتظهر الحاجة الأكبر لاكتساب هذه الكفاية لدى مديري مدارس جبل لبنان (الضواحي)، بالإضافة إلى عكار وبعلبك-الهمل التي تحتاج إلى تعزيز الجهود لتدريب المديرين على هذه الكفاية، لما لها من تأثير على إدارة العملية التربوية في المدارس.

كما تظهر الحاجة إلى تطوير كفاية "الابتكار في الممارسات التربوية" في ٨٣ مدرسة رسمية. يليها القطاع الخاص غير المجاني في المرتبة الثانية بـ ٤٩ مدرسة، بينما تظهر الحاجة في القطاع الخاص المجاني في ١٩ مدرسة فقط. وتتركز الحاجة إلى تطوير كفاية الابتكار في الممارسات التربوية بشكل كبير في مدارس القطاع الرسمي، خاصة في بيروت والشمال. ويحتاج البقاع وبعلبك-الهمل إلى دعم أكبر لتعزيز كفاية الابتكار لدى مديري المدارس، مع ضرورة دعم وتدريب مديري القطاع الخاص المجاني وغير المجاني لتحقيق التوازن والجودة في التعليم.

تظهر الحاجة إلى تطوير كفاية "التخطيط الاستراتيجي" في ٦٠ مدرسة في قطاع التعليم الرسمي، مما يعكس وعي المديرين لأهمية هذه الكفاية وانعكاسها على الإدارة المدرسية الفعالة. مما يشير إلى أن التعليم الرسمي بحاجة ماسة لتدريب مديري المدارس على التخطيط الاستراتيجي في كافة المحافظات، مما يعكس اهتماماً ووعياً مؤسستياً بالاستدامة وتطوير العمليات التعليمية/ التعليمية. وعبر ٣١ مديراً في القطاع الخاص غير المجاني، و ١١ مدير مدرسة فقط في القطاع المجاني، عن حاجتهم إلى مزيد من الجهود أيضاً لتعزيز هذه الكفاية وتمكينهم من وضع خطة استراتيجية لمدارسهم. مع الإشارة إلى أن هذه الكفاية هي أساسية للقائد التربوي الناجح.

لقد عبر ٣٩ مدير مدرسة في قطاع التعليم الرسمي عن حاجتهم لتطوير كفاية التواصل مع الأطراف، مما يشير وعي المديرين لأهمية التواصل مع الأطراف المعنية وانعكاسه على فعالية الإدارة التربوية. في القطاع الخاص غير المجاني ظهرت الحاجة إلى تعزيز كفاية التواصل لدى ٢٩ مدير، يليها ٧ مدراء فقط في القطاع الخاص المجاني. مما يعكس إدراك المديرين لأهمية هذا المجال في تعزيز الإدارة التربوية الفعالة، مما يستوجب العمل على إقامة ورش عمل تدريبية تلبي هذه الحاجات.

فيما يتعلق ببناء الشراكات، يتصدر مديرو القطاع الخاص غير المجاني بالتعبير عن حاجتهم لتعزيزها في مدارسهم (٤٤ مدير)، مما يشير إلى وعي المديرين للدور الفاعل لهذه الشراكات وانعكاسه على تطوير المدرسة من كافة النواحي. ويأتي القطاع الرسمي في المرتبة الثانية، إذ أعربت ٣٨ مدرسة

عن حاجتها إلى تطوير كفاية بناء الشراكات في بعض المحافظات. أما القطاع الخاص المجاني فسجل فقط ٦ مدارس، مما يعكس حاجته المحدودة. وتظهر الحاجة لدى مديري القطاعين الرسمي والخاص إلى تعزيز دورهما في بناء الشراكات، مما يظهر تفاوتاً واضحاً بين المحافظات والقطاعات التعليمية. ويظهر القطاع الخاص غير المجاني حاجة أكبر في بيروت وجبل لبنان (ضواحي)، بينما تظهر حاجة القطاع الرسمي في الشمال والبقاع وعمار. مما يستدعي تعزيز دور المديرين ودعمهم في هذه المحافظات لتحسين بناء الشراكات.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

١- الابتكار في الممارسات التعليمية (١٧٤ إجابة)

سجل القطاع الرسمي أعلى عدد من الإجابات، بإجمالي (١٠٩) تكرارات. وكانت أعلى التكرارات في عكار (٢٣) والشمال (٢١). بينما سجلت بيروت (٦) وبعبك الهرمل (٨) أدنى تكرارات، مما يعكس الحاجة المتزايدة لتطوير الابتكار في هذا القطاع. أما القطاع الخاص غير المجاني فقد سجل أقل عدد من الإجابات، مع تكرار إجابات بلغ (٤٩) تكراراً. أعلى التكرارات في اختيار هذا المجال كانت في البقاع (١٠) والشمال (٨). بينما كانت أدنى التكرارات في النبطية (٢) وبعبك الهرمل (٣). وسجل القطاع الخاص المجاني (١٥) إجابة في محافظات محدودة، وسجلت الأونروا إجابة واحدة.

٢- التخطيط الاستراتيجي (١١٨ إجابة)

سجل القطاع الرسمي إجابات عالية في معظم المحافظات، بإجمالي (٧٨) تكراراً. وكانت أعلى التكرارات في عكار (١٥) والشمال (١٢). بينما سجلت بيروت (٥) أدنى تكرارات، ما يشير إلى أهمية تطوير هذا المجال في القطاع الرسمي. أما القطاع الخاص غير المجاني فسجل أقل عدد من الإجابات، مع تكرار إجابات بلغ (٢٨) تكراراً. وأعلى التكرارات في اختيار هذا المجال كانت في جبل لبنان (ضواحي) (٦) والشمال (٥). وسجل القطاع الخاص المجاني إجابات أقل في هذا المجال (١٢).

٣- بناء الشراكات (١١٣ إجابة)

سجل القطاع الرسمي إجابات أقل من الخيارات السابقة في معظم المحافظات، بإجمالي (٥٨) تكراراً. وكانت أعلى التكرارات في عكار (١١) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٩). بينما سجلت بيروت (٢) وبعبك الهرمل (١) أدنى تكرارات. أما القطاع الخاص غير المجاني فسجل حضوراً ملحوظاً في

بعض المحافظات، حيث بلغ إجمالي التكرارات للاختيار (٤٢)، وأعلى التكرارات في اختيار هذا المجال كانت في البقاع (٧) والشمال (٧) والأونروا إجابتان (٢).

٤- التواصل مع الأطراف المعنية (١٠٥ إجابات)

سجل القطاع الرسمي أكبر عدد من الإجابات في جميع المحافظات (٧١) إجابة. وكانت أعلى التكرارات في عكار (١٤) والنبطية (١٢). بينما سجلت بيروت (٣) وجبل لبنان الضواحي (٢) أدنى تكرارات، ما يعكس أهمية هذا المجال في القطاع الرسمي. أما القطاع الخاص غير المجاني فسجل إجابات في العديد من المحافظات، وبلغ عدد الإجابات (٢٨) إجابة. وكانت أعلى التكرارات في اختيار هذا المجال في جبل لبنان الضواحي (٩) والبقاع (٥). بينما سجل القطاع الخاص المجاني إجابات محدودة جدًا (٥).

٥- اتخاذ القرارات (٦٣ إجابة)

في القطاع الرسمي سجل أكبر عدد من الإجابات في جميع المحافظات (٣١) إجابة. وكانت أعلى التكرارات في بعلبك- الهرمل (٦) وعكار (٦) والجنوب (٥). بينما سجلت بيروت (٢) والبقاع (٢) والشمال (١) أدنى تكرارات. كانت نسبة حضور القطاع الرسمي في معظم المحافظات أعلى من غيره. أما القطاع الخاص غير المجاني فسجل إجمالي عدد الإجابات (٢٦) إجابة. وأعلى التكرارات في اختيار هذا المجال كانت في جبل لبنان الضواحي (٧) والبقاع (٥). بينما كانت أدنى التكرارات في النبطية (٠) والشمال (١). وسجل القطاع الخاص المجاني (٦) إجابات فقط في معظم المحافظات.

نستنتج من إجابات النظار أن القطاع الرسمي بحاجة ماسة لتطوير الكفايات القيادية لدى مديري المدارس في جميع المجالات، حيث سجل أكبر عدد من الإجابات في مجالات "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي" و"التواصل مع الأطراف المعنية". أما القطاع الخاص غير المجاني فسجل نسبًا ملحوظة في معظم الكفايات، خاصة في "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي". بينما كان القطاع الخاص المجاني هو الأقل حضورًا في معظم المجالات، ولكن كانت أهم الخيارات "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي". وكانت الخيارات الأهم في الأونروا هي "بناء الشراكات" و"الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التواصل مع الأطراف المعنية".

ظهرت حاجة القطاع الرسمي إلى تطوير الكفايات القيادية لدى مديري المدارس في جميع المجالات، حيث سجل أكبر عدد من الإجابات في مجالات "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي" و"التواصل مع الأطراف المعنية". أما القطاع الخاص غير المجاني فسجل استجابة ملحوظة في معظم المجالات، خاصة في "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي". بينما القطاع الخاص المجاني كان الأقل حضوراً في معظم المجالات، ولكن كانت أهم الخيارات هي "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي". وكانت الخيارات الأهم في الأونروا هي "بناء الشراكات" و"الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التواصل مع الأطراف المعنية".

• تحليل نتائج استبيان المنسق

ظهرت الحاجة في المدارس الرسمية إلى تطوير كفاية التواصل مع أصحاب المصلحة (٢٤٪- ٢٧٪) والتخطيط الاستراتيجي (٢٠٪) وكانت هما الأولويتان في معظم المحافظات. أما الشراكات والابتكار فهما نقاط تركيز ثانوية. وفي المدارس الخاص غير المجانية تكررت الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي والابتكار. بينما في المدارس المجانية تركزت الحاجات على التواصل مع أصحاب المصلحة.

في بيروت، تشير البيانات إلى أن المدارس الرسمية تحتاج إلى تحسين الاتصال بالإنترنت بنسبة (١١.١٪)، وإلى التخطيط الاستراتيجي بنسبة (٢٢.٢٪)، وإلى بناء الشراكات بنسبة (٣٣.٣٪). والتركيز الأكبر كان على بناء الشراكات مما يعكس فجوة في التعاون. ولم تحدد المدارس الخاصة المجانية تفاصيل محددة، ولكن جميع الاحتياجات تم تصنيفها ضمن "احتياجات أخرى". أما المدارس الخاصة غير المجانية، فقد ركزت على اتخاذ القرارات القيادية بنسبة (٨.٣٪)، وبناء الشراكات بنسبة (٢٥.٠٪). في جبل لبنان (الضواحي) بلغت نسبة احتياجات المدارس الرسمية إلى التخطيط الاستراتيجي (١٤.٧٪)، وبناء الشراكات بنسبة ١٠.٣٪. في المدارس الخاصة غير المجانية، برزت القيادة والتكنولوجيا بنسبة (١٥.٢٪)، والشراكات والابتكار بنسبة (١٣.٠٪). وفي المحافظات الأخرى، ركزت المدارس الرسمية على التخطيط الاستراتيجي بنسبة (٢٧.٠٪)، في حين ركزت المدارس الخاصة غير المجانية على التخطيط الاستراتيجي بنسبة (٢١.١٪).

في الشمال، احتاجت المدارس الرسمية إلى تحسين التواصل مع أصحاب المصلحة بنسبة (٢٤.٠٪)، بينما ركزت المدارس الخاصة المجانية على هذا الجانب بنسبة (٥٠.٠٪). وركزت المدارس الخاصة غير المجانية على التخطيط الاستراتيجي والشراكات بنسبة (٢٢.٦٪). أما في البقاع، فقد ظهرت الحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة بنسبة (٢٣.٧٪) في المدارس الرسمية، بينما ركزت المدارس الخاصة غير المجانية على التخطيط الاستراتيجي بنسبة (٢٥.٠٪)، وعلى الشراكات بنسبة (١٨.٨٪).

في الجنوب، أظهرت المدارس الرسمية احتياجاً للتواصل مع أصحاب المصلحة بنسبة (٢٤.٥٪)، بينما ركزت المدارس الخاصة غير المجانية على القيادة والشراكات بنسبة (٣٣.٣٪). وفي النبطية، ركزت المدارس الرسمية على إشراك أصحاب المصلحة بنسبة (٢٧.٦٪)، بينما احتاجت المدارس الخاصة غير المجانية إلى الشراكات بنسبة (١٨.٢٪).

في عكار، أظهرت المدارس الرسمية احتياجاً لإشراك أصحاب المصلحة بنسبة (١٦.٧٪)، بينما ركزت المدارس الخاصة غير المجانية على الابتكار والشراكات بنسبة (١٥.٤٪). وفي بعلبك-الهرمل، ركزت المدارس الرسمية على إشراك أصحاب المصلحة بنسبة (٢٧.٨٪)، بينما ركزت المدارس الخاصة غير المجانية على الشراكات والابتكار بنسبة (٢٧.٣٪).

تظهر هذه البيانات أهمية التخطيط الاستراتيجي، الشراكات، والابتكار كأولويات في تطوير الإدارة المدرسية في مختلف المحافظات. كما تظهر أن التواصل مع أصحاب المصلحة (٢٤٪-٢٧٪) والتخطيط الاستراتيجي (٢٠٪) هما أولويتان في معظم المحافظات. أما الشراكات والابتكار فهما نقاط تركيز ثانوية.

• تحليل نتائج استبيان المعلم

العدد الإجمالي للمعلمين في القطاع الرسمي هو (١٠١٧ معلماً) ولكن النسبة المئوية ضمن الإجمالي التي تظهر النتائج مجتمعة تصل فقط إلى (٥٣.٥٪)، مما قد يشير إلى أن هناك إجابات غير محددة أو غير واضحة من باقي المشاركين.

نستنتج أن القطاع الرسمي يولي اهتماماً كبيراً بتطوير مجالات مثل "اتخاذ القرارات" و"التخطيط الاستراتيجي"، حيث تمثل حوالى (٢٧.٢٪) من إجمالي الردود. أما في القطاع الخاص المجاني والخاص

غير المجاني، فبرزت الحاجة أيضًا إلى تطوير كفاية "التخطيط الاستراتيجي" و"الابتكار في الممارسات التعليمية". مع الإشارة إلى أن اتخاذ القرارات هو المجال الأكثر تكراراً بشكل منفرد، حيث تم ذكره من قبل ٤٦ معلماً. أما الإجابة التي تحتوي على "اتخاذ القرارات، التخطيط الاستراتيجي" فجاءت في المرتبة الثانية، مع ٩ معلمين. بناءً على هذه النتائج، يمكن استنتاج أن أكثر المعلمين في القطاع الرسمي يركزون على "اتخاذ القرارات" كأولوية، مع اهتمام قليل في دمج الممارسات الابتكارية والتخطيط الاستراتيجي.

في التعليم الخاص المجاني تم التركيز على التخطيط الاستراتيجي من قبل ١٩ معلماً. وهذا يشير إلى أن التخطيط الاستراتيجي يُعتبر جزءاً مهماً في تحسين الأداء المدرسي، وأنه مدمج مع اتخاذ القرارات في عدد من المدارس. في القطاع الخاص غير المجاني تم اختيار اتخاذ القرارات من قبل ٣ معلمين، وعلى الرغم من أن هذه النسبة صغيرة، إلا أنها تشير إلى أن بعض المعلمين يعتبرون اتخاذ القرارات عنصراً أساسياً في تحسين العملية التعليمية. وتم اختيار "اتخاذ القرار، التخطيط الاستراتيجي" من قبل ٦ معلمين (٠.٩٪ من القطاع و ٠.٣٪ من الإجمالي). وهذا يُظهر أن هناك اهتماماً بتعزيز التخطيط الاستراتيجي ضمن عملية اتخاذ القرارات لتحسين الأداء في المدارس.

أما "اتخاذ القرارات، التواصل مع الأطراف المعنية" فقد تم اختيار هذه الإجابة أيضًا من قبل ٦ معلمين. وهذا يشير إلى أن بعض المعلمين يركزون على أهمية التواصل مع المعنيين (مثل المعلمين، أولياء الأمور، أو المجتمع المحلي) في اتخاذ القرارات. بينما أشارت نتائج مدارس الاونروا إلى انعدام الاختيارات لأي من الفئات، مع إجمالي عدد المعلمين المشاركين يبلغ ١٢ فقط، وهو ما يمثل (١٠٠٪) من القطاع المحدد، لكن يشكل (٠.٦٪) من الإجمالي. "التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات" يظان من العناصر الأساسية بالنسبة للعديد من المعلمين، مما يعكس توجهًا نحو تحسين النهج الإداري والتربوي في المدارس. ويسجل أن هناك اهتماماً ضئيلاً جداً بالابتكار في الممارسات التعليمية، وهذا قد يكون مجالاً يحتاج إلى مزيد من التطوير والاهتمام من قبل المدارس. مع الإشارة إلى أن أغلبية المعلمين يركزون على كفاية "اتخاذ القرارات" كأولوية مع اهتمام بدمج الممارسات الابتكارية والتخطيط الاستراتيجي.

خلاصة

تم التركيز على تحسين عملية اتخاذ القرارات في العديد من المدارس، بشكل منفصل أو مع التخطيط الاستراتيجي. وهذا يظهر اهتمامًا كبيرًا بالحاجة إلى تحسين القرارات الإدارية والتعليمية. بالإضافة إلى كفاية التخطيط الاستراتيجي والتواصل مع الأطراف المعنية، لكن الابتكار في الممارسات التعليمية يبقى غير ذي أولوية أو غير مدمج مع باقي العوامل. كما نلاحظ أن الابتكار في الممارسات التعليمية لا يحظى بالاهتمام الكبير مقارنة مع عناصر مثل التخطيط الاستراتيجي أو اتخاذ القرارات. وقد يشير هذا إلى الحاجة إلى مزيد من التركيز على الابتكار في البيئات التعليمية.

ذ- التقييم والمتابعة - الزيارات الصفية

• تحليل نتائج استبيان المدير

تميز القطاع الرسمي بتوزيع متفاوت على المحافظات فيما يخص قيام المديرين بزيارات صفية منتظمة لمتابعة سير العملية التعليمية في الصفوف ودعم المعلمين؛ حيث تتراوح نسبة الالتزام بـ"دائمًا" (٢٠٪) وغالبًا (٦٥٪) في عكار، وهي نسب منخفضة جدًا، و(٧٦.٩٪) في البقاع (وهي النسبة الأعلى). يليه الجنوب بـ(٦٦.٧٪).

يتمتع القطاع الخاص المجاني بأداء عالٍ حيث تصل نسبة المديرين الذين يقومون بزيارات صفية بشكل دائم إلى (١٠٠٪) في عدة محافظات مثل بيروت، البقاع، والجنوب. وأفضل المحافظات التي تتلزم القيام بهذه الزيارات هي بيروت والبقاع والجنوب، حيث الالتزام "دائمًا" يصل إلى (١٠٠٪). والنتائج الأدنى كانت في بعلبك الهرمل بتوزيع متساوٍ بين "دائمًا"، و"غالبًا"، و"أحيانًا" بنسبة (٣٣.٣٪) لكل منها.

يتميز القطاع الخاص غير المجاني بمستوى عالٍ من الالتزام، حيث تتصدر محافظات مثل الشمال (84.6٪) والجنوب (57.1٪) بنسب "دائمًا" في القيام بزيارات منتظمة إلى الصفوف (وهي الأفضل). أما في البقاع فينخفض عدد المديرين الذين يقومون بزيارات بشكل "دائم" إلى (٥٥.٦٪) فقط.

في قطاع الأونروا تظهر جميع المحافظات نسبًا عالية جدًا في الالتزام، مع نسبة (١٠٠٪) "دائمًا" في جبل لبنان الضواحي والشمال. وتنخفض هذه النسبة في الجنوب، حيث يقوم (٥٠٪) من المديرين بزيارات صفية بشكل "دائمًا" و(٥٠٪) منهم "غالبًا" ما يقومون بها.

ونستنتج أن مديري القطاع الخاص المجاني يظهرون أعلى مستوى من الالتزام بالقيام بزيارات صفية بـ"دائمًا" في معظم المحافظات. أما مديري القطاع الرسمي فيظهرون التزامًا جيدًا في محافظات البقاع والجنوب. ومن الواضح أن القطاع الرسمي يعاني من تفاوت بين المحافظات، خاصة في عكار والشمال. وتظهر نتائج القطاع الخاص غير المجاني أنه يحتاج إلى تعزيز الزيارات الصفية في محافظات مثل البقاع.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

في التعليم الرسمي تُظهر البيانات أن (٤٢.٤٪) من الناظر يرون أن الزيارات الصفية تتم دائمًا، و(٣٣.٦٪) غالبًا. وأظهرت محافظات مثل بيروت وجبل لبنان نسبًا أعلى من الدعم الإداري مقارنة بمحافظات ريفية مثل بعلبك الهرمل (١١.٨٪ "نادرًا").

في التعليم الخاص المجاني ترى الأغلبية من الناظر (٧١٪) أن الزيارات تتم دائمًا، مع اختلاف بين المحافظات، حيث سجلت الشمال، والبقاع، وعكار، وبعلبك الهرمل جميعها (١٠٠٪) "دائمًا"، بينما أظهر الجنوب انقسامًا في الآراء بين "دائمًا" و"غالبًا".

معظم الإجابات في التعليم الخاص غير المجاني (٦٦.٧٪) دلت على أن الناظر يرون أن الزيارات الصفية تتم دائمًا، مع تباين واضح في النبطية (٢٠٪ "دائمًا" فقط) وارتفاع النسب في الجنوب (٨٥.٧٪ "دائمًا").

وفي الأونروا، تُظهر النتائج أن النسب تتراوح بين (٣٣,٣٪) "غالبًا" و(٦٦,٧٪) "دائمًا". على مستوى المحافظات، سجلت بيروت نسبًا مرتفعة في "دائمًا" عبر جميع القطاعات، ما يعكس فعالية في أداء المديرين لجهة الاشراف والمتابعة على حسن سير العملية التعليمية/ التعليمية من خلال زيارة الصفوف. أما في جبل لبنان فظهر تباين بين الضواحي (٤٧.١٪ "دائمًا") وغير الضواحي (٣٠.٤٪ "دائمًا")، مما يستدعي العمل على تفعيل آليات المتابعة والتقييم في الأخيرة. وتصدرت مدارس الشمال بإجماع قوي على الزيارات الدائمة في الخاص المجاني (١٠٠٪) والرسمي بنسبة (٨٦.٩٪ "دائمًا" و"غالبًا"). وفي البقاع كان التفاوت واضحًا في الرسمي (٣٨,٩٪ "دائمًا")، وفي الخاص المجاني (١٠٠٪ "دائمًا")، وغير المجاني (٧١,٤٪ "دائمًا"). وتقاربت النسب في الجنوب بين "دائمًا" (٤٣,٨٪ في القطاع الرسمي و ٥٠٪ في الخاص المجاني)، و"غالبًا" (٤٠,٦٪ في القطاع الرسمي و ٥٠٪ في الخاص المجاني).

المجاني)، مما يشير إلى إشراف ومتابعة جيدة. كان التفاوت واضحاً في مدارس بعلبك الهرمل الرسمية (٤١.٢٪ "دائماً") والخاص المجاني (١٠٠٪) والخاص غير المجاني (٨١.٨٪)، مع نسبة "نادراً" ملحوظة في الرسمي (١١.٨٪). مع تسجيل تفاوت في الرسمي (٤٢.١٪ "دائماً")، والخاص المجاني (١٠٠٪ "دائماً")، والخاص غير المجاني (٦٦.٧٪).

نستنتج أن محافظات (بيروت، جبل لبنان) في القطاع الرسمي، أظهرت نسباً عالية من الالتزام بالزيارات الصفية مقارنةً بالريفية (بعلبك الهرمل، عكار). وتميزت بيروت والشمال والبقاع وعكار وبعلبك بالزيارات الدائمة (١٠٠٪ "دائماً") في التعليم الخاص المجاني، في حين أظهرت النبطية تفاوتاً ملحوظاً. وأظهر الجنوب وبعلبك أعلى نسبة "دائماً"، في الخاص غير المجاني، بينما سجلت النبطية نسباً منخفضة. وسجلت مدارس الأونروا (١٠٠٪) لخيار "دائماً" في الجنوب، مع تباين في جبل لبنان (٥٠٪ "دائماً" و ٥٠٪ "غالباً").

خلاصة

يظهر التعليم الخاص المجاني مستوى عال من المتابعة والتقييم في جميع المحافظات، يليه التعليم الخاص غير المجاني، ثم الرسمي الذي أظهر تفاوتاً حسب المحافظة. وقد أظهرت المحافظات في الوسط استمرارية أكبر مقارنةً بالأطراف، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز آليات المتابعة والتقييم في مدارس تلك المحافظات لتحسين جودة التعليم. ولكي تكون الإدارة فعالة يجب أن تعتمد على نظام مرن لمراقبة أداء المعلمين وتحسين جودة التعليم والمخرجات التعليمية. وأن تقوم بتنمية شاملة ومتكاملة ومستمرة للمعلمين من خلال الإشراف على أدائهم وتحديد حاجاتهم ومساعدتهم على تطوير مهاراتهم.

ر- تقديم الملاحظات والتوصيات بناء على التقييمات

• تحليل نتائج استبيان المدير

يميل إجمالي الأداء العام للمدارس في القطاع الرسمي، في تقديم الملاحظات والتوصيات إلى المعلمين بعد التقييمات، نحو "دائماً" بنسبة (٤٩.٧٪) و"غالباً" بنسبة (٤٣.٥٪). ويقدم القطاع الرسمي أداءً متوازناً نسبياً، لكنه يظهر تفاوتاً بين المحافظات.

في القطاع الخاص المجاني يميل الأداء العام للمدارس إلى "دائماً" بنسبة (٥٦.٧٪) و"غالباً" بنسبة (٤٣.٣٪). ويتميز بالاتساق العالي في الأداء في معظم المحافظات، مع بعض الاستثناءات.

في القطاع الخاص غير المجاني، تصدر الأداء العام للمدارس بتقديم التوصيات والملاحظات بشكل "دائمًا" بنسبة (٧٢.٤٪)، و"غالبًا" بنسبة (٢٦.٥٪). مما يُظهر أداء متميزًا نسبيًا مع اختلاف أقل بين المحافظات. وفي الأونروا يتركز الأداء بشكل أساسي في "دائمًا" بنسبة (٧٥.٠٪)، مع تباين بسيط جدًا بين المحافظات.

أما أفضل المحافظات في القطاع الرسمي في تقديم الإدارة ملاحظات وتوصيات بناءً على تقييمات المعلمين فهي محافظتا البقاع والجنوب، حيث حققنا نسب "دائمًا" مرتفعة (٧٦.٩٪ و ٧٣.٣٪ على التوالي). يليها محافظة عكار بنسبة "غالبًا" مرتفعة (٧٠٪) مقارنة بنسبة "دائمًا" (٣٠٪). وبالنسبة للتفاوت يتراوح الأداء في "دائمًا" بين (٣٠.٠٪) في عكار و (٧٦.٩٪) في البقاع، مما يشير إلى تباين واضح في الالتزام بتقديم الملاحظات والتوصيات. والأفضل في القطاع الخاص المجاني في تقديم الإدارة ملاحظات وتوصيات بناءً على تقييمات المعلمين هي محافظات الجنوب وعكار، حيث سجلت نسبة "دائمًا" (١٠٠٪)، يليها النبطية، حيث كانت نسبة "غالبًا" مرتفعة (٦٦.٧٪) مقارنة بنسبة "دائمًا" (٣٣.٣٪). أما في القطاع الخاص غير المجاني فالأفضل هي محافظات البقاع والجنوب، حيث سجلت نسب "دائمًا" مرتفعة جدًا (٨٨.٩٪ و ٨٥.٧٪ على التوالي). يليها بيروت بنسبة (٦٦.٧٪) لخيار "دائمًا". وفي الأونروا كانت الأفضل محافظتا جبل لبنان (ضواحي) والشمال، حيث سجلت نسب "دائمًا" (١٠٠٪)، يليها محافظة الجنوب، حيث انخفضت نسبة "دائمًا" إلى ٥٠٪، مع نسبة مساوية لـ "غالبًا".

• تحليل نتائج استبيان الناظر

في التعليم الرسمي يشير المتوسط الإجمالي لإجابات الناظر إلى أن الإدارة المدرسية تقوم بتقديم الملاحظات والتوصيات "غالبًا" بنسبة (٣٨.٧٪) و"دائمًا" بنسبة (٤٣.٨٪)، مما يعكس توجهًا إيجابيًا في معظم المحافظات، حيث تتم متابعة التقييمات بشكل منتظم. نسبة قليلة جدًا (١.٤٪) تشير إلى أن هذه الممارسة لا تتم أبدًا، و (٢.٣٪) فقط يرون أن ذلك يحدث نادرًا، مما يدل على أن مشكلة الغياب التام لهذه الممارسة محدودة جدًا.

وفي التعليم الخاص المجاني تشير البيانات الإجمالية للناظر أن (٧٧.٤٪) من إدارات المدارس تقدم الملاحظات والتوصيات "دائمًا"، و (١٦.١٪) منها "غالبًا"، بينما فقط (٦.٥٪) من الحالات يحدث ذلك "أحيانًا". لا توجد استجابات تشير إلى أن الممارسة لا تحدث "أبدًا". وفي التعليم الخاص غير المجاني تظهر بيانات الناظر أن (٧٤.٤٪) من الإدارات تقدم الملاحظات والتوصيات "دائمًا"، و"غالبًا" في (٢٣.٩٪) من الحالات. بينما (١.٧٪) فقط "أحيانًا"، ولا توجد حالات لـ "أبدًا". تشير هذه النسب إلى

أداء جيد في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، حيث يتم تنفيذ التغذية الراجعة على نحو مستمر. أما مدارس الأونروا فأظهرت تميزاً بنسبة (١٠٠٪) لخيار "دائماً" في كل المراكز.

على مستوى المحافظات حصدت بيروت النسبة الأكبر للإجابة "أحياناً" (٥٤.٥٪) في الرسمي، بينما في الخاص المجاني (١٠٠٪) للإجابة "غالباً"، وفي الخاص غير المجاني (٧٧.٨٪) للإجابة "دائماً". أما مدارس جبل لبنان (ضواحي) فأظهرت أداء متوازناً بين "غالباً" (٤١.٢٪) و"دائماً" (٣٥.٣٪) في الرسمي مع غياب شبه كلي لـ "نادرًا" و "أبدًا". بينما في الخاص المجاني (٨٠٪) "دائماً"، وفي الخاص غير المجاني (٨١,٣٥) "دائماً". وحصدت محافظة الشمال النسبة الأكبر لخيار "دائماً" (٨٣.٣٪) في الخاص غير المجاني، ونسبة (٨٠٪) في الخاص المجاني، ونسبة (٥٢.٦٪) في القطاع الرسمي، مع تفاوت طفيف في الفئات الأخرى. أما مدارس البقاع فأظهرت التزاماً مثاليًا في جميع القطاعات (١٠٠٪ "دائماً" في الخاص المجاني و ٥٧.١٪ في الخاص غير المجاني و ٥٠٪ في الرسمي).

تميزت مدارس الجنوب والنبطية بتقديم الملاحظات بشكل دائم (٨٥.٧٪) في الخاص غير المجاني و (١٠٠٪) "دائماً" في الخاص المجاني، والنبطية (٦٦.٧٪) "دائماً" في الخاص المجاني و (٦٠٪) "دائماً" في الخاص غير المجاني. وانخفضت النسبة في عكار وبعبك-الهرمل إلى "غالباً" و"دائماً"، ٢.٦٪ و ٥.٩٪ لـ "أبدًا" في الرسمي.

نستنتج أن القطاع الرسمي يتمتع بأداء مستقر في تقديم الملاحظات والتوصيات للمعلمين بناء على التقييمات. أما القطاع الخاص المجاني فأظهر التزاماً أعلى في بعبك الهرمل والبقاع والجنوب. كما حقق القطاع الخاص المجاني توازنًا جيدًا بين "غالباً" و"دائماً" في مختلف المحافظات.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

في القطاع الرسمي يتم تقديم الملاحظات والتوصيات للمعلمين في محافظات النبطية بنسبة (٥٦.٣٪ بشكل "دائماً")، والبقاع (٣٠٪ "دائماً")، والجنوب (٤٠.٥٪ "دائماً"). وتظهر بيروت وضواحي جبل لبنان مستويات أقل من الانتظام، مع ارتفاع النسب في "نادرًا" (٥٥.٦٪ و ٣٥.٣٪ على التوالي).

في القطاع الخاص المجاني هناك أداء متميز للمدارس في معظم المحافظات، حيث تظهر أغلب المحافظات نسبة (١٠٠٪) في "دائماً" أو في "غالباً" و"دائماً". وهناك بعض الفروق الطفيفة، مثل في عكار (٣٣.٣٪ "غالباً")، مما يدل على مجال للتحسين.

في القطاع الخاص غير المجاني نجد أداءً ثابتاً عبر جميع المحافظات، حيث تتجاوز نسبة "دائماً" (٥٠٪) في معظم المحافظات، وخاصة في البقاع (٧٥٪) وجبل لبنان (٦٣.٢٪). وبعض المحافظات مثل الجنوب (٣٣.٣٪ "دائماً") تُظهر مستويات معتدلة مقارنة بالمحافظات الأخرى. وتظهر مدارس الأونروا أداءً ممتازاً في الشمال مع (١٠٠٪) في "دائماً"، مع الإشارة إلى محدودية التمثيل في البيانات. نستنتج أن القطاعات الخاصة المجانية تحصد نسباً عالية في تقديم الملاحظات بشكل دائم بنسبة تصل إلى (٧٥.٩٪). وتحقق مدارس الأونروا نسبة "دائماً" بنسبة (١٠٠٪). أما المحافظات الريفية مثل البقاع وعكار فتحصد معدلات جيدة في الإجابات "غالباً" و"دائماً"، وهي أفضل القطاعات أداءً وتظهر أداءً متميزاً باستمرار، مع نسب عالية في "دائماً". أما قطاع التعليم الرسمي فيحتاج إلى تعزيز تقديم التقييمات والتوصيات للمعلمين المعلمين خاصة في بيروت وجبل لبنان (ضواحي). وتظهر محافظات النبطية، البقاع، وبعبك-الهرمل ممارسات إدارية فعّالة عبر مختلف القطاعات، مما يجعلها نماذج يمكن الاستفادة منها.

تسود فئات "غالباً" و"دائماً"، في كافة القطاعات مما يشير إلى الالتزام العام للمدارس بتقديم الملاحظات والتوصيات للمعلمين. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التباينات في قطاع التعليم الرسمي بين المحافظات المختلفة.

• تحليل نتائج استبيان المعلم

تظهر نتائج القطاع الرسمي أن معظم المحافظات لديها نسبة مرتفعة من الإجابات الإيجابية ("غالباً" و"دائماً")، مما يشير إلى أداء جيد لمديري المدارس الرسمية في تقديم التوصيات بناءً على تقييمات المعلمين. وعلى مستوى المحافظات، كانت المدارس الأفضل أداءً في تقديم الملاحظات والتوصيات بناءً على التقييمات هي الجنوب (٩٢.٧٪) وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) (٨٥.٤٪) وعكار (٨٧.٤٪) هي الأكثر تميزاً في تقديم التوصيات بشكل دائم. أما المحافظات التي تحتاج إلى تحسين فهي بعبك-الهرمل التي تسجل نسبة أعلى نسبياً في الاستجابات السلبية ("نادراً" و"أبداً" بنسبة ٦.٥٪) مقارنة بالمحافظات الأخرى. وعلى الرغم من الأداء الإيجابي العام، فهناك تفاوت واضح بين المحافظات، مما قد يكون مرتبطاً بعدم إعداد المدير أو تدريبه لهذا النوع من الدعم والتوجيه.

أما المحافظات التي حصدت نسباً عالية في تقديم ملاحظات وتوصيات من قبل الإدارة بعد تقييم المعلمين في القطاع الخاص غير المجاني هي: جبل لبنان (ضواحي)، بيروت، والشمال، هي المحافظات

التي تتمتع بأعلى نسب من "غالبًا" و "دائمًا" (تجاوزت ٩٠٪). كما تظهر محافظات جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، البقاع، والجنوب أيضًا اهتمامًا كبيرًا (نسب فوق ٩٠٪ في الفئات العليا). أما النبطية وعكار فأظهرتا تباينًا أكبر في النسب، حيث كانت هناك بعض النسب في "نادرًا" أو "أحيانًا".

والمحافظات الأفضل أداء هي الجنوب (٩٢.٧٪) وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) (٨٥.٤٪) وعكار (٨٧.٤٪) هي الأكثر تميزًا في تقديم التوصيات بشكل دائم. أما المحافظات التي تحتاج إلى تحسين فهي بعلبك الهرمل التي تسجل نسبة أعلى نسبيًا في الاستجابات السلبية ("نادرًا" و "أبدًا" بنسبة ٦.٥٪) مقارنة بالمحافظات الأخرى. ويظهر التفاوت بين المحافظات على الرغم من الأداء الإيجابي العام، هناك تفاوت واضح بين المحافظات، مما قد يكون مرتبطًا بمرور الإدارة، أو التحديات المحلية.

وفي القطاع الخاص المجاني توزعت إجابات المعلمين على هذا السؤال وفق النسب الآتية: دائمًا (٦٨.٤٪)، غالبًا (٢٤.٤٪)، أحيانًا (٧.٢٪)، نادرًا وأبدًا (٠٪). وتظهر هذه النتائج الإجمالية أن القطاع الخاص المجاني يُظهر أداءً مميزًا بشكل عام، مع نسبة كبيرة جدًا من الإجابات الإيجابية (٩٢.٨٪). ومع ذلك، يمكن تحسين الأداء في بعض المحافظات التي سجلت نسبة منخفضة في تقديم ملاحظات وتوصيات للمعلمين بعد التقييم.

نستنتج أن معظم المحافظات لديها نسبة مرتفعة من الإجابات الإيجابية ("غالبًا" و "دائمًا")، مما يشير إلى أداء جيد للإدارات التعليمية الرسمية والخاصة المجانية في تقديم التوصيات بناءً على تقييمات المعلمين.

ز - تطبيق برامج الدعم للتلامذة للمتعثرين

• تحليل نتائج استبيان المدير

في القطاع الرسمي يميل الأداء العام نحو "غالبًا" بنسبة (٣٢.٧٪) و "دائمًا" بنسبة (٢٥.٩٪). ويُظهر القطاع أداءً متوسطًا مع تباين واضح بين المحافظات. وفي القطاع الخاص المجاني يميل أداء المديرين نحو "دائمًا" بنسبة (٤٦.٧٪) و "غالبًا" بنسبة (٣٦.٧٪). مع تفاوت طفيف بين المحافظات. أما القطاع الخاص غير المجاني فيتميز مديرو المدارس فيه بتطبيق برامج دعم للتلامذة المتعثرين بنسبة عالية في "دائمًا" (٥٧.١٪) و "غالبًا" (٢٥.٥٪). في قطاع الأونروا يتوزع الأداء بالتساوي بين "غالبًا" و "دائمًا" بنسبة (٥٠.٠٪) لكل منهما.

إن أفضل المدارس التي تقدم برامج دعم للتلامذة المتعثرين في القطاع الرسمي ظهرت في محافظة الجنوب (٤٠.٠٪ "دائمًا") والبقاع (٣٨.٥٪) لخيار "دائمًا". والأضعف في محافظة جبل لبنان (ضواحي) (٢٧.٣٪ "دائمًا"، و١٨.٢٪ "أبدًا") وعكار (٦٠.٠٪) "غالبًا"، بدون تسجيل لـ "دائمًا". أما التفاوت بنسبة "دائمًا" فيتراوح بين (٠٪) في عكار و(٤٠.٠٪) في الجنوب. وفي القطاع الخاص المجاني كانت أفضل النتائج في محافظتي الجنوب وجبل لبنان (ما عدا الضواحي)، حيث سجلت نسبة "دائمًا" (١٠.٠٪). والأدنى في النبطية بنسبة (٣٣.٣٪) لخيار "دائمًا"، و(٥٠.٠٪) لخيار "غالبًا". أما التفاوت بنسبة "دائمًا" فيتراوح بين (٣٣.٣٪) في النبطية و(١٠.٠٪) في الجنوب وجبل لبنان. وفي القطاع الخاص غير المجاني كانت أفضل المدارس التي تنطبق برامج الدعم للمتعثرين تتجلى في الجنوب (٧١.٤٪ "دائمًا") والشمال (٥٣.٨٪) لخيار "دائمًا". أما الأضعف بين المحافظات في هذا القطاع فهي محافظة بيروت (٥٥.٦٪) لخيار "دائمًا"، مع نسب مرتفعة للفئات الأخرى. والتفاوت بين نسبة "دائمًا" تتراوح بين (٥٥.٦٪) في بيروت، و(٧١.٤٪) في الجنوب. وفي مدارس الأونروا الأفضل بين المحافظات كانت جبل لبنان (ضواحي) والشمال، حيث سجلت نسبة "دائمًا" (١٠.٠٪). والتفاوت في نسبة "دائمًا" تتراوح بين (٥٠٪) في الجنوب و(١٠.٠٪) في جبل لبنان والشمال.

وبالمقارنة بين القطاعات، نجد أن أن أفضل أداء للمديرين في دعم التلامذة المتعثرين هو في القطاع الخاص غير المجاني، حيث سجل أعلى نسبة في "دائمًا" (٥٧.١٪) مع استقرار واضح. أما الأكثر تباينًا فهو القطاع الرسمي، حيث تختلف نسب الأداء بشكل كبير بين المحافظات. والأضعف هو القطاع الرسمي، حيث سجل أقل نسبة "دائمًا" (٢٥.٩٪) بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

وفقًا للبيانات الإجمالية للنظار في القطاع الرسمي، فإن (١٦.٦٪) من مديري المدارس الرسمية لا يطبقون برامج لدعم التلامذة المتعثرين إطلاقًا، بينما (٧.٨٪) من الإدارات تقوم بذلك بشكل "نادرًا". بينما (٢٦.٧٪) من مديري المدارس يطبقون "أحيانًا" برامج دعم، في حين أن (٣١.٣٪) من المدارس تطبق "غالبًا" برامج دعم للتلامذة المتعثرين، وهي النسبة الأعلى بين الفئات المختلفة. بينما سجلت نسبة (١٧.٥٪) تطبيقًا مستمرًا "دائمًا". هذا التوزيع يظهر أن غالبية المدارس، بنسبة تصل إلى (٣١.٣٪)،

تُظهر استجابة في تطبيق برامج الدعم المدرسي، على الرغم من التفاوت الملحوظ في التنفيذ بين المحافظات.

في التعليم الخاص المجاني أظهرت النسب الإجمالية للنظار عبر الفئات المختلفة أن (٦.٥٪) من المدارس نادرًا ما تطبق البرنامج (فئة "نادرًا")، بينما تظهر نفس النسبة (٦.٥٪) في فئة "أحيانًا". وتقوم (٢٩٪) من المدارس بتطبيق البرنامج "غالبًا"، في حين أن النسبة الأعلى تأتي من الفئة "دائمًا" حيث تسجل (٥٨.١٪)، مما يعكس استجابة جيدة إلى قوية في عموم القطاع. كما أن (١٠٠٪) من المدارس تظهر تطبيقًا للبرنامج في فئات "غالبًا" أو "دائمًا" في بعض المحافظات، مما يدل على التزام كامل في تطبيق برامج الدعم في هذه المحافظات.

يظهر التعليم الخاص غير المجاني أن النسبة الأكبر من المدارس في فئة "دائمًا" (٥٦.٤٪)، تقوم بتطبيق برامج دعم للتلامذة المتعثرين، تليها فئة "غالبًا" (٢٩.٩٪)، مما يعكس التزامًا متزايدًا في مختلف المحافظات. بينما تشهد فئات "أبدًا" و"نادرًا" نسبة أقل، حيث سجلت (٢.٦٪) و(١.٧٪) على التوالي، مما يشير إلى وجود عدد قليل من الإدارات التي لا تطبق البرنامج أو تطبقه بشكل نادر. وتظهر كل مدارس الاونروا في مختلف المحافظات التزامًا قويًا بتطبيق البرنامج، حيث تصل نسب الالتزام إلى (١٠٠٪) في كل المحافظات، مما يعكس تفوقًا في الالتزام مقارنة بباقي القطاعات.

ونستنتج أن هناك تباينًا واضحًا بين القطاعات والمحافظات في تطبيق برامج دعم للتلامذة المتعثرين. فبعض المحافظات والقطاعات تُظهر التزامًا كاملاً، بينما في محافظات أخرى يظهر التطبيق بشكل غير منظم. وتُظهر المدارس الخاصة المجانية في بيروت وجبل لبنان (ضواحي وما عدا الضواحي)، الجنوب، وبعلمك الهرمل التزامًا كاملاً بتطبيق برنامج الدعم المدرسي. وعلى العكس من ذلك تظهر المدارس الموجودة في الشمال، البقاع، بيروت، وعكار، الحاجة إلى انتظام تطبيق برامج الدعم للمتعثرين لتكون النتيجة "دائمًا" في جميع المدارس.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

بحسب آراء المنسقين فإن قطاع التعليم الرسمي يعاني من تفاوت كبير، حيث أن نسبة قليلة من مديري المدارس (٢٠.٣٪) فقط تطبق دائمًا برنامج الدعم المدرسي. أما القطاع الخاص المجاني فيُظهر أداءً متوسطًا إلى جيد مع تطبيقه "غالبًا" من قبل (٥١.٧٪). بينما يتميز القطاع الخاص غير المجاني

بأداء قوي، حيث يطبق (٤٤.٢٪) من مديري المدارس برنامج دعم للتلامذة المتعثرين دائماً. فيما يحقق قطاع الأونروا التزاماً مثالياً بتطبيق البرنامج "دائماً" بنسبة (١٠٠٪).

وتُظهر نتائج تطبيق برنامج الدعم المدرسي للتلامذة المتعثرين في المدارس تفاوتاً واضحاً بين القطاعات والمحافظات. وهذا التباين في الأداء بين المحافظات يشير إلى تأثير العوامل المحلية والإدارية. ويتفاوت الأداء بين القطاعات حسب نتائج الاستبيانات، فالقطاع الخاص غير المجاني والأونروا يتفوقان بشكل ملحوظ في دعم التلامذة المتعثرين. أما القطاع الرسمي فيظهر تحديات كبيرة في تأمين الدعم للتلامذة المتعثرين، خاصة في بعض المحافظات مثل عكار وجبل لبنان. بينما يتفوق مديرو مدارس الجنوب والبقاع في تطبيق برامج الدعم للتلامذة المتعثرين. لذا من الضروري العمل على تحسين تطبيق برامج الدعم في المدارس للحد من نسب الرسوب والتسرب وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لكافة التلامذة، خاصة في القطاع الرسمي والمحافظات الضعيفة مثل عكار وجبل لبنان (الضواحي).



٩.٣. تحليل نتائج السؤال البحثي الثالث: ما هي العوامل البشرية والمادية التي تؤثر

على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطورة مقارنة بالمدارس الخاصة؟

وتهدف الإجابة عليه إلى تحديد العوامل المتعلقة بالموارد البشرية والمادية التي تؤثر على جاهزية المدارس لتطبيق المناهج المطورة.

تطُرقت الدراسة إلى تحليل العوامل البشرية والمادية التي تؤثر على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطورة مقارنة بالمدارس الخاصة، حيث تم استقصاء هذه الجوانب من خلال استبيانات متعددة ركزت على تحديد مدى جاهزية المدارس من حيث الموارد البشرية والإمكانات المادية. وجاءت نتائج الإجابات لتبرز التحديات والفرص في هذا السياق، وسيتم تفصيلها في الجزئين التاليين الخاصين بكل من العوامل المذكورة.

٣.١.٢. العوامل البشرية المؤثرة على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطورة

تضمن هذا السؤال ستة بنود تتعلق بالعوامل البشرية، وتمت الإجابة عليها من قبل المديرين والنظار والمنسقين والمعلمين. وقد اعتمد في عرض الإجابات على تحديد هذه العوامل في القطاعين الرسمي والخاص وبحسب المحافظات ومن ثم المقارنة بين القطاعين لتحديد مكان تأثير هذه العوامل، ووضع خلاصة لنتائج الاستبيانات الأربعة في كل بند من بنود السؤال. وقد جاءت الإجابات كل بند على الشكل الآتي:

٣, ١, ٢, ١. البند الأول: مدى إتقان معظم المعلمين للمهارات التكنولوجية

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمديرين

على المستوى الوطني وجد المديرون بالنسبة الأكبر (٢٩.٠٪) أن المعلمين يتقنون المهارات التكنولوجية، وأنهم بحاجة إلى تطوير بنسبة (٢٦.٩٪)، ومدى إتقانهم لهذه المهارات مقبول بنسبة (٢٤.٧٪). وهذه النتائج تدل على أن هناك حاجة لتدريب المعلمين على صعيد كل القطاعات.

وإذا نظرنا في نتائج كل قطاع على حدة نجد أن المديرين في القطاع الرسمي وجدوا بنسبة كبيرة (٤١.٥٪) أن مدى إتقان معظم المعلمين للمهارات التكنولوجية بحاجة إلى تطوير، وهي النسبة الأعلى في الإجابات، ومقبول بنسبة (٣٢.٧٪) في المرتبة الثانية، وجيد بنسبة (١٧.٠٪)، وجيد جدًا بنسبة

(٥٠.٤٪)، بينما وجد (٣.٤٪) من المديرين أن إتقان المعلمين لهذه المهارات غير مناسب على الإطلاق بنسبة (٣.٤٪). مما يؤشر إلى الحاجة إلى تمكين المعلمين في القطاع الرسمي من إتقان هذه المهارات. ويختلف الأمر في القطاع الخاص المجاني إذ تجد النسبة الأكبر من المديرين في هذا القطاع أن إتقان المعلمين جيد بنسبة ٣٦.٧٪ أي ضعف ما هي عليه في القطاع الرسمي، تليها نسبة (٢٣.٣٪) وجدت أنه بحاجة إلى تطوير، ومقبول بنسبة (٢٠.٠٪)، وتتقارب النسبة مع القطاع الرسمي في القول بأنه غير مناسب على الإطلاق (٣.٣٪). وتدل هذه النتائج على أن درجة الإتقان في هذا القطاع أفضل منه في القطاع الرسمي.

وفي قطاع التعليم الخاص غير المجاني وجد المديرين بنسبة كبيرة (٤٣.٩٪) أن مستوى إتقان المعلمين للمهارات التكنولوجية مقبول، وجيد بنسبة (٣٤.٧٪) وهي أفضل من القطاع الرسمي وقريبة من القطاع الخاص المجاني، لكن اللافت أن المديرين وجدوا بنسبة (٠.٠٪) أن هذا المستوى جيد جدًا، وهذا يستدعي العمل على تطوير المهارات التكنولوجية لدى المعلمين في هذا القطاع.

أما في مدارس الأونروا فتوزعت الإجابات بين جيد بنسبة (٥٠٪) وهي الأعلى بين القطاعات، ومقبول (٢٥٪)، بينما لم تجد إلا نسبة ٢٥٪ أن مدى إتقان المعلمين للمهارات التكنولوجية يحتاج إلى تطوير.

أما على صعيد المحافظات فدلّت نتائج السؤال على أنها تتفاوت في قطاع التعليم الرسمي، فحوالي نصف العينة من المديرين وجدوا أن مدى الإتقان مقبول في بيروت (٥٠٪)، و(٤٥٪) في عكار، وبحاجة إلى تطوير في الشمال بنسب كبيرة (٦٠٪) وهي الأعلى بين المحافظات، تليها محافظة عكار (٥٠٪) مقابل (٢٥٪) في بيروت. وفي قطاع التعليم الخاص المجاني وجد المديرين أن مستوى الإتقان جيد بنسبة (١٠٠٪)، وتوزعت نسب الفئات الأخرى بالتساوي تقريبًا (٢٥.٠٪) في محافظة جبل لبنان ضواحي.

وأعطت نتائج القطاع الخاص غير المجاني مؤشرات أفضل على صعيد المحافظات، فهو جيد بنسبة (٧٠٪) في محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي، وهو الأعلى بين جميع المحافظات. وجيد جدًا في بيروت بنسبة (٤٤.٤٪).

وفي قطاع الأونروا جاءت النتائج إيجابية على صعيد المحافظات، فهو جيد بنسبة (٥٠٪) في الجنوب وجيد جدًا بنسبة (٢٥٪).

بالنسب للمديرين في القطاع الرسمي نجد هناك حاجة كبيرة لتطوير المهارات في الشمال وعكار، بينما تتقدم محافظة الجنوب في القطاع الخاص المجاني الذي تتوازن نتائجه إلى حد ما. وتتقدم محافظتا بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي في قطاع التعليم الخاص غير المجاني الذي يتمتع بأداء أفضل في الغالب.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للنظار

دلت نتائج القطاع الرسمي بحسب النظار على أن هناك ضعفًا ملحوظًا في الكفاءة التكنولوجية، فالنسبة الأكبر (٣٢.٧٪) يرون أن المعلمين بحاجة إلى تطوير، تليها نسبة (٣١.٣٪) أنه "مقبول". ولا تجد إلا نسبة (٤.٦٪) أنه "جيد جدًا"، وهي نسبة منخفضة وتتركز في محافظات الشمال وبعلمك الهرمل وعكار. بينما دلت نتائج القطاع الخاص المجاني على أنه يتمتع بأداء أفضل، فالتقن التكنولوجيا "جيد" بنسبة (٦٤.٥٪) و"جيد جدًا" (١٩.٤٪). وتتصدر بيروت نتائج الكفاءة بدرجة "جيد جدًا" (١٠٠٪)، تليها النبطية وعكار وبعلمك بدرجة "جيد" (١٠٠٪).

ويمثل القطاع الخاص غير المجاني الأداء الأفضل في مستوى "جيد جدًا" (٤١.٩٪)، ورأت نسبة ٦.٨٪ فقط أنه بحاجة بحاجة إلى تطوير. وتوزع المستوى في الأونروا بين مقبول (٣٣.٣٪) و(٦٦.٧٪) في فئة "جيد".

وتشير نتائج النظار إلى أن النسب الأعلى تتركز في الحاجة إلى التطوير في كل القطاعات والمحافظات، مع استثناء بسيط لمحافظات بيروت والنبطية وعكار وبعلمك في القطاع الخاص غير المجاني.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمنسقين

أشارت نتائج القطاع الرسمي إلى مستوى إتقان المعلمين للمهارات التكنولوجية من وجهة نظر المنسقين هي مقبولة بنسبة (٥٥.٦٪) وجيدة بنسبة (٣٣.٣٪)، ولم يجد أي من المنسقين أن مستوى الإتقان جيد جدًا، وهذا مؤشر يستدعي التوقف عنده، بخلاف ما وجده المنسقون في القطاع الخاص المجاني من أن مستوى المهارات جيد جدًا وجيد بنسبة (١٠٠٪)، وتراجع هذه النسب في القطاع الخاص غير المجاني حيث المستوى مقبول بنسبة (٥٨.٣٪) وهو قريب من القطاع الرسمي، وجيد بنسبة (٢٥٪)، ونجد أن هذا المستوى يحتاج إلى تطوير وغير مناسب على الإطلاق بنسبة (٨.٣٪) وهي نسب لافتة.

على مستوى المحافظات يبدو المستوى في البقاع مقبولا بنسبة (٤٥٪)، وفي جبل لبنان الضواحي جيدا بنسبة (٤٧.١٪)، ومقبولا بنسبة (٤١.٢٪)، ويحتاج إلى تطوير بنسبة (١١.٨٪) وتبلغ هذه النسبة أقصاها في محافظة الشمال (٥٢.٥٪) وهي مؤشرات مقلقة على الصعيد الرسمي، بينما نجد كفاءة عالية في القطاع الخاص المجاني، وجيدة في القطاع الخاص غير المجاني في الشمال.

ما يجب التوقف عنده هو ما اعتبره المنسقون في القطاع الرسمي في محافظة عكار بأن مستوى إتقان المهارات يحتاج إلى تطوير بنسبة (٥٣.٨٪)، وفي محافظة الجنوب بنسبة (٥٢.٤٪)، وفي النبطية (٤٣.٨٪) وهي النسب الأعلى، وفي جبل لبنان ما عدا الضواحي (٣٨.٥٪) من المنسقين وجدوا أن مهارات المعلمين "تحتاج إلى تطوير"، تليها محافظة البقاع (٣٥٪)، على عكس نتائج القطاعين الخاص المجاني وغير المجاني التي تظهر اتجاها إيجابيا في كفاءة المهارات.

ويستدل من نتائج المنسقين أن النسبة الأكبر من المعلمين في القطاع الرسمي تحتاج إلى تطوير المهارات التكنولوجية، وتحديدًا في محافظات عكار والجنوب والنبطية، وأن مستوى هذه المهارات لدى المعلمين في القطاع الخاص هو أفضل مما هو عليه في القطاع الرسمي لكنه يتراوح بين الجيد جدًا والجيد والمقبول في معظم المحافظات.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين

دلت نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين بأن النسبة الأكبر منهم على صعيد لبنان وفي القطاعات المختلفة تجد أن مستوى إتقانهم للمهارات التكنولوجية هو جيد بنسبة (٣١.٥٪)، ولم تجد إلا نسبة (٢١.٧٪) بأنه يحتاج إلى تطوير. ويبدو من نتائج القطاع الرسمي أنها النسبة الأعلى هي لفئة مقبول تليها فئة بحاجة إلى تطوير ثم فئة جيد ففئة جيد جدًا، وأخير فئة غير مناسب على الإطلاق. ما يشير إلى الحاجة إلى إعداد المعلمين لتقليص هذه النسب.

أما في القطاع الخاص المجاني فأشارت النتائج إلى أن مستوى الإتقان جيد بنسبة كبيرة في القطاع الخاص غير المجاني (٣٨.٣٪) يليه القطاع المجاني (٣٥.٤٪) وتتراجع النسب في الأخرى في القطاعين المذكورين، بينما يسجل قطاع الأونروا النسبة الأكبر في فئة جيد (٥٠٪).

وسجل القطاع الرسمي أعلى نسبة في فئة جيد جدًا في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، وفي محافظة بيروت لفئة جيد، تليها محافظة الجنوب ومحافظة جبل لبنان (الضواحي)، ثم محافظة

الجنوب، فمحافظة البقاع، فمحافظة الشمال، وتراجع فئات جيد جدًا وجيد في المحافظات الأخرى. مما يشير إلى الحاجة إلى التدريب والدعم المستمر لتعزيز الكفاءة التكنولوجية في القطاع الرسمي.

بالإجمال يحتاج قطاع التعليم الرسمي إلى تطوير مهارات المعلمين التكنولوجية وتحديدًا في المحافظات خارج بيروت وجبل لبنان، مع استثناء محافظة الجنوب. بينما نجد أن هناك إجماعًا على أن القطاع الخاص بمجمله يظهر تقدمًا في مستوى إتقان المعلمين لهذه المهارات.

خلاصة

أظهرت نتائج الاستبيانات الموجهة للمديرين والنظار والمنسقين والمعلمين أن القطاع الرسمي يحتاج إلى تطوير ملحوظ، خصوصًا في محافظات الشمال وعكار والبقاع. بالمقابل، يتمتع القطاع الخاص المجاني وغير المجاني بمستويات أفضل من الكفاءة التكنولوجية، حيث سجلت الفئات "جيد" و"جيد جدًا" نسبة أعلى مقارنة بالقطاع الرسمي. ولوحظت تفاوتات جغرافية بين المحافظات، مع تفوق محافظتي بيروت وجبل لبنان. وأشارت النتائج الإجمالية إلى ضرورة تعزيز التدريب والدعم المستمر للمعلمين في القطاع الرسمي، لضمان مواءمة مهاراتهم مع المتطلبات الحديثة.

٢, ١, ٣. البند الثاني: توفر التدريب والدعم الفني للمعلمين في استخدام التكنولوجيا

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمديرين

أشارت نتائج القطاع الرسمي على مستوى لبنان بحسب المديرين إلى أن النسبة الأكبر منهم وجدت أن مدى توفر التدريب والدعم الفني للمعلمين في استخدام التكنولوجيا هو بحاجة إلى تطوير (٤٣.٥٪)، تليها فئة مقبول (٢٥.٢٪)، ثم جيد (١٤.٣٪)، ثم غير مناسب على الإطلاق (١٢.٩٪)، وأخيرًا كانت النسبة الأدنى لفئة جيد جدًا التي سجلت نسبة (٤.١٪).

أما في قطاع التعليم الخاص المجاني فحلت فئة جيد في المرتبة الأولى (٣٣.٣٪)، تليها فئة بحاجة إلى تطوير (٢٣.٣٪)، ثم فئتا جيد جدًا ومقبول بالنسبة نفسها (١٦.٧٪)، ففئة غير مناسب على الإطلاق (١٠.٠٪) وهي الفئة الأدنى في هذا القطاع. وفي قطاع التعليم الخاص غير المجاني حلت فئة جيد أولًا بنسبة (٤٠.٨٪)، وأجاب (٣٢.٧٪) بأن توفر التدريب والدعم الفني هو بدرجة جيد جدًا، ففئة مقبول بنسبة (١٨.٤٪)، ثم فئة بحاجة إلى تطوير (٨.٢٪)، وأخيرًا فئة غير مناسب على الإطلاق التي لم تسجل أي نسبة تذكر (٠.٠٪). وفي قطاع التعليم التابع للأونروا توزعت النسب بالترتيب بين

فئة جيد (٥٠.٠٪) أي نصف المديرين، ووجد ربع العينة من المديرين (٢٥.٠٪) أن توفر التدريب والدعم الفني هو بدرجة جيد جدًا وبحاجة إلى تطوير، وأخيرًا فئة مقبول التي جاءت نتيجتها (٠.٠٪).

أما على صعيد المحافظات فتسجل النسب الأعلى لتوفر التدريب والدعم الفني للمعلمين في القطاع التعليم الرسمي بأنه مقبول في بيروت بنسبة (٣٧.٥٪)، ويحتاج إلى تطوير في الشمال (٥٤.٣٪) (النسبة الأعلى بين المحافظات في القطاع) تليها محافظة محافظة جبل لبنان (الضواحي) (٤٥.٥٪).

ويرى المديرين أن النسب الأعلى في قطاع التعليم الخاص المجاني جاءت لفئة مناسب في محافظة الجنوب (١٠٠.٠٪)، بينما تتساوى التقييمات للفئات الأخرى في باقي المحافظات (٢٥.٠٪).

وأظهرت نتائج قطاع التعليم الخاص غير المجاني أن النسبة الأكبر في محافظة بيروت (٤٤.٤٪) تجد أن توفر التدريب والدعم الفني هو لصالح فئة جيد جدًا، أيضاً في محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي كانت النسبة لفئة نفسه (٥٠.٠٪). وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الأونروا حيث أجاب (٥٠.٠٪) من المديرين بأن توفر التدريب والدعم الفني هو "جيد جدًا"، و٤٠.٠٪ منهم وجدوا أنه "جيد".

ويستدل من نتائج الاستبيان الموجه للمديرين أن محافظة الشمال في القطاع الرسمي تحتاج إلى مزيد من الدعم والتدريب للمعلمين، وأن التعليم الخاص غير المجاني يظهر أفضل النتائج على صعيد قطاعات التعليم المختلفة وفي جميع المحافظات. بينما تسجل محافظة الجنوب نسباً أعلى لتوفير الدعم الفني للمعلمين على استخدام التكنولوجيا.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للنظار

دلت نتائج القطاع الرسمي على أن غالبية النظار، بنسبة (٣٩.٠٪)، أجمعوا على أن التدريب والدعم الفني للمعلمين "بحاجة إلى تطوير" حيث سجلت هذه العبارة النسبة الأعلى، تليها "مقبول" بنسبة (٣٢.٣٪)، ثم جيد بنسبة (١٧.٥٪)، ثم "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة (٧.٨٪)، وأخيرًا حصل تقييم "جيد جدًا" على النسبة الأدنى بين الفئات (٣.٢٪). ويستدل من هذا الترتيب أن هناك حاجة ماسة للتدريب وتقديم الدعم الفني على مستوى هذا القطاع. بخلاف القطاع الخاص المجاني الذي جاء ترتيب العبارات فيه وفق النسب من الأعلى إلى الأدنى كالآتي: جيد (٤٨.٤٪)، جيد جدًا (٢٢.٦٪)، ثم فئة "غير مناسب" (٦.٥٪). وشهد القطاع الخاص غير المجاني على تسجيل أعلى نسبة لفئة جيد جدًا مقارنة ببقية القطاعات إذ بلغت (٤٠.٢٪)، تليها فئة جيد بنسبة (٣٧.٦٪)، ثم فئة "بحاجة إلى تطوير" (٦.٨٪)، وأخيرًا فئة "غير مناسب" التي كانت نسبتها (٠.٩٪). وبذلك يكون هذا القطاع قد حقق أفضل

النتائج على صعيد توفر التدريب والدعم الفني للمعلمين على مستوى لبنان. أما نتائج الأونروا فجات بالترتيب حسب النسب المئوية جيد (٦٦.٧٪) ثم مقبول (٣٣.٣٪).

على صعيد المحافظات تتصدر محافظة الشمال الحاجة إلى التطوير في القطاع الرسمي بنسبة (٥٢.٦٪)، وتتراوح النسب المئوية في بيروت بين المقبول (٤٥.٥٪) والجيد (٢٧.٣٪) مع تراجع في نسبة جيد جدًا في القطاع نفسه إذ بلغت (٩.١٪). وفي محافظة جبل لبنان ضواحي يبدو الوضع مقبولا بنسبة أعلى في القطاع الرسمي (٥٢.٩٪)، وحيد في الخاص المجاني (٤٠.٠٪) يليه جيد جدًا (٢٠.٠٪). وفي القطاع الخاص غير المجاني حلت فئة جيد جدًا (٤٠.٦٪) أولاً ثم فئة جيد (٣٤.٤٪). في محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي كانت النسبة الأعلى في القطاع الرسمي لفئة مقبول (٣٤.٨٪)، تليها فئة جيد وجيد جدًا (٥٠.٠٪) لكل منهما في القطاع الخاص المجاني. وفي القطاع الخاص غير المجاني حلت فئة جيد جدًا أولاً بنسبة (٥٠.٠٪) ثم فئة جيد بنسبة (٤١.٧٪).

وفي البقاع يعتبر وضع القطاع الرسمي مقبولا بنسب (٤٤.٤٪)، لكنه أفضل في القطاع الخاص المجاني إذ جاءت نسبة "جيد" (٦٦.٧٪) و"جيد جدًا" (٣٣.٣٪) لفئة "جيد جدًا"، بينما تتساوى النسبة بين جيد ومقبول في القطاع الخاص غير المجاني (٣٥.٧٪) لكل منهما. ويحتل الشمال المرتبة الأعلى في فئة "بحاجة إلى تطوير" في القطاع الرسمي (٥٢.٦٪)، و(٦٠.٠٪) في القطاع الخاص المجاني مقابل نسبة (٤٠.٠٪) لفئة "جيد" في هذا القطاع و(٤٤.٤٪) للفئة نفسها في القطاع غير المجاني. ويظهر القطاع الخاص غير المجاني إيجابية عالية في الجنوب عبرت عنها نسبة (٧١.٤٪) لفئة "جيد جدًا"، بينما في القطاع المجاني توزعت النسب مناصفة بين "جيد جدًا" و"غير مناسب على الإطلاق" (٥٠.٠٪) لكل منهما. أما الجو العام للنتائج في القطاع الرسمي فقد اتجه نحو "مقبول" بنسبة ٤٠.٦٪ لكنه يتراجع في النبطية ليصبح "مقبولا" في القطاع الرسمي بنسبة (٣٩.١٪)، و"جيدًا" بنسبة (٣٠.٤٪). وتتشارك محافظتا عكار وبعلبك الهرمل النسب الأعلى في الحاجة إلى التطوير في القطاع الرسمي (حوالي ٥٠.٠٪). وتتوزع إجابات النظار في مدارس الأونروا في محافظتي جبل لبنان (ضواحي) والجنوب حول فئة "جيد" للأولى (١٠٠٪) و"مقبول" للثانية (١٠٠٪).

يستدل من نتائج النظار بأن التدريب والدعم الفني للمعلمين متاح بصورة أفضل في القطاع الخاص ولا يتوفر بالدرجة نفسها في القطاع الرسمي.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمنسقين

دلت نتائج القطاع الرسمي على أن النسبة الأكبر من المنسقين (٥٥.٦٪) اعتبرت أن التدريب والدعم الفني في بيروت "مقبول"، بينما تساوت النسبة الأعلى في محافظة جبل لبنان (الضواحي) لفئتي "مقبول" و"جيد" (٣٥.٣٪) لكل منهما. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) فجاءت النسبة الأعلى (٥٣.٨٪) لفئة "الحاجة للتطوير"، وكذلك الأمر في محافظات الشمال (٤٩.٢٪) والبقاع (٦٠.٠٪) والجنوب (٣٨.١٪) والنبطية (٥٠٪) وعكار (٥٠٪) وبلبك الهرمل (٣٣.٣٪)، حيث دلت النتائج في هذه المحافظات على فجوات واسعة، بسبب تراجع نسب "جيد" و"جيد جدًا" لصالح الحاجة إلى التطوير و"غير مناسب على الإطلاق" التي سجلت في عكار على سبيل المثال (٢٣.١٪)، وفي الشمال (١٨.٦٪).

أما في القطاع الخاص المجاني فتراوحت الإجابات بين "جيد" و"جيد جدًا" في بيروت وجبل لبنان (الضواحي) والبقاع، بينما مالت نحو "جيد جدًا" في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) بنسبة (٦٠.٠٪)، والشمال (٧٥.٠٪) وعكار (٦٦.٧٪). أما في الجنوب فتراجعت النسب المتعلقة بفئة "جيد جدًا" فبلغت (٢٠.٠٪) فقط، وتراوحت بالتساوي في النبطية بين "مقبول" و"جيد جدًا"، وتراوحت بالتساوي في بلبك الهرمل بين "غير مناسب على الإطلاق" و"جيدًا جدًا" بنسبة (٥٠.٠٪ لكل فئة).

ودلت نتائج القطاع الخاص غير المجاني بأن مستوى الدعم والتدريب الفني للمعلمين يتراوح بين "جيد" (٣٣.٣٪) و"جيد جدًا" (٤١.٧٪) في بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي، ويميل إلى جيد جدًا بنسبة ٤٧.٧٪ في جبل لبنان (الضواحي)، وفي الشمال، قيمت الغالبية العظمى (٤١.٩٪) الدعم بأنه "جيد"، مع تقدير كبير للأنظمة الداعمة الموجودة حاليًا. وفي البقاع، اعتبر نصف المنسقين (٥٠٪) الدعم "جيد جدًا"، مما يشير إلى برامج راسخة بشكل جيد. أما في الجنوب، فقد حصلت على أعلى التقييمات في هذا القطاع حيث قيم (٦٦.٧٪) الدعم بأنه "جيد جدًا"، مما يعكس أنظمة نموذجية. وفي النبطية، تنوعت الاستجابات حيث سجلت (٤٥.٥٪) تقييمات بـ"مقبول" مع تركيز أقل على التقييمات العالية. أما في عكار، فقد كانت التعليقات أقل إيجابية حيث سجل فقط ٧.٧٪ تقييمات بـ"جيد جدًا" واختار العديد منهم تقييمات بـ"مقبول". وفي بلبك الهرمل، سجل ما يقرب من نصف المنسقين (٤٥.٥٪) دعمًا بـ"جيد جدًا"، مما يشير إلى تدريب قوي ولكنه غير متسق.

في الأونروا، كانت الاستجابات مقسمة حيث سجل كل من فئتي "غير مناسب على الإطلاق" و"جيد جدًا" نسبة (٥٠٪) في محافظة الشمال، مما يعكس تفاوتات في تقديم الخدمة.

وبناء على هذه النتائج يتبين أن هناك تحديات تواجه القطاع الرسمي في جميع المحافظات لجهة الحاجة إلى التطوير. بينما يظهر القطاع الخاص المجاني نتائج أفضل مقارنةً بالقطاع الرسمي، يسجل القطاع الخاص غير المجاني نسباً عالية للإجابات "جيد" و"جيد جداً"، ويسجل قطاع الأونروا استجابات متساوية لـ"غير مناسب على الإطلاق" و"جيد جداً".

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين

دلت نتائج القطاع الرسمي بأن النسب الأعلى كانت لفئة "بحاجة إلى تطوير" بنسبة (٣٨.٥٪)، ثم "مقبول" (٢٧.٤٪)، ثم "جيد" (١٨.٣٪)، فئة "غير مناسب على الإطلاق" (١١.٢٪)، وأخيراً حلت فئة "جيد جداً" بنسبة (٤.٥٪). وفي القطاع الخاص المجاني حلت فئة "جيد جداً" أولاً بنسبة (٢٩.٢٪)، تلتها فئة "جيد" بنسبة (٢٦.٨٪)، ثم فئة "بحاجة إلى تطوير" (٢٥.٤٪)، ثم فئة "مقبول" (١٢.٤٪)، وأخيراً فئة "غير مناسب" على الإطلاق التي كانت نسبتها (٥.٣٪). وحلت فئة "جيد جداً" في المرتبة الأولى في القطاع الخاص غير المجاني بنسبة (٤٠.٠٪)، ثم فئة "جيد" (٣١.٧٪)، فئة "مقبول" (١٥.٧٪)، تلتها فئة "بحاجة إلى تطوير" (١١.٠٪)، وأخيراً فئة "غير مناسب على الإطلاق" التي سجلت النسبة الأدنى (١.٧٪). وسجلت فئة "بحاجة إلى تطوير" المرتبة الأولى في قطاع الأونروا بنسبة (٤١.٧٪).

وسجلت فئة "بحاجة إلى تطوير" أعلى نسبة في محافظة عكار (٣٩.٨٪)، تليها محافظة بعلبك الهرمل (٣٨.١٪)، ثم محافظة الجنوب (٣٤.٩٪)، ثم محافظة الشمال (٣٣.٠٪)، فالبقاع (٢٥.٠٪)، فمحافظة بيروت (٢٣.٧٪)، فمحافظة النبطية (٢٠.٤٪)، ثم جبل لبنان (ما عدا الضواحي) (١٨.٣٪)، وأخيراً محافظة جبل لبنان (الضواحي) التي وجد المعلمون فيها بنسبة (١٤.٥٪) أن التدريب والدعم الفني "بحاجة إلى تطوير".

وجاء ترتيب فئة "غير مناسب على الإطلاق" في المحافظات من الأعلى إلى الأدنى وفق الآتي: الشمال (١١.٤٪)، عكار (١٠.٨٪)، البقاع (١٠.١٪)، الجنوب (٨.٣٪)، النبطية (٥.٤٪)، بيروت (٤.١٪)، ومحافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) وبعلبك الهرمل في المرتبة نفسها (٣.٤٪)، وأدنى نسب لفئة "غير مناسب على الإطلاق" سُجلت في محافظة جبل لبنان (الضواحي) إذ بلغت (٢.٢٪).

ويستدل أن هناك حاجة لتوفير التدريب والدعم الفني في جميع المحافظات مع إعطاء أهمية إضافية للمحافظات في الأطراف.

أظهرت نتائج الاستبيانات أن التدريب والدعم الفني للمعلمين يعاني من فجوات كبيرة في القطاع الرسمي، خاصة في محافظات الشمال وعكار وبعبك-الهرمل، حيث النسبة الأعلى تركزت ضمن فئة "بحاجة إلى تطوير". في القطاع الخاص المجاني، جاءت النتائج أفضل مع نسب مرتفعة لفئات "جيد" و"جيد جداً"، وحقق القطاع الخاص غير المجاني أداء متميزاً بفئات عالية التقييم، خاصة في بيروت وجبل لبنان. أما في قطاع الأونروا، فتباينت النتائج بين "جيد" و"غير مناسب على الإطلاق"، مما يعكس تفاوتاً كبيراً. إجمالاً، هناك حاجة لتكثيف الجهود لتوفير التدريب والدعم الفني، مع التركيز على المحافظات الأطراف.

٣, ١, ٢, ٣. البند الثالث: مدى توفر صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمديرين

دلت نتائج قطاع التعليم الرسمي على مستوى لبنان أن النسبة الأكبر كانت لعبارة "بحاجة إلى تطوير" (٣٨.٨٪) تليها عبارة "غير مناسب على الإطلاق" (٣١.٣٪)، فمقبول (٢٠.٤٪)، ليتراجع التقييم "جيد" حتى (٦.٨٪)، ويتدنى حتى (٢.٧٪) لتقييم "جيد جداً" في المرتبة الأخيرة على مستوى القطاع.

أما في قطاع التعليم الخاص المجاني فوصف المديرون مدى توفر صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية بأنه "جيد" بنسبة (٣٦.٧٪)، فبحاجة إلى تطوير (٢٣.٣٪)، فمقبول (٢٠.٠٪)، وجيد جداً (١٣.٣٪)، وأخيراً حل تقييم "غير مناسب على الإطلاق" في المرتبة الأخيرة بنسبة (٦.٧٪).

وفي قطاع التعليم الخاص غير المجاني، حلت أيضاً النسب الأعلى للإجابات "جيد" في المرتبة الأولى (٣٦.٧٪) و"جيد جداً" في المرتبة الثانية (٣٤.٧٪)، لتتراجع التقييمات في الفئات الأخرى بشكل لافت، وتسجل فئة "مقبول" (١٧.٣٪)، وفئة "بحاجة إلى تطوير" (١١.٢٪)، ولم يجد أي من المديرين في هذا القطاع أن توفر الصيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

أما بالنسبة للفروقات بين المحافظات فسجلت نتائج القطاع الرسمي حاجة ملحة لتحسين الصيانة في محافظتي الشمال (٤٥.٧٪ من المديرين يجدون أن الوضع "بحاجة إلى تطوير") ومحافظة جبل لبنان ضواحي (٢٧.٣٪ من المديرين يرون أنه "بحاجة إلى تطوير"). كما سجلت النتائج العامة في القطاع الرسمي الحاجة إلى إعادة النظر في واقع الصيانة وتحديث الأجهزة في محافظة بيروت، لأن

أكثر من نصف العينة من المديرين فيها ترى بأن هذا الواقع "غير مناسب على الإطلاق". وسجلت نتائج قطاع التعليم الخاص المجاني نتائج إيجابية في محافظة الجنوب (١٠٠٪ من المديرين يرون أن الوضع مناسباً)، كما سجل قطاع التعليم الخاص غير المجاني أفضل النتائج بين المحافظات وتحديداً في محافظة في بيروت (٥٥.٦٪ من المديرين فيها يرون أن مستوى الصيانة والتحديث هو "جيد جداً"). في حين يرى (٥٠٪) من المديرين في قطاع الأونروا في الجنوب أن توفر الصيانة وتحديث الأجهزة "جيد"، بينما "يحتاج إلى تطوير" بنسبة (٢٥.٠٪) في جميع المحافظات.

وتشهد محافظة الشمال على تراجع واضح في مستوى الصيانة والتحديث إذ رأى (٤٥.٧٪) من المديرين بأن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، وهي النسبة الأعلى بين المحافظات بشكل عام.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للنظار

دلت نتائج الاستبيان الموجه للنظار أن حوالي ربع العينة (٢٤.٤٪) يرون أن وضع المدارس الرسمية "غير مناسب على الإطلاق"، وأكثر من ثلث العينة (٣٤.٦٪) يرون أن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، بينما تتخفف نسب "جيد" و"جيد جداً" بحيث لا تتجاوز (١٢.٠٪). على العكس من ذلك تشير نتائج التعليم الخاص المجاني إلى النسب الأعلى كانت لفئة "جيد" (٣٨.٧٪)، ثم "جيد جداً" و"مقبول" بنسبة (٢٢.٦٪) لكل منهما، وأخيراً جاءت عبارة "بحاجة إلى تطوير" في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٦.١٪)، وهذا يعكس واقعاً جيداً على مستوى صيانة وتحديث الأجهزة بشكل عام، إلا أن نتائج "الحاجة إلى التطوير" بنظر النظار ليست قليلة، وإن كانت قد حلت في الترتيب الأخير للتقييمات. في قطاع التعليم الخاص غير المجاني تأتي فئة "جيد جداً" في المرتبة الأولى بنسبة (٤١.٩٪)، تليها فئة "جيد" (٣٦.٨٪)، ثم تتراجع نسب الفئات الأخرى بشكل تنازلي لنجد أن النسبة التي تمثلها فئة "غير مناسب على الإطلاق" لا تصل إلى (١٪). ويصف جميع النظار الوضع في الأونروا بأنه "مقبول" بنسبة (١٠٠٪).

وإذا حاولنا المقارنة بين نتائج المحافظات نجد أن بيروت تتراجع في توفر الصيانة والتحديث في القطاع الرسمي، فتسجل النسبة الأعلى في الفئة "غير مناسب على الإطلاق" (٣٦.٤٪) في هذا القطاع. وتسجل نسبة ١٠٠٪ لفئة "جيد" في القطاع الخاص المجاني، و(٥٥.٦٪) لفئة "جيد جداً" في التعليم الخاص غير المجاني، مع أداء جيد إلى متوسط في محافظة جبل لبنان - ضواحي في جميع القطاعات. ويتراجع الأداء في المدارس الرسمية في الشمال، فتجد نسبة (٢٨.٩٪) أنه "غير مناسب"، ليتحسن في التعليم الخاص في هذه المحافظة وتسجل فئة "جيد جداً" نسبة (٤٠.٠٪). والأمر مشابه في محافظات

البقاع وعكار وبعلبك الهرمل بالنسبة للفروقات بين القطاعات في هذه المحافظات. بينما في محافظة الجنوب فأداء القطاع الرسمي أفضل مما هو عليه في المحافظات الأخرى بذليل أن فئة "مقبول" حازت على نسبة (٣٧.٥٪) بين النظار في هذا القطاع، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسب الفئات الأخرى. ويسجل القطاع الخاص في المحافظة نتائج تتوزع بين الجيد والجيد جدًا كما في سائر المحافظات.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمنسقين

تشهد نتائج القطاع الرسمي من وجهة نظر المنسقين على تراجع في مستوى صيانة الأجهزة وتحديثها في محافظة بيروت إذ سجل حوالى نصف العينة (٤٤.٤٪) أنها "تحتاج إلى تطوير"، ووجد (٣٣.٣٪) منهم أنها "مقبولة". وقال أكثر من خمس العينة (٢٢.٢٪) أنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما لم يقل أي من المنسقين بأن الصيانة والتحديث متوفران بصورة جيدة أو جيدة جدًا. الأمر نفسه نجده في محافظة جبل لبنان (الضواحي) مع فارق بأن أكثر من ثلث العينة يجدون بأنها "غير مناسبة على الإطلاق" (٣٥.٣٪) أو تحتاج إلى تحسين. وتتفق النتائج إلى حد ما مع نتائج محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي). ووجد نصف العينة من المنسقين في محافظة الشمال (٥٠.٠٪) أن صيانة الأجهزة "تحتاج إلى تطوير" أو قيموها بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، وكذلك الأمر في محافظة البقاع حيث كانت النسبة الأعلى هي لفئة "تحتاج إلى تطوير" (٤٠.٠٪). أما في الجنوب فجاءت نسبة "تحتاج إلى تطوير" مرتفعة (٣٧.٥٪)، لكن النسبة الأكبر من المنسقين في هذه المحافظة (٤٢.٩٪) قالوا أن توفر الصيانة وتحديث الأجهزة هو "مقبول". وفي محافظة النبطية، يعتقد نصف المنسقين (٥٠.٠٪) أن خدمات الصيانة "تحتاج إلى تطوير"، وحوالى الثلث (٣١.٣٪) يجدونها "مقبولة". وفي محافظة عكار أكثر من ثلث العينة وجدوا الصيانة بأنها "غير مناسبة على الإطلاق" بنسبة (٣٠.٨٪)، بينما اقترح نصف العينة (٥٠.٠٪) بأنها "تحتاج إلى تطوير". واقترح حوالى نصف العينة (٤٤.٤٪) من المنسقين في بعلبك الهرمل أن الصيانة "تحتاج إلى تطوير"، مع تسجيل نسبة مهمة في هذه المحافظة لفئة "جيدة جدًا" (١٦.٧٪) وهي أعلى من باقي المحافظات.

في القطاع الخاص المجاني والقطاع الخاص غير المجاني توزعت الإجابات بين "جيد" و"جيد جدًا" في جميع المحافظات وبنسب متوازنة مع تركيز أكبر في محافظتي بيروت وجبل لبنان. وفي الأونروا توزعت الإجابات في المحافظات بين "تحتاج للتطوير" و"جيد".

يستنتج من النتائج أعلاه أن القطاع الرسمي يشكو من عدم توفر الصيانة والتحديث للأجهزة الإلكترونية، وتبرز هذه المشكلة في محافظات الأطراف بشكل جلي. في حين يسجل القطاع الخاص المجاني والقطاع الخاص غير المجاني أداء أفضل وتحديداً في محافظتي بيروت وجبل لبنان.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين

أظهرت نتائج القطاع الرسمي أن النسبة الأكبر من المعلمين (٣٨.١٪) تجد أن الصيانة والتحديث "بحاجة إلى تطوير"، تليها نسبة وصفت الوضع بأنه "مقبول" (٢٥.٦٪)، فئة "غير مناسب على الإطلاق" التي جاءت نسبته (١٨.٠٪) وهي نسبة يجب التوقف عندها، ووصف (١٤.٣٪) من المعلمين في القطاع الرسمي مدى توفر صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية بأنه "جيد"، وفئة قليلة منهم (٤.١٪) وصفت الوضع بأنه "جيد جداً". أما في القطاع الخاص المجاني فالفئة الأكبر وجدت أنه "جيد جداً" بنسبة (٢٧.٣٪)، تليها فئة "بحاجة إلى تطوير" (٢٤.٩٪)، ثم فئة "جيد" (٢٧.٣٪)، فئة "مقبول" (١٦.٣٪)، وأخيراً فئة "غير مناسب على الإطلاق" التي جاءت نسبته (٩.١٪). وفي القطاع الخاص غير المجاني جاء ترتيب الإجابات تنازلياً على الشكل الآتي: "جيد جداً" (٣٤.٢٪)، ثم "جيد" (٣١.٧٪)، ثم "مقبول" (١٨.٣٪) و"يحتاج إلى تطوير" بنسبة (١٠.٦٪)، وأخيراً وجدت فئة ضئيلة (٥.٣٪) أنه "غير مناسب على الإطلاق". ووجدت نصف العينة (٥٠.٠٪) في الأونروا أن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، وجاءت الآراء بأنه "غير مناسب على الإطلاق" في المرتبة الأخيرة في القطاع بنسبة (٨.٣٪).

أما النتائج بحسب المحافظات فإن آراء المعلمين حول مدى توفر صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية قد سجلت النسبة الأكبر لفئة "جيد" في محافظتي بيروت (٣٧.١٪) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٣٠.٩٪)، والنسبة الأكبر في محافظة جبل لبنان (الضواحي) وجدته "جيد جداً" (٣٣.٣٪)، وفي البقاع احتلت الإجابة "مقبول" النسبة الأكبر (٣٠.٣٪)، وسجلت الفئة "بحاجة إلى تطوير" النسبة الأعلى بين الفئات في محافظات الجنوب (٤٣.٢٪)، وبعلمك الهرمل (٣٣.٩٪)، وعكار (٣٢.٣٪)، الشمال (٣١.٦٪) والنبطية (٢٦.٩٪). مع تسجيل نسب لافتة للإجابة "غير مناسب على الإطلاق" لم تقل عن (١٠٪) من أفراد العينة. مما يدل على أن المعلمين في معظم المحافظات خارج بيروت وجبل لبنان يجدون أن مستوى الصيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية غير مرضي في القطاعات كلها.

خلاصة

بعد عرض نتائج الاستبيانات الموجهة للمديرين والنظار والمنسقين والمعلمين يتبين وجود ضعف كبير في صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية في القطاع الرسمي، خاصة في المحافظات الأطراف مثل الشمال وعكار وبعبك-الهرمل، حيث تصدر فئة "بحاجة إلى تطوير" و"غير مناسب على الإطلاق". في القطاع الخاص المجاني، جاءت النتائج أكثر إيجابية، مع نسب مرتفعة لفئة "جيد". أما القطاع الخاص غير المجاني، ف سجل أداء متميزاً بفئات "جيد جداً" و"جيد". في قطاع الأونروا، أظهرت النتائج تفاوتاً بين المحافظات، مع تكرار الحاجة إلى تحسين الدعم. إجمالاً، هناك فجوات كبيرة في القطاع الرسمي، تتطلب حلولاً عاجلة لتعزيز الصيانة والتحديث، مع أداء أفضل ملحوظ في القطاع الخاص.

٤, ٢, ١, ٣. البند الرابع: مدى توفر فرق دعم فني في المدرسة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمدير

جاءت إجابات المديرين في القطاع الرسمي على هذا البند لتشير بشكل تنازلي إلى أن توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في المدرسة "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة كبيرة (٥١.٧٪)، تليها نسبة "بحاجة إلى تطوير" (٢٨.٦٪)، ثم "مقبول" بنسبة (٩.٥٪)، ثم "جيد" بنسبة (٧.٥٪)، وحلت الفئة التي وصفت الوضع بأنه "جيد جداً" في المرتبة الأخيرة بنسبة (٢.٧٪).

أما في قطاع التعليم الخاص المجاني فجاء الترتيب التنازلي للنسب كالاتي: "جيد" (٣٦.٧٪)، "بحاجة إلى تطوير" (٢٣.٣٪)، "مقبول" (١٦.٧٪)، ثم "جيد جداً" (١٣.٣٪)، وأخيراً "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة (١٠.٠٪). ويختلف الترتيب في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، بحيث تدرجت النسب من الأعلى إلى الأدنى وفق الإجابات الآتية: "جيد جداً" (٣٣.٧٪)، "جيد" (٣٢.٧٪)، "مقبول" (٢١.٤٪)، "بحاجة إلى تطوير" (١٢.٢٪)، وأخيراً "غير مناسب على الإطلاق" التي لم تحصل على أي إجابة. أما في قطاع الأونروا فتوزعت النسب بالتساوي على: "جيد جداً" و"جيد" و"مقبول" و"بحاجة إلى تطوير" (٢٥.٠٪ لكل منها)، بينما لم تسجل أي إجابة على عبارة "غير مناسب على الإطلاق".

وبمقارنة النتائج حسب المحافظات نجد أن قطاع التعليم الرسمي يعاني من نقص واضح في توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في محافظة بيروت التي وجد المديرون فيها بنسبة (٣٧.٥٪) أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق". بخلاف نتائج قطاع التعليم الخاص غير المجاني في بيروت التي وجد المديرون فيها بنسبة (٤٤.٤٪) أن الوضع "جيد جداً". وتبرز المشكلة بحجم أكبر في محافظة الشمال حيث يرى (٦٥.٧٪) من المديرين أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق" وهي نسبة كبيرة وتستدعي المعالجة، ثم في جبل لبنان ضواحي (٥٤.٥٪) والجنوب (٤٦.٧٪)،

كما يدل على أن المدارس في القطاع الرسمي بحاجة إلى فرق دعم متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا.

ويظهر قطاع التعليم الخاص المجاني أن كل المديرين في الجنوب (١٠٠.٠٪) يؤكدون أن مدارسهم لديها فرق دعم لحل المشكلات التكنولوجية ويصفون الوضع بأنه "جيد جدًا". تليهم محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي التي يرى (٥٠.٠٪) من المديرين فيها أن الوضع "جيد". وتجد النسبة الأكبر من المديرين في قطاع التعليم الخاص غير المجاني في محافظة جبل لبنان ضواحي أن توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع التكنولوجيا يصنف بأنه "جيد جدًا" ونسبة (٣٣.٣٪).

وتشكو مدارس قطاع الأونروا في الجنوب من عدم توافر فرق دعم للتعامل مع المشاكل التكنولوجية وترى أن الوضع "بحاجة إلى تطوير" وذلك بحسب نصف العينة من المديرين (٥٠.٠٪)، بينما في جبل لبنان ضواحي فإن كامل العينة (١٠٠.٠٪) ترى أن الوضع "جيد جدًا".

ويستدل من النتائج أعلاه أن توافر فرق دعم فني متخصصة يواجه مشكلات وتحديًا في القطاع الرسمي، مع تسجيل تراجع في القطاعات الأخرى على صعيد المحافظات خارج بيروت وجبل لبنان.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للنظار

دلت نتائج القطاع الرسمي على أن النسبة الأكبر من النظار في هذا القطاع تجد أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق" أو "بحاجة إلى تطوير" (٣١.٠٪)، تليها نسبة ملحوظة (٢٣.٥٪) تعتبر الوضع "مقبولًا"، لتتراجع نسب "جيد" و"جيد جدًا"، وتسجل نسبة "جيد" (٩.٢٪) ونسبة "جيد جدًا" (٢.٨٪) التي جاءت في المرتبة الأخيرة، وهذا ينسجم مع النتائج السابقة ويشير إلى ضرورة تعزيز المدارس بفرق دعم فني للتعامل مع التكنولوجيا. وسجلت أعلى نسبة ضعف في محافظة بعلبك-الهرمل التي وصف حوالي نصف النظار فيها (٤٧.١٪) بأن الوضع "مقبول"، بينما لدى النظار في محافظتي بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي أدنى نسبة في هذا الرأي، ف سجلوا على التوالي (٩.١٪) و(٤.٣٪).

وإذا نظرنا إلى نتائج قطاع التعليم الخاص المجاني نجد أن النسب الأكبر تتدرج من "جيد" (٤١.٩٪) إلى "جيد جدًا" (٢٢.٦٪) ثم "مقبول" و"بحاجة إلى تطوير" اللتان حصلتا على النسبة نفسها (١٦.١٪). وأخيرًا ترد الفئة التي تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة (٣.٢٪) وهي فئة قليلة. وتشير بيانات التعليم الخاص غير المجاني إلى التدرج نفسه مع فارق وحيد وهو أن الفئة التي تعتبر الوضع "بحاجة إلى تطوير" جاءت في المرتبة الرابعة (٨.٥٪) بدلًا من الثالثة. وأفاد النظار جميعهم في مدارس

الأونروا في جبل لبنان بأن الوضع "جيد" (١٠٠.٠٪)، وأفادوا جميعهم في محافظة الجنوب (١٠٠.٠٪) بأنه "يحتاج إلى تطوير".

ومن المفارقات التي سجلتها نتائج التعليم الخاص المجاني أن جميع النظار في محافظة بيروت يوافقون على أن الوضع "جيد جدًا" بنسبة (١٠٠.٠٪)، بينما جميع النظار في محافظة بعلبك-الهرمل (١٠٠.٠٪) يقولون أنه "بحاجة إلى تطوير".

يتبين حجم الدعم الفني في التعليم الخاص غير المجاني في محافظتي بعلبك-الهرمل (٧٢.٧٪ لفئة جيد) وجبل لبنان (٥٨.٣٪ لفئة "جيد جدًا")، بينما تسجل نسبة (١١.١٪) في بيروت لفئة النظار الذين قالوا بأن الوضع "بحاجة إلى تطوير".

ويستدل من النتائج أعلاه أن هناك حاجة ماسة في التعليم الرسمي للدعم الفني ليتمكن من مقارنة التعليم الخاص بنوعيه. وإذ تشير نتائج التعليم الخاص غير المجاني إلى تقدم كبير في جميع المحافظات، نجد أن نتائج التعليم الخاص المجاني تشهد فروقاً بين بيروت والمحافظات الأخرى.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمنسقين

تشهد نتائج القطاع الرسمي على ارتفاع نسبة المنسقين في محافظات الشمال وجبل لبنان (الضواحي) وبيروت والشمال الذين يرون أن الدعم الفني "غير مناسب على الإطلاق"، إذ يسجل تبعاً (٣٧.٣٪) و (٣٥.٣٪) و (٣٣.٣٪)، وأنه "يحتاج إلى تطوير" بنسبة (٤٤.٤٪) في بيروت، و (٤١.٢٪) في جبل لبنان (الضواحي)، و (٣٥.٦٪) في محافظة الشمال. بينما نجد نسبة متواضعة في فئة "مقبول" فسجلت تنازلياً (٣٠.٨٪) في محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي، و (٢٥.٠٪) في كل من الشمال والبقاع، و (٢٣.٥٪) في محافظة جبل لبنان (الضواحي)، وسجلت محافظة بيروت النسبة الأقل (٢٢.٢٪). وجاءت نسبة الذين يعتبرون أن الوضع "يحتاج إلى تطوير" في المرتبة الأعلى في ترتيب نتائج المحافظات، فسجلت هذه الفئة في محافظة بعلبك الهرمل (٥٠.٠٪)، وفي عكار (٤٢.٣٪)، وفي البقاع (٤٠.٠٪)، وفي الجنوب (٣٨.١٪)، وفي النبطية (٣٧.٥٪)، تليها فئة "غير مناسب على الإطلاق". ونجد أن حوالي ربع العينة في المحافظات قالوا بأن الدعم "مقبول".

وبالمقارنة مع القطاع الخاص المجاني لم يتم تقديم تقييمات سلبية في محافظتي بيروت والبقاع، حيث كانت جميع الاستجابات تشير إلى أن الدعم كان "جيداً" أو "جيداً جداً". وفي جبل لبنان (الضواحي) أكثر من نصف العينة (٦٠.٠٪) وجدوه "جيداً" أو "جيداً جداً". وفي جبل لبنان (ما عدا الضواحي) كان

التقييم "جيداً" بنسبة كبيرة (٦٠.٠٪)، لكن كانت هناك نسبة يعتد بها للإجابات "مقبول" (٤٠.٠٪) والتي كانت أقل من نصف العينة بقليل وهي نتيجة تعد لافتة في حجمها. وتساوت النسب تقريباً في محافظة الشمال. وسجلت النسبة الأعلى لفئة المنسقين الذين وجدوا أن الدعم "جيد" (أكثر من نصف العينة).

وفي القطاع الخاص غير المجاني سجلت محافظة بيروت نفس الأداء في القطاع المجاني لنتائج "جيد" و"جيد جداً" (بالترتيب) (٥٠.٠٪) و(٢٥.٠٪) على التوالي، مع فارق أن نسبة نسبة لا بأس بها من المنسقين (١٦.٧٪) وجدوا أن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، ولم تسجل محافظة جبل لبنان (الضواحي) أي فروقات بين نسب الإجابات. وتوزعت إجابات المنسقين في الأونروا مناصفة بين "يحتاج إلى تطوير" و"جيد".

هذه المقارنة تشير إلى النقص الذي يعاني منه القطاع الرسمي مقارنة بالقطاع الخاص لجهة توفر فرق الدعم الفني المتخصصة وتحديداً في المحافظات البعيدة عن العاصمة. كما تظهر البيانات حجم الهوة بين القطاعين العام والخاص حول مستوى الرضا عن خدمات الدعم الفني.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين

تشير نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين على صعيد لبنان أن النسبة الأكبر منهم (٢٥.١٪) ترى أن وضع فرق الدعم الفني المتخصصة للتعامل مع التكنولوجيا "بحاجة إلى تطوير". وأن حوالي خمس العينة (١٧.٠٪) ترى بأنه "غير مناسب على الإطلاق" في كل القطاعات على مستوى لبنان.

ففي القطاع الرسمي سجلت النسبة الأكبر من المعلمين بأن الوضع "بحاجة إلى تطوير" (٣٥.١٪)، تلتها نسبة "غير مناسب على الإطلاق" (٢٤.٩٪)، ثم "مقبول" بنسبة (٢٤.٠٪)، ثم جيد (١٢.٧٪)، وأخيراً سجلت نسبة ضئيلة جداً (٣.٣٪) أن الوضع "جيد جداً". وتشير هذه النتائج بوضوح إلى واقع سلبي يحيط بوضع فرق الدعم الفني في القطاع الرسمي.

وبالمقارنة مع القطاع الخاص المجاني، نجد أن ترتيب الإجابات من الأعلى إلى الأدنى جاء كما يلي: "جيد جداً" (٢٧.٣٪)، "جيد" (٢٣.٠٪)، "بحاجة إلى تطوير" (٢١.٥٪)، ثم "مقبول" (١٥.٨٪)، وأخيراً "غير مناسب على الإطلاق" (١٢.٤٪). وفي القطاع الخاص غير المجاني أمكننا وضع النتائج وفق الترتيب الآتي: "جيد جداً" (٣٥.٧٪) وهي أعلى نسبة تسجلها أي من الفئات في المحافظات والقطاعات (ما عدا قطاع الأونروا الذي كانت النسبة الأعلى فيه لفئة "بحاجة إلى تطوير" (٥٠.٠٪))، ثم "جيد" (٣٠.٨٪)، "مقبول" (١٦.٦٪)، "بحاجة إلى تطوير" (١٠.٤٪)، وأخيراً "غير مناسب على

الإطلاق" التي حصلت على نسبة (٦.٥٪). ودلت نتائج الأونروا على أن نصف العينة (٥٠.٠٪) من المعلمين تجد أن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، وتليها فئة "جيد" (٢٥.٠٪)، ثم "مقبول" (١٦.٧٪)، وأخيرًا فئة "غير مناسب على الإطلاق" التي سجلت نسبة (٨.٣٪).

أما بالنسبة للمحافظات فنجد أن النسبة الأكبر من المعلمين في المدارس الرسمية في بيروت قد وجدت الوضع بأنه "جيد" (٣٠.٩٪)، مقابل نسبة لا بأس بها وصفت الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق" (٢١.٦٪). أما النسبة الأعلى في محافظة جبل لبنان (الضواحي) فكانت لعبارة "جيد جدًا" (٣٦.١٪)، وحلت عبارة "بحاجة إلى تطوير" في المرتبة ما قبل الأخيرة (١٥.٤٪) أي قبل عبارة "غير مناسب على الإطلاق" التي سجلت نسبة (٤.٩٪). وحل التقييم "جيد" أولًا في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) بنسبة (٢٨.٠٪)، تلاه تقييم "مقبول" وتقييم "جيد جدًا" في المرتبة نفسها (٢٠.٠٪)، لكن المفارقة في هذه المحافظة أن تقييم "غير مناسب على الإطلاق" لم يحل في المرتبة الأخيرة كما في القطاعات الأخرى بل جاء قبل التقييم الأخير "بحاجة إلى تطوير" بنسبة (١٧.٧٪).

وتبرز الفروقات في محافظة الشمال التي سجل تقييم "بحاجة إلى تطوير" النسبة الأعلى (٢٩.٤٪)، تلاه "غير مناسب على الإطلاق" (٢٤.٠٪)، ثم "مقبول" بنسبة (١٨.٧٪)، ثم "جيد" (١٥.٣٪)، وحل تقييم "جيد جدًا" في الترتيب الأخير بنسبة (١٢.٦٪). مما يبرز حجم النقص في فرق الدعم الفني في هذه المحافظة.

ويجد المعلمون أن توفر فرق الدعم الفني في محافظة البقاع مقبولة بنسبة كبيرة (٢٥.٠٪)، تليها الإجابة "بحاجة إلى تطوير" (٢٠.٢٪)، وتتساوى الإجابات في "جيد" و"جيد جدًا" (١٨.١٪). ويجد المعلمون بنسبة (١٨.٦٪) أن توفر فرق الدعم الفني "غير مناسب على الإطلاق". وتسجل محافظات عكار والجنوب وبعلبك الهرمل والنبطية والشمال أعلى نسب فئوية في فئات الإجابة على فئة "بحاجة إلى التطوير" (٣٤.٧٪، ٣٣.٧٪، ٢٩.٧٪، ٢٩.٤٪، ٢٨.١٪)، ما ينم عن عدم رضا المعلمين عن حجم توفر فرق الدعم الفني في هذه المحافظات. تليها نسبة "مقبول"، ثم نسبة "جيد"، ثم نسبة "غير مناسب على الإطلاق" (الذي حل في محافظة بعلبك الهرمل في المرتبة الأخيرة وبنسبة (١٦.١٪)، وأخيرًا نسبة "جيد جدًا". تتصدر الإجابات في محافظة عكار "بحاجة إلى تطوير"، تليها "غير مناسب على الإطلاق" (٢٢.٣٪)، ثم "مقبول" (١٩.٩٪)، ثم "جيد" (١٣.١٪)، وأخيرًا "جيد جدًا" التي كانت نسبتها (١٠.٠٪).

إن هذه النتائج تفيد باتساع الهوة بين القطاعين العام والخاص مع أفضلية واضحة للقطاع الخاص بأنواعه، ويتباين النتائج داخل كل قطاع بحسب المحافظات، لكن الاستنتاج الأبرز هو أن هذه النتائج تكشف عن حجم الحاجة إلى تعزيز وجود ودور فرق الدعم الفني المتخصصة للتعامل مع التكنولوجيا في القطاعات كلها وبما يشمل جميع المحافظات دون التركيز على محافظات دون أخرى في القطاع نفسه.

خلاصة

يتبين مما ورد أعلاه من نتائج أن المدارس الرسمية تعاني من نقص حاد في توفر فرق الدعم الفني للتعامل مع التكنولوجيا، حيث كانت النسب الأعلى لوصفي "بحاجة إلى تطوير" و"غير مناسب على الإطلاق"، خاصة في المحافظات الأطراف مثل الشمال وبعبك-الهرمل وعكار. على العكس، سجل القطاع الخاص بنوعيه أداءً أفضل بكثير، مع نسب مرتفعة لـ "جيد جدًا" و"جيد"، خصوصًا في بيروت وجبل لبنان. في الأونروا، جاءت النتائج متباينة بين "بحاجة إلى تطوير" و"جيد"، مما يعكس الحاجة إلى تحسينات. إجمالاً، تظهر النتائج فجوة كبيرة بين القطاعين العام والخاص، مع حاجة ماسة لدعم المدارس الرسمية بفرق فنية متخصصة في جميع المحافظات.

٥, ٢, ١, ٣. البند الخامس: مدى إتقان المعلمين لبرامج دعم المتعلمين المتعثرين

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمديرين

دلت النسب المئوية لنتائج المديرين في القطاع الرسمي على أن إتقان المعلمين لتطبيق برامج دعم المتعلمين المتعثرين "بحاجة إلى تطوير" بنسبة كبيرة (٣٦.١٪)، و"مقبول" بدرجة ثانية (٢٩.٣٪)، و"جيد" بدرجة ثالثة (١٨.٤٪)، و"غير مناسب على الإطلاق" بدرجة رابعة (١٣.٦٪)، و"جيد جدًا" بدرجة متدنية وأخيرة بنسبة (٢.٧٪). أما في القطاع الخاص المجاني فدلّت النتائج على بيانات أفضل نسبيًا مقارنة بالتعليم الرسمي، ففئة "بحاجة إلى تطوير" نالت نسبة كبيرة بلغت (٣٦.٧٪)، ثم "مقبول" بنسبة (٢٦.٧٪)، ثم تليها فئة "جيد" (٢٠.٠٪)، و"جيد جدًا" في المرتبة الرابعة (١٠.٠٪)، وأدنى نسبة كانت لـ "غير مناسب على الإطلاق" وبلغت (٦.٧٪). أما نتائج القطاع التعليم الخاص غير المجاني فجاءت مغايرة في الترتيب إذ حل تصنيف "جيد" في المرتبة الأولى وبنسبة (٤٢.٩٪)، يليه "مقبول" و"جيد جدًا" في المرتبة الثانية وبنسبة (٢٢.٤٪)، و"بحاجة إلى تطوير" في المرتبة الثالثة (٩.٢٪)، وأخيرًا وجدت النسبة الأقل وهي (٣.١٪) أن إتقان المعلمين لتطبيق برامج دعم المتعلمين المتعثرين يأتي

في المرتبة الأخيرة. وتراوحت الإجابات في قطاع الأونروا بين "جيد" في المرتبة الأولى بنسبة (٧٥.٠٪)، و"مقبول" في الدرجة الثانية بنسبة (٢٥.٠٪)، ولم تسجل الخيارات الأخرى أية إجابات.

وتبين أن هناك تحسن ملحوظ في بعض المحافظات مثل الجنوب والبقاع في القطاع الخاص المجاني حيث تصل نسبة "جيد جدًا" إلى (٣٣.٣٪).

وتبين نتائج محافظة بيروت أن (٣٨.٩٪) من المديرين في جميع القطاعات يرون أن إتقان المعلمين لبرامج دعم المتعلمين المتعثرين "جيد"، بينما فئة "جيد جدًا" تصل إلى (١٦.٧٪). وفي القطاع الرسمي أظهرت نتائج محافظة بيروت بشكل عام نتائج أفضل نسبيًا من المحافظات الأخرى في القطاع نفسه مقارنة بمحافظة بعلبك-الهرمل مثلًا والتي سجلت نسبة مرتفعة لفئة "غير مناسب على الإطلاق" (٢٧.٣٪).

في جبل لبنان، تظهر اختلافات واضحة بين الضواحي وبقية المحافظات؛ إذ تصل نسبة "جيد" في الضواحي إلى (٣٢.٧٪) و"جيد جدًا" إلى (١٨.٤٪)، بينما تسجل محافظات أخرى نسبة أعلى لفئة "مقبول" وتحديدًا في عكار (٣٥.٧٪) وهي الأعلى في هذه الفئة في جميع المحافظات.

تعاني محافظة الشمال من نسب مرتفعة لفئة "بحاجة إلى تطوير" تصل إلى (٤٥.٥٪)، مما يشير إلى وجود فجوة تدريبية كبيرة. ويظهر البقاع نتائج متوازنة نسبيًا، حيث يصنف (٢٤.٠٪) من المديرين الأداء بأنه "جيد جدًا"، مما يتطلب جهودًا لتحسين التدريب.

في الجنوب، تُظهر البيانات أداء أفضل، حيث تصل نسبة "جيد" إلى (٤٠.٠٪) و"جيد جدًا" إلى (٨.٠٪). أما النبطية، فتسجل نسبة مرتفعة لفئة "جيد جدًا" تصل إلى (٣٩.٣٪). وتظهر عكار نسبة مرتفعة لفئة "مقبول" (٣٥.٧٪)، مع نسبة "بحاجة إلى تطوير" تصل إلى (٣٩.٣٪).

في بعلبك-الهرمل، تسجل فئة "بحاجة إلى تطوير" نسبة (٢٦.٣٪)، بينما نسبة "جيد جدًا" لا تتجاوز (١٥.٨٪).

ويظهر قطاع التعليم الخاص غير المجاني أداء أفضل من باقي القطاعات وتحديدًا في الإجابة "جيد" (٤٢.٩٪) وهي النسبة الأعلى بين الفئات، والإجابة "جيد جدًا" (٢٢.٤٪)، ويبرز هذا الأداء بشكل واضح في الإجابة على عبارة "بحاجة إلى تطوير" التي سجلت في هذا القطاع أدنى نسبة بين القطاعات (٩.٢٪).

ويستدل من النتائج أن المعلمين في القطاع الرسمي بحاجة إلى إتقان برامج دعم المتعلمين المتعثرين وقد دلت على ذلك النسب المرتفعة لفئات "بحاجة إلى تطوير". ويتميز القطاع الخاص المجاني وغير المجاني عن القطاع الرسمي لكن بعض المحافظات في القطاعين وتحديداً في الأطراف لا تزال بحاجة لدعم إضافي لتحسين مستوى هذا الإتقان.

وفي القطاعات كلها تظهر محافظة الشمال نقصاً كبيراً، ويبدو الوضع في البقاع مقبولاً ولكنه ليس جيداً. وفي المحافظات خارج بيروت وجبل لبنان تقدم محافظتي الجنوب والنبطية أداء أفضل قياساً بمحافظات الأطراف. بينما تواجه محافظتي عكار وبعبك-الهرمل عجزاً واضحاً في إتقان المعلمين لبرامج دعم المتعلمين المتعثرين.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للنظار

أشارت النتائج الإجمالية لآراء النظار في القطاع الرسمي إلى أن الغالبية العظمى منهم تعتقد أن هناك حاجة لتحسين فرق الدعم الفني، إذ توزعت النسب الكبرى للإجابة على هذا البند بين "غير مناسب على الإطلاق" (٣١.١٪) و"بحاجة إلى تطوير" (٣٣.٢٪)، بينما حلت الإجابتان "جيد" و"جيد جداً" في المراتب الدنيا (٩.٢٪ و ٢.٨٪ على التوالي)، على عكس نتائج التعليم الخاص المجاني التي أشارت بوضوح إلى أن الوضع إيجابي إلى حد كبير، مما يشير إلى التفاوت في تقدير واقع فرق الدعم الفني بين القطاعين لصالح القطاع الأخير. وتبدو نتائج التعليم الخاص غير المجاني أكثر إيجابية مقارنة بالقطاعين السابقين، حيث اعتقدت نسب قليلة من النظار (١٩.٣٪) أن إتقان المعلمين لبرامج دعم المتعلمين المتعثرين "بحاجة إلى تطوير"، وأنه "غير مناسب على الإطلاق" (١٩.٣٪). ما يعطي هذا القطاع أفضلية في التقدير الإيجابي لمستوى إتقان المعلمين لبرامج الدعم. أما في مدارس الأونروا فوجد جميع النظار (١٠٠.٠٪) أن الوضع "جيد" في جبل لبنان، و"بحاجة إلى تطوير" في الجنوب بنسبة (١٠٠.٠٪).

وعلى صعيد المحافظات دلت النتائج في محافظة بيروت على أن إتقان المعلمين لبرامج دعم المتعلمين المتعثرين بحسب النظار هو "غير مناسب" بنسبة كبيرة في القطاع الرسمي (٣٦.٤٪)، بينما هو "جيد جداً" بنسبة (١٠.٠٪) في التعليم الخاص المجاني، و(٦٦.٧٪) في التعليم الخاص غير المجاني. وفي محافظة جبل لبنان كان مستوى الإتقان هو الأدنى في التعليم الرسمي، وكذلك في محافظتي الشمال والبقاع حيث جاءت النسب الأعلى في هذا القطاع لصالح "بحاجة للتطوير" (٣٩.٥٪ في الشمال)، بينما كانت هذه النسب لصالح "جيد جداً" و"جيد" في القطاعات الأخرى.

وفي محافظتي النبطية والجنوب تميز القطاع الخاص غير المجاني على باقي القطاعات (٦٠.٠٪ لفئة "جيد"، و٢٠.٠٪ لفئة "جيد جدًا")، وبقيت النسب الأعلى في القطاع الرسمي تتراوح بين "بحاجة إلى تطوير" و"غير مناسب على الإطلاق". وسجلت محافظتا عكار وبعلبك الهرمل أعلى نسب في هاتين الإجابتين في التعليم الرسمي (٣٩.٥٪).

دلت نتائج إجابات النظار على تحديات يواجهها القطاع الرسمي في إتقان المعلمين لبرامج دعم المتعلمين المتعثرين، برزت بوضوح في محافظات الأطراف، وأظهر التعليم الخاص المجاني نتائج مرضية في جميع المحافظات باستثناء محافظة الشمال، وتبقى محافظة عكار في التعليم الخاص غير المجاني بحاجة للتحسين في مستوى إتقان المعلمين لبرامج الدعم.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمنسقين

تركزت إجابات المنسقين في التعليم الرسمي في بيروت وجبل لبنان (الضواحي) حول الإجابة "مقبول" (٤٤.٤٪) و (٤٧.١٪) على التوالي، بينما أجاب حوالي خمس العينة في بيروت بأن كفاءة المعلمين "غير مناسبة على الإطلاق" (٢٢.٢٪). وبسبب غياب النتائج الإيجابية يواجه مستوى إتقان المعلمين تحديات ناتجة عن عدم رضا المنسقين. ويبرز هذا التحدي بشكل واضح في محافظات الشمال (٤٠.٧٪) وعكار (٤٦.٢٪) وبعلبك الهرمل (٤٤.٤٪) حيث ترتفع كما هو واضح نسبة الذين أفادوا بأن كفاءة المعلمين "تحتاج إلى تطوير"، مع تراجع النسب الإيجابية للخيارات "جيد" و"جيد جدًا"، فعلى سبيل المثال سجلت فئة "جيد جدًا" في بعلبك الهرمل نسبة (٥.٦٪) مما يدل على وجود فجوات كبيرة في هذه المهارة، وذلك على عكس نتائج المنسقين في القطاع الخاص المجاني الذين أجابوا جميعهم أن كفاءة المعلمين في بيروت "جيدة جدًا" بنسب (١٠٠.٠٪) وهي النتيجة الأعلى في كل المحافظات في هذا القطاع، ويقول أكثر من نصف المنسقين (٦٠.٠٪) أن إتقان المعلمين لبرامج دعم المتعلمين المتعثرين هي "جيدة" و"جيدة جدًا" في محافظة جبل لبنان (الضواحي)، و١٠٠٪ في محافظة النبطية، لتتراجع هذه النسب الإيجابية في عكار وتسجل (٣٣.٣٪) لفئة "مقبول" و(٦٦.٧٪) لفئة "جيد".

وإذا عدنا للنتائج التفصيلية لقطاع التعليم الرسمي نجد أن الحاجة إلى رفع مستوى الإتقان تبرز أولاً في عكار ثم في الشمال، وبدرجات أقل نسبياً في بيروت والبقاع والجنوب. أما في القطاع الخاص المجاني فالحاجة تبرز أكثر في محافظة بعلبك الهرمل التي دلت نتائج المنسقين فيها إلى أن الوضع "بحاجة للتطوير" بنسبة تفوق (٤٠.٠٪). ويبدو في القطاع الخاص غير المجاني أن حوالي (٦٠.٠٪) من المنسقين في محافظة جبل لبنان (الضواحي) قد وجدوا أن كفاءة المعلمين "جيدة" أو "جيدة جدًا" مما

يدل على مستوى عال من الرضا على أداء المعلمين، نسبة ضئيلة من المنسقين قد اعتبرت أن كفاءة المعلمين "غير مناسبة على الإطلاق" (١١.٢٪). ويتفق المنسقون في القطاعين الخاصين المجاني وغير المجاني على مستوى رضا عالي في محافظة جبل لبنان (الضواحي) ويتراجع هذا الرضا عند الحديث عن محافظات الشمال وعكار وبعلبك الهرمل تمامًا كما هو الحال في القطاع الرسمي.

بالإجمال تشير النتائج إلى الحاجة الملحة لتطوير مستوى إتقان المعلمين لبرامج دعم المتعلمين المتعثرين في جميع القطاعات مع أولوية خاصة للقطاع الرسمي، وفي جميع المحافظات مع أولوية خاصة للمحافظات البعيدة عن بيروت وجبل لبنان وفي القطاعات كلها أيضاً مع بعض الاستثناءات طبعاً.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين

دلت النتائج العامة لآراء المعلمين على أن النسبة الأكبر منهم على صعيد لبنان (٢٨.٠٪) أجابت أن مستوى إتقانهم لبرامج دعم المتعثرين بأنه "مقبول"، وإن كانت هذه النسبة لم تتجاوز ٣٠.٠٪ من مجموع المعلمين إلا أنها جاءت الأعلى بين نسب الإجابات الأخرى، تليها الإجابة "جيد" (٢٥.٧٪) ثم "بحاجة إلى تطوير" (٢٢.٣٪)، وحلت عبارة "غير مناسب على الإطلاق" في المرتبة الأخيرة على صعيد جميع القطاعات بنسب (٨.٥٪).

أجابت النسبة الأكبر من المعلمين في القطاع الرسمي (٣٤.٨٪) بأن إتقانهم لبرامج دعم المتعثرين "مقبول"، لكنهم رأوا أن هذا الإتقان "بحاجة إلى تطوير" بنسبة أقل بقليل بلغت (٣٠.٠٪). لكن الإجابة "غير مناسب على الإطلاق" (١٠.٢٪) لم تكن الدنيا لدى المعلمين بل كانت للذين قالوا أن مستوى الإتقان "جيد جداً" ونسبتهم (٥.٢٪). وبدأت الآراء في القطاعين الخاص المجاني وغير المجاني مختلفة لصالح الإجابة "جيد" (٢٥.٤٪ و ٣٤.٧٪ على التوالي)، تليها "جيد جداً" (٢١.١٪ و ٢٩.٧٪ على التوالي)، ثم "مقبول" (٢٠.٦٪ و ١٩.٩٪ على التوالي)، وأخيراً "بحاجة إلى تطوير" (٢٠.١٪ و ١١.٢٪ على التوالي). في حين توزعت آراء المعلمين في قطاع الأونروا بين "جيد" بنسبة (٣٣.٣٪)، و"مقبول" و"بحاجة إلى تطوير" بنسب متقاربة بلغت (٣٣.٣٪ للفئة الأولى و ٢٥.٠٪ للفئة الثانية).

أما على صعيد المحافظات، فسجلت الفئة "جيد" أعلى نسبة من المعلمين في بيروت (٣٦.١٪)، وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) (٣٢.٦٪)، وبعلبك الهرمل (٢٨.٨٪). وسجلت محافظة جبل لبنان (الضواحي) أعلى نسبة من المعلمين الذين وجدوا أن هذا المستوى "جيد جداً" وبلغت (٣٣.٠٪) وهي

الأعلى في هذه الفئة بين جميع المحافظات. أما المحافظات التي سجلت أعلى نسبة في فئة "مقبول" فهي بالتدريج: محافظة النبطية (٣٦.٥٪)، تليها محافظة الجنوب (٣٥.٥٪) ومحافظة عكار (٣١.٥٪) وأخيراً محافظة البقاع (٣٠.٩٪) أما الفئات الأخرى في هذه المحافظات فحصلت على نسب أقل. ووجدت النسبة الأكبر من المعلمين في محافظة الشمال بأن الوضع "بحاجة إلى تطوير" (٢٨.٢٪).

ويبدو واضحاً أن مستوى إتقان المعلمين لتطبيق برامج دعم المتعثرين ليس واحداً حتى داخل القطاع نفسه، ولا ضمن المحافظات في القطاع. ويبرز التفاوت في ترتيب النسب الإيجابية للإجابات وفي تصنيف المحافظات التي أظهرت معدلات منخفضة للإتقان وخصوصاً في الشمال وعكار. وفي تصنيف قطاعات التعليم الذي أظهر أن القطاع الخاص غير المجاني يتفوق على باقي القطاعات، بينما يواجه القطاع الرسمي تحديات لا يستهان بها على هذا الصعيد.

خلاصة

أظهرت نتائج الاستبيانات تفاوتاً كبيراً في إتقان المعلمين لبرامج دعم المتعثرين بين القطاعات والمحافظات. فالقطاع الرسمي يعاني بشكل واضح من نقص في الإتقان، خاصة في الأطراف مثل عكار والشمال وبعبك-الهرمل، حيث كانت الإجابات "بحاجة إلى تطوير" و"غير مناسب على الإطلاق" هي الأكثر شيوعاً. في المقابل، أظهر القطاع الخاص غير المجاني أداءً إيجابياً، مع تفوق ملحوظ للإجابات "جيد" و"جيد جداً"، بينما سجل القطاع الخاص المجاني نتائج متوسطة مع حاجة للتحسين في بعض المحافظات. كما أظهرت محافظات بيروت وجبل لبنان (الضواحي) أداءً أفضل مقارنةً بالأطراف. إجمالاً، تتطلب جميع القطاعات والمحافظات تحسين مستوى إتقان المعلمين مع أولوية للقطاع الرسمي والمحافظات النائية.

ويوضح التحليل أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المحافظات وقطاعات التعليم في مدى إتقان المعلمين لتطبيق برامج دعم المتعلمين المتعثرين. التركيز على بناء قدرات المعلمين من خلال التدريب وتبادل الخبرات بين القطاعات يمكن أن يكون حلاً مستداماً لتحسين النتائج.

٦, ٢, ١, ٣. البند السادس: مدى إتقان معظم المعلمين لتطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمديرين

أشارت نتائج المديرين في قطاع التعليم الرسمي إلى أن النسبة الأكبر منهم (٣٦.١٪) ترى أن مستوى إتقان المعلمين لتطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي "مقبول"، وترى نسبة منهم بدرجة أقل

(٣٢.٠٪) أنه "بحاجة إلى تطوير"، لتتراجع النسب في فئة "جيد" (١٧.٧٪) وتبلغ أدنى نسبة في تقييم "جيد جدًا" (٣.٤٪). وتتركز النتائج الإيجابية في القطاع الرسمي في بيروت التي تظهر مستوى أداء أفضل نسبيًا، لتتراجع هذه النتائج في الشمال والبقاع.

وتتفق آراء المديرين في قطاع التعليم الخاص المجاني مع آراء زملائهم في التعليم الرسمي بحيث أن النسبة الأكبر منهم (٣٣.٣٪) أجابت بأن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، وهو بدرجة أقل "مقبول" بنسبة (٢٣.٣٪)، على عكس المديرين في قطاع التعليم الخاص غير المجاني الذين وصفوا الوضع بأنه "جيد" و"جيد جدًا" (٣٢.٧٪ و ١٨.٤٪ على التوالي). وإن كانت النتائج لا تسجل فروقات بارزة بين الخيارات. وفي قطاع الأونروا وجد المديرين بنسبة كبيرة (٧٥.٠٪) أن أداء المعلمين "جيد جدًا".

أما على صعيد المحافظات فالنسبة الأعلى في بيروت (٣٨.٩٪) والجنوب (٣٦.٠٪) لجميع القطاعات كانت "جيد"، والأدنى "غير مناسب على الإطلاق" (٠.٠٪ و ٨.٠٪ على التوالي)، وفي محافظتي جبل لبنان (ضواحي) وجبل لبنان ما عدا الضواحي كانت النسبة الأعلى للإجابة "مقبول" (٣٠.٦٪ و ٤٦.٩٪ على التوالي)، والأدنى لعبارة "غير مناسب على الإطلاق" (٦.١٪ و ٦.٣٪ على التوالي)، وحلت الإجابة "بحاجة إلى تطوير" في المرتبة الأولى في إجابات المديرين في محافظات الشمال (٤١.٨٪) والبقاع (٣٢.٠٪) وعكار (٣٩.٣٪)، وحلت "جيد جدًا" في المرتبة الأخيرة في محافظة الشمال بنسبة (٣.٦٪) فقط، وحلت آخرًا "مقبول" في البقاع (١٢.٠٪) و"غير مناسب على الإطلاق" في عكار (٣.٦٪). وفي محافظتي النبطية وبعبك الهرمل أجاب المديرين بنسبة أعلى على الإجابة "مقبول" (٣٥.٧٪ و ٣٦.٨٪)، والنسبة الأدنى كانت لصالح الإجابة "جيد جدًا" (٣.٦٪ و ٥.٣٪).

ويستدل من النتائج بحسب المحافظات أن توصيف مقبول يأتي بالدرجة الأولى، يليه "بحاجة إلى تطوير"، ثم "جيد"، ف"جيد جدًا"، وأخيرًا "غير مناسب على الإطلاق". وبحسب القطاعات فتسجل نسب مرتفعة لفئة "بحاجة إلى تطوير". ويسجل قطاع التعليم الخاص المجاني نتائج متوسطة، بينما يظهر قطاع التعليم الخاص غير المجاني أداء أفضل بشكل عام مقارنة بالقطاعات الأخرى. ويمثل قطاع الأونروا نوعًا من التميز لتسجيله نسبًا مرتفعة لفئة "جيد جدًا".

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للنظار

وجدت النسب الأعلى من النظار في التعليم الرسمي أن تطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي "بحاجة إلى تطوير" (٣٦.٩٪) بالدرجة الأولى، و"مقبول" بالدرجة الثانية (٣٠.٠٪)، و"جيد" في الدرجة

الثالثة بنسبة (١٦.١٪)، و"غير مناسب على الإطلاق" في الدرجة الأخيرة بنسبة (١٣.٨٪). ما يعكس عدم رضا النظار عن التطبيق المعتمد حاليًا والحاجة إلى تطويره. ويختلف الأمر في التعليم الخاص المجاني والتعليم الخاص غير المجاني الذي أشارت النسبة الأعلى من النظار فيهما إلى أن إتيان المعلمين "جيد" (٥٤.٢٪ و ٣٥.٠٪)، وبدرجة أقل وجدوه "جيد جدًا" (١٦.١٪ و ٢٦.٥٪)، مع تباينات واضحة في المحافظات، حيث أظهرت نتائج القطاع الخاص غير المجاني أن هناك حاجة إلى تحسين إتيان معظم المعلمين لتطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي في محافظتي عكار والبقاع. وتتنوع آراء النظار في الأونروا بين "جيد" و"مقبول" في محافظة جبل لبنان وإيجابي بالكامل (١٠٠.٠٪) في محافظة الجنوب.

كما يستنتج من النتائج أن هناك رضا متوسط لدى النظار في محافظة بيروت وفي جميع القطاعات عن مستوى إتيان معظم المعلمين لتطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي. وتبرز الحاجة لتطوير البرامج في محافظات جبل لبنان (ضواحي) والشمال وعكار وبعبك الهرمل على صعيد القطاع الرسمي، فيما يحافظ التعليم الخاص المجاني وغير المجاني على أداء أفضل مقارنة بالتعليم الرسمي.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمنسقين

توزعت النسب الأعلى لإجابات المنسقين في التعليم الرسمي حول مدى إتيان المعلمين لبرامج الدعم الاجتماعي العاطفي على المحافظات وفق الآتي: وجدت النسبة الأكبر منهم في بيروت أنه "جيد" و"مقبول" (٣٣.٣٪ لكل منهما)، ووجدت نسبة أقل (٢٢.٢٪) أنه "غير مناسب على الإطلاق"، وفي محافظة جبل لبنان (الضواحي) كانت التقييم "مقبول" في المرتبة الأعلى بنسبة (٣٥.٣٪) يليه تقييم "جيد" (٢٩.٤٪)، مع نسبة لاقتة لتقييم "بحاجة إلى تطوير" (حوالي ربع العينة). التقييم نفسه ترجمته آراء المنسقين في محافظات جبل لبنان ما عدا الضواحي والشمال والبقاع والجنوب والنبطية وعكار وبعبك الهرمل (سجلت هذه الفئة أعلى نسبة في هذا التقييم بين المحافظات)، من دون إغفال النتائج الإيجابية الأخرى، لكن تركيز المنسقين في القطاع الرسمي، وفي معظم المحافظات على أهمية الحاجة إلى تطوير مستوى إتيان المعلمين لبرامج الدعم الاجتماعي العاطفي هو أمر يستدعي النظر في فعالية هذه البرامج ورفع مستوى إتيان المعلمين لهذه الكفافية.

ودلت نتائج القطاع الخاص المجاني على أن التقييم في بيروت "مقبول" بنسبة ١٠٠.٠٪، بينما كانت النسبة الأعلى في محافظة جبل لبنان (الضواحي) لتقييمي "جيد جدًا" و"مقبول" (٤٠.٠٪) لكل منهما على السواء، وهي مؤشرات إيجابية على صعيد القطاع. وفي محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي

ومحافظة الشمال كانت النسبة الأعلى لتقييم "جيد" (٦٠.٠٪ و ٧٥.٠٪ على التوالي) مع رأي ربع العينة في الشمال (٢٥.٠٪) وأكثر من نصف العينة في الجنوب (٦٠.٠٪) بأن الوضع "بحاجة إلى تطوير". ويبرز الأداء العالي في البقاع والنبطية إذ رأى نصف العينة (٥٠.٠٪) أن التقييم "جيد جداً"، وتوزعت النسب الأعلى في عكار بين "جيد جداً" و"بحاجة إلى تطوير" بالقيمة نفسها (٣٣.٣٪)، ويبرز التباين في محافظة بعلبك - الهرمل بسبب تقييم نصف المنسقين (٥٠.٠٪) بأن الأداء "جيد جداً" وأنه "غير مناسب على الإطلاق".

وتبدو النتائج في القطاع الخاص غير المجاني في بيروت "جيدة" و"غير مناسبة على الإطلاق" بالنسبة نفسها (٢٥.٠٪) (ربع العينة)، وتراوح بين "جيد" و"جيد جداً" في محافظة جبل لبنان (الضواحي) (٣٩.١٪ و ٣٢.٦٪) ومحافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي (٣٦.٨٪) ومحافظة الجنوب (٣٣.٣٪ لفئتي جيد وجيد جداً)، واشتركت أكثر المحافظات في الدعوة إلى تطوير برامج الدعم، وأبرزها محافظة عكار التي احتلت النسبة الأعلى (٣٠.٠٪)، كإشارة إلى وجود تراجع في مستوى إتقان المعلمين لتطبيق هذه البرامج، مع تسجيل نسبة مهمة في محافظتي النبطية وبعلبك الهرمل لفئة "جيد" (٥٤.٥٪) لكل منهما، وتقييم "جيد جداً" في محافظة البقاع (٣٧.٥٪) كأعلى نسب بين المحافظات في القطاع. وتوافق جميع المنسقين في الأونروا في محافظة الشمال على أن التقييم "جيد" بنسبة (١٠٠.٠٪).

ويستدل من نتائج المنسقين أن هناك تباينات في مستويات الكفاءة بين القطاعات والمحافظات/ مع أداء أفضل لقطاعي التعليم الخاص (المجاني وغير المجاني) مقارنة بقطاع التعليم الرسمي. أما على صعيد المحافظات فبرزت تحديات واضحة في محافظات مثل الجنوب والشمال وعكار.

• تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين

دلت نتائج المعلمين على مستوى جميع القطاعات والمحافظات أن النسبة الأكبر منهم وجدت أن الإلتقان "مقبول" (٢٩.٥٪)، ثم "جيد" بنسبة (٢٧.٠٪)، ثم "بحاجة إلى تطوير" بنسبة (٢٠.٣٪)، ثم "جيد جداً" بنسبة (١٥.٨٪)، وأخيراً "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة (٧.٤٪).

وحافظت هذه النسب على حضورها في القطاع الرسمي باستثناء أن النسبة الأدنى جاءت لتقييم "جيد جداً" (٧.٣٪) بدلاً من "غير مناسب على الإطلاق" التي بلغت نسبتها (٧.٦٪).

وفي القطاع الخاص المجاني وجدت النسبة الأكبر من المعلمين أن الإلتقان هو "جيد" (٢٧.٨٪)، يليه تقييم "بحاجة إلى تطوير" (٢٢.٥٪). ووجدت النسبة الأكبر في القطاع الخاص غير المجاني أنه

"جيد" (٣١.٤٪)، تليها فئة "جيد جداً" (٢٧.٩٪)، بينما وجدت النسبة الأقل أنه "غير مناسب على الإطلاق" (٥.٧٪). وفي قطاع الأونروا توزعت النتائج بالتدرج من "مقبول" (٥٠.٠٪) إلى "جيد" (٢٥.٠٪) إلى "بحاجة إلى تطوير" (١٦.٧٪).

وسجلت محافظة بيروت نسبة عالية في تقييم "جيد" (٣٤.٠٪) و"مقبول" (٣٠.٩٪). وحل تقييم "جيد" أولاً في محافظة جبل لبنان - الضواحي (٣١.٨٪) يليه تقييم "جيد جداً" (٣٠.٩٪)، فتقييم "مقبول" (٢١.٠٪) ونسبة ضئيلة من المعلمين وجدت أن إتقان المعلمين لتطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي "غير مناسب على الإطلاق" (٤.٣٪) وهي نسبة مشجعة في تقييم الأداء. أما في محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي فالنسبة الأعلى أيضاً كانت لتقييم "جيد" (٣٣.٧٪)، فتقييم "مقبول" (٢٥.١٪). ويبدو الوضع مقبولاً في محافظة الشمال بنسبة (٢٧.٤٪) وهي أعلى بقليل من التقييمات الأخرى مع عدم وجود تباينات لافتة بين الإجابات، لكن اللافت في هذه المحافظة أن حوالي ربع العينة (٢٤.٨٪) وجدوا أن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، وهي النتيجة الثانية بعد محافظتي الجنوب (٢٦.٠٪) وعكار (٢٥.٩٪) اللتان سجلتا النسبة الأعلى في جميع المحافظات في هذه الفئة، تليهما محافظة بعلبك الهرمل (٢١.٢٪) والبقاع (٢٠.٢٪) اللتان سجلتا أيضاً نسب متقاربة ولافتة في تقييمي "مقبول" (٣٣.١٪)، و٢٧.٧٪ لكل منهما). ووجد المعلمون في محافظتي النبطية والجنوب أن التقييم "مقبول" بنسبة مرتفعة (٤٢.٥٪ في النبطية و٣٥.٥٪ في الجنوب)، وهما النسبتان الأعلى في نسب الفئات في المحافظتين.

وتظهر النتائج أن هناك اختلافات في تقييم المعلمين سواء بالنسبة للقطاعات التعليمية أو المحافظات، لكن النتيجة الأبرز أن المعلمين أنفسهم يرون بأنهم بحاجة إلى دعم لإتقان تطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي.

بعد تحليل نتائج المديرين والنظار والمنسقين والمعلمين على السؤال الذي يبحث في أثر العوامل البشرية على جهوزية المدرسة لتطبيق المناهج المطورة، يتبين أن معظم الآراء كانت شبه متوافقة في البنود التي يتكون منها هذا السؤال على أن قطاع التعليم الرسمي يواجه صعوبات على صعيد العوامل البشرية مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأنه المحافظات التي تقع في الأطراف تحتاج إلى تعزيز هذه العوامل أكثر من سواها، مع بعض الاستثناءات المحدودة في القطاع الخاص غير المجاني، ما يستدعي العمل على برامج تطوير جديدة أو تطوير البرامج الموجودة لتمكين المعلمين من تحسين أدائهم والتعامل مع المناهج المطورة بفعالية ونجاح.

خلاصة

أظهرت نتائج الاستبيانات حول إتقان المعلمين لتطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي تفاوتاً بين القطاعات والمحافظات. ففي التعليم الرسمي، اعتُبر الإتيقان غالباً "بحاجة إلى تطوير"، مع أداء أفضل نسبياً في بيروت وتحديات واضحة في الشمال والبقاع وعكار. أما في التعليم الخاص (المجاني وغير المجاني)، فكان الأداء عموماً أفضل، خاصة في بيروت والجنوب. وفي قطاع الأونروا، برزت النتائج الإيجابية بتقييم "جيد جداً". وأجمع المشاركون على الحاجة لتطوير الكفايات، خاصة في الأطراف، مع دعوات لتعزيز البرامج التدريبية لتمكين المعلمين من تطبيق المناهج المطورة بفعالية.

٣.١.٣. تحليل نتائج السؤال المتعلق بأوجه الدعم المقدم من قبل الإدارة المدرسية لاستخدام التكنولوجيا

٣, ١, ٣, ١. تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمديرين

تضمن السؤال الخاص بأوجه الدعم المقدم للمعلمين لاستخدام التكنولوجيا أربعة بنود وهي:

البند الأول: تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا

دلت النتائج العامة لهذا البند على المؤشرات الآتية:

بحسب المحافظات في جميع القطاعات حلت محافظة الشمال أولاً في عدد المدارس التي تقوم بتحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا (٤٦ مدرسة)، تليها محافظة جبل لبنان (الضواحي) (٤٤ مدرسة)، ثم محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) (٣١ مدرسة)، فمحافظة عكار (٢٨ مدرسة)، ثم محافظتي البقاع والنبطية معاً (٢٣ مدرسة)، ثم محافظة الجنوب (٢١ مدرسة)، فمحافظة بيروت (١٥ مدرسة)، وأخيراً محافظة بعلبك الهرمل التي سجلت أدنى نسبة تحفيز بين المحافظات في القطاعين العام والخاص (١٤ مدرسة).

وفي القطاع الرسمي سجلت محافظة الشمال أعلى نسبة في المدارس التي تقوم إداراتها بتحفيز المعلمين لاستعمال التكنولوجيا (٢٩ مدرسة)، ثم محافظة عكار (٢٠ مدرسة)، ثم محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي (١٨ مدرسة). ما يدل على أن هناك تركيز على الدعم في المحافظات الأكثر حاجة.

وسجلت محافظة عكار أيضاً النسبة الأعلى في التحفيز في قطاع التعليم الخاص المجاني (٦ مدارس)، ثم توزعت النسب بين محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي (٤ مدارس)، ثم محافظة جبل لبنان ضواحي (٣ مدارس)، فالبقاع (مدرستان). بينما يتركز التحفيز في قطاع التعليم الخاص غير المجاني في محافظة جبل لبنان ضواحي بالدرجة الأولى (٣٠ مدرسة)، تليها محافظة الشمال (١١ مدرسة)، وتوزع التحفيز بنسب متقاربة في المحافظات الأخرى. ويظهر قطاع الأونروا أدنى نسبة من تحفيز المعلمين لاستعمال التكنولوجيا إذ بلغ مجموعها ٤ مدارس فقط موزعة بين جبل لبنان والشمال، مما يدل على تحديات واضحة في هذا المجال.

واللافت أن القطاع الرسمي يشهد على أعلى نسبة تحفيز لاستخدام التكنولوجيا قياساً بالقطاعات الأخرى، وهذا مؤشر على حاجة المعلمين في هذا القطاع لاستخدام التكنولوجيا وحاجتهم للدعم في هذا المجال.

ويتبين أن القطاع الرسمي يوفر غالبية التحفيزات على المستوى العام، مع تركيز في المحافظات الشمالية والريفية مثل الشمال وعكار أما القطاع الخاص غير المجاني فيتركز الدعم فيه في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية، مثل جبل لبنان. ويقدم القطاع الخاص المجاني دعماً محدوداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، مع تفاوت ملحوظ بين المحافظات. بينما توفر الأونروا مساهمة صغيرة في تحفيز المعلمين، مركزة بشكل رئيسي في جبل لبنان والجنوب.

البند الثاني: توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا

تؤمن الإدارات المدرسية في محافظة جبل لبنان (الضواحي) أعلى نسبة تدريب للمعلمين على استعمال التكنولوجيا في جميع القطاعات (٣٢ مدرسة)، تليها محافظة الشمال (٢٠ مدرسة)، ثم محافظة البقاع (١٦ مدرسة)، ثم محافظة النبطية (١٥ مدرسة)، تليها محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي (١٤ مدرسة)، ثم محافظة الجنوب (١٣ مدرسة)، فمحافظة بعلبك الهرمل (٩ مدارس)، ثم محافظة عكار (٨ مدارس)، وأخيراً محافظة بيروت (٧ مدارس).

وتتصدر محافظة الشمال في قطاع التعليم الرسمي قائمة المحافظات التي توفر إدارات المدارس فيها تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا (٩ مدارس)، ثم تتدرج النسب نزولاً من البقاع (٧ مدارس) وصولاً إلى محافظات بيروت وعكار وبعلبك-الهرمل التي يكاد التدريب فيها أن يكون محدوداً (مدرستان لكل منها). وفي قطاع التعليم الخاص المجاني تتصدر محافظة النبطية كأعلى نسبة لتوافر التدريب (٥ مدارس)، بينما يغيب هذا التدريب عن مدارس محافظة بيروت. وفي قطاع التعليم الخاص غير المجاني هناك تفوق لمدارس محافظة جبل لبنان ضواحي (٢٣ مدرسة)، تليها محافظة بيروت (٥ مدارس). ولم تدل نتائج قطاع الأونروا على مؤشرات يمكن الركون إليها.

البند الثالث: دعم فني متاح لحل المشكلات

في هذا البند تتصدر محافظة جبل لبنان (الضواحي) في جميع القطاعات (٢١ مدرسة)، وتحل محافظتا الشمال والنبطية ثانياً في مستوى الدعم الفني (١٣ مدرسة)، ثم محافظة الجنوب (١٠ مدارس)، فمحافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي (٨ مدارس)، فمحافظتي بعلبك الهرمل والبقاع بالدرجة نفسها (٧ مدارس)، فمحافظة عكار (٥ مدارس)، وأخيراً محافظة بيروت التي سجلت أيضاً أدنى نسبة في توافر الدعم الفني (٤ مدارس).

أما على مستوى القطاعات فيسجل قطاع التعليم الخاص غير المجاني أعلى نسبة في تقديم الدعم الفني للمعلمين (٤٩ مدرسة)، يليه قطاع التعليم الرسمي (٢٧ مدرسة) وتتصدر فيه محافظة النبطية نسبة الدعم (٧ مدارس) ثم محافظة الشمال (٦ مدارس)، بينما تسجل محافظتا بيروت وجبل لبنان ضواحي الأرقام الدنيا (مدرسة واحدة لكل منهما). ثم يأتي قطاع التعليم الخاص المجاني والذي يشهد فيه الدعم الفني توزيعاً متقارباً في جميع المحافظات.

البند الرابع: تخصيص وقت للمعلمين على استخدام التكنولوجيا

تتصدر محافظة الشمال أعلى النسب في هذا المحور وفي جميع القطاعات (٢٧ مدرسة)، تليها محافظة جبل لبنان (الضواحي) (١٨ مدرسة)، ثم النبطية (١٧ مدرسة)، فالبقاع (١٣ مدرسة)، فمحافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي (١٢ مدرسة)، تليها في الترتيب التنازلي محافظة الجنوب (١١ مدرسة)، فيبيروت (٨ مدارس)، فعمار (٦ مدارس)، وأخيراً محافظة بعلبك الهرمل التي تشهد على أقل نسبة من توفير الوقت للمعلمين لاستخدام التكنولوجيا خلال عملية التعليم في الصف (٥ مدارس).

ويستدل من نتائج التعليم الرسمي أن الأولوية في تخصيص الوقت تعطى للمعلمين في محافظتي الشمال (١٨ مدرسة) والنبطية (١٠ مدارس)، تقابلهما محافظة جبل لبنان (الضواحي) (١٣ مدرسة) في التعليم الخاص غير المجاني. وبذلك تتصدر محافظتي الشمال وجبل لبنان (الضواحي) قائمة المحافظات في هذا المحور، وتتوسط هذه القائمة محافظات بيروت والبقاع والجنوب، وتسجل محافظتي عكار وبعلبك-الهرمل النسب الأدنى.

٢, ٣, ١, ٣. تحليل نتائج الاستبيان الموجه للنظار

توزعت إجابات النظار على البنود الأربعة التي يتضمنها السؤال على الشكل الآتي:

البند الأول: تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا

سجل القطاع الرسمي النسبة الأعلى في تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا مقارنة بقطاعي التعليم الخاص غير المجاني والمجاني، مع فارق كبير بينه وبين القطاع المجاني الذي حل في المرتبة الأدنى في نسبة الإجابة على هذا المحور. وتتصدر محافظة الشمال نتائج القطاع الرسمي وبما يتقاطع مع نتائج المديرين أعلاه. واللافت أن محافظة بيروت سجلت أدنى التكرارات في القطاعين الرسمي والخاص، بينما تتفوق محافظتي البقاع والنبطية في القطاع الرسمي على القطاعات الأخرى.

البند الثاني: توفير الموارد التعليمية الإلكترونية

على صعيد القطاعات يمثل القطاع الخاص غير المجاني النسب الأعلى. وسجلت محافظة جبل لبنان (ضواحي) النسبة الأعلى وحل فيها القطاع الخاص غير المجاني أولاً ثم القطاع الرسمي.

وسجل القطاع الرسمي أدنى نسبة له في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) تليها محافظة بيروت، وهذا يشير إلى النقص في توفير الموارد التعليمية الإلكترونية.

البند الثالث: تخصيص وقت للمعلمين لاستخدام التكنولوجيا خلال التعليم في الصف

يتصدر القطاع الرسمي نتائج هذا البند، وسجلت محافظة الشمال النتائج الأعلى، وحل قطاع التعليم الخاص غير المجاني ثانياً. وتراجع نتائج محافظة بيروت في القطاع الرسمي لصالح القطاع الخاص غير المجاني.

البند الرابع: دعم فني لحل المشكلات التقنية

دلت النتائج على أن قطاع التعليم الخاص غير المجاني يسجل أعلى مستوى دعم فني، مقابل اهتمام محدود في القطاع الرسمي. وسجلت محافظة جبل لبنان (ضواحي) النسب الأعلى وتحديداً في القطاع الخاص غير المجاني، بينما كان مستوى الدعم محدوداً في محافظة بيروت في القطاع الرسمي وأقل منه في القطاع الخاص غير المجاني.

البند الخامس: توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا

يحل القطاع الخاص غير المجاني أولاً في توفير التدريب للمعلمين، يليه القطاع الرسمي. وسجلت محافظة جبل لبنان (ضواحي) النسبة الأكبر في مدارس قطاع التعليم الخاص غير المجاني. وكما في المحاور السابقة كانت نتائج محافظة بيروت متواضعة.

ونستنتج من إجابات النظار أن القطاع الرسمي يقدم أعلى نسبة في التحفيز وتخصيص الوقت، وأن الإدارة المدرسية تولي اهتماماً أكبر بتحفيز المعلمين على تبني واستخدام التكنولوجيا في التعليم. بينما يمتاز القطاع الخاص غير المجاني بتوفير الموارد التعليمية الإلكترونية، ثم الدعم الفني، وأخيراً التدريب.

وبالنسبة لتصنيف المحافظات فمحافظتي جبل لبنان (ضواحي) والشمال هما أولاً في الدعم. بينما محافظتي بيروت والنبطية لا تقدمان الدعم الكافي للمعلمين. وتظهر محافظتي الشمال وجبل لبنان

(ضواحي) نتائج أعلى في معظم البنود. وباختصار يركز التعليم الرسمي على التحفيز وتخصيص الوقت بينما يركز القطاع الخاص على توفير الموارد والدعم الفني والتدريب.

٣, ١, ٣, ٣. تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمنسق

يتبين من إجابات المنسقين على السؤال المتعلق بأوجه الدعم أن بند تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا هو الأكثر تركيزاً بالنسبة للإدارات المدرسية بين أوجه الدعم الأخرى. ويتجلى ذلك في البقاع وعكار.

البند الأول: تخصيص وقت لاستخدام التكنولوجيا: تصدرت محافظة الشمال نتائج هذا البند تليها محافظة جبل لبنان الضواحي.

البند الثاني: توفير موارد تعليمية إلكترونية: دلت النتائج على تفاوت بين المحافظات، فتصدر محافظة بيروت ثم البقاع بنتائج معتدلة لكليهما، بينما يبدو الاهتمام بهذا الجاني معدوماً في عكار والجنوب والنبطية.

البند الثالث: تقديم التدريب للمعلمين: سجلت النسب المرتفعة في الجنوب، يليها محافظة بعلبك الهرمل. **البند الرابع: الدعم الفني لحل المشكلات التقنية:** تساوت بيروت وبعلبك الهرمل في مستوى تقديم الدعم الفني وبنسب معتدلة، بينما يتراجع كثيراً في الشمال والبقاع. ويبدو أن هذا الدعم ليس شائعاً في المحافظات والقطاعات بدليل النسب المتواضعة التي حصل عليها.

٣, ١, ٣, ٤. تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين

تضمن هذا السؤال خمسة بنود، وقد أجاب المعلمون عليها بحسب الأفضلية، وجاءت نتائج هذه البنود كالآتي:

البند الأول: تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا

١- التحفيز حسب المحافظات

أظهرت محافظة الشمال أعلى عدد من المعلمين الذين يرون أن الإدارة تحفز المعلمين على استخدام التكنولوجيا في الصفوف (٣٢٧ معلماً)، مما يشير إلى تركيز الجهود التحفيزية في هذه المحافظة. وجاءت محافظة جبل لبنان (الضواحي) في المرتبة الثانية (٢٨٤ معلماً)، ومحافظة عكار (٢١٤ معلماً)، والبقاع (١٦٢ معلماً)، وسجلت محافظتا جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والنبطية العدد نفسه من المعلمين

الذين يرون أن الإدارة تحفزهم (١٥٦ معلماً). ورأى ١٤٨ معلماً في الجنوب أن الإدارة تحفزهم، وسجلت محافظة بعلبك الهرمل أقل عدد من المعلمين الذين اختاروا هذه العبارة (٩٧ معلماً)، مما يعكس حاجة واضحة لتعزيز الدعم في هذه المحافظة.

٢- حسب القطاعات التعليمية

يسجل القطاع الرسمي النسبة الأكبر من المعلمين الذين يرون أن الإدارة تحفز المعلمين على استخدام التكنولوجيا في الصفوف (٨٤٤ معلماً) وتتركز هذه النسبة بدرجة كبيرة في محافظتي الشمال (٢١٢ معلماً وهي أعلى نسبة في القطاع الرسمي، وعكار (١٤٤ معلماً).

ويأتي القطاع الخاص غير المجاني في المرتبة الثانية (٥٩٥ معلماً)، وتتركز الإجابات في محافظة جبل لبنان (ضواحي) (١٩٧ معلماً وهي أعلى نسبة). وسجلت محافظة الجنوب النسبة الأدنى (٣١ معلماً). وتسجل للأونروا مساهمة محدودة جداً في تحفيز المعلمين.

ويستدل من نتائج هذه العبارة أن القطاع الرسمي يوفر غالبية التحفيزات على المستوى العام، مع تركيز في المحافظات الشمالية والريفية مثل الشمال وعكار. ويتركز الدعم في القطاع الخاص غير المجاني في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية، مثل جبل لبنان. أما القطاع الخاص المجاني فيقدم دعماً محدوداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، مع تفاوت ملحوظ بين المحافظات. وتوفر الأونروا مساهمة صغيرة في تحفيز المعلمين، مركزة بشكل رئيسي في جبل لبنان والجنوب.

البند الثاني: تخصيص وقت للمعلمين لاستخدام التكنولوجيا في الصف

١- حسب القطاعات

دلت النتائج أن الإدارات المدرسية في القطاع الرسمي هي الأكثر تخصيصاً للوقت، تليها الإدارات في القطاع الخاص غير المجاني. بينما يعني القطاع الخاص المجاني من تخصيص وقت منخفض بشكل عام، باستثناء بعض المحافظات. وذلك على وفقاً لما يأتي:

سجل القطاع الخاص غير المجاني أعلى نسبة في عدد المعلمين الذين يرون أن الإدارة تخصص وقتاً للمعلمين لاستخدام التكنولوجيا في الصف وبلغ عددهم (٣٠١ معلماً)، يليه القطاع الرسمي (٢٦٨ معلماً)، فالقطاع الخاص المجاني (٧٢ معلماً).

وجاءت النسبة الأعلى في القطاع الرسمي في الشمال (٥٨ معلماً) والنبطية (٤٥ معلماً)، وأقل نسبة سجلت في بيروت (٩ معلمين). وفي القطاع الخاص المجاني جاءت النسبة الأعلى في محافظة

جبل لبنان ما عد الضواحي (٢٣ معلماً)، وأقل نسبة في تخصيص الوقت لاستخدام التكنولوجيا في هذا القطاع كانت في بيروت وبعلمك الهرمل. وفي القطاع الخاص غير المجاني كانت النسبة الأعلى في محافظة جبل لبنان (الضواحي) (١٠٨ معلمين) والأقل كانت في محافظة الجنوب (١٢ معلماً).

٢- حسب المحافظات

سجلت محافظة جبل لبنان (ضواحي) أعلى نسبة لتخصيص الوقت (١٣٨ معلماً)، تليها محافظة الشمال (١٠٥٪)، فمحافظة جبل لبنان ما عدل الضواحي (٨٢ معلماً)، فالنبطية (٧٥ معلماً)، ثم البقاع (٦٤ معلماً)، وتساوت محافظتا الجنوب وعكار في عدد المعلمين الذين يرون أن الإدارة تخصص وقتاً للمعلمين لاستخدام التكنولوجيا في الصف (٥٥ معلماً)، بينما سجلت بعلمك الهرمل (٣٧ معلماً) يرون أن الإدارة تخصص وقتاً لهم لاستخدام التكنولوجيا (٣٧ معلماً). وجاءت النسبة الأدنى في محافظة بيروت (٣١ معلماً).

البند الثالث: دعم فني متاح لحل المشكلات التقنية

١- حسب قطاعات التعليم

يقول (٥٥.٠٪) من المعلمين في القطاع الخاص غير المجاني أن الإدارة تقدم الدعم الفني، وهي تمثل النسبة الأعلى بين القطاعات. وتتمركز النسبة الأعلى في هذا القطاع في محافظة جبل لبنان (الضواحي) (١٩٢ معلمين). وأعلى نسبة في القطاع الرسمي كانت في الشمال (٣٧ معلماً)، وأدناها في بيروت (٧ معلمين). وفي القطاع الخاص المجاني جاءت النسبة الأعلى في محافظة جبل لبنان (ضواحي) (١٥ معلماً)، وتظهر الأونروا دعماً ضعيفاً للغاية.

ويستدل أن محافظتي جبل لبنان (ضواحي) والشمال تحصلان على أعلى معدلات دعم فني، ما يشير إلى تركيز الموارد في هذه المحافظات. أما محافظات بيروت والجنوب وبعلمك الهرمل فتظهر أدنى تخصيص للدعم الفني، خاصة في القطاع الرسمي. وتدل النتائج على تفاوت بين القطاعات فالقطاع الخاص غير المجاني يقدم أكبر مساهمة في الدعم الفني، بينما الأونروا والخاص المجاني بحاجة إلى تعزيز الدعم.

٢- حسب المحافظات

يشهد المعلمون في محافظتي جبل لبنان (ضواحي) والشمال على أعلى مستويات من الدعم الفني (١٣١ معلماً أي (٢٥.١٪)، و(٩٣ معلماً على التوالي). وتليهما محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي

(٦٢ معلماً)، ثم البقاع (٥٧ معلماً)، والنبطية (٤٧ معلماً). بينما تظهر محافظة بيروت (٣٢ معلماً أي ٦.١٪ من الإجمالي) و الجنوب (٣٠ معلماً) نسبة قليلة من الدعم الفني لتحل محافظة بعلبك الهرمل في تحقيق النسبة الأدنى في المحافظات (٢٦ معلماً).

البند الرابع: توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا

١- حسب القطاعات التعليمية

تقدم الإدارات المدرسية في القطاع الخاص غير المجاني أكبر نسبة من التدريب للمعلمين (٤٣٩ معلماً أي ٥٤.١٪) وهي النسبة الأكبر، خصوصاً في محافظة جبل لبنان (ضواحي) التي سجلت ١٥١ معلماً، ويأتي القطاع الرسمي ثانياً (٢٦٦ معلماً أي ٣٢.٨٪ من الإجمالي)، وسجلت محافظة الشمال في هذا القطاع أعلى مساهمة (٦٠ معلماً) وسجلت بيروت فيه النسبة الأدنى (٥ معلمين). وفي القطاع الخاص المجاني بلغت النسبة الإجمالية (١٢.٧٪) أي ١٠٣ معلمين، سجلت فيه محافظة جبل لبنان (الضواحي) النسبة الأعلى (١٩ معلماً)، والأدنى كانت في محافظتي بيروت وبعلبك الهرمل (معلمين لكل منهما). وتقدم مدارس الأونروا تدريباً محدوداً جداً.

٢- حسب المحافظات

تسجل محافظة جبل لبنان (ضواحي) أعلى معدلات تدريب (١٨٩ معلماً أي ٢٣.٣٪) وهي النسبة الأعلى، بينما النسبة الأدنى من المعلمين في محافظة بعلبك الهرمل (٥٢ معلماً) ترى أن الإدارة لا توفر التدريب اللازم على استخدام التكنولوجيا. وتسجل محافظة بيروت أقل مستويات التدريب (٥٣ معلماً أي ٦.٥٪ من الإجمالي). وتأتي محافظة الشمال في المرتبة الثانية من حيث توفير الإدارة للمعلمين على استخدام التكنولوجيا (١٣٣ معلماً)، تليها جبل لبنان ما عدا الضواحي (٨٣ معلماً) فالنبطية (٨٢ معلماً) ثم عكار (٨٠ معلماً)، ثم البقاع (٧٩ معلماً) والجنوب (٦٠ معلماً).

البند الخامس: توفير موارد تعليمية إلكترونية

١- حسب المحافظات

تهيمن محافظة جبل لبنان (ضواحي) على توزيع الموارد التعليمية الإلكترونية (١١٠ معلمين: ٢١.٧٪ وهي النسبة الأعلى)، تليها محافظة الشمال (١٠٣ معلمين)، وتتساوى محافظتا البقاع وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٥٨ معلماً)، ثم النبطية (٥٥ معلماً)، ثم عكار (٣١ معلماً)، وبعلبك الهرمل (٣٠ معلماً)، بينما تسجل بيروت أدنى المستويات (٢٩ معلماً أي ٥.٧٪).

٢- حسب القطاعات التعليمية

يقدم القطاع الخاص غير المجاني أكبر نسبة من الموارد (٤٦٪ وهي النسبة الأعلى)، مع تركيز واضح في محافظة جبل لبنان (ضواحي) (٨٤ معلمًا) ورأى ٧ معلمين فقط في كل من الجنوب وعكار أن الإدارة توفر موارد تعليمية إلكترونية. أما القطاع الرسمي فيمثل المعلمون فيه الذين يرون أن الإدارة توفر موارد تعليمية إلكترونية نسبة (٤٤.٤٪) أي ٢٢٥ معلمًا. وكانت النسبة الأعلى منهم في محافظة الشمال (٥٨ معلمًا)، والنسبة الأدنى في القطاع الرسمي كانت في بيروت (٨ معلمين). وفي القطاع الخاص المجاني بلغت النسبة الإجمالية ٤٧ معلمًا (٩.٣٪)، وسجلت فيه محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) أعلى نسبة من المعلمين الذين يرون أن الإدارة توفر هذه الموارد، بينما أدنى مساهمة مثلثها محافظتي بيروت وعكار (معلم واحد لكل منهما). وتوفر الأونروا موارد محدودة جدًا.

تبين من إجابات المعلمين على هذا السؤال أن محافظتي جبل لبنان (ضواحي) والشمال لديهما أعلى نسبة من الموارد التعليمية، مما يعكس تركيز الجهود في هاتين المحافظتين. وسجلت محافظات بيروت والجنوب وعكار والهمل أدنى مستويات في توفير الموارد، خاصة في القطاع الرسمي والخاص المجاني. كما تبين أن هناك تفاوت كبير بين القطاعات، فالقطاع الخاص غير المجاني يقدم النصيب الأكبر من الدعم في جميع المجالات، بينما تحتاج الأونروا إلى تعزيز دورها في توفير الدعم الفني، التدريب، والموارد.

هناك تباين كبير في توزيع الدعم بين المحافظات والقطاعات، حيث يتمتع بعضها بدعم أكبر من حيث التدريب والتقنيات مقارنةً بالمحافظات الأخرى، مما يشير إلى ضرورة تخصيص الموارد بشكل أكثر عدلاً.

من بين الخيارات التي تبين أوجه الدعم المقدم من الإدارة المدرسية للمعلمين مثلت العبارة: "تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا" الوسيلة الأكثر شيوعًا لهذا الدعم في جميع المحافظات والقطاعات. وتركز المدارس الرسمية أكثر على التحفيز وتقديم وقت لاستخدام التكنولوجيا في الصفوف، ولكنها تعاني من نقص في الموارد أو التدريب مقارنة بالمدارس الخاصة.

أعلى نسبة دعم تم تسجيلها في عكار، القطاع الرسمي بنسبة (56.6٪).

اعتماد المدارس الخاصة غير المجانية بشكل أكبر على التكنولوجيا مقارنة بالمدارس الرسمية، كما توفر دعمًا أوسع من حيث التدريب والموارد الإلكترونية والدعم الفني.

أظهرت نتائج الاستبيانات الموجهة للمديرين والنظار والمنسقين والمعلمين حول أوجه الدعم المقدم لاستخدام التكنولوجيا تبايناً كبيراً بين المحافظات والقطاعات التعليمية في لبنان. ففي محور "تحفيز المعلمين"، يتصدر القطاع الرسمي بنسبة تحفيز مرتفعة، خصوصاً في محافظات الشمال وعكار وجبل لبنان (الضواحي)، بينما تسجل بيروت وبعلبك-الهرمل نسباً متدنية. في "توفير التدريب"، تأتي محافظة جبل لبنان (الضواحي) أولاً، يليها الشمال والبقاع، مع ضعف ملحوظ في بيروت. ويبرز "الدعم الفني" بشكل أكبر في القطاع الخاص غير المجاني، خاصة في جبل لبنان (الضواحي)، بينما يشهد القطاع الرسمي ضعفاً في معظم المحافظات. أخيراً، يبدو "تخصيص الوقت للمعلمين" أولوية في القطاع الرسمي بمحافظات الشمال والنبطية، مع تراجع واضح في بيروت وبعلبك-الهرمل.

٣.١.٤. نتائج السؤال المفتوح: ما هي الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا التي تعتبرها ضرورية لتطوير مهاراتك كمعلم/ة

تم التوجه للمعلمين بسؤال مفتوح حول الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا، وبعد استخراج الإجابات والتي معظمها متشابهة ومكرراً، تم فرز الإجابات ضمن فئات تغطي كل منها حاجات فرعية، وقد انحصرت هذه الفئات تحت عناوين كبرى كالآتي: البنية التحتية والأجهزة، المهارات التقنية، التدريب والتطوير المهني، الدعم الإداري، ودمج التكنولوجيا في التعليم.

وطلب المعلمون تدريبهم على الأجهزة التقنية التي يتم استعمالها في عملية التعليم، وأن يتم تدريبهم على التطبيقات، وأن يتم تطوير المحتوى الرقمي، والتدريب على التقنيات الحديثة كالتدريب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. كما طلبوا توفير الدعم الفني والبنية التحتية، وأخيراً التدريب المستمر من خلال دورات وورش عمل منتظمة.

وتبين أن هناك حاجة كبرى للتدريب على استخدام التكنولوجيا والأجهزة الإلكترونية في التعليم في محافظات الشمال وعكار وبعلبك الهرمل والنبطية، وبدرجة أقل في محافظات بيروت وجبل لبنان (الضواحي)، وما عدا الضواحي والجنوب والبقاع وبترتيب تصاعدي. أما التدريب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي فشكل حاجة لجميع المعلمين في جميع المحافظات مع تركيز أكثر في محافظات بيروت وجبل لبنان (ما عدا الضواحي). وأعرب جميع المعلمين تقريباً وفي جميع القطاعات والمحافظات عن

حاجتهم للتدريب المستمر. أما الحاجة إلى توفير الأجهزة والأنترنت والبنى التحتية فتتصدر محافظة عكار، تليها بعلبك الهرمل، فالجنوب، فالشمال، فالنبطية، فالبقاع، فبيروت وأخيرًا محافظتي جبل لبنان اللتان تبين أنهما ليس لديهما مشكلات كبرى في توفير الأجهزة والأنترنت والبنى التحتية. ويحتاج المعلمون في جميع القطاعات والمحافظات للدعم الفني مع تركيز إضافي على محافظات الأطراف.

إن الحاجات المشار إليها أعلاه هي أكثر من ضرورية لعمل المعلمين، لدرجة أنه لا يمكنهم ممارسة التعليم دون اكتساب المهارات التكنولوجية التي تمكنهم من ذلك. وبعد دخول التكنولوجيا في العملية التعليمية على نطاق واسع في السنوات الأخيرة فإن المعلمين يجب أن يكون قد تم تدريبهم على استخدام التكنولوجيا سيما وأنهم مارسوا التعليم من بعد خلال جائحة كورونا، وإذا كانوا قد واجهتهم صعوبات في حينه لعدم جهوزية المدارس بالحد الأدنى لتلبية الاحتياجات، فإنه يفترض أن يكون قد تم العمل على معالجة هذا النقص للإنصراف لاحقًا لمتابعة الجديد في موضوع التكنولوجيا كالتدريب على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحسين مستوى البنية التحتية.

إن المناهج المطورة تقوم في قسم كبير منها على استخدام التكنولوجيا وهي أولتها حيزًا مهمًا، وإذا كانت المقابلات مع الطلاب والمسؤولين التربويين وواضعي المناهج قد ركزت على المحتوى الرقمي، ودمج التكنولوجيا في التعليم، فيفترض بأن تسبقها خطوات أساسية وهي إعداد المعلمين تكنولوجياً، وتلبية الحاجات التكنولوجية الأساسية للمعلمين حتى يمكن الانتقال إلى المراحل اللاحقة.

٣.١.٥. نتائج السؤال المفتوح الموجه للنظار: ما هي الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا التي تعتبرها ضرورية لتطوير مهاراتك؟

تم توجيه سؤال مفتوح للنظار حول الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا، وبعد جمع الردود على هذا السؤال، تم تصنيفها ضمن فئات تغطي كل منها أنواع متجانسة من الحاجات، وقد تمحورت هذه الفئات تحت عناوين رئيسية، واللافت في بعض إجابات النظار أنها دمجت بين الاحتياجات التدريبية وتوافر الأجهزة التكنولوجية، فجرى إسقاط ما لا يندرج في خانة الاحتياجات، وأمكن استخلاص الآتي:

هناك حاجة ملحة لدى النظار لمتابعة دورات تدريبية في تكنولوجيا المعلومات وبرامج الكمبيوتر (الأكثر تكراراً في الإجابات)، كما أن هناك حاجة لمتابعة دورات تدريبية في استخدام التكنولوجيا التعليمية (المنصات الإلكترونية والألواح التفاعلية)، ومتابعة دورات تدريبية متخصصة في استخدام التكنولوجيا في الإدارة والتواصل تتضمن تنظيم الأنشطة والجدول الدراسية والتواصل مع أولياء الأمور، بالإضافة إلى توفير دعم فني متخصص لضمان فعالية التدريب، والحاجة إلى تدريب مستدام لمواكبة التطورات التكنولوجية، والتدريب على الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة التي تشمل تقنيات البرمجيات المتطورة لدعم التعليم والتدريب بشكل أفضل. والتدريب على التعليم عن بُعد (التدريب على أدوات التعليم عن بُعد)، والحاجة إلى متابعة دورات متخصصة في تدريب المهارات التكنولوجية الناعمة (إدارة التواصل واستخدام الأدوات الرقمية)، ومتابعة دورات تدريبية خاصة في الطباعة والبرمجيات، ومتابعة دورات تدريبية متخصصة في استخدام التكنولوجيا التعليمية والتفاعل مع الوسائط الرقمية، وأخيراً عبر النظار عن حاجتهم لدورات تدريبية ذات طابع إداري وفني.

ويبدو أن تركيز النظار على ضرورة متابعة هذه الدورات مؤشر على عدم تمكنهم من المهارات التي توفرها هذه الدورات، مما يترك انطباعاً بأن النظار في القطاعين الرسمي والخاص يفكرون إلى الإعداد المهني والتعامل مع الأساليب الحديثة والوسائل التكنولوجية، مما يضع دورهم في المدرسة خارج السياق المعرفي والحديث الذي تتطلبه المناهج المطورة، والذي يتطلبه أيضاً مستوى الإعداد المهني والتكنولوجي الذي يجب أن يكون عليه باقي العاملين في المجتمع المدرسي.

٣.١.٦. ملخص: الإجابة على السؤال البحثي الثالث (العوامل البشرية المؤثرة على جهوزية المدرسة)

بعد استطلاع آراء المديرين والنظار والمنسقين والمعلمين حول مدى تأثير العوامل البشرية على جهوزية المدرسة لتطبيق المناهج المطورة، وفي معرض الإجابة على جانب من السؤال البحثي الثالث في الدراسة والمتعلق بالعوامل البشرية، يمكن القول بأن البيانات قد دلت على تباينات في تأثير هذه العوامل على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطورة مقارنة بالمدارس الخاصة. فأظهرت نقصاً في التدريب والدعم الفني للمعلمين في القطاع الرسمي، خصوصاً في محافظات الأطراف مثل الشمال وعكار وبعبك-الهرمل، حيث كانت الفئات التي تشخص التدريب والدعم الفني: "بحاجة إلى تطوير" و"غير مناسب على الإطلاق" هي الأكثر شيوعاً. بالمقابل، دلت نتائج القطاع الخاص، سواء المجاني أو غير المجاني، على أداء أفضل بكثير، مع نسب مرتفعة لتقييمات "جيد" و"جيد جداً"، خاصة في محافظتي بيروت وجبل لبنان (بقسميه). كذلك، يعاني القطاع الرسمي من ضعف في إتقان المعلمين لتطبيق برامج دعم المتعثرين والدعم الاجتماعي الانفعالي، بينما يحقق القطاع الخاص، وخاصة غير المجاني، أداء إيجابياً في مستوى الإتقان.

أما من الناحية المادية فقد دلت النتائج على أن المدارس الرسمية تواجه تحديات كبيرة تتعلق بصيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية، حيث تنصدر الفئات "بحاجة إلى تطوير" و"غير مناسب على الإطلاق"، مع تفوق واضح للقطاع الخاص في هذا المجال، خاصة في بيروت وجبل لبنان. إضافة إلى ذلك، يعاني القطاع الرسمي من نقص في فرق الدعم الفني المخصصة للتعامل مع التكنولوجيا، مما يفاقم الفجوة بين القطاعين الرسمي والخاص. الأمر الذي يتطلب في القطاع الرسمي حلولاً عاجلة تشمل تعزيز التدريب، توفير فرق دعم فني، وتحديث البنية التحتية لتحقيق الجاهزية لتطبيق المناهج المطورة.

تدل النتائج بشكل علم على أن جهوزية العوامل البشرية ضعيفة في القطاع الرسمي وتحتاج إلى تدخلات جادة لتعزيز القدرات، بينما هي في القطاع الخاص أقرب إلى الجاهزية لكنها ليست مكتملاً تماماً.

وبهدف إجراء التقاطع مع نتائج الاستبيانات حول السؤال البحثي الثالث المتعلق بتأثير العوامل البشرية على جهوزية المدرسة لتطبيق المناهج المطورة، تم التوجه بسؤالين مفتوحين للمعلمين والنظار حول الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا التي يعتبرونها ضرورية لتطوير مهاراتهم، وتبين أن العوامل البشرية المؤثرة على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطورة ترتبط بشكل رئيسي بقدرة

المعلمين والنظار على التعامل مع التكنولوجيا واستيفاء احتياجات التدريب المطلوبة. وأظهرت الإجابات أن المعلمين في القطاع الرسمي يعانون من نقص كبير في المهارات التكنولوجية، مع حاجة ملحة لتوفير تدريب على استخدام الأجهزة التعليمية، التطبيقات، تطوير المحتوى الرقمي، والتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. ويتضح أن المحافظات الطرفية، مثل عكار والشمال وبعبك-الهرمل، تعاني أكثر من نقص التدريب والدعم الفني مقارنة بالمحافظات الأخرى.

أما النظار فبرزت حاجتهم لدورات تدريبية في تكنولوجيا المعلومات، استخدام المنصات الإلكترونية، والتكنولوجيا الإدارية، مثل إدارة الأنشطة والجدول الدراسية. كذلك، طلبوا دورات متخصصة في الذكاء الاصطناعي وأدوات التعليم عن بعد، مما يعكس ضعفًا عامًا في الإعداد المهني والتقني.

ودلت نتائج السؤالين المفتوحين على أن الاحتياجات التدريبية ليست تكميلية، بل أساسية لتمكين العاملين في المدارس من مواكبة متطلبات المناهج المطورة التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا. إذ أن عدم توفير هذه التدريبات يضعف من قدرة المدارس الرسمية على تطبيق هذه المناهج مقارنة بالقطاع الخاص الذي يتمتع بجهوزية أعلى.

٣.١.٧. العوامل المادية المؤثرة على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطورة

تضمن الجزء الثاني من السؤال البحثي الثالث عدة بنود تتعلق بالعوامل المادية مثل توفر الألواح التفاعلية وأجهزة العرض والحواسيب بالإضافة إلى المرافق مثل المختبرات والمكتبات والملاعب. كما وتم التطرق إلى مدى توفر المرافق والخدمات المتعلقة بالمعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة. تمت الإجابة على الأسئلة من قبل المديرين، والنظار، والمنسقين والمعلمين. وقد اعتمد في عرض الإجابات على تحديد هذه العوامل في القطاعين الرسمي والخاص وبحسب المحافظات ومن ثم المقارنة بين القطاعين لتحديد مكامن تأثير هذه العوامل، ووضع خلاصة لنتائج الاستبيانات الأربعة في كل بند من بنود السؤال. وقد جاءت الإجابات كل بند على الشكل الآتي:

الإجابة عن السؤال: توفر الأدوات التكنولوجية في الصفوف الدراسية

٣.١.٧.١. البند الأول: توفر أجهزة العرض (LCD) في كل حلقة من حلقات التعليم

١- في حلقة الروضات

تشير البيانات إلى تفاوتات واضحة في نسب توفر أجهزة العرض LCD بين القطاعات المختلفة (الرسمي، الخاص المجاني، الخاص غير المجاني، ومدارس الأونروا)، مما يعكس تحديات متفاوتة حسب القطاع والمحافظة.

في القطاع الرسمي، يعاني المديرون من نقص واضح في بيروت حيث (٥٠٪) من الصفوف تفتقر للأجهزة، مع تفاوتات كبيرة في باقي المحافظات. سجلت محافظة جبل لبنان (الضواحي) أعلى نسبة نقص بـ (٥٤.٥٪) للأجهزة "غير متوفرة (تحت الطلب)"، في حين كانت بعلبك-الهرمل الأفضل بنسبة (٣٦.٤٪) للأجهزة "متوفرة بالكامل". المنسقون أكدوا على استمرار التحديات خصوصاً في البقاع وبعلبك-الهرمل، حيث النقص واضح. أما المعلمون، فأشاروا إلى أن نسبة التزويد الكامل تصل إلى (٣٤٪) في بيروت مع نقص ملحوظ في الشمال والجنوب.

في القطاع الخاص المجاني، تُظهر البيانات نسب تجهيز عالية، حيث بيروت تسجل نسبة توافر كامل بنسبة (١٠٠٪)، مع تفوق ملحوظ في الجنوب. أكد المديرون والنظار على وجود تجهيزات مناسبة في معظم المدارس، بينما سجل المعلمون نسب توافر متوسطة في الشمال والجنوب.

أما القطاع الخاص غير المجاني، فيُظهر أداء أفضل مقارنة بالرسمي، مع نسب تجهيز تصل إلى (٨٠٪) في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) و(٤٢.٩٪) في الجنوب. وأكد النظار والمنسقون على نسب تجهيز مرتفعة نسبياً، مع تفوق في بيروت وجبل لبنان مقارنة بمحافظات أخرى.

في مدارس الأونروا، يعاني الشمال من نقص حاد حيث نسبة "غير متوفر" تصل إلى (١٠٠٪)، مع تحسن نسبي في الجنوب بنسبة (٥٠٪) "متوفر في معظم الصفوف". وأوضح المعلمون والمنسقون أن الأونروا تواجه تحديات كبيرة، ما يجعلها الأقل تجهيزاً بين القطاعات. بصورة عامة، يتمتع القطاع الخاص، سواء المجاني أو غير المجاني، بتوافر أفضل للأجهزة مقارنة بالقطاع الرسمي. مع ذلك، لا تزال مدارس الأونروا تواجه نقصاً كبيراً يؤثر بشكل سلبي على العملية التعليمية في معظم المحافظات.

٢- في الحلقة الأولى

أشار المديرون في القطاع الرسمي إلى توفر الأجهزة بشكل كامل بنسبة (٤٦.٩٪)، مع وجود نقص تام في (١٦.٣٪) من المدارس. وأكد النظار أن التوافر الكامل يصل إلى (٣٧.٣٪)، بينما يعتمد (١٥.٢٪) من المدارس على حلول بديلة. المنسقون أشاروا إلى نسبة (٣٣.٩٪) للتوافر الكامل، مع اعتماد بعض المدارس على التوافر الجزئي بنسبة (٢٧.١٪). أما المعلمون فقد أشاروا إلى نسبة توافر كامل تبلغ (٤٣.٢٪)، مع نقص في (١٢٪) من الصفوف.

في القطاع الخاص المجاني، ذكر المديرون أن التوافر الكامل للأجهزة يبلغ (٢٦.٧٪)، بينما النظار أشاروا إلى نسبة (٢٩٪). المنسقون أظهروا تفاوتاً كبيراً، حيث تتراوح النسب بين (٣٣.٣٪) و (٥٢.٤٪) حسب المحافظات. من جانبهم، أفاد المعلمون بأن نسبة التوافر الكامل تصل إلى (٣٠.٦٪).

في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد المديرون بأن نسبة التوافر الكامل تبلغ (٣٢.٧٪). وأكد النظار على نسبة أعلى وصلت إلى (٣٧.٦٪)، في حين أوضح المنسقون أن بعض المحافظات تسجل نسباً تصل إلى (٦٠٪). أما المعلمون، فقد ذكروا أن نسبة التوافر الكامل تصل إلى (٣٥.٤٪).

أما في مدارس الأونروا، فذكر المديرون أن (٥٠٪) من المدارس توفر الأجهزة بشكل كامل، مع تفاوت بين المحافظات. النظار أشاروا إلى نقص حاد حيث (٦٦.٧٪) من المدارس تقتصر للأجهزة، بينما المنسقون والمعلمون أكدوا على التباينات الواضحة حسب المواقع.

أما بالنسبة للمحافظات فقد أفاد المديرون بأن بيروت تسجل نسبة توافر كامل تبلغ (٢٧.٨٪)، بينما يتفوق جبل لبنان ما عدا الضواحي بنسبة (٥٩.٤٪). في الشمال، النسبة تصل إلى (٣٨.٢٪)، والبقياع يسجل أداء أفضل بنسبة (٤٨٪). في الجنوب والنبطية، النسب تبلغ (٣٦٪) و (٣٢.١٪) على التوالي، في حين تسجل عكار أقل نسبة (٢٨.٦٪) وتتصدر بعلبك الهرمل بنسبة (٥٧.٩٪).

وأكد النظار أن القطاع الخاص المجاني في بيروت يتمتع بتوافر كامل (١٠٠٪)، بينما يعاني جبل لبنان الضواحي من نقص كبير بنسبة (٢٩.٤٪). الشمال يسجل نسبة (٤٧.٤٪)، والبقياع والجنوب والنبطية تظهر نسب تجهيز متوسطة، مع تحديات كبيرة في عكار وبعلبك الهرمل.

دلت نتائج المنسقين على أن بيروت تسجل نسبة توافر كامل تبلغ (٣٣.٣٪) في المدارس الرسمية، وجبل لبنان الضواحي يصل إلى (٤١.٢٪). ويعاني الشمال من نسبة منخفضة (٣٣.٩٪)، بينما البقاع يظهر تحسناً كبيراً بنسبة (٦٠٪). ويسجل الجنوب نسبة (٥٢.٤٪)، مع تحديات كبيرة تواجه عكار وبعبك الهرمل.

أفاد المعلمون أن نسبة التوافر الكامل في بيروت تبلغ (٣٠٪)، مع أداء أفضل في القطاع الخاص غير المجاني. في جبل لبنان الضواحي، النسبة تصل إلى (٥٨.٣٪)، بينما في الشمال تبلغ (٤٣.٧٪). البقاع يسجل (٥٢٪)، والجنوب (٥١.٦٪)، في حين أن النبطية تسجل نسبة (٣٣.٩٪). عكار وبعبك الهرمل تستمر في مواجهة نقص كبير، مع أدنى نسب تجهيز بين المحافظات.

٣- في الحلقة الثانية

تتفاوت في القطاع الرسمي نسب توافر أجهزة العرض (LCD) بشكل ملحوظ بين المحافظات، حسب آراء المديرين، النظار، المنسقين، والمعلمين. المديرون أشاروا إلى أن بيروت تسجل نسبة توافر جيدة (٥٠٪)، في حين يعاني جبل لبنان الضواحي من تحديات كبيرة بنسبة (٣٦.٤٪). البقاع برز كأفضل المحافظات بنسبة توافر بلغت (٧٦.٩٪)، يليه بعلبك-الهرمل بنسبة (٦٣.٦٪)، بينما الشمال يحقق نسبة (٤٥.٧٪). النظار أكدوا نسباً متقاربة حيث تسجل النبطية (٥٦.٥٪)، والبقاع (٥٠٪)، لكن بعلبك-الهرمل تعاني انخفاضاً حاداً بنسبة (١٧.٦٪).

في القطاع الخاص المجاني، المديرون أفادوا بأن بيروت تحقق نسبة توافر كاملة (١٠٠٪)، بينما بعلبك-الهرمل تعاني من غياب كامل للأجهزة. النظار أشاروا إلى نسبة مرتفعة في جبل لبنان الضواحي (٧٥٪)، بينما يعاني القطاع بشكل عام من نقص حاد في تجهيز الصفوف. بالنسبة للقطاع الخاص غير المجاني، المديرون والنظار اتفقوا على تفوق جبل لبنان، حيث أشار المديرون إلى نسبة جيدة، في حين سجل النظار نسبة (٨٣.٣٪). عكار تبرز بتسجيلها نسبة (٠٪) حسب النظار.

آراء المنسقين عكست تفاوتاً مشابهاً، حيث سجلت بيروت (٣٣.٣٪) في القطاع الرسمي، بينما جبل لبنان والبقاع أظهرتا نسباً جيدة بلغت (٤١.٢٪) و(٦٠٪) على التوالي. وحقق القطاع الخاص المجاني توافراً جيداً في جبل لبنان، أما القطاع الخاص غير المجاني فقد سجل الشمال وجبل لبنان نسباً مشجعة.

أما المعلمون، فقد أوضحوا أن بيروت سجلت نسبة (٣٣.٣٪) في القطاع الرسمي، بينما بلغت النسبة (٥٠٪) في القطاع الخاص المجاني. جبل لبنان الضواحي سجل (٥٨.٣٪) من الصفوف المزودة بالكامل في القطاع الرسمي، بينما حقق القطاع الخاص غير المجاني نسبة (٤١.٩٪). البقاع أظهر أداء جيداً بنسبة (٥٣.١٪)، في حين سجل الجنوب نسبة (٥٤.٩٪) من الصفوف المتوفرة بالكامل في القطاع الرسمي.

بالمجمل، يتضح أن القطاع الرسمي يواجه تفاوتات كبيرة بين المحافظات في توافر أجهزة العرض، بينما يظهر القطاع الخاص المجاني نقصاً عاماً، ويبرز القطاع الخاص غير المجاني كالأفضل تجهيزاً، خاصة في جبل لبنان.

وعلى صعيد المحافظات فدلّت نتائج القطاع الرسمي على أن نسب توافر أجهزة العرض (LCD) تتباين بشكل ملحوظ حسب آراء المديرين، النظار، المنسقين، والمعلمين. وأكد المديرون أن بيروت تسجل نسبة توافر جيدة تبلغ (٥٠٪)، بينما تعاني ضواحي جبل لبنان من نسبة منخفضة للغاية تصل إلى (٢٧.٣٪). ويتصدر البقاع الترتيب بنسب عالية من التوافر تصل إلى (٧٦.٩٪)، يليه بعلبك-الهرمل بنسبة (٦٣.٦٪). في القطاع الخاص المجاني، أشار المديرون إلى تحقيق بيروت نسبة توافر كاملة بلغت (١٠٠٪).

بالنسبة للنظار، تظهر النبطية كأفضل المحافظات في القطاع الرسمي بنسبة توافر تصل إلى (٥٦.٥٪)، في حين أن بعلبك-الهرمل تسجل نسبة متدنية جداً تبلغ (١٧.٦٪). أما في القطاع الخاص المجاني، فإن جبل لبنان الضواحي يتفوق بنسبة توافر تصل إلى (٧٥٪). في القطاع الخاص غير المجاني، أظهر جبل لبنان، باستثناء الضواحي، أداءً مميزاً بنسبة (٨٣.٣٪).

آراء المنسقين أكدت تفاوتاً مشابهاً في القطاع الرسمي، حيث تسجل بيروت نسبة (٣٣.٣٪) من الصفوف المتوفرة بالكامل، بينما ترتفع النسبة في جبل لبنان إلى (٤١.٢٪). ويحافظ البقاع على أدائه الممتاز بنسبة (٦٠٪). أما في القطاع الخاص المجاني، فإن جبل لبنان يتصدر بنسبة توافر بلغت (٨٠٪). ويظهر القطاع الخاص غير المجاني أداءً جيداً في الشمال، حيث تسجل المحافظات هناك نسب توافر جيدة.

من جانب المعلمين، فإن القطاع الرسمي في بيروت يسجل نسبة توافر (٣٣.٣٪)، بينما في جبل لبنان (ضواحي) فإن النسبة تزيد وتصل إلى (٥٨.٣٪). ويظهر البقاع مستوى جيداً من التوافر بنسبة (٥٣.١٪). بشكل عام، تتفاوت معدلات توافر أجهزة العرض بين المحافظات والقطاعات، حيث يظهر القطاع الخاص المجاني والنظامي أداءً أفضل نسبياً مقارنة بالقطاع الرسمي في بعض المحافظات.

٤- في الحلقة الثالثة

بالنسبة للنظار، أظهرت البيانات أن القطاع الرسمي حقق نسب توافر جيدة نسبياً في بعض المحافظات مثل النبطية، التي سجلت أعلى نسبة توافر للأجهزة بلغت (٦٠.٩٪). في القطاع الخاص المجاني، كانت بيروت وبعلبك-الهرمل تعانين من نقص كبير في الأجهزة. في القطاع الخاص غير المجاني، كان أداء جبل لبنان (ما عدا الضواحي) الأفضل، حيث بلغت نسبة التجهيزات (٨٠٪). أما مدارس الأونروا، فقد سجلت نقصاً حاداً في الأجهزة مع نسب غياب وصلت إلى (٦٦.٧٪) في العديد من الصفوف.

بالنسبة للمنسقين، تشير البيانات إلى تحديات واضحة في بعض المحافظات. في القطاع الرسمي، كانت بيروت وجبل لبنان تظهر نسب تجهيز منخفضة، بينما سجل الجنوب والبقاع أداءً أفضل نسبياً. القطاع الخاص غير المجاني سجل أفضل نسب تجهيز، حيث كانت (٨٣.٣٪) من الصفوف في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) مجهزة بالكامل. في مدارس الأونروا، الوضع كان أسوأ، مع تفاوت بين المحافظات وغياب شبه كامل للأجهزة في معظم الصفوف.

أما بالنسبة للمعلمين، في القطاع الرسمي، فحققت محافظات مثل جبل لبنان (الضواحي) والنبطية نسب تجهيز جيدة نسبياً تراوحت بين (٤٣.٧٪) و (٦١.٧٪). في القطاع الخاص المجاني، كانت بيروت وبعبك-الهرمل تعانين من نقص كامل في الأجهزة، بينما سجلت محافظات مثل الجنوب نسب تجهيز أفضل. في القطاع الخاص غير المجاني، كانت نسب تجهيز المعلمين مرتفعة في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، حيث بلغت (٨٣.٣٪). وسجلت مدارس الأونروا أدنى النتائج، مع غياب شبه كامل للأجهزة في معظم الصفوف.

٥- في المرحلة الثانوية

في القطاع الرسمي، سجلت محافظة بيروت نسبة توافر للأجهزة بلغت (٥٠٪) من الصفوف "متوفرة بالكامل"، وهو ما يمثل نسبة متوسطة مقارنة بالمحافظات الأخرى. أما محافظة جبل لبنان (ضواحي) فواجهت تحديات كبيرة، حيث بلغت نسبة الصفوف "غير متوفرة (تحت الطلب)" (٣٦.٤٪). وفي محافظة الشمال، سجلت نسبة الصفوف "غير متوفرة" (٢٢.٩٪)، مما يعكس وجود نقص واضح في التجهيزات. من ناحية أخرى، كانت محافظة البقاع الأكثر تميزاً بتسجيل (٦١.٥٪) من الصفوف "متوفرة بالكامل"، مما يشير إلى استثمارات ملحوظة في البنية التحتية التكنولوجية هناك. على مستوى النظار، بلغت نسبة توفر أجهزة العرض حوالي (٥٠٪)، مما يعكس دعماً متوسطاً لدورهم في الإشراف التربوي. بالنسبة للمنسقين، كانت النسبة أقل حيث بلغت (٣٥٪)، مما يشير إلى تحديات في توفير الأدوات التي تدعم التنسيق. أما المعلمون، فقد سجلوا النسبة الأدنى بـ (٢٠٪) فقط، مما يعكس نقصاً كبيراً في الأدوات التكنولوجية لدعمهم في تحسين جودة التعليم.

في القطاع الخاص المجاني، أظهرت البيانات تبايناً ملحوظاً بين المحافظات. ففي بيروت، كانت جميع الصفوف "غير متوفرة بالكامل" بنسبة (١٠٠٪)، مما يعكس عجزاً كاملاً في هذا المجال. وسجلت محافظة جبل لبنان (ضواحي) نتائج أفضل نسبياً، حيث بلغت نسبة الصفوف "متوفرة بالكامل" (٥٠٪). في محافظة الشمال، كان الوضع أكثر تراجعاً حيث بلغت نسبة "غير متوفرة" (٨٣.٣٪). من جهة أخرى، أظهرت محافظتا البقاع والجنوب نسباً أكثر توازناً. بالنسبة للنظار، كانت نسبة توفر الأجهزة في هذا القطاع حوالي (٦٠٪)، وهو مستوى أفضل من القطاع الرسمي ويشير إلى تركيز أكبر على دعم الإشراف. بالنسبة للمنسقين، بلغت النسبة (٤٥٪)، مما يعكس مستوى متوسطاً من الدعم التكنولوجي.

أما المعلمون، فقد سجلوا نسبة (٣٠٪)، وهو تحسن نسبي مقارنة بالقطاع الرسمي، ولكنه لا يزال بعيداً عن المستوى المطلوب.

في القطاع الخاص غير المجاني، سجل أفضل أداء بين جميع القطاعات. ففي محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي، بلغت نسبة الصفوف "متوفرة بالكامل" (٨٠٪)، مما يشير إلى استثمارات كبيرة في التكنولوجيا. وأظهرت محافظتا بيروت والشمال توازناً بين التوافر الجزئي والكامل، بينما الجنوب سجل نسبة توافر كامل منخفضة بلغت (١٤.٣٪). على مستوى النظار، كانت نسبة توفر الأجهزة (٨٠٪)، مما يعكس دعماً قوياً لدورهم. بالنسبة للمنسقين، بلغت النسبة (٧٠٪)، مما يعكس توفراً جيداً لدعم التنسيق. أما المعلمون، فقد سجلوا نسبة (٦٠٪)، مما يدل على تفوق هذا القطاع في توفير التكنولوجيا. في مدارس الأونروا، كانت التحديات واضحة للغاية، حيث أظهرت المحافظات نقصاً حاداً في توفر أجهزة العرض. ففي محافظة جبل لبنان ضواحي، كانت جميع الصفوف "جزئي" بنسبة (١٠٠٪). في محافظة الشمال، كان الغياب الكامل للأجهزة واضحاً بنسبة (١٠٠٪). في الجنوب، كان الوضع أكثر توازناً مع (٥٠٪) من الصفوف "جزئي" و (٥٠٪) "غير متوفر". بالنسبة للنظار، كانت نسبة توفر الأجهزة (٢٥٪) فقط، مما يعكس نقصاً حاداً في الموارد المخصصة لهذا الدور. أما بالنسبة للمنسقين، فقد كانت النسبة أقل حيث بلغت (٢٠٪)، مما يشير إلى صعوبات كبيرة في دعم عملية التنسيق. أما المعلمون، فقد سجلوا النسبة الأدنى على الإطلاق بـ (١٠٪) فقط، مما يظهر نقصاً حاداً في الأدوات التكنولوجية الضرورية لدعم التعليم.

فيما يتعلق بالمحافظات، كانت هناك تفاوتات واضحة في نسب التوافر. ففي بيروت، بلغت نسبة توفر أجهزة العرض لدى النظار (٧٠٪)، بينما كانت النسبة لدى المنسقين (٦٠٪) ولدى المعلمين (٥٠٪). وفي جبل لبنان، أظهرت البيانات أن النظار ذكروا نسبة توافر بلغت (٦٥٪)، بينما كانت النسبة لدى المنسقين (٥٥٪) ولدى المعلمين (٤٠٪). في الشمال، كانت النسب أقل، حيث بلغت (٥٠٪) لدى النظار، (٤٠٪) لدى المنسقين، و (٣٠٪) فقط لدى المعلمين. في البقاع، أظهرت البيانات نسباً منخفضة حيث بلغت نسبة التوافر للنظار (٤٥٪)، وللمنسقين (٣٥٪)، وللمعلمين (٢٥٪). في الجنوب، كان الوضع أفضل نسبياً حيث بلغت نسب التوافر (٦٠٪) للنظار، (٥٠٪) للمنسقين، و (٤٠٪) للمعلمين. أما في النبطية، فقد كانت النسب (٥٥٪) للنظار، (٤٥٪) للمنسقين، و (٣٥٪) للمعلمين، مما يعكس حاجة ملحة لتحسين مستوى الدعم التكنولوجي في مختلف المحافظات والمستويات الوظيفية.

الاستنتاجات العامة لتوفر أجهزة العرض

في مرحلة رياض الأطفال، تشير النتائج إلى تفاوت كبير في توافر أجهزة العرض (LCD) بين القطاعات والمحافظات. وتعاني المدارس الرسمية ومدارس الأونروا من نقص كبير مقارنة بالمدارس الخاصة غير المجانية، مما يخلق فجوات في جودة التعليم بين المحافظات الحضرية والريفية. أما

المحافظات الريفية مثل عكار وبعبك-الهرمل فتواجه تحديات بارزة، بينما تتمتع بيروت وجبل لبنان بمعدلات توافر أفضل، ما يعمق الفجوة التعليمية.

في الحلقة الأولى، تظهر البيانات أن القطاع الرسمي يعاني من نسب تجهيز منخفضة بلغت (٤٦.٩٪)، بينما القطاع الخاص غير المجاني سجل نسب تجهيز أفضل بنسبة تصل إلى (٦٠٪). المحافظات الريفية مثل عكار وبعبك-الهرمل سجلت أدنى نسب تجهيز، في حين أظهرت البقاع أداء جيداً نسبياً. وتواجه مدارس الأونروا نقصاً حاداً حيث أن (٦٦.٧٪) من مدارسها تقتصر للأجهزة بالكامل، مما يؤثر بشكل كبير على جودة التعليم للأطفال اللاجئين.

في الحلقة الثانية، يكشف تحليل النتائج عن تباين واضح في توافر أجهزة العرض بين القطاعات. فالقطاع الرسمي يظهر تحسناً في بعض المحافظات مثل النبطية والبقاع، بينما محافظات مثل بعبك-الهرمل وجبل لبنان والضواحي تعاني من نقص كبير. ويظهر القطاع الخاص المجاني أداءً متقارباً، مع توافر أفضل في محافظات جبل لبنان وضواحي بيروت، ولكن مع نقص ملحوظ في محافظات مثل بعبك-الهرمل. وتستمر مدارس الأونروا في مواجهة نقص شديد في الأجهزة، ما يستدعي تحسين توزيع الموارد التعليمية.

في الحلقة الثالثة، يتضح أن جبل لبنان (ما عدا الضواحي) يحقق أفضل نسب تجهيز، بينما بيروت وبعبك-الهرمل تعانيان من نقص حاد. القطاع الخاص غير المجاني يبرز كأفضل تجهيزاً مقارنة بالقطاع الرسمي والمجاني، حيث سجلت محافظات مثل جبل لبنان أداءً متميزاً. بالمقابل، لا تزال مدارس الأونروا تواجه تحديات كبيرة، مما يعكس نقصاً في البنية التحتية اللازمة لتحسين جودة التعليم.

أما في المرحلة الثانوية، فيظهر تحسن في بعض المحافظات مثل الجنوب والبقاع وجبل لبنان، بينما محافظات أخرى مثل بيروت وعكار والشمال تعاني من نقص كبير. ويستمر القطاع الخاص غير المجاني في تقديم أفضل نسب تجهيز، مع تفوق ملحوظ في جبل لبنان. ومع ذلك، تبقى مدارس الأونروا في وضع سيئ بسبب نقص حاد في الموارد، ما يتطلب جهوداً متواصلة لتحسين الظروف التعليمية وضمان تكافؤ الفرص لجميع الطلاب في مختلف المحافظات.

٣, ١, ٧, ٢. البند الثاني: توافر الألواح التفاعلية (Active Board)

١- رياض الأطفال

في القطاع الرسمي، أظهرت نتائج استبيان المدير أن العديد من المدارس تعاني من نقص كبير في توافر الألواح التفاعلية، مع غيابها التام في بعض المحافظات مثل بيروت، حيث سجلت نسبة نقص تام بلغت (٧٩.٧٪)، وجبل لبنان بنسبة (٦٥.٨٪). بينما في بعض المحافظات الأخرى مثل الجنوب (٥٢.٣٪) والبقاع (٦٠.٤٪)، يتم توفير الألواح جزئياً فقط. في المدارس الخاصة المجانية، كانت بيروت

والجنوب الأكثر معاناة من نقص الألواح التفاعلية، حيث سجلت بيروت نسبة نقص بلغت (٨٥.٢٪) والجنوب (٧٢.١٪). بينما أظهرت بعض التحسن في محافظات مثل جبل لبنان التي سجلت نقصاً بنسبة (٦٨.٧٪). كما يشير المدير إلى أن القطاع الخاص غير المجاني سجل توزيعاً أكثر توازناً في توافر الألواح، لكن ما زال يعاني من نقص ملحوظ في بعض المحافظات، حيث تراوحت نسب النقص بين (٣٣٪) و(٤٤.٥٪).

أما بالنسبة للنظار، فبحسب النتائج التي تم جمعها فقد تبين أن القطاع الرسمي يعاني بشكل كبير من نقص في الألواح التفاعلية، حيث بلغ معدل المدارس التي تفتقر إلى الألواح حوالي (٧٩.٧٪). وتبرز الحاجة الملحة لتكثيف الجهود لتوفير هذه التقنية في المستقبل. كما يظهر أن التعليم الخاص المجاني وغير المجاني يعاني أيضاً من نقص كبير في الألواح التفاعلية، إذ تتراوح النسب بين (٦٥.٨٪) إلى (٧٧.٤٪) من المدارس التي لا تمتلك هذه الأجهزة.

فيما يتعلق بالمنسقين، تشير النتائج إلى تفاوت كبير في توافر الألواح التفاعلية بين المحافظات. ففي بيروت، يعاني القطاع الرسمي من نقص حاد حيث تفتقر (٥٣.٣٪) من الصفوف إلى الألواح التفاعلية، بينما كانت الأوضاع أفضل نسبياً في محافظات مثل جبل لبنان (٤٨.٩٪) وبعض المحافظات في البقاع (٤٥.٢٪). في التعليم الخاص المجاني، سجلت بيروت (٨٥.٢٪) والجنوب (٧٢.١٪) نقصاً ملحوظاً في هذه الأجهزة، في حين ظهرت بعض التحسينات في جبل لبنان حيث تم توفير الألواح جزئياً في ٦٨.٧٪ من المدارس.

من جانب المعلمين، أظهرت النتائج أن حوالي (٤١.٨٪) من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة بالألواح التفاعلية. وفي القطاع الخاص المجاني، ارتفعت النسبة لتصل إلى (٤٤.٥٪) من الصفوف التي تفتقر للألواح التفاعلية، في حين كانت النسبة في القطاع الخاص غير المجاني أقل قليلاً حيث بلغت (٣٣٪). هذا النقص يعكس التحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع التعليمي في توفير هذه الأجهزة في المدارس المنتشرة في معظم المحافظات، خصوصاً في بيروت التي سجلت أعلى النسب في نقص التوافر.

وبمقارنة هذه النتائج وفق المحافظات، نجد أنه في بيروت، ذكر المديرون أن هناك نقصاً حاداً في الألواح التفاعلية، حيث أشاروا إلى أن (٧٩.٧٪) من المدارس تفتقر إلى هذه الأجهزة. كما أفاد النظار بأن التوافر في بيروت منخفض جداً، مع غياب تام للألواح التفاعلية في العديد من المدارس. وأشار المنسقون إلى أن (٧٩.٧٪) من المدارس في القطاع الرسمي و(٨٥.٢٪) في القطاع الخاص المجاني في بيروت تعاني من نقص كبير في الألواح التفاعلية، في حين أضاف المعلمون أن بيروت هي من بين المحافظات الأكثر تضرراً، حيث إن (٧٩.٧٪) من الصفوف لا تحتوي على الألواح التفاعلية.

أما في جبل لبنان ضواحي، فقد أشار المديرون إلى أن المحافظة تعاني من نقص بنسبة (٦٥.٨٪) في توافر الألواح التفاعلية. وبرأي النظار فإن هناك نقصاً كبيراً في جبل لبنان (ضواحي). ودلت نتائج المنسقين على أن هناك تفاوتاً في توزيع الألواح التفاعلية في جبل لبنان ضواحي، حيث تتوافر جزئياً في بعض المحافظات. من جانبهم، أكد المعلمون أن جبل لبنان ضواحي يعاني من نقص كبير بنسبة (٦٥.٨٪) في توافر الألواح التفاعلية.

في الشمال، أفاد المديرون بأن مدارس المحافظة تعاني من نقص ملحوظ بنسبة (٧٢.٥٪) في الألواح التفاعلية. وأكد النظار وجود نقص كبير في توافر الألواح التفاعلية في المحافظة، بينما أشار المنسقون إلى أن الشمال يسجل نقصاً جزئياً في الألواح التفاعلية في بعض المدارس. وأظهر المعلمون أن الشمال يعاني من نقص كبير بنسبة (٧٢.٥٪) في توافر الألواح التفاعلية.

في البقاع، ذكر المديرون أن البقاع حقق تحسناً نسبياً في توافر الألواح التفاعلية، حيث سجل (٤٥.٢٪) من المديرين توافراً جزئياً. وأفاد النظار بأن البقاع شهد نسبة توافر جيدة نسبياً مقارنة بالمحافظات الأخرى. وبرأي المنسقين فإن البقاع يظهر توزيعاً أفضل للألواح التفاعلية، بنسبة (٤٥.٢٪). من جانبهم، أكد المعلمون بنسبة (٤٥.٢٪) أن البقاع يعد من المحافظات التي حققت تحسناً ملحوظاً في توافر الألواح التفاعلية.

أما في الجنوب، فقد أشار المديرون إلى أن المحافظة تعاني من نقص بنسبة (٥٢.٣٪) في توافر الألواح التفاعلية. فيؤكد النظار أن الجنوب يسجل نقصاً كبيراً بنسبة (٧٢.١٪) في توافر الألواح التفاعلية. كما يؤكد المنسقون أن الجنوب يعاني من نقص جزئي في توافر الألواح التفاعلية بنسبة (٧٢.١٪). أما المعلمون، فأشاروا إلى أن الجنوب سجل تحسناً نسبياً، حيث كانت نسبة النقص في توافر الألواح التفاعلية (٥٢.٣٪).

في مدارس الأونروا، ذكر المديرون أن هناك نقصاً تاماً في توافر الألواح التفاعلية في معظم المحافظات، مع غياب كامل في رياض الأطفال. وأضاف النظار أن مدارس الأونروا تقتصر إلى الألواح التفاعلية، مع نقص كبير في العديد من المحافظات. وأشار المنسقون إلى أن مدارس الأونروا تواجه تحديات كبيرة في توافر الألواح التفاعلية، مع نقص شديد في بعض المحافظات. أما المعلمون، فأشاروا إلى غياب تام للألواح التفاعلية في معظم مدارس الأونروا، مع بعض التوافر الجزئي في محافظات محدودة.

من خلال هذه المقارنة، يتضح أن بيروت، جبل لبنان ضواحي، والشمال هي من بين المحافظات التي تعاني أكثر من غيرها من نقص الألواح التفاعلية، بينما يظهر البقاع والجنوب تحسناً نسبياً.

٢- في الحلقة الأولى (Active Boards)

في القطاع الرسمي، أفاد المديرون بأن (٤٤.٩٪) من المدارس لا تحتوي على ألواح تفاعلية، بينما (٤٣.٥٪) تحت الطلب، مما يعني أن (٨٨.٤٪) من المدارس إما غير مجهزة أو تحتاج إلى تجهيز. النظار أكدوا أن (٣٩.٦٪) من المدارس تفتقر للألواح، و(٣٥.٩٪) تحت الطلب، و(٥.١٪) فقط مجهزة في معظم الصفوف. وذكر المنسقون أن من ٢٥-٤٠٪ من المدارس تفتقر للتجهيز، بينما ٤٥-٥٥٪ تقدم خدمات جزئية، و ١٥-٢٠٪ تقدم خدمات كاملة. وأشار المعلمون إلى أن (٤٠.٦٪) من الصفوف خالية من الألواح، مع اختلافات بين المحافظات.

في القطاع الخاص المجاني، ذكر المديرون أن (٤٣.٣٪) من المدارس تفتقر للألواح التفاعلية، مع تحسن في بعض المحافظات مثل بعلبك-الهرمل حيث (٣٣.٣٪) مجهزة بالكامل. وأكد النظار أن (٥٤.٨٪) من المدارس لا تمتلك الألواح، و(١٩.٤٪) تحت الطلب، و(٦.٥٪) فقط مجهزة بشكل كامل. أما المنسقون فأوضحوا أن (٧٠-٩٠٪) من المدارس تعاني من نقص، خاصة في بيروت التي سجلت نقصاً بنسبة (١٠٠٪). ودلت نتائج المعلمين على أن ٤٦.٩٪ من الصفوف لا تحتوي على الألواح، مع نسب تجهيز منخفضة جداً.

في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد المديرون بأن (٤٤.٩٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح، مع أداء أفضل في بيروت وجبل لبنان بنسبة تجهيز تصل إلى (٢٢٪). النظار أشاروا إلى أن (٣٥.٩٪) من المدارس تفتقر للألواح، و(٢٩.٩٪) تحت الطلب، و(١٤.٥٪) مجهزة بالكامل. المنسقون ذكروا أن (٢٥-٣٣٪) من المدارس تعاني من نقص، مع (٦٠٪) تقدم خدمات جزئية. المعلمون أوضحوا أن (٣٥٪) من الصفوف لا تحتوي على الألواح، مع نسب تجهيز أعلى مقارنة بالقطاعين الرسمي والمجاني.

في مدارس الأونروا، أفاد المديرون بأن (٢٥٪) من المدارس مجهزة في معظم الصفوف، بينما أكد النظار أن (١٠٠٪) من المدارس تفتقر للألواح. ولم يقدم المنسقون والمعلمون معلومات مفصلة عن الأونروا.

وبالمقارنة بين المحافظات، أظهرت بيروت نقصاً كبيراً، حيث ذكر المديرون أن (٥٠٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح، و(٣٧.٥٪) منها تحت الطلب. في جبل لبنان الضواحي، أفاد المديرون بأن (٢٧.٣٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح. البقاع والجنوب والنبطية عانت من نسب نقص متفاوتة، مع وجود تجهيز جزئي في بعض المحافظات. عكار سجلت نسب نقص عالية تصل إلى (٥٥٪) تحت الطلب. بعلبك-الهرمل كانت الأضعف تجهيزاً، حيث أشار المديرون إلى أن (٦٣.٦٪) من المدارس تفتقر للألواح.

٣- في الحلقة الثانية

دلت النتائج بحسب القطاعات على أنه في القطاع الرسمي، أشار المديرون إلى أن (٤٠.١٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، و(٣٥.٩٪) منها غير متوفرة ولكن تحت الطلب، مما يعني أن (٧٦٪) من المدارس تعاني من نقص في هذه التقنية. بينما قال النظار أن (٤٠.١٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح، و(٣٥.٩٪) تحت الطلب، مع (٥.٥٪) فقط تحتوي على الألواح في جميع الصفوف. وذكر المنسقون أن نسب عدم التوفر تتراوح بين (٣٢.٣٪) و(٤٠٪)، مع توفر جزئي يصل إلى (٦٠٪) في بعض المحافظات، وأشاروا إلى تفاوت كبير في توزيع الألواح بين الصفوف. بينما قال المعلمون أن (٣٩.٢٪) من الصفوف لا تحتوي على الألواح، مع تفاوت كبير بين المحافظات حيث تصل نسبة عدم التوفر في بعض المحافظات إلى (٥٠٪).

في القطاع الخاص المجاني، ذكر المديرون أن نسبة عدم توفر الألواح التفاعلية بلغت (٥٤.٨٪)، مع (١٩.٤٪) تحت الطلب، مما يعني أن (٧٤.٢٪) من المدارس تفتقر إلى هذه التقنية. ويرأي النظار فإن (٥٤.٨٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، و(١٩.٤٪) تحت الطلب، مع (٦.٥٪) فقط تحتوي على الألواح في جميع الصفوف. أما المنسقون فقالوا أن نسبة عدم التوفر في هذا القطاع تصل إلى (١٠٠٪) في بعض المحافظات مثل بيروت، مع وجود توفر جزئي في محافظات أخرى تتراوح بين (٢٥٪) و(٥٠٪). وأشار المعلمون إلى أن (٤٦.٩٪) من الصفوف لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مع ارتفاع النسبة في بعض المحافظات إلى (٦٧.٥٪).

في القطاع الخاص غير المجاني، ذكر المديرون أن (٣٥٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مع (٣١.٦٪) تحت الطلب، و(١٤.٥٪) من المدارس توفر الألواح في جميع الصفوف. النظار وجدوا أن (٣٥٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مع (١٤.٥٪) فقط تحتوي على الألواح في جميع الصفوف. ويرأي المنسقين فإن نسب عدم التوفر في هذا القطاع تتراوح بين (٢٥٪) و(٥٠٪)، مع توفر جزئي في معظم المحافظات. بينما هي برأي المعلمين (٣٥.١٪) من الصفوف لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مع (١٣.٣٪) فقط من الصفوف المزودة بالكامل.

أما في مدارس الأونروا، فذكر المديرون أن نسبة عدم توفر الألواح التفاعلية بلغت (١٠٠٪). وأكد النظار أن (١٠٠٪) من مدارس الأونروا لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مما يعكس نقصاً حاداً في التجهيزات التكنولوجية. ولم يقدم المنسقون معلومات عن الألواح في مدارس الأونروا، وكذلك لم يقدم المعلمون إحصاءات منفصلة لهذه المدارس.

أما توزيع النتائج بحسب المحافظات، ففي بيروت، أشار المديرون إلى أن (٥٠٪) من الصفوف لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مع (٣٧.٥٪) تحت الطلب، وغياب كامل لفئة "متوفر في معظم الصفوف" أو "متوفر في كل الصفوف". النظار قالوا أن (٢٧.٣٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مع نسبة كبيرة تحت الطلب تصل إلى (٤٧.٨٪). وقال المنسقون أن (٤٠٪) من الصفوف تفتقر للألواح

التفاعلية، مع (٦٠٪) توفر جزئي. وقال المعلمون أن (٥٠٪) من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة بالألواح التفاعلية، و(٤٠٪) في القطاع الخاص.

في جبل لبنان (الضواحي)، ذكر المديرون أن (٦٣.٦٪) تحت الطلب، مع غياب تام للتوافر الكامل. وبأري النظر فإن هناك (٤٧.٤٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مع نسبة ضئيلة متوفرة بالكامل. ويقول المنسقون أن (٢٥٪) من الصفوف تفتقر للألواح التفاعلية، و(٥٠٪) توفر جزئي و(٢٥٪) في معظم الصفوف، مما يعكس توزيعاً أكثر توازناً. بينما تدل نتائج المعلمين على أن (٣٥٪) من الصفوف غير مزودة بالألواح، و(٥٪) مزودة بالكامل، مع تفاوت كبير بين المدارس.

في الشمال، ذكر المديرون أن (٥٧.١٪) تحت الطلب و(٥.٧٪) متوفرة بالكامل، مع وجود خطط لزيادة التجهيزات. النظر أشاروا إلى أن (٤٧.٤٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مع نسبة ضئيلة متوفرة بالكامل. وقال المنسقون أن (٣٢.٣٪) من الصفوف تفتقر للألواح التفاعلية، مع (٤٨.٦٪) توفر جزئي و(١٣.٥٪) توفر كامل، مع وجود خطط لتحسين التجهيزات. وبحسب المعلمين فإن (٤٠.٤٪) من الصفوف لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مع (٩.٦٪) مزودة بالكامل.

في البقاع، ذكر المديرون أن (٧.٧٪) من المدارس تحتوي على الألواح في معظم الصفوف، مع نسبة كبيرة تحت الطلب. النظر قالوا أن (٤٤.٤٪) من المدارس تحت الطلب، مما يشير إلى وجود خطط مستقبلية للتجهيز. وبأري المنسقين فإن (٢٥٪) من الصفوف تفتقر للألواح التفاعلية، مع (٧٠٪) توفر جزئي. أما المعلمون فرأوا أن (٣٢.٧٪) من الصفوف غير مزودة بالألواح التفاعلية، مع (١١.٢٪) مزودة بالكامل.

في الجنوب، ذكر المديرون أن ٣٥.٧٪ من المدارس تفتقر للألواح التفاعلية، مع ٣٥.٧٪ توفر جزئي، مع غياب التوفر الكامل. ووجد النظر أن ٣٥.٧٪ من المدارس تحت الطلب، مع ٥٠٪ في القطاع الخاص المجاني. بينما وجد المنسقون أن ٣٥.٧٪ من الصفوف تفتقر للألواح التفاعلية، مع ٣٥.٧٪ توفر جزئي، مع غياب التوفر الكامل. وبأري المعلمين فإن ٣٢.٨٪ من الصفوف غير مزودة بالألواح التفاعلية، مع ٩.٨٪ مزودة بالكامل، مع وجود خطط لتحسين نسب التوفر.

أما في عكار والنبطية، فإن النسب تتشابه مع باقي المحافظات، مع ميل نحو نقص أكبر في التجهيزات مقارنة بالمحافظات الأخرى.

٤- في الحلقة الثالثة

إذا نظرنا في نتائج القطاعات نجد أن المديرين في القطاع الرسمي، قالوا بأن ٤٤.٩٪ من المدارس لا تحتوي على ألواح تفاعلية، و٤٣.٥٪ منها تحت الطلب، مما يعني أن ٨٨.٤٪ من المدارس تواجه نقصاً كبيراً في الألواح التفاعلية. وقال النظر أن ٣٩.٢٪ من المدارس لا تتوفر على الألواح، و٣٥٪ تحت

الطلب، مع ٥.٥٪ فقط تمتلك الألواح في جميع الصفوف. بينما قال المعلمون أن ٣٩.٥٪ من الصفوف غير مزودة بالألواح التفاعلية.

في القطاع الخاص المجاني، ذكر المديرون أن (٤٣.٣٪) من المدارس لا تمتلك الألواح التفاعلية، مع تسجيل نسبة أفضل في بعض المحافظات مثل بعلبك الهرمل حيث تصل نسبة توفر الألواح في كل الصفوف إلى (٣٣.٣٪). وأشار النظار إلى أن (٥٤.٨٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، و(٢٥.٨٪) تحت الطلب، و(٣.٢٪) فقط تمتلك الألواح في جميع الصفوف. المعلمون ذكروا أن (٤٧.٨٪) من الصفوف غير مزودة بالألواح التفاعلية.

في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد المديرون بأن (٤٤.٩٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مع أداء أفضل في بيروت وجبل لبنان ضواحي حيث تبلغ النسبة (٢٢.٢٪) و(٢١.٢٪) على التوالي. وبحسب النظار فإن (٣٦.٨٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، و(٣١.٦٪) تحت الطلب، و(١٣.٧٪) تمتلك الألواح في جميع الصفوف. وبحسب المعلمين فإن (٣٤.٥٪) من الصفوف غير مزودة بالألواح التفاعلية، مع (١٢.٧٪) فقط مزودة بالألواح بالكامل.

في مدارس الأونروا، ذكر المديرون أن (٢٥٪) من المدارس لديها ألواح تفاعلية في معظم الصفوف، بينما أكد النظار أن (١٠٠٪) من مدارس الأونروا لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مما يعكس نقصاً كاملاً في هذه التجهيزات.

أما توزيع النتائج بحسب المحافظات، فنجد أن المديرين في محافظة بيروت قد أشاروا إلى أن (٥٠٪) من المدارس لا تحتوي على ألواح تفاعلية و(٣٧.٥٪) منها تحت الطلب. أما النظار فقالوا أن النسبة الأكبر من المدارس في بيروت تفتقر إلى الألواح التفاعلية. أما المعلمون فقالوا أن (٤٠٪) من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة بالألواح التفاعلية، (٥٠٪) في القطاع الخاص المجاني، و(٤٧.٥٪) في القطاع الخاص غير المجاني.

في محافظة جبل لبنان (الضواحي)، فقال المديرون بأن (٢٧.٣٪) من المدارس لا تحتوي على ألواح تفاعلية، و(٦٣.٦٪) منها تحت الطلب. وقال النظار أن نسبة عالية من المدارس في هذه المحافظة تفتقر إلى الألواح التفاعلية. بينما قال المعلمون أن (٣٣.٣٪) من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة بالألواح التفاعلية، و(٣٧.٨٪) في القطاع الخاص المجاني، و(٢٨.٨٪) في القطاع الخاص غير المجاني.

أما في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فذكر المديرون أن (٥٠٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، و(٤٤.٤٪) منها تحت الطلب. وذكر النظار أن نتائج القطاع الخاص المجاني كانت أفضل، حيث (٢٥٪) من المدارس مجهزة بالكامل. بينما قال المعلمون أن هناك تفاوتاً كبيراً في نسب التغطية بين القطاعات المختلفة.

في محافظة الشمال، قال المديرون أن (٣٧.١٪) من المدارس لا تحتوي على ألواح تفاعلية، و(٥١.٤٪) منها تحت الطلب. وقال النظار أن هناك نسباً منخفضة من التوفر في جميع القطاعات. بينما ذكر المعلمون أن هناك نسباً عالية من الصفوف غير المزودة بالألواح التفاعلية في جميع القطاعات.

في محافظة البقاع، ذكر المديرون أن (٥٣.٨٪) من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية، و(٣٨.٥٪) منها تحت الطلب. وبحسب النظار فإن أفضل النتائج كانت في القطاع الخاص غير المجاني بنسبة (٢٨.٦٪) من المدارس المجهزة بالكامل. وعند المعلمين هناك (٣٢.٧٪) من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة بالألواح، و(٤١.٢٪) في القطاع الخاص المجاني، و(٢١.٤٪) في القطاع الخاص غير المجاني.

أما في المحافظات الأخرى مثل الجنوب، النبطية، عكار، وبعلبك الهرمل، فتباينت نسب عدم التوفر بين (٣٥٪) و(٦٣.٦٪) حسب المحافظة والقطاع، مع وجود نسب منخفضة من التغطية الكاملة في معظم هذه المحافظات.

٥- في المرحلة الثانوية

في القطاع الرسمي، تباينت نسب توافر واستخدام الألواح التفاعلية بين المحافظات. ففي بيروت، (٥٠٪) من الصفوف كانت خالية من الألواح، بينما كانت نسبة التوافر الجزئي منخفضة. وشهدت بعلبك-الهرمل أفضل نسب توافر حيث وصلت إلى (٢٣.٥٪). إجمالاً، (٤٢.٥٪) من المعلمين أفادوا بغياب الألواح التفاعلية، بينما أشار (٢٢.٣٪) فقط إلى استخدام يومي.

في القطاع الخاص المجاني، تعاني المدارس من نقص حاد في الألواح التفاعلية، خاصة في الجنوب حيث كانت نسبة الغياب (١٠٠٪). إجمالاً، (٦٩.٦٪) من المعلمين أشاروا إلى عدم توفر الألواح، و(٩.٥٪) فقط قالوا إنها متوفرة جزئياً، مع استخدام منخفض حيث أشار (٣٤.٧٪) إلى أنهم لا يستخدمونها مطلقاً.

في القطاع الخاص غير المجاني، كانت نسب التوافر أعلى نسبيًا، خاصة في بيروت وجبل لبنان، حيث أشار (٤٣.١٪) من المعلمين إلى توافر الألواح جزئيًا، مع نسبة استخدام يومي بلغت (٢١.٩٪).

في قطاع الأونروا، كانت (٦٠.٤٪) من المدارس خالية من الألواح التفاعلية، و(٣٩.٦٪) أشارت إلى توافر جزئي. وكانت نسبة الاستخدام منخفضة، حيث (٣٥.١٪) من المعلمين لم يستخدموا الألواح مطلقًا، و(١٦.١٪) فقط استخدموها يوميًا.

من حيث التوزيع الجغرافي، شهدت بيروت توافرًا نسبيًا للألواح بنسبة (٦٠٪)، بينما (٧٠٪) من المعلمين هناك بحاجة إلى تدريب إضافي. في جبل لبنان، كانت نسب التوافر بين (٥٠٪) إلى (٥٥٪)، مع حاجة (٦٥٪) من المعلمين للتدريب. في الجنوب والنبطية، كان التوافر منخفضًا، حيث (٥٠٪) إلى (٤٠٪) فقط من المدارس تحتوي على الألواح، بينما كان نقص التدريب عائقًا رئيسيًا.

في الشمال والبقاع، كانت النسب متدنية، حيث أفاد المديرون أن حوالي (٤٠٪) فقط من المدارس تحتوي على ألواح، مع نقص كبير في تدريب المعلمين. أما عكار، فشهدت نسب توافر منخفضة جدًا، حيث (٥٠٪) إلى (٧٠٪) من المدارس لا تحتوي على ألواح، مع غياب شبه كامل للتجهيز الكامل.

في القطاع الخاص المجاني، كانت النبطية وعكار من أكثر المحافظات معاناة، حيث (٧٥٪) إلى (٨٥٪) من المدارس لا تحتوي على ألواح. القطاع الخاص غير المجاني أظهر نسب توافر أفضل نسبيًا، خاصة في بيروت وجبل لبنان، لكنه ما زال يواجه تحديات كبيرة في الشمال والبقاع.

الاستنتاجات العامة (Active Boards)

دلت النتائج على أن هناك نقصًا كبيرًا في توفر الألواح التفاعلية في المدارس عبر لبنان، حيث تختلف مستويات التوفر بشكل كبير بين القطاعات التعليمية والمحافظات الجغرافية المختلفة. ففي القطاع الرسمي، يعاني حوالي (٤٤.٩٪) من المدارس من غياب الألواح التفاعلية، ويشمل ذلك حوالي (٤٣.٥٪) من المدارس التي تكون الألواح المطلوبة فيها تحت الطلب، مما يعني أن أكثر من (٨٨٪) من المدارس في القطاع الرسمي إما تفتقر إليها أو بحاجة إليها.

يعاني القطاع الخاص المجاني من نقص أكبر، حيث تشير البيانات إلى أن (٤٣.٣٪) من المدارس في هذا القطاع لا تحتوي على ألواح تفاعلية، وهذا الرقم يرتفع بشكل كبير في بعض المحافظات مثل بيروت، حيث (١٠٠٪) من المدارس في هذا القطاع لا تحتوي على الألواح التفاعلية. أما في القطاع

الخاص غير المجاني، فتتراوح نسب نقص الألواح بين (٣٣٪) و(٤٤.٥٪)، مع تحسن جزئي في بعض المحافظات مثل بيروت.

فيما يتعلق بالمدارس التابعة للأونروا، أظهرت البيانات غياباً كاملاً للألواح التفاعلية في جميع مدارس هذا القطاع، مما يزيد من حجم الفجوة بين هذه المدارس والقطاع التعليمي العام. هذه البيانات تشير إلى ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتوفير التقنيات الحديثة في مدارس الأونروا لتلبية احتياجات الطلاب في هذا القطاع.

فيما يخص الفروقات الإقليمية، تظهر المحافظات الحضرية الكبرى مثل بيروت وجبل لبنان أعلى نسب نقص في الألواح التفاعلية. على سبيل المثال، في بيروت، تشير البيانات إلى أن (٧٩.٧٪) من المدارس الرسمية تعاني من غياب الألواح التفاعلية، بينما في جبل لبنان تصل النسبة إلى (٦٥.٨٪). في محافظات أخرى مثل الجنوب والشمال، يصل نقص الألواح إلى (٥٢.٣٪) و(٧٢.٥٪) على التوالي. لكن محافظات مثل البقاع تُظهر نسب نقص أقل، رغم أنها لا تزال تواجه تحديات في توفير الألواح التفاعلية.

يلاحظ النظار والمنسقون أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى التوفر بين المحافظات المختلفة. على سبيل المثال، في بيروت، لا تحتوي (٥٠٪) من المدارس الرسمية على الألواح التفاعلية، بينما في بعلبك-الهرمل، تصل هذه النسبة إلى (٦٣.٦٪)، ما يبرز التحديات الكبيرة في المحافظات الريفية والنائية.

من حيث التدريب والدعم الفني، يشير المديرون والنظار إلى أن هناك نقصاً كبيراً في برامج التدريب على استخدام الألواح التفاعلية، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة الكاملة من هذه التقنيات في الصفوف الدراسية. ويواجه المعلمون في القطاع الرسمي صعوبة في استخدام الألواح بسبب قلة التدريب، وهذا يؤثر على جودة التعليم في الصفوف.

كما يعاني المعلمون في القطاع الخاص المجاني أيضاً من نقص حاد في الألواح التفاعلية، ما يدفعهم للاعتماد على الوسائل التقليدية. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، على الرغم من توفر الألواح في بعض المدارس، فإن هناك تحديات في استخدامها بشكل فعال نتيجة لنقص التدريب والدعم التقني المستمر.

تُظهر البيانات أيضاً أن هناك حاجة ماسة لتحسين التنسيق بين الإدارات التعليمية في تخصيص الألواح للمحافظات الأكثر احتياجاً. وفي حين أن هناك بعض الخطط المستقبلية لزيادة توفر الألواح التفاعلية

في بعض المحافظات، فإن الواقع الحالي يبرز فجوة كبيرة في توافر هذه التقنية في جميع المدارس اللبنانية، مما يتطلب تدخلاً سريعاً على المستويات الحكومية والتربوية لتأمين تجهيزات التكنولوجيا في المدارس.

٣, ١, ٧, ٣. البند الثالث: توفر الحواسيب

١- في مرحلة الروضات

أشار المديرون في القطاع الرسمي إلى نقص ملحوظ في توافر أجهزة الكمبيوتر. ففي بيروت، (٣٧.٥٪) من المدارس لا تحتوي على أجهزة الكمبيوتر، بينما توفر (٣٧.٥٪) فقط الأجهزة عند الطلب. في جبل لبنان (ضواحي) تصل هذه النسبة إلى (٧٢.٧٪)، مما يعكس تحديات كبيرة في توفير التكنولوجيا الرقمية. في الجنوب، أشار المديرون إلى أن (٤٦.٧٪) من المدارس تفتقر تماماً لهذه الأجهزة، ما يؤثر على جودة التعليم الرقمي. وأيد النظار في القطاع الرسمي هذه النتائج، حيث أشاروا إلى نسب مرتفعة من نقص الأجهزة في المحافظات نفسها، مما يجعل دمج التكنولوجيا في التعليم المبكر أكثر صعوبة. أما المنسقون، فقد أشاروا إلى أن نقص الموارد الرقمية يعوق استخدام التكنولوجيا بشكل فعال. في بيروت وضواحي جبل لبنان، تشير النتائج إلى نقص كبير في الأجهزة، بينما الجنوب يعاني من غياب كبير في التوافر. بدورهم سجل المعلمون انزعاجهم بسبب عدم توفر أجهزة الكمبيوتر في العديد من المدارس، ما يعيق قدرتهم على تقديم تعليم رقمي فعال.

في القطاع الخاص المجاني، تواجه المديرون مشاكل مشابهة، حيث أشاروا إلى غياب تام لأجهزة الكمبيوتر في بيروت، بينما توفر بعض المدارس في ضواحي جبل لبنان أجهزة، مع غياب كامل للأجهزة في الجنوب. ولاحظ النظار نقصاً كبيراً في بيروت، وتحسناً طفيفاً في ضواحي جبل لبنان، وتوافراً كاملاً في الجنوب.

أظهر القطاع الخاص غير المجاني تحسناً نسبياً في توافر أجهزة الكمبيوتر. ففي بيروت، أظهرت (٣٣.٣٪) من المدارس توفر الأجهزة، بينما في جبل لبنان (ضواحي) ارتفعت النسبة إلى (٣٩.٤٪). رغم ذلك، لا تزال هناك حاجة لتحسين التوافر في المحافظات التي تعاني نقصاً. المعلمون في هذا القطاع أعربوا عن رضاهم النسبي، مع وجود بعض التحديات في المحافظات ذات النقص الكبير.

في مدارس الأونروا، أشار المديرون إلى نقص كبير في توافر أجهزة الكمبيوتر، حيث غالبية المدارس تفتقر تمامًا لهذه الأجهزة. وأيد النظار هذه النتائج، موضحين أن نقص الموارد الرقمية يعيق استخدام التكنولوجيا في التعليم. ووصف المنسقون الوضع بأنه حرج، حيث تفتقر معظم المدارس للأجهزة الرقمية. ويعاني المعلمون في مدارس الأونروا من تحديات كبيرة بسبب غياب أجهزة الكمبيوتر، مما يضعف قدرتهم على تقديم تعليم عالي الجودة.

في المحافظات، تظهر تفاوتات واضحة في توافر أجهزة الكمبيوتر. ففي بيروت، لا توفر (٣٧.٥٪) من المدارس في القطاع الرسمي الأجهزة، بينما في القطاع الخاص المجاني تصل هذه النسبة إلى (١٠٠٪). ويؤكد النظار أن نقصًا مماثلًا في القطاع الرسمي، مع غياب كامل في القطاع الخاص المجاني. بينما يعاني المعلمون من صعوبة كبيرة في تدريس المناهج الرقمية بسبب نقص الأجهزة.

في ضواحي جبل لبنان، يعاني المديرون من نقص حاد في أجهزة الكمبيوتر، حيث تصل النسبة إلى (٧٢.٧٪) في القطاع الرسمي التي لا توفر الأجهزة إلا عند الطلب. ويوفر القطاع الخاص المجاني (٢٥٪) من المدارس فقط أجهزة الكمبيوتر، بينما القطاع الخاص غير المجاني يصل إلى (٣٩.٤٪). المعلمون يعانون من نقص كبير في التوافر، حيث (٧٢.٧٪) من المدارس في القطاع الرسمي لا تقدم الأجهزة إلا عند الطلب.

في الجنوب، يعتبر الوضع أفضل نسبيًا مقارنة بالمحافظات الأخرى، حيث توفر جميع مدارس القطاع الخاص المجاني أجهزة الكمبيوتر، في حين أن (٤٦.٧٪) فقط من المدارس في القطاع الرسمي تفتقر إليها. النظار والمعلمون في الجنوب يعبرون عن تحسن ملحوظ في توافر الأجهزة.

في النبطية، أشار المديرون إلى نقص حاد في أجهزة الكمبيوتر، حيث لا توفر حوالى (٩٠٪) من المدارس في القطاع الرسمي هذه الأجهزة. القطاع الخاص المجاني يعاني من غياب تام للأجهزة، بينما القطاع الخاص غير المجاني يوفر فقط (٤٠٪) من المدارس أجهزة الكمبيوتر. ولاحظ النظار نقصًا واضحًا في القطاع الرسمي، مع تحسن طفيف في القطاع الخاص غير المجاني.

في جبل لبنان (بدون الضواحي)، يعاني المديرون من نقص كبير، حيث تصل نسبة المدارس التي تفتقر إلى الأجهزة في القطاع العام إلى (٧٠٪). القطاع الخاص غير المجاني يوفر فقط (٤٠٪) من المدارس أجهزة الكمبيوتر. والمعلمون في هذا القطاع يواجهون صعوبات في دمج التكنولوجيا بسبب النقص في (٦٥٪) من المدارس.

في الشمال، أشار المديرون إلى نقص كبير، حيث لا تحتوي (٨٥٪) من المدارس في القطاع العام على أجهزة الكمبيوتر. القطاع الخاص المجاني يعاني أيضًا، حيث تصل النسبة إلى (٩٥٪). القطاع الخاص غير المجاني يوفر حوالي (٥٠٪) من المدارس أجهزة الكمبيوتر. المعلمون في الشمال يواجهون صعوبات كبيرة بسبب نقص الأجهزة، حيث (٧٥٪) من المدارس تعاني من نقص واضح.

٢- في الحلقة الأولى

في القطاع الرسمي، أشار المديرون في بيروت إلى أن الحواسيب متوفرة جزئيًا أو غير متوفرة بالكامل، مع تفاوت كبير بين المحافظات الأخرى مثل جبل لبنان حيث أفاد أكثر من (٦٠٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب أو أن توفرها محدود. في الشمال، أفاد حوالي (٢٨.٦٪) من المديرين بأن الحواسيب متوفرة جزئيًا فقط، بينما في الجنوب كانت الحواسيب متوفرة بنسبة (٤٠٪) فقط. في النبطية، أفاد (٢٥٪) من المديرين بتوفر الحواسيب بالكامل. بالنسبة للنظار في القطاع الرسمي، يعاني العديد من المدارس من نقص كبير في الحواسيب، حيث أفاد (٣٥٪) من النظار في بيروت بعدم توفر الحواسيب، وكانت الأوضاع مشابهة في جبل لبنان والشمال. أما في الجنوب، أفاد (٤٠٪) من النظار بعدم توفر الحواسيب. أما بالنسبة للمنسقين في القطاع الرسمي، فقد أشاروا إلى نقص الحواسيب في معظم المحافظات، حيث أفاد (٣٥٪) من المنسقين في بيروت بعدم توفرها، بينما كانت الأوضاع مشابهة في جبل لبنان والشمال، مع تحسن طفيف في الجنوب.

فيما يخص المعلمين، أشار (١٩.٨٪) منهم في بيروت إلى عدم توفر الحواسيب، وكان الوضع في جبل لبنان والشمال شديد الصعوبة، حيث أفاد العديد منهم بنقص كبير في الحواسيب.

في القطاع الخاص المجاني، أفاد المديرون في بيروت بعدم توفر الحواسيب، في حين أشار (٥٠٪) من المديرين في جبل لبنان إلى توفرها بالكامل. في الشمال، أفاد (٨٣.٣٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، بينما في الجنوب كانت الحواسيب متوفرة بالكامل. في البقاع، تفاوت الوضع بين المدارس التي توفر الحواسيب جزئيًا أو بالكامل. بالنسبة للنظار في القطاع الخاص المجاني، أفاد (١٠٠٪) منهم في بيروت بعدم توفر الحواسيب، بينما أشار (٤٠٪) من النظار في جبل لبنان إلى توفرها بالكامل. في الجنوب، كانت الحواسيب متوفرة بالكامل. أما بالنسبة للمنسقين في القطاع الخاص المجاني، فقد أشار العديد منهم إلى نقص كبير في الحواسيب في بيروت، مع تحسن طفيف في جبل لبنان والجنوب.

في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد (٣٣.٣٪) من المديرين في بيروت بأن الحواسيب متوفرة بالكامل، بينما أشار (٣٩.٤٪) من المديرين في جبل لبنان إلى توفرها. في الشمال، كان هناك نقص كبير في الحواسيب، أما في الجنوب فكانت الحواسيب غير متوفرة بشكل كامل. بالنسبة للنظار في القطاع الخاص غير المجاني، فقد أشار (٤٤.٤٪) من النظار في بيروت إلى توفر الحواسيب بالكامل، بينما كانت نسبة (٤١.٧٪) في جبل لبنان. في الشمال، كان الوضع مشابهًا لجهة النقص في الحواسيب.

أما بالنسبة للمعلمين في القطاع الخاص غير المجاني، فقد أشار (٣٣.٣٪) من المعلمين في بيروت إلى توفر الحواسيب بالكامل، في حين كان هناك نقص في جبل لبنان والشمال، مع تحسن طفيف في الجنوب.

في مدارس الأونروا، كانت الحواسيب متوفرة بالكامل في جبل لبنان، بينما كانت غير متوفرة في الشمال، مع توفر جزئي في الجنوب.

٣- في الحلقة الثانية

تدل نتائج القطاعات على أنه في القطاع الرسمي في محافظة بيروت، أشار المديرون إلى أن (٣٠٪) من المدارس لا توفر الحواسيب، في حين أفاد (٦.٧٪) منهم بتوفرها في معظم الصفوف. المنسقون أشاروا إلى أن (١٠.٦٪) من المدارس توفر الحواسيب في جميع الصفوف. النظار أفادوا بأن (٢٧٪) من المدارس لا توفر الحواسيب، بينما (٦٪) فقط تتوفر فيها الحواسيب في جميع الصفوف. بالنسبة للمعلمين، (٢٧.٨٪) أفادوا بعدم توفر الحواسيب، بينما (١٦.٧٪) أفادوا بتوفرها بشكل محدود.

في محافظة جبل لبنان (الضواحي)، أفاد (١٥٪) من المديرين في القطاع الرسمي بعدم توفر الحواسيب، و(٢٦.٧٪) أفادوا بتوفرها في معظم الصفوف. المنسقون أفادوا بأن (٤٠٪) من المدارس توفر الحواسيب في جميع الصفوف. أما النظار، فذكروا أن (٢٠٪) من المدارس في القطاع الرسمي لا توفر الحواسيب. المعلمون أفادوا بأن (١٤.٣٪) من المدارس لا توفر الحواسيب، بينما (٢٨.٦٪) أفادوا بتوافر ملحوظ للأجهزة.

في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، أفاد (١٤.٦٪) من المديرين في القطاع الرسمي بعدم توفر الحواسيب، بينما (١٨.٣٪) أفادوا بتوفرها في معظم الصفوف. المنسقون أشاروا إلى أن (٣٣.٣٪) من المدارس توفر الحواسيب في جميع الصفوف. النظار ذكروا أن (١٨٪) من المدارس في القطاع الرسمي لا توفر الحواسيب. بالنسبة للمعلمين، كانت نسبة "غير متوفرة" معتدلة عند (١٨.٨٪).

في محافظة الشمال، أفاد (٢٥.٦٪) من المديرين في القطاع الرسمي بعدم توفر الحواسيب، بينما أفاد (١٢.٢٪) بتوفرها في جميع الصفوف. المنسقون أشاروا إلى أن (٢٩.١٪) من المدارس لا توفر الحواسيب، بينما أفاد النظار بنسبة (٢٢٪) بعدم توفرها. بالنسبة للمعلمين، كانت نسبة "غير متوفرة" (٢٩.١٪)، مع نقص كبير في التوافر الكامل بنسبة (١٢.٧٪).

في محافظة البقاع، أفاد (٢٢.٤٪) من المديرين في القطاع الرسمي بعدم توفر الحواسيب، و(١٣.٣٪) أفادوا بتوفرها في جميع الصفوف. المنسقون قالوا أن (٢٥٪) من المدارس توفر الحواسيب في معظم الصفوف. وقال النظار أن (١٥٪) من المدارس لا توفر الحواسيب. بالنسبة للمعلمين، كانت نسبة "غير متوفرة" متوسطة عند (٢٠٪).

في محافظة الجنوب، أشار (١٨٪) من مديري المدارس الرسمية إلى غياب الحواسيب تمامًا، بينما أكد (٧.٤٪) منهم توفرها في جميع الصفوف. من جهة أخرى، أوضح المنسقون أن (١٦.٧٪) من المدارس تقتصر إلى الحواسيب، فيما بلغت نسبة النظار الذين أفادوا بعدم توفرها (١٩٪). أما المعلمون، فقد سجلوا نسبة مرتفعة لغياب الحواسيب وصلت إلى (٢٨٪)، مع نسبة توافر محدودة بلغت (١٢٪).

في محافظة النبطية، أبلغ (٢٠.٥٪) من مديري المدارس الرسمية عن غياب الحواسيب، في حين أكد (١٣.٤٪) توفرها في معظم الصفوف. وأشار المنسقون إلى أن (٢٢.٢٪) من المدارس توفر الحواسيب في جميع الصفوف. من جانبهم، أفاد (١٧٪) من النظار بعدم توفر الحواسيب في المدارس الرسمية، بينما سجل المعلمون نسبة معتدلة لغياب الحواسيب بلغت (١٧.٩٪).

أما في محافظة عكار، فقد أفاد (٣٠.٧٪) من مديري المدارس الرسمية بعدم توفر الحواسيب، بينما أكد (٦٪) فقط توفرها في جميع الصفوف. وأوضح المنسقون أن (١٠٪) من المدارس تقتصر إلى الحواسيب، فيما أشار النظار إلى أن (٢٨٪) من المدارس لا توفر الحواسيب. وسجل المعلمون نسبة مرتفعة لغياب الحواسيب بلغت (٢٨.٦٪).

وفي محافظة بعلبك-الهرمل، أبلغ (٢٤.٧٪) من المديرين عن غياب الحواسيب في المدارس الرسمية، مقابل (٥.٢٪) أشاروا إلى توفرها في جميع الصفوف. وأوضح المنسقون أن (١٨.٢٪) من المدارس لا توفر الحواسيب، في حين أفاد (٢٥٪) من النظار بغياب الحواسيب. أما المعلمون، فقد أشاروا إلى نسبة مرتفعة لغياب الحواسيب بلغت (٢٦.٣٪).

٤- في الحلقة الثالثة

في محافظة بيروت، في القطاع الرسمي، أفاد (٢٣.٣٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٢٦.٧٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصاً. المنسقون أشاروا إلى أن (٣٢.٣٪) من المدارس تعتمد على الحواسيب عند الطلب، في حين أن (٩.٦٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، أفاد (٥١.٦٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٥٠٪) من النظار أشاروا إلى نقصها. وذكر (٤٠٪) من المنسقين أن هناك نقصاً في الحواسيب، بينما (١٦.١٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد (١٣.٦٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(١٩٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصاً. وأشار (٢٠٪) من المنسقين إلى نقص الحواسيب، في حين أن (٢٥.٤٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

في محافظة جبل لبنان (الضواحي) في القطاع الرسمي، أفاد (١٥٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(١٢.٢٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصاً. أشار (٤٠٪) من المنسقين إلى توفر الحواسيب في جميع الصفوف، بينما (٤٤.١٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، أفاد (٣٠٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٢٥٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصاً. ذكر (٣٥٪) من المنسقين أن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف، بينما (٢٢٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد (٩٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(١٠٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصاً. أشار (١٥٪) من المنسقين إلى توفر الحواسيب في جميع الصفوف، في حين أن (٣٠٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

في محافظة الشمال، في القطاع الرسمي، أفاد (٢٦.٧٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٣٠.٨٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصاً. المنسقون أشاروا إلى أن (١٩٪) من المدارس تعاني من نقص الحواسيب، بينما (٣١٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، أفاد (٢٥٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٢٠٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصاً. وذكر (٣٠٪) من المنسقين أن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف، بينما (١٥٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، أفاد (١٩٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٢٥٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصاً. أشار (٢٠٪) من المنسقين

إلى توفر الحواسيب في جميع الصفوف، في حين أن (٣٥٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

في محافظة البقاع، في القطاع الرسمي، أفاد (٢٢.٤٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٢٤٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. المنسقون أشاروا إلى أن (٢٢.٢٪) من المدارس تعاني من نقص الحواسيب، بينما (٢٣.٢٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، أفاد (١٥٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٢٠٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. وذكر (٢٥٪) من المنسقين أن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف، بينما (٢٠٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد (١٠٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(١٥٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. أشار (٣٠٪) من المنسقين إلى توفر الحواسيب في جميع الصفوف، بينما (٢٥٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

في محافظة الجنوب في القطاع الرسمي، أفاد (١٧.٢٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٢٠٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. المنسقون أشاروا إلى أن (١٢.٥٪) من المدارس تعاني من نقص الحواسيب، في حين أن (١٢.٣٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، أفاد (١٥٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٢٢٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. وذكر (١٠٪) من المنسقين أن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف، بينما (١٠٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد (١٠٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(١٥٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. أشار (١٥٪) من المنسقين إلى توفر الحواسيب في جميع الصفوف، في حين أن (٢٠٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

في محافظة النبطية، في القطاع الرسمي، أفاد (٢١.٤٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(٢١٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. أشار (٢٠٪) من المنسقين إلى نقص الحواسيب، بينما (١٨.٨٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، أفاد (١٢.٥٪) من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و(١٥٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. وذكر (٢٠٪) من المنسقين أن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف، بينما (٢٠٪) من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد (٩.٤٪) من المديرين بعدم توفر

الحواسيب، و(١٥٪) من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. أشار (٢٥٪) من المنسقين إلى توفر الحواسيب في جميع الصفوف، بينما ١٨.٨٪ من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

في محافظة عكار، في القطاع الرسمي، أفاد ٣٠.٧٪ من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و ٣٢.١٪ من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. أشار ٢٥٪ من المنسقين إلى نقص الحواسيب، بينما ٦.٣٪ من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، أفاد ١٥٪ من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و ٥٪ من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. ذكر ١٠٪ من المنسقين أن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف، بينما ١٠٪ من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد ١٠٪ من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و ١٠٪ من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. أشار ١٥٪ من المنسقين إلى توفر الحواسيب في جميع الصفوف، بينما ٢٠٪ من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

في محافظة بعلبك-الهرمل، في القطاع الرسمي، أفاد ٢٤.٧٪ من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و ٣١.٦٪ من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. أشار ١٩.٤٪ من المنسقين إلى نقص الحواسيب، بينما ٢١.١٪ من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، أفاد ١٥٪ من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و ٢٠٪ من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. ذكر ٢٥٪ من المنسقين أن الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف، بينما ٢٠٪ من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد ١٠٪ من المديرين بعدم توفر الحواسيب، و ١٥٪ من النظار ذكروا أن هناك نقصًا. أشار ٢٥٪ من المنسقين إلى توفر الحواسيب في جميع الصفوف، بينما ١٨.٨٪ من المعلمين أفادوا بأن الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

٥- في المرحلة الثانوية

أفاد المديرون في القطاع الرسمي في بيروت بأن ٣٨.٩٪ من المدارس لا توفر حواسيب، بينما في جبل لبنان (الضواحي) كانت النسبة ١٤.٣٪. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) فقد بلغت النسبة ٢١.٩٪، بينما في الشمال سجلت أعلى نسبة بعدم توفر الحواسيب وهي ٤٧.٣٪. في البقاع، سجلت النسبة ٣٦٪ من المدارس التي لا توفر الحواسيب، بينما في الجنوب كانت النسبة ٤٤٪ من المدارس التي توفر الحواسيب جزئيًا. وفي النبطية، بلغت النسبة ٢٥٪ من المدارس التي لا توفر الحواسيب، بينما في عكار سجلت نسبة ٤٢.٩٪. أما في بعلبك-الهرمل، فقد بلغت النسبة ٣١.٦٪ من المدارس التي لا توفر الحواسيب.

أما بالنسبة للنظار، فقد سجلت البقاع نسبة ١٦.٧٪ من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف، بينما جبل لبنان (ما عدا الضواحي) سجلت نسبة ١٧.٩٪. في النبطية كانت النسبة ٦.٣٪، بينما في بيروت سجلت نسبة ٣٦.٤٪ من المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب في صفوف التعليم الثانوي. في الشمال كانت النسبة ٨.٥٪، بينما في بعلبك-الهرمل كانت النسبة ٥.٦٪ من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف. أما المنسقون، فقد سجلوا في بيروت ٢٢.٢٪ من الصفوف التي لا تحتوي على حواسيب، بينما في جبل لبنان (الضواحي) كانت النسبة ٢٩.٤٪. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) بلغت النسبة ٥.١٪، بينما في الشمال سجلت النسبة ٢٨.٨٪. في البقاع كانت النسبة ١٥٪، بينما في الجنوب بلغت ١٩٪. في النبطية سجلت النسبة ٢٥٪ من الصفوف التي لا تحتوي على حواسيب، وفي عكار سجلت ١٥.٤٪. أما في بعلبك-الهرمل، فكانت النسبة ٢٢.٢٪.

في القطاع الخاص المجاني، أفاد المديرون في بيروت بأن ١٠٠٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، بينما في جبل لبنان (الضواحي) لم تسجل أي فصول تفتقر إلى الحواسيب. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) سجلت ٢٠٪ من الصفوف التي لا تحتوي على حواسيب، بينما في الشمال كانت النسبة ٥٠٪. في البقاع، سجلت ١٠٠٪ من الصفوف التي لا تحتوي على حواسيب، وفي الجنوب كانت النسبة ٢٠٪. في النبطية كانت النسبة ٥٠٪، بينما في عكار سجلت ٣٣.٣٪، وفي بعلبك-الهرمل كانت النسبة ٥٠٪.

أما النظار في القطاع الخاص المجاني، فقد سجلوا في بيروت ١٠٠٪ من الصفوف التي لا تحتوي على حواسيب، بينما في جبل لبنان (الضواحي) كانت النسبة ٨٠٪ من الصفوف التي تحتوي على الحواسيب. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) سجلت ٤٠٪ من الصفوف التي تحتوي على حواسيب جزئياً، بينما في الشمال كانت النسبة ٢٥٪. في البقاع سجلت جميع الصفوف تفتقر إلى الحواسيب، بينما في الجنوب كانت النسبة ٤٠٪. في النبطية كانت النسبة ٥٠٪، وفي عكار كانت ٣٣.٣٪، بينما في بعلبك-الهرمل سجلت جميع الصفوف تفتقر إلى الحواسيب.

أما المنسقون في القطاع الخاص المجاني، فقد سجلوا في بيروت ١٠٠٪ من الصفوف التي تفتقر إلى الحواسيب، بينما في جبل لبنان (الضواحي) كانت النسبة ٨٠٪. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) سجلت ٤٠٪ من الصفوف التي تحتوي على حواسيب جزئياً، بينما في الشمال كانت النسبة ٢٥٪. في البقاع سجلت جميع الصفوف التي تفتقر إلى الحواسيب، بينما في الجنوب كانت النسبة ٤٠٪. في

النبطية كانت النسبة ٥٠٪ من الصفوف التي تحتوي على حواسيب جزئياً، وفي عكار كانت النسبة ٣٣.٣٪. أما في بعلبك-الهرمل، فقد سجلت جميع الصفوف التي تفتقر إلى الحواسيب.

في القطاع الخاص غير المجاني، أفاد المديرون في بيروت بأن ٤١٪ من الصفوف لا تحتوي على حواسيب، بينما في جبل لبنان (الضواحي) كانت النسبة ٤٪. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) سجلت ٠٪ من الصفوف التي تفتقر إلى الحواسيب، بينما في الشمال كانت النسبة ١٣٪. في البقاع سجلت ٢٥٪ من الصفوف التي تفتقر إلى الحواسيب، وفي الجنوب كانت النسبة ٥٠٪. في النبطية سجلت ٤٥٪ من الصفوف التي تفتقر إلى الحواسيب، بينما في عكار كانت النسبة ٢٣٪، وفي بعلبك-الهرمل سجلت ٣٦٪.

أما النظار في القطاع الخاص غير المجاني، فقد سجلوا في بيروت ٤١٪ من الصفوف التي تفتقر إلى الحواسيب، بينما في جبل لبنان (الضواحي) كانت النسبة ٤٪. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) سجلت ٤٢٪ من الصفوف التي تحتوي على حواسيب بشكل كامل، بينما في الشمال كانت النسبة ٣٢٪. في البقاع سجلت ٦.٣٪ من الصفوف التي تحتوي على حواسيب بشكل كامل، وفي الجنوب كانت النسبة ١٦٪. في النبطية كانت النسبة ١٨٪، وفي عكار كانت ٤٦٪ من الصفوف تحتوي على الحواسيب بشكل جزئي، بينما في بعلبك-الهرمل كانت النسبة ٢٧.٣٪.

أما المنسقون في القطاع الخاص غير المجاني، فقد سجلوا في بيروت ٤١٪ من الصفوف التي تفتقر إلى الحواسيب، بينما في جبل لبنان (الضواحي) كانت النسبة ٤٪. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) سجلت ٤٢٪ من الصفوف التي تحتوي على حواسيب بشكل كامل، بينما في الشمال كانت النسبة ٣٢٪. في البقاع سجلت ٣١٪ من الصفوف التي تحتوي على حواسيب بشكل جزئي، وفي الجنوب كانت النسبة ٥٠٪. في النبطية كانت النسبة ٤٥٪ من الصفوف التي تفتقر إلى الحواسيب، وفي عكار كانت النسبة ٤٦٪ من الصفوف التي تحتوي على حواسيب بشكل جزئي، بينما في بعلبك-الهرمل كانت النسبة ٢٧.٣٪.

وفي الأونروا، سجل المديرون في الشمال نسبة ٥٠٪ من المدارس التي لا توفر الحواسيب. كما أفاد النظار والمنسقون في الأونروا بأن ٥٠٪ من المدارس والصفوف في الشمال لا تحتوي على الحواسيب.

الاستنتاجات العامة

في الحلقة الأولى

تظهر نتائج جميع المبحوثين (المنسق، المشرف، المدير، والمعلم) تباينات واضحة في توفر الحواسيب في المدارس. المنسقون أفادوا بأن هناك نسباً متفاوتة من الحواسيب المتوفرة في الصفوف، حيث سجلوا في بعض المحافظات نسباً مرتفعة من الصفوف التي تقتقر إلى الحواسيب. النظار أشاروا إلى تفاوت بين المحافظات، مع وجود نسبة ملحوظة من المدارس التي لا تحتوي على حواسيب أو توفرها بشكل جزئي. المديرون أشاروا إلى أن بعض المحافظات تعاني من نقص حاد في الحواسيب، بينما أظهر المعلمون تأثيراً سلبياً لنقص الحواسيب على قدرتهم على تقديم تعليم فعال.

في الحلقة الثانية

استمر التباين في هذه الحلقة حسب كل فئة من المنسقين، النظار، المديرين، والمعلمين. المديرون لا يزالون يعانون من النقص في الحواسيب بشكل ملحوظ، مع تفاوت كبير بين المحافظات. النظار قدموا تقييمات تشير إلى نقص جزئي أو كلي في الحواسيب، في حين أشار المنسقون إلى تفاوت في نسب توفر الحواسيب في الصفوف، مما يؤثر على سير العملية التعليمية.

في الحلقة الثالثة

في هذه الحلقة كانت الفجوة بين مختلف الفئات واضحة، حيث أظهرت جميع الفئات تفاوتاً في نسب الحواسيب المتوفرة في المدارس. المنسقون أشاروا إلى نسب مرتفعة من الصفوف التي تقتقر إلى الحواسيب، بينما النظار سجلوا تفاوتاً كبيراً في نسب المدارس التي توفر الحواسيب بشكل جزئي أو كامل. المديرون أعربوا عن استمرار المعاناة في بعض المحافظات، وأثر نقص الحواسيب بشكل كبير على جودة التعليم.

في المرحلة الثانوية

تكررت الأوضاع في هذه المرحلة مع تفاوت ملحوظ بين المديرين، النظار، المنسقين، والمعلمين. فالمديرون أشاروا إلى نسب عالية من المدارس التي لا توفر حواسيب، في حين أظهر النظار تباينات حسب المحافظات، مع تفاوت في نسب المدارس التي تقدم الحواسيب بشكل جزئي أو كلي. وأشار المنسقون والمعلمون إلى تأثير واضح لنقص الحواسيب على كفاءة العملية التعليمية في مختلف المحافظات.

الإجابة عن السؤال: هل هذه المرافق متوفرة في المدرسة، وما هي حالتها؟

٤, ١, ٣. البند الأول: توفر المختبرات وحالتها

في القطاع الرسمي، تُظهر نتائج محافظة بيروت أن المديرين يشيرون إلى أن ٥٠٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات، مع نسبة ١١.١٪ من المختبرات التي تعتبر غير صالحة للاستخدام. أما الناظرين، فلاحظوا أن ٤٥.٥٪ من المدارس بحاجة إلى تحسينات كبيرة، بينما ٣٣.٣٪ من المختبرات غير صالحة للاستخدام. المنسقون في بيروت يلاحظون أن معظم المختبرات تحتاج إلى تحسينات طفيفة (٥٥.٦٪)، بينما لا توجد مختبرات مجهزة بشكل جيد. بالنسبة للمعلمين، ٢٧.٨٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات، بينما ١١.١٪ من المختبرات غير صالحة للاستخدام.

في محافظة جبل لبنان (الضواحي)، يذكر المديرون أن ٢٧.٣٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات كبيرة أو غير متوفرة، مع نقص في المختبرات المجهزة. النظار يشيرون إلى أن حوالي ٥٠٪ من المدارس لا تحتوي على مختبرات، بينما ١٢.٩٪ فقط تحتوي على مختبرات مجهزة بشكل جيد. المنسقون يرون أن ٤٠٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات كبيرة، ولا توجد مختبرات مجهزة جيدًا. المعلمون يلاحظون أن معظم المختبرات بحاجة إلى تحسينات طفيفة أو كبيرة.

أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن المديرين يلاحظون أن ٢٣.١٪ من المختبرات غير متوفرة، و ١٧.٩٪ منها بحاجة لتحسينات كبيرة. النظار يشيرون إلى أن ٤٠٪ من المدارس بحاجة إلى تحسينات كبيرة، بينما ٢٣.١٪ من المدارس تعاني من نقص في المختبرات. المنسقون يرون أن ٤٠٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات، مع انخفاض في نسبة المختبرات الجاهزة. المعلمون في هذه المحافظة يلاحظون توازنًا في وضع المختبرات، حيث تحتاج نسبة كبيرة منها إلى تحسينات، ولكن لا يوجد نقص كبير في المختبرات.

في محافظة الشمال، يواجه المديرون وضعًا صعبًا، حيث أن ٤٢.٩٪ من المختبرات غير متوفرة، مما يعكس ضعفًا في البنية التحتية. النظار يشيرون إلى أن ٦٠٪ من المدارس لا تحتوي على مختبرات. المنسقون في الشمال يلاحظون أن ٥٠٪ من المختبرات غير متوفرة، و ٥٠٪ بحاجة إلى تحسينات. المعلمون يلاحظون نقصًا حادًا في المختبرات، حيث أن أكثر من ٣٠٪ من المدارس لا تحتوي على مختبرات.

في البقاع، يشير المديرون إلى أن ٣٨.٥٪ من المختبرات غير متوفرة، مما يستدعي تحسينًا ملحوظًا. النظار يلاحظون أن ١٦٪ من المدارس لا تحتوي على مختبرات مجهزة جيدًا، بينما ٣٠٪ بحاجة إلى تحسينات. المنسقون في هذه المحافظة يرون أن ٤٥٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات

طفيفة، بينما ٤٠٪ منها في حالة غير صالحة للاستخدام. المعلمون في البقاع يلاحظون أن ٢٨٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات.

أما في محافظة الجنوب، فيلاحظ المديرون أن ٤٦.٧٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات طفيفة و ١٣.٣٪ منها مجهزة بشكل جيد. ويشير النظار في هذه المحافظة إلى أن ٤٠٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات طفيفة. ويرى المنسقون أن ٣٣.٣٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات، بينما ١٩٪ منها مجهزة بشكل جيد. بينما يجد المعلمون أن هناك تحسناً ملحوظاً في حالة المختبرات مقارنة بالمحافظات الأخرى.

في النبطية، يُلاحظ من قبل المديرين أن ٣١.٣٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات طفيفة أو كبيرة. النظار يشيرون إلى أن ٣٣.٣٪ من المدارس في النبطية لا تحتوي على مختبرات. المنسقون يلاحظون أن ٣١.٣٪ من المختبرات غير صالحة للاستخدام، و ٤٣.٨٪ بحاجة لتحسينات. والمعلمون يرون أن ٢١.٤٪ من المختبرات مجهزة بشكل جيد.

أما في محافظة عكار، فإن المديرين يلاحظون أن ٣٥٪ من المختبرات غير متوفرة. ويشير النظار إلى أن ٦٠٪ من مدارس عكار لا تحتوي على مختبرات. ويلاحظ المنسقون أن ٣٣.٣٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات كبيرة، في حين أن ٧.٧٪ فقط منها مجهزة بشكل جيد. كما يلاحظ المعلمون في عكار نقصاً كبيراً في المختبرات، حيث أن أكثر من ٣٠٪ من المدارس لا تحتوي على مختبرات.

في بعلبك-الهرمل، يلاحظ المديرون أن ٤٥.٥٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات طفيفة. ويرى النظار أن ٢١.١٪ من المدارس بحاجة إلى تحسينات، بينما ٢٢.٢٪ منها مجهزة بشكل جيد. في حين يجد المنسقون أن ٢٢.٢٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات كبيرة. ويجد المعلمون في بعلبك-الهرمل أن ٣٨.٩٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات طفيفة.

في القطاع الخاص المجاني، تشير النتائج في بيروت إلى أن ١٠٠٪ من المدارس لا تحتوي على مختبرات. فيلاحظ النظار أن معظم المدارس في بيروت تفتقر إلى المختبرات، كما يشير المنسقون إلى نقص تام في المختبرات. ويلاحظ المعلمون الوضع نفسه، حيث لا توجد مختبرات على الإطلاق. في جبل لبنان (الضواحي)، لا توجد مختبرات غير متوفرة. النظار يشيرون إلى أن ٤٠٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات، في حين أن ٦٠٪ منها مجهزة بشكل جيد. المنسقون يلاحظون أن المختبرات مجهزة بشكل جيد بنسبة ٦٠٪. ويرى المعلمون أن المختبرات في الضواحي مجهزة بشكل جيد بشكل أكبر.

أما في الشمال، فإن المديرين يرون أن ٥٠٪ من المدارس لا تحتوي على مختبرات. ويلاحظ النظار نقصاً حاداً في المختبرات، حيث أن ٦٠٪ من المدارس لا تحتوي عليها. ويجد المنسقون أن نصف المختبرات بحاجة إلى تحسينات. بينما يجد المعلمون أن هناك نقصاً كبيراً في المختبرات في المحافظات الشمالية.

أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيجد المديرون في جبل لبنان (الضواحي) أن ٤٠٪ من المختبرات مجهزة بشكل جيد. ويجد النظار أن ٣٢.٥٪ من المختبرات مجهزة بشكل جيد. بينما يجد المنسقون أن ٤٠٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات كبيرة. أما المعلمون في هذه المحافظة فيجدون أن المختبرات مجهزة بشكل أفضل. في الشمال، يلاحظ المديرون أن ٥٠٪ من المختبرات مجهزة بشكل جيد. ويجد النظار أن الوضع في الشمال أفضل مقارنة بالمحافظات الأخرى. بينما يجد المنسقون أن بعض المختبرات بحاجة إلى تحسينات طفيفة. والمعلمون يرون أن نسبة جيدة من المختبرات مجهزة بشكل جيد.

٥, ٧, ١, ٣. البند الثاني: توفر المكتبات

في بيروت، يشير المديرون والمشرفون والمنسقون والمعلمون إلى أن نسبة المكتبات المجهزة بشكل جيد في القطاع الرسمي تصل إلى ٣٧.٥٪. هذا الاتفاق بين جميع المبحوثين يعكس تحسناً نسبياً في تجهيز المكتبات مقارنة بالمحافظات الأخرى. في القطاع الخاص المجاني، تصل النسبة إلى ٤٢.٩٪، بينما ترتفع إلى ٤٥٪ في القطاع الخاص غير المجاني.

في جبل لبنان (الضواحي)، يعاني القطاع الرسمي من تحديات أكبر، حيث يشير المدير إلى أن ٥٤.٥٪ من المكتبات بحاجة إلى تحسينات كبيرة، بينما يرى المشرف أن ٣٨.٩٪ فقط من المكتبات مجهزة بشكل جيد. المنسق يؤكد أن تجهيز المكتبات في معظم المدارس ضعيف، ويشير المعلم إلى أن ٣٣.٣٪ من المكتبات بحاجة إلى تحسينات. في الجنوب، يتفق المبحوثون على أن نسبة المكتبات المجهزة بشكل جيد تصل إلى ٣١٪ فقط، مع الإشارة إلى الحاجة إلى تحسين تجهيز المكتبات في معظم المدارس.

في محافظات عكار وبعبك-الهرمل، يؤكد المديرون والمشرفون والمنسقون والمعلمون على وجود نقص حاد في تجهيز المكتبات، حيث أن معظمها غير مجهز أو بحاجة إلى تحسينات كبيرة. أما في القطاع الخاص المجاني وغير المجاني في هذه المحافظات، فإن المكتبات تعاني من نقص كبير.

في الجنوب، تصل نسبة المكتبات المجهزة بشكل جيد إلى ٣١٪ في القطاع الرسمي، وهذه النسبة تُعد متواضعة مقارنة بالحاجة الفعلية لتحسين المكتبات في المحافظة. يشير المبحوثون جميعهم إلى الحاجة إلى تجهيز أفضل للمكتبات لتحقيق بيئة تعليمية مناسبة. في القطاع الخاص المجاني وغير المجاني، يعاني الجنوب أيضاً من نقص في تجهيز المكتبات.

في البقاع، يشير المبحوثون جميعهم إلى أن العديد من المكتبات بحاجة إلى تحسينات كبيرة. ويلاحظون أن هناك نقصاً واضحاً في تجهيز المكتبات بشكل يتناسب مع احتياجات التعليم.

في الشمال، تشير النتائج إلى أن المكتبات في القطاع الرسمي وغير الرسمي تواجه نقصاً كبيراً في التجهيزات. يُجمع المبحوثون جميعهم على أن معظم المكتبات بحاجة إلى تحسينات كبيرة، بينما في مدارس الأونروا في الشمال، تشير التقارير إلى أن نسبة المكتبات المجهزة لا تتجاوز ١٠-١٥%.

بالإجمال، يظهر التفاوت الكبير في تجهيز المكتبات بين المحافظات اللبنانية، حيث تسجل بيروت نسباً أفضل مقارنة ببقية المحافظات. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى تحسين المكتبات واضحة في جميع المحافظات لضمان بيئة تعليمية أكثر تكاملاً.

٦, ٧, ١, ٣. البند الثالث: توفر الملاعب

في قطاع التعليم الرسمي، أشار المديرون إلى أنه في بيروت، تصل نسبة الملاعب المجهزة بشكل جيد إلى ١٢.٥% فقط، بينما تعاني ٥٠% من الملاعب من الحاجة إلى تحسينات كبيرة، وهي النسبة الأعلى بين جميع المحافظات. في الجنوب، تُعتبر الملاعب الأفضل تجهيزاً بنسبة ٤٦.٧%، وتصل هذه النسبة إلى ٥٠% في عكار. أما في جبل لبنان (الضواحي)، فإن ٧٢.٧% من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و٢٧.٣% تحتاج إلى تحسينات طفيفة. في جبل لبنان خارج الضواحي، ٥٥.٦% من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و٣٣.٣% بحاجة إلى تحسينات طفيفة. في الشمال، ٤٠% من الملاعب تحتاج إلى تحسينات كبيرة و٤٢.٩% إلى تحسينات طفيفة. البقاع يشهد نسبة ٤٦.٢% من الملاعب التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة، بينما يحقق الجنوب نسبة جيدة من الملاعب التي تحتاج إلى تحسينات طفيفة (٤٦.٧%). وتتصدر عكار نسب التجهيز الجيد بنسبة ٥٠%.

النظار أفادوا بأن معظم المدارس في القطاع الرسمي تعاني من فجوات كبيرة في تجهيز الملاعب. ٢.٨% من المدارس لا تحتوي على ملاعب، و١٠.٦% من الملاعب غير صالحة للاستخدام. ٣٤.١% من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و٤٠.٦% بحاجة إلى تحسينات طفيفة. أما في القطاع الخاص المجاني، فجميع المدارس تحتوي على ملاعب، لكن ٢٢.٦% منها بحاجة لتحسينات كبيرة، و٥١.٦% لتحسينات طفيفة.

ويظهر القطاع الخاص غير المجاني نسب تجهيز أفضل، حيث ٣٦.٨% من المدارس تمتلك ملاعب مجهزة جيداً، و٤١.٩% بحاجة لتحسينات طفيفة. في الأونروا، ٦٦.٧% من الملاعب بحاجة إلى تحسينات.

أشار المنسقون إلى أنه في بيروت، ٦٦.٧% من الملاعب في القطاع العام بحاجة إلى تحسينات، و٤١.٧% مجهزة جيداً في القطاع الخاص غير المجاني. في جبل لبنان (الضواحي)، ٤١.٢% من الملاعب بحاجة إلى تحسينات، و١٧.٦% مجهزة جيداً. في الشمال، ٣٧.٣% من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و٣٥.٦% إلى تحسينات كبيرة. ووجد المعلمون أن ٣.٤% من المدارس ليس لديها

ملاعب، و ٨.٣٪ من الملاعب غير صالحة للاستخدام. ٢٣.٦٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ٣٧.٢٪ إلى تحسينات طفيفة. ويحقق القطاع الخاص غير المجاني تجهيزاً أفضل بنسبة ٤٤.٥٪ من الملاعب المجهزة جيداً.

في قطاع التعليم الخاص المجاني، وجد المديرون أن جميع الملاعب في بيروت بحاجة إلى تحسينات كبيرة. وفي جبل لبنان (الضواحي)، ٥٠٪ من الملاعب مجهزة جيداً. وفي الجنوب، ١٠٠٪ من الملاعب مجهزة جيداً. ووجد النظار أن جميع المدارس تمتلك ملاعب، لكن ٢٢.٦٪ منها بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ٥١.٦٪ بحاجة لتحسينات طفيفة، و ٢٥.٨٪ فقط من الملاعب مجهزة جيداً. ووجد المنسقون أن ٤٠٪ من الملاعب في جبل لبنان (الضواحي) مجهزة جيداً، و ٢٠٪ منها غير صالحة للاستخدام. وبحسب المعلمين فإن ٢٩.٢٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات، و ٣٩.٧٪ مجهزة جيداً. في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، وجد المديرون أن ٦٦.٧٪ من الملاعب في بيروت مجهزة جيداً. وفي جبل لبنان (الضواحي) ٥١.٥٪ مجهزة جيداً. وفي الجنوب، ٤٢.٩٪ من الملاعب مجهزة بشكل جيد. ووجد النظار أن القطاع يظهر تجهيزاً أفضل، حيث ٣٦.٨٪ من المدارس تمتلك ملاعب مجهزة جيداً. كما وجد المنسقون أن في بيروت، ٤١.٧٪ من الملاعب مجهزة جيداً، وفي الشمال، ٣٢.٣٪. وأكد المعلمون أن القطاع يظهر نسب تجهيز جيدة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

في قطاع الأوروا، أشار المديرون إلى أن الملاعب مجهزة جيداً بنسبة ١٠٠٪ في جبل لبنان (الضواحي) والشمال. ووجد النظار أن ٦٦.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة. بينما وجد المنسقون أن الملاعب في الجنوب بحاجة إلى تحسينات طفيفة بنسبة ١٠٠٪. ووجد المعلمون أن القطاع يظهر توفراً جيداً للملاعب مع بعض الحاجة إلى تحسينات.

الاستنتاجات حول تجهيز الملاعب بين المحافظات والقطاعات

في القطاع الرسمي، تعاني بيروت من نقص شديد في تجهيز الملاعب، حيث إن نصفها بحاجة إلى تحسينات كبيرة، في حين أن ١٢.٥٪ فقط مجهزة بشكل جيد. الجنوب وعكار يظهران تفوقاً ملحوظاً، بينما يشهد جبل لبنان (الضواحي) أعلى نسبة من الملاعب التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة بنسبة ٧٢.٧٪. تشير البيانات إلى فجوات كبيرة في تجهيز الملاعب بالمدارس الرسمية، حيث هناك مدارس تفتقر تماماً للملاعب أو تحتوي على ملاعب غير صالحة للاستخدام.

في القطاع الخاص المجاني، تتطلب الملاعب تحسينات كبيرة في محافظات مثل بيروت، حيث جميع الملاعب بحاجة إلى تحسينات. ومع ذلك، يظهر الجنوب تفوقاً ملحوظاً مع تجهيز ١٠٠٪ من الملاعب بشكل جيد. ويسجل النظار والمعلمون تحسناً نسبياً في توفر الملاعب مقارنة بالقطاع الرسمي، إلا أن الحاجة إلى تحسينات طفيفة أو كبيرة ما زالت قائمة في العديد من المدارس.

أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن بيروت وجبل لبنان يظهران نسب تجهيز جيدة، حيث تصل إلى ٦٦.٧٪ و ٦٠٪ على التوالي. ويجد النظار والمعلمون أن هناك تجهيزاً أفضل مقارنة بالقطاع الرسمي، حيث إن ٤٤.٥٪ من الملاعب مجهزة بشكل جيد.

في قطاع الأونروا، يتمتع جبل لبنان (الضواحي) والشمال بنسبة تجهيز عالية، تصل إلى ١٠٠٪ من الملاعب مجهزة بشكل جيد. ويظهر الجنوب توازناً بين الملاعب المجهزة جيداً وتلك التي تحتاج إلى تحسينات طفيفة.

الاستنتاج العام يعكس ضعفاً كبيراً في تجهيز الملاعب في القطاع الرسمي، مع حاجة ملحة لتحسينات واسعة. ويظهر القطاع الخاص غير المجاني مستوى تجهيز أفضل، مع نسب جيدة في بعض المحافظات. أما القطاع الخاص المجاني فيشهد بعض التحسن، إلا أن العديد من الملاعب ما زالت بحاجة إلى تحسينات كبيرة. ويحقق قطاع الأونروا نسب تجهيز جيدة في معظم المحافظات، مع وجود حاجة إلى تحسينات في بعض الحالات.

٣, ١, ٧, ٧. البند السابع: توفر قاعة للمحاضرات

في قطاع التعليم الرسمي، يعاني الشمال من نقص حاد في قاعات المحاضرات، حيث تفتقر ٧٧.١٪ من المدارس إليها، يليه عكار بنسبة ٦٥٪، ثم البقاع بنسبة ٦١.٥٪. وتبدو بيروت في وضع أفضل نسبياً، إذ تفتقر ٢٥٪ فقط من المدارس فيها إلى القاعات، رغم أن ٣٧.٥٪ من القاعات تحتاج إلى تحسينات كبيرة و ١٢.٥٪ مجهزة بشكل جيد. ويعرض الجنوب حالة متوازنة، حيث تفتقر ٤٠٪ من المدارس إلى القاعات، بينما تحتاج ٣٣.٣٪ منها إلى تحسينات طفيفة.

في التعليم الخاص المجاني، تعاني بيروت والجنوب من غياب تام لقاعات المحاضرات بنسبة ١٠٠٪. أما عكار، فتُظهر توازناً نسبياً، حيث إن ٥٠٪ من المدارس مجهزة بشكل جيد والبقية تفتقر إلى القاعات. ويعكس جبل لبنان (الضواحي) وضعاً مشابهاً، حيث تفتقر ٢٥٪ من المدارس إلى القاعات، و ٥٠٪ منها تحتاج إلى تحسينات طفيفة.

أما في التعليم الخاص غير المجاني، بعلبك-الهرمل تتصدر بنسبة تجهيز جيد تبلغ ٨٠٪، تليها محافظات جبل لبنان خارج الضواحي بنسبة ٦٠٪. ويعرض الجنوب توازناً ملحوظاً، حيث تحتاج ٤٢.٩٪ من المدارس إلى تحسينات طفيفة و ٢٨.٦٪ مجهزة بشكل جيد.

عند تحليل الوضع حسب المحافظات، يتبين أن بيروت تفتقر مدارسها بنسبة ٢٨.٩٪ إلى قاعات المحاضرات، بينما ٢٥.٨٪ منها مجهزة بشكل جيد. جبل لبنان (الضواحي) يعكس نسبة تجهيز جيدة تصل إلى ٤٢.٦٪. ويعاني الشمال نقصاً شديداً حيث تفتقر ٥٠٪ من المدارس فيه إلى القاعات، مع تجهيز ١٢.١٪ فقط بشكل جيد. ويظهر البقاع والجنوب نسباً متقاربة، بينما تواجه النبطية وعكار تحديات

مماثلة. وتظهر بعلبك-الهرمل تجهيزًا ضعيفًا أيضًا، حيث تفتقر ٤١.٥٪ من المدارس إلى القاعات و١١٪ فقط مجهزة بشكل جيد.

تشير هذه النتائج إلى تفاوتات كبيرة في تجهيز قاعات المحاضرات عبر المحافظات والقطاعات، مع وجود حاجة ملحة لتحسين البنية التحتية في العديد من المدارس، خاصة في قطاع التعليم الرسمي والمجاني.

٣, ١, ٧, ٨. البند الثامن: توفر المسارح

في القطاع الرسمي، تعاني محافظات عكار والشمال والبقاع من نقص حاد في المسارح، حيث تسجل أدنى نسب في توفرها. في المقابل، تتمتع بيروت بتجهيز جيد للمسارح، بينما يظهر الجنوب تجهيزًا متوسطًا.

في القطاع الخاص المجاني، تعاني بيروت من غياب تام للمسارح، فيما يظهر الجنوب وجبل لبنان نسب تجهيز جيدة نسبيًا. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فتتصدر بعلبك-الهرمل المحافظات بنسبة ٦٠٪ من المدارس المجهزة بمسارح بشكل جيد. ويظهر قطاع الأونروا تفوقًا في الشمال، حيث تم تجهيز جميع المسارح بالكامل، بينما الجنوب يظهر تجهيزًا جيدًا أيضًا.

بالنظر إلى تحليل نتائج المحافظات، فإن بيروت تتمتع بأعلى نسبة تجهيز، حيث تحتوي معظم المدارس على مسارح في حالة جيدة. في جبل لبنان (المحافظات المحيطة)، تتوفر المسارح بنسبة معقولة، رغم أن نسبة ٤٧.١٪ من المدارس تفتقر إليها. في جبل لبنان (المحافظات الأخرى)، تظهر نتائج مماثلة، حيث ٣٧.٥٪ من المدارس تفتقر إلى المسارح. في الشمال، تواجه المحافظة تحديات كبيرة مع غياب المسارح في ٦٠٪ من المدارس، ونسبة قليلة جدًا من المسارح في حالة جيدة (٩.١٪). في البقاع، تفتقر ٥٣.٨٪ من المدارس إلى المسارح، مع نسبة تجهيز جيد تبلغ ٢٥٪ فقط. الجنوب يظهر نقصًا معتدلاً، حيث ٣٣.٣٪ من المدارس تفتقر إلى المسارح، بينما ٢٦.٧٪ منها مجهزة بشكل جيد. في النبطية، تواجه ٤٦.٤٪ من المدارس غياب المسارح، مع نسبة تجهيز جيد لا تتعدى ١٢.٥٪. عكار تُسجل أسوأ الأوضاع، حيث تفتقر ٦٥٪ من المدارس إلى المسارح، ونسبة التجهيز الجيد تصل إلى ١٥.٤٪ فقط.

أما في بعلبك-الهرمل، فتُظهر نسبة تجهيز جيد للمسارح تبلغ ٦٠٪، وهي الأعلى بين جميع المحافظات، إلا أن حوالي نصف المدارس لا تحتوي على مسارح.

بالإجمال، تُعد بيروت وجبل لبنان من المحافظات التي تتمتع بتجهيز جيد للمسارح، بينما تعاني محافظات مثل عكار والشمال من نقص حاد. يُظهر الجنوب والبقاع تفاوتًا ملحوظًا بين المدارس، مما

يؤكد الحاجة الملحة لتحسين البنية التحتية للمسارح في جميع المحافظات التي تعاني من نقص أو تدهور هذه المرافق.

وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة

٩, ٧, ١, ٣. البند الأول: المنحدرات

دلت نتائج الاستبيان الموجه للمدير في قطاع التعليم الرسمي، أن هذه النتائج تبين تفاوتاً كبيراً في توفير المنحدرات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. فتُسجل بيروت أعلى نسبة في فئة "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٦٢.٥٪، بينما لا تُسجل أي نسبة لفئة "جيد" أو "ممتاز". في جبل لبنان، ٢٧.٣٪ من المدارس تصنف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق" أو "سيئة"، بينما ٩.١٪ فقط تصنفها بأنها "ممتازة". في الشمال، النسبة الأعلى هي في فئة "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٦٥.٧٪.

في التعليم الخاص غير المجاني، تُسجل بيروت نسبة ٥٥.٦٪ لفئة "غير مناسب على الإطلاق". في الشمال، ٤٦.٢٪ من المدارس ترى أن المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق"، مع نسبة ١٥.٤٪ لفئتي "جيد" و"ممتاز".

يظهر قطاع الأونروا أداءً مميزاً في بعض المحافظات، حيث تسجل ١٠٠٪ من المدارس في جبل لبنان ضواحي فئة "ممتاز".

ودلت نتائج الاستبيان الموجه للناظر في القطاع الرسمي، أن أكثر من ٧٨٪ من المدارس تعاني من مرافق غير ملائمة. و٤٥.٦٪ من المدارس الرسمية تصنف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق" و٣٢.٧٪ بأنها "سيئة". وفي التعليم الخاص المجاني، ٤٨.٤٪ من المدارس ترى أن المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق". وفي التعليم الخاص غير المجاني يبدو الوضع أفضل قليلاً، حيث أن ٣٧.٦٪ من المدارس ترى أن المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق". أما قطاع الأونروا فـ ٥٠٪ من المدارس ترى أن المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق".

ودلت نتائج الاستبيان الموجه للمنسقين في بيروت أن ٤٤.٤٪ من المدارس في القطاع الرسمي بها منحدرات غير مناسبة و٥٥.٦٪ بها منحدرات في حالة سيئة. في القطاع الخاص المجاني، تعاني جميع المدارس (١٠٠٪) من غياب المنحدرات. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٥٠٪ من المدارس تحتوي على منحدرات غير مناسبة، و٨.٣٪ فقط توفر منحدرات في حالة جيدة.

في جبل لبنان، يُظهر القطاع الرسمي أن ٤٧.١٪ من المدارس بها منحدرات غير مناسبة، بينما في القطاع الخاص المجاني ٨٠٪ من المدارس بها منحدرات في حالة مقبولة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٧٪ من المدارس بها منحدرات غير مناسبة.

في الشمال، يُظهر القطاع الرسمي أن ٥٠٪ من المدارس بها منحدرات غير مناسبة، بينما في القطاع الخاص المجاني ٦٦.٧٪ من المدارس بها منحدرات غير مناسبة. ودلت نتائج الاستبيان الموجه للمعلمين في بيروت أن الوضع في القطاع الرسمي يعكس نقصاً كبيراً في المنحدرات. ففي القطاع الخاص المجاني، تعاني جميع المدارس من غياب المنحدرات. وفي القطاع الخاص غير المجاني، يعكس الوضع تنوعاً في التصنيفات، مع بعض المدارس التي توفر منحدرات في حالة جيدة.

الاستنتاجات:

يعاني القطاع الرسمي في جميع المحافظات من نقص حاد في توفير المنحدرات المناسبة، حيث تُسجل بيروت أعلى نسبة في فئة "غير مناسب على الإطلاق". ويظهر قطاع التعليم الخاص المجاني تحسناً نسبياً في بعض المحافظات مثل البقاع وعكار، ولكن لا يزال يعاني من نقص في مرافق "جيدة" أو "ممتازة". كما يظهر القطاع الخاص غير المجاني تحسناً في بعض المحافظات، مثل بعلبك-الهرمل. وتسجل الأونروا تحسناً في بعض المحافظات، خاصة في جبل لبنان ضواحي. وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة

٣, ١, ٧, ١٠. البند الثاني: المصاعد

توضح نتائج المديرين أن بيروت هي الأكثر تضرراً، حيث ٦٢.٥٪ من المدارس تصف المصاعد بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، مما يعكس نقصاً كبيراً في التجهيزات، بينما ٥٠٪ من مدارس جبل لبنان (ضواحي) تصف الوضع بأنه "غير مناسب" مع ١٠٪ فقط تصف المصاعد بـ "ممتازة"، ما يشير إلى تفاوت واضح. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ترى ٦٩.٦٪ من المدارس المصاعد "غير مناسبة على الإطلاق". في الشمال، ٦٠٪ من المدارس تصف الوضع بـ "غير مناسب"، مع غياب تام لتصنيفات "ممتاز" أو "جيد". البقاع يعاني أيضاً، حيث ترى ٦٩.٢٪ من المدارس أن المصاعد "غير مناسبة"، مع ١٠٪ تصفها بـ "مقبولة". الجنوب يظهر تفاوتاً، حيث ترى ٥٠٪ الوضع "غير مناسب" و ٢٠٪ تصفه بـ "مقبول". النبطية تواجه وضعاً ضعيفاً جداً، إذ تصف ٦٠.٩٪ من المدارس المصاعد بأنها "غير مناسبة". في عكار، ٥٧.٩٪ من المدارس ترى الوضع "غير مناسب"، مع غياب شبه تام للتحسينات. وفي بعلبك-الهرمل، ٤٧.١٪ ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، مع بعض التحسن بنسبة ١١.١٪ تصف المصاعد بـ "مقبولة".

تقدم نتائج النظار صورة مشابهة لكن مع بعض التحسينات في محافظات معينة. ففي بيروت، ٤٥.٥٪ من المدارس تصف المصاعد بأنها "غير مناسبة"، و ١٨.٢٪ تصف الوضع بـ "مقبول". في جبل لبنان (ضواحي)، الوضع "غير مناسب" بنسبة ٣٥.٣٪، بينما ١١.٨٪ تصفه بـ "ممتاز"، مما يعكس تقدماً

نسبيًا. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن ٦٩.٦٪ ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، مع غياب شبه تام للتحسينات. في الشمال، ٥٥.٣٪ تصف الوضع بـ"غير مناسب"، و ٥٪ فقط ترى المصاعد "جيدة". البقاع يعاني أيضًا، حيث ٥٠٪ ترى الوضع "غير مناسب"، مع تحسن بسيط بنسبة ١٦.٧٪. الجنوب يظهر توازنًا نسبيًا، إذ تصف ٤٠.٦٪ الوضع بـ"غير مناسب"، مع نسبة "جيدة" تبلغ ٢٠٪. النبطية تعاني من نقص حاد، حيث ٦٠.٩٪ تصف الوضع بـ"غير مناسب". في عكار، ٥٧.٩٪ من المدارس تصف الوضع بـ"غير مناسب"، مع ٢٥٪ ترى المصاعد "جيدة". وأخيرًا، في بعلبك-الهرمل، ٤٧.١٪ ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، مع تحسن طفيف بنسبة ١١.١٪ تصف الوضع بـ"مقبول".

وتشير نتائج المنسقين إلى تحسن طفيف في بعض المحافظات. ففي بيروت، ٥٥.٦٪ من المدارس ترى المصاعد "غير مناسبة"، بينما ٨.٣٪ تصفها بـ"ممتازة". في جبل لبنان (ضواحي)، ٣٥.٣٪ تصف الوضع بـ"غير مناسب"، مع تحسن نسبي حيث ١١.٨٪ ترى المصاعد "جيدة". في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، الوضع "غير مناسب" بنسبة ٤٨.٧٪، مع ١٠.٥٪ تصف المصاعد بأنها "ممتازة". في الشمال، ٤٥٪ من المدارس ترى المصاعد "غير مناسبة"، بينما ١٥٪ تراها "مقبولة". البقاع يعاني أيضًا، حيث ترى ٥٠٪ من المدارس الوضع "غير مناسب"، مع نسبة بسيطة (١٠٪) تصف المصاعد بـ"جيدة". الجنوب يُظهر توازنًا، حيث ترى ٤٠٪ من المدارس أن الوضع "غير مناسب"، مع ١٠٪ تصف المصاعد بـ"ممتازة". النبطية غير مجهزة بشكل كافٍ، حيث ٥٦.٣٪ ترى الوضع "غير مناسب"، و ٥٪ تصفه بـ"جيد". في عكار، ٥٠٪ ترى الوضع "غير مناسب"، و ٢٠٪ تصفه بـ"مقبول". أما في بعلبك-الهرمل، ٤٤.٤٪ من المدارس ترى الوضع "غير مناسب"، و ١١.١٪ تصفه بـ"ممتازة".

وتعكس نتائج المعلمين نظرة مشابهة، مع تباين طفيف في بعض المحافظات. في بيروت، ٤٨.٢٪ من المدارس تصف المصاعد بأنها "غير مناسبة"، و ١٠٪ تراها "جيدة". في جبل لبنان (ضواحي)، ٣٣.٩٪ ترى الوضع "غير مناسب"، و ٢٠٪ تصفه بـ"مقبول". في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٥٠٪ من المدارس تصف الوضع بـ"غير مناسب"، مع ٥٪ تراها "ممتازة". في الشمال، ٤٠٪ ترى الوضع "غير مناسب"، مع تحسن بسيط بنسبة ١٠٪ تصف المصاعد بـ"ممتازة". البقاع يعاني من نقص كبير، حيث ٤٤.٧٪ تصف المصاعد بـ"غير مناسبة"، مع ٧.٥٪ تراها "ممتازة". الجنوب يظهر توازنًا أفضل، حيث ترى ٣٠٪ من المدارس أن الوضع "غير مناسب"، مع ١٥٪ تصف المصاعد بـ"جيدة". النبطية تواجه صعوبات، حيث ٤٦.٢٪ ترى الوضع "غير مناسب"، مع ٧٪ تراها "ممتازة". في عكار، ٥٣.٨٪ من المدارس تصف الوضع بـ"غير مناسب"، و ١١٪ تصفه بـ"جيد". في بعلبك-الهرمل، ٤٧.١٪ ترى المصاعد "غير مناسبة"، و ١٢٪ تصفها بـ"ممتازة".

يعاني قطاع التعليم الخاص المجاني من نقص واضح. فتشير نتائج المديرين إلى أن بيروت تعاني بشكل كبير، حيث ١٠٠٪ من المدارس تصف الوضع بـ "غير مناسب". في جبل لبنان (ضواحي)، ٨٠٪ ترى الوضع "غير مناسب"، بينما ٢٠٪ تصفه بـ "ممتاز". في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٧٥٪ تصف المصاعد بـ "غير مناسبة". في الشمال، تصل النسبة إلى ٨٠٪ مع غياب أي تصنيف إيجابي. البقاع يعاني أيضًا، حيث ترى ٦٦.٧٪ من المدارس الوضع "غير مناسب"، مع ١٠٪ تصف المصاعد بـ "جيدة". الجنوب يُظهر توازنًا نادرًا، حيث ٥٠٪ ترى الوضع "غير مناسب"، و ٥٠٪ تصف المصاعد بـ "ممتازة". النبطية تبرز كنقطة ضعف، حيث ٦٠٪ ترى الوضع "غير مناسب"، مع غياب شبه تام للتحسينات. في عكار، ٦٦.٧٪ تصف الوضع بـ "غير مناسب"، و ١٠٪ تصفه بـ "ممتازة". وفي بعلبك-الهرمل، ١٠٠٪ تصف الوضع بـ "غير مناسب"، مما يعكس غيابًا تامًا لأي تجهيزات ملائمة.

٣, ١, ٧, ١١. البند الثالث: تجهيز الصفوف

جاءت إجابات المدير حول تجهيز الصفوف لتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة لتشير إلى أن قطاع التعليم الرسمي يعاني بشدة، حيث صنف ٥٧.٨٪ من المدارس المرافق بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، مع نسبة مرتفعة جدًا في بيروت بلغت ٦٢.٥٪. تجهيزات "ممتازة" نادرة للغاية، إذ لم تتجاوز ١.٤٪. في قطاع التعليم الخاص المجاني، ٤٣.٣٪ من المدارس اعتبرت المرافق "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما ٣.٣٪ فقط صنفوها "ممتازة"، مع ملاحظة تحسن كبير في الجنوب. أما القطاع الخاص غير المجاني، فقد سجلت ٣٨.٨٪ من المدارس المرافق بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما ١٣.٣٪ صنفوها "ممتازة"، مع تفوق ملحوظ لبيروت بنسبة ٢٢.٢٪ وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) بنسبة ٢٠٪. بالنسبة لقطاع الأونروا، تُظهر ٧٥٪ من المرافق بأنها "جيدة"، ما يعكس اهتمامًا كبيرًا بتجهيز الصفوف.

ودلت إجابات النظار على أن القطاع الرسمي يعاني بشكل أكبر، حيث ٨٢.١٪ من المدارس تفتقر بشدة إلى تجهيزات داعمة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. في القطاع الخاص المجاني، ٦٤.٦٪ من المدارس تواجه نقصًا مشابهًا. أما القطاع الخاص غير المجاني، فقد سجلت ٥٣٪ من المدارس نقصًا في تجهيزات الصفوف. من جهة أخرى، صنف مدارس الأونروا تجهيزات الصفوف بأنها "غير مناسبة على الإطلاق" بنسبة ١٠٠٪.

وتوضح إجابات المنسقين تباينًا بين المحافظات والقطاعات. في بيروت، صنف ٤٤.٤٪ من مدارس القطاع الرسمي تجهيز المرافق بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما القطاع الخاص المجاني سجل تجهيزات "ممتازة" بنسبة ١٠٠٪، والخاص غير المجاني سجل ٥٨.٣٪ "غير مناسب على الإطلاق". في جبل لبنان (الضواحي)، ٤٧.١٪ من المدارس الرسمية صنف المرافق بأنها "غير مناسبة

على الإطلاق"، و٤١.٢٪ بأنها "سيئة". في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٣٥.٩٪ صنفت المرافق "غير مناسبة على الإطلاق" و٣٨.٥٪ بأنها "سيئة". أما في الشمال، فقد بلغت نسبة التصنيف "غير مناسب على الإطلاق" ٥٤.٢٪. في البقاع، بلغت النسبة ٤٠٪. في الجنوب، ٣٥.٧٪ صنفت المرافق بأنها "غير مناسبة على الإطلاق". في النبطية، بلغت النسبة ٥٦.٣٪. عكار سجلت ٣٨.٥٪، وبعبك-الهمل سجلت ٢٧.٨٪.

أما إجابات المعلمين فتعكس تفاوتاً بين القطاعات. ففي القطاع الرسمي، ٤١.٨٪ من المدارس صنفت تجهيز الصفوف بأنها "غير مناسبة على الإطلاق". في القطاع الخاص المجاني، بلغت النسبة ٣٩.٧٪. في القطاع الخاص غير المجاني، انخفضت النسبة إلى ٣٠.٨٪. أما في قطاع الأونروا، فقد اعتبرت ٢٥٪ من المدارس أن تجهيز الصفوف "غير مناسب على الإطلاق".

وإذا نظرنا إلى النتائج حسب القطاعات نجد في القطاع الرسمي، أن المديرين يشيرون إلى أن التجهيز ضعيف جداً، حيث ٥٧.٨٪ من المدارس "غير مناسبة على الإطلاق". فيجد النظار أن ٨٢.١٪ من المدارس تعاني من نقص حاد في التجهيزات. ويجد المنسقون أن ٤٤.٤٪ من المدارس تصف تجهيزاتها بـ "غير مناسب على الإطلاق". بينما المعلمون أن ٤١.٨٪ من المدارس ترى تجهيز الصفوف "غير مناسب على الإطلاق". أما في القطاع الخاص المجاني، فيشير المديرون إلى تحسن طفيف مقارنة بالقطاع الرسمي، حيث ٤٣.٣٪ "غير مناسب على الإطلاق". ويجد النظار أن ٦٤.٦٪ من المدارس تعاني من نقص في التجهيزات. بينما يجد المنسقون أن ١٠٠٪ من المدارس تصف المرافق بأنها "ممتازة". ويرى المعلمون أن ٣٩.٧٪ من المدارس ترى تجهيز الصفوف "غير مناسب على الإطلاق". بالنسبة للقطاع الخاص غير المجاني، فيجد المديرون أن هناك أداء أفضل نسبياً، حيث ٣٨.٨٪ من المدارس "غير مناسبة على الإطلاق". ويرى النظار أن ٥٣٪ من المدارس تعاني من نقص في التجهيزات. بينما يجد المنسقون أن ٥٨.٣٪ من المدارس تصف المرافق بأنها "غير مناسب على الإطلاق". ويرى المعلمون أن ٣٠.٨٪ من المدارس ترى تجهيز الصفوف "غير مناسب على الإطلاق". في الأونروا، يجد المديرون أن ٧٥٪ من المرافق تصنف بأنها "جيدة". ويجد النظار أن ١٠٠٪ من المدارس تصف تجهيز الصفوف بأنها "غير مناسب على الإطلاق". بينما يجد المنسقون أن ١٠٠٪ من المدارس تصف تجهيز الصفوف بأنها "غير مناسب على الإطلاق". في حين يرى المعلمون أن ٢٥٪ من المدارس ترى تجهيز الصفوف "غير مناسب على الإطلاق".

٣, ١, ٧, ١٢. البند الرابع: توفر حمامات مخصصة

في بيروت يقيم المديرون الوضع في القطاع الرسمي بشكل سلبي جداً حيث تُصنف ٢٢.٢٪ من الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و٤٤.٤٪ "سيئة". ويرى ٨١.٦٪ من النظار أن الحمامات

"غير مناسبة" أو "سيئة"، بينما يعتبر ٤٤.٤٪ من المعلمين الوضع "غير مناسب على الإطلاق". في القطاع الخاص المجاني، الوضع أفضل نسبياً مع تصنيف ٣٧.٥٪ من الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق". أما في القطاع الخاص غير المجاني، فتُظهر بيروت تحسناً، حيث تعتبر ٥٨.٣٪ من الحمامات "غير مناسبة على الإطلاق". ويظهر قطاع الأونروا أداء جيداً، حيث تُعتبر الحمامات مناسبة بشكل عام.

وفي جبل لبنان في القطاع الرسمي، تُصنف ٨١.٦٪ من الحمامات بأنها "غير مناسبة" أو "سيئة"، ويعتبر ٤٤.٤٪ من المعلمين الوضع "غير مناسب". وفي القطاع الخاص المجاني، يُصنف ٤٦.٧٪ من الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، مع وجود تحسينات طفيفة في بعض المحافظات. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فتصنف ٤٨٪ من الحمامات بأنها "غير مناسبة"، مع تحسن نسبي في المحافظات الريفية. وفي قطاع الأونروا، تُعتبر الحمامات "مناسبة" بشكل عام.

أما في القطاع الرسمي في الشمال، فنجد أن المحافظة تعاني من نقص حاد حيث يرى ٨١.٦٪ من النظار أن الحمامات "غير مناسبة" أو "سيئة"، ويعتبر ٤٤.٤٪ من المعلمين الوضع "غير مناسب". في القطاع الخاص المجاني، يُعتبر ٧٥٪ من الحمامات "غير مناسبة على الإطلاق"، مما يشير إلى وضع سيء مقارنة ببقية المحافظات. في القطاع الخاص غير المجاني، يُظهر الشمال تحسناً نسبياً مع تصنيفات إيجابية نسبية في المحافظات الريفية. ويصنف قطاع الأونروا الحمامات على أنها ملائمة بشكل عام.

وفي محافظة الجنوب، في القطاع الرسمي، يجد ٨١.٦٪ من النظار أن تقييم الحمامات هو "غير مناسبة" أو "سيئة"، ويعتبر ٣٤.١٪ من المعلمين الوضع "غير مناسب على الإطلاق". في القطاع الخاص المجاني، يظهر الجنوب تحسناً مقارنة ببقية المحافظات، حيث يرى ٤٥.٢٪ من النظار أن الحمامات "غير مناسبة". في القطاع الخاص غير المجاني، تظهر بعض التحسينات مع تصنيف ٢٣.١٪ من الحمامات بأنها "سيئة". ولا يعاني قطاع الأونروا من مشاكل كبيرة في الجنوب.

أما في المدارس الرسمية في البقاع، فهناك ٥٠.٣٪ من الحمامات تصنف بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، ويُعتبر الوضع ضعيفاً للغاية. وفي القطاع الخاص المجاني، تتحسن الأوضاع نسبياً، لكن ٤٥.٢٪ من النظار ما زالوا يرون أن الحمامات "غير مناسبة". في القطاع الخاص غير المجاني، هناك تحسن ملحوظ حيث تُصنف ٤٨٪ من الحمامات بأنها "غير مناسبة". ويظهر قطاع الأونروا أداء إيجابياً حيث تُعتبر الحمامات ملائمة بشكل عام.

وفي المدارس الرسمية في عكار، يُصنف ٤٤.٤٪ من الحمامات بأنها "غير مناسبة"، والنظار يعكسون تقييمات مماثلة. في القطاع الخاص المجاني، يُعتبر الوضع أفضل قليلاً حيث ٤٥.٢٪ من الحمامات "غير مناسبة". في القطاع الخاص غير المجاني، تظهر تحسينات نسبية مع تصنيف ٣٧.٧٪

من الحمامات بأنها "غير مناسبة". ويظهر قطاع الأونروا أداءً جيداً حيث تُعتبر الحمامات ملائمة عموماً.

الاستنتاج:

تشير النتائج إلى أن القطاع الرسمي يعاني بشكل كبير من نقص تجهيز الحمامات، مع تسجيل نسب مرتفعة من التقييمات السلبية في مختلف المحافظات، خصوصاً في الشمال والبقاع. القطاع الخاص المجاني يُظهر تحسناً نسبياً ولكنه لا يزال يعاني من مشكلات كبيرة في بعض المحافظات مثل الشمال. القطاع الخاص غير المجاني يُظهر أداءً أفضل نسبياً مع تحسينات ملحوظة في الجنوب وجبل لبنان. أما قطاع الأونروا، فهو الأكثر تجهيزاً، حيث تعتبر الحمامات مناسبة بشكل عام في جميع المحافظات.

٣, ١, ٧, ١٣. البند الخامس: وجود موظف للمساعدة

في قطاع التعليم الرسمي، يجد المديرون أن هناك نقصاً حاداً في الدعم المقدم من موظف للمساعدة، حيث تصنف نسبة ٥٧.٨٪ من المديرين هذا الدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق". بيروت تسجل النسبة الأعلى من التقييم السلبى بنسبة ٦٢.٥٪، بينما تظهر بعض المحافظات مثل الجنوب وبعبك الهرمل نسباً محدودة للدعم الجيد أو الممتاز. بالنسبة للنظار، حوالى ٥٠.٢٪ منهم يصفون الخدمات المخصصة بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و٣٢.٧٪ تصفها بـ"سيئة"، مع تحسن محدود حيث تعتبر نسبة ١٢.٤٪ من النظار الوضع "مقبولاً". أما المنسقون، فيعكسون نقصاً كبيراً في وجود موظف للمساعدة، حيث ترى ٤٢.١٪ منهم أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق" و٣٠.٦٪ تصفه بأنه "سيئ". وبالنسبة للمعلمين، فإن ٤٢.١٪ منهم تصف الدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و٣٠.٦٪ يعتبرونه "سيئاً"، بينما يُعتبر "مقبولاً" فقط في ١٧.٤٪ من المدارس.

في قطاع التعليم الخاص المجاني، يُظهر هذا القطاع تحسناً نسبياً مقارنة بالقطاع الرسمي، حيث تعتبر ٤٠٪ من المديرين الدعم "غير مناسب على الإطلاق". يسجل الجنوب تحسناً نسبياً في الدعم الممتاز بنسبة ١٠٪، لكن لا يزال هناك غياب للدعم الجيد في العديد من المحافظات. النظار يرون أن نسبة ٣٥.٥٪ منهم تصف الخدمات بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و٩.٧٪ بـ"سيئة". في المقابل، حوالى ١٦.١٪ من النظار يصفون الوضع بـ"مقبول" و٣٥.٥٪ بـ"جيد"، مما يشير إلى الحاجة لتطوير شامل. المنسقون يشيرون إلى تحسن تدريجي في دعم المتعلمين، حيث تصف نسبة ٣٣.٥٪ منهم الدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق" و٢٠.٦٪ "سيئاً"، مع نسبة معتبرة ترى الوضع "جيداً" أو "ممتازاً". بالنسبة للمعلمين، تصف نسبة ٣٣.٥٪ منهم الدعم بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و٢٠.٦٪ بأنه "سيئاً"، بينما يراه ١٩.١٪ "مقبولاً" و١٤.٨٪ يعتبرونه "ممتازاً".

يظهر قطاع التعليم الخاص غير المجاني تحسناً ملحوظاً مقارنة بالقطاعين الآخرين، حيث تجد نسبة ٣٥.٧٪ فقط من المديرين الدعم بـ"غير مناسب على الإطلاق". في بيروت، هناك مدارس تقدم دعماً ممتازاً بنسبة ١١.١٪. ويرى النظار بنسبة ٣٣.٣٪ أن الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق" و ١٢.٨٪ بـ"سيئ"، بينما تعتبر نسبة ٢٣.١٪ الوضع "مقبولاً"، مع تحسن ملحوظ حيث ١٩.٧٪ يرون الوضع "جيداً". التحسن واضح أيضاً في رأي المنسقين، حيث تصف نسبة ٢٦.٥٪ منهم الدعم بـ"غير مناسب على الإطلاق"، بينما هناك تحسن في تقديم الدعم الجيد بنسبة ١٩.٢٪. بالنسبة للمعلمين، ترى نسبة ٢٦.٥٪ منهم الدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٤.٦٪ بأنه "سيئ"، بينما يصفه ٢١.٤٪ بـ"مقبول"، مع تحسن في تقديم الدعم الجيد والممتاز.

أما قطاع الأونروا، فيُظهر أداء أفضل نسبياً حيث تصف ٥٠٪ من المدارس الدعم بأنه جيد أو ممتاز، مما يعكس اهتماماً أكبر بتلبية احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. ويرى النظار أن حوالي ٤٠٪ منهم يصفون الوضع بـ"مقبول"، و ٢٥٪ بـ"جيد"، بينما ٥٪ فقط يعتبرونه "ممتازاً". على الرغم من التقدم، تبقى هناك فجوات واضحة في بعض المحافظات. أداء الأونروا يبدو أفضل أيضاً من وجهة نظر المنسقين، حيث تصف نسبة ٣٣.٣٪ الدعم بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٣.٣٪ بـ"سيئ"، بينما ١٦.٧٪ يعتبرونه "جيداً" أو "ممتازاً". بالنسبة للمعلمين، تصف نسبة ٣٣.٣٪ منهم الدعم بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٣.٣٪ بـ"سيئ"، بينما ترى نسبة ٨.٣٪ فقط أنه "جيد" أو "ممتاز".

توضح بيانات المحافظات الخاصة بالدعم المقدم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة عبر مختلف القطاعات التعليمية في لبنان تبايناً كبيراً بين المحافظات، مع بعض المحافظات التي تعاني من نقص واضح في الدعم، بينما هناك تحسن تدريجي في محافظات أخرى. فيما يلي تحليلات الوضع في كل محافظة:

في بيروت، تظهر نتائج المديرين نقصاً ملحوظاً في الدعم حيث ٥٥.٦٪ من المديرين يصفون الدعم المقدم بـ"غير مناسب على الإطلاق". وهناك تحسن محدود في بعض المحافظات الأخرى. أما بالنسبة للنظار في بيروت، فإن ٤٥.٥٪ منهم تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و ٤٥.٥٪ تصفه بـ"سيئ". التحسن في النسب ضعيف للغاية. فيما يتعلق بالمنسقين، فإن ٤٠.٢٪ منهم يرون أن الدعم المقدم "غير مناسب على الإطلاق"، ونسبة ١٥.٥٪ تصفه بـ"سيئ"، في حين أن ٨.٢٪ فقط من المنسقين يصفونه بـ"ممتاز". أما المعلمون، فإن ٤٠.٢٪ منهم يصفون الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق" و ١٥.٥٪ بـ"سيئ"، مع نسبة محدودة تصفه بـ"ممتاز".

أما في جبل لبنان (الضواحي)، فإن الوضع يختلف قليلاً حيث هناك تحسن ملحوظ في بعض المدارس، ولكن في نفس الوقت، تظهر الحاجة الماسة لمزيد من الدعم في المحافظات الأخرى. النظار في هذه المحافظة يرون أن ٤١.٢٪ من المدارس تواجه دعماً غير مناسب على الإطلاق و ٣٥.٣٪ يعتبرونه

"سيئ". فيما يتعلق بالمنسقين، فإن ٢٦.٥٪ من المدارس تصف الدعم بـ"غير مناسب على الإطلاق" و ١٥.١٪ بـ"سيئ". بالنسبة للمعلمين، فإن نسبة ٢٦.٥٪ منهم تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق" و ١٥.١٪ بـ"سيئ".

وفي جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، تظهر الإحصاءات استمرار نقص الدعم في بعض المدارس، رغم وجود بعض التحسن في محافظات أخرى. النظار في هذه المحافظات يرون أن الوضع غير مناسب على الإطلاق في العديد من المدارس. المنسقون في هذه المحافظات يجدون أن المدارس تعاني من نقص في الدعم حيث ٣٦.٠٪ منهم يصفون الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق". المعلمون أيضًا يجدون أن المدارس تعاني من نقص واضح في الدعم حيث ٣٦.٠٪ منهم يصفون الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق".

وفي الشمال، يعاني القطاع التعليمي بشكل واضح من نقص الدعم المقدم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. المديرون في الشمال يشيرون إلى نقص واضح في الدعم حيث نسبة كبيرة منهم تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق". النظار في الشمال يعتبرون بنسبة ٥٠٪ أن هناك نقصًا بالدعم بشكل كبير، و ٣٦.٨٪ منهم يصفونه بـ"سيئ". المنسقون في هذه المحافظة أيضًا يجدون أن الدعم بنسبة ٣٨.١٪ بـ"غير مناسب على الإطلاق". أما المعلمون في الشمال، فغالبيتهم يصفون الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق".

أما في البقاع، فيلاحظ تحسن طفيف في الدعم المقدم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن ما زال هناك نقص كبير في العديد من المدارس. النظار في البقاع يصفون الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٥٥.٦٪، وهو ما يعكس ضرورة تحسين الدعم بشكل أكبر. المنسقون في البقاع يصفون الدعم بـ"غير مناسب على الإطلاق" في ٢٧.٧٪ من المدارس، بينما يرى المعلمون أن الوضع يعاني من نقص ملحوظ.

في الجنوب، يعتبر الوضع مشابهًا لمحافظات أخرى حيث ٤٣.٨٪ من المديرين يصفون الدعم المقدم بـ"غير مناسب على الإطلاق". النظار في الجنوب يصفون الدعم بـ"غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٥٠٪، و ٢٨.١٪ يعتبرونه "سيئ". المنسقون يجدون أن هناك نقصًا في الدعم حيث تجد نسبة ٤٣.٨٪ منهم الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق". المعلمون في الجنوب يجدون أيضًا أن هناك نقصًا في الدعم المشابه لما هو موجود في باقي المحافظات حيث ٤٣.٨٪ منهم يصفون الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق".

في النبطية، تظهر النتائج أن ٤٧.٨٪ من المديرين يصفون الدعم بـ"غير مناسب على الإطلاق"، في حين يعتبر النظار في النبطية أن الوضع يحتاج إلى تحسن، حيث تصف نسبة ٤٧.٨٪ منهم الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق". المنسقون في النبطية يجدون أن المدارس تعاني من نقص في

الدعم، حيث تجد نسبة ٣٥.٩٪ منهم الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق". المعلمون في النبطية أيضًا يرون أن الوضع يحتاج إلى تحسن حيث تصف نسبة ٣٥.٩٪ منهم الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق".

وفي عكار، يظهر أن هذه المحافظة تعاني من نقص واضح في الدعم المقدم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. المديرون في عكار يشيرون إلى أن الدعم غير مناسب في العديد من المدارس. ويرى النظار أن هناك نقصًا كبيرًا في الدعم في المدارس. ويصف المنسقون الدعم بـ"غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٤٠.٦٪. أما المعلمون فيجدون أن هناك نقصًا في الدعم المقدم حيث وصفوا الوضع بأنه غير مناسب في العديد من المدارس.

أما في بعلبك-الهرمل، فإن الوضع مشابه للعديد من المحافظات الأخرى، حيث يعاني ٤١.٢٪ من المدارس من نقص في الدعم. ويشير النظار في المحافظة إلى نقص الدعم بنسبة ٤١.٢٪. ويسجل المنسقون في هذه المحافظة أيضًا النقص في الدعم ويرون بنسبة ٣٨.١٪ أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق". ويجد المعلمون بنسبة ٣٨.١٪ أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق".

بشكل عام، يشير تحليل النتائج إلى أن جميع القطاعات التعليمية تواجه نقصًا ملحوظًا في الدعم المخصص للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة في القطاعات الرسمية والمدارس في المحافظات النائية. على الرغم من التحسن الملحوظ في بعض المحافظات مثل الجنوب، بعلبك الهرمل، وجبل لبنان، إلا أن الوضع العام لا يزال بحاجة إلى تحسينات كبيرة في جميع المجالات.

٤, ١, ٧, ٣. البند السادس: خدمات الدعم النفسي والاستشاري

تظهر النتائج في بيروت تباينًا كبيرًا بين القطاعات المختلفة. ففي القطاع الرسمي، يصف ٤٥.٥٪ من المديرين الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، بينما يعتبر النظار أن ٤٥.٥٪ من المدارس تعاني من الوضع نفسه. وبحسب نتائج المنسقين فإن بيروت تسجل أعلى نسب التقييمات السلبية بنسبة ٤٥.٥٪. أما المعلمون، فيعتبر ٣٧.٩٪ منهم أن الدعم "غير مناسب". في القطاع الخاص المجاني، تبلغ النسبة ١٠.٠٪ من المديرين التي تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق" وفقًا لتقييم المدير والناظر والمنسق. أما المعلمون فيرون بنسبة ٣٥.٤٪ أن الدعم "غير مناسب". في القطاع الخاص غير المجاني، تظهر نتائج متباينة مع تركيز على "غير مناسب على الإطلاق" و"ممتاز" من قبل المدير. ويلاحظ في نتائج النظار والمنسقين أن هناك تفاوتًا بين "غير مناسب" و"ممتاز"، بينما يرى المعلمون بنسبة ٢٣.١٪ أن الدعم "غير مناسب". في الأوروا، يرى المديرون بنسبة ٥٠٪ أن الوضع "مقبول" أو "ممتاز"، في حين يصف معظم النظار أن الوضع كذلك. المنسق يقيم خدمات الدعم النفسي والاستشاري بأنها كانت جيدة، بينما يرى ٨.٣٪ فقط من المعلمين أن الدعم "غير مناسب".

في جبل لبنان (الضواحي)، تظهر النتائج سلبية بشكل عام في القطاع الرسمي، حيث يصف ٢٩.٤٪ من المديرين الوضع بـ"غير مناسب" و ٢٩.٤٪ بأنه "سيئ". ويرى النظار بنسبة كبيرة أن الوضع كذلك. وتتراوح نتائج المنسقين بين "مقبول" و"جيد". ويعتبر المعلمون بنسبة ٢٩.٤٪ أن الوضع "غير مناسب". وفي القطاع الخاص المجاني، تختلف التقييمات بين "مقبول" و"جيد" بحسب المديرين والنظار، في حين يصف المنسقون الوضع بأنه "ممتاز". ويرى المعلمون بنسبة ١١.٤٪ فقط أن الوضع "غير مناسب". أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيلاحظ المديرون بنسبة ٢٥٪ أن الوضع "ممتاز"، بينما يظهر النظار تبايناً بين "ممتاز" و"جيد". ويشير المنسقون إلى أن الأداء جيد مع أعلى نسبة "ممتاز"، بينما يعتبر ٢٥٪ من المعلمين أن الوضع "ممتاز". في الأونروا، يعتبر المديرون أن الوضع "جيد"، ويجد النظار تحسناً في تقديم الدعم النفسي، ويُقيم المنسقون الأداء بشكل جيد، مع تقييمات إيجابية من المعلمين، حيث يعتبر بعضهم أن الوضع "ممتاز".

في الشمال، يصف ٥٠٪ من المديرين الوضع في القطاع الرسمي بـ"غير مناسب"، و ٣٦.٨٪ يعتبرونه "سيئاً"، بينما يسجل النظار نسباً سلبية كبيرة. ويشير المنسقون إلى أن الشمال يظهر أكبر نسبة من التقييمات السلبية. ويرى المعلمون بنسبة ٣٧.٤٪ أن وضع "غير مناسب". في القطاع الخاص المجاني، يصف (٦٠٪) من المديرين الوضع بـ"غير مناسب"، بينما يسجل النظار ضعفاً واضحاً في تقديم الخدمات. ويجد (٦٠٪) من المنسقين أن الوضع "غير مناسب". مقابل (٣٧.٤٪) من المعلمين الذين يرون أن الوضع "غير مناسب".

في القطاع الخاص غير المجاني، يعتبر (٣٨.٩٪) من المديرين الوضع "غير مناسب"، في حين أن النظار يرون أن هناك تحسناً نسبياً. ويرأي المنسقون فإن الوضع "غير مناسب" في بعض المدارس. وتسجل نسبة (٣٨.٩٪) من المعلمين بأن الدعم "غير مناسب". وفي الأونروا، يلاحظ المديرون أن مستوى الدعم في بعض المدارس "ممتاز"، بينما يسجل النظار تحسناً نسبياً. المنسق يشير إلى بعض التحسن في الوضع العام، ويعتبر المعلمون أن ٥٠٪ من المدارس تصف الوضع بـ"ممتاز".

في البقاع، يشير المديرون بنسبة (٥٥.٦٪) في القطاع الرسمي إلى أن الوضع "غير مناسب"، ويشترك معهم النظار في النسبة نفسها. ويرى المنسقون أن هناك حاجة للتحسين في هذه المحافظة، في حين يعتبر ٢٦.٦٪ من المعلمين أن الدعم "غير مناسب". في القطاع الخاص المجاني، يشير المديرون إلى ضعف في تقديم الخدمات مع تقييمات سلبية، بينما يسجل (٦٦.٧٪) من النظار أن الوضع "جيد". ويجد المنسقون أن الوضع "ممتاز" في بعض المدارس، بينما يرى المعلمون أن هناك بعض التقييمات الإيجابية. في القطاع الخاص غير المجاني، يرى المديرون تفاوتاً في التقييمات مع الحاجة لتحسين واضح، في حين يشير النظار إلى وجود تحسن ولكن لا تزال هناك فجوة. ويشير المنسقون إلى أن الأداء متباين بشكل عام. ويوزع المعلمون تقييماتهم بين "مقبول" و"ممتاز". وفي الأونروا، يسجل المديرون تبايناً

في التقييمات، بينما يلاحظ النظائر تبايناً في الوضع بين المدارس. ويرى المنسقون تحسناً في تقديم الدعم النفسي والاستشاري، بينما يشير المعلمون إلى أن الوضع يظهر تبايناً بين المدارس. في محافظة جبل لبنان (ماعداء الضواحي) في القطاع الرسمي، ذكر (٣٠٪) من المديرين أن الوضع "غير مناسب"، بينما قال (٤٠٪) من النظائر أن الوضع بـ "مقبول" أو "جيد". ووجد المنسقون أن الوضع متوازن بين "مقبول" و"جيد"، بينما اعتبر المعلمون (٢٠٪) أن الوضع "غير مناسب"، و٤٠٪ منهم اعتبروا الوضع "مقبول".

في القطاع الخاص المجاني، أفاد المديرون بنسبة (٥٠٪) أن الوضع "غير مناسب"، و٣٠٪ يعتبرونه "مقبول". وذكر النظائر أن الوضع بـ "مقبول" بنسبة (٥٠٪)، بينما أكد (٥٠٪) من المنسقين أن الوضع "جيد" أو "مقبول". من جهة أخرى، ذكر (٣٠٪) من المعلمين أن الوضع "غير مناسب". أما في القطاع الخاص غير المجاني، فقد ذكر (٢٥٪) من المديرين أن الوضع "ممتاز" و(٣٥٪) "جيد". وقد النظائر تقييمات متنوعة بين "ممتاز" و"جيد"، بينما أكد المنسقون (٢٥٪) أن الوضع "ممتاز". أما المعلمين فقد اعتبروا بنسبة (٣٥٪) بأن الوضع "جيد".

بالنسبة لمدارس الأونروا، أفاد المديرون بغالبيتهم أن الوضع "ممتاز" أو "جيد"، بينما أكد النظائر أن الوضع "جيد" أو "ممتاز". وأشار المنسقون إلى أن غالبيتهم تصف الوضع بـ "ممتاز" أو "جيد"، بينما قال المعلمون (٥٠٪) أن الوضع "ممتاز".

في بعلبك، أفاد المديرون بنسبة (٤٥٪) أن الوضع "غير مناسب"، بينما (٤٥٪) من النظائر وجدوا أن الوضع "غير مناسب". ووجد (٤٥٪) من المنسقين أن الوضع "غير مناسب"، بينما اعتبر ٥٠٪ من المعلمين الوضع "غير مناسب"، و٣٠٪ منهم اعتبروه "مقبول".

في القطاع الخاص المجاني، ذكر المديرون بغالبيتهم أن الوضع "غير مناسب"، بينما أكد غالبية النظائر أن الوضع "غير مناسب". وأشارت غالبية المنسقين إلى الوضع "غير مناسب"، في حين كانت تقييمات المعلمين سلبية وواضحة بالنسبة للوضع.

أما في القطاع الخاص غير المجاني، فقد ذكر المديرون بنسبة (٢٥٪) أن الوضع "ممتاز". وقدم النظائر تقييمات متنوعة بين "ممتاز" و"جيد"، بينما كانت التقييمات متوازنة بين "ممتاز" و"جيد" بحسب المنسقين. من جهة أخرى، أكد (٣٥٪) من المعلمين أن الوضع "جيد".

في القطاع التابع للأونروا، أفاد المديرون بأن التقييمات كانت متنوعة بين "مقبول" و"جيد". ودلت تقييمات النظائر على إيجابية، مع تحسن ملحوظ في الدعم النفسي. ووجد المنسقون أن التحسينات في الدعم النفسي كانت ملحوظة، في حين ذكر (٥٠٪) من المعلمين أن الوضع "جيد" أو "ممتاز".

في محافظة النبطية، في القطاع الرسمي، ذكر (٥٠٪) من المديرين أن الوضع "غير مناسب"، بينما ذكر (٣٠٪) من النظار أن الوضع "غير مناسب". وأشار (٥٠٪) من المنسقين إلى أن الوضع "غير مناسب"، بينما قال (٥٠٪) من المعلمين أن الوضع "غير مناسب" و(٣٠٪) يعتبرونه "مقبول".

في القطاع الخاص المجاني، أفاد المديرون بأن غالبيتهم تعتبر الوضع "غير مناسب"، بينما قال النظار (٥٠٪) أن الوضع "غير مناسب". وأشار المنسقون إلى أن التقييمات تتباين بين "غير مناسب" و"مقبول"، بينما اعتبر (٥٠٪) من المعلمين الوضع "غير مناسب".

أما في القطاع الخاص غير المجاني، فقد ذكر (٤٠٪) من المديرين أن الوضع "جيد" أو "ممتاز". وأكد (٣٥٪) من النظار أن الوضع "ممتاز". وأشار المنسقون إلى أن هناك أداء جيداً مع بعض المدارس ووصفوا الوضع بأنه "ممتاز". وذكرت نسبة (٣٥٪) من المعلمين أن الوضع "ممتاز".

في القطاع التابع للأونروا، اعتبر (٦٠٪) من المديرين أن الوضع "جيد"، بينما اعتبر (٥٠٪) من النظار أن الوضع "ممتاز". وكانت تقييمات المنسقين إيجابية، مع بعض الآراء التي وصفت الوضع بـ "ممتاز". وذكرت نسبة (٥٠٪) من المعلمين أن الوضع "ممتاز" أو "جيد".

٣.١.٧.١٥. البند السابع: توافر الإنترنت

في قطاع التعليم الرسمي، يظهر تفاوت واضح في توافر الإنترنت. حيث يشير المديرون إلى أن الإنترنت غير متوفر في بعض المحافظات مثل بيروت، مع تصنيف نسبة (٣٧.٥٪) منهم بأن الإنترنت "متوفر ولكن بشكل سيء". وفي الجنوب، كان توافر الإنترنت أفضل نسبياً، حيث تُصنف نسبة (٥٣.٣٪) من المديرين الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد". وفي جبل لبنان (الضواحي) ظهر تباين في مدى التوافر، حيث صُنفت النسب بين "جيد" و"مقبول" لدى معظم المديرين. وفي المحافظات الأخرى مثل البقاع والشمال، كانت النتائج مماثلة مع وجود تحديات في جودة الإنترنت.

في قطاع التعليم الخاص المجاني تم تسجيل تحسن ملحوظ، حيث أشار المديرون بنسبة (١٠٠٪) إلى أن الإنترنت في الجنوب "متوفر بشكل جيد جداً". وفي جبل لبنان (الضواحي)، كانت النسب تشير إلى أداء جيد جداً لدى (٦٠٪ من المديرين). ومع ذلك، كانت هناك بعض المدارس في المحافظات الأخرى التي تواجه صعوبات في الاتصال بالإنترنت.

في قطاع التعليم الخاص غير المجاني ظهر أفضل أداء من بين جميع القطاعات، حيث أشار المديرون بنسبة (٦٠٪) في بعلبك الهرمل أن الإنترنت "متوفر بشكل جيد جداً". في جبل لبنان الضواحي، كان هناك تحسن ملحوظ أيضاً، حيث أُشير إلى جودة الاتصال بشكل جيد جداً لدى (٣٦.٤٪) من المديرين.

في قطاع الأونروا، كانت النتائج أكثر تفاوتًا، حيث أشار (٥٠٪) من المديرين إلى الإنترنت متوفر بشكل جيد، ولكن لا يزال هناك تحديات كبيرة في بعض المحافظات.

بالنسبة لنتائج النظار في القطاع الرسمي، فقد أشاروا إلى وجود فجوات كبيرة في توافر الإنترنت، خاصة في بيروت والبقاع حيث رأى (٥٠.٥٪) منهم أن الإنترنت غير موجود. وعلى النقيض، في التعليم الخاص المجاني، كان (٧١٪) من النظار يشيرون إلى توفر الإنترنت بجودة جيدة جدًا أو جيدة، في حين أظهرت بيانات التعليم الخاص غير المجاني أن (٧٧٪) من النظار أن الإنترنت متوفر بجودة عالية. بالنسبة للأونروا، وجد نصف النظار أن الإنترنت متوفر بشكل معقول أو جيد.

بالنسبة لنتائج المنسقين فقد أكدوا في محافظات مختلفة وجود فجوات واضحة في توافر الإنترنت في بيروت وجبل لبنان، حيث لم تتمكن بعض المدارس من الوصول إلى الإنترنت أو تم تصنيفه بشكل متوسط. في المحافظات الأخرى مثل الجنوب، كان التوافر أفضل مع نسبة (٦٠٪) من المنسقين الذين وجدوا أن الإنترنت متوفر في الجنوب بشكل جيد جدًا.

وأظهرت نتائج المعلمين أن (١٣.٧٪) منهم وجدوا أن الإنترنت غير متوافر على الإطلاق، وأن (٢٢.٩٪) منهم يرون أنه غير متوافر في معظم الأحيان. في القطاع الرسمي، أظهرت النتائج أن (٢٠.١٪) من المعلمين لا يجدون أن الإنترنت متوافر أبدًا، فيما كان الوضع في التعليم الخاص المجاني أكثر استقرارًا، حيث كانت نسبة (٢٤.٤٪) من المعلمين في هذا القطاع ترى أن الإنترنت متوافر بشكل جيد جدًا.

الاستنتاجات

تظهر بعض القطاعات مثل التعليم الخاص غير المجاني والتعليم الخاص المجاني نتائج أفضل في توافر الإنترنت، بينما يعاني القطاع الرسمي من مشاكل حادة في توفير اتصال الإنترنت بجودة عالية. وتُظهر معظم المحافظات مثل بيروت، جبل لبنان، والشمال فجوات كبيرة في توافر الإنترنت.

ففي قطاع التعليم الرسمي، يُظهر التحليل تباينًا واضحًا في جودة الإنترنت وتوفر الأجهزة الإلكترونية. في بيروت، يتم تصنيف الاتصال بالإنترنت بأنه "متوفر ولكن بشكل سيء في معظم الأحيان" بنسبة (٣٧.٥٪)، بينما تبلغ نسبة (١٢.٥٪) فقط لتصنيف أن الإنترنت متوفر بجودة عالية جدًا. في جبل لبنان (باستثناء الضواحي) والشمال، تُصنّف النسب الأكبر جودة الإنترنت بأنها "معقولة"، حيث تبلغ (٤٤.٤٪) و (٣١.٤٪) على التوالي. أما الجنوب فيُظهر أداءً أفضل نسبيًا مع تصنيف (٥٣.٣٪) للإنترنت بأنه "متوفر بجودة جيدة".

أما بالنسبة لتوفر الأجهزة، فإن قطاع التعليم الرسمي يعاني نقصًا شديدًا بنسبة (٥٣٪) لتصنيف عدم وجود أي أجهزة حاسوب محمولة، و (٢.٣٪) فقط لتوفر جهاز واحد لكل متعلم، مما يبرز فجوة رقمية تؤثر على التعليم الرقمي. على مستوى المحافظات، تعاني بيروت من نقص كبير في الأجهزة مع

غياب تام للأجهزة بنسبة (٣٦.٤٪). في جبل لبنان الضواحي تبلغ نسبة "لا توفر أي أجهزة" (٤١.٢٪). أما البقاع، فالنسبة تصل إلى (٦٦.٧٪) لتصنيف "تفتقر إلى الأجهزة"، في حين يظهر الجنوب تحسناً طفيفاً في بعض المحافظات.

في قطاع التعليم الخاص المجاني، يتميز الإنترنت بجودة جيدة جداً في الجنوب والبقاع، حيث يصنّف (١٠٠٪) و (٦٦.٧٪) بأنه "متوفر" و "جودة عالية جداً" على التوالي. مع ذلك، هناك مشكلات في جبل لبنان ضواحي، حيث يصنّف الإنترنت بنسبة (٢٥٪) بأنه "سيء". بالنسبة للأجهزة الإلكترونية بلغت نسبة تصنيف "تفتقر إلى أجهزة حاسوب محمولة" (٣٥.٥٪)، وبعض المدارس توفر جهازاً لكل خمسة أو عشرة متعلمين.

أما قطاع التعليم الخاص غير المجاني فهو الأفضل من حيث جودة الإنترنت، وهو بنسبة (٦٠٪) في مدارس بعلبك الهرمل حيث يُصنّف بأنه "متوفر بجودة عالية جداً". بالنسبة للأجهزة، هناك غياب الحواسيب المحمولة بنسبة (٣٢.٥٪)، لكن بعض المحافظات مثل عكار تُظهر نسباً إيجابية، حيث توفر جهازاً لكل متعلم بنسبة (٤٤.٤٪).

أخيراً، في مدارس الأونروا بلغت نسبة تصنيف الإنترنت بأنه "متوفر بجودة جيدة" (٥٠٪)، لكنها تعاني من نقص كامل في الأجهزة الإلكترونية، مما يستدعي استثمارات لتحسين البنية التحتية الرقمية.

الاستنتاج:

- قطاع التعليم الرسمي: يُظهر تفاوتاً في جودة الإنترنت، مع أداء جيد نسبياً في الجنوب لكنه بحاجة لتحسين كبير في بيروت وجبل لبنان.
- قطاع التعليم الخاص المجاني: يُظهر نتائج إيجابية، خاصة في الجنوب والبقاع.
- قطاع التعليم الخاص غير المجاني: هو الأفضل من حيث جودة الإنترنت، لكنه يعاني من فجوات في توفر الأجهزة.
- الأونروا: تحتاج إلى تحسينات كبيرة لتوفير بنية تحتية رقمية متوازنة.
- على مستوى المحافظات، تعاني بيروت وجبل لبنان من مشاكل كبيرة في جودة الإنترنت وتوفر الأجهزة، بينما يُظهر الجنوب والبقاع نسباً أفضل نسبياً، مما يُبرز ضرورة تعزيز العدالة الرقمية بين مختلف المحافظات والقطاعات التعليمية.

٣, ١, ٧, ١٦. البند الثامن: توفر الأجهزة

بالنسبة لتوفر الأجهزة، فإن قطاع التعليم الرسمي يُعاني نقصاً شديداً؛ فتسجل نسبة (٥٣٪) لتصنيف "عدم وجود أي أجهزة حاسوب محمولة"، و (٢.٣٪) فقط لتوفر جهاز واحد لكل متعلم، مما يبرز فجوة رقمية تؤثر على التعليم الرقمي. على مستوى المحافظات، تعاني بيروت من نقص كبير في الأجهزة مع

غياب تام للأجهزة بنسبة (٣٦.٤٪). في جبل لبنان الضواحي تسجل عبارة "لا توفر أي أجهزة" نسبة (٤١.٢٪). أما البقاع، فتصل النسبة إلى (٦٦.٧٪) لتصنيف "تفتقر إلى الأجهزة"، في حين يظهر الجنوب تحسناً طفيفاً في بعض المحافظات.

٩.٤. تحليل نتائج السؤال البحثي الرابع: كيف تؤثر مشاركة أولياء الأمور وأعضاء

المجتمع بين المدارس الرسمية والخاصة على تطبيق المناهج المطوّرة؟

٣.١.٨. تحليل نتائج السؤال الفرعي: ما هو الدور الذي من الممكن أن تلعبه الشراكات المجتمعية؟

نسعى دائماً إلى تطوير وتعزيز دور المدرسة لتكون فعالة، إذ يؤكد الواقع والمعطيات الإحصائية مدى الحاجة الماسة إلى التغيير وإعادة بناء الثقة بين المدرسة والمجتمع. فكيف نحول المدرسة لتكون فعالة؟

ومن وظائف القائد الأساسية إدارة العلاقات العامة وتفعيلها في المدرسة بين أفراد الهيئتين التعليمية والإدارية، وبين المدرسة والأهل، وبين المدرسة والمجتمع المحلي ككل. وهذا الأمر يتطلب من مدير المدرسة وضع خطط وبرامج لتفعيل علاقة المدرسة بالمجتمع الخارجي لجعل الحياة المدرسية ذو معنى وفعالية.

وأثر تزايد الطلب على المهارات الجديدة (مهارات القرن ٢١)، لم تعد المدرسة معزولة عن محيطها الطبيعي، وأصبحت تتفاعل أكثر فأكثر مع المجتمع المحلي وأولياء الأمور لتحقيق رؤية المدرسة ورسالتها، وأهدافها. ورفع مستوى التحصيل التعليمي لتلامذتها. لذلك يركز علم الإدارة التربوية على ضرورة تعزيز قنوات التواصل بين المدرسة والأهل من جهة، وبينها وبين فعاليات المجتمع المحيط من جهة أخرى عبر تدريب المديرين على كيفية مد جسور التواصل الفعال لدعم المدرسة وتفعيل دورها في المجتمع.

إن التعاون بين المدرسة والأهل والمجتمع أصبح من الشروط الأساسية لنجاح المدرسة وزيادة إنتاجيتها نظراً للأعباء والمسؤوليات الكبيرة التي تقع على عاتقها. إن ضعف التواصل يؤدي إلى سوء فهم بين الإدارة وأولياء الأمور، وقد يؤثر سلباً على مشاركة أولياء الأمور في دعم أبنائهم ودعم المدرسة.

لقد تمت الإجابة على السؤال البحثي الرابع من قبل المديرين والنظار والمنسقين والمعلمين. وقد اعتمدنا في عرض الإجابات على تحديد هذه العوامل في القطاعين الرسمي والخاص وبحسب المحافظات، ومن ثم المقارنة بين القطاعين لتحديد مكامن تأثير هذه العوامل، ووضع خلاصة لنتائج الاستبيانات الأربعة في كل بند من بنود السؤال. وقد جاءت الإجابات في كل بند على الشكل الآتي.

١, ٨, ٣. البند الأول: كيف يتم التواصل بين الإدارة المدرسية والمتعلمين؟

• تحليل نتائج استبيان المعلم

يرى (٥٢.٣%) من المعلمين أن التواصل بشكل عام يتم بشكل جيد بين الإدارة والمتعلمين. ويرى (٣٠.٢%) منهم أن التواصل يتم بفعالية كبيرة. ومجموع النسبتين (٨٢.٥%) يعكس رضا غالبية المعلمين عن جودة التواصل بين الإدارة والمتعلمين. بينما ترى نسبة (١٤.٨%) من المعلمين أن التواصل محدود بين الإدارة والمتعلمين وغير كافي. و(٠.٧%) منهم يعتقدون أن العلاقات ليست كافية. و(٠.٧%) أيضاً يقررون بعدم وجود أي نوع من التواصل.

إن توزيع النسب حسب المحافظات يشير إلى أن التواصل بين الإدارة والمتعلمين في محافظة بيروت يتم بشكل جيد" بنسبة (٥٠.٠%)، أما نسبة "يتم ذلك بفعالية كبيرة" فبلغت (٢٦.٧%)، مما يشير إلى تواصل جيد نسبياً. وفي محافظة جبل لبنان ضواحي بلغت النسبة (٥٨.٣%) من المعلمين الذين يرون أن التواصل يتم "بشكل جيد" وهي الأعلى، و(٢٠.٠%) يتواصلون مع المتعلمين بفعالية كبيرة". أما في الشمال، فيتم التواصل بشكل جيد بحسب (٥٤.١%) من المعلمين، و(٢٤.٨%) منهم يرون أنه "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، مما يعكس مستوى جيداً من التواصل. وفي البقاع "يتم التواصل بشكل جيد" بين الإدارة والمتعلمين بحسب (٤٩.٠%) من المعلمين، ونسبة (٣٠.٦%) من المعلمين يرون أنه "يتم بفعالية كبيرة". مما يشير إلى العلاقة الجيدة التي تربط الإدارة بالمتعلمين. وفي محافظة بعلبك الهرمل "يتم بشكل جيد" بنسبة (٥٠.٦%) و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة (٢٦.٠%) وهذه النسب جيدة أيضاً.

في القطاع الرسمي ترى نسبة (٥٢.٣%) من معلمي المدارس أن التواصل يتم " بشكل جيد" وهي الأعلى، يليها "يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة (٣٠.٢%).

وفي القطاع الخاص يتبين لنا أن مديري المدارس يتواصلون بشكل فعال في معظم المحافظات، هذا التوجه إيجابي ويشير الى فعالية التواصل، حيث تراوحت نسبة المعلمين الذين رأوا أن التواصل يتم بفعالية كبيرة بين (٣٢.٧%) (في عكار) و(٤٥.٤%) (في بيروت). وسجلت أعلى نسبة للتواصل الفعال في بيروت (٤٥.٤%)، تليها في جبل لبنان (ضواحي) بنسبة (٤٢.٣%). وهناك أيضاً نسبة ملحوظة من المعلمين الذين اعتبروا أن التواصل مع المتعلمين يتم بشكل جيد، مع أعلى النسب في الشمال (٥٤.١%) وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) (٤٧.٤%). مع ذلك، كانت هناك نسبة من المعلمين الذين اعتبروا أن التواصل مع المتعلمين يتم بشكل محدود، وتراوحت هذه النسبة بين (٨.٤%) (في النبطية) و(١٦.٧%) (في الشمال). كما تم تسجيل نسبة قليلة جداً من المعلمين الذين أفادوا بعدم وجود أي نوع

من التواصل، حيث كانت هذه النسبة في أدنى مستوياتها في معظم المحافظات. في المقابل، نسبة المعلمين الذين اعتبروا أن العلاقات غير كافية كانت أيضًا ضئيلة، حيث تراوحت بين (٠.٣%) (في جبل لبنان - ضواحي) و(٥.١%) (في بعلبك الهرمل).

أكثر من نصف المعلمين في القطاع الرسمي (٢٨.٠% ضمن الإجمالي) يشيرون إلى أن التواصل جيد مع المتعلمين، و(١٦.١%) من العينة الإجمالية يشيرون إلى أن التواصل يتم بفعالية كبيرة. لذلك في أغلب المحافظات هناك نسبة كبيرة من المعلمين الذين يرون أن التواصل يتم بشكل جيد إلى فعال، ما يدل على وجود نوع من التعاون والتفاعل بين المدرسة والمتعلمين، بالرغم من بعض التحديات أو النقاط التي تحتاج إلى تحسين. على الرغم من ذلك نجد في بعض المحافظات الأخرى مثل بعلبك الهرمل والنبطية نسبة كبيرة من المعلمين الذين اعتبروا أن التواصل محدود أو غير كافٍ. وتشير النتائج إلى نجاح كبير في تحقيق التواصل الإيجابي مع المتعلمين، إلا أن نسبة (١٧.٥%) تعكس الحاجة إلى دعم وتحسين في بعض المدارس لتحقيق تجربة متساوية لجميع المتعلمين.

• تحليل نتائج استبيان المدير

في القطاع الرسمي، هناك نسبة (٣٤.٧%) من المديرين تجد أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين لضمان تكامل الجهود، وأعلى نسب سجلت في جبل لبنان ما عدا الضواحي (٥٥.٦%) والجنوب (٥٣.٣%). في المقابل، عكار وبعلبك الهرمل تسجلان نسبًا منخفضة للتواصل بفعالية كبيرة تصل إلى (١٥%) و(١٨.٢%) على التوالي.

(٥٩.٢%) من المديرين يرون أن التواصل مع المتعلمين يتم "بشكل جيد"، مع تميز واضح في بعلبك الهرمل (٨١.٨%) وعكار (٧٥%). ويظهر الشمال أداءً جيدًا نسبيًا بنسبة (٦٥.٧%) ويليه الجنوب (٤٦.٧%).

في القطاع الخاص المجاني هناك نسبة (٤٦.٧%) من المديرين يرون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين، مع تميز ملحوظ في بيروت (١٠٠%) والجنوب (١٠٠%). في المقابل، تسجل بعلبك الهرمل أقل نسبة بـ(٣٣.٣%).

(٤٦.٧%) من المديرين في هذا القطاع يجدون أن التواصل يتم "بشكل جيد" مع المتعلمين، مع توازن واضح في معظم المحافظات مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي (٥٠%) والشمال (33.3%).

في القطاع الخاص غير المجاني، دلت النتائج على أن (٥٩.٢٪) من المديرين يجدون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين، مع أداء متميز في بعلبك الهرمل (٨٠٪) والجنوب (٧١.٤٪). وتسجل بيروت نسبة (٦٦.٧٪)، بينما أدنى نسب تظهر في عكار (٦٦.٧٪).

(٣٥.٧٪) من المديرين يرون أن التواصل يتم "بشكل جيد" مع المتعلمين، مع نسب بارزة في الشمال (٣٠.٨٪) وجبل لبنان الضواحي (٤٢.٤٪).

ويرى المديرين في قطاع الأونروا بنسبة (٧٥٪) أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين، مع أداء مثالي في جميع المحافظات مثل جبل لبنان الضواحي والشمال والجنوب بنسبة (١٠٠٪).

مقارنة بين المحافظات

عند مقارنة المحافظات، نجد أن بيروت تحقق أعلى نسب من التواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين في جميع القطاعات، حيث يظهر القطاع الرسمي والخاص المجاني نسبًا عالية بـ (٥٠٪) و (١٠٠٪) في التواصل "بفعالية كبيرة". ويظهر جبل لبنان (الضواحي) أداءً متوازنًا حيث تجد نسبة (٤٤.٩٪) أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة" و (٤٢.٩٪) يتم "بشكل جيد". أما جبل لبنان ما عدا الضواحي، فالنسب تتوزع بشكل متوازن بين "بشكل جيد" (٤٣.٨٪) و "بفعالية كبيرة" (٥٦.٣٪).

ويظهر الشمال تفاوتًا واضحًا بين القطاعات حيث يسجل القطاع الرسمي (٢٠٪) فقط من التواصل الذي يتم "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين، مقارنة بـ (٦٦.٧٪) في القطاع الخاص المجاني. ويظهر البقاع تراجعًا نسبيًا حيث (٤٨٪) فقط من التواصل يتم "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين، مع تركيز كبير على "بشكل جيد" بنسبة (٥٢٪).

في الجنوب، يظهر القطاعان الرسمي والخاص المجاني التزامًا عاليًا بالتواصل "بفعالية كبيرة" بنسبة (٦٤٪) و (١٠٠٪) على التوالي. وتتدنى النسب في عكار في القطاع الرسمي حيث تصل إلى (٢٨.٦٪) فقط من الاعتماد على التواصل "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين، مقارنة بـ (٦٦.٧٪) في القطاع الخاص غير المجاني.

وأخيرًا، نجد أن بعلبك الهرمل تظهر أداءً ضعيفًا في القطاع الرسمي حيث أن النسبة تبلغ (١٨.٢٪) فقط للتواصل الذي يتم "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين، في حين أن القطاع الخاص غير المجاني يبرز بتصدره بتواصل مديري مدارس بفعالية كبيرة مع المتعلمين بنسبة (٨٠٪).

نستنتج أن القطاع الخاص غير المجاني يتصدر القطاعات في تواصل مديري مدارس "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين بنسبة (٥٩.٢%). ويظهر قطاع الأونروا ثباتاً في التواصل "بفعالية كبيرة" بنسبة (١٠٠%) في جميع المحافظات.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

في قطاع التعليم الرسمي، تُظهر النتائج تبايناً واضحاً بين المحافظات فيما يتعلق بتواصل الإدارة المدرسية مع المتعلمين لضمان الدعم المجتمعي. في بيروت، يُظهر (٣٣.٣%) من المستجيبين أن التواصل يتم بفعالية كبيرة، بينما النسب الأعلى للتواصل المحدود تظهر في محافظات مثل عكار وبعبك الهرمل. في الشمال والبقاع، أظهرت النتائج نسباً مرتفعة للتواصل الجيد.

في قطاع التعليم الخاص المجاني، تظهر بيروت والبقاع والجنوب توافقاً كبيراً على فعالية التواصل، حيث أظهرت النتائج في هذه المحافظات نسبة (١٠٠%) تؤكد أن التواصل يتم بفعالية كبيرة. في ضواحي جبل لبنان، كانت النسب متوزعة بين التواصل الجيد والفعال، مما يشير إلى وجود درجة من التباين.

في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، جاءت بيروت وجبل لبنان (ضواحي وغير الضواحي) في مقدمة المحافظات التي شهدت تواصلاً جيداً وفعالاً بنسبة تزيد عن (٩٠%)، بينما أظهرت عكار وبعبك الهرمل نسباً أقل للتواصل الفعال مع وجود تحديات في تحقيق الدعم المجتمعي.

في مدارس الأونروا، أظهرت النتائج من محافظة الشمال إجماعاً على فعالية التواصل بنسبة (١٠٠%)، مما يعكس مستوى عالٍ من التنسيق بين الإدارة المدرسية والمتعلمين لتحقيق الدعم المجتمعي.

بشكل عام، تُظهر النتائج أن المحافظات التي تحتوي على تجمعات حضرية كبيرة، مثل بيروت وضواحي جبل لبنان، تميل إلى تسجيل نسب أعلى للتواصل الجيد والفعال في جميع القطاعات، بينما المحافظات الريفية مثل عكار وبعبك الهرمل تواجه تحديات أكبر في تحقيق تواصل فعال، مما قد يتطلب تحسين آليات التواصل والمشاركة المدرسية.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

يظهر القطاع الرسمي أن التواصل بين الإدارة المدرسية والمتعلمين في القطاع الرسمي يتم بشكل جيد في الغالب، حيث أفاد (٦١.٣%) من النظار بأن التواصل يتم "بشكل جيد"، بينما (٢٣%) أشاروا إلى أنه "بفعالية كبيرة". نسبة (١٣.٨%) اعتبرت التواصل "محدوداً"، و(١٠.٨%) أفادوا أنه "غير كافٍ".

هذا يشير إلى أن معظم المدارس في القطاع الرسمي تعمل على بناء علاقات فعّالة مع المتعلمين، مع وجود فجوات بسيطة في بعض المحافظات تحتاج إلى معالجة.

في القطاع الخاص المجاني تظهر البيانات في التعليم الخاص المجاني أن التواصل يتم بشكل إيجابي، حيث (٦١.٣٪) من النظار يرون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة"، بينما (٣٢.٣٪) يعتبرونه "جيداً". هناك نسبة صغيرة جداً (٦.٥٪) تعتبر التواصل "محدوداً". هذا يعكس تركيز المدارس الخاصة المجانية على تحسين التواصل مع المتعلمين.

وتظهر بيانات القطاع الخاص غير المجاني في التعليم الخاص غير المجاني أن نسبة كبيرة من النظار (٥٣٪) يرون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة"، و(٣٩.٣٪) يرون أنه "جيد". فقط (٦.٨٪) اعتبروا أن التواصل "محدود"، ما يعكس بيئة تواصل إيجابية جداً مع المتعلمين.

وتظهر البيانات الخاصة في الأونروا أيضاً نسبة عالية من التواصل الفعّال (١٠٠٪)، حيث يتم التواصل "بفعالية كبيرة" في نسبة عالية من الحالات، ما يعكس سياسة تعليمية داعمة وسعي لتحسين العلاقات مع المتعلمين.

يظهر تحليل البيانات أن القطاع الرسمي يعاني من بعض التحديات في بعض المحافظات مثل بيروت والبقاع، حيث توجد نسب عالية من النظار الذين يرون التواصل "محدوداً" أو "غير كافٍ". بالمقابل، القطاع الخاص المجاني والقطاع الخاص غير المجاني يحققان مستويات عالية من التواصل الفعّال مع المتعلمين، خاصة في المحافظات مثل الشمال والجنوب، ويظهر الجنوب والبقاع أفضل أداء.

نستنتج أن الأغلبية من النظار تتفق على أن التواصل بين الإدارة والمتعلمين يتم بشكل جيد أو بفعالية كبيرة في معظم المحافظات والقطاعات التعليمية. وتتراوح النسب بين (٥٠٪) و(٨٢.٥٪) في القطاع الرسمي وبين (٥٩٪) و(١٠٠٪) في القطاع الخاص غير المجاني والأونروا. كما أن التواصل مع المتعلمين جيد في الغالب في جميع القطاعات، مع تفوق القطاع الخاص غير المجاني والأونروا. ومن الواضح أن المحافظات الريفية، مثل عكار وبعلبك الهرمل، تحتاج إلى تحسين آليات التواصل لتحقيق تكافؤ الفرص.

٣, ١, ٨, ٢. **البند الثاني: كيف يتم التواصل بين الإدارة والمعلمين؟**

• تحليل نتائج استبيان المدير

يتم التواصل في القطاع الرسمي بحسب نسبة (٥١٪) من المديرين بين الإدارة والمعلمين "بفعالية كبيرة"، مع نسب مرتفعة في الجنوب (٨٠٪) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٦٦.٧٪). في المقابل، عكار تسجل أدنى نسبة (٣٠٪)، يليها بعلبك الهرمل بنسبة (٢٧.٣٪) و(٤٦.٩٪) من المديرين يرون أن التواصل يتم "بشكل جيد"، مع تميز في النبطية (٥٦.٣٪) وبعلبك الهرمل (٦٣.٦٪).

في القطاع الخاص المجاني (٦٣.٦٪) من المديرين يرون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة" مع المعلمين، مع أداء مثالي في البقاع والجنوب بنسبة (١٠٠٪). ويظهر الشمال تراجعاً ملحوظاً بنسبة (٨٣.٣٪) و(٣٣.٣٪) من المديرين يجدون أن التواصل يتم "بشكل جيد"، مع نسب متوازنة في النبطية (٦٦.٧٪) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٧٥٪).

في القطاع الخاص غير المجاني، هناك (٦٤.٣٪) من المديرين يرون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة"، مع أداء عال في بعلبك الهرمل (٨٠٪) والبقاع (٧٧.٨٪). وتسجل بيروت نسباً أقل ب(٨٨.٩٪) للتواصل "بشكل جيد"، و(٣٤.٧٪) من المديرين يرون أن التواصل يحصل "بشكل جيد"، مع نسب بارزة في الجنوب (٧١.٤٪) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٦٠٪).

في قطاع الأونروا يجد المديرين جميعهم (١٠٠٪) أن التواصل مع المعلمين يتم "بفعالية كبيرة".

عند النظر إلى نتائج المحافظات من زاوية التواصل بين الإدارة والمعلمين، نجد أن بيروت تحقق أداءً عالياً حيث تبلغ نسبة التواصل "بفعالية كبيرة" (٦٢.٥٪) في القطاع الرسمي في المحافظة، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر تفوقاً بنسبة (١٠٠٪). ويظهر جبل لبنان الضواحي توازناً نسبياً حيث يعتمد القطاع الرسمي التواصل بنسبة (٦٣.٦٪) "بفعالية كبيرة"، بينما القطاع الخاص غير المجاني يحقق نسباً مماثلة.

يظهر الشمال تفاوتاً ملحوظاً؛ فالقطاع الرسمي يعتمد التواصل بفعالية كبيرة بين الإدارة والمعلمين بنسبة (٤٥.٧٪)، مقارنة ب(٨٣.٣٪) في القطاع الخاص المجاني. ويظهر البقاع نتائج إيجابية، حيث أن جميع المديرين في القطاع الخاص المجاني يرون أن الإدارة تعتمد التواصل "بفعالية كبيرة" مع المعلمين، بينما القطاع الرسمي يسجل نسبة أقل (٣٨.٥٪).

يظهر الجنوب تفوقاً واضحاً حيث أن (٨٠٪) من المديرين يجدون أنهم يتواصلون "بفعالية كبيرة" مع المعلمين، والقطاع الخاص المجاني يحقق أداءً مثالياً بنسبة (١٠٠٪)، وتُظهر النبطية نسباً متوازنة

حيث أن (٥٧.١%) من المديرين يرون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة"، بينما القطاع الخاص المجاني يحقق نسبة جيدة تبلغ (٦٦.٧%).

أما في عكار وبلبك الهرمل، فيسجل تراجع في آليات التواصل الفعالة مع المعلمين في القطاع الرسمي، حيث أن النسب "بفعالية كبيرة" منخفضة (٣٠% و ٢٧.٣% على التوالي). في المقابل، يحقق القطاع الخاص غير المجاني في بلبك الهرمل أداءً جيداً للتواصل مع المعلمين بنسبة (٨٠%).

نستنتج أن قطاع الأونروا يتصدر جميع القطاعات في التواصل مع المعلمين حيث (١٠٠%) من المديرين يجدون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة". ويظهر القطاع الخاص المجاني تفوقاً واضحاً في مدارس الجنوب والبقاع في اعتماد آليات التواصل الفعالة مع المعلمين، بينما مدارس الشمال تحتاج إلى تطوير هذه الكفاءة. أما مدارس بيروت والجنوب والبقاع فتُظهر الإدارات فيها أداءً قوياً في التواصل مع المعلمين "بفعالية كبيرة". فيما يحتاج المديرين في عكار وبلبك الهرمل إلى تحسين آليات التواصل مع المعلمين وتطويرها ليصبح فعالاً، خصوصاً لدى مديري مدارس القطاع الرسمي.

• تحليل نتائج استبيان المعلم

تظهر محافظة بلبك الهرمل أعلى نسبة للتواصل الفعال بين الإدارة والمعلمين تصل إلى (٦٣.٩%)، مما يشير إلى تميز واضح في استراتيجيات التواصل. وتراجع محافظة الشمال في "تواصل فعال" بنسبة (٤٩.٠%)، مما قد يستدعي تحسين الممارسات الإدارية من خلال تطوير هذه الكفاءة لدى مديري المدارس.

وقد أظهرت نتائج محافظتي بيروت وجبل لبنان (ضواحي) نسباً متقاربة بين الفئات المختلفة، مما يشير إلى قدرة مديري المدارس على التواصل مع المعلمين بفعالية. في المقابل تظهر عكار والبقاع نسباً أعلى نسبياً للتواصل المحدود، مما قد يشير إلى تحديات يواجهها مديرو مدارس في تلك المحافظات، ويستدعي التدخل لوضع برامج تدريب ومتابعة للمديرين لتعزيز هذه الكفاءة.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

يظهر القطاع الرسمي أن التواصل بين الإدارة والمعلمين يتم بشكل جيد أو بفعالية كبيرة بنسبة (٨٥.٧%). لكن هناك فجوة صغيرة بنسبة (١٤.٣%) تشير إلى تواصل محدود أو غير كافٍ. في القطاع الخاص المجاني تظهر البيانات أن (٩٦.٨%) من الناظر يرون أن التواصل يتم بشكل جيد أو بفعالية كبيرة. لكن هناك نسبة ضئيلة منهم (٣.٢%) تشير إلى تواصل محدود أو غير كافٍ. وفي القطاع

الخاص غير المجاني ترى نسبة (٩٨.٢٪) من النظار أن التواصل بين الإدارة والمدرسين يتم بشكل جيد أو بفعالية كبيرة. بينما تعتبر نسبة صغيرة (١.٨٪) منهم أن التواصل محدود أو غير كافٍ. وتشير البيانات المتعلقة بالتواصل بين الإدارة المدرسية والمعلمين في مدارس الأونروا إلى أن التواصل يتم بفعالية كبيرة بنسبة (١٠٠٪).

على مستوى المحافظات نجد أنه في القطاع الرسمي في بيروت والبقاع، توجد تحديات في التواصل مع المعلمين حيث تصل نسبة النظار التي تشير إلى التواصل المحدود إلى (٢٧.٣٪) في بيروت و(٢٧.٨٪) في البقاع. أما في المحافظات الأخرى مثل جبل لبنان، الشمال، والجنوب، فيتم التواصل بشكل جيد أو بفعالية كبيرة مع النسب المهيمنة. وفي القطاع الخاص المجاني، نجد أن جميع المحافظات، باستثناء النبطية، يكون التواصل مع المعلمين فعالاً بشكل عام، حيث (١٠٠٪) من النظار يرون التواصل يتم بشكل جيد وفعال جداً. أما في القطاع الخاص غير المجاني فتتشابه النسب مع القطاع الخاص المجاني، مع تميز واضح في بعلبك الهرمل حيث (٩٠.٩٪) من النظار يرون أن التواصل يتم بفعالية كبيرة.

ويتميز قطاع مدارس الأونروا بمستوى تواصل عالٍ جداً بين الإدارة المدرسية والمعلمين في كل من جبل لبنان (الضواحي) والجنوب، حيث يتفق جميع النظار على أن التواصل يتم بفعالية كبيرة.

ونستنتج أن القطاع الرسمي يظهر تفاوتاً ملحوظاً في التواصل مع المعلمين بين المحافظات، في محافظات مثل البقاع وبيروت التي تواجه بعض التحديات في التواصل بشكل فعال مع المتعلمين مما يستعدي التدخل من قبل المعنيين لتطوير هذه الكفاية لدى مديري هذه المدارس، لبناء جسور التواصل مع الهيئة التعليمية التي قد تنعكس إيجاباً على أداء المعلمين وتحصيل التلامذة. بالمقابل، يظهر القطاع الخاص المجاني وغير المجاني تواصلاً فعالاً في الغالبية العظمى من المحافظات، باستثناء بعض الحالات في النبطية (في التعليم الخاص المجاني) وجبل لبنان (الضواحي) - في التعليم الخاص غير المجاني) مما يعكس قدرة هذا القطاع على ترسيخ ثقافة تواصل إيجابية بين الأطراف المعنية بالعملية التعليمية من شأنها أن تخلق بيئة محفزة على التعلم والتعليم.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

بحسب آراء المنسقين فإن القطاع الرسمي يظهر تبايناً واضحاً في مستويات التواصل بين المحافظات. ففي العديد من المحافظات، مثل بيروت والبقاع، يتوزع التواصل بين "فعالية كبيرة" و"جيد"

مع وجود محافظات أخرى تشهد تواصلًا أقل فعالية. في بعض المحافظات مثل جبل لبنان والشمال، يظهر تواصل جيد مع تباين في النسب بين الفعالية الكبيرة والتواصل الجيد، مما يعكس تنوعًا في مستويات الأداء في هذا القطاع.

يتميز مديرو القطاع الخاص المجاني بتواصل فعال جدًا مع المعلمين في معظم المحافظات. على سبيل المثال، في بيروت، البقاع، وجبل لبنان، تصل نسبة التواصل الفعال جدًا إلى (١٠٠٪)، مما يعكس التزامًا قويًا بآليات التواصل الفعالة. في بعض المحافظات مثل الجنوب والنبطية، تظهر أيضًا نسب عالية للتواصل الفعال جدًا، مما يبرز قوة هذا القطاع في بناء علاقات تواصلية متينة.

أما القطاع الخاص غير المجاني فيظهر في مستويات أعلى من التواصل مقارنة بالقطاع الرسمي. وتسجل المحافظات مثل جبل لبنان والشمال والبقاع، نسبة مرتفعة في التواصل بفعالية كبيرة، مما يشير إلى وجود تحسن مستمر في بناء العلاقات والتواصل الفعال. رغم ذلك، هناك بعض المحافظات مثل بيروت وعكار التي تظهر تنوعًا في الأداء، حيث يتم التواصل بفعالية كبيرة وجيد بنسبة متفاوتة. وفي مدارس الأونروا في الشمال، يظهر تواصل فعال جدًا بنسبة (١٠٠٪)، مما يعكس أداءً متميزًا في هذا القطاع من حيث التواصل بين المعلمين والإدارة.

تظهر نتائج التحليل تباينًا كبيرًا في مستويات التواصل بين القطاعات والمحافظات. فالقطاع الخاص المجاني يحقق أعلى مستويات من التواصل الفعال، بينما القطاع الرسمي يعاني من تفاوت في الأداء عبر المحافظات. القطاع الخاص غير المجاني يظهر تحسنًا ملحوظًا في تحسين التواصل، مما يعكس استثمارًا أكبر في بناء علاقات فعالة.

٣, ١, ٨, ٣. البند الثالث: كيف يتم التواصل بين الإدارة وأولياء الأمور؟

• تحليل نتائج استبيان المدير

أظهرت المدارس في التعليم الرسمي تباينًا ملحوظًا في فعالية التواصل بين إدارة المدرسية وأولياء الأمور. على سبيل المثال، في بيروت، هناك (٣٧.٥٪) من المديرين يرون أن الإدارة تحقق تواصلًا "فعالًا جدًا"، بينما في الشمال تصل النسبة إلى (٣١.٤٪). وتظهر محافظتا النبطية والجنوب أداءً أعلى حيث وصلت نسبة المديرين الذين يجدون التواصل "فعالًا جدًا" إلى (٣٧.٥٪) و(٣٣.٣٪) على التوالي. بالمقابل، بعض المحافظات مثل عكار أظهرت ضعفًا نسبيًا حيث (٣٠٪) من المديرين يصنفون التواصل بأنه يتم "بشكل محدود".

في التعليم الخاص المجاني أظهرت النتائج أن غالبية المديرين يرون أن التواصل فعال مع أولياء الأمور. على سبيل المثال، في البقاع، (٦٦.٧٪) من المديرين يصنفون أن التواصل على أنه يتم "بفعالية كبيرة". في المقابل، بيروت أظهرت نتائج متفاوتة حيث (٥٠٪) من المديرين يجدون أن التواصل يتم بشكل "جيد" بينما النصف الآخر يجد أنه يتم بـ"فعالية كبيرة".

يظهر التعليم الخاص غير المجاني أداءً قويًا في غالبية المحافظات. على سبيل المثال، في بيروت، (٦٦.٧٪) من المديرين تصنف التواصل بأنه "فعال جدًا". في جبل لبنان ضواحي، هناك توازن بين الفعالية العالية والجيدة بنسبة (٤٥.٥٪) لكل منهما. ومع ذلك، في محافظات مثل عكار، (١٦.٧٪) فقط من المديرين يصنفون التواصل بأنه "جيد".

في الأونروا، ظهرت نتائج متميزة حيث جميع المديرين يصنفون التواصل بأنه "فعال جدًا" في الجنوب والشمال، مما يعكس قوة النظام الإداري في هذا القطاع.

تُظهر النتائج أن هناك تفاوتًا في فعالية التواصل بين الإدارة المدرسية وأولياء الأمور عبر القطاعات التعليمية. فالتعليم الرسمي يُظهر تفاوتًا كبيرًا بين المحافظات، بينما التعليم الخاص المجاني وغير المجاني يتمتعان بمستويات تواصل أعلى. وتظهر الأونروا نموذجًا قويًا في التواصل، مع فعالية عالية عبر جميع المحافظات.

على مستوى المحافظات، نجد في بيروت أن التعليم الخاص غير المجاني يُظهر أداءً متميزًا بنسبة (٦٦.٧٪) لتواصل "فعال جدًا" مع أولياء الأمور. أما جبل لبنان (ضواحي) فيُظهر التعليم الرسمي توازنًا مع نسب جيدة للتواصل الفعال بنسبة تصل إلى (٥٥.٦٪). في الشمال، يبين التعليم الرسمي تواصلًا جيدًا بنسبة (٥٤.٣٪).

في الجنوب، يتقدم الأونروا والتعليم الرسمي في تحقيق تواصل فعال جدًا مع أولياء الأمور. وتظهر عكار ضعفًا نسبيًا في التواصل مع أولياء الأمور في التعليم الرسمي والخاص غير المجاني، مع نسب مرتفعة للتواصل "المحدود". أما بعلبك-الهرمل، فتظهر توازنًا بين جميع المستويات بنسبة (٣٦.٤٪) للتواصل الـ "جيد".

في الاستنتاج، تُبرز البيانات الحاجة إلى تفعيل آليات التواصل بين إدارات المدارس وأولياء الأمور في محافظتي عكار والبقاع في التعليم الرسمي. ويبرز التعليم الخاص المجاني وغير المجاني كنموذجين

فعالين في تحقيق التواصل الفعال مع أولياء الأمور في معظم المحافظات، بينما تؤكد الأونروا فعالية استراتيجيات التواصل الخاصة بها.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

يعتبر (٧٦٪) من الناظر في القطاع الرسمي أن المديرين يتواصلون مع أولياء الأمور بشكل إيجابي، حيث كان (٥٤.٨٪) يعتبرونه "جيداً" و(٢١.٢٪) "بفعالية كبيرة". ومع ذلك، يوجد تحديات في بعض المحافظات حيث (٢٤٪) من الناظر يعتبرون التواصل "محدوداً" أو "غير كافٍ". وتشمل المحافظات الأضعف بيروت والبقاع، حيث تصل نسبة التواصل المحدود إلى (٣٦.٤٪) في بيروت و(٣٣.٣٪) في البقاع.

في التعليم الخاص المجاني ترى نسبة (٩٣.٦٪) من الناظر أن التواصل إيجابياً مع أولياء الأمور، (٥٨.١٪) منهم يعتبرونه "بفعالية كبيرة"، و(٣٥.٥٪) "جيداً". وبالمقابل، يعاني الجنوب من ضعف في التواصل، حيث تصل نسبة "التواصل المحدود" إلى (٥٠٪). والمحافظات الأفضل أداءً تشمل عكار وبيروت وبعبك الهرمل، حيث سجلت نتائج قوية في التواصل مع أولياء الأمور.

في التعليم الخاص غير المجاني يعتبر الناظر بنسبة (٩٤.٩٪) أن الإدارات تتواصل إيجابياً مع أولياء الأمور، و(٤٨.٧٪) منهم يعتبرونه "بفعالية كبيرة"، و(٤٦.٢٪) منهم يعتبرونه "جيداً". ولا يوجد محافظات ذات تواصل ضعيف، فأعلى نسبة جاءت في جبل لبنان (ضواحي) حيث أظهر (٩.٤٪) من الناظر أن التواصل يتم بشكل "محدود" أو "غير كافٍ". بالمقابل، تظهر المحافظات مثل عكار والنبطية نتائج جيدة جداً.

أما مدارس الأونروا فتظهر نتائج متميزة حيث (١٠٠٪) من الناظر يرون أن التواصل مع أولياء الأمور يتم بشكل إيجابي وفعال للغاية.

نستنتج أن هناك تفاوت كبير بين المحافظات في القطاع الرسمي، حيث تُظهر بيروت والبقاع تواصلاً ضعيفاً مع أولياء الأمور (٣٦.٤٪ و ٣٣.٣٪ على التوالي). بينما المحافظات مثل جبل لبنان (الضواحي) والجنوب والنبطية فتُظهر تواصلاً جيداً وفعالاً (٧٠.٦٪ في الضواحي و ٦٥.٢٪ في النبطية). في المقابل تعاني مدارس الجنوب من تواصل محدود بنسبة (٥٠٪). وعلى العكس، تظهر عكار وسائر المحافظات مثل بيروت وبعبك الهرمل نتائج إيجابية، حيث يسجل التواصل في عكار (١٠٠٪) بفعالية كبيرة، وفي بيروت وبعبك الهرمل يُعتبر "جيداً" بنسبة (١٠٠٪). أما في التعليم الخاص

غير المجاني فتُظهر عكار وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) والنبطية وبيروت والجنوب نتائج إيجابية للتواصل مع أولياء الأمور "بفعالية كبيرة" وبشكل جيد" بإجمالي (١٠٠٪) لكل محافظة، ما يدل على نجاح الإدارات المدرسية في هذه المحافظات بالتواصل الفعال والجيد. بالإضافة إلى بعلبك الهرمل التي أظهرت نتائج إيجابية، حيث يتم التواصل مع أولياء الأمور بفعالية كبيرة بنسبة (٧٢,٧٪). أما الأونروا فتُظهر نتائج ممتازة حيث (١٠٠٪) من النظار يؤكدون أن التواصل مع أولياء الأمور يتم بفعالية كبيرة في جميع المحافظات.

ونستنتج من خلال التحليل المقارن، أن الإدارات في التعليم الخاص المجاني وغير المجاني تحقق أعلى درجات التواصل الفعال مع أولياء الأمور مقارنة بالقطاع الرسمي، الذي يعاني من تفاوت كبير بين المحافظات. ويظهر الجنوب والبقاع ضعفاً ملحوظاً في التواصل في جميع القطاعات، مما يتطلب تدخلاً لتحسين العلاقات مع أولياء الأمور في تلك المحافظات. من جهة أخرى، تحقق عكار وجبل لبنان أفضل النتائج في جميع القطاعات التعليمية، ويمكن الاستفادة من تجاربهما لتعزيز التواصل في المحافظات الأخرى. أما قطاع الأونروا فيتميز بتواصل فعال جداً عبر جميع المحافظات.

• تحليل نتائج استبيان المعلم

أجاب (٤٨.٥٪) من المعلمين في القطاع الرسمي بأن التواصل مع أولياء الأمور "يتم بشكل جيد"، و(٢٥.٠٪) منهم قالوا بأنه "يتم بفعالية كبيرة"، مع نسبة منخفضة جداً لـ "لا يوجد تواصل" بلغت (٠.٣٪).

أما في القطاع الخاص المجاني، فنجد في محافظة بيروت تبايناً واضحاً، حيث سجلت نتائج المعلمين نسبة (٣٧.٥٪) لكل من "يتم بشكل محدود" و"يتم ذلك بفعالية كبيرة". وفي محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي دلت النتائج على أن (٥١.٦٪) من المعلمين يرون أن التواصل "يتم بشكل جيد" و(٤٨.٤٪) منهم يرون أنه "يتم ذلك بفعالية كبيرة". وفي محافظة الشمال هناك نسبة كبيرة وجدت أنه "يتم بشكل محدود" (٦٧.٥٪)، مع (٣٢.٥٪) لخيار "يتم بشكل جيد". أما في محافظة البقاع فنجد ارتفاعاً في نسبة الإجابة على خيار "يتم بشكل جيد" (٥٠.٠٪)، و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة (٤١.٢٪). ونجد في النتائج الإجمالية للقطاع الخاص المجاني أن عبارة "يتم بشكل جيد" بلغت نسبتها (٤٨.٣٪) من المبحوثين، مقابل نسبة (٣٩.٧٪) لعبارة "يتم ذلك بفعالية كبيرة".

في القطاع الخاص غير المجاني، وفي محافظة بيروت، سجلت نسبة (٥٢.٥٪) لخيار "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، و(٣٧.٣٪) لخيار "يتم بشكل جيد". وفي محافظة الشمال سجلت نسبة (٤٨.٠٪) للإجابة

"يتم بشكل جيد"، و(٤١.٠٪) للإجابة "يتم ذلك بفعالية كبيرة". وسجلت محافظة عكار نسبةً مقارنة بين "يتم بشكل جيد" (٤٦.٩٪) و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" (٣٥.٩٪). ودل إجمالي نتائج القطاع الخاص غير المجاني على نسب متساوية للتواصل الذي يتم بين الإدارة وأولياء الأمور بأنه "يتم بشكل جيد" و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" عند (٤٥.١٪) لكل منهما.

في قطاع الأونروا أظهرت النتائج بحسب المحافظات أن محافظة جبل لبنان (ضواحي) لديها نسبة (٨٠.٠٪) للإجابة "يتم بشكل جيد"، و(٢٠.٠٪) للإجابة "يتم ذلك بفعالية كبيرة". وسجلت محافظة الجنوب نسبة (٨٠.٠٪) في تقييم التواصل الذي يتم بين الإدارة وأولياء الأمور على أنه "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، مع (٢٠.٠٪) للإجابة "يتم بشكل جيد". ونجد في إجمالي نتائج الأونروا أن هناك توازنًا بين "يتم بشكل جيد" بنسبة (٤١.٧٪) و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة (٥٨.٣٪). ونستنتج أن أغلب المحافظات والقطاعات تشهد تواصلًا بين الإدارة وأولياء الأمور بشكل "جيد" أو "بفعالية كبيرة".

وتتميز محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي (قطاع خاص مجاني وغير مجاني) بالتواصل بفعالية كبيرة" تصل إلى (٤٨.٤٪). أما الشمال (قطاع رسمي) فنجد أن (٣١.١٪) من المعلمين يجدون أن التواصل الذي يتم بين الإدارة وأولياء الأمور يتم "بشكل محدود"، مما يشير إلى حاجة مديري المدارس إلى ورش عمل وندوات تساعدهم على تحسين قنوات التواصل مع الأهل وإشراكهم في العملية التعليمية وفي نشاطات المدرسة لما فيه خير التلميذ والمدرسة معًا.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

يُظهر القطاع الخاص المجاني أعلى مستويات التواصل الفعّال بين الإدارة وأولياء الأمور في معظم المحافظات، مع نسب متميزة في مناطق مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والشمال. أما القطاع الرسمي فيعاني من تفاوت في مستوى التواصل بين المحافظات، حيث تبرز الإدارات المدرسية في بعض المحافظات التي تشهد تواصلًا جيدًا، ولكن هناك أيضًا إدارات في محافظات أخرى تواجه تحديات في بناء علاقات كافية مع أولياء الأمور. أما القطاع الخاص غير المجاني فيظهر تحسنًا في مستويات التواصل مع أولياء الأمور، خصوصًا في بيروت وجبل لبنان. وتظهر نتائج الأونروا توازنًا جيدًا بين التواصل الجيد والفعّال.

الخلاصة

التواصل هو عامل أساسي لنجاح العلاقة بين الإدارة وأولياء الأمور. وتعتمد هذه المهارة بشكل رئيسي على مستوى التواصل ومدى فعاليته، وهي تعكس مرونة الإدارة واهتمامها الخاص بتحقيق رضا أولياء الأمور لتحسين صورة المدرسة. وتشير جميع الآراء في هذه الاستبيانات إلى أن جودة هذا التواصل تختلف بين القطاعات التعليمية والمحافظات، مما يدل على أن العلاقة ليست متجانسة؛ فهي قوية في بعض القطاعات (مثل التعليم الخاص والأونروا) وضعيفة في أخرى (مثل القطاع الرسمي في بعض المحافظات)، ربما يكون سببه نقص في آليات التواصل الفعّالة أو ضعف الموارد المخصصة لتعزيز هذه العلاقة. مما يستدعي العمل من قبل أصحاب القرار على تطوير وتعزيز آليات التواصل في هذه المدارس لتفادي تفاقم الهوة بين الإدارة وأولياء الأمور لما لها من تأثير سلبي على التلميذ والمدرسة والمجتمع.

إن العلاقة بين الإدارة وأولياء الأمور تتراوح بين القوة والضعف حسب القطاع والمحافظات. ويلعب التواصل الفعّال دورًا محوريًا في تحديد طبيعة هذه العلاقة، وهو ما يظهر جليًا في تفوق قطاعات مثل الأونروا والقطاع الخاص.

٤, ١, ٣. البند الرابع: كيف يتم التواصل بين الإدارة والمجتمع المحلي؟

• تحليل نتائج استبيان المدير

عند النظر إلى نتائج المحافظات من زاوية التواصل بين الإدارة والمجتمع المحلي، تُظهر بيروت توازنًا ملحوظًا حيث (٧٥٪) من المديرين في القطاع الرسمي يرون أنهم يتواصلون "بشكل جيد" مع المجتمع المحلي ونسبة منخفضة منهم (٢٢.٢٪) فقط يرون أن هذا التواصل يتم "بفعالية كبيرة". بينما في القطاع الخاص المجاني نجد أداءً مثاليًا بنسبة (١٠٠٪) من المديرين الذين يرون أن تواصلهم مع المجتمع المحلي يتم "بشكل جيد". وفي جبل لبنان الضواحي نشهد نسبًا متوسطة حيث (٣٦.٤٪) من المديرين في المدارس الرسمية يتواصلون "بشكل محدود" و(٢٧.٣٪) منهم "بفعالية كبيرة". في الشمال، التفاوت واضح بين القطاعات؛ فالقطاع الخاص غير المجاني يسجل نسبًا منخفضة إذ يتواصل (٢٣.١٪) من المديرين بفعالية كبيرة مع المجتمع المحلي، في حين تبلغ النسبة في القطاع الرسمي (١٤.٣٪). أما البقاع فيُظهر أداءً إيجابيًا في القطاع الرسمي، حيث (٦١.٥٪) من المديرين تتواصل "بشكل جيد"، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر تفوقًا نسبيًا في التواصل بشكل جيد بين الإدارة والمجتمع المحلي بنسبة تصل إلى (٦٦.٧٪) من المديرين.

في الجنوب يظهر تميز واضح، حيث أن (٧٣.٣٪) من المديرين في المدارس الرسمية يتواصلون مع المجتمع المحلي "بشكل جيد"، بينما القطاع الخاص المجاني يحقق أداءً مثاليًا بنسبة (١٠٠٪)،

وتتميز النبطية بنسبة (٦٧.٩٪) من المديرين في المدارس الرسمية الذين يتي تتواصل "بشكل جيد"، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر توازنًا بنسبة (٣٣.٣٪) لكل من عبارتي "بشكل جيد" و"بفعالية كبيرة".

أما في مدارس عكار وبعبك الهرمل، فتظهر الحاجة إلى تحسين التواصل مع المجتمع المحلي، حيث نسبة التواصل "بفعالية كبيرة" منخفضة جدًا في القطاع الرسمي (٥٪ و ١٨.٢٪ على التوالي). في المقابل، يظهر القطاع الخاص غير المجاني في بعبك الهرمل أداءً متميزًا في التواصل مع المجتمع المحلي تصل نسبته إلى (٦٠٪). بينما يتصدر قطاع الأونروا في التواصل بفعالية كبيرة مع المجتمع المحلي، بنسبة (٧٥٪).

يظهر القطاع الخاص المجاني أداءً عاليًا في الجنوب والبقاع، بينما تشير النتائج في الشمال إلى أن هناك ضعفًا في التواصل الفعال مع المجتمع المحلي. وتتصدر مدارس بيروت والجنوب والبقاع في التواصل "بشكل جيد" و"بفعالية كبيرة" مع المجتمع المحلي. وتحتاج مدارس عكار وبعبك الهرمل إلى تفعيل آليات التواصل مع المجتمع المحلي، خصوصًا في القطاع الرسمي.

• تحليل نتائج استبيان الناظر

يشير الوضع العام في القطاع الرسمي إلى تواصل محدود مع المجتمع المحلي في معظم المحافظات. بحسب الإحصاءات (٤٤.٢٪) من الناظر يعتبرون التواصل "جيد"، بينما (٣١.٣٪) منهم يرونه "محدود"، ما يعكس حاجة لتحسين مستوى التواصل، خصوصًا في بعض المحافظات مثل بيروت والبقاع. في التعليم الخاص المجاني يظهر تواصل محدود أو غائب في بعض المحافظات، (٥١.٦٪) من الناظر يرون أن التواصل "جيد"، بينما (١٦.١٪) يعتبرونه "محدود". وتشير النسب إلى فجوات كبيرة في جودة التواصل بين المدارس والمجتمع المحلي، مما يتطلب اهتمامًا أكبر في بعض المحافظات مثل بيروت. وفي القطاع الخاص غير المجاني، تظهر البيانات تواصلًا جيدًا نسبيًا مع المجتمع المحلي، فيعتبر (٤١٪) من الناظر أن التواصل "جيد"، و ٢٧.٤٪ يرونه "فعّالًا". ورغم ذلك، هناك مناطق مثل الشمال والبقاع التي تتطلب تعزيز التواصل. وفي مدارس الأونروا هناك (٦٦.٧٪) من الناظر يعتبرون التواصل "جيد"، بينما (٣٣.٣٪) يرونه "فعّالًا"، ما يعكس حالة تواصل نسبية لكنها بحاجة للتحسين في بعض المحافظات.

على مستوى المحافظات، يُظهر القطاع الرسمي تفاوتاً كبيراً بين المحافظات. ففي بيروت (٣٦.٤٪) من النظار يرون أن التواصل "محدود" ونفس النسبة تراه "جيد"، بينما في جبل لبنان (الضواحي) (٦٤.٧٪) يعتبرونه "جيد". وفي الشمال، يجد (٣١.٦٪) من النظار أن التواصل "محدود"، بينما في البقاع، (٣٨.٩٪) يعتبرون التواصل "محدود". في الجنوب، النسبة الأفضل من النظار (٥٣.١٪) تعتبر التواصل "جيد". ويُظهر التعليم الخاص المجاني نتائج متباينة بين المحافظات. ففي بيروت والجنوب، يوجد تواصل جيد في كل المدارس، وفي البقاع تواصل جيد بنسبة (٦٦.٧٪) من النظار، وفعال بنسبة (٣٣.٣٪) منهم، بينما في الشمال، (٦٠٪) من النظار يرون التواصل "فعالاً" و(٤٠٪) يرونه "جيداً". وفي جبل لبنان (الضواحي)، (٦٠٪) من النظار يعتقدون أن التواصل "جيد"، و(٢٠٪) يرون أنه يتم "بفعالية كبيرة"، وفي جبل لبنان ما عدا الضواحي (٧٥٪) منهم يرون أنه "جيد" و(٢٥٪) منهم يرونه "فعال".

ويظهر التعليم الخاص غير المجاني أن (٤٤.٤٪) من النظار في بيروت يعتبرون التواصل "جيداً" و(٣٣.٣٪) يرونه "فعالاً". بينما في الجنوب، تصل النسبة إلى (٥٧.١٪) لخيار "جيد"، مع وجود بعض الفجوات في التواصل في الشمال حيث (٤٤.٥٪) من النظار يعتبرونه "محدوداً ولا يتم بشكل كافٍ". كما يُلاحظ تحسن في النسب في بعض المحافظات مثل النبطية وعكار.

أما في مدارس الأونروا، فكانت النسب متباينة حيث أفاد (٦٦.٧٪) من النظار بأن التواصل "جيد"، بينما أفاد (٣٣.٣٪) منهم بأنه "فعال". ويعكس الوضع العام تواصلاً فعالاً في بعض المدارس.

نستنتج من خلال التحليل المقارن أن:

- القطاع الرسمي: يُعد الأكثر تحدياً من حيث التواصل، مع تفاوت واضح بين المحافظات، حيث تظهر بيروت والبقاع نقاط ضعف كبيرة تتطلب تدخلات لتحسين التواصل مع المجتمع المحلي.
- التعليم الخاص المجاني: يُظهر مستوى تواصل أفضل مقارنة بالقطاع الرسمي، لكنه ما زال يعاني من فجوات في بعض المحافظات مثل جبل لبنان (الضواحي)، مما يتطلب معالجة لتحسين التواصل.
- التعليم الخاص غير المجاني: يتميز بتواصل أفضل نسبياً في معظم المحافظات، ولكن بعض المحافظات مثل الشمال والبقاع تحتاج إلى تعزيز إضافي.

- الأونروا: يُظهر أعلى مستويات التواصل المتوازن والفعال، حيث تُعد مدارس الأونروا نموذجًا إيجابيًا مقارنة بالقطاعات الأخرى، مع الحاجة إلى تحسينات طفيفة فقط.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

تشير النتائج إلى أن التواصل بين الإدارة والمجتمع المحلي في القطاع الرسمي يعاني من تفاوت في الفعالية عبر المحافظات المختلفة، مع تركيز واضح على التواصل المحدود في بعض المحافظات مثل بيروت. ويتميز التواصل بين الإدارات في قطاع الأونروا والمجتمع المحلي بالفعالية الكاملة في الشمال، حيث سجل (١٠٠٪) من المنسقين أن التواصل "جيد"، ما يعكس التنسيق الكامل بين الإدارة المدرسية والمجتمع المحلي. أما في القطاع الخاص المجاني، فتظهر نسبة عالية من الفعالية في جميع المحافظات، مما يعكس جهدًا أكبر في التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي. في القطاع الخاص غير المجاني، يتم التواصل بشكل جيد في معظم المحافظات، مع بعض الاختلافات في نسب التواصل بين المحافظات.

٣, ١, ٨, ٥. البند الخامس: كيف تقوم المدرسة ببناء علاقات مع المجتمع المحلي والجهات الداعمة لتأمين الموارد والدعم اللازم؟

• تحليل نتائج استبيان الناظر

في القطاع الرسمي، يظهر أن التواصل مع الجهات الداعمة يتم بشكل محدود في معظم المحافظات، وفق ما أفاد (٣٨.٧٪) من الناظر. كما أشار (١٢.٤٪) منهم إلى أن التواصل غير كافٍ، في حين أشار (٣.٢٪) منهم إلى غياب التواصل تمامًا. بالمقابل، أفاد (٣٣.٦٪) منهم بأن التواصل يتم بشكل جيد، و(١٢.٠٪) بأنه يتم بفعالية كبيرة، مما يشير إلى الحاجة إلى تحسين التواصل وتعزيز فعاليته في معظم المحافظات.

في التعليم الخاص المجاني، أظهرت البيانات أن غالبية الناظر أفادوا بتواصل جيد بين الإدارة والجهات الداعمة بنسبة (٥١.٦٪)، وأفاد (٢٢.٦٪) بأن التواصل يتم بفعالية كبيرة. بينما أفاد (١٢.٩٪) بأن التواصل غير كافٍ أو محدود. وتشير هذه النتائج إلى وجود فجوات في جودة التواصل في بعض المحافظات.

في القطاع الخاص غير المجاني يظهر أن التواصل مع الجهات الداعمة كان أكثر تنوعًا، حيث أفاد (٣٤.٢٪) من الناظر بتواصل "جيد"، و(٢٦.٥٪) بفعالية كبيرة. ولكن، أفاد (١٥.٤٪) من الناظر بأن التواصل "محدود"، و(١٣.٧٪) منهم قالوا أنه "غير كافٍ"، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في التواصل

مقارنة بالقطاعات الأخرى. بينما نتائج التواصل في مدارس الأونروا كانت متباينة، حيث أفاد (٣٣.٣٪) من النظار عن تواصل "جيد" و(٣٣.٣٪) عن تواصل يتم "بفعالية كبيرة"، بينما أفاد (٣٣.٣٪) بتواصل "محدود". هذه النتائج تشير إلى وجود فجوات في التواصل في بعض مدارس الأونروا.

على مستوى المحافظات نستنتج أنه في القطاع الرسمي في بيروت، (٣٦.٤٪) من النظار أفادوا عن تواصل "محدود"، و(٣٦.٤٪) أشاروا إلى تواصل "جيد". في جبل لبنان (الضواحي)، (٥٢.٩٪) أفادوا عن تواصل "جيد"، مما يعكس تحسناً ملحوظاً. في الشمال، ٥٠٪ من النظار قالوا أن التواصل بين الإدارة والمجتمع المحلي والجهات الداعمة "محدود". وفي البقاع، (٣٨.٩٪) أشاروا إلى تواصل محدود، و(٢٧.٨٪) قالوا أن التواصل "غير كافٍ". في الجنوب، (٤٠.٦٪) قالوا أن التواصل "محدود"، بينما أفاد (١٢.٥٪) عن تواصل "بفعالية كبيرة". أما في القطاع الخاص المجاني في بيروت، والبقاع، والجنوب، فقد أفاد جميع النظار أن التواصل مع المجتمع المحلي والجهات الداعمة "جيد"، مما يعكس وجود تواصل "جيد" في هذه المحافظات. في جبل لبنان (الضواحي)، (٤٠٪) أفادوا بعدم وجود تواصل كافٍ. وفي الشمال، (٤٠٪) أفادوا بتواصل "جيد" و(٦٠٪) "بفعالية كبيرة"، مما يعتبر الأفضل بين المحافظات. بينما أظهرت نتائج القطاع الخاص غير المجاني أن (٣٣.٣٪) من النظار يرون أن المديرين في بيروت يتواصلون بشكل "جيد" و(٣٣.٣٪) يرون أنه "بفعالية كبيرة". وفي جبل لبنان (الضواحي)، (٣١.٣٪) أفادوا عن تواصل "جيد"، بينما أفاد (٢٥٪) عن تواصل "بفعالية كبيرة". في الشمال، (٣٨.٩٪) أفادوا بتواصل "جيد" و(١٦.٧٪) وجدوا أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة".

من الواضح أن القطاع الرسمي يظهر تحديات أكبر في التواصل مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث يعاني من تواصل "محدود" في العديد من المحافظات مثل بيروت والشمال، بينما هناك بعض التحسن في مناطق جبل لبنان (الضواحي). أما القطاع الخاص المجاني، فيعاني من فجوات كبيرة في التواصل في بعض المحافظات مثل جبل لبنان (الضواحي)، بينما يظهر تواصل جيد في مناطق أخرى مثل بيروت والبقاع. القطاع الخاص غير المجاني يظهر تواصلاً جيداً نسبياً في معظم المحافظات، خاصة في الشمال وبيروت، لكنه يحتاج إلى تحسن في بعض المحافظات مثل الجنوب.

• تحليل نتائج استبيان المنسق

في القطاع الرسمي، تشهد معظم المحافظات تواصلاً محدوداً بين الإدارة المدرسية والجهات المانحة. في محافظة بيروت، يُسجل أعلى مستوى من الخيار الذي يقول أنه "لا يتم بناء علاقات كافية" بنسبة

(٤٤.٤٪) من المنسقين، يليه التواصل الذي يتم بشكل محدود بنسبة (٢٢.٢٪) من المنسقين. أما في جبل لبنان (ضواحي) وجبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فيتم التواصل بشكل جيد إلى حد ما وفق (٤٧.١٪) و(٤١.٠٪) من المنسقين على التوالي، بينما تظل نسبة "بناء العلاقات غير كافية" مرتفعة في بعض المحافظات. في الشمال، يظهر توازن بين التواصل بشكل جيد والتواصل المحدود، مع بعض الفعالية في بناء العلاقات. في البقاع، يشهد التواصل المحدود نسبة عالية من المنسقين تصل إلى (٤٠.٠٪)، مما يشير إلى الحاجة إلى تحسين التواصل مع الجهات المانحة.

في القطاع الخاص المجاني، يظهر التواصل مع الجهات المانحة بشكل مثالي في بعض المحافظات. في بيروت، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة (١٠.٠٪) من المنسقين. وفي جبل لبنان (ضواحي) وجبل لبنان (ما عدا الضواحي)، يتم التواصل بشكل جيد إلى حد كبير مع فعالية كبيرة تصل إلى (١٠.٠٪) من المنسقين. أما في الشمال والبقاع، فيظهر توازن بين التواصل بشكل جيد والتواصل المحدود، مع تفوق في بناء علاقات جيدة. في الجنوب والنبطية، تُظهر المحافظات ضعفًا في التواصل، مع وجود بعض التحسن في عكار وبعلبك الهرمل.

أما القطاع الخاص غير المجاني، فيشهد تباينًا واضحًا في النسب. ففي بيروت، يتم التواصل بشكل جيد بنسبة (٤١.٧٪) من المنسقين، بينما تسجل جبل لبنان (ضواحي) وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) نسبة عالية في التواصل بفعالية كبيرة تصل إلى (٣٠.٤٪) و(١٠.٠٪) على التوالي. في الشمال، يُسجل تواصل جيد وفعالية معتدلة في بعض المحافظات. في البقاع، يُظهر القطاع الخاص غير المجاني توازنًا بين التواصل الجيد والفعال. أما في الجنوب، فيظل التواصل منخفضًا، رغم وجود بعض المحافظات التي تتمتع بتواصل جيد. في النبطية، تسجل نسبة عالية في عدم بناء علاقات كافية، ما يعكس حاجتها إلى تحسين في هذه المجالات.

أما بالنسبة لقطاع الأونروا، فالتواصل يتم بشكل كامل وفعالية كبيرة في الشمال، مما يعكس التنسيق المثالي بين المدرسة والجهات المانحة.

بشكل عام، يظهر القطاع الخاص المجاني نتائج إيجابية على مستوى التواصل مع الجهات المانحة في معظم المحافظات، بينما القطاع الرسمي يحتاج إلى تحسينات ملحوظة في بعض المحافظات، خاصة فيما يتعلق ببناء العلاقات المجتمعية وتعزيز التواصل الفعال.

تظهر نتائج للتواصل بين الإدارة المدرسية والجهات المانحة عبر مختلف المحافظات والقطاعات تبايناً ملحوظاً في فعالية التواصل. في القطاع الرسمي، يسجل التواصل بشكل محدود أو غير كافٍ في معظم المحافظات، مع نسبة تواصل جيدة في بعض المحافظات مثل جبل لبنان والشمال، ولكن ما يزال يحتاج إلى تحسين خاصة في بناء العلاقات المستدامة بين الإدارة المدرسية والجهات المانحة.

أما في القطاع الخاص المجاني، فقد ظهرت نتائج إيجابية في معظم المحافظات، حيث تم تحقيق تواصل فعال وبناء علاقات جيدة، خاصة في بيروت وجبل لبنان والشمال. تظهر بعض المحافظات ضعفاً في التواصل في الجنوب والنبطية، ولكن بشكل عام يسجل هذا القطاع أعلى مستويات من الفعالية في التواصل.

في القطاع الخاص غير المجاني، يظهر تباين في نتائج التواصل، حيث يسجل التواصل الجيد والفعال في محافظات معينة مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والشمال، ولكن في محافظات أخرى مثل النبطية والبقاع تحتاج إلى تحسينات كبيرة.

بالنسبة لقطاع الأونروا، يظهر أن التواصل يتم بشكل مثالي في بعض المحافظات مثل الشمال، مما يعكس تنسيقاً عالياً بين المدارس والجهات المانحة. بالتالي، فإن القطاع الخاص المجاني يظهر أداءً قوياً في معظم المحافظات، بينما يحتاج القطاع الرسمي إلى دعم وتدريب لتفعيل آليات التواصل مع الجهات الداعمة لتأمين الموارد والدعم اللازم لمدارسه.

• تحليل نتائج استبيان المدير

يتبين بحسب النتائج أن (١٢.٩٪) من مديري المدارس في القطاع الرسمي يرون أنهم يتواصلون مع الجهات الداعمة والمجتمع المحلي "بفعالية كبيرة" لتأمين الموارد والدعم اللازم لمدارسهم، مع تسجيل أعلى نسبة في بيروت (٦٢.٥٪) من المديرين، يليها مدارس جبل لبنان ما عدا الضواحي (٥٠٪) من

المديرين، من ثم الجنوب (٤٣.٥%) من المديرين الذين قالوا أنهم يتواصلون "بشكل جيد" مع الجهات الداعمة، ويظهر الشمال تراجعاً نسبياً بـ (٣١.٤%) من التواصل.

وتسجل محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي أداء منخفضاً في التواصل بحسب (٢٧.٨%) من المديرين. وتسجل عكار وبعبك الهرمل نسباً متدنية جداً (٥% و ٩.١% على التوالي). أما في القطاع الخاص المجاني فيجد (٦.٧%) من المديرين أن التواصل مع الجهات الداعمة يتم "بفعالية كبيرة"، مع أداء مثالي في الجنوب (١٠٠%) من المديرين، وأداء متوسط في بعبك الهرمل (٦٦.٧%) منهم. في المقابل، يظهر الشمال تراجعاً كبيراً حيث أفاد (١٦.٧%) فقط بأن التواصل قائم. و(٤٠%) من المديرين قالوا أنهم يعتمدون التواصل "بشكل جيد"، مع نسب متوازنة في بيروت (٥٠%) من المديرين، وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٥٠%).

أما في القطاع الخاص غير المجاني فإن (١٦.٣%) من المديرين قالوا أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة"، وفي بعبك الهرمل بلغت النسبة (٤٠%)، والجنوب (٢٨.٦%)، والبقاع (٢٢.٢%) وسجل (٢٨.٦%) من المديرين أن التواصل يتم "بشكل جيد" في البقاع، و(٤٠%) في جبل لبنان ما عدا الضواحي. وفي قطاع الأونروا وجد (٧٥%) من المديرين أن التواصل مع الجهات الداعمة يتم "بفعالية كبيرة"، مع أداء عال في جميع المحافظات مثل جبل لبنان الضواحي والشمال والجنوب.

عند مقارنة نتائج المحافظات نجد أن بيروت تحقق أعلى نسب في القطاع الرسمي حيث تبلغ نسبة التواصل "بفعالية كبيرة" مع الجهات الداعمة (٦٢.٥%) من المديرين، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر تفوقاً بنسبة (١٠٠%) من المديرين الذين يرون أن التواصل يتم "بشكل جيد". ويسجل جبل لبنان (الضواحي) نسباً متوسطة، وفي القطاع الرسمي يتواصل (٣٦.٤%) من المديرين "بشكل جيد" مع الجهات الداعمة و(١٨.٢%) منهم فقط يتواصلون "بفعالية كبيرة". أما في الشمال، فالتفاوت واضح بين القطاعات؛ القطاع الخاص غير المجاني يسجل نسباً منخفضة في التواصل بفعالية كبيرة مع الجهات الداعمة، تصل إلى (٧.٧%) من المديرين، بينما تصل النسبة في القطاع الرسمي إلى (١١.٤%). ويظهر البقاع توازناً في القطاع الرسمي حيث يجد (٤٦.٢%) من المديرين أن التواصل يتم "بشكل جيد"، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر نسباً متواضعة في التواصل الجيد مع الجهات الداعمة تصل إلى (٣٣.٣%) من المديرين.

ويتفوق الجنوب في القطاع الرسمي، حيث يجد (٤٦.٧%) من المديرين أن التواصل يتم "بشكل جيد" مع الجهات الداعمة، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر أداءً مثاليًا بنسبة (١٠٠%) من المديرين. وتظهر النبطية أداءً معتدلاً حيث أن (٤٦.٤%) من المديرين في المدارس الرسمية قالوا أن التواصل



يُحصل "بشكل جيد"، بينما يظهر توازن في القطاع الخاص المجاني إذ ترى نسبة (٥٠%) من المديرين أن التواصل يتم "بشكل جيد" و"بفعالية كبيرة" لكل منهما. أما عكار وبعبك الهرمل، فتظهران تراجعاً في القطاع الرسمي، حيث أن نسبة المديرين الذين يتواصلون "بفعالية كبيرة" منخفضة جداً (٥% و ٩.١% على التوالي). في المقابل، يحقق القطاع الخاص غير المجاني في بعبك الهرمل أداءً أفضل بنسبة (٤٠%) من المديرين.

نستنتج أن مدارس قطاع الأونروا هي الأفضل في التواصل "بفعالية كبيرة" مع الجهات الداعمة، تصل نسبتها إلى (٧٥%) من المديرين. أما القطاع الخاص المجاني فيظهر أداءً مثاليًا في الجنوب، بينما تعاني مدارس الشمال من ضعف في التواصل الفعال مع الجهات الداعمة. وتتصدر مدارس بيروت والجنوب والبقاع بالتواصل "بشكل جيد" و"بفعالية كبيرة" مع الجهات الداعمة. بينما مدارس عكار وبعبك الهرمل تحتاج إلى تفعيل آليات التواصل مع الجهات الداعمة، خصوصاً في القطاع الرسمي.



٩.٥. تحليل نتائج السؤال البحثي الخامس: ما هي النتائج المتوقعة حول تطبيق

المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المدارس الرسميّة

والخاصّة؟

يهدف هذا السؤال إلى مقارنة توقعات المجتمع التربوي بشأن نجاح تطبيق المناهج المطوّرة بناءً على السياقات المختلفة بين قطاعي التعليم الرسمي والخاص. وستتضمّن الإجابة عرضاً لنتائج مجموعات التركيز مع الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي في كلا القطاعين، ونتائج المقابلات مع المسؤولين التربويين في المؤسسات الخاصة، واستخلاص أبرز النتائج التي تسهم في الإجابة على محاور السؤال المطروح. وفي الختام، سيتم تقديم إجابة شاملة ونهائية على السؤال، تجمع بين التحليل والمقارنة.

٣.١.٩. نتائج مجموعات التركيز مع الطلاب

للإجابة على السؤال الخامس من أسئلة الدراسة حول الحاجات والمستلزمات لتطبيق المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة، أُجريت مجموعات مركزة مع الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي من مختلف القطاعات والمحافظات للوقوف على آرائهم حول تلك الحاجات كونهم معنيون بالدرجة الأولى من تطبيق المناهج المطوّرة.

وقد تمحورت الأسئلة حول عدة محاور وهي: البيئة المدرسية، والدعم التعليمي، وتعزيز المهارات، والاستعداد للحياة بعد المدرسة.

٣, ١, ٩, ١. المحور الأول: البيئة المدرسية والشعور بالأمان

عكست ردود الطلاب في هذا المحور حاجتهم إلى بيئة مدرسية غنية بالموارد الداعمة، سواء من حيث التكنولوجيا أو المهارات الحياتية. كما أشاروا إلى أهمية المشاريع التعاونية والأنشطة التي تحفز التفكير الإبداعي والاستعداد للمستقبل. وقد توزعت البنود التي تشكل هذا المحور برأيهم على الشكل الآتي:

البند الأول: دور المعلم في خلق بيئة تعليمية محفزة

أشار الطلاب إلى أن شخصية المعلم تؤثر بشكل كبير على البيئة التعليمية. فالمعلم ذو الشخصية الداعمة والمتفهمة يعزز شعور الطلاب بالأمان ويشجعهم على التفاعل والمشاركة. ويتجلى دور المعلم في كيفية تعامله مع الطلاب، وقدرته على التفاهم والحوار معهم كمدخل لإقبالهم على المادة الدراسية والتفاعل معها، وزيادة الدافعية لديهم.

كما يلعب أسلوب التدريس المتنوع والمعتمد من قبل المعلم دوراً في خلق جو تفاعلي يساعد الطلاب على استيعاب الدروس بشكل أفضل، خصوصاً إذا كان هذا الأسلوب يناسب احتياجاتهم وبرأيهم فإن أسلوب التدريس الذي يقوم على التفاعل يحقق إفادة أكبر ويساعد المتعلمين على تذكر الدروس ويزيل الحواجز بين المعلم والمتعلمين.

وركز الطلاب على موضوع التفاعل الإيجابي داخل الصف، ويقصد به بناء علاقة إيجابية بين المعلم وبينهم لأن من شأن ذلك أن يعزز شعورهم بالراحة والثقة بالنفس، مما ينعكس إيجابياً على تحصيلهم العلمي. ويرى الطلاب أن هذا التفاعل يترجمه المعلم بإفساحه المجال للكلام والمشاركة والحوار، فعندما يشعر الطالب بأن المعلم يحاوره ويهتم برأيه فيشعر إنذاك بأنه يقدره ويهتم بمستقبله.

البند الثاني: الاهتمام بالمواد الدراسية

ركزت مداولات الطلاب على عدة مؤشرات في هذا البند، ومنها تفضيل معظمهم للمواد العلمية لشعورهم بأنها أكثر ارتباطاً بمستقبلهم الأكاديمي والمهني، ويرون أنها توفر لهم فرصاً أفضل في المستقبل. كما يرون أنها ترتبط أكثر بحياتهم العملية.

وبالتالي يشعر بعض الطلاب أن المواد الأدبية أقل أهمية مقارنة بالمواد العلمية، ولا يجدون لها فائدة مستقبلية مباشرة، وتأتي اللغة العربية والمواد الأدبية ضمن هذه المواد التي يرى بعض الطلاب أنها عبارة عن حشو لا فائدة منه.

النقطة الثانية التي ركز عليها الطلاب في هذا البند هي ارتباط المواد التي يدرسونها بالمستقبل المهني، وقياساً على هذا الارتباط يتكون اهتمامهم بالمواد، فيزداد اندفاعهم نحو المواد العلمية ويتراجع بالنسبة لبعض المواد الأخرى التي قد لا تحظى بنفس المستوى من الاهتمام أو الاندفاع.

البند الثالث: إهتمام الإدارة

يؤكد الطلاب على دور الهيئة الإدارية والمعلمين في المدرسة ويرون أنه دور جيد ومتعاون، وهذا الشعور يساهم في إحساسهم بالأمان والراحة، وهم مرتاحون لسير الأمور. ويجد الطلاب أن التجهيزات والمساعدات والاحتياجات الأساسية متوفرة، وأن الجو العام في المدارس ممتاز، لكن بعضهم الذين مروا بتجربة الحرب والنزوح فهم يحتاجون فقط لبعض الوقت للراحة النفسية، وخلال ذلك فهم يتلقون الدعم والمساندة من الأساتذة والهيئة التعليمية والهيئة الإدارية.

ويرى الطلاب أن التعامل الجيد معهم وشعورهم بالراحة والأمان مرده إلى الدور الذي تقوم به الإدارة المدرسية والمعلمين في خلق بيئة تعليمية إيجابية.

البند الرابع: الأنشطة اللاصفية

يركز الطلاب في هذا البند أيضاً على موضوع الأنشطة اللاصفية ويرون أنها حاجة ملحة لأنها تُنمّي المواهب وتُخرج الطلاب من الروتين الدراسي. ويحرصون خلالها على إطلاق مواهبهم، وهذا يظهر أهمية تخصيص وقت وموارد لدعم هذه الأنشطة.

وأشار الطلاب إلى الأماكن المفضلة لديهم داخل المدرسة حيث يقضون أوقات فراغهم، مثل المختبر، الملعب، أو الصفوف الدراسية. وتحدثوا عن علاقتهم بتلك الأماكن وتعلقهم بها. كما تحدثوا عن الأوقات التي يفضلونها خلال اليوم الدراسي مثل حصص المواد المفضلة أو فترات الاستراحة. ورأى بعضهم أن بعض المواد كالرياضيات تعني لهم الكثير بسبب أسلوب المعلم، والبعض الآخر يرى أن الأوقات المفضلة تتنوع بين الأنشطة والمواد الدراسية التي يشعر بأنها مفيدة. ومنهم من يفضل حصص التربية الرياضية التي تكون ساعة واحدة في الأسبوع، وحصص اللغة العربية.

وبرز اهتمام لدى الطلاب بالأنشطة التي تقام في عيد الاستقلال، ويوم اللغة العربية، حيث يشاركون في أنشطة ثقافية ومسرحية. وشكا الطلاب من غياب حصص التربية الموسيقية عن المنهاج.

خلاصة المحور الأول

وجد الطلاب أن تطبيق المناهج المطوّرة يتطلب بيئة مدرسية غنية بالموارد والتكنولوجيا، مع دور فعّال للمعلم الذي يعزز التفاعل والمشاركة. ويفضلون المواد العلمية لارتباطها بمستقبلهم المهني، بينما يرون المواد الأدبية أقل أهمية. وتلعب الإدارة المدرسية برأيهم دوراً كبيراً في توفير بيئة تعليمية إيجابية، خاصة للطلاب الذين مروا بتجارب صعبة مثل الحرب. وركزوا على ضرورة الأنشطة اللاصفية لتطوير المواهب وتخفيف الروتين الدراسي. وتبين بشكل عام أن التعليم الخاص قد يوفر إمكانيات أفضل في هذه الجوانب مقارنة بالتعليم الرسمي.

٢, ٩, ١, ٣. المحور الثاني: الدعم الأكاديمي

ضمن هذا المحور ركز الطلاب على عدة بنود وجدوا أنها ضرورية لتطبيق المنهاج، وهي:

البند الأول: نظام الدعم الرسمي

وفي هذا البند تحدثوا عن حجم الصف المناسب، ووجدوا أن تقليل عدد الطلاب في الصف يساهم في تحسين جودة التعليم وزيادة التركيز ويتيح الفرص لطرح الأسئلة.

كما تناولوا في هذا البند موضوع توفر المساعدة من الإدارة، ووجدوا أن الدعم الإداري يشكل عاملاً مهماً في حل مشاكل الطلاب وتلبية احتياجاتهم من خلال توفير التواصل وإتاحته. كما أن التواصل الجيد مع المعلمين يساهم في تعزيز التفاعل داخل الصف وخارجه. ووجدوا في تسهيل التواصل مع المعلمين فرصة للتقدم وطرح الأسئلة.

البند الثاني: الدعم غير الرسمي

ويقصد به دعم الأقران، ويرى الطلاب أن تعاونهم فيما بينهم يساهم في تحسين الفهم وحل المشكلات الدراسية. ويجد الطلاب أن التواصل المستمر خارج أوقات الدراسة بين الطلاب والمعلمين أو الأقران يعزز من جودة التعليم، ويتم استثمار منصات التعلم ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز هذا التواصل. ويشيد الطلاب بتعاون الأساتذة وتشجيعهم على التواصل لحل المسائل الدراسية.

ويجد الطلاب أن تبادل الموارد والمعلومات بينهم يحسن من أدائهم الدراسي، فيستطيع البعض مساعدة البعض الآخر، وتحديدًا خلال التحضير للإمتحانات.

في موضوع الدعم ركز الطلاب على توافر الموارد التكنولوجية فرأوا أن بعضها متوافر مثل البروجكتور، لكنهم لاحظوا نقصًا في بعض الموارد مثل مختبرات الكمبيوتر المجهزة بشكل كامل. وشددوا على الدور الذي يلعبه البروجكتور في مادة الجغرافيا، لكنهم أشاروا إلى عدم وجود مختبر كمبيوتر مجهز بالكامل في المدرسة.

في موضوع استخدام التكنولوجيا في التعليم أكدت الإجابات على دور التكنولوجيا في تسهيل العملية التعليمية، ودور LCD المدعوم بالأنشطة، وعروض البوربوينت (Power Point) التي يتم تحضيرها وإرسالها على المنصة، حتى إن احتاج الطلاب إلى إعادة الشرح يمكنهم الدخول إليها واستعادة المادة. مما يبرز أهمية تبني التكنولوجيا كوسيلة لتعزيز التعلم الذاتي.

٣, ١, ٩, ٣. المحور الثالث: التحديات والاحتياجات

البند الأول: الحاجة للتطوير المؤسسي

شدد الطلاب على ضرورة تحسين البنية التحتية والمرافق لتلبية احتياجاتهم. وأشاروا إلى الحاجة لتطويرات كثيرة، خصوصًا في القاعات الدراسية، إذ أن بعض الأدوات أصبحت قديمة العهد ويجب

تحديثها لأنها لم تعد تتناسب مع الواقع الحالي. وأشار الطلاب إلى نقص في هذه الناحية، وهذا النقص يؤثر على فهم المادة وخصوصًا في ظل افتقار إجراء التجارب العملية والتطبيقية. فالطلاب يشعرون أنهم بحاجة للتطبيقات كي يفهموا المادة وتترسخ بذاكرتهم. كما أنهم بحاجة إلى برامج تعليمية لتعزيز المهارات التكنولوجية.

وفي موضوع التحديات التقنية أبرز الطلاب وجود مشاكل تقنية مثل انقطاع الكهرباء التي تؤثر على استفادتهم من الموارد المتاحة، حتى مع وجود الكمبيوتر فهم يعانون من انقطاع الكهرباء الذي يمنعهم من استخدام الطومبيوتر.

في موضوع تجهيزات المدارس والموارد أظهرت الإجابات تفاوتًا في توفر التجهيزات والموارد بين المدارس، ومع وجود الملعب الجيد والواسع إلا أن المدارس تفتقر لوجود المسرح. وهنا تبرز الحاجة إلى تجهيزات إضافية مثل المسارح والمختبرات لتحفيز الطلاب وتوفير بيئة تعليمية شاملة.

وعن مسؤولية المؤسسات يقول الطلاب أن المؤسسات التعليمية مسؤولة عن تقديم بيئة متطورة تلائم الطلاب. وتحتاج المدارس إلى دعم أكبر من الوزارة لتحسين وضعها، والمسؤولية تقع على الجميع، من الإدارة إلى الوزارة.

وشدد الطلاب على الحاجة للمشاريع التطويرية، من خلال إطلاق مشاريع تستهدف تحسين جودة التعليم والمرافق المدرسية، فهذه المشاريع تساعد في تحسين المدرسة، ويجب أن تكون هناك خطط واضحة لتحديث المدارس.

البند الثالث: تعزيز المهارات

أوضح الطلاب أهمية اكتساب المهارات التكنولوجية في المرحلة المدرسية للتحضير بشكل جيد للجامعات وسوق العمل. وأشاروا إلى أن تعلم مهارات مثل استخدام الكمبيوتر يعد أمرًا أساسيًا للتحضير لمتطلبات الحياة المستقبلية، سواء في التعليم أو العمل. وهم يجدون أن العمل على الكمبيوتر هو مهارة مهمة جدًا ويجب أن يتعلموها ليكونوا جاهزين للجامعة والعمل. كما أشاروا إلى أهمية تخصيص حصص مدرسية لتعلم الكمبيوتر بشكل مكثف، خاصة للطلاب الذين لا يمتلكون خلفية تكنولوجية قوية. كما أبرزوا حاجتهم إلى تعلم المهارات الأساسية مثل كتابة السيرة الذاتية (CV) وتحضيرهم للمقابلات الوظيفية والجامعية. وقد عبر بعضهم عن عدم معرفته لأسس كتابة السيرة الذاتية، ولا كيفية التقدم على وظيفة أو الانتساب إلى جامعة.

وأوضح أحد الطلاب أن المدرسة قد توفر فرصًا لتعلم البرمجة أو تطوير المهارات التقنية مثل "الكودينج" وتطوير المواقع الإلكترونية (web development) عبر مختبرات متخصصة.

وفي موضوع المهارات اليدوية والإبداعية تحدث الطلاب عن أهمية تطوير هذه المهارات مثل الرسم والفنون، لكنهم أشاروا إلى وجود نقص في الموارد المخصصة لذلك. فقد أشار بعضهم إلى أنهم يحضرون الأدوات بأنفسهم، لكن لا توجد غرف أو أدوات خاصة للرسم. وأشار البعض الآخر إلى أنهم يفكرون إلى الأماكن المناسبة لممارسة الفنون الإبداعية بالرغم من أن الفنون مهمة لتطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي.

وبالنسبة للمهارات الاجتماعية والتعاونية أعرب الطلاب عن أهمية الأنشطة التي تعزز التعاون والعمل الجماعي، مثل الاجتماعات الأسبوعية التي تهدف إلى تبادل الأفكار وتنظيم الأنشطة المدرسية المفيدة. ويقولون أنه لديهم اجتماعات أسبوعية يناقشون فيها أفكارًا جديدة ويخططون لأنشطة تفيد جميع الطلاب. كما أشار الطلاب إلى وجود دعم نفسي واجتماعي في المدرسة عبر المختصين النفسيين، مما يساعدهم في التعامل مع التحديات الشخصية والنفسية. وبرأيهم فإن كل شخص بحاجة إلى مختص نفسي ليس فقط الأشخاص المرضى، لأن الصحة النفسية تؤثر على التحصيل الأكاديمي.

البند الرابع: الاستعداد للحياة بعد المدرسة

هنا ركز الطلاب على موضوع التوجيه الأكاديمي والمهني، فأشادوا بتوجيههم في اختيار مساراتهم الأكاديمية والمهنية، ولفقوا إلى أهمية اللقاءات التي تساعدهم في تحديد التخصصات الجامعية. ويروي أحد الطلاب أن أحد الأخصائيين قد حضر إلى المدرسة وتحدث إليهم عن التخصصات المستقبلية وكيفية اختيار الميجر المناسب. كما أشار الطلاب إلى أنهم بحاجة إلى زيادة وعيهم حول خيارات التعليم العالي والتخصصات المتاحة لهم، خصوصًا وأن هناك الكثير من ميجرز majors لا يعرفونها مع أنهم يمرون بفترات عمرية يشعرون فيها بالحيرة وبعدم معرفة ما يرغبون به، ولا يستطيعون التفريق بين ما يحبونه وبين ما يريدونه.

ويوضح بعض الطلاب أن المعلمين لهم دور كبير في توجيههم نحو المسارات الأكاديمية والمهنية الصحيحة، لأن المعلمين برأيهم هم أكثر الناس الذين يعرفون ماذا يريد طلابهم وما يحبونه.

وفي موضوع المشاريع والخدمة المجتمعية أشار الطلاب إلى أهمية المشاركة في الأنشطة المجتمعية، حيث قاموا بتنظيم مشروع لجمع الأموال والتبرع بها لجمعية خيرية. لكنهم عبّروا عن رغبتهم

في أن تكون هناك مشاريع تعليمية مرتبطة بشكل أكبر بالمواد الدراسية. وعبر بعضهم عن فرحته بالمشاركة في مشروع لجمع الأموال والتبرع بها لجمعية خيرية، ووصفوه بأنه نشاطاً جميلاً جداً. ويجد بعضهم أنه لا توجد مشاريع مرتبطة بالمواد الدراسية، ويودون أن يشاركوا في مشاريع تعزز فهمهم. تظهر هذه الإجابات حاجة الطلاب إلى توجيههم لمشاريع تعليمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمناهجهم الدراسية، مما يعزز تعلمهم العملي ويفتح أمامهم فرصاً لتنمية مهاراتهم العملية.

وأثار الطلاب موضوع الوعي الذاتي واتخاذ القرارات الأكاديمية، وأظهرت إجاباتهم أهمية التوجيه الأكاديمي في زيادة الوعي الذاتي لديهم، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات أكاديمية مدروسة. وأشار أحد الطلاب إلى أهمية هذا التوجيه منذ المراحل المبكرة، فعندما تخبره جامعة ما أنه ليس في مرحلة الجامعة لأنه ليس لديه الوعي الكافي، ويجب أن يكون وعياً بنفسه ومع الإمكانيات المتاحة.

وقد أظهر الطلاب رغبتهم في أن يتعرفوا على التخصصات الأكاديمية بشكل أعمق، وضرورة توجيههم خلال السنوات الدراسية للتركيز على التخصصات التي تتناسب مع ميولهم المستقبلية.

وعندما طرحت فكرة استكشاف التخصصات الأكاديمية برزت حاجة الطلاب إلى مزيد من الإرشاد حول التخصصات الأكاديمية المختلفة. كما أشاروا إلى أن هناك العديد من التخصصات التي لا يعرفون عنها الكثير، مما يجعلهم في حالة حيرة عند اتخاذ قراراتهم الدراسية. وشددوا على دور المعلمين في التوجيه، وقالوا أن لهم دور محوري في توجيه الطلاب في مسيرتهم الأكاديمية والمهنية، لأن المعلمين يعرفون طلابهم أكثر من سواهم. وهذه الإشارة تدل على ضرورة أن يكون المعلمون مجهزين بالأدوات والمهارات اللازمة لتقديم الإرشاد المهني والمساعدة في توجيه الطلاب بشكل فعال.

وتوصلت حلقة النقاش في المجموعة المركزة إلى جملة استنتاجات عامة تتلخص بمشكلات المناهج الحالية، وتحديدًا التركيز على الحفظ بدلاً من التفكير النقدي، حيث انتقد الطلاب المناهج بسبب تركيزها المفرط على الحفظ الآلي، مما يحد من فرص تنمية مهارات التفكير التحليلي والإبداعي. وأكدوا الحاجة إلى تغيير يشجع على حل المشكلات والاستكشاف الفكري. كما تتلخص في قِدم المحتوى، حيث وُصِفَت المناهج بأنها غير مواكبة للتطورات المجتمعية والاقتصادية والتكنولوجية الحالية. ووجد الطلاب أنها غير ذات صلة بالتطبيقات الواقعية، خاصة في مواد مثل التاريخ والاقتصاد، حيث اقترحوا تحديثها لتشمل أمثلة وأحداث حديثة. ومن الأمور التي تم استنتاجها أيضاً عدم كفاية التحضير للمهن المستقبلية، حيث شعر العديد من الطلاب بأن المناهج تفتقر إلى المهارات الأساسية المطلوبة للمهن المستقبلية،

مثل التحدث أمام الجمهور، المناظرة، القيادة، والعمل الجماعي. كما انتُقد نقص التركيز على المهارات العملية المرتبطة ببيئات العمل المهنية.

أما بشأن الاقتراحات لتطوير المناهج، فركز الطلاب على التعلم متعدد التخصصات، واقترحوا دمج المواد لجعل التعليم أكثر شمولية وترابطاً. كما دعوا إلى التعلم القائم على المهارات من خلال الدعوة إلى مناهج تركز على المهارات المستعرضة، مثل: مهارة التفكير النقدي وتشجيع التفكير التحليلي وحل المشكلات. ومهارة التحدث أمام الجمهور بتطوير مهارات التواصل. ومهارة حل المشكلات الجماعي بتعزيز العمل الجماعي.

وأكد الطلاب على ضرورة دمج التكنولوجيا، من خلال إدراج مواد تعتمد على التكنولوجيا، مثل: البرمجة والروبوتات، المهارات الرقمية واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، ورأوا أن هذه المهارات ضرورية للتكيف مع التقدم التكنولوجي في سوق العمل.

وفي موضوع التعلم الاجتماعي والعاطفي تضمنت الاقتراحات تنفيذ برامج تركز على الذكاء العاطفي، إدارة التوتر، وبناء المرونة، خاصة في المدارس الرسمية.

أما بالنسبة لطرق التعليم والتعلم، فدعا الطلاب إلى تبني النهج العملي التطبيقي، مثل: مختبرات للمواد العلمية، سيناريوهات واقعية في الاقتصاد، مشاريع جماعية للتعلم التعاوني وممارسة التحدث أمام الجمهور. وباعتماد أساليب التعلم التفاعلية باستخدام الوسائط المتعددة، مثل مقاطع الفيديو والمحاكاة الرقمية، يُعتبر وسيلة فعالة لجذب انتباه الطلاب.

وفي الإطار نفسه دعوا إلى تدريب المعلمين على أساليب حديثة، مثل: دمج الأدوات الرقمية في التعليم، تشجيع النقاشات المفتوحة والمناظرات النقدية.

وفي موضوع الفلسفة والمواد المجردة، شملت اقتراحات الطلاب طرقاً مبتكرة لتدريس المفاهيم المجردة من خلال الأنشطة بدلاً من الاعتماد على الحفظ.

أما في موضوع التقييم والاختبارات، فطلب الطلاب إعادة النظر في صيغ الامتحانات، من خلال اختبارات تقيس الفهم والتطبيق بدلاً من الحفظ. وتطبيق أنظمة التقييم المتوازنة، حيث يجب أن تتضمن المراجعات مكونات نظرية وعملية لتقييم قدرات الطلاب بشكل شامل. وكذلك اعتماد سياسات التقييم المرنة، حيث اقترح الطلاب في هذا الإطار التساهل مع الأخطاء البسيطة في المواد التطبيقية مثل الكيمياء، مما يسمح لأنظمة التقييم بأن تعكس الفهم الحقيقي بشكل أفضل.

ودعا الطلاب إلى العدالة وإمكانية الوصول، في توزيع الموارد حيث أشار الذين ينتمون إلى المحافظات البعيدة عن العاصمة إلى نقص الموارد، مثل الوصول إلى الإنترنت والأجهزة الرقمية. وشددوا على الحاجة إلى توزيع عادل للموارد عبر جميع المحافظات.

وأثاروا في اقتراحاتهم مسألة الفجوة الرقمية، فبينما تستخدم بعض المدارس الموارد الرقمية بشكل فعال، تفتقر مدارس أخرى إلى الأساسيات. وأن معالجة هذه الفجوة أمر ضروري لتحقيق الإنصاف في التعليم.

من الاستنتاجات الرئيسة التي توصل إليها الطلاب، موضوع التحضير للفرص المستقبلية، وذلك من خلال التوافق مع متطلبات الجامعات، بحيث يجب أن تعكس المناهج معايير القبول الجامعي، خاصة في الكتابة التحليلية ومهارات البحث، وفي المعرفة بالموضوعات المرتبطة بمجالات التعليم العالي.

وفي موضوع الاستعداد لسوق العمل تضمنت الاقتراحات تعليم مهارات مثل التواصل والأخلاقيات في مكان العمل، وإدارة المشاريع، وحل المشكلات المعقدة في السيناريوهات الواقعية.

أما بشأن الأنشطة اللاصفية والتعليم الشامل، فاقترح الطلاب دمجها في المناهج، إذ يجب أن تُعترف الأنشطة مثل الفن، الرياضة، والموسيقى كجزء أساسي من التعليم. كما اقترحوا في موضوع الخدمة المجتمعية تضمين المشاريع المجتمعية لتشجيع المسؤولية المدنية والتطبيق العملي للقيم المتعلمة. وفي الإطار نفسه طرحوا فكرة دعم المواهب، ودعوا إلى أن توفر المدارس الموارد لتنمية المواهب الفردية في الرياضة، الفنون، وغيرها من المجالات غير الأكاديمية.

من الاستنتاجات أيضاً موضوع الملاءمة الثقافية والاجتماعية الاقتصادية، فركزوا على جانب التاريخ والثقافة المحلية، ودعوا إلى إدراج الأحداث المحلية، الروايات الثقافية، والتقاليد لضمان ارتباط المناهج بهويات الطلاب. كما دعوا إلى الالتفات إلى المنظور العالمي مع التركيز على الثقافة المحلية، ورأوا أن على المناهج أن تعزز أيضاً نظرة عالمية، لإعداد الطلاب لفهم عبر الثقافات وفرص دولية.

من المحاور الرئيسة التي طرحها الطلاب اقتراحات بشأنها كان موضوع التكنولوجيا في التعليم، وتحديدًا الموارد الرقمية، حيث دعوا إلى تشجيع اعتماد منصات التعلم الرقمية مثل الكتب الإلكترونية والأجهزة اللوحية لتقليل العبء المادي للكتب الثقيلة وتحديث أساليب التعلم. كما دعوا إلى التعليم المدفوع

بالتكنولوجيا والذي يشمل استخدام أدوات مثل المحاكاة الافتراضية، منصات التعاون عبر الإنترنت، والواجبات الرقمية.

وبشأن تحديث المحتوى تناول الطلاب موضوع تحديث الكتب المدرسية، واقتروا مراجعة الكتب المدرسية لتشمل موضوعات مثل المجالات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والاستدامة، والأحداث التاريخية الأخيرة والتطورات الاقتصادية. وشددوا على مسألة التطبيقات العملية وضمان ارتباط المحتوى بالتطبيقات الواقعية، خاصة في مواد STEM والاقتصاد.

خلاصة

ركزت مداولات الطلاب في هذا المحور على أهمية الدعم الأكاديمي المتنوع، حيث أشاروا إلى ضرورة تقليل عدد الطلاب في الصف لتحسين جودة التعليم وتعزيز التواصل مع المعلمين. كما أكدوا على دور الدعم الإداري في تلبية احتياجات الطلاب، وكذلك أهمية التعاون بين الأقران في تعزيز الفهم وحل المشكلات. بخصوص التكنولوجيا، شدد الطلاب على استخدامها في تسهيل العملية التعليمية، رغم وجود نقص في بعض الموارد مثل مختبرات الكمبيوتر. في مجال التحديات، أبرز الطلاب الحاجة لتطوير البنية التحتية للمرافق المدرسية وتحسين تجهيزاتها، خاصة في المدارس التي تفقر إلى بعض الأدوات مثل المسارح والمختبرات المتخصصة. كما تناولوا أهمية تعزيز المهارات التكنولوجية والاجتماعية، مشيرين إلى ضرورة تعلم المهارات الرقمية والتواصل الفعّال لدعم التحضير لمستقبلهم الأكاديمي والمهني.

خلاصة النتائج للإجابة على السؤال البحثي:

- هناك حاجة لاتباع المعلمين أساليب مرنة ومشوقة
- يجب التركيز على أهمية الأنشطة اللاصفية (المسرح، الموسيقى).
- توافر الدعم المدرسي وضرورة تعزيزه.
- يجب الاهتمام بالبيئة الصفية لتسهيل عملية التواصل بين المعلمين والطلاب.
- إعطاء أهمية للتوجيه المهني.
- التشجيع على العمل التعاوني لأنه أثبت فعاليته لدى الطلاب.
- توفير الوسائل التكنولوجية واستثمارها في العملية التعليمية.
- التركيز على التعلم متعدد التخصصات ودمج المواد

- التركيز على التعلم القائم على المهارات
- ضرورة دمج التكنولوجيا
- تنفيذ برامج تركز على الذكاء العاطفي
- تبني النهج العملي التطبيقي
- إعادة النظر في آليات التقييم.

٣.١.١.١. نتائج المقابلات مع المسؤولين التربويين في المؤسسات الخاصة

تأتي هذه المقابلات استكمالاً لاستكشاف النتائج المتوقعة حول تطبيق المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المدارس الرسميّة والخاصّة، والتي تندرج في إطار السؤال البحثي الخامس. ولهذه الغاية أجريت مقابلات مع أصحاب مؤسسات تربوية خاصة واسعة الانتشار على الأراضي اللبنانية وتمثل جميع أطراف المجتمع اللبناني، لاستطلاع آرائهم حول السؤال المطروح، وتضمنت المقابلات ست محاور رئيسية وتضمن كل محور أسئلة فرعية، وهدفت الإجابات إلى مقارنة توقعات المجتمع التربوي من نجاح تطبيق المناهج بناءً على السياقات المختلفة بين التعليم الرسمي والخاص، وسيتم عرض النتائج وفقاً لهذه المحاور.

٣.١.١.١.١. المحور الأول: تقييم الموارد البشرية والمادية المطلوبة لتطبيق المناهج المطوّرة

١. برأيكم، ما هي الموارد الأساسية المطلوبة (المادية والبشرية)؟

وقد جاءت الإجابات على السؤال كالآتي:

هناك ترابط واضح بين نقص تهيئة الموارد البشرية والقدرة على تطبيق المناهج الجديدة. فعدم التدريب والوضوح أدى إلى تضارب في تنفيذ منهج ١٩٩٧. كما تشكل الموارد المادية تحدياً إضافياً، حيث إن المدارس غير المتكافئة في تجهيزاتها ستواجه صعوبات في الالتزام بمتطلبات المناهج الجديدة. وتزيد الظروف الاقتصادية والاجتماعية من تعقيد الوضع، مما يجعل معالجة كلا الفئتين (البشرية والمادية) ضرورياً قبل تطبيق أي منهج جديد. كما يمثل التدريب واستقطاب الكوادر الجديدة تحدياً رئيسياً لضمان جودة تطبيق المناهج المطوّرة. وتتطلب طريقة تقويم الكفايات مستوى عالياً من الخبرة، مما يجعل التدريب المستمر ضرورياً.

- الجهوزية المدرسية

إن تفاوت التجهيزات بين المدارس الرسمية والخاصة، وكذلك بين المدارس الخاصة نفسها، يشكل عائقاً لتطبيق المناهج الجديدة، فبعض المؤسسات التربوية الخاصة الكبرى تمتلك إمكانيات جيدة لكنها تحتاج إلى تقليل الفجوة بين مدارسها المختلفة لتحقيق تكافؤ أفضل.

• ترابط الموارد المادية والبشرية

إن وجود تجهيزات مادية حديثة ضروري لدعم المعلمين في تطبيق المناهج. كما أن تدريب المعلمين على استخدام هذه الموارد بكفاءة يعزز تطبيق المناهج المطورة بنجاح. ويعتمد النجاح في تطبيق المناهج الجديدة بشكل أساسي على الاستثمار في تهيئة الموارد البشرية (تدريب المعلمين)، عبر استقطاب الكفايات وتدريب الكوادر الحالية لضمان الاستعداد الأكاديمي. كما يتطلب دعم الموارد المادية (توفير تجهيزات ومساواة بين المدارس) وتقليل فجوات الجاهزية بين المدارس المختلفة (تعزيز التكافؤ الداخلي)، مع دعم المدارس الأقل تجهيزاً، سواء كانت رسمية أو خاصة.

ونستنتج من إجابات المسؤولين في المؤسسات التربوية أن هناك حاجة لتكامل الموارد، إذ أن نجاح تطبيق المناهج المطورة يعتمد على توفير تجهيزات مادية متطورة إلى جانب الاستثمار في تدريب المعلمين ورفع كفاءتهم. ولتحقيق ذلك لا بد من خطوات عملية تقوم على تأمين الموارد المادية اللازمة في المدارس، وتصميم برامج تدريب مستدامة ومخصصة للمعلمين.

٢. هل لديكم أي معلومات إحصائية عن مدى توفر التجهيزات والوسائل التعليمية في المدرسة؟

وجاءت الإجابات على الشكل الآتي:

تفاوت الجاهزية بين المؤسسات التعليمية في المؤسسة الواحدة مع تفاوت داخلي بين المجانية وذات الريع لصالح الأخيرة. وتتوافر كمبيوترات وألواح تفاعلية في المدارس ذات التجهيز الجيد. كما تتوافر مختبرات العلوم لكن الحاجة تبرز إلى تجهيزات إضافية، خصوصاً في المدارس الخاصة المجانية. وعلى الرغم من ذلك فإن المؤسسات الخاصة تلبّي معظم متطلبات المناهج، مع تسجيل نقص في التجهيزات للقسم الثانوي في بعض المدارس وذلك بشكل تحدياً أساسياً، حيث تتطلب لمناهج الجديدة مساحات وتجهيزات حديثة.

إن عدم توافر إحصائيات دقيقة في القسم الثانوي، وغياب البيانات الدقيقة يعوقان اتخاذ القرارات المناسبة وتخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات الفعلية. لكن هناك نقص واضح في العديد من التجهيزات.

وتتطلب الجاهزية غير المتساوية بين المدارس خطة شاملة لضمان تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلاب. وينصح أصحاب المؤسسات التربوية الخاصة بالتطبيق التدريجي للمناهج لأن النهج التدريجي يمكن أن يساعد في تقليل الفجوة بين المدارس، مع التركيز على تجهيز المراحل المبكرة كخطوة أولى. ويرون بوجوب تحضير البنية التحتية والعقلية لأن ضمان النجاح يتطلب وقتاً للتحضير، وتغيير العقلية التربوية، وتأمين الموارد. ويطلب المسؤولون في المؤسسات الخاصة بإعداد دليل واضح وشامل للتجهيزات من قبل المركز التربوي مما يمكن أن يقلل من فجوة الجاهزية بين المؤسسات التعليمية.

٣. هل لديكم خطة لتأمين هذه الوسائل التعليمية والتجهيزات؟

أجاب المسؤولون في المؤسسات الخاصة على هذا السؤال وفق عدة بنود كالآتي:

• التحديات المالية والتنظيمية

وهي برأي المسؤولين في المؤسسات الخاصة تشكل عائقاً رئيسياً أمام تطبيق المناهج الجديدة، حيث تتطلب المناهج من المؤسسات التعليمية تعديلات على خططها التكنولوجية الحالية، بالإضافة إلى التمويل لتنفيذ هذه التعديلات.

• الجهوزية في المرحلة الأساسية في المؤسسات الخاصة تتسم بالتنظيم الجيد والاستعداد

لاستقبال المناهج الجديدة، بينما المرحلة الثانوية تظل تحدياً، نظراً لوجود نظام الاختيارات المعقد والاختصاصات المتنوعة، مما يستدعي تأجيل تطبيق المناهج فيها حتى تتبلور الحلول.

• تبرز الفجوة بين المدارس داخل المؤسسات التعليمية، حيث يتم تصنيف المدارس الأخرى

بأنها غير جاهزة لتطبيق المناهج الجديدة في كل الفروع، ما يعكس تحدياً في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المدارس.

• التخطيط المالي يعتبر عاملاً أساسياً في تنفيذ الخطة بشكل فعال. ويضمن تخصيص ميزانيات

مخصصة توفير الموارد اللازمة لضمان نجاح التنفيذ.

• تعد الشراكات مع القطاعين العام والخاص استراتيجية مثمرة للحصول على التمويل والدعم التقني

والبنية التحتية الضرورية، حيث يمكن أن يوفر القطاع الخاص موارد إضافية بالإضافة إلى الخبرات الفنية، بينما يساعد القطاع العام في تحقيق الدعم المؤسسي.

• يتطلب تأمين الوسائل والتجهيزات تنسيقاً بين عدة أطراف ويُعتبر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات

تحسين المناهج والعملية التعليمية بشكل عام.

- ويطرح المسؤولون التربويون في المؤسسات الخاصة إشكاليات متعلقة بتطبيق المنهج المتطور وهي:
- إشكاليات واحتياجات في تطبيق المنهج خاصة في المرحلة الثانوية. تشمل مشاكل في التوقيت، وتوزيع المواد الدراسية، وعدم وضوح الصورة حول كيفية تنفيذ المنهج على المدى الطويل.
 - الحاجة للمزيد من التوضيح والتوجيه: إذ يفترض الإجابة على هذه الأسئلة: ما هو المطلوب؟ وما هو الاتجاه الصحيح الذي يجب اتباعه؟
 - التنسيق مع وزارة التربية كشرط أساسي: وضع الخطة يعتمد بشكل كبير على خطة وزارة التربية، لتوجيه الإجراءات المستقبلية، حيث لا يمكن تحديد المطلوب بشكل دقيق دون معرفة التوجه الرسمي من وزارة التربية.

خلاصة

تناول هذا المحور تقييم الموارد البشرية والمادية اللازمة لتطبيق المناهج المطوّرة. وأبرز التحديات التي تمت الإشارة إليها تشمل نقص التدريب والموارد المادية في بعض المدارس، مما يؤثر على القدرة على تنفيذ المناهج الجديدة. فقد أظهرت الإجابات أهمية تكامل الموارد البشرية (مثل تدريب المعلمين) والمادية (مثل تجهيزات المدارس) لضمان تطبيق ناجح للمناهج. كما يُلاحظ وجود تفاوت في الجاهزية بين المدارس، مما يستدعي خطة شاملة لضمان تكافؤ الفرص التعليمية. بالنسبة للمرحلة الثانوية، تبرز تحديات في تطبيق المناهج بسبب نقص التجهيزات، ما يستدعي اهتمامًا خاصًا بالتمويل والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.

٢, ١, ٣. المحور الثاني: الموارد البشرية اللازمة لتطبيق المناهج المطورة

١. برأيكم، ما هي الكوادر البشرية الجديدة التي تحتاجها المدرسة لتطبيق المناهج المطورة؟
- أكد المسؤولون في المؤسسات التربوية على جملة نقاط في ما خص حاجة مؤسساتهم للكوادر البشرية الجديدة، ومنها:

- إعداد الكوادر البشرية لاستيعاب المنهج المطور، وهذا يتطلب تغيير العقلية من التقليدية إلى الفكر التربوي الحديث المرتبط بمنهجيات التعليم المتطورة.
- الحاجة إلى اختصاصيين جدد: مع إدخال التخصصات الجديدة في المنهج، مثل الثقافة الدينية والتعليم المهني، يتطلب الأمر وجود أصحاب اختصاص لتدريس هذه المواد بشكل فعال. ومن

أبرز هذه التخصصات الجديدة هي التكنولوجيا والتعليم المهني، حيث تتطلب إعداد متخصصين لضمان الاستخدام الأمثل لهذه الأدوات التعليمية.

- التوجه نحو التعليم المهني والتعامل مع الاحتياجات الخاصة: يبرز التوجه نحو التعليم المهني والمسارات بين التعليم الأكاديمي والمهني كجزء من المنهج المتطور. كما يتطرق النص إلى ضرورة إعداد المعلمين للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو ما يتطلب برامج تدريبية متخصصة

- التقييم المبني على المهارات والكفايات: التحول من التقييم التقليدي القائم على الأهداف إلى تقييم يعتمد على المهارات والكفايات يمثل تغييراً أساسياً في طريقة التعليم والتقييم. وهذا يتطلب من المعلمين أن يكونوا قادرين على قياس مهارات الطلاب وليس فقط تحصيلهم المعرفي. ونستنتج من إجابات المسؤولين التربويين عدة خلاصات:

- أن التدريب المستمر للكوادر البشرية على المستوى التربوي والتكنولوجي يعتبر أساساً لتطبيق المنهج المتطور. ويجب أن يشمل هذا التدريب إعداد المعلمين على استخدام التكنولوجيا في التدريس وتعليمهم كيفية التعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - التدريب على الاختصاصات المتخصصة في المواد الجديدة، مثل الثقافة الدينية والتعليم المهني، يُعد جزءاً أساسياً من خطة التعليم المتطور. لذا، يجب البحث عن أصحاب اختصاص في هذه المجالات لتغطية النقص في الكوادر.
 - الانتقال إلى تقييم المهارات والكفايات يتطلب تغييراً في طريقة عمل المعلمين ومناهج التدريس بشكل شامل.
 - الهيئة الإدارية والتعليمية في المدارس بحاجة إلى إعداد وتدريب مستمر لضمان التكيف الفعال مع المناهج الجديدة، وخاصة في مرحلة التفريع في المرحلة الثانوية.
 - التحدي المالي المرتبط بتطبيق التفريع يتطلب خطط تمويل واضحة لضمان استدامة التعليم في ظل المناهج المطورة.
 - التدريب المتخصص للمعلمين في الميادين المعرفية الجديدة جزء أساسي من نجاح تطبيق المنهج المطور. يجب توفير برامج تدريبية مستمرة لضمان تأهيل المعلمين وفق أهداف المناهج الجديدة.
٢. برأيكم أيضاً، هل الكفايات المتخصصة متوفرة بشكل ملائم لدعم المناهج الجديدة؟

أفاد أصحاب المؤسسات التربوية الخاصة بأن الكوادر البشرية غير موجودة ولكن المؤسسات جاهزة للتدريب. وهناك حاجة لهيئة إدارية مدربة قادرة على التكيف مع المناهج الجديدة والإشراف عليها بشكل فعال. هذا التكيف يشمل فهم التفريع وفق المواد الأساسية في المرحلة الثانوية. لكن هناك صعوبة في تطبيق التفريع بسبب تعقيداته المرتبطة بالتكاليف الإضافية التي تواجه المدارس.

كما أن هناك حاجة إلى معلمين يتعاملون مع ذوي الاحتياجات الخاصة، ومع التكنولوجيا. ونستنتج من هذه الإجابة أن هناك واقعاً مفاده أن الكوادر المتخصصة غير متوفرة في المؤسسات التربوية وتواجهها تحديات تتمثل في: إذا حصل تفريع في مواد المرحلة الثانوية فليس هناك معلمون متخصصون في المواد التي استحدثت. وإذا كان توجه المنهج المطور هو الوصول إلى مدارس شاملة فهناك نقص كبير في المعلمين ذوي الاختصاص للتعامل مع ذوي الاحتياجات. كما أن هناك نقص كبير في إعداد المعلمين للتعامل مع التكنولوجيا واستخدام الذكاء الاصطناعي في عملية التعليم والتقييم والتخطيط والتنفيذ.

خلاصة

ركز هذا المحور على أهمية توافر الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق المناهج المطورة. فأشار المسؤولون التربويون إلى الحاجة إلى معلمين متخصصين في مجالات جديدة مثل التعليم المهني والثقافة الدينية، بالإضافة إلى ضرورة إعداد معلمين للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تمت الإشارة إلى أهمية تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتقييم المهارات والكفايات بدلاً من التقييم التقليدي. رغم استعداد المؤسسات للتدريب، إلا أن هناك نقصاً في الكفايات المتخصصة، خصوصاً في مرحلة التفريع في المرحلة الثانوية وضرورة التكيف مع التكنولوجيا. ويمثل التحدي المالي المرتبط بالتفريع عقبة إضافية أمام التنفيذ الفعال للمناهج الجديدة.

٣, ١, ١٠, ٣. المحور الثالث: دور القيادة المدرسية

١. ما هو تصورك عن دور الإدارة المدرسية في إنجاح تطبيق المناهج المطورة؟

أجاب المسؤولون في المؤسسات التربوية الخاصة بأن الاستراتيجيات والخطط الواضحة هي الأساس لتحقيق تطبيق المنهج المطور بنجاح. والإدارة المدرسية يجب أن تكون قادرة على وضع خطط تعليمية استراتيجية قابلة للتنفيذ، تتماشى مع التوجهات الجديدة في النظام التعليمي، مع توفير بيئة تعليمية ملائمة تساعد المعلمين والطلاب على التكيف مع هذه التغييرات.

كما أن توفير وإدارة الموارد البشرية ودعم المعلمين وتوفير التدريب المستمر لهم يعتبر من الضروريات، حيث يجب على الإدارة المدرسية أن تدير برامج تدريبية تتماشى مع أهداف المناهج المطورة، وتساعد المعلمين في مواكبة أساليب التدريس الحديثة.

وأكد المسؤولون على أن التعاون بين الأطراف المعنية يعزز النجاح في تنفيذ المناهج. ويجب على الإدارة أن تكون قادرة على تعزيز الثقافة التعاونية بين المعلمين، الطلاب، وأولياء الأمور، حيث أن التعاون يعتبر عاملاً حيويًا لتوفير دعم إضافي للطلاب وتحقيق أفضل النتائج التعليمية.

وأشار المسؤولون إلى أن المتابعة والتقييم المستمر لأداء المعلمين والطلاب يُعد أداة أساسية لضمان التحسين المستمر. يجب على الإدارة أن تطور آليات تقييم فعالة تأخذ في الحسبان التغيرات في المناهج، وأن تركز على تحقيق الكفايات والمهارات لدى الطلاب.

وشددوا على أن الابتكار في أساليب التدريس يعد محورًا في تحقيق نتائج تعليمية أفضل، إذ ينبغي على الإدارة المدرسية دعم التقنيات الحديثة والأفكار الابتكارية التي تساعد على تحفيز الطلاب وتشجيعهم على التفكير النقدي.

وأشار المسؤولون في المدارس الخاصة أخيرًا إلى ضرورة توفير وإدارة الموارد اللوجستية اللازمة ومتابعة استخدامها بشكل فعال والاستفادة القصوى منها، سواء كانت رقمية أو غير رقمية لدعم تطبيق المناهج الجديدة.

٢. هل ترون أن مديري المدارس يمتلكون المهارات الكافية لدعم المناهج الجديدة؟

ركزت الإجابات على ضرورة امتلاك المديرين لعدة مهارات هي:

التدريب للمديرين

هناك قلق من أن بعض المديرين في المدارس قد يفتقرون إلى المهارات اللازمة لدعم تطبيق المناهج الجديدة. بما أن دور المدير محوري في إدارة المدرسة وتنفيذ المنهجيات الجديدة، فإن التدريب المتخصص من قبل واضعي المناهج ضروري لضمان أن المديرين يتمتعون بالقدرة على إدارة المدارس بطريقة تتماشى مع التطورات التعليمية.

تمكين القيادة المدرسية

المديرون هم القادة الذين يوجهون العملية التعليمية في المدرسة، وإذا كانوا غير مستعدين إداريًا وقياديًا لدعم المناهج الجديدة، فإن التغيير التربوي قد يكون مؤجلًا أو مهددًا. لذا، من المهم أن تكون

الإدارة المدرسية قادرة على دعم وتوجيه المعلمين و التعامل مع التحديات التي قد تنشأ أثناء تطبيق المناهج المطورة.

ونستنتج كخلاصة لهذه الإجابات أن المديرين هم العنصر الأساسي في نجاح تطبيق المناهج الجديدة في المدارس. ولضمان نجاح المناهج الجديدة، يجب تأهيل المديرين بشكل مستمر من خلال دورات تدريبية متخصصة من قبل واضعي المناهج. هذا التدريب يمكن المديرين من التعامل مع التغيرات الجديدة وإدارة المدارس بشكل يتناسب مع التوجهات التربوية الحديثة.

كما نستخلص أن التدريب القيادي للمديرين يجب أن يكون جزءاً أساسياً من استراتيجية التطبيق الناجح للمناهج الجديدة، حيث يتمكن المديرون من مواكبة التغيرات وتوجيه المدارس لتحقيق النتائج المرجوة.

٣. هل تعتبرون أن صلاحيات المدير ومهامه بحاجة إلى إعادة نظر في سياق تطبيق المناهج المطورة؟ ولماذا؟

عبرت آراء المسؤولين في المؤسسات التربوية الخاصة عن عدة متطلبات تتعلق بصلاحيات المدير، وهي:

إعادة النظر في الصلاحيات: يدعو أصحاب المؤسسات التربوية الخاصة إلى منح المديرين صلاحيات أوسع وتمكينهم من اتخاذ قرارات استراتيجية فيما يتعلق بالمناهج والموارد في مدارسهم. هذه الصلاحيات تتيح للمديرين القدرة على التفاعل مع المتغيرات التعليمية بشكل سريع وفعال. فالتعلم المعاصر يتطلب من المديرين أن يكونوا قادرين على اتخاذ قرارات مستقلة تكون في صالح تحقيق أهداف المناهج الجديدة. **تفعيل أساليب القيادة الجديدة:** لا بد أن تكون القيادة المدرسية متجددة ومتوافقة مع المتطلبات الحديثة. فمدير المدرسة يجب أن يكون قائداً مبدعاً قادراً على التكيف مع التغيرات التربوية، ويجب أن تكون لديه القدرة على ابتكار أساليب جديدة تواكب المتطلبات التعليمية المستجدة.

تعزيز الابتكار وإدارة التحديات: الابتكار يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح في تطبيق المناهج الجديدة. إن المديرين الذين يساهمون في خلق بيئة تعليمية مبتكرة يمكنهم إدارة التحديات بشكل أفضل وتحقيق الأهداف التعليمية. وهذا يعزز من كفاءة تطبيق المناهج وتحقيق النتائج المرجوة.

التشريعات القانونية: ضرورة أن تتواءم المناهج الجديدة مع التعديلات القانونية لتدخل حيز التنفيذ. فهناك ضرورة لتعديل القوانين التي تخص النجاح التلقائي، العلاقة بين الأكاديمي والمهني، والتعليم عن

بُعد. بالإضافة إلى ذلك، يُذكر أن قانون ٢٠١٣ ينص على ضرورة أن يكون المدير حاصلًا على إجازة في إدارة المدرسة، وهو أمر لم يُطبق بعد،

٤. ما الذي تحتاجه القيادة المدرسية لتكون فعالة في هذا السياق؟

تحتاج الإدارة، بحسب المسؤولين في المدارس الخاصة، إلى تعزيز مهارات القيادة من خلال برامج تدريبية عملية ومواكبة لأحدث أساليب التعليم هو أمر أساسي لضمان فعالية القيادة المدرسية. هذه المهارات تساعد المديرين في مواكبة المناهج المطورة وتوجيه المدارس نحو تحقيق الأهداف التعليمية. كما تحتاج الإدارة إلى التواصل الفعال مع المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحيط، فهذا التواصل يساعد في خلق بيئة مدرسية تعاونية تدعم تطبيق المناهج المطورة. وتساهم هذه التعاونات في توفير بيئة تعليمية ملائمة تُشجع على الابتكار وتفعيل الأنشطة المدرسية المتكاملة.

بالإضافة إلى ذلك يعتبر الدعم الفني والتكنولوجي عنصراً أساسياً في تطبيق المناهج المطورة بنجاح. ويضمن هذا الدعم استمرارية العملية التعليمية وتقديمها بأسلوب يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة التي قد تعزز تجربة الطالب في التعليم.

ومن الحاجات التي وجدها المسؤولون في التربية الخاصة ضرورة، وجود رؤية واضحة واستراتيجية لدى المديرين يسمح لهم بتحديد أهداف تعليمية واضحة ويضمن لهم القدرة على التخطيط السليم وتنظيم الموارد بما يتماشى مع المناهج المطورة.

وكخلاصة للإجابات على هذا السؤال، يمكن القول أنه لضمان نجاح تطبيق المناهج المطورة، يحتاج المديرين إلى تطوير المهارات القيادية من خلال برامج تدريبية متخصصة في أساليب التعليم الحديثة. هذه المهارات تساعد في قيادة التغيير داخل المدارس. كما يحتاجون إلى التواصل الفعال مع المعلمين، أولياء الأمور، والمجتمع، ولهذا التواصل دور كبير في دعم تطبيق المناهج، حيث يساهم في خلق بيئة تعاونية ومبتكرة. كما أن الدعم الفني والتكنولوجي مهم لضمان استدامة التطبيق وتحسين جودة التعليم. ويجب أن يتبنى المدراء رؤية واضحة واستراتيجية تنظم عملية تطبيق المناهج وتساعد في تحقيق المخرجات التعليمية المرجوة.

خلاصة

ركز هذا المحور على دور القيادة المدرسية في نجاح تطبيق المناهج المطورة. وأكد المسؤولون في المدارس الخاصة على ضرورة أن تمتلك الإدارة المدرسية استراتيجيات واضحة، مع توفير بيئة تعليمية

ملائمة تدعم التكيف مع التغيرات. كما يجب تدريب المديرين بشكل مستمر لتطوير مهاراتهم القيادية وضمان التفاعل الفعّال مع المتغيرات التعليمية. وأشاروا إلى أهمية منح المديرين صلاحيات أوسع لدعم المناهج الجديدة، مع ضرورة تعزيز الابتكار في أساليب القيادة. أخيراً، شددوا على أهمية التواصل الفعّال بين الإدارة والمعلمين وأولياء الأمور، مع توفير الدعم الفني والتكنولوجي لضمان استدامة التطبيق وتحقيق الأهداف التعليمية.

٣,١,١٠,٤. المحور الرابع: التحديات في تطبيق المناهج المطورة

١. برأيكم ما هي التحديات التي من المحتمل أن تواجه مديري المدارس عند تطبيق المناهج

المطورة في المدارس؟

حدد المسؤولون في المؤسسات التربوية الخاصة عدة تحديات ممكنة، وهي:
قيادة تربوية فعّالة: ذات رؤية طويلة الأمد قادرة على التكيف مع التحديات.
شراكات مجتمعية: لتعزيز الدعم المادي والمعنوي للمدارس.
تطوير مستدام للتدريب: مع التركيز على تعزيز فهم الفلسفة الجديدة للمناهج.
التخطيط التدريجي الذي يضمن الانتقال السلس من المناهج القديمة إلى المطورة.
وبرأيهم فإن هذه التحديات تتطلب:

- بناء ثقافة تعليمية مرنة تتضمن إشراك جميع الأطراف في مراحل التغيير قد يساعد في تقليل المقاومة وضمان التكيف السلس.
- التغلب على هذه التحديات يتطلب إعادة النظر في خطط التدريب والتقنيات المستخدمة، وربط المناهج المطورة بالواقع العملي.
- يحتاج المديرون إلى تطوير مهارات قيادية قادرة على تقديم حلول مرنة، وتخصيص الموارد بكفاءة.
- من الضروري دمج خطط تعويض الفاقد التعليمي مع تطبيق المناهج المطورة لضمان جاهزية الطلاب.

٢. السؤال: كيف سيتم دعم الإدارة المدرسية لضمان قدرتها على تخطي الصعوبات عند تطبيق

المناهج المطورة؟

وجد المسؤولون في المؤسسات التربوية الخاصة أن أشكال الدعم تتمثل في:



- تعتبر الورشات التدريبية أساسًا لضمان فهم المديرين والمعلمين للمناهج الجديدة. والتركيز على إدارة التغيير ودمج الفرق التربوية يعزز من التفاعل الإيجابي داخل المدرسة.
- تشكل الموارد المالية تحديًا رئيسيًا أمام المدارس، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية. ودعم البنية التحتية التكنولوجية ضروري لمواكبة المناهج المطورة.
- يساعد وجود مشرفين تربويين في تقديم حلول ميدانية فورية، مما يقلل من التأخير في تنفيذ المناهج الجديدة.
- يزيد غياب السياسات الواضحة وآليات التنفيذ من تعقيد تطبيق المناهج. وضع مراسيم تطبيقية يحدد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح.
- تتحمل وزارة التربية والمركز التربوي المسؤولية الكبرى في تطبيق المناهج الجديدة، بينما يجب أن تعمل المدارس كشريك داعم.
- يساعد تبادل الخبرات وأفضل الممارسات من خلال شبكات الدعم المديرين على التعلم من تجارب الآخرين.

ونستنتج من هذه الإجابات أن:

- يؤدي الاستثمار في التدريب المستدام إلى تحسين جودة تطبيق المناهج وتخطي التحديات المتعلقة بالكفايات البشرية.
- يعتبر التمويل الفعال وإدارة الأولويات بشكل شفاف عاملان حاسمان لضمان تهيئة البيئة التعليمية الملائمة.
- يضمن الإشراف المستمر تقليل فجوات التطبيق ويوفر دعمًا فنيًا مباشرًا.
- الوضوح والمرونة في السياسات التنفيذية يعززان التنسيق بين جميع الجهات المعنية.
- تحميل المسؤولية للجهات الرسمية يضمن توزيعًا عادلًا للأعباء ويعزز فعالية التنفيذ.
- شبكات الدعم تزيد من فعالية الحلول الميدانية وتقلل من التكرار في مواجهة التحديات.
- تكامل الدعم الفني والمالي والتربوي ضروري لضمان تطبيق المناهج المطورة بنجاح.
- تحميل الدولة المسؤولية الرئيسية يعزز من التنسيق ويقلل من الفوضى.
- آليات تنفيذية واضحة ومحددة تساهم في تقليل التحديات وتحقيق الأهداف بشكل أسرع.

- الشراكة بين مختلف الجهات بما يشمل المدارس، الوزارة، والجهات الممولة تعزز من فرص النجاح المستدام.
- يجب أن تبني الجهود على نهج شامل ومتعدد المحاور يوازن بين الموارد البشرية والمادية والسياسات التنفيذية، مع تركيز واضح على الشراكات والتعاون المؤسسي.

٣. هل من خطة لمتابعة التطبيق؟

حدد المسؤولون في المؤسسات التربوية عدة خطوات لمتابعة التطبيق، ومنها:

- التأكيد على أهمية وضع خطة زمنية مدروسة ومنهجية لتطبيق المناهج الجديدة، مع التأكيد على ضرورة تجربة المناهج ضمن عيّنات قبل تعميمها.
 - الاستباقية والشراكة: التعبير عن الاستعداد للمشاركة في عملية تجريب المناهج يعكس روح المسؤولية والشراكة بين المؤسسات التعليمية والمركز التربوي، ورغبة القطاع الخاص في المساهمة في نجاح الإصلاحات التعليمية.
 - التقييم المستمر: التشديد على أهمية وجود فرق تقييم ومؤشرات أداء يدل على وعي بأهمية المتابعة الدورية لضمان تحقيق الأهداف. وإدماج المعلمين والإداريين في عملية التقييم يعزز الشفافية ويشارك المعنيين الأساسيين في التنفيذ.
 - التواصل والتنسيق: التركيز على قنوات التواصل بين المركز التربوي والبحوث والإنماء والمدارس يُبرز الحاجة إلى نظام دعم مركزي يساعد في التغلب على التحديات. بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين المدارس الرسمية والخاصة يُظهر السعي إلى تحقيق تكامل في الجهود.
 - مرونة الخطة: الإشارة إلى جلسات المراجعة الدورية وتكييف الخطط يعكس أهمية التعامل الديناميكي مع العملية التعليمية، بدلاً من الاعتماد على خطط جامدة
- ومن هذه الإجابات يمكن استخلاص النقاط الآتية في معرض الإجابة على هذا السؤال، وعلى سؤال الدراسة:
- التخطيط المسبق ضرورة لا خيار: النجاح في تنفيذ المناهج المطورة يعتمد على وجود خطة واضحة تتضمن أهدافاً ومراحل زمنية وتوزيعاً منطقياً للموارد. وإن تجربة المناهج ضمن عيّنات ممثلة تعكس نهجاً علمياً يعتمد على التقييم قبل التعميم.

- أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص: انخراط مؤسسات يُعطي نموذجًا عمليًا عن كيفية مساهمة القطاع الخاص في إصلاح التعليم، مما يُعزز من فرص النجاح.
- التقييم المستمر يضمن التحسين: وجود فرق تقييم مؤهلة واستخدام مؤشرات أداء واضحة يجعل من الممكن تحديد التحديات مبكرًا، مما يُسهم في تحسين العملية التنفيذية.
- الحاجة إلى مرونة وتنظيم: التنسيق بين المركز التربوي للبحوث والانماء والمدارس، إضافة إلى المرونة في تعديل الخطط استنادًا إلى التغذية الراجعة، يُعدان مفتاحين لتحقيق الأهداف المرجوة.
- البيئة الداعمة أساسية: تفعيل آليات التواصل، التدريب المستمر، وضمان توفر الموارد، عوامل تُساعد في تجاوز عقبات التطبيق وتحقيق أهداف المناهج الجديدة.

٤. كيف سيتم تقييم أداء المدارس؟

يجمع المسؤولون في المؤسسات التربوية الخاصة على أن مسؤولية تقييم أداء المدارس تقع على عاتق الوزارة والمركز التربوي، وهما يتحملان المسؤولية الأساسية في وضع خطط التقييم والتقويم. أما المؤسسات فهي شريك أساسي في العملية، ويُطلب منها التعاون والمساهمة الفعالة لضمان نجاح المشروع.

أما أدوات التقييم التي يراها المسؤولون ناجعة فهي:

- ورش العمل الدورية: وتهدف إلى تدريب المدراء والمعلمين ومناقشة التحديات المشتركة، وتساهم في تحسين المهارات وتعزيز التعاون داخل المجتمع المدرسي.
- الاستبيانات والمقابلات: وهي أدوات لجمع بيانات نوعية من المعلمين، الطلاب، وأولياء الأمور. وتُساعد في تحديد العقبات والتحديات التي تواجه تطبيق المناهج.
- مؤشرات الأداء الرئيسية، وتشمل نتائج الطلبة في الامتحانات، نسب الحضور، ومستوى التفاعل داخل البيئة التعليمية. وتوفر معايير كمية لتقييم جودة التعليم.
- الزيارات الميدانية: وسيلة مباشرة لمراقبة العملية التعليمية في الصفوف، وتسمح برصد التفاعل بين المعلمين والطلاب وتقييم تطبيق المناهج على أرض الواقع.

ونجد في معرض ربط الإجابة بسؤال الدراسة أن:

التقييم ضرورة استراتيجية: إن كل خطة تعليمية تحتاج إلى نقاط تقييم واضحة تُحدد بشكل مسبق لضمان تحقيق أهدافها. وإن نجاح مشروع تطوير التعليم يعتمد على التعاون بين الدولة (الوزارة والمركز التربوي) والمؤسسات التعليمية.

تنوع أدوات التقييم: مثل الاستبيانات والمقابلات ومؤشرات الأداء، تُساعد على تقديم صورة شاملة للأداء. كما أن الزيارات الميدانية والورش الدورية تُكمل البيانات النظرية بملاحظات عملية. التغذية الراجعة المستمرة: يساعد تحليل البيانات الناتجة عن أدوات التقييم في تحسين الأداء وصياغة خطط استراتيجية أكثر فاعلية.

خلاصة

تتمثل التحديات الرئيسية في تطبيق المناهج المطورة في المدارس في الحاجة إلى قيادة تربوية فعّالة، وتطوير شراكات مجتمعية لدعم المدارس، وضمان تدريب مستدام للمعلمين والإدارة. وتواجه المدارس تحديات تمويلية، وتحتاج إلى التخطيط التدريجي والمرونة في التكيف مع المناهج الجديدة، حيث يساهم الدعم الفني والتقني، بالإضافة إلى السياسات التنفيذية الواضحة، في تجاوز هذه التحديات. ولضمان النجاح، يجب على الوزارة والمركز التربوي للبحوث والإنماء التعاون مع المدارس، وتطبيق التقييم المستمر، واستخدام أدوات متعددة مثل ورش العمل، الاستبيانات، والزيارات الميدانية لضمان تحسين العملية التعليمية.

٣,١,١٠,٥ المحور الخامس: دور التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية

١. ما مدى أهمية التكنولوجيا في دعم المناهج المطورة؟ وكيف تقومون جهوزية المدارس في هذا المجال؟

أكدت المقابلات على أهمية التكنولوجيا واستخدامها في الصفوف، لكن المؤسسات تفتقر إلى الجهوزية التامة بسبب الوضع المادي والنقص في التجهيزات، والتفاوت بين المؤسسات في الوسط والأطراف.

وبرأي المسؤولين على المؤسسات التربوية الخاصة فإن التكنولوجيا تدعم المناهج المطورة؛ وتتطلب استخدام الكمبيوتر والإنترنت والشاشات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي في الصفوف، وخصوصاً إذا اضطر الأمر إلى استخدام برامج تفاعلية يستخدمها التلامذة للاستكشاف والاستقصاء والبحث مما يعزز

الإبداع والابتكار لديهم. والتكنولوجيا مهمّة كون المعرفة الرقمية، من حيث تقنية المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي، هي من الكفايات الممتدّة في المنهاج الجديد.

كما أنّ التكنولوجيا هي جزء لا يتجزأ من المناهج المطورة وخاصة في عصر الروبوتات والذكاء الاصطناعي، وهي قد تسهم في تعزيز التعلم التفاعلي، لكي يتمكن الطلاب من الوصول إلى محتوى تعليمي مختلف عن الحالي بحيث قد تلبي احتياجات الطلاب بشكل أفضل.

ويجد هؤلاء أن المدارس تتفاوت في جهوزيّتها في هذا المجال، وخصوصاً بين المدارس المجانيّة وغير المجانيّة، وبين مدارس الوسط ومدارس الأطراف. وتفتقر المؤسسات للبنية التحتية اللازمة مثل الانترنت السريع والمختبرات المتطورة بسبب الكلفة المادية العالية.

٢. كيف تعمل الإدارة على توفير الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية اللازمة؟ وما هي الأولويات التي تضعونها في هذا السياق؟

يجد المسؤولون الذين أجريت معهم المقابلات أن المدارس الخاصة تعتمد على مصادرها الذاتية من الأقساط والمساعدات، ويرون أن المساعدات التي تقدمها الوزارة تبقى محصورة بالقطاع الرسمي، وعلى الوزارة عندما تقرر مناهج جديدة أن تنتبه إلى الأكاليف المترتبة عن هذه المناهج، وتبادر إلى مساعدة المدارس الخاصة لتمكين من تطبيق المناهج، وتحديدًا في مجال توفير الوسائل التقنية لاستعمالها في الصفوف من قبل المعلمين والتلاميذ.

وكخلاصة لهذه الإجابات، ولربطها بأسئلة الدراسة، نجد أنه يمكن توفير الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية اللازمة في المدارس عبر مساعدة الوزارة لإدارات المدارس في تأمين التمويل اللازم لذلك. ومن الأولويات تأمين الكمبيوترات والإنترنت في الصفوف لإمكانية استخدامها من قبل المعلمين والتلامذة على حدّ سواء.

وتتخصر مساعدات الوزارة بتوفير الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية اللازمة للمدارس الرسمية فقط لكن المدارس الخاصة أيضًا بحاجة إلى دعم الوزارة في حال تمّ اعتماد المناهج الجديدة، وسيكون من المفيد وضع استراتيجيات شاملة من قبل الوزارة تتضمن تقييم الاحتياجات الحالية للمدارس كافة وتخصيص ميزانية لمساعدة المدارس في تأمين هذه الاحتياجات. أما إدارات المدارس الخاصة فتعتمد على الأقساط المدرسية لتوفير الأدوات اللازمة وتحديث البنية التحتية.

٣. كيف يمكن تحسين استخدام التكنولوجيا في المدارس برأيكم لدعم تطبيق المناهج المطورة؟

برأي المسؤولين في المؤسسات التربوية الخاصة فإنه يمكن تحسين استخدام التكنولوجيا في التعليم من خلال:

- تدريب المعلمين والإداريين الذي يضمن تكيفهم مع الأدوات التكنولوجية الجديدة واستخدامها بفعالية في التعليم.
 - وتتيح الورش المستمرة تطوير مهاراتهم بشكل دائم لتلبية متطلبات المناهج المطورة.
 - وتساعد شهادات الاعتماد التكنولوجية في تحديد المدارس التي تمتلك بنية تحتية مناسبة للتكنولوجيا. وتشجع المؤسسات التعليمية على الاستثمار في تطوير تجهيزاتها التقنية.
 - تطوير موارد تعليمية رقمية تتوافق مع المناهج المطورة يعزز التفاعل والمشاركة بين الطلاب، ويسهم في توظيف التكنولوجيا لدعم التعلم الذاتي وتوسيع آفاق المعرفة لدى الطلاب. وإدخال أدوات التكنولوجيا الحديثة التي تُساعد على تقديم تجارب تعليمية غامرة ومخصصة للطلاب. وتُعزز الفهم العميق للمفاهيم المعقدة وتوفر بيئة تعلم مشوقة.
 - توفر الإنترنت والأجهزة الحديثة بما يُمكن الطلاب والمعلمين من الوصول إلى الموارد التعليمية الرقمية بسهولة.
 - قياس تأثير التدريب والتقنيات المستخدمة لتحديد نقاط القوة والضعف وتحسين استراتيجيات التدريب وتطوير الحلول العملية للتحديات.
- وكتائج ترتبط بسؤال الدراسة يمكن أن نستنتج أن:
- التكنولوجيا ركيزة أساسية لدعم المناهج المطورة:** يتجاوز دور التكنولوجيا توفير الأدوات ليشمل تحسين العملية التعليمية وتحقيق التفاعل والمشاركة الفعالة.
- التدريب عنصر حاسم:** يعتمد نجاح استخدام التكنولوجيا على تدريب المعلمين والإداريين لضمان دمجها الفعال في التعليم.
- تطوير المحتوى التعليمي الرقمي:** يساهم المحتوى التفاعلي في تعزيز مشاركة الطلاب ويدعم التعلم الذاتي.
- التكنولوجيا تعزز الابتكار في التعليم:** يدفع إدخال STEAM ودمج أدوات مثل VR وAI باتجاه تعليم إبداعي ومتميز.

أهمية البنية التحتية: يحقق ضمان توفر الإنترنت والأجهزة الحديثة استدامة تطبيق التكنولوجيا في المدارس.

ضرورة التقييم المستمر: يسهم قياس أثر التدريب واستخدام التكنولوجيا في تحسين الأداء وتطوير الاستراتيجيات المستقبلية.

خلاصة

تعتبر التكنولوجيا جزءاً أساسياً في دعم المناهج المطورة، إذ تسهم في تعزيز التعلم التفاعلي وتنمية الإبداع لدى الطلاب. ورغم أهمية هذا الدور، تواجه المدارس تحديات في الجهوية التكنولوجيا بسبب نقص البنية التحتية والتفاوت بين المؤسسات. ولضمان تحسين استخدام التكنولوجيا، يجب تدريب المعلمين والإداريين، وتطوير موارد تعليمية رقمية تتماشى مع المناهج الجديدة. كما أن البنية التحتية مثل الإنترنت والأجهزة الحديثة تعد من الأولويات لتسهيل الوصول إلى الموارد الرقمية. أخيراً، يظل التقييم المستمر لتأثير التدريب واستخدام التكنولوجيا مفتاحاً لتحسين الأداء التعليمي.

٦, ١, ٣. المحور السادس: دعم الطلاب وبيئة التعلم

١. ما هي خطة الإدارة لتأمين الدعم اللازم لجميع الطلاب في المدارس، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة؟

برأي المسؤولين في المؤسسات التربوية الخاصة أن مؤسساتهم تسعى إلى التعامل مع المناهج الجديدة بما يؤمن الدعم لكافة الطلاب وتحديداً ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك عبر إعداد مناهج خاصة بهم واتباع استراتيجيات تعليمية متخصصة وصولاً إلى تحقيق مفهوم المدرسة الشاملة، الصحية والأمنة. إن تحقيق هذه الأهداف دونه صعوبات يأتي في مقدمها تدريب المعلمين وتوفير الأخصائيين للتعامل مع ذوي الاحتياجات.

ويرون أن على المناهج المطورة أن تلبي احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير مسارات تعليمية متنوعة ومتخصصة تتناسب مع قدراتهم، مما يعكس التوجه نحو التعليم الشامل الذي يعترف باختلافات الطلاب. كما يجب أن تشمل المناهج الخاصة أدوات مساعدة مثل الكتب الصوتية والأحرف البارزة لتسهيل عملية التعلم.

وتسعى المؤسسات الخاصة إلى توفير بيئة مدرسية صحية وآمنة تُعتبر أساسية لضمان دمج جميع الطلاب، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، في عملية التعليم بشكل فعال. ويجب أن تكون هذه البيئة المدرسية قادرة على تلبية احتياجات كافة الطلاب لضمان نجاح الدمج التربوي. ومن الضروري تدريب المعلمين على استراتيجيات تعليمية متخصصة تركز على تلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يتطلب تطوير مهارات المعلمين في هذا المجال. وتعتبر خطة ٢٠٣٠ في المدارس الكاثوليكية خطوة كبيرة نحو جعل المدارس شاملة ومتاحة لجميع الطلاب، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة. لكن هذا المشروع يتطلب تهيئة المربين وتهيئة المدارس بشكل كامل، وهو عمل مستمر يحتاج إلى وقت، إمكانيات، ورؤية واضحة.

٢. ما الذي يحتاجه المعلمون والطلاب لضمان بيئة تعلم آمنة وصحية؟ وكيف يتم تلبية هذه الاحتياجات حاليًا؟

يقول المسؤولون في المؤسسات التربوية الخاصة أنه يجب تدريب المعلمين على استراتيجيات تعليمية متخصصة، تركز على كيفية التعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. وهذا التدريب ضروري لضمان تقديم تعليم فعال وشامل يلبي احتياجات جميع الطلاب. ويحتاج المعلمون إلى موارد تعليمية محدثة مثل الكتب الصوتية، والأدوات التكنولوجية التي تساهم في تسهيل تعلم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن الضروري أن يكون هناك مشرفين أخصائيين لتوجيه المعلمين ومساعدتهم في تطبيق استراتيجيات التعليم الشامل، مما يساهم في تطوير مهاراتهم وتحسين جودة التعليم. ويحتاج الطلاب إلى برامج تدعم جوانبهم العاطفية والاجتماعية، وذلك لتوفير بيئة تعليمية شاملة وآمنة تُعزز من رفاهيتهم العامة وتساهم في تفاعلهم الإيجابي مع البيئة التعليمية. ومن الضروري توفير بيئة مدرسية صحية وآمنة، بحيث تتوفر المساحات الدراسية النظيفة والمناسبة التي تساهم في تحسين جودة التعلم.

كما أن تأمين الدعم المالي يعتبر أحد الركائز الأساسية لتوفير الموارد اللازمة مثل الأدوات التعليمية المتخصصة، وبرامج التدريب للمعلمين، وضمان توفير بيئة مدرسية مناسبة.

وقد تم العمل في بعض المؤسسات على توفير بيئات مدرسية نظيفة، مع التركيز على الإجراءات الأمنية لضمان بيئة تعليمية آمنة وصحية. لكن الأمر يتطلب متابعة مستمرة وتحسينات إضافية لضمان استمرارية هذه البيئة.

٣. كيف تنظر الإدارة إلى دورها في تعزيز المرافق الصحية والبيئة الآمنة في المدارس؟

من خلال الإجابات يمكن استخلاص ما يأتي:

إن الإدارة تسعى إلى توفير قسم متخصص لذوي الاحتياجات الخاصة لضمان دمجهم بشكل فعال ضمن بيئة مدرسية آمنة ومناسبة لاحتياجاتهم. هذا يعكس التزامًا بتوفير بيئة شاملة تضمن للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة فرص التعلم والنجاح.

وتلتزم الإدارة بتوفير الدعم الشامل للطلاب، بما يشمل الدعم التعليمي والنفسي والاجتماعي. هذا يساعد في خلق بيئة مدرسية آمنة تعزز من رفاهية الطلاب النفسية والاجتماعية، وبالتالي دعم صحتهم العامة وقدرتهم على التفاعل بشكل إيجابي مع المدرسة.

وتركز الإدارة على إعداد خطط فردية لذوي الاحتياجات الخاصة، بما يتضمن أساليب تدريس وتقويم وعلاج مخصصة. هذا يشير إلى تخصيص الموارد والوقت لضمان تلبية احتياجات كل طالب، سواء كان ذلك في العلاج النفسي أو التأهيل الحركي أو النطق أو التغلب على الصعوبات التعليمية.

تظهر الإدارة التزامًا بتطبيق القرارات والقوانين والمراسيم التي تهدف إلى تنظيم البيئة المدرسية وضمان سلامتها. هذا يعكس حرص الإدارة على اتباع السياسات التربوية والتشريعية التي تضمن بيئة تعليمية آمنة وصحية، كما تساهم في تنظيم سير العمل داخل المدرسة.

من خلال إعداد خطط استراتيجية لضمان تجهيز المدرسة بالمرافق اللازمة، تقوم الإدارة بتأمين البيئة المدرسية بالشكل المطلوب من حيث التجهيزات التعليمية والصحية. يتضمن ذلك تزويد المدارس بالأدوات والموارد اللازمة لضمان بيئة تعليمية صحية وآمنة.

وللإجابة على سؤال الدراسة يمكن القول أن الإدارة تتحمل مسؤولية كبيرة في تعزيز بيئة مدرسية صحية وآمنة من خلال توفير الدعم الشامل والتخطيط المدروس. ويشمل هذا دورها في تهيئة المرافق الخاصة، وتطبيق الخطط الفردية، والتأكد من الالتزام بالقوانين المعمول بها. ويعكس ذلك رغبة الإدارة في تحقيق بيئة تعليمية شاملة تحترم احتياجات جميع الطلاب، خصوصًا ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يعزز فرصهم في التعلم والتطور.

خلاصة

تسعى المؤسسات التعليمية إلى توفير بيئة تعليمية شاملة تدعم كافة الطلاب، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال مناهج خاصة واستراتيجيات تعليمية متخصصة. يتطلب ذلك تدريب المعلمين وتوفير الأخصائيين لتلبية احتياجات الطلاب المتنوعة. وتسعى الإدارة أيضًا إلى تأمين بيئة صحية وآمنة من خلال توفير مرافق مدرسية نظيفة وآمنة، مما يعزز رفاهية الطلاب وتفاعلهم الإيجابي. كما تركز على دعم المعلمين من خلال التدريب المستمر وتوفير الأدوات التعليمية الحديثة. والإدارة مسؤولة عن تطبيق القوانين والمراسيم التي تضمن بيئة مدرسية آمنة تساهم في تعزيز فرص التعلم لجميع الطلاب.

٣,١,١٠,٧. المحور السابع: رؤية الإدارة للتطوير المستقبلي

١. ما هو تصوركم لمستقبل التعليم في لبنان بعد تطبيق المناهج المطورة؟

لم يبد المسؤولون في المؤسسات التربوية الخاصة الكثير من الآمال بسبب عدم صدور المناهج بعد، وعدم اطلاعهم على مضمونها، لكنهم ركزوا على تطبيق المناهج يمكن أن تؤدي إلى: تنمية المهارات الحياتية والتكنولوجية الرقمية: من المتوقع أن يصبح التعليم أكثر تكاملاً مع المهارات الحياتية التي تؤهل الطلاب لمتطلبات سوق العمل. سيكون التركيز على تطوير مهارات التفكير النقدي، الابتكار، وحل المشكلات، بالإضافة إلى مهارات تكنولوجية مثل البرمجة، الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات.

سيعمل التعليم على تزويد الطلاب بالمعرفة التي تواكب التغيرات السريعة في السوق، مما يساهم في إعدادهم لمواجهة تحديات المستقبل.

سيشهد التعليم تحولاً نحو أساليب تعليمية أكثر تفاعلية تُركز على التكيف مع احتياجات كل طالب. سيتم دمج أساليب تعليمية مرنة تعتمد على التكنولوجيا لتشجيع الطلاب على التعلم الذاتي والتفاعل مع البيئة التعليمية.

ستكون المناهج التعليمية أكثر مرونة لتلبية احتياجات سوق العمل الذي يتغير باستمرار، مما يساعد الطلاب في اكتساب المهارات التي يحتاجونها.

سيكون هناك تركيز أكبر على تطوير التفكير النقدي والتحليلي، بالإضافة إلى المهارات الحياتية مثل التعاون والعمل الجماعي. سيعمل المعلمون على إعداد الطلاب ليكونوا قادرين على اتخاذ قرارات مستقلة

وحل المشاكل بطرق إبداعية. وهذا يساهم في تحضير الطلاب لمواجهة تحديات حياتهم الشخصية والمهنية.

سيكون دمج التكنولوجيا جزءاً أساسياً من مستقبل التعليم، حيث ستسهم الأدوات الرقمية في تحسين الوصول إلى المعلومات والموارد التعليمية. تكنولوجيا مثل الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) ستتيح تجربة تعلم أكثر تفاعلية ومثيرة. وهذا سيّيح للطلاب فرصة التعلم من خلال منصات تعليمية متقدمة، ما يعزز من تجربة التعلم ويجعلها أكثر تخصيصاً ومرونة.

التركيز على تنمية المهارات الاجتماعية مثل التواصل، القيادة، والعمل الجماعي، والمهارات العملية مثل التفكير النقدي واتخاذ القرارات سيكون أساسياً لتحضير الطلاب لمتطلبات سوق العمل المتغير.

كون تدريب المعلمين المستمر على استخدام أساليب التعليم الحديثة والتكنولوجيا أمراً بالغ الأهمية. سيحتاج المعلمون إلى تحديث مهاراتهم التربوية باستمرار للتعامل مع التحديات الجديدة، مثل استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية وتقديم تجارب تعلم مبتكرة. وهذا سيتطلب برامج تدريبية مكثفة تساعد المعلمين على التفاعل مع الطلاب بشكل فعال باستخدام الأدوات التكنولوجية.

هذه المهارات ستساعد الطلاب على التكيف مع بيئات العمل المختلفة وزيادة قدرتهم على التفاعل مع فرق العمل متعددة الثقافات.

في المستقبل، سيتم توفير دعم كافٍ للمدارس من حيث التجهيزات التكنولوجية والموارد البشرية المدربة، مما يتيح لها تقديم تجربة تعليمية متميزة. هذا الدعم سيشمل توفير بنية تحتية قوية تضمن استعادة المدارس من التقنيات الحديثة.

سيكون من الضروري أن تكون هناك استثمارات مستمرة في قطاع التعليم لتحديث المرافق التعليمية وتوفير الأدوات اللازمة للمعلمين والطلاب.

سيكون من الضروري أن تلتزم الحكومة والمجتمع بتوفير بيئة تعليمية تدعم الابتكار وتوفر الموارد المالية والبشرية لتحديث المدارس والمنهجيات التربوية.

ستكون هناك شراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير التعليم بما يتماشى مع احتياجات المستقبل، مما يعزز من جودة التعليم ويواكب متطلبات سوق العمل المتطور.

مع اعتماد ٧٠٪ من الطلاب اللبنانيين على المدارس الخاصة، يُعد تمويل هذه المدارس ضرورة لضمان استمرارياتها. التمويل يتيح تحسين جودة التعليم المقدم ويساعد على تخفيف العبء المالي عن الأسر ذات الدخل المحدود.

ونجد أن الإجابة على هذا السؤال تمكنا من استخلاص الآتي:

إن مستقبل التعليم سيعتمد بشكل أساسي على دمج التكنولوجيا، وتطوير مهارات الطلاب الحياتية والمهنية، وتدريب المعلمين بشكل مستمر. وسيكون التعليم أكثر تفاعلية وملاءمة لاحتياجات الطلاب وسوق العمل، مع التركيز على إعداد الطلاب لمواجهة تحديات المستقبل. وستحتاج المدارس إلى الدعم المستمر من الحكومة والمجتمع، لضمان توفير بيئة تعليمية تتسم بالتقدم والتطور، مما يعزز تجربة التعلم ويحفز الطلاب على التفاعل والنمو.

٢. ما هي الخطوات الأساسية التي ترون أن على الوزارة أن تتخذها لتحقيق تطوير شامل ومستدام للمدارس؟

يجيب المسؤولون عن المدارس الخاصة بالقول: إن إدخال التكنولوجيا في التعليم أصبح حاجة ملحة لتلبية متطلبات التعليم الرقمي الحديث. كما أن تحسين البنية التحتية التكنولوجية سيعزز من استخدام الأدوات الرقمية في التعليم ويجعل التعلم أكثر تفاعلية وفعالية.

ويعتبر توفير موارد تعليمية تدعم المناهج المطورة ركيزة أساسية في تعزيز جودة التعليم. كما أن الموارد المبتكرة تساعد على تحقيق أهداف المناهج وتطوير المهارات الحياتية لدى الطلاب. ويضمن التدريب المستمر للمعلمين والمديرين مواكبة أحدث أساليب التدريس والإدارة، مما يؤدي إلى تحسين بيئة التعلم والتدريس. وهذا يعزز من كفاءة العاملين في القطاع التعليمي.

ويضمن تطوير المناهج لتكون متوافقة مع التطورات التكنولوجية والاحتياجات الحالية تعليمًا أكثر حداثة وشمولية. كما أن تحسين المرافق المدرسية من خلال الاستثمار في تجهيزها بالتكنولوجيا الحديثة وتوفير بيئة صحية وآمنة للتعلم، يُعتبر أساسًا لتطوير شامل ومستدام.

وكخلاصة لهذه النتائج نجد أنه:

لتطوير شامل ومستدام للمدارس، يجب أن تركز الوزارة على استراتيجيات متكاملة تشمل:

- دعم المدارس الخاصة المجانية وذات الأقساط المنخفضة ماليًا لتخفيف العبء على العائلات وضمان استمرارية التعليم.

• إدخال التكنولوجيا في التعليم من خلال تحسين البنية التحتية وتجهيز المدارس بالوسائل الرقمية المناسبة.

- توفير موارد تعليمية مبتكرة تواكب المناهج المطورة وتعزز العملية التعليمية.
- الاستثمار في التنمية المهنية المستمرة للمعلمين والمديرين لضمان تقديم تعليم عالي الجودة.
- تحديث المناهج التعليمية باستمرار لمواكبة التغيرات السريعة في المجتمع وسوق العمل.
- تحسين المرافق المدرسية لتكون بيئة تعليمية آمنة ومناسبة.

٣. كيف تخططون لاستمرارية دعم المدارس والقيادات المدرسية والمعلمين بشكل فعال؟

تمحورت إجابات المسؤولين عن المؤسسات الخاصة حول النقاط الآتية:

- **ورشات العمل التدريبية:** تمثل هذه الورش أساسًا في تطوير مهارات المعلمين والقيادات المدرسية، وتساهم في تعزيز الكفاءة المهنية من خلال تزويدهم بأحدث الاستراتيجيات التعليمية وأدوات التكنولوجيا.
- **الحفاظ على مناخ إيجابي في المدارس:** من خلال خلق بيئة داعمة ومحفزة، يمكن تحقيق تحسين ملحوظ في الأداء التعليمي والرفاه النفسي لكل من المعلمين والتلامذة. هذا المناخ يساهم في تعزيز العمل الجماعي والإبداع داخل المدارس.
- **توفير بيئة تعليمية مشجعة:** التركيز على الإبداع، الابتكار، التفكير النقدي، وحل المشكلات يعزز من دور المدارس كبيئة تعليمية ديناميكية، ويجعل الطلاب أكثر استعدادًا لمواجهة التحديات.
- **تطبيق التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:** دمج التكنولوجيا الحديثة في التعليم يعزز من إمكانية الوصول إلى موارد التعلم ويزيد من كفاءة العملية التعليمية، مما يساعد في تحسين المهارات التكنولوجية لدى الطلاب والمعلمين.
- **تأليف الكتب وتقديم الموارد التعليمية:** توفير موارد تعليمية محدثة ومتوافقة مع المناهج المطورة يضمن تلبية احتياجات الطلاب ويعزز تجربة التعلم.
- **تعزيز الشراكات المجتمعية:** التعاون مع الشركاء المحليين والأجانب يساهم في تبادل الخبرات وتأمين الموارد اللازمة لدعم العملية التعليمية.
- **نظام تقييم دوري:** وجود نظام تقييم منتظم يساعد في قياس فعالية الخطط الحالية ويتيح إجراء تعديلات وفقًا لاحتياجات المدارس، مما يضمن استمرارية التحسين.

ونستخلص أنه لضمان استمرارية دعم المدارس والمعلمين بشكل فعال، يجب التركيز على استراتيجيات شاملة ومتكاملة تتضمن:

- التدريب المستمر: تنظيم ورش تدريبية متخصصة لتطوير الكفايات المهنية.
- خلق بيئة إيجابية: توفير مناخ محفز يعزز من الإبداع والابتكار داخل المدارس.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة: دمج أدوات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا لدعم التعليم.
- توفير موارد تعليمية ملائمة: تأليف كتب تعليمية مبتكرة وتقديم مواد تدريسية تفاعلية.
- تعزيز الشراكات: إقامة علاقات تعاون مع الجهات المحلية والدولية لدعم التعليم.
- تطبيق نظام تقييم فعال: جمع الملاحظات بشكل دوري لتحسين الاستراتيجيات بناءً على البيانات.

خلاصة

تُظهر الرؤية المستقبلية للإدارة التربوية في لبنان أن التعليم سيشهد تحولاً نحو تطوير المهارات الحياتية والتكنولوجية، مع التركيز على التفكير النقدي، الابتكار، وحل المشكلات. فتمدج المناهج المطورة المهارات التكنولوجية مثل البرمجة والذكاء الاصطناعي، مما يتيح للطلاب التكيف مع تحديات المستقبل. يتطلب هذا تحولاً في أساليب التعليم لتكون أكثر تفاعلية ومخصصة، مع تدريب مستمر للمعلمين وتطوير بنيتهم التحتية التكنولوجية. في المستقبل، ستكون هناك استثمارات مستمرة لتوفير بيئات تعليمية مناسبة، بما في ذلك تجهيز المدارس بالموارد الرقمية وتدريب الكوادر التربوية.

أما على المستوى الوزاري، فتحتاج الوزارة إلى دعم المدارس من خلال تحسين البنية التحتية، توفير الموارد التعليمية المتوافقة مع المناهج المطورة، وتحديث المناهج باستمرار. كما يتطلب تطوير المعلمين من خلال ورش تدريبية واستراتيجيات للتعليم الرقمي، بالإضافة إلى إنشاء شراكات مع القطاعين العام والخاص. لتحقيق استدامة الدعم، سيكون من الضروري تحسين المناخ المدرسي، استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز الشراكات المجتمعية.

٣,١,١٠,٨. خلاصة عامة: الجواب على السؤال البحثي الخامس

بعد عرض نتائج المقابلات التي أجريت مع الطلاب والمسؤولين التربويين في المؤسسات الخاصة، وفي معرض الإجابة على السؤال البحثي الخامس، واستخلاص بعض النتائج في كل محور من محاور المقابلات، نجد أن تطبيق المناهج المطورة يحتاج إلى إعادة النظر في البنية المادية للمدرسة، وتحقيق



التوازن بين المدارس من حيث تكافؤ الفرص وتوفير المستلزمات الأساسية المرافقة لتطبيق المنهاج. ويجب إعادة النظر في وضعية المديرين لجهة الإعداد والتدريب لتمكينهم من قيادة العملية التعليمية بشكل صحيح وخلق بيئة تعليمية آمنة.

أما بالنسبة للمعلمين فهناك ضرورة ماسة لاتباعهم برامج للتطوير المهني، وقد أبدت بعض المؤسسات التربوية استعدادها للمشاركة في تقديم الدعم الفني للمعلمين. كما أن هناك ضرورة لتعزيز المدرسة بأخصائيين.

أما بالنسبة لجهوزية المدارس المالية فلا يبدو الأمر متوافراً بشكل تام، فالمؤسسات التربوية الخاصة تنتظر الوزارة لتقدم لها الدعم المالي كمقدمة لإجراء تغييرات وتطوير في البنية التحتية للمدارس يتطلبه تطبيق المناهج.

أما بالنسبة لتقييم الأداء فالأمر متروك للوزارة لأنها هي التي تضع المناهج وبالتالي هي من سيضع معايير التقييم للحكم على الأداء.



٩.٦. تحليل نتائج السؤال البحثي السادس: ما هي الحاجات والمستلزمات لتطبيق

المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المدارس؟

٣.١.١١. نتائج المقابلات مع المسؤولين من وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي

للبحوث والإنماء، والخبراء التربويين

للوقوف على الحاجات والمستلزمات لتطبيق المناهج المطورة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المدارس والمجتمع التربوي، كان لا بد من التوجه المسؤولين التربويين بمجموعة من الأسئلة تتناول عددًا من المحاور تتعلق بالحاجات التي يمكن أن تتأمن لتطبيق المناهج. وأجريت مقابلات مع مسؤولين في وزارة التربية ورئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء وخبراء تربويين يشتركون في وضع المناهج. وقد توزعت هذه المحاور وفق الآتي:

٣.١.١١.١. المحور الأول: الجهوزية العامة للمدرسة

نص السؤال الأول على: كيف تصف الوضع الحالي للبنية التحتية في المدارس، وما هي العناصر التي تحتاج إلى تحسين لتحقيق النجاح في تطبيق المناهج المطوّرة؟

• تحديات البنية التحتية

ركزت النقطة الأولى في الإجابات على هذا السؤال على تحديات البنية التحتية، إذ تُشكل هذه البنية عائقاً رئيسياً في تطوير النظام التعليمي، حيث تتعدد مظاهر هذا التحدي وتأثيراته. فالبنية التحتية في العديد من المدارس لا تزال غير قادرة على تلبية متطلبات المناهج الحديثة، سواء من حيث التكنولوجيا أو المختبرات أو الاتصال بالإنترنت.

وتتفاقم هذه المشكلة في المجال التقني بشكل خاص، إذ قال المسؤولون التربويون أنهم يواجهون "صعوبة كبيرة في توفير تقنيات تعليمية كافية، مما قد يحد من القدرة على تطبيق المناهج المتطورة في الصفوف". وتنعكس هذه التحديات على فعالية العملية التعليمية، "فغياب التكنولوجيا الحديثة يعيق بشكل كبير تنفيذ الأنشطة التعليمية المتنوعة، وبالتالي يمكن أن يحد من فرص التعلم الفعّال".

• أهمية تدريب الكادر التعليمي

يمثل تطوير الكوادر التعليمية عنصراً محورياً في نجاح تحديث المناهج، وبرأي المسؤولين التربويين فإننا "نحتاج إلى تدريب المعلمين بشكل مستمر على كيفية تطبيق المناهج الحديثة. وهذا يتطلب تطوير برامج تدريبية أكثر تخصصاً وتحسين فاعليتها". وتظهر أهمية التركيز على تنمية الكفايات المهنية، إذ

"من المهم أن يتم تدريب المعلمين على الكفايات بدلاً من التركيز فقط على المحتوى الأكاديمي. فالمناهج الحديثة تحتاج إلى كفاءات تدريسية متجددة".

• إعادة تعريف دور الإدارة المدرسية

تتطلب عملية التحول التربوي إعادة النظر في دور الإدارة المدرسية وتطوير مهامها، "فالإدارة المدرسية يجب أن تتحول من التركيز على الجوانب الإدارية البحتة إلى التركيز على القيادة التربوية. ويجب أن يكون لدينا مدراء قادرين على دعم المعلمين وتحفيزهم لتحقيق الأهداف التعليمية". ويبرز هنا دور المدير كقائد تربوي، "فالمديرون يجب أن يكونوا جزءاً من عملية تطوير المناهج وتنفيذها. ودورهم ليس فقط إدارياً، بل قيادياً تربوياً، حيث يجب أن يقودوا التغيير في مدارسهم".

وتظهر الحاجة إلى إعادة توجيه الأولويات الإدارية، "فالمديرون غالباً ما يركزون على المسائل اللوجستية، بينما يحتاج المعلمون إلى دعم تربوي حقيقي يتيح لهم تطبيق المناهج بكفاءة".

• العدالة في توزيع الموارد

يشكل التوزيع العادل للموارد قضية محورية في تطوير المنهج حيث أن التفاوت بين المدارس يمثل تحدياً في تحقيق العدالة. وتتجلى أهمية هذا الموضوع في تأثيره المباشر على جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية. ويظهر ذلك جلياً في المحافظات النائية والمجتمعات الأقل حظاً، حيث يتضح التفاوت في توزيع الموارد التعليمية. وبرأي التربويين فإننا "بحاجة إلى استراتيجيات فعالة لضمان توزيع عادل للموارد بين المدارس، خاصة في المحافظات البعيدة". وتبرز هذه المشكلة بشكل خاص في التفاوت بين القطاعين العام والخاص. فالفجوة بين المدارس الرسمية والخاصة تتسع باستمرار، مما يؤثر سلباً على مستوى التعليم في المدارس الرسمية. "فالتفاوت الكبير بين المدارس الخاصة والرسمية في توزيع الموارد التعليمية يجعل من الصعب على المدارس الرسمية تقديم التعليم الجيد الذي يواكب التطورات الحديثة". وتتطلب معالجة هذه المشكلة وضع استراتيجيات شاملة وخطط تنفيذية واضحة المعالم. كما يستدعي الأمر تطوير آليات رقابة وتقييم لضمان التوزيع العادل للموارد. ويرى المسؤولون التربويون أنه "من الضروري أن نضع خطاً واضحة لضمان أن جميع المدارس، بغض النظر عن موقعها أو وضعها المالي، تتلقى نفس الدعم والموارد".

• التكنولوجيا كعنصر أساسي للتحول

تمثل التكنولوجيا ركيزة أساسية في تحديث التعليم وتطويره. ويتجلى دورها في تعزيز عملية التعلم وتحسين مخرجاته، خاصة في ظل التحولات العالمية نحو التعليم الرقمي. وتتعدد التحديات في هذا المجال، بدءاً من توفير البنية التحتية التكنولوجية وصولاً إلى تدريب الكوادر على استخدامها. ويجد المسؤولون التربويون أن "التكنولوجيا توفر فرصاً رائعة للتعليم، لكننا نواجه مشاكل في توفير أجهزة كافية وضمان استقرار الإنترنت". وتتطلب الاستفادة المثلى من التكنولوجيا تبني استراتيجيات مبتكرة تتجاوز الاعتماد على الإنترنت. ويشمل ذلك تطوير حلول تقنية تعمل بشكل مستقل وتوفير أدوات تعليمية رقمية متنوعة. "فاستخدام التكنولوجيا يجب أن يتجاوز مجرد استخدام الإنترنت، إلى دمج الأدوات التعليمية الرقمية التي يمكن استخدامها بشكل مستقل في حالة انقطاع الاتصال بالإنترنت حيث يمكن استخدام تقنيات محلية مثل **Intranet**.

كما يتطلب الأمر تغييراً في النظرة إلى دور التكنولوجيا في التعليم، وتحويلها من عنصر مساعد إلى مكون أساسي في العملية التعليمية. "فالتكنولوجيا ليست ترفاً بل ضرورة. يمكن أن تساهم في تحسين جودة التعليم إذا تم توفيرها بشكل مناسب".

• دور الحكومة في دعم التعليم

يعتبر الدعم الحكومي عاملاً حاسماً في نجاح تطوير النظام التعليمي. ويتجاوز هذا الدور مجرد توفير التمويل ليشمل وضع السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها. كما يتضمن تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لضمان جودة التعليم. "فدور الحكومة لا يقتصر على توفير التمويل فقط، بل يتطلب وضع سياسات تعليمية واضحة تدعم التغيير المستدام في النظام التعليمي". وتبرز أهمية الدور الحكومي في تطوير البنية التحتية وضمان تكافؤ الفرص التعليمية. ويتطلب ذلك تخصيص الموارد المالية الكافية وتوزيعها بشكل عادل. وبرأي المسؤولين التربويين فإنهم "يحتاجون إلى سياسات حكومية توفر الدعم اللازم لتطوير البنية التحتية في المدارس وضمان أن جميع الطلاب يحصلون على فرص تعليمية متساوية". وفي النهاية، يتطلب نجاح التحول في النظام التعليمي التزاماً حكومياً طويلاً المدى يشمل التخطيط الاستراتيجي والتمويل المستدام. إذ "لا يمكن أن يحدث أي تحول في التعليم دون أن تكون الحكومة شريكاً فاعلاً في توفير التمويل والتخطيط المستقبلي".

خلاصة

أشارت النتائج إلى مجموعة من الحاجات والمستلزمات لتطبيق المناهج المطورة في المدارس، حيث تم تحديد عدة جوانب أساسية. أولاً، حاجة البنية التحتية للتحسين، خصوصاً في مجال التكنولوجيا والإنترنت، التي تعد عائقاً رئيسياً في تطبيق المناهج الحديثة. ثانياً، تطوير الكوادر التعليمية من خلال برامج تدريبية مستمرة لتطوير الكفايات التدريسية بدلاً من التركيز فقط على المحتوى الأكاديمي. ثالثاً، يتطلب النجاح في تطبيق المناهج تطوراً في دور الإدارة المدرسية لتكون قيادة تربوية تدعم المعلمين. رابعاً، التفاوت في توزيع الموارد بين المدارس يمثل تحدياً كبيراً، ويستلزم استراتيجيات لضمان العدالة بين المدارس. وأخيراً، تسهم التكنولوجيا في تطوير التعليم، ولكن تحتاج إلى دعم شامل من الحكومة لضمان توفير البنية التحتية المناسبة والدعم المستدام.

السؤال الثاني: ما هي التحديات المتعلقة بتوفير المرافق التعليمية الأساسية، مثل الصفوف والمختبرات والمكتبات، وكيف تؤثر هذه التحديات على عملية التعلم؟
ركزت الإجابات على هذا السؤال على عدة جوانب، وهي:

• محدودية المساحات المتاحة

أظهرت الإجابات أن المساحات غير الملائمة أو المحدودة تشكل عائقاً كبيراً أمام الأنشطة المدرسية. فبرأي المسؤولين التربويين فإن "المساحات المتوفرة داخل المدارس لا تتناسب مع متطلبات الأنشطة الحديثة، مما يحد من إمكانية تنوعها واستيعابها لأعداد كبيرة من الطلاب". و"الحاجة ملحة لتوفير مساحات مرنة ومتعددة الاستخدامات تتيح تنفيذ أنشطة رياضية وفنية وتعليمية بشكل متزامن". وتختلف حالة المدارس بشكل ملحوظ. فهناك مدارس مجهزة بمختبرات وملاعب وبنية تحتية متقدمة، في حين توجد أخرى تفتقر إلى الحد الأدنى من التجهيزات الأساسية. هذه الفجوة تبرز الحاجة لوضع خطة شاملة تهدف إلى تحقيق العدالة بين المدارس، خاصة فيما يتعلق بتوفير معايير المدارس الخضراء والمدارس الفعالة، مع التركيز على الجهوزية اللازمة لتلبية متطلبات المناهج، بما يشمل تعزيز رفاهية الطلاب وضمان توافر الوسائل التي تمكنهم من اكتساب الكفايات المستهدفة".

• نقص الموارد المخصصة للأنشطة المدرسية

تشير استجابات المشاركين إلى أن العديد من الأنشطة تواجه تحديات ترتبط بنقص الموارد المتاحة، سواء كانت مادية أو بشرية. ويرى المسؤولون التربويون أنهم "بحاجة إلى ميزانيات محددة لدعم الأنشطة مثل الرياضة والمسرح والموسيقى، لأن الإمكانيات الحالية لا تكفي لتلبية احتياجات الطلاب". رغم وجود

تجهيزات أساسية في بعض المدارس، إلا أن تنفيذ برامج تعليمية متقدمة يتطلب أدوات ومعدات إضافية لتفعيل الأنشطة بشكل فعال". "فالافتقار إلى مدربين ومعلمين متخصصين في الأنشطة المختلفة يؤدي إلى قصور في تحقيق أهدافها التربوية". والأنشطة المدرسية تنمي كفايات تشمل الإبداع، المهارات الرقمية، النشاطات الرياضية، والأنشطة اللاصفية التي نطالب بها في بعض الأحيان.

• الحاجة إلى تحسين الأمن والأمان في البيئة المدرسية

تعد البيئة الآمنة والمستقرة عاملاً أساسياً لدعم العملية التعليمية وتحقيق أهدافها، إذ إن توفير الأمان الجسدي والنفسي للطلاب والمعلمين يساهم في تعزيز التركيز والإبداع، ويخلق مناخاً إيجابياً محفزاً على التعلم. ويجد المسؤولون التربويون أن "غياب الأمن داخل المدرسة يعطل الأنشطة ويشعر الطلاب بعدم الراحة، لذلك يجب تحسين وسائل الحماية مثل الأسوار وأنظمة المراقبة". "فالأمان لا يقتصر على التدابير المادية فقط، بل يشمل تعزيز ثقافة الحوار والتواصل بين المعلمين والطلاب لتقليل العنف المدرسي وتحقيق بيئة تعليمية داعمة". بناءً على ذلك، يعد الاستثمار في تحسين تدابير الأمن، مثل تحديث البنية التحتية، وتوفير أنظمة مراقبة فعالة، وتدريب الكوادر على إدارة الأزمات، ضرورة ملحة لتحقيق بيئة تعليمية داعمة وآمنة.

٣, ١, ١١, ٢. المحور الثاني: التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية

نص السؤال على: إلى أي مدى تعتبر توفر التكنولوجيا الحديثة كافياً في المدارس، وما هي الأجزاء التي تحتاج إلى دعم إضافي لتحسين التعليم الرقمي؟ كيف تقيم تأثير جودة الإنترنت وسرعته على استخدام الموارد التعليمية الرقمية، وما هي الحلول المقترحة لتحسين الاتصال الرقمي في المدارس؟ ما هي البرامج أو الأنظمة التعليمية التي تعتبرها ضرورية لتدريب المعلمين وضمان نجاح تطبيق المناهج المطوّرة؟

وجاءت الإجابات متشعبة على عدة جوانب وتشمل:

• استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية

تبرز أهمية التكنولوجيا كعنصر محوري في تطوير العملية التعليمية، "فالتقنيات الحديثة أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق التعلم الفعال". و"الأدوات التكنولوجية تفتح آفاقاً جديدة للإبداع في التدريس وتحفيز الطلاب". كما أشارت الإجابات إلى أن "المنصات الرقمية تتيح فرصاً غير مسبوقة للتفاعل والتواصل بين عناصر العملية التعليمية".

وفي سياق متصل، تؤكد الاستجابات أن "التكنولوجيا تسهم في تخصيص التعليم وفق قدرات واحتياجات كل طالب". كما أن "التعلم الرقمي يعزز استقلالية الطالب ويطور قدراته على التعلم الذاتي". "فالتكنولوجيا يمكن أن تُستخدم بفعالية إذا تم توفير الأدوات المناسبة بتكاليف معقولة، مما يساعد الطلاب على تحقيق أهدافهم في ظل التطور المستمر".

• التقنيات البديلة والحلول المبتكرة Alternative Technologies

تكشف الإجابات عن أهمية تبني حلول تكنولوجية تتناسب مع مختلف السياقات والإمكانيات. فقد أشارت الاستجابات إلى أن "الحلول التكنولوجية البديلة تفتح المجال أمام المدارس محدودة الموارد للاستفادة من التحول الرقمي". وتؤكد أخرى أن "البرمجيات مفتوحة المصدر تقدم بدائل فعالة وميسورة التكلفة". وتضيف الاستجابات أن "الأجهزة المحمولة منخفضة التكلفة تتيح فرصاً متكافئة للتعلم الرقمي". كما أن "الحلول السحابية تقلل من تكاليف البنية التحتية وتسهل الوصول للموارد التعليمية استخدام كلاود أو حلول تكنولوجية لتحسين الإدارة". "فالتقنيات البديلة تساعد في سد الفجوة الرقمية بين المحافظات المختلفة".

• إدارة الموارد الرقمية وتنظيمها

أكدت الإجابات على محورية الإدارة الفعالة للموارد الرقمية في نجاح التحول التكنولوجي. فقد أشارت إلى أن "المنصات التعليمية المركزية تسهل تنظيم وإدارة عمليات التعلم". وتضيف أن "التخزين السحابي يضمن الوصول الآمن والمستمر للموارد التعليمية". فتصبح المصادر كلها على خادم المدرسة". و"من المهم أن تكون التكنولوجيا متاحة بشكل أوسع وبتكلفة منخفضة، مما يُسهم في توفير الفرص للطلاب للوصول إلى المهارات والكفايات التي تتطلبها المناهج الجديدة. في ظل التطور العالمي، أصبحت هذه الأدوات أرخص وأكثر انتشاراً، مما يُتيح لنا فرصة للتحرك بسرعة وفعالية نحو تحسين النظام التعليمي".

٣, ١, ١١, ٣. المحور الثالث: الكفايات القيادية لمديري المدارس

السؤال: كيف تقيم رؤية مدير المدرسة في تطبيق المناهج المطوّرة، وما هي المهارات القيادية الأساسية التي يحتاجها لتحقيق النجاح؟ ما هو دور الإدارة في تطوير كفاءات المعلمين، وكيف يمكن تعزيز هذه الكفايات من خلال برامج التدريب والتطوير المستمر؟ كيف يمكن تعزيز الشراكة بين المديرين والمعلمين لتحفيز التفاعل الإيجابي مع المناهج الجديدة؟

وقد غطت الإجابة على هذا السؤال الجوانب الآتية:

• المهارات القيادية لمديري المدارس: فهم المناهج (Curriculum Understanding)

أشار المستجيبون إلى أن المديرين بحاجة إلى فهم معمق للمناهج المطورة لتحقيق تطبيق فعال ومثمر. وبرأيهم فإن "المدير هو الذي يقود هذا التغيير". والمديرون يحتاجون إلى دورات خاصة عن الكفايات والتقويم الجديد حتى يفهموا المحتوى بشكل أفضل ويعرفوا كيف يديروا فريق العمل". وهذا يبرز أهمية توفير برامج تدريبية مكثفة تساهم في تعزيز معرفة المديرين بالمناهج المطورة وآليات تطبيقها.

• الشراكة القيادية (Leadership Partnership)

أكدت المقابلات على دور المدير كقائد تعاوني يعزز العلاقة مع المعلمين ويساهم في بناء فريق عمل متكامل. "الشراكة بين المدير والمعلمين تساهم في تنفيذ المناهج بكفاءة". و"المدير الناجح هو القادر على خلق بيئة عمل قائمة على الثقة والتعاون المستمر". وتشير هذه الإجابات إلى أهمية تدريب المديرين على مهارات القيادة التشاركية لتحقيق الأهداف التربوية المشتركة.

• إدارة التغيير (Change Management)

إن قيادة التغيير تتطلب تأهيل المديرين للتعامل مع التحولات المرتبطة بالمناهج الجديدة. "فعملية التغيير يجب أن تكون مدروسة وللقيادة دور أساسي في هذه العملية". "وهم بحاجة لبرامج تدريبية متخصصة تساعدهم على مواجهة تحديات التغيير وضمان استمراريته". وهذا يعكس الحاجة إلى تصميم برامج تدريبية تُركز على إدارة التغيير بفعالية.

• الوعي بالمستجدات (Awareness of Educational Innovations)

أظهرت نتائج المقابلات أن هناك محدودية في وعي المديرين بالمستجدات التربوية مثل الكفايات المتكاملة والتقويم الحديث. "فالتحديث المستمر ضروري ليكون المدير ملماً بالممارسات الحديثة". ويجب أن تتوافر برامج مستمرة لتحديث وعي المديرين بالمستجدات التربوية. وهذه الملاحظات توضح ضرورة تنظيم دورات تدريبية مستدامة لرفع كفاءة المديرين ومواكبتهم للتطورات.

• التكامل بين المواد والتنسيق

• تشبيك المواد (Interdisciplinary Coordination)

تتطلب المناهج الحديثة تنسيقاً محكماً بين المواد الدراسية لتحقيق تجربة تعليمية شاملة. ويرى المسؤولون التربويون أن "التشبيك بين المواد يساعد الطلاب على فهم الموضوعات بشكل أعمق". لأن

"غياب التنسيق يؤدي إلى التكرار أو التضارب في المعلومات". وهذا يبرز أهمية وضع آليات واضحة لتنسيق المواد الدراسية.

• الفهم الكلي للمنهج (Holistic Curriculum Understanding)

يشير المستجيبون إلى أن رؤية المديرين للمناهج ككل متكامل وليس كمواضيع منفصلة أمر ضروري. "فيجب أن ينظر المدير إلى المنهج كمنظومة متكاملة". وبرأي مسؤول تربوي آخر فإن "الفهم الشامل للمنهج يؤدي إلى تحسين جودة التدريس". وهذه الملاحظات تدعو إلى تعزيز التدريب على منهجيات الفهم الكلي.

• تحديات التنسيق (Coordination Challenges)

أظهرت المقابلات أن غياب التنسيق بين المواد يسبب تكرار الأخطاء ويعيق التنفيذ السليم. "وهذا يشكل التحدي الأكبر الذي يجب التغلب عليه". "فخطط التنسيق الفعالة تضمن تكامل المواد وتحقيق الأهداف التربوية". وتشير هذه النقاط إلى ضرورة العمل على وضع خطط تنسيقية شاملة وفعالة بين المواد.

خلاصة

تبين الإجابات على هذا السؤال أهمية دور مدير المدرسة في تطبيق المناهج المطورة بنجاح، وتحدد المهارات القيادية الأساسية التي يحتاجها المدير لتحقيق النجاح كفهم المناهج بشكل معمق، حيث يجب أن يتلقى المديرون دورات تدريبية متخصصة لفهم آليات تطبيق المناهج الجديدة. كما يشدد المستجيبون على أهمية الشراكة القيادية، حيث يجب على المدير بناء علاقة تعاون وثقة مع المعلمين لضمان تنفيذ المناهج بكفاءة. أيضًا، تلعب إدارة التغيير تلعب دورًا كبيرًا في تمكين المديرين من التكيف مع التحولات المرتبطة بالمناهج المطورة. أما التنسيق بين المواد، فيتطلب التركيز على التكامل بين المواد الدراسية لتحقيق تجربة تعليمية شاملة، ويجب أن يتم وضع آليات واضحة لضمان التنسيق بين المواد وتجنب التكرار أو التضارب. في النهاية، يتضح أن برامج التدريب المستمر للمديرين والمعلمين ضرورية لتعزيز كفاءاتهم ورفع مستواهم المهني لمواكبة مستجدات التعليم.

٤, ١, ١, ٣. المحور الرابع: التحديات التي تواجه تطبيق المناهج المطورة

تضمن هذا المحور ثلاثة أسئلة:

الأول: ما هي أبرز التحديات التي تواجه المدارس في تطبيق المناهج المطوّرة، وكيف تقيم تأثيرها على جودة التعليم؟

والثاني: كيف تؤثر السياسات الحكومية والدعم المجتمعي على قدرة المدرسة على تنفيذ المناهج الجديدة بفعالية؟

والثالث: كيف يمكن للمدارس التعامل مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال لضمان استمرارية التعليم وتطبيق المناهج المطوّرة؟

نتائج السؤال الأول: التحديات التي تواجه تطبيق المناهج المطوّرة

• التحديات المادية والبشرية

تمثل عقبات رئيسية أمام التطبيق الفعال للمناهج المطوّرة، فإننا "نواجه صعوبة في توفير المواد والأدوات اللازمة لتطبيق الأنشطة العملية، مما يضطر البعض للاكتفاء بالشرح النظري". ورغم وجود خطط طموحة لتطوير المناهج، إلا أن نقص التمويل يؤثر على توفير التقنيات الحديثة والوسائل التعليمية المناسبة.

• تأثير السياسات الحكومية والدعم المجتمعي

يظهر تأثير السياسات الحكومية جلياً في مستوى تنفيذ المناهج، "فالتغييرات المتكررة في السياسات التعليمية تربك العملية التعليمية وتؤثر على استقرار المناهج". ويرأي المسؤولون التربويين فهم يحتاجون "إلى سياسات ثابتة ومستقرة تضمن استمرارية التطوير". وفي سياق الدعم المجتمعي فإن "المجتمع المحلي يساهم في دعم المدارس من خلال التبرعات وتوفير بعض الاحتياجات، لكن هذا غير كافٍ لتغطية كل المتطلبات". "وتقدم السياسات الحكومية دعماً معنوياً لكن الدعم المادي غير كافٍ، خاصة في المحافظات النائية التي تحتاج لدعم أكبر".

• مرونة عالية في التخطيط والتنفيذ

- كفاءة المعلمين

• تحول للكفايات (Shift to Competency-Based Approach)

يمثل التحول نحو التدريس بالكفايات تحدياً كبيراً للمعلمين حيث الحاجة إلى تحول منهجي من التركيز على المحتوى إلى الكفايات. صعوبة الانتقال من التدريس القائم على المحتوى إلى الكفايات.

"نحتاج إلى تغيير جذري في طريقة التفكير والتخطيط للدروس. "فالتركيز على الكفايات يتطلب جهداً أكبر في التحضير وتصميم الأنشطة التطبيقية". و"المعلمون يحتاجون إلى دعم مستمر لفهم وتطبيق مفهوم الكفايات بشكل صحيح.

- التدريب المستمر

تؤكد المقابلات على حتمية التطوير المهني المستمر. "فالتدريب يجب أن يكون مرتبطاً بالواقع العملي وليس مجرد نظريات". "ونحن نحتاج لورش عمل تطبيقية تمكن المعلمين من تبادل الخبرات العملية". "فالدورات القصيرة غير كافية، بل نحتاج لبرامج تدريبية ممتدة على مدار العام الدراسي مع متابعة مستمرة". و"التدريب عن بعد يمكن أن يساعد في تطوير المهارات دون التأثير على جدول الحصص".

- متابعة وتقييم التدريب

يبرز المستجيبون أهمية قياس أثر التدريب، وبرأيهم "نحتاج لمؤشرات واضحة لقياس تطور أداء المعلمين بعد التدريب". "فالمتابعة الصفية تكشف مدى تطبيق المعلمين لما تعلموه في التدريب". و"التغذية الراجعة المستمرة من المشرفين تساعد في تحسين الأداء وتصحيح الأخطاء". و"نحتاج لنظام إلكتروني لتوثيق وتتبع التطور المهني للمعلمين".

دور الإدارة التربوية

- ضعف الإشراف التربوي وربط التدريب والإشراف بالمناهج

يشكل ضعف الإشراف تحدياً كبيراً. يقول مشرف تربوي: "إن كثرة المهام الإدارية تقلل من وقت المتابعة الفنية للمعلمين". و"نحتاج لتدريب متخصص في الإشراف على تطبيق المناهج المطورة. والمشرف يجب أن يكون قادراً على تقديم نماذج عملية وليس مجرد ملاحظات نظرية". و"تطوير مهارات المشرفين في التوجيه والإرشاد ضروري لنجاح تطبيق المناهج".

- القيادة المتكاملة

تبرز أهمية التوازن في القيادة التربوية. "فالفائد الناجح يوازن بين المتطلبات الإدارية والاحتياجات التربوية للمعلمين". و"المدير يجب أن يكون قدوة في التطور المهني والاطلاع على المستجدات التربوية". و"نحن نحتاج لقيادة تشاركية تشرك المعلمين في صنع القرارات التربوية".

- التحديات الثقافية (Shifting Educational Mindsets)

تؤثر العقلية التقليدية على تطبيق المناهج المطورة حيث يتطلب التغيير جهوداً مكثفة. إن "تغيير الثقافة التقليدية في التدريس يحتاج لجهود مستمرة وصبر طويل". و"بعض المعلمين يقاومون التغيير خوفاً من زيادة الأعباء". و"التغيير يبدأ بتغيير قناعات القيادة المدرسية أولاً". و"التحول في طرق التقويم يحتاج لتدريب مكثف وأمثلة عملية". و"الأهالي يحتاجون لتوعية حول أهمية تقييم المهارات وليس فقط العلامات".

الانتقال التدريجي

يؤكد التربويون على أهمية التدرج في التطبيق. شرحت مديرة قسم المناهج: "بدأنا بتطبيق الكفايات في المواد الأساسية أولاً، ثم توسعنا تدريجياً". وأضاف معلم مخضرم: "إن التطبيق المرحلي أتاح لنا فرصة تصحيح الأخطاء وتحسين الممارسات". وعلقت مشرفة: "وضعنا خطة خمسية للانتقال الكامل نحو التقييم النوعي، مع مراعاة ظروف كل مدرسة". وأكد مسؤول تربوي أن "التجربة أثبتت أن التسرع في التطبيق يؤدي لمقاومة أكبر من المجتمع المدرسي".

٣,١,١١,٥. المحور الخامس: الاحتياجات المستقبلية

نص السؤال على: كيف ترى استعداد المدارس لاستقبال البرامج التدريبية، وما هي أنواع البرامج التي تعتقد أنها ستكون الأكثر فائدة لتطوير الكفايات التعليمية؟ وغطت الإجابة على هذا السؤال البنود الآتية:

• التكامل بين المناهج والأنشطة

١- الأنشطة الداعمة

يؤكد المشاركون على ضرورة تعزيز التعلم من خلال الأنشطة المساندة. و"يجب تصميم مشاريع تكاملية تربط بين المواد المختلفة، مثل مشروع "المدينة الخضراء" الذي يجمع بين العلوم والرياضيات والفنون". كما "يجب أن تتضمن المناهج أنشطة عملية في المختبر لتعزيز فهم الطلاب للمفاهيم النظرية". و"يجب استخدام المسرح التعليمي لتطوير مهارات التواصل والتعبير لدى الطلاب".

١- التنسيق بين المواد: المنهج كمنظومة متكاملة

شدد المشاركون على أهمية تحقيق التكامل المعرفي بين المواد. ويقولون أنه "يجب عقد اجتماعات دورية لتنسيق المحتوى وتجنب التكرار بين المواد". إذ "ينبغي تعزيز التعاون بين معلمي المواد المختلفة لتقديم تطبيقات عملية للمفاهيم".

ويؤكد التربويون على ضرورة تصميم المناهج بمنظور شمولي. و"ينبغي تطوير مصفوفة للمهارات المشتركة بين المواد لضمان التكامل في التدريس مثل تصميم مشاريع مشتركة بين المواد لتعزيز فهم الطلاب للعلاقات بين المجالات المختلفة".

ويقول المسؤولون التربويون أنه "يجب إعداد أدلة إرشادية للمعلمين توضح نقاط التقاطع بين المواد وكيفية استثمارها في التدريس".

٢- الفروقات في جاهزية المدارس (Variations in School Readiness)

وجد المسؤولون التربويون أن هناك ثلاث مستويات من المدارس:

- "بعض المدارس لن تجد صعوبة كبيرة في التطبيق وستكون سريعة التأقلم مع البرامج الجديدة، وقد تكون متقدمة في برامجها التعليمية (المدارس التي تطبق برامج غربية متقدمة)".
- "مدارس متوسطة التطور ستحتاج إلى بعض التدريب وستكون متعاونة وسريعة التجاوب".
- "مدارس تقليدية جدًا، سيكون من الصعب على معلميها والمديرين التجاوب مع هذا المشروع الدخيل، وقد تكون المصطلحات التربوية المستعملة في المنهج المطور دخيلة على عالمهم التعليمي وغير مفهومة".

من هنا، يجب وضع خطة تدريبية ثلاثية المستويات بناءً على هذا التقسيم، بحيث تحتاج بعض المدارس إلى تدريبات أقل من غيرها.

نتائج الإجابة على السؤال: ما هي الاحتياجات الأساسية للمدارس لتكون قادرة على تطبيق المناهج المطورة بشكل فعال، من حيث الموارد البشرية والمادية؟

تناولت الإجابات على هذا السؤال عدة جوانب تتعلق بالاحتياجات الأساسية للمدارس، وقد جاءت على الشكل الآتي:

1. تطوير البنية التحتية الرقمية

- تحديث المختبرات والمرافق التعليمية: تجهيز المختبرات بأحدث الأجهزة والمعدات، وتوفير مرافق رياضية وثقافية مناسبة. "ضرورة توفير بيئة تعليمية محفزة ومجهزة بأحدث التقنيات".
- توفير شبكات اتصال عالية السرعة: ضمان توفر اتصال إنترنت سريع وموثوق في جميع المؤسسات التعليمية، وتوفير أجهزة حاسوب محمولة أو لوحية للطلاب والمعلمين. "وهو ما

يتطلب معالجة "الفجوة الرقمية التي تشكل تحدياً كبيراً في تطبيق التعليم الإلكتروني" كما ورد في الاستجابات.

- تجهيز الصفوف بالتقنيات التفاعلية: استخدام ألواح ذكية وشاشات عرض تفاعلية، وتوفير برمجيات تعليمية حديثة.
- تطوير منصات تعليمية رقمية: إنشاء منصات تعليمية تفاعلية توفر محتوى تعليمي رقمي متنوع، وأدوات للتواصل والتفاعل بين الطلاب والمعلمين.

٢. تعزيز التنمية المهنية

- تصميم برامج تدريبية مبتكرة: تطوير برامج تدريبية تركز على المهارات العملية والتطبيقية، وتستخدم أساليب تدريب حديثة مثل التدريب القائم على المشاريع والتعلم التعاوني. "بما يتماشى مع ضرورة أن يركز التدريب المهني على المهارات العملية والتطبيقية".
- تطوير منصات التعلم الإلكتروني للمعلمين: توفير منصات إلكترونية تتيح للمعلمين الوصول إلى موارد تعليمية وتدريبية متنوعة، والتواصل مع خبراء آخرين.
- تفعيل مجتمعات التعلم المهنية: إنشاء مجتمعات افتراضية أو واقعية تجمع المعلمين لتبادل الخبرات والمعرفة، ومناقشة التحديات والقضايا التربوية.
- التركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين: تضمين برامج التدريب مهارات مثل التفكير النقدي وحل المشكلات والإبداع والتواصل والتعاون، "أهمية التركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين في برامج التدريب".

٣. تفعيل الشراكة المجتمعية

- إنشاء مجالس استشارية مجتمعية: تشكيل مجالس تضم ممثلين عن المجتمع المحلي وأولياء الأمور والقطاع الخاص، للمشاركة في وضع الخطط والبرامج التعليمية.
- تطوير برامج التطوع التربوي: تشجيع أفراد المجتمع على التطوع في المؤسسات التعليمية، لتقديم الدعم للطلاب والمعلمين.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: توقيع اتفاقيات شراكة مع الشركات والمؤسسات الخاصة، لتوفير الدعم المالي والتقني للتعليم. و"تفعيل دور القطاع الخاص في دعم المبادرات التعليمية".

- **تفعيل دور مجالس الأهل:** تعزيز دور مجالس الأهل في متابعة أداء الطلاب والمساهمة في تطوير العملية التعليمية. بناء قنوات تواصل فعالة بين المدرسة والأسرة، وتشجيع مشاركة أولياء الأمور في الأنشطة المدرسية. و"تعزيز الشراكة بين المدرسة والأسرة يحسن مخرجات التعليم"، و"أهمية تفعيل دور مجالس الأهل في دعم العملية التعليمية".
- **استغلال المجتمع المحلي كمصدر مهم للخبرات والموارد التعليمية:** دعوة خبراء من المجتمع المحلي للمشاركة في تقديم ورش عمل أو محاضرات للطلاب، واستخدام المرافق والموارد المتاحة في المجتمع في الأنشطة التعليمية، "فالمجتمع المحلي مصدر مهم للخبرات والموارد التعليمية".
- ٤. **تطوير السياسات التعليمية**
 - **وضع رؤية استراتيجية واضحة للتعليم:** تحديد أهداف واضحة ومحددة للتعليم، ووضع خطط استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف.
 - **تبني سياسات مرنة وقابلة للتكيف:** وضع سياسات تعليمية تأخذ في الاعتبار التغيرات المتسارعة في المجتمع وسوق العمل. "فالسياسات التعليمية تحتاج إلى مرونة تواكب المتغيرات العالمية".
 - **إشراك جميع الأطراف المعنية في صناعة القرار التربوي:** ضمان مشاركة المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي في وضع السياسات والبرامج التعليمية. ويؤكد المسؤولون التربويون في هذا الإطار على "ضرورة إشراك جميع الأطراف المعنية في صناعة القرار التربوي".
 - **تطوير آليات للمساءلة والتقييم:** وضع آليات واضحة لتقييم أداء المؤسسات التعليمية وقياس مدى تحقيق الأهداف التعليمية.
- ٥. **معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية**
 - **توفير تمويل كافٍ للتعليم:** زيادة الإنفاق على التعليم وتخصيص موارد مالية كافية لتطوير البنية التحتية وتوفير الموارد التعليمية. ويؤكد المسؤولون التربويون على أن "الأزمات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على توفير الاحتياجات الأساسية للمدارس"، كما يؤكدون على "أهمية إيجاد حلول مبتكرة للتغلب على التحديات المالية".
 - **تطوير برامج للدعم الاجتماعي للطلاب المحتاجين:** توفير منح دراسية ومساعدات مالية للطلاب المحتاجين، وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

- **تكييف البرامج التعليمية مع الظروف الاقتصادية للمجتمع:** تصميم برامج تعليمية تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي، وتوفر فرصًا للتدريب المهني والتشغيل. وفي هذا الصدد يؤكد المسؤولون التربويون على "أهمية تكييف البرامج التعليمية مع الظروف الاقتصادية للمجتمع".
- 6. **الرؤية الاستراتيجية**
 - **وضع خطط استراتيجية قابلة للقياس والتقييم:** وضع خطط استراتيجية محددة الأهداف وقابلة للقياس، وتحديد مؤشرات أداء واضحة لتقييم مدى التقدم في تحقيق الأهداف. ويشدد المسؤولون التربويون على "أهمية وضع خطط استراتيجية قابلة للقياس والتقييم".
 - **تحديد أولويات التطوير وفق احتياجات المجتمع:** تحديد أهم المجالات التي تحتاج إلى تطوير في النظام التعليمي، بناءً على احتياجات المجتمع وسوق العمل. ويرأي المسؤولون التربويون فإن هناك "ضرورة لتحديد أولويات التطوير وفق احتياجات المجتمع".
 - **التخطيط الاستراتيجي يجب أن يراعي المتغيرات المستقبلية:** يجب أن تأخذ الخطط الاستراتيجية في الاعتبار التغيرات المتوقعة في المستقبل، مثل التطورات التكنولوجية والتغيرات الديموغرافية والتغيرات في سوق العمل. ويجد المسؤولون التربويون أن "التخطيط الاستراتيجي يجب أن يراعي المتغيرات المستقبلية".

خلاصة

يتبين مما ورد أعلاه أن المدارس في لبنان تواجه تحديات كبيرة في تطبيق المناهج المطورة، أبرزها النقص في الموارد المادية والبشرية، مثل الأدوات التعليمية والتقنيات الحديثة. كما أن التغيرات المتكررة في السياسات الحكومية تخلق حالة من الارتباك في عملية التطبيق. ويبقى تأثير السياسات الحكومية والدعم المجتمعي غير كافٍ، خاصة في المحافظات النائية. من ناحية أخرى، تواجه المدارس تحديات في تطوير كفاءات المعلمين، حيث يُعتبر التحول إلى منهج قائم على الكفايات والتدريب المستمر من الأبعاد الأساسية لتحسين الأداء التعليمي. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر توفير البنية التحتية الرقمية وتنفيذ برامج تدريبية مبتكرة ومرنة من العوامل الحيوية لضمان نجاح تطبيق المناهج المطورة وتحقيق التعليم المستدام في لبنان.

٣, ١, ١١, ٦. المحور السادس: التوقعات حول تطبيق المناهج المطوّرة

نص السؤال المتعلق بالتوقعات على الآتي: كيف تتوقع أن تؤثر تطبيق المناهج المطوّرة على مستوى جودة التعليم، وما هي المؤشرات التي ستعتمد عليها لتقييم هذا التأثير؟ كيف يمكن للمؤسسات التعليمية تحسين التوقعات المتعلقة بتطبيق المناهج المطوّرة لضمان نجاح عملية التعلم؟

لضمان نجاح عملية التعلم عند تطبيق المناهج المطوّرة، تُجمع آراء التربويين حول ضرورة التركيز على عدة محاور رئيسية: فهم مكونات المنهج، التدريب المستمر، والمرونة في تعديل التوجهات والفروقات.

• فهم مكونات المنهج

يشدد المستجيبون على أهمية فهم متكامل لمكونات المنهج كخطوة أولى لتحقيق النجاح. "فالمدارس بحاجة لفهم عميق لأهداف المنهج ومكوناته حتى يتم تطبيقه بالطريقة الصحيحة". "إن فهم المنهج بشكل شامل يساعد المعلمين على الربط بين الأنشطة والأهداف التعليمية بطريقة أكثر فعالية".

• التدريب المستمر

يرى المشاركون أن التدريب المستمر للمعلمين والإداريين هو مفتاح النجاح في تطبيق المناهج المطوّرة. و"يجب أن تكون التدريبات موجهة ومصممة لتلبية احتياجات المعلمين المختلفة، مع متابعة دورية لتقييم أثرها".

• المرونة في تعديل التوجهات

تعد المرونة في التعامل مع تطبيق المناهج المطوّرة أمراً ضرورياً لتجاوز التحديات التي قد تظهر خلال التنفيذ. "فالتعديلات المستمرة بناءً على التغذية الراجعة من الميدان تساعد على تحسين العملية التعليمية". و"برأي المسؤولين التربويين فإننا "نحتاج إلى التكيف مع التحديات التي ستواجه تطبيق المنهج سواء في الموارد أو في استيعاب الطلاب لمحتوى المنهج".

• إيجابيات المناهج المطوّرة

▪ تعزيز الإبداع والتفكير النقدي

تهدف المناهج المطوّرة إلى تشجيع الطلاب على الابتكار وتطوير مهارات التفكير النقدي. وتتيح هذه المناهج أساليب تعليمية مبتكرة لتحفيز الطلاب على التحليل وحل المشكلات. ويجد المسؤولون التربويون أن "أكثر ما يميز هذه المناهج هو أنها تجعل الطالب يفكر خارج الصندوق وي طرح أسئلة لم

يكن ليطرحها من قبل". كما أنها تعيد تشكيل دور المتعلم ليصبح أكثر إبداعًا ووعيًا، متماشية مع متطلبات القرن الحادي والعشرين".

■ دمج التكنولوجيا والتعليم الشامل

تركز المناهج المطوّرة على دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، مما يفتح آفاقًا جديدة للطلاب للوصول إلى مصادر متنوعة وتحسين تجربة التعلم. ويرى المسؤولون التربويون أن "استخدام الأدوات الرقمية في الصف يحدث نقلة نوعية في استيعاب الطلاب للمفاهيم". كما أنها تدعم التعليم الشامل الذي يجمع بين الأنشطة داخل وخارج الصف، مما يُعزز من فرص التعلم الذاتي والتفاعلي.

■ تحسين جودة التعليم ورفع الكفاءة

تُسهّم المناهج المطوّرة من وجهة نظر المستجيبين في تحسين جودة التعليم ورفع مستوى التحصيل الأكاديمي من خلال التركيز على المهارات الحياتية والقيم الأساسية. "هذه المناهج تجعل الطالب أكثر استعدادًا لمواجهة تحديات الحياة العملية"، كما أنها تسعى إلى تكوين شخصيات متكاملة تتمتع بالقدرة على التفكير النقدي وحل المشكلات بشكل مستقل".

■ مؤشرات النجاح

يجب أن تعتمد المناهج المطوّرة من وجهة نظر المستجيبين على مؤشرات وطنية ودولية لتقييم نجاحها، حيث يمكن استخدام هذه المؤشرات لتحديد مدى تحقيق الأهداف التعليمية وتوجيه التحسينات. إن "استخدام مؤشرات الأداء يعطينا صورة واضحة عن تقدم الطلاب ومدى نجاح المناهج في تحقيق أهدافها. كما تُبرز هذه المؤشرات الجوانب التي يمكن البناء عليها والجوانب التي تحتاج إلى تطوير".

٣, ١, ١١, ٧. التوقعات حول تطبيق المناهج المطوّرة

نص السؤال: كيف تتوقع أن تؤثر تطبيق المناهج المطوّرة على مستوى جودة التعليم، وما هي المؤشرات التي ستعتمد عليها لتقييم هذا التأثير؟
وركزت الإجابات على هذا السؤال حول الجوانب الآتية:

● آليات المتابعة والتقييم

■ غياب المتابعة

تؤكد المقابلات على أن ضعف آليات متابعة تنفيذ المناهج الجديدة يشكل تحديًا كبيرًا. ويقول المسؤولون التربويون أن "الاشراف على التنفيذ لن ينجح إذا لم تكن هناك خطة متابعة واضحة". وأن "وجود

آليات دقيقة للمتابعة يسهم في تحسين النتائج وضمان جودة التنفيذ". وهذا يبرز الحاجة إلى تطوير أنظمة متابعة متكاملة تدعم تطبيق المناهج الجديدة.

■ تقييم الأداء

يشدد المستجيبون على ضرورة وضع معايير واضحة لتقييم أداء المديرين والمعلمين. ويقولون أن "التقييم يكون فعالاً عندما يقوم على معايير شفافة وواضحة". وأضاف آخر: أن "المعايير الجيدة للتقييم تساعد على تحسين الأداء بشكل عام". وهذه الإجابات تدعو إلى اعتماد معايير دقيقة وشاملة لتقييم الأداء التربوي.

■ الشراكة في التقييم

أشار المستجيبون إلى أهمية التعاون بين المدير والمعلمين في تقييم نتائج تطبيق المناهج. ويؤكد التربويون أن "التقييم المشترك بين المدير والمعلمين يؤدي لتحسين الأداء". وأن "التعاون في التقييم يعزز الشفافية والمسؤولية المشتركة". هذه النقاط تؤكد على ضرورة تشجيع الشراكة في عملية التقييم لتحقيق أهداف المناهج.

خلاصة: الإجابة على السؤال البحثي السادس

بعد عرض نتائج المقابلات مع المسؤولين التربويين واستخلاص أهم ما ورد فيها من إجابات على كل محور، أمكن استخلاص المعطيات الاجمالية الآتية:

- عدم جاهزية البنية التحتية للكثير من المدارس لتلبية متطلبات المناهج الحديثة، سواء من حيث التكنولوجيا أو المختبرات أو الاتصال بالإنترنت.
- هناك صعوبة لدى المسؤولين والمدارس في توفير تقنيات تعليمية كافية.
- يجب تحقيق العدالة في توزيع الموارد عدم تكافؤ بين المدارس
- العمل على تحقيق بيئة تعليمية آمنة ومريحة وهذا لا يتوافر في الكثير من المدارس
- هناك حاجة لتدريب المعلمين بشكل مستمر على كيفية تطبيق المناهج الحديثة.
- هناك حاجة لوضع برامج تدريبية حديثة.
- هناك حاجة لإعادة النظر في آليات التقييم.
- هناك حاجة لإعادة النظر بدور المدير.
- يجب تفعيل دور الحكومة في دعم التعليم.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل الاستنتاجات والتوصيات المستخلصة من دراسة "جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة في لبنان". وهدفت الدراسة إلى تقييم مدى استعداد المدارس لتطبيق هذه المناهج وتحديد مدى فاعلية القيادة المدرسية في تيسير عملية التغيير التربوي، بالنظر إلى التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات التربوية في تحقيق الجودة والابتكار. تم تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بالجهوزية من حيث الموارد البشرية والمادية، إضافة إلى قدرة القيادة المدرسية على التكيف مع المستجدات وتحفيز الفرق التربوية على تحقيق التطلعات المستقبلية. بناءً على هذه النتائج، يتم تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز الجاهزية والقيادة الفعالة وتطوير آليات الدعم لتحقيق رؤية الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي.

١. القسم الأول: الاستنتاجات

١.١. استنتاجات متعلقة بالبيانات الديمغرافية

١.١.١. متغير العمر

ما يقارب نصف المديرين في القطاع الرسمي (٤٨.٣٪) هم من الفئات العمرية (٤٠-٥٠)، يليها الفئة العمرية (٥٠-٦٠)، مع غياب كامل للفئات العمرية الأصغر. والنظار في القطاع الرسمي أيضاً نسبهم متقاربة من الفئات العمرية للمديرين. بينما يظهر القطاع الخاص المجاني وغير المجاني تمثيلاً أعلى للفئات العمرية (٥٠-٦٠) وهناك تمثيلاً للفئات العمرية (أكثر من ٦٠ سنة) كما للفئات العمرية الشابة.

بالإجمال، هذا التوزيع يشير إلى ميل أكبر لاعتماد المديرين الأكبر سنًا في جميع القطاعات، مع غياب واضح للمديرين الأصغر سنًا في القطاع الرسمي.

بالنسبة للمنسقين نسبة الفئة العمرية (٣٠-٤٠) ترتفع أكثر مقارنة بالمديرين والنظار (٣٥.٣٪)، وهذه الفئة العمرية هي الأكثر شيوعاً لدى المعلمين (٤٣.٦٪).

١.١.٢. متغير الجنس

تشير النتائج إلى دور محوري للإناث في قطاع التعليم، مع هيمنة واضحة لهن في معظم القطاعات التعليمية، وعلى صعيدي القيادة المدرسية والتعليم في القطاع الرسمي. يظهر القطاع الخاص توازنًا نسبيًا بين الجنسين على مستوى مديري المدارس، بينما يشهد قطاع الأونروا سيطرة مطلقة للإناث. يعكس التوزيع العام ثقافة تشجيع الإناث في التعليم الرسمي، مع وجود توازن في بعض القطاعات الخاصة.

١.١.٣. الوضع الوظيفي

ما يقارب الـ (٤٠٪) من مديري المدارس الرسمية هم بالتكليف، مما يعني أنهم لم يخضعوا لدورات إعداد منظمة في الإدارة التربوية والمدرسية. ونسبة تفوق الثلثين من المعلمين في القطاع الرسمي هم من المتعاقدين (٧٠.٥٪) بمختلف التسميات، وهذا ملفت ويحتاج إلى حلول سريعة خاصة أن هذه النسبة لم تخضع لدورات إعداد منظم في التربية.

١.١.٤. المؤهل العلمي

استنادًا إلى التحليل البياني لتوزيع الشهادات العلمية بين المديرين والنظار والمنسقين والمعلمين في القطاعات المختلفة، يمكن الاستنتاج بأن معظم المديرين والنظار في التعليم الرسمي يحملون شهادة البكالوريوس كحد أدنى، حيث تهيمن هذه الشهادة بشكل كبير في هذا القطاع. بالمقابل، يظهر القطاع الخاص غير المجاني تمثيلًا أعلى لحاملي الشهادات العليا (ماجستير)، مقارنة بالتعليم الرسمي الذي يظل مهيمًا عليه حاملو البكالوريوس. أما في التعليم الخاص المجاني، فتسود الشهادات الأقل من الجامعية مثل البكالوريا، مما يعكس ضعفًا نسبيًا في الكفاءات العليا. بشكل عام، يمكن ملاحظة تفاوت في توزيع الشهادات العلمية بين المناطق المختلفة، حيث يظهر التعليم الرسمي توازنًا نسبيًا بين الشهادات الأكاديمية، مع ميل طفيف نحو تعزيز الكفاءات العليا، في حين يعاني التعليم الخاص المجاني من ضعف ملحوظ في تمثيل حاملي الشهادات العليا.

١.١.٥. سنوات الخبرة في التعليم

يعتمد القطاع الرسمي بشكل رئيسي على الكوادر التي تتمتع بخبرة طويلة، حيث يشكل المديرون الذين تتجاوز خبرتهم ٢٥ عامًا النسبة الأكبر. في المقابل، يتميز القطاع الخاص المجاني بوجود فئة بارزة من المديرين ذوي الخبرات الطويلة (أكثر من ٢٥ سنة)، ولكن يتم تمثيل المديرين ذوي الخبرة القصيرة (من ٠ إلى ٥ سنوات) بشكل ملحوظ أيضًا. أما القطاع الخاص غير المجاني فيتميز بتوزيع متوازن بين الفئات المختلفة. من خلال توزيع المديرين والنظار والمنسقين في مختلف المناطق، يظهر

أن الخبرات الطويلة تهيمن في العديد من المناطق، خاصة في القطاع الرسمي، بينما تمثل الخبرات القصيرة والمتوسطة توازنًا أكبر في بعض المناطق في القطاع الخاص. كما أظهرت نتائج التحليل أن توزيع الخبرات يختلف بشكل ملحوظ بين القطاعات والمحافظات.

١.١.٦. سنوات الخبرة في الإدارة (للمدير)/ النظرة (للمنظر)

تسود في القطاع الرسمي الخبرات الحديثة في الإدارة (٠-١٠ سنوات) بنسبة كبيرة (٧٣.٥٪)، مع ضعف تمثيل للخبرات الطويلة. وإذا قارنا ذلك مع نتائج المديرين الذين لم يتم إعدادهم بشكل منظم لإدارة المدرسة، نجد أن نسبة لا بأس بها من المديرين ذوي الخبرة الحديثة في الإدارة غير معدّين. أما في القطاع الخاص المجاني، فإن غالبية المديرين يمتلكون خبرة تتجاوز ٢٥ سنة (٤٣.٣٪). في القطاع الخاص غير المجاني، يظهر توازن نسبي مع تركيز على الفئات الحديثة والخبرات الأطول (٢٤.٥٪). قطاع الأونروا يركز على المديرين بخبرات بين ٢١-٢٥ سنة بنسبة (٥٠٪). بالنسبة للنظار، فالقطاع الرسمي يعتمد بشكل أكبر على الكوادر الحديثة، بينما يظهر الخاص المجاني وغير المجاني تنوعاً أوسع، مع تميز بيروت بتمثيل الفئات الأطول خبرة.

١.٢. استنتاجات حول الموارد البشرية في المدارس في لبنان

١.٢.١. غياب المعالجين النفسيين في المدارس

يعاني القطاع الرسمي من غياب شبه كامل للمعالجين النفسيين في جميع المحافظات، حيث إن معظم المدارس الرسمية (مثلاً ١٠٠٪ في بيروت) لا تحتوي على معالج نفسي. كذلك يعاني القطاع الخاص المجاني أيضاً من نقص مشابه، باستثناء حالات قليلة. في المقابل، القطاع الخاص غير المجاني يظهر تقدماً نسبياً في هذا المجال، ولكنه لا يزال غير كافٍ.

١.٢.٢. الأخصائيون الاجتماعيون والمرشدون التربويون في المدارس

هناك نقص كبير في الكوادر الاجتماعية والتربوية، حيث غالباً ما يترافق غياب المعالجين النفسيين مع غياب الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين التربويين. يؤدي هذا النقص إلى غياب الدعم النفسي والاجتماعي والتربوي للطلاب، مما يؤثر سلباً على تحصيلهم الأكاديمي وسلوكهم.

١.٢.٣. نقص الكوادر الإدارية

هناك نقص حاد في الكوادر الإدارية (غير المدير والنظار وعامل المكننة) في القطاع الرسمي. نسبة كبيرة من المدارس الرسمية في المحافظات المختلفة تفتقر إلى موظفين إداريين (مثلاً ٦٢.٥٪ في بيروت، ٧٢.٧٪ في جبل لبنان، و ٩٠٪ في عكار). الوضع مشابه في القطاع الخاص المجاني، حيث العديد من المدارس لا تحتوي على موظفين إداريين. بالمقابل، يوفر القطاع الخاص غير المجاني تنوعاً في أعداد الموظفين الإداريين، مما يعكس استثماراً أكبر.

١.٢.٤. النظار والمنسقون

يعاني القطاع الرسمي من نقص في النظار والمنسقين الذين لا يقومون بالتعليم، مما يؤثر على الكفاءة الإدارية. غالباً ما يُكلف الناظر العام بمهام إدارية متعددة في المدارس الرسمية، مما يعيق أداءه الفعّال.

١.٢.٥. تفاوت بين القطاعات بالنسبة لإجمالي عدد العاملين في المدرسة

وجود تركيز ملحوظ للعاملين في القطاعات الرسمية في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة مثل عكار والبقاع.

١.٢.٦. مسؤولو المختبرات وأمناء المكتبات

معظم المدارس، خاصة في القطاع الرسمي والمناطق الريفية، تعاني من نقص كبير في مسؤولي المختبرات وأمناء المكتبات، مما يؤثر على جودة التعليم في المواد العلمية والتقنية.

١.٢.٧. الحراس والموظفون المساندون

القطاع الرسمي يفتقر إلى عدد كافٍ من الحراس والموظفين المساندين، مما يؤثر على الأمن المدرسي وجودة الإدارة. في المقابل، القطاع الخاص غير المجاني يظهر توازناً أفضل في توفير الحراس والموظفين المساندين.

١.٢.٨. تفاوت بين القطاعات

القطاع الخاص غير المجاني يبدو أكثر جهوزية من حيث توفير الكوادر الإدارية والاجتماعية والنفسية مقارنة بالقطاع الرسمي والخاص المجاني، مما يؤدي إلى فجوات في جودة الخدمات التعليمية والإدارية.



١.٣. استنتاجات بناءً على تحليل نتائج السؤال الثاني من أسئلة البحث: ما هي الفروقات الرئيسية في الكفايات القيادية اللازمة لتنفيذ فعال للمناهج المطوّرة بين المدارس الرسمية والخاصة؟

١.٣.١. عملية التخطيط لإدارة الموارد البشرية

تُبنى عملية التخطيط لإدارة الموارد البشرية على تحديد العدد الملائم من العاملين في المدرسة وتوزيعهم على الوظائف المختلفة استناداً إلى المؤهلات المحددة وفترة زمنية معينة، لتحقيق أهداف المدرسة. تُتيح هذه العملية التعرف على العاملين، وتحديد احتياجاتهم، وتقدير الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، مع الاستعداد لمواجهة النقص أو الفائض. كما تعتمد على تقييم وضع المتعلمين، وكفاءاتهم، واحتياجات المدرسة لتوظيف كوادر جديدة استجابةً للتغيرات التربوية والتكنولوجية.

تُظهر آراء المستطلعين في هذا المجال توافقاً على أن الأونروا والقطاع الخاص غير المجاني هما الأكثر تميزاً في التخطيط الاستراتيجي، بينما يحتاج القطاع الرسمي والخاص المجاني إلى تحسين كفاية التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المدارس في بعض المحافظات الطرفية مثل الشمال والجنوب والبقاع، التي تمثل تحدياً مشتركاً.

١.٣.٢. القيادة التشاركية

فيما يتعلق بالقيادة التشاركية، أظهرت النتائج أن أداء مديري المدارس في القطاعين الخاص المجاني وغير المجاني هو الأفضل لجهة إشراك الفريق في وضع الخطط لإدارة الموارد، وتوزيع المهام، وتحديد الأولويات. بينما يحتاج مديرو المدارس الرسمية إلى تعزيز كفاية الإدارة التشاركية، خاصة في المحافظات ذات الأداء المنخفض، وذلك من خلال وضع برامج تدريب مستمرة، وآليات متابعة وتقييم لتحسين المهارات، وزيادة مستوى مشاركة الفريق.

ودلت النتائج بحسب آراء المديرين المبحوثين أن القطاع الرسمي يُحقق نسباً متوسطة إلى مرتفعة لجهة مشاركة الأطراف كافة في وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد، وتوزيع المهام، وتحديد الأولويات. إلا أن هناك تفاوتاً بين المحافظات، مع تراجع ملحوظ في مناطق مثل عكار والبقاع.

بحسب إجابات المبحوثين، من الواضح أن القيادة التشاركية تُعتبر الأكثر شيوعاً في معظم قطاعات التعليم. على الرغم من وجود بعض التباينات بين المحافظات، مما يؤكد الحاجة إلى العمل على تفعيلها

وتعزيز هذه الكفاية لدى مديري المدارس من خلال تقديم حلول مستدامة لتحسين أدائهم، وتطوير أساليب القيادة التشاركية لضمان إدارة أفضل للموارد البشرية.

١.٣.٣. فعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي

ظهرت التباينات في التعليم الرسمي بشكل ملحوظ بين المحافظات حول فعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي. بينما تميّز التعليم الخاص المجاني بأداء ثابت وإيجابي، وأظهر التعليم الخاص غير المجاني كفاءة عالية في معظم المحافظات. تميزت محافظتا الجنوب وبيروت كنماذج إيجابية على فعالية الإدارة المدرسية في دعم وتوجيه الفريق التعليمي. على النقيض، أظهرت مدارس محافظات عكار وبعلبك-الهرمل عن حاجتها إلى جهود إضافية لرفع مستوى فعالية الإدارة المدرسية في هذا الجانب.

١.٣.٤. نموذج القيادة المعتمد

هناك اجماع لدى المبحوثين في الاستبيانات الأربعة على أن القيادة التشاركية هي النموذج الأكثر شيوعاً في معظم القطاعات والمحافظات. تميز القطاع الخاص غير المجاني والقطاع الرسمي بتطبيق القيادة التشاركية بنسب عالية في مدارسهما، مع تميز واضح لبعض المحافظات مثل بيروت، والجنوب، والنبطية. وهناك توافق على وجود تباين ملحوظ في نسب القيادة التشاركية بين المحافظات، حيث تسجل بيروت والجنوب نسباً مرتفعة، في حين تظهر محافظات مثل عكار وبعلبك الهرمل نسباً أقل. أما القيادة الفردية فهي أقل شيوعاً مقارنة بالقيادة التشاركية في جميع المحافظات والقطاعات، لكنها تظهر بنسب ملحوظة في بعض المناطق مثل عكار وبعلبك الهرمل.

تؤكد هذه النتائج ضرورة دراسة العوامل المؤثرة على هذا التباين بين المحافظات، لتطوير استراتيجيات ملائمة، وتوفير برامج تدريبية للمديرين لزيادة كفاءتهم في تبني نماذج قيادة فعالة، وتعزيز القيادة التشاركية لتحسين الأداء المدرسي.

على الرغم من وجود مستوى عام جيد من التشاركية في معظم القطاعات، يتفوق القطاع الخاص على القطاع الرسمي، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز التشاركية في المناطق ذات الأداء المنخفض. ويجب توفير فرص لتحسين الأداء في المناطق التي تواجه تحديات في إشراك الفريق، مع الاستفادة من نماذج القطاعات المتميزة لتحسين آليات التخطيط.

١.٣.٥. الكفايات القيادية التي يتميز بها مديري المدارس المستهدفين في العينة

تبرز إدارة التغيير كعامل مهم في تعزيز مرونة النظام التعليمي، حيث يتصدر القطاع الرسمي المشهد، يليه القطاع الخاص غير المجاني. وتظهر الحاجة لدى القطاع الخاص المجاني والأونروا إلى مزيد من الدعم لتحسين أدائهما في هذا المجال. كما أن تفاوت الأداء بين المحافظات يشير إلى ضرورة تحسين توزيع الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الريفية.

أما كفاية حل المشكلات، فأظهر مديرو مدارس القطاع الرسمي أداءً مميزاً في تعزيز مهارات حل المشكلات في المدارس عبر المحافظات. أما القطاع الخاص غير المجاني، فسجل نسباً عالية في بعض المناطق، لكنه يواجه تحديات في المناطق الريفية. في المقابل، تظهر مشاركة المديرين في القطاع الخاص المجاني والأونروا محدودة جداً، مما يستدعي تقديم دعم إضافي وتدريب المديرين على اكتساب مهارات حل المشكلات وتعزيز دورهم في هذا المجال.

في التحفيز ودعم الهيئة التعليمية، تفوق القطاع الرسمي في قيادة جهود التحفيز ودعم الهيئة التعليمية على مستوى المحافظات، رغم وجود تفاوت في الأداء. جاء القطاع الخاص غير المجاني في المرتبة الثانية بأداء جيد في بعض المحافظات، لكنه يواجه تحديات في المناطق الريفية. أما المدارس الخاصة المجانية والأونروا، فهي بحاجة إلى دعم إضافي لتعزيز دورها في هذا المجال.

في التخطيط والتنظيم، برز القطاع الرسمي متصدراً في معظم المحافظات، بينما أظهر القطاع الخاص غير المجاني تميزاً نسبياً بفضل موارده المتاحة. في المقابل، يعاني القطاع الخاص المجاني من قيود تؤثر سلباً على قدرته في هذا الجانب. وتشير النتائج إلى وجود تفاوت واضح في قدرات التخطيط والتنظيم بين مديري المدارس في المحافظات، حيث يحافظ القطاع الرسمي على تفوقه في معظم المناطق باستثناء جبل لبنان. ويبرز ذلك الحاجة إلى تعزيز القدرات التنظيمية والتخطيطية للقطاعات الأخرى، ولا سيما في بعلبك-الهرمل، في حين تشهد مناطق مثل بيروت وجبل لبنان تنافساً ملحوظاً بين مختلف القطاعات.

وعن التواصل الفعال، يتفاوت مستوى التواصل الفعال بين المحافظات، مما يعكس فجوة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث الموارد والبنية التحتية الداعمة. تؤكد هذه الفجوة أهمية تطوير مهارات التواصل لدى مديري المدارس، حيث تتطلب قيادة التغيير كفاءات تواصلية تُشرك الفريق في وضع الخطط المدرسية واتخاذ القرارات وتبني عمليات التطوير أو التغيير.

تتفاوت الكفايات القيادية الأساسية في الإدارة المدرسية مثل: حل المشكلات، والتواصل الفعّال، والتحفيز والدعم، والتخطيط والتنظيم، وإدارة التغيير بين المديرين والنظار والمعلمين والمنسقين حسب القطاعات التعليمية المختلفة والمناطق. يحتل مديرو القطاع الرسمي الصدارة في معظم هذه الكفايات، بحسب إجابات المبحوثين، بينما يواجه مديرو القطاعات الأخرى تحديات تتطلب دعمًا إضافيًا لتطوير مهاراتهم القيادية، وتوفير الموارد اللازمة لتحسين أدائهم. ويلاحظ أن القطاعين الرسمي والخاص غير المجاني يعانون بشكل خاص من تحديات في تنمية المهارات القيادية لدى المديرين العاملين في المناطق الريفية.

وعن الابتكار في الممارسات التعليمية، تلعب القيادة المدرسية دورًا محوريًا في تشجيع الابتكار وتعزيز بيئة تعليمية داعمة له. أظهرت النتائج أن تشجيع الابتكار يشكل جزءًا مهمًا من تحسين الأداء التعليمي والإداري معًا، وبرزت مدارس القطاع الخاص المجاني بأداء مميز في دعم الابتكار عبر المحافظات. كما أظهر القطاع الخاص غير المجاني وقطاع "الأونروا" التزامًا عاليًا في دعم وتشجيع الابتكار. أما الحاجة إلى تطوير كفاية الابتكار في الممارسات التربوية بشكل كبير في مدارس القطاع الرسمي، خاصة في بيروت والشمال والبقاع وبعلبك-الهرمل، فقد تعود إلى غياب سياسة موحدة لمعالجة نقص الدعم وتشجيع الابتكار في بعض المحافظات. من هنا تبرز ضرورة تعميم برامج الدعم والابتكار التي أثبتت نجاحها في القطاع الخاص لتشمل المدارس الرسمية. ويتم ذلك من خلال تعزيز تبادل الخبرات الناجحة بين المدارس ذات الأداء العالي والمدارس ذات الأداء المنخفض بهدف تحسين أداء المديرين. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع آليات فعّالة للمتابعة والتقييم لضمان دعم الابتكار في المدارس الواقعة في المناطق الريفية.

تُعد إدارة التغيير عاملاً أساسيًا في تعزيز مرونة النظام التعليمي، حيث يظهر القطاع الرسمي أداءً ملحوظًا في هذا المجال، مما يعكس استجابة فعّالة للتحديات واحتياجات التغيير. وفي المقابل، يُظهر القطاع الخاص غير المجاني استثمارًا واضحًا في إدارة التغيير، بينما يعاني القطاع الخاص المجاني ومؤسسات الأونروا من الحاجة إلى مزيد من الدعم لتحسين أدائهما. ويبرز تفاوت الآراء بين المحافظات أهمية تعزيز ثقافة إدارة التغيير وتفعيلها من خلال تحسين توزيع الموارد، تلبية الاحتياجات المتنوعة، وإيلاء اهتمام خاص بالمناطق الريفية لضمان شمولية التطوير.

فيما يتعلق بتحفيز ودعم الهيئة التعليمية، يتميز القطاع الرسمي بأداء عالٍ يعكس تركيزًا كبيرًا من قبل مديري المدارس على خلق بيئة تعليمية آمنة ومحفزة للتعلم. وقد تفوّق القطاع الرسمي على

القطاعات الأخرى في قيادة جهود التحفيز والدعم للهيئة التعليمية على مستوى جميع المحافظات، رغم وجود تفاوت ملحوظ في الأداء. يليه القطاع الخاص غير المجاني، الذي يحقق نتائج إيجابية نسبياً لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب في المناطق الريفية. أما المدارس الخاصة المجانية ومؤسسات الأونروا، فهي بحاجة إلى مزيد من الدعم والتدريب لتعزيز دورها في هذا المجال وتحقيق نتائج أفضل.

وعن المتابعة والتقييم، تُعد الإدارة الفعّالة ركيزة أساسية لتحسين جودة التعليم والمخرجات التعليمية، وذلك من خلال نظام مرّن يتابع أداء المعلمين ويعمل على تنميتهم المهنية بشكل شامل ومستمر. يتضمن ذلك الإشراف على أدائهم، تحديد احتياجاتهم، ومساعدتهم على تطوير مهاراتهم. أظهرت نتائج الدراسة التزام مديري المدارس الخاصة المجانية بالزيارات الصفية، مع تسجيل مستوى عالٍ من المتابعة والتقييم في جميع المحافظات، يليه التعليم الخاص غير المجاني، ثم القطاع الرسمي الذي أظهر تفاوتاً بين المحافظات، حيث كانت المحافظات الساحلية أكثر التزاماً مقارنةً بالريفية. هذا التفاوت يبرز الحاجة إلى تعزيز آليات المتابعة والتقييم في المدارس الريفية لتحسين جودة التعليم.

وتُظهر الدراسة نسباً مرتفعة من الإجابات الإيجابية ("غالباً" و"دائماً") فيما يتعلق بتقديم الملاحظات والتوصيات للمعلمين بعد التقييم، مما يعكس أداءً جيداً للإدارات التعليمية في القطاعات الرسمية والخاصة المجانية وغير المجانية.

ويعد التقييم نشاطاً محورياً في حياة المدرسة، يؤثر على كافة عناصرها، حيث يتطلب من المدير تقييم جميع جوانب العملية التعليمية/التعلمية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين جودة التعليم وزيادة فعالية المدرسة. من أبرز فوائد التقييم أنه يعزز تحصيل التلاميذ، ويطور كفاءة المعلمين عند توظيفه بشكل صحيح. ومن أهم مجالات التقييم المدرسي: تقييم جودة العملية التعليمية، كفاءة المعلمين والقيادة، وجودة التخطيط الاستراتيجي، وفعالية التواصل بين الإدارة والمنظومة التعليمية.

يُعد التقييم جزءاً من ثقافة المدرسة وقدرتها على التطوير ودعم الابتكار، حيث يساهم في تحسين المناخ المؤسسي وتعزيز العلاقات الإنسانية الفعّالة عبر نشر ثقافة التقييم الذاتي (تقييم الأداء بين المتعلم، المدير، والمعلم، والإداريين).

أما في ما يخص دعم التلامذة المتعثرين، يتفاوت الأداء بين القطاعات. يتفوق القطاع الخاص غير المجاني ومؤسسات الأونروا بشكل ملحوظ في تقديم الدعم لهؤلاء التلامذة. في المقابل، يواجه القطاع الرسمي تحديات كبيرة في هذا المجال، خاصة في بعض المحافظات مثل عكار وجبل لبنان.

ومع ذلك، يُظهر مديرو مدارس الجنوب والبقاع أداءً متميزاً في تطبيق برامج دعم التلامذة المتعثرين، على الرغم من التفاوت الكبير بين القطاعات والمحافظات.

١.٣.٦. التزام المدير ببرامج التطوير المهني لتحسين الكفايات القيادية والادارية

تميز مديرو القطاع الخاص غير المجاني بالتزامهم المستمر بحضور الدورات التدريبية لتطوير كفاياتهم المهنية، حيث سجلت أعلى نسب الالتزام في محافظات بيروت (٨٨.٩٪)، وعكار (٨٣.٣٪)، والهرمل (٨٠٪)، والجنوب (٧١.٤٪)، والنبطية (٦٦.٧٪). كما تفوق مديرو محافظات بيروت والجنوب بنسبة التزام بلغت (١٠٠٪) في القطاع الخاص المجاني.

أمّا في القطاع الرسمي، فقد تراجعت نسب الالتزام بمتابعة الدورات التدريبية بشكل دائم، حيث سجلت النسب الأعلى في محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي (٦١.١٪)، تليها النبطية (٥٠٪)، والجنوب (٤٦.٧٪). في المقابل، أظهر مديرو مدارس الأونروا أعلى نسبة التزام دائم بمتابعة تطويرهم المهني، حيث بلغت (١٠٠٪) في محافظتي جبل لبنان والشمال. ومع ذلك، كانت نسب الالتزام في القطاع الرسمي متدنية في بيروت (٢٥٪)، والشمال (٢٨.٦٪)، وعكار (٢٧.٣٪)، مما يشير إلى غياب آليات فعالة للمتابعة والتحفيز للمشاركة في الدورات التدريبية.

تميز القطاع الخاص غير المجاني بتسجيل نسب عالية من الالتزام بمتابعة مديري المدارس للدورات التدريبية في معظم المحافظات، مع أدنى نسبة في البقاع (٤٤.٤٪). هذا الأداء يعكس الوعي المؤسسي بأهمية التدريب التطوير المهني المستمر لمواكبة التطورات الحديثة، وتأثيره المباشر على تحسين جودة التعليم.

أما القطاعان الرسمي والخاص المجاني، فيظهران التزاماً متفاوتاً بين المحافظات. بينما تسجل مدارس الأونروا التزاماً عالياً في جميع المحافظات.

تستدعي هذه النتائج من أصحاب القرار وضع برامج تدريبية مستمرة وملزمة لمديري المدارس، إذ يسهم التطوير المهني في تحسين بيئة التعلم، مما ينعكس إيجاباً على مستوى تحصيل التلامذة الأكاديمي، وتنمية مهاراتهم الشخصية والاجتماعية، وصولاً الى تحقيق الجودة في التعليم.

١.٣.٧. المجالات التي يحتاج مديرو المدارس إلى تطويرها لتحسين أدائهم الإداري والقيادي

تُعَدّ العملية الإدارية عملية اجتماعية مستمرة تهدف إلى تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية من خلال الاستفادة الفعالة من الموارد المتاحة، عبر التخطيط وصنع القرار والتنظيم والتنسيق وحل المشكلات والتوجيه والإشراف والرقابة. وتتميز هذه العمليات بالتداخل والترابط، حيث تؤثر كل عملية على الأخرى.

وفي هذا السياق، أظهرت نتائج الدراسة التركيز على ضرورة تحسين عملية اتخاذ القرارات في العديد من المدارس، سواء بشكل منفصل أو مقترناً مع التخطيط الاستراتيجي. هذا يشير إلى حاجة المديرين إلى تطوير كفاياتهم في اتخاذ القرارات الإدارية والتعليمية، والتمكن من وضع الخطط الاستراتيجية والتواصل مع الأطراف المعنية. ومع ذلك، لا يزال الابتكار في الممارسات التعليمية غير ذي أولوية، أو غير مدمج بشكل كافٍ مع بقية العوامل، ولا يحظى بالاهتمام الكبير مقارنة مع عناصر أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي أو اتخاذ القرارات. مما يُظهر الحاجة إلى مزيد من الاهتمام بتعزيز الابتكار في البيئات التعليمية.

كما أشارت نتائج تحليل إجابات المديرين والنظار والمنسقين والمعلمين في هذه الدراسة إلى ضرورة تطوير كفايات التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المدارس الرسمية على وجه الخصوص. هذا يعكس وعياً مؤسسياً بأهمية الاستدامة، ودور التخطيط الاستراتيجي في تحسين العمليات التعليمية/التعليمية والأداء المدرسي، بما يساهم في تحقيق إدارة مدرسية فعّالة. وتبرز هنا الحاجة إلى دراسة العوامل التي تعيق تطبيق هذه الكفايات، والتي أدت إلى التباين في النتائج بين المحافظات، إضافة إلى العمل على توفير برامج تدريبية موجهة لزيادة كفاءة المديرين.

أظهرت الدراسة حاجة القطاع الرسمي إلى تطوير الكفايات القيادية لدى مديري المدارس في جميع المجالات، حيث سجل أكبر عدد من الإجابات في مجالات "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي" و"التواصل مع الأطراف المعنية". أما القطاع الخاص غير المجاني فسجل استجابة ملحوظة في معظم المجالات، خاصة في "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي". بينما القطاع الخاص المجاني كان الأقل حضوراً في معظم المجالات، ولكن كانت أهم الخيارات "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي". وبالنسبة لمدارس الأونروا كانت الخيارات الأهم "بناء الشراكات" و"الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التواصل مع الأطراف المعنية".

١.٣.٨. الكفايات القيادية الأساسية التي تتميز بها الإدارة المدرسية

أما فيما يتعلق بالكفايات القيادية الأساسية التي تتميز بها الإدارة، فأظهرت النتائج من الاستبيانات الأربعة تفوق مديرو القطاع الرسمي في "القدرة على التحفيز وتحفيز دعم الهيئة التعليمية" و"التخطيط والتنظيم". في المقابل تميز مديرو المدارس الخاصة المجانية وغير مجانية بقدرتهم على "حل المشكلات" و"التواصل الفعال"، وهما عنصران أساسيان يؤثران بشكل مباشر في تأمين بيئة تعليمية آمنة ومحفزة على التعلم. وبينما أظهر مديرو القطاع الرسمي تفوقاً في التخطيط والتنظيم، فإن هناك حاجة لتطوير وتعزيز الابتكار في الممارسات التعليمية في مدارسهم. كما أظهر القطاع الخاص المجاني وغير المجاني وقطاع الأونروا التزاماً كبيراً في تحفيز ودعم الهيئة التعليمية على الابتكار في الممارسات التعليمية. في المقابل، برزت الحاجة إلى تطوير هذه الكفاية لدى مديري المدارس الرسمية في بعض المحافظات.

وقد ظهرت القدرة على حل المشكلات بشكل ملحوظ لدى الجميع في القطاعين الرسمي والخاص غير المجاني، وهي تُعدّ من أهم الكفايات التي يتم التركيز عليها في جميع المحافظات. وقد حصد قادة المدارس الرسمية المرتبة الأولى في القدرة على "حل المشكلات"، و"التواصل الفعال"، و"التحفيز والدعم للهيئة التعليمية"، يليه القطاع الخاص غير المجاني، من حيث التكرار في معظم الخيارات. كما برزت كفاية "التخطيط والتنظيم" بشكل مستمر في جميع المحافظات والقطاعات. وتُعدّ كفاية "التواصل الفعال" عنصراً أساسياً في تعزيز العملية التعليمية في جميع القطاعات، حيث تحظى بأهمية كبيرة لدى المديرين والنظار والمعلمين الذين أجابوا على الاستبيانات، رغم أنها غير مفعلة في بعض المدارس الريفية. أما "التحفيز والدعم للهيئة التعليمية"، التي تعتبر من الكفايات الرئيسية لتعزيز بيئة تعليمية إيجابية، فقد تم التركيز عليها في القطاعين الرسمي والخاص غير المجاني، بينما كان حضورها أقل في القطاع الخاص المجاني والأونروا. وتبرز أهمية التخطيط والتنظيم كعنصر أساسي ومهم للإدارة الفعالة في جميع القطاعات، مع العلم أن تطبيق هذه الكفاية يتم بشكل أفضل في القطاع الرسمي مقارنة ببقية القطاعات.

١.٣.٩. السؤال المفتوح الموجه للمديرين والمتعلق بتحفيز المعلمين لتبني أي تطوير أو

تغيير لتحقيق الجودة في التعليم

ركزت آراء المديرين في الإجابة على ضرورة حصول المعلمين على حقوقهم بالدرجة الأولى وتأمين مستلزمات الحياة الكريمة، بما في ذلك الأمان الاجتماعي، ومستوى دخل جيد من راتب وتأمين صحي. وأكدوا على أهمية تقديم الدعم المادي والمعنوي المستمر، مع ضرورة الإنصاف والتقدير والتشجيع لهم، حيث يُعتبر الاستقرار الوظيفي عاملاً أساسياً في التحفيز وتحقيق الجودة في التعليم. كما أشاروا إلى

أهمية إقناع المعلمين بأن التطور يؤدي إلى النجاح ويواكب التغيير الذهني لدى الطلاب وتغير اهتماماتهم وفقاً للجيل الجديد. وقد اقترحوا إقامة ورش عمل للمعلمين لعرض تجارب تعليمية رائدة وإظهار أهمية هذا التطوير أو التغيير، مع تسليط الضوء على فوائده على المدى القريب والبعيد على كافة الأصعدة، وتأثيره الإيجابي على دافعية الطلاب وتفاعلهم مع عملية التعلم.

ودلت إجابات المديرين مجتمعة على مهنية عالية تجسدت في الإشارة إلى كل التحديات التي من الممكن أن تواجه المعلمين في مواكبة أي تغيير أو تطوير، أهمها:

١. مشاركة المعلمين في صياغة رؤية واضحة وملهمة للمدرسة لبناء مستقبل أفضل للطلاب.
٢. تعزيز شعورهم بأهميتهم في تحقيق هذه الرؤية.
٣. تنظيم اجتماعات منتظمة لمناقشة التطورات والاستماع إلى آرائهم.
٤. استخدام تطبيقات التواصل لنشر المعلومات والتحديثات.
٥. توفير فرص مستمرة للتدريب والتطوير المهني وتشجيعهم على المشاركة في المؤتمرات التعليمية.
٦. تقدير إنجازات المعلمين وتقديم حوافز ومكافآت رمزية.
٧. تأمين بيئة عمل إيجابية ومحفزة وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الأفكار الجديدة.
٨. تشجيع التعاون بين المعلمين وتبادل الخبرات.
٩. إشراك المعلمين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتطوير.
١٠. توفير التدريب والدعم: تقديم ورش عمل ودورات تدريبية مستمرة.
١١. التقدير والتحفيز: منح المكافآت وشهادات التقدير للجهود المبذولة.
١٢. ربط التطوير بالأثر الإيجابي: توضيح تأثير التغيير على تحسين التعليم ونتائج الطلاب.
١٣. بناء ثقافة تشاركية لتعزيز التعاون والتعلم الجماعي بين المعلمين.
١٤. ضمان توفر الأدوات اللازمة لتنفيذ التغييرات.
١٥. الاستماع لملاحظات المعلمين وحل التحديات التي تواجههم.
١٦. مشاركة تجارب ونجاحات المعلمين الآخرين لتشجيعهم على المحاولة والتجربة.

وفي الخلاصة، نستنتج من الإجابات أن المديرين مدركون لأهمية إشراك المعلمين في عملية التخطيط ودعمهم المستمر لتخطي الأزمات التي ترافق أي تغيير، مع إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير المناهج وطرق التدريس، مما يعزز من شعورهم بالمسؤولية ويجعلهم أكثر استعداداً لتطبيق التغييرات. كما أكدوا على ضرورة تقدير جهود المعلمين لتعزيز دافعيتهم، مشيرين إلى

أن تحفيز المعلمين يتم من خلال تلبية احتياجاتهم المادية والاجتماعية والنفسية عبر تقديم الحوافز المادية والمعنوية.

وأجمعت الآراء على ضرورة تعزيز كفايات المعلمين في استخدام التقنيات الحديثة واستراتيجيات التعليم المبتكرة، حيث يتطلب الأمر تدريباً مستمراً للهيئة التعليمية لاكتساب الكفايات اللازمة لمواكبة هذا التطوير، سواء على مستوى المناهج أو التكنولوجيا الحديثة، عبر برامج تدريب مستمرة وورش عمل تفاعلية تهدف إلى تطوير قدراتهم في هذا المجال.

وأشارت الإجابات أيضاً إلى أن نجاح أي عملية تطوير يتطلب الاهتمام بهواجس المعلمين وتحديد حاجاتهم من خلال المتابعة المستمرة والتقييم، مع توضيح أهمية التغيير ومساعدة المعلمين على تخطي الصعوبات وتطوير مهاراتهم المهنية، ودفعهم لتحسين أدائهم الوظيفي عبر تقديم الدعم والتدريب اللازم.

تبدأ عملية التخطيط بتحديد المهام والأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف، وتنتهي بتحديد أدوات لتقويم الإنجازات، ويشمل ذلك مهام التخطيط والإشراف وتنشيط قنوات التواصل بين الهيئتين الإدارية والتعليمية، بما في ذلك الأهالي والمجتمع المحلي. من أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها القائد التربوي هي القدرة على حل المشكلات واتخاذ المبادرات لتحسين الواقع وتطويره.

١.٤. الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال البحثي الثالث حول العوامل البشرية والمادية التي

تؤثر على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطورة مقارنة بالمدارس

الخاصة

١.٤.١. الجزء الأول من السؤال البحثي الثالث: العوامل البشرية

بعد استطلاع آراء المديرين والنظار والمنسقين والمعلمين حول مدى تأثير العوامل البشرية على جهوزية المدرسة لتطبيق المناهج المطورة، وفي معرض الإجابة على جانب من السؤال البحثي الثالث في الدراسة والمتعلق بالعوامل البشرية، يمكن القول بأن البيانات قد دلت على تباينات في تأثير هذه العوامل على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطورة مقارنة بالمدارس الخاصة. فأظهرت نقصاً في التدريب والدعم الفني للمعلمين في القطاع الرسمي، خصوصاً في محافظات الأطراف مثل الشمال وعكار وبعلبك-الهرمل، حيث كانت الفئات التي تشخص التدريب والدعم الفني: "بحاجة إلى تطوير" و"غير مناسب على الإطلاق" هي الأكثر شيوعاً. بالمقابل، دلت نتائج القطاع الخاص، سواء المجاني أو غير المجاني، على أداء أفضل بكثير، مع نسب مرتفعة لتقييمات "جيد" و"جيد جداً"، خاصة

في محافظتي بيروت وجبل لبنان (بقسميه). كذلك، يعاني القطاع الرسمي من ضعف في إتقان المعلمين لتطبيق برامج دعم المتعثرين والدعم الاجتماعي الانفعالي، بينما يحقق القطاع الخاص، وخاصة غير المجاني، أداءً إيجابياً في مستوى الإتقان.

أما من الناحية المادية فقد دلت النتائج على أن المدارس الرسمية تواجه تحديات كبيرة تتعلق بصيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية، حيث تنصدر الفئات "بحاجة إلى تطوير" و"غير مناسب على الإطلاق"، مع تفوق واضح للقطاع الخاص في هذا المجال، خاصة في بيروت وجبل لبنان. إضافة إلى ذلك، يعاني القطاع الرسمي من نقص في فرق الدعم الفني المخصصة للتعامل مع التكنولوجيا، مما يفاقم الفجوة بين القطاعين الرسمي والخاص. الأمر الذي يتطلب في القطاع الرسمي حلولاً عاجلة تشمل تعزيز التدريب، توفير فرق دعم فني، وتحديث البنية التحتية لتحقيق الجاهزية لتطبيق المناهج المطورة.

تدل النتائج بشكل عام على أن جهوزية العوامل البشرية ضعيفة في القطاع الرسمي وتحتاج إلى تدخلات جادة لتعزيز القدرات، بينما هي في القطاع الخاص أقرب إلى الجاهزية لكنها ليست مكتملاً تماماً.

وبهدف إجراء التقاطع مع نتائج الاستبيانات حول السؤال البحثي الثالث المتعلق بتأثير العوامل البشرية على جهوزية المدرسة لتطبيق المناهج المطورة، تم التوجه بسؤالين مفتوحين للمعلمين والنظار حول الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا التي يعتبرونها ضرورية لتطوير مهاراتهم، وتبين أن العوامل البشرية المؤثرة على استعداد المدارس الرسمية لتطبيق المناهج المطورة ترتبط بشكل رئيسي بقدرة المعلمين والنظار على التعامل مع التكنولوجيا واستيفاء احتياجات التدريب المطلوبة. وأظهرت الإجابات أن المعلمين في القطاع الرسمي يعانون من نقص كبير في المهارات التكنولوجية، مع حاجة ملحة لتوفير تدريب على استخدام الأجهزة التعليمية، التطبيقات، تطوير المحتوى الرقمي، والتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. ويتضح أن المحافظات الطرفية، مثل عكار والشمال وبعبك-الهرمل، تعاني أكثر من نقص التدريب والدعم الفني مقارنة بالمحافظات الأخرى.

أما النظار فبرزت حاجتهم لدورات تدريبية في تكنولوجيا المعلومات، استخدام المنصات الإلكترونية، والتكنولوجيا الإدارية، مثل إدارة الأنشطة والجدول الدراسية. كذلك، طلبوا دورات متخصصة في الذكاء الاصطناعي وأدوات التعليم عن بعد، مما يعكس ضعفاً عاماً في الإعداد المهني والتقني.

ودلت نتائج السؤالين المفتوحين على أن الاحتياجات التدريبية ليست تكميلية، بل أساسية لتمكين العاملين في المدارس من مواكبة متطلبات المناهج المطورة التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا. إذ أن عدم توفير هذه التدريبات يضعف من قدرة المدارس الرسمية على تطبيق هذه المناهج مقارنة بالقطاع الخاص الذي يتمتع بجهوزية أعلى.

١.٤.٢. الجزء الثاني من السؤال البحثي الثالث: العوامل المادية

١, ٢, ٤, ١. الاستنتاجات المتعلقة بتوفر الأجهزة التقنية في الصفوف (LCD, Active Board, Computer)

بحسب الإجابات على الاستبيانات الأربعة، تعاني المدارس الرسمية في لبنان من نقص كبير في أجهزة العرض (LCD)، حيث بلغت نسبة تجهيز الحلقة الأولى (٤٦.٩٪) فقط، في حين تعاني مدارس الأونروا من تحديات أكبر، إذ إن (٦٦.٧٪) من مدارسها تفتقر إلى هذه الأجهزة. بالمقابل، يتمتع القطاع الخاص غير المجاني بمستوى تجهيز أفضل، حيث تتجاوز النسب (٦٠٪) في بعض المناطق. من الناحية الجغرافية، تسجل المناطق الريفية مثل عكار وبعلبك-الهرمل أدنى نسب تجهيز، مما يعكس تأثير الفقر والبعد الجغرافي على العملية التعليمية. في حين تتمتع المناطق الحضرية مثل بيروت وجبل لبنان بوضع أفضل في ما يتعلق بتوافر أجهزة العرض، مما يعزز الفجوة بين المناطق. كما أن النقص الكبير في أجهزة العرض في مدارس الأونروا يؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم في هذه المدارس.

أما بالنسبة للألواح التفاعلية (Active Boards)، فإن حوالي (٨٨٪) من المدارس الرسمية تفتقر إليها أو تحتاج إلى تجهيزها. ويواجه القطاع الخاص المجاني نقصاً مشابهاً، بينما تسجل مدارس الأونروا غياباً تاماً لهذه التقنية. جغرافياً، تعاني المناطق الحضرية الكبرى مثل بيروت وجبل لبنان من نسب نقص مرتفعة تصل إلى (٧٩.٧٪) و(٦٥.٨٪) على التوالي. في المناطق الريفية والناحية مثل عكار وبعلبك-الهرمل، ترتفع نسب غياب الألواح التفاعلية لتصل إلى (٧٢.٥٪) و(٦٣.٦٪)، مما يظهر تفاوتاً جغرافياً واضحاً يؤثر على جودة التعليم. بالإضافة إلى ذلك، يبرز ضعف برامج التدريب الموجهة للمعلمين على استخدام الألواح التفاعلية كإحدى العقبات الرئيسية، مما يحد من استفادة الطلاب من هذه التقنيات حتى عند توفرها.

وفيما يتعلق بتوفر الحواسيب (Computers)، فإن جميع الحلقات الدراسية تعاني من نقص واضح في هذا المجال، مع تباين في نسب التوفر بين القطاعات المختلفة. في الحلقة الأولى، يظهر القطاع الرسمي نسب تجهيز منخفضة مقارنة بالقطاع الخاص غير المجاني. أما في الحلقة الثالثة

والمرحلة الثانوية، فتظل الفجوة بين القطاعات قائمة. جغرافياً، تتفاقم المشكلة في المناطق الريفية مثل عكار وبعلبك-الهرمل، حيث تعاني هذه المناطق من نقص حاد في الحواسيب، بينما تظهر بيروت وجبل لبنان معدلات تجهيز أفضل نسبياً. هذا النقص يؤثر بشكل كبير على قدرة المعلمين على تقديم تعليم فعال، خاصة في المواد التي تتطلب تطبيقات عملية تعتمد على التكنولوجيا.

يظهر التفاوت بين القطاعات بوضوح في نقص الأجهزة التقنية في القطاع الرسمي ومدارس الأونروا، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة التعليمية مقارنة بالقطاع الخاص غير المجاني، الذي يتمتع بمستوى تجهيز أفضل، رغم أنه لا يزال يواجه تحديات كبيرة في المناطق الريفية والنائية. على صعيد البنية التحتية والتدريب، تقتصر المدارس على الصيانة المستمرة للأجهزة التقنية، مما يضعف من فعاليتها ويؤدي إلى تدهور سريع في جودة هذه الأجهزة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المدارس من نقص في برامج التدريب الموجهة للمعلمين والإداريين على استخدام الأجهزة المتاحة، مما يقلل من الأثر الإيجابي لهذه التقنيات حتى عند توفرها. هذه العوامل مجتمعة تسهم في إضعاف العملية التعليمية وتحد من فرص الطلاب في الحصول على تعليم يعتمد على التكنولوجيا الحديثة.

٢, ٤, ١. الاستنتاجات المتعلقة بتوفر المرافق (المختبرات، المكتبات، الملاعب، قاعات المحاضرات)

تعكس النتائج المرتبطة بوضع المختبرات في المدارس اللبنانية بمختلف قطاعاتها ومناطقها تحديات كبيرة في البنية التحتية وتوافر الموارد. في القطاع الرسمي، يظهر تفاوت واضح في جودة وتوافر المختبرات بين المناطق، حيث تعاني بيروت من أن حوالي (٥٠٪) من المختبرات بحاجة لتحسينات، و(١١.١٪) منها غير صالحة للاستخدام. في جبل لبنان (الضواحي)، نصف المدارس تقتصر إلى المختبرات، بينما النسب أقل في المناطق الأخرى. الشمال والبقاع يعانيان من نقص حاد، حيث تصل نسبة المدارس التي لا تحتوي على مختبرات إلى (٤٢.٩٪) في الشمال و(٣٨.٥٪) في البقاع. أما في القطاع الخاص، فيتباين الوضع بين المدارس المجانية وغير المجانية، حيث تقتصر معظم مدارس القطاع الخاص المجاني إلى المختبرات تماماً، خصوصاً في بيروت. وفي المقابل، تظهر بعض المناطق مثل جبل لبنان والشمال نسب تجهيز جيدة في المدارس الخاصة غير المجانية.

أما بالنسبة لتجهيز المكتبات، فتظهر فروقات كبيرة بين المناطق اللبنانية. في بيروت، تسجل المكتبات في القطاع الرسمي نسبة تجهيز أعلى نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تصل إلى (٣٧.٥٪)، بينما تصل النسبة في القطاع الخاص المجاني إلى (٤٢.٩٪). في جبل لبنان (الضواحي)،

تعاني المكتبات في القطاع الرسمي بشكل واضح، إذ تحتاج (٥٤.٥٪) منها إلى تحسينات كبيرة. المناطق الريفية مثل عكار وبعبك-الهرمل تعاني من تجهيز ضعيف جدًا، حيث إن معظم المكتبات غير مجهزة أو بحاجة إلى تحسينات كبيرة. في الجنوب والبقاع والشمال، لا تتجاوز نسبة المكتبات المجهزة بشكل جيد (٣١-٣٣٪)، مما يبرز الحاجة الكبيرة للتحسين.

بالنسبة لتجهيز الملاعب، يُلاحظ أن القطاع الرسمي في بيروت يعاني من نقص شديد، حيث تبلغ نسبة التجهيز الجيد (١٢.٥٪) فقط. بالمقابل، تظهر المناطق الريفية مثل الجنوب وعكار نسب تجهيز أفضل تتراوح بين (٤٦.٧٪ و ٥٠٪ على التوالي). في جبل لبنان (الضواحي)، تسجل نسبة (٧٢.٧٪) من الملاعب حاجة ماسة لتحسينات كبيرة. في القطاع الخاص المجاني، يُلاحظ أن الجنوب يتمتع بتجهيز مثالي للملاعب بنسبة (١٠٠٪)، بينما تحتاج بيروت إلى تحسينات كبيرة. في القطاع الخاص غير المجاني، يظهر تجهيز جيد نسبيًا، لا سيما في بيروت بنسبة (٦٦.٧٪) وجبل لبنان بنسبة (٦٠٪). أما مدارس الأونروا، فتسجل نسب تجهيز جيدة جدًا في جبل لبنان والشمال، مع بعض التحسينات الطفيفة المطلوبة في الجنوب.

بالنسبة لتوفر قاعات المحاضرات، لأظهرت النتائج أن قطاع التعليم الرسمي في الشمال يعاني من نقص حاد، حيث تقتقر (٧٧.١٪) من المدارس إلى القاعات، يليها عكار بنسبة (٦٥٪) والبقاع بنسبة (٦١.٥٪). في بيروت، الوضع أفضل نسبيًا، حيث تقتقر (٢٥٪) فقط من المدارس إلى القاعات، مع حاجة (٣٧.٥٪) منها لتحسينات كبيرة. يُظهر الجنوب توازنًا أفضل، حيث تقتقر (٤٠٪) من المدارس إلى القاعات، مع الحاجة إلى تحسينات طفيفة في (٣٣.٣٪) منها. في قطاع التعليم الخاص المجاني، هناك غياب تام لقاعات المحاضرات في بيروت والجنوب بنسبة (١٠٠٪)، بينما تظهر عكار وجبل لبنان (الضواحي) وضعًا نسبيًا أفضل، مع توازن بين المدارس المجهزة وتلك التي تحتاج تحسينات. في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، تنصدر بعبك-الهرمل بنسبة تجهيز جيد تبلغ (٨٠٪)، تليها جبل لبنان بنسبة (٦٠٪). في الجنوب، تُظهر غالبية الإجابات حالة تجهيز جيد أو حاجة لتحسينات طفيفة.

أما بالنسبة للمسارح، فيعاني قطاع التعليم الرسمي في عكار والشمال والبقاع من أدنى نسب لتوفر المسارح، بينما تتمتع بيروت بتجهيز جيد، والجنوب يظهر تجهيزًا متوسطًا. في قطاع التعليم الخاص المجاني، يُلاحظ غياب تام للمسارح في بيروت، بينما يسجل الجنوب وجبل لبنان نسب تجهيز جيدة نسبيًا. في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، تُظهر بعبك-الهرمل نسبة تجهيز جيدة تبلغ (٦٠٪)، بينما يظهر الشمال تفوقًا ملحوظًا في قطاع الأونروا، حيث تم تجهيز جميع المسارح بالكامل. على

مستوى المحافظات، تتمتع بيروت بأعلى نسبة تجهيز، بينما تعاني عكار والشمال من نقص حاد. الجنوب والبقاع والنبطية تُظهر تفاوتًا ملحوظًا بين المدارس من حيث تجهيز المسارح، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا في الموارد والبنية التحتية بين المناطق اللبنانية.

١, ٢, ٣, ٤. الاستنتاجات المتعلقة بوضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة

يشير تحليل توفر المرافق الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة في القطاعات التعليمية المختلفة إلى تحديات كبيرة تتفاوت حسب المناطق والقطاعات.

بالنسبة للمنحدرات، أظهرت نتائج الاستبيانات أن القطاع الرسمي يعاني من نقص حاد، حيث تسجل بيروت النسبة الأعلى من "غير مناسبة على الإطلاق" بنسبة (٦٢.٥٪)، تليها الشمال بنسبة (٦٥.٧٪). تظهر البقاع والجنوب نسبًا أفضل نسبيًا، مع بعض المدارس التي تصنف المنحدرات بـ "جيدة" أو "ممتازة". في القطاع الخاص المجاني، يغيب توفر المنحدرات المناسبة بشكل شبه كامل، خاصة في بيروت وجبل لبنان، بينما تسجل البقاع وعكار تحسنًا نسبيًا بوجود تصنيفات "جيدة" أو "مقبولة" في بعض المدارس. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فيظهر تفاوت حسب المناطق، حيث تسجل بعلبك-الهرمل نسبة تجهيز "ممتازة" تبلغ (٣٣.٣٪)، في حين يسجل جبل لبنان نسبة "مقبولة" تصل إلى (٢٨.٦٪). الشمال وجنوب لبنان يعانيان من نقص ملحوظ، رغم وجود تصنيفات "جيدة" في بعض المدارس. أما في قطاع الأونروا، فتبدو النتائج متوازنة نسبيًا، حيث تُصنف جميع مدارس جبل لبنان المنحدرات بأنها "ممتازة"، بينما تحتاج مرافق الشمال والجنوب لتحسينات، مع تسجيل نسب معتدلة لفئة "مقبولة".

فيما يتعلق بالمساعد، تعاني معظم المدارس الرسمية والخاصة المجانية من نقص كبير، خصوصًا في المناطق الريفية مثل النبطية والبقاع. يظهر القطاع الخاص غير المجاني أداءً أفضل نسبيًا في بعض المناطق.

أما تجهيز الصفوف لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة، فيظهر ضعف واضح في القطاع الرسمي والمجاني، في حين يُسجل القطاع الخاص غير المجاني أداءً أفضل، خاصة في بيروت وجبل لبنان. وتظهر مدارس الأونروا اهتمامًا ملموسًا في تجهيز الصفوف بما يلبي احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.

بالنسبة للحمامات المخصصة، يعاني القطاع الرسمي من نقص تجهيزات كبير في معظم المحافظات، لا سيما في الشمال والبقاع. يظهر القطاع الخاص المجاني تحسنًا نسبيًا مقارنة بالقطاع

الرسمي، ولكنه لا يزال يعاني من تحديات كبيرة. القطاع الخاص غير المجاني يظهر أداءً أفضل، مع تحسينات ملحوظة في الجنوب وجبل لبنان، بينما يعتبر قطاع الأونروا الأفضل من حيث تجهيز الحمامات المخصصة، ما يعكس اهتماماً مستداماً بتلبية احتياجات ذوي الإعاقة.

٤, ٢, ٤, ١. الاستنتاجات المتعلقة بتوفر الإنترنت والاتصال الرقمي في المدرسة والأجهزة الإلكترونية الشخصية للمتعلمين

فيما يتعلق بتوافر الإنترنت، يتضح وجود تفاوت كبير بين القطاعات المختلفة والمناطق بناءً على إجابات المبحوثين. في القطاع الرسمي، لوحظ أن الجنوب يتمتع بأداء نسبي أفضل حيث يصف (٥٣.٣٪) من المبحوثين الإنترنت بأنه جيد، بينما تعاني بيروت والبقاع والشمال بشكل كبير، حيث تصف نسبة كبيرة من المدارس الإنترنت بأنه سيئ. أما في القطاع الخاص المجاني، فقد أظهرت النتائج أداءً إيجابياً خاصة في الجنوب، حيث يصف (١٠٠٪) من المبحوثين أن توافر الإنترنت ووضعه جيد جداً، بينما تظهر بعض المشكلات في مناطق أخرى كجبل لبنان والضواحي. بالنسبة للقطاع الخاص غير المجاني، فهو الأفضل بين القطاعات، حيث يصف (٦٠٪) من المبحوثين في بعلبك الهرمل توفر الإنترنت ووضعه بأنه جيد جداً، مع مشكلات أقل نسبياً في مناطق أخرى. وفي قطاع الأونروا، يتضح وجود تفاوت كبير، حيث يصف (٥٠٪) من المبحوثين الإنترنت بأنه جيد، مع تحديات بارزة في مناطق معينة.

أما بالنسبة لتوفر الأجهزة، فيُظهر القطاع الرسمي نقصاً حاداً، حيث أفاد (٥٣٪) من المبحوثين أن المدارس لا تملك أي حواسيب محمولة، مع فجوة واضحة في مناطق مثل البقاع وبيروت. في القطاع الخاص المجاني، النقص معتدل حيث أفاد المبحوثون أن (٣٥.٥٪) من المدارس تفتقر إلى الأجهزة، بينما توفر بعض المدارس جهازاً لكل خمسة أو عشرة متعلمين. في القطاع الخاص غير المجاني، الوضع أفضل نسبياً، حيث توفر (٤٤.٤٪) من مدارس العينة في عكار جهازاً لكل متعلم، رغم أن (٣٢.٥٪) من المدارس ما زالت تعاني من نقص. أما قطاع الأونروا، فيواجه نقصاً كاملاً في الأجهزة الإلكترونية، مما يشكل عائقاً أمام التعليم الرقمي.

تشير الاستنتاجات إلى وجود نقص كبير في الدعم في القطاعات المختلفة، حيث يعاني قطاع التعليم الرسمي من نقص حاد، خاصة في المناطق النائية مثل عكار والشمال والبقاع. القطاع الخاص المجاني يظهر تحسناً طفيفاً لكنه لا يزال يواجه تحديات كبيرة، بينما يُظهر القطاع الخاص غير المجاني

أداءً أفضل نسبياً مع تحسن في تقديم الدعم النفسي والتعليمي. قطاع الأونروا يقدم أداءً أفضل نسبياً في تقديم خدمات الدعم النفسي.

النتائج الإقليمية تظهر تفاوتاً كبيراً بين المحافظات في مستويات الدعم، حيث تسجل بيروت والشمال النسب الأعلى من التقييمات السلبية. المناطق الجنوبية وبعبك-الهرمل أظهرت تحسناً طفيفاً لكنها لا تزال بحاجة إلى تحسينات كبيرة.

فيما يخص الفئات المستهدفة، يتفق المديرون والنظار والمعلمون في مختلف القطاعات على وجود نقص واضح في خدمات الدعم النفسي والتعليمي. الطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة يعانون من نقص كبير في الدعم في جميع القطاعات. القطاع الرسمي يعاني من غياب شبه كامل لخدمات الدعم النفسي في معظم المناطق، بينما يظهر القطاع الخاص غير المجاني أداءً أفضل في تقديم الدعم النفسي، خاصة في جبل لبنان. قطاع الأونروا يقدم خدمات أفضل نسبياً مع تحسن ملحوظ في بعض المناطق.

١.٥. الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال البحثي الرابع حول تأثير مشاركة أولياء الأمور

وأعضاء المجتمع بين المدارس الرسمية والخاصة على تطبيق المناهج المطورة

يُعتبر تطوير وتعزيز دور المدرسة لتكون فعّالة من الأهداف الأساسية في سياق التعليم، حيث تظهر البيانات الواقعية والإحصائية حاجة ملحة للتغيير وإعادة بناء الثقة بين المدرسة والمجتمع. إذًا، كيف يمكننا جعل المدرسة أكثر فعالية؟

من بين وظائف القائد المدرسي الأساسية هي إدارة العلاقات الداخلية وتفعيلها بين أفراد الهيئتين التعليمية والإدارية، وكذلك بين المدرسة والأهل والمجتمع المحلي بشكل عام. ويتطلب ذلك من مدير المدرسة وضع خطط وبرامج لتفعيل علاقة المدرسة بالمجتمع الخارجي لجعل الحياة المدرسية أكثر غنى وفعالية. لقد أصبح التعاون بين المدرسة والأهل والمجتمع شرطاً أساسياً لنجاح المدرسة وزيادة إنتاجيتها، بسبب الأعباء والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها. يُعتبر ضعف التواصل بين الإدارة وأولياء الأمور عاملاً مهماً يؤدي إلى سوء الفهم، ويؤثر سلباً على مشاركة أولياء الأمور في دعم أبنائهم ودعم المدرسة.

لقد تمت الإجابة على السؤال البحثي الرابع في هذا السياق من قبل المديرين والنظار والمنسقين والمعلمين. وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- يُعد التواصل عاملاً أساسياً لنجاح العلاقة بين الإدارة وأولياء الأمور، حيث تعتمد هذه المهارة بشكل رئيسي على مدى فعالية التواصل ومرونة الإدارة واهتمامها الخاص بتحقيق رضا أولياء الأمور لتحسين صورة المدرسة. تشير جميع الآراء في الاستبيانات إلى أن جودة هذا التواصل تختلف بين القطاعات التعليمية والمناطق الجغرافية، مما يدل على تفاوت في العلاقة بين الإدارة وأولياء الأمور. فهي قوية في بعض القطاعات (مثل التعليم الخاص والأونروا) وضعيفة في بعض المناطق (مثل القطاع الرسمي في بعض المحافظات). ربما يعود ذلك إلى نقص في آليات التواصل الفعّالة أو ضعف الموارد المخصصة لتعزيز هذه العلاقة. لذلك، يتعين على أصحاب القرار العمل على تطوير وتعزيز آليات التواصل في المدارس لتقادي تقاوم الفجوة بين الإدارة وأولياء الأمور لما لها من تأثير سلبي على التلميذ والمدرسة والمجتمع.
- أما بالنسبة للتواصل بين الإدارة والمعلمين والإدارة والمتعلمين لضمان الدعم المجتمعي، فهو جيد عمومًا في جميع القطاعات، حيث يتفوق القطاع الخاص غير المجاني في تحقيق تواصل جيد وفعال، يليه القطاع الخاص المجاني مع تفاوت ملحوظ بين المحافظات. من الواضح أن المناطق الريفية مثل عكار وبعلبك الهرمل بحاجة لتحسين آليات التواصل لضمان تكافؤ الفرص. في قطاع الأونروا، يتم التواصل بشكل مثالي، مما يعكس تنسيقًا عاليًا بين المدارس والجهات المانحة. بينما يحتاج القطاع الرسمي إلى دعم وتدريب مديري المدارس لتفعيل آليات التواصل، خاصة مع الجهات الداعمة، لضمان تأمين الدعم والموارد اللازمة.
- تظهر النتائج تباينًا كبيرًا في مستويات التواصل بين القطاعات والمحافظات. يحقق القطاع الخاص غير المجاني والمجاني أعلى مستويات من التواصل الفعّال مع أولياء الأمور مقارنة بالقطاع الرسمي الذي يعاني من تفاوت في الأداء عبر المناطق. يظهر القطاع الخاص غير المجاني تقدمًا ملحوظًا في بناء قنوات تواصل فعّالة، مما يعكس استثمارًا أكبر في بناء العلاقات وانعكاسه على فعالية الإدارة. لذا، فإن الحاجة إلى تعزيز كفاية التواصل لدى مديري المدارس واتخاذ القرارات لمعالجة الواقع التعليمي تُعد ضرورة ملحة، لأن ما نبنيه اليوم هو ترجمة لما سيكون عليه المستقبل.

ومع تزايد الطلب على المهارات الجديدة (مهارات القرن ٢١)، لم تعد المدرسة معزولة عن محيطها، بل أصبحت تتفاعل بشكل متزايد مع المجتمع المحلي وأولياء الأمور لتحقيق رؤية المدرسة ورسالتها وأهدافها، ولرفع مستوى التحصيل التعليمي لتلامذتها. لذلك، تظهر النتائج ضرورة تعزيز قنوات التواصل

بين المدرسة والأهل من جهة، وبين فعاليات المجتمع المحيط بها من جهة أخرى، عبر تدريب المديرين على كيفية مد جسور التواصل الفعال لدعم المدرسة وتفعيل دورها في المجتمع.

١.٦. الاستنتاجات المرتبطة بالسؤال البحثي الخامس المتعلق بالنتائج المتوقعة حول

تطبيق المناهج المطوّرة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المدارس الرسمية والخاصة (طلاب ومسؤولين)

١.٦.١. وجهة نظر الطلاب (مرحلة التعليم الثانوي)

ركزت مداولات الطلاب في هذا المحور على أهمية الدعم الأكاديمي المتنوع. فقد أشاروا إلى ضرورة تقليل عدد الطلاب في الصفوف لتحسين جودة التعليم وتعزيز التواصل مع المعلمين. كما أكدوا على دور الدعم الإداري في تلبية احتياجات الطلاب، وكذلك أهمية التعاون بين الأقران في تعزيز الفهم وحل المشكلات. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، شدد الطلاب على استخدامها لتسهيل العملية التعليمية، رغم وجود نقص في بعض الموارد مثل مختبرات الكمبيوتر. في مجال التحديات، أبرز الطلاب الحاجة لتطوير البنية التحتية للمرافق المدرسية وتحسين تجهيزاتها، خاصة في المدارس التي تفتقر إلى بعض الأدوات مثل المسارح والمختبرات المتخصصة. كما تناولوا أهمية تعزيز المهارات التكنولوجية والاجتماعية، مشيرين إلى ضرورة تعلم المهارات الرقمية والتواصل الفعال لدعم التحضير لمستقبلهم الأكاديمي والمهني. إن التغيرات الحاصلة في سلوكيات الأفراد هي نتيجة تفاعل الفرد مع المنظومة البيئية بمكوناتها المادية والبشرية. عبّر الطلاب في هذا السياق عن حاجتهم لاكتساب مهارات التعلم الاجتماعي الانفعالي، لأنها تؤدي دوراً أساسياً في بناء التفاعلات الإيجابية والنجاح المدرسي والمهني.

١.٦.٢. وجهة نظر المسؤولين التربويين

أما نتائج المقابلات مع المسؤولين التربويين، فقد أظهرت أهمية تطوير المناهج والبرامج التعليمية التي تركز على المهارات الحياتية والتكنولوجية. أشار المسؤولون إلى ضرورة تدريب المعلمين بشكل مستمر على أساليب التعليم الحديثة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا وتطبيق أساليب تفاعلية ومخصصة لاحتياجات الطلاب. كما أكدوا أهمية تطوير بنية المدارس التحتية لتوفير بيئة تعليمية مناسبة، وتعزيز الشراكات المجتمعية لدعم العملية التعليمية/التعلمية. كما أشاروا إلى ضرورة توجيه استثمارات مستمرة لتجهيز المدارس بالموارد الرقمية وتدريب الكوادر التربوية.

أظهرت نتائج مقابلات المسؤولين التربويين الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في مهنة الأستاذ وفي الأنظمة المعتمدة لإعداده وتدريبه. شدد المشاركون على ضرورة التركيز على إعداد الكفاءات المتخصصة عبر التأهيل التربوي المناسب، بما يسهم في تغيير نظرة المجتمع لمهنة الأستاذ. لتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تغييرًا جذريًا في برامج إعداد وتدريب الأساتذة داخل كليات التربية في الجامعات، سواء كانت خاصة أم رسمية.

كما برزت أهمية تفعيل آليات التواصل بين مديري المدارس الرسمية والخاصة، وذلك من خلال تنظيم لقاءات دورية، مشاورات تربوية، وتنفيذ مشاريع مشتركة تعزز التعاون وتبادل الخبرات. في هذا السياق. كذلك تم طرح تأليف لجنة مستقلة عن وزارة التربية، تتكون من خبراء في التعليم الرسمي والخاص، لتولي مسيرة الجودة والنوعية في التعليم، والسعي لتحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة (Accreditation/Assurance/Quality)، مما يسهم في رفع كفاءة المديرين والأساتذة على حد سواء.

واقترحت المقابلات إعادة النظر في معايير اختيار المديرين، مع تعزيز برامج إعدادهم وتدريبهم في كليات التربية، لضمان تجهيزهم بالمهارات اللازمة لإدارة المدارس بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، أوصت المقابلات بمنح المديرين والنظار نصابًا تعليميًا يتيح لهم فهم البيئة الصفية بشكل عملي والتفاعل المباشر مع الطلبة، مما يعزز دورهم التربوي والإداري.

وأخيرًا، أكدت المقابلات على ضرورة تغيير نظرة الإدارة المركزية للمدرسة، عبر تفعيل العلاقة بين مدارس المنطقة التربوية الواحدة. يتم ذلك من خلال تعزيز التواصل، تبادل الخبرات الناجحة، سد احتياجات الموارد البشرية، وتنظيم فعاليات مثل الاحتفالات والمسابقات. هذه المبادرات من شأنها أن تخلق بيئة تعليمية متكاملة تدعم التطوير التربوي وتحسن جودة التعليم.

١.٦.٣. أهم النتائج المرتبطة بالسؤال البحثي الخامس

- الحاجة إلى اتباع المعلمين أساليب تعليمية مرنة ومشوقة.
- التركيز على الأنشطة اللاصفية مثل المسرح والموسيقى.
- تعزيز الدعم المدرسي والتعاون بين الأقران.
- تحسين البيئة الصفية لتسهيل التواصل بين المعلمين والطلاب.
- إعطاء أهمية للتوجيه المهني وتنمية المهارات التكنولوجية والاجتماعية.
- توفير الوسائل التكنولوجية واستثمارها في العملية التعليمية.

- التركيز على التعلم متعدد التخصصات والقائم على المهارات.
- تنفيذ برامج تدريبية تستهدف الذكاء العاطفي.
- تبني نهج عملي تطبيقي في التعليم.
- إعادة النظر في آليات التقييم وتحقيق التكافؤ بين المدارس.

١.٦.٤. الرؤية المستقبلية

تُظهر الرؤية المستقبلية للإدارة التربوية في لبنان أن التعليم سيشهد تحولاً نحو تطوير المهارات الحياتية والتكنولوجية، مع التركيز على التفكير النقدي، والابتكار، وحل المشكلات. فتمج المناهج المطورة المهارات التكنولوجية مثل البرمجة والذكاء الاصطناعي، مما يتيح للطلاب التكيف مع تحديات المستقبل. يتطلب هذا تحولاً في أساليب التعليم لتكون أكثر تفاعلية ومخصصة، مع تدريب مستمر للمعلمين وتطوير بنيتهم التحتية التكنولوجية. في المستقبل، ستكون هناك استثمارات مستمرة لتوفير بيئات تعليمية مناسبة، بما في ذلك تجهيز المدارس بالموارد الرقمية وتدريب الكوادر التربوية.

أما على المستوى الوزاري، فتحتاج الوزارة إلى دعم المدارس من خلال تحسين البنية التحتية، توفير الموارد التعليمية المتوافقة مع المناهج المطورة، وتحديث المناهج باستمرار. كما يتطلب تطوير المعلمين من خلال ورش تدريبية واستراتيجيات للتعليم الرقمي، بالإضافة إلى إنشاء شراكات مع القطاعين العام والخاص. لتحقيق استدامة الدعم، سيكون من الضروري تحسين المناخ المدرسي، استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز الشراكات المجتمعية.

١.٧. الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال البحثي السادس حول الحاجات والمستلزمات

لتطبيق المناهج المطورة من وجهة نظر أصحاب المصلحة

استناداً إلى نتائج المقابلات مع القادة التربويين وتلخيص النقاط الرئيسية لكل قسم، تكشف البيانات الإجمالية عن ما يلي:

- **جهوزية البنية التحتية:** العديد من المدارس ليست مستعدة بشكل كافٍ لتلبية متطلبات المناهج الحديثة، سواء من حيث التكنولوجيا أو المختبرات أو الاتصال بالإنترنت.
- **تحديات توفر الموارد:** هناك صعوبات في توفير التقنيات التعليمية الكافية.
- **المساواة في توزيع الموارد:** توجد فجوة كبيرة في تخصيص الموارد بين المدارس.

- بيئات تعلم آمنة وداعمة: العديد من المدارس تفتقر إلى بيئة تعليمية آمنة ومريحة.
- التدريب المستمر للمعلمين: هناك حاجة ماسة إلى تدريب مستمر للمعلمين لتطبيق المناهج الحديثة بفعالية.
- الحاجة إلى برامج تدريب محدثة: تتطلب المرحلة الحالية برامج تدريبية جديدة وحديثة.
- مراجعة آليات التقييم: أنظمة التقييم الحالية بحاجة إلى إعادة نظر.
- إعادة تقييم دور إدارة المدرسة: دور مديري المدارس بحاجة إلى إعادة تقييم وتطوير.
- الدعم الحكومي: يعتبر الدعم الحكومي الفعال ضروريًا لتعزيز قطاع التعليم.

١.٨. جدول الاستنتاجات الاستراتيجية: دراسة جهوزية المدرسة في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

لضمان سهولة استعراض النتائج، تم تنظيم الاستنتاجات الاستراتيجية في جدول شامل ومبسط كما هو موضح أدناه.

المحور	الاستنتاجات الاستراتيجية	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	التفاوت بين المحافظات
١ البنية التحتية والتجهيزات	ضعف البنية التحتية والتجهيزات يعيق الجهوزية.	نقص كبير في التجهيزات، خاصة في المحافظات الريفية.	تجهيزات أفضل نسبياً، لكن تتفاوت بين المدارس في التعليم الخاص المجاني وغير المجاني وبين المحافظات، بحسب الموارد المالية وإدارة المؤسسة.	ضعف شديد في المحافظات الريفية والنائية مقارنةً بالمحافظات المركزية (بيروت وجبل لبنان).
٢ التكنولوجيا والتعليم الرقمي	افتقار المدارس إلى التجهيزات الرقمية الضرورية لتطبيق المناهج المطورة.	نقص شديد في البنية التحتية الرقمية وعدم وجود أجهزة كافية أو إنترنت موثوق.	توفر التكنولوجيا بشكل أفضل، لكن الاعتماد عليها ليس منهجياً في جميع المدارس.	المحافظات الريفية تعاني من فجوات كبيرة مقارنةً بالمحافظات الحضرية التي تمتلك موارد أفضل.
٣ القيادة المدرسية	الحاجة إلى تطوير كفايات المديرين لقيادة التغيير وتطبيق المناهج المطورة.	ضعف التدريب والتطوير المهني لمديري المدارس الرسمية، مع غياب معايير محدّثة لاختيار المديرين.	برامج تدريبية أكثر تنظيماً لكن تقتصر على المدارس الكبرى ذات الإمكانيات المالية.	تتركز القدرات القيادية الجيدة في المحافظات المركزية بينما تعاني المحافظات الأخرى من ضعف الكفاءة الإدارية.
٤ الشراكة المجتمعية	أهمية تعزيز التعاون بين المدرسة والمجتمع لدعم تنفيذ المناهج المطورة.	شراكات محدودة بسبب غياب الوعي لأهميتها أو الموارد المجتمعية الكافية.	شراكات أفضل مع المؤسسات المجتمعية، خاصة في المدارس الخاصة المرتبطة بجهات دولية أو محلية داعمة.	المحافظات الريفية تعاني من ضعف العلاقات المجتمعية مقارنةً بالمحافظات الحضرية ذات المؤسسات المجتمعية الفعالة.

المحور	الاستنتاجات الاستراتيجية	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	التفاوت بين المحافظات
٥	التدريب والتطوير المهني	غياب برامج تدريبية مستدامة لتأهيل المديرين والمعلمين وفق متطلبات المناهج المطورة.	برامج تدريب محدودة وغير متكررة، وتعتمد على مبادرات فردية أو دعم خارجي.	فرص تدريب أكبر، خاصة في المدارس ذات الموارد المالية والإدارية القوية.
٦	التقويم والجودة	الحاجة إلى أنظمة تقويم شاملة ودورية لمتابعة الأداء وضمان الجودة.	غياب لأنظمة التقويم الواضحة في المدارس الرسمية واعتماد أساليب تقليدية.	أنظمة تقويم أكثر تطوراً في المدارس الخاصة الكبرى، لكنها ليست منهجية في جميع المدارس.
٧	التفاوت في الجهوزية	وجود فجوات كبيرة في الجهوزية بين المدارس الرسمية والخاصة وبين المحافظات المختلفة.	معظم المدارس الرسمية غير جاهزة بشكل كافٍ لتطبيق المناهج المطورة.	المدارس الخاصة أكثر جهوزية نسبياً، لكن التفاوت بين المدارس واضح بناءً على الإمكانيات والموارد.
٨	العدالة التعليمية	التفاوت في الفرص التعليمية بين الطلاب في المدارس الرسمية والخاصة، وبين المحافظات المركزية والنائية.	غياب العدالة التعليمية بسبب نقص الموارد والإمكانات في المدارس الرسمية.	فرص أفضل للطلاب في المدارس الخاصة، لكن مع تباين بين المدارس المرتبطة بموارد قوية وأخرى ضعيفة.

الخلاصة:

- يظهر الجدول فجوات كبيرة بين المدارس الرسمية والخاصة وبين المحافظات المختلفة في لبنان.
- هناك حاجة إلى خطط استراتيجية تراعي هذه الفجوات وتعمل على تعزيز العدالة التعليمية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وضمان جهوزية جميع المدارس بشكل متساوٍ لتطبيق المناهج المطورة.

٢. القسم الثاني: التوصيات

٢.١. التوصيات المتعلقة بالبيانات الديمغرافية

- أ- تقديم برامج إعداد وتطوير مهني مستمر: في ظل غياب الإعداد المهني المنظم لعدد كبير من مديري المدارس والمعلمين، خاصة في القطاع الرسمي، يُوصى بتقديم برامج تدريبية متخصصة تلبي احتياجات المديرين والمعلمين، بما يتواءم مع متطلبات التعليم الحديث.
- ب- تطوير برامج إعداد المعلمين والمديرين الشبان: بالنظر إلى غياب واضح للمديرين الشباب في القطاع الرسمي، يُوصى بتطوير برامج تهدف إلى جذب الشباب إلى مجال القيادة المدرسية، مع توفير آليات دعم وتوجيه لهم. في بداية مسيرتهم المهنية.
- ت- تشجيع التنوع في توزيع الخبرات في الإدارة: يتعين تعزيز التنوع في الخبرات بين المديرين في جميع القطاعات، بما في ذلك تعزيز مشاركة المديرين ذوي الخبرات القصيرة والطويلة في عملية صنع القرار، لتحقيق موازنة فعالة بين الخبرات المختلفة.
- ث- الاهتمام بتعزيز الشهادات العليا للمديرين وللهيئتين الإدارية والتعليمية: يُوصى بتكثيف جهود دعم التعليم من جهة تعزيز الشهادات العليا، لضمان تحسين الكفاءات المهنية في هذا القطاع وتقديم جودة تعليم أفضل.
- ج- إدخال تعديلات في هيكلية التوظيف في القطاع الرسمي: يجب اتخاذ خطوات لتحسين الوضع الوظيفي للمديرين والمعلمين في القطاع الرسمي من خلال وضع آليات لتنظيم التعيينات والتعاقدات، وبالتالي ضمان الكفاءات الأكاديمية والمهنية في القيادة المدرسية.

٢.٢. التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية

- أ- تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي:
- توظيف معالجين نفسيين وأخصائيين اجتماعيين في المدارس الرسمية لتلبية احتياجات الطلاب.
 - تقديم تدريبات مؤقتة للعاملين في المدارس على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.
- ب- تحسين الإدارة المدرسية:
- زيادة عدد النظار والمنسقين، وتوفير خطط تدريب وتأهيل شاملة لهم.
 - تعزيز دور مسؤولي المختبرات وأمناء المكتبات من خلال توظيفهم في المدارس الرسمية وإعداد برامج تدريبية خاصة.



ت- دعم المناطق النائية:

- التركيز على المناطق الريفية (مثل عكار والبقاع) لتحسين توزيع الموارد البشرية وضمان توفير الدعم الإداري والتعليمي.

ث- تطوير سياسات شاملة:

- وضع خطط وطنية لدعم الموارد البشرية، تشمل سياسات واضحة للتوظيف وتعددية الأدوار الوظيفية.

ج- تعزيز الأمن والسلامة:

- توظيف عدد كافٍ من الحراس لضمان سلامة الطلاب وحماية الممتلكات المدرسية.

ح- بناء شراكات مع القطاع الخاص:

- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص للاستفادة من نجاحاته في إدارة الموارد البشرية وتطبيق استراتيجيات مبتكرة لتحسين الأداء المدرسي.

خ- الاستثمار في التطوير المهني:

- تفعيل برامج التدريب المستمر لجميع فئات الموارد البشرية المدرسية لضمان مواكبة التطورات التربوية.
- دعم مراكز التدريب المحلية (دور المعلمين والمعلمات في الأقضية) لتوفير فرص تدريبية مستدامة للمناطق النائية.

د- تحديث سياسات التوظيف:

- تطوير سياسات واضحة لتعزيز التخصص وتعددية الأدوار الوظيفية في المدارس.
- وضع خطط وطنية متكاملة لدعم الموارد البشرية في القطاع التعليمي.

ذ- تحسين توزيع الموارد البشرية:

- إجراء دراسات دورية لتحديد الفجوات في توزيع العاملين بين المناطق والمدارس.
- إعادة توزيع العاملين بناءً على حجم المدرسة وعدد الطلاب واحتياجاتها.

ر- تقليل الاعتماد على العقود المؤقتة:



- وضع خطة شاملة لحل مشكلة التعاقد في التعليم أو توفير عقود عمل دائمة للمعلمين والعاملين لتعزيز الاستقرار المهني وتحسين جودة التعليم.

ز- تحسين استخدام التقنيات:

- تعزيز دمج تقنيات المكننة في التعليم والإدارة المدرسية من خلال تدريب العاملين وتوفير المعدات اللازمة.

٢.٣. التوصيات المتعلقة بالمجالات التي تحتاج الإدارة الى تطويرها

أ- تعزيز القيادة التربوية

- تدريب مديري المدارس والنظار لتحسين مهارات القيادة وحل المشكلات.
- تحسين قنوات التواصل بين الإدارة والمعلمين والمجتمع المحلي.

ب- تطوير التخطيط الاستراتيجي

- وضع معايير وطنية موحدة للتخطيط الاستراتيجي.
- دعم المدارس في المناطق الطرفية بالموارد والتدريب.

ت- رفع كفاءة الموارد البشرية

- تقييم احتياجات المدارس من الكوادر التعليمية.
- تقديم دورات تدريبية دورية للمعلمين والعاملين.

ث- نشر ثقافة التقويم الذاتي

- تعزيز التقويم الذاتي للمديرين والمعلمين والمتعلمين.
- استخدام نتائج التقويم لتحسين الأداء والابتكار.

ج- دعم القطاع الرسمي

- معالجة الفجوات بين المحافظات لتحقيق تكافؤ الفرص.
- توفير الدعم المالي والتقني اللازم.

ح- الاستفادة من التجارب الناجحة

- نقل خبرات مدارس القطاع الخاص غير المجاني إلى القطاعات الأخرى.

خ- إشراك المجتمع المحلي

- تفعيل دور المجتمع المحلي لدعم المدارس.
- نشر الوعي بأهمية التخطيط والتقييم لتحقيق التطوير.

د- تحسين خطط إدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات

- تعزيز الإدارة التشاركية في المحافظات ذات الأداء المنخفض، لا سيما في عكار والبقاع.
- تطوير آليات تخطيط شاملة ومستدامة لتحسين المشاركة الفعالة.
- الاستفادة من نماذج القطاعات المتميزة مثل الأونروا والقطاع الخاص غير المجاني لتطبيق أفضل الممارسات.
- دعم المديرين في المحافظات الطرفية ببرامج تدريبية لتعزيز قدراتهم في وضع الخطط ومشاركة جميع الأطراف بفعالية.

ذ- تعزيز نمط القيادة المتبع

- تعزيز القيادة التشاركية والموزعة من خلال برامج تدريبية ودعم فرق قيادية داخل المدارس.
- دراسة أسباب ضعف القيادة التشاركية في بعض المناطق وتطوير استراتيجيات محلية لمعالجتها.
- الاستفادة من تجارب المدارس ذات الأداء المرتفع لنشر أفضل الممارسات.
- تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لتوحيد نماذج القيادة التشاركية.

ر- تشجيع ودعم الهيئة التعليمية على الابتكار

- تعزيز الابتكار في التعليم الرسمي من خلال برامج تدريبية للإدارات وتشجيع المبادرات الابتكارية.
- تنفيذ خطط إدارية موحدة لدعم الابتكار في كافة المحافظات.
- تعزيز الشراكة بين القطاعات التعليمية من خلال خلق شراكات بين المدارس الرسمية والخاصة لتبادل الخبرات في دعم الابتكار.

ز- إشراك الفريق في اتخاذ القرارات المهمة في المدرسة

- تعزيز الإدارة التشاركية من خلال برامج تدريبية مكثفة ووضع آليات لتقييم مشاركة الفريق.

س- تعزيز كفايات إدارة التغيير

- تنظيم دورات تدريبية لتعزيز مهارات المديرين في إدارة التغيير، خاصة في المناطق الريفية.

ش- تطوير كفايات التواصل الفعال

- إنشاء آليات تواصل منظمة بين الإدارات المدرسية والمعلمين وأولياء الأمور لتعزيز الشفافية والثقة.

ص- تحسين مهارات حل المشكلات

- عقد ورش عمل مستمرة لتحليل المشكلات ووضع الحلول الابتكارية.

- دمج أساليب التفكير النقدي والتحليلي في الخطط التدريبية.

ض- دعم كفايات التحفيز وتعزيز الهيئة التعليمية

- تطوير برامج لتحفيز المعلمين وتعزيز التعاون بين الإدارات.
- تعزيز أنظمة المكافآت والاعتراف بالجهود، خاصة في المدارس التي تواجه تحديات كبيرة.

ط- تعزيز كفايات التخطيط والتنظيم

- تصميم برامج تدريبية تستهدف تطوير مهارات التخطيط والتنظيم لدى المديرين.
- تشجيع استخدام أنظمة إدارة متقدمة لتسهيل عمليات التخطيط والتنظيم في المدارس.

ظ- تحسين تكافؤ الأداء بين المحافظات

- دعم للمدارس في المحافظات الريفية لتعزيز الكفايات القيادية.
- تشجيع التعاون بين المدارس في المحافظات الحضرية والريفية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة.
- ضمان توفير الموارد الكافية بشكل عادل بين جميع المحافظات لدعم التعليم الشامل والفعال.

ع- تعزيز ثقافة القيادة في التعليم

- إعداد برامج تدريب لتأهيل المعلمين والمنسقين كقادة مستقبليين في المدارس.

٢.٤. توصيات حول المجالات التي تحتاج إليها الإدارة المدرسية

أ- تطوير كفايات اتخاذ القرار

- تصميم برامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات اتخاذ القرار لدى مديري المدارس، مع التركيز على القطاع الرسمي في المناطق مثل جبل لبنان، عكار، وبعلبك-الهرمل.

ب- تعزيز الابتكار في الممارسات التعليمية

- إقامة ورش عمل ودورات تدريبية للمديرين والنظار في القطاع الرسمي، مع التركيز على الابتكار في الممارسات التعليمية في بيروت والشمال.

ت- تفعيل التخطيط الاستراتيجي

- توفير تدريب شامل لجميع المديرين في القطاعين الرسمي والخاص، مع إعطاء الأولوية للمحافظات ذات الحاجة الأكبر مثل عكار والبقاع.

ث- تعزيز التواصل مع الأطراف المعنية

- تنظيم ورش عمل حول استراتيجيات التواصل الفعال، تستهدف مديري القطاع الرسمي والخاص.

ج- بناء الشراكات

- تعزيز الشراكات المجتمعية عبر مبادرات تعاون مع المجتمع المحلي والمدني.

ح- الاهتمام بالابتكار

- تطوير برامج لدعم الابتكار في التعليم، مع توفير الأدوات والمهارات اللازمة للمديرين والمعلمين لتعزيز التفكير الإبداعي.

خ- التوزيع الجغرافي للتدخلات

- تخصيص الموارد والتدريب بناءً على الاحتياجات الجغرافية لكل محافظة لضمان تحقيق توازن في تطوير المدارس.

٢.٥. التوصيات المتعلقة بالمتابعة والتقويم من قبل الإدارة المدرسية

أ- تعزيز التزام المديرين:



- وضع جداول منتظمة للزيارات الصفية خاصة في المناطق الريفية مثل عكار وبعلبك-الهرمل. وتدريب المديرين على أهمية التقييم المنتظم.

ب-تحسين القطاع الرسمي:

- توفير موارد إضافية وتحفيز المديرين على متابعة الأداء التعليمي بشكل مستمر، خصوصاً في المناطق الريفية.

ت-دعم المناطق الريفية:

- إطلاق مبادرات خاصة للمحافظات ذات الأداء المنخفض وتعزيز القدرات الإدارية فيها، لتجاوز الفجوات في الأداء.

ث-تطوير نظام التقييم

- اعتماد أنظمة مرنة وتكنولوجية لتتبع أداء المعلمين وجميع العاملين في المدرسة وتقديم التغذية الراجعة.

ج-بناء قدرات المعلمين

- تنظيم تدريبات مستمرة بناءً على نتائج الزيارات الصفية واحتياجات المعلمين في مختلف المدارس.

ح-تقييم دوري

- إجراء مراجعة دورية لنظام الزيارات الصفية لتحسين الكفاءة، ومعالجة التحديات التي قد تظهر أثناء تنفيذ التقييمات.

خ-نقل الخبرات

- الاستفادة من نماذج النجاح في القطاع الخاص غير لنقل أفضل الممارسات إلى القطاع الرسمي، لتطوير أساليب العمل وتقنيات التقييم.

د-اعتماد التكنولوجيا

- استخدام منصات إلكترونية لتوثيق التقييمات والملاحظات بشكل منظم وفعال، مما يساهم في تحسين الشفافية والمتابعة.

ذ- تعزيز ثقافة التغذية الراجعة

- نشر الوعي حول أهمية الملاحظات المستمرة في تحسين الأداء التعليمي، وتعزيز بيئة تعليمية تفاعلية من خلال التعلم المستمر والاعتماد على التقييمات.

٢.٦. التوصيات المتعلقة بتطبيق برامج الدعم للتلامذة المتعثرين

- تعزيز تطبيق برامج الدعم للتلامذة المتعثرين في القطاع الرسمي، مع التركيز على المناطق التي تسجل أداءً ضعيفاً مثل عكار وجبل لبنان (الضواحي).
- تحسين التنسيق بين المدارس والسلطات التعليمية المحلية لضمان استمرارية البرامج في جميع المحافظات، وتحقيق تكافؤ الفرص.
- الاستفادة من تجربة القطاع الخاص غير المجاني والمدارس التابعة للأونروا التي أظهرت التزاماً عالياً في هذا المجال، والعمل على تطبيق نموذجها في المدارس الرسمية.
- إجراء متابعة دورية لقياس فعالية البرامج وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع التلامذة.

٢.٧. الجدول الشامل للتوصيات الاستراتيجية والآليات لدراسة جهوزية المدرسة وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة:

الترتيب	التوصية الاستراتيجية	الآلية	الأولوية الزمنية	الجهة المسؤولة	مؤشرات قياس الأداء
١	تحسين الكفايات القيادية لمديري المدارس والإداريين	- استكمال برامج إعداد المديرين في كلية التربية في الجامعة اللبنانية. - تنظيم برامج تدريبية متخصصة للمديرين في القيادة التربوية والإدارة المدرسية الحديثة. - توفير تدريب مستمر للمديرين على استخدام تقنيات التعليم الحديثة. - تحديث معايير اختيار المديرين بما يتناسب مع المناهج المطورة.	قصيرة الأجل	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، كلية التربية في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة	عدد البرامج التدريبية المنفذة، نسبة المديرين الحاصلين على التدريب، تقييم الأداء بعد التدريب، نسبة المديرين الذين تابعوا دورات الإعداد في كلية التربية.
٢	تطوير البنية التحتية للمدارس وبيئة التعليم	- تحديث الفصول الدراسية وتزويدها بالأدوات التكنولوجية المناسبة (مثل الألواح الذكية) والإنترنت. - تحسين مرافق المدرسة لتكون بيئة تعليمية محورية وأمنة. - تحسين السلامة المدرسية وتوفير آليات لحماية الطلاب والمعلمين.	متوسطة الأجل	وزارة التربية والتعليم العالي، البلديات، الشراكات مع القطاع الخاص، مؤسسات ومنظمات دولية	نسبة المدارس التي تم تجهيزها تقنيًا، تحسن درجات رضا الطلاب والمعلمين عن البيئة المدرسية، تعزيز السلامة.
٣	تعزيز الشراكة المجتمعية	- إقامة ورش عمل مع أولياء الأمور لشرح المناهج المطورة وأساليب التدريس الجديدة. - تطوير شراكات مع المؤسسات المجتمعية لدعم الأنشطة المدرسية. - تشكيل المجالس المدرسية لتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في تطوير المدرسة.	قصيرة ومتوسطة الأجل	وزارة التربية والتعليم العالي، الإدارات المدرسية، المجتمع المدني، المؤسسات المحلية والمجتمع المحلي	عدد ورش العمل والمجالس المشكلة، نسبة مشاركة المجتمع المحلي في أنشطة المدرسة.

مؤشرات قياس الأداء	الجهة المسؤولة	الأولية الزمنية	الآلية	التوصية الاستراتيجية	
نسبة المدارس المتصلة بالإنترنت، عدد المعلمين الذين يستخدمون تكنولوجيا التعليم، عدد المنصات المستخدمة.	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، شركات تكنولوجيا التعليم، مؤسسات تعليمية متخصصة	قصيرة الأجل	• تدريب المعلمين على استخدام تكنولوجيا التعليم مثل المنصات الإلكترونية. • تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة المدرسية. • إعداد مواد تدريبية رقمية داعمة للمناهج المطورة. • إنشاء برامج لتطوير المهارات الرقمية للمعلمين والطلاب.	تعزيز التعليم الرقمي والتكنولوجيا	٤
نسبة المعلمين المشاركين في برامج التطوير، تحسين الأداء التربوي والتعليمي بعد التدريب، تقييم فاعلية ورش العمل.	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، الجامعات، منصات إلكترونية	مستمرة	• إعادة النظر ببرامج إعداد المعلمين • توفير برامج تدريبية مستمرة حول المناهج المطورة للمعلمين. • تشجيع المعلمين على المشاركة في برامج تطوير مهني عبر ورش عمل. • بناء فرق عمل مهنية بين المعلمين لتبادل الخبرات حول تطبيق المناهج.	تطوير برامج التطوير المهني المستمر للمعلمين	٥
تقارير التقييم السنوية، مستوى تطور الأداء بعد التقييم، تنفيذ التوصيات المستخلصة من التقارير.	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، التقنيش التربوي، مجلس شورى الدولة، مجلس الخدمة المدنية، الإدارات المدرسية	طويلة الأجل	• تبني آليات تقويم شاملة تشمل التقويم المستمر لأداء جميع العاملين في المدرسة.	تعزيز آليات التقويم والمتابعة المستمرة	٦
تقارير التقييم السنوية، مستوى تطور المؤسسي بعد التقييم، تنفيذ التوصيات المستخلصة من التقارير.	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، التقنيش التربوي، مجلس شورى الدولة، مجلس الخدمة المدنية، الإدارات المدرسية	متوسطة إلى طويلة الأجل	• إجراء تقويم دوري لأداء المدارس باستخدام مؤشرات قياس موحدة. • ضمان مراجعة ذاتية سنوية من قبل المدارس لتقييم الجهوية لتطبيق المناهج. • ضمان مراجعة فاعلية التوصيات المستخلصة من التقارير.	تفعيل التقويم المؤسسي	٧

مؤشرات قياس الأداء	الجهة المسؤولة	الأولية الزمنية	الآلية	التوصية الاستراتيجية	
عدد المدارس التي تم إعادة هيكلتها، مدى وضوح الأدوار في الهياكل الإدارية، فاعلية التوزيع الوظيفي.	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، مجلس شورى الدولة، مجلس الخدمة المدنية، جهات مختصة ومعنية.	قصيرة ومتوسطة الأجل	• تحديد أدوار ومسؤوليات كل فرد في الهيكل الإداري بشكل واضح. • إعادة هيكلة الإدارة المدرسية لضمان توزيع المهام بشكل فعال.	إعادة هيكلة الهياكل الإدارية في المدارس	٨
تطبيق التشريعات الجديدة، تقييم التحسينات في الدعم المقدم للمدارس، مدى تنفيذ التشريعات في المناطق النائية.	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، مجلس شورى الدولة، مجلس الخدمة المدنية وكل الجهات التشريعية المعنية.	متوسطة الأجل	• إقرار تشريعات داعمة ومحدثة لتوفير الموارد والدعم وتسهيل تطبيق المناهج المطورة. • الاستفادة من المرونة الإدارية التي تعتمدها المدارس الخاصة، وتفعيل التشريعات التنظيمية. • تفعيل التشريعات التي تدعم الابتكار الإداري والتربوي.	تطوير الإطار التشريعي والإداري	٩
مدى مشاركة المعنيين في اتخاذ القرارات، تقييم مستوى الشفافية في المدارس.	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، الإدارات المدرسية، المجالس المدرسية.	قصيرة الأجل	• تشجيع المديرين على تبني أسلوب القيادة التشاركية مع المعلمين والطلاب وأولياء الأمور. • ضمان شفافية القرارات الإدارية والتربوية من خلال نشرها بشكل دوري.	تحقيق قيادة مدرسية تشاركية وشفافة	١٠
عدد المشاريع البحثية المنفذة، تطور المناهج لتلبية احتياجات الطلاب، النفاذ بين الأبحاث والممارسات التعليمية.	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، الجامعات، المؤسسات البحثية التربوية، أجهزة الرقابة.	طويلة الأجل	• توجيه المناهج المطورة نحو التعليم الشامل الذي يلبي احتياجات جميع الطلاب. • دعم البحث والتطوير في المجال التربوي من خلال مشاريع بحثية تهدف لتحسين تطبيق المناهج المطورة. • ضمان استدامة تطبيق المناهج من خلال آليات متابعة شاملة.	إعداد استراتيجيات للتغيير التربوي المستدام	١١
عدد الأنظمة التكنولوجية المعتمدة، مستوى التواصل بين جميع الأطراف المعنية.	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، الإدارات المدرسية، أولياء الأمور، الشركات التكنولوجية	قصيرة الأجل	• تعزيز التواصل بين الإدارة والمعلمين باستخدام أنظمة تكنولوجية لتبادل المعلومات. • إنشاء قنوات تواصل بين المعلمين وأولياء الأمور لتوفير تغذية راجعة مستمرة.	تحسين عملية التواصل داخل المدرسة	١٢

مؤشرات قياس الأداء	الجهة المسؤولة	الأولوية الزمنية	الآلية	التوصية الاستراتيجية	
نسبة المعلمين المتعاقدين، مستوى رضا المعلمين المتعاقدين عن البرامج التدريبية، تحسن الأداء التدريسي بعد التدريب.	وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، كلية التربية في الجامعة اللبنانية، مجلس شورى الدولة، مجلس الخدمة المدنية، الأجهزة الرقابية، الإدارات المدرسية، النقابات التعليمية، المؤسسات التدريبية	متوسطة الأجل	• وضع خطة لمعالجة معضلة التعاقد بمسمياتها المتنوعة في التعليم. • تنظيم دورات إعداد للمعلمين لتخفيف عبء التعاقد. • تنظيم دورات التدريب المستمر للمعلمين • تحسين شروط التعاقد لضمان استقرار المعلمين في المدارس. • وضع برامج لتحفيز المعلمين المتعاقدين وتقديم حوافز تشجيعية.	التعاقد في التعليم	١٣

خلاصة

يتطلب تحقيق جهوزية المدرسة في لبنان لتطبيق المناهج المطورة مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة التي تركز على تحسين القيادة المدرسية، تحديث البنية التحتية، دعم التعليم الرقمي، وتطوير الكفايات المهنية للمعلمين. تساعد هذه التوصيات في بناء بيئة مدرسية مرنة قادرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة في المناهج والاحتياجات التعليمية المتجددة.

الملاحق (مرتبة بحسب العودة إليها في النص)

الملحق رقم ١ : تطوير المناهج الدراسية في إيرلندا

الملحق رقم ٢ : تطور التعليم في سنغافورة

الملحق رقم ٣ : تنفيذ منهج السعادة في دلهي

الملحق رقم ٤ : نظرة عامة على برنامج البكالوريا الدولية (IB)

الملحق رقم ٥ : الإطار المفاهيمي: العوامل المؤثرة على جهوزية المدرسة

الملحق رقم ٦ : العينة المختارة

الملحق رقم ٧ : العينة الحقيقية

الملحق رقم ٨ : كتاب رئيسة المركز التربوي للمدير العام للتربية حول أدوات البحث

الملحق رقم ٩ : موافقة مدير عام التربية على تنفيذ الأدوات

الملحق رقم ١٠ : الاستبيانات الأربعة (المدير - الناظر - المنسق - المعلم)

الملحق رقم ١١ : أسئلة المقابلات

الملحق رقم ١٢ : أسئلة مجموعات التركيز

الملحق رقم ١٣ : لائحة إجراء المقابلات

الملحق رقم ١٤ : لائحة مجموعات التركيز

الملحق رقم ١٥ : الدراسة التجريبية أو التطبيق التجريبي

الملحق رقم ١٦ : الرموز والفئات المستخرجة من المقابلات مع المسؤولين التربويين

الملحق رقم ١٧ : الرموز والفئات المستخرجة من المقابلات مع المؤسسات التربوية الخاصة

الملحق رقم ١٨ : الرموز والفئات المستخرجة من مجموعات التركيز

الملحق رقم ١٩ : عرض نتائج الإستبيانات (بيانات في نموذج موحد).

١. ملحق رقم ١: تطوير المناهج الدراسية في إيرلندا

ركزت دراسة (Datnow, et al., 2022) على التقدم المحرز داخل نظام التعليم الإيرلندي لإعادة تطوير المنهج الوطني للمدارس الابتدائية. في حين أن عملية إعادة التطوير تركز على جميع جوانب المناهج وطرق التدريس والتقييم، يتم التركيز بشكل خاص على العناصر المتعلقة بالتنمية الشاملة للمتعلم. يتمحور هذا حول استكشاف طرق لتعزيز دور المتعلم والمعلم فيما يتعلق بالمناهج وطرق التدريس في الصفوف والمدارس. تم استكشاف المشكلات الرئيسية في التحول من منهج مفصل وتوجيهي إلى إطار منهجي والتفاعل مع السياسات التي تعطي الأولوية لمحو الأمية والحساب مع الحفاظ على التركيز على التنمية الشاملة للمتعلم.

برزت ثلاثة مواضيع رئيسية من تحليل دراسة الحالة. أولاً، كانت المشاركة على مستوى النظام من قبل أصحاب المصلحة أساساً لعملية إعادة التطوير. ثانياً، وضعت عملية إعادة التطوير النظام التعليمي بأكمله كـ "نظام تعلم"، حيث تصور جميع أصحاب المصلحة كمساهمين ومتعلمين في رحلة التطوير. ثالثاً، هناك تحول في فهم ماهية المنهج من خلال الانتقال من الشكل التقليدي المفصل القائم على الأهداف إلى إطار منهجي قائم على نواتج التعلم. بشكل جماعي، تقترح عملية إعادة التطوير لامركزية العديد من عناصر صنع المناهج وتنفيذها، مسلطة الضوء على أهمية وكالة المعلم والطفل.

تميزت عملية إعادة تطوير المناهج في إيرلندا بعدة عناصر رئيسية:

المشاركة على مستوى النظام: تضمنت إعادة التطوير مشاركة واسعة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المعلمين وأولياء الأمور والمهنيين التربويين، حيث تم تصورهم كمساهمين ومتعلمين في رحلة التطوير.

تطوير البحوث: قام المجلس الوطني للمناهج والتقييم (NCCA) بتكليف العديد من أوراق البحث الوطنية والدولية حول القضايا الحرجة مثل التقييم وطرق التدريس لإثراء عملية إعادة التطوير. تمت مناقشة هذه النتائج في ندوات المناهج الوطنية.

المشاورات: منذ عام ٢٠١١، أجرى المجلس الوطني للمناهج والتقييم مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المتعلمين والمعلمين، لجمع التعليقات حول مبادئ المناهج والأحكام المحددة. وقد شمل ذلك أساليب تشاركية لإشراك الأطفال الصغار.

التعلم التكراري: استندت عملية التطوير على التعلم التكراري من البحوث والمشاورات والندوات، مما عزز ملكية القرارات بين المعلمين وإشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لضمان مراجعة شاملة لتصميم المناهج وتنفيذها.

مسودة الإطار: كانت نقطة تحول مهمة نشر "مسودة إطار المناهج الابتدائية للتشاور" في فبراير ٢٠٢٠، والتي اقترحت التحول من منهج مفصل إلى إطار أكثر مرونة، مع التأكيد على نتائج للتلاميذ وأهمية دور المعلم والمتعلم في عملية التعلم.

بناء القدرات والبنية التحتية للتغيير

يسلط قسم بناء القدرات والبنية التحتية للتغيير في عملية إعادة تطوير المناهج الضوء على تعقيد وأهمية تحويل المنهج الوطني في إيرلندا. ويؤكد على الحاجة إلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة على مستوى النظام من البداية لدعم بناء القدرات على مختلف المستويات. شملت الأنشطة الرئيسية الندوات والفعاليات المصممة لتعزيز الفهم والتعاون بين أصحاب المصلحة، مما يضمن إدراكهم لأدوارهم في عملية التغيير. كان هناك تركيز خاص على المواءمة وخلق التماسك داخل النظام التعليمي، وتحديد الترابط بين الجهات الفاعلة المختلفة. هذا النهج التعاوني ضروري لتسهيل المساهمات الفعالة في تغيير المناهج وضمان فهم جميع المشاركين لأهميتهم في المشهد العام للتطوير التعليمي.

دروس للسياسة

التنمية الشاملة: يجب أن تعطي السياسات الأولوية للتنمية الشاملة للمتعلمين، مع دمج الجودة الأكاديمية مع الرفاهية الاجتماعية والعاطفية والجسدية.

مشاركة أصحاب المصلحة: يتطلب تطوير السياسات الفعال إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المعلمين وأولياء الأمور والمتعلمين، لضمان أن تسترشد المناهج بوجهات نظر متنوعة.

المرونة وقابلية التكيف: يجب أن تسمح السياسات بالمرونة في تنفيذ المناهج، مما يمكن المعلمين من تكييف نهجهم بناءً على الاحتياجات الفريدة لطلابهم والسياقات المحلية.

التطوير المهني: فرص التعلم المهني المستمر للمعلمين ضرورية لتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لتنفيذ المنهج الجديد بفعالية.

أنظمة الدعم: إنشاء أنظمة دعم أمر حاسم لتسهيل التواصل والتعاون بين أصحاب المصلحة، مما يضمن فهم التغييرات في السياسة وتنفيذها بفعالية على جميع مستويات النظام التعليمي.

العملية التكرارية: يجب أن تكون عملية تطوير السياسات تكرارية، مما يسمح بالتغذية الراجعة المستمرة والتعديلات بناءً على الخبرات والرؤى المكتسبة.

٢. ملحق رقم ٢ : تطور التعليم في سنغافورة

سنغافورة

تسيطر الحكومة بشكل مركزي على السياسات والبنى التحتية لخلق نظام فعال، مع توفير تعليم عام عالي الجودة للجميع بموجب قانون التعليم الإلزامي لعام ٢٠٠٠، وفي الوقت نفسه تسمح لامركزية النظام بتطوير المدارس كمنظمات تعليمية تتحسن باستمرار مع الحد الأدنى من التدخل الحكومي. وتماشياً مع زيادة استقلالية المدارس، حدث تحول من نظام تقييم خارجي مركزي يقوم به فريق من المفتشين إلى تقييم ذاتي للمدارس باستخدام مقاييس أداء تكوينية قائمة على المعايير.

تطور التعليم في سنغافورة من التركيز على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ودعم التطور الأكاديمي للمتعلمين إلى زيادة التركيز على التنمية الشاملة للمتعلمين، بما في ذلك تكوين الشخصية والمشاركة المجتمعية وتحقيق الذات. كما يهدف التركيز على التعليم الشامل إلى توسيع معايير التعليم لتتجاوز القدرات المعرفية والأداء الأكاديمي إلى مجالات نمو أخرى مثل الإنجازات البدنية والاجتماعية-العاطفية والفنية.

في الانتقال من الضرورات الاقتصادية إلى الدوافع الشاملة، كان هناك تحرك تدريجي عبر خمس مراحل سياسية (من ١٩٦٥ إلى ٢٠٢٢ وما بعدها) نحو تنوع المناهج والمدارس لتلبية احتياجات المتعلمين المختلفين، مع منح المزيد من الاستقلالية للمدارس لابتكار طرق التدريس وتحسين جودة التعليم لتلبية الاحتياجات الفريدة لطلابهم.

تضمن التطوير الشامل للمنهج توفير مسارات متعددة للنجاح الأكاديمي، إلى جانب زيادة تخصيص المناهج الدراسية التي تعترف بقدرات المتعلمين المختلفة ونقاط قوتهم. بحلول عام ٢٠٢٤، سيتم استبدال نظام الفروع في جميع المدارس الثانوية بنظام التجميع الكامل القائم على المواد لدعم قدرات واهتمامات المتعلمين المختلفة في مواد محددة.

كما تم تنفيذ سلسلة من التطويرات لتلبية احتياجات رفاة المتعلمين، بما في ذلك إطار التعلم الاجتماعي العاطفي لعام ٢٠٠٥، وإطار الصحة الشامل لعام ٢٠٠٧ لتشجيع المتعلمين على اتباع نمط حياة صحي، ومنهج شامل لتعليم الشخصية والمواطنة مع توفير المعرفة والمهارات والقيم والمواقف ليم تدريسها بشكل صريح.

باختصار، شهدت المراحل الخمس لإصلاحات السياسة التعليمية تحولات نظامية تدريجية في أربعة جوانب رئيسية:

(أ) من السيطرة الحكومية من أعلى إلى أسفل نحو المزيد من المبادرات من أسفل إلى أعلى وزيادة استقلالية المدارس في المناهج وطرق التدريس والتقييم.

(ب) من التوجيه المركزي إلى ابتكارات شاملة للنظام بأكمله بشكل متزايد.

(ج) من استراتيجيات التدريس المتمحورة حول المعلم إلى طرق تدريس تركز على المتعلم بشكل متزايد.

(د) من تشجيع الالتحاق بالمدارس إلى التركيز على جودة التعليم.

تم وضع القوانين والسياسات التعليمية لتحريك النظام في هذه الاتجاهات المرغوبة. في المرحلة الأخيرة، "التعلم من أجل الحياة" (٢٠٢٠ فصاعداً)، يستمر التحول بعيداً عن التركيز المفرط على التحصيل الأكاديمي، مع التركيز على إعداد طلاب سنغافورة للتواصل والتعاون والإبداع والمرونة في مواجهة الظروف المتغيرة.

ولتعديل طرق التدريس من كونها ذات طبيعة تعليمية بشكل أساسي - مع التركيز على إعداد المتعلمين للاختبارات الوطنية - أدركت الحكومة السنغافورية الحاجة إلى التركيز على بناء قدرات قادة المدارس والمعلمين لوكالة المناهج الدراسية الجديدة. تم إنشاء مجموعات المدارس في عام ١٩٩٧ للسماح بالتعاون والتعلم بين قادة المدارس والموظفين الرئيسيين والمعلمين. يتم توفير فرص للتعلم التعاوني للمعلمين على مستويات بيئية مختلفة: مجتمعات التعلم المهنية داخل المدارس ومجتمعات التعلم الشبكية عبر المدارس. وخارج نطاق نظام التعليم، تعمل الحكومة السنغافورية مع الوزارات الأخرى والمنظمات المجتمعية، مثل منظمات المساعدة الذاتية العرقية، لمعالجة قضايا المساواة في التعليم.

التحولات السياسية والبنى التحتية للتغيير في سنغافورة

تشير الأفكار الرئيسية في قسم "التحولات السياسية وبنى التغيير" إلى التغييرات المنهجية في إصلاحات التعليم في سنغافورة. فيما يلي النقاط الأساسية:

1. انتقال المبادرات من رأس الهرم إلى أسفله : كان هناك تحرك نحو زيادة استقلالية المدارس في مجالات مثل المناهج الدراسية، وطرق التدريس، والتقييم، مما يمنح المدارس مزيداً من التحكم في ممارساتها التعليمية .
2. الابتكارات البيئية الشاملة: انتقل التطوير من التوجيه المركزي إلى نهج بيئي أكثر، حيث تروج للابتكارات التي تشمل النظام التعليمي بأكمله.
3. طرق التدريس التي تتمحور حول المتعلم: تحول التركيز من استراتيجيات التدريس الموجهة نحو المعلم إلى استراتيجيات تتمحور حول المتعلم، مما يبرز أهمية إشراك المتعلمين في عمليات التعلم.
4. التركيز على جودة التدريس: انتقل التطوير من مجرد توفير التعليم إلى إعطاء الأولوية لجودة التدريس، وضمان أن تكون أساليب التدريس فعالة ومؤدية للتعلم.
5. تراكم بنى التغيير: شهدت السياسات التعليمية تطور البنى التحتية التي تدعم كل من التطوير الشامل للمتعلمين والتحصيل الأكاديمي، مما يشير إلى نهج شامل لإصلاح التعليم.
6. الظروف المعقدة: يعالج التطوير أيضاً التحديات الناتجة عن الظروف مثل مشاركة الوالدين والتأثيرات الحديثة من جائحة COVID-19، التي أثرت على الممارسات والسياسات التعليمية.

إيكولوجيا تطوير التعليم في سنغافورة

تشير إيكولوجيا تطوير التعليم في سنغافورة إلى الأنظمة والأطر التي تدعم وتُعزز جهود تحسين المدارس من خلال التعاون والتعلم المشترك. فيما يلي الجوانب الرئيسية لهذه البنى التحتية:

1. **مجموعات المدارس:** بدأت وزارة التعليم في عام ١٩٩٧، حيث تجمع المدارس في مجموعات يشرف عليها مسؤول كل مجموعة. يتيح هذا الهيكل التعاون بين قادة المدارس، مما يسمح لهم بمشاركة الأفكار والموارد وأفضل الممارسات، وتعزيز ثقافة التحسين المستمر.
2. **مجتمعات التعلم المهنية (PLCs):** داخل المدارس، توفر هذه المجتمعات منصة للمعلمين للانخراط في التعلم التعاوني. تركز هذه المجتمعات على مشاركة استراتيجيات التدريس، ومناقشة نتائج المتعلمين، والتعامل بشكل جماعي مع التحديات، مما يعزز التطوير المهني وجودة التدريس.
3. **مجتمعات التعلم الشبكية (NLCs):** هذه المجتمعات توسع التعاون بين المدارس، مما يسمح للمعلمين من مؤسسات مختلفة بالاتصال والتعلم من بعضهم البعض. تدعم هذه الشبكات الأوسع نطاقاً تبادل الممارسات المبتكرة والموارد عبر النظام التعليمي.
4. **دعم تصميم المناهج:** تشجع البنية التحتية البيئية المعلمين على الانتقال من تنفيذ المناهج الجاهزة إلى تصميم مناهجهم الخاصة واستكشاف ممارسات التدريس الجديدة. يتيح هذا التغيير للمعلمين تكييف طرقهم لتلبية احتياجات المتعلمين المتنوعة.
5. **التعاون مع المنظمات الخارجية:** تتعاون وزارة التعليم مع وزارات أخرى ومنظمات مجتمعية، بما في ذلك مجموعات الدعم العرقي، لمعالجة قضايا العدالة التعليمية. يساعد هذا النهج التعاوني في خلق بيئة تعليمية أكثر شمولاً.
6. **التكيف مع التحديات:** أثبتت هذه الإيكولوجيا فائدتها في التكيف مع تحديات مثل جائحة COVID-19. أظهرت القدرة على التحول السريع إلى نماذج التعلم عن بعد والمختلط مرونة النظام التعليمي.

التعليم الموازي في سنغافورة

يشير التعليم الموازي إلى الأنظمة التعليمية غير الرسمية وغير المنظمة التي توجد إلى جانب النظام التعليمي الرسمي. في سنغافورة، يتميز هذا الظاهرة بعدة جوانب رئيسية:

١. **الضغط والتوقعات من الأهل:** هناك تركيز اجتماعي قوي على التحصيل الأكاديمي، مدفوع بشكل كبير بتوقعات الأهل الذين يضعون أولويات على نتائج الامتحانات والسعي للحصول على مقاعد في المدارس النخبوية لأطفالهم، مما قد يؤدي إلى ثقافة المنافسة والضغط.
 ٢. **الدروس الخصوصية والتعليم الإضافي:** غالبًا ما يظهر التعليم الموازي في شكل دروس خصوصية، ودروس تقوية، وبرامج تعليمية إضافية. يلجأ الأهل إلى هذه الخدمات لتعزيز الأداء الأكاديمي لأطفالهم، خاصة للتخضير للامتحانات الوطنية.
 ٣. **أنظمة التصنيف غير الرسمية:** على الرغم من السياسات الرسمية التي تهدف إلى تقليل المنافسة، مثل إلغاء تصنيفات المدارس، قام الأهل ومقدمو التعليم الخاص بإنشاء أنظمة تصنيف غير رسمية بناءً على المعلومات المتاحة علنًا. هذا يعكس استمرار الرغبة في مقاييس الأداء المقارن بين المدارس.
 ٤. **التأثير على العدالة التعليمية:** يمكن أن يؤدي وجود التعليم الموازي إلى تفاقم التفاوتات داخل النظام التعليمي. يمكن للعائلات التي تملك موارد أكبر تحمل تكاليف الدروس الخصوصية والفرص التعليمية الإضافية، مما يزيد من الفجوة بين المتعلمين من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة.
 ٥. **المقاومة لجهود التطوير:** قد تقوض البنية التحتية للتعليم الموازي التطويرات التعليمية الرسمية التي تهدف إلى تعزيز النتائج الشاملة. تركيز الأهل على الإنجازات الأكاديمية الضيقة قد يخلق مقاومة للتغييرات التي تعطي الأولوية للأهداف التعليمية الأوسع مثل الإبداع والتفكير النقدي.
 ٦. **القيم والمعايير الثقافية:** يعزز النظام الموازي التعليم القيم الثقافية التي تساوي النجاح التعليمي بالحصول على درجات عالية في الامتحانات والانضمام إلى المدارس المرموقة. يعقد هذا السياق الثقافي الجهود المبذولة لتغيير التصورات حول غرض التعليم وقيمه.
- الدروس المستفادة من السياسات في ضوء تطوير التعليم في سنغافورة**
١. **توسيع تعريف النجاح:** ينبغي على صانعي السياسات توسيع تعريفهم للنجاح التعليمي إلى ما يتجاوز الإنجازات الأكاديمية، لتشمل نتائج شاملة مثل المهارات الاجتماعية والعاطفية، والإبداع، والمرونة.
 ٢. **إشراك الأهل في جهود التطوير:** لمواجهة تأثير التعليم الموازي، من الضروري إشراك الأهل في عملية التطوير التعليمي. تثقيف الأهل حول فوائد التعليم الشامل وتقديم بدائل لدعم تنمية أطفالهم يمكن أن يساعد في توجيه تركيزهم بعيدًا عن النتائج الأكاديمية الضيقة.
 ٣. **معالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية:** يجب أن تأخذ السياسات في الاعتبار تأثير التعليم الموازي على العدالة التعليمية. توفير الدعم والموارد للعائلات المحرومة يمكن أن يساعد في تحقيق التكافؤ وضمان حصول جميع المتعلمين على فرص تعليمية عالية الجودة.
 ٤. **تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة:** بناء شراكات قوية بين المدارس، وأولياء الأمور، والمنظمات المجتمعية يمكن أن يخلق بيئة تعليمية داعمة. يمكن أن تعزز الجهود التعاونية فعالية التطويرات وتضمن استجابتها لاحتياجات المتعلمين والعائلات.
 ٥. **مراقبة وتقييم تأثير التطوير:** يُعدّ المراقبة المستمرة والتقييم لإصلاحات التعليم ضروريين لفهم فعاليتها وإجراء التعديلات اللازمة. يمكن أن توفر الأبحاث الطولية رؤى حول كيفية تأثير التغييرات السياسية على رفاهية المتعلمين ونتائجهم الأكاديمية بمرور الوقت.
 ٦. **تعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة:** تشجيع العقلية التي تقدر التعلم مدى الحياة والنمو الشخصي يمكن أن يساعد في تحويل التركيز بعيدًا عن الامتحانات الحاسمة. السياسات التي تعزز التطوير المهني المستمر للمعلمين وتوفر فرص التعلم مدى الحياة للمتعلمين يمكن أن تدعم هذا التغيير الثقافي.
 ٧. **موازنة الأهداف الأكاديمية والشاملة:** يجب على صانعي السياسات تحقيق التوازن بين الأهداف الأكاديمية والتطوير الشامل. إن تحقيق هذا التوازن ضروري لإنشاء نظام تعليمي متكامل يلبي الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين.

٣. ملحق رقم ٣ : تنفيذ منهج السعادة في دلهي

نظرة عامة على منهج السعادة

تم إدخال منهج السعادة من قبل حكومة دلهي في يوليو ٢٠١٨ في جميع المدارس الحكومية البالغ عددها ١٠٢٤ مدرسة ويتألف المنهج من دروس يومية مدتها ٤٥ دقيقة تهدف إلى تنمية الانتباه والتفكير النقدي والتأمل والمهارات الاجتماعية والعاطفية لدى المتعلمين من الروضة إلى الصف الثامن. ويتضمن ثلاث وحدات رئيسية تركز على استكشاف السعادة وتجربة السعادة في العلاقات والمشاركة النشطة في الأنشطة الممتعة.

الميزات الرئيسية للتنفيذ

١. **التدشين على نطاق واسع:** تم طرح المنهج في جميع المدارس في وقت واحد دون دراسات تجريبية، مما جعله مادة إلزامية.
٢. **التصميم المرن:** يسمح هيكل المنهج بالتكامل السهل في يوم الدراسة دون الحاجة إلى تغييرات كبيرة في الجداول الزمنية أو الأنظمة الحالية.
٣. **تدريب المعلمين:** تم توفير تدريب مكثف للمعلمين من خلال نموذج متسلسل، والذي تضمن التغلب على المقاومة الأولية وضمان الدعم المستمر.
٤. **التركيز على الرفاهية:** يركز المنهج على الرفاهية كهدف تعليمي أساسي، إلى جانب المواد الأكاديمية، مما يعزز نهجًا متوازنًا لتطور الطالب.
٥. **المشاركة مع أصحاب المصلحة:** تضمن التنفيذ التعاون بين المسؤولين الحكوميين وشركاء المنظمات غير الحكومية والمعلمين لإنشاء بيئة داعمة للتطوير.
٦. **آليات التغذية الراجعة:** تم إنشاء حلقات التغذية الراجعة الواضحة لتحسين المنهج بشكل تكراري بناءً على تجارب المعلمين والمتعلمين.
٧. **التكيف الثقافي:** هناك جهود جارية لتكييف المنهج مع الولايات الهندية الأخرى، مع مراعاة الاختلافات الجغرافية والثقافية.
٨. **الاهتمام الدولي:** جذب المنهج انتباه الولايات الهندية الأخرى والبلدان المهتمة بالتطويرات المماثلة، مما يشير إلى جاذبيته الأوسع وإمكانية تكراره.

التحديات التي تمت مواجهتها

- **المقاومة من قبل المعلمين:** كانت المقاومة الأولية من قبل المعلمين عائقًا كبيرًا، مما استلزم مشاركة مستمرة وطمأنة بشأن فوائد المنهج.
- **موازنة التركيز الأكاديمي والرفاهية:** تم تسليط الضوء على التوازن بين التدريس الأكاديمي التصحيحي والحاجة إلى التدخلات الشاملة للرفاهية.
- **فوارق الموارد:** يمثل تنفيذ المنهج في المحافظات الأقل حظًا في الهند تحديات فريدة، مما يؤكد الحاجة إلى نهج ملائم.

الدروس المستفادة من منهج السعادة في دلهي للسياسات

١. **البداية على نطاق واسع:** تم تنفيذ منهج السعادة في جميع المدارس الحكومية البالغ عددها ١٠٢٤ مدرسة في دلهي في وقت واحد بدلاً من برامج تجريبية. وهذا النهج يضمن عدم استبعاد أي طالب ويسمح بالتبني السريع في النظام التعليمي. وافق الشركاء لاحقًا على أن البدء على نطاق واسع كان الخيار الصحيح، حيث أنه تم تحديد بسرعة مجموعة كبيرة من المعلمين الذين أصبحوا ماهرين في المنهج ويمكنهم مشاركة أفضل الممارسات.

٢. **التصميم النسقي:** تم تصميم المنهج ليتناسب بسهولة مع الجدول الزمني المدرسي الحالي، مما يسمح بالتكامل السهل دون الحاجة إلى تغييرات إضافية في عمليات المدرسة. ساعد هذا التنظيم المدارس على تبني المنهج بكفاءة، حتى في غياب تغييرات البنية التحتية الواسعة النطاق.
٣. **النهج البيئي:** تضمن التنفيذ الناجح التعاون بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية وموظفي المدرسة. ساعد هذا النهج متعدد الأوجه في تهيئة بيئة داعمة للمنهج وسمح بمشاركة الخبرة والموارد، مما عزز الجودة العامة للبرنامج.
٤. **مستويات عالية من المواصفات:** تضمن المنهج مواصفات مفصلة لأنشطة الدرس، مما يضمن الاتساق عبر المدارس المختلفة. سهل هذا الوضوح تنفيذاً أكثر توحيداً وسمح للمعلمين بالتركيز على تقديم تعليم عالي الجودة.
٥. **الثقة والتواصل:** كان بناء الثقة بين أصحاب المصلحة من خلال التواصل الشفاف والتفاعلات وجهاً لوجه أمراً بالغ الأهمية. ساعدت المشاركة مع المعلمين والآباء والمتعلمين في كسب القبول والدعم للمنهج.
٦. **التركيز على العملية وليس النتائج:** يركز منهج السعادة على التقييمات النوعية لتطور الطالب بدلاً من المقاييس الكمية فقط. يقر هذا النهج بأن فوائد المنهج قد تستغرق بعض الوقت لتظهر، مما يشجع على تقييم أكثر صبراً وتأملاً لآثاره.
٧. **بناء القدرات:** كانت الاستثمارات السابقة في البنية التحتية التعليمية وتدريب المعلمين ضرورية لإعداد النظام لمثل هذا التطوير على نطاق واسع. دعمت هذه العناصر الأساسية التوسع الناجح لمنهج السعادة.
٨. **التكيف والتكرار:** تم تصميم المنهج ليكون تكرارياً، مما يسمح بالتحسين المستمر بناءً على ردود الفعل من تنفيذه. يمكن أن تساعد هذه المرونة في الحفاظ على ملاءمته وفعاليته بمرور الوقت، حتى في المناخات السياسية المتغيرة.
٩. **مشاركة المجتمع:** إن إشراك المجتمع، بما في ذلك الأهل والمنظمات المحلية، يخلق شبكة داعمة تعزز أهداف المنهج وتساعد في استدامة تأثيره.
١٠. **الرؤية طويلة الأمد:** ينبغي النظر إلى التطوير كجزء من استراتيجية أوسع نطاقاً لتحويل الأولويات التعليمية من المنافسة إلى التعايش، مع التركيز على التنمية الشاملة إلى جانب الإنجاز الأكاديمي.

٤. ملحق رقم ٤ : نظرة عامة على برنامج البكالوريا الدولية (IB)

يتطلب برنامج السنوات الابتدائية (PYP) للبكالوريا الدولية تنفيذ إطاره بشكل كامل في جميع أنحاء المدرسة، مما يؤثر على جميع المتعلمين وأعضاء الهيئة التدريسية. على عكس البرامج التي يكون فيها المشاركة اختيارية، فإن برنامج السنوات الابتدائية يفرض تغييرات شاملة في المدرسة تشمل التعليم، التنظيم، والثقافة لتعزيز نتائج المتعلمين الشاملة. يتطلب هذا الالتزام عملية اعتماد طويلة تستلزم مشاركة ودعم مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في المجتمع المدرسي.

التغييرات في التدريس والمناهج الدراسية

١. **النهج الشامل:** يركز برنامج السنوات الابتدائية على نهج تعليمي شامل يشجع المتعلمين على ربط التعلم بالعالم الأوسع وفهم القضايا العالمية المهمة.
 ٢. **التعلم القائم على الاستقصاء:** يتم تدريب المعلمين على تبني أساليب تدريس متعددة التخصصات قائمة على الاستقصاء لمساعدة المتعلمين على ربط المواد المختلفة ببعضها البعض.
 ٣. **تكيف أساليب التدريس:** يشجع المعلمين على تعديل المحتوى وأساليب التدريس، بعيداً عن التعليم التقليدي المتمثل في التلقين إلى تجارب صفية أكثر ديناميكية وتفاعلية.
 ٤. **التطوير المهني:** يتم التأكيد على التطوير المهني المستمر للمعلمين لضمان قدرتهم على تنفيذ برنامج السنوات الابتدائية بشكل فعال، مع التكيف مع السياقات المحلية مع الحفاظ على نزاهة البرنامج.
 ٥. **المنظور العالمي:** يعزز المنهج التفكير الدولي، ويساعد المتعلمين على تقدير وجهات النظر والثقافات المتنوعة.
 ٦. **دور المتعلمين:** يتم التركيز بشدة على تعزيز دور المتعلمين في عملية التعلم، مما يسمح لهم بالمشاركة النشطة في تعليمهم.
 ٧. **الموضوعات متعددة التخصصات:** يتم تنظيم التعليم حول ستة موضوعات متعددة التخصصات ذات أهمية عالمية لتسهيل فهم شامل للموضوعات المعقدة.
 ٨. **التغيير الثقافي في المدارس** يؤدي تطبيق برنامج السنوات الابتدائية إلى إحداث تحول ثقافي في المدارس نحو التقييم المستمر والتفكير والالتزام بالتفكير الدولي.
- ##### مشاركة المجتمع المدرسي وأصحاب المصلحة

١. **مشاركة أصحاب المصلحة:** تتطلب عملية الاعتماد مشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، مما يضمن أن يكون المجتمع المدرسي بأكمله مستثمراً في التغييرات.
٢. **تأثير تحويلي:** يهدف برنامج السنوات الابتدائية إلى تحويل البيئة المدرسية بأكملها، مؤثراً ليس فقط على الجانب الأكاديمي بل أيضاً على التطور الاجتماعي والعاطفي للمتعلمين.
٣. **البنية التحتية الداعمة:** يوفر نظام البكالوريا الدولية بنية تحتية تعليمية قوية لدعم المدارس في التكيف مع برنامج السنوات الابتدائية مع السماح بتخصيص محلي.
٤. **روابط مع المجتمع:** يتم تشجيع المدارس على الارتباط بمجتمعاتها، مما يعزز العلاقات التي تمتد إلى ما بعد الفصول الدراسية.

التحديات والاعتبارات

١. **التوازن بين صرامة المنهج والفرص المتساوية:** يجب على المدارس التعامل مع التحدي المتمثل في الحفاظ على الصرامة الأكاديمية مع ضمان توفير فرص متساوية لجميع المتعلمين.
٢. **المرونة:** يسمح برنامج السنوات الابتدائية بالمرونة في التنفيذ، مما يعترف بالسياقات الفريدة للمدارس والمجتمعات المختلفة.

٣. الالتزام بمبادئ البكالوريا الدولية: تسعى المدارس إلى الحفاظ على الالتزام بمبادئ البكالوريا الدولية مع التكيف مع المعايير والممارسات التعليمية المحلية.
- الدروس المستفادة من سياسات نظام البكالوريا الدولية
- الأفكار الرئيسية لصانعي السياسات
- يمكن لصانعي السياسات الذين يسعون لإصلاح أنظمة التعليم أن يستفيدوا من دروس نظام البكالوريا الدولية. فيما يلي الدروس الرئيسية:
١. إدارة الالتزام والمرونة: يؤكد نظام البكالوريا الدولية على أهمية الحفاظ على المبادئ الأساسية للبرنامج مع السماح بالتكيف المحلي لتلبية احتياجات المجتمع.
٢. العدالة والصرامة: هناك حاجة إلى موازنة بين المعايير التعليمية الصارمة وتوفير فرص الوصول العادل إلى تعليم عالي الجودة لجميع المتعلمين.
٣. دعم النتائج الشاملة: يجب أن تترك التطويرات التعليمية مساحة للإنجاز الأكاديمي التقليدي، مع رعاية نتائج تعليمية أكثر شمولية تتضمن التطور الاجتماعي والعاطفي.
٤. إطار منهجي قوي: تطوير إطار تعليمي قوي ومرن ضروري. يوفر نظام البكالوريا الدولية أطرًا تعليمية ونواتج تعلم محددة يمكن للمعلمين تعديلها باستخدام المعايير المحلية.
٥. التطوير المهني المستمر: دعم المعلمين من خلال فرص التطوير المهني المستمر أمر ضروري لتنفيذ البرنامج بشكل فعال.
٦. التعاون والتفكير: يشجع نظام البكالوريا الدولية على بيئة تعاونية بين المعلمين، مما يعزز الاتساق والتواصل في تعلم المتعلمين.
٧. التركيز على التعلم القائم على الاستقصاء: الانتقال من الأدوار التعليمية التقليدية إلى أدوار أكثر توجيهًا يسمح للمعلمين بتوجيه المتعلمين من خلال الاستقصاء، مما يعزز التفكير النقدي والتأمل الذاتي.
٨. التحسين المنهجي: يهدف نظام البكالوريا الدولية إلى تحسين مستمر، مما يضمن أن المدارس لا تقتصر على تحقيق المعايير بل تطور ممارساتها التعليمية.
٩. تبادل الأفكار: تسهيل تبادل الأفكار بين مدارس البكالوريا الدولية يمكن أن يؤدي إلى ممارسات وحلول مبتكرة تعزز البيئة التعليمية.
١٠. وجهات نظر عالمية: التعرض لوجهات نظر متنوعة وقضايا عالمية جزء لا يتجزأ، مما يساعد المتعلمين على ربط تعلمهم بالعالم الأوسع وتنمية احترام وجهات النظر المختلفة.
- بناء القدرات في نظام البكالوريا الدولية
- يتضمن بناء القدرات في نظام البكالوريا الدولية تطوير المهارات والمعرفة والموارد التي تعزز الممارسات التعليمية في المدارس. يحقق نظام البكالوريا الدولية ذلك من خلال عدة آليات رئيسية:
٢. التطوير المهني: التدريب المستمر وورش العمل للمعلمين لتحسين استراتيجيات التدريس.
٣. شبكة معلمي البكالوريا الدولية (IBEN): شبكة من المعلمين المدربين على البكالوريا الدولية الذين يدعمون بعضهم البعض من خلال الإرشاد والاستشارات والتدريب.
٤. المعايير والممارسات: إرشادات واضحة تضمن الجودة والاتساق عبر برامج البكالوريا الدولية.
٥. التكيف: إطار تعليمي أقل توجيهًا يسمح بالتكيف المحلي مع الحفاظ على أهداف البكالوريا الدولية.
٦. التعاون وردود الفعل: تفاعلات منتظمة بين مدارس البكالوريا الدولية والمحاور النظامية لتعزيز تبادل الأفكار والتحسين.
٧. زيارات التحقق: عمليات لتقييم وضمان الامتثال لمعايير البكالوريا الدولية، مما يعزز ثقافة المساءلة.
٨. المرونة: قدرة المدارس على تعديل الأطر التعليمية لتناسب السياقات المحلية دون فقدان أهداف البكالوريا الدولية.

٩. الموارد والأدوات: توفير مخططات وأطر تعليمية يمكن للمعلمين تخصيصها.

٥. ملحق رقم ٥ الإطار المفاهيمي: العوامل المؤثرة على جهوزية المدرسة

العوامل على المستوى الكلي Macro-Level Factors

السياق السياسي

- الاستقرار السياسي: تأثير عدم الاستقرار السياسي على السياسات التعليمية والتمويل وتنفيذ المناهج الجديدة.
- التزام الحكومة: مستوى التزام الحكومة بالتعليم، والمخصصات الميزانية، والتصريحات العامة.
- تخصيص التمويل: يؤثر على البنية التحتية ورواتب المعلمين والمواد التعليمية.
- حالات الحرب وما بعد الحرب: تعطل أنظمة التعليم والبنية التحتية.

السياق الاقتصادي

- الفقر وعدم المساواة: العلاقة بين الفقر والنتائج التعليمية، بما في ذلك الوصول إلى التعليم ومعدلات الإتمام والإنجازات التعليمية.
- تكلفة التعليم: دراسة التكاليف المرتبطة بالتعليم، بما في ذلك الرسوم المدرسية والنقل والكتب المدرسية. تحليل تأثير هذه التكاليف على قدرة المتعلمين على الوصول إلى التعليم وإكماله.
- تمويل التعليم: دراسة مصادر تمويل التعليم، بما في ذلك الميزانيات الحكومية والوكالات المانحة والمصادر الخاصة.
- البنية التحتية والموارد: نقص المرافق والفصول الدراسية والمواد التعليمية.
- عمالة الأطفال: يمكن أن تمنع عمالة الأطفال من حضور المدرسة وتعيق تقدمهم الأكاديمي.

السياق الاجتماعي والثقافي

- المعتقدات والقيم الثقافية: كيف تؤثر المعتقدات والقيم الثقافية المتعلقة بالتعليم والجنس والوضع الاجتماعي على النتائج التعليمية.
- الحواجز اللغوية: التحديات التي يواجهها المتعلمين الذين يتعلمون بلغة ثانية أو ثالثة والحاجة إلى برامج دعم لغوي.
- المهاجرون: التحديات والفرص التي يقدمها المهاجرون.
- توافر المدارس: توزيع المدارس عبر المحافظات وإمكانية وصول المتعلمين إليها. العوامل الجغرافية والنقل المؤثرة على الوصول إلى التعليم.

العوامل على المستوى الجزئي Micro-Level Factors

البنية التحتية التعليمية

- الصفوف والمرافق: تقييم جودة وكفاية الصفوف والمختبرات والمكتبات والمرافق التعليمية الأخرى. تحليل تأثير البنية التحتية على التعليم والتعلم.
- الموارد: نقص الكتب المدرسية والموارد الرقمية.
- تدريب المعلمين: جودة وملاءمة برامج تدريب المعلمين.
- تفعيل المجتمعات التعليمية المهنية (PLCs):
- تشجيع التعاون بين المعلمين وتبادل الخبرات
- توفير منصة للتطوير المهني المستمر
- مؤهلات المعلمين

البنية التحتية التكنولوجية: توافر التكنولوجيا في المدارس، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والوصول إلى الإنترنت والموارد الرقمية.

المناهج الدراسية

- الملاءمة والتوافق: توافق المناهج مع أهداف التنمية الوطنية والمعايير الدولية.

- الأساليب التربوية: أساليب التدريس والتعلم المستخدمة في المناهج. التوازن بين التعليم المتمركز حول المعلم والتعليم المتمركز حول المتعلم. استخدام التعلم النشط والتعلم القائم على الاستقصاء وأساليب التعلم التعاوني.
- دمج التكنولوجيا: مدى دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية. تعزيز منهج شامل يدمج العلوم الإنسانية مع STEM.
- ممارسات التقويم: أساليب التقويم المستخدمة لتقويم تعلم المتعلمين.

القيادة والإدارة المدرسية

- القدرة القيادية: قدرة قادة المدارس على تنفيذ وإدارة الإصلاحات:
 - وضع رؤية واضحة للإصلاح
 - تحديد الأولويات المتماشية مع أهداف الإصلاح
 - تحفيز الموظفين والمتعلمين والمجتمع
 - إشراك أصحاب المصلحة
 - التواصل مع المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع
 - بناء ثقافة تعاونية :
 - تعزيز بيئة لتبادل أفضل الممارسات
 - دعم العمل الجماعي نحو التحسين
- ثقافة المدرسة: بما في ذلك عوامل مثل السلامة والانضباط والتعاون
- مشاركة ودعم المجتمع: إشراك الآباء والمجتمع المحلي في التعليم
- استراتيجيات التواصل: إيصال أهداف وعمليات الإصلاح بشكل فعال
- القدرة على التكيف مع التغيير: المرونة في تنفيذ المناهج وطرق التدريس الجديدة
- آليات المراقبة والتقييم: تقييم فعالية الإصلاحات

اعتبارات تركز على المتعلم

- احتياجات وأساليب التعلم: معالجة متطلبات التعلم المتنوعة
- الاحتياجات التعليمية الخاصة: استيعاب المتعلمين ذوي الإعاقة
- تنفيذ استراتيجيات لتقليل فجوات التحصيل

التأثيرات الخارجية

- المساعدات والشراكات الدولية: الدعم من المنظمات العالمية والجهات المانحة
- الاتجاهات والمعايير التعليمية العالمية: تأثير أفضل الممارسات الدولية
- التقدم التكنولوجي: تأثير الأدوات الرقمية على تقديم التعليم

٦. الملحق رقم ٦: مدارس العينة

المدارس في عينة دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
بيروت	رسمي	15	المستقبل الرسمية المختلطة
بيروت	رسمي	19	ثانوية المفتي الشهيد حسن خالد الرسمية المختلطة-(حوض الولاية)
بيروت	رسمي	26	الارشاد الرسمية المختلطة
بيروت	رسمي	29	متوسطة البسطة الثانية الرسمية المختلطة
بيروت	رسمي	47	البسطة الأولى الرسمية المختلطة
بيروت	رسمي	56	ثانوية الرئيس رينيه معوض الرسمية المختلطة
بيروت	خاص مجاني	5008	مار منصور لراهبات المحبة
بيروت	خاص غير مجاني	7003	الحكمة الاشرفية
بيروت	خاص غير مجاني	7012	سان شارل لراهبات المحبة
بيروت	خاص غير مجاني	7035	راهبات مار يوسف الظهور
بيروت	خاص غير مجاني	7051	مار الياس بطينا الثانوية
بيروت	خاص غير مجاني	7057	لافونتين
بيروت	خاص غير مجاني	7058	روضة الاقبال
بيروت	خاص غير مجاني	7070	ثانوية الثقافة الاسلاميه
بيروت	خاص غير مجاني	7094	مرغربت ماري لراهبات الفرنسيسكان
بيروت	خاص غير مجاني	7097	ثانوية خالد بن الوليد
بيروت	خاص غير مجاني	7127	الثانوية الدولية الحديثة
بيروت	خاص غير مجاني	8126	ثانوية بيروت
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	133	مدرسة المربي ادوار ضو الرسمية - غادير
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7367	سانت ريتا ق.ظ.
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7380	سيدة اللويزة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8845	سمارت فيل smart ville
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	67	مدرسة سن الفيل الثانية-الفرع الانكليزي
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	93	ثانوية الاخطل الصغير الرسمية للبنين
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	98	متوسطة الدكوانة الرسمية المختلطة
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	142	ثانوية انطلياس الرسمية
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	150	عقبة بياقوت الرسمية المختلطة

المدارس في عينة دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5028	مسروبيان للارمن الكاثوليك
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7144	واهان تكاين
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7148	قصر العلوم الحديثة للتربية والتعليم
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7151	المواطن
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7239	المحبة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7246	المؤسسة اللبنانية الحديثة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7258	ايسست وود انترناشونال سكول
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7395	راهبات الصليب
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8524	دار العلوم الوطنية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8623	مدرسة روضة لاريسا
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8674	اي . بي . اي (e.p. i)
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8750	المدرسة الارمنية المركزية
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	90	الشهيد عبد الكريم الخليل الرسمية المتوسطة
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	112	ثانوية برج البراجنة الرسمية للبنات
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	117	برج البراجنة الاولى للصبيان الرسمية ق.ظ
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	1536	ثانوية الغبيري الثانية الرسمية للبنات
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5051	ابتدائية ابن خلدون
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5070	القديس مكسيموس الكاثوليكية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5085	النجاح الوطنية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5450	مدرسة الاتحاد
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5517	الهادي
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7191	الوطن المقدس
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7202	العلمية الجديدة-الغبييري
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7220	الناصر
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7288	سيدة النجاة للراهبات المخلصيات
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7307	ثانوية الارض الخضراء غرين لاند
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7321	اللبنانية العالمية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7325	روضة الايمان
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7335	حسن كامل الصباح
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7343	ثانوية المصطفى-ق.ظ.

المدارس في عينة دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8262	ثانوية النجاح الوطنية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8284	بيروت الوطنية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8324	ثانوية الامير
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8348	ليسيه بلانت
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8407	المدرسة الثانوية للصم
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8552	فينكس انترناشونال سكول
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8590	ثانوية السيدة للراهبات الأنطونيات - كفرشما
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8761	بيروت انترناشونال سكول
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8829	ثانوية العباس الدولية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5580	مدرسة الكرامة الابتدائية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7358	ثانوية قصر الصنوبر الحديثة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7362	البيان
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7407	مبرة الامام الخوئي الثانوية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7417	ثانوية الغزالي
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8054	نيو سنشري
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8134	عيسى سكول
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8136	البيادر عرمون
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8399	باندا بلاي سكول
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	163	حارة الناعمة المتوسطة الرسمية المختلطة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص الاونروا	9512	الكرامة المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	169	جبيل الرابعة الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	180	مدرسة اسطفان جوان عاصي الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	1464	ثانوية اهمج الرسمية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7437	ثانوية فتاة لبنان
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8589	رسول المحبة الثانوية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	209	ثانوية غزير الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	212	مدرسة الكفور المختلطة الرسمية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص مجاني	5111	سيدة الصخور لراهبات المحبة عجلتون
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7448	ثانوية راهبات القلبين الاقدسين
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7449	راهبات الصليب

المدارس في عينة دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	222	بتغرين الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	235	ثانوية اللواء جميل لحد الرسمية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص مجاني	5125	مار منصور لراهبات البزنسون
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7385	مدرسة يسوع ومريم
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7470	ثانوية راهبات الوردية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7481	تكميلية القلبين الاقدسين
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7483	التوجيه الاجتماعي للآباء الانطونيين
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	246	بتخنية الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	251	الهلالية الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	1396	مدرسة حمانا الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	255	ثانوية مارون عبود الرسمية - عاليه سابقا
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	263	ببصور الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	281	مشقيتي الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص مجاني	5140	العرفان - رويسات صوفر
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7518	وست هيل كوليدج
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8230	ثانوية الهداية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	291	برجا الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	302	كفرافود الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	313	ثانوية المختارة الرسمية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	316	مزرعة الشوف الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	342	حصروت المتوسطة الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	352	الرميلة المختلطة المتوسطة الرسمية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص مجاني	5421	سيدة كل فرح لراهبات المحبة - الرميلة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7528	مار عبدا - دير القمر
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7529	راهبات مار يوسف الظهور
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7548	يونيفرسال
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8113	ثانوية الشرق
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8173	حارة انترناشيونال كولاج
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8314	ثانوية داود العلي الجديدة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8454	ثانوية العطاء النموذجية

المدارس في عينة دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8673	مدرسة بيت الارز
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8698	نوفيل اسبري كوليج
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8783	رميله هاي سكول
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8820	مدرسة السلام
الشمال	رسمي	359	النموذج الرسمية للبنات
الشمال	رسمي	375	فرح انطون الرسمية للبنين
الشمال	رسمي	377	روضة التل - الزاهرية الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	383	ثانوية اندره نحاس الرسمية للبنات الميناء
الشمال	رسمي	386	التهديبية الرسمية للبنات
الشمال	رسمي	398	روضة النجمة المختلطة
الشمال	رسمي	403	الفيحاء الرسمية للصبيان
الشمال	رسمي	407	التدريب التربوي الرسمية للبنات
الشمال	رسمي	429	الفارابي الرسمية للصبيان
الشمال	رسمي	433	ثانوية طرابلس القبة الرسمية المختلطة الاولى
الشمال	رسمي	1375	تكميلية القبة الثانية الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	1398	القبة الرسمية المتوسطة للبنات
الشمال	خاص مجاني	5149	التنشئة الوطنية
الشمال	خاص مجاني	5167	دوحة الادب
الشمال	خاص غير مجاني	7580	العناية الأهلية
الشمال	خاص غير مجاني	8535	مدرسة جنة الأطفال
الشمال	خاص غير مجاني	8724	الابرار
الشمال	رسمي	436	المنية المقالع المختلطة الرسمية
الشمال	رسمي	437	روضة المنية الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	453	بحنين الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	463	حرف السيد الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	473	ابن الهيثم الرسمية المتوسطة
الشمال	رسمي	490	ثانوية سير الضنية الرسمية
الشمال	رسمي	497	بقاعصفرين الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	507	تكميلية حرف بيت حسنة المختلطة الرسمية
الشمال	رسمي	1419	البدواي الابتدائية الرسمية المختلطة

المدارس في عينة دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
الشمال	رسمي	1544	بشطايل الرسمية
الشمال	رسمي	1548	ثانوية طاران الرسمية
الشمال	خاص مجاني	5408	الارشاد الوطنية النموذجية
الشمال	خاص مجاني	5706	مدرسة الشيخ
الشمال	خاص غير مجاني	7600	الفجر
الشمال	خاص غير مجاني	8229	المجمع الاسلامي الكبير
الشمال	خاص غير مجاني	8526	مدرسة الفاروق المتوسطة
الشمال	خاص غير مجاني	8651	مدرسة الأرز اللبنانية
الشمال	خاص الاونروا	9525	مجدو المتوسطة للبنين
الشمال	رسمي	675	مدام بدره الرسمية للبنات
الشمال	رسمي	676	روضة زغرتا الرسمية المختلطة
الشمال	خاص مجاني	5213	العائلة المقدسة لراهبات المحبة
الشمال	خاص غير مجاني	7664	القديس يوسف لراهبات المحبة
الشمال	خاص غير مجاني	7668	السيدة لراهبات العائلة المقدسة المارونيات
الشمال	خاص غير مجاني	7670	فريز دلاسال
الشمال	خاص غير مجاني	8157	بيتي نيني
الشمال	رسمي	699	رأس مسقا الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	715	كفرحزير الرسمية - انكليزي
الشمال	رسمي	721	كوسبا الرسمية للصبيان
الشمال	رسمي	736	كفريا الرسمية المختلطة
الشمال	خاص غير مجاني	7683	ليسيه القديس بطرس الارثوذكسية
الشمال	خاص غير مجاني	7691	مار دانيال لراهبات العائلة المقدسة المارونيات
الشمال	رسمي	750	شكا الجديدة الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	780	ثانوية البترون الرسمية - فرع دوما
الشمال	خاص غير مجاني	7694	مدرسة الكلمة - مار انطونيوس - شكا
الشمال	خاص غير مجاني	8159	افي ماريا
البقاع	رسمي	792	متوسطة زحلة الاولى الرسمية المختلطة
البقاع	رسمي	802	متوسطة المعلقة الرسمية للبنات
البقاع	رسمي	808	متوسطة الفرزل الرسمية المختلطة
البقاع	رسمي	817	متوسطة ابلح الرسمية المختلطة

المدارس في عينة دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
البقاع	رسمي	820	علي النهري الابتدائية الرسمية المختلطة
البقاع	رسمي	824	متوسطة ماسا الرسمية المختلطة
البقاع	رسمي	833	ثانوية مجدل عنجر الرسمية
البقاع	رسمي	838	مكسه الرسمية المختلطة
البقاع	رسمي	1362	مدرسة المشرفة الرسمية
البقاع	خاص مجاني	5238	دار الهدى
البقاع	خاص مجاني	5246	الاسقفية الكاثوليكية
البقاع	خاص غير مجاني	7714	مار يوسف الكاثوليكية المخلصية
البقاع	خاص غير مجاني	7725	مار روكزلباء الانطونيين
البقاع	خاص غير مجاني	7731	مدرسة سيدة النياح الثانوية للراهبات المخلصيات
البقاع	خاص غير مجاني	7756	قب الياس الأهلية
البقاع	خاص غير مجاني	8216	الاميركية العالمية - رياق
البقاع	خاص غير مجاني	8472	الأمل الحديثة
البقاع	خاص غير مجاني	8572	الليسيه ابيدال رياق
البقاع	خاص غير مجاني	8735	العقول النشيطة
البقاع	خاص غير مجاني	8777	مدرسة شعاع الامل
البقاع	خاص غير مجاني	8870	جينيوس كيدس سكول School Genius kids
البقاع	رسمي	984	المرج المتوسطة الرسمية
البقاع	رسمي	998	متوسطة المنارة الاولى الرسمية
البقاع	رسمي	1011	ثانوية سحمر الرسمية
البقاع	رسمي	1497	ثانوية الصوري الرسمية
البقاع	خاص مجاني	5194	المقاصد الخيرية الاسلامية - المحمرة
البقاع	خاص مجاني	5325	مار يوحنا
البقاع	رسمي	1021	مدرسة البيرة المتوسطة الرسمية
البقاع	خاص مجاني	5556	الكندية المجانية
البقاع	خاص غير مجاني	7834	العرفان المتوسطة
البقاع	خاص غير مجاني	8667	مدرسة البيان و البنيان
الجنوب	رسمي	1047	الاصلاح المتوسطة المختلطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1061	الميه وميه المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1070	ثانوية مغدوشة الرسمية

المدارس في عينة دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
الجنوب	رسمي	1071	مغدوشة المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1072	مغدوشة الابتدائية الرسمية
الجنوب	رسمي	1084	المروانية المتوسطة الرسمية المختلطة فرع الانكليزي
الجنوب	رسمي	1096	قاعية الصنوبر المتوسطة الرسمية
الجنوب	خاص مجاني	5330	دار اليتيم العربي
الجنوب	خاص مجاني	5344	اعدادية النهضة التربوية
الجنوب	خاص غير مجاني	7864	تكميلية زهرة العلوم
الجنوب	خاص غير مجاني	7872	ثانوية الامام علي للتربية والتعليم
الجنوب	خاص غير مجاني	7878	مدرسة الكرامة
الجنوب	خاص غير مجاني	7980	مدارس المهدي
الجنوب	خاص غير مجاني	8830	ليسيه سيلستان فرينيه
الجنوب	خاص الاونروا	9554	مدرسة نابلس المتوسطة للبنات
الجنوب	خاص الاونروا	9557	دير القاسي الابتدائية و المتوسطة
الجنوب	خاص الاونروا	9558	الظاهرية الابتدائية المختلطة
الجنوب	خاص الاونروا	9564	حطين الابتدائية والمتوسطة للبنين
الجنوب	رسمي	1109	لبعا المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1117	ثانوية جزين الرسمية
الجنوب	خاص غير مجاني	7852	صيدون الوطنية (ق.ظ)
الجنوب	رسمي	1223	صور الثانية الرسمية المختلطة
الجنوب	رسمي	1232	طورا المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1243	الشهابية الابتدائية الرسمية
الجنوب	رسمي	1248	جويا الاولى الرسمية المتوسطة
الجنوب	رسمي	1265	قانا المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1271	زيقين المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1282	القليلة المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1411	ثانوية البازورية الرسمية
الجنوب	رسمي	1540	ثانوية صور الرسمي المختلطة فرع مروحين
الجنوب	خاص مجاني	5544	مدرسة المهدي النموذجية المجانية - صور
الجنوب	خاص غير مجاني	7929	ثانوية الافق العالمي
الجنوب	خاص غير مجاني	7930	جبل عامل

المدارس في عينة دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
الجنوب	خاص غير مجاني	8110	مدرسة المهدي (عج) - صور
الجنوب	خاص غير مجاني	8306	مدرسة الميادين الدولية
الجنوب	خاص غير مجاني	8627	ثانوية السراج صديقين
الجنوب	خاص الاونروا	9571	قيساريا الابتدائية المختلطة
الجنوب	خاص الاونروا	9573	دير ياسين الثانوية المختلطة
النبطية	رسمي	1128	حومين الفوقا المتوسطة الرسمية المختلطة
النبطية	رسمي	1132	جباع الابتدائية الرسمية المختلطة
النبطية	رسمي	1141	وجيه الدرويش المتوسطة الرسمية (زفتا)
النبطية	رسمي	1159	مدرسة الشرقية المتوسطة الرسمية
النبطية	رسمي	1170	ميفدون المتوسطة الرسمية
النبطية	رسمي	1595	الإمام موسى الصدر زوطر الغربية الرسمية
النبطية	خاص مجاني	5360	الزهراء المختلطة الابتدائية
النبطية	خاص مجاني	5371	الارشاد النموذجية
النبطية	خاص مجاني	5413	الامام زين العابدين
النبطية	خاص غير مجاني	7896	الامام المهدي-الشرقية
النبطية	خاص غير مجاني	7988	الليسيه الفرنسية اللبنانية
النبطية	خاص غير مجاني	8081	الكوثر النموذجية
النبطية	خاص غير مجاني	8308	مدرسة اجيال
النبطية	خاص غير مجاني	8781	ثانوية السراج-القصبية
النبطية	خاص غير مجاني	8802	مدرسة الثانوية الدولية
النبطية	رسمي	1295	خربة سلم الاولى الرسمية المختلطة
النبطية	رسمي	1299	برج قلاوية الرسمية المتوسطة
النبطية	رسمي	1315	بنت جبيل الرسمية الثانية المختلطة المتوسطة
النبطية	رسمي	1329	ثانوية عيتا الشعب الرسمية
النبطية	رسمي	1449	ثانوية كفر الرسمية
النبطية	خاص مجاني	5573	مدرسة البراعم النموذجية
النبطية	خاص غير مجاني	7959	ثانوية الهداية
النبطية	رسمي	1176	ثانوية حاصبيا الرسمية
النبطية	رسمي	1179	شويا المتوسطة الرسمية المختلطة
النبطية	خاص غير مجاني	8481	مدرسة الايمان في العرقوب

المدارس في عينه دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
النبطية	رسمي	1196	جديدة مرجعيون المتوسطة الرسمية
النبطية	رسمي	1506	مدرسة كفر كلا الرسمية
النبطية	خاص مجاني	5486	عيسى بن مريم (ع) المجانية
النبطية	خاص غير مجاني	7911	الارثوذكسية المتوسطة
النبطية	خاص غير مجاني	8335	عيسى بن مريم (ع) الثانوية
عكار	رسمي	519	القليعات الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	525	مدرسة المربي سليمان عزيز العلي الرسمية - حكر الضاهري
عكار	رسمي	531	روضة حلبا الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	534	الشيخ محمد المختلطة الرسمية
عكار	رسمي	541	مدرسة الدكتور يعقوب الصراف الرسمية
عكار	رسمي	561	وادي الجاموس المختلطة الرسمية
عكار	رسمي	572	تكميلية الفاضل الرسمية - رماح
عكار	رسمي	589	النبيرة الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	590	ثانوية البيرة الرسمية
عكار	رسمي	615	عكار العتيقة المختلطة الرسمية
عكار	رسمي	620	فنديق المختلطة الرسمية
عكار	رسمي	631	عيون السمك الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	637	روضة القبيات الرسمية
عكار	رسمي	655	الكنيسة الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	1332	الكفرون الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	1390	ثانوية حرار الرسمية
عكار	رسمي	1409	مدرسة تلحميره المتوسطة الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	1551	نعب العوادة الرسمية
عكار	رسمي	1585	ثانوية الكواشرة الرسمية
عكار	رسمي	1610	برقايل الثانية الرسمية فرع الانكليزي
عكار	رسمي	1618	وطى مشمش الثانية الرسمية
عكار	رسمي	1622	ثانوية فنديق الرسمية-فرع القرنة
عكار	خاص مجاني	5185	الحكمة الشرقية
عكار	خاص مجاني	5204	المقاصد الخيرية الاسلامية - بيت ايوب
عكار	خاص مجاني	5447	مدرسة الفارس الصغير (مدرسة امان موسى الصدر سابقا)

المدارس في عينة دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
عكار	خاص مجاني	5505	الفاروق المجانية
عكار	خاص غير مجاني	7629	الإيمان الإسلامية
عكار	خاص غير مجاني	7643	ثانوية العروة الوثقى
عكار	خاص غير مجاني	7653	الواحة الخاصة
عكار	خاص غير مجاني	8153	الامان الاسلامية
عكار	خاص غير مجاني	8186	ثانوية العلم والايمان
عكار	خاص غير مجاني	8223	الجوهرة الاسلامية
عكار	خاص غير مجاني	8358	متوسطة الجوهرة
عكار	خاص غير مجاني	8497	ثانوية الانوار - المحمرة
عكار	خاص غير مجاني	8508	ربيع الاطفال
عكار	خاص غير مجاني	8732	اجيال الغد النموذجية
عكار	خاص غير مجاني	8733	ثانوية بحر العلوم
بعلبك-الهرمل	رسمي	842	متوسطة سهلات الماء الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	851	متوسطة الشربين الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	866	بيت الطشم الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	1473	ثانوية الهرمل النموذجية الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	869	متوسطة اللبوة الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	875	متوسطة عرسال الاولى المختلطة
بعلبك-الهرمل	رسمي	878	متوسطة عرسال الرسمية الثالثة
بعلبك-الهرمل	رسمي	880	العين المتوسطة الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	884	متوسطة الجديد الرسمية المختلطة
بعلبك-الهرمل	رسمي	887	ثانوية راس بعلبك الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	894	متوسطة الزيتون الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	917	متوسطة فلاوي الرسمية المختلطة
بعلبك-الهرمل	رسمي	967	ثانوية نبيل اديب سليمان المختلطة
بعلبك-الهرمل	خاص مجاني	5110	الامجاد
بعلبك-الهرمل	خاص مجاني	5265	التجهيز اللبنانية
بعلبك-الهرمل	خاص مجاني	5274	التربية الحديثة
بعلبك-الهرمل	خاص مجاني	5285	سيدة البرج لراهبات العائلة المقدسة المارونيات
بعلبك-الهرمل	خاص مجاني	5425	المهدي النموذجية حاليا(الجيل الجديد سابقا)

المدارس في عينه دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
بعلبك-الهرمل	خاص مجاني	5460	المهدي النموذجية المجانية-شمسطار (سابقا التوجيهية)
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	7764	التجهيز اللبنانية التكميلية
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8065	ثانوية الشيخ محمد يعقوب
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8401	دوحة الادب
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8475	ثانوية القائم
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8583	ثانوية الغدير
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8611	متوسطة السيدة البرج-دير الاحمر لراهبات العائلة المقدسة المار
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8660	ثانوية المرام
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8743	ثانوية القمم
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8831	دار الحنان الجديدة
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8867	مدارس جبل السلام

توزع المدارس في عينه دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

قطاع التعليم	بيروت	جبل لبنان (الضواحي)	جبل لبنان (ماعد الضواحي)	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	عكار	بعلبك-الهرمل	المجموع
رسمي	6	11	19	31	14	18	15	22	13	149
خاص مجاني	1	7	4	5	5	3	5	4	6	40
خاص غير مجاني	11	40	21	15	12	11	10	11	10	141
خاص الاونروا		1		1		6				8
المجموع	18	59	44	52	31	38	30	37	29	338

٧. الملحق رقم ٧: العينة الحقيقية (المدارس المشاركة)

المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
بيروت	رسمي	15	المستقبل الرسمية المختلطة
بيروت	رسمي	19	ثانوية المفتي الشهيد حسن خالد الرسمية المختلطة-(حوض الولاية)
بيروت	رسمي	26	الارشاد الرسمية المختلطة
بيروت	رسمي	26	الارشاد الرسمية المختلطة
بيروت	رسمي	29	متوسطة البسطة الثانية الرسمية المختلطة
بيروت	رسمي	47	البسطة الأولى الرسمية المختلطة
بيروت	رسمي	56	ثانوية الرئيس رينيه معوض الرسمية المختلطة
بيروت	رسمي	56	ثانوية الرئيس رينيه معوض الرسمية المختلطة
بيروت	خاص مجاني	5008	مار منصور لراهبات المحبة
بيروت	خاص مجاني	7003	الحكمة الاشرفية
بيروت	خاص مجاني	7012	سان شارل لراهبات المحبة
بيروت	خاص مجاني	7035	راهبات مار يوسف الظهور
بيروت	خاص مجاني	7051	مار الياش بطينا الثانوية
بيروت	خاص مجاني	7057	لافونتين
بيروت	خاص مجاني	7094	مرغريت ماري لراهبات الفرنسيسكان
بيروت	خاص مجاني	7097	ثانوية خالد بن الوليد
بيروت	خاص مجاني	7127	الثانوية الدولية الحديثة
بيروت	خاص مجاني	8126	ثانوية بيروت
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7367	سانت ريتا ق.ظ.

المدارس المشاركة في دراسة جهورية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7380	سيدة اللويزة
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	67	مدرسة سن الفيل الثانية-الفرع الانكليزي
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	93	ثانوية الاخطل الصغير الرسمية للبنين
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	98	متوسطة الذكوانة الرسمية المختلطة
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	142	ثانوية انطلياس الرسمية
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	150	عقبة بياقوت الرسمية المختلطة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7144	واهان تكايا
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7148	قصر العلوم الحديثة للتربية والتعليم
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7151	المواطن
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7239	المحبة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7239	المحبة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7246	المؤسسة اللبنانية الحديثة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7258	ايسر وود انترناشونال سكول
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7395	راهبات الصليب
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7395	راهبات الصليب
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7395	راهبات الصليب
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	8674	اي . بي . اي (e.p. i)

المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8750	المدرسة الارمنية المركزية
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	90	الشهيد عبد الكريم الخليل الرسمية المتوسطة
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	112	ثانوية برج البراجنة الرسمية للبنات
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	117	برج البراجنة الاولى للصبيان الرسمية ق.ظ
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	1536	ثانوية الغبيري الثانية الرسمية للبنات
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	1536	ثانوية الغبيري الثانية الرسمية للبنات
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5051	ابتدائية ابن خلدون
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5085	النجاح الوطنية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5517	الهادي
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7191	الوطن المقدس
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7220	الناصر
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7288	سيدة النجاة للراهبات المخلصيات
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7288	سيدة النجاة للراهبات المخلصيات
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7325	روضة الايمان
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	7343	ثانوية المصطفى-ق.ظ.
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8262	ثانوية النجاح الوطنية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8324	ثانوية الامير
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8348	ليسيه بلانت
جبل لبنان (الضواحي)	خاص غير مجاني	8407	المدرسة الثانوية للصم

المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	8552	فينكس انترناشونال سكول
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	8590	ثانوية السيدة للراهبات الأنطونيات - كفرشما
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	8761	بيروت انترناشونال سكول
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	8761	بيروت انترناشونال سكول
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	8829	ثانوية العباس الدولية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	5580	مدرسة الكرامة الابتدائية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7358	ثانوية قصر الصنوبر الحديثة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	7407	مبرة الامام الخوئي الثانوية
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	8136	البيادر عرمون
جبل لبنان (الضواحي)	خاص مجاني	8399	باندا بلاي سكول
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	163	حارة الناعمة المتوسطة الرسمية المختلطة
جبل لبنان (الضواحي)	خاص الاونروا	9512	الكرامة المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	169	جبيل الرابعة الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	180	مدرسة اسطفان جوان عاصي الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	1464	ثانوية اهمج الرسمية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	209	ثانوية غزير الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	212	مدرسة الكفور المختلطة الرسمية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص مجاني	5111	سيدة الصخور لراهبات المحبة عجلتون
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص مجاني	7448	ثانوية راهبات القلبين الاقدسيتين
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	222	بتغرين الرسمية المتوسطة المختلطة

المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	235	ثانوية اللواء جميل لحد الرسمية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص مجاني	5125	مار منصور لراهبات البزنسون
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7385	مدرسة يسوع ومريم
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7470	ثانوية راهبات الوردية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7481	تكميلية القلبين الاقدسين
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7483	التوجيه الاجتماعي للآباء الانطونيين
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	246	بتخنية الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	251	الهلالية الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	1396	مدرسة حمانا الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	255	ثانوية مارون عبود الرسمية - عاليه سابقا
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	263	بيصور الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	281	مشقيتي الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص مجاني	5140	العرفان - رويسات صوفر
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	7518	وست هيل كوليدج
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	291	برجا الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	302	كفرافود الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	313	ثانوية المختارة الرسمية
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	316	مزرعة الشوف الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	342	حصروت الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص مجاني	5421	سيدة كل فرح لراهبات المحبة- الرملة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8173	حارة انترناشيونال كولج
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص غير مجاني	8673	مدرسة بيت الارز

المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	خاص مجانى	8783	رميله هاي سكول
الشمال	رسمي	359	النموذج الرسمية للبنات
الشمال	رسمي	375	فرح انطون الرسمية للبنين
الشمال	رسمي	377	روضة التل - الزاهرية الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	377	روضة التل - الزاهرية الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	383	ثانوية اندره نحاس الرسمية للبنات الميناء
الشمال	رسمي	386	التهدية الرسمية للبنات
الشمال	رسمي	398	روضة النجمة المختلطة
الشمال	رسمي	398	روضة النجمة المختلطة
الشمال	رسمي	403	الفيحاء الرسمية للصبيان
الشمال	رسمي	407	التدريب التربوي الرسمية للبنات
الشمال	رسمي	407	التدريب التربوي الرسمية للبنات
الشمال	رسمي	429	الفارابي الرسمية للصبيان
الشمال	رسمي	433	ثانوية طرابلس القبة الرسمية المختلطة الاولى
الشمال	رسمي	1375	تكميلية القبة الثانية الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	1398	القبة الرسمية المتوسطة للبنات
الشمال	خاص مجانى	5149	التنشئة الوطنية
الشمال	خاص مجانى	5167	دوحة الادب
الشمال	خاص مجانى	5167	دوحة الادب
الشمال	خاص مجانى	7580	العناية الأهلية
الشمال	خاص مجانى	8535	مدرسة جنة الأطفال
الشمال	خاص مجانى	8535	مدرسة جنة الأطفال
الشمال	خاص مجانى	8724	الابرار
الشمال	رسمي	436	المنية المقالع المختلطة الرسمية
الشمال	رسمي	437	روضة المنية الرسمية المختلطة

المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
الشمال	رسمي	453	بحنين الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	463	حرف السيد الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	473	ابن الهيثم الرسمية المتوسطة
الشمال	رسمي	490	ثانوية سير الضنية الرسمية
الشمال	رسمي	497	بقاعصفرين الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	507	تكميلية حرف بيت حسنة المختلطة الرسمية
الشمال	رسمي	507	تكميلية حرف بيت حسنة المختلطة الرسمية
الشمال	رسمي	1419	البدوي الابتدائية الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	1544	بشطايل الرسمية
الشمال	رسمي	1548	ثانوية طاران الرسمية
الشمال	خاص مجاني	5408	الارشاد الوطنية النموذجية
الشمال	خاص مجاني	5706	مدرسة الشيخ
الشمال	خاص غير مجاني	8526	مدرسة الفاروق المتوسطة
الشمال	خاص غير مجاني	8651	مدرسة الأرز اللبنانية
الشمال	خاص الاونروا	9525	مجدو المتوسطة للبنين
الشمال	رسمي	675	مدام بدره الرسمية للبنات
الشمال	رسمي	676	روضة زغرتا الرسمية المختلطة
الشمال	خاص مجاني	5213	العائلة المقدسة لراهبات المحبة
الشمال	خاص غير مجاني	7664	القديس يوسف لراهبات المحبة
الشمال	خاص غير مجاني	7668	السيدة لراهبات العائلة المقدسة المارونيات
الشمال	خاص غير مجاني	7670	فريز دلاسال
الشمال	رسمي	699	رأس مسقا الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	715	كفرحزير الرسمية - انكليزي
الشمال	رسمي	721	كوسبا الرسمية للصبيان
الشمال	رسمي	736	كفريا الرسمية المختلطة

المدارس المشاركة في دراسة جهورية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
الشمال	خاص مجاني	7683	ليسبه القديس بطرس الارثوذكسية
الشمال	خاص مجاني	7691	مار دانيال لراهبات العائلة المقدسة المارونيات
الشمال	رسمي	750	شكا الجديدة الرسمية المختلطة
الشمال	رسمي	780	ثانوية البترون الرسمية - فرع دوما
الشمال	خاص مجاني	7694	مدرسة الكلمة - مار انطونيوس - شكا
الشمال	خاص مجاني	8159	افي ماريا
البقاع	رسمي	792	متوسطة زحلة الاولى الرسمية المختلطة
البقاع	رسمي	808	متوسطة الفرزل الرسمية المختلطة
البقاع	رسمي	820	علي النهري الابتدائية الرسمية المختلطة
البقاع	رسمي	824	متوسطة ماسا الرسمية المختلطة
البقاع	رسمي	833	ثانوية مجدل عنجر الرسمية
البقاع	رسمي	838	مكسه الرسمية المختلطة
البقاع	رسمي	1362	مدرسة المشرفة الرسمية
البقاع	خاص مجاني	5246	الاسقفية الكاثوليكية
البقاع	خاص مجاني	7714	مار يوسف الكاثوليكية المخلصية
البقاع	خاص مجاني	7725	مار روكزلاباء الانطونيين
البقاع	خاص مجاني	7756	قب الياس الأهلية
البقاع	خاص مجاني	8472	الأمل الحديثة
البقاع	خاص مجاني	8572	الليسيه ايديال رياق
البقاع	خاص مجاني	8735	العقول النشيطة

المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
البقاع	خاص مجاني	8777	مدرسة شعاع الامل
البقاع	رسمي	984	المرج المتوسطة الرسمية
البقاع	رسمي	998	متوسطة المنارة الاولى الرسمية
البقاع	رسمي	1011	ثانوية سحمر الرسمية
البقاع	رسمي	1497	ثانوية الصوري الرسمية
البقاع	خاص مجاني	5325	مار يوحنا
البقاع	رسمي	1021	مدرسة البيرة المتوسطة الرسمية
البقاع	رسمي	1021	مدرسة البيرة المتوسطة الرسمية
البقاع	خاص مجاني	5556	الكندية المجانية
البقاع	خاص مجاني	7834	العرفان المتوسطة
البقاع	خاص مجاني	8667	مدرسة البيان و البنيان
الجنوب	رسمي	1047	الاصلاح المتوسطة المختلطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1061	الميه وميه المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1070	ثانوية مغدوشة الرسمية
الجنوب	رسمي	1071	مغدوشة المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1072	مغدوشة الابتدائية الرسمية
الجنوب	رسمي	1084	المروانية المتوسطة الرسمية المختلطة فرع الانكليزي
الجنوب	خاص مجاني	5330	دار اليتيم العربي
الجنوب	خاص مجاني	7864	تكميلية زهرة العلوم
الجنوب	خاص مجاني	7878	مدرسة الكرامة
الجنوب	خاص الاونروا	9554	مدرسة نابلس المتوسطة للبنات
الجنوب	خاص الاونروا	9564	حطين الابتدائية والمتوسطة للبنين
الجنوب	رسمي	1109	لبعا المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1117	ثانوية جزين الرسمية

المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
الجنوب	خاص مجاني	7852	صيدون الوطنية (ق.ظ)
الجنوب	رسمي	1223	صور الثانية الرسمية المختلطة
الجنوب	رسمي	1243	الشهبانية الابتدائية الرسمية
الجنوب	رسمي	1248	جوبا الاولى الرسمية المتوسطة
الجنوب	رسمي	1265	قانا المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1271	زبقين المتوسطة الرسمية
الجنوب	رسمي	1411	ثانوية البازورية الرسمية
الجنوب	رسمي	1540	ثانوية صور الرسمية المختلطة فرع مروحين
الجنوب	خاص مجاني	7929	ثانوية الاقلاق العالمي
الجنوب	خاص مجاني	7930	جبل عامل
الجنوب	خاص مجاني	8306	مدرسة الميادين الدولية
الجنوب	خاص مجاني	8627	ثانوية السراج صديقين
النبطية	رسمي	1128	حومين الفوقا المتوسطة الرسمية المختلطة
النبطية	رسمي	1132	جبايع الابتدائية الرسمية المختلطة
النبطية	رسمي	1141	وجيه الدرويش المتوسطة الرسمية (زفتا)
النبطية	رسمي	1159	مدرسة الشرقية المتوسطة الرسمية
النبطية	رسمي	1170	ميفدون المتوسطة الرسمية
النبطية	رسمي	1595	الإمام موسى الصدر زوطر الغربية الرسمية
النبطية	خاص مجاني	5360	الزهراء المختلطة الابتدائية
النبطية	خاص مجاني	5360	الزهراء المختلطة الابتدائية
النبطية	خاص مجاني	5371	الارشاد النموذجية
النبطية	خاص مجاني	5413	الامام زين العابدين
النبطية	خاص مجاني	8081	الكوثر النموذجية

المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
النبطية	خاص مجاني	8308	مدرسة اجيال
النبطية	خاص مجاني	8781	ثانوية السراج-القصيبة
النبطية	خاص مجاني	8802	مدرسة الثانوية الدولية
النبطية	رسمي	1295	خربة سلم الاولى الرسمية المختلطة
النبطية	رسمي	1299	برج قلاوية الرسمية المتوسطة
النبطية	رسمي	1315	بنت جبيل الرسمية الثانية المختلطة المتوسطة
النبطية	رسمي	1329	ثانوية عيتا الشعب الرسمية
النبطية	رسمي	1449	ثانوية كفر الرسمية
النبطية	رسمي	1449	ثانوية كفر الرسمية
النبطية	خاص مجاني	5573	مدرسة البراعم النموذجية
النبطية	خاص مجاني	7959	ثانوية الهداية
النبطية	رسمي	1176	ثانوية حاصبيا الرسمية
النبطية	رسمي	1179	شويا المتوسطة الرسمية المختلطة
النبطية	خاص مجاني	8481	مدرسة الايمان في العرقوب
النبطية	رسمي	1196	جديدة مرجعيون المتوسطة الرسمية
النبطية	رسمي	1506	مدرسة كفر كلا الرسمية
النبطية	خاص مجاني	5486	عيسى بن مريم (ع) المجانية
النبطية	خاص مجاني	7911	الارثوذكسية المتوسطة
عكار	رسمي	519	القليعات الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	525	مدرسة المربي سليمان عزيز العلي الرسمية - حكر الضاهري
عكار	رسمي	531	روضة حلبا الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	534	الشيخ محمد المختلطة الرسمية
عكار	رسمي	561	وادي الجاموس المختلطة الرسمية
عكار	رسمي	572	تكميلية الفاضل الرسمية - رماح

المدارس المشاركة في دراسة جهوية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
عكار	رسمي	589	البيرة الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	590	ثانوية البيرة الرسمية
عكار	رسمي	615	عكار العتيقة المختلطة الرسمية
عكار	رسمي	620	فنديق المختلطة الرسمية
عكار	رسمي	631	عيون السمك الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	637	روضة القبيات الرسمية
عكار	رسمي	655	الكنيسة الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	1332	الكفرون الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	1390	ثانوية حرار الرسمية
عكار	رسمي	1551	نبح العواده الرسمية
عكار	رسمي	1585	ثانوية الكواشرة الرسمية
عكار	رسمي	1610	برقايل الثانية الرسمية فرع الانكليزي
عكار	رسمي	1618	وطى مشمش الثانية الرسمية
عكار	رسمي	1622	ثانوية فنديق الرسمية-فرع القرنة
عكار	خاص مجاني	5204	المقاصد الخيرية الاسلامية - بيت ايوب
عكار	خاص مجاني	5447	مدرسة الفارس الصغير (مدرسة امان موسى الصدر سابقا)
عكار	خاص مجاني	7629	الإيمان الإسلامية
عكار	خاص مجاني	7653	الواحة الخاصة
عكار	خاص مجاني	8153	الامان الاسلامية
عكار	خاص مجاني	8223	الجوهرة الاسلامية
عكار	خاص مجاني	8497	ثانوية الانوار - المحمرة
عكار	خاص مجاني	8733	ثانوية بحر العلوم
بعلبك-الهرمل	رسمي	842	متوسطة سهلات الماء الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	851	متوسطة الشربين الرسمية

المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
بعلبك-الهرمل	رسمي	866	بيت الطشم الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	1473	ثانوية الهرمل النموذجية الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	869	متوسطة اللبوة الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	875	متوسطة عرسال الاولى المختلطة
بعلبك-الهرمل	رسمي	880	العين المتوسطة الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	884	متوسطة الجديد الرسمية المختلطة
بعلبك-الهرمل	رسمي	887	ثانوية راس بعلبك الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	894	متوسطة الزيتون الرسمية
بعلبك-الهرمل	رسمي	917	متوسطة فلاوي الرسمية المختلطة
بعلبك-الهرمل	خاص مجاني	5274	التربية الحديثة
بعلبك-الهرمل	خاص مجاني	5285	سيدة البرج لراهبات العائلة المقدسة المارونيات
بعلبك-الهرمل	خاص مجاني	5460	المهدي النموذجية المجانية-شمسطار(سابقا التوجيهية)
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8065	ثانوية الشيخ محمد يعقوب
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8475	ثانوية القائم
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8660	ثانوية المرام
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8743	ثانوية القمم
بعلبك-الهرمل	خاص غير مجاني	8867	مدارس جيل السلام

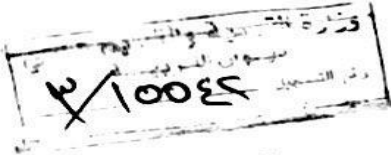
توزع المدارس المشاركة في دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المجموع	بعلبك- الهرمل	عكار	النبطية	الجنوب	البقاع	الشمال	جبل لبنان (ماعداء الضواحي)	جبل لبنان (الضواحي)	بيروت	قطاع التعليم
147	11	20	16	15	13	35	18	11	8	رسمي
30	3	2	6	1	3	6	4	4	1	خاص مجاني
98	5	6	7	7	9	13	9	33	9	خاص غير مجاني
4				2		1		1		خاص الاونروا
279	19	28	29	25	25	55	31	49	18	المجموع



٨. الملحق رقم ٨: كتاب رئيسة المركز التربوي للمدير العام للتربية حول إجراء أدوات البحث

الجمهورية اللبنانية المركز التربوي للبحوث والإتماء



جانب المدير العام للتربية

رئيس المركز
١٩٨٨
١١ تشرين الثاني ٢٠٢٤

١٢ - ٢٠٢٤

الموضوع: إعداد دراسة بعنوان "جهوزية المدرسة وقابليتها الفعالة في ضوء المناهج المطوّرة".

تحية طيبة وبعد،

يقوم المركز التربوي للبحوث والإتماء بإعداد دراسة بعنوان "جهوزية المدرسة وقابليتها الفعالة في ضوء المناهج المطوّرة"، والتي تهدف إلى تقييم جهوزية المدارس الرسمية والخاصة لتطبيق المناهج المطوّرة التي نحن بصددتها، مع التركيز على دور القيادة المدرسية في تسهيل هذه العملية وضمان نجاحها.

وإزاء أهمية الاعتماد على المعطيات الميدانية، تم إعداد أربعة استبيانات إلكترونية Google form موجهة لمديري المدارس، النظائر، المنسقين، والمعلمين.

لذا نرفع إلى معانئكم هذا الكتاب لطلب الموافقة على إرسال الاستبيانات إلى ٢٥٠ مدرسة تم اختيارها ضمن العينة الممثلة للمدارس الرسمية والخاصة التي تم تحديدها بالتنسيق مع مديريكم، وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

كما سيقوم الخبراء المسؤولون عن الدراسة بإجراء مقابلات مع معانئكم ومع مديري المديرية وجهاز الإرشاد والتوجيه، في الفترة بين ١١ و ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤، للتعاضل بتحديد موعد المقابلة.

كذلك الأمر، سيقوم الخبراء بتنفيذ مجموعة بؤرية Focus Group مع عينة من المتعلمين والمنسقين في الفترة ذاتها.

نشكركم على تعاونكم الدائم والمميز

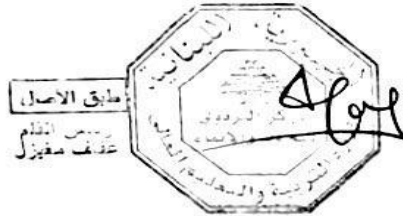
١١ - تشرين الثاني ٢٠٢٤

رئيسة المركز التربوي للبحوث والإتماء

بالتكليف

صاحب

البروفيسور هيام اسحق





٩. الملحق رقم ٩: موافقة مدير عام التربية على تنفيذ الأدوات

الجمهورية اللبنانية
المركز التربوي للبحوث والإثراء

وارد COMPUTER
١٢ حزيران ٢٠٢٤

وزارة التربية والتعليم العالي
ديوان التربية
رقم التسجيل: ٣/١٥٥٤٤

رئيس المركز
١٩٨٨ م
١١ حزيران ٢٠٢٤

جانب المدير العام للتربية

١٢ حزيران ٢٠٢٤

الموضوع: إعداد دراسة بعنوان "جهوزية المدرسة وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة".

تحية طيبة وبعد،

يقوم المركز التربوي للبحوث والإثراء بإعداد دراسة بعنوان "جهوزية المدرسة وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة"، والتي تهدف إلى تقييم جهوزية المدارس الرسمية والخاصة لتطبيق المناهج المطورة التي نحن بصددتها، مع التركيز على دور القيادة المدرسية في تسهيل هذه العملية وضمان نجاحها.

وإزاء أهمية الاعتماد على المعطيات الميدانية، تم إعداد أربعة استبانات إلكترونية Google form موجهة لمديري المدارس، النظراء، المنسقين، والمعلمين.

لذا نرفع إلى سعادتك هذا الكتاب لطلب الموافقة على إرسال الاستبانات إلى ٢٥٠ مدرسة تم اختيارها ضمن العينة الممثلة للمدارس الرسمية والخاصة التي تم تحديدها بالتنسيق مع مديريكم، وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

كما سيقوم الخبراء المسؤولون عن الدراسة بإجراء مقابلات مع سعادتك ومع مديري المديرية وجهاز الإرشاد والتوجيه، في الفترة بين ١١ و ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤، للتفضل بتحديد موعد المقابلة.

كذلك الأمر، سيقوم الخبراء بتنفيذ مجموعة بؤرية Focus Group مع عينة من المتعلمين والمنسقين في الفترة ذاتها.

- هانيا بلال التربوي على تعاونكم الدائم والمميز
- جانيا حيدر به المصطفى
- جانيا حيدر به المصطفى
- هانيا جابر الدشاد المصطفى
مع المواظمة للنضال من أجل التغيير

١١ حزيران ٢٠٢٤

رئيسة المركز التربوي للبحوث والإثراء

بالتكليف

البروفسور هيام اسحق

صادر COMPUTER
١٢ حزيران ٢٠٢٤

المدير العام للتربية بالإنابة

عماد الإبراهيم

ltrp-178

صندوق البريد: ٥٥٢٦٤ سن الفيل - لبنان
الموقع الإلكتروني: www.crdp.org

هاتف: ٦٨٣.٨٨ - ٦٨٣.٨٩ - ٩٦١-١-٦٨٣.٩٠ - ٩٦١-١-٦٨٣.٩٠
البريد الإلكتروني: president@crdp.org

١٠. الملحق رقم ١٠: الاستبيانات الأربعة (المدير - الناظر - المنسق - الأستاذ)

أولاً: الاستبيان الموجه لمدير المدرسة

العنوان: استبانة حول "جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة" - لبنان

الفئة المستهدفة: المدير/ة

حضرة المدير/ة المحترم/ة

يقوم المركز التربوي للبحوث والإنماء بإجراء دراسة حول حاجات المدارس البشرية والمادية في لبنان، وتحديد مستوى الجهوزية لتطبيق المناهج المطورة، مع التركيز على دور القيادة المدرسية في تسهيل هذه العملية وضمان تحقيق الجودة في التعليم، وهذه الاستبانة تُشكّل جزءاً أساسياً من ذلك.

يرجى من حضرتكم التعاون في تعبئة الاستبانة بدقة وموضوعية، وبما يتوافق مع شهادتكم وخبراتكم وتجاربكم وحاجاتكم المهنية، علماً أنّ نتائج هذه الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وهي سرية ورسمية.

البيانات الشخصية:

١. الاسم (اختياري):

٢. العمر: (يجب تحديد العمر بالضبط)

☐ أنثى

٣. الجنس: ذكر ☐

٤. ما هو وضعك الوظيفي

أ. في التعليم الرسمي

معين/ة وفق الأصول (مدير بالأصالة)	مكلف/ة بالإدارة وأجريت مقابلة مع لجنة اختبار أهلية المرشح لإدارة مدرسة	مكلف/ة بالإدارة ولم أجري مقابلة مع لجنة اختبار أهلية المرشح لإدارة مدرسة حتى الآن

ب. في التعليم الخاص

معين/ة وفق الأصول (مدير بالأصالة)	مكلف/ة بالإدارة

٥. ما هي الشهادة العلمية (أكاديمية أو فنية) الأعلى التي حصلت عليها؟

نرجو الوضوح في تصنيفها (دار معلمين/ بكالوريا/ بكالوريا فنية/ إجازة/ إجازة تعليمية/ ماستر/ دكتوراة)

حدد:

.....

.....

٦. سنوات الخبرة في المجال التعليمي:

٥-٠ سنوات	١٠-٦ سنوات	١٥-١١ سنة	١٦-٢٠ سنة	٢١-٢٥ سنة	أكثر من ٢٥ سنة

٧. سنوات الخبرة في الإدارة

٥-٠	١٠-٦	١٥-١١	١٦-٢٠	٢١-٢٥	أكثر من ٢٥ سنة

٨. نوع المدرسة:

رسمي	خاص مجاني	خاص شبه مجاني	أونروا

٩. مراحل التعليم في المدرسة:

رياض الأطفال (الروضة)	التعليم الأساسي			التعليم الثانوي
	الإبتدائي		المتوسط	
	حلقة أولى	حلقة ثانية	حلقة ثالثة	

١٠. المنطقة:

بيروت	جبل لبنان (ضواحي)	جبل لبنان (ما عدا ضواحي)	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	عكار	بعلبك الهرمل

القسم الأول: الموارد البشرية في المدرسة

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية (من "١" إلى "٩" ضمناً) بالأرقام الدقيقة لكل مسمى وظيفي وقراءة الجملة بأكملها لتجنب خطأ الاحتساب لو سمحتم. كما يُرجى التأكد من أن العدد في الخانة "١" (إجمالي عدد العاملين في المدرسة) يساوي مجموع الأعداد في الخانات "٢"، "٣"، "٤"، و"٨"، مع تجنب احتساب الموظفين الذين يشغلون أدواراً متعددة إلا مرة واحدة في الفئة الأقرب لوظيفتهم الرئيسية بحسب الأسئلة المرتبطة.

رقم السؤال	المسمى الوظيفي	العدد (يبدأ من صفر)
١	ما هو إجمالي عدد العاملين في المدرسة (جميع الفئات الوظيفية/ كل من يعمل في المدرسة)؟	...
٢	عدد موظفي التعليم في المدرسة	...
٢.١	مدير المدرسة	١
٢.٢	الناظر العام	(٠ أو ١ أو ٢)
٢.٣	النظار (الذين لا يعلمون)	...
٢.٤	المعلمون بمختلف وضعهم الوظيفي (بالأصالة، تعاقد، ...) بمن فيهم من يعلم ويقوم بأعمال أخرى كالنظارة أو التنسيق أو أمانة المكتبة أو المكننة ... (كل من يعلم في المدرسة)	...
٢.٥	المنسقون (الذين لا يعلمون في المدرسة ويقومون فقط بأعمال التنسيق)	
٢.٦	مسؤولو المختبرات (الذين لا يعلمون في المدرسة)	...
٢.٧	أمناء المكتبات (الذين لا يعلمون في المدرسة)	...
٣	عدد العاملين في المجال الإداري (من غير من تمّ شملهم في السؤال رقم ١ وتفرّعاته)	
٣.١	عامل المكننة (الذي لا يعلم في المدرسة)	
٣.٢	موظفون إداريون آخرون (من الذين لا يعلمون في المدرسة)	
٤	عدد العاملين الفنيين (مثل المعالجين النفسيين، الأخصائيين الاجتماعيين) الذين لا يعلمون في المدرسة	
٤.١	معالجون نفسيون	...
٤.٢	أخصائيون اجتماعيون	...
٤.٣	مرشدون تربويون	...
٤.٤	غير ذلك ، حدد العدد	...
٥	الذين يعملون بالتعليم (يشمل النظار والمنسقين والفنيين وعَمال المكننة الذين يعملون أيضاً بالتعليم)	...
٥.١	المعلمون فقط	

...	نظار ويقومون بالتعليم أيضًا في المدرسة	٥.٢
...	منسقون ويقومون بالتعليم أيضًا في المدرسة	٥.٣
...	فنيون ويقومون بالتعليم أيضًا في المدرسة	٥.٤
...	أمناء مكتبات والذين يقومون بالتعليم أيضًا في المدرسة	٥.٥
...	عمال مكنة والذين يقومون بالتعليم أيضًا في المدرسة	٥.٦
...	مسؤولو المختبرات والذين يقومون أيضًا بالتعليم	٥.٧
...	إداريون آخرون ويقومون أيضًا بالتعليم في المدرسة	٥.٨
...	ما هو عدد المعيّنين بالأصالة في التعليم (ضمن الملاك)؟ (يشمل ذلك المدير والنظار وغيرها من المسميات الوظيفية)	٦
...	ما هو عدد المعلمين المتعاقدين بجميع مسمياتهم؟	٧
...	الموظفون المساندون (باقي موظفي المدرسة)	٨
...	حراس	٨.١
...	حجاب	٨.٢
...	موظفون مساندون آخرون	٨.٣
...	ما هو عدد التلامذة المسجلين في المدرسة؟	٩

القسم الثاني: الجهوزية العامة للمدرسة

١. مدى توفر الأدوات التعليمية في الصفوف الدراسية

أ. هل يتوفر في الصفوف الدراسية لوح ابيض (White Board) ؟

متوفر	غير متوفر (تحت الطلب)	غير متوفر

ب. هل يتوفر في الصفوف الدراسية جهاز عرض (LCD)؟

متوفر في كل الصفوف	متوفر جزئيًا في الصفوف (يتم نقله من صف إلى آخر)	غير متوفرة (تحت الطلب)	غير متوفرة

غير متوفرة	غير متوفرة (تحت الطلب)	متوفر جزئيًا في الصفوف (يتم نقله من صف إلى آخر)	متوفر في كل الصفوف	
				الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي
				المرحلة الثانوية

ت. هل تحتوي الصفوف الدراسية على الألواح التفاعلية (Active Board)؟

غير متوفرة	غير متوفرة (تحت الطلب)	متوفرة جزئيًا	متوفرة في كل الصفوف	
				رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)
				الحلقة الاولى من التعليم الاساسي
				الحلقة الثانية من التعليم الاساسي
				الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي
				المرحلة الثانوية

ث. هل تتوفر في المدرسة حواسيب (Computers)؟

غير متوفرة	غير متوفرة (تحت الطلب)	متوفرة جزئيًا	متوفرة بشكل كامل (لكل الصفوف)	
				رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)
				الحلقة الاولى من التعليم الاساسي
				الحلقة الثانية من التعليم الاساسي
				الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي
				المرحلة الثانوية

٢. ما مدى صلاحية المقاعد والطاولات في الصفوف الدراسية للاستخدام اليومي من حيث الراحة والمتانة؟

- مناسبة جدًا من حيث الراحة والمتانة
- مناسبة بشكل عام، مع بعض التحسينات الطفيفة
- تحتاج إلى تحسين في بعض الصفوف
- غير مناسبة للاستخدام بشكل عام

٣. هل يتم استخدام أدوات تعليمية رقمية (مواقع الكترونية- برامج تطبيقية عبر الانترنت،...) لدعم العملية التعليمية من قبل المعلمين/ات؟

- أبداً
- أحياناً
- غالباً
- دائماً

٤. ما هي حالة العناصر التالية في الصفوف الدراسية؟

ضعيفة	مقبولة	جيدة	جيدة جداً	
				الإضاءة
				التكييف
				التهوية
				التدفئة
				أعمال الصيانة

٥. هل تتوفر هذه المرافق في المدرسة، وما هي حالتها؟

غير متوفرة	متوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام	متوفرة ولكن بحاجة إلى تحسين	متوفرة وجيدة	
				المختبرات
				المكتبة
				الملاعب
				النادي المدرسي
				قاعات المحاضرات
				قاعة اجتماعات
				المسرح

٦. كيف تصف جهوزية المرافق الصحية في المدرسة؟

ضعيف	مقبول	جيد	ممتاز	
				مستوى نظافة المرافق الصحية
				تناسب عدد الحمامات مع عدد التلامذة
				سهولة وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليها
				تواجد عمال نظافة بدوام كامل
				انتظام تنظيف الحمامات

٧. كيف تصف مدى توفر مرافق وخدمات دعم الصحة والسلامة في المدرسة؟

ضعيفة	مقبولة	جيدة	ممتازة	
				توفر غرفة للإسعافات الأولية

				وجود عيادة طبية
				انتظام زيارة طبيب للمدرسة بشكل دوري
				تدريب المعلمين على الاسعافات الاولية

٨. كيف تصف وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة؟

ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة	
				توفر منحدرات
				وجود مصاعد
				تجهيز الصفوف لتلبية احتياجاتهم
				توفر حمامات مخصصة
				وجود دعم من موظف للمساعدة
				تقديم خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري

٩. ما مدى توفر المياه الصالحة للشرب وللأنظمة الصحية في المدرسة؟

- متوفرة بشكل جيد جداً
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

١٠. ما مدى توفر مواقف السيارات ومرافق النقل المدرسي للمتعلمين والمعلمين:

- متوفرة بشكل جيد جداً
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

١١. ما مدى توفر المساحات الخضراء والبيئة الطبيعية المحيطة بالمدرسة (الحدائق، الأشجار، المساحات المفتوحة):

- متوفرة بشكل جيد جداً
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

القسم الثالث: التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية

١. ما مدى توفر الإنترنت والاتصال الرقمي في المدرسة (سرعة وجودة الإنترنت):

- متوفر بشكل جيد جداً



▪ متوفر بشكل جيد

▪ غير متوفر بشكل كافٍ

▪ غير متوفر

٢. ما مدى استخدام المعلمين/ات للتكنولوجيا والأدوات الرقمية في التدريس اليومي في الصف:

▪ يستخدمونها بشكل منتظم

▪ يستخدمونها أحياناً

▪ نادراً ما يستخدمونها

▪ لا يستخدمونها

٣. ما مدى إتقان المعلمين/ات للمهارات التكنولوجية في الكادر التعليمي الحالي؟

▪ متقنون تماماً

▪ متقنون إلى حد كبير

▪ يحتاجون إلى تحسين

▪ لا يتقنون

٤. ما هي الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا التي تعتبرها ضرورية لتطوير مهاراتك كمدير/ة؟

.....
.....
.....

٥. ما مدى توفر التدريب والدعم الفني للمعلمين في استخدام التكنولوجيا التعليمية:

▪ متوفر بشكل جيد جداً

▪ متوفر إلى حد ما

▪ غير متوفر بشكل كافٍ

▪ غير متوفر

٦. ما مدى توفر صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية والتقنية وبرامجها وتطبيقاتها في المدرسة:

▪ متوفرة بشكل جيد جداً

▪ متوفرة بشكل جيد

▪ غير متوفرة بشكل كافٍ

▪ غير متوفرة

٧. ما مدى توفر فرق دعم فني متخصصة أو شخص مختص للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في المدرسة:

▪ متوفرة بشكل جيد جداً

▪ متوفرة بشكل جيد

▪ غير متوفرة بشكل كافٍ

▪ غير متوفرة

٨. ما مدى توفر السياسات الرقمية والأمن الإلكتروني لحماية البيانات والمعلومات في المدرسة:

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

٩. ما مدى توفر الأجهزة الإلكترونية الشخصية للمتعلمين؟

لا يوجد	واحد لكل متعلّم	واحد لكل خمسة متعلمين	واحد لكل عشرة متعلمين	واحد لكل ١٥ متعلّمًا وما فوق
الحواسيب المحمولة (الابتوب)				
الأجهزة اللوحية (تابليت)				

١٠. هل يستخدم المعلمون/ات مواد تعليمية إلكترونية؟

أبداً	أحياناً	غالباً	دائماً	
				الكتاب الوطني الالكتروني
				الكتب الالكترونية الأخرى
				الفيديوهات التعليمية
				المواد التفاعلية (مثل الأنشطة التفاعلية عبر الانترنت)

١١. ما هي أوجه الدعم المقدم من قبل الإدارة المدرسية لاستخدام التكنولوجيا؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا
- توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا
- تخصيص وقت للمعلمين على استخدام التكنولوجيا خلال عملية التعليم في الصف
- دعم فني متاح لحل المشكلات التقنية
- توفير موارد تعليمية إلكترونية

القسم الرابع: الكفايات القيادية والإدارية

الفئة الأولى: التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار

١. هل يتم وضع خطط استراتيجية خلال العام الدراسي لتحقيق الأهداف التعليمية في المدرسة؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

٢. إلى أى مدى يتم إشراك الهيئتين الإدارية والتعليمية فى عملية وضع الخطط الاستراتيجية فى المدرسة؟



- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

٣. في مدرستكم، كيف تتم عملية وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات؟

- تشارك جميع الأطراف بفعالية
- تشارك بعض الأطراف
- تتم بقرارات فردية من المدير
- لا توجد خطط محددة

٤. ما هي المجالات الأساسية التي تغطيها الخطط المدرسية؟ (يمكن اختيار عدة أجوبة)

- إدارة الموارد (البشرية والمادية)
- توزيع المهام والمسؤوليات
- تحديد الأولويات التربوية
- تقييم الأداء والتطوير
- تعزيز كفاءات الفريق التعليمي

٥. هل لدى المدرسة خطط بديلة للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

الفئة الثانية: كفايات المدير القيادية والإدارية

٦. ما هو نموذج القيادة الذي تعتمد عليه في المدرسة؟

- قيادة تشاركية
- قيادة فردية
- قيادة موزعة
- نموذج آخر: (يرجى التحديد).....

٧. هل يتم توجيه الهيئة التعليمية وتشجيعها على الابتكار والممارسات التعليمية الحديثة في مدرستكم؟

- دائماً بشكل فعال
- غالباً
- أحياناً
- نادراً

٨. ما هو مستوى إشراك الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات المهمة في مدرستكم؟

- يتم إشراكهم دائماً وبشكل فعال
 - غالباً ما يتم إشراكهم
 - أحياناً يتم إشراكهم
 - لا يتم إشراكهم في الغالب
٩. كيف يتم التعامل مع عمليات التغيير في المدرسة، وما هو دور الإدارة في توجيه ودعم الهيئة التعليمية وتشجيع الابتكار والممارسات الحديثة؟

- الإدارة تشجع وتوجه بفعالية وتدعم الابتكار بشكل مستمر
 - الإدارة تقدم توجيهاً ودعماً جيداً، مع بعض الابتكار
 - الإدارة تقدم دعماً محدوداً لعمليات التغيير والابتكار
 - لا يتم التركيز بشكل كبير على التغيير والابتكار
١٠. ما مدى التزامكم ببرامج التطوير المهني لتحسين كفاياتكم القيادية والإدارية؟
- دائماً
 - غالباً
 - أحياناً
 - لا أهتم بالتطوير المهني

١١. ما هي المهارات القيادية الأساسية التي تميزون بها في مدرستكم؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)
- القدرة على حل المشكلات
 - التواصل الفعال
 - التحفيز والدعم للهيئة التعليمية
 - التخطيط والتنظيم
 - إدارة التغيير
 - غير ذلك:

١٢. ما هي المجالات التي تحتاجون إلى تطويرها لتحسين أدائكم الإداري والقيادي؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)
- اتخاذ القرارات
 - التواصل مع الأطراف المعنية
 - التخطيط الاستراتيجي
 - بناء الشراكات
 - الابتكار في الممارسات التربوية
 - غير ذلك:

الفئة الثالثة: عمليات المتابعة والتقييم

١٣. كيف يتم تقييم أداء المعلمين والهيئة الإدارية من قبلكم في المدرسة؟
- من خلال زيارات صفية منتظمة

- من خلال اجتماعات دورية
- من خلال أدوات تقييم محددة
- لا توجد آلية محددة

١٤. هل تقومون بتقديم ملاحظات وتوصيات بناءً على تقييماتكم للمعلمين؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

١٥. كيف يتمّ التواصل بين الإدارة المدرسية وجميع الأطراف المعنية لضمان تكامل الجهود وتحقيق الدعم المجتمعي للمدرسة؟

التواصل غير فعال	التواصل محدود أحياناً	التواصل غالباً وفعال	التواصل دائماً وفعال	
				المعلمون
				المتعلمون
				أولياء الأمور
				المجتمع المحلي
				الجهات الداعمة

١٦. ما هي الآليات المستخدمة لتحديد المشكلات المحتملة والعمل على حلها بطرق مبتكرة؟

- الاعتماد على مشاركة جميع الأطراف
- الاعتماد على تحليل البيانات والمشاكل
- التفاعل معها فقط عند الضرورة
- لا توجد آليات محددة

١٧. هل تقومون بزيارات صفية منتظمة لمتابعة سير العملية التعليمية في الصفوف ودعم المعلمين؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

١٨. ما مدى فعاليتكم في توجيه ودعم للهيئة التعليمية لتحقيق الأهداف التعليمية؟

- فعال جداً
- فعال إلى حد ما
- يحتاج إلى تحسين
- غير فعال

١٩. هل تقومون بمتابعة التحسينات أو التوصيات الناتجة عن التقييمات؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- نادراً

٢٠. كيف تقوم المدرسة ببناء علاقات مع المجتمع المحلي والجهات الداعمة لتأمين الموارد والدعم اللازم؟

	يتم ذلك بفعالية كبيرة	يتم بشكل جيد	يتم بشكل محدود	لا يتم بناء علاقات كافية
المجتمع المحلي				
الجهات الداعمة				

٢١. هل يتم تطبيق برامج الدعم المدرسي للتلاميذ المتعثرين في مدرستكم؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

الفئة الرابعة: الاحتياجات المستقبلية والتوقعات

٢٢. ما هي الاحتياجات التدريبية التي تعتقد أنك تحتاج إليها لتعزيز مهاراتك القيادية والإدارية؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- دورات في القيادة التربوية
- دورات في التخطيط الاستراتيجي
- ورش عمل في إدارة التغيير
- دورات في بناء الشراكات المجتمعية
- دورات في إدارة الأزمات
- ليس لدي احتياجات تدريبية

٢٣. ما هي احتياجات مدرستكم لتكون قادرة على إدارة أي تغيير أو مواكبة أي عملية تطوير في المنهاج التعليمي في المستقبل القريب؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- دعم مالي لتأمين التجهيزات وتحديثها
- دورات تدريبية للمدير
- دورات تدريبية للإداريين
- دورات تدريبية للمعلمين
- تطوير البنية التحتية
- تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي

- توفير التكنولوجيا الحديثة
- إعداد خطط استدامة
- تأمين الدعم للتلامذة المتعثرين
- تأمين النقص في الهيئة الإدارية
- تأمين النقص في الهيئة التعليمية
- الإرشاد الصحي
- الدعم النفس-اجتماعي

١. برأيك، ما هي احتياجات مدرستك على مستوى الموارد البشرية والمادية في الوضع الراهن؟ (سؤال مفتوح)

٢. ما هي التحديات التي تعتقد أنها قد تواجهك في تنفيذ أي تغيير أو تطوير في المدرسة؟ وكيف ترى إمكانية التغلب عليها؟ (سؤال مفتوح)

شكراً جزيلاً على المشاركة

ستساهم إجاباتكم في تقديم توصيات لتحسين التعليم في لبنان وضمان تطبيق المناهج المطوّرة بنجاح.

ثانيًا: الاستبيان الموجه للناظر

العنوان: استبانة حول "جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة" - لبنان

الفئة المستهدفة: الناظر/ة

حضره الناظر/ة المحترم/ة

يقوم المركز التربوي للبحوث والإنماء بإجراء دراسة حول حاجات المدارس البشرية والمادية في لبنان، وتحديد مستوى الجهوزية لتطبيق المناهج المطورة، مع التركيز على دور القيادة المدرسية في تسهيل هذه العملية وضمان تحقيق الجودة في التعليم، وهذه الاستبانة تُشكّل جزءًا أساسيًا من ذلك.

يرجى من حضرتكم التعاون في تعبئة الاستبانة بدقة وموضوعية، وبما يتوافق مع شهادتكم وخبراتكم وتجاربكم وحاجاتكم المهنية، علماً أنّ نتائج هذه الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وهي سرية ورسمية.

البيانات الشخصية:

١. العمر: (يجب تحديد العمر بالضبط)

☐ أنثى

☐ الجنس: ذكر

٣. ما هو وضعك الوظيفي؟:

ملاك (بالأصالة)	تعاقد	مستعان به	مجلس الأهل	فاتورة	تقدمة	غير ذلك حدّد

٤. ما هي الشهادة العلمية (أكاديمية أو فنية) الأعلى التي حصلت عليها؟

نرجو الوضوح في تصنيفها (دار معلمين/ بكالوريا/ بكالوريا فنية/ اجازة/ اجازة تعليمية/ ماستر/ دكتوراة)

حدد:

.....

.....

٥. سنوات الخبرة في المجال التعليمي:

٥-٠ سنوات	١٠-٦ سنوات	١١-١٥ سنة	١٦-٢٠ سنة	٢١-٢٥ سنة	أكثر من ٢٥ سنة

٦. سنوات الخبرة في النظارة

٥-٠	١٠-٦	١١-١٥	١٦-٢٠	٢١-٢٥	أكثر من ٢٥ سنة

٧. نوع المدرسة:

رسمي	خاص مجاني	خاص شبه مجاني	أونروا

٨. المنطقة:

بيروت	جبل لبنان (ضواحي)	جبل لبنان (ما عدا ضواحي)	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	عكار	بعلبك الهرمل

القسم الأول: الجهوزية العامة للمدرسة

١. مدى توفر الأدوات التعليمية في الصفوف الدراسية:

أ. هل يتوفر في الصفوف الدراسية لوح ابيض (White Board) ؟

متوفر	غير متوفر (تحت الطلب)	غير متوفر
رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)		
الحلقة الاولى من التعليم الاساسي		
الحلقة الثانية من التعليم الاساسي		
الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي		
المرحلة الثانوية		

ب. هل يتوفر في الصفوف الدراسية جهاز عرض (LCD)؟

متوفر في كل الصفوف	متوفر جزئياً في الصفوف (يتم نقله من صف إلى آخر)	غير متوفرة (تحت الطلب)	غير متوفرة
رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)			
الحلقة الاولى من التعليم الاساسي			
الحلقة الثانية من التعليم الاساسي			
الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي			
المرحلة الثانوية			

ت. هل تحتوي الصفوف الدراسية على الألواح التفاعلية (Active Board)؟

غير متوفرة	غير متوفرة (تحت الطلب)	متوفرة جزئيًا	متوفرة في كل الصفوف	
				رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)
				الحلقة الأولى من التعليم الأساسي
				الحلقة الثانية من التعليم الأساسي
				الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي
				المرحلة الثانوية

ث. هل تتوفر في المدرسة حواسيب (Computers)؟

غير متوفرة	غير متوفرة (تحت الطلب)	متوفرة جزئيًا	متوفرة بشكل كامل (لكل الصفوف)	
				رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)
				الحلقة الأولى من التعليم الأساسي
				الحلقة الثانية من التعليم الأساسي
				الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي
				المرحلة الثانوية

٢. ما مدى صلاحية المقاعد والطاولات في الصفوف الدراسية للاستخدام اليومي من حيث الراحة والمتانة؟

- مناسبة جدًا من حيث الراحة والمتانة
- مناسبة بشكل عام، مع بعض التحسينات الطفيفة
- تحتاج إلى تحسين في بعض الصفوف
- غير مناسبة للاستخدام بشكل عام

٣. هل يتم استخدام أدوات تعليمية رقمية (مواقع الكترونية - برامج تطبيقية عبر الانترنت،...) لدعم العملية

التعليمية من قبل المعلمين/ات؟

- أبدًا
- أحيانًا
- غالبًا
- دائمًا

٤. ما هي حالة العناصر التالية في الصفوف الدراسية؟

ضعيفة	مقبولة	جيدة	جيدة جدا	
				الإضاءة
				التكييف
				التهوية
				التدفئة
				أعمال الصيانة

٥. هل تتوفر هذه المرافق في المدرسة، وما هي حالتها؟

غير متوفرة	متوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام	متوفرة ولكن بحاجة إلى تحسين	متوفرة وجيدة	
				المختبرات
				المكتبة
				الملاعب
				النادي المدرسي
				قاعات المحاضرات
				قاعة اجتماعات
				المسرح

٦. كيف تصف جاهزية المرافق الصحية في المدرسة ؟

ضعيف	مقبول	جيد	ممتاز	
				مستوى نظافة المرافق الصحية
				تناسب عدد الحمامات مع عدد التلامذة
				سهولة وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليها
				تواجد عمال نظافة بدوام كامل
				انتظام تنظيف الحمامات

٧. كيف تصف مدى توفر مرافق وخدمات دعم الصحة والسلامة في المدرسة؟

ضعيفة	مقبولة	جيدة	ممتازة	
				توفر غرفة للإسعافات الأولية
				وجود عيادة طبية
				انتظام زيارة طبيب للمدرسة بشكل دوري
				تدريب المعلمين على الإسعافات الأولية

٨. كيف تصف وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة؟

ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة	
				توفر منحدرات
				وجود مصاعد
				تجهيز الصفوف لتلبية احتياجاتهم
				توفر حمامات مخصصة
				وجود دعم من موظف للمساعدة
				تقديم خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري

٩. ما مدى توفر المياه الصالحة للشرب وللأنظمة الصحية في المدرسة؟

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

١٠. ما مدى توفر مواقف السيارات ومرافق النقل المدرسي للمتعلمين والمعلمين:

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

١١. ما مدى توفر المساحات الخضراء والبيئة الطبيعية المحيطة بالمدرسة (الحقائق، الأشجار، المساحات المفتوحة):

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

القسم الثاني: التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية

١. ما مدى توفر الإنترنت والاتصال الرقمي في المدرسة (سرعة وجودة الإنترنت):

- متوفر بشكل جيد جدًا
- متوفر بشكل جيد
- غير متوفر بشكل كافٍ
- غير متوفر

٢. ما مدى استخدام المعلمين/ات للتكنولوجيا والأدوات الرقمية في التدريس اليومي في الصف:

- يستخدمونها بشكل منتظم

- يستخدمونها أحيانًا
- نادرًا ما يستخدمونها
- لا يستخدمونها

٣. ما مدى توفر التدريب والدعم الفني للمعلمين في استخدام التكنولوجيا التعليمية:

- متوفر بشكل جيد جدًا
- متوفر إلى حد ما
- غير متوفر بشكل كافٍ
- غير متوفر

٤. ما مدى توفر صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية والتقنية وبرامجها وتطبيقاتها في المدرسة:

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

٥. ما مدى توفر فرق دعم فني متخصصة أو شخص مختص للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في المدرسة:

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

٦. هل يستخدم المعلمون/ات مواد تعليمية إلكترونية؟

أبداً	أحياناً	غالباً	دائماً	
				الكتاب الوطني الإلكتروني
				الكتب الإلكترونية الأخرى
				الفيديوهات التعليمية
				المواد التفاعلية (مثل الأنشطة التفاعلية عبر الإنترنت)

٧. ما هي أوجه الدعم المقدم من قبل الإدارة المدرسية لاستخدام التكنولوجيا؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا
- توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا
- تخصيص وقت للمعلمين على استخدام التكنولوجيا خلال عملية التعليم في الصف
- دعم فني متاح لحل المشكلات التقنية
- توفير موارد تعليمية إلكترونية

القسم الثالث: الكفايات القيادية والإدارية

الفئة الأولى: التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار

١. هل يتم وضع خطط استراتيجية خلال العام الدراسي لتحقيق الأهداف التعليمية في المدرسة؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

٢. إلى أي مدى يتم إشراك الهيئتين الإدارية والتعليمية في عملية وضع الخطط الاستراتيجية في المدرسة؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

٣. في مدرستكم، كيف تتم عملية وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات؟

- تشارك جميع الأطراف بفعالية
- تشارك بعض الأطراف
- تتم بقرارات فردية من المدير
- لا توجد خطط محدّدة

٤. ما هي المجالات الأساسية التي تغطيها الخطط المدرسية؟ (يمكن اختيار عدة أجوبة)

- إدارة الموارد (البشرية والمادية)
- توزيع المهام والمسؤوليات
- تحديد الأولويات التربوية
- تقييم الأداء والتطوير
- تعزيز كفاءات الفريق التعليمي

٥. هل لدى المدرسة خطط بديلة للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

الفئة الثانية: كفايات المدير القيادية والإدارية

١. ما هو نموذج القيادة الذي يُعتقد أنّ المدير يعتمد عليه في المدرسة؟

- قيادة تشاركية
- قيادة فردية
- قيادة موزعة
- نموذج آخر: (يرجى التحديد).....

٢. هل يتم توجيه الهيئة التعليمية وتشجيعها على الابتكار والممارسات التعليمية الحديثة في مدرستكم؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- نادراً

٣. ما هو مستوى إشراك الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات المهمة في مدرستكم؟

- يتم إشراكهم دائماً وبشكل فعال
- غالباً ما يتم إشراكهم
- أحياناً يتم إشراكهم
- لا يتم إشراكهم في الغالب

٤. كيف يتم التعامل مع عمليات التغيير في المدرسة، وما هو دور الإدارة في توجيه ودعم الهيئة التعليمية وتشجيع الابتكار والممارسات الحديثة؟

- الإدارة تشجع وتوجه بفعالية وتدعم الابتكار بشكل مستمر
- الإدارة تقدم توجيهها ودعمًا جيدًا، مع بعض الابتكار
- الإدارة تقدم دعمًا محدودًا لعمليات التغيير والابتكار
- لا يتم التركيز بشكل كبير على التغيير والابتكار

٥. ما هي المهارات القيادية الأساسية التي تتميز بها الإدارة في مدرستكم؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- القدرة على حل المشكلات
- التواصل الفعال
- التحفيز والدعم للهيئة التعليمية
- التخطيط والتنظيم
- إدارة التغيير

٦. ما هي المجالات التي تحتاج الإدارة إلى تطويرها لتحسين أدائه الإداري والقيادي؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- اتخاذ القرارات
- التواصل مع الأطراف المعنية
- التخطيط الاستراتيجي
- بناء الشراكات
- الابتكار في الممارسات التعليمية
- غير ذلك:

الفئة الثالثة: عمليات المتابعة والتقييم

١. كيف يتم تقييم أداء المعلمين والهيئة الإدارية من قبل المدير في المدرسة؟

- من خلال زيارات صفية منتظمة
- من خلال اجتماعات دورية

▪ من خلال أدوات تقييم محددة

▪ لا توجد آلية محددة

٢. هل تقوم الإدارة بتقديم ملاحظات وتوصيات بناءً على تقييماته للمعلمين؟

▪ دائماً

▪ غالباً

▪ أحياناً

▪ أبداً

٣. كيف يتم التواصل بين الإدارة المدرسية وجميع الأطراف المعنية لضمان تكامل الجهود وتحقيق الدعم

المجتمعي للمدرسة؟

التواصل دائم وفعال	التواصل غالباً وفعال	التواصل محدود أحياناً	التواصل غير فعال	
				المعلمون
				المتعلمون
				أولياء الأمور
				المجتمع المحلي
				الجهات الداعمة

٤. ما هي الآليات المستخدمة لتحديد المشكلات المحتملة والعمل على حلها بطرق مبتكرة؟

▪ الاعتماد على مشاركة جميع الأطراف

▪ الاعتماد على تحليل البيانات والمشاكل

▪ التفاعل معها فقط عند الضرورة

▪ لا توجد آليات محددة

٥. هل تقوم الإدارة بزيارات صفية منتظمة لمتابعة سير العملية التعليمية في الصفوف ودعم المعلمين؟

▪ دائماً

▪ غالباً

▪ أحياناً

▪ أبداً

٦. ما مدى فعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي لتحقيق الأهداف التعليمية؟

▪ فعال جداً

▪ فعال إلى حد ما

▪ يحتاج إلى تحسين

▪ غير فعال

٧. هل تقوم الإدارة بمتابعة التحسينات أو التوصيات الناتجة عن التقييمات؟

▪ دائماً

- غالبًا
- أحيانًا
- نادرًا

٨. كيف تقوم المدرسة ببناء علاقات مع المجتمع المحلي والجهات الداعمة لتأمين الموارد والدعم اللازم؟

لا يتم بناء علاقات كافية	يتم بشكل محدود	يتم بشكل جيد	يتم ذلك بفعالية كبيرة	
				المجتمع المحلي
				الجهات الداعمة

٩. هل يتم تطبيق برامج الدعم المدرسي للتلاميذ المتعثرين في مدرستكم؟

- دائمًا
- غالبًا
- أحيانًا
- أبدًا

الفئة الرابعة: الاحتياجات المستقبلية والتوقعات

١. ما هي احتياجات مدرستكم لتكون قادرة على إدارة أي تغيير أو مواكبة أي عملية تطوير في المنهاج

التعليمي في المستقبل القريب ؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- دعم مالي لتأمين التجهيزات وتحديثها
- دورات تدريبية للمدير
- دورات تدريبية للإداريين
- دورات تدريبية للمعلمين
- تطوير البنية التحتية
- تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي
- توفير التكنولوجيا الحديثة
- إعداد خطط استدامة
- تأمين الدعم للتلاميذ المتعثرين
- تأمين النقص في الهيئة الإدارية
- تأمين النقص في الهيئة التعليمية
- الإرشاد الصحي
- الدعم النفس-اجتماعي
- غير ذلك، حدد:

ثالثًا: الاستبيان الموجه للمنسق

استبانة حول "جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة" - لبنان

الفئة المستهدفة: المنسق/ة

حاضرة المنسق/ة المحترم/ة

يقوم المركز التربوي للبحوث والإنماء بإجراء دراسة حول حاجات المدارس البشريّة والماديّة في لبنان، وتحديد مستوى الجهوزيّة لتطبيق المناهج المطوّرة، مع التركيز على دور القيادة المدرسيّة في تسهيل هذه العمليّة وضمان تحقيق الجودة في التعليم، وهذه الاستبانة تُشكّل جزءاً أساسياً من ذلك.

يرجى من حضرتكم التعاون في تعبئة الاستبانة بدقة وموضوعيّة، وبما يتوافق مع شهادتكم وخبراتكم وتجاربكم وحاجاتكم المهنيّة، علماً أنّ نتائج هذه الاستبانة لن تستخدم إلّا لأغراض البحث العلمي وهي سرّيّة ورسميّة.

البيانات الشخصية:

١. العمر: (يجب تحديد العمر بالضبط)

☐ أنثى

٢. الجنس: ذكر ☐

٣. ما هو وضعك الوظيفي؟:

ملاك (بالأصالة)	تعاقد	مستعان به	مجلس الأهل	فاتورة	تقدمة	غير ذلك حدّد

٤. ما هي الشهادة العلميّة (أكاديميّة أو فنيّة) الأعلى التي حصلت عليها؟

نرجو الوضوح في تصنيفها (دار معلمين/ بكلوريا/ بكلوريا فنية/ اجازة/ اجازة تعليمية/ ماستر/ دكتوراة)

حدد:

.....

.....

٥. سنوات الخبرة في المجال التعليمي:

٥-٠ سنوات	١٠-٦ سنوات	١٥-١١ سنة	٢٠-١٦ سنة	٢٥-٢١ سنة	أكثر من ٢٥ سنة

٦. سنوات الخبرة في التنسيق

٥-٠	١٠-٦	١٥-١١	٢٠-١٦	٢٥-٢١	أكثر من ٢٥ سنة

٧. نوع المدرسة:

رسمي	خاص مجاني	خاص شبه مجاني	أونروا

٨. المنطقة:

بيروت	جبل لبنان (ضواحي)	جبل لبنان (ما عدا ضواحي)	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	عكار	بعلبك الهرمل

القسم الأول: الجهوزية العامة للمدرسة

١. مدى توفر الأدوات التعليمية في الصفوف الدراسية:

أ. هل يتوفر في الصفوف الدراسية لوح ابيض (White Board) ؟

	متوفر	غير متوفر (تحت الطلب)	غير متوفر
رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)			
الحلقة الاولى من التعليم الاساسي			
الحلقة الثانية من التعليم الاساسي			
الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي			
المرحلة الثانوية			

ب. هل يتوفر في الصفوف الدراسية جهاز عرض (LCD)؟

	متوفر في كل الصفوف	متوفر جزئياً في الصفوف (يتم نقله من صف إلى آخر)	غير متوفرة (تحت الطلب)	غير متوفرة
رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)				
الحلقة الاولى من التعليم الاساسي				
الحلقة الثانية من التعليم الاساسي				
الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي				
المرحلة الثانوية				

ت. هل تحتوي الصفوف الدراسية على الألواح التفاعلية (Active Board)؟

متوفرة في كل الصفوف	متوفرة جزئيًا	غير متوفرة (تحت الطلب)	غير متوفرة
رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)			
الحلقة الأولى من التعليم الأساسي			
الحلقة الثانية من التعليم الأساسي			
الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي			
المرحلة الثانوية			

ث. هل تتوفر في المدرسة حواسيب (Computers)؟

متوفرة بشكل كامل (لـ كل الصفوف)	متوفرة جزئيًا	غير متوفرة (تحت الطلب)	غير متوفرة
رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)			
الحلقة الأولى من التعليم الأساسي			
الحلقة الثانية من التعليم الأساسي			
الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي			
المرحلة الثانوية			

٢. ما مدى صلاحية المقاعد والطاولات في الصفوف الدراسية للاستخدام اليومي من حيث الراحة والمتانة؟

- مناسبة جدًا من حيث الراحة والمتانة
- مناسبة بشكل عام، مع بعض التحسينات الطفيفة
- تحتاج إلى تحسين في بعض الصفوف
- غير مناسبة للاستخدام بشكل عام

٣. هل يتم استخدام أدوات تعليمية رقمية (مواقع الكترونية - برامج تطبيقية عبر الانترنت،...) لدعم العملية التعليمية من قبل المعلمين/ات؟

- أبدًا
- أحيانًا
- غالبًا
- دائمًا

٤. ما هي حالة العناصر التالية في الصفوف الدراسية؟

جيدة جدا	جيدة	مقبولة	ضعيفة
الإضاءة			
التكييف			

				التهوئة
				التدفئة
				أعمال الصيانة

٥. هل تتوفر هذه المرافق في المدرسة، وما هي حالتها؟

غير متوفرة	متوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام	متوفرة ولكن بحاجة إلى تحسين	متوفرة وجيدة	
				المختبرات
				المكتبة
				الملاعب
				النادي المدرسي
				قاعات المحاضرات
				قاعة اجتماعات
				المسرح

٦. كيف تصف جاهزية المرافق الصحية في المدرسة ؟

ضعيف	مقبول	جيد	ممتاز	
				مستوى نظافة المرافق الصحية
				تناسب عدد الحمامات مع عدد التلامذة
				سهولة وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليها
				تواجد عمال نظافة بدوام كامل
				انتظام تنظيف الحمامات

٧. كيف تصف مدى توفر مرافق وخدمات دعم الصحة والسلامة في المدرسة؟

ضعيفة	مقبولة	جيدة	ممتازة	
				توفر غرفة للإسعافات الأولية
				وجود عيادة طبية
				انتظام زيارة طبيب للمدرسة بشكل دوري
				تدريب المعلمين على الإسعافات الأولية

٨. كيف تصف وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة؟

ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة	
				توفر منحدرات

				وجود مساعد
				تجهيز الصفوف لتلبية احتياجاتهم
				توفر حمامات مخصصة
				وجود دعم من موظف للمساعدة
				تقديم خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري

٩. ما مدى توفر المياه الصالحة للشرب وللأنظمة الصحية في المدرسة؟

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

١٠. ما مدى توفر مواقف السيارات ومرافق النقل المدرسي للمتعلمين والمعلمين:

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

١١. ما مدى توفر المساحات الخضراء والبيئة الطبيعية المحيطة بالمدرسة (الحدائق، الأشجار، المساحات المفتوحة):

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

القسم الثاني: التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية

١. ما مدى توفر الإنترنت والاتصال الرقمي في المدرسة (سرعة وجودة الإنترنت):

- متوفر بشكل جيد جدًا
- متوفر بشكل جيد
- غير متوفر بشكل كافٍ
- غير متوفر

٢. ما مدى استخدام المعلمين/ات للتكنولوجيا والأدوات الرقمية في التدريس اليومي في الصف:

- يستخدمونها بشكل منتظم
- يستخدمونها أحيانًا
- نادرًا ما يستخدمونها
- لا يستخدمونها

٣. ما مدى إتقان المعلمين/ات للمهارات التكنولوجية في الكادر التعليمي الحالي؟

- متقنون تمامًا
- متقنون إلى حد كبير
- يحتاجون إلى تحسين
- لا يتقنون

٤. ما هي المهارات التكنولوجية التي يتقنها المعلمون/ات في الكادر التعليمي الحالي؟

- استخدام الحاسوب بشكل فعال
- تطوير المحتوى التعليمي الإلكتروني
- استخدام أدوات التعليم عن بُعد
- تحليل البيانات التعليمية
- تطبيقات البرمجيات التعليمية
- التواصل عبر الوسائل الرقمية
- توظيف الوسائط المتعددة في التعليم
- تكنولوجيا التعليم المساعد لذوي الاحتياجات الخاصة
- أخرى (يرجى التحديد): _____
- لا يتقنون أي من هذه المهارات.

٥. ما مدى توفر التدريب والدعم الفني للمعلمين في استخدام التكنولوجيا التعليمية:

- متوفر بشكل جيد جدًا
- متوفر إلى حد ما
- غير متوفر بشكل كافٍ
- غير متوفر

٦. ما مدى توفر صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية والتقنية وبرامجها وتطبيقاتها في المدرسة:

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

٧. ما مدى توفر فرق دعم فني متخصصة أو شخص مختص للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في المدرسة:

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

٨. هل يستخدم المعلمون/ات مواد تعليمية إلكترونية؟

ابدأ	أحياناً	غالباً	دائماً	
				الكتاب الوطني الإلكتروني
				الكتب الإلكترونية الأخرى
				الفيديوهات التعليمية
				المواد التفاعلية (مثل الأنشطة التفاعلية عبر الإنترنت)

٩. ما مدى دعم الإدارة المدرسية لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعال في الصفوف الدراسية

- دعم قوي جداً
- دعم متوسط
- دعم ضعيف
- لا يوجد دعم

١٠. ما هي أوجه الدعم المقدم من قبل الإدارة المدرسية لاستخدام التكنولوجيا؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا
- توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا
- تخصيص وقت للمعلمين على استخدام التكنولوجيا خلال عملية التعليم في الصف
- دعم فني متاح لحل المشكلات التقنية
- توفير موارد تعليمية إلكترونية

القسم الثالث: الكفايات القيادية والإدارية

الفئة الأولى: التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار

١. هل يتم وضع خطط استراتيجية خلال العام الدراسي لتحقيق الأهداف التعليمية في المدرسة؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

٢. إلى أي مدى يتم إشراك الهيئتين الإدارية والتعليمية بمن فيهم المنسقين في عملية وضع الخطط

الاستراتيجية في المدرسة؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

٣. في مدرستكم، كيف تتم عملية وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات؟

- تشارك جميع الأطراف بفعالية
- تشارك بعض الأطراف
- تتم بقرارات فردية من المدير
- لا توجد خطط محدّدة

٤. ما هي المجالات الأساسية التي تغطيها الخطط المدرسية؟ (يمكن اختيار عدة أجوبة)

- إدارة الموارد (البشرية والمادية)
- توزيع المهام والمسؤوليات
- تحديد الأولويات التربوية
- تقييم الأداء والتطوير
- تعزيز كفاءات الفريق التعليمي

٥. هل لدى المدرسة خطط بديلة للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

الفئة الثانية: كفايات المدير القيادية والإدارية

١. ما هو نموذج القيادة الذي يُعتقد أنّ المدير يعتمد عليه في المدرسة؟

- قيادة تشاركية
- قيادة فردية
- قيادة موزعة
- نموذج آخر: (يرجى التحديد).....

٢. هل يتم توجيه الهيئة التعليمية وتشجيعها على الابتكار والممارسات التعليمية الحديثة في مدرستكم؟

- دائماً بشكل فعال
- غالباً
- أحياناً
- نادراً

٣. ما هو مستوى إشراك الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات المهمة في مدرستكم؟

- يتم إشراكهم دائماً وبشكل فعال
- غالباً ما يتم إشراكهم
- أحياناً يتم إشراكهم
- لا يتم إشراكهم في الغالب

٤. كيف يتم التعامل مع عمليات التغيير في المدرسة، وما هو دور الإدارة في توجيه ودعم الهيئة التعليمية وتشجيع الابتكار والممارسات الحديثة؟

- الإدارة تشجع وتوجه بفعالية وتدعم الابتكار بشكل مستمر
- الإدارة تقدم توجيهًا ودعمًا جيدًا، مع بعض الابتكار
- الإدارة تقدم دعمًا محدودًا لعمليات التغيير والابتكار
- لا يتم التركيز بشكل كبير على التغيير والابتكار

٥. ما هي المهارات القيادية الأساسية التي تتميز بها الإدارة في مدرستكم؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- القدرة على حل المشكلات
- التواصل الفعال
- التحفيز والدعم للهيئة التعليمية
- التخطيط والتنظيم
- إدارة التغيير

٦. برأيك، ما هي المجالات التي تحتاج الإدارة المدرسية إلى تطويرها؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- اتخاذ القرارات
- التواصل مع الأطراف المعنية
- التخطيط الاستراتيجي
- بناء الشراكات
- الابتكار في الممارسات التعليمية

الفئة الثالثة: عمليات المتابعة والتقييم

١. كيف يتم تقييم أداء المعلمين والهيئة الإدارية من قبل المدير في المدرسة؟

- من خلال زيارات صفية منتظمة
- من خلال اجتماعات دورية
- من خلال أدوات تقييم محددة
- لا توجد آلية محددة

٢. هل تقوم الإدارة بتقديم ملاحظات وتوصيات بناءً على تقييماتها للمعلمين؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

٣. كيف يتم التواصل بين الإدارة المدرسية وجميع الأطراف المعنية لضمان تكامل الجهود وتحقيق الدعم

المجتمعي للمدرسة؟

المعلمون	التواصل دائم وفعال	التواصل غالباً وفعال	التواصل محدود أحياناً	التواصل غير فعال

				المتعلمون
				أولياء الأمور
				المجتمع المحلي
				الجهات الداعمة

٤. ما هي الآليات المستخدمة لتحديد المشكلات المحتملة والعمل على حلها بطرق مبتكرة؟

- الاعتماد على مشاركة جميع الأطراف
- الاعتماد على تحليل البيانات والمشاكل
- التفاعل معها فقط عند الضرورة
- لا توجد آليات محددة

٥. هل تقوم الإدارة بزيارات صفية منتظمة لمتابعة سير العملية التعليمية في الصفوف ودعم المعلمين؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

٦. ما مدى فعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي لتحقيق الأهداف التعليمية؟

- فعال جداً
- فعال إلى حد ما
- يحتاج إلى تحسين
- غير فعال

٧. هل تقوم الإدارة بمتابعة التحسينات أو التوصيات الناتجة عن التقييمات؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- نادراً

٨. كيف تقوم المدرسة ببناء علاقات مع المجتمع المحلي والجهات الداعمة لتأمين الموارد والدعم اللازم؟

	لا يتم بناء علاقات كافية	يتم بشكل محدود	يتم بشكل جيد	يتم ذلك بفعالية كبيرة	
					المجتمع المحلي
					الجهات الداعمة

٩. هل يتم تطبيق برامج الدعم المدرسي للتلاميذ المتعثرين في مدرستكم؟

- دائماً

- غالبًا
- أحيانًا
- أبدًا

الفئة الرابعة: الاحتياجات المستقبلية والتوقعات

١٠. ما هي احتياجات مدرستكم لتكون قادرة على إدارة أي تغيير أو مواكبة أي عملية تطوير في المنهاج التعليمي في المستقبل القريب ؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- دعم مالي لتأمين التجهيزات وتحديثها
- دورات تدريبية للمدير
- دورات تدريبية للإداريين
- دورات تدريبية للمعلمين
- تطوير البنية التحتية
- تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي
- توفير التكنولوجيا الحديثة
- إعداد خطط استدامة
- تأمين الدعم للتلاميذ المتعثرين
- تأمين النقص في الهيئة الإدارية
- تأمين النقص في الهيئة التعليمية
- الإرشاد الصحي
- الدعم النفس-اجتماعي
- غير ذلك، حدد:

شكراً جزيلاً على المشاركة!

ستساهم إجاباتكم في تقديم توصيات لتحسين التعليم في لبنان وضمان تطبيق المناهج المطوّرة بنجاح.

رابعاً: الاستبيان الموجه للمعلم

استبانة حول "جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة" - لبنان

الفئة المستهدفة: المعلم/ة

حضرة الأستاذ/ة المحترم/ة

يقوم المركز التربوي للبحوث والإنماء بإجراء دراسة حول حاجات المدارس البشرية والمادية في لبنان، وتحديد مستوى الجهوزية لتطبيق المناهج المطورة، مع التركيز على دور القيادة المدرسية في تسهيل هذه العملية وضمان تحقيق الجودة في التعليم، وهذه الاستبانة تُشكّل جزءاً أساسياً من ذلك.

يرجى من حضرتكم التعاون في تعبئة الاستبانة بدقة وموضوعية، وبما يتوافق مع شهادتكم وخبراتكم وتجاربكم وحاجاتكم المهنية، علماً أنّ نتائج هذه الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وهي سرية ورسمية.

البيانات الشخصية:

١. العمر: (يجب تحديد العمر بالضبط)

☐ أنثى

☐ ذكر الجنس: ٢.

٣. ما هو وضعك الوظيفي؟:

ملاك (بالأصالة)	تعاقد	مستعان به	مجلس الأهل	فاتورة	تقدمة	غير ذلك حدّد

٤. ما هي الشهادة العلمية (أكاديمية أو فنية) الأعلى التي حصلت عليها؟

نرجو الوضوح في تصنيفها (دار معلمين/ بكلوريا/ بكلوريا فنية/ إجازة/ إجازة تعليمية/ ماستر/ دكتوراة)

حدد:

.....

.....

٥. سنوات الخبرة في المجال التعليمي:

٥-٠ سنوات	١٠-٦ سنوات	١٥-١١ سنة	٢٠-١٦ سنة	٢٥-٢١ سنة	أكثر من ٢٥ سنة

٦. نوع المدرسة:

رسمي	خاص مجاني	خاص شبه مجاني	أونروا

٧. المنطقة:

بيروت	جبل لبنان (ضواحي)	جبل لبنان (ما عدا ضواحي)	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	عكار	بعلبك الهرمل

القسم الأول: الجهوزية العامة للمدرسة

١. مدى توفر الأدوات التعليمية في الصفوف الدراسية:

أ. هل يتوفر في الصفوف الدراسية لوح ابيض (White Board) ؟

متوفر	غير متوفر (تحت الطلب)	غير متوفر
رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)		
الحلقة الاولى من التعليم الاساسي		
الحلقة الثانية من التعليم الاساسي		
الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي		
المرحلة الثانوية		

ب. هل يتوفر في الصفوف الدراسية جهاز عرض (LCD)؟

متوفر في كل الصفوف	متوفر جزئياً في الصفوف (يتم نقله من صف إلى آخر)	غير متوفرة (تحت الطلب)	غير متوفرة
رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)			
الحلقة الاولى من التعليم الاساسي			
الحلقة الثانية من التعليم الاساسي			
الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي			
المرحلة الثانوية			

ت. هل تحتوي الصفوف الدراسية على الألواح التفاعلية (Active Board)؟

متوفرة في كل الصفوف	متوفرة جزئياً	غير متوفرة (تحت الطلب)	غير متوفرة
رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)			
الحلقة الاولى من التعليم الاساسي			
الحلقة الثانية من التعليم الاساسي			

				الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي
				المرحلة الثانوية

ث. هل تتوفر في المدرسة حواسيب (Computers)؟

غير متوفرة	غير متوفرة (تحت الطلب)	متوفرة جزئياً	متوفرة بشكل كامل (لكل الصفوف)	
				رياض الأطفال (ما قبل التعليم الأساسي)
				الحلقة الاولى من التعليم الاساسي
				الحلقة الثانية من التعليم الاساسي
				الحلقة الثالثة من التعليم الاساسي
				المرحلة الثانوية

٢. ما مدى صلاحية المقاعد والطاولات في الصفوف الدراسية للاستخدام اليومي من حيث الراحة والمتانة؟

- مناسبة جداً من حيث الراحة والمتانة
- مناسبة بشكل عام، مع بعض التحسينات الطفيفة
- تحتاج إلى تحسين في بعض الصفوف
- غير مناسبة للاستخدام بشكل عام

٣. هل تستخدم أدوات تعليمية رقمية (مواقع الكترونية- برامج تطبيقية عبر الانترنت،...) لدعم العملية

التعليمية؟

- أبداً
- أحياناً
- غالباً
- دائماً

٤. ما هي حالة العناصر التالية في الصفوف الدراسية؟

ضعيفة	مقبولة	جيدة	جيدة جداً	
				الاضاءة
				التكييف
				التهوية
				التدفئة
				أعمال الصيانة

٥. هل تتوفر هذه المرافق في المدرسة، وما هي حالتها؟

غير متوفرة	متوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام	متوفرة ولكن بحاجة إلى تحسين	متوفرة وجيدة	
				المختبرات
				المكتبة
				الملاعب
				النادي المدرسي
				قاعات المحاضرات
				قاعة اجتماعات
				المسرح

٦. كيف تصف جهورية المرافق الصحية في المدرسة؟

ضعيف	مقبول	جيد	ممتاز	
				مستوى نظافة المرافق الصحية
				تناسب عدد الحمامات مع عدد التلامذة
				سهولة وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليها
				تواجد عمال نظافة بدوام كامل
				انتظام تنظيف الحمامات

٧. كيف تصف مدى توفر مرافق وخدمات دعم الصحة والسلامة في المدرسة؟

ضعيفة	مقبولة	جيدة	ممتازة	
				توفر غرفة للإسعافات الأولية
				وجود عيادة طبية
				انتظام زيارة طبيب للمدرسة بشكل دوري
				تدريب المعلمين على الإسعافات الأولية

٨. كيف تصف وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة؟

ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة	
				توفر منحدرات
				وجود مصاعد
				تجهيز الصفوف لتلبية احتياجاتهم
				توفر حمامات مخصصة
				وجود دعم من موظف للمساعدة
				تقديم خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري

٩. ما مدى توفر المياه الصالحة للشرب وللأنظمة الصحية في المدرسة؟

▪ متوفرة بشكل جيد جدًا

▪ متوفرة بشكل جيد

▪ غير متوفرة بشكل كافٍ

▪ غير متوفرة

١٠. ما مدى توفر مواقف السيارات ومرافق النقل المدرسي للمتعلمين والمعلمين:

▪ متوفرة بشكل جيد جدًا

▪ متوفرة بشكل جيد

▪ غير متوفرة بشكل كافٍ

▪ غير متوفرة

١١. ما مدى توفر المساحات الخضراء والبيئة الطبيعية المحيطة بالمدرسة (الحدائق، الأشجار، المساحات

المفتوحة):

▪ متوفرة بشكل جيد جدًا

▪ متوفرة بشكل جيد

▪ غير متوفرة بشكل كافٍ

▪ غير متوفرة

القسم الثاني: التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية

١. ما مدى توفر الإنترنت والاتصال الرقمي في المدرسة (سرعة وجودة الإنترنت):

▪ متوفر بشكل جيد جدًا

▪ متوفر بشكل جيد

▪ غير متوفر بشكل كافٍ

▪ غير متوفر

٢. ما مدى استخدامك للتكنولوجيا والأدوات الرقمية في التدريس اليومي في الصف:

▪ استخدمها بشكل منتظم

▪ استخدمها أحيانًا

▪ نادرًا ما استخدمها

▪ لا استخدمها

٣. ما هي المهارات التكنولوجية التي تتقنها؟

• استخدم الحاسوب بشكل فعال

• اطور المحتوى التعليمي الإلكتروني

• استخدم أدوات التعليم عن بُعد

• احل البيانات التعليمية

• اطبق البرمجيات التعليمية

• اتواصل عبر الوسائل الرقمية

• اوظف الوسائط المتعددة في التعليم

• استخدم تكنولوجيا التعليم المساعد لذوي الاحتياجات الخاصة

- مهارات أخرى (يرجى التحديد) _____ :
- لا اتقن أي من هذه المهارات.

٤. ما هي الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا التي تعتبرها ضرورية لتطوير مهاراتك كمعلم/ة (سؤال مفتوح)

.....

.....

.....

٥. ما مدى توفر التدريب والدعم الفني للمعلمين في استخدام التكنولوجيا التعليمية:

- متوفر بشكل جيد جدًا
- متوفر إلى حد ما
- غير متوفر بشكل كافٍ
- غير متوفر

٦. ما مدى توفر صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية والتقنية وبرامجها وتطبيقاتها في المدرسة:

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

٧. ما مدى توفر فرق دعم فني متخصصة أو شخص مختص للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في المدرسة:

- متوفرة بشكل جيد جدًا
- متوفرة بشكل جيد
- غير متوفرة بشكل كافٍ
- غير متوفرة

٨. هل تستخدم مواد تعليمية إلكترونية؟

دائمًا	غالبًا	أحيانًا	أبداً	
				الكتاب الوطني الإلكتروني
				الكتب الإلكترونية الأخرى
				الفيديوهات التعليمية
				المواد التفاعلية (مثل الأنشطة التفاعلية عبر الإنترنت)

٩. ما مدى دعم الإدارة المدرسية لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعال في الصفوف الدراسية:

- دعم قوي جدًا
- دعم متوسط
- دعم ضعيف

■ لا يوجد دعم

١٠. ما هي أوجه الدعم المقدم من قبل الإدارة المدرسية لاستخدام التكنولوجيا؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا
- توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا
- تخصيص وقت للمعلمين على استخدام التكنولوجيا خلال عملية التعليم في الصف
- دعم فني متاح لحل المشكلات التقنية
- توفير موارد تعليمية إلكترونية

القسم الثالث: الكفايات القيادية والإدارية

الفئة الأولى: التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار

١. هل يتم وضع خطط استراتيجية خلال العام الدراسي لتحقيق الأهداف التعليمية في المدرسة؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

٢. إلى أي مدى يتم إشراك الهيئتين الإدارية والتعليمية في عملية وضع الخطط الاستراتيجية في المدرسة؟

- دائماً
- غالباً
- أحياناً
- أبداً

٣. في مدرستكم، كيف تتم عملية وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات؟

- تشارك جميع الأطراف بفعالية
- تشارك بعض الأطراف
- تتم بقرارات فردية من المدير
- لا توجد خطط محدّدة

٤. ما هي المجالات الأساسية التي تغطيها الخطط المدرسية؟ (يمكن اختيار عدة أجوبة)

- إدارة الموارد (البشرية والمادية)
- توزيع المهام والمسؤوليات
- تحديد الأولويات التربوية
- تقييم الأداء والتطوير
- تعزيز كفاءات الفريق التعليمي

٥. هل لدى المدرسة خطط بديلة للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات؟

- دائماً

- غالبًا
- أحيانًا
- أبدًا

الفئة الثانية: كفايات المدير القيادية والإدارية

١. ما هو نموذج القيادة الذي يُعتقد أنّ المدير يعتمد عليه في المدرسة؟

- قيادة تشاركية
- قيادة فردية
- قيادة موزعة
- نموذج آخر: (يرجى التحديد).....

٢. هل يتم توجيه الهيئة التعليمية وتشجيعها على الابتكار والممارسات التعليمية الحديثة في مدرستكم؟

- دائمًا بشكل فعال
- غالبًا
- أحيانًا
- نادرًا

٣. ما هو مستوى إشراك الفريق التعليمي في اتخاذ القرارات المهمة في مدرستكم؟

- يتم إشراكهم دائمًا وبشكل فعال
- غالبًا ما يتم إشراكهم
- أحيانًا يتم إشراكهم
- لا يتم إشراكهم في الغالب

٤. كيف يتم التعامل مع عمليات التغيير في المدرسة، وما هو دور الإدارة في توجيه ودعم الهيئة التعليمية وتشجيع الابتكار والممارسات الحديثة؟

- الإدارة تشجع وتوجه بفعالية وتدعم الابتكار بشكل مستمر
- الإدارة تقدم توجيهًا ودعمًا جيدًا، مع بعض الابتكار
- الإدارة تقدم دعمًا محدودًا لعمليات التغيير والابتكار
- لا يتم التركيز بشكل كبير على التغيير والابتكار

٥. ما هي المهارات القيادية الأساسية التي تتميز بها الإدارة في مدرستكم؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- القدرة على حل المشكلات
- التواصل الفعال
- التحفيز والدعم للهيئة التعليمية
- التخطيط والتنظيم
- إدارة التغيير

٦. برأيك، ما هي المجالات التي تحتاج الإدارة المدرسية إلى تطويرها؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- اتخاذ القرارات
- التواصل مع الأطراف المعنية
- التخطيط الاستراتيجي
- بناء الشراكات
- الابتكار في الممارسات التربوية

الفئة الثالثة: عمليات المتابعة والتقييم

١. كيف يتم تقييم أداء المعلمين والهيئة الإدارية من قبل المدير في المدرسة؟

- من خلال زيارات صفية منتظمة
- من خلال اجتماعات دورية
- من خلال أدوات تقييم محددة
- لا توجد آلية محددة

٢. هل تقوم الإدارة بتقديم ملاحظات وتوصيات بناءً على تقييماتها للمعلمين؟

- دائما
- أحيانا
- غالبا
- ابدا

٣. كيف يتم التواصل بين الإدارة المدرسية وجميع الأطراف المعنية لضمان تكامل الجهود وتحقيق الدعم

المجتمعي للمدرسة؟

	التواصل دائم وفعال	التواصل غالباً وفعال	التواصل محدود أحيانا	التواصل غير فعال
المعلمون				
المتعلمون				
أولياء الأمور				
المجتمع المحلي				
الجهات الداعمة				

٤. ما هي الآليات المستخدمة لتحديد المشكلات المحتملة والعمل على حلها بطرق مبتكرة؟

- الاعتماد على مشاركة جميع الأطراف
- الاعتماد على تحليل البيانات والمشاكل
- التفاعل معها فقط عند الضرورة
- لا توجد آليات محددة

٥. هل تقوم الإدارة بزيارات صفية منتظمة لمتابعة سير العملية التعليمية في الصفوف ودعم المعلمين؟

- دائماً

- غالبًا
- أحيانًا
- أبدًا

٦. ما مدى فعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي لتحقيق الأهداف التعليمية؟

- فعال جدًا
- فعال إلى حد ما
- يحتاج إلى تحسين
- غير فعال

٧. هل تقوم الإدارة بمتابعة التحسينات أو التوصيات الناتجة عن التقييمات؟

- دائمًا
- غالبًا
- أحيانًا
- نادرًا

٨. كيف تقوم المدرسة ببناء علاقات مع المجتمع المحلي والجهات الداعمة لتأمين الموارد والدعم اللازم؟

	يتم ذلك بفعالية كبيرة	يتم بشكل جيد	يتم بشكل محدود	لا يتم بناء علاقات كافية
المجتمع المحلي				
الجهات الداعمة				

٩. هل يتم تطبيق برامج الدعم المدرسي للتلاميذ المتعثرين في مدرستكم؟

- دائمًا
- غالبًا
- أحيانًا
- أبدًا

الفئة الرابعة: الاحتياجات المستقبلية والتوقعات

١. ما هي احتياجات مدرستكم لتكون قادرة على إدارة أي تغيير أو مواكبة أي عملية تطوير في المنهاج

التعليمي في المستقبل القريب ؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- دعم مالي لتأمين التجهيزات وتحديثها
- دورات تدريبية للمدير
- دورات تدريبية للإداريين
- دورات تدريبية للمعلمين
- تطوير البنية التحتية
- تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي

- توفير التكنولوجيا الحديثة
- إعداد خطط استدامة
- تأمين الدعم للتلامذة المتعثرين
- تأمين النقص في الهيئة الإدارية
- تأمين النقص في الهيئة التعليمية
- الإرشاد الصحي
- الدعم النفس-اجتماعي
- غير ذلك، حدد:

شكراً جزيلاً على المشاركة!

ستساهم إجاباتكم في تقديم توصيات لتحسين التعليم في لبنان وضمان تطبيق المناهج المطوّرة بنجاح.

١١. الملحق رقم ١١: أسئلة المقابلات

أولاً: للمسؤولين في وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء
أسئلة نصف موجهة يمكن طرحها على المدير العام ورئيسة المركز التربوي ومديري المديريات المرتبطة بالدراسة في
وزارة التربية والتعليم العالي حول جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة:

١. تقييم الموارد البشرية والمادية المطلوبة لتطبيق المناهج المطورة:
 - برايك، ما هي الموارد الأساسية المطلوبة (المادية والبشرية) لتطبيق المناهج المطورة بنجاح في المدارس؟
 - هل لديكم اي معلومات احصائية عن مدى توفر التجهيزات والوسائل التعليمية في المدرسة؟
 - وهل لديكم خطة لتأمين هذه الوسائل التعليمية والتجيزات؟
 - فيما يتعلق بالموارد البشرية اللازمة لتطبيق المناهج المطورة،
 - برأيكم، ما هي الكوادر البشرية الجديدة التي تحتاجها المدرسة لتطبيق المناهج المطورة؟
 - برايك أيضاً، الكفايات المتخصصة متوفرة بشكل ملائم لدعم المناهج الجديدة؟
٢. دور القيادة المدرسية:
 - ما هو تصوركم عن دور الإدارة المدرسية في إنجاح تطبيق المناهج المطورة؟
 - هل ترون أن مديري المدارس يمتلكون المهارات الكافية لدعم المناهج الجديدة؟
 - هل تعتبرون ان صلاحيات المدير ومهامه بحاجة الى اعادة نظر في سياق تطبيق المناهج المطورة؟ لماذا؟
 - وما الذي تحتاجه القيادة المدرسية لتكون فعالة في هذا السياق؟
٣. التحديات في تطبيق المناهج المطورة:
 - برايك ما هي التحديات التي من المحتمل ان تواجه مديري المدارس عند تطبيق المناهج المطورة في المدارس؟
 - كيف سيتم دعم الإدارة المدرسية لضمان قدرتها على تخطي الصعوبات عند تطبيق المناهج المطورة؟
 - هل من خطة لمتابعة التطبيق ؟
 - كيف سيتم تقييم أداء المدارس؟
٤. دور التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية:
 - ما مدى أهمية التكنولوجيا في دعم المناهج المطورة؟ وكيف تقيمون جهوزية المدارس في هذا المجال؟
 - كيف تعمل الوزارة على توفير الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية اللازمة؟ وما هي الأولويات التي تضعونها في هذا السياق؟
 - كيف يمكن تحسين استخدام التكنولوجيا في المدارس برأيكم لدعم تطبيق المناهج المطورة؟
٥. دعم الطلاب وبيئة التعلم:
 - ما هي خطة الوزارة لتأمين الدعم اللازم لجميع الطلاب في المدارس، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة؟
 - ما الذي يحتاجه المعلمون والطلاب لضمان بيئة تعلم آمنة وصحية؟ وكيف يتم تلبية هذه الاحتياجات حالياً؟

- كيف تنظر الوزارة إلى دورها في تعزيز المرافق الصحية والبيئة الآمنة في المدارس؟
- ٦. رؤية الوزارة للتطوير المستقبلي:

- ما هو تصوركم لمستقبل التعليم في لبنان بعد تطبيق المناهج المطورة؟
- ما هي الخطوات الأساسية التي ترون أن الوزارة يجب أن تتخذها لتحقيق تطوير شامل ومستدام للمدارس؟
- كيف تخططون لاستمرارية دعم المدارس والقيادات المدرسية والمعلمين بشكل فعال؟

ثانيًا: المسؤولين في القطاع الخاص والخبراء في المناهج

مقابلة حول جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

١. تقييم الموارد البشرية والمادية المطلوبة لتطبيق المناهج المطورة:

- برأيكم، ما هي الموارد الأساسية المطلوبة (المادية والبشرية) لتطبيق المناهج المطورة بنجاح في المدارس؟

- هل لديكم أي معلومات إحصائية عن مدى توفر التجهيزات والوسائل التعليمية في المدرسة؟
- هل لديكم خطة لتأمين هذه الوسائل التعليمية والتجهيزات؟
- فيما يتعلق بالموارد البشرية اللازمة لتطبيق المناهج المطورة،
 - برأيكم، ما هي الكوادر البشرية الجديدة التي تحتاجها المدرسة لتطبيق المناهج المطورة؟
 - برأيكم أيضًا، هل الكفايات المتخصصة متوفرة بشكل ملائم لدعم المناهج الجديدة؟

٢. دور القيادة المدرسية:

- ما هو تصوركم عن دور الإدارة المدرسية في إنجاح تطبيق المناهج المطورة؟
- هل ترون أن مديري المدارس يمتلكون المهارات الكافية لدعم المناهج الجديدة؟
- هل تعتبرون أن صلاحيات المدير ومهامه بحاجة إلى إعادة نظر في سياق تطبيق المناهج المطورة؟ لماذا؟
- ما الذي تحتاجه القيادة المدرسية لتكون فعالة في هذا السياق؟

٣. التحديات في تطبيق المناهج المطورة:

- برأيكم ما هي التحديات التي من المحتمل أن تواجه مديري المدارس عند تطبيق المناهج المطورة في المدارس؟
- كيف سيتم دعم الإدارة المدرسية لضمان قدرتها على تخطي الصعوبات عند تطبيق المناهج المطورة؟
- هل من خطة لمتابعة التطبيق؟
- كيف سيتم تقييم أداء المدارس؟

٤. دور التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية:

- ما مدى أهمية التكنولوجيا في دعم المناهج المطورة؟ وكيف تقيمون جهوزية المدارس في هذا المجال؟
- كيف تعمل (الإدارة) على توفير الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية اللازمة؟ وما هي الأولويات التي تضعونها في هذا السياق؟

- كيف يمكن تحسين استخدام التكنولوجيا في المدارس برأيكم لدعم تطبيق المناهج المطورة؟

٥. دعم الطلاب وبيئة التعلم:

- ما هي خطة (الإدارة) لتأمين الدعم اللازم لجميع الطلاب في المدارس، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة؟

- ما الذي يحتاجه المعلمون والطلاب لضمان بيئة تعلّم آمنة وصحية؟ وكيف يتمّ تلبية هذه الاحتياجات حالياً؟
- كيف تنتظر (الإدارة) إلى دورها في تعزيز المرافق الصحية والبيئة الآمنة في المدارس؟
- ٦. رؤية (الإدارة) للتطوير المستقبلي:
- ما هو تصوركم لمستقبل التعليم في لبنان بعد تطبيق المناهج المطورة؟
- ما هي الخطوات الأساسية التي ترون أن على الوزارة أن تتخذها لتحقيق تطوير شامل ومستدام للمدارس؟
- كيف تخططون لاستمرارية دعم المدارس والقيادات المدرسية والمعلمين بشكل فعال؟

١٢. الملحق رقم ١٢: أسئلة مجموعات التركيز- المتعلمين

أسئلة لمجموعات التركيز من المتعلمين في سياق "جهوزية المدارس وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة" - لبنان

البيئة المدرسية:

- هل تشعر بالأمان والترحيب في المدرسة؟ لماذا أو لماذا لا؟ ما الذي يجعلك تشعر بالأمان أو عدم الأمان في المدرسة؟
- ما هي الأماكن المفضلة والأقل تفضيلاً لديك في المدرسة؟ ولماذا؟ هل هناك أماكن خلال اليوم الدراسي تشعر فيها براحة أكبر؟
- ما هي الأوقات المفضلة والأقل تفضيلاً لديك في المدرسة؟ ولماذا؟ هل هناك أوقات خلال اليوم الدراسي تشعر فيها براحة أكبر؟
- ما التغييرات التي تقترحها لتحسين بيئة المدرسة للجميع؟

الدعم الأكاديمي:

- ما هي الموارد أو البرامج الموجودة في المدرسة والتي تساعدك على النجاح أكاديمياً؟
- ما هي الموارد المادية أو البرامج التقنية التي أنت بحاجة لها؟ (تكنولوجيا، أو الدروس الإضافية خارج الدعم الرسمي)
- هل هناك برامج أو أنشطة خارج المنهج تجدها مفيدة في تعليمك؟

المهارات والمحتوى:

- ما المهارات التي تعتقد أنها الأكثر أهمية لتعلمها من أجل مستقبلك؟
- هل هناك موضوعات أو مواد دراسية تتمنى أن يتم تدريسها في المدرسة لكنها غير موجودة حالياً؟
- هل تشعر أن المناهج الحالية تُعَدُّ جيداً للحياة بعد المدرسة الثانوية؟ لماذا أو لماذا لا؟
- هل يتم تطوير كفايات مستعرضة مثل التواصل أو العمل الجماعي أو إدارة الوقت؟
- في حال لا كيف برأيك يمكن تطويرها؟
- هل يتم تطوير هذه الكفايات من خلال مشاريع محددة؟

التطلعات المستقبلية:

- ماذا لو أُتيحت لك الفرصة لتبدي رأيك في تصميم مادة دراسية جديدة، ما هي هذه المادة؟
- ما هي المواضيع التي تقترح أن يتم إدراجها في هذه المادة ولماذا؟
- ما مدى أهمية تضمين موضوعات مثل العم النفسي الاجتماعي النفسية، التوجيه المهني، مهارات الحياة،...؟

١٣. الملحق رقم ١٣: لائحة إجراء المقابلات

الرقم	المسؤول
١	مدير عام التربية- الأستاذ عماد الأشقر
٢	رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء- البروفسورة هيام إسحق
٣	مدير التعليم الابتدائي- الأستاذ جورج داوود
٤	مدير التعليم الثانوي- الأستاذ خالد الفايد
٥	مديرة الارشاد والتوجيه- الدكتورة هيلدا خوري - <u>تعذر إجراء المقابلة معها</u>
٦	الأب يوسف نصر- أمين عام المدارس الكاثوليكية ومنسق اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة في لبنان
٧	الدكتور فضل الموسوي - نائب المدير العام - المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم
٨	الأستاذ رمزي زين الدين - مدارس العرفان
٩	الدكتورة غنى البدوي- مديرة الشؤون التربوية- جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية
١٠	الأستاذ الدكتور جورج نحاس- خبير رئيسي في المناهج - الإطار الوطني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي- السلم التعليمي وتنظيم السنة الدراسية
١١	الأستاذة الدكتورة فاديا حطيط- خبيرة في لجنة الطفولة المبكرة في الاوراق الاساسية المساندة للإطار الوطني للمنهاج

١٤. الملحق رقم ١٤: لائحة مجموعات التركيز

أ. القطاع الرسمي

رقم المركز التربوي	اسم الثانوية	بريد الثانوية الإلكتروني	المحافظة	اسم المدير	هاتف المدير	اسم التلميذ
1	1528	الامير شكيب ارسلان الرسمية المختلطة	shakibirslanss@mehe.school	بيروت	وسيلة يموت	آية محمد علي حمود هيام مصطفى يموت سيلينا وليد بو حسن
2	6	جبران غسان التويني الثانية الرسمية	ashrafieh2bss@mehe.school	بيروت	جوزاف جورج نعيم	جاسمين جورج سعد هادي حيدر الجمال آية حسن فواز
3	30	دولة الرئيس رياض الصلح الرسمية للبنين	raselnabehss@mehe.school	بيروت	عبير محمد الحمصي	لوسيا ابراهيم صعب يحيى عالء الدين سيرين بدر علوان
4	1476	ثانوية حرمون	haramounrachayass@mehe.school	البقاع	علي بو لطيف	جمال حافظ غطاس نانسي إيهاب سعد ريماس عماد أحمد
5	1009	القرعون	karaounss@mehe.school	البقاع	مصعب ديب	نور فادي نصيف ديانا محمد دباجة محمد عماد عرابي
6	833	مجدل عنجر	majdelanjarss@mehe.school	البقاع	خالد حمزة	ليا ماهر بيضون مرام محمد القرعوني سيرين بلال غنوم
7	255	مارون عبود- عاليه	marounabboudss@mehe.school	جبل لبنان	سناء شهيب	رينا الرئيس آدم ابو سعد باسم غريزي
8	1464	اهمج الرسمية	ehmejss@mehe.school	جبل لبنان	نينيا اديب منصور	آيه ماري طوني ابي يونس سيبال نزيه متي جيسن شربل متي
9		المختارة	almoukhtarass@mehe.school	جبل لبنان	باسم حسيب ملاك	غني فادي كيوان جويس نبيل زين الدين خلدون فادي سعدالدين
10	1555	القبة الجديدة المختلطة	Kobbe3ss@mehe.school	الشمال	عائشة بزال	روان عبد الناصر المانع

رقم المركز التربوي	اسم الثانوية	بريد الثانوية الإلكتروني	المحافظة	اسم المدير	هاتف المدير	اسم التلميذ
						جهاد جمال آغا
						سحر عبدالله أحمد
11	1391	كفرعقا	kafarakkass@mehe.school	الشمال	كوزات نعيم عطالله	رنيم خالد بري جيننا ريمون بو سابا ماريلين أمين الجميل
12	490	سير الضنية	sirdonniehss@mehe.school	الشمال	راوية الشقيق	ريان دكرمنجي حلا بو كنج راما سلمى
13	967	نبيل اديب سليمان -بدنايل	bidnayeiss@mehe.school	بعلبك الهرمل	بلال الحاج سليمان	تيا حسن الحاج سليمان صفوان علي معربوني هادي عبد الكريم الرمح
14	885	راس بعلبك	rasbaalbeckss@mehe.school	بعلبك الهرمل	زياد ابراهيم ناصيف	ماريا جورج اللقيس سيرينا طوني غانم غنوة فليطي
15	1473	الهرمل النموذجية	hermelnamouzajass@mehe.school	بعلبك الهرمل	متياد بليل	غدير سامر عاصي غدير ركان خير الدين ثروت حسين شمس
16	635	القببات	Kobayatbss@mehe.school	عكار	كارلا خوري	انطونيو مخول نور ابراهيم جوزيف حاكمة
17	1585	الكواشرة	alkawashirass@mehe.school	عكار	خالد اسماعيل	هويدا فاروق سقر آية محمد الاسعد مايا خالد محمد
18	1390	حرار	hrarss@mehe.school	عكار	وليد اللقيس	جنى هزيم احمد درويش ماجدة عيسى
19	1411	البازورية	nbazouriehss@mehe.school	الجنوب	الهام فرج	حسين محمد شهاب هشام ياسر سعد سارة عبد الله صوفان
20	1043	د.حكمت صباغ "يمنى العيد"	saidagss@mehe.school	الجنوب	نهلا محمد	سرين بلال مفتاح سارة محمد البطحيش صونيل محمد ضافر

رقم المركز التربوي	اسم الثانوية	بريد الثانوية الإلكتروني	المحافظة	اسم المدير	هاتف المدير	اسم التلميذ
21	1070	مغدوشة	maghdouchiss@mehe.school	الجنوب	رنا جرجس سمعان	70/458925
				خير حنينة		ميا نخلة قسطنطين
						جوي شربل يوسف
						كلارا اميل عزيز
22	1449	كفرا	kafrass@mehe.school	النيطية	فؤاد ابراهيم	03/297670
						حوراء محمد حجازي
						محمود عز الدين
						مهي سويدان
23	1324	حسن كامل الصباح	alsabbahss@mehe.school	النيطية	عباس كامل شميساني	03/713890
						لينا كحيل
						ريم جمعة
						احمد باسم فقيه
24	1176	حاصبيا	hasbayass@mehe.school	النيطية	رانية بو غيدا	71435323
						تالين وسام الكاخي
						سيرين عاطف
						الخماسي
						غدي رجا القاضي

ب. القطاع الخاص

	Joseph Reiady
	Georgio Kareh
Saint Coeur – Batroun	Gaëlle Sakr
	Georges Abboud
	Thea Baz
Al-Ofoq Al Jadid	Lara Basrawi
	Naziha Aïin
	Sadine Sabbagh
Al – Kalaa School	Ranime Ghourabi
	Yousef Nahouli
	Dima ghanem
NAS –Beqaa	Jean Michel Daoud
	Charbel Sassine

	Dany Abou Ali
Averroes College Taalbaya	Ali Nabha
	Yara Houshaymi
	Mayssam Hachem
Saint Coeur – Zahle	Racha Sleiman
	Charbel Moutran
	Clea Sarkis
SSCC – Marjeyoun	Chadi Hadwi
	Israa Chitt
	Moufid Said
Ajyal High School –Nabatieh	Fatima Makki
	Kobrosly Farouk
	Lamar Kobrosly

١٥. الملحق رقم ١٥: الدراسة التجريبية أو التطبيق التجريبي

مدارس **Pilot** دراسة جهوزية المدارس في لبنان وقيادتها الفعالة في ضوء المناهج المطورة

المحافظة	قطاع التعليم	رقم المدرسة	اسم المدرسة
بيروت	رسمي	1621	مدرسة الشهيد عدنان حلباوي الرسمية-الاوراعي
بيروت	رسمي	17	البنات الثانية الرسمية المختلطة
جبل لبنان (الضواحي)	رسمي	141	متوسطة انطلياس الرسمية المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	167	جبل الاولى الرسمية المتوسطة المختلطة
جبل لبنان (ماعد الضواحي)	رسمي	312	كمال جنبلاط الرسمية المتوسطة المختلطة
الشمال	رسمي	385	الحياة الرسمية للبنات
البقاع	رسمي	805	متوسطة قاع الريم الرسمية المختلطة
الجنوب	رسمي	1234	الشهيد حسن قصير المتوسطة الرسمي
الجنوب	رسمي	1514	مدرسة الشهيد محمد زعرور الرسمية المختلطة
عكار	رسمي	644	عيدمون المختلطة الرسمية

١٦. الملحق رقم ١٦: المقابلات مع المسؤولين التربويين- الرموز والفئات المستخرجة

الرموز Codes	الفئات Themes	التفاصيل Details
توفر التقنيات (Availability of Technology)	تحديات البنية التحتية (Infrastructure Challenges)	نقص التكنولوجيا والمختبرات، انقطاع الإنترنت وضعف استقراره، نقص المواد التقنية والموارد التعليمية.
عدم تكافؤ بين المدارس (Inequality Among Schools)	العدالة في توزيع الموارد التعليمية (Equity in Resource Distribution)	مدارس مجهزة بالكامل مقابل مدارس تعاني من نقص حاد، غياب العدالة في توزيع الموارد.
ضعف الكفايات التربوية (Weak Educational Competencies)	أهمية تدريب الكادر التعليمي (Teacher Training Importance)	الحاجة إلى برامج تدريب مستمرة لتحويل التركيز نحو الكفايات وأهداف التعليم النوعي.
إدارة لوجستية تنظيمية (Logistical Administration)	إعادة تعريف دور الإدارة المدرسية (Redefining School Administration)	التركيز الحالي على الجوانب التنظيمية بدلاً من القيادة التربوية وتفعيل دور المديرين كقادة متفاعلين مع المناهج المطوّرة.
غياب التركيز على القيادة التربوية (Lack of Educational Leadership)	إعادة تعريف دور الإدارة المدرسية (Redefining School Administration)	الحاجة إلى فهم فلسفة المناهج المطوّرة وتحقيق التوازن بين المهام الإدارية والتعليمية.
تعزيز برامج التدريب (Enhancing Training Programs)	أهمية تدريب الكادر التعليمي (Teacher Training Importance)	توفير برامج تدريبية متخصصة ومستدامة للمعلمين والمديرين لتحقيق أهداف المناهج الجديدة.
تكنولوجيا التعليم (Educational Technology)	التكنولوجيا كعنصر أساسي للتحويل (Technology as a Key Driver)	استخدام تقنيات محلية مثل Intranet ، توفير التكنولوجيا بأسعار معقولة، وتكاملها لدعم التعليم رغم ضعف الإنترنت.
الدعم المالي والسياسات الحكومية (Financial and Policy Support)	دور الحكومة في دعم التعليم (Government's Role in Education Support)	توفير تمويل واضح ومباشر، تبني سياسات تدعم التحويل التعليمي نحو التعليم النوعي المتماشى مع التطورات العالمية.
محدودية المساحات (Limited Spaces)	تحديات البنية التحتية (Infrastructure Challenges)	نقص المساحات المخصصة لبعض الأنشطة الجديدة مثل الرياضة والمسرح والموسيقى.

١٧. الملحق رقم ١٧: المقابلات مع المسؤولين في المؤسسات التربوية الخاصة- الرموز والفئات المستخرجة

الأسئلة	الرموز	الفئات
١- تقييم الموارد البشرية والمادية المطلوبة لتطبيق المناهج المطوّرة: برأيكم، ما هي الموارد الأساسية المطلوبة (المادية والبشرية) لتطبيق المناهج المطوّرة بنجاح في المدارس؟	• عدم تهيئة الموارد البشرية: الموارد البشرية لم تكن مهيأة في ١٩٩٧ ولم يتم تدريبها بشكل كافٍ. • استقطاب معلمين جدد: متخصصون في الميادين المعرفية المستحدثة. • تدريب المعلمين الحاليين: على دمج الكفايات الممتدة مع المواد المختلفة. • تدريب المعلمين على التقويم: فهم وتعليم استراتيجيات تقويم الكفايات المركبة. • استقطاب منسقين جدد: مواكبة المتطلبات الجديدة والإشراف على الاختصاصات المستحدثة. • تدريب المنسقين الحاليين: للإشراف على المعلمين وضمان تطبيق المناهج بكفاءة. • التأرجح بين المناهج: تضارب بين منهج قديم ومنهج جديد (مقاربة بالمضمون مقابل مقاربة بالأهداف). • عدم الوضوح في المقاربة التربوية: اختلاف بين المقاربة التلقينية (magistral) والمقاربة التفاعلية (interactive). • الضغوطات والظروف: تأثير الحرب والظروف الاقتصادية والاجتماعية على الجاهزية. • التفاوت في إمكانيات المدارس: الفروقات بين المدارس الرسمية والخاصة في الموارد المادية. الخاصة أكثر تجهيزًا. التفاوت بين المدارس الخاصة نفسها (العرفان، الكاثوليكية). • كلفة التجهيزات: من يتحمل تكلفة التجهيزات المطلوبة للمناهج الجديدة؟ • التجهيزات الرقمية: مدارس خاصة تتمتع بإمكانيات تطبيق التعليم عن بعد، واستخدام الكمبيوتر لتسهيل تطبيق المناهج. • اتصال بالإنترنت: لدعم التعليم الرقمي والتفاعلي. • تجهيزات صافية متنوعة: مثل الشاشات التفاعلية أو أدوات التعليم الحديثة.	الموارد البشرية جهوزية الموارد المادية
هل لديكم أي معلومات إحصائية عن مدى توفر التجهيزات والوسائل التعليمية في المدرسة؟	• جهوزية نسبية في مدارس المقاصد. • التجهيزات المادية في المدارس: كمبيوترات وألواح تفاعلية، مختبرات العلوم. • نقص التجهيزات في القسم الثانوي (العرفان) • غرف صفية إضافية: حاجة الأقسام الثانوية إلى مساحات صفية جديدة. • مختبرات حديثة متخصصة: متطلب أساسي لتلبية احتياجات المناهج الجديدة.	التجهيزات والوسائل التعليمية تحديات تطبيق المناهج

الدعم المؤسسي	• عدم وجود إحصائيات دقيقة: نقص في المعلومات الدقيقة عن تجهيزات كل المدارس. • تأثير نقص الإحصائيات على التخطيط الفعال لتطبيق المناهج. • ٥٠٪ من المدارس الكاثوليكية جاهزة (التفاوت بين المدارس ضمن المؤسسة الواحدة). • التفاوت بين المدارس: يؤثر على إعداد التلامذة ويزيد من الفجوة التعليمية. • أهمية التحضير المسبق: يشمل تحضير البنية التحتية، الموارد، والعقلية التعليمية. • التطبيق التدريجي للمناهج: بدء التطبيق في المراحل المبكرة primaire أو preschool • تجنب الاستعجال: التركيز على التجهيزات وتحضير الأرضية قبل التوسع. • أهمية دليل التجهيزات: ضرورة إعداد دليل من قبل المركز التربوي للتجهيزات المطلوبة لتطبيق المناهج الجديدة.	
تحديات وضع خطة لتأمين الوسائل الاستراتيجية المالية والتخطيط (تأمين الموارد والتجهيزات، التعاون مع القطاعين العام والخاص، التخطيط المالي لتنفيذ الخطة)	• الخطط الحالية لا تتوافق مع المناهج الجديدة. • الحاجة إلى التعديل. • الحاجة إلى التمويل. • الارتباط بالبرنامج الزمني لتطبيق المناهج. • الجاهزية لتطبيق المناهج في مرحلة الروضة والتعليم الأساسي. • المرحلة الثانوية بحاجة إلى تدابير خاصة. • تأجيل تطبيق المناهج في المرحلة الثانوية. • المقارنة بين المدارس المقاصدية والمدارس الأخرى. • الاختصاصات الجديدة غير جاهزة في المدارس الأخرى. الخطة ستتضمن تأمين الوسائل والتجهيزات الضرورية لتطبيق المناهج أو الخطط التكنولوجية، وهو ما يتطلب تخصيص ميزانيات محددة وتعاون مع شركاء من القطاعين العام والخاص. وجود الشراكات مع القطاعين العام والخاص يعد جزءاً أساسياً من الخطة لضمان تحقيق التمويل اللازم والموارد المطلوبة لتنفيذ الخطة بنجاح. الخطة تعتمد على ميزانيات مخصصة ومدرسة لضمان تأمين التجهيزات اللازمة، ما يشير إلى حاجة للجوانب المالية واللوجستية في تحقيق أهداف الخطة. الخطة تتعلق بما تريده الوزارة (عدم وضوح الصورة حول المستقبل، عدم وجود إجابات واضحة للأسئلة، مشاكل في مراحل السلم التعليمي، الحاجة لمعرفة اتجاه وزارة التربية).	هل لديكم خطة لتأمين هذه الوسائل التعليمية والتجهيزات؟
إعداد الكوادر البشرية التكنولوجية والتعليم المهني .	إعداد الطاقم الحالي (من المدراء، المعلمين، المسؤولين التربويين). • العقلية الجديدة والتوجه التربوي. • القدرة على التكيف	فيما يتعلق بالموارد البشرية اللازمة لتطبيق المناهج المطورة،

التأهيل المهني للمعلمين والاختصاصيين في المسارات المختلفة. الكفايات المتخصصة والتقييم الجديد: التحول إلى تقييم يعتمد على المهارات والكفايات.	• أصحاب الاختصاص في مختلف المجالات. • التكنولوجيا في التعليم (الاستعمال المتطور للتكنولوجيا). • التعليم المهني. • التعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. • المسارات الأكاديمية والعملية (التوجه بين الأكاديمي والمهني). • التحول في تقييم الطلاب (المهارات والكفايات بدلاً من الأهداف التقليدية). • تدريب للتعامل مع المواد وفق أهداف المناهج الجديدة. • إعداد معلمين للتقريب في المرحلة الثانوية وفق المواد الدراسية	برأيكم، ما هي الكوادر البشرية الجديدة التي تحتاجها المدرسة لتطبيق المناهج المطورة؟
الكفايات المتخصصة الجاهزية والتدريب.	• جاهزية مدارس جمعية المقاصد للتدريب والمواكبة • الكفايات المتخصصة غير متوفرة. • وجود مركز للتدريب والتطوير المهني. • وجود مجلس للمنسقين. • متابعة عمل الأعضاء بشكل مستمر من قبل إدارة الشؤون التربوية. • التقريب في المرحلة الثانوية في المواد يحتاج إلى معلمين جدد وهم غير متوافرين • لا معلمين للتعامل مع ذوي الاحتياجات • لا توجد كفاءات متخصصة للتعامل مع المنهاج المطور • الكفايات التكنولوجية غير متوفرة لدى جميع المعلمين (استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم)	برأيكم أيضاً، هل الكفايات المتخصصة متوفرة بشكل ملائم لدعم المناهج الجديدة؟
الإدارة المدرسية وتخطيط المناهج دعم وتطوير المعلمين التعاون والتواصل التقييم والتحسين المستمر. التحديات والابتكار. تحقيق النتائج التعليمية إدارة الموارد اللوجستية والبشرية توفير الموارد البشرية المتخصصة. المتابعة والتقييم	• وضع استراتيجيات وخطط واضحة وقابلة للتنفيذ. • توفير بيئة تعليمية ملائمة. • دعم المعلمين في تدريبهم وتطوير مهاراتهم. • تعزيز ثقافة التعاون بين المعلمين والطلاب وأولياء الأمور. • تقييم الأداء للتحسين المستمر. • التنمية المستدامة لأقسام المدارس كافة. • معالجة التحديات أثناء التطبيق. • تحفيز الابتكار في أساليب التدريس. • تحقيق نتائج تعليمية أفضل. • توفير الأمور اللوجستية الرقمية وغير الرقمية. • توفير الموارد البشرية المتخصصة. • إتاحة فرص التدريب المهني للمعلمين القدامى. • متابعة استخدام الموارد اللوجستية والاستفادة منها. • متابعة عمليات تقييم التلاميذ لضمان تحقيق المخرجات أو الكفايات المطلوبة	٢- دور القيادة المدرسية: ما هو تصوركم عن دور الإدارة المدرسية في إنجاح تطبيق المناهج المطورة؟

التدريب والتطوير المهني للمديرين تمكين القيادة المدرسية	- بعض المديرين الحاليين لا يمتلكون المهارات الكافية لدعم المناهج الجديدة. - أهمية إخضاع المديرين للتدريب اللازم. - التدريب من قبل واضعي المناهج. - تمكين المديرين من إدارة مدارسهم في ظل المناهج الجديدة.	هل ترون أن مديري المدارس يمتلكون المهارات الكافية لدعم المناهج الجديدة؟
صلاحيات المدير وقيادة المناهج الجديدة تعزيز الابتكار وإدارة التحديات قوانين وتعديلات تشريعية إعداد المديرين	- صلاحيات المدير تحتاج إلى إعادة نظر. - تفعيل أساليب قيادة جديدة تتماشى مع متطلبات التعلم المعاصر. - صلاحيات أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج. - تخصيص الموارد. - تعزيز ثقافة الابتكار داخل المدرسة. - إدارة التحديات المرتبطة بتطبيق المناهج الجديدة بكفاءة أكبر. - قانون ٢٠١٣: ضرورة حصول المدير على إجازة في إدارة المدرسة. - إجازة إدارة المدرسة: المدير يجب أن يحصل على إجازة متخصصة في إدارة المدرسة. - تعديلات في المناهج: المناهج بحاجة إلى تعديل قوانين. - النجاح التلقائي: يجب تعديل قوانين تخص النجاح التلقائي. - العلاقة بين الأكاديمي والمهني: بحاجة إلى تعديلات. - التعليم عن بُعد: بحاجة إلى تعديلات قانونية. - إعداد المديرين: تدريب المديرين مهم لاستمرار تطبيق المناهج.	هل تعتبر أن صلاحيات المدير ومهامه بحاجة إلى إعادة نظر في سياق تطبيق المناهج المطورة؟ ولماذا؟
تعزيز مهارات القيادة التواصل والتعاون الدعم الفني والتكنولوجي الرؤية والاستراتيجية	- التدريب على المناهج الجديدة - التدريب على إدارة التغيير - التدريب على القيادة الاستراتيجية - برامج تدريب وتنمية مهنية على أساليب التعليم الحديثة - رؤية واضحة واستراتيجية: تنسيق الأهداف التعليمية مع المناهج المطورة. - التواصل الفعال: مع المعلمين، أولياء الأمور، والمجتمع. - بيئة عمل تعاونية: تشجيع الابتكار داخل المدرسة. - الدعم الفني والتكنولوجي: توفير الأدوات اللازمة لضمان تطبيق المناهج بكفاءة. - تحسين جودة التعليم وتجربة الطلاب: الهدف النهائي من تطبيق المناهج	ما الذي تحتاجه القيادة المدرسية لتكون فعالة في هذا السياق؟
التحديات البشرية والاجتماعية التحديات الفنية والتقنية التحديات المادية	- مقاومة التغيير من قبل المعلمين وأطراف أخرى - مقاومة نفسية أو عملية نتيجة الاعتياد على النمط القديم، أو خوف من الفشل في تنفيذ المناهج الجديدة.	٣- التحديات في تطبيق المناهج المطورة: برأيكم ما هي التحديات التي من المحتمل أن تواجه مديري المدارس

التحديات الإدارية والتتظيمية والتحديات التعليمية	عند تطبيق المناهج المطورة في المدارس؟ • صعوبة في توفير التدريب المناسب والمستمر للمعلمين لضمان فهمهم الكامل للمناهج الجديدة • نقص الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم تطبيق هذه المناهج • تنظيم الجدول الزمني والأنشطة الدراسية لتحقيق التوازن بين المناهج المطورة والمتطلبات التقليدية مما يتطلب مهارات قيادية وإدارية عالية من المديرين • صعوبة إيجاد الموارد البشرية الأكفاء لتطبيق المناهج الجديدة • الفاقد التعليمي الذي ما زال التلامذة يعانون منه منذ جائحة كورونا والأزمات المتكررة • عدم تكيف المعلمين القدامى في المدرسة مع المناهج الجديدة بالرغم من تلقي التدريب اللازم لذلك (التأرجح بين المقاربة بالأهداف والمقاربة بالكفايات). • عدم قدرة المدرسة على تأمين أجهزة للتكنولوجيا الرقمية ربما بسبب عدم توفر الميزانية الكافية لذلك في ظل الضائقة الاقتصادية • تحديات تتعلق بالتلامذة أنفسهم، بسبب شعورهم بصعوبة تلقي العلم بطرق تدريسية مختلفة عن سابقتها وبنمط مختلف عن ذلك في الصفوف السابقة. • عدم مرونة خطط التقويم الموحدة: عدم ملاءمة خطط التقويم التي أعدتها الدولة لبعض السياقات، خصوصاً في المدارس الخاصة.	كيف سيتم دعم الإدارة المدرسية لضمان قدرتها على تخطي الصعوبات عند تطبيق المناهج المطورة؟
التدريب والتطوير المهني المالية والتكنولوجية الإشراف والمتابعة السياسات والآليات التنفيذية الشراكة والمسؤولية المؤسسية شبكات الدعم والتعاون	• ورش العمل الدورية • التدريب على إدارة التغيير • تعزيز التعاون بين الإدارة والمعلمين • نقص التمويل • دعم البنية التحتية التكنولوجية • تأمين الأجهزة والبرامج اللازمة • تعيين مشرفين تربويين • تقديم الدعم الميداني المباشر • بناء علاقة دعم وثقة • إعداد آليات تطبيقية واضحة • إصدار مراسيم تطبيقية • سياسات مرنة وقابلة للتكيف • تحميل وزارة التربية المسؤولية • التعاون بين المدارس والوزارة • إشراك الجهات الممولة • تشكيل لجان تربوية إقليمية • تبادل الخبرات وأفضل الممارسات • تعزيز المنديات التعليمية	

التجريب التقييم (من قبل معلمين وإداريين لمتابعة سير عمل المناهج وتحديد نقاط القوة والضعف في كل مدرسة). المراجعة المرجعية في وضع الخطط	تجريب الخطة قبل تعميمها تفعيل التواصل بين المركز التربوي وإدارات المدارس الرسمية والخاصة في بيروت والمحافظات المؤسسات الخاصة جاهزة للتجريب في مدارسها تشكيل فرق تقييم وضع مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس لتقييم نتائج التعلم والعمليات التعليمية بانتظام. تنظيم جلسات مراجعة دورية لتبادل الآراء والخبرات بين المعلمين والإدارة، تكييف الخطط وفقاً للاحتياجات المتغيرة. آليات للتوثيق والتقرير، لتقديم ملاحظات مستمرة وتعديلات ضرورية، مما يمهد الطريق لتحقيق الأهداف التعليمية المحددة. الخطة مسؤولية الوزارة	هل من خطة لمتابعة التطبيق؟
أدوات قياس ورش عمل مؤشرات الأداء الجهة المسؤولة	ورشات العمل الدورية لمديري المدارس والمعلمين استبيانات يحدّثها المركز التربوي للبحوث والإنماء حول فاعلية التطبيق والصعوبات والتحديات. مؤشرات الأداء الرئيسية (نتائج الطلبة في الاختبارات، نسبة الحضور) زيارات ميدانية منتظمة للتقييم. المقابلات مع المعلمين والطلاب وأولياء الأمور. تحليل بيانات الأداء التغذية الراجعة التقييم يقع على مسؤولية الوزارة والمركز التربوي المدارس الخاصة تتعاون في التقييم	كيف سيتم تقييم أداء المدارس؟
أهمية التكنولوجيا الجهوزية	التكنولوجيا أساساً لا بدّ منه لدعم المناهج المطوّرة استخدام الكمبيوتر والإنترنت والشاشات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، البرامج التفاعلية تعزّز الإبداع والابتكار التكنولوجيا هي من الكفايات الممتدة في المنهاج الجديد. التفاوت في الجهوزية بين المدارس المجانية وغير المجانية. التكنولوجيا هي جزء لا يتجزأ من المناهج المطوّرة التكنولوجيا تسهم في تعزيز التعلم التفاعلي مدارس العرفان مجهزة بالالواح التفاعلية الحديثة، لكنها تفتقر للبنية التحتية اللازمة مثل الإنترنت السريع والمختبرات المتطورة... نظراً للتكلفة المادية العالية. لا تعليم جديد ولا خطة تربوية دون التكنولوجيا الجهوزية متدنية في مدارس الأطراف	٤. دور التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية: ما مدى أهمية التكنولوجيا في دعم المناهج المطوّرة؟ وكيف يقومون جهوزية المدارس في هذا المجال؟
مصادر التمويل مسؤولية الوزارة الأولويات	توفير الاحتياجات مسؤولية الوزارة الوزارة تدعم القطاع الرسمي وليس الخاص وضع استراتيجيات من قبل الوزارة لتقييم الاحتياجات	كيف تعمل الإدارة على توفير الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية

	تأمين مساعدات للمدارس لتأمين الاحتياجات الاعتماد على الأقسام في القطاع الخاص كلفة التجهيز هي مسؤولية الدولة تأمين الكمبيوتر والألواح التفاعلية والبنية التحتية الرقمية	اللازمة؟ وما هي الأولويات التي تضعونها في هذا السياق؟
مجالات تحسين استخدام التكنولوجيا	• شهادات الاعتماد الخاصة بها • ورشات العمل التدريبية اللازمة لأفراد الهيئتين الإدارية والتعليمية • قياس أثر الورشات من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء • إضافة حصص STEAM إلى المناهج الدراسية • اعتماد ال Virtual Reality والذكاء الاصطناعي • تطوير محتوى تعليمي رقمي متناسب مع المناهج • التركيز على تفاعلية المواد لتعزيز المشاركة التعليمية • إنشاء منصات تعليمية تفاعلية • توفير بنية تحتية	كيف يمكن تحسين استخدام التكنولوجيا في المدارس بآيكم لدعم تطبيق المناهج المطورة؟
مضامين خطة الإدارة مسؤولية الوزارة التحديات	المناهج المطورة تأخذ بعين الاعتبار الفروقات الفردية إعداد مناهج خاصة بذوي الاحتياجات تتضمن مراحل ومسارات تعليمية مختلفة، وذلك وفق القدرات الخاصة بهم مساعدة المدارس الرسمية والخاصة في تأمين الوسائل المساعدة مثل الكتب الصوتية أو تلك بالأحرف البارزة. توفير بيئة مدرسية صحية، آمنة، شاملة، ومناسبة تلبي احتياجات جميع الطلاب. تدريب المعلمين على استراتيجيات تعليمية متخصصة تركز على تلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة. السعي للوصول إلى المدرسة الشاملة تحويل عدد من المدارس لمدارس شاملة الحاجة إلى أصحاب اختصاص الحاجة إلى دورات تدريبية	٥. دعم الطلاب وبيئة التعلم: ما هي خطة الإدارة لتأمين الدعم اللازم لجميع الطلاب في المدارس، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة؟
التدريب المستمر توفير الموارد المادية توفير الموارد البشرية توفير موارد تعليمية	• تدريب المعلمين على طرائق التعليم الشامل وكيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة • تزويد المعلمين بالموارد والأدوات المناسبة • تعيين مشرفين أخصائيين لإرشاد المعلمين ومساعدتهم • اعتماد برامج للدعم العاطفي الاجتماعي • تأمين الدعم المالي • توفير مساحات دراسية نظيفة ومناسبة • تطبيق إجراءات أمنية فعالة	ما الذي يحتاجه المعلمون والطلاب لضمان بيئة تعلم آمنة وصحية؟ وكيف يتم تلبية هذه الاحتياجات حالياً؟
دور الإدارة	• توفر قسم خاص لذوي الاحتياجات الخاصة. • تأمين الدعم تعليمياً ونفسياً واجتماعياً، • خطط فردية يُراعى فيها أساليب التدريس والتقويم والعلاج النفسي والحس الحركي والنطق والصعوبات التعلمية وغيرها.	كيف تنظر الإدارة إلى دورها في تعزيز المرافق الصحية والبيئة الآمنة في المدارس؟

	• تطبيق القرارات والقوانين والمراسيم المتعلقة بتنظيم المدرسة. • إعداد الخطة وتأمين التجهيزات.	
تنمية المهارات نظام تعليمي متطور التركيز على التكنولوجيا الدعم الرسمي	• بناء نظام تعليمي عصري ومبتكر يلبي احتياجات جميع شرائح المجتمع • الاسهام في تنمية المهارات الحياتية والتكنولوجية الرقمية التي تهيؤهم لسوق العمل. • أكثر تفاعلية وملاءمة لاحتياجات الطلاب وسوق العمل • التركيز على تعزيز التفكير النقدي والمهارات الحياتية • دمج التكنولوجيا في التعليم سيسهم في تحسين الوصول إلى المعلومات والموارد التعليمية، مما يعزز من تجربة التعلم. • تنمية المهارات الاجتماعية والعملية سيؤدي إلى إعداد الطلاب بشكل أفضل لسوق العمل المتغير • التركيز على التدريب الفعال للمعلمين • توفير الدعم الكافي للمدارس • الالتزام الحكومي والمجتمعي في تعزيز التعليم	٦. رؤية الإدارة للتطوير المستقبلي: ما هو تصوركم لمستقبل التعليم في لبنان بعد تطبيق المناهج المطورة؟
البنى التحتية التدريب المناهج التمويل الموارد	• تحقيق تطوير شامل ومستدام للمدارس • تأمين التمويل للمدارس الخاصة المجانية وذات الأقساط المنخفضة • تطوير البنية التكنولوجية في المدارس • توفير الموارد التعليمية المبتكرة والداعمة للمناهج المطورة • التركيز على التنمية المهنية المستمرة للمعلمين والمديرين • تحديث المناهج • توفير برامج تدريب مكثفة للمعلمين والمدراء	ما هي الخطوات الأساسية التي ترون أن على الوزارة أن تتخذها لتحقيق تطوير شامل ومستدام للمدارس؟
تطوير أداء المديرين والمنسقين والمعلمين الموارد التعليمية الشراكات المجتمعية	توفير ورشات العمل التدريبية الحفاظ على مناخ إيجابي في المدارس توفير بيئة تعليمية تشجع التلامذة على الإبداع والابتكار والتفكير النقدي وحل المشكلات تطبيق التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي تأليف الكتب وتقديم موارد تعليمية تعزيز الشراكات المجتمعية المحلية والأجنبية تنفيذ نظام تقييم دوري لجمع الملاحظات حول فاعلية الاستراتيجيات والدعم، مما يساعد في تعديل الخطط وفقاً لاحتياجات المدارس	كيف تخططون لاستمرارية دعم المدارس والقيادات المدرسية والمعلمين بشكل فعال؟

١٨. الملحق رقم ١٨: المجموعات المركزة مع الطلاب- الرموز والفئات المستخرجة

المحاور	الفئات	الرموز
البيئة المدرسية والشعور بالأمان	دور المعلم في خلق بيئة تعليمية محفزة	تأثير شخصية المعلم أسلوب التدريس التفاعل الإيجابي
	الموضوع ٢: الاهتمام بالمواد الدراسية	التفضيل للمواد العلمية عدم الاهتمام بالمواد الأدبية ارتباط المواد بالمستقبل المهني
	إهتمام الإدارة	
	الأنشطة اللاصفية	
	الأماكن المفضلة	
	الأوقات المفضلة	
	نظام الدعم الرسمي	حجم الصف المناسب توفر المساعدة من الإدارة التواصل مع المعلمين
الدعم الأكاديمي	الدعم غير الرسمي	دعم الأقران التواصل خارج أوقات الدراسة المساعدة المتبادلة الموارد التكنولوجية استخدام التكنولوجيا في التعليم
	الحاجة للتطوير المؤسسي	ضرورة التحديث التحديات التقنية
	تجهيزات المدارس والموارد	مسؤولية المؤسسات الحاجة للمشاريع التطويرية
تعزيز المهارات	تنوع المهارات	المهارات التكنولوجية المهارات اليدوية والإبداعية المهارات الاجتماعية والتعاونية
مشكلات المناهج الحالية	الاستعداد للحياة بعد المدرسة	التوجيه الأكاديمي والمهني المشاريع والخدمة المجتمعية
	الوعي الذاتي واتخاذ القرارات الأكاديمية	
	استكشاف التخصصات الأكاديمية	
	دور المعلمين في التوجيه	
مشكلات المناهج الحالية	اقتراحات لتطوير المناهج	التركيز على الحفظ بدلاً من التفكير النقدي محتوى قديم عدم كفاية التحضير للمهن المستقبلية

التعلم متعدد التخصصات التعلم القائم على المهارات دمج التكنولوجيا التعلم الاجتماعي والعاطفي		
النهج العملي أساليب التعلم التفاعلي تدريب المعلمين الفلسفة والمواد المجردة	طرق التعليم والتعلم	
صياغة الامتحانات أنظمة التقييم المتوازنة سياسات التقييم المرنة	التقييم والاختبارات	
توزيع الموارد الفجوة الرقمية	العدالة وإمكانية الوصول	
التوافق مع متطلبات الجامعات الاستعداد لسوق العمل	التحضير للفرص المستقبلية	
دمجها في المناهج الخدمة المجتمعية دعم المواهب	الأنشطة اللاصفية والتعليم الشامل	
التاريخ والثقافة المحلية المنظور العالمي	الملاءمة الثقافية والاجتماعية الاقتصادية	
الموارد الرقمية التعليم المدفوع بالتكنولوجيا	التكنولوجيا في التعليم	
تحديث الكتب المدرسية التطبيقات العملية	تحديث المحتوى	

١٩. الملحق رقم ١٩: عرض نتائج الاستبيانات (بيانات في نموذج موحد)

البيانات الشخصية

١. العمر
الجواب الأول : المدير
بلغ إجمالي المديرين المشاركين في الدراسة (٢٧٩) مديراً، موزعين على القطاعات التعليمية في المحافظات اللبنانية. وقد تم توزيع الأعمار على فئات (يبلغ مجال كل منها ١٠ سنوات) لتسهيل التعامل الإحصائي معها. ودلت النتائج الإجمالية للمديرين على أن النسبة الأكبر منهم كانت لمن هم ضمن الفئة العمرية (٥٠ - ٦٠ سنة) إذ بلغت هذه النسبة (٣٧.٣٪)، تليها مباشرة الفئة العمرية (٤٠ - ٥٠ سنة) التي بلغت نسبتها (٣٦.٢٪) من إجمالي المديرين المشاركين في الدراسة. ثم تليها فئة (ما فوق ٦٠ سنة) بنسبة (١٩.٠٪) بينما تتراجع نسب الفئات العمرية الدنيا إلى (٥.٤٪) لمن هم ضمن الفئة (٣٠ - ٤٠ سنة) وإلى الحد الأدنى للفئة (أقل من ٣٠ سنة) التي بلغت نسبتها (٢.٢٪). وتتصدر الفئة (٤٠ - ٥٠ سنة) الفئات العمرية للمديرين في القطاع الرسمي بنسبة (٤٨.٣٪) تليها مباشرة الفئة (٥٠ - ٦٠ سنة) بنسبة (٤٣.٥٪)، مع غياب كامل للفئات العمرية الأصغر. أما في القطاع الخاص المجاني فتبرز الفئة العمرية التي تزيد عن ٦٠ عاماً بنسبة (٤٠٪)، بينما ترتفع نسبة الفئة (٣٠ - ٤٠ سنة) إلى (١٠٪)، مما يشير إلى حضور أكثر للفئة الشابة. وتحتل الفئة العمرية التي تزيد عن ٦٠ عاماً أيضاً المرتبة الأولى في القطاع الخاص غير المجاني (٢٩.٦٪)، تلتها الفئة العمرية ٥٠ - ٦٠ عاماً بنسبة ٢٨.٦٪، والفئة العمرية ٤٠ - ٥٠ عاماً بنسبة ٢٣.٥٪. وكانت الفئة العمرية ٣٠ - ٤٠ عاماً تمثل ١٢.٢٪، بينما مثلت الفئة العمرية أقل من ٣٠ عاماً ٦.١٪. في قطاع الأونروا تُهيمن الفئات العمرية (٤٠ - ٥٠ سنة) و (٥٠ - ٦٠ سنة) مع غياب واضح للمديرين الذين هم أقل عمراً. وتسجل محافظة بيروت في القطاع الرسمي تركيزاً للمديرين في فئة (٤٠ - ٥٠ سنة) بنسبة (٦٢.٥٪) وفئة (أكبر من ٦٠ سنة) بنسبة ٢٥٪. ويسجل القطاع الخاص غير المجاني في بيروت حضوراً ملحوظاً للفئة (٥٠ - ٦٠ سنة). وفي محافظة عكار تسجل الفئة العمرية (٥٠ - ٦٠ سنة) نسبة (٥٥.٠٪) في القطاع الرسمي، وتسجل نسباً متوازنة في الفئات العمرية للقطاعات الأخرى. وفي بعلبك - الهرمل أشارت النتائج في القطاع الرسمي إلى أن فئة (٤٠ - ٦٠ سنة) سجلت (١٠.٠٪)، بينما يسجل القطاع الخاص غير المجاني تمثيلاً للفئة العمرية (٣٠ - ٤٠ سنة) بنسبة (٤٠٪). في الجنوب تدل نتائج القطاع الرسمي على توازن بين فئتي (٤٠ - ٥٠ سنة) و (٥٠ - ٦٠ سنة) بنسبة (٤٦.٧٪) لكل منهما بينما تسجل هيمنة واضحة للفئات العمرية التي تزيد عن ٦٠ عاماً في القطاع الخاص. وفي النبطية مثلت الفئة العمرية (٤٠ - ٥٠ سنة) النسبة الأعلى في القطاع الرسمي (٦٢.٥٪) بينما جاءت نتائج القطاع الخاص في هذه المحافظة متوازنة. وفي محافظة الشمال يتفوق القطاع الرسمي في فئة (٤٠ - ٥٠ سنة) (٥١.٤٪)، وفي جبل لبنان (باستثناء الضواحي) أيضاً تقدم الفئة (٥٠ - ٦٠ سنة) في القطاع الرسمي.

ويبدو واضحاً أن القطاعات التعليمية كافة تعتمد بشكل كبير على المديرين الأكبر سناً، إذ عكست النتائج حضوراً ضعيفاً للمديرين الأصغر سناً.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١)

مقارنة بين القطاعات التعليمية:

القطاع الرسمي:

الفئة العمرية (٥٠-٤٠) هي الأكثر شيوعاً بنسبة (٤٣,٨٪)، تليها الفئة (٦٠-٥٠) بنسبة (٤١,٩٪). أما الفئة العمرية الأصغر (٤٠-٣٠) تسجل حضوراً ضعيفاً في القطاع الرسمي (٣,٧٪)، مما يدل على محدودية دخول الشباب إلى المناصب الإدارية في المدارس الرسمية.

الفئة العمرية الهرمة (أكبر من ٦٠ سنة) تسجل حضوراً ضعيفاً في القطاع الرسمي (١٠,٦٪). النسبة الأكبر من الناظر في عكار وبيروت تقع ضمن الفئة (٥٠-٤٠) بنسبة (٥٥,٣٪ و ٥٤,٥٪ على التوالي)، بينما باقي الناظر في بيروت (٤٥,٥٪) أعمارهم بين (٦٠-٥٠).

في عكار، تبرز النسبة الأعلى من الناظر بين (٤٠-٣٠) بنسبة (١٠,٥٪). والنسبة الأعلى من الناظر بين (٤٠-٥٠) التي هي (٥٥,٣٪).

البقاع والنبطية يسجلان معدلات عالية للفئة (٦٠-٥٠)، بنسبة (٦١,١٪) و (٥٦,٥٪) على التوالي. كما تسجل النبطية النسبة الأعلى في الفئة العمرية (أكبر من ٦٠) وهي (٢٦,١٪).

التعليم الخاص المجاني:

القطاع يضم نسبة أكثر من الفئات العمرية الشابة (أقل من ٣٠ سنة) بنسبة (٣,٢٪)، و (٤٠-٣٠) بنسبة (٣٢,٣٪) مع ارتفاع ملحوظ للفئة العمرية (٦٠-٥٠) بنسبة (٢٥,٨٪). بيروت تبرز بنسبة (١٠٠٪) من الناظر في الفئة (٥٠-٦٠)، ما يشير إلى وجود ناظر ذوي خبرة في هذا القطاع.

الجنوب وبعبك- الهرمل والبقاع يسجلان نسب (١٠٠٪ و ١٠٠٪ و ٦٦,٧٪ على التوالي) من الناظر في الفئة (٣٠-٤٠)، مما يعكس انخراط فئات أصغر سناً مقارنة بالمحافظات الأخرى.

التعليم الخاص غير المجاني:

الفئة الأكثر انتشاراً هي (٥٠-٤٠) بنسبة (٤٠,٢٪)، تليها (٤٠-٣٠) بنسبة (٢٣,١٪). بيروت وجبل لبنان (خارج الضواحي) يتميزان بتوزيع متوازن بين الفئات العمرية، لكن بيروت تظهر نسبة مرتفعة (٥٥,٦٪) من الناظر بين (٤٠-٥٠). عكار تسجل حضوراً واضحاً للفئة العمرية (أقل من ٣٠ سنة) بنسبة (٤٤,٤٪)، وهي الأعلى بين جميع القطاعات، مما يدل على دخول الشباب إلى المناصب الإدارية.

مدارس الأوتروا:

التوزيع العمراني متوازن بين الفئات (٤٠-٣٠)، (٥٠-٤٠)، و (٦٠-٥٠) بنسبة (٣٣,٣٪) لكل منها. يشير هذا إلى سياسة متوازنة في توظيف الناظر من مختلف الفئات العمرية، مع عدم وجود حضور لفئات دون الثلاثين.

المقارنة بين القطاعات:

القطاع الرسمي يتسم بارتفاع نسب الناظر في الفئات العمرية (٦٠-٤٠)، بينما تقل النسبة للفئات الأكبر من ٦٠ والأقل من ٣٠ أما التعليم الخاص المجاني فيسجل أعلى نسبة لناظر أكبر من (٦٠-٥٠). بالنسبة للتعليم الخاص

غير المجاني أكثر توازنًا في توزيع النظائر بين الفئات العمرية، مع نسبة جيدة من الشباب (١١.١٪) أقل من ٣٠ سنة. يظهر الأونروا توزيعًا متساويًا بين الفئات العمرية المتوسطة، مع غياب واضح للفئات الصغيرة. استنتاجات رئيسية:

بيروت تبرز كمنطقة ذات نظائر ذوي خبرة أكبر (فوق ٥٠ عامًا) في القطاع الخاص المجاني، مقارنةً بقطاعات أخرى. عكار وبعبك الهرمل يظهران حضورًا أكبر للشباب (أقل من ٣٠ سنة) في القطاع الخاص غير المجاني، مما يدل على فرص أكبر للكوادر الشابة. بينما الجنوب وبعبك-الهرمل يتميزان بالفئة العمرية (٣٠-٤٠) بنسبة (١٠٠٪) في التعليم الخاص المجاني. يتميز جبل لبنان (الضواحي) بوجود نسبة كبيرة من النظائر (٣٤,٤٪) ضمن الفئة (٣٠-٤٠) في التعليم الخاص غير المجاني، وهو مؤشر على ديناميكية الإدارة في هذه المنطقة. يبرز التوازن في الأونروا كعامل إيجابي يعكس سياسات توظيف تستهدف مختلف الأعمار.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١)

في القطاع الرسمي في بيروت، جميع العاملين تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٤٠ عامًا بنسبة ٥٥.٦٪ أو أقل من ٣٠ عامًا بنسبة ٤٤.٤٪، مما يشير إلى هيمنة الكوادر الشابة. أما في جبل لبنان (الضواحي)، فإن معظم العاملين تتراوح أعمارهم بين ٤٠-٥٠ عامًا بنسبة ٤٧.١٪، يليهم الفئة العمرية ٥٠-٦٠ عامًا بنسبة ٣٥.٣٪. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، الغالبية تتراوح أعمارهم بين ٤٠-٥٠ عامًا بنسبة ٤٦.٢٪، مع وجود نسبة أصغر بين ٣٠-٤٠ عامًا بنسبة ١٥.٤٪ وأقل من ٣٠ عامًا بنسبة ٢.٦٪. في الشمال، النسبة الأكبر بين ٤٠-٥٠ عامًا بنسبة ٤٢.٤٪، تليها ٥٠-٦٠ عامًا بنسبة ٣٧.٣٪. أما في البقاع، فإن الغالبية العظمى بين ٣٠-٤٠ عامًا بنسبة ٧٠٪، مما يعكس وجود فئة عمرية شابة نشطة. في الجنوب، غالبية العاملين بين ٣٠-٤٠ عامًا بنسبة ٦٦.٧٪، مع نسبة أقل بين ٤٠-٥٠ عامًا بنسبة ١٩.٠٪. أما في النبطية، فإن الأغلبية تقع بين ٤٠-٥٠ عامًا بنسبة ٦٨.٨٪، مما يوضح تركيز الكوادر الناضجة. في عكار، غالبية العاملين تتراوح أعمارهم بين ٤٠-٥٠ عامًا بنسبة ٤٢.٣٪، يليها الفئة العمرية ٣٠-٤٠ عامًا بنسبة ٢٣.١٪. وفي بعبك-الهرمل، التوزيع متساوٍ بين الفئات العمرية ٣٠-٤٠ و ٤٠-٥٠ و ٥٠-٦٠ بنسبة ٣٣.٣٪ لكل فئة.

في القطاع الخاص المجاني في بيروت، جميع العاملين في فئة عمرية واحدة أقل من ٣٠ عامًا. في جبل لبنان (الضواحي)، ٦٠٪ من العاملين تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٤٠ عامًا و ٤٠٪ أقل من ٣٠ عامًا. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، جميع العاملين تتراوح أعمارهم بين ٤٠-٥٠ عامًا. أما في الشمال، فإن النسبة الأكبر بين ٥٠-٦٠ عامًا بنسبة ٥٠٪ والباقي يتوزع بين ٣٠-٤٠ و ٤٠-٥٠ عامًا بالتساوي بنسبة ٢٥٪. في البقاع، النسبة متساوية بين الفئات العمرية ٣٠-٤٠ و ٤٠-٥٠ بنسبة ٥٠٪ لكل منهما. في الجنوب، الفئة العمرية ٤٠-٥٠ هي الأعلى بنسبة ٤٠٪، يليها أقل من ٣٠ عامًا و ٣٠-٤٠ عامًا بنسبة ٢٠٪ لكل منهما. في النبطية، الفئات العمرية ٣٠-٤٠ و ٤٠-٥٠ و ٥٠-٦٠ تمثلان ٥٠٪ لكل منهما. في عكار، التوزيع متساوٍ بين الفئات أقل من ٣٠، ٣٠-٤٠، و ٤٠-٥٠ بنسبة ٣٣.٣٪ لكل فئة. أما في بعبك-الهرمل، فإن النسبة متساوية بين ٣٠-٤٠ و ٤٠-٥٠ بنسبة ٥٠٪ لكل فئة.

في القطاع الخاص غير المجاني في بيروت، معظم العاملين تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٤٠ عامًا بنسبة ٣٣.٣٪، مع تواجد نسبي لجميع الفئات الأخرى. في جبل لبنان (الضواحي)، الفئة الأكبر بين ٤٠-٥٠ عامًا بنسبة ٣٢.٦٪، يليها ٥٠-٦٠ عامًا بنسبة ٢٦.١٪. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، الفئة الأكبر بين ٣٠-٤٠ عامًا بنسبة ٣٦.٨٪،

مع تمثيل نسبي للفئات الأكبر سناً. في الشمال، ٥٠-٦٠ عاماً تمثل النسبة الأكبر بنسبة ٤١.٩٪، تليها ٤٠-٥٠ عاماً بنسبة ٢٩٪. في البقاع، النسبة الأعلى بين ٣٠-٤٠ عاماً بنسبة ٤٣.٨٪، مع تمثيل نسبي للفئات الأكبر. في الجنوب، التوزيع متساوٍ بين ٣٠-٤٠ و ٤٠-٥٠ بنسبة ٣٣.٣٪ لكل منهما، يليها أقل من ٣٠ عاماً بنسبة ١٦.٧٪. في النبطية، الأغلبية بين ٣٠-٤٠ عاماً بنسبة ٥٤.٥٪. في عكار، معظم العاملين بين ٣٠-٤٠ عاماً بنسبة ٣٨.٥٪، يليها ٤٠-٥٠ عاماً بنسبة ٣٠.٨٪. وفي بعلبك-الهرمل، الغالبية بين ٣٠-٤٠ عاماً بنسبة ٤٥.٥٪. أما في قطاع الأونروا في الشمال، فإن جميع العاملين تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٤٠ عاماً بنسبة ١٠٠٪.

استنتاجات رئيسية

تحليل البيانات يُظهر تنوعاً ملحوظاً في الفئات العمرية للعاملين بين المحافظات والقطاعات التعليمية المختلفة. في القطاع الرسمي، تبرز بيروت والبقاع بتركيز الكوادر الشابة (٣٠-٤٠ عاماً)، في حين أن المناطق الأخرى مثل الشمال والنبطية تعتمد بشكل كبير على الفئات العمرية الناضجة (٤٠-٥٠ عاماً). جبل لبنان، سواء في الضواحي أو خارجها، يظهر توزيعاً متوازناً بين الفئات العمرية مع هيمنة الفئة بين ٤٠-٥٠ عاماً. أما في القطاع الخاص المجاني، فإن تمثيل الكوادر الشابة يبرز في مناطق مثل بيروت وجبل لبنان، بينما تتوزع الفئات الأكبر عمراً في الشمال والجنوب. في القطاع الخاص غير المجاني، يظهر التوزيع أكثر تنوعاً، مع تمثيل جيد للفئات العمرية المختلفة في بيروت والبقاع، بينما الشمال يميل إلى الاعتماد على الكوادر الأكبر سناً. قطاع الأونروا في الشمال يعتمد بشكل كامل على الفئة العمرية ٣٠-٤٠ عاماً. إجمالاً، تشير البيانات إلى أن المناطق التي تعتمد على الكوادر الشابة تُظهر قدرة أكبر على تجديد وتطوير الطاقات، بينما المناطق التي تعتمد على الفئات الناضجة تُظهر استقراراً أكبر في الخبرات..

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١)

في القطاع الرسمي، تُظهر البيانات أن أغلبية المعلمين تتركز في الفئة العمرية بين ٣١ و ٤٠ عاماً، بنسبة تصل إلى ٤٣.٦٪ من إجمالي عدد المعلمين، مما يعكس اعتماد النظام التعليمي على هذه الفئة ذات الخبرة المتوسطة. تأتي بعدها الفئة العمرية بين ٤١ و ٥٠ عاماً بنسبة ٢٨.١٪، وتشكل نسبة المعلمين الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً حوالي ٢١.٤٪، مما يشير إلى اقتراب نسبة كبيرة منهم من سن التقاعد. في المقابل، تُعتبر الفئة العمرية الأصغر، أي بين ٢٠ و ٣٠ عاماً، الأقل تمثيلاً بنسبة تبلغ ٦.٩٪ فقط.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمعلمين في القطاع الرسمي، فإن بيروت تركز بشكل كبير على الفئة العمرية بين ٣٠ و ٤٠ عاماً بنسبة ٥٥.٦٪، بينما تمثل الفئة العمرية بين ٢٠ و ٣٠ عاماً نسبة ٤٤.٤٪. في جبل لبنان (الضواحي)، تشكل الفئة العمرية بين ٤٠ و ٥٠ عاماً النسبة الأكبر بنسبة ٤٧.١٪، بينما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) تتصدر الفئة العمرية بين ٤٠ و ٥٠ عاماً بنسبة ٤٦.٢٪. في محافظات الشمال والبقاع والجنوب والنبطية، تُظهر البيانات أن الفئة العمرية بين ٣٠ و ٤٠ عاماً هي الأكثر تمثيلاً، مع انخفاض تدريجي في الفئات العمرية الأكبر سناً. وفي المناطق النائية مثل عكار وبعلبك-الهرمل، تبرز الفئة العمرية بين ٤٠ و ٥٠ عاماً كنسبة كبيرة، مع وجود محدود للفئات العمرية الأصغر.

في القطاع الخاص المجاني، يتوزع المعلمون بشكل متوازن نسبياً بين الفئات العمرية المختلفة. تهيمن الفئة العمرية بين ٣١ و ٤٠ عاماً بنسبة ٣٦٪، تليها الفئة بين ٢٠ و ٣٠ عاماً بنسبة ٣٤.٤٪. الفئات العمرية الأكبر، بين ٤١ و ٥٠ عاماً وفوق ٥٠ عاماً، تمثل نسباً أقل تبلغ ١٩.٦٪ و ١٠٪ على التوالي. على الصعيد الجغرافي، تُظهر البيانات أن

بيروت تركز بشكل كامل على المعلمين في الفئة العمرية بين ٣٠ و ٤٠ عاماً، بينما في جبل لبنان (الضواحي) والشمال والبقاع، توزع المعلمون بين الفئات العمرية مع تفوق واضح للفئات المتوسطة. في القطاع الخاص غير المجاني، الذي يضم ٦٦٣ معلماً، تأتي الفئة العمرية بين ٣٠ و ٤٠ عاماً في المقدمة بنسبة ٣٠.٣٪، تليها الفئة العمرية بين ٤٠ و ٥٠ عاماً بنسبة ٢٩.١٪. الفئة العمرية بين ٥٠ و ٦٠ عاماً تمثل نسبة ملحوظة تبلغ ٢٦.٧٪، مما يعكس وجود عدد كبير من المعلمين ذوي الخبرة الطويلة. الفئة العمرية الأصغر، بين ٢٠ و ٣٠ عاماً، تمثل نسبة أقل تبلغ ٧.٣٪. في بيروت، الفئة العمرية بين ٤٠ و ٥٠ عاماً تشكل النسبة الأكبر بنسبة ٣٥.٦٪، بينما في جبل لبنان (الضواحي) والشمال، تبرز الفئة العمرية بين ٥٠ و ٦٠ عاماً كالأكثر تمثيلاً. في مدارس الأونروا، يبلغ عدد المعلمين ١٢ فقط، وهم موزعون بين محافظات الشمال والجنوب وجبل لبنان (الضواحي)، دون وجود مؤشرات دالة على توزيع الفئات العمرية بشكل مؤثر.

استنتاجات عامة

البيانات تُظهر أن النظام التعليمي اللبناني يعتمد بشكل كبير على المعلمين في الفئات العمرية المتوسطة (٣١-٥٠ عاماً)، حيث تشكل هذه الفئات النسبة الأكبر من الكادر التعليمي في مختلف القطاعات والمحافظات، مع تراجع واضح في أعداد المعلمين الأصغر سناً (٢٠-٣٠ عاماً) الذين يمثلون أقل من ٧٪ في القطاع الرسمي و ٣٤٪ في القطاع الخاص المجاني. في المقابل، تظهر نسبة ملحوظة من المعلمين الأكبر سناً (٥٠ عاماً فما فوق) تصل إلى ٢١.٤٪ في القطاع الرسمي و ٢٦.٧٪ في القطاع الخاص غير المجاني، مما يعكس اقتراب عدد كبير منهم من سن التقاعد، خاصة في المناطق النائية مثل عكار وبعبك-الهرمل، حيث يهيمن المعلمون الكبار على المشهد التعليمي. هذا التوزيع العمري يُبرز الحاجة إلى استراتيجيات تعويض فعالة لضمان استمرارية الكادر التعليمي، خصوصاً أن التوزيع الجغرافي يُظهر تفاوتاً بين المحافظات، حيث تتركز الفئات العمرية المتوسطة في المناطق الحضرية مثل بيروت وجبل لبنان، بينما تعتمد المناطق النائية بشكل أكبر على المعلمين الأكبر سناً.

٢. الجنس

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢)

في القطاع الرسمي: تشكل الإناث النسبة الأكبر (٧٣.٥٪) مقارنة بالذكور (٢٦.٥٪)، مما يمثل ٣٨.٧٪ من إجمالي الإناث و ١٤٪ من إجمالي الذكور. في المدارس الخاصة المجانية: تمثل الإناث ٤٦.٧٪ والذكور ٥٣.٣٪ هذا يعادل ٥٪ من إجمالي الإناث و ٥.٧٪ من إجمالي الذكور. المدارس الخاصة غير المجانية: تمثل الإناث ٤٩٪ والذكور ٥١٪ مما يعادل ١٧.٢٪ من إجمالي الإناث و ١٧.٩٪ من إجمالي الذكور. في مؤسسات الأونروا: إجمالاً ٤ إناث (١٠٠٪) و ٠ ذكور، مما يمثل ١.٤٪ من إجمالي الإناث. مقارنة بين القطاعات التعليمية:

القطاع الرسمي:

في القطاع الرسمي، يُظهر التحليل أن نسبة الإناث تُهيمن في معظم المحافظات، حيث بلغت ٧٣.٥٪ مقارنة بـ ٢٦.٥٪ للذكور. تُظهر بيروت وجبل لبنان ضواحي أعلى نسبة إناث (١٠٠٪ و ٩٠.٩٪ على التوالي)، بينما تُظهر عكار توازناً بين الجنسين (٥٠٪ لكل منهما). من ناحية أخرى، تُظهر البقاع والنبطية أدنى نسب للإناث مقارنة بالذكور (٦٩.٢٪ و ٦٨.٨٪ على التوالي).

القطاع الخاص المجاني:

في القطاع الخاص المجاني، تُظهر البيانات توازناً أفضل بين الجنسين مقارنة بالقطاع الرسمي، حيث تُشكل الإناث ٤٦.٧٪ بينما يُمثل الذكور ٥٣.٣٪. تُظهر بيروت والجنوب سيطرة الإناث بنسبة ١٠٠٪، في حين تُظهر عكار أعلى نسبة للذكور (١٠٠٪) تليها النبطية بنسبة ٨٣.٣٪.

القطاع الخاص غير المجاني:

يُظهر القطاع الخاص غير المجاني توزيعاً أكثر توازناً بين الجنسين مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تُشكل الإناث ٤٩.٠٪ والذكور ٥١.٠٪. بيروت وجبل لبنان ضواحي تُظهر نسباً أعلى للإناث، بينما تُظهر النبطية وبعلبك الهرمل سيطرة للذكور بنسبة ١٠٠٪ و ٨٠٪ على التوالي.

قطاع الأونروا:

في قطاع الأونروا، تُمثل الإناث ١٠٠٪ في جميع المحافظات المشمولة (جبل لبنان ضواحي، الشمال، والجنوب)، مما يُشير إلى سيطرة الإناث الكاملة في هذا القطاع التعليمي.

مقارنة حسب المحافظات:

في بيروت، تُظهر البيانات سيطرة كبيرة للإناث عبر جميع القطاعات التعليمية، خاصةً في القطاع الرسمي والخاص المجاني حيث تصل نسبة الإناث إلى ١٠٠٪. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيُظهر نسبة متوازنة نسبياً (٧٧.٨٪ إناث مقابل ٢٢.٢٪ ذكور).

في جبل لبنان ضواحي، القطاع الرسمي يُظهر نسبة إناث مرتفعة (٩٠.٩٪)، في حين يُظهر القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني توازناً أفضل بين الجنسين. قطاع الأونروا يُظهر سيطرة كاملة للإناث بنسبة ١٠٠٪.

في جبل لبنان ما عدا الضواحي، تُظهر الإناث سيطرة واضحة في القطاع الرسمي بنسبة ٧٧.٨٪، بينما القطاع الخاص غير المجاني يُظهر سيطرة ذكور بنسبة ٧٠٪.

في الشمال، تُظهر البيانات سيطرة الإناث في القطاع الرسمي (٨٢.٩٪)، بينما القطاع الخاص غير المجاني يُظهر توازناً أفضل ولكن مع ميل للإناث بنسبة ٧٦.٩٪.

في البقاع، يُظهر القطاع الرسمي نسبة إناث أعلى (٦٩.٢٪)، بينما القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني يُظهران نسباً متوازنة ولكن مع سيطرة ذكور واضحة في القطاع الخاص غير المجاني. في الجنوب، القطاع الرسمي يُظهر نسبة إناث مرتفعة (٧٣.٣٪)، بينما القطاع الخاص المجاني يُظهر سيطرة كاملة للإناث بنسبة ١٠٠٪. القطاع الخاص غير المجاني يُظهر توازناً نسبياً.

في النبطية، القطاع الرسمي يُظهر نسباً متوازنة إلى حد ما (٦٨.٨٪ إناث)، بينما القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني يُظهران سيطرة ذكور واضحة.

في عكار، القطاع الرسمي يُظهر توازناً كاملاً بين الجنسين (٥٠٪ لكل منهما)، بينما القطاع الخاص المجاني يُظهر سيطرة ذكور كاملة بنسبة ١٠٠٪.

في بعلبك الهرمل، القطاع الرسمي يُظهر نسبة إناث مرتفعة (٥٤.٥٪)، بينما القطاع الخاص غير المجاني يُظهر سيطرة ذكور بنسبة ٨٠٪.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢)

الإناث يشكلن (٢٧٨) ناظرة، أي بنسبة (٧٥.٥٪) من إجمالي الناظر.

● في القطاع الرسمي: ٨٠،٦٪ من الناظر هم إناث.

- في الخاص المجاني: ٧١٪ من النظار هم إناث.
 - في الخاص غير المجاني: ٦٨،٤٪ من النظار هم إناث.
 - في الأونروا: ٣٣،٣٪ من النظار هم إناث.
- الذكور يشكلون نسبة (٢٤،٥٪) من إجمالي النظار، أي أن أغلبية مواقع الإدارة المدرسية مشغولة من قبل الإناث، خاصة في القطاع الرسمي مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- تفسير النتائج:
- ارتفاع نسبة الإناث في الإدارة المدرسية:
- يعكس هذا التوزيع توجهًا نحو تفضيل الإناث في مواقع الإدارة المدرسية، خصوصًا في القطاع الرسمي، ربما نتيجة لعوامل تتعلق بتوافر الإناث في التعليم، ثقافة العمل في هذا المجال، أو طبيعة الأنظمة الإدارية.
- الاختلاف في نسب القطاعات المختلفة:
- القطاع الرسمي لديه أعلى نسبة من الإناث، مما قد يشير إلى دور السياسات العامة أو الأنظمة التي تركز على تشغيل الإناث في قطاع التعليم.
- الخاص المجاني وغير المجاني تظهر نسب متقاربة مع انخفاض بسيط في نسبة الإناث، مما قد يكون نتيجة لاختلاف الأولويات التوظيفية بين القطاعات.
- الأونروا تمثل أقل نسبة إناث (٣٣،٣٪)، مما يعكس توازنًا نسبيًا أو ربما تفضيلًا أكبر للذكور في إدارة المدارس الخاصة باللاجئين.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢)

توزيع المعلمين بحسب الجنس في مختلف المحافظات وقطاعات التعليم يظهر تباينات واضحة بين الذكور والإناث. في محافظة بيروت، تمثل الإناث ٨٤،٥٪ من المعلمين، مقابل ١٥،٥٪ للذكور، مع توزيع المعلمين في القطاع الرسمي بنسبة ٧٦،٧٪ إناث و ٢٣،٣٪ ذكور، بينما كان جميع المعلمين في القطاع الخاص المجاني من الإناث، و ٨٦،٤٪ في القطاع الخاص غير المجاني. وفي محافظة جبل لبنان - الضواحي، بلغت نسبة المعلمات ٨٨٪ مقابل ١٢٪ للذكور، مع توزيع على القطاعات: القطاع الرسمي ٨٦،٧٪ إناث و ١٣،٣٪ ذكور، القطاع الخاص المجاني ٩١،٩٪ إناث و ٨،١٪ ذكور، والقطاع الخاص غير المجاني ٨٧،٤٪ إناث و ١٢،٦٪ ذكور، ومدارس الأونروا كانت ١٠٠٪ للإناث.

أما في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، فكانت نسبة الإناث ٨٨،٦٪ مقابل ١١،٤٪ للذكور، مع توزيع القطاعات: القطاع الرسمي ٩٠،٢٪ إناث و ٩،٨٪ ذكور، القطاع الخاص المجاني ٩٣،٥٪ إناث و ٦،٥٪ ذكور، والقطاع الخاص غير المجاني ٨٣،٩٪ إناث و ١٦،١٪ ذكور.

في شمال لبنان، كانت النسبة الإجمالية للمعلمات ٨٨،١٪ والذكور ١١،٩٪، مع توزيع القطاعات: القطاع الرسمي ٨٨،١٪ إناث و ١١،٩٪ ذكور، القطاع الخاص المجاني ٩٧،٥٪ إناث و ٢،٥٪ ذكور، القطاع الخاص غير المجاني ٨٦٪ إناث و ١٤٪ ذكور، ومدارس الأونروا ١٠٠٪ للذكور.

في محافظة البقاع، كانت نسبة الإناث ٨٥،٦٪ مقابل ١٤،٤٪ للذكور، مع توزيع القطاعات: القطاع الرسمي ٧٨،٦٪ إناث و ٢١،٤٪ ذكور، القطاع الخاص المجاني ٩٧،١٪ إناث و ٢،٩٪ ذكور، والقطاع الخاص غير المجاني ٩١،١٪ إناث و ٨،٩٪ ذكور.

أما في الجنوب، فقد كانت النسبة الإجمالية للمعلمات ٨٧،٦٪ والذكور ١٢،٤٪، مع توزيع القطاعات: القطاع الرسمي ٨٦،١٪ إناث و ١٣،٩٪ ذكور، القطاع الخاص المجاني ١٠٠٪ إناث، والقطاع الخاص غير المجاني ٨٧،٥٪ إناث و ١٢،٥٪ ذكور، ومدارس الأونروا ١٠٠٪ للإناث.

في محافظة النبطية، كانت نسبة الإناث ٨٦.٨٪ مقابل ١٣.٢٪ للذكور، مع توزيع القطاعات: القطاع الرسمي ٨٣.٩٪ إناث و ١٦.١٪ ذكور، القطاع الخاص المجاني ١٠٠٪ إناث، والقطاع الخاص غير المجاني ٨٧.٥٪ إناث و ١٢.٥٪ ذكور. وفي محافظة عكار، بلغت نسبة الإناث ٨٤.١٪ والذكور ١٥.٩٪، مع توزيع القطاعات: القطاع الرسمي ٨٤.٣٪ إناث و ١٥.٧٪ ذكور، القطاع الخاص المجاني ٨١٪ إناث و ١٩٪ ذكور، والقطاع الخاص غير المجاني ٨٤.٤٪ إناث و ١٥.٦٪ ذكور. أما في محافظة بعلبك - الهرمل، فقد كانت نسبة الإناث ٧٨٪ مقابل ٢٢٪ للذكور، مع توزيع القطاعات: القطاع الرسمي ٧١.٤٪ إناث و ٢٨.٦٪ ذكور، القطاع الخاص المجاني ١٠٠٪ إناث، والقطاع الخاص غير المجاني ٨٨.٩٪ إناث و ١١.١٪ ذكور.

بشكل عام، تشير البيانات إلى أن الإناث يمثلن الأغلبية في جميع المحافظات والقطاعات بنسبة إجمالية تصل إلى ٨٦.٤٪. في حين جاء الذكور أعلى نسبياً في القطاع الرسمي في محافظتي بعلبك - الهرمل والبقاع. وتوصي الدراسات بإيجاد حلول لتعزيز فرص توظيف المعلمين الذكور وتطبيق سياسات تشجع على المساواة الجندرية وتحسين بيئة العمل لجعل مهنة التعليم أكثر جاذبية للجنسين.

استنتاجات عامة

تُظهر البيانات الرئيسية حول توزيع المعلمين بحسب الجنس في مختلف المحافظات وقطاعات التعليم تباينات واضحة بين الذكور والإناث. حيث تمثل الإناث الأغلبية في جميع المحافظات، حيث بلغت نسبة الإناث ٨٦.٤٪ مقابل ١٣.٦٪ للذكور. تمثل المعلمات الأغلبية في جميع القطاعات، مع تفاوت طفيف في بعض المناطق مثل القطاع الرسمي في بعلبك - الهرمل والبقاع، حيث كانت نسبة الذكور أعلى نسبياً. تشير النتائج إلى ضرورة العمل على تعزيز فرص التوظيف للذكور في قطاع التعليم من خلال برامج تدريب واستقطاب، بالإضافة إلى تعزيز السياسات التي تضمن مشاركة متوازنة بين الجنسين في جميع القطاعات التعليمية، وتحسين بيئة العمل لجعل مهنة التعليم أكثر جاذبية للجنسين.

الجواب الرابع: المعلم (سؤال رقم ٢)

يوضح توزيع المعلمين بحسب الجنس في مختلف المحافظات وقطاعات التعليم المختلفة. يظهر من البيانات أن المعلمات (الإناث) يشكلن الأغلبية في جميع المحافظات، حيث تبلغ النسبة الإجمالية للإناث ٨٦.٤٪، في حين تشكل نسبة الذكور ١٣.٦٪.

في محافظة بيروت، كانت النسبة الإجمالية للإناث ٨٤.٥٪ مقابل ١٥.٥٪ للذكور، وتوزعت هذه النسب بين القطاعات المختلفة، حيث بلغ حضور الإناث في القطاع الرسمي ٧٦.٧٪ وفي القطاع الخاص المجاني ١٠٠٪، بينما مثلت الإناث في القطاع الخاص غير المجاني نسبة ٨٦.٤٪.

في محافظة جبل لبنان - الضواحي، بلغت نسبة الإناث ٨٨٪ مقابل ١٢٪ للذكور، مع توزيع متشابه في القطاعات المختلفة. وفي جبل لبنان - ما عدا الضواحي، بلغت نسبة الإناث ٨٨.٦٪ مقابل ١١.٤٪ للذكور، مع تزايد في نسب الإناث في القطاع الخاص المجاني بنسبة ٩٣.٥٪.

أما في محافظة الشمال، فقد وصلت نسبة الإناث إلى ٨٨.١٪ مقابل ١١.٩٪ للذكور، مع تميز القطاع الخاص المجاني بوجود ٩٧.٥٪ من الإناث، بينما بلغ حضور الذكور في مدارس الأونروا ١٠٠٪.

في محافظة البقاع، كانت النسبة الإجمالية للإناث ٨٥.٦٪ والذكور ١٤.٤٪، مع توزيع متوازن في القطاعات المختلفة. وفي الجنوب، بلغت نسبة الإناث ٨٧.٦٪ مقابل ١٢.٤٪ للذكور، حيث كان القطاع الخاص المجاني والأونروا يركزان بالكامل على المعلمات بنسبة ١٠٠٪.

تُظهر محافظة النبطية نسبة إناث بلغت ٨٦.٨٪ وذكور ١٣.٢٪، في حين كانت نسبة الإناث في القطاع الخاص المجاني ١٠٠٪. وأخيراً في محافظة عكار، كانت نسبة الإناث ٨٤.١٪ مقابل ١٥.٩٪ للذكور، مع حضور مماثل للإناث في القطاعات المختلفة.

باختصار، تُظهر البيانات أن المعلمات يمثلن الأغلبية في جميع المحافظات والقطاعات، مع تفاوت طفيف في نسبة الذكور بين المحافظات، حيث كانت أعلى في محافظتي بعلبك - الهرمل والبقاع في القطاع الرسمي.

الاستنتاجات العامة

تُظهر البيانات المتعلقة بتوزيع المعلمين بحسب الجنس في مختلف المحافظات وقطاعات التعليم أن الإناث يشكلن الغالبية العظمى في جميع القطاعات والمحافظات بنسبة تصل إلى ٨٦.٤٪. يتفاوت التوزيع بين الذكور والإناث بحسب القطاع، حيث يتمثل القطاع الخاص المجاني والقطاع الرسمي في معظم المحافظات بنسب أكبر للإناث مقارنة بالذكور، بينما يظهر القطاع الخاص غير المجاني تفاوتاً طفيفاً بين الجنسين. بشكل عام، توضح النتائج أن المعلمات يمثلن غالبية المعلمين في جميع المناطق، مع تركيز قوي للإناث في القطاع الخاص المجاني والأونروا، حيث وصلت نسبتهن إلى ١٠٠٪.

٣. الوضع الوظيفي

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٣)

الوضع العام على صعيد القطاعات

يتوزع المديرون حسب الوضع الوظيفي في جميع القطاعات والمحافظات وفق التصنيفات الآتية: معيّنة/ وفق الأصول بنسبة (٥٨,١٪) من إجمالي العاملين. ومكّلفة/بالإدارة (التعليم الخاص) بنسبة (٢٠,١٪)، ومكّلفة/بالإدارة مع مقابلة في القطاع الرسمي بنسبة (١٢,٢٪) ومكّلفة/بالإدارة دون مقابلة في القطاع الرسمي بنسبة (٩,٧٪).

التوزيع حسب القطاعات

يمثل التعليم الرسمي الحصة الأكبر (٥٢,٧٪) مع تركيز على المديرين "المعيّنين وفق الأصول" (٥٩,٩٪) من القطاع، تليها فئة "مكّلفة/بالإدارة مع مقابلة" (٢١,٨٪)، وأخيراً حلت فئة "مكّلفة/بالإدارة دون مقابلة" بنسبة (١٨,٤٪). ففي محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) استحوذ المعيّنون وفق الأصول على (٦٦,٧٪)، تلاهم المكلفون بالإدارة مع مقابلات (٢٢,٢٪)، ودون مقابلات بنسبة (١١,١٪). وفي بيروت بلغت نسبة المعيّنين وفق الأصول في القطاع الرسمي (٦٢,٥٪) مقابل المكلفون بالإدارة دون مقابلات (٣٧,٥٪) في القطاع نفسه. وفي الشمال بلغ عدد المعيّنين وفق الأصول (٥٧,١٪).

وبأني التعليم الخاص غير المجاني في المرتبة الثانية (٣٥,١٪) مع نسبة عالية من "المكلفين بالإدارة" (٤٦,٩٪)، بينما النسبة الأكبر للمعّنين بالأصالة (٥٢٪).

أما التعليم الخاص المجاني الذي يمثل (١٠,٨٪) من الإجمالي، فكانت النسبة الكبرى للمعّنين وفق الأصول (٦٦,٧٪) مقارنة بـ ٣٠٪ للمكّلفين بالإدارة، وتساوت في هذا القطاع نسب المعّنين وفق الأصول والمكّلفين بالإدارة (٥٠٪ لكل منهما) في محافظة الشمال.

ويحتوي قطاع الأونروا الذي يمثل (١,٤٪) من الإجمالي على غالبية من المعّنين وفق الأصول بنسبة (٧٥,٠٪).

على صعيد المحافظات

وفي محافظة البقاع شكل المديرون المعيّنون وفق الأصول في التعليم الرسمي نسبة (٨٤,٦٪) من الإجمالي، يليهم المكلفون بالإدارة مع أو دون مقابلات بنسبة (١٥,٤٪) (بالتساوي). وفي التعليم الخاص المجاني، كانت النسبة الكبرى للمعّنين وفق الأصول (٦٦,٧٪) مقارنة بـ (٣٣,٣٪) للمكّلفين بالإدارة، أما في التعليم الخاص غير المجاني فشكّل المعيّنون وفق الأصول في البقاع نسبة (٥٥,٦٪)، مقارنة بـ (٤٤,٤٪) للمكّلفين بالإدارة.

وفي الجنوب بلغت نسبة المديرين المعيّنين حسب الأصول (٦٠٪)، يليهم المكلفون بالإدارة بدون إجراء مقابلة بنسبة (٢٦,٧٪)، ومع إجراء مقابلة (١٣,٣٪). بينما في التعليم الخاص المجاني، كان المعيّنون وفق الأصول يشكلون ١٠٠٪، وفي التعليم الخاص

غير المجاني، استحوذ المعيّنون وفق الأصول على نسبة ٧١,٤٪، مقارنة بـ ٢٨,٦٪ للمكّلفين بالإدارة. وتوزعت النسبة بالتساوي بين المعيّنين وفق الأصول والمكّلفين بالإدارة في قطاع الأونروا.

في محافظة النبطية استحوذ المعيّنون وفق الأصول على ٥٦,٣٪ من الإجمالي في التعليم الرسمي، يليهم المكّلفون بالإدارة مع أو دون مقابلات بنسبة (٤٣,٧٪) منهم (٢٥٪) معيّنون بعد إجراء المقابلة. وفي هذه المحافظة كان المعيّنون وفق الأصول في التعليم الخاص المجاني يشكلون (٨٣,٣٪)، مقارنة بـ (١٦,٧٪) للمكّلفين بالإدارة، مع نسب مشابهة تقريباً في التعليم الخاص غير المجاني.

واستحوذ المعيّنون وفق الأصول على (٦٠٪) من إجمالي المديرين في عكار في القطاع الرسمي، يليهم المكّلفون مع وبدون مقابلة بنسبة (٤٠٪)، أما في التعليم الخاص المجاني وغير المجاني، فتوزعت النسب بالتساوي بين المعيّنين وفق الأصول والمكّلفين بالإدارة.

وفي بعلبك-الهرمل كانت النسبة الأقل للمعّينين وفق الأصول في التعليم الرسمي وبلغت (٣٦,٤٪)، في حين استحوذ المكّلفون مع وبدون مقابلة على النسبة المتبقية (٦٣,٦٪) منهم (٢٧,٣٪) مكّلفين بعد إجراء المقابلة. وفي التعليم الخاص المجاني، بلغت نسبة المعيّنين (٦٦,٧٪) والمكّلفين بالإدارة (٣٣,٣٪). أما في التعليم الخاص غير المجاني فكانت جميع الحالات لمكّلفين بالإدارة بنسبة (١٠٠٪).

استدلال

ويستدل من النتائج أن التعليم الرسمي يشكل القطاع الأكبر من المديرين بنسبة (٥٢,٧٪)، مع تفوق "معّين/ة وفق الأصول" بنسبة (٥٩,٩٪). ويحتل التعليم الخاص غير المجاني المرتبة الثانية بنسبة (٣٥,١٪)، مع شبه توازن بين المعيّنين وفق الأصول والمكّلفين بالإدارة. بينما تمثل أكثرية المديرين في التعليم الخاص المجاني فئة "معّينون وفق الأصول". ومعظم المديرين في قطاع الأونروا هم "معّينون وفق الأصول".

ويتبين أن المعيّنين وفق الأصول يشكلون النسبة الأكبر في معظم المحافظات، مع تراجع واضح في بعلبك-الهرمل.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٣)

بحسب البيانات المتوفرة من النظار المشاركين في الاستبانة وعددهم (٣٦٨ ناظر) من جميع القطاعات، كانت الاجابات على الشكل التالي:

ملاك (بالأصالة) (٨٤,٨٪)، متعاقد (١٢٪)، مقدمة (٠,٣٪)، ومجلس الأهل (٠,٥٪)، ومستعان به (١,١٪)، وغير ذلك بنسبة (١,٥٪) وموزعة على الشكل الآتي: مساعد المدير (٠,٣٪)، وإداري بنسبة (٠,٣٪)، ناظر متفرغ بنسبة (٠,٣٪)، وموظف (٠,٣٪)، وناظر (٠,٣٪).

مما يشير على أنّ أغلبية النظار (٨٤,٨٪) هم من الموظفين الدائمين.

على صعيد المحافظات، يمكن استخلاص الآتي:

في بيروت: جميع النظار وعددهم (١١) هم بالملاك الوظيفي كأساتذة أو مدرسين بنسبة (١٠٠٪). في القطاع الخاص (مجاني وغير مجاني): ناظر واحد متعاقد بنسبة (١٠٠٪). في القطاع الخاص غير المجاني، يبلغ عددهم تسعة (٩) ناظر، ثمانية منهم بالملاك المدرسي بنسبة (٨٨,٩٪)، وواحد متعاقد بنسبة (١١,١٪).

في جبل لبنان (الضواحي): جميع النظار وعددهم (١٧) بالملاك الوظيفي كأساتذة أو مدرسين بنسبة (١٠٠٪). في القطاع الخاص (مجاني وغير مجاني): خاص مجاني، يبلغ عددهم خمسة (٥) ناظر، منهم إثنان (٤٠٪) يعملون بالملاك الوظيفي، وإثنان آخران بعقود بنسبة (٤٠٪)، وواحد (٢٠٪) على حساب مجلس الأهل. أما خاص غير مجاني، فيبلغ عددهم (٣٢) ناظرًا، منهم سبعة عشر (١٧) يعملون بالملاك الوظيفي بنسبة (٥٣,١٪)، وعشرة (١٠) بعقود بنسبة (٣١,٣٪)، في حين أجاب خمسة (٥) ناظر بنسبة (١٥,٥٪) بإجابات مختلفة.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي): جميع النظار وعددهم (٢٣) هم بالملاك الوظيفي كأساتذة أو مدرسين (١٠٠٪). في القطاع الخاص (مجاني وغير مجاني): خاص مجاني، يبلغ عددهم أربعة (٤) ناظر، منهم ثلاثة (٧٥٪) يعملون بالملاك الوظيفي،

وواحد بعقد بنسبة (٢٥٪). أما خاص غير مجاني، فيبلغ عددهم (١٢) ناظرًا، منهم ثمانية (٨) يعملون بالملك الوظيفي بنسبة (٦٦.٧٪)، وثلاثة (٣) بعقود بنسبة (٢٥٪)، وواحد (١) مستعان به بنسبة (٨.٣٪).

في الشمال: جميع النظار وعددهم (٣٨) هم بالملك الوظيفي كأساتذة أو مدرسين بنسبة (١٠٠٪). في القطاع الخاص (مجاني وغير مجاني): خاص مجاني، يبلغ عددهم خمسة (٥) نظار، منهم أربعة (٨٠٪) يعملون بالملك الوظيفي، وواحد بعقد بنسبة (٢٠٪). أما خاص غير مجاني، فيبلغ عددهم (١٨) ناظرًا، منهم (١٣) بنسبة (٧٢.٢٪) يعملون بالملك الوظيفي، وخمسة (٥) بعقود بنسبة (٢٧.٨٪).

في البقاع: جميع النظار وعددهم (١٨) هم بالملك الوظيفي كأساتذة أو مدرسين بنسبة (١٠٠٪). في القطاع الخاص (مجاني وغير مجاني): خاص مجاني، يبلغ عددهم ثلاثة (٣) نظار، منهم إثنان بنسبة (٦٦.٧٪) يعملون بالملك الوظيفي، وواحد بعقد بنسبة (٣٣.٣٪). أما خاص غير مجاني، فيبلغ عددهم (١٤) ناظرًا، منهم تسعة (٩) بنسبة (٦٤.٣٪) يعملون بالملك الوظيفي، وأربعة بعقود بنسبة (٢٨.٦٪)، وواحد مستعان به بنسبة (٧.١٪).

في الجنوب: يبلغ عددهم (٣٢) ناظرًا، منهم (٣٠) بنسبة (٩٣.٨٪) يعملون بالملك الوظيفي، وواحد يعمل على حساب مجلس الأهل بنسبة (٣.١٪)، وواحد آخر بعقد بنسبة (٣.١٪). في القطاع الخاص (مجاني وغير مجاني): خاص مجاني، جميع النظار وعددهم (٢) بالملك الوظيفي بنسبة (١٠٠٪). خاص غير مجاني، يبلغ عددهم سبعة (٧) نظار، منهم ستة (٦) بنسبة (٨٥.٧٪) يعملون بالملك الوظيفي، وواحد بعقد بنسبة (١٤.٣٪). في الأونروا، ناظر واحد يعمل بعقد بنسبة (١٠٠٪).

في النبطية: جميع النظار وعددهم (٢٣) هم بالملك الوظيفي كأساتذة أو مدرسين بنسبة (١٠٠٪). في القطاع الخاص (مجاني وغير مجاني): خاص مجاني، يبلغ عددهم ستة (٦) نظار، منهم أربعة (٤) بنسبة (٦٦.٧٪) يعملون بالملك الوظيفي، وإثنان بعقود بنسبة (٣٣.٣٪). خاص غير مجاني، جميع النظار وعددهم خمسة (٥) بالملك الوظيفي بنسبة (١٠٠٪).

في عكار: يبلغ عددهم (٣٨) ناظرًا، منهم (٣٤) بنسبة (٨٩.٥٪) يعملون بالملك الوظيفي، وواحد مستعان به بنسبة (٢.٦٪)، وثلاثة بعقود بنسبة (٧.٩٪). في القطاع الخاص (مجاني وغير مجاني): خاص مجاني، يبلغ عددهم أربعة (٤) نظار، منهم ثلاثة بنسبة (٧٥٪) يعملون بالملك الوظيفي، وواحد مستعان به بنسبة (٢٥٪). خاص غير مجاني، يبلغ عددهم تسعة (٩) نظار، منهم ثلاثة بنسبة (٣٣.٣٪) يعملون بالملك الوظيفي، وستة بعقود بنسبة (٦٦.٧٪).

في بعلبك-الهرمل: جميع النظار وعددهم (١٧) هم بالملك الوظيفي كأساتذة أو مدرسين بنسبة (١٠٠٪). في القطاع الخاص (مجاني وغير مجاني): خاص مجاني، ناظر واحد بنسبة (١٠٠٪) إداري. خاص غير مجاني، يبلغ عددهم (١١) ناظرًا، منهم عشرة بنسبة (٩٠.٩٪) يعملون بالملك الوظيفي، وناظر واحد بعقد بنسبة (٩.١٪).

الاستنتاجات العامة

النقاط البارزة في مقارنة الوضع الوظيفي للنظار في قطاع التعليم الرسمي مقابل القطاعات الأخرى (الخاص المجاني، الخاص غير المجاني، الأونروا) بحسب المحافظات:

الوضع الوظيفي للنظار في التعليم الرسمي: يتمتع قطاع التعليم الرسمي في لبنان بنسب مرتفعة جدًا من النظار العاملين في الملك الوظيفي كأساتذة أو مدرسين، حيث تصل النسبة إلى (١٠٠٪) في معظم المحافظات، باستثناء الجنوب وعكار، حيث يظهر وجود نسبة قليلة من النظار الذين لا يعملون في الملك الوظيفي. في الجنوب، يمثل هؤلاء النظار (٦.٢٪)، وفي عكار (١٠.٥٪).

في معظم المحافظات، لا يوجد أي ناظر يعمل بعقود في التعليم الرسمي، باستثناء بعض الاستثناءات المحدودة في الجنوب وعكار، مما يعكس استقرارًا وظيفيًا كبيرًا في القطاع الرسمي. بشكل عام، يشكل النظار العاملون بالملك الوظيفي نسبة مرتفعة جدًا في القطاع الرسمي، حيث تصل هذه النسبة إلى ٩٧.٢٪ من مجموع النظار البالغ عددهم ٢١٧ ناظرًا.

الوضع الوظيفي للنظار في القطاع الخاص: التعليم الخاص المجاني غالبًا ما يشهد توزيعًا بنظام التعاقد، حيث يظهر وجود ناظر يعمل بعقد في معظم المحافظات مثل بيروت، جبل لبنان (الضواحي)، البقاع، الشمال، الجنوب، النبطية، وعكار.

في التعليم الخاص غير المجاني: يظهر تفاوت في نسب التوظيف في الملاك الوظيفي مقابل التعاقد، حيث تتراوح النسب في الملاك بين (٥٣.١٪) في جبل لبنان (الضواحي) إلى (١٠٠٪) في النبطية. في الأونروا: يتفاوت الوضع الوظيفي في هذا القطاع أيضًا، حيث يوجد ناظر واحد في الجنوب يعمل بعقد (١٠٠٪)، بينما في جبل لبنان (الضواحي) جميع النظار يعملون في الملاك الوظيفي بنسبة (١٠٠٪). التعليم الرسمي يتسم بالاستقرار الوظيفي مع وجود نسبة مرتفعة من النظار في الملاك الوظيفي، مما يعكس استقرار النظام الإداري. القطاع الخاص المجاني يشهد تنوعًا بين الملاك الوظيفي والتعاقد، بينما في القطاع الخاص غير المجاني يظهر تفاوت بين المحافظات. في الأونروا، كان الوضع الوظيفي متنوعًا بين التعاقد والملاك الوظيفي حسب المحافظات.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٣)

الاتجاهات العامة للتوظيف

العيينة كاملة

ملاك بالأصالة: يشكلون أكبر فئة وظيفية بنسبة ٧٢.٤٪ من العينة. أكثر شيوعًا في القطاع الرسمي بنسبة ٧٩.٣٪ منسقون متعاقدون: ثاني أكبر فئة وظيفية، بنسبة ٢٢.٦٪ من العينة. بارزة في القطاع الخاص غير المجاني بنسبة ٣٢.١٪ فئات أخرى (تقدمة، دوام جزئي، مجلس الأهل، مستعان به) تمثل مجتمعة جزءًا صغيرًا من العينة، بنسبة ٣.٦٪، مع مساهمة كل فئة فردية بأقل من ٢٪

تحليل القطاعات

القطاع الرسمي: العدد: ٢٤٦ منسق (٥٥.٧٪ من العينة. يعتمد بشكل أساسي على الملاك (٧٩.٣٪)، مما يعكس الاستقرار الوظيفي. المنسقون المتعاقدون (١٦.٧٪) يشكلون ثاني أكبر مجموعة. القطاع الخاص المجاني: العدد: ٢٩ موظف (٦.٦٪ من العينة. مثل القطاع الرسمي، حيث يهيمن الملاك (٧٢.٤٪). المنسقون المتعاقدون (١٧.٢٪) يشكلون أقلية ملحوظة. المستعان بهم (١٠.٣٪) أكثر وجودًا من القطاعات الأخرى. القطاع الخاص غير المجاني: العدد: ١٦٥ موظف (٣٧.٣٪ من العينة. يظهر توزيعًا وظيفيًا أكثر تنوعًا مقارنة بالقطاع العام والخاص المجاني. المنسقون في الملاك (٦٢.٤٪) يشكلون الأغلبية. المنسقون المتعاقدون (٣٢.١٪) أعلى بكثير من القطاعات الأخرى، مما يشير إلى مرونة أكبر في التوظيف. الأونروا: العدد: ٢ موظف (٠.٥٪ من العينة). تقسيم متساوٍ بين الملاك (٥٠.٠٪) والمنسقين (٥٠.٠٪). لا يوجد تمثيل في فئات التوظيف الأخرى بسبب صغر حجم العينة.

ملاحظات مقارنة هيمنة الملاك: في جميع القطاعات، يشكل المنسقون في الملاك الأغلبية، مع أعلى تركيز في القطاع العام بنسبة ٧٩.٣٪ ارتفاع تمثيل التعاقد في القطاع الخاص غير المجاني: يشكل المنسقون المتعاقدون ٣٢.١٪ من عينة القطاع الخاص غير المجاني، وهو أعلى بكثير من القطاع الرسمي (١٦.٧٪) أو القطاع الخاص المجاني (١٧.٢٪). أدوار خاصة في القطاع العام: يوجد في القطاع الرسمي موظفين من خلال مجالس الأهل (١.٦٪) والمستعان بهم (١.٦٪).

استنتاجات عامة

هيمنة الموظفين الملاك: إن النسبة المرتفعة للمنسقين في الملاك في التعليم الرسمي (٧٩.٣٪) تشير إلى التزام بالاستقرار والاستمرارية، مما يعزز على الأرجح جودة التعليم من خلال القيادة ذات الخبرة.

تمثيل عالي للتعاقد في القطاع الخاص غير المجاني: إن نسبة ٣٢.١٪ من المنسقين المتعاقدين في القطاع الخاص غير المجاني تشير إلى نموذج توظيف مرن، قد يعالج القيود المالية ولكنه يثير مخاوف بشأن أمان الوظائف واحتفاظ الموظفين مقارنة بالقطاع العام.

أدوار خاصة في التعليم الرسمي: إن توظيف من قبل مجالس الأهل (١.٦٪) والمستعان بهم (١.٦٪) في القطاع العام يعكس نهجًا تعاونيًا، مما يبرز أهمية مشاركة المجتمع ووجهات النظر المتنوعة في إدارة التعليم، مما يمكن أن يحسن عملية اتخاذ القرار والدعم للطلاب.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٣)

الاتجاهات العامة للتوظيف (العينة كاملة)

موظفون بالملك: يشكلون الفئة الأكبر وظيفيًا بنسبة ٧١.٤٪ من العينة. أكثر انتشارًا في القطاع الرسمي بنسبة ٨١.٦٪. موظفون متعاقدون: يشكلون ثاني أكبر فئة وظيفية بنسبة ٢٣.٢٪ من العينة. بارزون في القطاع الخاص غير المجاني بنسبة ٣١.١٪.

فئات أخرى (دوام جزئي، عقود مؤقتة، مستعان بهم). تشكل جزءًا صغيرًا من العينة، بنسبة ٥.٤٪ فقط، مع تمثيل كل فئة دون ٢٪.

تحليل القطاعات:

القطاع الرسمي: العدد: ٣٣٠ موظف (٥٥.٣٪) من العينة. يعتمد بشكل رئيسي على الملك بنسبة ٨١.٦٪، مما يعكس استقرارًا وظيفيًا. الموظفون المتعاقدون يمثلون ١٤.٧٪، وهي ثاني أكبر مجموعة.

القطاع الخاص المجاني: العدد: ٢٧ موظف (٤.٥٪) من العينة. يشابه القطاع الرسمي من حيث هيمنة الملك، حيث يمثلون ٧١.٤٪. الموظفون المتعاقدون يشكلون ١٤.٣٪، بينما المستعان بهم يشكلون ١٤.٣٪.

القطاع الخاص غير المجاني: العدد: ٢٠٦ موظف (٣٥.٢٪) من العينة. يظهر توزيعًا وظيفيًا أكثر تنوعًا مقارنة بالقطاعات الأخرى. الموظفون في الملك يشكلون ٦٠.٧٪، بينما المتعاقدون يشكلون ٣١.١٪.

الأونروا: العدد: ٥ موظفين (٠.٨٪) من العينة. توزيع متساوٍ بين الملك والمتعاقدين بنسبة ٥٠.٠٪ لكل منهما. لا يوجد تمثيل في الفئات الأخرى نظرًا لصغر حجم العينة.

ملاحظات مقارنة:

هيمنة الملك: في جميع القطاعات، يشكل الموظفون في الملك الأغلبية، مع أعلى تركيز في القطاع الرسمي بنسبة ٨١.٦٪. ارتفاع تمثيل التعاقد في القطاع الخاص غير المجاني: يشكل الموظفون المتعاقدون ٣١.١٪ من عينة القطاع الخاص غير المجاني، وهو أعلى بكثير من القطاع الرسمي (١٤.٧٪) أو القطاع الخاص المجاني (١٤.٣٪).

أدوار خاصة في القطاع الرسمي: توظيف من خلال الدوام الجزئي يمثل ١.٥٪، والمستعان بهم يمثلون ١.٥٪، مما يعكس التوزيع المتنوع في إدارة الموارد البشرية.

استنتاجات عامة

١. هيمنة الموظفين بالملك: نسبة الموظفين في الملك العالية في التعليم الرسمي (٨١.٦٪) تعكس الاستقرار الوظيفي، مما يعزز جودة الخدمات المقدمة.

٢. تمثيل عالي للتعاقد في القطاع الخاص غير المجاني: تمثل نسبة ٣١.١٪ من الموظفين المتعاقدين في القطاع الخاص غير المجاني نموذجًا مرئيًا للتوظيف، مع مراعاة التحديات المالية ولكنه يثير مخاوف بشأن استقرار الوظائف واحتفاظ الموظفين.

٣. أدوار متنوعة في القطاع الرسمي: إن توظيف الدوام الجزئي والمستعان بهم يعكس تنوعاً في الفئات الوظيفية، مما يعزز المرونة ويعزز مشاركة المجتمع في إدارة التعليم.

٤. الشهادة العلمية الأعلى

الجواب الأول: المدير (سؤال رقم ٤)

كانت الشهادات الأكثر شيوعاً في التعليم الرسمي هي إجازة جامعية (٢٩.٣٪)، وإجازة تعليمية (٢٧.٩٪)، ونسبة حملة الماجستير والدكتوراه مجتمعة تصل إلى (١٦.٣٪)، مما يعكس اعتماداً على الكفايات الأكاديمية.

أما في التعليم الخاص المجاني فالشهادة الأكثر شيوعاً هي البكالوريا بنسبة (٣٦.٧٪)، ونسبة الحاصلين على الشهادات العليا (ماستر ودكتوراه) منخفضة، حيث تمثل (٢٣.٣٪) فقط. وفي التعليم الخاص غير المجاني فالشهادة الأكثر شيوعاً هي الإجازة الجامعية بنسبة (٣٦.٧٪)، والماستر بنسبة (٢٩.٦٪) والدكتوراه (٩.٢٪) والتي تظهر تركيزاً أكبر على المؤهلات العليا مقارنة بالقطاع المجاني. وفي الأونروا هناك (٧٥٪) من المديرين حاصلين على إجازة جامعية، و(٢٥٪) على شهادة الماجستير.

وبحسب المحافظات، ففي بيروت نجد أن المديرين يحملون إجازة تعليمية (٧٥٪) أو إجازة جامعية (٢٥٪) في القطاع الرسمي، و(١٠٠٪) ماستر في التعليم الخاص المجاني، أما في التعليم الخاص غير المجاني فننسبة (٧٧.٨٪) يحملون إجازات جامعية، منهم (٣٣.٣٪) يحملون إجازة جامعية، بينما (٢٢.٢٪) يحملون ماستر. أما في جبل لبنان (ضواحي) فنسبة (٥٤.٥٪) من المديرين في التعليم الرسمي يحملون إجازة جامعية، و(٢٧.٣٪) يحملون ماستر. وفي جبل لبنان ما عدا الضواحي تتساوى نسب كل من حملة الماجستير وشهادة من دور المعلمين والمعلمات والبكالوريا (٢٢.٢٪) في القطاع الرسمي.

بينما نجد في محافظة الشمال توزيعاً متوازناً نسبياً بين الإجازة التعليمية والجامعية وشهادة من دور المعلمين والمعلمات في القطاع الرسمي مع انخفاض في حملة الماجستير (٢.٩٪) وهي النسبة الأدنى. بينما في البقاع هنالك توازن نسبي بين حملة الإجازة التعليمية والجامعية (٣٠.٨٪ لكل منها)، ونسبة جيدة من حملة الماجستير (٢٣.١٪) في القطاع الرسمي. وتمثل الإجازة التعليمية والجامعية نسبة بارزة في الجنوب بما مجموعه (٨٠٪)، لكن الشهادات العليا تظهر نسباً أقل مقارنة بباقي المحافظات. ويحمل المديرين في عكار بشكل كبير الإجازة الجامعية، مع غياب للشهادات العليا في التعليم الرسمي.

ونستنتج أن الإجازة الجامعية هي الأكثر شيوعاً بنسبة (٣٢.٦٪). بينما يظهر القطاع الرسمي توازناً نسبياً بين الشهادات، مع توجه نحو تعزيز الكفاءات.

الجواب الثاني: الناظر (سؤال رقم ٤)

بحسب البيانات المستخلصة من النظار المشاركين في الاستبيان وعددهم ٣٦٨ ناظرًا من جميع القطاعات، كانت الإجابات على النحو التالي:

أ. على صعيد المقارنة بين التعليم الرسمي والخاص:

القطاع الرسمي:

- الشهادات البارزة تشمل الحاصلين على إجازة تعليمية بنسبة ٢٧.٦٪، يليها الإجازة الجامعية بنسبة ٢٤.٩٪، ومن ثم البكالوريا بنسبة ١٦.١٪، بينما يحمل ١٥.٧٪ شهادة "دار المعلمين والمعلمات".
- الحاصلون على شهادة الماجستير يمثلون ١٢.٤٪، بينما يمثل الحاصلون على الدكتوراه ٣.٢٪.

الاستنتاج: تنوع المؤهلات في القطاع الرسمي يعكس تنوعاً ملحوظاً في المؤهلات الأكاديمية للنظار، حيث يشكل الحاصلون على شهادات جامعية (إجازة، ماستر، ودكتوراه) نسبة كبيرة من المشاركين، تصل إلى ٦٨.١٪. وجود نسبة جيدة من الحاصلين على شهادات عليا (ماستر ودكتوراه) يشير إلى توجه نحو تعزيز الكفاءات الأكاديمية. مع ذلك، هناك حوالي ثلث النظار بنسبة ٣١.٨٪ يحملون شهادة البكالوريا ودار المعلمين دون استكمال التعليم الجامعي، مما يشير إلى تفاوت في المؤهلات ضمن القطاع. بالإضافة إلى ذلك، غياب التعليم الفني يتمثل في غياب شهادة "البكالوريا الفنية"، وهو مرتبط بالاعتماد الأكبر على خريجي التعليم العام أو التخصصات التعليمية مثل "دار المعلمين والمعلمات".

القطاع الخاص المجاني:

- الشهادات البارزة تشمل البكالوريا بنسبة ٣٨.٧٪، يليها الإجازة الجامعية بنسبة ٣٥.٥٪، ومن ثم البكالوريا الفنية بنسبة ١٦.١٪. هناك تمثيل محدود جداً للحاصلين على إجازة تعليمية بنسبة ٩.٧٪، دون وجود حاملي شهادات الماستر أو الدكتوراه.

الاستنتاج: هناك فجوة في المؤهلات، حيث يمثل أكثر من نصف النظار (٥٤.٨٪) من خريجي التعليم الثانوي دون شهادات جامعية. التركيز ينصب على خريجي التعليم الثانوي والفني مع غياب تام لـ"دار المعلمين"، مما يشير إلى نقص واضح في التأهيل التربوي المهني.

التعليم الخاص غير المجاني:

- الشهادات البارزة تشمل الإجازة الجامعية بنسبة ٢٦.٥٪، يليها البكالوريا بنسبة ٢٥.٦٪، ثم الإجازة التعليمية بنسبة ١٨.٨٪، ومن ثم البكالوريا الفنية بنسبة ١١.١٪. نسبة الحاصلين على الماستر تمثل ١٤.٥٪، بينما لا يتجاوز تمثيل الدكتوراه ١.٧٪، و"دار المعلمين والمعلمات" أيضاً بنسبة ١.٧٪.

الاستنتاج: يمثل حوالي ٣٨.٤٪ من النظار في هذا القطاع بدون شهادات جامعية، مع تنوع في المؤهلات بين الإجازة الجامعية، الماستر، والبكالوريا، مما يعكس تطلعاً نحو رفع الكفاءة العلمية.

ب. على صعيد الشهادات العليا والدنيا بين القطاعات والمحافظات:

قراءة عامة للبيانات:

- يظهر التباين الملحوظ في توزيع الشهادات الأكاديمية بين القطاعات التعليمية المختلفة (الرسمي، الخاص المجاني، الخاص غير المجاني، الأونروا) وبين المحافظات اللبنانية. القطاع الرسمي يتميز بحاملي الشهادات العليا، بينما تهيمن الشهادات الدنيا في القطاعات الخاصة، لا سيما الخاصة المجانية.

الشهادات العليا (ماستر ودكتوراه):

- القطاع الرسمي يتصدر حاملي الشهادات العليا، مع زيادة ملحوظة في نسبة حاملي شهادات الماستر والدكتوراه مقارنة بالقطاعات الأخرى. في بيروت، تسجل أعلى نسبة لحاملي شهادة ماستر، وغياب لحاملي البكالوريا والبكالوريا الفنية ودار المعلمين والمعلمات، مما يعكس تركيز الكفاءات العليا في العاصمة.
- بينما في الجنوب، قطاع الأونروا يظهر تفوقاً واضحاً بحاملي الماستر بنسبة ١٠٠٪، مما يعكس توجهاً مميزاً نحو الكفاءات العليا في هذا القطاع. أما القطاع الخاص المجاني فيعاني من نقص واضح في الكفاءات العليا، مع الاعتماد الكبير على الشهادات الدنيا.

الشهادات الدنيا (بكالوريا):

- القطاع الخاص المجاني في بيروت يهيمن عليه شهادة البكالوريا الفنية بنسبة ١٠٠٪. في المحافظات الأخرى مثل النبطية والبقاع، تمثل البكالوريا نسبة كبيرة تصل إلى ٦٦.٧٪، وفي الشمال ٦٠٪.
- القطاع الرسمي يعاني من نسب مرتفعة لحاملي الشهادات الدنيا في بعض المحافظات، مثل الجنوب والنبطية وجبل لبنان الضواحي، مع تركيز أكبر لحاملي البكالوريا ودار المعلمين، مما يعكس تأهيلاً أقل مقارنة بالشهادات الجامعية.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٤)

القطاع الرسمي: معظم المنسقين حاصلون على "إجازة جامعية" بنسبة ٣٨.٢٪، يليها "إجازة تعليمية" بنسبة ٢٨.٥٪. وتشكل المؤهلات العليا مثل "ماستر" و"دكتوراه" مجتمعة ٢٠.٤٪ (١٦.٣٪ + ٤.١٪)، مما يعكس التركيز على الدرجات المتقدمة. يمثل منسقو القطاع العام ٥٥.٧٪ من العينة الكلية.

التعليم الخاص المجاني: تقتصر نسبة المنسقين في القطاع الخاص المجاني على ٦.٦٪ فقط، حيث يبلغ العدد ٢٩ فرداً. المؤهل السائد هنا هو "إجازة جامعية" بنسبة ٤٤.٨٪، يليها "ماستر" بنسبة ٣١.٠٪. لا يوجد تمثيل لـ "دكتوراه" أو مؤهلات مهنية مثل "دار معلمين".

التعليم الخاص غير المجاني: تضم هذه الفئة ثاني أكبر مجموعة من المنسقين، حيث تصل إلى ١٦٥ فرداً، أو ٣٧.٣٪ من الإجمالي. يتميز هذا القطاع بتوزيع متوازن، مع "إجازة جامعية" بنسبة ٣١.٥٪ و"إجازة تعليمية" بنسبة ٢٨.٥٪. كما يظهر وجود ملحوظ لحملة "ماستر" بنسبة ٢٧.٣٪، بالإضافة إلى ٦.١٪ من حملة "دكتوراه".

الأونروا: يمثل الأفراد الحاصلون على "إجازة جامعية" نسبة ٠.٥٪ فقط من العينة الكلية، حيث يوجد فقط فردان في هذا القطاع. **الاستنتاجات العامة:** تشير النتائج إلى أن "إجازة جامعية" تهيمن بنسبة ٣٦.٤٪ من الإجمالي، تليها "إجازة تعليمية" بنسبة ٢٦.٩٪. بينما تمثل المؤهلات المتقدمة، مثل "ماستر" و"دكتوراه"، مجتمعة ٢٥.٨٪. يتميز القطاع الخاص غير المجاني بتركيز عالٍ على المؤهلات العليا، مما يعكس توجهًا نحو الجودة والتعليم المتخصص. بينما يعاني القطاع الخاص المجاني من تعليم عالي محدود، حيث لا يوجد تمثيل لدرجات متقدمة.

المؤهلات الأكاديمية عبر المحافظات:

القطاع الرسمي: في بيروت، يحمل معظم الأفراد إجازات جامعية بنسبة ٤٤.٤٪ تليها إجازات تعليمية بنسبة ٣٣.٣٪. أما في ضواحي جبل لبنان، فتظهر نسبة ملحوظة من حاملي درجة الماجستير تصل إلى ٤٧.١٪. في جبل لبنان دون الضواحي، يتوزع المنسقون بين الإجازات الجامعية بنسبة ٤١٪ والإجازات التعليمية بنسبة ١٧.٩٪. بينما في الشمال، تهيمن درجات الإجازات الجامعية بنسبة ٤٠.٧٪ مع وجود نسبة ملحوظة من حاملي الإجازات التعليمية بنسبة ٣٠.٥٪. البقاع يظهر أعلى نسبة من رخص التعليم بنسبة ٥٥٪. بينما في الجنوب، تظهر مؤهلات الماجستير بشكل واضح بنسبة حوالى ١٤.٣٪. أما في النبطية، فيحمل نصف السكان درجات الإجازات الجامعية بنسبة ٥٠٪، مع تمثيل قوي لحاملي الإجازات التعليمية بنسبة ١٢.٥٪.

عكار يتنوع بين درجات الإجازات الجامعية بنسبة ٣٨.٥٪ والإجازات التعليمية بنسبة ٣٠.٨٪. وفي بعلبك الهرمل، تظهر مؤهلات متنوعة حيث يحمل حوالى ٢٢.٢٪ درجة الماجستير.

القطاع الخاص المجاني: في القطاع الخاص المجاني، تهيمن درجات الإجازات الجامعية في مناطق مثل ضواحي جبل لبنان وبعلبك الهرمل بنسبة ٤٠٪ و ٥٠٪ على التوالي.

القطاع الخاص غير المجاني: تظهر الدرجات المتقدمة بشكل أكبر في هذا القطاع، مع تمثيل ملحوظ لدرجات الماجستير في جبل لبنان وبيروت.

الأونروا: يحمل جميع المشاركين درجات جامعية، مما يظهر مؤهلات تعليمية عالية بين الموظفين.

الاتجاه العام: تعتبر درجات البكالوريوس الأكثر شيوعًا بشكل عام بنسبة ٣٦.٤٪ تليها الإجازات التعليمية بنسبة ٢٦.٩٪ ودرجات الماجستير بنسبة ٢١.٣٪.

الجواب الرابع: المعلم (سؤال رقم ٤)

توزع المعلمين بحسب الشهادة العلمية الأعلى على المحافظات وقطاع التعليم

محافظة بيروت: في القطاع الرسمي، ٤٣.٣٪ من المعلمين حاصلون على إجازة جامعية، و٢٦.٧٪ يحملون شهادة الماجستير. أما في القطاع الخاص المجاني، فإن ٦٢.٥٪ يحملون إجازة تعليمية. وفي القطاع الخاص غير المجاني، فإن النسبة الأكبر لحاملي الإجازة الجامعية تبلغ ٣٩٪.

محافظة جبل لبنان - الضواحي: في القطاع الرسمي، ٤٥٪ من المعلمين حاصلون على إجازة جامعية، و٢١.٧٪ يحملون شهادة الماجستير. وفي القطاع الخاص المجاني، يحمل ٤٥.٩٪ إجازة تعليمية. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تبلغ نسبة حاملي الإجازة الجامعية ٣٥.١٪.

محافظة جبل لبنان - ما عدا الضواحي: في القطاع الرسمي، ٣٢.٩٪ يحملون إجازة جامعية، و٣٠.٥٪ يحملون إجازة تعليمية. أما في القطاع الخاص المجاني، فإن ٢٩٪ لكل من الإجازة التعليمية والجامعية. وفي القطاع الخاص غير المجاني، تبلغ نسبة حاملي الإجازة الجامعية ٤٦.٨٪.

محافظة الشمال: في القطاع الرسمي، ٣٨.١٪ من المعلمين حاصلون على إجازة جامعية، و٢٨.١٪ على إجازة تعليمية. وفي القطاع الخاص المجاني، ٥٠٪ يحملون إجازة جامعية، بينما في القطاع الخاص غير المجاني تبلغ نسبة حاملي الإجازة الجامعية ٤١٪.

محافظة البقاع: في القطاع الرسمي، ٣٨.٨٪ يحملون إجازة جامعية، و٣٣.٧٪ يحملون إجازة تعليمية. وفي القطاع الخاص المجاني، تصل النسبة إلى ٦١.٨٪ لحاملي الإجازة الجامعية، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تبلغ نسبة حاملي الإجازة الجامعية ٤٦.٤٪.

محافظة الجنوب: في القطاع الرسمي، ٥٠٪ من المعلمين يحملون إجازة جامعية، و٢٠.٥٪ حاصلون على شهادة الماجستير. وفي القطاع الخاص المجاني، ٥٠٪ يحملون شهادة البكالوريا، بينما في القطاع الخاص غير المجاني تصل نسبة حاملي الإجازة الجامعية إلى ٧٥٪.

محافظة النبطية: في القطاع الرسمي، ٤٢.٩٪ من المعلمين يحملون إجازة جامعية، و٢٦.٨٪ يحملون شهادة الماجستير. وفي القطاع الخاص المجاني، فإن ٦٠.٩٪ يحملون إجازة جامعية، بينما في القطاع الخاص غير المجاني تصل نسبة حاملي الإجازة الجامعية إلى ٥٠٪.

محافظة عكار: في القطاع الرسمي، ٤٨.٨٪ من المعلمين حاصلون على إجازة جامعية، و١٨.١٪ يحملون شهادة الماجستير. وفي القطاع الخاص المجاني، ٥٧.١٪ يحملون إجازة جامعية، بينما في القطاع الخاص غير المجاني تبلغ نسبة حاملي الإجازة الجامعية ٤٥.٣٪.

محافظة بعلبك - الهرمل: في القطاع الرسمي، ٥٠.٦٪ من المعلمين يحملون إجازة جامعية، و٢٦٪ حاصلون على شهادة الماجستير. وفي القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ يحملون إجازة جامعية، بينما في القطاع الخاص غير المجاني تصل نسبة حاملي الإجازة الجامعية إلى ٥٥.٦٪.

استنتاجات عامة

إذا نظرنا إلى النتائج المتعلقة بالشهادة العلمية الأعلى التي حصل عليها المعلمون، نجد أن النسبة الأكبر هي لحاملي الإجازة الجامعية بنسبة ٤٣.٦٪، تليها الإجازة التعليمية بنسبة ٢٤.٧٪، ثم الماجستير بنسبة ١٨٪. بناءً على هذه النتائج، نستنتج أن الإجازة الجامعية هي الشهادة الأكثر شيوعاً بين المعلمين في جميع المحافظات والقطاعات، بينما يشكل حاملو شهادة الماجستير نسبة ملحوظة، لا سيما في القطاع الرسمي وبعض المحافظات مثل بيروت وجبل لبنان. يظهر في المحافظات الريفية مثل عكار وبعلبك تفاوت في نسب حاملي الشهادات العليا مقارنة بالمحافظات الحضرية.

التوصيات:

- تعزيز التعليم العالي للمعلمين من خلال توفير برامج دعم للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه، خاصة في المحافظات الريفية.

- تحقيق التوازن الجغرافي من خلال تقديم حوافز لتطوير المهارات الأكاديمية للمعلمين في المحافظات الأقل تمثيلاً للشهادات العليا.
- الاستثمار في التعليم الفني لدعم المعلمين الحاصلين على شهادات فنية ومهنية لتحسين جودة التعليم الفني في لبنان.
- إعادة تقييم سياسات التوظيف للتأكد من أن الشهادات الأكاديمية تتماشى مع متطلبات الوظائف في القطاعين الرسمي والخاص.

٥. سنوات الخبرة في المجال التعليمي

الجواب الأول: المدير (سؤال رقم ٥)

تم توزيع سنوات الخبرة إلى فئات يبلغ مجال كل منها خمس سنوات، ودلت النتائج على أن الفئة الأكبر في القطاع الرسمي هي للمديرين الذين تتراوح خبرتهم أكثر من ٢٥ سنة وتبلغ (٥٠.٣٪)، تليها الفئة من ٢١ إلى ٢٥ سنة (٢٧.٩٪)، ثم فئة (١٦ - ٢٠ سنة) بنسب (١٢.٩٪)، فئة (١١ - ١٥ سنة) (٥.٤٪)، ثم فئة (٦ - ١٠ سنوات) التي بلغت نسبتها (٢.٧٪)، وأخيراً حلت فئة (٥ - ١٠ سنوات) التي حصلت على النسبة الأدنى وبلغت (٠.٧٪). ويبدو أن أكثر من نصف المديرين في القطاع الرسمي لديهم خبرة أكثر من ٢٥ سنة. وهناك تمثيل متوازن نسبياً في فئات الخبرة من (١٦ - ٢٥ سنة).

وتوزع المديرين في القطاع الخاص المجاني حسب سنوات الخبرة كالآتي:

الفئة الأكبر كانت للذين خبرتهم أكثر من ٢٥ سنة بنسبة (٣٦.٧٪)، وتساوت النسب المئوية للفئتين (٥ - ١٠) و (١١ - ١٥ سنة) إذ بلغت ١٦.٧٪، لتتراجع هذه النسبة في فئة (٢١ - ٢٥ سنة) وتصبح ١٣.٣٪، و ١٠.٠٪ لفئة (٦ - ١٠ سنوات) و ٦.٧٪ لفئة (١٦ - ٢٠ سنة). ما يدل على أن أكثر من ثلث المديرين في القطاع الخاص المجاني يتمتعون بخبرة تزيد عن ٢٥ سنة، وأن تمثيل المديرين بخبرة أقل من ١٠ سنوات مرتفع نسبياً مقارنة بباقي الفئات.

في القطاع الخاص غير المجاني توزع المديرين حسب سنوات الخبرة كالآتي: النسبة الأكبر كانت لفئة أكثر من ٢٥ سنة، وبلغت (٣٢.٧٪)، تليها فئة (٦ - ١٠ سنوات) بنسبة (١٩.٤٪)، ثم فئة (١١ - ١٥ سنة) وبلغت نسبتها (١٥.٣٪). ثم فئة (٥ - ١٠ سنوات) بنسبة (١٤.٣٪)، وسجلت فئة (٢١ - ٢٥ سنة) نسبة (١١.٢٪) وأخيراً حلت فئة المديرين الذين تتراوح خبرتهم من ١٦ إلى ٢٠ سنة إذ بلغت نسبتهم (٧.١٪). ويبدو أن القطاع الخاص غير المجاني يمتلك قاعدة متوسطة من المديرين بخبرة طويلة تصل إلى ٢٥ سنة في التعليم، كما يبدو أن هناك توزيع متوازن نسبياً في الفئات المتوسطة (١١ - ٢٥ سنة) ويملك جميع المديرين في الأونروا خبرة أكثر من ٢٥ سنة.

على صعيد المحافظات بينت نتائج محافظة بيروت أن هناك تمثيلاً قوياً للقطاع الخاص غير المجاني (٤٤.٤٪) من المديرين (٤٥.٧٪) من المديرين في القطاع الرسمي يتمتعون لديهم أكثر من ٢٥ سنة خبرة في الإدارة. وتتميز محافظة الشمال بأن بخبرات طويلة أكثر من ٢٥ سنة، والنسبة الأعلى كانت لمحافظة النبطية (٧٠٪) في هذه الفئة. بينما يحصد القطاع الرسمي في محافظة البقاع النسبة الأعلى (٥٣.٨٪) من المديرين الذين يتمتعون بخبرات بين ٢١ - ٢٥ في الإدارة.

في الإدارة لأكثر من ٢٥ سنة ونستنتج بأن القطاع الرسمي يمثل النسبة الأكبر من المديرين الذين يتمتعون بخبرات طويلة في جميع المحافظات. ويبرز القطاع الخاص غير المجاني في بيروت والجنوب بخبرات جديدة (٥-١٠ سنوات)، ومتوسطة في الإدارة (٦-١٠ سنوات).

وأظهرت النتائج اختلافاً واضحاً بين المحافظات والقطاعات في سنوات الخبرة في الإدارة، مع تميز القطاع الرسمي بالخبرات الطويلة بشكل عام، وتنوع في التوزيع حسب المحافظات.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٥)

القطاع الرسمي:

الناظر يرى استقراراً في المناصب القيادية نتيجة هيمنة النظار ذوي الخبرات الطويلة جداً (أكثر من ٢٥ سنة)، مما يؤدي إلى قلة التجديد في الأساليب الإدارية. في الوقت نفسه، تبرز المحافظات مثل البقاع والنبطية بتركيز عالٍ للخبرات الطويلة.

القطاع الخاص المجاني:

النظار في هذا القطاع يعبرون عن وجود توازن نسبي بين الفئات العمرية والخبرات، ولكن النسبة الأكبر تذهب للخبرات القصيرة (٥-١٠ سنوات) بنسبة ٢٢.٦٪. هذه الفئة تبرز بشكل واضح في بيروت، بينما يظهر الجنوب سيطرة للخبرات الطويلة.

القطاع الخاص غير المجاني:

الناظر يشير إلى مرونة في استقطاب الكفاءات الجديدة (٢٤.٨٪ للخبرات القصيرة)، مع وجود نسبة ملحوظة للخبرات الطويلة جداً (٢١.٤٪). هذا يعكس توازناً في التوزيع بين الأجيال المختلفة وتنوعاً إدارياً في المناطق.

قطاع الأونروا:

الناظر يلاحظ تركيزاً كبيراً على الخبرات الطويلة في المناطق مثل الجنوب، حيث ١٠٠٪ من النظار لديهم خبرات تتراوح بين ١٦-٢٠ سنة، مما يدل على استقرار إداري ولكنه يحد من تنوع الكفاءات.

ملاحظات حول المحافظات:

بيروت والجنوب: استقرار إداري قوي بفضل الهيمنة الواضحة للخبرات الطويلة جداً.

عكار: نسبة عالية للخبرات القصيرة (٥٠٪-٥٥.٦٪)، ما يعكس وجود كفاءات شابة جديدة.

البقاع: توازن بين الخبرات القصيرة والطويلة جداً، مما يشير إلى التنوع في القيادة.

جبل لبنان (ضواحي): تداخل بين الكوادر الجديدة والقديمة، ما يخلق ديناميكية في العمل.

بعلبك-الهرمل: تركيز كبير على الكوادر القديمة وذوي الخبرات الطويلة جداً.

استنتاج مقارنة بين المحافظات من وجهة نظر الناظر:

- القطاع الرسمي يعكس استقراراً ولكن يعاني من ضعف التجديد.
- القطاع الخاص المجاني أقل استقراراً ويميل نحو الكفاءات الحديثة.
- القطاع الخاص غير المجاني يتميز بتوازن ديناميكي في توزيع الخبرات.
- الأونروا يعاني من نقص واضح في التنوع ولكنه يتميز باستقرار عالٍ في الجنوب.

الاستنتاجات العامة:

القطاعات الثلاثة (الرسمي، والخاص المجاني، والخاص غير المجاني) تعتمد بشكل كبير على الفئات الأقل خبرة (٥-١٠ سنوات)، حيث يظهر القطاع الرسمي النسبة الأعلى في الفئة (١٠-٢٠) سنوات مع ضعف ملحوظ في الفئات الأطول خبرة. في المقابل، يُظهر التعليم الخاص (مجاني أو غير مجاني) تمثيلاً نسبياً أفضل للفئات التي تتجاوز خبرتها ٢٠ عاماً مقارنةً بالقطاع الرسمي.

على الصعيد الجغرافي، تظهر المحافظات مثل الشمال والنبطية ضعفًا كبيرًا في الخبرات الطويلة في القطاع الرسمي، بينما يتميز التعليم الخاص المجاني بمناطق مثل بيروت التي تحافظ على كفاءات خبيرة ومستقرة. أما التعليم الخاص غير المجاني فيتميز بمناطق مثل الجنوب والبقاع وبيروت التي تحافظ على كفاءات خبيرة ومستقرة. أما بالنسبة للتحديات المشتركة، فإن ضعف التراكم المهني والاستقرار الوظيفي يظهر بوضوح في جميع القطاعات، خاصة في القطاع الرسمي، حيث يعتمد بشكل مفرط على الكوادر الحديثة، مما قد يُضعف التوجيه والإشراف الفعال نتيجة لنقص الخبرات القيادية المتراكمة.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٥)

القطاع التعليمي الرسمي

في بيروت، ٥٥.٦٪ من المنسقين لديهم خبرة تتراوح بين ٦-١٠ سنوات، و ٢٢.٢٪ لديهم خبرة بين ١١-١٥ سنة، بينما لا يوجد منسقون لديهم خبرة تقل عن ٦ سنوات أو تزيد عن ١٥ سنة. يشير هذا إلى أن القطاع الرسمي في بيروت يعتمد بشكل كبير على منسقين بخبرات متوسطة، مع غياب واضح للمنسقين الجدد أو ذوي الخبرة الطويلة جدًا. قد يعكس ذلك محدودية الفرص المتاحة للمنسقين المبتدئين أو التوجه نحو تثبيت الكفاءات المتوسطة. في ضواحي جبل لبنان، هناك توزيع أكثر تنوعًا، حيث ٥.٩٪ فقط لديهم خبرة تتراوح بين ٥-١٠ سنوات، بينما ٣٥.٣٪ لديهم أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة. هذا يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين المنسقين الجدد وأصحاب الخبرة الطويلة، مما قد يؤثر على استمرارية الخبرة العملية وتناقل المعرفة بين الأجيال المختلفة. في شمال لبنان، النسبة الأكبر (٣٧.٣٪) من المنسقين لديهم أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة، مما يعكس وجود تركيز قوي في الفئات الأعلى خبرة. ومع ذلك، وجود نسبة ضئيلة من المنسقين الجدد قد يشير إلى نقص في ضخ الدماء الجديدة في القطاع التعليمي في هذه المنطقة، وهو ما قد يكون ناتجًا عن التحديات الاجتماعية أو الاقتصادية. في البقاع، لا يوجد منسقون لديهم أقل من ٦ سنوات من الخبرة، مما يشير إلى اعتماد كامل على الكفاءات ذات الخبرة المتوسطة والطويلة. تتركز النسب على الفئات بين ١١-٢٠ سنة، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في الخبرات المتوسطة من دون وجود دعم كافٍ للكوادر المبتدئة.

في جنوب لبنان، ٤٠.٥٪ من المنسقين لديهم أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الكفاءات المخضمة. مع ذلك، غياب المنسقين الجدد قد يشير إلى تحديات في اجتذاب الكفاءات حديثة التخرج أو ضعف في برامج التدريب والتطوير.

القطاع التعليمي الخاص المجاني

في بيروت، جميع المنسقين لديهم أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة، مما يعكس وجود عدد كبير من الكفاءات ذات الخبرة الطويلة. هذا يشير إلى أن القطاع الخاص المجاني يعتمد على كوادر مخضمة، مع غياب تام للمنسقين الجدد. يمكن ربط ذلك بعدم وجود برامج استقطاب أو تطوير للكوادر الجديدة، أو عدم وجود قدرة مالية لدعم تدريب المنسقين المبتدئين. في ضواحي جبل لبنان، هناك نسبة كبيرة من المنسقين الجدد (٥-١٠ سنوات) تصل إلى ٦٠٪. هذا يعكس اعتماد القطاع على الكفاءات الشابة والمبتدئة، وهو ما قد يكون مؤشرًا على ضعف الموارد المالية أو تفضيل التوظيف الأقل تكلفة. مع ذلك، قد يمثل ذلك فرصة لتنمية الكوادر الشابة من خلال الاستثمار في برامج التدريب والتطوير.

القطاع التعليمي الخاص غير المجاني

في بيروت، هناك توازن بين الفئات المختلفة، مع نسبة ملحوظة (٥٨.٣٪) من المنسقين لديهم خبرة بين ١٦-٢٠ سنة. هذا يشير إلى أن القطاع الخاص غير المجاني في بيروت يركز على الكفاءات ذات الخبرة المتوسطة والطويلة، مع حرص على توظيف منسقين لديهم سجل خبرات غني.

بشكل عام، يظهر هذا القطاع وجود منسقين ذوي خبرة طويلة، خاصة في بيروت، حيث تصل النسبة إلى ٥٨.٣٪ للمنسقين ذوي أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة. هذا يعكس استقرارًا كبيرًا في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، وقد يكون ناتجًا عن القدرة المالية الأكبر للقطاع الخاص غير المجاني لاستقطاب والحفاظ على الكفاءات ذات الخبرة الطويلة.

الاتجاهات العامة:

١. **القطاع الرسمي:** يظهر تركيز قوي على المنسقين ذوي الخبرة العالية (٢١+ سنة)، مع وجود أقلية من المنسقين الجدد. هذا يشير إلى استقرار عام في الكادر التعليمي، ولكنه يعكس أيضًا ضعفًا في إدماج المبتدئين أو الاستثمار في تنمية الكفاءات الجديدة، مما قد يؤدي إلى فجوات في استمرارية الخبرة على المدى الطويل.
٢. **القطاع الخاص المجاني:** يظهر توزيعًا متوازنًا بين مختلف الفئات، مع ميل إلى وجود المنسقين في بداية حياتهم المهنية (٥-١٠ سنوات). هذا يعكس تحديات مالية تحول دون جذب الكفاءات ذات الخبرة الطويلة، ولكنه يقدم فرصة لتنمية الكوادر الشابة إذا تم توفير برامج تدريب قوية.
٣. **القطاع الخاص غير المجاني:** يتمتع بوجود ملحوظ للمنسقين ذوي الخبرة العالية، مع توازن جيد بين الفئات المختلفة. هذا يعكس قدرة القطاع على جذب الكفاءات ذات الخبرة واستثمارها بشكل فعال.
- في عكار، تمثل نسبة كبيرة (٦١.٥٪) من المنسقين الذين لديهم أقل من خمس سنوات من الخبرة. هذا يشير إلى اعتماد كبير على الكفاءات الشابة، ولكنه يثير مخاوف بشأن استمرارية الجودة في حال غياب التوجيه أو التدريب الكافي.
- في بيروت، يظهر تقسيم واضح بين المنسقين ذوي الخبرات المتفاوتة، حيث ٤٤.٤٪ لديهم خبرة بين ٥-١٠ سنوات، و ٥٥.٦٪ لديهم خبرة بين ١٠-٦ سنوات. هذا يعكس مستوى متوازنًا نسبيًا في توزيع الخبرات، مع وجود فرصة جيدة لنقل المعرفة بين الأجيال المختلفة.

الاستنتاجات الرئيسية:

١. **القطاع الرسمي:** يتمتع بأعلى تركيز للمنسقين ذوي الخبرة الطويلة، حيث تصل النسبة إلى ٦٠.٦٪ من ذوي الخبرة التي تزيد عن ٢١ عامًا. مع ذلك، هناك حاجة ماسة لإيجاد آليات فعالة لتطوير الكفاءات المبتدئة وضمان استمرارية التعليم بجودة عالية.
٢. **القطاع الخاص المجاني:** يظهر توزيعًا أكثر توازنًا عبر مستويات الخبرة، مع وجود ملحوظ للمبتدئين في بداية حياتهم المهنية. هذا يعكس تحديات مالية ولكن أيضًا فرصة لتطوير جيل جديد من المنسقين.
٣. **القطاع الخاص غير المجاني:** يتمتع بوجود قوي للمنسقين ذوي الخبرة العالية، خاصة في بيروت مع نسبة تصل إلى ٥٨.٣٪. يظهر هذا القطاع استقرارًا كبيرًا وقدرة على جذب الكفاءات، ولكنه يحتاج إلى ضمان استدامة هذا الاستقرار من خلال استثمار أكبر في الكفاءات الجديدة.
٤. **الفجوات الجغرافية:** تظهر الفجوات واضحة بين المناطق، حيث تعتمد بعض المناطق مثل عكار على الكفاءات الشابة، بينما تركز مناطق أخرى مثل الجنوب والشمال على الكفاءات المخضمة. هذه الفجوات تعكس التفاوت في الموارد المتاحة والتوجهات الاستراتيجية بين المناطق المختلفة.
٥. **التوصيات:**

- تعزيز برامج التدريب والتطوير وخاصة للمبتدئين في القطاع الرسمي لضمان استمرارية الجودة.

- تقديم حوافز مالية وبرامج تدريبية في القطاع الخاص المجاني لجذب الكفاءات ذات الخبرة الطويلة.
- تطوير برامج استدامة في القطاع الخاص غير المجاني لضمان التوازن بين الكفاءات الجديدة والمخضمة.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٥)

توزيع المعلمين بحسب سنوات الخبرة في المجال التعليمي على المحافظات وقطاع التعليم

في محافظة بيروت، يظهر أن القطاع الرسمي يحتوي على ٤٣.٣٪ من المعلمين الذين يمتلكون خبرة تتراوح بين ١١-١٥ سنة. في القطاع الخاص المجاني، الغالبية العظمى من المعلمين، بنسبة ٦٢.٥٪، لديهم خبرة من ٥-٠ سنوات، في حين أن القطاع الخاص غير المجاني تتوزع خبراته بين الفئات المختلفة، حيث ٢٧.١٪ فقط من المعلمين في فئة ٥-٠ سنوات.

وفي محافظة جبل لبنان - الضواحي، نجد أن القطاع الرسمي يتمتع بنسبة ٣٠٪ من المعلمين ذوي الخبرة بين ١١-١٥ سنة، بينما القطاع الخاص المجاني يوزع خبراته بين ٢٤.٣٪ لكل من الفئات (٥-٠ سنوات) و(٦-١٠ سنوات)، وقطاع التعليم الخاص غير المجاني يتركز بشكل أكبر في فئة (٥-٠ سنوات) بنسبة ٢٦.٦٪.

أما في محافظة جبل لبنان - ما عدا الضواحي، فإن القطاع الرسمي يتمتع بنسبة ٣٠.٥٪ من المعلمين الذين لديهم خبرة بين ١١-١٥ سنة، بينما القطاع الخاص المجاني يحتوي على ٣٢.٣٪ من المعلمين الذين يمتلكون خبرة تتراوح بين ٥-٠ سنوات، في حين أن القطاع الخاص غير المجاني تنصدر فيه فئة (٥-٠ سنوات) بنسبة ٤٥.٢٪.

وفي محافظة الشمال، تنصدر الفئة الأكثر شيوعاً في القطاع الرسمي هي (١١-١٥ سنة) بنسبة ٣٦.٣٪، بينما القطاع الخاص المجاني يتمتع بنسبة ٤٠٪ من المعلمين ذوي الخبرة من ٥-٠ سنوات، والقطاع الخاص غير المجاني تتوزع نسبه بالتساوي بين الفئات المختلفة، مع ٣٧٪ في فئة ٥-٠ سنوات.

وفي محافظة البقاع، نجد أن القطاع الرسمي يهيمن عليه المعلمون ذوو الخبرة التي تصل إلى ٢١-٢٥ سنة بنسبة ٢١.٤٪. أما القطاع الخاص المجاني، فتظهر فيه نسبة ٤٤.١٪ من المعلمين ذوي الخبرة بين ٥-٠ سنوات، في حين أن القطاع الخاص غير المجاني يحتوي على ٢٥٪ من المعلمين في فئة (٦-١٠ سنوات).

وفي محافظة الجنوب، يظهر القطاع الرسمي تركيزاً كبيراً على الفئة العمرية (١١-١٥ سنة) بنسبة ٢٩.٥٪. بينما القطاع الخاص المجاني يتميز بنسبة ٤٠٪ من المعلمين ذوي الخبرة أكثر من ٢٥ سنة، والقطاع الخاص غير المجاني يهيمن عليه المعلمون في الفئة (٥-٠ سنوات) بنسبة ٤٦.٩٪.

وفي محافظة النبطية، تنصدر الفئة الأكثر شيوعاً في القطاع الرسمي هي (١١-١٥ سنة) بنسبة ٢٩.٥٪. أما القطاع الخاص المجاني، فيظهر تركيزاً على فئة ٦-١١ سنة بنسبة ٤٣.٥٪، بينما القطاع الخاص غير المجاني يتوزع بشكل متساوٍ بين فئات (٦-١٠ سنوات) و(١١-١٥ سنة) بنسبة ٢٥٪.

وفي محافظة عكار، الفئة الأكبر من المعلمين في القطاع الرسمي هي (١١-١٥ سنة) بنسبة ٣١.٩٪. أما القطاع الخاص المجاني، فتحتوي نسبة ٣٣.٣٪ من المعلمين على خبرة تتراوح بين ٦-١٠ سنوات، بينما القطاع الخاص غير المجاني يهيمن عليه المعلمون ذوو الخبرة الأقل (٥-٠ سنوات) بنسبة ٥٩.٤٪.

نجد أن القطاع الرسمي يتميز بوجود ٢٨.٦٪ من المعلمين ذوي الخبرة بين ١٦-٢٠ سنة. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من المعلمين يمتلكون خبرة بين ٦-١٠ سنوات، أما القطاع الخاص غير المجاني فتتصدر فيه فئة (٥-٠ سنوات) بنسبة ٤١.٧٪.

وبالإجمال، نجد أن الفئة الأكثر شيوعاً بين المعلمين في لبنان بالنسبة لسنوات الخبرة هي (١١-١٥ سنة)، بنسبة ٢٣.٦٪ من جميع المعلمين. كما يتضح أن القطاع الخاص يحتوي على نسبة أكبر من المعلمين في الفئة الأقل خبرة (٥-٠ سنوات) مقارنة بالقطاع الرسمي الذي يظهر فيه تركيز واضح على الفئات الأكثر خبرة.

بناءً على هذه النتائج، نستنتج أن الخبرة تتوزع بشكل كبير بين الفئات العمرية، مع تركيز واضح على الفئة (١١-١٥ سنة) في القطاع الرسمي، بينما القطاع الخاص يحتوي على نسبة أكبر من المعلمين في الفئة الأقل خبرة (٥-١٠ سنوات). كما أن المحافظات الريفية مثل بعلبك وعكار تظهر نسبة أعلى من المعلمين ذوي الخبرة الطويلة.

استنتاجات عامة

تشير النتائج إلى أن هناك تباينات واضحة في توزيع المعلمين حسب سنوات الخبرة بين القطاعين الرسمي والخاص في مختلف المحافظات اللبنانية. القطاع الرسمي يتركز بشكل كبير في فئة المعلمين ذوي الخبرة المتوسطة (١١-١٥ سنة)، بينما القطاع الخاص يظهر تركيزاً أكبر في الفئة الأقل خبرة (٥-١٠ سنوات). المحافظات الريفية مثل بعلبك وعكار تُظهر وجوداً ملحوظاً للمعلمين ذوي الخبرة الطويلة. كما تشير النتائج إلى الحاجة إلى تطوير برامج تدريبية للمعلمين الجدد وتعزيز حوافز المعلمين ذوي الخبرة العالية، بالإضافة إلى تحقيق توازن في توزيع الموارد بين القطاعين الرسمي والخاص لتحسين جودة التعليم.

التوصيات:

- الاستثمار في تدريب المعلمين الجدد من خلال برامج تدريبية لدعمهم خلال سنوات عملهم الأولى.
- تحفيز المعلمين ذوي الخبرة الطويلة من خلال تقديم حوافز مادية ومعنوية لاستبقاء المعلمين ذوي الخبرة العالية، خاصة في المحافظات الريفية.
- إعادة توزيع الموارد بين القطاعين الرسمي والخاص لتحقيق التوازن في جودة التعليم.
- توفير برامج تطوير مهني منتظمة لجميع الفئات العمرية لتعزيز كفاءة التعليم.

٦. سنوات الخبرة الأخرى

الجواب الأول: المدير (سؤال رقم ٦)

يوضح تفاصيل توزيع المديرين حسب سنوات الخبرة الإدارية في مختلف القطاعات، وذلك على النحو التالي:

في القطاع الرسمي، إجمالي المديرين هو ١٤٧. توزيع سنوات الخبرة يكون كالتالي: ٥-١٠ سنوات: ٥٦ مدير (٣٨.١٪ من القطاع الرسمي، ٢٠.١٪ من الإجمالي)، ١٠-١٥ سنوات: ٥٢ مدير (٣٥.٤٪ من القطاع الرسمي، ١٨.٦٪ من الإجمالي)، ١٥-٢٠ سنة: ٢١ مدير (١٤.٣٪ من القطاع الرسمي، ٧.٥٪ من الإجمالي)، ٢٠-٢٥ سنة: ١٢ مدير (٨.٢٪ من القطاع الرسمي، ٤.٣٪ من الإجمالي)، ٢٥-٣٠ سنة: ٣ مدير (٢٪ من القطاع الرسمي، ١.١٪ من الإجمالي)، أكثر من ٣٠ سنة: ٣ مدير (٢٪ من القطاع الرسمي، ١.١٪ من الإجمالي).

استنتاجات تؤكد أن المديرين ذوي الخبرة القصيرة (٥-١٠ سنوات و ١٠-١٥ سنوات) يشكلون حوالي ٧٣.٥٪ من القطاع الرسمي، بينما يمثل المديرين الذين لديهم خبرة طويلة (أكثر من ٢٠ سنة) نسبة صغيرة جداً لا تتجاوز ٤٪.

في القطاع الخاص المجاني، إجمالي المديرين هو ٣٠. توزيع سنوات الخبرة هو: ٥-١٠ سنوات: ١٠ مدير واحد (٣.٣٪ من القطاع الخاص المجاني، ٠.٤٪ من الإجمالي)، ١٠-١٥ سنوات: ٣ مدراء (١٠٪ من القطاع الخاص المجاني، ١.١٪ من الإجمالي)، ١٥-٢٠ سنة: ٥ مدراء (١٦.٧٪ من القطاع الخاص المجاني، ١.٨٪ من الإجمالي)، ٢٠-٢٥ سنة: ٤ مدراء (١٣.٣٪ من القطاع الخاص المجاني، ١.٤٪ من الإجمالي)، ٢٥-٣٠ سنة: ٤ مدراء (١٣.٣٪ من القطاع الخاص المجاني، ١.٤٪ من الإجمالي)، أكثر من ٣٠ سنة: ١٣ مدير (٤٣.٣٪ من القطاع الخاص المجاني، ٤.٧٪ من الإجمالي).

استنتاجات تشير إلى أن المديرين ذوي الخبرة الطويلة (أكثر من ٢٥ سنة) يشكلون الفئة الأكبر بنسبة ٤٣.٣٪، بينما يشكل المديرين الذين لديهم خبرة متوسطة (١١-٢٥ سنة) حوالي ٤٣.٣٪.

في القطاع الخاص غير المجاني، إجمالي المديرين هو ٩٨. توزيع سنوات الخبرة هو: ٥-٠ سنوات: ٢٣ مدير (٢٣.٥٪ من القطاع الخاص غير المجاني، ٨.٢٪ من الإجمالي)، ٦-١٠ سنوات: ١٩ مدير (١٩.٤٪ من القطاع الخاص غير المجاني، ٦.٨٪ من الإجمالي)، ١١-١٥ سنة: ١٥ مدير (١٥.٣٪ من القطاع الخاص غير المجاني، ٥.٤٪ من الإجمالي)، ١٦-٢٠ سنة: ٦ مدير (٦.١٪ من القطاع الخاص غير المجاني، ٢.٢٪ من الإجمالي)، ٢١-٢٥ سنة: ١١ مدير (١١.٢٪ من القطاع الخاص غير المجاني، ٣.٩٪ من الإجمالي)، أكثر من ٢٥ سنة: ٢٤ مدير (٢٤.٥٪ من القطاع الخاص غير المجاني، ٨.٦٪ من الإجمالي).

التوزيع غير متوازن، حيث يشكل المديرين ذوو الخبرة القصيرة (٥-٠ سنوات) النسبة الأكبر من ٢٣.٥٪، بينما يشكل المديرين ذوو الخبرة الطويلة (أكثر من ٢٥ سنة) نسبة ٢٤.٥٪.

في قطاع الأونروا، إجمالي المديرين هو ٤. توزيع سنوات الخبرة هو: ٥-٠ سنوات: مدير واحد (٢٥٪ من قطاع الأونروا، ٠.٤٪ من الإجمالي)، ٦-١٠ سنوات: مديران (٢٥٪ من قطاع الأونروا، ٠.٤٪ من الإجمالي)، ٢١-٢٥ سنة: مديران (٥٠٪ من قطاع الأونروا، ٠.٧٪ من الإجمالي).

إجمالي المديرين في جميع القطاعات هو ٢٧٩. توزيع سنوات الخبرة هو: ٥-٠ سنوات: ٨١ مدير (٢٩٪)، ٦-١٠ سنوات: ٧٥ مدير (٢٦.٩٪)، ١١-١٥ سنة: ٤١ مدير (١٤.٧٪)، ١٦-٢٠ سنة: ٢٢ مدير (٧.٩٪)، ٢١-٢٥ سنة: ٢٠ مدير (٧.٢٪)، أكثر من ٢٥ سنة: ٤٠ مدير (١٤.٣٪).

تشير الاستنتاجات إلى أن المديرين الذين يتمتعون بخبرة ٥-٠ سنوات و ٦-١٠ سنوات يشكلون حوالي ٥٥.٩٪ من الإجمالي. المديرين الذين لديهم خبرة أكثر من ٢٥ سنة يمثلون ١٤.٣٪. القطاع الرسمي يستحوذ على الحصة الأكبر من المديرين ذوي الخبرة القصيرة في الإدارة، بينما القطاع الخاص المجاني يحتفظ بالحصة الأكبر من المديرين ذوي الخبرة الطويلة. القطاع الخاص غير المجاني يظهر توازنًا نسبيًا بين المديرين عبر مختلف الفئات. قطاع الأونروا يميل إلى توظيف المديرين بخبرة إدارية تتراوح بين ٢٥-٢١ سنة. المديرين بخبرة ٦-١٠ سنوات يمثلون نسبة كبيرة في معظم المحافظات.

الجواب الثاني: الناظر (سؤال رقم ٦)

يعكس التوزيع المختلف لسنوات الخبرة الإدارية بين الناظر في القطاعات الرسمية والخاصة وأونروا، مع وجود اختلافات واضحة في توزيع الخبرات بين المحافظات والمناطق المختلفة.

القطاع الرسمي يظهر هيمنة الكوادر الحديثة (٠-١٠ سنوات) بنسبة تصل إلى ٧١.٩٪، مما يشير إلى اعتماد القطاع بشكل كبير على الأفراد ذوي الخبرة المحدودة. في حين أن النسبة التي تمتلك خبرة أكثر من ٢٠ سنة تشكل ٨.٣٪ فقط. يتفاوت التوزيع الجغرافي بين المناطق المختلفة، حيث يظهر الشمال والنبطية تركيزًا عاليًا للفئات الأقل خبرة، مع تجاوز نسبة الناظر ذوي الخبرة أقل من ١٠ سنوات ٥٠٪. أما في بعلبك الهرمل والجنوب، فيظهر توزيع أكثر توازنًا للخبرات مع نسبة أقل من التركيز على الكوادر الحديثة مقارنة بالمناطق الأخرى.

القطاع الخاص المجاني يتميز بسمطة واضحة للفئات الحديثة، حيث تشكل نسبة الناظر الذين لديهم خبرة بين ٥-٠ سنوات ٤٨.٤٪، مما يعكس الاعتماد الكبير على الكوادر الجديدة. يُلاحظ تباين في تمثيل الفئات الوسطى والطويلة في هذا القطاع، مع بروز بعض المناطق مثل بيروت التي تتمتع بوجود فئات ذات خبرة طويلة (١٠٠٪ في فئة ٢١-٢٥ سنة).

أما القطاع الخاص غير المجاني فيظهر تركيزًا ملحوظًا على الكوادر الحديثة بنسبة تصل إلى ٥٠.٤٪ (٥-٠ سنوات)، مع حضور نسبي للفئات ذات الخبرة الطويلة بنسبة ١٠.٣٪. هناك تباين واضح بين المحافظات، حيث يظهر جبل لبنان والشمال حضورًا قويًا للفئات الحديثة، بينما يظهر توازن نسبي في البقاع وعكار، مع تنوع في توزيع الخبرات.

قطاع الأونروا يُظهر تنوعاً ملحوظاً في توزيع الخبرات الإدارية، مع تمثيل واضح للفئات الوسطى والطويلة مقارنة بالقطاعات الأخرى. في الجنوب، يتم الاعتماد بشكل كامل على الكوادر الحديثة، حيث تصل نسبة النظار في فئة (٥-١٠ سنوات) إلى ١٠٠٪.

استنتاجات مقارنة بين القطاعات المختلفة: القطاع الرسمي يهيمن عليه الكوادر الحديثة مع نسبة أقل بكثير من الخبرات الطويلة، مما يعكس ضعف التراكم المهني. على العكس، يظهر القطاع الخاص غير المجاني تنوعاً أكبر في الخبرات مع نسبة أعلى للفئات ذات الخبرة الطويلة. كما أن بيروت تحتل مركزاً بارزاً في تمثيل الفئات الأطول خبرة، بينما الشمال والنبطية تظهران تركيزاً ملحوظاً على الكوادر الحديثة. في الوقت ذاته، يظهر القطاع الخاص المجاني تنوعاً في توزيع الخبرات، ولكن لا يتجاوز الفئات المتوسطة والطويلة بشكل كبير.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٦)

في بيروت، تركزت النسب الأعلى في قطاع التعليم الرسمي بين ٥-١٠ سنوات خبرة بنسبة ٤٤.٤٪، بينما كانت أعلى نسبة في القطاع الخاص المجاني بنسبة ١٠٠٪ لخبرة بين ٦-١٠ سنوات، والقطاع الخاص غير المجاني كان متوزعاً بنسبة متساوية بين ٥-١٠ و ٦-١٠ سنوات خبرة بنسبة ٣٣.٣٪ لكل منهما.

في جبل لبنان الضواحي، حقق قطاع التعليم الرسمي أعلى نسبة بين ٦-١٠ سنوات بنسبة ٣٥.٣٪، أما القطاع الخاص المجاني فقد تركز بنسبة ٦٠٪ بين ٥-١٠ سنوات، والخاص غير المجاني توزع بشكل متوازن نسبياً مع النسبة الأعلى بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٣٢.٦٪.

أما في جبل لبنان ما عدا الضواحي، سجل القطاع الرسمي أعلى نسبة بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٤١.٠٪، في حين كان القطاع الخاص المجاني أكثر توازناً بين الفئات العمرية، وحقق القطاع الخاص غير المجاني نسبة أعلى بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٣٦.٨٪.

في الشمال، أظهرت البيانات أن قطاع التعليم الرسمي يتركز بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٤٧.٥٪، والقطاع الخاص المجاني أعلى بين ٦-١٠ سنوات بنسبة ٧٥٪، بينما القطاع الخاص غير المجاني توزع بشكل أكبر بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٣٢.٣٪. **في البقاع،** تركزت أعلى النسب في قطاع التعليم الرسمي بين ٦-١٠ سنوات بنسبة ٤٠٪، والقطاع الخاص المجاني توزع بالتساوي بين ٥-١٠ و ٦-١٠ سنوات بنسبة ٥٠٪ لكل منهما، في حين كانت النسبة الأعلى في القطاع الخاص غير المجاني بين ٦-١٠ سنوات بنسبة ٤٣.٨٪.

في الجنوب، القطاع الرسمي تركز بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٤٧.٦٪، والقطاع الخاص المجاني بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٦٠٪، أما القطاع الخاص غير المجاني، فقد سجل أعلى النسب بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٥٠٪.

في النبطية، حقق قطاع التعليم الرسمي نسبة كبيرة بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٧٥٪، والقطاع الخاص المجاني سجل نسباً متساوية في الخبرة بين ٥-١٠ و ٢١-٢٥ سنة بنسبة ٥٠٪ لكل منهما، والقطاع الخاص غير المجاني تركز بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٤٥.٥٪.

في عكار، سجل القطاع الرسمي نسبة كبيرة بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٦١.٥٪، والقطاع الخاص المجاني بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٦٦.٧٪، والخاص غير المجاني توزع بشكل كبير أيضاً بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٦١.٥٪.

في بعلبك الهرمل، كان قطاع التعليم الرسمي مهيمناً بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٧٢.٢٪، والقطاع الخاص المجاني توزع بالتساوي بين ٥-١٠ و ٦-١٠ سنوات بنسبة ٥٠٪ لكل منهما، والقطاع الخاص غير المجاني سجل النسبة الأعلى بين ٥-١٠ سنوات بنسبة ٤٥.٥٪.

يتضح من التحليل أن التوزيع بين فئات الخبرة يختلف بشكل كبير بين القطاعات والمحافظات، حيث يتصدر قطاع التعليم الرسمي في معظم المناطق النسبة الأكبر بين ذوي الخبرة القصيرة (٥-١٠ سنوات)، بينما يظهر توازن نسبي في القطاعين الخاص المجاني وغير المجاني.

القسم الثاني: الجهوزية العامة للمدرسة

السؤال : هل يتوفر في الصفوف الدراسية جهاز عرض (LCD)
الحلقة : رياض الأطفال
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٦)
وفق إجابات المديرين، القطاع الرسمي: يعاني من نقص في LCD. في بيروت، ٥٠٪ من الصفوف لا تحتوي على أجهزة عرض، بينما تتوزع باقي النسب بشكل متساوٍ بين الفئات الأخرى. في جبل لبنان وضواحي، تشير ٥٤.٥٪ من الصفوف إلى أن الأجهزة "غير متوفرة (تحت الطلب)"، مما يعكس نقصاً حاداً في البنية التحتية. أما في الشمال، فنجد توزيعاً أكثر توازناً، حيث ٣١.٤٪ من الصفوف "غير متوفرة" و ٢٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل". بعلبك الهرمل تظهر أداءً مميزاً مقارنة بباقي المناطق في القطاع الرسمي، حيث تصل نسبة التوافر في "معظم الصفوف" و "كل الصفوف" إلى ٣٦.٤٪. القطاع الخاص المجاني : يظهر تبايناً ملحوظاً بين المناطق. في بيروت وعكار، نجد أن هناك تبايناً كبيراً بين التوافر الكامل بنسبة ١٠٠٪ وعدم التوافر نهائياً. على الجانب الآخر، الجنوب يتميز بأداء قوي للغاية، حيث تصل نسبة التوافر الكامل إلى ١٠٠٪. بعض المناطق مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي تعتمد فقط على فئة "غير متوفرة (تحت الطلب)"، مما يشير إلى عدم وجود سياسة موحدة في هذا القطاع. القطاع الخاص غير المجاني : يقدم نموذجاً إيجابياً من حيث توافر أجهزة العرض. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، تصل نسبة التوافر في "كل الصفوف" إلى ٨٠٪، مما يعكس استثمارات قوية في هذا القطاع. الجنوب أيضاً يظهر نسباً جيدة، حيث ٤٢.٩٪ من الصفوف تحتوي على أجهزة عرض "في كل الصفوف"، بينما النسب في الشمال أكثر اعتدالاً مع ٣٠.٨٪ "متوفرة بالكامل". القطاع الخاص غير المجاني يبرز كأكثر القطاعات استقراراً وتوفراً للأجهزة. مدارس الأونروا : تفتقر بشكل كبير إلى أجهزة العرض في بعض المناطق مثل الشمال، حيث تصل نسبة "غير متوفر" إلى ١٠٠٪. في الجنوب، الوضع أفضل قليلاً مع توزيع متوازن بنسبة ٥٠٪ لكل من "غير متوفر" و "متوفر في معظم الصفوف". هذا التفاوت يشير إلى تفاوت في الدعم والتمويل المقدم لهذه المدارس حسب المنطقة. ٢. مقارنة المحافظات تظهر النتائج تفاوتات واضحة تعكس الفجوة بين القطاعات والمناطق التي تتوفر فيها توافر أجهزة العرض (LCD) بيروت تعاني من نقص واضح في القطاع الرسمي، حيث تصل نسبة "غير متوفر" إلى ٥٠٪، مما يبرز ضعفاً في توافر البنية التحتية. القطاع الخاص غير المجاني يقدم أداءً معتدلاً مع ٣٣.٣٪ من الصفوف "متوفرة جزئياً"، بينما القطاع الخاص المجاني يحقق نجاحاً كاملاً بنسبة ١٠٠٪ "متوفرة بالكامل". هذا يعكس تفوق القطاع الخاص في بيروت على القطاع الرسمي من حيث توافر الأجهزة. جبل لبنان ضواحي يظهر تفاوتاً مشابهاً، حيث يعاني القطاع الرسمي من نقص حاد مع ٥٤.٥٪ من الصفوف تشير إلى "غير متوفر (تحت الطلب)". القطاع الخاص غير المجاني يسجل نسباً جيدة للتوافر الكامل بنسبة ٣٣.٣٪. أما مدارس الأونروا، فتقدم نموذجاً إيجابياً مع نسبة ١٠٠٪ من الأجهزة "متوفرة في معظم الصفوف"، مما يشير إلى استثمارات جزئية تدعم هذا القطاع.

الشمال يظهر كواحد من أكثر المناطق تحديًا، حيث يعاني القطاع الرسمي من نسب مرتفعة لفئة "غير متوفر" تصل إلى ٣١.٤٪. على الرغم من ذلك، نجد أن ٢٠٪ من الصفوف في القطاع الرسمي تحتوي على الأجهزة "متوفرة بالكامل". القطاع الخاص غير المجاني يحقق توازنًا نسبيًا مع ٣٠.٨٪ "متوفر في كل الصفوف"، بينما مدارس الأونروا تعاني من نقص تام حيث تصل نسبة "غير متوفر" إلى ١٠٠٪.

الجنوب يقدم صورة أكثر إيجابية، حيث يُظهر القطاع الرسمي توازنًا بين الفئات مع ٢٠٪ من الصفوف "متوفرة في كل الصفوف". القطاع الخاص غير المجاني يبرز بأداء قوي، حيث تصل نسبة التوافر الكامل إلى ٤٢.٩٪. القطاع الخاص المجاني يتفوق بشكل كبير مع نسبة توافر تصل إلى ١٠٠٪ "متوفرة بالكامل"، مما يعكس استثمارات كبيرة في هذه المنطقة. بعلبك الهرمل تقدم أداءً مميزًا مقارنة ببعض المحافظات الأخرى. القطاع الرسمي يُظهر تقدمًا ملحوظًا مع ٣٦.٤٪ من الصفوف "متوفرة في معظم الصفوف" و ٣٦.٤٪ "متوفرة بالكامل". القطاع الخاص غير المجاني يقدم نتائج قوية أيضًا، حيث ٦٠٪ من الصفوف تحتوي على أجهزة "متوفرة بالكامل". على الرغم من ذلك، تقتصر مدارس الأونروا في هذه المنطقة إلى بيانات موثوقة لتقييم أدائها.

استنتاج:

توضح المقارنة بين القطاعات التعليمية والمحافظة اللبنانية وفق إجابات المديرين، تباينات كبيرة في توافر أجهزة العرض (LCD).

القطاع الخاص غير المجاني يتصدر الأداء العام بفضل استثماراته القوية، بينما يعاني القطاع الرسمي ومدارس الأونروا من نقص واضح في الأجهزة. الجنوب والبقاع يبرزان كأكثر المناطق تفوقًا، في حين تعاني بيروت والشمال من نسب منخفضة في القطاع الرسمي. لتحقيق تحسين شامل، يجب التركيز على دعم المناطق الأضعف وتوحيد السياسات في القطاعات ذات التفاوت الكبير.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٨)

الوضع العام:

القطاع الرسمي

تشير النسبة الأكبر من النظار (٢٧.٢٪) إلى غياب كامل لجهاز العرض (LCD) في صفوف رياض الأطفال، و (٢١.٢٪) غير متوفر لكن تحت الطلب، مما يُظهر تحديات في تجهيز الصفوف، بالرغم من أن (٢٢.٦٪) من النظار أفادوا أنه متوفر في كل الصفوف و (١٤.٣٪) في معظم الصفوف. بعض المحافظات، مثل الجنوب (٣٧.٥٪) وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) (٣٠.٤٪)، تسجل نسبًا إيجابية نسبيًا في التوفر الكامل.

التعليم الخاص المجاني:

تبلغ نسبة توفر جهاز العرض (LCD) في كل الصفوف (٣٢.٣٪)، وعدم التوفر (١٦.١٪) وعدم التوفر وتحت الطلب (٩.٧٪). بيروت تسجل توفراً كاملاً (١٠٠٪)، بينما تعاني مناطق مثل بعلبك-الهرمل من غياب كامل للأجهزة.

التعليم الخاص غير المجاني:

نسبة توفر الأجهزة بالكامل (٣٩.٣٪)، وعدم التوفر (١١.١٪) وعدم التوفر لكن تحت الطلب (١٥.٤٪)، مع تميز جبل لبنان (ما عدا الضواحي) بأعلى نسبة (٧٥٪)، بينما تعاني بيروت من نسب متساوية تقريبًا بين التوفر والغياب، وهي من أقل المحافظات توفيرًا لجهاز العرض في كل الصفوف (١١.١٪).

الأونروا:

يعاني من تفاوت في التوفر حسب المناطق، حيث بلغت نسبة عدم التوفر (٦٦.٧٪) والتوفر الجزئي (٣٣.٣٪)، مع تحديات واضحة في تأمين الأجهزة بشكل كامل.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي

- أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل: (الجنوب: (٣٧,٥)٪). وجبل لبنان (ما عدا الضواحي): (٣٠,٤)٪.
- أقل المناطق من حيث التوفر الكامل: (بعلبك-الهرمل: (٥,٩)٪). عكار: (١٨,٤)٪.

التعليم الخاص المجاني

نسبة توفر جهاز العرض (LCD) في كل صفوف رياض الأطفال في التعليم الخاص المجاني هي (٣٢,٣)٪، وهي أعلى من نسبة توفره بكل صفوف رياض الأطفال في التعليم الرسمي (٢٢,٦)٪.

- أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل: (بيروت: (100)٪). ، جبل لبنان (ما عدا الضواحي): (75)٪، جبل لبنان (الضواحي): (60)٪.
- أقل المناطق من حيث التوفر الكامل: بعلبك-الهرمل: (٠)٪.

التعليم الخاص غير المجاني

نسبة توفر جهاز العرض (LCD) في كل صفوف رياض الأطفال في التعليم الخاص غير المجاني هي (٣٩,٣)٪، وهي أعلى من نسبة توفره بكل صفوف رياض الأطفال في التعليم الخاص المجاني (٣٢,٣)٪ والتعليم الرسمي (٢٢,٦)٪.

- أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للأجهزة: جبل لبنان (ما عدا الضواحي): (٧٥)٪ والشمال: (٥٠)٪.
- أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للأجهزة: عكار: (0)٪. و بيروت: (11.1)٪

الأونروا :

- جبل لبنان (الضواحي):
 - نسبة (٥٠)٪: أفادوا أن جهاز العرض غير متوفر.
 - نسبة (٥٠)٪: أفادوا أن جهاز العرض متوفر جزئياً.
- الجنوب:
 - نسبة (١٠٠)٪: أفادوا أن جهاز العرض غير متوفر.

استنتاج مقارن بين القطاعات والمحافظات:

- التعليم الخاص غير المجاني هو الأفضل من حيث تجهيز الصفوف بأجهزة العرض (LCD)، يليه التعليم الخاص المجاني، وأخيراً القطاع الرسمي.
- بيروت وجبل لبنان هما الأفضل تجهيزاً بشكل عام، بينما تعاني مناطق مثل بعلبك-الهرمل وعكار من نقص حاد في الأجهزة عبر جميع القطاعات.

قطاع الأونروا يواجه تحديات كبيرة في جميع المحافظات، مع غياب شبه كامل للأجهزة في الجنوب.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٨)

توزيع أجهزة العرض (LCD) في الصفوف الدراسية وفقاً لقطاعات التعليم والمناطق المختلفة يعكس تفاوتاً كبيراً في التوافر وفق إجابات المنسقين.

في القطاع الرسمي، تظهر البيانات التفاوت بشكل واضح بين المحافظات. في بيروت، تبلغ نسبة التوافر ٣٣.٣٪ في جميع الصفوف، مما يدل على توفر الأجهزة بشكل جيد. في جبل لبنان - الضواحي، تتفاوت النسب بين ١١.٨٪ و ٣٥.٣٪، مع نسبة عالية تصل إلى ٣٥.٣٪ للأجهزة المتوفرة في معظم الصفوف. أما جبل لبنان ما عدا الضواحي، فتشير الأرقام إلى نسبة ٢.٦٪ فقط للأجهزة المتوفرة في كل الصفوف، وهي النسبة الأدنى بين جميع المحافظات. في الشمال، تتراوح نسب التوافر بين ٢٠.٣٪ و ٢٣.٧٪، مما يعكس تفاوتاً ملحوظاً في توفر الأجهزة. في البقاع، تتراوح نسبة توفر الأجهزة بين ١٥.٠٪ و ٣٥.٠٪. وفي الجنوب، تتفاوت النسب من ١١.٩٪ إلى ٣٥.٧٪، مع حضور قوي نسبي للأجهزة في معظم الصفوف. في النبطية، أعلى نسبة تتوافر للأجهزة في كل الصفوف تصل إلى ٢٥.٠٪. أما في عكار، فتتراوح نسب التوافر بين ١٩.٢٪ و ٣٤.٦٪.

في القطاع الخاص المجاني، أظهرت البيانات تواجد الأجهزة في كل الصفوف في العديد من المحافظات. في بيروت، تتوافر الأجهزة في كل الصفوف بنسبة ١٠٠٪. في جبل لبنان - الضواحي، نسبة التوافر ٨٠.٠٪ للأجهزة المتوفرة في معظم الصفوف.

أما جبل لبنان ما عدا الضواحي، فتتراوح نسب التوافر بين ٢٠.٠٪ و ٦٠.٠٪. في الشمال، تتوافر الأجهزة بنسبة ٥٠.٠٪ في جميع الصفوف. في البقاع، تتساوى النسبة بين ٥٠.٠٪ للأجهزة المتوفرة جزئياً وبين ٥٠.٠٪ للأجهزة المتوفرة في معظم الصفوف. في الجنوب، تتوافر الأجهزة بنسبة ٢٠.٠٪ و ٨٠.٠٪ في الصفوف. في النبطية، جميع الأجهزة متوفرة بنسبة ١٠.٠٪. وأخيراً، في عكار، تتوزع النسب بين ٣٣.٣٪ و ٦٦.٧٪.

أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن توزيع الأجهزة يعكس أيضاً تباينات ملحوظة. في بيروت، تتراوح النسب بين ١٦.٧٪ و ٢٥.٠٪ للأجهزة المتوفرة. في جبل لبنان - الضواحي، تتراوح بين ٦.٥٪ و ٥٠.٠٪، مما يعكس تنوعاً كبيراً في التوافر. جبل لبنان ما عدا الضواحي يشير إلى نسبة تقترب من ٧٤.٠٪ للأجهزة المتوفرة في معظم الصفوف. في الشمال، تتفاوت النسب بين ٩.٧٪ و ٣٥.٥٪. في البقاع، تتراوح النسب بين ٦.٣٪ و ٥٠.٠٪. في الجنوب، تتوافر الأجهزة بنسبة ٣٣.٣٪ في جميع الصفوف. في النبطية، تتراوح بين ٢٧.٣٪ و ٥٤.٥٪. أما في عكار، فتتفاوت بين ٧.٧٪ و ٨٤.٤٪. وفي مدارس الأونروا، نجد أن الأجهزة تتوافر بنسبة ٥٠.٠٪ في الشمال و ١٠٠٪ في معظم المحافظات الأخرى. بناءً على هذه البيانات، يتضح أن القطاع الخاص المجاني يتمتع بأعلى نسب توفر للأجهزة مقارنة بالقطاعات الأخرى، في حين أن القطاع الرسمي يعاني من تفاوت كبير في التوافر بين مختلف المحافظات.

استنتاج

تشير البيانات من استبيانات المنسقين إلى وجود تفاوت كبير في توفر أجهزة العرض (LCD) بين القطاعات التعليمية المختلفة والمناطق. في القطاع الرسمي، تعاني العديد من المحافظات من نسب منخفضة في التوافر، حيث تسجل جبل لبنان ما عدا الضواحي أدنى نسبة تصل إلى ٢.٦٪. بينما في القطاع الخاص المجاني، تتوفر الأجهزة بنسبة ١٠٠٪ في بيروت والنبطية، مما يعكس توافراً أفضل في هذا القطاع. بالمقابل، في القطاع الخاص غير المجاني، تظهر تباينات ملحوظة في التوافر، حيث تصل نسبة التوافر في جبل لبنان ما عدا الضواحي إلى ٧٤٪. تشير البيانات أيضاً إلى أن مدارس الأونروا تحقق نسب توافر جيدة، تصل إلى ١٠٠٪ في معظم المحافظات. بشكل عام، يتضح أن القطاع الخاص المجاني يتمتع بأعلى نسب توفر للأجهزة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يبرز الفجوة في التوافر بين القطاعين العام والخاص.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٧)

توفر أجهزة عرض (LCD) في الصفوف الدراسية في رياض الأطفال بحسب المحافظات وقطاعات التعليم وفق إجابات المعلمين.

محافظه بيروت:

في القطاع الرسمي، ٣٦.٧٪ من الصفوف غير مزودة بأجهزة عرض، و ٢٣.٣٪ فقط مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٣٧.٥٪ من الصفوف مزودة في معظمها، بينما ٢٥٪ غير مزودة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٩٪ من الصفوف مزودة جزئياً و ١١.٩٪ مزودة بالكامل.

محافظه جبل لبنان - الضواحي:

في القطاع الرسمي، ٥٠٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٦.٧٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٥٦.٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢١.٦٪ غير مزودة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فتصل النسبة إلى ٤٥.٥٪ مزودة بالكامل و ٢١.٢٪ مزودة جزئياً.

محافظه جبل لبنان - ما عدا الضواحي:

في القطاع الرسمي، ٣٤.١٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٤.٦٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٥٤.٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٦.١٪ غير مزودة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٥٨.١٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

محافظه الشمال:

في القطاع الرسمي، ٣٤.٤٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٨.٩٪ غير مزودة. أما في القطاع الخاص المجاني، ٤٧.٥٪ من الصفوف مزودة جزئياً و ٣٠٪ غير مزودة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

محافظه البقاع:

في القطاع الرسمي، ٤٢.٩٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٣.٣٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٣٥.٥٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢٦.٥٪ غير مزودة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٩.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

محافظة الجنوب:

في القطاع الرسمي، ٣٨.٥٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٤.٨٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف مزودة جزئياً و ٢٠٪ غير مزودة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، ٤٣.٨٪ من الصفوف مزودة جزئياً.

محافظة النبطية:

في القطاع الرسمي، ٣١.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٦.١٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٥٦.٥٪ من الصفوف مزودة جزئياً و ٢٦.١٪ غير مزودة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٦٨.٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

محافظة عكار:

في القطاع الرسمي، ٢٦.٥٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢٥.٩٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٣٣.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢٣.٨٪ غير مزودة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، ٤٥.٣٪ من الصفوف مزودة جزئياً.

محافظة بعلبك - الهرمل:

في القطاع الرسمي، ٢٦٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٩.٥٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف مزودة جزئياً. في القطاع الخاص غير المجاني، ٢٧.٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

استنتاج

تشير البيانات من إجابات المعلمين إلى تفاوت كبير في توفر أجهزة عرض (LCD) في الصفوف الدراسية في رياض الأطفال بين المحافظات وقطاعات التعليم في لبنان. بينما تصل نسبة الصفوف المزودة بالكامل في القطاع الرسمي إلى ٣٤٪، تعتبر محافظة بيروت من الأقل تجهيزاً، حيث يتجاوز ٣٦٪ من الصفوف عدم توفر الأجهزة. في المقابل، القطاع الخاص غير المجاني يظهر أعلى نسبة تجهيز تصل إلى ٣٧.٣٪، مع تفوق ملحوظ في بعض المناطق مثل جبل لبنان - ما عدا الضواحي، حيث تصل النسبة إلى ٥٨.١٪. يُظهر القطاع الخاص المجاني أيضاً تفاوتاً، حيث تتراوح النسب بين ٣٠.١٪ و ٥٦.٨٪ حسب المحافظة. ومن اللافت أن بعض المناطق الريفية، مثل عكار و بعلبك - الهرمل، تعاني من نقص حاد في التجهيز، مما يستدعي تعزيز التمويل والدعم لتحسين الجهوزية وتفعيل استخدام التكنولوجيا في التعليم.

السؤال : هل يتوفر في الصفوف الدراسية جهاز عرض LCD
الحلقة : الحلقة الأولى من التعليم الأساسي
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٦)
في القطاع الرسمي، تُظهر البيانات من استبيانات المديرين أن نسبة المدارس التي توفر أجهزة عرض (LCD) بشكل كامل في جميع الصفوف تصل إلى ٤٦.٩٪. ومع ذلك، لا يزال هناك ١٦.٣٪ من المدارس تقتصر إلى هذه الأجهزة بشكل كامل. النسب الأخرى تتفاوت بين توفر الأجهزة بشكل جزئي أو محدود، حيث ٨.٨٪ من المدارس توفر الأجهزة بين الصفوف و ١٣.٦٪ تقدمها في معظم الصفوف. محافظات مثل بعلبك الهرمل تصدر النسب العالية مع ٥٤.٥٪ من المدارس توفر الأجهزة بشكل كامل، مقارنة ببيروت حيث النسبة تصل إلى ٥٠٪. في القطاع الخاص المجاني، هناك تفاوت كبير في التوافر. ٢٦.٧٪ من المدارس فقط تقدم الأجهزة في جميع الصفوف، بينما ٤٣.٣٪ توفرها بشكل متقطع. المحافظات مثل جبل لبنان الضواحي تظهر نسباً معتدلة مقارنةً بمناطق مثل الجنوب، التي تسجل نسباً أقل بكثير في التوافر الكامل للأجهزة.

في القطاع الخاص غير المجاني يظهر أداءً متفاوتاً عبر المحافظات. على سبيل المثال، ٣٢.٧٪ من المدارس توفر الأجهزة بشكل كامل، بينما ٢٨.٦٪ توفرها بشكل جزئي أو محدود. محافظات مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي تتصدر الأداء مع نسبة ٨٠٪ للتوافر الكامل للأجهزة، بينما الشمال وعكار تظهران نسباً أقل.

في مدارس الأونروا، التوافر الكامل للأجهزة يظهر بنسبة ٥٠٪ في جميع الصفوف. ومع ذلك، هناك فجوات واضحة في محافظات مثل الجنوب وجبل لبنان الضواحي، حيث تظهر معدلات متوسطة للتوافر.

مقارنة حسب المحافظات:

في بيروت، تُظهر البيانات أن ٢٧.٨٪ من المدارس توفر أجهزة عرض (LCD) في جميع الصفوف، مع أداء جيد في القطاع الخاص غير المجاني مقارنة بالقطاع الرسمي. جبل لبنان يظهر تبايناً كبيراً بين مناطقه، حيث تصل نسبة التوافر الكامل إلى ٥٩.٤٪ في المناطق البعيدة عن الضواحي، مقارنة بـ ٣٠.٦٪ فقط في الضواحي، مما يبرز الحاجة إلى تدخلات محددة لتعزيز التوافر في المناطق المحيطة.

في الشمال، يُظهر القطاع الرسمي نسبة توافر كاملة تبلغ ٣٨.٢٪، مع تحديات كبيرة تواجهها القطاعات الأخرى التي تعتمد على التوافر الجزئي أو المحدود. البقاع يتفوق على معظم المناطق الأخرى بنسبة ٤٨٪ للتوافر الكامل، ولكن القطاع الخاص المجاني يعاني من نقص ملحوظ في هذا الجانب، حيث تتركز الجهود بشكل أكبر على القطاعات الأخرى.

في الجنوب، فقط ٣٦٪ من المدارس توفر الأجهزة بشكل كامل، بينما تعتمد نسبة كبيرة من المدارس على التوافر الجزئي أو المحدود. في النبطية، النسب تتحسن قليلاً مع ٣٢.١٪ للتوافر الكامل، ولكن التوافر الجزئي لا يزال يمثل تحدياً. في عكار، ٢٨.٦٪ من المدارس فقط توفر الأجهزة بشكل كامل، مع نسب مرتفعة للتوافر المحدود، مما يشير إلى نقص واضح في التجهيزات. بعلبك الهرمل تُظهر أعلى نسبة للتوافر الكامل، حيث تصل إلى ٥٧.٩٪، مما يجعلها من المناطق الرائدة في هذا المجال. ومع ذلك، فإن النقص في القطاعات الأخرى يمثل تحدياً كبيراً في هذه المنطقة. المحافظات التي تعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي، تُظهر تفاوتاً واضحاً مقارنة بالمناطق الريفية الأخرى.

إجمالاً، المناطق الريفية مثل عكار والبقاع لا تزال تعاني من نقص حاد في التوافر الكامل، مما يبرز الفجوات الواضحة بين المناطق الحضرية والريفية. دعم البنية التحتية في هذه المناطق يجب أن يكون من أولويات السياسات التعليمية.

استنتاج: هناك تفاوتات كبيرة في توافر أجهزة العرض (LCD) عبر المحافظات والقطاعات التعليمية. القطاع الرسمي يعاني من نقص ملحوظ في توفير أجهزة العرض (LCD) مقارنة بالقطاع الخاص. القطاع الخاص المجاني يظهر تفاوتاً ملحوظاً بين المناطق، مع نسب ضعيفة للتوافر الكامل في بعض المحافظات. القطاع الخاص غير المجاني يقدم أداءً أفضل بشكل عام، مع وجود تفاوتات حسب المناطق. مدارس الأونروا تُظهر أداءً متوازناً نسبياً ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تحسين التغطية في بعض المناطق. بينما تتصدر بعلبك الهرمل والبقاع في النسب الكاملة، تعاني مناطق مثل عكار والجنوب من نقص ملحوظ. هذا النقص يشير إلى الحاجة إلى خطط شاملة تستهدف المناطق التي تعاني من التفاوت، مع تخصيص موارد إضافية للقطاعات الرسمية والريفية لتعزيز المساواة في توفير الأجهزة.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٨)

الوضع العام

القطاع الرسمي:

تشير البيانات إلى أن نسبة توفر أجهزة العرض (LCD) في الصفوف الدراسية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي في القطاع الرسمي ليست كافية، حيث إن (٣٧.٣٪) فقط من النظار أكدوا التوفر الكامل للجهاز، بينما (١٥.٢٪) أفادوا بعدم التوفر الكلي، و(١٤.٧٪) أفادوا بعدم التوفر لكن تحت الطلب. المحافظات الأكثر تجهيزاً تشمل البقاع (٥٠٪) والنبطية (٤٧.٨٪)، بينما تسجل بعلبك-الهرمل النسبة الأدنى (١٧.٦٪) للتوفر الكلي للجهاز في كل الصفوف. الوضع العام يعكس تحديات تتعلق بتوزيع الأجهزة على جميع المناطق بشكل متساوٍ.

التعليم الخاص المجاني:

يعاني التعليم الخاص المجاني من نقص واضح في توفر الأجهزة بالكامل، حيث إن (٤٥.٢٪) من النظار أفادوا بتوفرها جزئياً فقط، و (٢٩٪) أفادوا عن توفرها في كل الصفوف، وهي نسبة أقل مقارنة بالقطاع الرسمي (٣٧.٣٪). بيروت تسجل النسبة الأعلى للتوفر الكامل (١٠٠٪)، بينما المناطق الأخرى مثل بعلبك-الهرمل تعاني من غياب الأجهزة بالكامل (١٠٠٪). يُظهر الوضع حاجة ملحة لتحسين البنية التحتية.

التعليم الخاص غير المجاني:

التعليم الخاص غير المجاني يظهر تحسناً نسبياً مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث إن (٣٧.٦٪) من الصفوف مزودة بالأجهزة بالكامل. ومع ذلك، هناك تفاوت واضح بين المحافظات، مثل بيروت التي تعاني من نسب متساوية بين التوفر الجزئي (٢٢.٢٪) وغير المتوفر (٢٢.٢٪).

الأونروا:

يعاني من تفاوت في التوفر حسب المناطق، حيث بلغت نسبة عدم التوفر (٦٦.٧٪) والتوفر الجزئي (٣٣.٣٪)، مع تحديات واضحة في تأمين الأجهزة بشكل كامل.

الملاحظات حسب المحافظات:

بيروت: تظهر نسباً عالية في التوفر الكامل في التعليم الرسمي (٣٦.٤٪) والخاص المجاني (١٠٠٪)، لكنها تعاني من نسب ملحوظة في عدم التوفر الكامل في الخاص غير المجاني.
جبل لبنان (الضواحي): يعاني من تحديات، حيث إن التوفر الكامل ضعيف نسبياً (٢٩.٤٪) في التعليم الرسمي و (٦٠٪) في الخاص المجاني.

جبل لبنان ما عدا الضواحي: تظهر نسباً جيدة من التوفر الكلي (٤٣.٥٪) في القطاع الرسمي، وثاني أعلى نسبة من التوفر الكامل (٧٥٪) في الخاص المجاني، والنسبة الأعلى لتوفر الجهاز في كل الصفوف في التعليم الخاص غير المجاني (٨٣.٣٪).
الشمال: سجلت نسباً جيدة في التعليم الرسمي (٤٧.٤٪) لكنها تعتمد على التوفر الجزئي في الخاص المجاني (٨٠٪).
البقاع: الأفضل تجهيزاً في التعليم الرسمي (٥٠٪)، لكنه يعتمد بشكل كبير على التوفر الجزئي في الخاص المجاني (٦٦.٧٪).
الجنوب: يسجل نسبة جيدة في التعليم الرسمي (٤٠.٦٪)، بينما يسجل نسب متوازنة بين عدم التوفر والتوفر الجزئي (٥٠٪) في الخاص المجاني، ونسبة ضئيلة من التوفر الكلي في الصفوف (١٤.٣٪) في الخاص غير المجاني.
النبطية: سجلت نسباً جيدة في التعليم الرسمي (٤٧.٨٪) لكنها تعتمد على التوفر الجزئي بشكل كبير في الخاص المجاني (٦٦.٧٪)، وثاني أعلى نسبة توفر كلي للجهاز (٦٠٪) في الخاص غير المجاني.
بعلبك-الهرمل: تسجل أدنى نسب تجهيز في القطاع الرسمي والتعليم الخاص المجاني، ونسبة متوسطة في التعليم الخاص غير المجاني (٣٦.٤٪) من حيث التوفر الكلي للجهاز، مما يعكس نقصاً حاداً في البنية التحتية.
عكار: تواجه تحديات مشابهة لبعلبك-الهرمل، مع نسب منخفضة في التوفر الكامل عبر القطاعات.

استنتاج

القطاع الرسمي يعاني من نقص عام في تجهيز الصفوف مقارنة بالخاص غير المجاني. بيروت والبقاع تظهران نسباً جيدة نسبياً في التوفر الكامل، بينما تسجل بعلبك-الهرمل وعكار أقل النسب في جميع القطاعات. هناك فجوة واضحة في تجهيز الأجهزة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، مما يستدعي وضع استراتيجيات أكثر إنصافاً في توزيع الموارد التعليمية.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٨)

أظهرت الإجابات من استبيانات المنسقين التالي:

قطاع التعليم الرسمي

بيروت: يتفاوت اتوفر أجهزة العرض في العاصمة؛ ٣٣.٣٪ من المدارس تتوفر فيها هذه الأجهزة جزئياً، بينما ذكر ٣٣.٣٪ وجودها بشكل كامل، مما يبرز توافراً عالياً.

جبل لبنان (الضواحي) : يتوفر مستوى عالٍ من توفر الأجهزة في معظم المدارس، حيث ذكر ٤١.٢٪ من المنسقين توافرها بشكل كامل، لكن ٥.٩٪ ما زالت تفتقر إليها.

الشمال: حوالي ٣٣.٩٪ من المدارس تتوفر فيها الأجهزة بشكل كامل، بينما تشير ٢٧.١٪ إلى توفر جزئي.

البقاع: تتمتع معظم المدارس هنا بتوافر كامل للخدمات (٦٠٪)، مع نقص طفيف (٥٪).

الجنوب: هناك توازن، حيث توفر ٥٢.٤٪ من المدارس الأجهزة بشكل كامل، و ١٩٪ تتوفر فيها الأجهزة بشكل جزئي.

المدارس الخاصة المجانية

في المدارس الخاصة المجانية، تُظهر مناطق مثل بيروت وجبل لبنان توفرًا قويًا للأجهزة. على سبيل المثال، تقدم مدارس بيروت ٣٣.٣٪ من التوافر الكامل للأجهزة في جميع الصفوف، بينما تواجه ٢٢.٢٪ نقصًا.

في الشمال، ترتفع نسبة المدارس ذات التوفر الجزئي (٣٣.٩٪) مقارنةً بـ الجنوب، حيث تقدم معظم المدارس الأجهزة بشكل كامل (٥٢.٤٪).

المدارس الخاصة غير المجانية

يشهد هذا القطاع تفاوتًا في التوفر، لكن يُلاحظ أن البقاع لديه استقرار نسبي (٦٠٪) في معظم المدارس، بينما في الجنوب تقدم ٥٢.٤٪ من المدارس الأجهزة بشكل كامل.

في جبل لبنان والشمال، تبلغ نسبة توفر الأجهزة في المؤسسات الخاصة ٤١.٢٪ و ٣٣.٩٪ على التوالي.

في هذه الحلقة، تتوفر أجهزة العرض بدرجة متوسطة في معظم المحافظات، حيث تظهر مناطق مثل بيروت وجبل لبنان توفرًا قويًا.

استنتاج

القطاع الرسمي:

بيروت: ٣٣.٣٪ من المدارس تحتوي على أجهزة عرض في جميع الصفوف.

الشمال والجنوب: التوفر يختلف، حيث توفر بعض المناطق وصولاً منخفضًا (حوالي ١٠-٢٠٪)، بينما توفر مناطق أخرى مثل البقاع توفرًا أفضل في معظم الصفوف.

القطاع الخاص (مجانى)

التوفر مرتفع، خصوصًا في جبل لبنان، حيث أفادت ٨٠٪ من المدارس بتوفر الأجهزة.

القطاع الخاص (غير مجانى)

تظهر بعض الاختلافات، حيث تبين بعض المناطق مثل الجنوب توفرًا أقل، في حين أن بعض المدارس في الشمال أفادت بتوفر أعلى.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٧)

تظهر الإحصاءات المتعلقة بتوافر أجهزة العرض (LCD) في الصفوف الدراسية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي تفاوتًا كبيرًا بين المحافظات والقطاعات المختلفة وذلك وفق إجابات المعلمين.

في محافظة بيروت، ٣٠٪ من الصفوف غير مزودة بأجهزة العرض، بينما ٣٣.٣٪ فقط من الصفوف مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٣٧.٥٪ من الصفوف مزودة بجهاز عرض في معظمها، و ٢٥٪ غير مزودة. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيتواجد ٣٧.٣٪ من الصفوف مزودة جزئيًا، و ١٣.٦٪ فقط مزودة بالكامل.

في محافظة جبل لبنان - الضواحي، ٥٨.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل، بينما ١٠٪ فقط غير مزودة. القطاع الخاص المجاني في هذه المنطقة مزود بأجهزة العرض في ٥٦.٨٪ من الصفوف، و ٢٤.٣٪ غير مزودة. أما القطاع الخاص غير المجاني، ف ٤٣.٧٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

أما في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، ٤٦.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل، بينما ١١٪ غير مزودة. القطاع الخاص المجاني مزود في ٧١٪ من الصفوف، و ٦.٥٪ فقط غير مزودة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٥٣.٢٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

في محافظة الشمال، ٤٣.٧٪ من الصفوف مزودة بالكامل، بينما ١١.٩٪ فقط غير مزودة. القطاع الخاص المجاني مزود جزئياً في ٦٢.٥٪ من الصفوف، و ١٥٪ غير مزودة. أما القطاع الخاص غير المجاني، ف ٣٥٪ من الصفوف مزودة بالكامل. في محافظة البقاع، ٥٢٪ من الصفوف مزودة بالكامل، و ١١.٢٪ فقط غير مزودة. القطاع الخاص المجاني مزود في ٣٢.٤٪ من الصفوف، و ٢٦.٥٪ مزودة جزئياً. أما القطاع الخاص غير المجاني، ف ٣٧.٥٪ من الصفوف مزودة بالكامل. في محافظة الجنوب، ٥١.٦٪ من الصفوف مزودة بالكامل، و ٨.٢٪ فقط غير مزودة. القطاع الخاص المجاني مزود جزئياً في ٦٠٪ من الصفوف، بينما القطاع الخاص غير المجاني مزود في ٤٦.٩٪ منها. أما في محافظة النبطية، ٣٣.٩٪ من الصفوف مزودة بالكامل، و ٧.١٪ فقط غير مزودة. القطاع الخاص المجاني مزود جزئياً في ٦٠.٩٪ من الصفوف، و ١٧.٤٪ فقط غير مزودة. القطاع الخاص غير المجاني مزود في ٦٥.٦٪ من الصفوف بالكامل. وفي محافظة عكار، ٣٩.٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل، و ١٥.١٪ غير مزودة. القطاع الخاص المجاني مزود في ٢٣.٨٪ من الصفوف، بينما القطاع الخاص غير المجاني مزود في ٥٠٪ منها. في محافظة بعلبك - الهرمل، ٢٦٪ فقط من الصفوف مزودة بالكامل، و ١٥.٦٪ غير مزودة. القطاع الخاص المجاني مزود جزئياً في ٦٠٪ من الصفوف، والقطاع الخاص غير المجاني مزود في ٣٠.٦٪ منها بالكامل. بناءً على هذه الإحصاءات، يمكن ملاحظة التفاوت الكبير في تجهيز الصفوف بأجهزة العرض بين المحافظات المختلفة، مما يستدعي تدابير لتحسين التوزيع في المناطق الأقل تجهيزاً.

السؤال : هل يتوفّر في الصفوف الدراسية جهاز عرض (LCD)
الحلقة الثانية من التعليم الأساسي
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٦)
أظهرت البيانات من إجابات المديرين: القطاع الرسمي: يظهر تفاوتاً واضحاً في توافر أجهزة العرض بين المحافظات. بيروت تحقق نسبة توافر عالية نسبياً، حيث ٥٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل". في جبل لبنان ضواحي، النسبة الأكبر (٣٦.٤٪) تندرج ضمن فئة "غير متوفرة" (تحت الطلب)، مع ٢٧.٣٪ فقط "متوفرة بالكامل". الشمال يسجل نسبة جيدة للتوافر الكامل (٤٥.٧٪)، في حين أن البقاع يحقق أداءً متميزاً بنسبة ٧٦.٩٪ "متوفرة بالكامل". النبطية تقدم توزيعاً متوازناً، حيث تصل نسبة التوافر الكامل إلى ٤٣.٨٪، بينما بعلبك الهرمل تتصدر الترتيب بنسبة ٦٣.٦٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل". القطاع الخاص المجاني: هناك تفاوت ملحوظ بين المناطق. في بيروت، ذكر المديرين أنه في جميع الصفوف (١٠٠٪) الأجهزة "متوفرة بالكامل"، بينما تظهر مناطق مثل جبل لبنان ضواحي وما عدا الضواحي نسباً معتدلة للتوافر الكامل (٢٥٪ - ٧٥٪). الشمال يعاني من نقص واضح، حيث أنه في ٥٠٪ من الصفوف الأجهزة "غير متوفرة" (تحت الطلب)، والبقاع يقدم نسباً متساوية بين الفئات. الجنوب يظهر نتائج متميزة بنسبة ١٠٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل"، في حين أن النبطية تقدم نسبة توافر جزئي تصل إلى ٨٣.٣٪. القطاع الخاص غير المجاني: يبرز بتفوقه النسبي في جميع المناطق. في بيروت، ٤٤.٤٪ من الصفوف تحتوي على الأجهزة "جزئياً"، بينما في جبل لبنان ما عدا الضواحي، تصل نسبة التوافر الكامل إلى ٨٠٪. الشمال يقدم أداءً جيداً، حيث تصل نسبة التوافر الجزئي إلى ٤٦.٢٪، في حين أن البقاع يظهر توازناً بين التوافر الجزئي والكامل. الجنوب يسجل نسباً معتدلة، مع ٢٨.٦٪ "متوفرة بالكامل"، بينما بعلبك الهرمل تقدم أداءً قوياً بنسبة ٦٠٪ "متوفرة بالكامل". مدارس الأونروا: تعاني من نقص واضح في بعض المناطق. في جبل لبنان ضواحي، ١٠٠٪ من الصفوف تحتوي على الأجهزة "متوفرة بالكامل"، بينما الشمال يعاني من غياب كامل بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفر". الجنوب يقدم أداءً متوسطاً مع توازن بين التوافر الجزئي والكامل بنسبة ٥٠٪ لكل فئة.

مقارنة حسب المحافظات

عند مقارنة المحافظات، يظهر أن البقاع وبعبك الهرمل يتصدران الترتيب من حيث توافر أجهزة العرض، حيث تصل نسب التوافر الكامل إلى ٧٦.٩٪ و ٦٣.٦٪ على التوالي في القطاع الرسمي. بيروت تقدم أداءً جيداً في القطاع الرسمي مع ٥٠٪ "متوفرة بالكامل"، بينما تظهر عكار وجبل لبنان ضواحي نسباً معتدلة للتوافر الكامل، حيث تصل إلى ٣٥٪ و ٢٧.٣٪ على التوالي. الشمال يظهر توازناً مع نسب جيدة للتوافر الكامل (٤٥.٧٪) في القطاع الرسمي، مع نقص واضح في مدارس الأونروا. الجنوب يقدم أداءً متوازناً، حيث ٥٣.٣٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل" في القطاع الرسمي، و ١٠٠٪ في القطاع الخاص المجاني، مما يعكس استثمارات كبيرة في هذه المنطقة. النبطية تقدم نسباً معتدلة للتوافر الجزئي والكامل عبر القطاعات، مع تفوق ملحوظ في القطاع الخاص المجاني. من ناحية أخرى، مدارس الأونروا تظهر تفاوتاً كبيراً، حيث يعاني الشمال من غياب كامل للأجهزة، بينما الجنوب يقدم نتائج إيجابية.

استنتاج: تعكس البيانات تفاوتاً كبيراً في توافر أجهزة العرض (LCD) بين المحافظات. البقاع وبعبك الهرمل يتصدران الترتيب من حيث توافر الأجهزة في القطاع الرسمي، بينما يعاني الشمال ومدارس الأونروا من نقص واضح. القطاع الخاص غير المجاني يقدم نموذجاً متميزاً للتوافر الكامل، خاصة في جبل لبنان ما عدا الضواحي. لضمان تحسين التوافر في جميع المناطق، يجب التركيز على تعزيز الاستثمارات في الشمال ومدارس الأونروا، مع الاستفادة من نماذج النجاح في الجنوب والبقاع.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٨)

الوضع العام

القطاع الرسمي: تشير بيانات النظائر المبحوثين إلى أن نسبة (٤١.٠٪) من الصفوف مزودة بجهاز عرض (LCD) بشكل كامل، بينما أشار (١٥.٢٪) إلى عدم توفر الجهاز. النسبة المتبقية تتراوح بين توفر الجهاز بشكل جزئي أو تحت الطلب. المناطق الأفضل تجهيزاً تشمل النبطية (٥٦.٥٪) والشمال والبقاع (٥٠٪). المناطق الأضعف تجهيزاً هي بعبك-الهرمل (١٧.٦٪) وجبل لبنان الضواحي (٢٩.٤٪).

الخاص المجاني: النسبة الأكبر من النظائر (٤٨.٩٪) أفادوا عن توفر جزئي لأجهزة العرض (يتم نقل الجهاز بين الصفوف). فقط (٢٥.٨٪) من الصفوف مجهزة بالكامل. المناطق الأفضل تشمل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) بنسبة (٧٥٪) والضواحي (٦٠٪)، بينما تسجل بعبك-الهرمل أعلى نسبة عدم توفر (١٠٠٪).

الخاص غير المجاني: نسبة (٣٦.٨٪) فقط من الصفوف مزودة بالكامل، وهي أفضل من التعليم الخاص المجاني (٢٥.٨٪)، بينما هي أقل مقارنة بالقطاع الرسمي (٤١٪). في المقابل (٥٤.٧٪) تعاني من عدم توفر أو توفر جزئي. جبل لبنان (ما عدا الضواحي) تظهر أفضل نسبة تجهيز (٨٣.٣٪)، بينما المناطق مثل عكار وبيروت والجنوب تسجل نسباً متدنية من التوفر الكامل في الصفوف.

المحافظات

القطاع الرسمي: يظهر تقدماً في بعض المناطق مثل النبطية والبقاع والشمال، مع فجوات واضحة في بعبك-الهرمل. مما يشير إلى تحديات واضحة في تجهيز الصفوف الدراسية.

- أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل: النبطية: (٥٦.٥٪)، البقاع: (٥٠٪)، الشمال: (٥٠٪).
- أقل المناطق من حيث التوفر الكامل: بيروت: (٣٦.٤٪)، عكار: (٣٤.٢٪)، جبل لبنان ضواحي: (٢٩.٤٪)، بعبك-الهرمل: (١٧.٦٪).

القطاع الخاص المجاني: يعاني من نقص واضح في تجهيزات الأجهزة، باستثناء مناطق مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والضواحي.

- أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للأجهزة: جبل لبنان ما عدا الضواحي (٧٥.٠٪) تسجل تقدماً ملحوظاً مقارنة بكل المحافظات، جبل لبنان ضواحي: (٦٠٪) بينما تسجل بيروت (١٠٠٪) أعلى نسبة للتوفر في معظم الصفوف.

- أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للأجهزة: بعلبك-الهرمل (١٠٠٪): سجلت أعلى نسبة لعدم توفر الأجهزة، وتظهر حاجة ماسة لتحسين تجهيز الصفوف.
 - القطاع الخاص غير المجاني: يعكس تفاوتاً أكبر بين المحافظات، مع نسبة تجهيز أفضل عمومًا مقارنة بالتعليم المجاني.
 - أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للأجهزة: جبل لبنان (ما عدا الضواحي): (٨٣,٣٪). النبطية: (٦٠٪).
 - أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للأجهزة: عكار: (٠٪). بيروت: (١١,١٪). الجنوب: (١٤,٣٪).
- الأونروا
- جبل لبنان (الضواحي): نسبة (٥٠٪): أفادوا أن جهاز العرض غير متوفر. نسبة (٥٠٪): أفادوا أن جهاز العرض متوفر جزئيًا.
 - الجنوب: نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن جهاز العرض غير متوفر.
- ملاحظات ختامية: مدارس الأونروا تعاني من عدم توفر جهاز العرض (LCD) في الصفوف الدراسية في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، حيث أظهرت البيانات أن نسبة (٦٦,٧٪) من النظار أكدوا عدم توفر الجهاز.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٨)

- الحلقة الثانية من التعليم الأساسي تظهر توفرًا أكثر انتظامًا لأجهزة العرض LCD، رغم وجود بعض الفجوات في المناطق النائية وذلك وفق إجابات المنسقين.
- القطاع الرسمي
- بيروت تحتفظ بأداء قوي حيث تقدم ٣٣.٣٪ من المدارس خدمات كاملة.
 - جبل لبنان تظهر نسبة متسقة تبلغ ٤١.٢٪، مع ٥.٩٪ فقط من المدارس تواجه نقصًا في توافر الأجهزة.
 - الشمال تقدم ٣٣.٩٪ من المدارس خدمات كاملة، ولكن ٢٧.١٪ تقدم خدمات جزئية فقط.
 - البقاع تبرز بكونها منطقة ذات بنية تحتية تعليمية قوية، حيث تقدم ٦٠٪ من المدارس خدمات كاملة.
- القطاع الخاص المجاني
- تظهر بيروت وجبل لبنان تفوقًا ملحوظًا في توافر الخدمات، حيث تقدم نسبة كبيرة من المدارس تغطية كاملة.
 - في الجنوب والشمال، يتم الحفاظ على مستوى عالٍ من الخدمات، مع وجود بعض التفاوت، حيث تقدم ٣٣.٩٪ فقط خدمات جزئية.
- القطاع الخاص غير المجاني
- في الشمال وجبل لبنان، توفر المدارس خدمات قوية عبر معظم الصفوف.
 - الجنوب يقدم أداءً جيدًا أيضًا، حيث تقدم ٥٢.٤٪ من المدارس خدمات كاملة، على الرغم من وجود نقص جزئي في بعض المدارس بنسبة ١٩.٠٪.
- بناءً على ذلك، يتضح أن القطاعين الرسمي والمجاني في بيروت وجبل لبنان يتسمان بتوافر متقدم للخدمات، في حين أن الشمال والجنوب والبقاع تظهر تفاوتًا في تقديم الخدمات، مع تزايد الحاجة لتحسين التغطية في بعض المناطق.
- القطاع الرسمي:
- بيروت: حوالي ٣٣٪ من المدارس تشير إلى توفر كامل.
 - جبل لبنان والشمال: في جبل لبنان، أفادت ٤١.٢٪ من المدارس بتوفر كامل، بينما تظهر مناطق أخرى مثل الشمال والجنوب صورة متباينة.
- القطاع الخاص (مجاني): التوفر مرتفع، خصوصًا في جبل لبنان، حيث ٨٠٪ من الصفوف تحتوي على أجهزة عرض.
- القطاع الخاص (غير مجاني): في المدارس الخاصة غير المجانية، يعتبر توفر أجهزة العرض أكثر تباينًا، حيث تشير عدد أقل من المدارس إلى توفر كامل.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٧)

أظهرت النتائج من استبيانات المعلمين :

في محافظة بيروت، ٢٦.٧٪ من الصفوف غير مزودة بجهاز عرض، بينما ٣٣.٣٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٥٠٪ من الصفوف مزودة في معظمها و ٣٧.٥٪ مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٧.٣٪ من الصفوف مزودة جزئياً و ١٣.٦٪ مزودة بالكامل. في محافظة جبل لبنان - الضواحي، ٥٨.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٠٪ غير مزودة في القطاع الرسمي. في القطاع الخاص المجاني، ٥٦.٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢٤.٣٪ غير مزودة، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٤١.٩٪ مزودة بالكامل و ٢١.٢٪ مزودة جزئياً.

في محافظة جبل لبنان - ما عدا الضواحي، ٥٠٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١١٪ غير مزودة في القطاع الرسمي. في القطاع الخاص المجاني، ٧٤.٢٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٢.٩٪ مزودة في معظمها، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٥٣.٢٪ من الصفوف مزودة بالكامل. في محافظة الشمال، ٤٤.٤٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٢.٢٪ غير مزودة في القطاع الرسمي. في القطاع الخاص المجاني، ٦٢.٥٪ من الصفوف مزودة جزئياً، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٥٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

في محافظة البقاع، ٥٣.١٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١١.٢٪ غير مزودة في القطاع الرسمي. في القطاع الخاص المجاني، ٣٢.٤٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢٦.٥٪ مزودة جزئياً، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٩.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل. في محافظة الجنوب، ٥٤.٩٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٥.٧٪ غير مزودة في القطاع الرسمي. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف مزودة جزئياً، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٥٠٪ من الصفوف مزودة جزئياً.

في محافظة النبطية، ٣٣.٩٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٨.٩٪ غير مزودة في القطاع الرسمي. في القطاع الخاص المجاني، ٥٦.٥٪ من الصفوف مزودة جزئياً، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٥٠٪ من الصفوف مزودة بالكامل. في محافظة عكار، ٤٢.٢٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٤.٥٪ غير مزودة في القطاع الرسمي. في القطاع الخاص المجاني، ٢٣.٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢٣.٨٪ مزودة جزئياً، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٤٨.٤٪ من الصفوف مزودة جزئياً. أما في محافظة بعلبك - الهرمل، ٢٧.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٤.٣٪ غير مزودة في القطاع الرسمي. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف مزودة جزئياً، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٠.٦٪ من الصفوف مزودة بالكامل. على المستوى العام، ٣٩.٣٪ من الصفوف في لبنان مزودة بالكامل بأجهزة العرض، حيث تصل النسبة في القطاع الرسمي إلى ٤٤.٦٪، وفي القطاع الخاص المجاني ٣١.٦٪، وفي القطاع الخاص غير المجاني ٣٤.٤٪.

استنتاج

تشير البيانات إلى تفاوت ملحوظ في توفر أجهزة عرض (LCD) في الصفوف الدراسية في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي عبر المحافظات وقطاعات التعليم في لبنان. على المستوى العام، ٣٩.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل، حيث يسجل القطاع الرسمي أعلى نسبة تجهيز تصل إلى ٤٤.٦٪. في محافظة بيروت، تظل نسبة الصفوف المزودة بالكامل منخفضة، بينما في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، تصل النسبة إلى ٧٤.٢٪ في القطاع الخاص المجاني. يبرز القطاع الخاص غير المجاني أيضاً كأحد القطاعات الجيدة في التجهيز، حيث تصل النسبة إلى ٣٤.٤٪. من جهة أخرى، تعاني بعض المناطق مثل بعلبك - الهرمل وعكار من نقص في التجهيز، مما يستدعي تعزيز الدعم والتمويل لتحسين توفر هذه الأجهزة، خاصة في المدارس الرسمية، لضمان استخدام التكنولوجيا بفعالية في التعليم.

السؤال : هل يتوفر في الصفوف الدراسية جهاز عرض (LCD)

الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٦)

القطاع الرسمي: هناك تباين واضح بين المحافظات استناداً إلى إجابات المديرين. بيروت تسجل نسبة توافر عالية نسبياً مع ٥٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل"، في حين أن جبل لبنان ضواحي يبرز بارتفاع نسبة "غير متوفر (تحت الطلب)" بنسبة ٣٦.٤٪. الشمال يعاني من تحديات حيث ٢٢.٩٪ من الصفوف "غير متوفرة"، مع ٣٤.٣٪ فقط "متوفرة بالكامل". البقاع يحقق أداءً مميزاً مع ٦١.٥٪ "متوفرة بالكامل"، مما يجعله المنطقة الأفضل أداءً في القطاع الرسمي. الجنوب والنبطية يقدمان نسباً متقاربة مع حوالي ٥٠٪ من الصفوف تحتوي على أجهزة "متوفرة بالكامل"، بينما عكار وبعلبك الهرمل يظهران نسباً معتدلة مع ميل لتحسن طفيف في البنية التحتية.

القطاع الخاص المجاني: يعكس تفاوتاً كبيراً بين المحافظات. بيروت تسجل نسبة غياب كاملة للأجهزة بنسبة ١٠٠٪، في حين أن جبل لبنان ضواحي وما عدا الضواحي يظهران أداءً أفضل مع ٥٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل". الشمال يعاني من ضعف واضح بنسبة ٨٣.٣٪ "غير متوفرة"، بينما البقاع والجنوب يقدمان أداءً مختلطاً مع نسب توافر تتراوح بين ٣٣.٣٪ و ١٠٠٪. النبطية تظهر تفوقاً في التوافر الجزئي بنسبة ٦٦.٧٪، مما يعكس استثماراً نسبياً في البنية التحتية. القطاع الخاص غير المجاني: يتفوق بشكل عام مقارنة بالقطاعات الأخرى. جبل لبنان ما عدا الضواحي يسجل أعلى نسبة للتوافر الكامل بنسبة ٨٠٪، بينما بيروت والشمال يظهران نسباً متوازنة بين التوافر الجزئي والكامل. الجنوب يعاني من ضعف في التوافر الكامل بنسبة ١٤.٣٪ فقط، بينما عكار تقدم نسباً متوسطة مع ٥٠٪ من الصفوف "متوفرة جزئياً". بعلبك الهرمل يبرز كواحد من أفضل المناطق أداءً مع ٦٠٪ "متوفرة بالكامل". مدارس الأونروا: تعاني من نقص واضح في معظم المحافظات. جبل لبنان ضواحي يسجل نسبة ١٠٠٪ "جزئي"، في حين أن الشمال يعاني من غياب كامل بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". الجنوب يقدم أداءً متوازناً نسبياً مع ٥٠٪ "جزئي" و ٥٠٪ "غير متوفر"، مما يعكس التفاوت الكبير بين المناطق.

مقارنة حسب المحافظات

عند مقارنة المحافظات، يتضح أن البقاع وبعلبك الهرمل يحققان أداءً مميزاً في القطاع الرسمي، مع نسب عالية للتوافر الكامل تتجاوز ٤٥٪. بيروت تقدم نتائج متوسطة مع ٥٠٪ "متوفرة بالكامل"، بينما تعاني عكار وجبل لبنان ضواحي من نقص واضح، حيث تظهر نسب مرتفعة لفئة "غير متوفر (تحت الطلب)" تتجاوز ٢٥٪. الشمال يعاني من ضعف عام في جميع القطاعات، مع نسب عالية لفئة "غير متوفر" خاصة في مدارس الأونروا التي تسجل نسبة ١٠٠٪ غياب كامل. الجنوب والنبطية يقدمان أداءً متقارباً ومعتدلاً، مع توافر كامل أو جزئي في أكثر من ٤٠٪ من الصفوف. من ناحية أخرى، القطاع الخاص غير المجاني يظهر تفاوتاً أقل بين المحافظات مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث يبرز في جبل لبنان ما عدا الضواحي مع نسب توافر عالية جداً تصل إلى ٨٠٪.

عند النظر إلى القطاع الخاص المجاني، يتضح أن البقاع والجنوب يحققان نتائج معتدلة، في حين تعاني بيروت والشمال من نقص حاد في توافر الأجهزة. مدارس الأونروا تبرز كأحد القطاعات الأكثر تحدياً، مع تفاوت كبير بين المناطق مثل الجنوب الذي يحقق بعض التوافر، والشمال الذي يفتقر تماماً للأجهزة. استنتاج: تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير بين المحافظات من حيث توافر أجهزة العرض (LCD) في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي. البقاع وبعلبك الهرمل يظهران تفوقاً نسبياً في القطاع الرسمي، في حين يعاني الشمال من نقص حاد، خاصة في مدارس الأونروا. القطاع الخاص غير المجاني يبرز كالأكثر تفوقاً في جميع المحافظات، بينما يظهر القطاع الخاص المجاني تفاوتاً ملحوظاً بين المناطق. لضمان توزيع عادل للتجهيزات، يجب التركيز على دعم المناطق الأضعف، خاصة الشمال وعكار، مع تعزيز الاستثمارات في مدارس الأونروا والقطاع الرسمي لتحسين التوافر العام.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٨)

الوضع العام

التعليم الرسمي

النسبة الأكبر من النظار (٣٩,٢٪) أكدوا أن جهاز العرض متوفر في كل الصفوف، ما يعكس تحديات في تجهيز صفوف الحلقة الثالثة بأجهزة العرض. بينما أشار (١٧,٥٪) عن عدم توفر الجهاز و(١٣,٤٪) عن عدم توفره لكن تحت الطلب. تسجل النبطية أعلى نسبة توفر في كل الصفوف (٦٠,٩٪)، بينما تسجل بعلبك الهرمل أقل نسبة توفر بالكامل (٢٣,٥٪). التعليم الخاص

النسبة الأكبر (٣٢,٣٪) تشير إلى عدم توفر جهاز العرض في الصفوف بالإضافة إلى نسبة (٢٢,٦٪) تشير أن الجهاز غير متوفر لكن تحت الطلب، مما يعكس تحديات في تأمين الأجهزة بشكل دائم للصفوف الدراسية. بينما أفاد (٢٥,٨٪) من النظار أن الجهاز متوفر بالكامل في الصفوف، وهي نسبة أقل مقارنة بالقطاع الرسمي (٣٩,٢٪). جبل لبنان ما عدا الضواحي تسجل أعلى نسبة توفر في الصفوف (٧٥٪)، بينما بيروت وبعلبك الهرمل تسجلان أعلى نسبة من عدم التوفر (١٠٠٪). التعليم الخاص غير المجاني

تعكس البيانات تفاوتاً واضحاً في توفر أجهزة العرض (LCD) في مدارس التعليم الخاص غير المجاني للحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي. رغم أن نسبة (٣٧,٦٪) من المدارس تمتلك أجهزة عرض في جميع الصفوف، إلا أن نسبة كبيرة من المدارس (٥٤,٧٪) تعاني من عدم توفر الجهاز كلياً أو تحت الطلب أو توفره بشكل جزئي، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز تجهيزات الصفوف بشكل أكثر تكافؤاً. جبل لبنان ما عدا الضواحي تظهر أفضل نسبة تجهيز (٨٣,٣٪)، بينما المناطق مثل عكار والجنوب والنبطية وبيروت تسجل نسباً متدنية من التوفر الكامل في الصفوف. الأونروا

نسبة (٦٦,٧٪) من النظار في الأونروا أفادوا أن جهاز العرض غير متوفر بالكامل في الصفوف الدراسية. في المقابل، نسبة (٣٣,٣٪) من النظار في الأونروا أفادوا أن جهاز العرض متوفر جزئياً (يتم نقله من صف إلى آخر). مدارس الأونروا تعاني من عدم توفر جهاز العرض (LCD) في الصفوف الدراسية في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، حيث أظهرت البيانات أن نسبة (٦٦,٧٪) من النظار أكدوا عدم توفر الجهاز. المحافظات

في التعليم الرسمي، تظهر الأرقام أن ٢٧,٣٪ من الصفوف في محافظة بيروت مزودة بأجهزة عرض بالكامل، بينما ١٨,٢٪ لا تحتوي على هذه الأجهزة أو تكون تحت الطلب. في محافظة جبل لبنان (الضواحي)، تصل نسبة الصفوف المزودة إلى ٢٩,٤٪، مما يعكس تحديات في البنية التحتية. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، تسجل نسبة ٤٣,٥٪ من الصفوف مزودة بالكامل، مما يدل على تحسن ملحوظ. في الشمال، تصل النسبة إلى ٤٤,٧٪، مما يشير إلى تقدم في التجهيز. في البقاع، ٣٣,٣٪ من الصفوف مزودة، ولكن ٤٤,٤٪ لا تحتوي على أجهزة عرض. في الجنوب، ٤٣,٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل، بينما تسجل النبطية أعلى نسبة تصل إلى ٦٠,٩٪. في عكار، نجد أن ٣١,٦٪ من الصفوف مزودة، بينما بعلبك-الهرمل تعاني من أدنى نسبة تجهيز، حيث ٢٣,٥٪ فقط من الصفوف مزودة بالكامل.

في التعليم الخاص المجاني، تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من النظار، تصل إلى ٦٤,٩٪، أشاروا إلى عدم توفر أجهزة عرض في الصفوف. أفضل المناطق من حيث التجهيز هي جبل لبنان (ما عدا الضواحي) بنسبة ٧٥٪، تليها جبل لبنان (الضواحي) بنسبة ٦٠٪. أما بيروت وبعلبك-الهرمل، فتسجلان أدنى معدلات تجهيز، حيث تصل النسبة إلى ١٠٠٪ من الصفوف غير مزودة.

بالنسبة لـ التعليم الخاص غير المجاني، يسجل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) نسبة ٨٣,٣٪ من الصفوف المزودة بالكامل، مما يجعله الأفضل تجهيزاً. بينما في جبل لبنان (الضواحي)، ٤٠,٦٪ من الصفوف مزودة. في بيروت، ٢٢,٢٪ من الصفوف مزودة، مع توزيع غير متوازن، و٣٣,٣٪ من الصفوف تحت الطلب. في الشمال، ٣٨,٩٪ من الصفوف مزودة، بينما في البقاع، ٣٥,٧٪ من الصفوف تحتوي على أجهزة عرض، مع اعتماد ٣٥,٧٪ على النقل الجزئي. أما بالنسبة لـ مدارس الأونروا، فإن الوضع في جبل لبنان (الضواحي) يظهر أن ٥٠٪ من الصفوف أفادت بعدم توفر جهاز العرض، بينما ٥٠٪ أخرى أفادت بتوفره جزئياً. وفي الجنوب، ١٠٠٪ من الصفوف أفادت بعدم توفر أجهزة عرض.

استنتاج

نسبة توفر جهاز العرض (LCD) في كل صفوف الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي في التعليم الخاص غير المجاني هي (٣٧,٦٪)، وهي أدنى من نسبة توفر الجهاز في كل صفوف الحلقة الثالثة في التعليم الرسمي (٣٩,٢٪)، لكن أعلى من نسبة توفره بكل صفوف الحلقة الثالثة في التعليم الخاص المجاني (٢٥,٨٪). القطاع الرسمي يظهر أفضلية في بعض المناطق مثل النبطية والشمال والجنوب، بينما تزداد التحديات في بيروت وبعبك-الهرمل.

التعليم الخاص المجاني يعاني من نقص واضح في بعض المناطق مثل بيروت وبعبك-الهرمل. التعليم الخاص غير المجاني يظهر تفاوتاً كبيراً، مع جبل لبنان (ما عدا الضواحي) الذي يبرز كأفضل منطقة في توفير الأجهزة.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٨)

التعليم الرسمي

بيروت: تشير البيانات من إجابات المنسقين إلى أن ٣٣.٣٪ من مدارس بيروت توفر توافراً كاملاً للأجهزة، مما يعني أن هذه المدارس قادرة على استخدام أجهزة العرض في جميع الصفوف. ومع ذلك، هناك ٦٦.٧٪ من الصفوف تعاني من نقص، مما يشير إلى الحاجة إلى تحسينات كبيرة في البنية التحتية.

جبل لبنان: تسجل المنطقة نسبة توافر للأجهزة تصل إلى ٤١.٢٪، مما يدل على تحسن ملحوظ في تجهيز المدارس. رغم ذلك، فإن ٥٨.٨٪ من الصفوف لا تزال غير مزودة بالأجهزة، مما يتطلب مزيداً من الاستثمار.

الشمال: تبقى نسبة توافر الأجهزة عند ٣٣.٩٪، مما يعني أن هناك تحسناً طفيفاً مقارنة بالسنوات السابقة. ومع ذلك، ٢٧.١٪ من الصفوف تقدم توافراً جزئياً، مما يدل على وجود فجوة في التجهيز.

التعليم الخاص المجاني

في هذا القطاع، تُظهر البيانات من إجابات المنسقين أن بيروت وجبل لبنان لا تزالان تقدمان أداءً قوياً، حيث تقترب نسبة توافر الأجهزة من ١٠٠٪ في معظم المناطق. ومع ذلك، بعض المدارس في الجنوب والشمال تظهر نقصاً جزئياً يتراوح بين ١٥٪ إلى ٢٠٪، مما يعني أن بعض الصفوف لا تحتوي على أجهزة عرض أو تعتمد على النقل الجزئي.

التعليم الخاص غير المجاني

يتميز هذا القطاع بتوافر أعلى للأجهزة، حيث تسجل مناطق الشمال وجبل لبنان أعلى مستويات التوافر. في الشمال، تصل نسبة توافر الأجهزة إلى ٨٣.٣٪، مما يشير إلى أن هذه المدارس مجهزة بشكل جيد. بينما يستمر الجنوب في تقديم خدمات جيدة، إلا أن هناك فجوات ملحوظة في بعض الصفوف.

ملاحظات رئيسية حول مرحلة التعليم الأساسي

الفروقات بين المناطق: تُظهر البيانات أن المناطق الحضرية مثل بيروت وجبل لبنان وبعض مناطق الشمال تحتوي على نسبة أعلى من الصفوف المجهزة بأجهزة عرض LCD، بينما تعاني بعض المناطق الريفية مثل أجزاء من البقاع والجنوب ومنطقة النبطية من نقص كبير في التوافر.

الفروقات بين قطاعات التعليم: تُظهر المدارس الخاصة المجانية عموماً نسبة أعلى من التوافر الكامل مقارنة بالمدارس الرسمية والمدارس الخاصة غير المجانية، مما يعكس الفروق في التمويل والدعم.

الاتجاهات عبر الحلقات التعليمية: هناك اتجاه عام لزيادة التوافر كلما انتقل الطلاب إلى مستويات تعليمية أعلى، لكن الفجوات تظل قائمة، خاصة في المناطق الريفية أو ذات التمويل المحدود.

استنتاج

من وجهة نظر المنسقين، تشير البيانات إلى أن هناك تبايناً كبيراً في توفر أجهزة العرض LCD حسب المنطقة ونوع المؤسسة. المدن والمدارس الخاصة مجهزة بشكل أفضل بالتكنولوجيا، بينما تحتاج المناطق الريفية والأقل تمويلاً إلى مزيد من الجهد.

لضمان الوصول المتكافئ إلى أدوات التعليم الرقمية. إن توفير أجهزة العرض LCD أصبح أمرًا حيويًا في التعليم الحديث، ويتطلب دعمًا مستمرًا لتحسين البيئة التعليمية في جميع أنحاء البلاد.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٧)

استنادًا إلى استبيانات المعلمين

في محافظة بيروت، تشير الإحصاءات إلى أن ٤٦.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل بأجهزة عرض، بينما ١٣.٣٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٥٠٪ من الصفوف غير مزودة، و ٢٥٪ مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٧.٣٪ من الصفوف مزودة جزئيًا و ١٨.٦٪ مزودة بالكامل.

في محافظة جبل لبنان - الضواحي، تسجل البيانات أن ٦١.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل، بينما ١٠٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٥٩.٥٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٥.٤٪ غير مزودة. وفي القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤١٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢١.٢٪ مزودة جزئيًا.

أما في محافظة جبل لبنان - ما عدا الضواحي، فتشير الإحصاءات إلى أن ٤٨.٨٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ٩.٨٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٦٧.٧٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٦.١٪ غير مزودة. وفي القطاع الخاص غير المجاني، تسجل نسبة ٥٤.٨٪ من الصفوف المزودة بالكامل.

في محافظة الشمال، ٤٣.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ١٥.٢٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٤٠٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٠٪ مزودة جزئيًا. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٧٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

وفي محافظة البقاع، تشير البيانات إلى أن ٥٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ١٠.٢٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٣٢.٤٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢٩.٤٪ غير مزودة. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٩.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

أما في محافظة الجنوب، فتسجل ٥٦.٦٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ٤.٩٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف مزودة جزئيًا و ٣٠٪ غير مزودة. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٥٠٪ من الصفوف مزودة جزئيًا.

في محافظة النبطية، تشير الإحصاءات إلى أن ٤٠.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ١٢.٥٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٤٧.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٤.٨٪ مزودة جزئيًا. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٥٣.١٪ من الصفوف مزودة جزئيًا.

وفي محافظة عكار، تشير البيانات إلى أن ٤٢.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ١٥.١٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٢٨.٦٪ من الصفوف مزودة جزئيًا و ١٤.٣٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٥١.٦٪ من الصفوف مزودة جزئيًا.

أما في محافظة بعلبك - الهرمل، فتسجل الإحصاءات أن ٣٣.٨٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ١٠.٤٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٤٠٪ من الصفوف مزودة جزئيًا و ٢٠٪ غير مزودة. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٣٠.٦٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

بشكل إجمالي، تشير الإحصاءات إلى أن ٤٦.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل، و ٢٩.٢٪ من الصفوف في القطاع الخاص المجاني مزودة بالكامل، و ٣٤.٢٪ من الصفوف في القطاع الخاص غير المجاني مزودة بالكامل، بينما ١٣.٩٪ من الصفوف الإجمالية غير مزودة.

السؤال : هل يتوفر في الصفوف الدراسية جهاز عرض (LCD)

البند الخامس : التعليم الثانوي

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٦)

القطاع الرسمي : هناك تباين واضح بين المحافظات وفق إجابات المديرين. بيروت تسجل نسبة توافر عالية نسبياً مع ٥٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل"، في حين أن جبل لبنان ضواحي يبرز بارتفاع نسبة "غير متوفر (تحت الطلب)" بنسبة ٣٦.٤٪. الشمال يعاني من تحديات حيث ٢٢.٩٪ من الصفوف "غير متوفرة"، مع ٣٤.٣٪ فقط "متوفرة بالكامل". البقاع يحقق أداءً مميزاً مع ٦١.٥٪ "متوفرة بالكامل"، مما يجعله المنطقة الأفضل أداءً في القطاع الرسمي. الجنوب والنبطية يقدمان نسباً متقاربة مع حوالي ٥٠٪ من الصفوف تحتوي على أجهزة "متوفرة بالكامل"، بينما عكار وبعلبك الهرمل يظهران نسباً معتدلة مع ميل لتحسن طفيف في البنية التحتية.

القطاع الخاص المجاني: يعكس تفاوتاً كبيراً بين المحافظات استناداً إلى إجابات المديرين. بيروت تسجل نسبة غياب كاملة للأجهزة بنسبة ١٠٠٪، في حين أن جبل لبنان ضواحي وما عدا الضواحي يظهران أداءً أفضل مع ٥٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل". الشمال يعاني من ضعف واضح بنسبة ٨٣.٣٪ "غير متوفرة"، بينما البقاع والجنوب يقدمان أداءً مختلطاً مع نسب توافر تتراوح بين ٣٣.٣٪ و ١٠٠٪. النبطية تظهر تفوقاً في التوافر الجزئي بنسبة ٦٦.٧٪، مما يعكس استثماراً نسبياً في البنية التحتية.

القطاع الخاص غير المجاني: يتفوق بشكل عام مقارنة بالقطاعات الأخرى. جبل لبنان ما عدا الضواحي يسجل أعلى نسبة للتوافر الكامل بنسبة ٨٠٪، بينما بيروت والشمال يظهران نسباً متوازنة بين التوافر الجزئي والكامل. الجنوب يعاني من ضعف في التوافر الكامل بنسبة ١٤.٣٪ فقط، بينما عكار تقدم نسباً متوسطة مع ٥٠٪ من الصفوف "متوفرة جزئياً". بعلبك الهرمل يبرز كواحد من أفضل المناطق أداءً مع ٦٠٪ "متوفرة بالكامل".

مدارس الأونروا : تعاني من نقص واضح في معظم المحافظات. جبل لبنان ضواحي يسجل نسبة ١٠٠٪ "جزئي"، في حين أن الشمال يعاني من غياب كامل بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". الجنوب يقدم أداءً متوازناً نسبياً مع ٥٠٪ "جزئي" و ٥٠٪ "غير متوفر"، مما يعكس التفاوت الكبير بين المناطق.

مقارنة حسب المحافظات

من خلال إجابات المديرين وعند مقارنة المحافظات، يتضح أن البقاع وبعلبك الهرمل يحققان أداءً مميزاً في القطاع الرسمي، مع نسب عالية للتوافر الكامل تتجاوز ٤٥٪. بيروت تقدم نتائج متوسطة مع ٥٠٪ "متوفرة بالكامل"، بينما تعاني عكار وجبل لبنان ضواحي من نقص واضح، حيث تظهر نسب مرتفعة لفئة "غير متوفر (تحت الطلب)" تتجاوز ٢٥٪. الشمال يعاني من ضعف عام في جميع القطاعات، مع نسب عالية لفئة "غير متوفر" خاصة في مدارس الأونروا التي تسجل نسبة ١٠٠٪ غياب كامل.

الجنوب والنبطية يقدمان أداءً متقارباً ومعتدلاً، مع توافر كامل أو جزئي في أكثر من ٤٠٪ من الصفوف. من ناحية أخرى، القطاع الخاص غير المجاني يظهر تفاوتاً أقل بين المحافظات مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث يبرز في جبل لبنان ما عدا الضواحي مع نسب توافر عالية جداً تصل إلى ٨٠٪.

عند النظر إلى القطاع الخاص المجاني، يتضح أن البقاع والجنوب يحققان نتائج معتدلة، في حين تعاني بيروت والشمال من نقص حاد في توافر الأجهزة. مدارس الأونروا تبرز كأحد القطاعات الأكثر تحدياً، مع تفاوت كبير بين المناطق مثل الجنوب الذي يحقق بعض التوافر، والشمال الذي يفتقر تماماً للأجهزة.

استنتاج:

تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير بين المحافظات من حيث توافر أجهزة العرض (LCD) في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي. البقاع وبعلبك الهرمل يظهران تفوقاً نسبياً في القطاع الرسمي، في حين يعاني الشمال من نقص حاد، خاصة في مدارس الأونروا. القطاع الخاص غير المجاني يبرز كالأكثر تفوقاً في جميع المحافظات، بينما يظهر القطاع الخاص المجاني

تقوياً ملحوظاً بين المناطق. لضمان توزيع عادل للتجهيزات، يجب التركيز على دعم المناطق الأضعف، خاصة الشمال وعكار، مع تعزيز الاستثمارات في مدارس الأونروا والقطاع الرسمي لتحسين التوافر العام.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٨)

الوضع العام

القطاع الرسمي

النسبة الأكبر من النظار (٣١,٨٪) أكدوا أن جهاز العرض متوفر في كل الصفوف، ما يعكس تحديات في تجهيز صفوف مرحلة التعليم الثانوي بأجهزة العرض. بينما نسبة عدم التوفر بلغت (٢٤٪)، وتحت الطلب (١٨,٩٪). أفضل نسبة توفر في كل الصفوف كانت في جبل لبنان ما عدا الضواحي (٤٣,٥٪)، في المقابل أظهرت بيروت أدنى نسبة من التوفر الكامل (١٨,٢٪).

التعليم الخاص المجاني

النسبة الأكبر (٣٢,٣٪) تشير إلى عدم توفر جهاز العرض في الصفوف بالإضافة إلى نسبة (٢٥,٨٪) تشير أن الجهاز غير متوفر لكن تحت الطلب، مما يعكس تحديات في تأمين الأجهزة بشكل دائم للصفوف الدراسية. في المقابل نسبة التوفر الكامل في كل الصفوف (٢٥,٨٪) وهي أقل مقارنة بالتعليم الرسمي (٣١,٨٪). أفضل نسبة توفر في جبل لبنان ما عدا الضواحي (٧٥٪)، بينما أظهرت بيروت وبعلبك الهرمل الغياب الكامل لجهاز العرض بنسبة (١٠٠٪).

التعليم الخاص غير المجاني

تعكس البيانات تفاوتاً واضحاً في توفر أجهزة العرض (LCD) في مدارس التعليم الخاص غير المجاني للمرحلة الثانوية. رغم أن نسبة (٣٧,٦٪) من المدارس تمتلك أجهزة عرض في جميع الصفوف، إلا أن نسبة كبيرة من المدارس (٥٧,٣٪) تعاني من عدم توفر الجهاز كلياً أو تحت الطلب أو توفره بشكل جزئي، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز تجهيزات الصفوف بشكل أكثر تكافؤاً.

الأونروا

بيانات توفر جهاز عرض (LCD) في الصفوف الدراسية مرحلة التعليم الثانوي في الأونروا بحسب المحافظات:

نسبة (٦٦,٧٪) من النظار في الأونروا أفادوا أن جهاز العرض غير متوفر بالكامل في الصفوف الدراسية. بينما نسبة (٣٣,٣٪) من النظار في الأونروا أفادوا أن جهاز العرض متوفر جزئياً (يتم نقله من صف إلى آخر).

أهم الملاحظات حول المحافظات:

القطاع الرسمي

بيروت: نسبة متدنية لتوافر جهاز العرض في كل الصفوف (١٨,٢٪)، وتعتمد المدارس على نقل الأجهزة بين الصفوف (٢٧,٣٪).

جبل لبنان (الضواحي): نسبة جيدة (٤١,٢٪) من النظار أفادوا بتوفر جهاز عرض في كل الصفوف.

جبل لبنان ما عدا الضواحي: أعلى نسبة توفر في كل الصفوف (٤٣,٥٪).

الشمال: عدم توفر الأجهزة بشكل كلي بنسبة (٣٤,٢٪) بينما يتوفر في كل الصفوف بنسبة (٣١,٦٪).

بعض المحافظات مثل جبل لبنان تسجل نسباً أفضل في توفر الأجهزة مقارنة بمناطق مثل بيروت وعكار التي تظهر تبايناً كبيراً في توافر أجهزة العرض. جبل لبنان والجنوب يظهران تحسناً ملحوظاً في توفير الأجهزة.

التعليم الخاص المجاني

بيروت: نسبة (١٠٠٪) أفادوا بعدم توفر الجهاز.

جبل لبنان (ما عدا الضواحي): تُظهر المنطقة أعلى نسبة في توفر الجهاز في كل الصفوف (٧٥٪).

التعليم الخاص غير المجاني

نسبة توفر جهاز العرض (LCD) في كل صفوف مرحلة التعليم الثانوي في التعليم الخاص غير المجاني هي (٣٧.٦٪)، وهي أعلى من نسبة توفر الجهاز في كل صفوف مرحلة التعليم الثانوي في التعليم الرسمي (٣١.٨٪)، وأيضاً أعلى من نسبة توفره بكل صفوف مرحلة التعليم الثانوي في التعليم الخاص المجاني (٢٥.٨٪).
أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للأجهزة: جبل لبنان (ما عدا الضواحي): (٨٣.٣٪)، وبلبك الهرمل: (٤٥.٥٪).
أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للأجهزة: عكار: (٠٪)، وبيروت: (١١.١٪)، والجنوب: (١٤.٣٪)
الأونروا

مدارس الأونروا تعاني من عدم توفر جهاز العرض (LCD) في الصفوف الدراسية في مرحلة التعليم الثانوي حيث أظهرت البيانات أن نسبة (٦٦.٧٪) من النظار أكدوا عدم توفر الجهاز.

استنتاج

النسب الإجمالية لتوفر جهاز العرض:

في التعليم الرسمي، تبلغ نسبة توفر الجهاز في جميع الصفوف الدراسية ٣١.٨٪. بينما ٢٤.٠٪ تشير إلى عدم توفر الجهاز بالكامل، و ١٨.٩٪ تشير إلى عدم توفره لكن تحت الطلب، مما يعكس تحديات كبيرة في تجهيز الصفوف بأجهزة العرض. يظهر القطاع الرسمي مستوى أقل من حيث توفر أجهزة العرض في جميع الصفوف مقارنة بالتعليم الخاص غير المجاني، لكنه يتفوق على التعليم الخاص المجاني.
في التعليم الخاص المجاني، نسبة توفر الجهاز في جميع الصفوف الدراسية هي ٢٥.٨٪، مما يجعل الوضع أسوأ مقارنة بالتعليم الرسمي والتعليم الخاص غير المجاني.
في التعليم الخاص غير المجاني، تبلغ نسبة توفر الجهاز في جميع الصفوف الدراسية ٣٧.٦٪، مما يجعله الأعلى من حيث توفر جهاز العرض بين القطاعات الثلاثة.

المحافظات الأفضل من حيث التوفر الكامل في الصفوف:

في القطاع الرسمي، تعتبر محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) الأفضل بنسبة ٤٣.٥٪، تليها جبل لبنان (الضواحي) بنسبة ٤١.٢٪، ثم الجنوب بنسبة ٤٠.٦٪.
في القطاع الخاص المجاني، تسجل محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) ٧٥٪، تليها جبل لبنان (الضواحي) بنسبة ٦٠٪.
في القطاع الخاص غير المجاني، تسجل محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) ٨٣.٣٪، تليها بلبك-الهرمل بنسبة ٤٥.٥٪.

المحافظات الأضعف من حيث التوفر الكامل في الصفوف:

في القطاع الرسمي، تعتبر محافظة بيروت الأضعف بنسبة ١٨.٢٪، تليها عكار بنسبة ٢١.١٪.
في القطاع الخاص المجاني، تسجل محافظات بيروت والشمال والجنوب والنبطية وبلبك-الهرمل نسبة ٠٪، مما يعني عدم توفر الجهاز بالكامل، تليها عكار بنسبة ٢٥.٠٪.
في القطاع الخاص غير المجاني، عكار تسجل ٠٪، تليها بيروت بنسبة ١١.١٪ ثم الجنوب بنسبة ١٤.٣٪.

الفجوات والتحديات:

في القطاع الرسمي، هناك تفاوت واضح بين المحافظات، حيث تسجل مناطق مثل بيروت وعكار النسب الأقل في توفر الأجهزة، مما يشير إلى حاجة ملحة لتجهيز هذه المناطق.
يعاني التعليم الخاص المجاني أكثر من غيره من القطاعات من نقص في توفر أجهزة العرض في جميع الصفوف. بينما التعليم الخاص غير المجاني يتمتع بتوفر أفضل نسبياً لأجهزة العرض مقارنة بالتعليم الرسمي، ويتفوق على التعليم الخاص المجاني.
مع ذلك، تعاني بعض المحافظات في القطاع الخاص مثل بلبك-الهرمل وعكار وبيروت من فجوات كبيرة في توفر الأجهزة.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٨)

في القطاع الرسمي، تشير البيانات من إجابات المنسقين إلى أن الوضع يختلف بشكل ملحوظ بين المحافظات. في بيروت، على الرغم من أن ٣٣.٣٪ من المدارس أفادت بتوفر أجهزة عرض في جميع الصفوف، إلا أن هناك نسبة كبيرة تشير إلى توفر جزئي أو عدم وجود أجهزة عرض على الإطلاق، مما يعكس تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التحتية التعليمية. بينما في جبل لبنان - ضواحي، نسبة ٤١.٢٪ تعكس تحسناً ملحوظاً في توفر الأجهزة، مما يعني أن العديد من المدارس تمكنت من تلبية احتياجات تجهيز الصفوف.

في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، تسجل البيانات نسبة ٧٤.٤٪ من المدارس التي أفادت بتوفر أجهزة عرض في معظم الصفوف، مما يشير إلى تجهيز جيد في هذه المنطقة. وفي الشمال، أفادت ٢٧.١٪ من المدارس بتوفر أجهزة عرض في جميع الصفوف، بينما ١٨.٦٪ من المدارس قدمت توافراً جزئياً، مما يدل على أن هناك تحسينات مطلوبة. منطقة البقاع تظهر نسبة أعلى، حيث أفادت ٥٥.٠٪ من المدارس بتوفر أجهزة عرض في معظم الصفوف. في الجنوب، يتركز التوفر في فئة "متوفرة في جميع الصفوف" بنسبة ٥٤.٨٪، مما يشير إلى تحقيق مستوى عالٍ من الوصول إلى هذه التكنولوجيا. وفي النبطية، أفاد نصف المدارس بأنها تتوفر فيها أجهزة عرض في جميع الصفوف، مما يعكس تجهيزاً جيداً. أما في عكار، فتظهر البيانات أن ٥٣.٨٪ من المدارس تشير إلى توفر الأجهزة في جميع الصفوف، مما يدل على وجود تحديات ولكن بقدر أقل مقارنة ببعض المحافظات الأخرى. بينما في بعلبك الهرمل، تسجل ٤٤.٤٪ من المدارس توافراً لأجهزة عرض في معظم الصفوف، مما يعكس وجود فجوات في التجهيز.

بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، فإن الوضع يبدو أكثر إيجابية. جميع المدارس في بيروت تشير إلى توفر أجهزة عرض في معظم أو جميع الصفوف، مما يشير إلى تجهيز جيد لهذا القطاع. في جبل لبنان - ضواحي، أفادت ٨٠٪ من المدارس بتوفر أجهزة عرض في جميع الصفوف، مما يعكس التزاماً قوياً بتوفير التكنولوجيا. في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، تسجل المدارس أيضاً نسبة عالية من التوفر (٨٠٪)، مما يعكس جودة التعليم في هذه المناطق.

في الشمال، نصف المدارس أفادت بتوفر أجهزة عرض في جميع الصفوف، مما يدل على مستوى أعلى من الوصول مقارنة بالقطاع الرسمي. في البقاع، أفادت ٥٠٪ من المدارس بتوفر أجهزة عرض في جميع الصفوف، مما يشير إلى وجود التكنولوجيا في العملية التعليمية. وفي الجنوب، أفادت ٨٠٪ من المدارس بتوفر أجهزة عرض في جميع الصفوف، مما يعكس استثماراً جيداً في التعليم.

أما في النبطية، فقد أفادت ٥٠٪ من المدارس بأنها تحتوي على أجهزة عرض في جميع الصفوف، بينما في عكار كانت النسبة ٣٣.٣٪. وفي بعلبك الهرمل، هناك توفر كامل في ٥٠٪ من المدارس، بينما أفاد ٥٠٪ الآخرون بتوفر جزئي، مما يشير إلى ضرورة تحسين التوافر.

في القطاع الخاص غير المجاني، الوضع أكثر تنوعاً. في بيروت، هناك توزيع أكثر تنوعاً، حيث أفاد ٢٥٪ فقط بتوفر كامل، بينما تشير أجزاء كبيرة إلى توفر جزئي أو عدم توفره. في جبل لبنان - ضواحي، سجلت ٤٧.٨٪ من المدارس توفر أجهزة عرض في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن ملحوظ. في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، أكثر من ٧٨٪ من المدارس تحتوي على أجهزة عرض في معظم الصفوف، مما يعكس تجهيزاً جيداً في هذه المناطق.

في الشمال، أفاد ٣٥.٥٪ من المدارس بتوفر أجهزة عرض في جميع الصفوف، بينما في البقاع، كانت النسبة ٥٠٪. في الجنوب، أفادت ٣٣.٣٪ من المدارس بتوفر أجهزة عرض في جميع الصفوف. أما في النبطية، فقد سجلت المدارس مستوى مرتفعاً من التوفر، حيث أفادت ١٠٠٪ بتوفر أجهزة عرض في بعض الصفوف، ونصفها أفادت بتوفر أجهزة عرض في جميع الصفوف. في عكار، أفادت ٤٦.٢٪ من المدارس بتوفر أجهزة عرض في معظم الصفوف، بينما في بعلبك الهرمل، أظهرت ٥٤.٥٪ من المدارس وجود أجهزة عرض في جميع الصفوف.

فيما يتعلق بقطاع الأونروا، فقد أفاد ٥٠٪ من المدارس في الشمال بتوفر أجهزة عرض في جميع الصفوف، بينما أفاد النصف الآخر بتوفرها في بعض الفصول، مما يشير إلى وجود فجوة في التوزيع.

بشكل عام، تعكس البيانات وجود تفاوت كبير في توفر أجهزة عرض LCD بين القطاعين الرسمي والخاص، وبين المحافظات المختلفة، مما يستدعي ضرورة اتخاذ إجراءات لتحسين تجهيز المدارس، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص تكنولوجي.

الاستنتاج

تظهر البيانات اتجاهًا ثابتًا يشير إلى أن المدن مثل بيروت ومناطق جبل لبنان تتمتع بوصول أفضل إلى أجهزة العرض LCD، لا سيما في المدارس الخاصة غير المجانية والمدارس الخاصة المجانية. في المقابل، تعاني المناطق الريفية والأقل حضرية مثل بعلبك الهرمل وعكار والنبطية من مستويات أقل من الوصول، خصوصًا في القطاع الرسمي.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٧)

استنادًا إلى إجابات المعلمين، بشكل عام، تشير البيانات إلى أن ٣٩.٦٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل، بينما ٢٨.٢٪ من الصفوف في القطاع الخاص المجاني مزودة بالكامل، و ٣٢.٩٪ من الصفوف في القطاع الخاص غير المجاني مزودة بالكامل. كما تظهر البيانات أن ١٩.٤٪ من الصفوف الإجمالية غير مزودة.

بالنسبة لمحافظة بيروت، في القطاع الرسمي، ٣٦.٧٪ من الصفوف غير مزودة، و ٣٣.٣٪ منها مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٥٠٪ من الصفوف غير مزودة و ٢٥٪ مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٣.٩٪ من الصفوف غير مزودة و ٢٢٪ منها مزودة جزئيًا.

في محافظة جبل لبنان - الضواحي، ٦٠٪ من الصفوف مزودة بالكامل في القطاع الرسمي، و ١٥٪ غير مزودة. بينما في القطاع الخاص المجاني، ٦٢.٢٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢١.٦٪ غير مزودة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٩.٦٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢٠.٧٪ مزودة جزئيًا.

أما في محافظة جبل لبنان - ما عدا الضواحي، فإن ٤٨.٨٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ١٧.١٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٦٤.٥٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ١٦.١٪ غير مزودة. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٥٣.٢٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

في محافظة الشمال، ٣٤.٤٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ٢٤.٨٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٤٢.٥٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٠٪ مزودة جزئيًا. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٩٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

وفي محافظة البقاع، ٥٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ٨.٢٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٣٢.٤٪ من الصفوف مزودة بالكامل و ٢٩.٤٪ غير مزودة. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٣٩.٣٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

أما في محافظة الجنوب، فإن ٤٢.٦٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ١٦.٤٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف مزودة جزئيًا و ٢٠٪ غير مزودة. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٤٦.٩٪ من الصفوف مزودة جزئيًا.

في محافظة النبطية، ٣٢.١٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ٢٢.٣٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٤٧.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٤.٨٪ مزودة جزئيًا. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٥٠٪ من الصفوف مزودة جزئيًا.

وفي محافظة عكار، ٣٣.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ١٨.٧٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٢٨.٦٪ من الصفوف مزودة جزئيًا و ١٤.٣٪ مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، ٤٨.٤٪ من الصفوف مزودة جزئيًا.

وأخيرًا، في محافظة بعلبك - الهرمل، ٣٧.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي مزودة بالكامل و ١٤.٣٪ غير مزودة. في القطاع الخاص المجاني، ٤٠٪ من الصفوف مزودة جزئيًا و ٢٠٪ غير مزودة. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٢٧.٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل.

التعليم الرسمي:

توافر أجهزة العرض: هناك تحسن مستمر في توافر أجهزة العرض مع تقدم المستويات التعليمية، مما يدل على تخصيص فعال للموارد.

ذروة التوافر: تصل نسبة التوافر الكامل إلى ٤٨.٤٪ في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، مما يبرز الدعم القوي المقدم للتعليم الأساسي.

التعليم الخاص المجاني:

عدم الاستقرار: يظهر التعليم المجاني عدم استقرار ملحوظ في توافر أجهزة العرض، مع ارتفاع معدلات "غير متوفر (مطلوب)" (٢٧-٣١٪)، مما يشير إلى فجوة كبيرة بين الطلب والعرض.

تحديات المرحلة الثانوية: يسجل التعليم أعلى معدل لعدم التوافر في المرحلة الثانوية (٢٤.١٪)، مما يثير القلق بشأن استعداد الطلاب للتعليم العالي والعدالة في فرص التعليم.

التعليم الخاص غير المجاني:

الاتساق: يحتفظ هذا التعليم بمعدل ثابت لتوافر أجهزة العرض، حيث تتراوح معدلات التوافر الكامل بين ٤٣٪ و ٤٥.٥٪ عبر جميع المستويات.

معدلات التوافر الجزئي: تشير المعدلات المرتفعة لـ "متوفر جزئيًا (يمكن مشاركته)" (٢٣-٢٥٪) إلى أن الموارد المتاحة قد لا تُستخدم بالكامل، مما يحد من تجارب التعلم.

قطاع الأونروا:

قيود البنية التحتية: يواجه التعليم قيودًا شديدة في البنية التحتية لأجهزة العرض، حيث لا يتوفر ٥٠٪ منها ويكون ٥٠٪ متوفرًا جزئيًا، مما يؤكد الحاجة الملحة للاستثمار.

عدم وجود توافر كامل: يشير غياب التوافر الكامل في جميع مستويات التعليم إلى ضرورة التدخل الفوري والتخطيط الاستراتيجي لتعزيز جودة التعليم.

الاتجاهات العامة لتوافر أجهزة العرض

انتشار حالة "متوفر بالكامل": تتراوح النسبة من ٣٨٪ في رياض الأطفال إلى ٤٦.٢٪ في الحلقة الثالثة، مما يشير إلى مسار إيجابي في توافر الموارد. ومع ذلك، تتطلب الفوارق بين التعليمات مزيدًا من التحقيق لضمان الوصول العادل.

ملاحظات محددة

رياض الأطفال: تظهر أدنى نسبة "متوفر بالكامل" (٣٨٪) ولكن لديها مستويات أعلى لـ "متوفر عند الطلب" (١٨.١٪)، مما يشير إلى الاعتماد على الموارد التكميلية التي قد تؤثر على التعلم الأساسي.

المرحلة الثانوية: تُظهر نسبة "متوفر بالكامل" مرتفعة نسبيًا (٤٤.٨٪) ولكن أيضًا معدل "غير متوفر" ملحوظ (١٤.٣٪)، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تدخلات محددة لتعزيز إمكانية الوصول إلى الموارد.

التقدم عبر الحلقات

هناك زيادة تدريجية في حالة "متوفر بالكامل" وانخفاض في حالة "متوفر جزئيًا" من الحلقة الأولى إلى الثالثة، مما يشير إلى تحسين تخصيص الموارد مع تقدم الطلاب. ومع ذلك، لا يزال الاستثمار المستمر في الحلقات الأولى ضروريًا.

السؤال : هل تحتوي الصفوف على ألواح تفاعلية Active Board

الحلقة : رياض الأطفال

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٧)

القطاع الرسمي: يظهر نقص واضح في توافر الألواح التفاعلية في معظم المحافظات وذلك وفق إجابات المديرين. في بيروت، ٥٠٪ من الصفوف "غير متوفرة"، و ٣٧.٥٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)"، مع ١٢.٥٪ "متوفرة جزئياً". في جبل لبنان ضواحي، ترتفع نسبة "غير متوفرة (تحت الطلب)" إلى ٦٣.٦٪، مع غياب كامل لفئة "متوفر في معظم الصفوف" و "متوفر في كل الصفوف". الشمال يقدم نسباً معتدلة، حيث ٤٨.٦٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)" و ٥.٧٪ "متوفرة بالكامل". أما البقاع، فتصل نسبة "غير متوفر" إلى ٦١.٥٪، مما يعكس نقصاً حاداً، في حين أن الجنوب يسجل نسبة ٥٣.٣٪ "غير متوفرة"، مع تحسن طفيف بنسبة ١٣.٣٪ "متوفرة جزئياً".

القطاع الخاص المجاني: يظهر تفاوتاً ملحوظاً بين المحافظات. في بيروت، ١٠٠٪ من الصفوف "غير متوفرة". جبل لبنان ما عدا الضواحي يحقق أفضل أداء نسبياً بنسبة ٢٥٪ "متوفر في كل الصفوف". الشمال يعاني من نقص كبير بنسبة ٨٣.٣٪ "غير متوفرة"، بينما الجنوب يسجل غياباً تاماً للأجهزة بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". في البقاع، التوزيع متساوٍ بين فئات التوافر الثلاث (33.3٪).

القطاع الخاص غير المجاني: يقدم توازناً نسبياً في بعض المحافظات. في بيروت، ٢٢.٢٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل"، وهي نسبة مشابهة لجبل لبنان ما عدا الضواحي. الشمال يعاني من نقص حاد بنسبة ٧٦.٩٪ "غير متوفرة". البقاع يقدم توزيعاً نسبياً متوازناً، حيث ٢٢.٢٪ من الصفوف "متوفرة جزئياً" و ١١.١٪ "متوفرة بالكامل". أما الجنوب، فيسجل نسبة مرتفعة لفئة "غير متوفرة" بنسبة ٥٧.١٪.

مدارس الأونروا: تقدم أداءً متفاوتاً. في جبل لبنان ضواحي، ١٠٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل"، بينما الشمال يعاني من غياب تام للأجهزة بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". الجنوب يقدم توازناً بين "غير متوفرة (تحت الطلب)" و "متوفرة جزئياً"، بنسبة ٥٠٪ لكل فئة.

مقارنة حسب المحافظات

عند مقارنة المحافظات، يظهر من البيانات أن بيروت تسجل نسباً مرتفعة لفئة "غير متوفر" في القطاع الرسمي (٥٠٪)، مع غياب شبه تام للتوافر في القطاع الخاص المجاني. في جبل لبنان ضواحي، القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير بنسبة ٦٣.٦٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)"، بينما يقدم القطاع الخاص المجاني نسبة أفضل نسبياً مع وجود ٢٥٪ "متوفرة بالكامل". الشمال يعاني من نقص حاد في جميع القطاعات، حيث تصل نسبة "غير متوفر" في إجابات المديرين إلى ٧٦.٩٪ في القطاع الخاص غير المجاني و ٨٣.٣٪ في القطاع الخاص المجاني. البقاع يقدم نموذجاً متوازناً نسبياً، حيث ٣٣.٣٪ "متوفرة جزئياً" في القطاع الخاص المجاني و ١١.١٪ "متوفرة بالكامل" في القطاع الخاص غير المجاني. أما الجنوب، فيعاني من نقص شديد في القطاع الرسمي والخاص المجاني مع غياب تام للتوافر الكامل. بعلبك الهرمل تسجل نسباً مرتفعة لفئة "غير متوفر" في جميع القطاعات، مع أداء أفضل نسبياً في القطاع الخاص المجاني بنسبة ٣٣.٣٪ "متوفر في كل الصفوف".

استنتاج

تُظهر النتائج استناداً إلى إجابات المديرين تفاوتاً كبيراً في توافر الألواح التفاعلية بين المحافظات والقطاعات التعليمية. القطاع الرسمي يعاني من نقص حاد في معظم المحافظات، بينما القطاع الخاص المجاني يسجل أداءً ضعيفاً جداً في بيروت والجنوب. القطاع الخاص غير المجاني يقدم توازناً نسبياً في بعض المحافظات مثل البقاع، ولكنه يعاني من نقص واضح في الشمال. لتحسين التوافر، يجب توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر تضرراً مثل الشمال وبيروت، مع تعزيز الدعم للقطاع الرسمي ومدارس الأونروا لتحسين التوافر على مستوى أوسع.

الجواب الثاني: الناظر (سؤال رقم ٩)

الوضع العام:

القطاع الرسمي: بحسب بيانات الناظر، مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو غير متوفر لكن تحت الطلب هو (٧٩,٧٪) وهي نسبة عالية جداً وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها. بينما المعدل الوسطي للتوفر في كل الصفوف (٤,١٪).

التعليم الخاص المجاني: بحسب بيانات النظار، تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية أو التي تعتمد على الطلب لتوفيرها في التعليم المجاني نحو (٧٧,٤٪)، وهي نسبة عالية جداً، مما يشير إلى ضرورة بذل جهود كبيرة لتوفير هذه الأجهزة في المستقبل.

التعليم الخاص غير المجاني: تظهر البيانات أن نسبة المدارس التي لا تتوفر لديها الألواح التفاعلية أو التي تعتمد على الطلب للحصول عليها تبلغ (٦٥,٨٪) بشكل إجمالي. هذه النسبة تشير إلى حاجة ماسة لتحسين تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية في مختلف المناطق.

الأونروا: مدارس الأونروا غيابت الألواح التفاعلية في الصفوف الدراسية في رياض الأطفال حيث أظهرت البيانات أن نسبة (١٠٠٪) من النظار أكدوا عدم توفر اللوح التفاعلي.

على صعيد المحافظات

القطاع الرسمي

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

بعلبك- الهرمل: يعتبر من أفضل المناطق حيث سجلت نسبة (٥,٩٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح التفاعلية في كل الصفوف، وهي النسبة الأعلى في هذا السياق.

البقاع: نسبة (٥,٦٪) من المدارس توفر الألواح في كل الصفوف.

الشمال وعكار: نسبة (٥,٣٪) من المدارس توفر الألواح في كل الصفوف.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

النسبة الأكبر من عدم التوفر: تتراوح نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية بين (٣٤,٤٪) في الجنوب و(٥٢,٩٪) في جبل لبنان (الضواحي)، مما يشير إلى أن المشكلة هي سمة مشتركة في معظم المناطق.

الطلب على الألواح التفاعلية: في العديد من المحافظات، مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) وبيروت، هناك طلب واضح على الألواح التفاعلية حيث سجلت نسبة (٤٧,٨٪) في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) و(٣٦,٤٪) في بيروت، ما يعكس استعداداً للمستقبل لتحسين الوضع وتوفير هذه التجهيزات.

التحديات المستقبلية والفرص:

غالبية المناطق تظهر طلباً على الألواح التفاعلية (تحت الطلب)، مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والبقاع والجنوب، ما يشير إلى أن هناك جهوداً قيد التنفيذ لتحسين هذا الوضع في المستقبل.

المناطق مثل بيروت وجبل لبنان (الضواحي) تمثل تحدياً كبيراً في توفير الألواح التفاعلية، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتجهيز المدارس بهذه التقنيات.

التعليم الخاص المجاني

أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

الجنوب: تعتبر المنطقة الأفضل حيث سجلت نسبة (٥٠٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح التفاعلية في جميع الصفوف، مما يعكس توافر جيد لتقنيات التعليم.

جبل لبنان (ما عدا الضواحي): سجلت هذه المنطقة نسبة (٢٥٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح في كل الصفوف.

أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

بعلبك الهرمل: تعد من المناطق الأكثر تضرراً، حيث سجلت نسبة (١٠٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية في صفوف رياض الأطفال.

بيروت: سجلت نسبة (١٠٠٪) من النظار أن الألواح التفاعلية غير متوفرة في الصفوف الدراسية أيضاً، مما يدل على غياب كامل لهذه الأجهزة في هذه المنطقة.

عكار: سجلت نسبة (٧٥٪) من المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مما يعكس نقصاً كبيراً في توفر هذه الأجهزة.

التحديات والفرص المستقبلية:

التحديات: العديد من المناطق مثل بيروت، بعلبك الهرمل، وعكار تعاني من نقص حاد في الألواح التفاعلية في صفوف رياض الأطفال، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتوفيرها.

الفرص: بعض المناطق مثل الجنوب وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) تظهر توفر الألواح التفاعلية بشكل جيد، مما يشير إلى إمكانية تعزيز هذه الجهود وتحقيق تطور في باقي المناطق مع زيادة الطلب الواضح على هذه الأجهزة.

التعليم الخاص غير المجاني

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:

البقاع: سجلت نسبة (٢٨,٦٪) من المدارس التي توفر الألواح التفاعلية في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن في التغطية التكنولوجية.

بعلبك الهرمل: سجلت نسبة (٢٧,٣٪) من المدارس التي تمتلك الألواح في كل الصفوف، مما يعكس تحسناً في هذا المجال رغم وجود التحديات.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:

عكار: حيث تُظهر البيانات أن نسبة كبيرة من المدارس في عكار تقتصر على الألواح التفاعلية بشكل كامل، مع وجود طلب كبير عليها.

الشمال: بلغت نسبة التوفر الكامل للألواح التفاعلية في صفوف رياض الأطفال (٥,٦٪)، مع وجود طلب كبير على هذه التقنية.

التحديات المستقبلية والفرص:

الطلب الكبير على الألواح التفاعلية: تظهر العديد من المناطق (مثل الشمال، جبل لبنان، الجنوب) طلباً ملحوظاً على الألواح التفاعلية، مما يشير إلى أن هناك استعداداً لتحسين الوضع التكنولوجي في المستقبل.

تحديات التوفير في عكار والشمال: تمثل عكار والشمال التحديات الأكبر في توفير الألواح التفاعلية، ويجب التركيز على هذه المناطق لتلبية احتياجات المدارس..

الأونروا

جبل لبنان (الضواحي): نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر.

الجنوب: نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر.

استنتاج

تشير البيانات إلى أن نسبة توفر الألواح التفاعلية في صفوف رياض الأطفال تختلف بشكل ملحوظ بين القطاعين الرسمي والخاص. في القطاع الرسمي، تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية بالكامل ٤٣,٣٪، بينما هناك ٣٦,٤٪ من المدارس التي تقتصر على الألواح بشكل دائم ولكنها قد تكون متاحة عند الحاجة، مما يدل على استعداد لتحسين الوضع مستقبلاً.

في التعليم الخاص المجاني، الوضع أكثر تحدياً، حيث تصل نسبة عدم توفر الألواح التفاعلية إلى ٥٤,٨٪. تعكس هذه النسبة الصعوبات التي تواجهها المدارس في تجهيز الصفوف. بالمقابل، يُظهر التعليم الخاص غير المجاني نسبة أعلى من توفر الألواح التفاعلية، حيث ١٤,٥٪ من المدارس تحتوي على الألواح في جميع الصفوف، مقارنة بـ ٤,١٪ في القطاع الرسمي و ٦,٥٪ في التعليم الخاص المجاني.

عند النظر إلى المحافظات الأفضل من حيث توفر الألواح التفاعلية، نجد أن بعلبك-الهرمل والبقاع تتصدران في القطاع

الرسمي، حيث تسجل نسبة ٥,٩٪ و ٥,٦٪ على التوالي. في التعليم الخاص المجاني، تظهر المناطق الأكثر توافراً في

الجنوب (٥٠٪) وجبل لبنان مع الضواحي (٢٥٪). أما في التعليم الخاص غير المجاني، فإن البقاع تسجل أعلى نسبة تصل إلى ٢٨,٦٪.

من ناحية أخرى، تعاني بعض المحافظات من نقص شديد في توفر الألواح التفاعلية. في القطاع الرسمي، جبل لبنان ضواحي (٥٢.٩%) والبقاع (٥٠%) تعكسان الفجوات الكبيرة في هذا القطاع. في التعليم الخاص المجاني، تسجل بيروت والشمال والجنوب والنبطية وبعبك-الهرمل نسبة ٠% من المدارس التي تحتوي على الألواح التفاعلية، مما يدل على تحديات أكبر. وفي التعليم الخاص غير المجاني، سجلت عكار نسبة ٠%، تليها بيروت (١١.١%) والجنوب (١٤.٣%). تشير الفجوات والتحديات في توفر الألواح التفاعلية إلى تفاوت كبير بين المناطق، حيث تعاني مناطق مثل بيروت وعكار من نقص حاد. كما أن العديد من المدارس تلجأ إلى حلول مؤقتة مثل نقل الألواح من صف إلى آخر. بينما يعاني التعليم الخاص المجاني من نقص كبير في الألواح التفاعلية، فإن التعليم الخاص غير المجاني يظهر توفراً نسبياً أفضل، رغم أن بعض المحافظات، مثل بعبك-الهرمل وعكار وبيروت، لا تزال تعاني من فجوات كبيرة.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٩)

استناداً إلى إجابات المنسقين،

فيما يتعلق بقطاع التعليم الرسمي، تعاني بيروت من نقص كبير في الألواح التفاعلية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٥٠% من المدارس تقتصر تماماً على هذه التكنولوجيا. بينما توفر ٥٠% من المدارس الألواح بشكل جزئي، مما يدل على وجود جهود لتحسين التجهيزات التعليمية، ولكنها لا تكفي لمواكبة الاحتياجات التعليمية الأساسية. في محافظة جبل لبنان، الوضع مشابه، حيث تقتصر ٣٣.٣% من المدارس على الألواح التفاعلية، بينما ٦٦.٧% منها توفرها بشكل جزئي. هذا يشير إلى أن العديد من المدارس في هذه المنطقة لا تزال بحاجة إلى استثمار أكبر في التكنولوجيا التعليمية لدعم تجربة التعلم. أما في الشمال، فإن ٤٠% من المدارس تقتصر على الألواح، بينما توفر ٤٠% منها الألواح بشكل جزئي و ٢٠% توفرها بالكامل. هذه النسبة تظهر تقدماً معقولاً في بعض المدارس، لكنها لا تفي بالمعايير المطلوبة لتوفير بيئة تعليمية متكاملة. في الجنوب، الوضع أيضاً لا يختلف كثيراً، حيث تقتصر ٥٠% من المدارس على الألواح التفاعلية، و ٥٠% توفرها بشكل جزئي. هذا التفاوت يشير إلى الحاجة الماسة لتعزيز البنية التحتية التعليمية في هذه المنطقة. وفي محافظة البقاع، فإن ٣٠% من المدارس تقتصر على الألواح التفاعلية، بينما ٥٠% توفرها جزئياً و ٢٠% توفرها بالكامل. هذه الأرقام تعكس وجود بعض المدارس التي تتمتع بتجهيزات جيدة، ولكن لا يزال هناك عدد كبير من المدارس التي تحتاج إلى دعم. أما في النبطية، فالوضع أكثر قسوة، حيث تقتصر ٦٠% من المدارس على الألواح، بينما ٤٠% توفرها بشكل جزئي. هذا النقص الكبير في التجهيزات التعليمية يُظهر ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين الوضع التعليمي في هذه المنطقة. وفي بعبك-الهرمل، تشهد ٥٠% من المدارس نقصاً في الألواح التفاعلية، بينما توفر ٥٠% منها الألواح بشكل جزئي. هذه الأرقام تعكس التحديات التي تواجهها المدارس في المنطقة وتحتم الحاجة إلى تحسينات. أما بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، فإن بيروت تعاني من نقص كامل حيث تقتصر ١٠٠% من المدارس على الألواح التفاعلية. هذا الوضع يعكس تحديات كبيرة تواجه هذا القطاع، حيث لا تتوفر الإمكانيات اللازمة لتجهيز الصفوف. في جبل لبنان، الوضع ليس أفضل، حيث تقتصر ٧٥% من المدارس على الألواح، بينما توفر ٢٥% منها بشكل جزئي. وفي الشمال، تعاني ٨٠% من المدارس من نفس المشكلة، حيث تقتصر على الألواح، بينما توفر ٢٠% منها بشكل جزئي. بينما في الجنوب، فإن ٩٠% من المدارس تقتصر على الألواح التفاعلية و ١٠% توفرها بشكل جزئي، مما يعكس حالة من النقص الحاد. في البقاع، ٦٠% من المدارس تقتصر على الألواح، بينما توفر ٤٠% منها بشكل جزئي. وفي النبطية، تقتصر ٧٠% من المدارس على الألواح التفاعلية، بينما توفر ٣٠% منها بشكل جزئي. عند النظر إلى القطاع الخاص غير المجاني، فإن بيروت تعاني من نقص حيث تقتصر ٣٣.٣% من المدارس على الألواح التفاعلية، بينما توفر ٦٦.٧% منها بشكل جزئي. وفي جبل لبنان، ٤٠% من المدارس تقتصر على الألواح و ٦٠% توفرها بشكل جزئي. بينما في الشمال، ٥٠% من المدارس تعاني من نقص في الألواح و ٥٠% توفرها جزئياً.

وفي الجنوب، فإن ٦٠٪ من المدارس تفتقر إلى الألواح، بينما توفر ٤٠٪ منها بشكل جزئي. أما في البقاع، فإن ٣٠٪ من المدارس تفتقر إلى الألواح و ٦٠٪ منها توفرها جزئياً و ١٠٪ توفرها بالكامل. وفي النبطية، ٥٠٪ من المدارس تفتقر إلى الألواح و ٥٠٪ توفرها جزئياً.

إن هذه الأرقام توضح الفجوات الكبيرة في توفر الألواح التفاعلية في جميع القطاعات والمناطق، مما يستدعي ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين تجهيز المدارس وتعزيز تجربة التعلم للطلاب

استنتاج

تشير البيانات إلى وجود تفاوت كبير في توفر الألواح التفاعلية بين القطاعين الرسمي والخاص في لبنان. في القطاع الرسمي، تعاني العديد من المناطق مثل بيروت والنبطية من نقص حاد، حيث تفتقر ٥٠٪ أو أكثر من المدارس إلى الألواح، بينما توفر ٥٠٪ منها بشكل جزئي. في المقابل، يظهر التعليم الخاص المجاني تحديات أكبر، حيث تفتقر ١٠٠٪ من مدارس بيروت و ٧٥٪ من مدارس جبل لبنان إلى الألواح، مما يعكس فجوات كبيرة في التجهيزات. بينما يوفر التعليم الخاص غير المجاني نسباً أفضل، إلا أن العديد من المدارس لا تزال تعاني من نقص. بشكل عام، تعكس هذه الأرقام الحاجة الملحة للاستثمار في التكنولوجيا التعليمية لتحسين جودة التعليم وتجربة التعلم في جميع المناطق

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٨)

استناداً إلى إجابات المعلمين،

تظهر الإحصاءات العامة أن ٤١.٨٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة بالألواح التفاعلية، بينما تصل هذه النسبة في القطاع الخاص المجاني إلى ٤٤.٥٪، وفي القطاع الخاص غير المجاني إلى ٣٣٪. فقط ١٢.٤٪ من الصفوف على مستوى كافة القطاعات مزودة بالكامل بالألواح التفاعلية.

بالنسبة لمحافظة بيروت، فإن ٥٣.٣٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة، و ٤٠٪ منها غير مزودة ولكن هناك طلب عليها. في القطاع الخاص المجاني، تفتقر ٥٠٪ من الصفوف إلى الألواح، بينما ١٢.٥٪ منها مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤٢.٤٪ من الصفوف غير مزودة و ٢٥.٤٪ مزودة بالكامل.

في محافظة جبل لبنان - الضواحي، تشير البيانات إلى أن ٣٣.٣٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٤٥٪ غير مزودة ولكن هناك طلب عليها. في القطاع الخاص المجاني، ٣٧.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ١٦.٢٪ مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٢٨.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ٢٤.٨٪ مزودة بالكامل.

في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، تعاني ٥١.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص في الألواح التفاعلية، حيث لا تتوفر سوى ٣.٧٪ منها بشكل كامل. في القطاع الخاص المجاني، ٣٨.٧٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٢.٣٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٣٨.٧٪ من الصفوف غير مزودة و ١٧.٧٪ مزودة بالكامل.

أما في محافظة الشمال، فإن ٤١.٥٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٩.٣٪ منها مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تفتقر ٦٥٪ من الصفوف إلى الألواح، بينما لا توجد أي صفوف مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٤٤٪ من الصفوف غير مزودة و ١٦٪ مزودة بالكامل.

وفي محافظة البقاع، ٣٥.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ١١.٢٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٣٢.٤٪ من الصفوف غير مزودة و ٢.٩٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٢١.٤٪ من الصفوف غير مزودة و ٤١.١٪ مزودة بالكامل.

بالنسبة لمحافظة الجنوب، فإن ٣٦.١٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٨.٢٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٥٠٪ من الصفوف غير مزودة و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٤.٤٪ من الصفوف غير مزودة و ١٢.٥٪ مزودة بالكامل.

أما في محافظة النبطية، فإن ٤٨.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٢.٧٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٥٢.٢٪ من الصفوف غير مزودة و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ١٨.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ٢٥٪ مزودة بالكامل.

في محافظة عكار، ٤١٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٦.٦٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٢٨.٦٪ من الصفوف غير مزودة و ٩.٥٪ مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٢٨.١٪ من الصفوف غير مزودة و ٣.١٪ مزودة بالكامل.

وأخيراً، في محافظة بعلبك - الهرمل، ٤٤.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٧.٨٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف غير مزودة و ٠٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٤١.٧٪ من الصفوف غير مزودة و ٢٢.٢٪ مزودة بالكامل.

استنتاج

تشير الإحصاءات إلى وجود نقص كبير في توفر الألواح التفاعلية في صفوف رياض الأطفال في لبنان، حيث تقتصر ٤١.٨٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ٤٤.٥٪ في القطاع الخاص المجاني إلى هذه التكنولوجيا. في القطاع الخاص غير المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٣٣٪. فقط ١٢.٤٪ من الصفوف على مستوى جميع القطاعات مزودة بالكامل بالألواح. وبالنظر إلى المحافظات، تعاني بيروت من أعلى معدلات النقص، حيث تقتصر ٥٣.٣٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ٥٠٪ في القطاع الخاص المجاني إلى الألواح. بينما تُظهر محافظة الشمال نسبة ٦٥٪ من الصفوف غير المزودة في القطاع الخاص المجاني. تتفاوت الأوضاع بين المحافظات، ففي البقاع، على سبيل المثال، ٣٥.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة، بينما ١١.٢٪ مزودة بالكامل. هذه الفجوات الكبيرة تستدعي ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين التجهيزات التعليمية وتعزيز تجربة التعلم في جميع المناطق.

السؤال : هل تحتوي الصفوف على ألواح تفاعلية Active Board
الحلقة الأولى من التعليم الأساسي
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٧)
الإجمالي العام : ٤٤.٨٪ من المدارس لا تحتوي على ألواح. ٣٧.٦٪ من المدارس لا تحتوي على ألواح لكنها تحت الطلب. ٨.٢٪ من المدارس تحتوي على ألواح يتم نقلها. ٢.٢٪ من المدارس تحتوي على ألواح في معظم الصفوف. ٧.٢٪ من المدارس تحتوي على ألواح في كل الصفوف. استناداً إلى إجابات المديرين التعليم الرسمي: أكثر من ٤٤.٩٪ من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية (غير متوفرة)، بينما ٤٣.٥٪ تُظهر أنها غير متوفرة ولكن تحت الطلب. تُظهر المحافظات مثلاً بيروت والبقاع والجنوب نسبة مرتفعة للألواح غير المتوفرة، بينما يظهر الجنوب تقدماً طفيفاً مع ١٣.٣٪ من المدارس التي تمتلك الألواح في معظم الصفوف. التعليم الخاص المجاني: تظهر النسبة الأعلى (٤٣.٣٪) من المدارس أن الألواح التفاعلية غير متوفرة. مع ذلك، هناك تحسن ملحوظ في بعض المحافظات مثل بعلبك الهرمل، حيث تمتلك ٣٣.٣٪ من المدارس الألواح في كل الصفوف. تُظهر النبطية أيضاً نتائج إيجابية حيث يتم توزيع الألواح بشكل جزئي في ٣٣.٣٪ من المدارس.

التعليم الخاص غير المجاني: يُظهر نتائج مختلطة؛ ٤٤.٩٪ من المدارس تُظهر أن الألواح غير متوفرة. المناطق مثل بيروت وجبل لبنان ضواحي تسجل نسبًا جيدة لتوافر الألواح التفاعلية في كل الصفوف بنسبة تصل إلى ٢٢.٢٪ و ٢١.٢٪ على التوالي. ومع ذلك، النسب ما زالت منخفضة في الشمال والبقاع. الأونروا: تظهر تطورًا ملحوظًا، حيث تُظهر ٢٥٪ من المدارس توفر الألواح التفاعلية في معظم الصفوف. استنتاج: تشير النتائج إلى تفاوت كبير بين القطاعات التعليمية من حيث توافر الألواح التفاعلية. التعليم الرسمي والخاص المجاني يظهران تأخرًا في تجهيز الألواح التفاعلية مقارنة بالتعليم الخاص غير المجاني ومدارس الأونروا. مقارنة حسب المحافظات:

في بيروت، تظهر البيانات أن ٥٠٪ من المدارس لا تحتوي على ألواح تفاعلية، مع وجود ٣٧.٥٪ من المدارس تظهر أن الألواح التفاعلية غير متوفرة لكنها تحت الطلب. تبرز هذه النسبة احتياجًا ملحًا لدعم التكنولوجيا في هذه المنطقة، حيث إن التوافر في جميع الصفوف شبه غائب.

أما في جبل لبنان ضواحي، تسجل المنطقة نسبة ٢٧.٣٪ من المدارس التي لا تحتوي على الألواح، مع ٦٣.٦٪ من المدارس تشير إلى أنها غير متوفرة لكنها تحت الطلب. هذا يشير إلى جهود جزئية لتلبية احتياجات المدارس من التكنولوجيا، على الرغم من أن التوافر الكامل لا يزال محدودًا للغاية.

في جبل لبنان ما عدا الضواحي، تمثل المدارس التي لا تحتوي على ألواح ٥٠٪، بينما تُظهر ٤٤.٤٪ أنها غير متوفرة ولكن تحت الطلب. يظهر أن المنطقة تعاني من تحديات في تأمين الألواح التفاعلية بشكل متكامل، مع ضعف كبير في استخدامها داخل الصفوف.

في الشمال، تصل نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح إلى ٣٧.١٪، مع ٥١.٤٪ تشير إلى أن الألواح غير متوفرة ولكن تحت الطلب. النسبة الأعلى تشير إلى فجوة كبيرة في التكنولوجيا في المنطقة، مع وجود نسبة صغيرة فقط (٢.٩٪) تمتلك الألواح في معظم الصفوف.

بالنسبة إلى البقاع، ٥٣.٨٪ من المدارس لا تحتوي على ألواح، مع ٣٨.٥٪ تشير إلى أنها غير متوفرة ولكن تحت الطلب. الوضع في البقاع يشير إلى احتياجات ملحة لتحسين تجهيز المدارس بالتكنولوجيا الأساسية، حيث إن التوافر الكامل للألواح نادر جدًا.

في الجنوب، تُظهر البيانات أن ٥٣.٣٪ من المدارس لا تحتوي على ألواح، مع نسبة جيدة (١٣.٣٪) تمتلك الألواح في معظم الصفوف. يُعد الجنوب أفضل حالًا نسبيًا من بعض المناطق الأخرى ولكنه ما زال يعاني من نقص كبير. أما في النبطية، تُظهر ٥٠٪ من المدارس عدم وجود ألواح، مع ٣١.٣٪ تشير إلى أنها غير متوفرة ولكن تحت الطلب. ومع ذلك، توجد نسبة بسيطة (١٢.٥٪) تمتلك الألواح في معظم الصفوف، مما يدل على تحسن طفيف مقارنة ببعض المناطق الأخرى.

في عكار، تعاني ٣٥٪ من المدارس من نقص الألواح التفاعلية، بينما تشير ٥٥٪ إلى أن الألواح غير متوفرة ولكنها تحت الطلب. هذا يبرز وجود تحديات كبيرة في تأمين التكنولوجيا في المدارس، مع وجود توافر محدود جدًا (٥٪) في الصفوف. وأخيرًا، في بعلبك الهرمل، تصل نسبة المدارس التي لا تحتوي على ألواح إلى ٦٣.٦٪، وهي من النسب الأعلى على مستوى المحافظات، مع وجود ١٨.٢٪ تشير إلى أن الألواح غير متوفرة ولكن تحت الطلب. التوافر في جميع الصفوف شبه غائب، مما يجعل المنطقة واحدة من أكثر المناطق احتياجًا للدعم التكنولوجي.

استنتاج

تُظهر المقارنة بين المحافظات أن جميع المناطق تعاني من نقص كبير في الألواح التفاعلية، مع تفاوتات واضحة بين المحافظات. المناطق الريفية مثل عكار وبعلبك الهرمل تسجل أعلى نسب النقص، بينما تظهر بيروت وجبل لبنان ضواحي بعض الجهود لتوفير الألواح ولكن بشكل محدود. يشير ذلك إلى حاجة ماسة لوضع خطة متكاملة لسد الفجوات في توفير التكنولوجيا التعليمية، مع التركيز على المناطق الأكثر احتياجًا.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٩)

الوضع العام

أ. القطاع الرسمي

النسبة الأكبر من الناظر (٣٩,٦٪) أكدوا أن الألواح التفاعلية غير متوفرة تمامًا في الصفوف الدراسية، تليها نسبة (٣٥,٩٪) أشاروا إلى أن الألواح التفاعلية غير متوفرة لكنها تحت الطلب. مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو غير متوفر لكن تحت الطلب هو (٧٥,٥٪) وهي نسبة عالية جدا وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها. في المقابل، (٥,١٪) أشاروا إلى أن اللوح التفاعلي متوفر في كل الصفوف أو في معظمها. هذا يعكس تحديات كبيرة في تجهيز صفوف الحلقة الأولى في القطاع الرسمي بالألواح التفاعلية.

التعليم الخاص المجاني

تشير بيانات الناظر إلى أن الغالبية العظمى من المدارس في الخاص المجاني تواجه تحديات كبيرة في توفير الألواح التفاعلية، حيث أن نسبة عالية منها لا تمتلكها (٥٤,٨٪) أو تعتمد على الطلب لتوفيرها (١٩,٤٪). في المقابل، (٦,٥٪) أشاروا إلى توفر الألواح التفاعلية في كل الصفوف. هذا يسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين بنية التجهيزات التكنولوجية في المدارس.

التعليم الخاص غير المجاني

تشير بيانات الناظر إلى أن هناك حاجة ملحة لتوفير الألواح التفاعلية في العديد من المدارس، حيث أن نسبة كبيرة من المدارس إما لا تمتلك الألواح التفاعلية (٣٥,٩٪) أو تعتمد على الطلب لتوفيرها (٢٩,٩٪). في المقابل، (١٤,٥٪) أفادوا عن توفر الألواح في جميع الصفوف. هذه النتيجة تسلط الضوء على ضرورة تحسين البنية التكنولوجية في المؤسسات التعليمية الأوتنروا

نسبة (١٠,٠٪) من الناظر في الأوتنروا أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر بالكامل في الصفوف الدراسية.

على صعيد المحافظات

القطاع الرسمي

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

بعلبك - الهرمل: يعتبر من أفضل المناطق حيث سجلت نسبة (١١,٨٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح التفاعلية في كل الصفوف، وهي النسبة الأعلى في هذا السياق.

الجنوب: نسبة (٩,٤٪) من المدارس توفر الألواح في كل الصفوف.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

النسبة الأكبر من عدم التوفر: تتراوح نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية بين (٢٧,٣٪) في بيروت

و(٤٧,٤٪) في الشمال، مما يشير إلى أن المشكلة هي سمة مشتركة في معظم المناطق.

الطلب على الألواح التفاعلية: في العديد من المحافظات، مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والنبطية، هناك طلب واضح

على الألواح التفاعلية حيث سجلت نسبة (٤٧,٨٪) في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) و(٣٩,١٪) في النبطية، ما يعكس

استعدادًا للمستقبل لتحسين الوضع وتوفير هذه التجهيزات.

التحديات المستقبلية والفرص:

غالبية المناطق تظهر طلبًا على الألواح التفاعلية (تحت الطلب)، مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والنبطية وبيروت، ما

يشير إلى أن هناك جهودًا قيد التنفيذ لتحسين هذا الوضع في المستقبل.

المناطق مثل النبطية وجبل لبنان (الضواحي) تمثل تحديًا كبيرًا في توفير الألواح التفاعلية، مما يستدعي تدخلات عاجلة

لتجهيز المدارس بهذه التقنيات.

التعليم الخاص المجاني

أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

الجنوب: تعتبر المنطقة الأفضل حيث سجلت نسبة (٥٠٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح التفاعلية في جميع الصفوف، مما يعكس توافر جيد لتقنيات التعليم.

جبل لبنان (ما عدا الضواحي): سجلت هذه المنطقة نسبة (٢٥٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح في كل الصفوف. أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

بعلبك الهرمل: تعد من المناطق الأكثر تضرراً، حيث سجلت نسبة (١٠٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية في صفوف الحلقة الأولى.

بيروت: سجلت نسبة (١٠٠٪) من النظار أن الألواح التفاعلية غير متوفرة في الصفوف الدراسية أيضاً، مما يدل على غياب كامل لهذه الأجهزة في هذه المنطقة.

عكار: سجلت نسبة (٧٥٪) من المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مما يعكس نقصاً كبيراً في توفر هذه الأجهزة. التحديات والفرص المستقبلية:

التحديات: العديد من المناطق مثل بيروت، بعلبك الهرمل، وعكار تعاني من نقص حاد في الألواح التفاعلية في صفوف الحلقة الأولى، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتوفيرها.

الفرص: بعض المناطق مثل الجنوب وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) تظهر توفر الألواح التفاعلية بشكل جيد، مما يشير إلى إمكانية تعزيز هذه الجهود وتحقيق تطور في باقي المناطق مع زيادة الطلب الواضح على هذه الأجهزة..

التعليم الخاص غير المجاني

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:

البقاع: سجلت نسبة (٣٥,٧٪) من المدارس التي توفر الألواح التفاعلية في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن في التغطية التكنولوجية.

بعلبك الهرمل: سجلت نسبة (٢٧,٣٪) من المدارس التي تمتلك الألواح في كل الصفوف، مما يعكس تحسناً في هذا المجال رغم وجود التحديات.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:

عكار والنبطية والجنوب: حيث تظهر البيانات أن نسبة كبيرة من المدارس في هذه المحافظات تقتصر على الألواح التفاعلية بشكل كامل، مع وجود طلب كبير عليها.

التحديات المستقبلية والفرص:

الطلب الكبير على الألواح التفاعلية: تظهر العديد من المناطق (مثل الشمال، وعكار، والنبطية) طلباً ملحوظاً على الألواح التفاعلية، مما يشير إلى أن هناك استعداداً لتحسين الوضع التكنولوجي في المستقبل.

تحديات التوفير في عكار والنبطية والجنوب: تمثل عكار والنبطية والجنوب التحديات الأكبر في توفير الألواح التفاعلية، ويجب التركيز على هذه المناطق لتلبية احتياجات المدارس.

الأونروا

جبل لبنان (الضواحي): نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر.

الجنوب: نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر.

الاستنتاجات النهائية: مدارس الأونروا غياب الألواح التفاعلية في الصفوف الدراسية في الحلقة الأولى حيث أظهرت البيانات أن نسبة (١٠٠٪) من النظار أكدوا عدم توفر اللوح التفاعلي.

تشير الاستنتاجات الرئيسية إلى أن توفر الألواح التفاعلية في صفوف الحلقة الأولى من التعليم الأساسي يعاني من نقص ملحوظ في لبنان. في القطاع الرسمي، تصل نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية بالكامل إلى ٣٩.٦٪، بينما ٣٥.٩٪ من المدارس لديها الألواح تحت الطلب، مما يبرز الاستعداد لتحسين التجهيزات. في التعليم الخاص المجاني، تصل نسبة عدم توفر الألواح إلى ٥٤.٨٪، مما يعكس التحديات الكبيرة في تجهيز المدارس. من ناحية أخرى، يُظهر التعليم الخاص

غير المجاني أفضل نسبة، حيث تسجل ١٦.٢٪ من المدارس توافر الألواح بشكل كامل. من حيث المحافظات، تبرز بعلبك-الهرمل والجنوب كأفضل مناطق في القطاع الرسمي، بينما تعاني الشمال وجبل لبنان من نقص حاد. في التعليم الخاص المجاني، تسجل بيروت وبعليك-الهرمل نسبة ٥٠٪ من المدارس المزودة بالألواح، مما يشير إلى صعوبات أكبر. الفجوات بين المناطق توضح الحاجة الملحة للاستثمار في تجهيز المدارس، حيث تلجأ العديد منها إلى حلول مؤقتة مثل نقل الألواح بين الصفوف.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٩)

استنادًا إلى إجابات المنسقين،

في قطاع التعليم الرسمي، تعاني بيروت من نقص ملحوظ في الألواح التفاعلية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٣٥٪ من المدارس تفتقر تمامًا إلى هذه التكنولوجيا. بينما توفر ٤٥٪ من المدارس الألواح بشكل جزئي، مما يعني أنها قد تكون متاحة في بعض الصفوف أو في أوقات معينة، و ٢٠٪ فقط من المدارس تقدم الألواح التفاعلية بالكامل. في محافظة جبل لبنان، تتضح الصورة بشكل مشابه، حيث تفتقر ٣٠٪ من المدارس إلى الألواح، بينما توفر ٥٠٪ منها خدمات جزئية و ٢٠٪ تقدم الألواح بشكل كامل.

أما في الشمال، فإن ٢٨.٦٪ من المدارس تعاني من نقص في الألواح، بينما توفر ٥٠٪ منها الألواح جزئيًا، و ٢١.٤٪ تقدمها بالكامل. وفي الجنوب، تعاني ٤٠٪ من المدارس من نقص في الألواح، بينما تقدم ٤٠٪ منها خدمات جزئية و ٢٠٪ تقدم الألواح بشكل كامل، مما يشير إلى وجود جهود لتحسين الوضع لكن لا تزال الحاجة ملحة.

في البقاع، فإن ٢٥٪ من المدارس تفتقر إلى الألواح، بينما توفر ٥٥٪ منها خدمات جزئية و ٢٠٪ تقدم الألواح بالكامل. وفي النبطية، تعاني ٣٥٪ من المدارس من نقص في الألواح، بينما تقدم ٥٠٪ منها خدمات جزئية و ١٥٪ تقدم الألواح بشكل كامل. وأخيرًا، في بعلبك الهرمل، فإن ٣٠٪ من المدارس تفتقر إلى الألواح، بينما تقدم ٥٠٪ منها خدمات جزئية و ٢٠٪ تقدم الألواح بشكل كامل.

بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، فإن الوضع أكثر سوءًا، حيث تفتقر جميع مدارس بيروت (١٠٠٪) إلى الألواح التفاعلية. وفي جبل لبنان، تعاني ٨٠٪ من المدارس من نقص في الألواح، بينما توفر ٢٠٪ منها خدمات جزئية. في الشمال، تعاني ٨٥٪ من المدارس من نقص، بينما تقدم ١٥٪ منها خدمات جزئية. بينما في الجنوب، فإن ٩٠٪ من المدارس تفتقر إلى الألواح، وتوفر ١٠٪ منها خدمات جزئية. في البقاع، تعاني ٧٠٪ من المدارس من نقص في الألواح، بينما تقدم ٣٠٪ منها خدمات جزئية. وفي النبطية، تعاني ٨٠٪ من المدارس من نقص في الألواح، بينما تقدم ٢٠٪ منها خدمات جزئية. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فتظهر الأرقام أن بيروت تعاني من نقص حيث تفتقر ٢٥٪ من المدارس إلى الألواح، بينما تقدم ٦٠٪ منها خدمات جزئية و ١٥٪ من المدارس توفر الألواح بالكامل. في جبل لبنان، تصل نسبة نقص الألواح إلى ٣٣.٣٪. وفي الشمال، توفر حوالي ٥٠٪ من المدارس خدمات جزئية، مع وجود نسبة مئوية تصل إلى ١٠٪ من المدارس المزودة بالألواح. وفي الجنوب، تعاني نصف المدارس من نقص في الألواح، مع تقديم نسبة مماثلة للخدمات الجزئية. في البقاع، أيضًا تصل نسبة نقص الألواح إلى حوالي الثلث، مع تقديم نسبة مماثلة للخدمات الجزئية. وأخيرًا، في النبطية، تعاني ربع المدارس من نقص، مع تقديم نسبة مئوية تصل إلى ٢٥٪ من المدارس خدمات جزئية.

استنتاج

تشير البيانات إلى وجود نقص ملحوظ في توفر الألواح التفاعلية في قطاع التعليم الرسمي والخاص في لبنان، حيث تعاني بيروت من أعلى معدلات النقص، حيث تفتقر ٣٥٪ من المدارس في القطاع الرسمي و ١٠٠٪ في القطاع الخاص المجاني إلى الألواح. في جبل لبنان، ٣٠٪ من المدارس في القطاع الرسمي و ٨٠٪ في القطاع الخاص المجاني لا تحتوي على الألواح. كما تعاني الشمال من نقص كبير، حيث تفتقر ٢٨.٦٪ من المدارس في القطاع الرسمي و ٨٥٪ في القطاع الخاص المجاني. في الجنوب، تعاني ٤٠٪ من المدارس في القطاع الرسمي و ٩٠٪ في القطاع الخاص المجاني من نقص في الألواح. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن نسبة نقص الألواح أقل، حيث تفتقر ٢٥٪ من المدارس في بيروت و ٣٣.٣٪ في جبل لبنان. بشكل

عام، تعكس هذه الفجوات الكبيرة الحاجة الملحة للاستثمار في تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية لتحسين جودة التعليم وتجربة التعلم للطلاب في جميع المناطق.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٨)

تشير الإحصاءات إلى أن ٤٠.٦٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة بالألواح التفاعلية، بينما تصل هذه النسبة في القطاع الخاص المجاني إلى ٤٦.٩٪، وفي القطاع الخاص غير المجاني إلى ٣٥٪. فقط ١٣.٧٪ من الصفوف على مستوى جميع القطاعات مزودة بالكامل بالألواح التفاعلية.

في محافظة بيروت، تظهر الأرقام أن ٥٣.٣٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة، و ٤٠٪ غير مزودة ولكن هناك طلب عليها. أما في القطاع الخاص المجاني، فإن ٥٠٪ من الصفوف غير مزودة و ١٢.٥٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٤٥.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ٢٥.٤٪ مزودة بالكامل.

في محافظة جبل لبنان - الضواحي، تعاني ٣٥٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص في الألواح، بينما ٤٣.٣٪ غير مزودة ولكن هناك طلب عليها. في القطاع الخاص المجاني، ٣٧.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ١٦.٢٪ مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٢٩.٧٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٦٪ مزودة بالكامل.

في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، تشير البيانات إلى أن ٥١.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٤.٩٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٣٨.٧٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٢.٣٪ مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤٦.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ٩.٧٪ مزودة بالكامل.

في الشمال، تعاني ٤٠٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص في الألواح، بينما ١٠٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٦٧.٥٪ و ٠٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٤٥٪ من الصفوف غير مزودة و ١٥٪ مزودة بالكامل.

أما في محافظة البقاع، فإن ٣٤.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ١١.٢٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تقتصر ٤١.٢٪ من الصفوف على الألواح و ٢.٩٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٢١.٤٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٩.٣٪ مزودة بالكامل.

في الجنوب، تعاني ٣٣.٦٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص في الألواح و ٩٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف غير مزودة و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٤.٤٪ من الصفوف غير مزودة و ١٢.٥٪ مزودة بالكامل.

وفي محافظة النبطية، فإن ٤٧.٣٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٣.٦٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تعاني ٥٢.٢٪ من الصفوف من نقص و ٠٪ مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٢٨.١٪ من الصفوف غير مزودة و ١٨.٨٪ مزودة بالكامل.

بالنسبة لمحافظة عكار، تشير البيانات إلى أن ٣٩.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٩٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٢٨.٦٪ من الصفوف غير مزودة و ٩.٥٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، تعاني ٢٨.١٪ من الصفوف من نقص و ٣.١٪ مزودة بالكامل.

وأخيراً، في بعلبك-الهرمل، تعاني ٤٢.٩٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص في الألواح و ٩.١٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف غير مزودة و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تعاني ٤١.٧٪ من الصفوف من نقص و ٢٢.٢٪ مزودة بالكامل.

تشير البيانات إلى نقص ملحوظ في توفر الألواح التفاعلية في الصفوف الدراسية في لبنان، حيث تعاني معظم المحافظات من تحديات كبيرة في هذا السياق. في القطاع الرسمي، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٤٠.٦٪، بينما تصل في القطاع الخاص المجاني إلى ٤٦.٩٪. محافظة بيروت تسجل أعلى نسبة نقص، حيث تقتصر ٥٣.٣٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ١٠.٠٪ في القطاع الخاص المجاني على الألواح. وفي جبل لبنان، يعاني ٣٥٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ٨٠٪ في

الخاص المجاني من نقص كبير. أما في الشمال، فتصل نسبة الصفوف غير المزودة في القطاع الرسمي إلى ٤٠٪، بينما تعاني ٦٧.٥٪ من الصفوف في القطاع الخاص المجاني من عدم توفر الألواح. في الجنوب، تعاني ٦٠٪ من المدارس في القطاع الخاص المجاني من نقص، وفي البقاع، تصل النسبة إلى ٤١.٢٪. بشكل عام، هذه الفجوات الكبيرة تعكس الحاجة الملحة لتحسين تجهيزات المدارس بالألواح التفاعلية لضمان بيئة تعليمية ملائمة وداعمة للطلاب.

السؤال : هل تحتوي الصفوف على ألواح تفاعلية Active Board
الحلقة الثانية من التعليم الأساسي
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٧)
القطاع الرسمي : يظهر نقص كبير في توافر الألواح التفاعلية في معظم المحافظات وفقاً لإجابات المديرين. في بيروت، ٥٠٪ من الصفوف "غير متوفرة"، و ٣٧.٥٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)"، مع غياب كامل لفئة "متوفرة في معظم الصفوف" أو "متوفرة في كل الصفوف". جبل لبنان ضواحي تسجل نسبة مرتفعة لفئة "غير متوفرة (تحت الطلب)" بنسبة ٦٣.٦٪، مع غياب تام للتوافر الكامل. الشمال يقدم نسباً معتدلة، حيث ٥٧.١٪ من الصفوف "غير متوفرة (تحت الطلب)" و ٥.٧٪ "متوفرة بالكامل". البقاع يسجل أداءً متواضعاً مع ٧.٧٪ من الصفوف "متوفرة في معظم الصفوف"، بينما بعلبك الهرمل يعاني من نقص حاد حيث تصل نسبة "غير متوفرة" إلى ٦٣.٦٪. القطاع الخاص المجاني : يظهر تفاوتاً واضحاً بين المحافظات. بيروت تعاني من نقص حاد، حيث ١٠٠٪ من الصفوف "غير متوفرة". جبل لبنان ما عدا الضواحي يحقق نسبة ٢٥٪ "متوفرة بالكامل"، وهي الأعلى في هذا القطاع. الشمال يظهر ضعفاً واضحاً بنسبة ٦٦.٧٪ "غير متوفرة"، بينما الجنوب يفتقر بالكامل إلى الألواح التفاعلية بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". البقاع يسجل توزيعاً متساوياً بين الفئات، مما يعكس توافراً جزئياً بنسبة ٣٣.٣٪. القطاع الخاص غير المجاني: يحقق أداءً أفضل نسبياً مقارنة ببقية القطاعات، ولكنه يظل يعاني من نقص كبير. في بيروت، ٢٢.٢٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل"، وهي نسبة مشابهة لجبل لبنان ضواحي. الشمال يعاني من نقص حاد بنسبة ٧٦.٩٪ "غير متوفرة". البقاع يقدم توازناً نسبياً، حيث ٣٣.٣٪ من الصفوف "متوفرة جزئياً". بعلبك الهرمل يحقق نسباً متوسطة مع ٢٠٪ "متوفرة بالكامل"، في حين أن الجنوب يعاني من غياب التوافر الكامل تماماً. مدارس الأونروا : يظهر نقص كبير في التوافر. في جبل لبنان ضواحي، ١٠٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل"، بينما الشمال يعاني من غياب تام بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". الجنوب يقدم توازناً بين "غير متوفرة (تحت الطلب)" و "متوفرة جزئياً"، بنسبة ٥٠٪ لكل فئة. مقارنة حسب المحافظات عند مقارنة المحافظات، يتضح أن القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير في جميع المناطق. بيروت تسجل نسباً مرتفعة لفئة "غير متوفرة" بنسبة ٥٠٪، وهو نمط يتكرر في جبل لبنان ما عدا الضواحي والشمال. البقاع والجنوب يظهران توازناً نسبياً، حيث ٧.٧٪ و ٢٠٪ من الصفوف على التوالي "متوفرة جزئياً"، مما يعكس تحسناً طفيفاً في بعض المناطق. في القطاع الخاص المجاني، تنصدر بيروت قائمة المناطق ذات التوافر المنخفض، حيث ١٠٠٪ من الصفوف "غير متوفرة". في المقابل، يقدم جبل لبنان ما عدا الضواحي أداءً أفضل مع ٢٥٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل". الجنوب والشمال يعانيان من نقص حاد مع غياب شبه كامل للتوافر. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن الشمال يسجل النسبة الأعلى لفئة "غير متوفرة" بنسبة ٧٦.٩٪، بينما يقدم البقاع أداءً أفضل نسبياً مع ٣٣.٣٪ "متوفرة جزئياً". بعلبك الهرمل والجنوب يظهران نسباً مشابهة لفئة "متوفرة بالكامل"، مع تفوق بسيط لبعلبك الهرمل بنسبة ٢٠٪.
الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٩)

الوضع العام

القطاع الرسمي

النسبة الأكبر من النظار (٤٠,١٪) أكدوا أن الألواح التفاعلية غير متوفرة تمامًا في الصفوف الدراسية، تليها نسبة (٣٥,٩٪) أشاروا إلى أن الألواح التفاعلية غير متوفرة لكنها تحت الطلب، مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو غير متوفر لكن تحت الطلب هو (٧٦٪) وهي نسبة عالية جدا وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها. في المقابل، (٥,٥٪) أكدوا أن اللوح التفاعلي متوفر في كل الصفوف. هذا يعكس تحديات كبيرة في تجهيز صفوف الحلقة الثانية في القطاع الرسمي بالألواح التفاعلية، مع وجود جهود محتملة للحصول على هذه التجهيزات في المستقبل.

التعليم الخاص المجاني

حسب بيانات النظار، تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية (٥٤,٨٪) أو التي تعتمد على الطلب لتوفيرها (١٩,٤٪) في التعليم المجاني نحو (٧٤,٢٪)، وهي نسبة عالية جداً، مما يشير إلى ضرورة بذل جهود كبيرة لتوفير هذه الأجهزة في المستقبل.

التعليم الخاص غير المجاني

تظهر البيانات أن نسبة المدارس التي لا تتوفر لديها الألواح التفاعلية (٣٥٪) أو تحت الطلب (٣١,٦٪) بما مجموعه (٦٦,٦٪). في المقابل، (٥١,٤٪) من النظار أفادوا أنها متوفرة في جميع الصفوف. هذه النسب تشير إلى حاجة ماسة لتحسين تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية في مختلف المناطق.

الأونروا

نسبة (١٠٠٪) من النظار في الأونروا أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر بالكامل في الصفوف الدراسية.

بحسب المحافظات:

القطاع الرسمي

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

بعلبك - الهرمل: يعتبر من أفضل المناطق حيث سجلت نسبة (١١,٨٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح التفاعلية في كل الصفوف، وهي النسبة الأعلى في هذا السياق.

الجنوب: نسبة (٩,٤٪) من المدارس توفر الألواح في كل الصفوف.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

النسبة الأكبر من عدم التوفر: تتراوح نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية بين (٢٧,٣٪) في بيروت و(٤٧,٤٪) في الشمال وعكار، مما يشير إلى أن المشكلة هي سمة مشتركة في معظم المناطق.

الطلب على الألواح التفاعلية: في العديد من المحافظات، مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والبقاع، هناك طلب واضح على الألواح التفاعلية حيث سجلت نسبة (٤٧,٨٪) في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) و(٤٤,٤٪) في البقاع، ما يعكس استعداداً للمستقبل لتحسين الوضع وتوفير هذه التجهيزات.

التحديات المستقبلية والفرص:

غالبية المناطق تظهر طلباً على الألواح التفاعلية (تحت الطلب)، مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والبقاع والنبطية، ما يشير إلى أن هناك جهوداً قيد التنفيذ لتحسين هذا الوضع في المستقبل.

المناطق مثل البقاع وجبل لبنان (الضواحي) تمثل تحدياً كبيراً في توفير الألواح التفاعلية، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتجهيز المدارس بهذه التقنيات.

التعليم الخاص المجاني

أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

الجنوب: تعتبر المنطقة الأفضل حيث سجلت نسبة (٥٠٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح التفاعلية في جميع الصفوف، مما يعكس توافر جيد لتقنيات التعليم.

جبل لبنان (ما عدا الضواحي): سجلت هذه المنطقة نسبة (٢٥٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح في كل الصفوف. أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

بعلبك الهرمل: تعد من المناطق الأكثر تضرراً، حيث سجلت نسبة (١٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية في صفوف الحلقة الثانية.

بيروت: سجلت نسبة (١٠٪) من النظار أن الألواح التفاعلية غير متوفرة في الصفوف الدراسية أيضاً، مما يدل على غياب كامل لهذه الأجهزة في هذه المنطقة.

عكار: سجلت نسبة (٧٥٪) من المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مما يعكس نقصاً كبيراً في توفر هذه الأجهزة. التحديات والفرص المستقبلية:

التحديات: العديد من المناطق مثل بيروت، بعلبك الهرمل، وعكار تعاني من نقص حاد في الألواح التفاعلية في صفوف الحلقة الثانية، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتوفيرها.

الفرص: بعض المناطق مثل الجنوب وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) تظهر توفر الألواح التفاعلية بشكل جيد، مما يشير إلى إمكانية تعزيز هذه الجهود وتحقيق تطور في باقي المناطق مع زيادة الطلب الواضح على هذه الأجهزة.

التعليم الخاص غير المجاني

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:

البقاع: سجلت نسبة (٢٨,٦٪) من المدارس التي توفر الألواح التفاعلية في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن في التغطية التكنولوجية.

بعلبك الهرمل: سجلت نسبة (٢٧,٣٪) من المدارس التي تمتلك الألواح في كل الصفوف، مما يعكس تحسناً في هذا المجال رغم وجود التحديات.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:

عكار والنبطية والجنوب: حيث تظهر البيانات أن نسبة كبيرة من المدارس في هذه المحافظات تقتصر على الألواح التفاعلية بشكل كامل، مع وجود طلب كبير عليها.

التحديات المستقبلية والفرص:

الطلب الكبير على الألواح التفاعلية: تظهر العديد من المناطق (مثل الجنوب، وعكار، والشمال) طلباً ملحوظاً على الألواح التفاعلية، مما يشير إلى أن هناك استعداداً لتحسين الوضع التكنولوجي في المستقبل.

تحديات التوفير في عكار والنبطية والجنوب: تمثل عكار والنبطية والجنوب التحديات الأكبر في توفير الألواح التفاعلية، ويجب التركيز على هذه المناطق لتلبية احتياجات المدارس..

الأونروا

مقارنة حسب المحافظات:

جبل لبنان (الضواحي): نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر.

الجنوب: نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر.

تظهر الاستنتاجات الرئيسية أن توفر الألواح التفاعلية في صفوف الحلقة الثانية من التعليم الأساسي يعاني من نقص ملحوظ في لبنان، حيث يبلغ معدل المدارس غير المزودة في القطاع الرسمي ٤٠.١٪، مع ٣٥.٩٪ أخرى تحت الطلب. في التعليم الخاص المجاني، تصل نسبة عدم توفر الألواح إلى ٥٤.٨٪، مما يعكس تحديات كبيرة في تجهيز المدارس. بينما في التعليم الخاص غير المجاني، تسجل نسبة توفر الألواح ١٤.٥٪، وهي الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى. على مستوى المحافظات، تبرز بعلبك-الهرمل والجنوب كأفضل المناطق في القطاع الرسمي، بينما تعاني الشمال وعكار وجبل لبنان من نقص كبير. في

التعليم الخاص المجاني، تسجل بيروت وبلعك-الهرمل و عكار نسبة ٠٪ من المدارس المزودة بالألواح. الفجوات بين المحافظات تشير إلى الحاجة الملحة للاستثمار في تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية، حيث تلجأ بعض المدارس إلى حلول مؤقتة، مما يعكس الوضع الصعب الذي يواجهه التعليم في لبنان.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٩)

استناداً إلى إجابات المنسقين،

في التعليم الرسمي، تعاني بيروت من نقص ملحوظ في الألواح التفاعلية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٤٠٪ من الصفوف تقتصر تماماً إلى هذه الألواح، بينما توفر ٦٠٪ منها الألواح بشكل جزئي. في محافظة جبل لبنان، الوضع مشابه حيث تقتصر ٢٥٪ من الصفوف إلى الألواح، و ٥٠٪ توفرها جزئياً، في حين أن ٢٥٪ من الصفوف تتمتع بتوفر الألواح في معظمها. في منطقة الشمال، تعاني ٣٢.٣٪ من الصفوف من نقص الألواح، بينما توفر ٤٨.٦٪ منها الألواح بشكل جزئي، و ١٣.٥٪ فقط توفرها بالكامل. في الجنوب، تشير البيانات إلى أن ٣٥.٧٪ من الصفوف تقتصر إلى الألواح، و ٣٥.٧٪ توفرها جزئياً، بينما ١٤.٣٪ توفرها في بعض الصفوف.

أما في القطاع الخاص - المجاني، فإن الوضع في بيروت أكثر سوءاً، حيث إن جميع الصفوف الدراسية (١٠٠٪) تقتصر إلى الألواح التفاعلية. في جبل لبنان، ٥٠٪ من الصفوف لا تحتوي على الألواح، بينما توفر ٥٠٪ منها الألواح جزئياً في بعض الصفوف. وفي الشمال، تعاني ٦٦.٧٪ من الصفوف من نقص الألواح، بينما ٣٣.٣٪ توفرها جزئياً. في القطاع الخاص - غير المجاني، تُظهر البيانات أن بيروت تعاني بشكل ملحوظ حيث تقتصر ٢٥٪ من الصفوف إلى الألواح، بينما توفر ٥٠٪ منها الألواح جزئياً، و ٢٥٪ توفر الألواح في معظم الصفوف. في الجنوب، تعاني ٥٠٪ من الصفوف من نقص الألواح، بينما ٥٠٪ توفر الألواح جزئياً.

عند الانتقال إلى الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي في القطاع الرسمي، تعاني بيروت من نقص إضافي حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٤١.٧٪ من الصفوف تقتصر إلى الألواح، و ٥٠٪ توفرها جزئياً، بينما ٨.٣٪ فقط توفر الألواح في معظم الصفوف. في جبل لبنان، تعاني ٢٧.٨٪ من الصفوف من نقص الألواح، بينما توفر ٥٥.٦٪ منها الألواح جزئياً و ١٦.٧٪ توفرها في معظم الصفوف. في الشمال، تعاني ٢٩.٤٪ من الصفوف من نقص الألواح، بينما توفر ٥٠٪ منها الألواح جزئياً و ١٦.٧٪ توفرها في معظم الصفوف.

في القطاع الخاص - المجاني، تظل بيروت تعاني بشكل كامل، حيث إن جميع الصفوف الدراسية تقتصر إلى الألواح. في جبل لبنان، ٧٥٪ من الصفوف تقتصر إلى الألواح، بينما توفر ٢٥٪ منها خدمات جزئية. في القطاع الخاص - غير المجاني، تعاني بيروت حيث ١٦.٧٪ من الصفوف تقتصر إلى الألواح، بينما توفر ٦٦.٧٪ منها الألواح جزئياً و ١٦.٧٪ توفرها في معظم الصفوف. في الجنوب، تعاني ٤٠٪ من الصفوف من نقص الألواح، بينما توفر ٦٠٪ منها الألواح بشكل جزئي، مما يعكس الحاجة الملحة لتحسين تجهيزات المدارس في جميع المناطق.

استنتاج

تشير البيانات إلى نقص كبير في الألواح التفاعلية في التعليم الأساسي في لبنان، حيث تعاني بيروت بشكل خاص، مع ٤٠٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ١٠٠٪ في القطاع الخاص المجاني التي تقتصر إلى الألواح. في جبل لبنان، تعاني ٢٥٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص، بينما توفر ٥٠٪ منها الألواح جزئياً. في الشمال، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٣٢.٣٪ في القطاع الرسمي و ٦٦.٧٪ في القطاع الخاص المجاني. في الجنوب، تعاني ٣٥.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص، وتظهر تحديات مماثلة في القطاع الخاص. في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، تستمر هذه الاتجاهات، حيث تعاني بيروت من نقص كبير، مع ٤١.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ١٠٠٪ في القطاع الخاص المجاني تقتصر إلى الألواح. هذه الأرقام تعكس الحاجة الملحة للاستثمار في تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية لتحسين جودة التعليم وتجربة التعلم للطلاب في جميع المناطق.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٨)

تشير الإحصاءات إلى توفر الألواح التفاعلية في الصفوف الدراسية في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، حيث تعاني محافظة بيروت في القطاع الرسمي من نقص كبير، إذ إن ٥٠٪ من الصفوف غير مزودة، و ٤٠٪ غير مزودة ولكن هناك طلب عليها. في القطاع الخاص المجاني، ٥٠٪ من الصفوف تقتقر إلى الألواح، بينما ١٢.٥٪ مزودة بالكامل. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فتبلغ نسبة الصفوف غير المزودة ٤٥.٨٪، و ٢٧.١٪ منها مزودة بالكامل.

في محافظة جبل لبنان - الضواحي، تبلغ نسبة الصفوف غير المزودة في القطاع الرسمي ٣٥٪، مع ٥٪ فقط مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٣٧.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ١٠.٨٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٢٨.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٤.٧٪ مزودة بالكامل.

أما في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، فتصل نسبة الصفوف غير المزودة في القطاع الرسمي إلى ٥٠٪، و ٤.٩٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٣٨.٧٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٢.٣٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤٦.٨٪ من الصفوف غير مزودة و ٩.٧٪ مزودة بالكامل.

في محافظة الشمال، تعاني ٤٠.٤٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص الألواح، و ٩.٦٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٦٧.٥٪، و ٠٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤٦٪ من الصفوف غير مزودة و ١٥٪ مزودة بالكامل.

في محافظة البقاع، ٣٢.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة، و ١١.٢٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص المجاني، تعاني ٤١.٢٪ من الصفوف من نقص الألواح و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٢٣.٢٪ من الصفوف غير مزودة و ٣٩.٣٪ مزودة بالكامل.

في الجنوب، تبلغ نسبة الصفوف غير المزودة في القطاع الرسمي ٣٢.٨٪، و ٩.٨٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف غير مزودة و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٤.٤٪ من الصفوف غير مزودة و ٦.٣٪ مزودة بالكامل.

أما في محافظة النبطية، فتصل نسبة الصفوف غير المزودة في القطاع الرسمي إلى ٤٨.٢٪، و ٢.٧٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تعاني ٥٢.٢٪ من الصفوف من نقص الألواح و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٢٨.١٪ من الصفوف غير مزودة و ١٢.٥٪ مزودة بالكامل.

في محافظة عكار، تعاني ٣٨.٦٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص الألواح، و ١٠.٢٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص المجاني، ٢٨.٦٪ غير مزودة و ١٤.٣٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٢٩.٧٪ من الصفوف غير مزودة و ١.٦٪ مزودة بالكامل.

وفي محافظة بعلبك - الهرمل، تعاني ٤٠.٣٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص الألواح، و ٩.١٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف غير مزودة و ٠٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤١.٧٪ من الصفوف غير مزودة و ٢٢.٢٪ مزودة بالكامل.

بشكل عام، تشير الإحصاءات إلى أن ٣٩.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة، و ٤٦.٩٪ في القطاع الخاص المجاني غير مزودة، و ٣٥.١٪ في القطاع الخاص غير المجاني غير مزودة. فقط ١٣.٣٪ من الصفوف على مستوى كافة القطاعات مزودة بالكامل بالألواح التفاعلية.

استنتاج

تشير الإحصاءات إلى نقص كبير في توافر الألواح التفاعلية في الصفوف الدراسية في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في لبنان، حيث تعاني محافظة بيروت بشكل خاص، مع ٥٠٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ١٠٠٪ في القطاع الخاص المجاني التي تقتقر إلى الألواح. في جبل لبنان، تعاني ٣٥٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ٥٠٪ في القطاع الخاص المجاني من نقص، بينما تسجل نسبة ٢٨.٨٪ من الصفوف في القطاع الخاص غير المجاني عدم توفر الألواح. في الشمال، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٤٠.٤٪ في القطاع الرسمي و ٦٧.٥٪ في القطاع الخاص المجاني. بينما في الجنوب،

تعاين ٣٢.٨٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ٦٠٪ في القطاع الخاص المجاني من نقص الألواح. الإحصاءات العامة تشير إلى أن ٣٩.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ٤٦.٩٪ في القطاع الخاص المجاني و ٣٥.١٪ في القطاع الخاص غير المجاني غير مزودة بالألواح، مما يعكس الحاجة الملحة لتحسين تجهيزات المدارس بالألواح التفاعلية في جميع المحافظات.

السؤال : هل تحتوي الصفوف على ألواح تفاعلية Active Board

الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٧)

استناداً إلى إجابات المديرين

التعليم الرسمي: أكثر من ٤٤.٩٪ من المدارس لا تحتوي على الألواح التفاعلية (غير متوفرة)، بينما ٤٣.٥٪ تُظهر أنها غير متوفرة ولكن تحت الطلب. تُظهر المحافظات مثل بيروت والبقاع والجنوب نسباً مرتفعة للألواح غير المتوفرة، بينما يظهر الجنوب تقدماً طفيفاً مع ١٣.٣٪ من المدارس التي تمتلك الألواح في معظم الصفوف.

التعليم الخاص المجاني: تظهر النسبة الأعلى (٤٣.٣٪) من المدارس أن الألواح التفاعلية غير متوفرة. مع ذلك، هناك تحسن ملحوظ في بعض المحافظات مثل بعلبك الهرمل، حيث تمتلك ٣٣.٣٪ من المدارس الألواح في كل الصفوف. تُظهر النبطية أيضاً نتائج إيجابية حيث يتم توزيع الألواح بشكل جزئي في ٣٣.٣٪ من المدارس.

التعليم الخاص غير المجاني: يُظهر نتائج مختلطة؛ ٤٤.٩٪ من المدارس تُظهر أن الألواح غير متوفرة. المناطق مثل بيروت وجبل لبنان ضواحي تسجل نسباً جيدة لتوافر الألواح التفاعلية في كل الصفوف بنسبة تصل إلى ٢٢.٢٪ و ٢١.٢٪ على التوالي. ومع ذلك، النسب ما زالت منخفضة في الشمال والبقاع.

الأونروا: تظهر تطوراً ملحوظاً، حيث تُظهر ٢٥٪ من المدارس توفر الألواح التفاعلية في معظم الصفوف.

استنتاج: تشير النتائج إلى تفاوت كبير بين القطاعات التعليمية من حيث توافر الألواح التفاعلية. التعليم الرسمي والخاص المجاني يظهران تأخراً في تجهيز الألواح التفاعلية مقارنة بالتعليم الخاص غير المجاني ومدارس الأونروا.

مقارنة حسب المحافظات:

في بيروت، تظهر البيانات أن ٥٠٪ من المدارس لا تحتوي على ألواح تفاعلية، مع وجود ٣٧.٥٪ من المدارس تظهر أن الألواح التفاعلية غير متوفرة لكنها تحت الطلب. تبرز هذه النسبة احتياجاً ملحاً لدعم التكنولوجيا في هذه المنطقة، حيث إن التوافر في جميع الصفوف شبه غائب.

أما في جبل لبنان ضواحي، تسجل المنطقة نسبة ٢٧.٣٪ من المدارس التي لا تحتوي على الألواح، مع ٦٣.٦٪ من المدارس تشير إلى أنها غير متوفرة لكنها تحت الطلب. هذا يشير إلى جهود جزئية لتلبية احتياجات المدارس من التكنولوجيا، على الرغم من أن التوافر الكامل لا يزال محدوداً للغاية.

في جبل لبنان ما عدا الضواحي، تمثل المدارس التي لا تحتوي على ألواح ٥٠٪، بينما تُظهر ٤٤.٤٪ أنها غير متوفرة ولكن تحت الطلب. يظهر أن المنطقة تعاني من تحديات في تأمين الألواح التفاعلية بشكل متكامل، مع ضعف كبير في استخدامها داخل الصفوف.

في الشمال، تصل نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح إلى ٣٧.١٪، مع ٥١.٤٪ تشير إلى أن الألواح غير متوفرة ولكن تحت الطلب. النسبة الأعلى تشير إلى فجوة كبيرة في التكنولوجيا في المنطقة، مع وجود نسبة صغيرة فقط (٢.٩٪) تمتلك الألواح في معظم الصفوف.

بالنسبة إلى البقاع، ٥٣.٨٪ من المدارس لا تحتوي على ألواح، مع ٣٨.٥٪ تشير إلى أنها غير متوفرة ولكن تحت الطلب. الوضع في البقاع يشير إلى احتياجات ملحة لتحسين تجهيز المدارس بالتكنولوجيا الأساسية، حيث إن التوافر الكامل للألواح نادر جدًا.

في الجنوب، تُظهر البيانات أن ٥٣.٣٪ من المدارس لا تحتوي على ألواح، مع نسبة جيدة (١٣.٣٪) تمتلك الألواح في معظم الصفوف. يُعد الجنوب أفضل حالًا نسبيًا من بعض المناطق الأخرى ولكنه ما زال يعاني من نقص كبير.

أما في النبطية، تُظهر ٥٠٪ من المدارس عدم وجود ألواح، مع ٣١.٣٪ تشير إلى أنها غير متوفرة ولكن تحت الطلب. ومع ذلك، توجد نسبة بسيطة (١٢.٥٪) تمتلك الألواح في معظم الصفوف، مما يدل على تحسن طفيف مقارنة ببعض المناطق الأخرى.

في عكار، تعاني ٣٥٪ من المدارس من نقص الألواح التفاعلية، بينما تشير ٥٥٪ إلى أن الألواح غير متوفرة ولكنها تحت الطلب. هذا يبرز وجود تحديات كبيرة في تأمين التكنولوجيا في المدارس، مع وجود توافر محدود جدًا (٥٪) في الصفوف. وأخيرًا، في بعلبك الهرمل، تصل نسبة المدارس التي لا تحتوي على ألواح إلى ٦٣.٦٪، وهي من النسب الأعلى على مستوى المحافظات، مع وجود ١٨.٢٪ تشير إلى أن الألواح غير متوفرة ولكن تحت الطلب. التوافر في جميع الصفوف شبه غائب، مما يجعل المنطقة واحدة من أكثر المناطق احتياجًا للدعم التكنولوجي.

استنتاج

تُظهر المقارنة بين المحافظات أن جميع المناطق تعاني من نقص كبير في الألواح التفاعلية، مع تفاوتات واضحة بين المحافظات. المناطق الريفية مثل عكار وبعلبك الهرمل تسجل أعلى نسب النقص، بينما تظهر بيروت وجبل لبنان ضواحي بعض الجهود لتوفير الألواح ولكن بشكل محدود. يشير ذلك إلى حاجة ماسة لوضع خطة متكاملة لسد الفجوات في توفير التكنولوجيا التعليمية، مع التركيز على المناطق الأكثر احتياجًا.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٩)

الوضع العام

القطاع الرسمي

النسبة الأكبر من النظائر (٣٩,٢٪) أكدوا أن الألواح التفاعلية غير متوفرة تمامًا في الصفوف الدراسية، تليها نسبة (٣٥,٠٪) أشاروا إلى أن الألواح التفاعلية غير متوفرة لكنها تحت الطلب مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو غير متوفر لكن تحت الطلب هو (٧٤,٢٪) وهي نسبة عالية جدا وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها. في المقابل، (٥,٥٪) فقط أشاروا إلى توفر اللوح التوافلي في كل الصفوف. هذا يعكس تحديات كبيرة في تجهيز صفوف الحلقة الثالثة في القطاع الرسمي بالألواح التفاعلية.

التعليم الخاص المجاني

حسب بيانات النظائر، تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية (٥٤,٨٪) أو التي تعتمد على الطلب لتوفيرها (٢٥,٨٪) في التعليم المجاني نحو (٨٠,٦٪)، وهي نسبة عالية جدًا، في المقابل، (٣,٢٪) أفادوا أن الألواح التفاعلية متوفرة في جميع الصفوف. مما يشير إلى ضرورة بذل جهود كبيرة لتوفير هذه الأجهزة في المستقبل.

التعليم الخاص غير المجاني

تشير بيانات النظائر أن نسبة المدارس التي لا تتوفر لديها الألواح التفاعلية (٣٦,٨٪) أو التي تعتمد على الطلب للحصول عليها (٣١,٦٪) تبلغ (٦٨,٤٪) بشكل إجمالي. في المقابل، (١٣,٧٪) أكدوا أن الألواح التفاعلية متوفرة في جميع الصفوف. هذه النسبة تشير إلى حاجة ماسة لتحسين تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية في مختلف المناطق.

الأونروا: نسبة (١٠٠٪) من النظائر في الأونروا أفادوا أن اللوح التوافلي غير متوفر بالكامل في الصفوف الدراسية.

بحسب المحافظات

القطاع الرسمي

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:
بعلبك- الهرمل: يعتبر من أفضل المناطق حيث سجلت نسبة (١١,٨٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح التفاعلية في كل الصفوف، وهي النسبة الأعلى في هذا السياق.
الجنوب: نسبة (٩,٤٪) من المدارس توفر الألواح في كل الصفوف.
أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:
النسبة الأكبر من عدم التوفر: تتراوح نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية بين (١٨,٢٪) في بيروت و(٥٠,٠٪) في عكار، مما يشير إلى أن المشكلة هي سمة مشتركة في معظم المناطق.
الطلب على الألواح التفاعلية: في العديد من المحافظات، مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والبقاع، هناك طلب واضح على الألواح التفاعلية حيث سجلت نسبة (٤٣,٥٪) في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) و(٤٤,٤٪) في البقاع، ما يعكس استعدادًا للمستقبل لتحسين الوضع وتوفير هذه التجهيزات.
التحديات المستقبلية والفرص:
غالبية المناطق تظهر طلبًا على الألواح التفاعلية (تحت الطلب)، مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والبقاع، ما يشير إلى أن هناك جهودًا قيد التنفيذ لتحسين هذا الوضع في المستقبل.
المناطق مثل البقاع وجبل لبنان (الضواحي) تمثل تحديًا كبيرًا في توفير الألواح التفاعلية، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتجهيز المدارس بهذه التقنيات..
التعليم الخاص المجاني
أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:
جبل لبنان (ما عدا الضواحي): سجلت هذه المحافظة نسبة (٢٥٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح في كل الصفوف.
أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف: باستثناء جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، تُظهر بيانات النظر عدم توفر الألواح التفاعلية في كل صفوف الحلقة الثالثة في باقي المحافظات:
بعلبك الهرمل وبيروت: تعد من المناطق الأكثر افتقارًا للألواح التفاعلية، حيث سجلت نسبة (١٠٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية في صفوف الحلقة الثالثة
عكار: سجلت نسبة (٧٥٪) من المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مما يعكس نقصًا كبيرًا في توفر هذه الأجهزة.
التحديات والفرص المستقبلية:
التحديات: العديد من المناطق مثل بيروت، بعلبك الهرمل، وعكار تعاني من نقص حاد في الألواح التفاعلية في صفوف الحلقة الثالثة، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتوفيرها.
الفرص: بعض المحافظات مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) تظهر توفر الألواح التفاعلية بشكل جيد، مما يشير إلى إمكانية تعزيز هذه الجهود وتحقيق تطور في باقي المناطق مع زيادة الطلب الواضح على هذه الأجهزة.
التعليم الخاص غير المجاني
أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:
البقاع: سجلت نسبة (٢٨,٦٪) من المدارس التي توفر الألواح التفاعلية في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن في التغطية التكنولوجية.
بعلبك الهرمل: سجلت نسبة (٢٧,٣٪) من المدارس التي تمتلك الألواح في كل الصفوف، مما يعكس تحسنًا في هذا المجال رغم وجود التحديات.
أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:
عكار والنبطية والجنوب: حيث تُظهر البيانات أن نسبة كبيرة من المدارس في هذه المحافظات تقتصر على الألواح التفاعلية بشكل كامل، مع وجود طلب كبير عليها.

التحديات المستقبلية والفرص:

الطلب الكبير على الألواح التفاعلية: تظهر العديد من المناطق (مثل الجنوب، وعكار، والنبطية) طلبًا ملحوظًا على الألواح التفاعلية، مما يشير إلى أن هناك استعدادًا لتحسين الوضع التكنولوجي في المستقبل. تحديات التوفير في عكار والنبطية والجنوب: تمثل عكار والنبطية والجنوب التحديات الأكبر في توفير الألواح التفاعلية، ويجب التركيز على هذه المناطق لتلبية احتياجات المدارس. الأونروا

جبل لبنان (الضواحي): نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر.

الجنوب: نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر.

تشير الاستنتاجات الرئيسية إلى أن توفر الألواح التفاعلية في صفوف الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي يعاني من نقص كبير في لبنان، حيث تصل نسبة المدارس غير المزودة في القطاع الرسمي إلى ٣٩.٢٪، مع وجود ٣٥٪ أخرى تحت الطلب، مما يدل على استعداد لتوفيرها مستقبلاً. في التعليم الخاص المجاني، ترتفع نسبة عدم التوفر إلى ٥٤.٨٪، مما يعكس تحديات في تجهيز المدارس. بينما في التعليم الخاص غير المجاني، تسجل نسبة ١٣.٧٪ من المدارس توفر الألواح، وهي الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى. على مستوى المحافظات، تبرز بعلبك-الهرمل والجنوب كأفضل المناطق في القطاع الرسمي، بينما تعاني عكار وجبل لبنان من نقص كبير. في التعليم الخاص المجاني، تسجل بيروت وعكار نسبة ٠٪ من المدارس المزودة بالألواح. الفجوات بين المناطق تشير إلى الحاجة الملحة للاستثمار في تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية، خاصة في القطاعين الخاص والمجاني، حيث تظل بعض المحافظات تعاني من نقص حاد.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٩)

توزيع الألواح التفاعلية (Active Board) في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي بحسب المحافظات وقطاع التعليم وفقاً لإجابات المنسقين:

في بيروت، يظهر القطاع الرسمي تفوقاً في نسبة الطلب على الألواح التفاعلية حيث أن ٦٦.٧٪ من الصفوف تعتبر فيها الألواح "غير متوفرة (تحت الطلب)" بينما ٢٢.٢٪ فقط هي غير مزودة تماماً. القطاع الخاص المجاني يفتقر بالكامل إلى الألواح التفاعلية. أما القطاع الخاص غير المجاني فيتميز بتوفر الألواح في ١٦.٧٪ من الصفوف بشكل كامل و ٣٣.٣٪ بشكل جزئي.

في جبل لبنان - الضواحي، يلاحظ أن ٣٥.٣٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة بالألواح و ٣٥.٣٪ هي تحت الطلب، بينما ٢٣.٥٪ من الصفوف مزودة جزئياً بالألواح. في القطاع الخاص المجاني، ٤٠٪ من الصفوف الألواح فيها تحت الطلب و ٢٠٪ فقط من الصفوف مزودة جزئياً بالألواح. القطاع الخاص غير المجاني يحقق أداءً أفضل بتوفر الألواح بالكامل في ٣٩.١٪ من الصفوف.

في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، تسيطر فئة "غير متوفرة تحت الطلب" بنسبة ٦١.٥٪ في القطاع الرسمي، مع نسبة ضئيلة جداً من التوفر الكامل (٧.٧٪). القطاع الخاص المجاني يظهر توازناً أفضل حيث في ٤٠٪ من الصفوف الألواح فيها متوفرة بالكامل. أما القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤٢.١٪ من الصفوف مزودة جزئياً بالألواح و ١٥.٨٪ متوفرة فيها الألواح بالكامل.

في الشمال، القطاع الرسمي يظهر تحديات واضحة، حيث أن ٤٥.٨٪ من الصفوف الأجهزة فيها تحت الطلب و ١٠.٢٪ فقط الأجهزة فيها متوفرة بالكامل. القطاع الخاص المجاني يعاني من نقص شديد حيث أن ٧٥٪ من الصفوف غير مزودة. القطاع الخاص غير المجاني يتميز بتنوع في التوزيع، مع ٤١.٩٪ غير مزودة بالألواح و ١٢.٩٪ متوفرة فيها الألواح بالكامل. في البقاع، القطاع الرسمي يعتمد بشكل كبير على الطلب مع ٥٥٪ من الصفوف فيها الألواح تحت الطلب و ٤٠٪ غير مزودة تماماً بالألواح. القطاع الخاص المجاني يعاني من غياب التوفر الكامل، لكن ٥٠٪ من الصفوف متوفرة فيها الألواح جزئياً. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيحقق تفوقاً حيث أن ٤٣.٨٪ من الصفوف مزودة بالكامل بالألواح.

في الجنوب، القطاع الرسمي يظهر توازنًا حيث ٣٥.٧٪ غير مزودة و ٣٣.٣٪ الألواح فيها تحت الطلب، بينما تتوزع النسب الأخرى بين التوفر الجزئي والكامل. القطاع الخاص المجاني يفترق إلى التوفر الكامل ولكنه يعتمد على الطلب بنسبة ٨٠٪. القطاع الخاص غير المجاني يظهر غيابًا كاملاً للتوفر الكامل.

في النبطية، ٤٣.٨٪ من الصفوف في القطاع الرسمي الأجهزة فيها تحت الطلب بينما نفس النسبة غير مزودة تمامًا. القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني يظهران غيابًا واضحًا للتوفر الكامل.

في عكار، القطاع الرسمي يظهر اعتمادًا على الطلب بنسبة ٤٦.٢٪ مع ٣٤.٦٪ غير مزودة تمامًا بالألواح. القطاع الخاص المجاني يعتمد على الطلب بنسبة ٣٣.٣٪. القطاع الخاص غير المجاني يظهر تنوعًا أكبر مع ٢٣.١٪ من الصفوف مزودة جزئيًا.

في بعلبك - الهرمل، ٣٨.٩٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٣٨.٩٪ تحت الطلب، مع ١١.١٪ من الصفوف مزودة بالكامل. القطاع الخاص المجاني يظهر توزيعًا متساويًا بين الطلب والتوفر الجزئي بنسبة ٥٠٪. القطاع الخاص غير المجاني يوفر الألواح بالكامل بنسبة ٣٦.٤٪.

الإجمال العام:

على مستوى لبنان، النسبة الأكبر من الصفوف (٣٧.٣٪) تعتبر "غير متوفرة تحت الطلب"، مع ٣٤.٢٪ من الصفوف غير مزودة تمامًا. فقط ١٢.٤٪ من الصفوف مزودة بالكامل بالألواح التفاعلية، مع تفوق ملحوظ في القطاع الخاص غير المجاني مقارنة بالقطاعات الأخرى.

تظهر البيانات أن الألواح التفاعلية غير متوفرة بشكل واسع في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي على مستوى لبنان، حيث إن ٣٧.٣٪ من الصفوف تعتمد على الطلب لتوفيرها، و ٣٤.٢٪ غير مزودة تمامًا. التوفر الكامل للألواح لا يتجاوز ١٢.٤٪، مع تفوق واضح في القطاع الخاص غير المجاني مقارنة بالقطاعات الرسمية والخاص المجاني. بيروت وجبل لبنان يظهران توازنًا نسبيًا في التوزيع، بينما يعاني الشمال والنقاع من نقص حاد. الجنوب والنبطية يسجلان معدلات منخفضة للتوفر الكامل، ما يعكس تفاوتًا كبيرًا بين المناطق والقطاعات في الوصول إلى هذه التقنية التعليمية.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٨)

تشير الإحصاءات المستندة إلى إجابات المعلمين و المتعلقة بتوفر الألواح التفاعلية في الصفوف الدراسية في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي إلى تفاوت كبير حسب المحافظات وقطاعات التعليم. في محافظة بيروت، تعاني ٤٠٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص الألواح، بينما ٣.٣٪ فقط مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، لا تحتوي ٥٠٪ من الصفوف على الألواح، و ١٢.٥٪ منها مزودة بالكامل. في القطاع الخاص غير المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٤٧.٥٪، بينما ٢٥.٤٪ مزودة بالكامل.

أما في محافظة جبل لبنان - الضواحي، فتسجل ٣٣.٣٪ من الصفوف في القطاع الرسمي نقص الألواح و ٥٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تعاني ٣٧.٨٪ من الصفوف من نقص الألواح، و ٨.١٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٢٨.٨٪، و ٣٠.٢٪ مزودة بالكامل.

وفي جبل لبنان - ما عدا الضواحي، تعاني ٥٢.٤٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص الألواح، و ٤.٩٪ فقط مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٣٨.٧٪ من الصفوف غير مزودة، بينما ٣٢.٣٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، تسجل ٤١.٩٪ من الصفوف نقص الألواح و ١١.٣٪ مزودة بالكامل.

وفي محافظة الشمال، تعاني ٤٠٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص الألواح، و ١٠.٧٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٦٧.٥٪، و ٠٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، تسجل ٤٤٪ من الصفوف نقص الألواح و ١٥٪ مزودة بالكامل.

أما في محافظة البقاع، فإن ٣٢.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة، و ١١.٢٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تعاني ٤١.٢٪ من الصفوف من نقص الألواح و ٢.٩٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٢١.٤٪ و ٣٩.٣٪ مزودة بالكامل.

في الجنوب، تسجل ٣٢.٨٪ من الصفوف في القطاع الرسمي نقص الألواح، و ٩.٨٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تعاني ٧٠٪ من الصفوف من نقص الألواح، و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٣٤.٤٪ و ٠٪ مزودة بالكامل.

وفي محافظة النبطية، تعاني ٤٦.٤٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص الألواح، و ٥.٤٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٥٢.٢٪، و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تسجل ٣١.٣٪ من الصفوف نقص الألواح و ٣.١٪ مزودة بالكامل.

في محافظة عكار، تعاني ٣٨٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص الألواح، و ٩.٦٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٣٣.٣٪، و ٤.٨٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تعاني ٢٨.١٪ من الصفوف من نقص الألواح و ١.٦٪ مزودة بالكامل.

أما في محافظة بعلبك - الهرمل، تسجل ٤١.٦٪ من الصفوف في القطاع الرسمي نقص الألواح، و ١٠.٤٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الصفوف غير مزودة و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تعاني ٤٤.٤٪ من الصفوف من نقص الألواح و ٢٢.٢٪ مزودة بالكامل.

بشكل عام، تشير الإحصاءات إلى أن ٣٩.٥٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة، و ٤٧.٨٪ في القطاع الخاص المجاني غير مزودة، و ٣٤.٥٪ في القطاع الخاص غير المجاني غير مزودة. فقط ١٢.٧٪ من الصفوف على مستوى كافة القطاعات مزودة بالكامل بالألواح التفاعلية.

تشير الإحصاءات إلى تفاوت كبير في توفر الألواح التفاعلية في صفوف الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي في لبنان، حيث تعاني محافظة بيروت من نقص ملحوظ، مع ٤٠٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة و ٣.٣٪ فقط مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٥٠٪، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تعاني ٤٧.٥٪ من الصفوف من نقص الألواح. في محافظات جبل لبنان والشمال والجنوب، تسجل نسباً مرتفعة من الصفوف غير المزودة، حيث تصل في بعض المناطق إلى ٧٠٪ في القطاع الخاص المجاني. بالمجمل، تشير البيانات إلى أن ٣٩.٥٪ من الصفوف في القطاع الرسمي و ٤٧.٨٪ في القطاع الخاص المجاني و ٣٤.٥٪ في القطاع الخاص غير المجاني غير مزودة بالألواح، مما يبرز الحاجة الملحة لتحسين تجهيزات المدارس بالألواح التفاعلية في جميع القطاعات.

السؤال: هل تحتوي الصفوف على ألواح تفاعلية Active Board
البند الخامس: التعليم الثانوي
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٧)
القطاع الرسمي: يظهر نقص واضح في توافر الألواح التفاعلية في معظم المحافظات وذلك وفق إجابات المديرين. في بيروت، ٥٠٪ من الصفوف الألواح فيها "غير متوفرة"، و ٣٧.٥٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)"، مع ١٢.٥٪ "متوفرة جزئياً". في جبل لبنان ضواحي، ترتفع نسبة "غير متوفرة (تحت الطلب)" إلى ٦٣.٦٪، مع غياب كامل لفئتي "متوفر في معظم الصفوف" و "متوفر في كل الصفوف". أما الشمال، فيظهر نقصاً مشابهاً بنسبة ٥١.٤٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)"، مع ٨.٦٪ فقط من الصفوف "متوفرة بالكامل". البقاع يعاني من نقص كبير، حيث تصل نسبة "غير متوفر" إلى ٦٩.٢٪. أما الجنوب و بعلبك الهرمل، فكلهما يسجلان نسباً مرتفعة في فئة "غير متوفر"، مع تحسن طفيف في فئة "متوفرة جزئياً".

القطاع الخاص المجاني: يظهر تفاوتًا كبيرًا بين المحافظات. بيروت تسجل غيابًا تامًا للألواح بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". في جبل لبنان ما عدا الضواحي، تصل نسبة "متوفر في كل الصفوف" إلى ٢٥٪، وهي الأعلى في هذا القطاع. الشمال يعاني من نقص واضح بنسبة ٨٣.٣٪ "ألواح غير متوفرة"، بينما الجنوب يسجل نسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". البقاع يقدم توزيعًا متساويًا بين الفئات الثلاث "غير متوفرة"، "متوفرة جزئيًا"، و"متوفرة بالكامل"، مما يعكس تحسنًا نسبيًا.

القطاع الخاص غير المجاني: يحقق أداءً أفضل نسبيًا مقارنة بالقطاعات الأخرى. في بيروت، ٢٢.٢٪ من الصفوف فيها الألواح "متوفرة بالكامل"، وهي نسبة مشابهة لجبل لبنان ضواحي. الشمال يعاني من نقص حاد، حيث تصل نسبة "غير متوفر" إلى ٧٦.٩٪. البقاع يقدم توازنًا نسبيًا، حيث ٣٣.٣٪ من الصفوف فيها الألواح "متوفرة جزئيًا". بعلبك الهرمل يحقق نسبة متوسطة، حيث ٢٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل"، بينما الجنوب يعاني من نقص واضح مع ٥٧.١٪ من الصفوف فيها الألواح "غير متوفرة".

مدارس الأونروا: تعاني من نقص واضح في بعض المحافظات. في جبل لبنان ضواحي، ١٠٠٪ من الصفوف "متوفرة بالكامل"، بينما الشمال يعاني من غياب تام بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". الجنوب يقدم توازنًا بين "غير متوفرة (تحت الطلب)" و"متوفرة جزئيًا"، بنسبة ٥٠٪ لكل فئة.

مقارنة حسب المحافظات

عند مقارنة المحافظات، نجد أن **بيروت** تسجل نسبة مرتفعة لفئة "غير متوفر" بنسبة ٥٠٪ في القطاع الرسمي و ١٠٠٪ في القطاع الخاص المجاني، بينما يقدم القطاع الخاص غير المجاني أداءً أفضل نسبيًا. في **جبل لبنان ضواحي**، القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير بنسبة ٦٣.٦٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)"، بينما يقدم القطاع الخاص المجاني نسبة متوازنة مع وجود ٢٥٪ "متوفرة بالكامل".

في **الشمال**، يظهر نقص واضح في جميع القطاعات، حيث تصل نسبة "غير متوفر" في القطاع الرسمي إلى ٤٠٪ وفي القطاع الخاص غير المجاني إلى ٧٦.٩٪. البقاع يقدم نموذجًا متوازنًا نسبيًا، خاصة في القطاع الخاص المجاني، مع توزيع متساوٍ بين الفئات. أما **الجنوب**، فيسجل نسبة مرتفعة لفئة "غير متوفر" في القطاع الرسمي والخاص المجاني، مع تحسن طفيف في القطاع الخاص غير المجاني.

بعلبك الهرمل تسجل نسبة مرتفعة لفئة "غير متوفر" في جميع القطاعات، مع أداء أفضل نسبيًا في القطاع الخاص غير المجاني بنسبة ٢٠٪ "متوفرة بالكامل".

تُظهر البيانات تفاوتًا كبيرًا في توافر الألواح التفاعلية بين المحافظات والقطاعات التعليمية. القطاع الرسمي يعاني من نقص حاد في معظم المحافظات، بينما القطاع الخاص المجاني يسجل أداءً ضعيفًا جدًا في بيروت والجنوب. القطاع الخاص غير المجاني يقدم توازنًا نسبيًا في بعض المحافظات مثل البقاع، ولكنه يعاني من نقص واضح في الشمال. لتحسين التوافر، يجب توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر تضررًا مثل الشمال وبيروت، مع تعزيز الدعم للقطاع الرسمي ومدارس الأونروا لتحسين التوافر على مستوى أوسع.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٩)

الوضع العام

القطاع الرسمي

النسبة الأكبر من الناظر (٤٢,٩٪) أكدوا أن الألواح التفاعلية غير متوفرة تمامًا في الصفوف الدراسية، تليها نسبة (٣٤,٦٪) أشاروا إلى أن الألواح التفاعلية غير متوفرة لكنها تحت الطلب. مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو غير متوفر لكن تحت الطلب هو (٧٧,٥٪) وهي نسبة عالية جدًا. في المقابل، (٧,٤٪) أفادوا أن اللوح التفاعلي متوفر في كل الصفوف. هذا يعكس تحديات كبيرة في تجهيز صفوف مرحلة التعليم الثانوي في القطاع الرسمي بالألواح التفاعلية، مع وجود جهود محتملة للحصول على هذه التجهيزات في المستقبل.

التعليم الخاص المجاني

وفقاً لبيانات النظار، تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية (٥٤,٨٪) أو التي تعتمد على الطلب لتوفيرها (٢٩٪) في التعليم المجاني، بما جمعه (٨٣,٨٪)، وهي نسبة عالية جداً، مما يشير إلى ضرورة بذل جهود كبيرة لتوفير هذه الأجهزة في المستقبل. في المقابل، (٣,٢٪) أكدوا توفر الألواح التفاعلية في كل الصفوف.

التعليم الخاص غير المجاني

بالرغم من أن هنالك نسبة (١٢,٨٪) توفر للألواح التفاعلية في كل الصفوف، تظهر البيانات أن نسبة المدارس التي لا تتوفر لديها الألواح التفاعلية (٣٥,٩٪) أو التي تعتمد على الطلب للحصول عليها (٣٢,٥٪) بإجمالي (٦٨,٤٪). هذه النسبة تشير إلى حاجة ماسة لتحسين تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية في مختلف المناطق.

الأونروا

نسبة (١٠٠٪) من النظار في الأونروا أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر بالكامل في الصفوف الدراسية.

حسب المحافظات

القطاع الرسمي

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

- **بعلبك - الهرمل:** يعتبر من أفضل المناطق حيث سجلت نسبة (٢٣,٥٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح التفاعلية في كل الصفوف، وهي النسبة الأعلى في هذا السياق.
- **الجنوب:** نسبة (٩,٤٪) من المدارس توفر الألواح في كل الصفوف.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

- **النسبة الأكبر من عدم التوفر:** تتراوح نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية بين (٢٧,٣٪) في بيروت و(٥٠,٠٪) في عكار، مما يشير إلى أن المشكلة هي سمة مشتركة في معظم المناطق.
- **الطلب على الألواح التفاعلية:** في العديد من المحافظات، مثل الشمال وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) والنبطية، هناك طلب واضح على الألواح التفاعلية حيث سجلت نسبة (٣٩,٥٪) في الشمال و(٣٩,١٪) في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) وفي النبطية، ما يعكس استعداداً للمستقبل لتحسين الوضع وتوفير هذه التجهيزات.

التحديات المستقبلية والفرص:

- غالبية المناطق تظهر طلباً على الألواح التفاعلية (تحت الطلب)، مثل الشمال وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) والنبطية، ما يشير إلى أن هناك جهوداً قيد التنفيذ لتحسين هذا الوضع في المستقبل.
- المناطق مثل الشمال وجبل لبنان (الضواحي) تمثل تحدياً كبيراً في توفير الألواح التفاعلية، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتجهيز المدارس بهذه التقنيات.

التعليم الخاص المجاني

أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف:

- **جبل لبنان (ما عدا الضواحي):** سجلت هذه المحافظة نسبة (٢٥٪) من المدارس التي تحتوي على الألواح في كل الصفوف.

أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية في الصفوف: باستثناء جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، تُظهر بيانات النظار عدم توفر الألواح التفاعلية في كل صفوف مرحلة التعليم الثانوي في باقي المحافظات:

- **بعلبك الهرمل وبيروت:** تعد من المناطق الأكثر افتقاراً للألواح التفاعلية، حيث سجلت نسبة (١٠٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية في صفوف مرحلة التعليم الثانوي.
- **عكار:** سجلت نسبة (٧٥٪) من المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية، مما يعكس نقصاً كبيراً في توفر هذه الأجهزة.

التحديات والفرص المستقبلية:

- **التحديات:** العديد من المناطق مثل بيروت، بعلبك الهرمل، وعكار تعاني من نقص حاد في الألواح التفاعلية في صفوف مرحلة التعليم الثانوي، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتوفيرها.
- **الفرص:** بعض المحافظات مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) تظهر توفر الألواح التفاعلية بشكل جيد، مما يشير إلى إمكانية تعزيز هذه الجهود وتحقيق تطور في باقي المناطق مع زيادة الطلب الواضح على هذه الأجهزة.

التعليم الخاص غير المجاني

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:

- **بعلبك الهرمل:** سجلت نسبة (٢٧,٣٪) من المدارس التي تمتلك الألواح في كل الصفوف، مما يعكس تحسناً في هذا المجال رغم وجود التحديات.
- **بيروت:** سجلت نسبة (٢٢,٢٪) من المدارس التي توفر الألواح التفاعلية في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن في التغطية التكنولوجية.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:

- **عكار والنبطية والجنوب:** حيث تُظهر البيانات أن نسبة كبيرة من المدارس في هذه المحافظات تقتصر على الألواح التفاعلية بشكل كامل، مع وجود طلب كبير عليها.

التحديات المستقبلية والفرص:

- **الطلب الكبير على الألواح التفاعلية:** تظهر العديد من المناطق (مثل الجنوب، وعكار، والنبطية) طلباً ملحوظاً على الألواح التفاعلية، مما يشير إلى أن هناك استعداداً لتحسين الوضع التكنولوجي في المستقبل.
- **تحديات التوفير في عكار والنبطية والجنوب:** تمثل عكار والنبطية والجنوب التحديات الأكبر في توفير الألواح التفاعلية، ويجب التركيز على هذه المناطق لتلبية احتياجات المدارس.

الأونروا

- **جبل لبنان (الضواحي):** نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر.
- **الجنوب:** نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن اللوح التفاعلي غير متوفر.

تشير الاستنتاجات الرئيسية بشأن توفر الألواح التفاعلية في صفوف مرحلة التعليم الثانوي إلى نقص ملحوظ في جميع القطاعات، حيث تعاني المدارس في القطاع الرسمي من عدم توفر الألواح بشكل كامل بنسبة ٤٢.٩٪، مع وجود ٣٤.٦٪ أخرى تحت الطلب، مما يدل على استعداد لتوفيرها مستقبلاً. في التعليم الخاص المجاني، ترتفع نسبة عدم التوفر إلى ٥٤.٨٪، مما يعكس تحديات كبيرة في تجهيز المدارس. بينما في التعليم الخاص غير المجاني، تسجل نسبة ١٢.٨٪ من المدارس توفر الألواح، وهي الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى. بخصوص المحافظات، تسجل بعلبك-الهرمل والجنوب أفضل نسب في القطاع الرسمي، بينما تعاني عكار وجبل لبنان من نقص حاد. كما تسجل بيروت وعكار نسبة ٠٪ في التعليم الخاص المجاني، ما يبرز الفجوات الكبيرة في توفر الألواح التفاعلية، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين تجهيز المدارس في جميع القطاعات.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٩)

في تحليل أكثر تفصيلاً لتوفر الألواح التفاعلية في المرحلة الثانوية عبر المحافظات والقطاعات التعليمية، نجد تفاوتاً كبيراً في نسب التوفر بين المناطق والقطاعات.

القطاع الرسمي

في بيروت، يُلاحظ أن الألواح التفاعلية غير متوفرة بنسبة ١١.١٪، بينما ٧٧.٨٪ من الحالات يتم تصنيفها كـ "غير متوفر" (تحت الطلب)، مما يعكس تحدياً كبيراً في تلبية الاحتياجات التقنية. في **جبل لبنان - الضواحي**، ٣٥.٣٪ من الصفوف غير مزودة تماماً، مع ٤١.٢٪ "غير متوفرة تحت الطلب"، مما يجعل الغالبية تعتمد على حلول مؤقتة أو دون توفر كامل، فيما تحقق ٥.٩٪ فقط توفراً كاملاً.

أما في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، فإن نسبة التوفر الكامل تصل إلى ١٠.٣٪ فقط، في حين أن ٦١.٥٪ تصنف كـ"غير متوفر تحت الطلب"، مع توفر جزئي في ٢.٦٪ فقط من الصفوف. في الشمال، الوضع مشابه إلى حد كبير، حيث ٣٩٪ من الصفوف غير مزودة بالكامل و٣٩٪ "تحت الطلب"، مع نسبة توفر كامل تبلغ ١٠.٢٪. في البقاع، تصل نسبة "غير متوفر" إلى ٤٠٪، و٥٠٪ "تحت الطلب"، مع ٥٪ فقط من الصفوف مزودة بالكامل، مما يظهر تحديات واضحة. في الجنوب، ٣٥.٧٪ غير متوفرة، و٣١٪ "تحت الطلب"، مع نسبة عالية للتوفر الجزئي (٢٨.٦٪) مقارنة بباقي المناطق، مما يشير إلى اعتماد أكبر على الحلول التشاركية. في النبطية، تسجل نسبة "غير متوفر" ٤٣.٨٪ و"تحت الطلب" النسبة نفسها، مع ٦.٣٪ فقط من الصفوف توفراً جزئياً أو كاملاً. في عكار، الوضع يتسم بتفاوت ملحوظ، حيث ٣٠.٨٪ من الصفوف غير مزودة، و٤٦.٢٪ "تحت الطلب"، مع توفر جزئي أو كامل يصل إلى ٧.٧٪. في بعلبك - الهرمل، نسبة "غير متوفر" تبلغ ٤٤.٤٪، بينما ٣٣.٣٪ "تحت الطلب"، مع نسبة توفر كامل تُقدّر بـ ١١.١٪.

القطاع الخاص المجاني

في بيروت، الوضع حرج حيث لا توجد أي صفوف مزودة بالألواح التفاعلية. في جبل لبنان - الضواحي، تتوزع النسب بالتساوي بين "غير متوفر" و"تحت الطلب" (٤٠٪ لكل منهما)، مع توفر جزئي في ٢٠٪. في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، تصل نسبة التوفر الكامل إلى ٤٠٪، مع ٢٠٪ "غير متوفر" و٤٠٪ "تحت الطلب". في الشمال، ٧٥٪ من الصفوف غير مزودة، و٢٥٪ "تحت الطلب"، دون أي توفر جزئي أو كامل. في البقاع، تتوزع النسب بالتساوي بين "غير متوفر" و"توفر جزئي" بنسبة ٥٠٪. في الجنوب، ٨٠٪ "تحت الطلب"، و٢٠٪ "غير متوفر"، مما يعكس نقصاً شبه كامل. في النبطية، لا توجد أي صفوف مزودة بالألواح. في عكار، ٦٦.٧٪ "غير متوفر" و٣٣.٣٪ "تحت الطلب"، دون أي توفر جزئي أو كامل. في بعلبك - الهرمل، ٥٠٪ "تحت الطلب" و٥٠٪ "توفر جزئي"، مما يعكس نقصاً ملحوظاً.

القطاع الخاص غير المجاني

في بيروت، ٢٥٪ "غير متوفر"، مع ٢٥٪ "تحت الطلب" و٣٣.٣٪ توفر جزئي، ونسبة توفر كامل تبلغ ١٦.٧٪. في جبل لبنان - الضواحي، ٢٣.٩٪ "غير متوفر"، و١٩.٦٪ "تحت الطلب"، مع نسبة توفر كامل تصل إلى ٣٩.١٪، وهي الأعلى بين المناطق. في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، ١٥.٨٪ "غير متوفر"، و٢١.١٪ "تحت الطلب"، مع توفر جزئي في ٤٢.١٪ وتوفر كامل في ١٥.٨٪.

في الشمال، ٤١.٩٪ من الصفوف غير مزودة، و٢٩٪ "تحت الطلب"، مع ١٢.٩٪ توفر جزئي وكامل لكل منهما. في البقاع، نسبة "غير متوفر" تبلغ ٣١.٣٪، و٣١.٣٪ "تحت الطلب"، مع توفر كامل في ٢٥٪. في الجنوب، ٥٠٪ "غير متوفر" و٥٠٪ "تحت الطلب". في النبطية، ٧٢.٧٪ "غير متوفر"، و٢٧.٣٪ "تحت الطلب". في عكار، ٤٦.٢٪ "غير متوفر"، و١٥.٤٪ "تحت الطلب"، مع توفر جزئي في ٣٠.٨٪. في بعلبك - الهرمل، ٣٦.٤٪ "غير متوفر"، و١٨.٢٪ "تحت الطلب"، مع توفر كامل بنسبة ٣٦.٤٪.

الأونروا

في الشمال، جميع الصفوف (١٠٠٪) غير مزودة بالكامل، حيث تظهر نسبة "غير متوفر" و"تحت الطلب" متساوية.

النتائج الإجمالية

بشكل عام، الوضع يُظهر نقصاً حاداً في توفر الألواح التفاعلية عبر جميع القطاعات والمناطق، مع اختلافات كبيرة بين المحافظات. القطاع الخاص غير المجاني يسجل نسباً أعلى نسبياً للتوفر الكامل مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن القطاع الرسمي والخاص المجاني يعانيان من نقص كبير، خاصة في المناطق النائية مثل عكار وبعلبك - الهرمل. تشير البيانات إلى نقص ملحوظ في توفر الألواح التفاعلية (Active Board) في الصفوف الدراسية للمرحلة الثانوية عبر مختلف المحافظات والقطاعات التعليمية، حيث تهيمن نسب "غير متوفر" و"غير متوفر تحت الطلب" في معظم المناطق، مع تفاوت واضح بين المحافظات. في القطاع الرسمي، تظهر بيروت وجبل لبنان والمناطق الشمالية كأكثر المناطق اعتماداً على الطلب

غير الملبى، في حين تسجل الجنوب والبقاع نسباً أعلى للتوفر الجزئي. القطاع الخاص المجاني يعاني من نقص شديد، حيث تسجل معظم المناطق نسباً مرتفعة لعدم التوفر الكامل، باستثناء بعض الحالات الجزئية في جبل لبنان والبقاع. القطاع الخاص غير المجاني يحقق أفضلية نسبية بتسجيل نسب أعلى لتوفر الألواح جزئياً وكلياً، خصوصاً في جبل لبنان والبقاع. أما مدارس الأونروا، فتظهر نقصاً حاداً حيث جميع الصفوف في الشمال غير مزودة بالألواح. يعكس هذا الوضع تحدياً كبيراً لتوفير التكنولوجيا التعليمية بالتساوي عبر المناطق والقطاعات.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٨)

تشير النتائج المتعلقة بتوفر الألواح التفاعلية في الصفوف الدراسية في المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين إلى وجود تفاوت كبير ونقص ملحوظ في جميع القطاعات والمناطق. في محافظة بيروت، تعاني نسبة ٤٠٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من عدم توفر الألواح التفاعلية، في حين أن ٣.٣٪ فقط من الصفوف مزودة بالكامل، مما يدل على ضعف في تجهيزات التعليم. أما في القطاع الخاص المجاني، فتصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٥٠٪، مع وجود ١٢.٥٪ فقط مزودة بالكامل، مما يعكس تحديات كبيرة في هذا القطاع. في القطاع الخاص غير المجاني، تسجل نسبة ٩.٢٪ من الصفوف نقص الألواح، بينما ٢٥.٤٪ فقط مزودة بالكامل.

في محافظة جبل لبنان - الضواحي، تعاني ٣٣.٣٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص الألواح، و ٨.٣٪ مزودة بالكامل. وفي جبل لبنان - ما عدا الضواحي، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٥٦.١٪، مع ٣.٧٪ مزودة بالكامل، مما يبرز الفجوة الكبيرة في تجهيز المدارس في هذه المناطق.

أما في محافظة الشمال، فتسجل نسبة ٤٤.١٪ من الصفوف في القطاع الرسمي عدم توفر الألواح، و ٩.٦٪ فقط مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تعاني ٧٢.٥٪ من الصفوف من نقص الألواح، مما يشير إلى أزمة كبيرة في هذا القطاع، حيث لا توجد أي صفوف مزودة بالكامل.

في محافظة البقاع، تسجل ٢٩.٦٪ من الصفوف في القطاع الرسمي نقص الألواح و ١٢.٢٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص المجاني، تعاني ٤١.٢٪ من الصفوف من نقص الألواح و ٢.٩٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص غير المجاني، تسجل ٢٥٪ من الصفوف غير المزودة و ٣٧.٥٪ مزودة بالكامل.

في الجنوب، تعاني ٤٠.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي من نقص الألواح و ٤.٩٪ مزودة بالكامل. وفي القطاع الخاص المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٧٠٪، مما يعكس ضعف كبير في تجهيز المدارس، و ٠٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص غير المجاني، تعاني ٣٤.٤٪ من الصفوف من نقص الألواح و ٠٪ مزودة بالكامل.

أما في محافظة النبطية، فتسجل ٥٢.٧٪ من الصفوف في القطاع الرسمي عدم توفر الألواح و ٦.٣٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تصل نسبة الصفوف غير المزودة إلى ٥٢.٢٪، مع عدم وجود أي صفوف مزودة بالكامل. في القطاع الخاص غير المجاني، تعاني ٣١.٣٪ من الصفوف من نقص الألواح و ٣.١٪ مزودة بالكامل.

في محافظة عكار، تصل نسبة الصفوف غير المزودة في القطاع الرسمي إلى ٤٣.٤٪ و ٩.٠٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تعاني ٣٣.٣٪ من الصفوف من نقص الألواح و ٤.٨٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تسجل ٢٨.١٪ من الصفوف عدم توفر الألواح و ١.٦٪ مزودة بالكامل.

وأخيراً، في محافظة بعلبك - الهرمل، تسجل ٤٢.٩٪ من الصفوف في القطاع الرسمي نقص الألواح و ١١.٧٪ مزودة بالكامل. في القطاع الخاص المجاني، تعاني ٦٠٪ من الصفوف من نقص الألواح و ٠٪ مزودة بالكامل. بينما في القطاع الخاص غير المجاني، تسجل ٤٤.٤٪ من الصفوف عدم توفر الألواح و ٢٢.٢٪ مزودة بالكامل.

بشكل عام، تشير الإحصاءات إلى أن ٤٣.٢٪ من الصفوف في القطاع الرسمي غير مزودة بالألواح، و ٤٨.٨٪ في القطاع الخاص المجاني، و ٣٧.٦٪ في القطاع الخاص غير المجاني. فقط ١١.٥٪ من الصفوف على مستوى كافة القطاعات مزودة بالكامل بالألواح التفاعلية، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية وضمان توفير بيئات تعليمية مناسبة لجميع الطلاب.

تشير النتائج المتعلقة بتوفر الألواح التفاعلية في الصفوف الدراسية في المرحلة الثانوية إلى نقص كبير في جميع القطاعات والمناطق، حيث تصل نسبة الصفوف غير المزودة في القطاع الرسمي إلى ٤٣.٢٪، بينما تصل في القطاع الخاص المجاني إلى ٤٨.٨٪، مما يعكس تحديات كبيرة في تجهيز المدارس. محافظة بيروت تسجل ٤٠٪ من الصفوف غير المزودة، في حين تعاني محافظة الشمال من نسبة مرتفعة تصل إلى ٧٢.٥٪ في التعليم الخاص المجاني. كما أن العديد من المحافظات مثل عكار وجبل لبنان تواجه نقصاً حاداً في تجهيزات الألواح التفاعلية، حيث لا توجد صفوف مزودة بالكامل في بعض المناطق. بشكل عام، تشير البيانات إلى أن فقط ١١.٥٪ من الصفوف مزودة بالكامل بالألواح التفاعلية، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين تجهيز المدارس وضمان بيئات تعليمية مناسبة لجميع الطلاب.

ملاحظات عامة عبر جميع الحلقات والقطاعات

تشير النتائج إلى أن توافر الألواح التفاعلية في القطاع العام (الرسمي) يظهر أن هذه الألواح متوفرة جزئياً في معظم الحلقات الدراسية، ولكن نسبة كبيرة من الصفوف الدراسية لا تحتوي على ألواح تفاعلية، حيث يظهر الجنوب توزيعاً أفضل مقارنة بالمناطق الأخرى مع نسبة أعلى من التوافر الجزئي. أما بالنسبة للقطاع الخاص - مجاني (خاص مجاني)، فإن المدارس الخاصة المجانية تعاني من نقص حاد في الألواح التفاعلية، خاصة في بيروت مع تحسن بسيط في جبل لبنان والشمال حيث تتوفر جزئياً في بعض المدارس.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص غير المجاني فإن المدارس الخاصة غير المجانية تظهر توزيعاً أفضل مقارنة بالمدارس المجانية، حيث توفر الألواح التفاعلية جزئياً أو بالكامل في معظم الصفوف الدراسية، خاصة في بيروت وجبل لبنان، بينما لا يزال الشمال والجنوب يعانيان من نقص نسبي رغم تحسن الوضع مقارنة بالمدارس المجانية. الاتجاهات الإقليمية توضح أن بيروت تُظهر نقصاً واضحاً في الألواح التفاعلية، خاصة في المدارس الخاصة المجانية، بينما تتحسن الأوضاع نسبياً في المدارس العامة والخاصة غير المجانية. أما جبل لبنان فإنه يوفر توزيعاً أفضل للألواح التفاعلية، خاصة في القطاع العام والقطاع الخاص غير المجاني، بينما يواجه الشمال والجنوب تحديات كبيرة مع نقص واضح في القطاع الخاص المجاني وتحسن نسبي في المدارس العامة والخاصة غير المجانية. الخلاصة تشير إلى وجود تفاوت كبير في توفر الألواح التفاعلية عبر المحافظات والقطاعات التعليمية، حيث يظهر القطاع العام توفراً جزئياً للألواح ولكنه لا يزال يواجه تحديات لتحقيق التوافر الكامل، وتُعاني المدارس الخاصة المجانية من نقص حاد بينما تظهر المدارس الخاصة غير المجانية أداءً أفضل، ويظهر بيروت وجبل لبنان أفضل أداء نسبياً بينما يواجه الشمال والجنوب تحديات أكبر.

السؤال : هل تحتوي الصفوف على الحواسيب (Computers)

الحلقة: رياض الأطفال

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٨)

القطاع الرسمي : تتفاوت نسب توافر الحواسيب بشكل ملحوظ بين المحافظات. في بيروت، ذكر ٣٧.٥٪ من المستجيبين أنها "غير متوفرة"، و ٣٧.٥٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)". جبل لبنان ضواحي يظهر نقصاً واضحاً حيث تصل نسبة "غير متوفرة (تحت الطلب)" إلى ٧٢.٧٪. في الشمال، ذكر ٣١.٤٪ من المستجيبين "غير متوفرة" و ٢٨.٦٪ "متوفرة جزئياً"، مما يبرز تبايناً في التوافر. البقاع يُظهر نسبة ٣٠.٨٪ لكل من "غير متوفرة" و "غير متوفرة (تحت الطلب)"، مع ١٥.٤٪ "متوفرة بالكامل". في الجنوب، هناك نقص كبير حيث ٤٦.٧٪ "هي غير متوفرة"، مع ٦.٧٪ فقط "متوفرة بالكامل". بعلبك الهرمل تسجل ٣٦.٤٪ "غير متوفرة"، مع نسب صغيرة من التوافر الكامل.

القطاع الخاص المجاني : تظهر بيروت نقصًا حادًا بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". جبل لبنان ضواحي وبعبك الهرمل يظهران توازنًا نسبيًا، حيث ٢٥٪ و ٣٣.٣٪ على التوالي "متوفرة بالكامل". في الشمال، ذكر ٥٠٪ من المستجيبين أنها "غير متوفرة (تحت الطلب)"، مع ١٦.٧٪ "متوفرة جزئيًا". الجنوب يحقق نسبة ١٠٠٪ "متوفرة بالكامل"، وهو الأداء الأفضل في هذا القطاع.

القطاع الخاص غير المجاني: يُبرز نتائج إيجابية نسبيًا في بعض المناطق. في بيروت، ذكر ٣٣.٣٪ من المستجيبين أنها "متوفرة بالكامل". جبل لبنان (ضواحي) يظهر ٣٩.٤٪ "متوفرة بالكامل"، بينما في الشمال ٣٨.٥٪ "متوفرة جزئيًا". البقاع يُظهر توازنًا حيث ٣٣.٣٪ "متوفرة جزئيًا"، و ٢٢.٢٪ "متوفرة بالكامل". الجنوب يسجل ٢٨.٦٪ "متوفرة بالكامل".

مدارس الأونروا: تسجل أداءً متواضعًا مع نقص واضح في التوافر. في جبل لبنان ضواحي، ١٠٠٪ من المدارس "متوفرة بالكامل"، بينما الشمال يعاني من غياب كامل للتوافر بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". الجنوب يُظهر توزيعًا متساويًا بين "غير متوفرة (تحت الطلب)" و "متوفرة جزئيًا".

مقارنة حسب المحافظات

في بيروت، القطاع الرسمي يسجل ٣٧.٥٪ "غير متوفرة" و "غير متوفرة (تحت الطلب)"، بينما القطاع الخاص المجاني يعاني من نقص حاد بنسبة ١٠٠٪ "غير متوفرة". القطاع الخاص غير المجاني يحقق أداءً جيدًا مع ٣٣.٣٪ "متوفرة بالكامل".

في جبل لبنان ضواحي، القطاع الرسمي يُظهر نقصًا كبيرًا بنسبة ٧٢.٧٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)"، بينما القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني يظهران توافرًا أفضل نسبيًا مع ٢٥٪ و ٣٩.٤٪ "متوفرة بالكامل" على التوالي.

في الشمال، القطاع الرسمي يسجل ٣١.٤٪ "غير متوفرة"، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر نقصًا ملحوظًا بنسبة ٥٠٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)". القطاع الخاص غير المجاني يُبرز توازنًا نسبيًا مع ٣٨.٥٪ "متوفرة جزئيًا".

في البقاع، القطاع الرسمي يسجل ٣٠.٨٪ "غير متوفرة"، مع ١٥.٤٪ فقط "متوفرة بالكامل". القطاع الخاص المجاني يظهر توزيعًا متساويًا بين الفئات، بينما القطاع الخاص غير المجاني يحقق أداءً إيجابيًا بنسبة ٣٣.٣٪ "متوفرة جزئيًا".

في الجنوب، القطاع الرسمي يظهر نقصًا كبيرًا بنسبة ٤٦.٧٪ "غير متوفرة"، بينما القطاع الخاص المجاني يحقق ١٠٠٪ "متوفرة بالكامل". القطاع الخاص غير المجاني يسجل ٢٨.٦٪ "متوفرة بالكامل".

استنتاج

تُظهر البيانات تباينًا كبيرًا في توافر الحواسيب بين القطاعات والمحافظات. القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير في العديد من المحافظات، خاصة في جبل لبنان ضواحي والشمال. القطاع الخاص المجاني يُظهر نقصًا حادًا في بعض المناطق مثل بيروت، بينما القطاع الخاص غير المجاني يُبرز أداءً إيجابيًا نسبيًا في بعض المحافظات مثل الجنوب وجبل لبنان ضواحي. لتحسين التوافر، يجب تعزيز الاستثمارات في المناطق الأكثر احتياجًا مثل الشمال وجبل لبنان ضواحي، مع التركيز على دعم القطاع الرسمي والخاص المجاني لتلبية احتياجات الطلاب بشكل أفضل.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٠)

الوضع العام

القطاع الرسمي:

يشير الوضع العام إلى أن تجهيز صفوف رياض الأطفال في القطاع الرسمي بالحواسيب يعاني من تحديات كبيرة. بلغت نسبة عدم التوفر الكامل (٣١.٨٪)، بينما (٢٩٪) من المستجيبين أفاد بأن الأجهزة غير متوفرة لكنها تحت الطلب. تتوفر الحواسيب بشكل جزئي بنسبة (٢٩٪)، وتتواجد بشكل كامل في كل الصفوف بنسبة ضئيلة (٦.٥٪). هذه الأرقام تؤكد الفجوة الكبيرة في تجهيز المدارس بالبنية التحتية الرقمية.

التعليم الخاص المجاني

تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من مدارس التعليم الخاص المجاني تعاني من نقص في توفر الحواسيب، حيث أفاد (٤١,٩٪) من النظار بعدم توفر الحواسيب كليًا أو أنها غير متوفرة ولكنها تحت الطلب. في المقابل، تتوفر الحواسيب بشكل جزئي في (٣٢,٣٪) من المدارس، بينما أكد (٢٥,٩٪) من النظار توفر الحواسيب في معظم أو جميع الصفوف. تعكس هذه الأرقام تفاوتًا

واضحًا في تجهيز المدارس، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية ودعم المدارس في توفير التكنولوجيا بشكل شامل ومستدام.

التعليم الخاص غير المجاني

تشير النتائج إلى أن نسبة لا بأس بها من مدارس التعليم الخاص غير المجاني تعاني من نقص في توفر الحواسيب، حيث أفاد (٣٢,٤٪) من النظار بعدم توفر الحواسيب كليًا أو أنها غير متوفرة ولكنها تحت الطلب. في المقابل، تتوفر الحواسيب بشكل جزئي في (٣١,٦٪) من المدارس. في المقابل أفاد (٢٤,٨٪) من النظار توفر الحواسيب في جميع الصفوف، وأكد (١١,١٪) من النظار توفر الحواسيب في معظم أو جميع الصفوف. هذه النتيجة تسلط الضوء على ضرورة تحسين البنية التكنولوجية في المؤسسات التعليمية.

الأونروا

(٣٣,٣٪) من النظار في الأونروا أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة بالكامل في الصفوف الدراسية، ونسبة (٣٣,٣٪) أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة لكن تحت الطلب، ونسبة (٣٣,٣٪) أكدوا أن الحواسيب متوفرة جزئيًا (يتم نقلها من صف إلى آخر).

بحسب المحافظات

القطاع الرسمي

مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو عدم التوفر لكن تحت الطلب هو (٦٠,٨٪) وهي نسبة عالية وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها.

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- البقاع: تعتبر من أفضل المحافظات حيث سجلت نسبة (٢٧,٨٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، وهي النسبة الأعلى في هذا السياق.
- النبطية: نسبة (١٣,٠٪) من المدارس توفر الحواسيب في كل الصفوف.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- النسبة الأكبر من عدم التوفر: تتراوح نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب بين (٢٥,٠٪) في الجنوب و(٤٧,١٪) في جبل لبنان (الضواحي) وبعبك- الهرمل، مما يشير إلى أن المشكلة هي سمة مشتركة في معظم المناطق.
- الطلب على الحواسيب: في العديد من المحافظات، مثل بيروت وبعبك- الهرمل، هناك طلب واضح على الحواسيب حيث سجلت نسبة (٣٦,٤٪) في بيروت و(٣٥,٣٪) في بعبك- الهرمل، ما يعكس استعدادًا للمستقبل لتحسين الوضع وتوفير هذه التجهيزات.

التحديات المستقبلية والفرص:

- غالبية المناطق تظهر طلبًا على الحواسيب (تحت الطلب)، مثل بيروت وبعبك- الهرمل، ما يشير إلى أن هناك جهودًا قيد التنفيذ لتحسين هذا الوضع في المستقبل.
- المناطق مثل بيروت وبعبك- الهرمل تمثل تحديًا كبيرًا في توفير الحواسيب، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتجهيز المدارس بهذه التقنيات.

التعليم الخاص المجاني

مجموع نسبة عدم التوفر الكلي أو غير متوفر لكن تحت الطلب: تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب أو التي تعتمد على الطلب لتوفيرها في القطاع الخاص - التعليم المجاني نحو (٤١,٩٪)، وهي نسبة عالية، مما يشير إلى ضرورة بذل جهود كبيرة لتوفير هذه الأجهزة في المستقبل.

أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- عكار: تعتبر المنطقة الأفضل حيث سجلت نسبة (٥٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف، مما يعكس توافر جيد لتقنيات التعليم.
- جبل لبنان (الضواحي): سجلت هذه المنطقة نسبة (٤٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف.

أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- بيروت وبعبك الهرمل: تعد من المناطق الأقل توفيرا للحواسيب في كل الصفوف، حيث سجلت نسبة (١٠٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب في صفوف رياض الأطفال.
- الجنوب: سجل نسبة (١٠٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب منها (٥٠٪) تحت الطلب، مما يعكس نقصاً كبيراً في توفر هذه الأجهزة.

التحديات والفرص المستقبلية:

- التحديات: العديد من المناطق مثل بيروت، بعبك الهرمل، والجنوب تعاني من نقص حاد في الحواسيب في صفوف رياض الأطفال، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتوفيرها.
- الفرص: بعض المناطق مثل عكار وجبل لبنان (الضواحي) تظهر توفر الحواسيب بشكل جيد، مما يشير إلى إمكانية تعزيز هذه الجهود وتحقيق تطور في باقي المناطق مع زيادة الطلب الواضح على هذه الأجهزة.

التعليم الخاص غير المجاني

نسبة عدم التوفر الكلي أو تحت الطلب: تظهر البيانات أن نسبة المدارس التي لا تتوفر لديها الحواسيب أو التي تعتمد للحصول عليها تبلغ (٣٢,٤٪) بشكل إجمالي. هذه النسبة تشير إلى حاجة ماسة لتحسين تجهيز المدارس بالحواسيب في مختلف المناطق. أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب:

- بيروت: سجلت نسبة (٤٤,٤٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن في التغطية التكنولوجية.
- جبل لبنان (ما عدا الضواحي): سجلت نسبة (٤١,٧٪) من المدارس التي تمتلك الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحسناً في هذا المجال رغم وجود التحديات.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:

- عكار والجنوب: حيث تُظهر البيانات أن نسبة كبيرة من الصفوف في عكار والجنوب تقتصر على الحواسيب بشكل كامل، مع وجود طلب كبير عليها.

التحديات المستقبلية والفرص:

- الطلب الكبير على الحواسيب: تظهر العديد من المناطق (مثل بعبك- الهرمل، وجبل لبنان (الضواحي)) طلباً ملحوظاً على الحواسيب، مما يشير إلى أن هناك استعداداً لتحسين الوضع التكنولوجي في المستقبل.
- تحديات التوفير في عكار والجنوب: تمثل عكار والجنوب التحديات الأكبر في توفير الحواسيب، ويجب التركيز على هذه المناطق لتلبية احتياجات المدارس.

الأونروا

- جبل لبنان (الضواحي):
- نسبة (٥٠٪): أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة
- نسبة (٥٠٪): أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة لكن تحت الطلب.
- الجنوب:
- نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن الحواسيب متوفرة جزئياً.

الاستنتاجات الرئيسية

النسب الإجمالية لتوفر الحواسيب في صفوف رياض الأطفال:

• القطاع الرسمي:

- نسبة توفر الحواسيب بشكل كامل في صفوف رياض الأطفال ضعيفة، حيث بلغت نسبة المدارس التي لا تحتوي على الألواح التفاعلية بالكامل (٣١,٨٪).
- هناك نسبة (٢٩,٠٪) من المدارس التي ليس لديها الحواسيب بشكل دائم لكنها تحت الطلب، مما يشير إلى وجود استعداد لتوفيرها مستقبلاً.

• التعليم الخاص المجاني:

- نسبة توفر الحواسيب في الصفوف أقل مقارنة بالقطاع الخاص غير المجاني، حيث بلغت نسبة عدم التوفر (٢٥,٨٪).
- نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب أو تحت الطلب مرتفعة (٤١,٩٪)، مما يعكس تحديات في تجهيز المدارس في هذا القطاع.

• التعليم الخاص غير المجاني:

- نسبة توفر الحواسيب في الصفوف الدراسية في التعليم الخاص غير المجاني هي الأعلى مقارنة بالقطاع الرسمي والتعليم الخاص المجاني، حيث سجلت نسبة (٢٤,٨٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف بينما القطاع الرسمي (٦,٥٪) والتعليم الخاص المجاني (١٩,٤٪).

المحافظات الأفضل من حيث توفر الحواسيب:

• القطاع الرسمي:

- المناطق الأكثر توافراً للحواسيب هي البقاع (نسبة ٢٧,٨٪) والنبطية (نسبة ١٣,٠٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف.

• التعليم الخاص المجاني:

- المناطق الأكثر توافراً للألواح التفاعلية في التعليم الخاص المجاني تشمل عكار (٥٠٪) وجبل لبنان (الضواحي) (٤٠٪)، مما يشير إلى تفاوت كبير بين المناطق.

• التعليم الخاص غير المجاني:

- في التعليم الخاص غير المجاني، جبل لبنان (الضواحي) سجل أعلى نسبة (٢٨,١٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف.

المحافظات الأضعف من حيث توفر الحواسيب:

• القطاع الرسمي:

- سجلت بيروت وعكار وبعلبك-الهرمل (نسبة ٠٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف. تعاني هذه المحافظات من نقص كبير في الحواسيب

• التعليم الخاص المجاني:

- سجلت بيروت، والشمال، والبقاع، والجنوب، وبعلبك-الهرمل نسبة (٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحديات أكبر في هذا القطاع.

• التعليم الخاص غير المجاني:

- سجلت الجنوب، وعكار نسبة (٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحديات أكبر في هذا القطاع..

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٠)

في قطاع التعليم الرسمي (المدارس الرسمية)، هناك تفاوت كبير في توفر الألواح التفاعلية والحواسيب بين المناطق وذلك وفق إجابات المنسقين.

في بيروت، تقتقر ٥٠٪ من المدارس إلى الألواح التفاعلية بينما ٥٠٪ منها توفرها بشكل جزئي، مع محدودية في توفر الحواسيب. في جبل لبنان (الضواحي)، تقتقر ٣٣.٣٪ من المدارس إلى الألواح التفاعلية و ٦٦.٧٪ توفرها بشكل جزئي، مع تحديات مشابهة في توفر الحواسيب.

أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن ٥.١٪ من المدارس تقتقر إلى الألواح، بينما توفر ٤٦.٢٪ منها بشكل جزئي، مما يدل على الحاجة لتحسين الموارد. في الشمال، ٤٠٪ من المدارس تقتقر إلى الألواح التفاعلية مع وجود نفس النسبة تقريباً في الحواسيب. أما في البقاع، فإن ٣٠٪ من المدارس تقتقر إلى الألواح مع نسبة مشابهة تقتقر للحواسيب.

وفي الجنوب، تقتقر ٥٠٪ من المدارس إلى الألواح التفاعلية، مع ملاحظة نقص في الحواسيب أيضاً. في النبطية، تقتقر ٦٠٪ من المدارس إلى الألواح، مما يعكس فجوة حرجية في الموارد التعليمية.

في عكار، تقتقر ١٥.٤٪ من المدارس إلى الألواح مع تحديات مشابهة في الحواسيب. أما بعلبك الهرمل، فإن ٢٢.٢٪ من المدارس تقتقر إلى الألواح، مما يُظهر الحاجة للاستثمار في التكنولوجيا التعليمية.

في القطاع الخاص - المدارس المجانية، تعاني المدارس من نقص حاد في الموارد. في بيروت، جميع الصفوف (١٠٠٪) تقتقر إلى الحواسيب، مما يُظهر عجزاً شديداً في الموارد التكنولوجية. في جبل لبنان (الضواحي)، تقتقر ٢٠٪ من المدارس إلى الحواسيب، مع توفر جزئي في المدارس المتبقية. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن نسبة كبيرة تقتقر للحواسيب، مما يشير إلى الحاجة لتحسين البنية التحتية. في الشمال، ٥٠٪ من الصفوف تقتقر للحواسيب، مما يعزز الفجوة في الموارد التكنولوجية. أما في البقاع، فإن جميع المدارس تُبلغ عن نقص تام في الحواسيب، مما يُظهر الحاجة الماسة للتدخل. وفي الجنوب، هناك نمط مشابه، حيث تقتقر ٢٠٪ من المدارس إلى الحواسيب، بينما تُظهر المدارس الأخرى وصولاً جزئياً. في النبطية، كل من المدارس المجانية والرسمية تُظهر عجزاً كبيراً في توفر الحواسيب.

أما القطاع الخاص - غير مجاني، في بيروت، تقتقر ٢٥٪ من الصفوف إلى الحواسيب، بينما تُظهر المدارس الأخرى درجات متفاوتة من التوفر. في جبل لبنان (الضواحي)، نسبة صغيرة فقط لديها وصول كامل للحواسيب، ومعظم المدارس تواجه تحديات في هذا المجال. وفي الشمال، تُلاحظ اتجاهات مماثلة مع العديد من المدارس التي تقتقر للموارد الكافية.

استنتاج

بالنسبة للتعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال)، فإن المدارس الرسمية تُظهر فجوات كبيرة في العديد من المناطق مثل بيروت، جنوب لبنان، والنبطية، حيث تقتقر ٥٠٪ أو أكثر من المدارس إلى الألواح التفاعلية والحواسيب، مما يعكس فجوة كبيرة في التكنولوجيا. بعض المناطق مثل جبل لبنان (خارج الضواحي) وعكار تُظهر توفراً جزئياً، ولكن الوضع العام لا يزال مقلماً.

أما المدارس الخاصة المجانية، فإنها تُظهر نقصاً حاداً في العديد من المناطق، بما في ذلك بيروت والبقاع، حيث تُبلغ عن نقص تام في الحواسيب، مما يُظهر حاجة ماسة للتدخل. بالنسبة للمدارس الخاصة غير المجانية، فإنها تُظهر توفراً أفضل للحواسيب مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن التحديات لا تزال قائمة، خاصة في الضواحي والمناطق الشمالية.

الجواب الرابع: المعلم (سؤال رقم ٩)

بالنسبة لتوافر الحواسيب في الصفوف الدراسية بحسب المحافظات وقطاع التعليم في رياض الأطفال وفق إجابات المعلمين، أظهرت النتائج الإجمالية على صعيد كل المدارس أن ٢٣.٥٪ من المدارس غير متوفرة بها حواسيب، و ٢١.٧٪ تحتاج إلى حواسيب وتُعتبر "تحت الطلب"، بينما ٢٩.٦٪ من الحواسيب متوفرة جزئياً ويتم نقلها بين الصفوف. أما بالنسبة للمدارس التي تتوفر فيها الحواسيب بشكل أكبر، فإن ١٦.٨٪ منها تحتوي على حواسيب في معظم الصفوف، و ٨.٤٪ تحتوي على حواسيب في كل الصفوف.

في محافظة بيروت، في القطاع الرسمي، تقتقر ٤٣.٣٪ من المدارس إلى الحواسيب، بينما ٦.٧٪ فقط تتوفر فيها الحواسيب في معظم الصفوف. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ١٥.٣٪ من المدارس غير مزودة، في حين أن ١٨.٦٪ تحتوي على حواسيب في جميع الصفوف.

في جبل لبنان (الضواحي) في القطاع الرسمي، ١٥.٠٪ من المدارس غير مزودة بالحواسيب، بينما ٢٦.٧٪ تحتوي على حواسيب في معظم الصفوف. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ١٣.١٪ من المدارس غير مزودة، بينما ٤٢.٣٪ تحتوي على حواسيب في معظم الصفوف.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) في القطاع الرسمي، تقتقر ١٥.٩٪ من المدارس إلى الحواسيب، بينما ١٣.٤٪ تحتوي على حواسيب في كل الصفوف. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ١٤.٥٪ من المدارس غير مزودة، بينما ٣٢.٣٪ تحتوي على حواسيب في معظم الصفوف.

في محافظة الشمال، في القطاع الرسمي، تقتقر ٣١.٥٪ من المدارس إلى الحواسيب، بينما ١٠.٠٪ تحتوي على حواسيب في جميع الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٢٤.٠٪ من المدارس غير مزودة، بينما ٣٠.٠٪ تحتوي على حواسيب في معظم الصفوف.

في محافظة البقاع، في القطاع الرسمي، تقتقر ٢٥.٥٪ من المدارس إلى الحواسيب، بينما ١٢.٢٪ تحتوي على حواسيب في جميع الصفوف. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ١٩.٦٪ من المدارس غير مزودة، بينما ٢١.٤٪ تحتوي على حواسيب في معظم الصفوف.

في محافظة الجنوب، في القطاع الرسمي، تقتقر ٢٢.١٪ من المدارس إلى الحواسيب، بينما ٦.٦٪ تحتوي على حواسيب في جميع الصفوف. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣١.٣٪ من المدارس غير مزودة، بينما ٦.٣٪ تحتوي على حواسيب في معظم الصفوف.

في محافظة النبطية، في القطاع الرسمي، تقتقر ٢١.٤٪ من المدارس إلى الحواسيب، بينما ٨.٠٪ تحتوي على حواسيب في جميع الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، ١٢.٥٪ من المدارس غير مزودة، بينما ٢٥.٠٪ تحتوي على حواسيب في معظم الصفوف.

في محافظة عكار، في القطاع الرسمي، تقتقر ٣٣.١٪ من المدارس إلى الحواسيب، بينما ٣.٦٪ تحتوي على حواسيب في جميع الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، فإن ١٧.٢٪ من المدارس غير مزودة، بينما ٤.٧٪ تحتوي على حواسيب في معظم الصفوف.

في محافظة بعلبك - الهرمل، في القطاع الرسمي، تقتقر ٢٦.٠٪ من المدارس إلى الحواسيب، بينما ٥.٢٪ تحتوي على حواسيب في جميع الصفوف. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٦.١٪ من المدارس غير مزودة، بينما ١٩.٤٪ تحتوي على حواسيب في معظم الصفوف.

استنتاج

تشير النتائج من وجهة نظر المعلمين، إلى وجود فجوات كبيرة في توفر الحواسيب في الصفوف الدراسية لرياض الأطفال في جميع المحافظات، حيث تعاني ٢٣.٥٪ من المدارس من غياب الحواسيب تمامًا، و ٢٩.٦٪ تعتمد على الحواسيب المتوفرة جزئيًا والتي يتم نقلها بين الصفوف. تظهر التحديات بشكل أكبر في القطاع الرسمي مقارنة بالخاص، خاصة في مناطق مثل بيروت والشمال وعكار، حيث يتراوح نقص الحواسيب بين ٣١.٥٪ و ٤٣.٣٪. في المقابل، يتميز القطاع الخاص غير المجاني بتوفر نسبي أفضل للحواسيب، خصوصًا في جبل لبنان (الضواحي) حيث تصل النسبة إلى ٤٢.٣٪ في معظم الصفوف. بشكل عام، يعكس هذا الوضع حاجة ملحة للاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتحسين وصول الحواسيب للمدارس في مختلف القطاعات والمناطق.

السؤال هل تحتوي الصفوف على الحواسيب (Computers)

الحلقة الأولى من التعليم الأساسي

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٨)

القطاع الرسمي : يُظهر تفاوتًا ملحوظًا في توافر الحواسيب عبر المحافظات. في بيروت، نصف المدارس لديها حواسيب "متوفرة جزئيًا"، بينما الأخرى موزعة بين "غير متوفرة" و"غير متوفرة (تحت الطلب)". في جبل لبنان ضواحي، ٦٣.٦٪ من المدارس تُصنف ضمن "غير متوفرة (تحت الطلب)"، وهو ما يبرز نقصًا حادًا، مع نسبة قليلة جدًا "متوفرة جزئيًا". الشمال لديه نسبة ٢٨.٦٪ "متوفرة جزئيًا" و١٤.٣٪ "متوفرة بالكامل"، مما يشير إلى توزيع معتدل مقارنة بمناطق أخرى. أما البقاع، فحوالي ٣٨.٥٪ من المدارس لديها حواسيب "متوفرة جزئيًا"، في حين أن الجنوب والنبطية يشهدان نسبًا متفاوتة، حيث الجنوب يسجل ٤٠٪ "غير متوفرة"، والنبطية تظهر تحسنًا بنسبة ٢٥٪ "متوفرة بالكامل".

القطاع الخاص المجاني : يعاني من نقص واضح في بعض المناطق. في بيروت، جميع المدارس تُصنف "غير متوفرة" بنسبة ١٠٠٪. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، نصف المدارس لديها حواسيب "متوفرة بالكامل"، مما يجعلها من أفضل المناطق في هذا القطاع. أما الشمال، فإن ٨٣.٣٪ من المدارس "غير متوفرة"، مما يُظهر فجوة كبيرة في التوافر. الجنوب، بالمقابل، يُظهر أداءً جيدًا جدًا، حيث ١٠٠٪ من المدارس لديها حواسيب "متوفرة بالكامل". البقاع يسجل توزيعًا متساويًا بين الفئات الثلاث: "غير متوفرة"، "متوفرة جزئيًا"، و"متوفرة بالكامل".

القطاع الخاص غير المجاني: يقدم نتائج متوازنة نسبيًا مقارنة بالقطاعات الأخرى. في بيروت، ٣٣.٣٪ من المدارس "متوفرة بالكامل"، وهو أداء قوي مقارنة ببقية المحافظات. في جبل لبنان ضواحي، حوالي ٣٩.٤٪ من المدارس "متوفرة بالكامل"، بينما الشمال يعاني بشكل كبير حيث ٧٦.٩٪ من المدارس تُصنف "غير متوفرة". البقاع يبرز كتوزيع أكثر توازنًا مع ٤٤.٤٪ "متوفرة جزئيًا" و٢٢.٢٪ "متوفرة بالكامل".

مدارس الأونروا: تظهر تفاوتًا كبيرًا حسب المناطق. في جبل لبنان ضواحي، جميع المدارس (١٠٠٪) تُصنف ضمن "متوفرة بالكامل"، بينما الشمال يعاني من غياب تام للحواسيب (١٠٠٪ "غير متوفرة"). الجنوب يظهر توازنًا بين فئات التوافر المختلفة، حيث ٥٠٪ "غير متوفرة (تحت الطلب)" و٥٠٪ "متوفرة جزئيًا".

مقارنة حسب المحافظات

عند النظر إلى الفروق بين المحافظات، يظهر أن القطاع الرسمي يعاني من نقص حاد في عدة مناطق. بيروت وجبل لبنان ضواحي تسجلان نسبًا مرتفعة لفئة "غير متوفرة (تحت الطلب)"، مما يُبرز الفجوة الكبيرة في توافر الحواسيب. في الشمال، الفئة الأكبر تُصنف ضمن "متوفرة جزئيًا"، مما يُظهر تحسنًا طفيفًا مقارنة بمناطق أخرى مثل الجنوب، الذي يعاني من نقص كبير بنسبة ٤٠٪ "غير متوفرة".

القطاع الخاص المجاني يظهر تناقضًا واضحًا بين المناطق. في بيروت، المدارس تعاني من غياب كامل للحواسيب، بينما الجنوب يحقق نسبة ١٠٠٪ "متوفرة بالكامل". في المقابل، مناطق مثل الشمال والبقاع تقدم نتائج متوازنة، مع توزيع نسبي بين الفئات المختلفة.

أما القطاع الخاص غير المجاني، فيُظهر أداءً متوازنًا نسبيًا في بيروت والبقاع، حيث النسب تتوزع بين "متوفرة جزئيًا" و"متوفرة بالكامل". ومع ذلك، الشمال يعاني بشكل كبير مع أعلى نسبة لفئة "غير متوفرة".

مدارس الأونروا تسجل أداءً متفاوتًا؛ فبعض المناطق مثل جبل لبنان ضواحي تحقق نسبًا جيدة جدًا مع ١٠٠٪ "متوفرة بالكامل"، بينما الشمال يعاني من غياب كامل للحواسيب.

استنتاجات:

تُظهر النتائج تباينًا ملحوظًا في توافر الحواسيب بين المحافظات والقطاعات التعليمية وذلك وفق إجابات المديرين. القطاع الرسمي يعاني من نقص حاد في عدة محافظات، وخاصة بيروت والجنوب. القطاع الخاص المجاني يسجل أداءً ضعيفًا جدًا في بعض المناطق مثل بيروت، بينما يقدم أداءً جيدًا في الجنوب. القطاع الخاص غير المجاني يظهر توازنًا نسبيًا في بعض المناطق مثل

البقاع، لكنه يعاني من نقص كبير في الشمال. مدارس الأونروا تظهر أداءً متبايناً مع نجاح ملحوظ في جبل لبنان ضواحي، وضعف واضح في الشمال. لتحسين الوضع، يجب الاستثمار في المناطق الأكثر احتياجاً مثل الشمال وبيروت، مع دعم إضافي للقطاع الرسمي ومدارس الأونروا.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٠)

الوضع العام

القطاع الرسمي

نسبة عالية من النظار (٢٥,٣٪) أكدت أن الحواسيب غير متوفرة تماماً في الصفوف الدراسية، تليها نسبة (٢٧,٢٪) أشارت إلى أن الحواسيب غير متوفرة لكنها تحت الطلب. مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو عدم التوفر لكن تحت الطلب هو (٥٢,٥٪) وهي نسبة عالية وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها. (١٠,١٪) فقط أشاروا إلى أن الحواسيب متوفرة في كل الصفوف. هذا يعكس تحديات كبيرة في تجهيز صفوف الحلقة الأولى في القطاع الرسمي بالحواسيب، مع وجود جهود محتملة للحصول على هذه التجهيزات في المستقبل.

التعليم الخاص المجاني

تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من مدارس التعليم الخاص المجاني تعاني من نقص في توفر الحواسيب، حيث أفاد (٣٢,٢٪) من النظار بعدم توفر الحواسيب كلياً أو أنها غير متوفرة ولكنها تحت الطلب. في المقابل، تتوفر الحواسيب بشكل جزئي في (٤١,٩٪) من المدارس، بينما أكد (٢٥,٩٪) من النظار توفر الحواسيب في معظم أو جميع الصفوف. تعكس هذه الأرقام تفاوتاً واضحاً في تجهيز المدارس، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية ودعم المدارس في توفير التكنولوجيا بشكل شامل ومستدام.

التعليم الخاص غير المجاني

تشير هذه النتائج إلى أن حوالي (٢٩,١٪) من المدارس لا تتوفر فيها الحواسيب بشكل كافٍ (إما غير متوفرة أو تحت الطلب)، ما يعكس نقصاً كبيراً في توفر هذه التقنية. من جهة أخرى، (٣١,٦٪) من المدارس توفر الحواسيب بشكل جزئي، في حين أن (٣٩,٣٪) من المدارس توفرها في معظم الصفوف أو في جميع الصفوف، مما يشير إلى تفاوت ملحوظ في البنية التحتية التكنولوجية. هذا التفاوت يبرز الحاجة الملحة لتحسين توفير الأجهزة التعليمية في صفوف الحلقة الأولى لضمان تكافؤ الفرص التعليمية.

الأونروا

نسبة (٣٣,٣٪) من النظار في الأونروا أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة بالكامل في الصفوف الدراسية، ونسبة (٣٣,٣٪) أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة لكن تحت الطلب، ونسبة (٣٣,٣٪) أكدوا أن الحواسيب متوفرة جزئياً (يتم نقلها من صف إلى آخر). تشير هذه النتائج إلى أن هناك حاجة ملحة لتحسين توفر الحواسيب في صفوف الحلقة الأولى في الأونروا، حيث يعكس العدد الكبير من المدارس التي تعاني من نقص أو طلب على الحواسيب الحاجة لتوفير هذه الأجهزة بشكل أكبر لضمان تحسين جودة التعليم في المنطقة.

بحسب المحافظات

القطاع الرسمي

مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو عدم التوفر لكن تحت الطلب هو (٥٢,٥٪) وهي نسبة عالية وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها.

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- البقاع: تعتبر من أفضل المحافظات حيث سجلت نسبة (٢٧,٨٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، وهي النسبة الأعلى في هذا السياق.
- جبل لبنان الضواحي: نسبة (١٧,٦٪) من المدارس توفر الحواسيب في كل الصفوف.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- النسبة الأكبر من عدم التوفر: تتراوح نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب بين (١٣,٠٪) في النبطية و(٤١,٢٪) في بعلبك- الهرمل، مما يشير إلى أن المشكلة هي سمة مشتركة في معظم المناطق.
- الطلب على الحواسيب: في العديد من المحافظات، مثل بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي، هناك طلب واضح على الحواسيب حيث سجلت نسبة (٣٦,٤٪) في بيروت و(٣٤,٨٪) في جبل لبنان ما عدا الضواحي، مما يعكس استعدادًا للمستقبل لتحسين الوضع وتوفير هذه التجهيزات.

التحديات المستقبلية والفرص:

- غالبية المناطق تظهر طلبًا على الحواسيب (تحت الطلب)، مثل بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي، مما يشير إلى أن هناك جهودًا قيد التنفيذ لتحسين هذا الوضع في المستقبل.
- المناطق مثل النبطية وبعلبك- الهرمل تمثل تحديًا كبيرًا في توفير الحواسيب، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتجهيز المدارس بهذه التقنيات.

التعليم الخاص المجاني

مجموع نسبة عدم التوفر الكلي أو غير متوفر لكن تحت الطلب: تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب أو التي تعتمد على الطلب لتوفيرها في القطاع الخاص - التعليم المجاني نحو (٣٢,٢٪)، وهي نسبة عالية، مما يشير إلى ضرورة بذل جهود كبيرة لتوفير هذه الأجهزة في المستقبل.

أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- عكار: تعتبر المنطقة الأفضل حيث سجلت نسبة (٥٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف، مما يعكس توافر جيد لتقنيات التعليم.
- جبل لبنان (الضواحي): سجلت هذه المنطقة نسبة (٤٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف.

أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- بيروت وبعلبك الهرمل: تعد من المناطق الأقل توفيرًا للحواسيب في كل الصفوف، حيث سجلت نسبة (١٠٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب في صفوف الحلقة الأولى.

التحديات والفرص المستقبلية:

- التحديات: العديد من المناطق مثل بيروت وبعلبك الهرمل تعاني من نقص حاد في الحواسيب في صفوف الحلقة الأولى، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتوفيرها.
- الفرص: بعض المناطق مثل عكار وجبل لبنان (الضواحي) تظهر توفر الحواسيب بشكل جيد، مما يشير إلى إمكانية تعزيز هذه الجهود وتحقيق تطور في باقي المناطق مع زيادة الطلب الواضح على هذه الأجهزة.

التعليم الخاص غير المجاني

نسبة عدم التوفر الكلي أو تحت الطلب:

- تظهر البيانات أن نسبة المدارس التي لا تتوفر لديها الحواسيب أو التي تعتمد للحصول عليها تبلغ (٢٩,١٪) بشكل إجمالي. هذه النسبة تشير إلى حاجة ماسة لتحسين تجهيز المدارس بالحواسيب في مختلف المناطق.

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب:

- بيروت: سجلت نسبة (٤٤,٤٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن في التغطية التكنولوجية.
- جبل لبنان (ما عدا الضواحي): سجلت نسبة (٤١,٧٪) من المدارس التي تمتلك الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحسنًا في هذا المجال رغم وجود التحديات.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للألواح التفاعلية:

- النبطية وعكار والجنوب: حيث تُظهر البيانات أن نسبة كبيرة من الصفوف في النبطية وعكار والجنوب تقتصر إلى الحواسيب بشكل كامل، مع وجود طلب كبير عليها.
- التحديات المستقبلية والفرص:

- الطلب الكبير على الحواسيب: تظهر العديد من المناطق (مثل بعلبك- الهرمل، وجبل لبنان (الضواحي)) طلباً ملحوظاً على الحواسيب، مما يشير إلى أن هناك استعداداً لتحسين الوضع التكنولوجي في المستقبل.
- تحديات التوفير في النبطية وعكار والجنوب: تمثل النبطية وعكار والجنوب التحديات الأكبر في توفير الحواسيب، ويجب التركيز على هذه المناطق لتلبية احتياجات المدارس.

الأونروا

مقارنة حسب المحافظات:

- جبل لبنان (الضواحي):
 - نسبة (٥٠٪): أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة
 - نسبة (٥٠٪): أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة لكن تحت الطلب.
- الجنوب:
 - نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن الحواسيب متوفرة جزئياً.

الاستنتاجات الرئيسية

النسب الإجمالية لتوفر الحواسيب في صفوف الحلقة الأولى:

- القطاع الرسمي:
 - نسبة توفر الحواسيب بشكل كامل في صفوف الحلقة الأولى ضعيفة، حيث بلغت نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب بالكامل (٥٢,٥٪) منها نسبة (٢٧,٢٪) من المدارس التي ليس لديها الحواسيب لكنها تحت الطلب، مما يشير إلى وجود استعداد لتوفيرها مستقبلاً.
- التعليم الخاص المجاني:
 - نسبة توفر الحواسيب في الصفوف أقل مقارنة بالقطاع الخاص غير المجاني، حيث بلغت نسبة عدم التوفر (١٦,١٪).
 - نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب أو تحت الطلب مرتفعة (٣٢,٢٪)، مما يعكس تحديات في تجهيز المدارس في هذا القطاع.
- التعليم الخاص غير المجاني:
 - نسبة توفر الحواسيب في الصفوف الدراسية في التعليم الخاص غير المجاني هي الأعلى مقارنة بالقطاع الرسمي والتعليم الخاص المجاني، حيث سجلت نسبة (٢٦,٥٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف بينما القطاع الرسمي (١٠,١٪) والتعليم الخاص المجاني (١٩,٤٪).

المحافظات الأفضل من حيث توفر الحواسيب:

- القطاع الرسمي:
 - المناطق الأكثر توافراً للحواسيب هي البقاع (نسبة ٢٧,٨٪) وجبل لبنان (الضواحي) (نسبة ١٧,٦٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف.
- التعليم الخاص المجاني:
 - المناطق الأكثر توافراً للألواح التفاعلية في التعليم الخاص المجاني تشمل عكار (٥٠٪) وجبل لبنان (الضواحي) (٤٠٪)، مما يشير إلى تفاوت كبير بين المناطق.

- **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - في التعليم الخاص غير المجاني، بيروت سجلت أعلى نسبة (٤٤,٤٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف.
- المحافظات الأضعف من حيث التوفر الكامل للحواسيب:
- **القطاع الرسمي:**
 - سجلت عكار (نسبة ٢,٦٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف، تليها بعلبك الهرمل بنسبة (٥,٩٪). تعاني هذه المحافظات من نقص كبير في الحواسيب
- **التعليم الخاص المجاني:**
 - سجلت بيروت، والشمال، والبقاع، والجنوب، وبعلمك-الهرمل نسبة (٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحديات أكبر في هذا القطاع.
- **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - سجلت الجنوب والنبطية وعكار نسبة (٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحديات أكبر في هذا القطاع.
- الفجوات والتحديات في توفر الحواسيب:
- **القطاع الرسمي:**
 - هناك تفاوت كبير بين المناطق، حيث المناطق مثل عكار وبعلمك-الهرمل تعاني من النقص الحاد في الحواسيب.
 - العديد من المدارس تتوجه إلى الحلول المؤقتة مثل نقل الحواسيب من صف إلى آخر.
- **التعليم الخاص المجاني وغير المجاني:**
 - التعليم الخاص المجاني يعاني من نقص كبير في الحواسيب.
 - في التعليم الخاص غير المجاني، هناك توفر نسبي أفضل مقارنة بالقطاع الرسمي، إلا أن بعض المحافظات، مثل الجنوب وعكار، لا تزال تعاني من فجوات كبيرة.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٠)

في تحليل نسب توفر الحواسيب في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، يُظهر القطاع الرسمي في بيروت أن ٢٢.٢٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و٣٣.٣٪ توفرها جزئيًا، و١١.١٪ توفرها في معظم الصفوف. في جبل لبنان (ضواحي)، تبلغ نسبة المدارس غير المزودة بالحواسيب ٢٩.٤٪، بينما ١١.٨٪ فقط توفرها في جميع الصفوف. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن ٥.١٪ فقط من المدارس لا توفر حواسيب، في حين توفر ١٥.٤٪ الحواسيب في جميع الصفوف.

في الشمال، ١٥.٣٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، و٣٢.٢٪ توفرها جزئيًا، في حين أن ١١.٩٪ فقط توفرها في جميع الصفوف. أما في البقاع، فإن ٢٠٪ من المدارس تقتصر للحواسيب، بينما ٢٥٪ توفرها في جميع الصفوف. في الجنوب، ١٦.٧٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، و٣٥.٧٪ توفرها جزئيًا. في النبطية، النسبة الكبرى من المدارس (٥٦.٣٪) تحتاج إلى الحواسيب "تحت الطلب"، في حين توفر ١٢.٥٪ منها الحواسيب في جميع الصفوف.

في عكار، تبلغ نسبة المدارس غير المزودة بالحواسيب ١٥.٤٪، و٧.٧٪ فقط توفر الحواسيب في جميع الصفوف، بينما في بعلبك الهرمل، تصل نسبة المدارس غير المزودة إلى ٢٢.٢٪، وتوفر ١١.١٪ الحواسيب في جميع الصفوف.

بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، في بيروت، جميع المدارس تقتصر للحواسيب، في حين تظهر جيبيل لبنان (الضواحي) أفضلية نسبية حيث ٦٠٪ من المدارس توفرها في جميع الصفوف. في البقاع والجنوب، النسب متفاوتة، مع تقارير عن نقص حاد أو

توفر جزئي. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن بيروت توفر ٢٥٪ من الحواسيب في جميع الصفوف، بينما تصل النسبة في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) إلى ٤٢.١٪. في الشمال والبقاع، تتراوح النسب بين ٢٥٪ و ٤٣.٨٪. أخيراً، في مدارس الأونروا بالشمال، ٥٠٪ من المدارس توفر الحواسيب جزئياً، بينما النصف الآخر يفتقر إليها. بشكل عام، تشير النتائج إلى تفاوت كبير بين المناطق والقطاعات، مما يبرز الحاجة إلى تحسين توزيع الموارد التكنولوجية بشكل أكثر عدلاً وكفاءة.

استنتاج

تظهر النتائج تبايناً كبيراً في توفر الحواسيب بين المناطق والقطاعات التعليمية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي. في القطاع الرسمي، تعاني بيروت وجبل لبنان من نقص كبير في الحواسيب، حيث تتراوح نسب المدارس غير المزودة بين ٥.١٪ و ٢٩.٤٪، مع توفر محدود في معظم الصفوف. في المناطق الريفية مثل النبطية وعكار، تزيد الحاجة الملحة، حيث تعتمد ٥٦.٣٪ من المدارس في النبطية على الطلب الجزئي للحواسيب، بينما توفر ١٢.٥٪ فقط الحواسيب بالكامل. القطاع الخاص المجاني يظهر نقصاً واضحاً، خاصة في بيروت حيث لا تحتوي أي مدرسة على حواسيب، بينما يوفر القطاع الخاص غير المجاني نسباً أفضل تصل إلى ٤٣.٨٪ في البقاع. مدارس الأونروا بالشمال تعاني أيضاً من نقص جزئي وكامل في الحواسيب. هذه الفجوات تشير إلى الحاجة إلى تدخل استراتيجي لتحسين توافر التكنولوجيا وتعزيز العدالة في توزيع الموارد التعليمية.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٩)

فيما يتعلق بتوافر الحواسيب في الصفوف الدراسية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي، تشير البيانات على المستوى الوطني إلى أن ١٩.٨٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٠.٦٪ من المدارس توفرها "تحت الطلب"، بينما ٣١.٦٪ من المدارس تتوفر بها الحواسيب بشكل جزئي حيث يتم نقلها بين الصفوف، و ١٨.٠٪ توفر الحواسيب في معظم الصفوف، و ١٠.٠٪ فقط من المدارس تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف. بالنسبة للقطاعات، يُظهر القطاع الرسمي أعلى نسبة مدارس لا تحتوي على حواسيب بنسبة ٢٣.٦٪، يليه القطاع الخاص المجاني بنسبة ١٥.٣٪، ثم القطاع الخاص غير المجاني بنسبة ١٤.٥٪. في محافظة بيروت، يعاني القطاع الرسمي من نقص كبير حيث لا تحتوي ٣٦.٧٪ من المدارس على حواسيب، في حين أن القطاع الخاص غير المجاني يظهر نسبة أفضل حيث ٢٥.٤٪ من المدارس توفر الحواسيب في معظم الصفوف. في جبل لبنان (الضواحي)، ١٣.٣٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، بينما ٢٦.٧٪ توفرها في معظم الصفوف. القطاع الخاص غير المجاني في نفس المنطقة يُظهر نسباً إيجابية حيث ٤٥.٥٪ من المدارس توفر الحواسيب في معظم الصفوف. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ١٤.٦٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، مقابل ١٧.١٪ توفرها في معظم الصفوف، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ١٤.٥٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٧.٤٪ توفرها في معظم الصفوف. في محافظة الشمال، ٢٥.٢٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، و ١٣.٧٪ تحتوي عليها في جميع الصفوف، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٠.٠٪ من المدارس توفر الحواسيب في معظم الصفوف. في محافظة البقاع، ٢٣.٥٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، و ١٣.٣٪ توفرها في جميع الصفوف، بينما القطاع الخاص غير المجاني يُظهر نسباً مشابهة حيث ١٤.٣٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب و ٢١.٤٪ توفرها في معظم الصفوف. في محافظة الجنوب، ١٨٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، و ٦.٦٪ فقط تحتوي عليها في جميع الصفوف، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ١٢.٥٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١٢.٥٪ توفرها في معظم الصفوف.

في محافظة النبطية، ٢٠.٥٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، و ١٣.٤٪ توفرها في معظم الصفوف، بينما القطاع الخاص غير المجاني يظهر نسباً إيجابية حيث ٢١.٩٪ من المدارس توفر الحواسيب في معظم الصفوف. في عكار، تعاني ٣١.٣٪ من المدارس الرسمية من نقص في الحواسيب، و ٥.٤٪ فقط تحتوي عليها في جميع الصفوف، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ١٤.١٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٦.٣٪ توفرها في معظم الصفوف. أخيراً، في بعلبك - الهرمل، ٢٧.٣٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، و ٦.٥٪ تحتوي عليها في جميع الصفوف، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٢٢.٢٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١٩.٤٪ توفرها في معظم الصفوف.

استنتاج

تظهر البيانات أن توافر الحواسيب في المدارس للحلقة الأولى من التعليم الأساسي يعاني من تباين واضح بين القطاعات والمحافظات. على المستوى الوطني، ١٩.٨٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٠.٦٪ توفرها "تحت الطلب"، بينما ٣١.٦٪ توفرها جزئياً، و ١٨.٠٪ توفرها في معظم الصفوف، و ١٠.٠٪ فقط تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف. القطاع الرسمي يعاني من نقص أكبر، حيث ٢٣.٦٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، مقارنة بـ ١٤.٥٪ في القطاع الخاص غير المجاني و ١٥.٣٪ في القطاع الخاص المجاني. على صعيد المحافظات، بيروت تسجل النسبة الأعلى للمدارس الرسمية التي لا تحتوي على حواسيب بنسبة ٣٦.٧٪، بينما جبل لبنان يظهر نسباً إيجابية نسبياً في القطاع الخاص غير المجاني حيث ٤٥.٥٪ من المدارس توفر الحواسيب في معظم الصفوف. في الشمال والبقاع، توجد نسب أعلى لتوافر الحواسيب جزئياً أو في معظم الصفوف، بينما الجنوب وعكار وبعلبك-الهرمل تسجل نسباً أقل لتوافر الحواسيب بشكل كامل في الصفوف. النقص العام يتركز بشكل أساسي في المدارس الرسمية مقارنة بالقطاع الخاص.

السؤال هل تحتوي الصفوف على الحواسيب (Computers)
الحلقة الثانية من التعليم الأساسي
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٨)
وفق إجابات المديرين، النتائج الإجمالية لجميع المحافظات تظهر أن ٢٢.٩٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٠.١٪ لديها حواسيب "تحت الطلب"، بينما ٣٢.٣٪ من المدارس توفر الحواسيب جزئياً، و ٦.٨٪ توفرها في معظم الصفوف، و ١٧.٩٪ تحتوي على الحواسيب بشكل كامل في جميع الصفوف. بالنسبة للقطاع الرسمي، كانت أعلى نسب "غير متوفرة" في بعلبك الهرمل بنسبة ٣٦.٤٪ والجنوب بنسبة ٤٠٪، مما يعكس نقصاً حاداً في هذه المناطق، بينما سجلت أدنى النسب في جبل لبنان (الضواحي) بنسبة ١٨.٢٪ وبيروت بنسبة ٢٥٪. من جهة أخرى، حققت البقاع وبعلبك الهرمل أعلى نسب للتوافر الكامل بنسبة ١٥.٤٪ و ١٨.٢٪ على التوالي. في القطاع الخاص المجاني، بلغت نسبة "غير متوفرة" في بيروت ١٠٠٪، بينما كانت أقل في المناطق الأخرى. أما التوافر الكامل، فقد حقق أعلى نسب في بعلبك الهرمل بنسبة ٦٦.٧٪ وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) بنسبة ٥٠.٥٪. في القطاع الخاص غير المجاني، سجلت أعلى نسب "غير متوفرة" في الشمال بنسبة ٢٣.١٪ وبعلبك الهرمل بنسبة ٢٠٪. أما التوافر الكامل، فكان الأعلى في جبل لبنان (الضواحي) بنسبة ٣٩.٤٪ وبيروت بنسبة ٣٣.٣٪.

أما في مدارس الأونروا، فقد كانت نسبة "غير متوفرة" مرتفعة في الشمال بنسبة ١٠٠٪، مع تحديات مشابهة في المناطق الأخرى. سجل الجنوب نسبة توافر كامل معتدلة بلغت ٥٠٪.

تحليل المحافظات يوضح أن بيروت سجلت نسبة "غير متوفرة" بلغت ٢٧.٨٪ مع توافر كامل محدود بنسبة ١٦.٧٪. في جبل لبنان (الضواحي)، بلغت نسبة "غير متوفرة" ١٤.٣٪ مع توافر كامل ملحوظ بنسبة ٢٨.٦٪.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، كانت نسبة "غير متوفرة" ١٨.٨٪ مع نسب توافر كامل جيدة بلغت ١٨.٨٪. في الشمال، كانت نسبة "غير متوفرة" الأعلى بنسبة ٢٩.١٪ مع نقص كبير في التوافر الكامل بنسبة ١٢.٧٪. البقاع سجل نسبة "غير متوفرة" متوسطة بلغت ٢٠٪ مع توافر كامل محدود بنسبة ٨٪.

في الجنوب، بلغت نسبة "غير متوفرة" ٢٨٪ مع توافر كامل محدود بنسبة ١٢٪. النبطية سجلت نسبة "غير متوفرة" معتدلة بلغت ١٧.٩٪ مع توافر كامل بنسبة مشابهة. في عكار، كانت نسبة "غير متوفرة" مرتفعة بلغت ٢٨.٦٪ مع توافر كامل معتدل بنسبة ١٧.٩٪. وأخيرًا، في بعلبك الهرمل، بلغت نسبة "غير متوفرة" ٢٦.٣٪ مع توافر كامل جيد بنفس النسبة.

استنتاجات:

١. التوفر الجزئي للحواسيب يمثل النسبة الأعلى في معظم المحافظات، ما يشير إلى حلول مؤقتة أو استخدام محدود للحواسيب.
٢. البقاع والجنوب أظهرتا نسبا أعلى في التوفر الجزئي مقارنة ببقية المحافظات.
٣. هناك فجوة كبيرة في التوفر الكامل للحواسيب، خاصة في المناطق الريفية مثل بعلبك-الهرمل وعكار.

الجواب الثاني: الناظر (سؤال رقم ١٠)

الوضع العام

القطاع الرسمي:

نسبة عالية من الناظر (٢٤,٤٪) أكدت أن الحواسيب غير متوفرة تمامًا في الصفوف الدراسية، تليها نسبة (٢٦,٣٪) أشارت إلى أن الحواسيب غير متوفرة لكنها تحت الطلب. مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو عدم التوفر لكن تحت الطلب هو (٥٠,٧٪) وهي نسبة عالية وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها. في المقابل، أشار (١٠,٦٪) من الناظر أن الحواسيب متوفرة في كل الصفوف.

التعليم الخاص المجاني

تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من مدارس التعليم الخاص المجاني تعاني من نقص في توفر الحواسيب، حيث أفاد (٣٢,٢٪) من الناظر بعدم توفر الحواسيب كليًا أو أنها غير متوفرة ولكنها تحت الطلب. في المقابل، تتوفر الحواسيب بشكل جزئي في (٤١,٩٪) من المدارس، بينما أكد (٢٥,٩٪) من الناظر توفر الحواسيب في معظم أو جميع الصفوف. تعكس هذه الأرقام تفاوتًا واضحًا في تجهيز المدارس، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية ودعم المدارس في توفير التكنولوجيا بشكل شامل ومستدام.

التعليم الخاص غير المجاني

تشير هذه النتائج إلى أن حوالي (٢٩,١٪) من المدارس لا تتوفر فيها الحواسيب بشكل كافٍ (إما غير متوفرة أو تحت الطلب)، ما يعكس نقصًا كبيرًا في توفر هذه التقنية. من جهة أخرى، (٣٢,٥٪) من المدارس توفر الحواسيب بشكل جزئي، في حين أن (٣٨,٤٪) من المدارس توفرها في معظم الصفوف أو في جميع الصفوف، مما يشير إلى تفاوت ملحوظ في البنية التحتية التكنولوجية. هذا التفاوت يبرز الحاجة الملحة لتحسين توفير الأجهزة التعليمية في صفوف الحلقة الثانية لضمان تكافؤ الفرص التعليمية.

الأونروا

نسبة (٣٣,٣٪) من الناظر في الأونروا أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة بالكامل في الصفوف الدراسية، ونسبة (٣٣,٣٪) أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة لكن تحت الطلب، ونسبة (٣٣,٣٪) أكدوا أن الحواسيب متوفرة جزئيًا (يتم نقلها من صف إلى آخر).

تشير هذه النتائج إلى أن هناك حاجة ملحة لتحسين توفر الحواسيب في صفوف الحلقة الثانية في الأونروا، حيث يعكس العدد الكبير من المدارس التي تعاني من نقص أو طلب على الحواسيب الحاجة لتوفير هذه الأجهزة بشكل أكبر لضمان تحسين جودة التعليم في المنطقة.

حسب المحافظات

القطاع الرسمي

- مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو عدم التوفر لكن تحت الطلب هو (٥٠,٧٪) وهي نسبة عالية وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها.

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- البقاع: تعتبر من أفضل المحافظات حيث سجلت نسبة (٣٣,٣٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، وهي النسبة الأعلى في هذا السياق.
- جبل لبنان الضواحي: نسبة (١٧,٦٪) من المدارس توفر الحواسيب في كل الصفوف.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- النسبة الأكبر من عدم التوفر: تتراوح نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب بين (١٣,٠٪) في النبطية و(٣٥,٣٪) في بعلبك - الهرمل وجبل لبنان ضواحي، مما يشير إلى أن المشكلة هي سمة مشتركة في معظم المناطق.
- الطلب على الحواسيب: في العديد من المحافظات، مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي وبعلبك - الهرمل، هناك طلب واضح على الحواسيب حيث سجلت نسبة (٣٤,٨٪) في جبل لبنان ما عدا الضواحي و(٢٩,٤٪) في بعلبك - الهرمل، ما يعكس استعدادًا للمستقبل لتحسين الوضع وتوفير هذه التجهيزات.

التحديات المستقبلية والفرص:

- غالبية المناطق تظهر طلبًا على الحواسيب (تحت الطلب)، مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي وبعلبك - الهرمل، ما يشير إلى أن هناك جهودًا قيد التنفيذ لتحسين هذا الوضع في المستقبل.
- المناطق مثل النبطية وبعلبك - الهرمل تمثل تحديًا كبيرًا في توفير الحواسيب، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتجهيز المدارس بهذه التقنيات.

التعليم الخاص المجاني

- مجموع نسبة عدم التوفر الكلي أو غير متوفر لكن تحت الطلب: تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب أو التي تعتمد على الطلب لتوفيرها في القطاع الخاص - التعليم المجاني نحو (٣٢,٢٪)، وهي نسبة عالية، مما يشير إلى ضرورة بذل جهود كبيرة لتوفير هذه الأجهزة في المستقبل.

أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- عكار: تعتبر المنطقة الأفضل حيث سجلت نسبة (٥٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف، مما يعكس توافر جيد لتقنيات التعليم.
- جبل لبنان (الضواحي): سجلت هذه المنطقة نسبة (٤٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف.

أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- بيروت وبعلبك الهرمل: تعد من المناطق الأقل توفيرًا للحواسيب في كل الصفوف، حيث سجلت نسبة (١٠٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب في صفوف الحلقة الثانية.

التحديات والفرص المستقبلية:

- **التحديات:** العديد من المناطق مثل بيروت وبعبك الهرمل تعاني من نقص حاد في الحواسيب في صفوف الحلقة الثانية، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتوفيرها.
- **الفرص:** بعض المناطق مثل عكار وجبل لبنان (الضواحي) تظهر توفر الحواسيب بشكل جيد، مما يشير إلى إمكانية تعزيز هذه الجهود وتحقيق تطور في باقي المناطق مع زيادة الطلب الواضح على هذه الأجهزة.
- التعليم الخاص غير المجاني**
- **نسبة عدم التوفر الكلي أو تحت الطلب:**
- تظهر البيانات أن نسبة المدارس التي لا تتوفر لديها الحواسيب أو التي تعتمد للحصول عليها تبلغ (٢٩,١٪) بشكل إجمالي. هذه النسبة تشير إلى حاجة ماسة لتحسين تجهيز المدارس بالحواسيب في مختلف المناطق.
- أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب:**
- **بيروت:** سجلت نسبة (٤٤,٤٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن في التغطية التكنولوجية.
- **جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والشمال:** سجلت نسبة (٣٣,٣٪) من المدارس التي تمتلك الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحسناً في هذا المجال رغم وجود التحديات.
- أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب:**
- **النبطية وعكار:** حيث تُظهر البيانات أن نسبة كبيرة من الصفوف في النبطية وعكار تقتصر على الحواسيب بشكل كامل، مع وجود طلب كبير عليها.
- التحديات المستقبلية والفرص:**
- **الطلب الكبير على الحواسيب:** تظهر العديد من المناطق (مثل بعبك- الهرمل، وجبل لبنان (الضواحي)) طلباً ملحوظاً على الحواسيب، مما يشير إلى أن هناك استعداداً لتحسين الوضع التكنولوجي في المستقبل.
- **تحديات التوفير في النبطية وعكار:** تمثل النبطية وعكار التحديات الأكبر في توفير الحواسيب، ويجب التركيز على هذه المناطق لتلبية احتياجات المدارس.
- الأونروا**
- **جبل لبنان (الضواحي):**
- نسبة (٥٠٪): أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة
- نسبة (٥٠٪): أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة لكن تحت الطلب.
- **الجنوب:**
- نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن الحواسيب متوفرة جزئياً..
- الاستنتاجات الرئيسية**
- النسب الإجمالية لتوفر الحواسيب في صفوف الحلقة الثانية:**
- **القطاع الرسمي:**
- نسبة توفر الحواسيب بشكل كامل في صفوف الحلقة الثانية ضعيفة، حيث بلغت نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب بالكامل (٥٠,٧٪) منها نسبة (٢٦,٣٪) من المدارس التي ليس لديها الحواسيب لكنها تحت الطلب، مما يشير إلى وجود استعداد لتوفيرها مستقبلاً.
- **التعليم الخاص المجاني:**
- نسبة توفر الحواسيب في الصفوف أقل مقارنة بالقطاع الخاص غير المجاني، حيث بلغت نسبة عدم التوفر (١٦,١٪).

- نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب أو تحت الطلب مرتفعة (٣٢,٢٪)، مما يعكس تحديات في تجهيز المدارس في هذا القطاع.
- **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - نسبة توفر الحواسيب في الصفوف الدراسية في التعليم الخاص غير المجاني هي الأعلى مقارنة بالقطاع الرسمي والتعليم الخاص المجاني، حيث سجلت نسبة (٢٥,٦٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف بينما القطاع الرسمي (١٠,٦٪) والتعليم الخاص المجاني (١٩,٤٪).
- المحافظات الأفضل من حيث توفر الحواسيب:**
 - **القطاع الرسمي:**
 - المناطق الأكثر توافراً للحواسيب هي البقاع (نسبة ٣٣,٣٪) وجبل لبنان (الضواحي) (نسبة ١٧,٦٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف.
 - **التعليم الخاص المجاني:**
 - المناطق الأكثر توافراً للحواسيب في التعليم الخاص المجاني تشمل عكار (٥٠٪) وجبل لبنان (الضواحي) (٤٠٪)، مما يشير إلى تفاوت كبير بين المناطق.
 - **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - في التعليم الخاص غير المجاني، بيروت سجلت أعلى نسبة (٤٤,٤٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف.
- المحافظات الأضعف من حيث التوفر الكامل للحواسيب:**
 - **القطاع الرسمي:**
 - سجلت عكار (نسبة ٢,٦٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف، تليها بعلبك الهرمل بنسبة (٥,٩٪). تعاني هذه المحافظات من نقص كبير في الحواسيب
 - **التعليم الخاص المجاني:**
 - سجلت بيروت، والشمال، والبقاع، والجنوب، وبعلبك-الهرمل نسبة (٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحديات أكبر في هذا القطاع.
 - **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - سجلت النبطية وعكار نسبة (٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحديات أكبر في هذا القطاع.
- الفجوات والتحديات في توفر الحواسيب:**
 - **القطاع الرسمي:**
 - هناك تفاوت كبير بين المناطق، حيث المناطق مثل عكار وبعلبك-الهرمل تعاني من النقص الحاد في الحواسيب.
 - العديد من المدارس تتوجه إلى الحلول المؤقتة مثل نقل الحواسيب من صف إلى آخر.
 - **التعليم الخاص المجاني وغير المجاني:**
 - التعليم الخاص المجاني يعاني من نقص كبير في الحواسيب.
 - في التعليم الخاص غير المجاني، هناك توفر نسبي أفضل مقارنة بالقطاع الرسمي، إلا أن بعض المحافظات، مثل النبطية وعكار، لا تزال تعاني من فجوات كبيرة.

وفق إجابات المنسقين،

في القطاع الرسمي، تظهر بيروت أن النسبة الأعلى هي لتوفر الحواسيب جزئياً بنسبة ٣٣.٣٪، بينما لم تتوفر الحواسيب في ٢٢.٢٪ من المدارس.

في جبل لبنان الضواحي، أعلى النسب كانت للتوفر الجزئي بنسبة ٣٥.٣٪، مع عدم توفر الحواسيب في ٢٣.٥٪ من المدارس. أما في جبل لبنان ما عدا الضواحي، فقد أظهرت النتائج أن ٣٨.٥٪ من المدارس تعاني من عدم التوفر (تحت الطلب)، بينما توفرت الحواسيب في كل الصفوف بنسبة ١٥.٤٪. في الشمال، سجل التوفر الجزئي نسبة ٣٣.٩٪، في حين كانت نسبة عدم التوفر (تحت الطلب) ٢٧.١٪. في البقاع، كانت النسبة الأعلى للتوفر الجزئي بنسبة ٣٥٪، مع توفر كامل في كل الصفوف بنسبة ٢٥٪. في الجنوب، ٣٨.١٪ من المدارس سجلت توفراً جزئياً، بينما ٢٨.٦٪ كانت تحت الطلب. أما في النبطية، فقد كانت نصف المدارس تحت الطلب بنسبة ٥٠٪، مع توفر جزئي بنسبة ٢٥٪. في عكار، كانت النسبة الأعلى للتوفر الجزئي بنسبة ٤٢.٣٪، بينما ٢٣.١٪ كانت تحت الطلب. أخيراً، في بعلبك-الهرمل، كانت النسبة الأعلى لعدم التوفر بنسبة ٣٣.٣٪، مع توفر جزئي بنسبة ٢٧.٨٪.

بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، في بيروت، جميع المدارس بنسبة ١٠٠٪ لم توفر الحواسيب. في جبل لبنان الضواحي، ٨٠٪ من المدارس توفرت فيها الحواسيب في كل الصفوف، بينما ٢٠٪ كانت تحت الطلب. أما في جبل لبنان ما عدا الضواحي، فقد توزعت النسب بين التوفر الجزئي والكامل بنسبة ٤٠٪ لكل منهما، مع ٢٠٪ من المدارس توفر جزئياً. في الشمال، كانت ٥٠٪ من المدارس تحت الطلب، و٢٥٪ توفر جزئياً. في البقاع، جميع المدارس بنسبة ١٠٠٪ توفرت فيها الحواسيب جزئياً. في الجنوب، توزعت النسب بين التوفر الجزئي بنسبة ٤٠٪ وتحت الطلب بنسبة ٤٠٪. في النبطية، ٥٠٪ من المدارس توفر جزئياً و ٥٠٪ كانت تحت الطلب. في عكار، توزعت النسب بالتساوي بين عدم التوفر والتوفر الجزئي والتوفر الكامل بنسبة ٣٣.٣٪ لكل منها. في بعلبك-الهرمل، ٥٠٪ من المدارس كانت توفر الحواسيب جزئياً و ٥٠٪ في معظم الصفوف.

في القطاع الخاص غير المجاني، في بيروت، ٢٥٪ من المدارس توفرت فيها الحواسيب في كل الصفوف، و ٣٣.٣٪ لم تتوفر فيها الحواسيب. في جبل لبنان الضواحي، كانت النسبة الأعلى للتوفر الكامل بنسبة ٥٦.٥٪، بينما ٢٣.٩٪ توفر جزئياً. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، توزعت النسب بين التوفر الجزئي والكامل بنسبة ٤٢.١٪ لكل منهما. في الشمال، ٣٢.٣٪ من المدارس توفر جزئياً، و ٣٢.٣٪ أخرى توفرت فيها الحواسيب في كل الصفوف. في البقاع، كانت النسب متساوية بين التوفر الجزئي والكامل بنسبة ٣٧.٥٪ لكل منهما. في الجنوب، ٥٠٪ من المدارس كانت تحت الطلب، و ١٦.٧٪ توفر جزئياً. في النبطية، كانت النسبة الأكبر للتوفر الجزئي بنسبة ٦٣.٦٪، و ١٨.٢٪ توفرت فيها الحواسيب في كل الصفوف. في عكار، ٤٦.٢٪ من المدارس توفر جزئياً، و ٢٣.١٪ في معظم الصفوف. في بعلبك-الهرمل، كانت النسبة الأعلى لعدم التوفر بنسبة ٣٦.٤٪، و ٢٧.٣٪ توفرت فيها الحواسيب في كل الصفوف.

أما في قطاع الأونروا، في الشمال، توزعت النسب بالتساوي بين عدم التوفر والتوفر الجزئي بنسبة ٥٠٪ لكل منهما.

استنتاج

تشير النتائج إلى أن توفر الحواسيب في المدارس يختلف بشكل كبير حسب القطاع والمحافظة. في القطاع الرسمي، يلاحظ أن التوفر الجزئي للحواسيب هو الأكثر شيوعاً، خاصة في عكار والشمال، بينما تعاني بعض المناطق مثل بعلبك-الهرمل من نسب مرتفعة لعدم التوفر. في القطاع الخاص المجاني، هناك تباين كبير، حيث سجلت بعض المناطق مثل جبل لبنان الضواحي نسباً مرتفعة للتوفر الكامل، بينما تعاني مناطق أخرى مثل بيروت من عدم توفر الحواسيب بالكامل. في القطاع الخاص غير المجاني، كان التوفر الكامل شائعاً نسبياً في جبل لبنان الضواحي والبقاع، في حين أظهرت بيروت وبعلبك-الهرمل نسباً ملحوظة لعدم التوفر. أما في قطاع الأونروا، فإن التوفر مقتصر على التوفر الجزئي وعدم التوفر، مما يعكس تفاوتاً واضحاً في الموارد التقنية بين القطاعات المختلفة والمحافظة.

الجواب الرابع : نتائج إجابات المعلم

على المستوى الوطني، تُظهر البيانات أن ١٩.١٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٠.٣٪ تتوفر الحواسيب فيها "تحت الطلب"، بينما ٣٢.٤٪ تتوفر الحواسيب فيها جزئيًا ويتم نقلها بين الصفوف، و ١٨.٣٪ تتوفر الحواسيب في معظم الصفوف، و ١٠.٠٪ فقط تتوفر الحواسيب في جميع الصفوف. حسب نوع القطاع، فإن القطاع الرسمي يعاني من نقص أكبر حيث ٢٣.٢٪ من مدارس لا تحتوي على حواسيب، مقارنةً بـ ١٣.٦٪ في القطاع الخاص غير المجاني و ١٤.٤٪ في القطاع الخاص المجاني. بالنظر إلى المحافظات، تُظهر بيروت نقصًا ملحوظًا في القطاع الرسمي حيث ٣٠.٠٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، بينما تتوفر الحواسيب في معظم الصفوف بنسبة ٢٣.٧٪ في القطاع الخاص غير المجاني. في جبل لبنان (الضواحي)، القطاع الرسمي يُظهر نسبة عدم توفر أقل (١٥.٠٪)، مع توفر ملحوظ للحواسيب في معظم الصفوف بنسبة ٤٥.٥٪ في القطاع الخاص غير المجاني. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، تتوفر الحواسيب في معظم الصفوف بنسبة ١٨.٣٪ في القطاع الرسمي و ٢٧.٤٪ في القطاع الخاص غير المجاني.

في الشمال، يعاني القطاع الرسمي من نقص بنسبة ٢٥.٦٪ من المدارس التي لا تحتوي على حواسيب، مع نسبة توفر في جميع الصفوف تصل إلى ١٢.٢٪. وفي البقاع، ٢٢.٤٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، بينما تصل نسبة التوفر الكامل إلى ١٣.٣٪. في الجنوب، نسبة عدم التوفر في القطاع الرسمي تبلغ ١٨.٠٪، مقابل ١٢.٥٪ في القطاع الخاص غير المجاني.

في النبطية، يعاني القطاع الرسمي من نقص بنسبة ٢٠.٥٪ من المدارس التي لا تحتوي على حواسيب، بينما تصل نسبة التوفر في معظم الصفوف إلى ١٣.٤٪. وفي عكار، تبلغ نسبة عدم التوفر في القطاع الرسمي ٣٠.٧٪، مع توفر محدود في جميع الصفوف بنسبة ٦.٠٪. أما في بعلبك-الهرمل، فإن ٢٤.٧٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، مقابل ١٩.٤٪ في القطاع الخاص غير المجاني، مع توفر محدود في معظم الصفوف.

استنتاج

تُظهر البيانات أن توفر الحواسيب في المدارس على المستوى الوطني يعاني من تحديات كبيرة، حيث إن ١٩.١٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب على الإطلاق، و ٣٢.٤٪ تتوفر فيها الحواسيب جزئيًا ويتم نقلها بين الصفوف، بينما الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف بنسبة منخفضة تبلغ ١٠.٠٪ فقط. القطاع الرسمي يعاني من نقص أكبر مقارنةً بالقطاعين الخاص المجاني والخاص غير المجاني، حيث ٢٣.٢٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، مقابل ١٤.٤٪ و ١٣.٦٪ على التوالي في القطاعين الخاصين. على مستوى المحافظات، تتفاوت نسب التوفر بشكل كبير، حيث تسجل بيروت وجبل لبنان نسبًا أعلى لتوفر الحواسيب في معظم أو جميع الصفوف في القطاع الخاص، بينما تسجل محافظات مثل عكار وبعلبك-الهرمل نسبًا أعلى لعدم توفر الحواسيب، خاصة في القطاع الرسمي. تعكس هذه الأرقام تفاوتًا واضحًا في توزيع الموارد التكنولوجية بين القطاعات والمحافظات، مما يتطلب جهودًا إضافية لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية في المدارس الرسمية والمناطق الأقل حظًا.

السؤال: هل تحتوي الصفوف على الحواسيب (Computers)

الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي

الجواب الأول: المدير (سؤال رقم ١٨)

في القطاع الرسمي، تعاني بعض المناطق من نقص كبير في توفر الحواسيب وفق إجابات المديرين، حيث سجلت أعلى نسب "غير متوفرة" في بعلبك الهرمل بنسبة ٣٦.٤٪ والشمال بنسبة ٣٤.٣٪، بينما كانت النسب الأدنى في جبل لبنان ضواحي بنسبة ١٨.٢٪ وبيروت بنسبة ٢٥.٠٪. أما بالنسبة لتوفر الحواسيب بشكل كامل، فقد سجلت أعلى النسب في البقاع بنسبة ١٥.٤٪ وبيروت بنسبة ٩.١٪.

في القطاع الخاص المجاني، لوحظ أن نسبة "غير متوفرة" بلغت ١٠٠٪ في بيروت، بينما كانت هناك نسب متفاوتة في بقية المناطق. في حين سجلت نسب التوفر الكامل أبرزها في بعلبك الهرمل بنسبة ٣٣.٣٪ وجبل لبنان ما عدا الضواحي بنسبة ٥٠٪.

أما في القطاع الخاص غير المجاني، فقد كانت نسب "غير متوفرة" الأعلى في الشمال بنسبة ٣٠.٨٪ وبعلبك الهرمل بنسبة ٢٠٪. بينما كانت أبرز نسب التوفر الكامل في جبل لبنان ضواحي بنسبة ٤٥.٥٪ وبيروت بنسبة ٣٣.٣٪. في مدارس الأونروا، سجلت أعلى نسب "غير متوفرة" في الشمال بنسبة ١٠٠٪، مما يعكس نقصاً واضحاً في الحواسيب في جميع المناطق. ومع ذلك، سجلت نسب التوفر الكامل أعلى النسب في الجنوب بنسبة ٥٠٪.

على مستوى المحافظات، تعاني المحافظات الريفية مثل عكار وبعلبك-الهرمل من نسب أقل بكثير لتوافر الحواسيب بشكل كامل مقارنة بالمحافظات الكبرى مثل بيروت. ففي بيروت، كانت نسبة "غير متوفرة" ٢٧.٨٪، مع توفر كامل محدود بنسبة ١٦.٧٪. في جبل لبنان، سجلت الضواحي نسبة "غير متوفرة" ١٢.٢٪ مع توفر كامل مرتفع بنسبة ٣٢.٧٪، بينما سجلت المناطق الأخرى في جبل لبنان نسبة "غير متوفرة" ١٨.٨٪ مع نسب توافر كامل جيدة بنفس النسبة.

أما الشمال، فقد سجل أعلى نسبة "غير متوفرة" بنسبة ٤٠٪ مع نقص كبير في التوافر الكامل بنسبة ١٠.٩٪. في البقاع، بلغت نسبة "غير متوفرة" ٢٤٪ مع توفر كامل محدود بنسبة ٨٪. في الجنوب، كانت نسبة "غير متوفرة" ٢٠٪ مع توفر كامل منخفض بنسبة ٨٪. في النبطية، بلغت نسبة "غير متوفرة" ٢١.٤٪ مع توفر كامل معتدل بنسبة ١٤.٣٪. أما في عكار، فقد كانت نسبة "غير متوفرة" مرتفعة بنسبة ٣٢.١٪ مع توفر كامل محدود بنسبة ١٧.٩٪. وأخيراً، في بعلبك الهرمل، بلغت نسبة "غير متوفرة" ٣١.٦٪ مع توفر كامل جيد بنسبة ٢١.١٪.

استنتاجات:

- التوافر الجزئي للحواسيب يمثل النسبة الأكبر في معظم المحافظات، مما يشير إلى محدودية الاستخدام العملي لها.
- المناطق الريفية مثل الشمال وعكار وبعلبك-الهرمل لديها نسب أعلى لعدم توافر الحواسيب مقارنة بالمناطق الحضرية مثل بيروت.
- الحاجة إلى تحسين البنية التحتية في المحافظات الريفية لتوفير الحواسيب وزيادة التوافر بشكل كامل.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٠)

الوضع العام

القطاع الرسمي

نسبة عالية من النظار (٢٦,٧٪) أكدت أن الحواسيب غير متوفرة تماماً في الصفوف الدراسية، يضاف إليها نسبة (٣٢,٣٪) أشارت إلى أن الحواسيب غير متوفرة لكنها تحت الطلب. هذا يعكس تحديات كبيرة في تجهيز صفوف الحلقة الثالثة في القطاع الرسمي بالحواسيب، مع وجود جهود محتملة للحصول على هذه التجهيزات في المستقبل. في المقابل نسبة (٩,٢٪) أشاروا إلى أن الحواسيب متوفرة في كل الصفوف.

التعليم الخاص المجاني

تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من مدارس التعليم الخاص المجاني تعاني من نقص في توفر الحواسيب، حيث أفاد (٥١,٦٪) من النظار بعدم توفر الحواسيب كلياً أو أنها غير متوفرة ولكنها تحت الطلب. في المقابل، تتوفر الحواسيب بشكل جزئي في (٢٩,٠٪) من المدارس، بينما أكد (١٦,١٪) من النظار توفر الحواسيب في جميع الصفوف. تعكس هذه الأرقام تفاوتاً واضحاً في تجهيز المدارس، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية ودعم المدارس في توفير التكنولوجيا بشكل شامل ومستدام.

التعليم الخاص غير المجاني

تشير هذه النتائج إلى أن حوالي (٢٦,٥٪) من المدارس لا تتوفر فيها الحواسيب بشكل كافٍ (إما غير متوفرة أو تحت الطلب)، ما يعكس نقصاً ملحوظاً في توفر هذه التقنية. من جهة أخرى، (٣٤,٢٪) من المدارس توفر الحواسيب بشكل جزئي، في حين أن (٣٩,٣٪) من المدارس توفرها في معظم الصفوف أو في جميع الصفوف، مما يشير إلى تفاوت ملحوظ في البنية التحتية

التكنولوجية. هذا التفاوت يبرز الحاجة الملحة لتحسين توفير الأجهزة التعليمية في صفوف الحلقة الثالثة لضمان تكافؤ الفرص التعليمية.

الأونروا

نسبة (٣٣,٣٪) من النظار في الأونروا أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة لكن تحت الطلب، ونسبة (٦٦,٧٪) أكدوا أن الحواسيب متوفرة جزئياً (يتم نقلها من صف إلى آخر).

- تشير هذه النتائج إلى أن هناك حاجة ملحة لتحسين توفر الحواسيب في صفوف الحلقة الثالثة في الأونروا، حيث يعكس العدد الكبير من المدارس التي تعاني من نقص أو طلب على الحواسيب الحاجة لتوفير هذه الأجهزة بشكل أكبر لضمان تحسين جودة التعليم في المنطقة.

حسب المحافظات

القطاع الرسمي

- مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو عدم التوفر لكن تحت الطلب هو (٥٣,٤٪) وهي نسبة عالية وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها.

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- البقاع: تعتبر من أفضل المحافظات حيث سجلت نسبة (٢٢,٢٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، وهي النسبة الأعلى في هذا السياق.
- جبل لبنان الضواحي: نسبة (١٧,٦٪) من المدارس توفر الحواسيب في كل الصفوف.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- النسبة الأكبر من عدم التوفر: تتراوح نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب بين (١٥,٦٪) في الجنوب و(٣٥,٣٪) في بعلبك- الهرمل وجبل لبنان ضواحي، مما يشير إلى أن المشكلة هي سمة مشتركة في معظم المناطق.

- الطلب على الحواسيب: في العديد من المحافظات، مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي والبقاع، هناك طلب واضح على الحواسيب حيث سجلت نسبة (٣٤,٨٪) في جبل لبنان ما عدا الضواحي و(٣٣,٣٪) في البقاع، ما يعكس استعداداً للمستقبل لتحسين الوضع وتوفير هذه التجهيزات.

التحديات المستقبلية والفرص:

- غالبية المناطق تظهر طلباً على الحواسيب (تحت الطلب)، مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي والبقاع، ما يشير إلى أن هناك جهوداً قيد التنفيذ لتحسين هذا الوضع في المستقبل.
- المناطق مثل الجنوب وبعلبك- الهرمل تمثل تحدياً كبيراً في توفير الحواسيب، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتجهيز المدارس بهذه التقنيات.

التعليم الخاص المجاني

مجموع نسبة عدم التوفر الكلي أو غير متوفر لكن تحت الطلب: تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب أو التي تعتمد على الطلب لتوفيرها في القطاع الخاص - التعليم المجاني نحو (٥١,٦٪)، وهي نسبة عالية، مما يشير إلى ضرورة بذل جهود كبيرة لتوفير هذه الأجهزة في المستقبل.

أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- جبل لبنان (الضواحي): تعتبر المنطقة الأفضل حيث سجلت نسبة (٤٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف.
- عكار: سجلت هذه المنطقة نسبة (٢٥٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف، مما يعكس توافر جيد لتقنيات التعليم.

أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- بيروت وبعبك الهرمل: تعد من المناطق الأقل توفيرا للحواسيب في كل الصفوف، حيث سجلت نسبة (١٠٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب في صفوف الحلقة الثالثة

التحديات والفرص المستقبلية:

- التحديات: العديد من المناطق مثل بيروت وبعبك الهرمل تعاني من نقص حاد في الحواسيب في صفوف الحلقة الثالثة، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتوفيرها.
- الفرص: بعض المناطق مثل جبل لبنان (الضواحي) وعكار تظهر توفر الحواسيب بشكل جيد، مما يشير إلى إمكانية تعزيز هذه الجهود وتحقيق تطور في باقي المناطق مع زيادة الطلب الواضح على هذه الأجهزة.

التعليم الخاص غير المجاني

نسبة عدم التوفر الكلي أو تحت الطلب:

- تظهر البيانات أن نسبة المدارس التي لا تتوفر لديها الحواسيب أو التي تعتمد للحصول عليها تبلغ (٢٦,٥٪) بشكل إجمالي. هذه النسبة تشير إلى حاجة ماسة لتحسين تجهيز المدارس بالحواسيب في مختلف المناطق.

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب:

- بيروت: سجلت نسبة (٤٤,٤٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن في التغطية التكنولوجية.
- جبل لبنان (الضواحي): سجلت نسبة (٣٧,٥٪) من المدارس التي تمتلك الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحسناً في هذا المجال رغم وجود التحديات.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب:

- الجنوب والنبطية وعكار: حيث تُظهر البيانات أن نسبة كبيرة من الصفوف في الجنوب والنبطية وعكار تفتقر إلى الحواسيب بشكل كامل، مع وجود طلب كبير عليها.

التحديات المستقبلية والفرص:

- الطلب الكبير على الحواسيب: تظهر العديد من المناطق (مثل بعبك- الهرمل، وجبل لبنان (الضواحي)) طلباً ملحوظاً على الحواسيب، مما يشير إلى أن هناك استعداداً لتحسين الوضع التكنولوجي في المستقبل.
- تحديات التوفير في الجنوب والنبطية وعكار: تمثل الجنوب والنبطية وعكار التحديات الأكبر في توفير الحواسيب، ويجب التركيز على هذه المناطق لتلبية احتياجات المدارس..

الأونروا

مقارنة حسب المحافظات:

- جبل لبنان (الضواحي):
 - نسبة (٥٠٪): أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة لكن تحت الطلب.
 - نسبة (٥٠٪): أفادوا أن الحواسيب متوفرة جزئياً.
- الجنوب:
 - نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن الحواسيب متوفرة جزئياً.

الاستنتاجات الرئيسية

النسب الإجمالية لتوفر الحواسيب في صفوف الحلقة الثالثة:

- القطاع الرسمي:

- نسبة توفر الحواسيب بشكل كامل في صفوف الحلقة الثالثة ضعيفة، حيث بلغت نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب بالكامل (٥٥,٤٪) منها نسبة (٢٦,٧٪) من المدارس التي ليس لديها الحواسيب لكنها تحت الطلب، مما يشير إلى وجود استعداد لتوفيرها مستقبلاً.
- **التعليم الخاص المجاني:**
 - نسبة توفر الحواسيب في الصفوف أقل مقارنة بالقطاع الخاص غير المجاني، حيث بلغت نسبة عدم التوفر (٣٥,٥٪).
 - نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب أو تحت الطلب مرتفعة (٥١,٦٪)، مما يعكس تحديات في تجهيز المدارس في هذا القطاع.
- **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - نسبة توفر الحواسيب في الصفوف الدراسية في التعليم الخاص غير المجاني هي الأعلى مقارنة بالقطاع الرسمي والتعليم الخاص المجاني، حيث سجلت نسبة (٢٦,٥٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف بينما القطاع الرسمي (٩,٢٪) والتعليم الخاص المجاني (١٦,١٪).
- المحافظات الأفضل من حيث توفر الحواسيب:
 - **القطاع الرسمي:**
 - المناطق الأكثر توافراً للحواسيب هي البقاع (نسبة ٢٢,٢٪) وجبل لبنان (الضواحي) (نسبة ١٧,٦٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف.
 - **التعليم الخاص المجاني:**
 - المناطق الأكثر توافراً للحواسيب في التعليم الخاص المجاني تشمل جبل لبنان (الضواحي) (٤٠٪) وعكار (٢٥٪)، مما يشير إلى تفاوت كبير بين المناطق.
 - **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - في التعليم الخاص غير المجاني، بيروت سجلت أعلى نسبة (٤٤,٤٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف.
- المحافظات الأضعف من حيث التوفر الكامل للحواسيب:
 - **القطاع الرسمي:**
 - سجلت بيروت (٠٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف.
 - سجلت عكار (٢,٦٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف، تليها بعلبك الهرمل بنسبة (٥,٩٪). تعاني هذه المحافظات من نقص كبير في الحواسيب.
 - **التعليم الخاص المجاني:**
 - سجلت بيروت، والشمال، والبقاع، والجنوب، وبعلبك-الهرمل نسبة (٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحديات أكبر في هذا القطاع.
 - **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - سجلت الجنوب والنبطية وعكار نسبة (٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحديات أكبر في هذا القطاع.
- الفجوات والتحديات في توفر الحواسيب:
 - **القطاع الرسمي:**
 - هناك تفاوت كبير بين المناطق، حيث المناطق مثل عكار وبعلبك-الهرمل تعاني من النقص الحاد في الحواسيب.

▪ العديد من المدارس تتوجه إلى الحلول المؤقتة مثل نقل الحواسيب من صف إلى آخر.

• التعليم الخاص المجاني وغير المجاني:

- التعليم الخاص المجاني يعاني من نقص كبير في الحواسيب لكن أفضل من القطاع الرسمي.
- في التعليم الخاص غير المجاني، هناك توفر نسبي أفضل مقارنة بالقطاع الرسمي، إلا أن بعض المحافظات، مثل النبطية وعكار، لا تزال تعاني من فجوات كبيرة.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٠)

وفق إجابات المنسقين،

في بيروت، تظهر البيانات أن القطاع الرسمي يعاني من نقص في توفر الحواسيب حيث أن ٢٢.٢٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، بينما ٣٣.٣٪ توفر الحواسيب بشكل جزئي و ١١.١٪ فقط توفرها بشكل كامل. في القطاع الخاص المجاني، ١٠.٠٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، في حين أن القطاع الخاص غير المجاني يظهر توازنًا حيث أن ٣٣.٣٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل.

في جبل لبنان، تختلف النسب بين الضواحي والمناطق الأخرى. في الضواحي، القطاع الرسمي يعاني من نقص نسبي حيث أن ٢٣.٥٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، بينما ١١.٨٪ فقط توفرها بشكل كامل. في القطاع الخاص غير المجاني، ٦٠.٩٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل، وهو أعلى بكثير من القطاعات الأخرى.

في الشمال، القطاع الرسمي يشهد نسبة ٢٠.٣٪ من المدارس التي لا تحتوي على حواسيب، بينما ٦.٨٪ فقط توفرها بشكل كامل. في القطاع الخاص المجاني، ٥٠٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب. أما القطاع الخاص غير المجاني، ٣٢.٣٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل، مع وجود نقص نسبي.

في البقاع، القطاع الرسمي يعاني من نقص حيث أن ٢٠٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، بينما ٢٥٪ توفرها بشكل كامل. القطاع الخاص المجاني يبرز بشكل استثنائي حيث أن ١٠.٠٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل. في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٧.٥٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل.

في الجنوب، القطاع الرسمي يظهر نقصًا حيث أن ١٦.٧٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١١.٩٪ فقط توفرها بشكل كامل. في القطاع الخاص المجاني، ٤٠٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل، وهو معدل جيد مقارنة ببقية المناطق.

في النبطية، القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير حيث أن ٦.٣٪ فقط من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل. في القطاع الخاص المجاني، ٥٠٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل، بينما القطاع الخاص غير المجاني يظهر نسبيًا أقل.

في عكار، ١٥.٤٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، بينما ٧.٧٪ فقط توفرها بشكل كامل. في القطاع الخاص المجاني، ٣٣.٣٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل. القطاع الخاص غير المجاني يظهر توازنًا حيث أن ١٥.٤٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل.

في بعلبك الهرمل، القطاع الرسمي يظهر نسبة نقص ملحوظة حيث أن ١٦.٧٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١١.١٪ فقط توفرها بشكل كامل. القطاع الخاص المجاني يبرز حيث أن ٥٠٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل. القطاع الخاص غير المجاني يظهر نسبيًا جيدة حيث أن ٢٧.٣٪ من المدارس توفر الحواسيب بشكل كامل.

في مدارس الأونروا، جميع المدارس في الشمال تعاني من نقص في توفر الحواسيب بنسبة ٥٠٪، بينما النصف الآخر يوفر الحواسيب بشكل كامل، مما يشير إلى تباين واضح.

استنتاج

تشير البيانات إلى تباين كبير في توفر الحواسيب بين القطاعات والمحافظات. في القطاع الرسمي، تعاني العديد من المحافظات من نقص كبير، خاصة في بعلبك الهرمل والشمال، حيث تتجاوز نسب "غير المتوفرة" ٢٠٪. بالمقابل، يظهر القطاع الخاص غير المجاني نسب توفر أعلى للحواسيب بشكل كامل، خاصة في جبل لبنان الضواحي (٦٠.٩٪)، بينما القطاع الخاص المجاني يعاني من نقص ملحوظ في بعض المناطق مثل بيروت والشمال.

مدارس الأونروا تعكس تفاوتاً واضحاً حيث توفر نصف المدارس الحواسيب بشكل كامل في الشمال، بينما يفتقر النصف الآخر لها تماماً. عموماً، تسجل المناطق الريفية مثل بعلبك الهرمل وعكار نسباً منخفضة لتوفر الحواسيب مقارنة بالمناطق الحضرية مثل بيروت وجبل لبنان، مما يعكس فجوة كبيرة في البنية التحتية التقنية بين المناطق المختلفة.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٩)

وفق إجابات المعلمين،

على المستوى الوطني، تظهر البيانات أن ٢٠٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، بينما ٢٠.٦٪ تتوفر فيها الحواسيب "تحت الطلب". حوالي ٣٠.٨٪ من المدارس تتوفر فيها الحواسيب جزئياً ويتم نقلها بين الصفوف، و ١٨.٩٪ تتوفر فيها الحواسيب في معظم الصفوف، في حين أن ٩.٦٪ فقط من المدارس تتوفر فيها الحواسيب في جميع الصفوف.

بالنظر إلى نوع القطاع، يظهر أن القطاع الرسمي يعاني من نقص أكبر، حيث ٢٣.٤٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، مقارنة بـ ١٣.٦٪ في القطاع الخاص غير المجاني و ٢٢.٥٪ في القطاع الخاص المجاني.

تحليل المحافظات يظهر تفاوتاً واضحاً بين المناطق. في بيروت، ٢٣.٣٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، مع توفر ملحوظ بنسبة ١٦.٧٪ في معظم الصفوف. في جبل لبنان الضواحي، ١٥٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، بينما تتوفر الحواسيب في معظم الصفوف بنسبة ٢٦.٧٪. أما جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن ١٥.٩٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، مع توفر الحواسيب في معظم الصفوف بنسبة ٢٠.٧٪.

في الشمال، النسبة الأكبر من النقص تظهر في القطاع الرسمي حيث ٢٦.٧٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، مع توفر محدود بنسبة ١٠٪ فقط في معظم الصفوف. في البقاع، ٢٢.٤٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، مع توفر ١٦.٣٪ في معظم الصفوف. أما في الجنوب، ١٧.٢٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، مع نسبة توفر منخفضة نسبياً تبلغ ١٢.٣٪.

في النبطية، ٢١.٤٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، بينما ١٤.٣٪ فقط تتوفر فيها الحواسيب في معظم الصفوف. في عكار، تظهر النسبة الأعلى من النقص حيث ٣٠.٧٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، مع توفر ٧.٨٪ فقط في معظم الصفوف. أخيراً، في بعلبك-الهرمل، ٢٤.٧٪ من المدارس الرسمية لا تحتوي على حواسيب، مع نسبة متواضعة تبلغ ٥.٢٪ من المدارس التي تحتوي على حواسيب في جميع الصفوف.

السؤال: هل تحتوي الصفوف على الحواسيب (Computers)

التعليم الثانوي

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ١٨)

التوزيع العام حسب المحافظات يظهر تفاوتاً واضحاً في توافر الحواسيب في المدارس. ففي بيروت، ٣٨.٩٪ من المدارس لا توفر حواسيب، بينما ٢٢.٢٪ توفرها بشكل جزئي أو جزئياً يتم نقلها بين الصفوف، و ١٦.٧٪ فقط توفر الحواسيب بشكل كامل.

في جبل لبنان (الضواحي)، ١٤.٣٪ من المدارس لا توفر حواسيب، و ٢٨.٦٪ توفرها جزئياً، و ٢٦.٥٪ توفر الحواسيب بشكل كامل. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٢١.٩٪ من المدارس لا توفر الحواسيب، و ٢٨.١٪ توفرها جزئياً، و ١٨.٨٪ توفر الحواسيب في جميع الصفوف. في الشمال، سجلت النسبة الأكبر من المدارس التي لا توفر حواسيب حيث بلغت ٤٧.٣٪، بينما ١٠.٩٪ فقط توفرها بشكل كامل. في البقاع، ٣٦٪ من المدارس لا توفر حواسيب، و ٢٨٪ توفرها جزئياً، و ١٢٪ فقط توفر الحواسيب بشكل كامل. في الجنوب، سجلت ٤٤٪ من المدارس توفير الحواسيب بشكل جزئي، في حين أن ٤٪ فقط توفرها بشكل كامل. في النبطية، ٢٨.٦٪ من المدارس لا توفر الحواسيب، و ٢٥٪ توفرها جزئياً، و ١٤.٣٪ توفر الحواسيب بشكل كامل.

في عكار، ٤٢.٩٪ من المدارس لا توفر الحواسيب، و ١٧.٩٪ فقط توفرها بشكل كامل. في بعلبك - الهرمل، ٣١.٦٪ من المدارس لا توفر الحواسيب، و ٢١.١٪ توفرها جزئياً، و ١٥.٨٪ توفر الحواسيب بشكل كامل.

في تحليل القطاعات التعليمية، أظهرت البيانات أن القطاع الرسمي سجل أعلى نسب لعدم توفر الحواسيب، حيث كانت النسبة الأعلى في البقاع (٤٦.٢٪) والشمال (٤٠٪). أما بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، فقد سجلت نسبة "غير متوفرة" ١٠٠٪ في بيروت والجنوب. في القطاع الخاص غير المجاني، كانت النسب الأعلى لعدم توفر الحواسيب في الشمال (١٠٠٪)، مع نقص حاد في كافة المناطق. بالنسبة للأونروا، كانت النسبة الأعلى لعدم توفر الحواسيب في الشمال (١٠٠٪)، مع نقص حاد في كافة المناطق. تحليل المحافظات يظهر أن بيروت شهدت نسبة "غير متوفرة" مرتفعة بلغت ٣٨.٩٪، مع توافر منخفض جدًا في الحواسيب بشكل كامل (١٦.٧٪). في جبل لبنان الضواحي، سجلت نسبة "غير متوفرة" ١٤.٣٪، مع توافر كامل معتدل بنسبة ٢٦.٥٪. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، كانت نسبة "غير متوفرة" ٢١.٩٪ مع نسب توافر كامل جيدة (١٨.٨٪). في الشمال، سجلت أعلى نسبة "غير متوفرة" بين المحافظات (٤٧.٣٪)، مع توافر منخفض جدًا في الحواسيب بشكل كامل (١٠.٩٪). في البقاع، بلغت نسبة "غير متوفرة" ٣٦٪، مع توافر كامل محدود (١٢٪). في الجنوب، بلغت نسبة "غير متوفرة" ٣٢٪، مع توافر كامل محدود جدًا (٤٪). في النبطية، سجلت نسبة "غير متوفرة" ٢٨.٦٪ مع توافر كامل منخفض (١٤.٣٪). في عكار، كانت نسبة "غير متوفرة" مرتفعة عند ٤٢.٩٪، مع توافر كامل محدود (١٧.٩٪). أخيرًا، في بعلبك الهرمل، كانت نسبة "غير متوفرة" معتدلة عند ٣١.٦٪، مع توافر كامل محدود (١٥.٨٪).

استنتاجات:

- التعليم الرسمي: النسبة الأكبر من المدارس الرسمية لا توفر الحواسيب أو توفرها بشكل جزئي. المحافظات الريفية مثل عكار وبعلبك-الهرمل لديها نسب أقل في توفير الحواسيب بشكل كافٍ.
- التعليم الخاص المجاني: تميز واضح في بيروت حيث جميع المدارس توفر الحواسيب.
- التعليم الخاص غير المجاني: تباين كبير بين المحافظات، مع نسب جيدة في التوافر الكامل للحواسيب في بيروت وجبل لبنان.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٠)

الوضع العام

القطاع الرسمي

نسبة عالية من النظار (٣٠.٩٪) أكدت أن الحواسيب غير متوفرة تمامًا في الصفوف الدراسية، يضاف إليها نسبة (٢٩.٠٪) أشارت إلى أن الحواسيب غير متوفرة لكنها تحت الطلب. هذا يعكس تحديات كبيرة في تجهيز صفوف الحلقة الثالثة في القطاع الرسمي بالحواسيب، مع وجود جهود محتملة للحصول على هذه التجهيزات في المستقبل. في المقابل، نسبة (٧.٤٪) أشاروا إلى أن الحواسيب متوفرة في كل الصفوف.

التعليم الخاص المجاني

تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من مدارس التعليم الخاص المجاني تعاني من نقص في توفر الحواسيب، حيث أفاد (٥٤.٩٪) من النظار بعدم توفر الحواسيب كليًا أو أنها غير متوفرة ولكنها تحت الطلب. في المقابل، تتوفر الحواسيب بشكل جزئي في (٢٥.٨٪) من المدارس، بينما أكد (١٦.١٪) من النظار توفر الحواسيب في جميع الصفوف. تعكس هذه الأرقام تفاوتًا واضحًا في تجهيز المدارس، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية ودعم المدارس في توفير التكنولوجيا بشكل شامل ومستدام.

التعليم الخاص غير المجاني

تشير هذه النتائج إلى أن حوالي (٢٨.٦٪) من المدارس لا تتوفر فيها الحواسيب بشكل كافٍ (إما غير متوفرة أو تحت الطلب)، ما يعكس نقصًا ملحوظًا في توفر هذه التقنية. من جهة أخرى، (٣٢.٥٪) من المدارس توفر الحواسيب بشكل جزئي، في حين أن (٣٥.٩٪) من المدارس توفرها في معظم الصفوف أو في جميع الصفوف، مما يشير إلى تفاوت ملحوظ في البنية التحتية التكنولوجية. هذا التفاوت يبرز الحاجة الملحة لتحسين توفير الأجهزة التعليمية في صفوف مرحلة التعليم الثانوي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية.

الأونروا

نسبة (٣٣,٣٪) من النظار في الأونروا أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة بالكامل في الصفوف الدراسية، ونسبة (٣٣,٣٪) أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة لكن تحت الطلب، ونسبة (٣٣,٣٪) أكدوا أن الحواسيب متوفرة جزئياً (يتم نقلها من صف إلى آخر). تشير هذه النتائج إلى أن هناك حاجة ملحة لتحسين توفر الحواسيب في صفوف مرحلة التعليم الثانوي في الأونروا، حيث يعكس العدد الكبير من المدارس التي تعاني من نقص أو طلب على الحواسيب الحاجة لتوفير هذه الأجهزة بشكل أكبر لضمان تحسين جودة التعليم في المنطقة.

حسب المحافظات

القطاع الرسمي

مجموع متوسط نسبة عدم التوفر الكلي أو عدم التوفر لكن تحت الطلب هو (٥٩,٩٪) وهي نسبة عالية وتحتاج إلى جهود من ناحية توفيرها.

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- البقاع: تعتبر من أفضل المحافظات حيث سجلت نسبة (١٦,٧٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، وهي النسبة الأعلى في هذا السياق.
- جبل لبنان ما عدا الضواحي والنبطية: نسبة (١٣,٠٪) من المدارس توفر الحواسيب في كل الصفوف.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- النسبة الأكبر من عدم التوفر: تتراوح نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب بين (١٣,٠٪) في جبل لبنان ما عدا الضواحي و(٣٦,٤٪) في بيروت، مما يشير إلى أن المشكلة هي سمة مشتركة في معظم المناطق.
- الطلب على الحواسيب: في العديد من المحافظات، مثل البقاع وبعبك - الهرمل، هناك طلب واضح على الحواسيب حيث سجلت نسبة (٣٨,٩٪) في البقاع و(٣٥,٣٪) في بعبك - الهرمل، ما يعكس استعداداً للمستقبل لتحسين الوضع وتوفير هذه التجهيزات.

التحديات المستقبلية والفرص:

- غالبية المناطق تظهر طلباً على الحواسيب (تحت الطلب)، مثل البقاع وبعبك - الهرمل، ما يشير إلى أن هناك جهوداً قيد التنفيذ لتحسين هذا الوضع في المستقبل.
- المناطق مثل بيروت تمثل تحدياً كبيراً في توفير الحواسيب، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتجهيز المدارس بهذه التقنيات.

التعليم الخاص المجاني

مجموع نسبة عدم التوفر الكلي أو غير متوفر لكن تحت الطلب: تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب أو التي تعتمد على الطلب لتوفيرها في القطاع الخاص - التعليم المجاني نحو (٥٤,٩٪)، وهي نسبة عالية، مما يشير إلى ضرورة بذل جهود كبيرة لتوفير هذه الأجهزة في المستقبل.

أفضل المناطق من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- جبل لبنان (الضواحي): تعتبر المنطقة الأفضل حيث سجلت نسبة (٤٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف.
- عكار وجبل لبنان ما عدا الضواحي: سجلت هذه المناطق نسبة (٢٥٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف، مما يعكس توافر جيد لتقنيات التعليم.

أقل المناطق من حيث التوفر الكامل للحواسيب في الصفوف:

- بيروت وبعبك الهرمل والشمال: تعد من المناطق الأقل توفيراً للحواسيب في كل الصفوف، حيث سجلت نسبة (١٠,٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب في صفوف مرحلة التعليم الثانوي.

التحديات والفرص المستقبلية:

- **التحديات:** العديد من المناطق مثل بيروت وبعبك الهرمل تعاني من نقص حاد في الحواسيب في صفوف مرحلة التعليم الثانوي، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتوفيرها.
- **الفرص:** بعض المناطق مثل جبل لبنان (الضواحي) وعكار وجبل لبنان ما عدا الضواحي تظهر توفر الحواسيب بشكل جيد، مما يشير إلى إمكانية تعزيز هذه الجهود وتحقيق تطور في باقي المناطق مع زيادة الطلب الواضح على هذه الأجهزة.

التعليم الخاص غير المجاني

نسبة عدم التوفر الكلي أو تحت الطلب:

- تظهر البيانات أن نسبة المدارس التي لا تتوفر لديها الحواسيب أو التي تعتمد للحصول عليها تبلغ (٣١,٦٪) بشكل إجمالي. هذه النسبة تشير إلى حاجة ماسة لتحسين تجهيز المدارس بالحواسيب في مختلف المناطق.

أفضل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب:

- **بيروت:** سجلت نسبة (٤٤,٤٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف، مما يشير إلى تحسن في التغطية التكنولوجية.
- **جبل لبنان (الضواحي):** سجلت نسبة (٣٤,٤٪) من المدارس التي تمتلك الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحسناً في هذا المجال رغم وجود التحديات.

أقل المحافظات من حيث التوفر الكامل للحواسيب:

- **الجنوب والنبطية وعكار:** حيث تُظهر البيانات أن نسبة كبيرة من الصفوف في الجنوب والنبطية وعكار تقتصر على الحواسيب بشكل كامل، مع وجود طلب كبير عليها.

التحديات المستقبلية والفرص:

- **الطلب الكبير على الحواسيب:** تظهر العديد من المناطق (مثل بعبك- الهرمل، وجبل لبنان (الضواحي)) طلباً ملحوظاً على الحواسيب، مما يشير إلى أن هناك استعداداً لتحسين الوضع التكنولوجي في المستقبل.
- **تحديات التوفير في الجنوب والنبطية وعكار:** تمثل الجنوب والنبطية وعكار التحديات الأكبر في توفير الحواسيب، ويجب التركيز على هذه المناطق لتلبية احتياجات المدارس.

الأونروا

مقارنة حسب المحافظات:

- **جبل لبنان (الضواحي):**
 - نسبة (٥٠٪): أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة
 - نسبة (٥٠٪): أفادوا أن الحواسيب غير متوفرة لكن تحت الطلب.
- **الجنوب:**
 - نسبة (١٠٠٪): أفادوا أن الحواسيب متوفرة جزئياً.

الاستنتاجات الرئيسية

النسب الإجمالية لتوفر الحواسيب في صفوف مرحلة التعليم الثانوي:

- **القطاع الرسمي:**
 - نسبة توفر الحواسيب بشكل كامل في صفوف التعليم الثانوي ضعيفة، حيث بلغت نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب بالكامل (٥٩,٩٪) منها نسبة (٢٩,٠٪) من المدارس التي ليس لديها الحواسيب لكنها تحت الطلب، مما يشير إلى وجود استعداد لتوفيرها مستقبلاً.
- **التعليم الخاص المجاني:**

- نسبة توفر الحواسيب في الصفوف أقل مقارنة بالقطاع الخاص غير المجاني، حيث بلغت نسبة عدم التوفر (٣٥,٥٪).
- نسبة المدارس التي لا تحتوي على الحواسيب أو تحت الطلب مرتفعة (٥٤,٩٪)، مما يعكس تحديات في تجهيز المدارس في هذا القطاع.
- **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - نسبة توفر الحواسيب في الصفوف الدراسية في التعليم الخاص غير المجاني هي الأعلى مقارنة بالقطاع الرسمي والتعليم الخاص المجاني، حيث سجلت نسبة (٢٤,٨٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في جميع الصفوف بينما القطاع الرسمي (٧,٤٪) والتعليم الخاص المجاني (١٦,١٪).
- المحافظات الأفضل من حيث توفر الحواسيب:
 - **القطاع الرسمي:**
 - المناطق الأكثر توافراً للحواسيب هي البقاع (نسبة ١٦,٧٪) وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) والنبطية (نسبة ١٣,٠٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف.
 - **التعليم الخاص المجاني:**
 - المناطق الأكثر توافراً للحواسيب في التعليم الخاص المجاني تشمل جبل لبنان (الضواحي) (٤٠٪) وعكار وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٢٥٪)، مما يشير إلى تفاوت كبير بين المناطق.
 - **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - في التعليم الخاص غير المجاني، بيروت سجلت أعلى نسبة (٤٤,٤٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في جميع الصفوف.
- المحافظات الأضعف من حيث التوفر الكامل للحواسيب:
 - **القطاع الرسمي:**
 - سجلت بيروت وعكار نسبة (٠٪) من المدارس التي توفر الحواسيب في كل الصفوف.
 - سجل الشمال نسبة (٢,٦٪). تعاني هذه المحافظات من نقص كبير في الحواسيب
 - **التعليم الخاص المجاني:**
 - سجلت بيروت، والشمال، والبقاع، والجنوب، وبعبك-الهرمل نسبة (٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحديات أكبر في هذا القطاع.
 - **التعليم الخاص غير المجاني:**
 - سجلت الجنوب والنبطية وعكار نسبة (٠٪) من المدارس التي تحتوي على الحواسيب في كل الصفوف، مما يعكس تحديات أكبر في هذا القطاع.
- الفجوات والتحديات في توفر الحواسيب:
 - **القطاع الرسمي:**
 - هناك تفاوت كبير بين المناطق، حيث المناطق مثل بيروت وعكار تعاني من النقص الحاد في الحواسيب.
 - العديد من المدارس تتوجه إلى الحلول المؤقتة مثل نقل الحواسيب من صف إلى آخر.
 - **التعليم الخاص المجاني وغير المجاني:**
 - التعليم الخاص المجاني يعاني من نقص كبير في الحواسيب لكن أفضل من القطاع الرسمي.
 - في التعليم الخاص غير المجاني، هناك توفر نسبي أفضل مقارنة بالقطاع الرسمي، إلا أن بعض المحافظات، مثل الجنوب والنبطية وعكار، لا تزال تعاني من فجوات كبيرة.

وفق إجابات المنسقين،

في المدارس الرسمية في بيروت، ٢٢.٢٪ من الصفوف الدراسية لا تتوفر بها حواسيب، و ٣٣.٣٪ غير متوفرة (تحت الطلب)، و ٣٣.٣٪ متوفرة جزئياً في الصفوف، و ١١.١٪ متوفرة في معظم الصفوف.

في جبل لبنان (الضواحي)، ٢٩.٤٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ٢٣.٥٪ غير متوفرة (تحت الطلب)، و ٤١.٢٪ متوفرة جزئياً، و ٥.٩٪ متوفرة في معظم الصفوف. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٥.١٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ٣٨.٥٪ غير متوفرة (تحت الطلب)، و ٢٥.٦٪ متوفرة جزئياً، و ١٢.٨٪ متوفرة في معظم الصفوف، و ١٧.٩٪ متوفرة في كل الصفوف.

في الشمال، ٢٨.٨٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ٣٣.٩٪ غير متوفرة (تحت الطلب)، و ٢٣.٧٪ متوفرة جزئياً، و ٥.١٪ متوفرة في معظم الصفوف، و ٨.٥٪ متوفرة في كل الصفوف. في البقاع، ١٥.٠٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ٣٠.٠٪ غير متوفرة (تحت الطلب)، و ٣٠.٠٪ متوفرة جزئياً، و ٥.٠٪ متاحة في معظم الصفوف، و ٢٠.٠٪ متاحة في كل الصفوف. في الجنوب، ١٩.٠٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ٢٨.٦٪ غير متوفرة (تحت الطلب)، و ٣٣.٣٪ متاحة جزئياً، و ٤.٨٪ متاحة في معظم الصفوف، و ١٤.٣٪ متاحة في كل الصفوف.

في النبطية، ٢٥.٠٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ٤٣.٨٪ غير متوفرة (تحت الطلب)، و ١٨.٨٪ متاحة جزئياً، و ٦.٣٪ متاحة في معظم الصفوف، و ٦.٣٪ متاحة في كل الصفوف. في عكار، ١٥.٤٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ٣٠.٨٪ غير موجودة (تحت الطلب)، و ٣٤.٦٪ توفرها جزئياً، و ١١.٥٪ توفرها في معظم الصفوف، و ٧.٧٪ توفرها في كل الصفوف. في بعلبك الهرمل، ٢٢.٢٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ٢٢.٢٪ غير موجودة (تحت الطلب)، و ٥٠.٠٪ توفرها جزئياً، و ٥.٦٪ توفرها في كل الصفوف. إجمالي القطاع العام يظهر أن ١٩.٩٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ٣٢.١٪ غير متوفرة (تحت الطلب)، و ٣٠.٥٪ توفرها جزئياً، و ٦.٥٪ توفرها في معظم الصفوف، و ١١.٠٪ توفرها في كل الصفوف.

في القطاع الخاص - مجاني، جميع الصفوف في بيروت تفتقر إلى الحواسيب، وفي جبل لبنان (الضواحي) لم تُسجل أي فصول تفتقر إلى الحواسيب، بينما توفرها بنسبة ٨٠٪. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٢٠٪ تفتقر إلى الحواسيب، و ٢٠٪ غير موجودة، بينما توفرها جزئياً بنسبة ٤٠٪. في الشمال، ٥٠٪ من الصفوف تفتقر إلى الحواسيب بينما توفرها جزئياً بنسبة ٢٥٪. في البقاع، جميع الصفوف تفتقر إلى الحواسيب. في الجنوب، ٢٠٪ تفتقر إلى الحواسيب بينما توفرها جزئياً بنسبة ٤٠٪. في النبطية، ٥٠٪ تفتقر إلى الحواسيب بينما توفرها جزئياً بنسبة ٥٠٪. في عكار، ٣٣.٣٪ تفتقر إلى الحواسيب بينما توفرها بشكل جزئي بنسبة ٣٣.٣٪. في بعلبك الهرمل، جميع الصفوف تفتقر إلى الحواسيب بنسبة ٥٠٪. إجمالي القطاع الخاص - مجاني يشير إلى أن ٢٤٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ٣١٪ تحت الطلب، و ١٧٪ توفرها جزئياً، و ٣.٤٪ توفرها في معظم الصفوف، و ٢٤٪ توفرها بالكامل.

في القطاع الخاص - غير مجاني، في بيروت، ٤١٪ من الصفوف تفتقر إلى الحواسيب، بالإضافة إلى ذلك ١٦٪ غير موجودة تحت الطلب، بينما ١٦٪ توفر الوصول الجزئي. في جبل لبنان (الضواحي)، فقط ٤٪ تفتقر للحواسيب، بينما توجد نسبة صغيرة جداً تحت الطلب تصل إلى ٤٪. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، لا توجد فصول تفتقر للحواسيب، بينما توفرها بشكل كامل ٤٢٪. في الشمال، ١٣٪ تفتقر للحواسيب، بالإضافة إلى ذلك ٢٩٪ تقدم الوصول الجزئي، و ٣٢٪ تقدم الوصول الكامل. في البقاع، ٢٥٪ تفتقر للحواسيب، بالإضافة إلى ذلك ٣١٪ تقدم الوصول الجزئي، بينما ٦.٣٪ تقدم الوصول الكامل. في الجنوب، ٥٠٪ تفتقر للحواسيب، بالإضافة إلى ذلك ١٦٪ تقدم الوصول الجزئي. في النبطية، ٤٥٪ من الصفوف تفتقر للحواسيب، بينما توجد نسبة صغيرة جداً تحت الطلب وتصل إلى ١٨٪. في عكار، ٢٣٪ تفتقر للحواسيب، بينما توجد نسبة صغيرة جداً تحت الطلب تصل إلى ٤٦٪. في بعلبك الهرمل، ٣٦٪ تفتقر للحواسيب، بينما توجد نسبة صغيرة جداً تحت الطلب وتصل إلى ٢٧.٣٪. إجمالي القطاع الخاص - غير مجاني يظهر أن ١٦٪ من الصفوف لا تتوفر بها حواسيب، و ١٠٪ تحت الطلب، و ٢٧.٩٪ توفرها جزئياً، و ٧٪ توفرها في معظم الصفوف، و ٣٩.٤٪ توفرها بالكامل.

أما بالنسبة للأونروا في الشمال، فقد تم تسجيل نسبة ٥٠٪ من الصفوف التي تفتقر للحواسيب.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٩)

وفق إجابات المعلمين،

على المستوى الوطني، ٢٤.١٪ من المدارس الثانوية لا تحتوي على حواسيب، و ٢٣.١٪ توفر الحواسيب "تحت الطلب"، و ٢٥.٧٪ تحتوي على حواسيب متوفرة جزئياً وتتقل بين الصفوف، و ١٨.١٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف، و ٩.٠٪ الحواسيب متوفرة في جميع الصفوف. حسب نوع القطاع، في القطاع الرسمي، ٢٧.٥٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١٢.٠٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، ١٧.٩٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٨.٥٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، ٢٤.٩٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١٥.٨٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

أما بالنسبة لتحليل البيانات حسب المحافظات، في محافظة بيروت، في القطاع الرسمي، ٣٦.٧٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١٠.٠٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٣.٩٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٣.٧٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في جبل لبنان (الضواحي)، في القطاع الرسمي، ١٦.٧٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٨.٣٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، ١٣.١٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٤٣.٧٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، في القطاع الرسمي، ١٩.٥٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٠.٧٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، ١٢.٩٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٤.٢٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

في محافظة الشمال، في القطاع الرسمي، ٣٣.٣٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٨.١٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، ٢٤.٠٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٣٠.٠٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في محافظة البقاع، في القطاع الرسمي، ٢٠.٤٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١٦.٣٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، ١٦.١٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٢٣.٢٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

في محافظة الجنوب، في القطاع الرسمي، ٢٧.٠٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١٣.١٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، ١٢.٥٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١٥.٦٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في محافظة النبطية، في القطاع الرسمي، ٢٦.٨٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٩.٨٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، ٩.٤٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١٥.٦٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

في محافظة عكار، في القطاع الرسمي، ٣١.٩٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٧.٨٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، ١٤.١٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٦.٣٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في محافظة بعلبك - الهرمل، في القطاع الرسمي، ٢٢.١٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ٩.١٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف. في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٦.١٪ من المدارس لا تحتوي على حواسيب، و ١٦.٧٪ الحواسيب متوفرة في معظم الصفوف.

الاستنتاجات الرئيسية البيانات حول توفر الحواسيب في المدارس اللبنانية:

١. التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال):

المدارس الرسمية:

- فجوات كبيرة: في العديد من المناطق (مثل بيروت، جنوب لبنان، والنبطية)، تقتصر ٥٠٪ أو أكثر من المدارس إلى الألواح التفاعلية والحواسيب، مما يعكس فجوة كبيرة في التكنولوجيا.

■ وصول محدود: بعض المناطق (مثل جبل لبنان خارج الضواحي وعكار) تظهر توفراً جزئياً، ولكن الوضع العام لا يزال مقلّماً.

المدارس الخاصة المجانية:

■ نقص حاد: العديد من المناطق، بما في ذلك بيروت والبقاع، تُبلغ عن نقص تام في الحواسيب، مما يُظهر حاجة ماسة للتدخل.

المدارس الخاصة غير المجانية:

■ وصول أفضل: هذه المدارس تُظهر توفراً أفضل للحواسيب مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن التحديات لا تزال موجودة، خاصة في الضواحي والمناطق الشمالية.

٢. التعليم الأساسي (الصفوف ١-٣):

المدارس الرسمية:

■ استمرار نقص الموارد التكنولوجية، مع تقارير تشير إلى أن ٣٥٪ من المدارس في بيروت تقتصر تماماً على الحواسيب، مع وجود نقص ملحوظ في المناطق الأخرى أيضاً.

المدارس الخاصة المجانية:

■ الأغلبية العظمى عبر جميع المناطق تعاني من نقص الحواسيب، مما يثير قلقاً كبيراً.

المدارس الخاصة غير المجانية:

■ تحسن طفيف في توفر الحواسيب، ولكن لا يزال هناك فجوات تحتاج إلى معالجة.

٣. التعليم الأساسي (الصفوف ٤-٦):

المدارس الرسمية:

■ الاتجاهات المشاهدة في الصفوف السابقة تستمر، مع نقص ملحوظ في الموارد التكنولوجية.

المدارس الخاصة المجانية:

■ الوضع لا يزال مقلّماً، حيث تقتصر معظم المدارس على أي حواسيب.

المدارس الخاصة غير المجانية:

■ يظهر تحسن طفيف مقارنة بالمدارس المجانية، لكن التحديات ما زالت قائمة.

٤. المرحلة الثانوية:

المدارس الرسمية:

■ فجوات مناطقية: بيروت وضواحي جبل لبنان تُظهر توفراً أفضل مقارنة بالمناطق الريفية مثل عكار والنبطية، حيث تقتصر أكثر من ٤٠٪ من المدارس على الحواسيب.

المدارس الخاصة المجانية:

■ النقص الحاد في الحواسيب مستمر، مع تقارير عن نقص كامل في مناطق مثل بيروت والبقاع.

المدارس الخاصة غير المجانية:

■ بينما تُظهر هذه الفئة أفضل معدلات التوفر، إلا أن بعض المناطق (مثل جنوب لبنان والنبطية) تُظهر فجوات تتجاوز ٤٠٪.

مدارس الأوتروا:

■ غالبية المدارس تُظهر نقصاً شديداً، خاصة في المناطق الشمالية.

التحليل العام حسب المحافظات:

- أعلى فجوات تكنولوجية: النبطية وبيروت وعكار تُظهر أكبر العجز في توفر الحواسيب.

- أفضل المناطق أداءً: جبل لبنان (باستثناء الضواحي) وبعض المدارس الخاصة غير المجانية تُظهر معدلات وصول أعلى، مما يعكس تفاوتاً بين المناطق والقطاعات.

وبالتالي:

- يظهر القطاع العام باستمرار نسبة أعلى من المدارس التي تعاني من نقص الموارد الأساسية مثل الألواح والحواسيب مقارنة بالقطاعات الخاصة.
- تعاني المدارس الخاصة المجانية من عجز شديد في الموارد التكنولوجية، خاصة في المناطق مثل بيروت حيث الطلب على الأدوات التعليمية الحديثة مرتفع ولكنه غير مُلبى.
- تميل المدارس الخاصة غير المجانية إلى الحصول على وصول أفضل للتكنولوجيا ولكن لا تزال تواجه تحديات تحتاج إلى معالجة لضمان استفادة جميع الطلاب من بيئات التعلم الرقمية.

السؤال : هل تتوفر هذه المرافق في المدرسة، وما هي حالتها

البند الأول: المختبرات

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢١)

وفق إجابات المديرين،

في قطاع التعليم الرسمي، تكشف البيانات تفاوتات ملحوظة بين المحافظات. ففي بيروت، نصف المختبرات تحتاج إلى تحسينات طفيفة، بينما في ضواحي جبل لبنان ٢٧.٣٪ من المختبرات غير متوفرة. في الشمال، تصل نسبة المختبرات غير المتوفرة إلى ٤٢.٩٪، وهي الأعلى، مقابل ٨.٦٪ فقط للمختبرات المجهزة جيداً. أما البقاع، فـ ٣٨.٥٪ من المختبرات غير متوفرة، و ٣٠.٨٪ بحاجة إلى تحسينات. الجنوب يظهر تحسناً نسبياً بـ ٤٦.٧٪ من المختبرات تحتاج تحسينات طفيفة و ١٣.٣٪ مجهزة جيداً، بينما في عكار ٣٥٪ من المختبرات غير متوفرة. في بعلبك-الهرمل، ٤٥.٥٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات طفيفة و ٣٦.٤٪ غير صالحة للاستخدام.

في قطاع التعليم الخاص المجاني، بيروت وعكار تسجلان غياباً كاملاً للمختبرات. في الشمال، ٦٦.٧٪ من المختبرات غير متوفرة. في الجنوب والنبطية، ١٠٠٪ من المختبرات إما غير موجودة أو بحاجة لتحسينات كبيرة، باستثناء النبطية حيث ٥٠٪ من المختبرات مجهزة جيداً.

في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، الوضع أكثر توازناً. في بيروت، ٢٢.٢٪ من المختبرات مجهزة جيداً. في جبل لبنان ضواحي، النسبة تصل إلى ٣٦.٤٪، وفي الشمال، ٣٠.٨٪ من المختبرات غير متوفرة و ٢٣.١٪ مجهزة جيداً. البقاع يسجل ٤٤.٤٪ من المختبرات بحاجة لتحسينات طفيفة و ٢٢.٢٪ مجهزة جيداً. الجنوب والنبطية تظهران نسباً متوازنة بين المختبرات المجهزة وتلك التي تحتاج لتحسينات.

في قطاع الأونروا، الشمال والنبطية يتميزان بنسبة تجهيز عالية للمختبرات (١٠٠٪)، بينما الجنوب يسجل توازناً بين المختبرات التي تحتاج لتحسينات طفيفة وتلك المجهزة جيداً.

بالنسبة للمحافظات، في بيروت، يعاني قطاع التعليم الرسمي من وضع مختبرات يتطلب تحسينات طفيفة بنسبة ٥٠٪، مما يعكس وجود مختبرات لكنها بحاجة إلى تطوير، بينما النسبة الأقل من المختبرات مجهزة جيداً. أما في التعليم الخاص المجاني، فهناك غياب كامل للمختبرات بنسبة ١٠٠٪. في التعليم الخاص غير المجاني، الوضع أفضل نسبياً حيث ٣٣.٣٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات كبيرة و ٢٢.٢٪ مجهزة جيداً.

في ضواحي جبل لبنان، يشير قطاع التعليم الرسمي إلى أن ٢٧.٣٪ من المختبرات غير متوفرة، وهي نفس النسبة للمختبرات غير الصالحة وتلك التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة، مما يعكس ضعفاً عاماً في البنية التحتية. في التعليم الخاص غير المجاني، تسجل النسبة الأكبر (٣٦.٤٪) للمختبرات المجهزة جيداً، مما يدل على اهتمام نسبي بالتجهيزات.

في جبل لبنان خارج الضواحي، قطاع التعليم الرسمي يعاني من أن ٣٨.٩٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات كبيرة و ٢٢.٢٪ تحتاج إلى تحسينات طفيفة. أما في التعليم الخاص غير المجاني، الوضع متوازن بشكل أكبر حيث ٤٠٪ من المختبرات مجهزة جيدًا.

في الشمال، قطاع التعليم الرسمي يسجل نسبة ٤٢.٩٪ من المختبرات غير المتوفرة، وهي الأعلى بين المحافظات، مع تجهيز جيد بنسبة ٨.٦٪ فقط. التعليم الخاص المجاني يظهر ضعفًا كبيرًا بنسبة ٦٦.٧٪ من المختبرات غير المتوفرة. التعليم الخاص غير المجاني يسجل نسبة ٣٠.٨٪ من المختبرات غير المتوفرة، و ٢٣.١٪ مجهزة جيدًا. أما قطاع الأونروا في الشمال، فيظهر تجهيزًا كاملاً للمختبرات بنسبة ١٠٠٪.

في البقاع، ٣٨.٥٪ من المختبرات في التعليم الرسمي غير متوفرة، و ٣٠.٨٪ بحاجة إلى تحسينات. أما في التعليم الخاص غير المجاني، ٤٤.٤٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ٢٢.٢٪ مجهزة جيدًا.

في الجنوب، التعليم الرسمي يظهر أن ٤٦.٧٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات طفيفة و ١٣.٣٪ مجهزة جيدًا، مما يعكس تحسنًا نسبيًا. التعليم الخاص المجاني يعاني من غياب المختبرات أو الحاجة إلى تحسينات كبيرة بنسبة ١٠٠٪. التعليم الخاص غير المجاني يسجل توازنًا بين المختبرات التي تحتاج لتحسينات طفيفة (٢٨.٦٪) وتلك المجهزة جيدًا (٢٨.٦٪). في قطاع الأونروا، النسب متساوية بين المختبرات التي تحتاج لتحسينات طفيفة والمجهزة جيدًا بنسبة ٥٠٪ لكل منهما.

في النبطية، قطاع التعليم الرسمي يظهر أن ٣١.٣٪ من المختبرات تحتاج إلى تحسينات طفيفة أو كبيرة. التعليم الخاص المجاني يسجل تجهيزًا جيدًا بنسبة ٥٠٪. التعليم الخاص غير المجاني يتراوح بين نسب ١٦.٧٪ و ٣٣.٣٪ في جميع الفئات، مما يعكس توازنًا نسبيًا. أما قطاع الأونروا، فيسجل تجهيزًا كاملاً بنسبة ١٠٠٪.

في عكار، التعليم الرسمي يعاني من ٣٥٪ من المختبرات غير المتوفرة، مع تجهيز جيد بنسبة ٧.١٪ فقط. التعليم الخاص المجاني يظهر غيابًا كاملاً للمختبرات بنسبة ١٠٠٪.

في بعلبك-الهرمل، التعليم الرسمي يعاني من أن ٤٥.٥٪ من المختبرات بحاجة إلى تحسينات طفيفة و ٣٦.٤٪ غير صالحة للاستخدام.

الاستنتاجات:

- المحافظات مثل الشمال وعكار وبعلبك-الهرمل تعاني من نقص كبير في توفر المختبرات، خاصة في القطاع الرسمي.
- المناطق مثل الجنوب والنبطية تظهر تقدمًا نسبيًا، خاصة في القطاع الخاص والأونروا.
- البنية التحتية تحتاج إلى تحسينات كبيرة في معظم المحافظات، مع أولويات خاصة للمحافظات ذات النسب الأعلى للمختبرات غير المتوفرة.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٣)

الوضع العام في القطاع:

- **القطاع الرسمي:** تشير البيانات إلى أن القطاع الرسمي يعاني من نقص في تجهيز المدارس بالمختبرات، حيث إن (١٤,٣٪) من النظار أفادوا أن المدارس لا تحتوي على مختبرات، فيما تحتاج (٢٩٪) من المدارس إلى تحسين كبير في تجهيزاتها، وتحتاج (٢٩,٥٪) لبعض التحسين. النسبة الأقل من المدارس مجهزة بمختبرات جيدة (١٢,٩٪).
- **التعليم الخاص المجاني:** يُظهر التعليم الخاص المجاني نقصًا كبيرًا في المختبرات، حيث أفاد (٥١,٦٪) من النظار أن المدارس لا تحتوي على مختبرات ما يشكل فجوة واضحة وهي نسبة أعلى مقارنة بالقطاع الرسمي (١٤,٣٪). فيما (١٢,٩٪) من المدارس تحتاج لتحسينات كبيرة في تجهيزاتها، مما يعكس تحديًا إضافيًا. ومع ذلك، تتمتع (١٩,٤٪) من المدارس بمختبرات جيدة، وهي نسبة أعلى مقارنة بالقطاع الرسمي (١٢,٩٪).
- **التعليم الخاص غير المجاني:** يشهد هذا القطاع توفرًا أفضل للمختبرات، حيث (١٨,٨٪) من المدارس لا تحتوي على مختبرات وهي نسبة أعلى من تلك في القطاع الرسمي أيضًا، هذا بالإضافة إلى أن (١٦,٢٪) من النظار أفادوا أن

المختبرات بحاجة إلى تحسين كبير. بينما (٣٢,٥٪) من المدارس مجهزة بمختبرات جيدة، وهي نسبة أعلى من التعليم الخاص المجاني (١٩,٤٪) والقطاع الرسمي (١٢,٩٪).

- **الأونروا:** بحسب بيانات النظار، يعكس الوضع في الأونروا الحاجة الملحة لتحسين توفر المختبرات بشكل عام في العديد من المدارس، حيث إن الحواسيب لا تتوفر في معظم المناطق (٦٦,٧٪)، بينما هي متوفرة وتحتاج لبعض التحسين بنسبة (٣٣,٣٪).

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

- **القطاع الرسمي:** هناك تفاوت كبير بين المحافظات في توفر المختبرات وجودتها. على سبيل المثال، بيروت تحتوي على أعلى نسبة من المدارس التي بحاجة لتحسين كبير (٤٥,٥٪)، بينما الشمال يعاني من نقص المختبرات حيث (٢٦,٣٪) من المدارس لا تحتوي على مختبرات. بالرغم من أن بيروت والنبطية هما الأفضل تجهيزاً، مع نسبة تجهيز جيد تصل إلى (١٨,٢٪ و ١٣٪)، تبقى عكار لديها أدنى نسبة مختبرات مجهزة جيداً (٢,٦٪) مما يستدعي التدخل الفوري.
- **التعليم الخاص المجاني:** المناطق الأكثر تضرراً تشمل بيروت وبعلبك-الهمل، حيث (١٠,٠٪) من المدارس في بيروت وبعلبك-الهمل لا تحتوي على مختبرات. يواجه الشمال وعكار نقصاً حاداً في المختبرات، حيث إن (٦٠٪) من مدارس الشمال و (٧٥٪) من مدارس عكار تفتقر للمختبرات، إضافة إلى الحاجة لبعض التحسين في المختبرات الموجودة بنسبة (٢٠٪) في الشمال وتوفر مختبرات غير صالحة للاستخدام لنسبة (٢٥٪) في عكار، بينما الجنوب يظهر توازناً بين المدارس التي تفتقر للمختبرات وتلك المجهزة جيداً، حيث (٥٠٪) من المدارس في الجنوب لا تمتلك مختبرات، تعاني المدارس في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) من نقص المختبرات بنسبة (٥٠٪)، بينما (٤٠٪) من مدارس الضواحي تفتقر إليها. في كلا المنطقتين، تحتاج المختبرات القائمة لتحسين جذري بنسبة (٢٥٪) في جبل لبنان ما عدا الضواحي و (٢٠٪) في الضواحي. على الرغم من أن (١٦,٧٪) من المدارس في النبطية تمتلك مختبرات مجهزة جيداً، إلا أن (٣٣,٣٪) تفتقر إليها و (١٦,٧٪) بحاجة لتحسين كبير، ما يعكس حاجة ملحة للتطوير.
- **التعليم الخاص غير المجاني:** الشمال وجبل لبنان (الضواحي) تتمتع بنسبة عالية من المدارس المجهزة بمختبرات جيدة (٥٠٪ و ٤٠,٦٪ تبعاً)، بينما مناطق مثل بعلبك الهمل (حيث ٤٥,٥٪ من المدارس بحاجة لتحسين كبير) وعكار (حيث ٣٣,٣٪ من مختبرات المدارس بحاجة لتحسين كبير) والنبطية (حيث ٦٠٪ من المدارس بحاجة لتحسين كبير) تواجه تحديات كبيرة في تجهيز المختبرات.

استنتاج

- يظهر القطاع الخاص المجاني أكبر نقص في المختبرات مقارنة بالقطاع الرسمي حيث أن (٥١,٦٪) من المدارس في هذا القطاع لا تحتوي على مختبرات، في حين أن القطاع الرسمي يظهر فجوة أقل تصل إلى (١٤,٣٪).
- التعليم الخاص غير المجاني يظهر حالة أفضل من التعليم الخاص المجاني من حيث توفر المختبرات الجيدة بنسبة (٣٢,٥٪).
- كما أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المحافظات في جميع القطاعات، حيث تبرز بيروت وبعلبك-الهمل في القطاعين الخاص المجاني والعام كأكثر المناطق تضرراً من نقص المختبرات.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٣)

القطاع الرسمي

في بيروت، تُظهر البيانات أن المختبرات غير المتوفرة تمثل نسبة ١١,١٪، بينما المختبرات المتوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام تبلغ ٣٣,٣٪. أما المختبرات المتوفرة ولكن بحاجة إلى بعض التحسين فتصل إلى ٥٥,٦٪، ولا توجد مختبرات متوفرة ومجهزة جيداً، مما يجعل الإجمالي ١٠,٠٪.

في جبل لبنان (ضواحي)، بلغت نسبة المختبرات غير المتوفرة ١١.٨٪، والمتوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام ١١.٨٪ أيضًا. المختبرات التي تحتاج إلى الكثير من التحسين وصلت إلى ٣٥.٣٪، والمختبرات التي تحتاج إلى بعض التحسين تمثل ٣٥.٣٪، بينما المختبرات المجهزة جيدًا تشكل ٥.٩٪، والإجمالي ١٠٠٪.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، بلغت نسبة المختبرات غير المتوفرة ٢٣.١٪، والمتوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام ١٧.٩٪. أما المختبرات التي تحتاج إلى الكثير من التحسين فهي بنسبة ١٥.٤٪، والمختبرات التي تحتاج إلى بعض التحسين تمثل ٣٣.٣٪. المختبرات المجهزة جيدًا تشكل نسبة ١٠.٣٪، والإجمالي ١٠٠٪.

في الشمال، تُظهر البيانات أن نسبة المختبرات غير المتوفرة تبلغ ٢٧.١٪، والمتوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام ١٥.٣٪. المختبرات التي تحتاج إلى الكثير من التحسين تمثل ٢٢.٠٪، والمختبرات التي تحتاج إلى بعض التحسين تمثل ٢٨.٨٪. أما المختبرات المجهزة جيدًا فتُمثل ٦.٨٪، والإجمالي ١٠٠٪.

في البقاع، بلغت نسبة المختبرات غير المتوفرة ٥.٠٪، والمتوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام ٥.٠٪. المختبرات التي تحتاج إلى الكثير من التحسين وصلت إلى ٤٠.٠٪، والمختبرات التي تحتاج إلى بعض التحسين تمثل ٤٥.٠٪. المختبرات المجهزة جيدًا تشكل ٥.٠٪، والإجمالي ١٠٠٪.

في الجنوب، بلغت نسبة المختبرات غير المتوفرة ٤.٨٪، والمتوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام ٧.١٪. المختبرات التي تحتاج إلى الكثير من التحسين تمثل ٣٥.٧٪، والمختبرات التي تحتاج إلى بعض التحسين تمثل ٣٣.٣٪. أما المختبرات المجهزة جيدًا فتُمثل ١٩.٠٪، والإجمالي ١٠٠٪.

في النبطية، تُظهر البيانات أن نسبة المختبرات غير المتوفرة تبلغ ١٢.٥٪، والمتوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام ٣١.٣٪. المختبرات التي تحتاج إلى الكثير من التحسين تمثل ١٢.٥٪، والمختبرات التي تحتاج إلى بعض التحسين تمثل ٤٣.٨٪. لا توجد مختبرات مجهزة جيدًا، والإجمالي ١٠٠٪.

في عكار، بلغت نسبة المختبرات غير المتوفرة ١٩.٢٪، والمتوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام ٢٦.٩٪. المختبرات التي تحتاج إلى الكثير من التحسين تمثل ٢٣.١٪، والمختبرات التي تحتاج إلى بعض التحسين تمثل ٢٣.١٪. أما المختبرات المجهزة جيدًا فتُمثل ٧.٧٪، والإجمالي ١٠٠٪.

في بعلبك الهرمل، تُظهر البيانات أن نسبة المختبرات غير المتوفرة تبلغ ٢٢.٢٪، والمتوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام ٥.٦٪. المختبرات التي تحتاج إلى الكثير من التحسين تمثل ١١.١٪، والمختبرات التي تحتاج إلى بعض التحسين تمثل ٣٨.٩٪. أما المختبرات المجهزة جيدًا فتُمثل ٢٢.٢٪، والإجمالي ١٠٠٪.

القطاع الخاص (مجاني)

في بيروت، تُظهر البيانات أن جميع المختبرات غير متوفرة بنسبة ١٠٠٪، بينما باقي الفئات لا توجد فيها أي نسب، مما يجعل الإجمالي ١٠٠٪.

في جبل لبنان (ضواحي)، لا توجد مختبرات غير متوفرة، ولكن المختبرات التي بحاجة إلى تحسين تمثل ٤٠.٠٪، والمختبرات المجهزة جيدًا تشكل ٦٠.٠٪، مما يجعل الإجمالي ١٠٠٪.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، بلغت نسبة المختبرات غير المتوفرة ٤٠.٠٪، والمختبرات التي تحتاج إلى تحسين تمثل ٢٠.٠٪، والمختبرات المجهزة جيدًا تمثل ٢٠.٠٪، والإجمالي ١٠٠٪.

في الشمال، بلغت نسبة المختبرات غير المتوفرة ٥٠.٠٪، والمختبرات التي بحاجة إلى تحسين تمثل ٥٠.٠٪، والإجمالي ١٠٠٪.

الأونروا

في الشمال، تُظهر البيانات أن جميع المختبرات متوفرة ومجهزة جيدًا بنسبة ١٠٠٪، بينما باقي الفئات لا توجد فيها أي نسب، مما يجعل الإجمالي ١٠٠٪.

استنتاج

حسب القطاع، يعاني القطاع الرسمي من نسب عالية من المختبرات غير المتوفرة أو غير الصالحة للاستخدام، خاصة في مناطق مثل عكار وبعبك الهرمل. القطاع الخاص المجاني يعتمد بشكل كبير على المختبرات غير المتوفرة، مع بعض الحالات الجيدة في جبل لبنان. قطاع الأونروا يقدم تجهيزاً جيداً بنسبة ١٠٠٪.

حسب المحافظة، تُظهر بيروت تركيزاً على المختبرات غير المتوفرة أو غير الجاهزة، بينما جبل لبنان يقدم أداءً متوازناً مع بعض المناطق الجاهزة جيداً. الشمال وعكار يشهدان معدلات عالية للمختبرات غير المتوفرة أو غير الجاهزة، في حين أن بعبك الهرمل تعاني من نسب منخفضة للمختبرات الجاهزة جيداً.

تظهر البيانات أن هناك تفاوتاً كبيراً في توفر المختبرات بين المحافظات والقطاعات التعليمية في لبنان:

١. يواجه القطاع العام تحديات أكبر في توفير المختبرات مقارنة بالقطاع الخاص.
 ٢. تعاني المدارس الخاصة المجانية بشكل خاص من نقص حاد في هذه المرافق الأساسية.
 ٣. يُظهر القطاع الخاص غير المجاني تحسناً ملحوظاً في توفر المختبرات ولكنه لا يزال يحتاج لتحسين.
- المناطق مثل النبطية وبعبك الهرمل تواجه نقصاً ملحوظاً في المختبرات مما يستدعي تحسين البنية التحتية التعليمية في هذه المناطق لضمان توفير بيئة تعليمية ملائمة للطلاب وتعزيز جودة التعليم في لبنان بشكل عام.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٢)

وفق إجابات المعلمين،

حالة وجود وجودة المختبرات في المدارس تظهر تفاوتاً واضحاً بين المحافظات وقطاعات التعليم. بالنسبة للقطاع الرسمي، فإن نسبة المختبرات غير المتوفرة تصل إلى ٢١.٤٪، مع وجود ٣٠.٦٪ منها بحاجة إلى بعض التحسينات. في المقابل، القطاع الخاص غير المجاني يتمتع بوضع أفضل، حيث ٢٨.٧٪ من المختبرات متوفرة ومجهزة جيداً. أما القطاع الخاص المجاني، فإنه يعاني من نقص كبير، حيث تصل نسبة المختبرات غير المتوفرة إلى ٣٨.٨٪.

في بيروت، حالة المختبرات تختلف حسب القطاع. في القطاع الرسمي، نجد أن ٤٦.٧٪ من المختبرات بحاجة إلى الكثير من التحسينات، بينما ١٠٪ منها فقط مجهزة بشكل جيد. في القطاع الخاص غير المجاني، الوضع أفضل مع تجهيز ٢٥.٤٪ من المختبرات بشكل جيد.

في ضواحي جبل لبنان، القطاع الرسمي يعاني من نقص واضح، حيث ٢٣.٣٪ من المختبرات غير متوفرة، بينما تحتاج ٢٨.٣٪ منها إلى بعض التحسينات. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٦.٩٪ من المختبرات مجهزة بشكل جيد.

في باقي مناطق جبل لبنان، القطاع الرسمي يظهر أن ٢٨٪ من المختبرات غير متوفرة و ٣٥.٤٪ منها بحاجة إلى بعض التحسينات. في القطاع الخاص غير المجاني، نجد أن ٢٩٪ من المختبرات غير متوفرة و ٢١٪ منها مجهزة بشكل جيد.

في محافظة الشمال، القطاع الرسمي يعاني من نقص واضح في توفر المختبرات، حيث ٣٢.٦٪ منها غير متوفرة و ٣٠.٤٪ بحاجة إلى بعض التحسينات. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٠٪ من المختبرات مجهزة جيداً، مما يعكس تبايناً في الوضع بين القطاعين.

في البقاع، القطاع الرسمي يسجل ١٣.٣٪ من المختبرات غير المتوفرة، بينما تحتاج ٣٥.٧٪ إلى الكثير من التحسينات. في القطاع الخاص غير المجاني، نجد أن ٢٣.٢٪ من المختبرات مجهزة بشكل جيد.

في الجنوب، يظهر القطاع الرسمي وضعاً أفضل نسبياً حيث ٧.٤٪ فقط من المختبرات غير متوفرة، لكن ٤١٪ بحاجة إلى بعض التحسينات. أما القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣١.٣٪ من المختبرات غير متوفرة و ١٨.٨٪ فقط مجهزة بشكل جيد.

في النبطية، نجد أن القطاع الرسمي يسجل نسبة ٨٪ فقط للمختبرات غير المتوفرة، لكن ٣٣.٩٪ تحتاج إلى بعض التحسينات.

في القطاع الخاص غير المجاني، ٢٨.١٪ من المختبرات مجهزة بشكل جيد.

أما في عكار، فإن القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير، حيث ٢٨.٩٪ من المختبرات غير متوفرة و ٢٢.٣٪ بحاجة إلى بعض التحسينات. في القطاع الخاص غير المجاني، نجد أن ٣١.٣٪ من المختبرات مجهزة بشكل جيد.

في بعلبك - الهرمل، القطاع الرسمي يسجل ١٥.٦٪ من المختبرات غير المتوفرة و ٣٢.٥٪ بحاجة إلى بعض التحسينات. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤١.٧٪ من المختبرات غير متوفرة. بناءً على هذه النتائج، يتضح أن هناك تبايناً كبيراً في توفر وجودة المختبرات بين المحافظات وقطاعات التعليم. المحافظات الريفية والقطاع الرسمي تعاني بشكل أكبر من نقص في التجهيزات، مما يتطلب اهتماماً خاصاً لتحسين البنية التحتية والتجهيزات في هذه المناطق.

السؤال : هل تتوفر هذه المرافق في المدرسة، وما هي حالتها

البند الثاني: المكتبة

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢١)

مقارنة حسب قطاعات التعليم:

في قطاع التعليم الرسمي، تختلف حالة المكتبات بين المحافظات بشكل ملحوظ وذلك وفق إجابات المديرين. في بيروت، نسبة المكتبات المجهزة جيداً تصل إلى ٣٧.٥٪، وهي من أعلى النسب مقارنة بالمحافظات الأخرى، بينما تبلغ نسبة المكتبات التي تحتاج إلى تحسينات طفيفة ٢٥٪، وهي مشابهة لنسبة المكتبات التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة. على النقيض، في ضواحي جبل لبنان، تصل نسبة المكتبات التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة إلى ٥٤.٥٪، مع نسبة أقل بكثير (٩.١٪) للمكتبات غير الصالحة للاستخدام. جبل لبنان خارج الضواحي يظهر تنوعاً في الحالة، حيث تمثل المكتبات التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة النسبة الأكبر (٣٨.٩٪)، بينما المكتبات المجهزة جيداً تشكل فقط ٥.٦٪، وهي من أدنى النسب بين المحافظات.

الشمال يعاني من تحديات ملحوظة، حيث تصل نسبة المكتبات غير المتوفرة إلى ٢٢.٩٪، بينما المكتبات المجهزة جيداً تبلغ ١٤.٣٪ فقط، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع بيروت أو الجنوب. في البقاع، نسبة المكتبات التي تحتاج إلى تحسينات طفيفة وكبيرة متساوية (٣٠.٨٪)، بينما المكتبات المجهزة جيداً تشكل ٧.٧٪ فقط. الجنوب يتميز بتوزيع أكثر توازناً، حيث تشكل المكتبات المجهزة جيداً ٢٠٪، بينما المكتبات التي تحتاج إلى تحسينات طفيفة وكبيرة تشكلان معاً ٧٣.٣٪. في النبطية، نجد نسبة متساوية تقريباً للمكتبات المجهزة جيداً (٣٧.٥٪) وللمكتبات التي تحتاج إلى تحسينات طفيفة، مع نسبة أقل بكثير للمكتبات غير الصالحة (٦.٣٪).

عكار تسجل النسبة الأعلى للمكتبات غير المتوفرة (٤٠٪)، بينما المكتبات المجهزة جيداً تشكل ٥٪ فقط، مما يبرز فجوة كبيرة مقارنة بباقي المحافظات. في بعلبك-الهرمل، المكتبات التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة تشكل النسبة الأكبر (٤٥.٥٪)، بينما المكتبات المجهزة جيداً تمثل (٢٧.٣٪).

في قطاع التعليم الخاص المجاني، تظهر تفاوتات كبيرة بين المحافظات. في بيروت وعكار، نجد أن المكتبات غير متوفرة بنسبة ١٠٠٪ و ٥٠٪ على التوالي، بينما في الجنوب، نسبة المكتبات المجهزة جيداً تصل إلى ١٠٠٪، مما يجعلها المحافظة الأكثر تفوقاً في هذا القطاع. جبل لبنان خارج الضواحي يظهر أداءً جيداً نسبياً حيث ٧٥٪ من المكتبات بحاجة إلى تحسينات طفيفة، بينما في الشمال والبقاع، المكتبات غير المتوفرة أو غير الصالحة تتراوح بين ٣٣.٣٪ و (٦٦.٧٪).

في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، بيروت تسجل أعلى نسبة للمكتبات المجهزة جيداً (٥٥.٦٪)، في حين أن الشمال يعاني من نقص، حيث تبلغ نسبة المكتبات غير المتوفرة ٢٣.١٪. جبل لبنان خارج الضواحي يظهر أداءً إيجابياً، حيث ٥٠٪ من المكتبات مجهزة جيداً، وهي من أعلى النسب في هذا القطاع. الجنوب يظهر توازناً نسبياً، مع ٤٢.٩٪ من المكتبات بحاجة إلى تحسينات طفيفة و ٤٢.٩٪ مجهزة جيداً. النبطية تسجل نسبة عالية للمكتبات المجهزة جيداً (٥٠٪)، بينما في عكار، المكتبات المجهزة تشكل ٣٣.٣٪، وهي أقل من المتوسط.

في قطاع الأونروا، نجد أن جبل لبنان ضواحي والشمال يسجلان نسباً مرتفعة جداً للمكتبات المجهزة جيداً تصل إلى ١٠٠٪، بينما في الجنوب، المكتبات المجهزة تمثل ٥٠٪ فقط، وهي نتيجة إيجابية مقارنة ببعض المحافظات الأخرى ولكنها أقل من المحافظات المذكورة.

مقارنة حسب المحافظات:

عند مقارنة المحافظات، نجد أن بيروت تتميز بأداء إيجابي نسبياً في قطاع التعليم الرسمي والخاص غير المجاني، حيث تصل نسبة المكتبات المجهزة جيداً إلى ٣٧.٥٪ و ٥٥.٦٪ على التوالي. جبل لبنان ضواحي يُظهر أداءً متوسطاً في معظم القطاعات، مع ارتفاع نسبي في نسبة المكتبات التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة. جبل لبنان خارج الضواحي يظهر تفاوتاً ملحوظاً في الأداء، مع نسب عالية للمكتبات المجهزة جيداً في القطاع الخاص غير المجاني (٥٠٪)، بينما في القطاع الرسمي النسبة منخفضة (5.6%).

الشمال يعاني من نسب مرتفعة للمكتبات غير المتوفرة وغير الصالحة للاستخدام في جميع القطاعات، مما يبرز تحديات كبيرة مقارنة بباقي المحافظات. في البقاع، هناك توازن نسبي بين الفئات المختلفة، لكن المكتبات المجهزة جيداً تمثل نسباً منخفضة عموماً. الجنوب يُظهر أداءً إيجابياً نسبياً، خصوصاً في قطاع التعليم الخاص المجاني حيث تصل نسبة المكتبات المجهزة جيداً إلى ١٠٠٪. النبطية تتميز بنسب متوسطة إلى مرتفعة للمكتبات المجهزة جيداً في معظم القطاعات، مما يعكس وضعا إيجابياً نسبياً.

عكار وبعلبك-الهرمل تعانيان من ضعف ملحوظ، حيث تصل نسبة المكتبات غير المتوفرة إلى ٤٠٪ و ٢٠٪ على التوالي في القطاع الرسمي، بينما المكتبات المجهزة جيداً تمثل أقل من ١٠٪ في معظم الحالات. ومع ذلك، قطاع التعليم الخاص يظهر تحسناً نسبياً في بعض المناطق مثل بعلبك-الهرمل، حيث تصل نسبة المكتبات المجهزة إلى ٤٠٪.

استنتاجات

١. بيروت: تنصدر في الأداء الإيجابي في جميع القطاعات تقريباً، مما يعكس استثماراً أفضل في تجهيز المكتبات، خاصة في التعليم الرسمي والخاص غير المجاني.
٢. الجنوب: يظهر أداءً متميزاً، لا سيما في قطاع التعليم الخاص المجاني حيث تحقق نسبة ١٠٠٪ للمكتبات المجهزة، مما يعكس توازناً نسبياً في تجهيز البنية التحتية.
٣. جبل لبنان: ضواحي تسجل أداءً متوسطاً في معظم القطاعات، بينما خارج الضواحي تعاني من تفاوت ملحوظ، خصوصاً في القطاع الرسمي حيث نسبة المكتبات المجهزة منخفضة جداً (5.6%).
٤. الشمال وعكار: تعانيان من نسب مرتفعة للمكتبات غير المتوفرة أو غير الصالحة للاستخدام في جميع القطاعات، مما يبرز ضعفاً كبيراً في البنية التحتية التعليمية.
٥. البقاع وبعلبك-الهرمل: تحتاجان إلى تحسينات ملحوظة، حيث تسجلان نسباً مرتفعة للمكتبات غير المتوفرة أو التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة، بينما الأداء في التعليم الخاص يظهر تحسناً نسبياً.
٦. النبطية: تتميز بنسب متوسطة إلى مرتفعة للمكتبات المجهزة في جميع القطاعات، مما يعكس وضعا إيجابياً مقارنة بمحافظات أخرى.
٧. قطاع التعليم الرسمي: المحافظات تعاني من تفاوتات ملحوظة في حالة المكتبات. بينما تتميز بيروت والجنوب بنسب مرتفعة للمكتبات المجهزة جيداً، تسجل عكار وجبل لبنان نسباً مرتفعة للمكتبات التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة أو غير المتوفرة، مما يشير إلى فجوات واضحة في تجهيز البنية التحتية بين المحافظات.
٨. قطاع التعليم الخاص المجاني: الجنوب يظهر تفوقاً كبيراً بنسبة ١٠٠٪ للمكتبات المجهزة، في حين تسجل بيروت وعكار نسباً مرتفعة جداً للمكتبات غير المتوفرة. هذا القطاع بحاجة إلى تركيز أكبر في المناطق ذات الأداء الضعيف.
٩. قطاع التعليم الخاص غير المجاني: بيروت وجبل لبنان خارج الضواحي يظهران نسباً جيدة للمكتبات المجهزة، بينما الشمال وعكار تسجلان ضعفاً نسبياً، مما يعكس تفاوتاً بين المناطق في هذا القطاع.

١٠. قطاع الأونروا: أداء متميز في تجهيز المكتبات، خاصة في جبل لبنان ضواحي والشمال حيث تصل نسب المكتبات المجهزة إلى ١٠٠٪. ومع ذلك، الجنوب يظهر نسبة تجهيز جيدة (٥٠٪) لكنه أقل مقارنة ببعض المحافظات الأخرى.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٣)

الوضع العام

القطاع الرسمي: بحسب بيانات الناظر، يُظهر القطاع الرسمي في لبنان بعض التحديات في توفير مكتبات مجهزة في المدارس. (٩٠.٢٪) من المدارس لا تحتوي على مكتبات، بينما (١٤.٧٪) من المكتبات غير صالحة للاستخدام. هناك نسبة كبيرة (٢٤.٩٪) من المكتبات بحاجة لتحسين كبير في التجهيزات والمكان، و(٣٣.٦٪) بحاجة لتحسين قليل. (١٧.٥٪) من المدارس فقط مجهزة بمكتبات جيدة، مما يبرز الحاجة الماسة لتحسين تجهيزات المكتبات في معظم المدارس الرسمية.

القطاع الخاص المجاني: في القطاع الخاص المجاني، هناك نسبة كبيرة من المدارس التي لا تحتوي على مكتبات (٢٥.٨٪). كما أن (٢٢.٦٪) من المكتبات بحاجة لتحسين كبير و(٣.٢٪) غير صالحة للاستخدام. ومع ذلك، (١٩.٤٪) من المدارس مجهزة بمكتبات جيدة، مما يعكس بعض الجهود لتوفير مكتبات بشكل مناسب، وهي نسبة منخفضة بالنظر إلى الاحتياجات الفعلية لهذه المدارس. لكنها أفضل مقارنة بالقطاع الرسمي (١٧.٥٪).

القطاع الخاص غير المجاني: القطاع الخاص غير المجاني يحقق أداءً أفضل، حيث أن (٣٢.٥٪) من المكتبات مجهزة جيداً، وهي نسبة أعلى من القطاع الرسمي (١٧.٥٪) والتعليم الخاص المجاني (١٩.٤٪). بالرغم من ذلك، (١٢٪) من المدارس لا تحتوي على مكتبات، هذه النسبة أعلى مقارنة بالقطاع الرسمي (٩.٢٪) وأقل من التعليم الخاص المجاني (٢٥.٨٪). هذا بالإضافة إلى أن (٢٢.٢٪) من المكتبات بحاجة لتحسين كبير، مما يستدعي متابعة لتحسين الجودة. نسبة المكتبات غير الصالحة للاستخدام (٤.٣٪) أقل مما هو عليه في القطاع الرسمي (١٤.٧٪)، لكنها لا تزال تحدياً.

الأونروا: نسبة (٣٣.٣٪) من الناظر في الأونروا أفادوا أن المكتبة متوفرة ولكن بحاجة لتجهيزات، نسبة (٦٦.٧٪) أكدوا ان المكتبة غير متوفرة.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

- القطاع الرسمي:** تعاني بيروت من أعلى نسبة مدارس بحاجة لتحسين كبير في المكتبات (٥٤.٥٪)، رغم أن (٢٧.٣٪) من المدارس مجهزة جيداً. البقاع هو الأكثر تضرراً من نقص المكتبات، مع المعدل الأعلى في القطاع من عدم توفر مكتبات (٢٧.٨٪). جبل لبنان ما عدا الضواحي يسجل أعلى نسبة مدارس بحاجة لتحسين كبير (٣٠.٤٪)، مما يتطلب تدخلاً فورياً لتحسين المكتبات. عكار تسجل أدنى نسبة من المكتبات المجهزة جيداً (٧.٩٪)، وأعلى نسبة من المكتبات غير صالحة للاستخدام (٢٨.٩٪)، مما يستدعي التدخل العاجل لتطوير المكتبات. الجنوب وجبل لبنان (الضواحي) هما الأفضل تجهيزاً للمكتبات، حيث نسبة المدارس المجهزة بمكتبات جيدة تصل إلى (٣١.٣٪) و(٢٩.٤٪).

- القطاع الخاص المجاني:** بيروت تواجه أزمة واضحة مع غياب تام للمكتبات (١٠٠٪) في المدارس، مما يشير إلى أزمة واضحة. في ضواحي جبل لبنان، يظهر توازن نسبي حيث يوجد (٤٠٪) من المكتبات مجهزة جيداً، بينما تعاني نسبة مماثلة من نقص التجهيزات أو الغياب الكامل. في المناطق الأخرى لجبل لبنان، جميع المكتبات تحتاج إلى بعض التحسينات، ما يشير إلى نقص في الجودة بدلاً من الغياب الكلي. يشهد الشمال نسبة مرتفعة (٦٠٪) من المدارس التي لا تحتوي على مكتبات، بينما تشهد البقاع غياباً مشابهاً ولكن بنسبة أقل (٣٣.٣٪)، مع الحاجة لتحسين كبير في المكتبات الموجودة. الجنوب وعكار يسجلان أعلى نسب من المكتبات التي تحتاج لتحسين كبير (٥٠٪)، مما يعكس تحديات في تجهيز المكتبات وضمان جودتها. ومع ذلك، يبرز الجنوب بشكل إيجابي بوجود نسبة جيدة (٥٠٪) من المكتبات التي تحتاج فقط إلى تحسين بسيط. كما تبرز عكار بوجود (٢٥٪) من المكتبات المجهزة جيداً. بعلبك-الهرمل تظهر كمناطق تعاني من نقص واضح، حيث جميع المكتبات بحاجة إلى تحسين كبير (١٠٠٪). في النبطية، ورغم غياب ثلث المكتبات (٣٣.٣٪)، إلا أن هناك نسبة مماثلة من المكتبات مجهزة بشكل جيد.

- **القطاع الخاص غير المجاني:** بيروت تسجل نسبة (٢٢.٢٪) من المكتبات المجهزة جيداً مع حاجة لبعض التحسين في نسبة كبيرة من المكتبات (٤٤.٤٪) في المدارس. جبل لبنان (الضواحي) يشهد تفاوتاً كبيراً، حيث (١٨.٨٪) من المكتبات غير متوفرة و(١٨.٨٪) بحاجة لتحسين كبير. البقاع وعمار تسجلان معدلات مرتفعة من المكتبات التي تحتاج إلى تحسين كبير (٣٥.٧٪ و ٣٣.٣٪)، مما يجعلهما من أكثر المناطق التي تحتاج إلى تطوير المكتبات. عمار والشمال تسجلان نسباً مرتفعة من المدارس التي لا تحتوي على مكتبات (٣٣.٣٪ و ١٦.٧٪)، وهو ما يستدعي تدخلاً عاجلاً. الجنوب وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) يبرزان كنماذج للمحافظات التي تحتوي على أعلى نسب من المكتبات المجهزة جيداً (٤٢.٩٪ و ٥٠٪)، إلا أن الحاجة للتحسين لا تزال قائمة. النبطية تسجل أعلى نسبة من المكتبات التي تحتاج لبعض التحسين (٦٠٪)، بالإضافة إلى نسبة (٢٠٪) من المكتبات تحتاج إلى الكثير من التحسين، وهو ما يستدعي التدخل العاجل.
- **الأونروا:** (١٠٠٪) من النظار في **جبل لبنان (الضواحي)** أفادوا أن المكتبة غير متوفرة. في المقابل (١٠٠٪) من النظار في الجنوب أفادوا أن المكتبة متوفرة.

استنتاج مقارن بين القطاعات والمحافظات:

القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير في المكتبات الجيدة، خاصة في المناطق البعيدة مثل البقاع والشمال. في المقابل، **القطاع الخاص المجاني** يظهر تفاوتاً أكبر، حيث يوجد غياب تام للمكتبات في بيروت وارتفاع في المناطق الأخرى مثل جبل لبنان. **القطاع الخاص غير المجاني** يمتاز بتجهيز المكتبات بنسبة أعلى، لكن هناك حاجة لتحسين بعض المناطق، خاصة في الشمال والبقاع.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٣)

من وجهة نظر المنسقين،

في محافظة بيروت، تمثل نسبة المكتبات غير المتوفرة في المدارس الرسمية ٢٢.٢٪، بينما تبلغ نسبة المكتبات المتوفرة ولكن غير صالحة للاستخدام ٣٣.٣٪. أما المكتبات التي تحتاج إلى تحسين كبير فتبلغ نسبتها ٤٤.٤٪. في التعليم الخاص المجاني، كانت المكتبات المتوفرة والمجهزة جيداً تشكل ١٠٠٪ من الحالات، بينما في التعليم الخاص غير المجاني، كانت النسبة موزعة على مكتبات غير متوفرة بنسبة ٨.٣٪ ومكتبات بحاجة إلى تحسين بسيط بنسبة ٤١.٧٪، في حين أن ٢٥٪ من المكتبات مجهزة جيداً.

في ضواحي جبل لبنان، سجل قطاع التعليم الرسمي نسبة ١٧.٦٪ للمكتبات غير المتوفرة، و ٢٩.٤٪ بحاجة إلى تحسين كبير، و ٤١.٢٪ بحاجة إلى تحسين بسيط، بينما كانت المكتبات المجهزة جيداً تمثل ١١.٨٪. أما التعليم الخاص المجاني، فكانت نسبة المكتبات غير المتوفرة ٤٠٪، و ٤٠٪ مجهزة جيداً. في التعليم الخاص غير المجاني، كانت النسبة الأكبر للمكتبات المجهزة جيداً بواقع ٥٠٪.

في جبل لبنان خارج الضواحي، سجل التعليم الرسمي نسبة ٢٠.٥٪ للمكتبات غير المتوفرة، و ١٥.٤٪ غير صالحة للاستخدام، و ٢٥.٦٪ بحاجة إلى تحسين كبير، و ٣٠.٨٪ بحاجة إلى تحسين بسيط، و ٧.٧٪ مجهزة جيداً. أما التعليم الخاص المجاني، فكانت المكتبات بحاجة إلى تحسين كبير بنسبة ٢٠٪، بينما كانت ٦٠٪ بحاجة إلى تحسين بسيط، و ٢٠٪ مجهزة جيداً. في التعليم الخاص غير المجاني، كانت ٦٣.٢٪ من المكتبات مجهزة جيداً.

في الشمال، سجل التعليم الرسمي نسبة ١٠.٢٪ للمكتبات غير المتوفرة، و ١٠.٢٪ غير صالحة للاستخدام، و ٢٥.٤٪ بحاجة إلى تحسين كبير، و ٣٠.٥٪ بحاجة إلى تحسين بسيط، و ٢٣.٧٪ مجهزة جيداً. في التعليم الخاص المجاني، كانت المكتبات مجهزة جيداً بنسبة ٢٥٪. أما التعليم الخاص غير المجاني، فتوزعت المكتبات بنسبة ٢٥.٨٪ مجهزة جيداً و ٣٥.٥٪ بحاجة إلى تحسين بسيط.

في البقاع، سجل التعليم الرسمي نسبة ٢٠٪ للمكتبات غير المتوفرة، و١٥٪ غير صالحة للاستخدام، و٣٥٪ بحاجة إلى تحسين كبير، و٢٥٪ بحاجة إلى تحسين بسيط، و٥٪ مجهزة جيدًا. أما التعليم الخاص المجاني، فكانت المكتبات المتوفرة والمجهزة جيدًا تمثل ٥٠٪. في التعليم الخاص غير المجاني، بلغت نسبة المكتبات المجهزة جيدًا ٢٥٪.

في الجنوب، كانت نسبة المكتبات غير المتوفرة في التعليم الرسمي ٩.٥٪، و٢٨.٦٪ بحاجة إلى تحسين كبير، و٣١٪ بحاجة إلى تحسين بسيط، و٣١٪ مجهزة جيدًا. في التعليم الخاص المجاني، كانت ٦٠٪ من المكتبات غير متوفرة، بينما في التعليم الخاص غير المجاني، كانت ٨٣.٣٪ من المكتبات بحاجة إلى تحسين بسيط.

في النبطية، سجل التعليم الرسمي نسبة ٦.٣٪ للمكتبات غير المتوفرة، و٣٧.٥٪ غير صالحة للاستخدام، و١٢.٥٪ بحاجة إلى تحسين كبير، و٣١.٣٪ بحاجة إلى تحسين بسيط، و١٢.٥٪ مجهزة جيدًا. أما التعليم الخاص المجاني، فكانت المكتبات المتوفرة والمجهزة جيدًا تمثل ٥٠٪.

في عكار، بلغت نسبة المكتبات غير المتوفرة في التعليم الرسمي ٢٦.٩٪، و٣٠.٨٪ غير صالحة للاستخدام، و١٩.٢٪ بحاجة إلى تحسين كبير، و١٩.٢٪ بحاجة إلى تحسين بسيط، و٣.٨٪ مجهزة جيدًا.

في بعلبك الهرمل، سجل التعليم الرسمي نسبة ١١.١٪ للمكتبات غير المتوفرة، و٥.٦٪ غير صالحة للاستخدام، و١٦.٧٪ بحاجة إلى تحسين كبير، و٣٨.٩٪ بحاجة إلى تحسين بسيط، و٢٧.٨٪ مجهزة جيدًا.

استنتاج

تظهر البيانات أن هناك تفاوتًا كبيرًا في توفر المكتبات بين المحافظات والقطاعات التعليمية في لبنان:

١. يواجه القطاع العام تحديات أكبر في توفير المكتبات مقارنة بالقطاع الخاص.
٢. تعاني المدارس الخاصة المجانية بشكل خاص من نقص حاد في هذه المرافق الأساسية.
٣. يُظهر القطاع الخاص غير المجاني تحسنًا ملحوظًا في توفر المكتبات ولكنه لا يزال يحتاج لتحسين.
٤. المناطق مثل النبطية وبعلبك الهرمل تواجه أيضًا نقصًا ملحوظًا في المكتبات مما يستدعي تحسين البنية التحتية التعليمية لضمان توفير بيئة تعليمية ملائمة وتعزيز جودة التعليم في لبنان بشكل عام.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٢)

تحليل حالة وجود وجودة المكتبات في المدارس يظهر تباينًا ملحوظًا بين المحافظات وقطاعات التعليم وفق إجابات المعلمين. بالنسبة للقطاع الرسمي، نسبة المكتبات غير المتوفرة تصل إلى ١٥.٤٪، في حين أن ٣٣.٢٪ منها بحاجة إلى بعض التحسينات. أما القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٢.٦٪ من المكتبات فيه متوفرة ومجهزة جيدًا. وعلى النقيض، القطاع الخاص المجاني يعاني من تحديات أكبر، حيث ٢٠.١٪ من المكتبات غير متوفرة، و٢٩.٢٪ منها فقط مجهزة بشكل جيد.

في بيروت، القطاع الرسمي لا يعاني من نقص في توفر المكتبات، ولكن ٣٦.٧٪ من المكتبات تحتاج إلى الكثير من التحسينات، بينما ٢٠٪ منها مجهزة جيدًا. في القطاع الخاص غير المجاني، ١١.٩٪ من المكتبات غير متوفرة، و٣٣.٩٪ منها مجهزة بشكل جيد.

في ضواحي جبل لبنان، القطاع الرسمي يسجل نسبة ٦.٧٪ فقط للمكتبات غير المتوفرة، بينما تحتاج ٣٣.٣٪ منها إلى بعض التحسينات. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤٦.٤٪ من المكتبات مجهزة جيدًا.

في باقي مناطق جبل لبنان، ١٩.٥٪ من المكتبات في القطاع الرسمي غير متوفرة، و٣٢.٩٪ منها بحاجة إلى بعض التحسينات. في القطاع الخاص غير المجاني، ٢٢.٦٪ من المكتبات مجهزة بشكل جيد. في الشمال، القطاع الرسمي يعاني من نقص في توفر المكتبات بنسبة ٢٠٪، مع ٣٤.٤٪ منها بحاجة إلى بعض التحسينات. في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٤٪ من المكتبات مجهزة بشكل جيد.

في البقاع، القطاع الرسمي يسجل ١٧.٣٪ من المكتبات غير المتوفرة، و٣٧.٨٪ منها بحاجة إلى الكثير من التحسينات. في القطاع الخاص غير المجاني، ٢٦.٨٪ من المكتبات مجهزة جيدًا، مما يعكس وضعًا أفضل نسبيًا.

في الجنوب، القطاع الرسمي يظهر نسبة ٤.١٪ فقط للمكتبات غير المتوفرة، ولكن ٤٤.٣٪ منها بحاجة إلى بعض التحسينات.

أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ١٢.٥٪ من المكتبات غير متوفرة، ونسبة مماثلة مجهزة بشكل جيد. في النبطية، القطاع الرسمي يسجل نسبة ١٠.٧٪ فقط للمكتبات غير المتوفرة، ولكن ٣٧.٥٪ منها بحاجة إلى بعض التحسينات. في القطاع الخاص غير المجاني، ٢٥٪ من المكتبات مجهزة بشكل جيد. في عكار، ٢٥.٩٪ من المكتبات في القطاع الرسمي غير متوفرة، و ٢٣.٥٪ منها بحاجة إلى بعض التحسينات. في القطاع الخاص غير المجاني، الوضع أسوأ، حيث ٢٩.٧٪ من المكتبات غير متوفرة و ٢٣.٤٪ فقط مجهزة بشكل جيد. في بعلبك - الهرمل، القطاع الرسمي يسجل نسبة ٧.٨٪ للمكتبات غير المتوفرة، و ٣٢.٥٪ منها بحاجة إلى بعض التحسينات. في القطاع الخاص غير المجاني، ١٩.٤٪ من المكتبات غير متوفرة، و ٨.٣٪ فقط مجهزة بشكل جيد. بناءً على هذه البيانات، يتضح أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المحافظات وقطاعات التعليم في توفر وجودة المكتبات. المحافظات الريفية والقطاع الرسمي يعانيان بشكل أكبر من نقص في التجهيزات، مما يتطلب جهوداً لتحسين البنية التحتية وتوفير المكتبات المجهزة جيداً لدعم العملية التعليمية.

السؤال : هل تتوفر هذه المرافق في المدرسة، وما هي حالتها

البند الثالث: الملاعب

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢١)

مقارنة حسب قطاعات التعليم:

في قطاع التعليم الرسمي، تختلف حالة الملاعب بين المحافظات بشكل واضح وذلك وفق إجابات المديرين. في بيروت، نسبة الملاعب المجهزة جيداً تصل إلى ١٢.٥٪، وهي أقل من النسب الموجودة في الجنوب أو عكار، حيث تصل نسبة الملاعب المجهزة جيداً في الجنوب إلى ٤٦.٧٪، وفي عكار إلى ٥٠٪. بيروت تُظهر أيضاً نسبة مرتفعة للملاعب التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة بنسبة ٥٠٪، وهي نسبة تتجاوز مثيلاتها في بقية المحافظات. في جبل لبنان ضواحي، الملاعب التي بحاجة إلى تحسينات كبيرة تشكل ٧٢.٧٪ من الإجمالي، في حين أن ٢٧.٣٪ فقط بحاجة إلى تحسينات طفيفة. جبل لبنان خارج الضواحي يُظهر نسبة مشابهة حيث ٥٥.٦٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة، بينما ٣٣.٣٪ فقط بحاجة إلى تحسينات طفيفة.

في الشمال، تتوزع النسب بين ٤٠٪ للملاعب التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة، و ٤٢.٩٪ بحاجة إلى تحسينات طفيفة، وهي النسبة الأعلى بين المحافظات في هذه الفئة. أما البقاع، فتسجل أعلى نسبة للملاعب التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة (٤٦.٢٪)، مقابل ١٥.٤٪ فقط للملاعب التي بحاجة إلى تحسينات طفيفة. الجنوب يظهر وضعاً أفضل نسبياً، حيث ٤٦.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ٣٣.٣٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة. النبطية تسجل توازناً بين الفئات، حيث ٤٣.٨٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة أو كبيرة، مع ٦.٣٪ فقط مجهزة جيداً.

عكار تنصدر المحافظات في تجهيز الملاعب بشكل جيد بنسبة ٥٠٪، وهي النسبة الأعلى بين جميع المحافظات في هذا القطاع. بعلبك-الهرمل تظهر نسبة جيدة من الملاعب المجهزة بنسبة ٥٤.٥٪، مع ١٨.٢٪ فقط بحاجة إلى تحسينات كبيرة. في قطاع التعليم الخاص المجاني، تُظهر بيروت أن ١٠٠٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة. ضواحي جبل لبنان تُظهر نسبة توازن حيث ٥٠٪ من الملاعب مجهزة جيداً، والنصف الآخر بحاجة إلى تحسينات كبيرة. جبل لبنان خارج الضواحي يُظهر نتائج ضعيفة، حيث ٥٠٪ من الملاعب غير متوفرة، و ٢٥٪ فقط مجهزة جيداً. في الشمال، نصف الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ٣٣.٣٪ مجهزة جيداً، بينما في البقاع، ٦٦.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة، والنسبة المتبقية مجهزة جيداً. الجنوب يتفوق بنسبة ١٠٠٪ للملاعب المجهزة جيداً، مما يجعله الأفضل في هذا القطاع. النبطية تُظهر نسبة توازن حيث ٥٠٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ١٦.٧٪ مجهزة جيداً.

في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، بيروت تسجل النسبة الأعلى للملاعب المجهزة جيداً (٦٦.٧٪)، وهي أعلى من المتوسط الوطني في هذا القطاع. جبل لبنان ضواحي يظهر أيضاً نسبة مرتفعة، حيث ٥١.٥٪ من الملاعب مجهزة جيداً، و ٣٦.٤٪ بحاجة إلى تحسينات طفيفة. جبل لبنان خارج الضواحي يظهر أن ٦٠٪ من الملاعب مجهزة جيداً، و ٣٠٪ بحاجة إلى تحسينات طفيفة. الشمال يُظهر نسبة متوازنة، حيث ٣٨.٥٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ٢٣.١٪ مجهزة جيداً. البقاع يظهر تفاوتاً حيث ٤٤.٤٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ٣٣.٣٪ مجهزة جيداً. الجنوب يسجل ٤٢.٩٪ للملاعب المجهزة جيداً، بينما النبطية و عكار تُظهران نسبةً متقاربة (٥٠٪) للملاعب المجهزة جيداً. بعلبك-الهرمل تنصدر بنسبة ١٠٠٪ من الملاعب المجهزة جيداً.

في قطاع الأونروا، النسب متوازنة بين المحافظات. في ضواحي جبل لبنان والشمال، ١٠٠٪ من الملاعب مجهزة جيداً، بينما في الجنوب، النسب مقسمة بالتساوي بين الملاعب المجهزة جيداً وتلك التي بحاجة إلى تحسينات طفيفة.

مقارنة حسب المحافظات:

عند مقارنة المحافظات، نجد أن الجنوب و عكار يظهران تفوقاً واضحاً في قطاع التعليم الرسمي، حيث تنصدران بنسبة ٤٦.٧٪ و ٥٠٪ للملاعب المجهزة جيداً على التوالي. بيروت تُظهر نسبة منخفضة نسبياً للملاعب المجهزة جيداً (١٢.٥٪)، مع تركيز أكبر على الملاعب التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة (٥٠٪). جبل لبنان ضواحي يظهر تفوقاً في قطاع التعليم الخاص المجاني حيث تصل نسبة الملاعب المجهزة جيداً إلى ٥٠٪، بينما جبل لبنان خارج الضواحي يُظهر توازناً في قطاع التعليم الخاص غير المجاني مع نسبة ٦٠٪ من الملاعب المجهزة جيداً.

الشمال يُظهر نسبة منخفضة بشكل عام للملاعب المجهزة جيداً، مع تركيز أعلى في الفئات التي بحاجة إلى تحسينات طفيفة أو كبيرة. البقاع يعاني من ضعف ملحوظ، خاصة في قطاع التعليم الخاص المجاني حيث ٦٦.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة. بعلبك-الهرمل تنصدر في تجهيز الملاعب، حيث تصل النسبة إلى ١٠٠٪ في قطاع التعليم الخاص غير المجاني.

استنتاجات :

١. الجنوب و عكار: يظهران تفوقاً واضحاً في قطاع التعليم الرسمي، حيث تسجل عكار أعلى نسبة تجهيز للملاعب بنسبة ٥٠٪، بينما الجنوب يحقق توازناً جيداً بنسبة ٤٦.٧٪.
٢. بيروت: تُظهر ضعفاً واضحاً، خاصة في قطاع التعليم الرسمي حيث تصل نسبة الملاعب المجهزة جيداً إلى ١٢.٥٪ فقط، مع تركيز كبير على الملاعب التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة.
٣. جبل لبنان ضواحي وخارج الضواحي: ضواحي جبل لبنان تسجل أداءً جيداً في قطاع التعليم الخاص المجاني بنسبة ٥٠٪ للملاعب المجهزة جيداً. وخارج الضواحي يظهر توازناً في قطاع التعليم الخاص غير المجاني بنسبة ٦٠٪ للملاعب المجهزة جيداً، مع تحديات في القطاعات الأخرى.

٤. الشمال والبقاع:

- الشمال يُظهر نسبة منخفضة بشكل عام للملاعب المجهزة جيداً، مع تركيز أكبر في الفئات التي تحتاج إلى تحسينات طفيفة أو كبيرة.
- البقاع يعاني من ضعف كبير، خاصة في قطاع التعليم الخاص المجاني حيث ٦٦.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة.
- ٥. بعلبك-الهرمل: تسجل تفوقاً في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، حيث ١٠٠٪ من الملاعب مجهزة جيداً، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في هذا القطاع.

استنتاجات لمقارنة حسب قطاعات التعليم

٦. قطاع التعليم الرسمي:

- عكار والجنوب يظهران تفوقاً ملحوظاً، حيث تحتل عكار المرتبة الأولى بنسبة ٥٠٪ للملاعب المجهزة جيداً، والجنوب بنسبة ٤٦.٧٪.
- بيروت وجبل لبنان يعانيان من نسب مرتفعة للملاعب التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة، وخاصة ضواحي جبل لبنان التي تسجل نسبة ٧٢.٧٪.
- بعلبك-الهرمل تسجل أداءً إيجابياً بنسبة ٥٤.٥٪ للملاعب المجهزة جيداً، مع انخفاض نسبي للملاعب التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة.
- ٧. قطاع التعليم الخاص المجاني:
 - الجنوب يتصدر بنسبة ١٠٠٪ للملاعب المجهزة جيداً، بينما بيروت تعاني من ضعف ملحوظ، حيث ١٠٠٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات كبيرة.
 - ضواحي جبل لبنان تسجل نسبة متوازنة مع ٥٠٪ للملاعب المجهزة جيداً، وهو أداء إيجابي مقارنة بالمحافظات الأخرى.
- ٨. قطاع التعليم الخاص غير المجاني:
 - بيروت تتصدر بنسبة ٦٦.٧٪ للملاعب المجهزة جيداً، تليها بعلبك-الهرمل بنسبة ١٠٠٪.
 - جبل لبنان خارج الضواحي يظهر أداءً قوياً بنسبة ٦٠٪ للملاعب المجهزة، بينما الشمال والبقاع يعانيان من ضعف نسبي.
- ٩. قطاع الأونروا:
 - ضواحي جبل لبنان والشمال تسجلان أداءً متميزاً بنسبة ١٠٠٪ للملاعب المجهزة جيداً، مما يعكس جودة عالية في هذا القطاع.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٣)

الوضع العام في القطاع:

- القطاع الرسمي: تشير بيانات النظار إلى أن هذا القطاع يعاني من فجوات كبيرة في تجهيز الملاعب، حيث تقتصر (٢.٨٪) من المدارس إلى الملاعب، و(١٠.٦٪) منها تمتلك ملاعب غير صالحة للاستخدام. كما أن (٣٤.١٪) من الملاعب في المدارس بحاجة لتحسينات كبيرة، و(٤٠.٦٪) لتحسينات قليلة. في المقابل، (١٢٪) فقط من المدارس تمتلك ملاعب مجهزة جيداً.
- القطاع الخاص المجاني: تشير البيانات إلى تحسن ملحوظ في هذا القطاع، حيث تمتلك جميع المدارس ملاعب، إلا أن (٢٢.٦٪) بحاجة لتحسينات كبيرة و(٥١.٦٪) لتحسينات قليلة، بينما (٢٥.٨٪) مجهزة جيداً، وهو مستوى مقبول وأفضل من نسبة الملاعب في مدارس القطاع الرسمي المجهزة جيداً (١٢.٠٪)، لكنه لا يعكس التوزيع المثالي لملاعب ذات جودة عالية.
- القطاع الخاص غير المجاني: يُظهر هذا القطاع تجهيزاً أفضل، حيث (٣٦.٨٪) من المدارس تمتلك ملاعب مجهزة جيداً، و(٤١.٩٪) بحاجة لتحسينات طفيفة، بينما فقط (١٧.٩٪) بحاجة لتحسينات كبيرة. المدارس الخاصة غير المجانية تحقق نسبة جيدة من الملاعب المجهزة مقارنة بالقطاع الرسمي (١٢٪) والتعليم الخاص المجاني (٢٥.٨٪)، مما يدل على استثمار أكبر في البنية التحتية الرياضية.
- الأونروا: (٦٦.٧٪) أفادوا أن الملاعب متوفرة لكن بحاجة إلى بعض التحسين، و(٣٣.٣٪) بحاجة إلى الكثير من التحسين.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

- القطاع الرسمي: بيروت تتمتع بتوفر نسبي للملاعب، إلا أن معظمها يحتاج إلى تحسينات كبيرة (٤٥.٥٪)، مع نسبة جيدة (٢٧.٣٪) من الملاعب المجهزة بالكامل.

جبل لبنان (الضواحي) يتصدر المحافظات من حيث التجهيزات، حيث (٢٩.٤٪) من المدارس تمتلك ملاعب مجهزة، رغم وجود حاجة لتحسينات في (٦٤.٧٪) من المدارس.

جبل لبنان (خارج الضواحي) يحتاج إلى تطوير شامل، إذ إن (٣٩.١٪) من الملاعب تتطلب تحسينات كبيرة و(٥٢.٢٪) تحتاج إلى تحسينات طفيفة.

الشمال يواجه تحديات متوسطة، حيث (١٣.٢٪) من الملاعب غير صالحة، مع حاجة (٥٢.٦٪) لتحسينات طفيفة و(٢٦.٣٪) لتحسينات كبيرة.

البقاع يعاني من نقص كبير، إذ إن (٥٠٪) من الملاعب تحتاج إلى تحسين شامل. الجنوب والنبطية يواجهان تحديات واضحة، حيث تحتاج معظم الملاعب إلى تحسينات كبيرة أو طفيفة، مع نسبة منخفضة جدًا للملاعب المجهزة بالكامل (١٢.٥٪ في الجنوب و٤.٣٪ في النبطية).

عكار تعاني من نقص في الملاعب، إضافة إلى أن (١٥.٨٪) من الملاعب غير صالحة، و(٢٨.٩٪) بحاجة إلى تحسين كبير.

بعلبك-الهرمل تسجل نسبة جيدة من الملاعب المجهزة (٢٣.٥٪)، لكنها تواجه حاجة لتحسين كبير في (٢٣.٥٪) وتحسين طفيف في (٣٥.٣٪) من الملاعب. بناءً على هذه المعطيات، تبرز الحاجة إلى التركيز على تطوير البنية التحتية للملاعب في الجنوب، النبطية، وعكار، حيث تظهر الفجوات الأكبر، مع الاستمرار في تحسين الملاعب في باقي المحافظات لتلبية احتياجات المدارس بشكل أكثر تكاملاً.

• **القطاع الخاص المجاني:** تشير دراسة تجهيز الملاعب في المدارس الرسمية اللبنانية إلى تفاوت كبير بين المحافظات. في بيروت وبعلبك-الهرمل، تمتلك جميع المدارس ملاعب، لكن تحتاج إلى تحسينات طفيفة. أما جبل لبنان (الضواحي)، فهي الأفضل تجهيزاً، حيث ٤٠٪ من المدارس مجهزة بالكامل، بينما تحتاج ٤٠٪ أخرى إلى تحسينات طفيفة. في جبل لبنان (خارج الضواحي)، تعاني ٧٥٪ من المدارس من حاجة لتحسينات طفيفة. في الشمال، ٨٠٪ من المدارس بحاجة لتحسينات طفيفة، بينما ٢٠٪ فقط مجهزة جيداً. في البقاع، ٦٦.٧٪ من المدارس بحاجة لتحسينات طفيفة، و٣٣.٣٪ مجهزة جيداً. أما الجنوب والنبطية، فيواجهان تحديات حيث ٥٠٪ من المدارس بحاجة لتحسينات كبيرة، وكذلك الحال في عكار حيث نصف المدارس تحتاج لتطوير كبير. لذا، ينبغي التركيز على الجنوب، النبطية وعكار للتطوير، بينما يمكن تحسين الشمال وجبل لبنان تدريجياً بتكاليف أقل.

• **التعليم الخاص غير المجاني:** الجنوب يتميز بأفضل تجهيز للملاعب، حيث (٧١.٤٪) من المدارس مجهزة جيداً، بينما بيروت وعكار تأتيا في المرتبة الثانية بنسبة تجهيز (٤٤.٤٪). جبل لبنان (الضواحي) تظهر تجهيزاً جيداً في (٣٧.٥٪) من المدارس، بينما جبل لبنان (ما عدا الضواحي) يعاني من حاجة لتحسينات في (٥٠٪) من المدارس. أما الشمال، يعاني من (٥٠٪) من المدارس بحاجة لتحسينات طفيفة، بينما البقاع يظهر توازناً نسبياً في التجهيزات. بينما النبطية وعكار تحتاجان إلى تدخل عاجل؛ في النبطية (٢٠٪) من المدارس غير صالحة للاستخدام. بعلبك-الهرمل بحاجة لتحسينات طفيفة في (٤٥.٥٪) من المدارس.

• **الاستنتاج:** الجنوب، بيروت وعكار الأفضل تجهيزاً، بينما النبطية وعكار هما الأكثر حاجة للتدخل العاجل.

• **الأونروا:** في جبل لبنان ضواحي (٥٠٪) من النظار أفادوا ان الملاعب متوفرة لكن تحتاج إلى الكثير من التحسين، و(٥٠٪) أفادوا أنها بحاجة إلى القليل من التحسين. في المقابل، (١٠٠٪) من النظار في الجنوب أفادوا أنها بحاجة إلى بعض التحسين.

استنتاج مقارنة بين القطاعات والمحافظات:

• يُظهر القطاع الخاص غير المجاني أفضل تجهيز للملاعب مقارنة بالقطاعات الأخرى، يليه القطاع الخاص المجاني، بينما يعاني القطاع الرسمي من نقص حاد في تجهيز الملاعب.

• من حيث المحافظات، تُظهر بيروت والجنوب نسباً أفضل في تجهيز الملاعب مقارنة بالمناطق الأخرى.

- تبرز عكار والنبطية كمناطق تواجه تحديات كبيرة، ما يستدعي خطط تطوير عاجلة لتحسين الملاعب وضمان استخدامها بفعالية

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٣)

تحليل حالة وجود الملاعب في المدارس اللبنانية بحسب المحافظات وقطاع التعليم يظهر تفاوتاً واضحاً بين المناطق المختلفة والقطاعات وذلك وفق إجابات المنسقين.

في بيروت، يتميز القطاع العام بنسبة كبيرة من الملاعب التي تحتاج إلى "بعض التحسينات"، حيث تصل إلى ٦٦.٧٪، ولا توجد ملاعب غير متوفرة أو غير صالحة للاستخدام، ولكن ٢٢.٢٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة. أما القطاع الخاص المجاني، فإن جميع الملاعب تحتاج إلى بعض التحسينات، ما يعكس غياباً للملاعب بمعايير عالية. القطاع الخاص غير المجاني يُظهر أداءً أفضل، حيث إن ٤١.٧٪ من الملاعب "مجهزة جيداً"، ولكن نصف الملاعب ما زالت بحاجة إلى بعض التحسين.

في جبل لبنان - الضواحي، القطاع العام يعاني من فجوات كبيرة، حيث إن ٤١.٢٪ من الملاعب تحتاج إلى بعض التحسينات، و ١٧.٧٪ منها غير متوفرة أو غير صالحة للاستخدام. أما القطاع الخاص المجاني، فرغم أن ٤٠٪ من الملاعب مجهزة جيداً، فإن ٢٠٪ منها غير صالحة للاستخدام. القطاع الخاص غير المجاني يتصدر الأداء في هذه المنطقة بنسبة ٦٠.٩٪ من الملاعب المجهزة جيداً، بينما نسبة صغيرة فقط تحتاج إلى تحسينات كبيرة.

في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، القطاع العام يعاني من ضعف في البنية التحتية، حيث إن ٤٨.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى بعض التحسينات و ٣٥.٩٪ بحاجة إلى تحسين كبير، مع نسبة صغيرة (٥.١٪) مجهزة جيداً. القطاع الخاص المجاني في وضع أسوأ، حيث لا توجد ملاعب مجهزة جيداً، و ٦٠٪ منها بحاجة إلى تحسينات وبعضها بحاجة إلى تحسين كبير. أما القطاع الخاص غير المجاني، فإنه يسجل أداءً قوياً مع ٦٣.٢٪ من الملاعب المجهزة جيداً والباقي بحاجة إلى بعض التحسينات.

في الشمال، القطاع العام يُظهر مستوى متوسطاً مع ٣٧.٣٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات و ٣٥.٦٪ إلى تحسين كبير، و فقط ١٨.٦٪ مجهزة جيداً. في القطاع الخاص المجاني، نصف الملاعب مجهزة جيداً، والباقي بحاجة إلى تحسينات. أما القطاع الخاص غير المجاني، فإنه يُظهر توزيعاً متساوياً إلى حد ما، مع نسبة كبيرة (٤٥.٢٪) بحاجة إلى تحسينات وبعض الملاعب في حالة جيدة بنسبة ٣٢.٣٪.

بناءً على هذه المعطيات، يبرز أن القطاع العام يعاني من نقص واضح في المرافق الرياضية، خاصة في المناطق الريفية مثل النبطية وبعبك الهرمل، بينما القطاع الخاص غير المجاني يُظهر تقوفاً ملحوظاً ولكن مع وجود بعض التحديات. هناك حاجة ماسة للاستثمار في تحسين البنية التحتية الرياضية لضمان بيئة تعليمية تدعم الأنشطة البدنية وتعزز جودة التعليم في لبنان.

استنتاج

تظهر البيانات أن هناك تفاوتاً كبيراً في توفر الملاعب بين المحافظات والقطاعات التعليمية في لبنان، حيث يواجه القطاع العام تحديات أكبر في توافر الملاعب مقارنة بالقطاع الخاص، خاصة في المدارس المجانية التي تعاني من نقص حاد في هذه المرافق الأساسية.

تُبرز هذه النتائج الحاجة الملحة للاستثمار في تحسين المرافق التعليمية لضمان توفير بيئة تعليمية ملائمة للطلاب وتعزيز جودة التعليم في لبنان بشكل عام.

١. يواجه القطاع العام نقصاً كبيراً في توافر الملاعب، مما يؤثر سلباً على الأنشطة الرياضية والتعلم النشط.
٢. المدارس الخاصة المجانية تعاني بشكل خاص من نقص حاد في المرافق الرياضية.
٣. يُظهر القطاع الخاص غير المجاني تحسناً ملحوظاً في توفر الملاعب ولكنه لا يزال يحتاج لتحسينات.
٤. المناطق مثل النبطية وبعبك الهرمل تواجه تحديات كبيرة في توفير مرافق رياضية مناسبة.
٥. هناك حاجة ملحة للاستثمار في تحسين البنية التحتية الرياضية لضمان بيئة تعليمية شاملة تدعم صحة الطلاب ونشاطهم البدني.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٢)

تحليل حالة وجودة الملاعب في المدارس اللبنانية يكشف تبايناً كبيراً بين المحافظات وقطاعات التعليم وذلك وفق إجابات المعلمين.

النتائج العامة تشير إلى أن ٣.٤٪ من المدارس لا تتوفر فيها ملاعب، و ٨.٣٪ من الملاعب المتوفرة غير صالحة للاستخدام. أما الملاعب المتوفرة، فإن ٢٣.٦٪ منها بحاجة إلى الكثير من التحسين، و ٣٧.٢٪ بحاجة إلى بعض التحسين، بينما ٢٧.٥٪ فقط مجهزة جيداً.

فيما يخص قطاع التعليم، القطاع الرسمي يعاني بشكل كبير حيث إن ٣٩.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى بعض التحسين، و ٣٠.٦٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة. في المقابل، القطاع الخاص غير المجاني يُظهر أداءً أفضل مع ٤٤.٥٪ من الملاعب المجهزة جيداً، بينما القطاع الخاص المجاني يحقق نسبة جيدة أيضاً مع ٣٩.٧٪ من الملاعب المجهزة جيداً، و ٢٩.٢٪ بحاجة إلى بعض التحسين.

تحليل المحافظات يكشف تفاوتاً إضافياً. في بيروت، القطاع الرسمي يواجه تحديات حيث إن ٤٣.٣٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسين كبير، ولكن ٣٣.٣٪ مجهزة جيداً. في القطاع الخاص غير المجاني في بيروت، ٤٤.١٪ من الملاعب مجهزة جيداً، مع نسبة صغيرة جداً غير متوفرة.

في جبل لبنان - الضواحي، القطاع الرسمي يظهر أن ٤٣.٣٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ٢٨.٣٪ مجهزة جيداً، بينما القطاع الخاص غير المجاني يسجل نسبة أعلى من التجهيز الجيد، حيث تبلغ ٥٣.٦٪.

في جبل لبنان - ما عدا الضواحي، القطاع الرسمي يعاني من ضعف واضح مع ٤٢.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى بعض التحسين، و ١٩.٥٪ مجهزة جيداً. القطاع الخاص غير المجاني يحقق نتائج أفضل، حيث إن ٤٣.٥٪ من الملاعب مجهزة جيداً. **في محافظة الشمال**، القطاع الرسمي يعاني من نقص واضح، حيث إن ٤٢.٦٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ١٤.١٪ فقط مجهزة جيداً. أما القطاع الخاص غير المجاني، فإنه يحقق نسبة تجهيز جيد تبلغ ٤٣٪.

في البقاع، القطاع الرسمي يظهر أن ٣٦.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٧.٥٪ من الملاعب مجهزة جيداً.

محافظة الجنوب تظهر تحديات مماثلة، حيث إن ٤٥.٩٪ من الملاعب في القطاع الرسمي بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ١٢.٣٪ مجهزة جيداً. أما القطاع الخاص غير المجاني، فإنه يحقق نسبة تجهيز جيدة تصل إلى ٥٦.٣٪.

في النبطية، القطاع الرسمي يعاني بشكل ملحوظ حيث إن ٤٢٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسين كبير، و ٧.١٪ فقط مجهزة جيداً. أما القطاع الخاص غير المجاني، فإنه يحقق نسبة تجهيز جيدة تصل إلى ٥٦.٣٪.

في عكار، القطاع الرسمي يعاني من نقص واضح حيث إن ٣٣.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ١٠.٢٪ فقط مجهزة جيداً. في المقابل، القطاع الخاص غير المجاني يحقق نسبة تجهيز جيدة تبلغ ٤٠.٦٪.

في بعلبك - الهرمل، القطاع الرسمي يواجه تحديات كبيرة حيث إن ٣٧.٧٪ من الملاعب بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ١١.٧٪ مجهزة جيداً. أما القطاع الخاص غير المجاني، فإنه يحقق نسبة تجهيز جيدة تصل إلى ٤٧.٢٪.

بصورة عامة، النتائج تؤكد الحاجة الملحة لتحسين البنية التحتية الرياضية في المدارس، خصوصاً في القطاع الرسمي والمناطق الريفية، مع التركيز على تحقيق معايير أعلى للتجهيز في جميع المحافظات والقطاعات التعليمية.

السؤال : هل تتوفر هذه المرافق في المدرسة، وما هي حالتها

البند الرابع: قاعة للمحاضرات

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢١)

مقارنة حسب القطاعات التعليمية:

في قطاع التعليم الرسمي، تُظهر البيانات أن الشمال يعاني من النسبة الأعلى للمدارس التي تقتصر على قاعات المحاضرات بنسبة ٧٧.١٪، مما يعكس تحديات كبيرة في تجهيز هذا النوع من المرافق. عكار تأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٦٥٪، تليها البقاع بنسبة ٦١.٥٪. بيروت تظهر وضعًا أفضل نسبيًا، حيث ٢٥٪ فقط من المدارس تقتصر على القاعات، مع ٣٧.٥٪ من المدارس التي تحتاج قاعاتها إلى تحسينات كبيرة و ١٢.٥٪ مجهزة بشكل جيد. الجنوب يُظهر توازنًا نسبيًا، حيث ٤٠٪ فقط من المدارس تقتصر على القاعات، و ٣٣.٣٪ من المدارس قاعاتها بحاجة إلى تحسينات طفيفة.

في قطاع التعليم الخاص المجاني، بيروت والجنوب تواجهان غيابًا تامًا لقاعات المحاضرات بنسبة ١٠٠٪ من المدارس التي تقتصر على هذا النوع من المرافق. عكار تقدم أداءً متوازنًا، حيث ٥٠٪ من المدارس قاعاتها مجهزة بشكل جيد و ٥٠٪ تقتصر على القاعات. جبل لبنان ضواحي يُظهر نسبةً مشابهة، حيث ٢٥٪ من المدارس تقتصر على القاعات و ٥٠٪ بحاجة إلى تحسينات طفيفة.

في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، تُظهر بعلبك-الهرمل تقوًا كبيرًا بنسبة ٨٠٪ من المدارس قاعاتها مجهزة بشكل جيد، وهي الأعلى بين جميع القطاعات والمحافظات. جبل لبنان ما عدا الضواحي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٦٠٪ من المدارس مجهزة جيدًا، بينما الشمال يسجل نسبة ٤٦.٢٪. الجنوب يظهر توازنًا ملحوظًا، حيث ٤٢.٩٪ من المدارس قاعاتها بحاجة إلى تحسينات طفيفة و ٢٨.٦٪ مجهزة بشكل جيد.

في قطاع الأونروا، تتفوق جميع المناطق بشكل ملحوظ، حيث ١٠٠٪ من مدارس الأونروا في جبل لبنان ضواحي والشمال والجنوب تمتلك قاعات مجهزة بالكامل، مما يعكس استثمارًا ناجحًا.

مقارنة حسب المحافظات:

في بيروت، البيانات تُظهر أن ٢٧.٨٪ من المدارس تقتصر على قاعات المحاضرات، مع نسبة جيدة للقاعات المجهزة جيدًا تصل إلى ٣٣.٣٪، مما يجعل بيروت من أفضل المحافظات تجهيزًا. في جبل لبنان ضواحي، ٣٢.٧٪ من المدارس تقتصر على القاعات، و ٢٨.٦٪ من المدارس قاعاتها مجهزة بشكل جيد، مما يعكس وضعًا مشابهًا لبيروت. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، تظهر النسب بشكل أكثر توازنًا، حيث ٢٨.١٪ من المدارس تقتصر على القاعات، بينما ٣٤.٤٪ قاعاتها بحاجة إلى تحسينات طفيفة. في الشمال، ٦٥.٥٪ من المدارس تقتصر على القاعات، مما يجعلها المحافظة الأكثر معاناة في هذا الجانب، حيث تجهيز القاعات جيدًا لا يتجاوز ١٠.٩٪. البقاع يأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٤٤٪ من المدارس التي تقتصر على القاعات، مع نسبة متوازنة للقاعات المجهزة تصل إلى ٢٠٪. الجنوب يُظهر أداءً متوسطًا، حيث ٣٢٪ من المدارس تقتصر على القاعات، و ٣٦٪ قاعاتها بحاجة إلى تحسينات طفيفة. في النبطية، ٤٦.٤٪ من المدارس تقتصر على القاعات، بينما ٢١.٤٪ قاعاتها مجهزة بشكل جيد. أما بعلبك-الهرمل، فالوضع مشابه، حيث ٤٧.٤٪ من المدارس تقتصر على القاعات، مع نسبة تجهيز جيد تصل إلى ٢١.١٪.

استنتاجات :

١. بيروت وجبل لبنان ضواحي تُظهران نسب تجهيز أفضل مقارنة بالشمال والبقاع، حيث تصل نسبة القاعات المجهزة جيدًا في بيروت إلى ٣٣.٣٪ وفي جبل لبنان ضواحي إلى ٢٨.٦٪.
 ٢. الشمال والبقاع تعانيان بشكل كبير من نقص القاعات، حيث تصل نسبة المدارس التي تقتصر على القاعات إلى ٦٥.٥٪ و ٤٤٪ على التوالي، مع تجهيز ضعيف جدًا.
 ٣. الجنوب والنبطية تُظهران توازنًا مقبولًا، حيث النسب تتوزع بين المدارس التي تحتاج إلى تحسينات طفيفة وتلك المجهزة جيدًا، مما يعكس تقدمًا نسبيًا.
 ٤. بعلبك-الهرمل تُظهر نسب تجهيز جيدة نسبيًا للقاعات المجهزة (٢١.١٪)، رغم ارتفاع نسبة المدارس التي تقتصر على القاعات (٤٧.٤٪)، مما يشير إلى جهود محدودة لكنها مؤثرة.
- قطاع التعليم الرسمي يعاني بشكل كبير من نقص قاعات المحاضرات، خاصة في الشمال بنسبة ٧٧.١٪ والبقاع بنسبة ٦١.٥٪، بينما تظهر بيروت والجنوب نسبةً أفضل مع تجهيز نسبي للقاعات.

٥. قطاع التعليم الخاص المجاني يُظهر ضعفًا ملحوظًا في بعض المحافظات مثل بيروت والجنوب (١٠٠٪ من المدارس تقتصر على القاعات)، في حين أن عكار وجبل لبنان ضواحي تُظهر نسب تجهيز أفضل.
٦. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُعد الأفضل تجهيزًا، خاصة في بعلبك-الهرمل (٨٠٪) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٦٠٪)، مع أداء ملحوظ أيضًا في الجنوب والشمال.
٧. قطاع الأونروا يتميز بكفاءة كبيرة، حيث تجهيز القاعات بنسبة ١٠٠٪ في جميع المناطق، مما يبرز نجاح استراتيجياته.
٨. تفاوت بين المحافظات:

- الجنوب وبعلبك الهرمل تحققان أفضل النتائج في تجهيز القاعات.
 - الشمال وبيروت تسجلان أسوأ الأداء، مع نسب مرتفعة من "غير متوفرة".
- الأونروا: حقق نتائج ضعيفة للغاية، مع غياب شبه كامل لقاعات المحاضرات في معظم المناطق.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٣)

الوضع العام

القطاع الرسمي: يشير الوضع العام في القطاع الرسمي إلى نقص كبير في قاعات المحاضرات، حيث تبلغ نسبة المدارس التي لا تحتوي على قاعات محاضرات حوالي (٤٧٪)، مما يعكس حاجة ماسة لتحسين البنية التحتية. كما أن (٢١.٧٪) من القاعات الموجودة غير صالحة للاستخدام بسبب نقص التجهيزات أو المكان غير المناسب. ومع ذلك، هناك حاجة لتحسينات كبيرة في (١١.١٪) من القاعات، بينما ٨.٣٪ فقط من القاعات مجهزة بشكل جيد. هذه الأرقام تدل على ضرورة الاستثمار في قطاع التعليم الرسمي لتحسين البيئة التعليمية. عكار والشمال تعانيان من أسوأ وضع، حيث لا تتوفر قاعات محاضرات في (٦٨.٤٪) و (٦٠.٥٪) من المدارس، و (٢٣.٧٪ و ٣٤.٢٪) من القاعات غير صالحة للاستخدام، ويجب تنفيذ تدخلات فورية لتحسين الوضع.

التعليم الخاص المجاني: في القطاع الخاص المجاني، يعاني أيضًا من نقص قاعات المحاضرات حيث (٢٥.٨٪) من المدارس لا تحتوي على قاعات محاضرات. نسبة ١٦.١٪ من القاعات غير صالحة للاستخدام، بينما تحتاج (١٦.١٪) من القاعات لتحسين كبير و (١٦.١٪) لتحسين طفيف. رغم ذلك، تمتلك (٢٥.٨٪) من المدارس قاعات مجهزة بشكل جيد، وهو ما يُعد مستوى متوسط ولكنه أفضل من الوضع في القطاع الرسمي. الحاجة لتحسينات واضحة تظل قائمة، خاصة في بيروت والشمال.

التعليم الخاص غير المجاني: يظهر الوضع تحسنًا نسبيًا، حيث تحتوي (٣٥٪) من المدارس على قاعات مجهزة جيدًا، مقارنةً بنسبة (٨.٣٪) في القطاع الرسمي. ولكن، لا تزال بعض المدارس تعاني من نقص في القاعات (١٧.١٪) أو تحتاج إلى تحسينات كبيرة (١١.١٪)، ما يستدعي تعزيز الجهود لتحسين البنية التحتية.

الأونروا: (١٠٠٪) من النظار أفادوا بعدم توفر قاعات المحاضرات في المدارس.

على صعيد المحافظات

القطاع الرسمي: عكار والشمال والبقاع هم الأكثر تضررًا من نقص قاعات المحاضرات، مع نسب عدم توفر قاعات تفوق (٦٨.٤٪) في عكار و (٦٠٪) في الشمال و (٥٥.٦٪) في البقاع.

الجنوب: سجل أعلى نسبة من المدارس التي بحاجة لتحسينات طفيفة (٣١.٣٪)، ولكن نسبة المدارس المجهزة بشكل جيد ما زالت منخفضة. أمّا جبل لبنان (الضواحي) والنبطية تعتبران الأفضل تجهيزًا، مع نسبة تجهيز جيد تصل إلى (١٧.٦٪) في جبل لبنان (الضواحي) و (١٧.٤٪) في النبطية. بينما بيروت تعاني من أعلى نسبة قاعات تحتاج إلى تحسين كبير (٣٦.٤٪). **جبل لبنان (ما عدا الضواحي)** يعاني من نقص كبير في قاعات المحاضرات (٤٣.٥٪)، مما يستدعي اهتمامًا عاجلاً لتحسين البنية التحتية في هذه المنطقة.

القطاع الخاص المجاني: بيروت تواجه أكبر تحدٍ، حيث تقتصر جميع مدارسها إلى قاعات محاضرات، مما يجعل التدخل السريع ضرورة ملحة. الشمال يأتي في المرتبة الثانية من حيث التضرر، حيث (٨٠٪) من المدارس لا تحتوي على قاعات محاضرات، مما يشكل ضغطًا كبيرًا على العملية التعليمية. أمّا جبل لبنان (ما عدا الضواحي) يعاني من توزيع متساوٍ في وضع القاعات، ما

يستدعي جهودًا مستدامة لتحسين جميع القاعات. البقاع والجنوب يعانيان من نقص في القاعات، مع حاجة ماسة للتحسين الكبير، حيث تصل النسبة إلى (٥٠٪) في الجنوب و(٣٣,٣٪) في البقاع.

بينما النبطية وعكار تشهدان وضعًا أقل حدة مقارنة بالمناطق الأخرى، لكن لا تزال هناك حاجة لتحسين بعض القاعات لضمان استمرارية جودة التعليم. بعلبك الهرمل تتميز بتوفر القاعات بنسبة (١٠٠٪)، لكن الحاجة لتحسين طفيف تعكس ضرورة رفع مستوى الجودة.

القطاع الخاص غير المجاني: عكار وبيروت والجنوب تنصدر من حيث نسبة القاعات المجهزة جيدًا، بنسبة (٥٥,٦٪ و ٤٤,٤٪ و ٤٢,٩٪ على التوالي). الجنوب يتصدر المحافظات في توفر قاعات المحاضرات في كل مدارسها بالرغم من أن (٥٧,١٪) منها يحتاج إلى تحسين طفيف، لكن النسبة الباقية مجهزة بشكل جيد. الشمال والبقاع والجنوب تعاني من حاجات واضحة لتحسين طفيف للقاعات، حيث تحتاج (٥٠٪) من قاعات الشمال والبقاع و(٥٧,١٪) من قاعات الجنوب إلى تحسينات كبيرة. بينما البقاع يظهر نقصًا واضحًا في القاعات المجهزة بشكل جيد (٧,١٪).

جبل لبنان (الضواحي) وبيروت وعكار تظهر نسبة من المدارس التي لا تحتوي على قاعات محاضرات (٢٥٪ و ٢٢,٢٪ و ٢٢,٢٪ على التوالي). فيما بعلبك-الهرمل يظهر توازنًا نسبيًا في تجهيز القاعات، مع حاجة لتحسينات كبيرة في (١٨,٢٪) منها.

الأونروا: الوضع في مدارس الأونروا يعكس تحديات كبيرة من ناحية النقص الكلي في توفر قاعات المحاضرات. وتعتبر مدارس الأونروا في حاجة ملحة لتحسين ظروف البنية التحتية في قاعات المحاضرات لضمان توفير بيئة تعليمية ملائمة.

الاستنتاج

يتبين من التحليل المقارن بين القطاع الرسمي والقطاع الخاص في لبنان حول توفر قاعات المحاضرات في المدارس وحالتها، أن هناك تحديات كبيرة في كلا القطاعين، ولكن بشكل خاص في القطاع الرسمي.

• القطاع الرسمي:

- تعاني المدارس الرسمية من نقص كبير في قاعات المحاضرات، حيث أن نسبة (٤٧٪) من المدارس لا تحتوي على قاعات محاضرات. كما أن هناك نسبة كبيرة من القاعات الموجودة غير صالحة للاستخدام (٢١,٧٪) أو بحاجة لتحسينات كبيرة (١١,١٪).
- الوضع في بعض المناطق مثل عكار والشمال هو الأسوأ، حيث تتجاوز نسب المدارس التي لا تحتوي على قاعات محاضرات (٦٠٪)، مما يستدعي تدخلًا عاجلاً لتحسين البنية التحتية في هذه المناطق.
- في المقابل، جبل لبنان (الضواحي) والنبطية تعتبران الأفضل تجهيزًا، مع نسبة تجهيز جيد مقارنة بباقي المحافظات تصل إلى (١٧,٦٪) في جبل لبنان (الضواحي) و(١٧,٤٪) في النبطية.

• التعليم الخاص المجاني:

- في التعليم الخاص المجاني، تظهر بيانات مشابهة لكن بنسب أقل. حوالي (٢٥,٨٪) من المدارس في التعليم الخاص المجاني لا تحتوي على قاعات محاضرات، وتواجه هذه القاعات تحديات في الجودة حيث أن (١٦,١٪) من القاعات غير صالحة للاستخدام أو بحاجة لتحسين كبير.
- هناك بعض المناطق مثل بيروت والشمال التي تشهد نقصًا حادًا في توفر قاعات المحاضرات (١٠٠٪ و ٨٠٪ على التوالي)، بينما مناطق مثل جبل لبنان (الضواحي) تحتوي على قاعات مجهزة بشكل جيد (٦٠٪)، وإن كان لا يزال هناك حاجة لتحسينات.

• التعليم الخاص غير المجاني:

- يظهر التعليم الخاص غير المجاني وضعًا أفضل إلى حد ما من القطاع الرسمي والخاص المجاني، حيث إن (٣٥٪) من المدارس مجهزة جيدًا بقاعات محاضرات. ومع ذلك، هناك (١٧,١٪) من المدارس التي لا تحتوي على قاعات محاضرات.

■ إلا أن الوضع في بعض المناطق ما زال بحاجة لتحسينات طفيفة أو كبيرة، مثل البقاع الذي يعاني من نسبة عالية من القاعات التي تحتاج إلى تحسين كبير (٢١,٤٪) أو طفيف (٥,٠٪)، أو لا تتوفر قاعات في المدارس بنسبة (٢١,٤٪).

الجواب الثالث : المنسق (سؤال رقم ١٣)

تحليل حالة وجود قاعات المحاضرات وجودتها في المدارس اللبنانية يبرز تفاوتاً ملحوظاً حسب المحافظة وقطاع التعليم وفق إجابات المنسقين.

القطاع الرسمي: في بيروت، ٢٢.٢٪ من المدارس لا توفر قاعات محاضرات، و ٥٥.٦٪ من القاعات المتوفرة غير صالحة للاستخدام. ١١.١٪ فقط بحاجة إلى تحسينات كبيرة، ومثلها بحاجة إلى تحسينات طفيفة. في جبل لبنان (الضواحي)، ٢٣.٥٪ من المدارس لا توفر قاعات، و ٢٣.٥٪ من القاعات غير صالحة للاستخدام. ٤١.٢٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ٥.٩٪ مجهزة جيداً.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٣٥.٩٪ من المدارس لا توفر قاعات، و ٢٥.٦٪ من القاعات غير صالحة للاستخدام. ١٥.٤٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ١٢.٨٪ مجهزة جيداً.

في الشمال، النسبة الأكبر (٦٦.١٪) من المدارس لا توفر قاعات محاضرات، و ١١.٩٪ غير صالحة للاستخدام. ١٣.٦٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ٥.١٪ فقط مجهزة جيداً. في البقاع، ٥.٠٪ من المدارس لا توفر قاعات، و ١.٠٪ غير صالحة للاستخدام. ١.٠٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ١٥٪ مجهزة جيداً. في الجنوب، ٣٥.٧٪ من المدارس لا توفر قاعات، و ١٤.٣٪ غير صالحة للاستخدام. ٢٨.٦٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ١٤.٣٪ مجهزة جيداً. في النبطية، ٤٣.٨٪ من المدارس لا توفر قاعات، و ٢٥٪ غير صالحة للاستخدام. ١٢.٥٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ٦.٣٪ مجهزة جيداً. في عكار، ٦١.٥٪ من المدارس لا توفر قاعات، و ٢٦.٩٪ غير صالحة للاستخدام. ٧.٧٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ٣.٨٪ مجهزة جيداً. في بعلبك - الهرمل، ٣٨.٩٪ من المدارس لا توفر قاعات، و ٥.٦٪ غير صالحة للاستخدام. ٢٢.٢٪ بحاجة إلى تحسينات طفيفة، ومثلها مجهزة جيداً.

القطاع الخاص المجاني: في بيروت، جميع المدارس (١٠٠٪) لا توفر قاعات محاضرات. في جبل لبنان (الضواحي)، ٢٠٪ من القاعات غير صالحة للاستخدام، و ٦٠٪ مجهزة جيداً. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٤٠٪ من القاعات بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ٤٠٪ مجهزة جيداً. في الشمال، ٥٠٪ من المدارس لا توفر قاعات، و ٢٥٪ مجهزة جيداً. في البقاع، ٥٠٪ من القاعات مجهزة جيداً، والبقية غير متوفرة. في الجنوب، ٢٠٪ من القاعات بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ٨٠٪ مجهزة جيداً. في النبطية، ٥٠٪ من القاعات مجهزة جيداً، والبقية غير متوفرة. في عكار، ٦٦.٧٪ من القاعات غير متوفرة، و ٣٣.٣٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة. في بعلبك - الهرمل، ٥٠٪ من القاعات بحاجة إلى تحسينات كبيرة، والبقية مجهزة جيداً.

القطاع الخاص غير المجاني: في بيروت، ٣٣.٣٪ من القاعات غير متوفرة، و ٣٣.٣٪ بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ٢٥٪ مجهزة جيداً. في جبل لبنان (الضواحي)، ١٧.٤٪ من القاعات غير متوفرة، و ٦٠.٩٪ مجهزة جيداً. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٥.٣٪ من القاعات غير صالحة للاستخدام، و ٦٣.٢٪ مجهزة جيداً. في الشمال، ٦.٥٪ من القاعات غير متوفرة، و ٤٥.٢٪ مجهزة جيداً. في البقاع، ١٨.٨٪ من القاعات غير متوفرة، و ٣١.٣٪ بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ٢٥٪ مجهزة جيداً. في الجنوب، ١٦.٧٪ من القاعات بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و ٣٣.٣٪ مجهزة جيداً. في النبطية، ٢٧.٣٪ من القاعات غير متوفرة، و ٤٥.٥٪ بحاجة إلى تحسينات طفيفة، و ١٨.٢٪ مجهزة جيداً. في عكار، ٣٨.٥٪ من القاعات غير متوفرة، و ٢٣.١٪ مجهزة جيداً. في بعلبك - الهرمل، ٢٧.٣٪ من القاعات غير متوفرة، و ٦٣.٦٪ مجهزة جيداً.

قطاع الأونروا: في الشمال، ٥٠٪ من القاعات غير متوفرة، و ٥٠٪ مجهزة جيداً.

استنتاج

يُظهر التحليل أن القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير في توفر قاعات المحاضرات، خاصة في المناطق الريفية مثل الشمال وعكار. القطاع الخاص المجاني يعاني أيضًا من نقص مشابه، مع بعض الاستثناءات في الجنوب وجبل لبنان. أما القطاع الخاص غير المجاني، فيحقق نتائج أفضل من حيث تجهيز القاعات، خاصة في جبل لبنان وبعبك - الهرمل. يشير هذا الوضع إلى ضرورة التركيز على تحسين البنية التحتية في القطاع الرسمي والمناطق الريفية لتحقيق العدالة في توفر المرافق التعليمية.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٢)

تحليل حالة توفر وجودة قاعات المحاضرات في المدارس اللبنانية يوضح التباين الواضح بين المحافظات وقطاعات التعليم المختلفة وذلك وفق إجابات المعلمين.

بشكل عام، تُظهر النتائج أن ٣٦.٨٪ من المدارس تقتصر على قاعات محاضرات، و١٣.٩٪ من القاعات المتوفرة غير صالحة للاستخدام، بينما ١١.٧٪ بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و١٧.٣٪ بحاجة إلى تحسينات طفيفة. في المقابل، فقط ٢٠.٤٪ من المدارس توفر قاعات محاضرات مجهزة بشكل جيد.

فيما يتعلق بقطاع التعليم الرسمي، ٤٧.٥٪ من المدارس لا تحتوي على قاعات محاضرات، وهو ما يُعتبر النسبة الأعلى مقارنةً بالقطاعات الأخرى. نسبة القاعات المجهزة جيدًا في هذا القطاع منخفضة جدًا حيث تبلغ ٧.٤٪ فقط، بينما ١٤.٦٪ من القاعات بحاجة إلى تحسينات طفيفة.

القطاع الخاص غير المجاني يتميز بوضع أفضل، حيث ٢١.٦٪ فقط من المدارس تقتصر على قاعات محاضرات، و٣٩.٢٪ من القاعات مجهزة بشكل جيد.

أما القطاع الخاص المجاني، فيظهر أن ٣٠.١٪ من المدارس لا توفر قاعات محاضرات، و٢٥.٤٪ منها مجهزة بشكل جيد، وهو وضع متوسط بين القطاع الرسمي والخاص غير المجاني.

عند النظر إلى الوضع حسب المحافظات، نجد اختلافات واضحة. في بيروت، ٢٨.٩٪ من المدارس لا تحتوي على قاعات محاضرات، بينما ٢٥.٨٪ مجهزة بشكل جيد، مما يجعلها من بين المناطق الأفضل تجهيزًا. في جبل لبنان (الضواحي)، ٢٢.٢٪ من المدارس تقتصر على القاعات، وهي النسبة الأدنى بين المحافظات، و٤٢.٦٪ من القاعات مجهزة جيدًا، مما يجعل هذه المنطقة الأفضل تجهيزًا بشكل عام. في المقابل، محافظة الشمال تُظهر نسبة مرتفعة جدًا من المدارس التي تقتصر على القاعات (٥٠.٠٪)، مع ١٢.١٪ فقط من القاعات مجهزة جيدًا.

في البقاع، ٢٣.٩٪ من المدارس تقتصر على قاعات محاضرات، و٢٣.٤٪ مجهزة بشكل جيد، مما يعكس وضعًا متوسطًا. أما الجنوب، فإن ٣٣.٧٪ من المدارس لا توفر قاعات محاضرات، مع تجهيز جيد فقط في ٧.١٪ من الحالات، مما يشير إلى الحاجة الملحة للتحسين في هذه المنطقة.

في النبطية، النسبة المرتفعة من المدارس التي تقتصر على القاعات تصل إلى ٣٨.٩٪، مع تجهيز جيد فقط في ١٥.٦٪. وفي عكار، النسبة الأعلى بين المحافظات، حيث تقتصر ٥٠.٢٪ من المدارس على قاعات محاضرات، و١٣.٩٪ فقط مجهزة جيدًا.

أما بعبك - الهرمل، فإن ٤١.٥٪ من المدارس تقتصر على قاعات، مع تجهيز جيد في ١١.٠٪ فقط.

تشير هذه النتائج إلى أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين المحافظات والقطاعات التعليمية في توفر وجودة قاعات المحاضرات، مع الحاجة إلى تدخلات عاجلة في المحافظات الريفية والمناطق ذات التجهيزات الضعيفة، لا سيما في القطاع الرسمي.

السؤال : هل تتوفر هذه المرافق في المدرسة، وما هي حالتها

البند الخامس : المسرح

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢١)

مقارنة حسب القطاعات التعليمية:

في قطاع التعليم الرسمي، تُظهر البيانات أن النسبة الأعلى من المدارس التي تفتقر إلى المسرح توجد في عكار بنسبة ٦٥٪، تليها الشمال بنسبة ٦٠٪، والبقاع بنسبة ٥٣.٨٪. بيروت تُظهر نسباً أقل، حيث إن ١٢.٥٪ فقط من المدارس تفتقر إلى المسرح، و٣٧.٥٪ من المسارح بحاجة إلى تحسينات كبيرة، و١٢.٥٪ فقط مجهزة بشكل جيد. في الجنوب، ٣٣.٣٪ من المدارس تفتقر إلى المسرح، بينما ٢٦.٧٪ مجهزة بشكل جيد، وهي نسبة مرتفعة نسبياً مقارنة بالمحافظات الأخرى.

في قطاع التعليم الخاص المجاني، تُظهر بيروت غياباً تاماً للمسارح بنسبة ١٠٠٪. في المقابل، الجنوب يُظهر تجهيزاً كاملاً للمسارح بنسبة ١٠٠٪. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، جميع المسارح مجهزة جيداً بنسبة ١٠٠٪. في الشمال والبقاع، ٣٣.٣٪ من المسارح مجهزة بشكل جيد، مما يعكس تحسناً محدوداً.

أما في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، فإن بعلبك-الهرمل تصدر بنسبة ٦٠٪ من المسارح المجهزة بشكل جيد، وهي الأعلى بين جميع المحافظات والقطاعات. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، ٤٠٪ من المسارح مجهزة جيداً، بينما الشمال يظهر نسبة تجهيز جيدة نسبياً تصل إلى ١٥.٤٪. في الجنوب، ١٤.٣٪ من المسارح مجهزة بشكل جيد، مع توازن بين المسارح غير المتوفرة وتلك التي بحاجة إلى تحسينات طفيفة أو كبيرة.

في قطاع الأونروا، يُظهر الجنوب تقوفاً بنسبة تجهيز ٥٠٪ للمسارح بشكل جيد، وهو إنجاز ملحوظ مقارنة بالمحافظات الأخرى. جميع المسارح في الشمال مجهزة بالكامل بنسبة ١٠٠٪.

مقارنة حسب المحافظات:

في بيروت، تُظهر البيانات أن ١١.١٪ فقط من المدارس تفتقر إلى المسرح، بينما ٣٨.٩٪ من المسارح مجهزة بشكل جيد، مما يجعل بيروت من أفضل المحافظات تجهيزاً. في جبل لبنان ضواحي، ٢٢.٤٪ من المدارس تفتقر إلى المسرح، بينما ٣٨.٨٪ من المسارح مجهزة بشكل جيد، مما يعكس تحسناً كبيراً. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، النسب تُظهر توازناً ملحوظاً، حيث ٣٧.٥٪ من المدارس تفتقر إلى المسرح و٢٨.١٪ من المسارح بحاجة إلى تحسينات طفيفة.

في الشمال، ٥٠.٩٪ من المدارس تفتقر إلى المسرح، بينما تجهيز المسارح بشكل جيد لا يتجاوز ٩.١٪، مما يعكس تحديات كبيرة. في البقاع، ٤٠٪ من المدارس تفتقر إلى المسرح، و١٢٪ فقط من المسارح مجهزة بشكل جيد، وهي نسبة ضعيفة نسبياً. في الجنوب، ٢٨٪ من المدارس تفتقر إلى المسرح، و٢٤٪ من المسارح بحاجة إلى تحسينات طفيفة، بينما ٨٪ فقط مجهزة بشكل جيد.

في النبطية وبعلبك-الهرمل، النسب تظهر تبايناً ملحوظاً. ٤٦.٤٪ من المدارس في النبطية و٤٢.١٪ في بعلبك-الهرمل تفتقر إلى المسرح، بينما تجهيز المسارح بشكل جيد يظهر بنسب متوسطة (١٠.٧٪ في النبطية و٢١.١٪ في بعلبك-الهرمل). عكار تُظهر أسوأ وضعية، حيث ٦٤.٣٪ من المدارس تفتقر إلى المسرح، و٧.١٪ فقط مجهزة بشكل جيد.

استنتاجات

- قطاع التعليم الرسمي يعاني من نقص كبير في تجهيز المسارح، خاصة في عكار (٦٥٪) والشمال (٦٠٪). الجنوب يُظهر نسب تجهيز جيدة نسبياً مقارنة بالمحافظات الأخرى.
- قطاع التعليم الخاص المجاني يُظهر تفاوتاً كبيراً، حيث إن بيروت تفتقر تماماً إلى المسارح بنسبة ١٠٠٪، بينما الجنوب وجبل لبنان ما عدا الضواحي يتمتعان بتجهيز كامل للمسارح.
- قطاع التعليم الخاص غير المجاني يتميز بنسب تجهيز مرتفعة، خاصة في بعلبك-الهرمل (٦٠٪) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٤٠٪)، مع نسب جيدة في الجنوب والشمال.
- قطاع الأونروا يُبرز تقوفاً في تجهيز المسارح، خاصة في الشمال بنسبة تجهيز ١٠٠٪، مما يعكس نجاحاً كبيراً في هذا القطاع.

بالنسبة للمحافظات

- بيروت: اغلب المدارس مجهزة بالمسارح في القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني.
- الجنوب: نسب متوازنة بين "بحاجة إلى التحسين" و"مجهزة جيداً"، خاصة في القطاع الخاص المجاني.

- بعلبك الهرمل: مجهزة بسبب عالية في الخاص غير المجاني، مع ٦٠٪ "مجهزة جيداً".
- الشمال: نسب مرتفعة للقاعات "غير متوفرة"، خاصة في القطاع الرسمي.
- عكار: معظم القاعات "غير متوفرة" في القطاع الرسمي.

الاستنتاجات:

١. ضعف عام في تجهيز المسارح:

- القطاع الرسمي يعاني من نقص شديد في تجهيز المسارح، حيث غالبية المسارح "غير متوفرة".
- القطاع الخاص المجاني يظهر يحتاج إلى تحسينات.
- القطاع الخاص غير المجاني هو الأفضل، مع نسب مرتفعة من المسارح "المجهزة جيداً".

٢. تفاوت كبير بين المحافظات:

- الجنوب وبعبك الهرمل تحققان أفضل النتائج، مع نسب مرتفعة من وجود مسارح مجهزة جيداً.
- الشمال وعكار تسجلان أسوأ النتائج، مع نسب مرتفعة من عدم توفر المسارح.

٣. الأونروا: تعاني من ضعف تجهيز المسارح، مع غياب شبه تام للمسارح "المجهزة جيداً".

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٣)

الوضع العام

القطاع الرسمي: تشير بيانات النظائر إلى التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الرسمي في مجال تجهيز المسارح. أولاً، هناك نقص ملحوظ في البنية التحتية، حيث تعاني نسبة كبيرة من المدارس (٤٢.٩٪) من عدم وجود مسارح بشكل كامل، مما يبرز فجوة كبيرة في توفير المسارح للأنشطة المسرحية. كما أن هناك العديد من المسارح غير صالحة للاستخدام، حيث تبلغ نسبة المدارس التي تحتوي على مسارح غير صالحة (٢٦.٧٪)، وهذه المسارح تقتصر إلى التجهيزات الأساسية أو توجد في أماكن غير ملائمة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتحسينات في تجهيز المسارح، حيث أن (١٣.٨٪) من المدارس بحاجة لتحسين كبير في تجهيزاتها، بينما (١٢٪) بحاجة لتحسينات طفيفة. وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أن نسبة المدارس التي تحتوي على مسارح مجهزة بشكل جيد لا تتجاوز (٤.٦٪)، مما يعكس نقصاً حاداً في توفر هذه المرافق. وبذلك، يتضح أن هناك حاجة ملحة للاستثمار في تحسين البنية التحتية للمسارح في المدارس، سواء بتوفير المسارح أو تحسين الموجود منها.

التعليم الخاص المجاني: تشير البيانات إلى وجود تحديات تواجه التعليم الخاص المجاني في مجال تجهيز المسارح. أولاً، هناك نقص كبير في البنية التحتية، حيث أن حوالي (٢٩٪) من المدارس لا تحتوي على مسارح، مما يعكس فجوة كبيرة في هذا الجانب. بالإضافة إلى ذلك، توجد نسبة (٩.٧٪) من المدارس التي تحتوي على مسارح لكنها غير صالحة للاستخدام، ما يعكس ضرورة تحسين هذه المرافق. كما أن هناك حاجة لتحسين بعض المسارح، حيث أن (١٢.٩٪) منها بحاجة إلى تحسينات كبيرة، بينما (١٩.٤٪) تحتاج إلى تحسينات طفيفة. وعلى الرغم من هذه التحديات، تبرز المرافق الجيدة بشكل نسبي، حيث أن حوالي (٢٩٪) من المدارس تحتوي على مسارح مجهزة بشكل جيد، وهو ما يمثل تحسناً مقارنة بالقطاع الرسمي الذي لا يتجاوز فيه هذا الرقم (٤.٦٪).

التعليم الخاص غير المجاني: تتمثل الملاحظات الرئيسية في التحديات التي يواجهها قطاع التعليم في تجهيز المسارح. أولاً، هناك نقص ملحوظ في البنية التحتية، حيث أن (٢٣.٩٪) من المدارس لا تحتوي على مسارح، مما يعكس فجوة كبيرة في هذا الجانب. بالإضافة إلى ذلك، توجد (٤.٣٪) من المسارح التي تعتبر غير صالحة للاستخدام، ما يتطلب إصلاحات عاجلة. فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، (١٢٪) من المسارح بحاجة إلى تحسينات كبيرة، بينما (٢٧.٤٪) منها تحتاج إلى تحسينات طفيفة. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن حوالي (٣٢.٥٪) من المدارس تحتوي على مسارح مجهزة بشكل جيد، مما يعد تحسناً ملحوظاً مقارنة بكل من التعليم الخاص المجاني (٢٩٪)، والقطاع الرسمي حيث تبلغ النسبة (٤.٦٪).

الأونروا: (٦٦.٧٪) من النظائر أفادوا بعدم توفر مسرح في المدرسة، و(٣٣.٣٪) أفادوا بتوفره لكن بحاجة إلى الكثير من التحسين. هذا أيضاً من التحديات التي تواجهها مدارس الأونروا في لبنان.

الملاحظات بحسب المحافظات

القطاع الرسمي: عكار تظهر الوضع الأسوأ من ناحية عدم توفر المسارح في مدارسها (٧١,١٪) وتوفر مسارح غير صالحة للاستخدام (٢٣,٧٪). عكار والباق وبعلبك-الهرمل تعاني من أسوأ وضع فيما يخص توفر المسارح، حيث أن نسبة المدارس التي لا تحتوي على مسارح مرتفعة بشكل كبير فيها، تصل إلى (٧١,١٪) في عكار و(٦٦,٧٪) في البقاع و(٤٧,١٪) في بعلبك الهرمل. أما النبطية والجنوب وبيروت تسجل نسباً مرتفعة من المدارس التي تحتوي على مسارح غير صالحة للاستخدام (٣٠,٤٪ و ٢٨,١٪ و ٢٧,٣٪) على التوالي. الجنوب والنبطية تظهران نسباً متوسطة من عدم توفر المسارح في المدارس، ولكن نسبة المسارح المجهزة بشكل جيد لا تزال منخفضة في هذه المناطق (٣,١٪ و ٤,٣٪) على التوالي. بينما بعلبك-الهرمل وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) تواجه تحديات كبيرة في نقص المسارح، مع نسبة (٣٩,١٪) في جبل لبنان ما عدا الضواحي و(٤٧,١٪) في بعلبك-الهرمل من المدارس التي لا تحتوي على مسارح، بالإضافة إلى (٢٦,١٪) في جبل لبنان ما عدا الضواحي و(٢٣,٥٪) في بعلبك-الهرمل من المدارس غير صالحة للاستخدام، مما يتطلب اهتماماً عاجلاً. جبل لبنان (الضواحي) تعتبر أفضل من حيث نسبة المدارس المجهزة بمسارح جيدة (١٧,٦٪)، ولكن نسبة المدارس التي لا تحتوي على مسارح لا تزال مرتفعة. بناءً على هذه المعطيات، يمكن استنتاج أن هناك حاجة ماسة للاستثمار في البنية التحتية للمسارح عبر جميع المحافظات، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص حاد في توفر هذه المرافق.

التعليم الخاص المجاني: بيروت وبعلبك-الهرمل: تعتبر بيروت وبعلبك-الهرمل الأفضل من حيث تجهيز المدارس بالمرافق المناسبة، مما يعكس تفوق هاتين المنطقتين في البنية التحتية التعليمية. عكار: تعاني عكار من نقص ملحوظ في المسارح، حيث أن (٢٥٪) من المدارس لا تحتوي على مسارح، و(٢٥٪) من المسارح غير صالحة للاستخدام. على الرغم من أن (٥٠٪) من المسارح في المنطقة مجهزة بشكل جيد، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تطوير وتحسين البنية التحتية في هذه المنطقة. **البقاع والجنوب والشمال:** تظهر كل من البقاع والجنوب والشمال نسباً مرتفعة من نقص المسارح، حيث أن ٣٣,٣٪ من مدارس البقاع و ٥٠٪ من مدارس الجنوب و ٦٠٪ من مدارس الشمال لا تحتوي على مسارح. علاوة على ذلك، فإن بعض المسارح الموجودة في هذه المناطق بحاجة إلى تحسينات، مما يشير إلى فجوة كبيرة في البنية التحتية. **جبل لبنان (ما عدا الضواحي):** تواجه منطقة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) تحديات كبيرة في تجهيز المدارس بالمسارح، حيث إنها إما بحاجة إلى تحسينات في التجهيزات والمكان أو إنها غير صالحة للاستخدام، مما يبرز الحاجة الماسة إلى إجراء تحسينات شاملة في هذه المنطقة. **النبطية:** رغم تسجيل بعض التحسينات في النبطية، إلا أن ١٦,٧٪ من المدارس لا تحتوي على مسارح، و ١٦,٧٪ من المسارح غير صالحة للاستخدام. كما أن ٣٣,٣٪ من المسارح بحاجة إلى بعض التحسينات. هذه الأرقام تشير إلى وجود فجوة في توفير مسارح مجهزة بشكل جيد.

التعليم الخاص غير المجاني: تظهر تفاوتات كبيرة في توفر المسارح بين المحافظات. بيروت تتصدر القائمة بنسبة (٥٥,٦٪) من المدارس التي تحتوي على مسارح مجهزة بشكل جيد، بينما البقاع تواجه تحدياً، حيث (٧,١٪) من المسارح مجهزة بشكل جيد. مناطق عكار والباق والنبطية تعاني من نقص شديد في المسارح. في عكار (٤٤,٤٪) من المدارس، وفي البقاع (٤٢,٩٪) من المدارس، وفي النبطية (٤٠٪) من المدارس لا تحتوي على مسارح. مما يعكس حاجة ملحة للتحسين. هذه المحافظة تواجه تحدياً كبيراً، حيث (٤٢,٩٪) من المدارس لا تحتوي على مسارح، و فقط (٧,١٪) من المسارح مجهزة بشكل جيد. بيروت تعتبر المنطقة الأفضل من حيث تجهيز المسارح، حيث (٥٥,٦٪) من المدارس تحتوي على مسارح مجهزة بشكل جيد. كما يظهر جبل لبنان (ضواحي) بعض التحسن حيث (٤٦,٩٪) من المدارس تحتوي على مسارح مجهزة بشكل جيد، رغم أن (٢١,٩٪) من المدارس لا تحتوي على مسارح. النبطية تُظهر حاجة كبيرة للتحسين، حيث (٤٠٪) من المدارس لا تحتوي على مسارح، و(٦٠٪) من المسارح بحاجة إلى تحسينات طفيفة. أما بعلبك-الهرمل فهي بحاجة أيضاً للتحسينات، حيث (٢٧,٣٪) من المسارح مجهزة بشكل جيد، و(٥٤,٥٪) بحاجة إلى تحسينات طفيفة، بينما (٩,١٪) من المسارح تحتاج إلى تحسينات كبيرة. هناك حاجة ملحة لتطوير وتحسين تجهيزات المسارح في معظم المحافظات، خصوصاً في المناطق التي تعاني من نقص حاد في توفر هذه المرافق.

مثل عكار والبقاع والنبطية. يجب تحسين البنية التحتية في مناطق مثل عكار وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) لضمان توفير مساح صالحة للاستخدام بكفاءة في جميع المدارس.

الأونروا: في جبل لبنان ضواحي لا يتوفر مسرح في مدارس الأونروا، بينما المدارس في الجنوب تحتاج إلى الكثير من التحسين. الاستنتاج

- القطاع الرسمي يعاني من نقص حاد في المساح مقارنة بكل من التعليم الخاص المجاني وغير المجاني.
- التعليم الخاص المجاني يظهر تحديات أقل، لكنه لا يزال بحاجة إلى تحسينات في بعض المناطق.
- التعليم الخاص غير المجاني يُظهر أداءً أفضل، خاصةً فيما يتعلق بتوفر المساح المجهزة بشكل جيد (٣٢.٥٪)، لكنه يعاني من تفاوت في التوزيع بين المحافظات.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٣)

وفق إجابات المنسقين،

قطاع التعليم الرسمي:

في بيروت، نجد أن نسبة المدارس التي لا توفر مساح تصل إلى ١١.١٪، بينما تبلغ نسبة المساح المجهزة جيدًا نفس النسبة. في ضواحي جبل لبنان، ترتفع نسبة المرافق غير المتوفرة إلى ٤٧.١٪، مع انخفاض كبير في نسبة المرافق المجهزة جيدًا إلى ٥.٩٪. في مناطق جبل لبنان الأخرى، تبلغ نسبة المساح غير المتوفرة ٣٥.٩٪، مع تجهيز جيد بنسبة ٧.٧٪. أما في الشمال، فالنسبة الأكبر للمرافق غير المتوفرة تصل إلى ٦٦.١٪، ونسبة التجهيز الجيد تتخفف إلى ٣.٤٪. في البقاع، تبلغ نسبة المرافق غير المتوفرة ٥٥٪، بينما تصل نسبة التجهيز الجيد إلى ١٠٪. في الجنوب، تكون النسبة الأكبر للمرافق التي تحتاج إلى تحسينات بنسبة ٢٣.٨٪، مع تجهيز جيد بنسبة ١٤.٣٪. في النبطية، تصل نسبة المرافق غير المتوفرة إلى ٣١.٣٪، مع تجهيز جيد بنسبة ١٢.٥٪. في عكار، ترتفع نسبة المرافق غير المتوفرة إلى ٧٣.١٪، مع غياب واضح للمرافق المجهزة جيدًا. في بعلبك-الهرمل، تصل نسبة عدم توفر المرافق إلى ٦١.١٪، بينما تبلغ نسبة التجهيز الجيد ١١.١٪.

قطاع التعليم الخاص المجاني:

في بيروت، جميع المدارس توفر مساح مجهزة بنسبة ١٠٠٪. في ضواحي جبل لبنان، تكون نسبة المرافق المجهزة جيدًا ٦٠٪، بينما تحتاج ٤٠٪ إلى تحسينات. في باقي مناطق جبل لبنان، تبلغ نسبة المرافق المجهزة جيدًا ٢٠٪، مع حاجة ٤٠٪ إلى تحسينات كبيرة. في الشمال، تصل نسبة المرافق المجهزة جيدًا إلى ٥٠٪، مع حاجة النصف الآخر لتحسينات. في البقاع، النسبة المجهزة جيدًا تبلغ ٥٠٪. في الجنوب، نجد أن ٦٠٪ من المرافق مجهزة جيدًا، بينما ٢٠٪ غير متوفرة. في النبطية، نصف المرافق مجهزة، بينما النصف الآخر بحاجة إلى تحسينات. في عكار، تبلغ نسبة المرافق غير المتوفرة ٦٦.٧٪. في بعلبك-الهرمل، نصف المرافق مجهزة جيدًا، بينما النصف الآخر غير متوفر.

قطاع التعليم الخاص غير المجاني:

في بيروت، تصل نسبة المرافق المجهزة جيدًا إلى ٤١.٧٪، بينما ٢٥٪ غير متوفرة. في ضواحي جبل لبنان، ترتفع نسبة المرافق المجهزة إلى ٦٧.٤٪، مع نسبة ضئيلة للمرافق التي تحتاج إلى تحسينات. في باقي مناطق جبل لبنان، نجد أن ٥٢.٦٪ من المرافق مجهزة جيدًا، بينما ٥.٣٪ غير متوفرة. في الشمال، تبلغ نسبة المرافق المجهزة جيدًا ٢٩٪، مع نسبة كبيرة تبلغ ٣٥.٥٪ للمرافق التي تحتاج إلى تحسينات طفيفة. في البقاع، تبلغ نسبة المرافق المجهزة جيدًا ٢٥٪، بينما ٣١.٣٪ غير متوفرة. في الجنوب، ٣٣.٣٪ من المرافق مجهزة، بينما تحتاج ٥٠٪ إلى تحسينات كبيرة. في النبطية، تصل نسبة التجهيز الجيد إلى ٩.١٪، بينما ٣٦.٤٪ من المرافق غير متوفرة. في عكار، تبلغ نسبة عدم توفر المرافق ٥٣.٨٪، مع تجهيز جيد بنسبة ١٥.٤٪. في بعلبك-الهرمل، تصل نسبة التجهيز الجيد إلى ٣٦.٤٪، بينما ٢٧.٣٪ غير متوفرة.

مدارس الأونروا:

في الشمال، تُظهر البيانات أن ٥٠٪ من المرافق مجهزة بشكل جيد، بينما ٥٠٪ الأخرى تحتاج إلى تحسينات.

استنتاجات عامة:

١. التفاوت الكبير بين المحافظات:

- هناك تباين واضح بين المحافظات في لبنان في توافر المسارح وجودتها. ففي بعض المحافظات مثل بيروت و جبل لبنان ما عدا الضواحي، يعتبر الوضع أفضل، حيث تتوفر مسارح مجهزة في العديد من المدارس، بينما في محافظات أخرى مثل الشمال و عكار، تظل النسبة الأكبر من المدارس تقتصر إلى المسارح أو تعاني من نقص حاد في التجهيزات.
- بعض المناطق مثل عكار و الشمال تعاني بشكل خاص من نقص المسارح، حيث تصل النسبة إلى أكثر من ٦٠٪ من المدارس التي لا تملك مسارح أو أن المسارح غير صالحة للاستخدام.

٢. القطاع الخاص مقابل القطاع الرسمي:

- القطاع الخاص، وخاصة الخاص المجاني، يظهر حالة أفضل من القطاع الرسمي في العديد من المحافظات، حيث يملك مسارح مجهزة في مدارس أكثر مقارنة بالقطاع الرسمي.
- في المقابل، القطاع الرسمي يعاني بشكل أكبر من نقص المسارح أو سوء تجهيزها في العديد من المناطق، ما ينعكس سلباً على جودة التعليم والأنشطة المدرسية التي تتطلب مسارح.

٣. تفاوت الوضع بين القطاع المجاني وغير المجاني:

- في القطاع الخاص المجاني، حيث يتم توفير التعليم لشرائح أكبر من الطلاب، يظهر توافر مسارح مجهزة بشكل أفضل مقارنة بالقطاع غير المجاني، الذي يعاني من نقص في المسارح أو الحاجة إلى تحسينات كبيرة.
- في بعض المناطق، يُلاحظ أن القطاع الخاص غير المجاني يحتوي على مسارح بحاجة إلى تحسينات أو تجهيزات إضافية، ما يشير إلى أن المدارس الخاصة غير المجانية قد تواجه تحديات في تخصيص ميزانيات كافية لتحسين البنية التحتية.

٤. الحاجة الملحة للتحسينات في بعض المناطق:

- في العديد من المناطق، خاصة في البقاع والجنوب والنبطية، هناك حاجة ملحة لتحسين أو توفير المسارح بشكل عام. ففي هذه المناطق، تشير البيانات إلى أن جزءاً كبيراً من المدارس تحتاج إلى تحسينات على مستوى التجهيزات أو الموقع.
- خاصة في المناطق الريفية أو النائية مثل عكار و بعلبك الهرمل، هناك قلة في توافر المسارح الجيدة، ما يجعل من الضروري تخصيص المزيد من الموارد لتطوير هذا القطاع.

٥. تأثير الظروف الاقتصادية والمالية:

- من المتوقع أن تؤثر الظروف الاقتصادية والمالية على توفر وتحسين مسارح المدارس في بعض المحافظات. المناطق ذات الظروف الاقتصادية الأضعف، مثل الشمال و البقاع، قد تواجه صعوبة أكبر في تلبية احتياجات البنية التحتية في المدارس، بما في ذلك المسارح.
- من جهة أخرى، قد تتمكن المناطق ذات الموارد المالية الأكبر مثل بيروت من توفير مسارح مجهزة بشكل أفضل.

٦. الاختلافات بين المدارس الرسمية والخاصة:

- تتوفر المسارح بشكل أفضل في المدارس الخاصة مقارنة بالمدارس الحكومية. المدارس الخاصة تميل إلى أن تكون مجهزة بشكل أفضل، سواء في القطاع المجاني أو غير المجاني. أما المدارس الحكومية، وخاصة في القطاع الرسمي، فإنها غالباً ما تواجه تحديات في توفير مسارح صالحة للاستخدام أو حتى وجود المسارح نفسها في بعض الحالات.

٧. نقص الاستثمار في بعض القطاعات:

على الرغم من وجود مدارس مجهزة جيداً في بعض المناطق، إلا أن الاستثمار في بناء وتجهيز المسارح يظل محدوداً في معظم المناطق اللبنانية. كما يظهر أن التحسينات المطلوبة تتطلب تخصيص موارد مالية واهتمام أكبر من الجهات المعنية

السؤال : كيف تصف وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة

البند الأول: المنحدرات

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٤)

في قطاع التعليم الرسمي، تُظهر النتائج تفاوتاً كبيراً في توفير المنحدرات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. تسجل بيروت نسبة مرتفعة جداً لفئة "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة 62.5%، بينما لا تُسجل أي نسبة لفئة "جيد" أو "ممتاز". أما في جبل لبنان ضواحي، فإن 27.3% من الإجابات تصنف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق" أو "سيئة"، مع 9.1% فقط تصنفها بأنها "ممتازة". في الشمال، النسبة الأعلى هي في فئة "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة 60.7%، مع ضعف كبير في التصنيفات الأخرى.

في هذا القطاع، تُظهر بيروت نسبة 100% لفئة "غير مناسب على الإطلاق". في جبل لبنان ما عدا الضواحي، تُظهر البيانات تحسناً نسبياً حيث تصنف 50% من الإجابات المنحدرات بأنها "سيئة". البقاع يُظهر نسباً متقاربة بين الفئات مع 33.3% لفئة "ممتاز".

في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، تسجل بيروت نسبة 55.6% لفئة "غير مناسب على الإطلاق"، بينما 11.1% فقط تصنفها بأنها "ممتازة". في الشمال، 46.2% من الإجابات ترى أن المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق"، مع نسبة 15.4% لكل من فئتي "جيد" و"ممتاز". قطاع الأونروا يظهر أداءً مميزاً في بعض المناطق، حيث تسجل 100% من الإجابات في جبل لبنان ضواحي فئة "ممتاز". مقارنة حسب المحافظات:

تُظهر البيانات أن معظم الإجابات في المحافظات تذكر نقص كبير في تجهيز المنحدرات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. بيروت تُسجل أعلى نسبة في فئة "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة 61.1%، مع نسب متوسطة في فئة "سيئ" بنسبة 22.2%، بينما تغيب فئة "ممتاز" تماماً. في جبل لبنان ضواحي، 46.9% من الإجابات ترى أن المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق"، مع نسب محدودة لفئة "جيد" بنسبة 14.3% و 6.1% لفئة "ممتاز". أما في جبل لبنان ما عدا الضواحي، 50% من الإجابات تصنف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، مع نسب متواضعة لفئة "جيد" بنسبة 12.5%.

الشمال يظهر أعلى نسبة لفئة "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة 60%، مع ضعف كبير في التصنيفات الإيجابية، حيث سجلت فئة "مقبول" 5.5% فقط. البقاع يظهر نسباً قريبة من الشمال، حيث تُسجل 44% من الإجابات أن المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما تُظهر 12% فقط في فئة "ممتاز". الجنوب يُظهر نسباً متوازنة نسبياً، مع 44% لفئة "غير مناسب على الإطلاق"، و 12% لفئة "جيد"، و 8% لفئة "ممتاز".

في النبطية، 46.4% من الإجابات تصنف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، مع نسب ضعيفة لفئة "ممتاز" بنسبة 3.6%. عكار تُظهر نتائج مشابهة، حيث تُسجل 46.4% من الإجابات أن المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق"، مع 14.3% فقط تصنفها بأنها "مقبول". أما بعلبك-الهرمل، فتُظهر أفضل النتائج نسبياً، حيث تُسجل 52.6% من الإجابات لفئة "مقبول"، و 10.5% لفئة "جيد"، مما يعكس بعض التحسن مقارنةً بالمحافظات الأخرى.

استنتاجات:

تُظهر بيروت أعلى نسب في فئة "غير مناسب على الإطلاق"، مما يعكس تحديات كبيرة في توفير منحدرات مناسبة.

جبل لبنان، سواء في الضواحي أو باقي المناطق، يعاني من نقص كبير في تجهيز المنحدرات، مع نسب منخفضة جدًا لفئة "جيد" أو "ممتاز".

الشمال والبقاع يواجهان تحديات مشابهة، حيث تتركز النسب في فئة "غير مناسب على الإطلاق"، مع نسب ضعيفة جدًا في التصنيفات الإيجابية.

الجنوب يُظهر بعض التوازن بين الفئات، لكنه يحتاج إلى تحسين كبير لرفع نسب "جيد" و"ممتاز".

النبطية وعكار تُظهران نتائج متواضعة، مع نسب منخفضة في التصنيفات الإيجابية.

بعلبك-الهرمل تُسجل الأداء الأفضل نسبيًا، لكنها لا تزال بحاجة إلى تحسين لرفع نسب "جيد" و"ممتاز".

قطاع التعليم الرسمي: يُعاني من نقص كبير في توفير المنحدرات، مع نسب مرتفعة جدًا في فئة "غير مناسب على الإطلاق" في معظم المحافظات.

قطاع التعليم الخاص المجاني: يُظهر تحسنًا نسبيًا في بعض المحافظات مثل البقاع.

قطاع التعليم الخاص غير المجاني: يُظهر تباينًا بين المحافظات، مع ضعف في فئة "ممتاز".

قطاع الأونروا: يظهر تقدمًا ملحوظًا في بعض المناطق مثل جبل لبنان (ضواحي).

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٦)

الوضع العام

القطاع الرسمي:

وضع غير ملائم بشكل عام: (٤٥,٦٪) من الإجابات تصف توفر المنحدرات بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و(٣٢,٧٪) بأنه "سيئ"، مما يعني أن أكثر من ٧٨٪ من الإجابات الرسمية ذكرت مرافق غير ملائمة.

نسبة ضئيلة من الإجابات لديها تجهيزات جيدة: فقط (٤,١٪) من الإجابات تصف المرافق بأنها "جيدة"، و(٢,٨٪) تعتبرها "ممتازة".

وضع مقبول: (١٤,٧٪) من الإجابات ترى أن المنحدرات "مقبولة"، لكنها لا تصل إلى مستوى التجهيز المطلوب لدعم التعلم الشامل.

التعليم الخاص المجاني:

غير مناسب على الإطلاق: (٤٨,٤٪) من الإجابات تصف توفر المنحدرات بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، وهي نسبة مرتفعة تعكس تحديات كبيرة.

سيئ: (٢٢,٦٪) تصف المرافق بأنها "سيئة"، مما يعني أن حوالي (٧١٪) من الإجابات في التعليم الخاص المجاني ذكرت منحدرات لذوي الاحتياجات غير مناسبة أو سيئة.

مقبول: فقط (٦,٥٪) من الإجابات تصف الوضع بأنه "مقبول"، وهي نسبة ضعيفة.

جيد: (١٩,٤٪) من الإجابات تصف توفر المنحدرات بأنه "جيد"، مما يشير إلى تحسن نسبي مقارنة بالإجابات الرسمية.

ممتاز: (٣,٢٪) فقط ترى أن المرافق "ممتازة".

التعليم الخاص غير المجاني

غير مناسب على الإطلاق: (٣٧,٦٪) من الإجابات المدارس الخاصة غير المدارس المجانية تصف توفر المنحدرات بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، وهي نسبة أقل مقارنة بالإجابات الخاصة المدارس المجانية ومن القطاع الرسمي.

سيئ: (٢٠,٥٪) من الإجابات تصف الوضع بأنه "سيئ".

مقبول: (٢٥,٦٪) ترى أن المرافق "مقبولة"، وهي نسبة أفضل مقارنة بالقطاع الرسمي وبالإجابات الخاصة المدارس المجانية.

جيد: (٩,٤٪) من الإجابات تصف المرافق بأنها "جيدة"، وهي نسبة أقل من التعليم الخاص المجاني لكن أكثر من القطاع الرسمي.

ممتاز: (٦,٨٪) ترى أن المرافق "ممتازة"، وهي نسبة أفضل من القطاع الرسمي ومن التعليم الخاص المجاني.

الخلاصة: الوضع في المدارس الخاصة غير المدارس المجانية يظهر تحسناً ملحوظاً مقارنة بالإجابات في الخاصة المدارس المجانية والقطاع الرسمي، مع نسبة أكبر من الإجابات التي ترى أن المرافق "مقبولة" أو "جيدة" أو "ممتازة".
الأونروا:

غير مناسب على الإطلاق: (٥٠٪) من الإجابات تصف توفر المنحدرات بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
سيئ: (٥٠٪) من الإجابات تصف الوضع بأنه "سيئ".
على صعيد المحافظات:

القطاع الرسمي: بناءً على بيانات النظار في القطاع الرسمي، تبين أن غالبية المدارس في لبنان ذكرت نقص حاد في التجهيزات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة المتعلقة بتوفر المنحدرات. في بيروت، جميع الإجابات تصف الوضع بأنه غير مناسب أو سيئ، (٤٥,٥٪ و ٥٤,٥٪)، مما يشير إلى حاجة ملحة لتحسين شامل للبنية التحتية. في جبل لبنان (الضواحي)، الوضع أفضل قليلاً حيث تبدأ بعض الإجابات في تحسين المرافق (١٧,٦٪ تصف المرافق بأنها "مقبولة"، و ١١,٨٪ بأنها "جيدة")، لكن التحديات لا تزال موجودة. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فالوضع أسوأ، حيث يعاني (٥٦,٥٪) من الإجابات من نقص حاد في التجهيزات. في الشمال والبقاع، الوضع مشابه حيث تعاني أكثر من ٥٠٪ من الإجابات من نقص في تجهيزات ذوي الاحتياجات الخاصة، بينما نسبة قليلة فقط تصف الوضع بأنه جيد. الجنوب يظهر أداءً أفضل نسبياً مقارنة ببقية المناطق، مع بعض الإجابات التي تصف الوضع بأنه "ممتاز" أو "جيد"، لكن هناك حاجة أيضاً لتحسينات. النبطية تظهر وضعاً متوسطاً، مع حاجة للتحسين في بعض الإجابات. في عكار، هناك معاناة واضحة في التجهيزات، وتحتاج المنطقة إلى تدخلات عاجلة.

الاستنتاجات الرئيسية تشير إلى أن جميع المحافظات بحاجة إلى استثمارات عاجلة لتحسين البنية التحتية المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة. المناطق التي تعاني بشكل أكبر هي بيروت والشمال والبقاع وعكار، بينما الجنوب وجبل لبنان (ضواحي) يظهران بعض التحسن، مما يستدعي تركيز الجهود في هذه المناطق لتحسين الوضع بشكل عام.
التعليم الخاص المجاني: بناءً على تحليل الوضع في المحافظات المختلفة، تتفاوت التجهيزات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة بين الإجابات. في بيروت، تعاني جميع المدارس من نقص حاد في التجهيزات المخصصة لهذه الفئة، حيث تعتبر المنحدرات غير مناسبة على الإطلاق. أما في جبل لبنان (الضواحي)، فالوضع أفضل نسبياً، مع تباين في الآراء حيث يرى ٦٠٪ من النظار الوضع غير مناسب تماماً، بينما ٤٠٪ يصفوه بالجيد. في جبل لبنان (خارج الضواحي)، يعاني ٧٥٪ من الإجابات من نقص كبير في التجهيزات المناسبة. في الشمال، الوضع مشابه لجبل لبنان، حيث يرى ٦٠٪ من النظار الوضع غير مناسب. في البقاع، يظهر تحسن نسبي، حيث يصف ثلث النظار الوضع بالجيد أو الممتاز، مما يجعله الأفضل مقارنة ببقية المحافظات. في الجنوب، الوضع متوازن، حيث نصف الإجابات ترى الوضع جيداً والنصف الآخر يراه غير مناسب. أما في النبطية، فالوضع مختلط مع تقييمات سلبية بنسبة ٥٠٪ لكل من "غير مناسب" و "سيئ". عكار تظهر تحسناً ملحوظاً، حيث أن نصف الإجابات تعتبر الوضع جيداً. بعلبك-الهرمل هي الأسوأ، حيث تصف جميع الإجابات الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق". الاستنتاجات الرئيسية تشير إلى أن البقاع وعكار يظهران تحسناً نسبياً في تجهيزات الإجابات، بينما بيروت وبعلبك-الهرمل يعانيان من نقص حاد في المرافق. يشير التحليل إلى ضرورة تحسين البنية التحتية التعليمية في حوالي ٧١٪ من الإجابات الخاصة بالمدارس المجانية، وهو ما يتطلب خطتها عاجلة للتطوير.

التعليم الخاص غير المجاني: بناءً على البيانات المستخلصة من النظار في التعليم الخاص غير المجاني، تم ملاحظة تفاوت كبير في الوضع بين المحافظات. ففي بيروت، رغم التحسن مقارنة بالإجابات في المدارس المجانية، إلا أن ٦٦,٧٪ من الإجابات تصف الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، مما يستدعي تحسناً عاجلاً في المرافق. وفي جبل لبنان (ضواحي)، يظهر تباين واضح في التقييمات؛ حيث ٣٧,٥٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٢٥٪ تصفه بـ "مقبول"، مما يشير إلى تحسن نسبي، لكنه لا يزال غير كافٍ. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فقد أظهرت الإجابات تحسناً ملحوظاً، حيث ٣٣,٣٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "ممتاز" أو "مقبول"، مما يشير إلى أداء أفضل

نسبياً مقارنة ببقية المحافظات. وفي الشمال، يبدو أن الوضع أكثر تنوعاً، حيث ٣٣.٣٪ من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، ولكن هناك بعض الإجابات التي تقدم مرافق مقبولة أو جيدة، مما يعكس بعض التنوع في جودة التجهيزات. في البقاع، يظهر الوضع نوعاً من التوازن، حيث ١٤.٣٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "ممتاز"، بينما ٢٨.٦٪ تصفه بـ "مقبول"، مما يدل على مرونة في تقديم تجهيزات أفضل في بعض الإجابات. في الجنوب، تظهر الإجابات تحسينات ملحوظة مقارنة ببقية المحافظات، حيث ٢٨.٦٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "جيد" و ١٤.٣٪ بـ "ممتاز"، مما يشير إلى أداء أفضل نسبياً. أما في النبطية، فتظهر النتائج معاناة واضحة، حيث ٦٠٪ من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، مما يستدعي تحسيناً عاجلاً في المرافق. وفي عكار، تعاني الإجابات بشكل ملحوظ من نقص حاد في التجهيزات، حيث ٥٥.٦٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق".

الاستنتاجات الرئيسية تشير إلى أن الجنوب وبعبك-الهرمل يظهران أفضل أداء فيما يتعلق بتوفير المنحدرات، بينما بيروت والنبطية وعكار بحاجة إلى تحسينات كبيرة في المرافق. ومن الواضح أن الحاجة إلى تحسين شامل ضرورية، حيث تشير ٥٨.١٪ من الإجابات إلى أن المرافق "غير مناسبة على الإطلاق" أو "سيئة"، مما يستدعي خطاً لتطوير البنية التحتية بشكل عاجل.

الأونروا: في جبل لبنان ضواحي: (٥٠٪) تصف توفر المنحدرات بأنه "غير مناسب"، و (٥٠٪) تصفه بأنه "سيئ". بينما في الجنوب (١٠٠٪) تصف وضع المنحدرات الخاصة بذوي الاحتياجات بغير المناسب.

الاستنتاجات:

التعليم الخاص غير المجاني هو الأفضل نسبياً فيما يتعلق بتوفر منحدرات لذوي الاحتياجات الخاصة.

التعليم الخاص المجاني يظهر تحسناً في بعض المناطق (مثل البقاع وعكار) لكنه لا يزال يعاني في بيروت وبعبك-الهرمل.

القطاع الرسمي هو الأضعف بشكل عام في جميع المحافظات، ويحتاج إلى تحسينات كبيرة خاصة في بيروت والشمال والبقاع.

المناطق الأكثر حاجة إلى تدخل عاجل: بيروت، الشمال، بعبك-الهرمل.

المناطق الأفضل نسبياً: البقاع، الجنوب، عكار، وضواحي جبل لبنان.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٦)

في بيروت، يظهر القطاع الرسمي وضعاً مقلّماً، حيث أن ٤٤.٤٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، بينما ٥٥.٦٪ بها منحدرات في حالة سيئة. هذا يبرز التحديات الكبيرة في توفير بنية تحتية ملائمة في الإجابات الحكومية. أما في القطاع الخاص المجاني، فتعاني جميع الإجابات (١٠٠٪) من غياب المنحدرات، مما يشير إلى غياب كامل للمرافق المهيأة في هذا القطاع. في القطاع الخاص غير المجاني، ٥٠٪ من الإجابات تحتوي على منحدرات غير مناسبة، ٢٥٪ منحدرات في حالة سيئة، ١٦.٧٪ منحدرات في حالة مقبولة، فقط ٨.٣٪ من الإجابات توفر منحدرات في حالة جيدة.

في ضواحي جبل لبنان، يظهر القطاع الرسمي أن ٤٧.١٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، ٢٩.٤٪ منحدرات في حالة سيئة، ١٧.٦٪ في حالة مقبولة، مما يشير إلى حالة عامة سيئة للبنية التحتية في الإجابات الحكومية. بينما يظهر القطاع الخاص المجاني تحسناً طفيفاً، حيث أن ٢٠٪ من الإجابات بها منحدرات في حالة سيئة و ٨٠٪ في حالة مقبولة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٧٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، ١٣٪ في حالة سيئة، ٢٣.٩٪ في حالة مقبولة، و ١٠.٩٪ في حالة جيدة، ما يعكس وضعاً مختلطاً مع بعض الجوانب الإيجابية ولكن لا يزال يحتاج إلى تحسين.

في جبل لبنان باستثناء الضواحي، يظهر القطاع الرسمي أن ٣٨.٥٪ من الإجابات ذكرت منحدرات غير مناسبة، و ٤٣.٦٪ في حالة سيئة، مما يعني أن العديد من الإجابات الحكومية في هذه المنطقة لا تزال ذكرت نقص في توفير المرافق المهيأة. في القطاع الخاص المجاني، ٦٠٪ من الإجابات ذكرت منحدرات غير مناسبة، و ٢٠٪ في حالة مقبولة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٦.٨٪ من الإجابات ذكرت منحدرات غير مناسبة، ٣٦.٨٪ في حالة مقبولة، ١٥.٨٪ في حالة جيدة، و ٥.٣٪ في حالة ممتازة، مما يظهر ظروفًا أفضل مقارنة بالقطاع الرسمي، ولكن لا يزال هناك حاجة لمزيد من التحسينات.

في الشمال، يظهر القطاع الرسمي أن ٥٠٪ من الإجابات ذكرت منحدرات غير مناسبة، ٣٠٪ في حالة سيئة، و ١٠٪ في حالة مقبولة. مما يعكس نقصاً كبيراً في توفر المرافق المهيأة. في القطاع الخاص المجاني، ٦٦.٧٪ من الإجابات ذكرت منحدرات غير مناسبة، و ١٦.٧٪ في حالة سيئة، و ١٦.٧٪ في حالة مقبولة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٤٠٪ من الإجابات ذكرت منحدرات غير مناسبة، و ٢٠٪ في حالة سيئة، و ٢٠٪ في حالة مقبولة، مما يشير إلى ضرورة تحسين الظروف أكثر.

في النبطية، يظهر القطاع الرسمي أن ٦٢.٥٪ من الإجابات ذكرت منحدرات غير مناسبة، و ٢٥٪ في حالة سيئة، مما يدل على وجود مشاكل كبيرة في البنية التحتية. بينما القطاع الخاص المجاني يظهر أن جميع الإجابات (١٠٠٪) ذكرت غياب المنحدرات. في القطاع الخاص غير المجاني، ٧٢.٧٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، و ١٨.٢٪ في حالة سيئة، مما يعكس الوضع المقلق في هذا القطاع أيضاً.

في عكار، يظهر القطاع الرسمي أن ٤٦.٢٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، و ٤٦.٢٪ في حالة سيئة، و ٣.٨٪ من الإجابات توفر منحدرات في حالة مقبولة، و ٣.٨٪ في حالة جيدة. القطاع الخاص المجاني يظهر أن ٦٦.٧٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، و ٣٣.٣٪ في حالة جيدة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، ٤٦.٢٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، و ٣٨.٥٪ في حالة سيئة، و ١٥.٤٪ في حالة مقبولة، مما يشير إلى وضع مختلط مع بعض التحسينات ولكن لا يزال يحتاج إلى مزيد من العمل.

في بعلبك الهرمل، يظهر القطاع الرسمي أن ٢٧.٨٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، و ٢٧.٨٪ في حالة سيئة، و ١٦.٧٪ في حالة مقبولة، بينما ١٦.٧٪ في حالة جيدة، و ١١.١٪ في حالة ممتازة، مما يشير إلى أن هناك بعض التقدم، ولكن لا يزال هناك حاجة لتحسينات كبيرة. القطاع الخاص المجاني يظهر أن ٥٠٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، و ٥٠٪ في حالة مقبولة، مما يعكس وضعاً أفضل قليلاً في الإجابات الخاصة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٦.٤٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، و ١٨.٢٪ في حالة سيئة، و ٢٧.٣٪ في حالة مقبولة، و ١٨.٢٪ في حالة جيدة، مما يظهر حالة أفضل ولكن لا يزال هناك حاجة للتحسين.

استنتاجات

قطاع التعليم الرسمي:

في بيروت، يعاني هذا القطاع من غياب تام للمنحدرات المناسبة في العديد من الإجابات. حيث أن ٤٤.٤٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة، و ٥٥.٦٪ في حالة سيئة.

في الشمال، ٥٠٪ من الإجابات بها منحدرات غير مناسبة و ٣٠٪ في حالة سيئة.

في النبطية، يعاني هذا القطاع من نسبة مرتفعة من الإجابات ذكرت منحدرات غير مناسبة (٦٢.٥٪)، مما يشير إلى حاجة ماسة لتحسين هذه المرافق.

القطاع الخاص المجاني:

في بيروت، يشهد القطاع الخاص المجاني نقصاً تاماً في المنحدرات حيث أن جميع الإجابات (١٠٠٪) تقتصر عليها.

في النبطية، جميع الإجابات (١٠٠٪) في هذا القطاع ذكرت غياب المنحدرات.

في عكار، ٦٦.٧٪ من الإجابات في هذا القطاع تحتوي على منحدرات غير مناسبة، مما يشير إلى الحاجة الملحة لتحسين البنية التحتية.

القطاع الخاص غير المجاني:

في النبطية، يعاني هذا القطاع من نسبة عالية (٧٢.٧٪) من الإجابات على منحدرات غير مناسبة.

في عكار، يعاني ٤٦.٢٪ من الإجابات من منحدرات غير مناسبة و ٣٨.٥٪ في حالة سيئة.

بناءً على هذه البيانات، فإن قطاع التعليم الرسمي في بيروت والشمال والنبطية، بالإضافة إلى القطاع الخاص المجاني في بيروت والنبطية وعكار، هي أكثر القطاعات والمحافظات التي تحتاج إلى تجهيزات وتحسينات ملحوظة في المنحدرات لتوفير بيئة تعليمية ملائمة.

استنتاجات عامة

معظم المناطق ذكرت نقص في توافر المنحدرات المناسبة أو أن المنحدرات الموجودة في حالة سيئة. معظم المدارس الرسمية، خاصة في بيروت و النبطية و جبل لبنان، تواجه تحديات كبيرة في توفير المنحدرات المناسبة. القطاع الخاص المجاني في العديد من المناطق لا يحتوي على منحدرات بشكل كامل. القطاع الخاص غير المجاني يظهر تحسناً نسبياً في توفير منحدرات جيدة أو ممتازة، خاصة في مناطق مثل بيروت وجبل لبنان.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٥)

تحليل مدى توفر المنحدرات لذوي الاحتياجات الخاصة بحسب المحافظات وقطاع التعليم يظهر تباينات كبيرة. عند تحليل التوزيع الإجمالي، يتبين أن ٣٩.٩٪ من الإجابات تصف توفر المنحدرات بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٢٦.٣٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ١٨.٩٪ تصفه بأنه "مقبول"، في حين أن ٨.٤٪ فقط يعتبرونه "جيداً"، و ٦.٦٪ تصفه بأنه "ممتاز". على صعيد القطاع الرسمي، نجد أن ٤٠.٥٪ من الإجابات تصف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٣١.٤٪ تصفها بأنها "سيئة"، بينما ١٧.٢٪ تصفها بأنها "مقبولة". نسبة الإجابات التي تصف المنحدرات بأنها "جيدة" لا تتجاوز ٧.٧٪، أما تلك التي تصفها بأنها "ممتازة" فلا تتعدى ٣.٢٪.

في القطاع الخاص المجاني، تصف ٣٩.٢٪ من الإجابات المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٤.٤٪ تصفها بأنها "سيئة"، بينما ١٦.٣٪ تعتبرها "مقبولة"، و ٧.٢٪ تصفها بأنها "جيدة"، في حين أن ١٢.٩٪ تعتبرها "ممتازة". أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٩.٧٪ من الإجابات تصف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ١٩.٣٪ تصفها بأنها "سيئة"، بينما ٢١.٧٪ تعتبرها "مقبولة"، و ٩.٧٪ لكل من التوصيفين "جيدة" و "ممتازة". أما في مدارس الأوروا، الوضع يبدو أفضل نسبياً، حيث ٨.٣٪ فقط تصف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ١٦.٧٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة الأعلى (٥٠٪) تصفها بأنها "مقبولة"، بينما ١٦.٧٪ تصفها بأنها "جيدة"، و ٨.٣٪ تصفها بأنها "ممتازة".

تحليل المحافظات يظهر فروقاً كبيرة. في بيروت، ٤٣.٣٪ من الإجابات تصف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما ٢٠.٦٪ تصفها بأنها "سيئة"، و ٢٠.٦٪ تصفها بأنها "مقبولة". نسبة الإجابات التي تصف المنحدرات بأنها "جيدة" تصل إلى ٩.٣٪، و ٦.٢٪ تصفها بأنها "ممتازة".

في ضواحي جبل لبنان، ٤١.٤٪ من الإجابات ترى المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق"، و ١٩.٤٪ تصفها بأنها "سيئة"، بينما ٢٣.١٪ تعتبرها "مقبولة"، و ٨.٦٪ تصفها بأنها "جيدة"، و ٧.٤٪ تصفها بأنها "ممتازة". أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن ٤٦.٣٪ من الإجابات تصف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٢.٩٪ تصفها بأنها "سيئة"، و ٢٠.٠٪ تصفها بأنها "مقبولة"، بينما ٦.٣٪ تعتبرها "جيدة"، و ٤.٦٪ فقط تصفها بأنها "ممتازة".

في الشمال، ٤٠.٣٪ من الإجابات تصف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٣٠.١٪ تصفها بأنها "سيئة"، و ١٦.٧٪ تعتبرها "مقبولة"، بينما ٦.١٪ فقط تصفها بأنها "جيدة"، و ٦.٨٪ تصفها بأنها "ممتازة". في البقاع، نسبة الإجابات التي ترى المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق" هي ٢٩.٣٪، و ٣٠.٣٪ تصفها بأنها "سيئة"، و ١٥.٤٪ تعتبرها "مقبولة"، بينما ٥.٣٪ تصفها بأنها "جيدة"، و ١٠.٧٪ تصفها بأنها "ممتازة".

في الجنوب، ٣٩.١٪ من الإجابات تصف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٩.٦٪ تصفها بأنها "سيئة"، بينما ١٨.٩٪ تعتبرها "مقبولة". نسبة الإجابات التي تصف المنحدرات بأنها "جيدة" تبلغ ١٠.١٪، و ٢.٤٪ فقط تصفها بأنها "ممتازة".

في النبطية، ٤٠.١٪ من الإجابات ترى أن المنحدرات "غير مناسبة على الإطلاق"، و٢٥.٧٪ تصنفها بأنها "سيئة"، بينما ١٩.٢٪ تعتبرها "مقبولة". النسبة التي تصنف المنحدرات بأنها "جيدة" تبلغ ١٣.٢٪، و١.٨٪ فقط تصنفها بأنها "ممتازة". أما في عكار، فإن ٤٥.٨٪ من الإجابات تصنف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و٢٥.٩٪ تصنفها بأنها "سيئة"، و١٥.٩٪ تصنفها بأنها "مقبولة". نسبة الإجابات التي تصنف المنحدرات بأنها "جيدة" تبلغ ٨.٤٪، و٤.٠٪ تصنفها بأنها "ممتازة". في بعلبك-الهرمل، الوضع أفضل نسبياً حيث ٢٧.١٪ من الإجابات تصنف المنحدرات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و٣٢.٢٪ تصنفها بأنها "سيئة"، و٢٢.٩٪ تصنفها بأنها "مقبولة"، بينما ١٣.٦٪ تصنفها بأنها "جيدة"، و٤.٢٪ تصنفها بأنها "ممتازة".

السؤال : كيف تصف وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة

البند الثاني: المصاعد

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٤)

في قطاع التعليم الرسمي، تُظهر البيانات أن الغالبية العظمى من الإجابات عدم توفر مصاعد مخصصة، حيث صُنفت ٥٧.١٪ من المرافق على أنها "غير مناسبة على الإطلاق". بيروت تسجل نسبة مرتفعة للمرافق "غير مناسبة على الإطلاق" بنسبة ٦٢.٥٪، يليها البقاع بنسبة ٦٩.٢٪ والشمال بنسبة ٦٠٪. أما النسبة المخصصة للمرافق "ممتازة" فهي شبه معدومة تقريباً، حيث تصل إلى ٢.٠٪ فقط في جميع الإجابات الرسمية، ما يعكس نقصاً واضحاً في هذا الجانب.

قطاع التعليم الخاص المجاني: تُظهر البيانات تقدماً طفيفاً مقارنة بالتعليم الرسمي. ٤٦.٧٪ من الإجابات تصنف المرافق على أنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما توجد بعض النسب للمرافق "ممتازة"، حيث سجلت ٣.٣٪ من الإجابات هذا التصنيف. بيروت والمحافظات الأخرى مثل البقاع والجنوب تُظهر اهتماماً ضئيلاً، بينما جبل لبنان ضواحي يظهر نسبة ٢٥٪ "جيدة".

قطاع التعليم الخاص غير المجاني: تُظهر البيانات تحسناً ملحوظاً مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تصنف ٤٨.٠٪ من المرافق على أنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما سجلت ١٣.٣٪ من المرافق بأنها "ممتازة". بيروت تُظهر نسبة "ممتازة" مرتفعة نسبياً بنسبة ١١.١٪، وجبل لبنان ما عدا الضواحي سجلت نسبة ٢٠٪.

قطاع الأونروا: يظهر الوضع تحسناً واضحاً مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث سجلت ٢٥٪ من المرافق بأنها "ممتازة" و ٥٠٪ بأنها "جيدة"، مما يشير إلى اهتمام واضح في تجهيز هذه الإجابات.

مقارنة حسب المحافظات:

تُظهر البيانات تفاوتاً واضحاً بين المحافظات في تجهيز المصاعد المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة. بيروت تُسجل النسبة الأكبر للمرافق "غير مناسبة على الإطلاق" بنسبة ٦١.١٪، بينما الشمال والبقاع تُظهران نسباً مشابهة عند ٥٨.٢٪ و ٥٢٪ على التوالي. جبل لبنان ضواحي يظهر توازناً نسبياً حيث سجلت نسبة "جيدة" ٢٠.٠٪ و "ممتازة" ٢٠.٤٪. النبطية تُظهر نسب تجهيز أقل جودة حيث تُسجل ٥٠٪ "غير مناسبة على الإطلاق" و ٣.٦٪ فقط "ممتازة".

استنتاجات:

١. بيروت تُظهر نسب تجهيز ضعيفة جداً، حيث أن معظم المرافق "غير مناسبة على الإطلاق".
 ٢. الشمال والبقاع تُظهر نسب تجهيز ضعيفة مماثلة، مع غياب شبه كامل للمرافق "ممتازة".
 ٣. جبل لبنان ضواحي وجنوب تُظهر تقدماً نسبياً مقارنة بباقي المحافظات.
- النبطية وبعلبك-الهرمل تُظهران تفاوتاً كبيراً، مع نسب تجهيز "غير مناسبة على الإطلاق" مرتفعة للغاية.
١. قطاع التعليم الرسمي يُظهر ضعفاً واضحاً في تجهيز المصاعد، حيث أن النسبة الأكبر من الإجابات تصنف على أنها "غير مناسبة على الإطلاق".
 ٢. التعليم الخاص المجاني يُظهر اهتماماً أفضل، مع وجود تقدم بسيط في بعض المحافظات.

٣. التعليم الخاص غير المجاني يُظهر تقدماً نسبياً، حيث يتم توفير مصاعد "ممتازة" في بعض الإجابات.
٤. قطاع الأونروا يُعتبر الأفضل تجهيزاً مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٦)

الوضع العام

القطاع الرسمي:

- مرافق غير ملائمة بشكل عام: (٥٢,٥%) من الإجابات الرسمية تصف توفر المصاعد بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و(٣٠,٤%) تعتبرها "سيئة"، بما مجموعه (٨٢,٩%) من الإجابات ذكرت نقص حاد في توفير المصاعد.
- تجهيزات جيدة وممتازة: (٣,٢%) تصف المرافق بأنها "جيدة"، و(٤,١%) تعتبرها "ممتازة".
- وضع مقبول: (٩,٧%) من الناظر يروا أن المصاعد "مقبولة"، لكنها لا تحقق مستوى التكيف اللازم لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة.

التعليم الخاص المجاني

- وضع غير ملائم بشكل عام: (٦٤,٥%) من الإجابات الخاصة المدارس المجانية تصف توفر المصاعد بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و(١٦,١%) بأنه "سيئ"، مما يعني أن أكثر من (٨٠%) من الإجابات ذكرت نقص واضح في تجهيز المصاعد.
- نسبة ضئيلة من الإجابات لديها تجهيزات جيدة: (٩,٧%) من الإجابات تصف المرافق بأنها "جيدة"، و(٣,٢%) تعتبرها "ممتازة".
- وضع مقبول: (٦,٥%) فقط من الإجابات ترى أن وجود المصاعد "مقبول"، وهو مؤشر على أن هناك تقدم طفيف، لكنه لا يكفي لضمان تعلم شامل وبيئة داعمة للجميع.

التعليم الخاص غير المجاني:

- ضعف واضح في تجهيز المصاعد: (٣٨,٥%) من الإجابات تصف وضع المصاعد بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما (٢٣,٩%) تعتبره "سيئاً". هذا يعني أن (٦٢,٤%) من الإجابات المدارس الخاصة غير المدارس المجانية ذكرت ضعف أو غياب شبه كامل في تجهيزات المصاعد. هذه النسبة أقل مقابل التعليم الخاص المجاني والقطاع الرسمي.
- وجود نسبي لخدمات أفضل: (١٧,١%) من الإجابات ترى أن الوضع "مقبول"، و(٨,٥%) تعتبره "جيد"، بينما (١٢%) تصفه بأنه "ممتاز". رغم هذا التحسن مقارنة بالقطاع الرسمي والتعليم الخاص المجاني، إلا أن نسبة الإجابات التي تصف وضع المصاعد بأنه "مقبول" أو أعلى لا تتجاوز (٣٧,٦%).

الأونروا

- غياب تام للمصاعد المناسبة: (١٠٠%) من مدارس الأونروا تصف وضع المصاعد بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
- عدم وجود أي تقييم إيجابي (سيئ، مقبول، جيد، أو ممتاز) يعكس نقصاً كاملاً في تجهيزات المصاعد.

حسب المحافظات:

القطاع الرسمي:

تشير البيانات المستخلصة من الناظر في القطاع الرسمي إلى نقص واسع في تجهيزات المصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة في معظم الإجابات الرسمية في لبنان. ففي بيروت، ٤٥.٥% من الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، بينما يظهر تحسن نسبي في ١٨.٢% من الإجابات. في جبل لبنان (ضواحي)، هناك تباين، حيث ٣٥.٥% ترى الوضع غير مناسب، ولكن ٢٩.٤% تعتبره "مقبولاً". أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فنصف ٦٩.٦% من الإجابات الوضع بـ "غير مناسب"، مما يتطلب تدخلاً عاجلاً.

في الشمال، ٥٥.٣% من الإجابات تشير إلى الوضع "غير مناسب"، بينما في البقاع، ٥٠% من الإجابات تصفه كذلك، مع تحسن طفيف في ١٦.٧% من الإجابات. أما في الجنوب، هناك تحسن نسبي حيث ٤٠.٦% من الإجابات تصف الوضع بـ

"غير مناسب". في النبطية، ٦٠.٩٪ تصف الوضع بـ "غير مناسب"، وفي عكار، يظهر الوضع معاناة واضحة، حيث ٥٧.٩٪ من الإجابات تشير إلى نفس التقييم.

في بعلبك-الهرمل، ٤٧.١٪ من الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب على الإطلاق". الخلاصة تشير إلى فجوة بين المحافظات، حيث تبرز بعلبك-الهرمل وجبل لبنان وعكار كأكثر المناطق معاناة. بينما الجنوب والبقاع يظهران تحسناً نسبياً، مما يتطلب استثمارات كبيرة لتحسين البنية التحتية وضمان بيئة تعليمية دامجة.

التعليم الخاص المجاني:

تشير البيانات المستخلصة من النظار في التعليم الخاص المجاني إلى نقص واسع في تجهيزات المصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة في معظم الإجابات. ففي بيروت، وصف ١٠٠٪ من النظار الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، مما يشير إلى نقص كامل في هذه التسهيلات. أما في جبل لبنان (ضواحي)، ٨٠٪ من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٢٠٪ فقط تصفه بـ "ممتاز"، مما يظهر حاجة لتحسينات واسعة رغم بعض التحسن البسيط. وفي جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٧٥٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، مما يعكس نقصاً واضحاً.

في الشمال، ٨٠٪ من النظار يرون أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، بينما في البقاع، ٦٦.٧٪ من الإجابات تصف الوضع بالمثل، مما يتطلب تدخلاً عاجلاً في المنطقة. أما في الجنوب، ٥٠٪ من النظار يرون أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٥٠٪ آخرين يعتبرونه "جيداً"، مما يعكس تحسناً نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى. في النبطية، ٥٠٪ من النظار يرون الوضع "غير مناسب"، بينما ٣٣.٣٪ يرون أنه "سيئ".

أما في عكار، فإن الوضع يظهر توزيعاً متوازناً بين التصنيفات المختلفة (غير مناسب، سيئ، مقبول، جيد)، مما يعكس حاجة إلى تطوير أكبر. وفي بعلبك-الهرمل، ١٠٠٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، مما يعكس نقصاً حاداً في التجهيزات.

التعليم الخاص غير المجاني

البيانات الخاصة بالنظار في التعليم الخاص غير المجاني تُظهر تحسناً طفيفاً مقارنةً بالقطاع الخاص المجاني، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة. في بيروت، ٥٥.٦٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، مع وجود بعض التحسينات حيث ١١.١٪ تعتبر المصاعد "جيدة" أو "ممتازة"، مما يعني الحاجة إلى المزيد من التحسينات. في جبل لبنان (ضواحي)، ٣١.٣٪ تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ١٨.٨٪ تعتبره "ممتاز"، مما يعكس تقدماً ملحوظاً مقارنةً بالمناطق الأخرى رغم الحاجة لتحسينات إضافية.

أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٣٣.٣٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٢٥٪ تعتبر المصاعد "جيدة" أو "ممتازة"، مما يبرز تحسناً كبيراً في التجهيزات مقارنةً بالمناطق الأخرى. في الشمال، الوضع لا يزال ضعيفاً حيث ٣٣.٣٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، مع بعض التحسن الطفيف.

في البقاع، هناك تفاوت واضح حيث ٣٥.٧٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "غير مناسب"، لكن ١٤.٣٪ تصفه بـ "ممتاز"، ما يشير إلى تقدم تدريجي، بينما في الجنوب، يُعتبر من أفضل المناطق حيث ١٤.٣٪ فقط تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، مما يعكس استثمارات أفضل. في النبطية، ٦٠٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، ما يعكس ضعفاً كبيراً، بينما في عكار، الوضع هو الأسوأ حيث ٦٦.٧٪ من الإجابات ترى أن المصاعد "غير مناسبة على الإطلاق".

أما في بعلبك-الهرمل، ٤٥.٥٪ من الإجابات تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق"، مع بعض التحسن الطفيف، لكن الوضع لا يزال بحاجة لتحسينات كبيرة.

الأونروا:

البيانات الخاصة بالنظار في الأونروا تظهر غياباً تاماً لتجهيزات المصاعد في جبل لبنان (ضواحي) والجنوب، حيث ١٠٠٪ من الإجابات في كلتا المنطقتين تصف المصاعد بأنها "غير مناسبة على الإطلاق".

الاستنتاجات:

- التعليم الخاص غير المجاني هو الأفضل نسبيًا في توفير المصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة مقارنةً بالقطاعات الأخرى.
- التعليم الخاص المجاني يظهر تحسنًا في بعض المناطق مثل عكار، لكنه لا يزال يعاني في بعلبك-الهرمل.
- القطاع الرسمي هو الأضعف بشكل عام في جميع المحافظات، ويحتاج إلى تحسينات كبيرة خاصة في بيروت والشمال والبقاع وبعلمك الهرمل.
- المناطق الأكثر حاجة إلى تدخل عاجل: بيروت، الشمال، بعلبك-الهرمل.
- المناطق الأفضل نسبيًا: البقاع، وضواحي جبل لبنان.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٦)

بالنسبة للمصاعد، في بيروت يظهر القطاع الرسمي أن ٥٥.٦٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٤٤.٤٪ في حالة سيئة. في القطاع الخاص المجاني يظهر غياب كامل للمصاعد، حيث أن جميع الإجابات (١٠٠٪) لا تحتوي على مصاعد. أما في القطاع الخاص غير المجاني، ٥٨.٣٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و١٦.٧٪ في حالة سيئة، و٨.٣٪ في حالة مقبولة، و٨.٣٪ في حالة جيدة، و٨.٣٪ في حالة ممتازة، مما يعكس الحاجة الملحة لتحسين الوضع في هذا القطاع.

في ضواحي جبل لبنان، يظهر القطاع الرسمي أن ٣٥.٣٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٢٩.٤٪ في حالة سيئة، و١٧.٦٪ في حالة مقبولة، و١١.٨٪ في حالة جيدة، و٥.٩٪ في حالة ممتازة. القطاع الخاص المجاني يظهر أن ٢٠٪ من الإجابات بها مصاعد في حالة سيئة، بينما ٢٠٪ في حالة جيدة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٤١.٣٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و١٠.٩٪ في حالة سيئة، و١٠.٩٪ في حالة مقبولة، و٦.٥٪ في حالة جيدة، و٣.٠٤٪ في حالة ممتازة، مما يعكس وضعًا أفضل في الإجابات الخاصة مقارنة بالإجابات الحكومية.

في جبل لبنان باستثناء الضواحي، يظهر القطاع الرسمي أن ٣٨.٥٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٤٨.٧٪ في حالة سيئة، و١٠.٣٪ في حالة مقبولة. القطاع الخاص المجاني يظهر أن ٨٠٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٢٠٪ في حالة سيئة. في القطاع الخاص غير المجاني، ١٥.٨٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٢١.١٪ في حالة سيئة، و٤٢.١٪ في حالة مقبولة، و١٠.٥٪ في حالة جيدة، ما يشير إلى وضع أفضل في الإجابات الخاصة ولكن لا يزال هناك حاجة للتحسين.

في الشمال، يظهر القطاع الرسمي أن ٤٥٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٣٥٪ في حالة سيئة، و١٥٪ في حالة مقبولة، و٥٪ في حالة جيدة. القطاع الخاص المجاني يظهر أن ٥٠٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٣٠٪ في حالة سيئة، و٢٠٪ في حالة مقبولة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٣٠٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٤٠٪ في حالة سيئة، و٢٠٪ في حالة مقبولة، و١٠٪ في حالة جيدة، مما يبرز الحاجة للتحسين في هذا القطاع.

في النبطية، يظهر القطاع الرسمي أن ٥٦.٣٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٣٧.٥٪ في حالة سيئة. القطاع الخاص المجاني يظهر غياب المصاعد بشكل كامل (١٠٠٪). في القطاع الخاص غير المجاني، ٧٢.٧٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و١٨.٢٪ في حالة سيئة.

في عكار، يظهر القطاع الرسمي أن ٤٦.٢٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٥٣.٨٪ في حالة سيئة. القطاع الخاص المجاني يظهر أن ٦٦.٧٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٣٣.٣٪ في حالة جيدة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٦١.٥٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٣٠.٨٪ في حالة سيئة، و٧.٧٪ في حالة مقبولة.

في بعلبك الهرمل، يظهر القطاع الرسمي أن ٤٤.٤٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٣٣.٣٪ في حالة سيئة، و١١.١٪ في حالة مقبولة، و١١.١٪ في حالة جيدة. القطاع الخاص المجاني يظهر أن ٥٠٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و٥٠٪ في حالة مقبولة. في القطاع الخاص غير المجاني، ٥٤.٥٪ من الإجابات بها مصاعد غير مناسبة، و١٨.٢٪ في حالة سيئة، و١٨.٢٪ في حالة مقبولة، و٩.١٪ في حالة جيدة.

في الختام، عبر جميع المحافظات والقطاعات، يوجد فجوة كبيرة في توفير المنحدرات والمساعد الملائمة في الإجابات، حيث تعاني معظم الإجابات في القطاع العام من بنية تحتية سيئة. بينما يقدم القطاع الخاص غير المجاني ظروفًا أفضل قليلاً، إلا أن هناك حاجة ملحة للتحسين في جميع المناطق والقطاعات لضمان توافر بيئة مدرسية مهيأة للجميع.

- العديد من الإجابات في بيروت وجبل لبنان ذكرت مساعد غير مناسبة أو في حالة سيئة، خاصة في القطاع الرسمي.
 - القطاع الخاص المجاني لا يحتوي على مساعد في معظم الحالات.
 - المساعد الجيدة نادرة في بعض المناطق، وتظل موجودة بشكل أفضل في الإجابات الخاصة غير المدارس المجانية.
- بشكل عام، هناك حاجة ماسة لتحسين البنية التحتية المتعلقة بالمنحدرات والمساعد في الإجابات، خصوصاً في المناطق التي ذكرت ضعف في هذه المجالات مثل النبطية والشمال.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٥)

تحليل مدى توفر المساعد لذوي الاحتياجات الخاصة يكشف عن تفاوت كبير بين القطاعات والمحافظات. عند تحليل التوزيع الإجمالي، نجد أن ٤٤.٧٪ من الإجابات تصف المساعد بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، في حين أن ٢٨.٦٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة التي ترى المساعد "مقبولة" تصل إلى ١١.٤٪ فقط، بينما ٧.٨٪ تصفها بأنها "جيدة"، و٧.٥٪ فقط تعتبرها "ممتازة".

على مستوى القطاع الرسمي، تبرز الصورة السلبية بوضوح حيث ترى ٤٨.٢٪ من الإجابات أن المساعد "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما ٣٣.٩٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة التي تصفها بأنها "مقبولة" هي ١٠.٣٪، وتتنخفض إلى ٤.٧٪ لوصف "جيدة"، و٢.٩٪ فقط لوصف "ممتازة".

أما في القطاع الخاص المجاني، فإن ٥٤.١٪ من الإجابات تصف المساعد بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و٢٣.٩٪ تصفها بأنها "سيئة". فقط ٨.٦٪ ترى المساعد "مقبولة"، بينما ٧.٧٪ تصفها بأنها "جيدة"، و٥.٧٪ تصفها بأنها "ممتازة".

القطاع الخاص غير المجاني يظهر نتائج أفضل نسبياً، حيث ٣٦.٥٪ من الإجابات تصف المساعد بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و٢١.٧٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة التي تصفها بأنها "مقبولة" تبلغ ١٣.٩٪، وترتفع إلى ١٢.٨٪ لوصف "جيدة"، و١٥.١٪ تصفها بأنها "ممتازة".

في مدارس الأونروا، ٤١.٧٪ تصف المساعد بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و٤١.٧٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة التي تصف المساعد بأنها "مقبولة" و"ممتازة" تبلغ ٨.٣٪ لكل منهما، مما يظهر تحسناً طفيفاً مقارنة بالقطاعات الأخرى.

تحليل المحافظات يظهر اختلافات ملحوظة. في بيروت، ترى ٣٦.١٪ من الإجابات أن المساعد "غير مناسبة على الإطلاق"، و١٩.٦٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة التي تصف المساعد بأنها "مقبولة" تصل إلى ١٦.٥٪، بينما ١٥.٥٪ تصفها بأنها "جيدة"، و١٢.٤٪ تعتبرها "ممتازة". في ضواحي جبل لبنان، الوضع يبدو أفضل حيث ترى ٣٣.٣٪ من الإجابات أن المساعد "غير مناسبة على الإطلاق"، و١٨.٨٪ تصفها بأنها "سيئة"، بينما ١٥.٤٪ تعتبرها "مقبولة"، و١٣.٣٪ تصفها بأنها "جيدة"، و١٩.١٪ تصفها بأنها "ممتازة".

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٥٤.٣٪ من الإجابات تصف المساعد بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و٢٧.٤٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة التي تصفها بأنها "مقبولة" هي ٧.٤٪ فقط، وتتنخفض إلى ٨.٦٪ لوصف "جيدة"، و٢.٣٪ لوصف "ممتازة". في الشمال، ترى ٤٧.٣٪ من الإجابات أن المساعد "غير مناسبة على الإطلاق"، و٣٣.٣٪ تصفها بأنها "سيئة"، و٨.٠٪ تصفها بأنها "مقبولة". النسبة التي تصفها بأنها "جيدة" تبلغ ٥.٨٪، و٥.٦٪ فقط تصفها بأنها "ممتازة".

في البقاع، الوضع أفضل نسبياً حيث ترى ٣٧.٢٪ من الإجابات أن المساعد "غير مناسبة على الإطلاق"، و٢٩.٨٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة التي تصف المساعد بأنها "مقبولة" تبلغ ١٤.٩٪، بينما ٦.٩٪ تصفها بأنها "جيدة"، و١١.٢٪ تصفها بأنها "ممتازة". في الجنوب، ترى ٤٥.٦٪ من الإجابات أن المساعد "غير مناسبة على الإطلاق"، و٢٩.٦٪ تصفها بأنها "سيئة"، بينما ١٤.٢٪ تصفها بأنها "مقبولة". النسبة التي تصف المساعد بأنها "جيدة" تبلغ ٧.٧٪، و٣.٠٪ فقط تصفها بأنها "ممتازة".

في النبطية، ترى ٤٧.٣٪ من الإجابات أن المصاعد "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٣٢.٣٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة التي تصف المصاعد بأنها "مقبولة" تبلغ ١١.٤٪، بينما ٤.٨٪ تصفها بأنها "جيدة"، و ٤.٢٪ تصفها بأنها "ممتازة". في عكار، ترى ٥٤.٢٪ من الإجابات أن المصاعد "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٩.٥٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة التي تصف المصاعد بأنها "مقبولة" تبلغ ٨.٨٪، بينما ٥.٢٪ تصفها بأنها "جيدة"، و ٢.٤٪ تصفها بأنها "ممتازة". في بعلبك-الهرمل، ترى ٤٦.٦٪ من الإجابات أن المصاعد "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٣٨.١٪ تصفها بأنها "سيئة". النسبة التي تصف المصاعد بأنها "مقبولة" تبلغ ٩.٣٪، بينما ٤.٢٪ تصفها بأنها "جيدة"، و ١.٧٪ تصفها بأنها "ممتازة".

النتائج تشير إلى ضرورة التركيز على تحسين توفر المصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة في القطاعات الرسمية والمناطق الأقل تجهيزاً، لتحقيق بيئة تعليمية دامجة.

السؤال : كيف تصف وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة

البند الثالث: تجهيز الصفوف

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٤)

قطاع التعليم الرسمي: تُظهر البيانات أن تجهيز الصفوف لتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة غير مناسب في معظم الإجابات، حيث صُنفت ٥٧.٨٪ من الإجابات على أنها "غير مناسبة على الإطلاق". سجلت بيروت نسبة "غير مناسبة على الإطلاق" مرتفعة جداً بلغت ٦٢.٥٪. كما أن النسبة المخصصة للمرافق "ممتازة" تكاد تكون معدومة، حيث لا تتجاوز ١.٤٪ في جميع الإجابات الرسمية.

قطاع التعليم الخاص المجاني: تُظهر البيانات تحسناً طفيفاً في هذا القطاع مقارنة بالتعليم الرسمي. سجلت ٤٣.٣٪ من الإجابات أن تجهيز الصفوف "غير مناسب على الإطلاق"، بينما سجلت ٣.٣٪ من المرافق بأنها "ممتازة". تُظهر المناطق مثل الجنوب تقدماً ملحوظاً، حيث تُصنف جميع الإجابات على أنها "جيدة".

قطاع التعليم الخاص غير المجاني: هذا القطاع يُظهر أداءً أفضل نسبياً. حيث أن ٣٨.٨٪ من الإجابات تُصنف المرافق بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما سجلت ١٣.٣٪ من المرافق بأنها "ممتازة". بيروت تُظهر نسبة "ممتازة" مرتفعة نسبياً بنسبة ٢٢.٢٪، وجبل لبنان ما عدا الضواحي سجلت ٢٠٪ "ممتازة".

قطاع الأونروا: تظهر البيانات تجهيزاً ممتازاً حيث تُصنف ٧٥٪ من المرافق بأنها "جيدة"، مما يعكس اهتماماً ملحوظاً بتجهيز الصفوف لتلبية الاحتياجات الخاصة.

حسب المحافظات:

تُظهر البيانات تفاوتاً واضحاً بين المحافظات في تجهيز الصفوف لتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة. بيروت تسجل نسبة "غير مناسبة على الإطلاق" مرتفعة جداً تصل إلى ٥٥.٦٪، بينما الجنوب والبقاع يُظهران تجهيزاً ضعيفاً مع نسب منخفضة للتجهيز "الممتاز". على النقيض، يُظهر جبل لبنان ما عدا الضواحي تحسناً ملحوظاً حيث تُصنف ١٢.٥٪ من المرافق بأنها "جيدة". أما بعلبك الهرمل فتُظهر نسب تجهيز "مقبولة" و "جيدة" أعلى مقارنة بباقي المحافظات.

استنتاجات:

١. بيروت تُظهر تجهيزاً ضعيفاً جداً، حيث سجلت أعلى نسبة "غير مناسبة على الإطلاق".
٢. الجنوب والبقاع تُظهر تجهيزاً متوسطاً مع غياب شبه كامل للمرافق "الممتازة".
٣. جبل لبنان ما عدا الضواحي يُظهر نسب تجهيز أفضل نسبياً مع بعض المرافق المصنفة "ممتازة".
٤. بعلبك الهرمل تُظهر تقدماً في بعض الجوانب، مع نسب تجهيز "مقبولة" و "جيدة" أعلى من المحافظات الأخرى.
٥. قطاع الأونروا هو الأفضل تجهيزاً مقارنة بباقي القطاعات والمحافظات.

٦. قطاع التعليم الرسمي يُعاني من تجهيز ضعيف جدًا للصفوف لتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث أن أغلب الإجابات غير مهيأة بشكل كامل.
٧. قطاع التعليم الخاص المجاني يُظهر تحسّنًا طفيفًا مقارنةً بالتعليم الرسمي، مع وجود بعض الإجابات المجهزة بشكل جيد.
٨. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُظهر أداءً جيدًا نسبيًا مع نسب تجهيز "ممتازة" ملحوظة.
٩. قطاع الأونروا يُعتبر الأفضل تجهيزًا، حيث تُظهر الإجابات اهتمامًا كبيرًا بتوفير بيئة مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٦)

الوضع العام

القطاع الرسمي:

- مرافق غير ملائمة بشكل عام: (٤٩,٨٪) من الإجابات الرسمية تصف تجهيز الصفوف بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و(٣٢,٣٪) تعتبرها "سيئة"، بما مجموعه (٨٢,١٪) من الإجابات ذكرت نقص حاد في تجهيزات الصفوف لدعم المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تجهيزات جيدة وممتازة: (٣,٧٪) تصف تجهيزات الصفوف بأنها "جيدة"، و(٠,٩٪) تعتبرها "ممتازة".
- وضع مقبول: (١٣,٤٪) من الإجابات ترى أن تجهيزات الصفوف "مقبولة"، لكنها لا تحقق المستوى المطلوب لدعم التعليم الشامل للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.

القطاع الخاص المجاني:

- مرافق غير ملائمة بشكل عام: (٤٥,٢٪) من الإجابات الخاصة المدارس المجانية تصف تجهيز الصفوف بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و(١٩,٤٪) تعتبرها "سيئة". بما مجموعه (٦٤,٦٪) من الإجابات ذكرت نقص في تجهيزات الصفوف لدعم المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تجهيزات جيدة وممتازة: (٩,٧٪) تصف تجهيزات الصفوف بأنها "جيدة"، و(٣,٢٪) تعتبرها "ممتازة". بما مجموعه (١٢,٩٪) يرى أن تجهيز الصفوف يلبي احتياجات المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل جيد إلى ممتاز.
- وضع مقبول: (٢٢,٦٪) من الإجابات ترى أن تجهيزات الصفوف "مقبولة"، لكنها لا تحقق المستوى المطلوب لدعم التعليم الشامل.

القطاع الخاص غير المجاني:

- مرافق غير ملائمة بشكل عام: تشير البيانات إلى أن (٣٤,٢٪) من الإجابات المدارس الخاصة غير المدارس المجانية تصف تجهيز الصفوف بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و(١٨,٨٪) تعتبره "سيئ"، ما يشكل (٥٣٪) من الإجابات التي ذكرت نقص في تجهيزات الصفوف لدعم المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تجهيزات جيدة وممتازة: (١٢٪) من الإجابات تصف تجهيز الصفوف بأنه "جيد"، و(١٠,٣٪) تعتبره "ممتاز"، مما يعكس تحسّنًا نسبيًا مقارنةً بالقطاع الرسمي والتعليم الخاص المجاني.
- وضع مقبول: (٢٤,٨٪) من الإجابات ترى أن تجهيزات الصفوف "مقبولة"، مما يشير إلى مستوى متوسط من التجهيزات لا يلبي بشكل كامل احتياجات المتعلمين.

الأونروا:

- عدم تلبية الاحتياجات بشكل كامل: تشير البيانات إلى أن (١٠٠٪) من مدارس الأونروا في المحافظات التي شملها الاستطلاع تصف تجهيز الصفوف بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

على صعيد المحافظات:

القطاع الرسمي:

تشير البيانات المستخلصة من تحليل وضع تجهيز الصفوف في القطاع الرسمي إلى تفاوت ملحوظ بين المحافظات في لبنان، حيث تعاني معظم المناطق من نقص حاد في التجهيزات اللازمة لدعم المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. في بيروت، يعاني ٤٥.٥٪ من الإجابات من تجهيزات غير مناسبة على الإطلاق، بينما في جبل لبنان (ضواحي)، يعاني ٣٥.٣٪ من الإجابات من نفس المشكلة، على الرغم من تحسن نسبي في بعض الحالات. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فالوضع أسوأ حيث تصف ٥٦.٥٪ من الإجابات تجهيزاتها بأنها غير مناسبة تمامًا. في الشمال، تعاني ٥٠٪ من الإجابات من نقص حاد في تجهيز الصفوف، وهو نفس الحال في البقاع حيث تصف ٥٥.٦٪ من الإجابات تجهيزاتها بأنها غير ملائمة. أما في الجنوب، رغم تحسن نسبي في الوضع، فإن ٤٦.٩٪ من الإجابات لا تملك تجهيزات كافية، بينما في النبطية، ٥٢.٢٪ من الإجابات تشكو من ضعف تجهيز الصفوف. في عكار، الوضع أسوأ حيث ٥٧.٩٪ من الإجابات تصف تجهيزاتها بأنها غير مناسبة، فيما تواجه بعلبك-الهرمل تحديات كبيرة مع ٤٧.١٪ من الإجابات التي تصف تجهيزاتها بأنها سيئة.

التعليم الخاص المجاني

تظهر البيانات أن تجهيزات الصفوف في بيروت غير ملائمة تمامًا، حيث تصف ١٠٠٪ من الإجابات الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، ما يعكس غياب التجهيزات اللازمة لدعم المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. في جبل لبنان (ضواحي)، هناك تباين بين الإجابات، حيث تصف ٤٠٪ الوضع بـ"غير مناسب" و ٤٠٪ بـ"مقبول"، بينما ٢٠٪ تصفه بـ"جيد"، ما يستدعي تحسينات. وفي جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، تصف ٧٥٪ من الإجابات تجهيزات الصفوف بـ"غير مناسب على الإطلاق"، ما يستدعي تدخلاً عاجلاً.

أما في الشمال، تصف ٦٠٪ من الإجابات الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و ٤٠٪ بـ"سيئ"، ما يستدعي تدخلاً فورياً. في البقاع، ٦٦.٧٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"مقبول"، و ٣٣.٣٪ بـ"ممتاز"، ما يعني الحاجة لتحسينات إضافية. في الجنوب، نصف الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب"، بينما نصفها الآخر بـ"جيد". في النبطية، ٥٠٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و ٥٠٪ بـ"سيئ"، ما يفرض ضرورة التحسين العاجل.

أما في عكار، فتظهر تبايناً حيث ٢٥٪ تصف الوضع بـ"سيئ"، و ٥٠٪ بـ"مقبول"، و ٢٥٪ بـ"جيد". وفي بعلبك-الهرمل، ١٠٠٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، ما يستدعي خطة تطوير عاجلة.

تشير البيانات إلى نقص حاد في التجهيزات، حيث تعاني ٦٤.٦٪ من الإجابات الخاصة المدارس المجانية مقارنة بـ ٨٢.١٪ في القطاع الرسمي. رغم تحسن محدود في بعض المناطق مثل الجنوب والبقاع، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المحافظات. تحتاج العديد من الإجابات إلى استثمارات عاجلة لتحسين تجهيز الصفوف وتوفير بيئة دامجة تدعم المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.

التعليم الخاص غير المجاني

في بيروت، تصف ٥٥.٦٪ من الإجابات تجهيز الصفوف بأنها "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٢٢.٢٪ تعتبره "مقبولاً" و ٢٢.٢٪ تصفه بـ"جيد"، ما يشير إلى حاجة لتطوير مستمر. في جبل لبنان (ضواحي)، تظهر تباينات كبيرة حيث تصف ٣١.٣٪ من الإجابات الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق" و ١٨.٨٪ بـ"سيئ"، بينما ٣٤.٤٪ تعتبره "مقبولاً" و ١٢.٥٪ تصفه بـ"ممتاز"، ما يشير إلى تحسن نسبي في بعض الإجابات. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٣٣.٣٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، مع حاجة لتحسينات. في الشمال، ٣٨.٩٪ من الإجابات تصف تجهيز الصفوف بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٣.٣٪ بـ"سيئ"، ما يستدعي تدخلاً عاجلاً.

أما في البقاع، فيظهر تحسن طفيف مع ٣٥.٧٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"مقبول"، و ١٤.٣٪ بـ"ممتاز"، رغم الحاجة لتطوير أكبر. في الجنوب، تحقق الإجابات الخاصة تقدماً نسبياً حيث تصف ٢٨.٦٪ من الإجابات الوضع بـ"جيد" و ١٤.٣٪ بـ"ممتاز"، لكن لا تزال تواجه تحديات. في النبطية، ٦٠٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، مما يستدعي استثمارات عاجلة. في عكار، تحققت تحسينات حيث تصف ٢٢.٢٪ من الإجابات الوضع بـ"ممتاز"، ما يعكس تقدماً مقارنة بالقطاع الرسمي.

أما في بعلبك-الهرمل، فيظل الوضع متفاوتاً، حيث ٢٧.٣٪ تصف التجهيزات بـ"غير مناسب على الإطلاق" و ١٨.٢٪ تعتبرها "ممتازة"، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها الإجابات في المنطقة.

الاستنتاجات تشير إلى أن القطاع الخاص يظهر تحسناً مقارنة بالقطاع الرسمي، حيث تعاني الإجابات الرسمية من نقص حاد في التجهيزات. كما تظهر البيانات فجوة واضحة بين المحافظات، حيث ذكرتا طاق مثل النبطية والشمال من نقص حاد، بينما تحقق مناطق مثل الجنوب وعكار تحسناً نسبياً. هناك حاجة ملحة لتطوير تجهيزات الصفوف والمرافق لدعم المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة في بيروت والنبطية.

الأونروا

في جبل لبنان (ضواحي)، تصف ١٠٠٪ من مدارس الأونروا تجهيز الصفوف بأنها "غير مناسب على الإطلاق"، ما يشير إلى عدم وجود أي مرافق ملائمة أو تجهيزات تلبي احتياجات المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. أما في الجنوب، فتظهر نفس الوضع الحرج حيث تصف ١٠٠٪ من مدارس الأونروا تجهيز الصفوف بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، ما يعكس غياب التجهيزات اللازمة لدعم احتياجات المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في هذه الإجابات.

الاستنتاجات العامة:

- القطاع الرسمي يعاني من نقص شديد في التجهيزات، ما يشير إلى حاجة ماسة لإعادة النظر في البنية التحتية للمرافق المدرسية وضمان توفير الدعم المناسب للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - القطاع الخاص المجاني يظهر تحسناً محدوداً مقارنة بالقطاع الرسمي، ولكنه لا يزال بحاجة إلى تحسينات في بعض المناطق لضمان بيئة دامجة وملائمة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.
- القطاع الخاص غير المجاني يظهر تجهيزات أفضل مقارنة بالقطاعين الرسمي والمجاني، لكن لا يزال بحاجة إلى تحسينات إضافية في بعض المناطق لضمان بيئة تعليمية شاملة.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٦)

في بيروت، يظهر أن غالبية الإجابات الرسمية تصنف مرافقها الصفية على أنها "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٤٤.٤٪، و"سيئ" بنسبة ٥٥.٦٪. أما بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، فهو في حالة ممتازة حيث تم تصنيف ١٠٠٪ من الإجابات على أنها "ممتازة". وبالنسبة للخاص غير مجاني، كانت النسبة الأعلى "غير مناسب على الإطلاق" (٥٨.٣٪)، مع وجود توزيعات أقل بين الفئات الأخرى.

في جبل لبنان الضواحي، ٤٧.١٪ من الإجابات صنفت الإجابات الرسمية المرافق بأنها "غير مناسب على الإطلاق" و ٤١.٢٪ "سيئ". بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، ٢٠٪ من الإجابات صنفتها بأنها "غير مناسب على الإطلاق"، و ٤٠٪ كانت "سيئ". أما بالنسبة للخاص غير مجاني، فقد كانت النسب متوازنة نسبياً بين مختلف الفئات، حيث كانت النسبة الأعلى في "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٢٨.٣٪.

في جبل لبنان ما عدا الضواحي، سجلت المرافق في الإجابات الرسمية على النحو التالي: ٣٥.٩٪ "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٨.٥٪ "سيئ". فيما يخص القطاع الخاص المجاني، كانت ٤٠٪ من الإجابات تشير إلى أنه "غير مناسب على الإطلاق". في الخاص غير مجاني، كانت الإجابات تتوزع بين "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٢٦.٣٪ و"سيئ" بنسبة ٢٦.٣٪.

في الشمال، ٥٤.٢٪ من المرافق الرسمية صنفت بأنها "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٥.٤٪ "سيئ". في القطاع الخاص المجاني، ٥٠٪ من الإجابات صنفت المرافق على أنها "غير مناسب على الإطلاق". بالنسبة للأونروا، كانت النسبة الأعلى في "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٥٠٪.

في البقاع، كانت المرافق الرسمية متوزعة حيث تم تصنيف ٤٠٪ "غير مناسب على الإطلاق" و ٣٠٪ "سيئ". فيما يتعلق بالقطاع الخاص المجاني، كانت النسبة ٥٠٪ في "غير مناسب على الإطلاق". بالنسبة للخاص غير مجاني، كانت هناك توزيعات بين "غير مناسب على الإطلاق" و "سيئ"، بنسبة ٣١.٣٪ و ٢٥٪ على التوالي.

في الجنوب، تم تصنيف ٣٥.٧٪ من المرافق الرسمية على أنها "غير مناسب على الإطلاق" و ٣٥.٧٪ "سيئ". بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، كان ٢٠٪ من الإجابات تشير إلى أنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما تم تصنيف ٤٠٪ على أنها "سيئ". في النبطية، كانت ٥٦.٣٪ من المرافق الرسمية مصنفة "غير مناسب على الإطلاق" و ٢٥٪ "سيئ"، أما بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، تم تصنيف ١٠٠٪ بأنها "ممتاز". في الخاص غير مجاني، كانت النسب الأعلى في "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٧٢.٧٪.

في عكار، تم تصنيف ٣٨.٥٪ من المرافق الرسمية على أنها "غير مناسب على الإطلاق" و ٥٣.٨٪ "سيئ". أما في القطاع الخاص المجاني، تم تصنيف ٦٦.٧٪ من المرافق بأنها "غير مناسب على الإطلاق". في الخاص غير مجاني، كان ٤٦.٢٪ من الإجابات تشير إلى "غير مناسب على الإطلاق".

أما في بعلبك الهرمل، ٢٧.٨٪ من المرافق الرسمية كانت مصنفة "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٣.٣٪ "سيئ". في القطاع الخاص المجاني، تم تصنيف ٥٠٪ من المرافق بأنها "غير مناسب على الإطلاق". بالنسبة للخاص غير مجاني، تم تصنيف ٤٥.٥٪ من المرافق بأنها "غير مناسب على الإطلاق".

عند النظر في النتائج الإجمالية على مستوى المجموع، يظهر أن المرافق الرسمية في جميع المحافظات بشكل عام تصنف بنسبة ٤٢.٧٪ بأنها "رسمي - غير مناسب على الإطلاق" و ٣٥.٤٪ "رسمي - سيئ". بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، ٣٧.٩٪ من الإجابات صنفتها بأنها "خاص مجاني - غير مناسب على الإطلاق". بالنسبة للخاص غير المجاني، تم تصنيف ٥٠٪ من المرافق بأنها "غير مناسب على الإطلاق".

استنتاجات عامة

من خلال تحليل البيانات حول المرافق الصفية لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المحافظات، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات العامة حول القطاعات والمحافظات التي تحتاج إلى تجهيز الإجابات بشكل أفضل:

أولاً، في القطاع الرسمي، تشير النسب العالية التي تصنف المرافق على أنها "غير مناسبة تماماً" أو "ضعيفة" إلى وجود نقص كبير في تجهيز الإجابات لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. معظم المحافظات، مثل بيروت، والشمال، والنبطية، أظهرت وجود قصور كبير في المرافق الصفية. في هذه المناطق، يعتبر تجهيز الصفوف والحمامات للمناسبات الخاصة لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ضرورة ملحة.

أما في جبل لبنان، ورغم أن الوضع قد يكون أفضل قليلاً في بعض المناطق الريفية مقارنة بالمدن، إلا أن هناك أيضاً ضرورة لتحسين المرافق الصفية في كلا القطاعين الرسمي والخاص. فالنسب في المدن والضواحي تشير إلى نقص واضح في توفير بيئة تعليمية مناسبة.

وفي البقاع، والجنوب، وعكار، تعاني هذه المناطق أيضاً من تحديات كبيرة في توفير المرافق الصفية. على الرغم من بعض التفاوتات في النسب بين المدن وغير الحضرية، إلا أن الوضع بشكل عام يستدعي تحسينات ملحوظة.

من جهة أخرى، في القطاع الخاص، تظهر بعض النتائج الإيجابية مثل وجود مرافق متخصصة مناسبة في بيروت والنبطية، لكن هناك محافظات أخرى مثل الشمال والبقاع حيث لا تزال الإجابات الخاصة تواجه تحديات كبيرة. هذه المحافظات تحتاج إلى تحسينات ملحوظة في توفير بيئة مدرسية تلبي احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٥)

تحليل مدى تجهيز الصفوف لتلبية احتياجات المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة يكشف عن تفاوتات ملحوظة بين القطاعات والمحافظات. على المستوى العام، تصف ٣٧.٦٪ من الإجابات تجهيز الصفوف بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، في حين تصفه ٢٥.٤٪ بأنه "سيئ". أما ٢٠.٣٪ فتعتبر التجهيز "مقبولاً"، بينما تصفه ٨.٩٪ بأنه "جيد"، و ٧.٨٪ فقط بأنه "ممتاز". في القطاع الرسمي، تظهر نتائج غير مشجعة حيث تصف ٤١.٨٪ من الإجابات تجهيز الصفوف بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٢.٩٪ بأنه "سيئ". النسبة التي ترى التجهيز "مقبولاً" هي ١٧.٣٪، بينما تنخفض إلى ٥.٢٪ لوصف "جيد"،

و ٢٠.٨٪ لوصف "ممتاز". في القطاع الخاص المجاني، ترى ٣٩.٧٪ من الإجابات أن التجهيز "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢١.٥٪ تصفه بأنه "سيئ". أما ١٨.٧٪ فتصفه بأنه "مقبول"، و ٩.٦٪ تصفه بأنه "جيد"، و ١٠.٥٪ بأنه "ممتاز".

في القطاع الخاص غير المجاني، تتخفف نسبة الإجابات التي تصف التجهيز بأنه "غير مناسب على الإطلاق" إلى ٣٠.٨٪، بينما تصفه ١٤.٨٪ بأنه "سيئ". وتصل نسبة الإجابات التي تصف التجهيز بأنه "مقبول" إلى ٢٥.٣٪، و ١٤.٣٪ تصفه بأنه "جيد"، و ١٤.٨٪ بأنه "ممتاز". أما في مدارس الأوتروا، فتصف ٢٥.٠٪ من الإجابات التجهيز بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٣.٣٪ بأنه "سيئ". النسبة التي ترى التجهيز "مقبولاً" هي ١٦.٧٪، و ١٦.٧٪ أيضاً تصفه بأنه "جيد"، و ٨.٣٪ تصفه بأنه "ممتاز".

تحليل المحافظات يبين أن محافظة بيروت تسجل نسبة ٣٩.٢٪ من الإجابات التي ترى التجهيز "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٨.٦٪ تصفه بأنه "سيئ". أما ٢٢.٧٪ فتعتبره "مقبولاً"، و ١٣.٤٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٦.٢٪ بأنه "ممتاز". في ضواحي جبل لبنان، ترى ٣١.٢٪ من الإجابات التجهيز "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٧.٠٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ٢٣.٨٪ تصفه بأنه "مقبول". أما ١٢.٠٪ فتصفه بأنه "جيد"، و ١٦.٠٪ بأنه "ممتاز".

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) ترى ٤١.١٪ من الإجابات أن التجهيز "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٨.٩٪ تصفه بأنه "سيئ". النسبة التي ترى التجهيز "مقبولاً" هي ٢١.١٪، و ١٣.٧٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٥.١٪ تصفه بأنه "ممتاز". في محافظة الشمال، تصف ٣٩.٦٪ من الإجابات التجهيز بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٨.٦٪ بأنه "سيئ". أما ١٨.٩٪ فتعتبره "مقبولاً"، و ٦.٦٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٦.٣٪ بأنه "ممتاز".

في محافظة البقاع، ترى ٢٩.٣٪ من الإجابات أن التجهيز "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٨.٧٪ تصفه بأنه "سيئ". النسبة التي ترى التجهيز "مقبولاً" هي ٢٠.٧٪، بينما ٩.٠٪ تصفه بأنه "جيد"، و ١٢.٢٪ بأنه "ممتاز". في الجنوب، النسبة ترتفع إلى ٤٥.٠٪ من الإجابات التي ترى التجهيز "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٩.٦٪ تصفه بأنه "سيئ". أما ١٨.٩٪ فتعتبره "مقبولاً"، و ٤.١٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٢.٤٪ بأنه "ممتاز".

في محافظة النبطية، ترى ٣٧.٧٪ من الإجابات التجهيز "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٩.٣٪ تصفه بأنه "سيئ". أما ٢٠.٤٪ فتعتبره "مقبولاً"، و ٩.٠٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٣.٦٪ تصفه بأنه "ممتاز". محافظة عكار تسجل نسبة ٤٣.٠٪ من الإجابات التي تصف التجهيز بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٥.٥٪ تصفه بأنه "سيئ". أما ١٦.٧٪ فتصفه بأنه "مقبول"، و ٦.٤٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٨.٤٪ تصفه بأنه "ممتاز". في بعلبك-الهرمل، تصف ٣٣.١٪ من الإجابات التجهيز بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٤.٧٪ بأنه "سيئ". أما ٢٠.٣٪ فتعتبره "مقبولاً"، و ١٠.٢٪ تصفه بأنه "جيد"، و ١.٧٪ تصفه بأنه "ممتاز".

السؤال: كيف تصف وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة

البند الرابع: توفر حمامات مخصصة

الجواب الأول: المدير (سؤال رقم ٢٤)

قطاع التعليم الرسمي: تُظهر البيانات أن ٥٠.٣٪ من الإجابات الرسمية تُصنف تجهيز الحمامات المخصصة في الإجابات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، مما يشير إلى نقص كبير في تجهيزات المرافق الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة. بيروت تُسجل نسبة تجهيز ضعيفة للغاية، حيث ٣٧.٥٪ فقط من الإجابات تُعتبر "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما تُظهر البقاع وأخرى مثل الجنوب تجهيزات محدودة، مع نسب "جيدة" أو "ممتازة" تكاد تكون معدومة.

قطاع التعليم الخاص المجاني: تظهر تحسناً ملحوظاً مقارنة بالتعليم الرسمي. ٤٦.٧٪ من الإجابات تُعتبر "غير مناسبة على الإطلاق"، مع تسجيل نسب "ممتازة" أعلى تصل إلى ٣.٣٪ فقط. تُظهر بعض المناطق مثل الجنوب تقدماً ملحوظاً حيث تُسجل نسباً أعلى نسبياً من التجهيزات الجيدة.

قطاع التعليم الخاص غير المجاني: يُظهر أداءً أفضل نسبياً، حيث أن ٤٨.٠٪ من الإجابات تُصنف الحمامات المخصصة بأنها "غير مناسبة على الإطلاق". مع ذلك، تُسجل بيروت نسباً جيدة من التجهيزات "ممتازة" بنسبة ٢٢.٢٪. يُظهر جبل لبنان ما عدا الضواحي والبقاع نسب تجهيز أعلى مقارنة ببقية المناطق.

قطاع الأونروا: يتميز بأداء جيد، حيث تُسجل جميع الإجابات تجهيزاً معتدلاً ومناسباً بشكل عام، مع غياب التصنيفات السلبية الكبيرة.

مقارنة حسب المحافظات:

تُظهر البيانات تبايناً واضحاً بين المحافظات في تجهيز الحمامات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة. بيروت تُسجل نسبة "غير مناسبة على الإطلاق" تصل إلى ٥٠.٠٪، بينما الجنوب والبقاع يُظهران نسب تجهيز أفضل قليلاً. جبل لبنان ما عدا الضواحي يُظهر تحسناً نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تُسجل نسب "ممتازة" تصل إلى ٢٠.٠٪ في بعض الإجابات.

استنتاجات المحافظات:

١. بيروت تُظهر نقصاً كبيراً في تجهيز الحمامات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
٢. جبل لبنان ما عدا الضواحي يُظهر تجهيزات أفضل مع نسب معقولة من التصنيفات "جيدة" و"ممتازة".
٣. الجنوب والبقاع يُظهران نسب تجهيزات محدودة، مع غياب شبه كامل للتجهيزات الممتازة.
٤. قطاع الأونروا يظل الأفضل تجهيزاً مقارنة ببقية المحافظات، مما يشير إلى مستوى جيد من الاهتمام بتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة.
٥. قطاع التعليم الرسمي يُظهر نقصاً حاداً في تجهيز الحمامات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، مع نسب كبيرة تُصنف على أنها "غير مناسبة على الإطلاق".
٦. قطاع التعليم الخاص المجاني يُظهر أداءً معتدلاً مع وجود نسب بسيطة للتجهيزات الجيدة والممتازة.
٧. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُظهر نسب تجهيز أفضل نسبياً، خاصة في بيروت وجبل لبنان.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٦)

الوضع العام

القطاع الرسمي: تشير البيانات إلى أن ٨١.٦٪ من الناظر يرون أن الحمامات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع الرسمي "غير مناسبة" أو "سيئة"، مما يعكس نقصاً حاداً في المرافق. فقط ٩.٧٪ يرون أن الوضع "مقبول"، و ٧.٨٪ يعتبرونه "جيداً" أو "ممتازاً"، مما يدل على أن الإجابات التي تقدم خدمات مناسبة قليلة جداً.

التعليم الخاص المجاني: يرى ٤٥.٢٪ من الناظر أن الحمامات المخصصة "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٥.٨٪ يرونها "سيئة". يشير ذلك إلى استمرار التحديات في هذا القطاع، مع ١٦.١٪ فقط يرون أن الوضع "مقبول"، و ١٢.٩٪ يصفون الوضع بـ "جيد" أو "ممتاز".

التعليم الخاص غير المجاني: يعتبر ٤٢.٧٪ من الناظر أن الحمامات المخصصة "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٣.١٪ يرونها "سيئة". تحسن الوضع قليلاً مقارنة بالتعليم الخاص المجاني، حيث يصف ١٥.٤٪ الوضع بـ "مقبول"، و ١٨.٨٪ بـ "جيد" أو "ممتاز".

الأونروا: جميع مدارس الأونروا المشمولة في الاستطلاع ذكرت نقص كبير في تجهيز الحمامات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث وصفت ٣٣.٣٪ من الإجابات الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، في حين صنف ٦٦.٧٪ من الإجابات الوضع على أنه "سيئ".

حسب المحافظات:

القطاع الرسمي

في بيروت، ٣٦.٤٪ من الإجابات تصف توفر الحمامات المخصصة بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٦.٤٪ تراه "سيئاً"، بينما ٢٧.٣٪ تعتبره "مقبولاً"، مما يشير إلى نقص كبير في المرافق الصحية المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة. في ضواحي

جبل لبنان، ٤١.٢٪ من النظار يرون الحمامات "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٩.٤٪ يصفونها بأنها "سيئة"، مع تحسن محدود. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٥٢.٢٪ من الإجابات تصف الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٦.١٪ تصفها بـ"سيئة"، مع تحسن محدود أيضًا. في الشمال، ٥٢.٦٪ من الإجابات تصف الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٨.٩٪ تعتبرها "سيئة"، مع تحسن محدود. البقاع يعاني من نقص حاد جدًا، حيث ٦٦.٧٪ من الإجابات تصف الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق". في الجنوب، ٥٠٪ من الإجابات تصف الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، مع تحسن نسبي، بينما في النبطية، ٥٦.٥٪ من الإجابات تصف الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق". في عكار، ٥٥.٣٪ من النظار يرون الحمامات "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٣٤.٢٪ يصفونها بـ"سيئة". أما في بعلبك-الهرمل، ٢٩.٤٪ من النظار يرون الحمامات "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٤٧.١٪ يصفونها بـ"سيئة".

الاستنتاجات الرئيسية تشير إلى نقص شامل في المرافق الصحية في معظم الإجابات عبر مختلف المحافظات، مما يعكس الحاجة الماسة لتحسين هذه المرافق لضمان بيئة تعليمية دامجة لذوي الاحتياجات الخاصة.

التعليم الخاص المجاني

تعاني مدارس التعليم الخاص المجاني في بيروت من نقص كامل في توفير الحمامات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. في ضواحي جبل لبنان، تقدم جزئي، حيث ٤٠٪ من الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب"، بينما ٦٠٪ تصفه بـ"مقبول". في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، هناك نقص شديد حيث ٧٥٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب". في الشمال، ٦٠٪ من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب" و ٤٠٪ تصفه بـ"سيء". في البقاع، هناك وضع متوسط، حيث ٣٣.٣٪ تعتبر الوضع "مقبولاً" و ٣٣.٣٪ "جيداً" و ٣٣.٣٪ "ممتازاً". في الجنوب والنبطية، يعاني ٥٠٪ من الإجابات من نقص حاد في توفير الحمامات المخصصة. في عكار، هناك تحسن نسبي مع ٢٥٪ من الإجابات التي تصف الوضع بـ"مقبول" و "جيد". أما في بعلبك-الهرمل، ١٠٠٪ من الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب".

الاستنتاجات الرئيسية تشير إلى نقص كبير في الحمامات المخصصة في معظم الإجابات الخاصة بالمدارس المجانية، مع تفاوت واضح بين المحافظات. جميع المناطق بحاجة إلى تحسينات عاجلة لضمان توفير هذه المرافق الأساسية.

التعليم الخاص غير المجاني

تعاني العديد من الإجابات المدارس الخاصة غير المدارس المجانية في لبنان من نقص كبير في تجهيز الحمامات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. في بيروت، ٦٦.٧٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، بينما جبل لبنان (ضواحي) يظهر تفاوتاً واضحاً، حيث ٤٦.٩٪ من الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب". في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، هناك حاجة لتحسين التجهيزات، حيث ٤١.٧٪ تصف الوضع بـ"غير مناسب". في الشمال، ٣٨.٩٪ من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب" و ٤٤.٤٪ تعتبره "سيئاً". البقاع يظهر تفاوتاً بين الإجابات، مع وجود نسبة مرتفعة تعتبر الوضع "غير مناسب" (٤٢.٩٪). في الجنوب، هناك تحسن نسبي حيث ٢٨.٦٪ تصف الوضع بـ"ممتاز". في النبطية، ٨٠٪ من الإجابات ذكرت نقص حاد، بينما عكار تظهر تحسناً ملحوظاً مع ٢٢.٢٪ من الإجابات التي تعتبر الوضع "ممتازاً". بعلبك-الهرمل يظهر تنوعاً في التقييمات.

الاستنتاجات الرئيسية تشير إلى تحسن في بعض المناطق مثل الجنوب وعكار، ولكن هناك حاجة لتدخلات عاجلة في مناطق مثل النبطية والشمال. يجب تخصيص موارد لتحسين تجهيز الحمامات في الإجابات المدارس الخاصة غير المدارس المجانية وضمان بيئة تعليمية ملائمة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.

الأونروا

تعاني مدارس الأونروا في لبنان من نقص حاد في تجهيز الحمامات الخاصة بالمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. في جبل لبنان (ضواحي)، ٥٠٪ من الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٥٠٪ أخرى تصفه بـ"سيئ". في الجنوب، ١٠٠٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"سيئ"، ما يستدعي تدخلاً عاجلاً لتحسين البيئة التعليمية وتوفير التجهيزات المناسبة.

استنتاجات

يعاني القطاعان الرسمي والخاص في لبنان من نقص كبير في توفير الحمامات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. القطاع الخاص غير المجاني يظهر وضعاً أفضل قليلاً مقارنة بالقطاع الرسمي، حيث تشير البيانات إلى أن ٤٢,٧٪ من مدارس القطاع الخاص غير المجاني تعتبر الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، مقابل ٥٠,٧٪ في القطاع الرسمي. تعاني بيروت وبعبك-الهرمل من نقص حاد في تجهيز الحمامات، بينما يظهر البقاع وعمار تحسناً نسبياً في بعض الإجابات الخاصة. يعكس ذلك حاجة ملحة لوضع خطة وطنية لتحسين البنية التحتية المدرسية، مع التركيز على المناطق الأكثر تضرراً مثل بيروت وبعبك-الهرمل.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٦)

في بيروت، يعاني القطاع الرسمي من نقص كبير في الحمامات المخصصة، حيث صُنّف ٢٢,٢٪ منها على أنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٤٤,٤٪ على أنها "سيئة". في القطاع الخاص غير المجاني، نجد أن ٥٨,٣٪ من الحمامات غير مناسبة تماماً، بينما تتفاوت الجودة في الفئات الأخرى.

في جبل لبنان (ضواحي)، يعاني القطاع الرسمي من ضعف في الحمامات المخصصة، حيث ٤١,٢٪ "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٣٥,٣٪ "سيئة". بينما القطاع الخاص المجاني يظهر فيه بعض التحسن، إلا أن الحمامات في القطاع الخاص غير المجاني تواجه تحديات، حيث ٣٩,١٪ من الحمامات غير مناسبة على الإطلاق.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، الحمامات في القطاع الرسمي ليست بحالة جيدة، حيث ٣٥,٩٪ "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٤٣,٦٪ "سيئة". أما القطاع الخاص غير المجاني، فهو يعاني أيضاً من ضعف الجودة حيث ٣١,٦٪ من الحمامات غير مناسبة تماماً.

في الشمال، تواجه الإجابات تحديات كبيرة في توفير الحمامات المخصصة، حيث صُنّف ٦١٪ من الحمامات في القطاع الرسمي بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٥,٤٪ بأنها "سيئة". بينما القطاع الخاص المجاني يعاني أيضاً، مع تصنيف ٧٥٪ من الحمامات على أنها "غير مناسبة على الإطلاق". القطاع الخاص غير المجاني يقدم مرافق ضعيفة كذلك. في البقاع، تشير البيانات إلى أن ٥٥٪ من الحمامات في القطاع الرسمي "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٤٥٪ "سيئة". القطاع الخاص يعاني أيضاً من نقص في الجودة، حيث ٥٠٪ من الحمامات غير مناسبة في القطاع الخاص المجاني، ونسب متفاوتة في القطاع الخاص غير المجاني.

في الجنوب، يعاني القطاع الرسمي من ضعف في الحمامات، حيث ٣٨,١٪ "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٤٥,٢٪ "سيئة". القطاع الخاص المجاني والخاص غير المجاني يظهران أيضاً ضعفاً ملحوظاً في توفر الحمامات المخصصة.

في النبطية، يشير التحليل إلى أن ٥٦,٣٪ من الحمامات في القطاع الرسمي "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٥٪ "سيئة". بينما القطاع الخاص غير المجاني يواجه نقصاً حاداً، مع تصنيف ٧٢,٧٪ من الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق".

في عمار، يعاني القطاع الرسمي بشكل ملحوظ، حيث صُنّف ٤٢,٣٪ من الحمامات "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٥٧,٧٪ "سيئة". القطاع الخاص غير المجاني يواجه أيضاً ضعفاً كبيراً في المرافق.

في بعبك-الهرمل، الوضع أقل سوءاً نسبياً في القطاع الرسمي مقارنة بالمحافظات الأخرى، حيث صُنّف ٣٨,٩٪ من الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٢,٢٪ "سيئة"، مع وجود بعض التصنيفات الإيجابية القليلة.

استنتاجات

توفر الحمامات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً للقطاعات والمحافظات:

القطاع الرسمي: يعاني من نقص شديد في جميع المحافظات، حيث سجلت النسب الأعلى لعدم توفر الحمامات المناسبة في الشمال (٦١٪)، النبطية (٥٦,٣٪)، والبقاع (٥٥٪). الوضع أقل سوءاً نسبياً في بعبك-الهرمل حيث أظهرت بعض التحسينات. **القطاع الخاص المجاني:** يظهر ضعفاً ملحوظاً، خصوصاً في الشمال (٧٥٪) وعمار (٦٦,٧٪)، بينما تشير بيانات بيروت إلى عدم وجود أي حمامات مخصصة بشكل مناسب.

القطاع الخاص غير المجاني: يعاني من تفاوت كبير بين المحافظات، حيث سجلت النسب الأعلى لعدم التوفر في النبطية (٧٢.٧٪) وبيروت (٥٨.٣٪)، بينما كانت جودة المرافق أفضل نسبياً في الجنوب وبعليك الهرمل. الأونروا: توفر الحمامات المخصصة بشكل كامل فقط في الشمال، ما يشير إلى تحديات أقل نسبياً مقارنة بالقطاعات الأخرى. أكثر المحافظات حاجة لتحسين الحمامات المخصصة هي الشمال، النبطية، والبقاع، بينما تظهر بعض المناطق مثل بيروت وعكار أيضاً تحديات كبيرة في القطاع الخاص.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٥)

تحليل مدى توفر حمامات مخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة يكشف عن فروقات واضحة بين القطاعات التعليمية والمحافظات. على المستوى العام، تصف ٤٢.٢٪ من الإجابات وضع الحمامات المخصصة بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٢٨.٤٪ تصفه بأنه "سيئ". أما ١٥.٧٪ من الإجابات فتعتبره "مقبولاً"، في حين تصفه ٧.٦٪ بأنه "جيد"، و ٦.١٪ بأنه "ممتاز".

في القطاع الرسمي، ٤٤.٤٪ من الإجابات ترى أن وضع الحمامات "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٤.١٪ تصفه بأنه "سيئ". أما ١٣.٣٪ فتعتبره "مقبولاً"، و ٤.٩٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٣.٢٪ تصفه بأنه "ممتاز". في القطاع الخاص المجاني، تزيد النسبة إلى ٤٦.٩٪ لوصف الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما تصفه ٢١.٥٪ بأنه "سيئ"، و ١٥.٣٪ بأنه "مقبول". في حين ٨.١٪ من الإجابات ترى الوضع "جيداً"، و ٨.١٪ أيضاً تصفه بأنه "ممتاز".

أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٧.٧٪ من الإجابات ترى أن وضع الحمامات "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢١.٧٪ تصفه بأنه "سيئ". أما ١٩.٦٪ فتعتبره "مقبولاً"، و ١١.٣٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٩.٧٪ تصفه بأنه "ممتاز". في مدارس الأونروا، النسبة تنخفض حيث ترى ٢٥.٠٪ من الإجابات وضع الحمامات "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٥.٠٪ أيضاً تصفه بأنه "سيئ". أما ١٦.٧٪ فتعتبره "مقبولاً"، و ١٦.٧٪ تصفه بأنه "جيد"، و ١٦.٧٪ تصفه بأنه "ممتاز".

على مستوى المحافظات، تظهر محافظة بيروت أن ٤٧.٤٪ من الإجابات ترى وضع الحمامات "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٠.٦٪ تصفه بأنه "سيئ". بينما ١٩.٦٪ تعتبره "مقبولاً"، و ٧.٢٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٥.٢٪ بأنه "ممتاز". في ضواحي جبل لبنان، ترى ٣٩.٥٪ من الإجابات الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٠.٧٪ تصفه بأنه "سيئ". أما ١٩.٤٪ فتعتبره "مقبولاً"، و ١١.١٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٩.٣٪ بأنه "ممتاز".

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ترتفع النسبة إلى ٥٠.٣٪ لوصف الحمامات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٥.١٪ تصفه بأنه "سيئ". أما ١٣.١٪ فتعتبره "مقبولاً"، و ٨.٠٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٣.٤٪ تصفه بأنه "ممتاز". في محافظة الشمال، ترى ٤١.٣٪ من الإجابات الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣١.١٪ تصفه بأنه "سيئ". بينما ١٥.٨٪ تعتبره "مقبولاً"، و ٦.٦٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٥.٣٪ تصفه بأنه "ممتاز".

في محافظة البقاع، تصف ٣٣.٠٪ من الإجابات وضع الحمامات بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٦.٢٪ تصفه بأنه "سيئ". بينما ١٢.٢٪ تعتبره "مقبولاً"، و ٩.٦٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٩.٠٪ تصفه بأنه "ممتاز". أما في محافظة الجنوب، فإن ٤٩.١٪ من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٧.٨٪ تصفه بأنه "سيئ". بينما ١٨.٣٪ تعتبره "مقبولاً"، و ٢.٤٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٢.٤٪ تصفه بأنه "ممتاز".

في محافظة النبطية، ترى ٤١.٣٪ من الإجابات أن وضع الحمامات "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣١.١٪ تصفه بأنه "سيئ". بينما ١٩.٨٪ تعتبره "مقبولاً"، و ٤.٢٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٣.٦٪ تصفه بأنه "ممتاز". في محافظة عكار، ترى ٤٥.٤٪ من الإجابات أن وضع الحمامات "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٧.٩٪ تصفه بأنه "سيئ". بينما ١٠.٠٪ تعتبره "مقبولاً"، و ٨.٠٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٨.٨٪ تصفه بأنه "ممتاز".

أما في بعليك-الهرمل، فإن ٣٦.٤٪ من الإجابات ترى وضع الحمامات "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٦.٤٪ تصفه بأنه "سيئ". بينما ١٤.٤٪ تعتبره "مقبولاً"، و ٩.٣٪ تصفه بأنه "جيد"، و ٣.٤٪ تصفه بأنه "ممتاز".

السؤال : كيف تصف وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة
البند الخامس: موظف للمساعدة
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٤)
قطاع التعليم الرسمي: في هذا القطاع ٥٧.٨٪ من الإجابات تُصنف الدعم المقدم من موظف للمساعدة بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، مما يعكس نقصاً واضحاً في توافر هذا النوع من الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة. بيروت تُسجل النسبة الأعلى من التقييم "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٦٢.٥٪. على الرغم من ذلك، تظهر نسب محدودة من الدعم الجيد أو الممتاز في بعض المناطق مثل الجنوب (٦.٧٪) وبلعك الهرمل (٩.١٪). قطاع التعليم الخاص المجاني: في هذا القطاع، يُظهر الأداء تحسناً نسبياً، حيث ٤٠.٠٪ فقط من الإجابات تُعتبر الدعم "غير مناسب على الإطلاق". يُظهر الجنوب نسباً جيدة من الدعم الممتاز تصل إلى ١٠.٠٪. ومع ذلك، لا يزال القطاع يعاني من غياب كبير في الدعم الجيد والممتاز في العديد من المناطق الأخرى. قطاع التعليم الخاص غير المجاني: يُظهر تحسناً ملحوظاً مقارنةً بالقطاعات الآخرين. ٣٥.٧٪ فقط من الإجابات تُعتبر الدعم "غير مناسب على الإطلاق". بيروت تُسجل نسباً جيدة من الدعم الممتاز بنسبة ١١.١٪، بينما تظهر مناطق أخرى مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي نسباً ملحوظة للدعم الجيد والممتاز تصل إلى ٦٠.٠٪ في بعض الإجابات. قطاع الأونروا: يُظهر تقدماً ملحوظاً حيث ٥٠.٠٪ من الإجابات تُصنف الدعم بأنه جيد أو ممتاز، مما يعكس اهتماماً كبيراً بتلبية احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. حسب المحافظات: تُظهر البيانات تبايناً كبيراً بين المحافظات في توافر الدعم المقدم من موظف للمساعدة. بيروت تُسجل النسبة الأكبر من النقص ٥٥.٦٪ "غير مناسب على الإطلاق"، بينما تُظهر بلعك الهرمل نسباً جيدة من الدعم من قبل موظف بنسبة ١٠.٥٪. أما جبل لبنان ما عدا الضواحي يظهر تقدماً ملحوظاً في الدعم الجيد والممتاز، في حين تُظهر عكار والشمال نسباً عالية من الحاجة إلى دعم من قبل موظف مساعد. استنتاجات ١. بيروت: هناك نقص واضح في الدعم المقدم من موظف للمساعدة. ٢. جبل لبنان ما عدا الضواحي يُظهر نسباً أفضل للدعم الجيد والممتاز مقارنةً ببقية المناطق. ٣. الشمال وعكار تُسجلان نسباً عالية من الحاجة إلى دعم، مما يشير إلى نقص في توافر الدعم. ٤. بلعك الهرمل تُظهر تحسناً ملحوظاً في نسب الدعم الممتاز مقارنةً ببقية المحافظات. ٥. قطاع التعليم الرسمي يُعاني من نقص حاد في الدعم المقدم من موظف للمساعدة، حيث تُسجل النسبة الأكبر من "غير مناسب على الإطلاق". ٦. قطاع التعليم الخاص المجاني يُظهر تحسناً نسبياً، لكن لا يزال هناك غياب كبير في الدعم الجيد والممتاز. ٧. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُظهر نسباً أفضل، مما يعكس اهتماماً أكبر بتوفير الدعم. ٨. قطاع الأونروا يُسجل الأداء الأفضل مع نسب مرتفعة للدعم الجيد والممتاز.
الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٦)
الوضع العام القطاع الرسمي: • الخدمات غير ملائمة: حوالي (٥٠.٢٪) من الإجابات تصف الخدمات المخصصة بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و(٣٢.٧٪) تصفها بـ"سيئة"، أي أن (٨٢.٩٪) ذكرت نقص حاد.

- التحسن محدود: (12.4%) تعتبر الوضع "مقبولاً"، و(2.8%) تصفه بأنه "جيد"، و(1.8%) فقط تراه "ممتازاً".
التعليم الخاص المجاني:
- الخدمات غير كافية: (35.5%) تصف الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و(9.7%) تصفه بـ"سيئ"، أي أن (45.2%) من الإجابات تواجه صعوبات.
- تحسن ملحوظ: (16.1%) ترى الوضع "مقبولاً"، و(35.5%) تصفه بـ"جيد"، و(3.2%) فقط تعتبره "ممتازاً".
التعليم الخاص غير المجاني:
- الخدمات غير كافية: (33.3%) تصف الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و(12.8%) تصفه بـ"سيئ"، أي أن (46.1%) من الإجابات سلبية.
- تحسن تدريجي: (23.1%) ترى الوضع "مقبولاً"، و(19.7%) تصفه بـ"جيد"، و(11.1%) تعتبره "ممتازاً".
قطاع الأونروا:
- أداء أفضل نسبياً: حوالى (4.0%) من الإجابات ترى الوضع "مقبولاً"، و(2.5%) تصفه بـ"جيد"، و(5.0%) تعتبره "ممتازاً"، في حين أن (3.0%) تعتبر الوضع "غير مناسب على الإطلاق".
حول المحافظات في كل قطاع:
- القطاع الرسمي:**
تُظهر البيانات حول توفر الدعم للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في الإجابات الرسمية بلبنان نقصاً واسعاً في معظم المحافظات: في بيروت، (45.5%) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و(45.5%) بـ"سيئ"، مع تحسن محدود (9.1%) فقط. في جبل لبنان (ضواحي)، (41.2%) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و(35.3%) بـ"سيئ"، بينما (23.5%) تعتبره "مقبولاً". في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، (56.5%) من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، و(34.8%) تصفه بـ"سيئ". في الشمال، (5.0%) من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، و(36.8%) تصفه بـ"سيئ"، مع تحسن محدود في التقييمات. في البقاع، (55.6%) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و(27.8%) بـ"سيئ"، مع تحسن طفيف (11.1%) يعتبر الوضع "مقبولاً". في الجنوب، (5.0%) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و(28.1%) بـ"سيئ"، مع تحسن نسبي في بعض الإجابات. في النبطية، (47.8%) من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، و(26.1%) تصفه بـ"سيئ"، مع تحسن محدود (26.1%) فقط. في عكار، (55.3%) من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، و(26.3%) تصفه بـ"سيئ". في بعلبك - الهرمل، (41.2%) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و(47.1%) بـ"سيئ"، مع غياب التقييمات الإيجابية.
التعليم الخاص المجاني:
تُظهر البيانات حول توفر الخدمات للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في الإجابات الرسمية بلبنان تفاوتاً كبيراً بين المحافظات: في بيروت، جميع الإجابات (100%) تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق". في جبل لبنان (ضواحي)، (2.0%) تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، بينما (6.0%) ترى الوضع "جيداً". في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، (7.5%) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و(2.5%) ترى الوضع "جيداً". في الشمال، (6.0%) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و(4.0%) تصفه بـ"مقبول". في البقاع، (66.7%) من الإجابات ترى الوضع "مقبولاً"، و(33.3%) تصفه بـ"جيد". في الجنوب، جميع الإجابات (100%) تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و(33.3%) تصفه بـ"سيئ"، و(33.3%) ترى الوضع "جيداً". في عكار، (2.5%) تصف الوضع بـ"سيئ"، و(5.0%) ترى أنه "مقبول"، و(2.5%) تعتبره "جيداً". في بعلبك - الهرمل، جميع الإجابات (100%) تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق".
- الاستنتاجات الرئيسية تشير إلى أن بيروت وبعلبك - الهرمل هما الأكثر معاناة حيث لا تقدم أي من الإجابات خدمات مناسبة، بينما جبل لبنان (ما عدا الضواحي) بحاجة إلى تحسين كبير رغم وجود إشارات تحسن في الضواحي. الجنوب والبقاع يظهران

أداءً أفضل نسبياً مع نسبة كبيرة ترى الوضع "جيداً" أو "مقبولاً"، في حين أن عكار والشمال وجبل لبنان (الضواحي) يشهدون تحسناً تدريجياً ولكن لا يزال الوضع بحاجة إلى تطوير شامل.

التعليم الخاص غير المجاني:

تُظهر البيانات حول دعم المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في الإجابات اللبنانية تفاوتاً واضحاً بين المحافظات. في بيروت، (٦٦,٧٪) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، ما يعكس نقصاً حاداً في الدعم. في جبل لبنان (ضواحي)، رغم أن (٣٤,٤٪) تصف الوضع بـ"مقبول"، إلا أن هناك نسبة كبيرة ذكرت نقص الدعم. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، (٤١,٧٪) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، مع حاجة لتحسين كبير. في الشمال، (٣٨,٩٪) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، رغم وجود بعض الإجابات التي ترى الوضع "جيداً". في البقاع، (٤٢,٩٪) من الإجابات ترى الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، مع حاجة لتحسين الخدمات. في الجنوب، (٤٢,٩٪) من الإجابات تصف الوضع بـ"سيئ"، مما يعكس حاجة لتحسين الخدمات. في النبطية، (٦٠٪) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، مع نقص في الخدمات الجيدة. في عكار، (٣٣,٣٪) تصف الوضع بـ"سيئ"، و(٣٣,٣٪) تعتبره "مقبولاً"، مما يشير إلى حاجة للتحسين. في بعلبك - الهرمل، (٢٧,٣٪) من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، مع حاجة لتحسين الدعم.

الأونروا

في جبل لبنان (ضواحي) والجنوب، تظهر التقييمات أن الأونروا لم تتمكن من توفير الدعم الكافي للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في الإجابات، حيث اعتبرت جميع الإجابات الوضع "غير مناسب على الإطلاق". هذا يشير إلى حاجة ملحة لتحسين جذري في الخدمات المقدمة في هاتين المنطقتين.

استنتاج مقارنة بين القطاعات والمحافظات:

- نقص واسع في الدعم: القطاعين العام والخاص يعانيان من نقص كبير في الخدمات المخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة في المناطق مثل بيروت وبعلبك - الهرمل وجبل لبنان (ما عدا الضواحي).
- فجوة بين القطاعات: رغم أن القطاع الخاص (المجاني وغير المجاني) يظهر بعض التحسن مقارنة بالقطاع العام، إلا أن الوضع العام لا يزال بحاجة إلى تحسينات كبيرة في جميع القطاعات.
- الجنوب والبقاع كأمتثلة للتحسن النسبي: مناطق مثل الجنوب والبقاع تظهر تحسناً ملموساً، مما يشير إلى إمكانية تحسين الوضع في مناطق أخرى من خلال التدخل المناسب.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٦)

في القطاع الرسمي، سجلت بيروت نسبة ٣٣.٣٪ تصف الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و٥٥.٦٪ بأنه "سيئ"، و١١.١٪ بأنه "جيد". في ضواحي جبل لبنان، وصفت ٣٥.٣٪ من الإجابات الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و٣٥.٣٪ بأنه "سيئ"، و١٧.٦٪ بأنه "مقبول"، و٥.٩٪ بأنه "جيد" أو "ممتاز". أما في جبل لبنان ما عدا الضواحي، وصفت ٣٣.٣٪ من الإجابات الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و٣٨.٥٪ بأنه "سيئ"، و١٧.٩٪ بأنه "مقبول"، و١٠.٣٪ بأنه "جيد". في الشمال، ارتفعت نسبة التصنيفات "غير مناسب على الإطلاق" إلى ٤٥.٨٪، مع ٢٠.٣٪ تصف الوضع بأنه "سيئ"، و٢٧.١٪ بأنه "مقبول".

في البقاع، ٤٥.٠٪ من الإجابات تصف الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و٢٥.٠٪ بأنه "سيئ"، و٢٠.٠٪ بأنه "مقبول". في الجنوب، وصفت ٣٨.١٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و٣٥.٧٪ بأنه "سيئ"، و٢١.٤٪ بأنه "مقبول". في النبطية، وصلت النسبة الأعلى لوصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق" إلى ٦٢.٥٪، مع ٢٥.٠٪ تصفه بأنه "سيئ". أما في عكار، ٣٨.٥٪ وصفت الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و٥٣.٨٪ بأنه "سيئ". في بعلبك-الهرمل، وصفت ٤٤.٤٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و٢٧.٨٪ بأنه "سيئ"، و١٦.٧٪ بأنه "جيد".

في القطاع الخاص المجاني، وصفت ١٠٠٪ من الإجابات في بيروت الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في ضواحي جبل لبنان، وصفت ٤٠٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٠٪ بأنه "سيئ"، و ٢٠٪ بأنه "مقبول" أو "جيد". في جبل لبنان ما عدا الضواحي، وصفت ٢٠٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٤٠٪ بأنه "سيئ"، و ٤٠٪ بأنه "جيد". في الشمال، وصفت ٢٥٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٥٪ بأنه "سيئ"، و ٥٠٪ بأنه "مقبول". في البقاع، وصفت ٥٠٪ الوضع بأنه "مقبول"، و ٥٠٪ بأنه "جيد". في الجنوب، وصفت ٢٠٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٤٠٪ بأنه "سيئ"، و ٢٠٪ بأنه "ممتاز". في النبطية، وصفت ١٠٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في عكار، وصفت ٣٣٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٦٦٪ بأنه "مقبول". أما في بعلبك-الهرمل، وصفت ٥٠٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٥٠٪ بأنه "ممتاز".

في القطاع الخاص غير المجاني، وصفت ٥٨٪ من الإجابات في بيروت الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٥٪ بأنه "سيئ"، و ٨٪ بأنه "جيد" أو "ممتاز". في ضواحي جبل لبنان، وصفت ٢٨٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٠٪ بأنه "سيئ"، و ٢٦٪ بأنه "ممتاز". في جبل لبنان ما عدا الضواحي، وصفت ١٥٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣١٪ بأنه "مقبول"، و ٢١٪ بأنه "جيد". في الشمال، وصفت ١٦٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٥٪ بأنه "جيد". في البقاع، وصفت ٣١٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٤٣٪ بأنه "جيد". في الجنوب، وصفت ١٦٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٣٪ بأنه "مقبول" أو "جيد". في النبطية، وصلت النسبة إلى ٧٢٪ لوصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق". في عكار، وصفت ٣٠٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٠٪ بأنه "سيئ"، و ٢٣٪ بأنه "مقبول". في بعلبك-الهرمل، وصفت ٤٥٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٧٪ بأنه "مقبول".

أما في مدارس الأونروا، اقتصرَت النتائج على الشمال، حيث وصفت ٥٠٪ الوضع بأنه "سيئ"، و ٥٠٪ بأنه "ممتاز".

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٥)

بالنظر إلى التوزيع الإجمالي، فإن ٣٥٪ من الإجابات تصف وجود دعم الموظف بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ترى ٢٣٪ أنه "سيئ"، و ١٨٪ تصفه بأنه "مقبول"، و ١١٪ بأنه "جيد"، و ٩٪ بأنه "ممتاز".

في قطاع التعليم الرسمي، ترى ٤٢٪ من الإجابات أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٠٪ تصفه بأنه "سيئ"، بينما تصفه ١٧٪ بأنه "مقبول"، و ٦٪ بأنه "جيد"، و ٣٪ فقط تصفه بأنه "ممتاز".

أما في القطاع الخاص المجاني، فإن ٣٣٪ من الإجابات ترى أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٠٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ١٩٪ بأنه "مقبول"، في حين تصفه ١٢٪ بأنه "جيد"، و ١٤٪ بأنه "ممتاز".

في القطاع الخاص غير المجاني، النسبة التي ترى أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق" أقل وتبلغ ٢٦٪، في حين تصفه ١٤٪ بأنه "سيئ"، و ٢١٪ بأنه "مقبول"، و ١٩٪ بأنه "جيد"، و ١٨٪ بأنه "ممتاز".

مدارس الأونروا تقدم صورة مختلفة بعض الشيء، حيث ترى ٣٣٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٣٪ تصفه بأنه "سيئ"، بينما تصفه ٨٪ بأنه "مقبول"، و ١٦٪ بأنه "جيد"، و ٨٪ بأنه "ممتاز".

على مستوى المحافظات، كانت التفاوتات واضحة أيضًا:

- في بيروت، ترى ٤٠٪ من الإجابات أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٥٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ٢٣٪ بأنه "مقبول"، و ١٢٪ بأنه "جيد"، و ٨٪ بأنه "ممتاز".
- في ضواحي جبل لبنان، تصف ٢٦٪ الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٥٪ بأنه "سيئ"، و ٢٢٪ بأنه "مقبول"، و ١٩٪ بأنه "جيد"، و ١٦٪ بأنه "ممتاز".
- في جبل لبنان ما عدا الضواحي، ترى ٣٦٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٠٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ١٧٪ بأنه "مقبول" أو "جيد"، و ٨٪ بأنه "ممتاز".

- في الشمال، ترى ٣٨.١٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٦.٥٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ١٨.٠٪ بأنه "مقبول"، و ٨.٣٪ بأنه "جيد"، و ٩.٢٪ بأنه "ممتاز".
 - في البقاع، ترى أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٨.٢٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ٢٠.٧٪ بأنه "مقبول"، و ١٢.٢٪ بأنه "جيد"، و ١١.٢٪ بأنه "ممتاز".
 - في الجنوب، ارتفعت النسبة إلى ٤٣.٨٪ لوصف الدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٣.٧٪ بأنه "سيئ"، و ٢٠.١٪ بأنه "مقبول"، و ٧.١٪ بأنه "جيد"، و ٥.٣٪ بأنه "ممتاز".
 - في النبطية، ترى أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٩.٩٪ بأنه "سيئ"، و ١٧.٤٪ بأنه "مقبول"، و ١٠.٨٪ بأنه "جيد"، و ٦.٠٪ بأنه "ممتاز".
 - في عكار، ترى ٤٠.٦٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٧.٥٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ١٤.٣٪ بأنه "مقبول"، و ٦.٨٪ بأنه "جيد"، و ١٠.٨٪ بأنه "ممتاز".
 - في بعلبك-الهرمل، ترى ٣٨.١٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٩.٧٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ١٨.٦٪ بأنه "مقبول"، و ٨.٥٪ بأنه "جيد"، و ٥.١٪ بأنه "ممتاز".
- هذه النتائج تشير إلى تحديات ملحوظة في تقديم الدعم المناسب للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، مع فروقات كبيرة حسب القطاع التعليمي والموقع الجغرافي.

السؤال : كيف تصف وضع المرافق والخدمات المخصصة للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة
البند السادس: خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٤)
قطاع التعليم الرسمي: تُظهر البيانات أن ٥٦.٥٪ من الإجابات تصنف خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، مما يشير إلى نقص كبير في توفير هذه الخدمات. الجنوب يسجل نسباً إيجابية نسبياً، حيث ١٣.٣٪ من الإجابات تُصنف هذه الخدمات بأنها "جيدة"، في حين أن بعلبك-الهرمل تحقق أداءً أفضل مقارنة بباقي المناطق بنسبة ٢٧.٣٪ "مقبولة" و ٩.١٪ "جيدة". قطاع التعليم الخاص المجاني: تُظهر ٤٠.٠٪ من الإجابات أن الخدمات "غير مناسبة على الإطلاق"، في حين أن بعض المناطق مثل الجنوب تُسجل نسباً إيجابية تصل إلى ٥٠.٠٪ "جيدة". بعلبك-الهرمل تسجل نسب معتدلة مع ٣٣.٣٪ "ممتازة". قطاع التعليم الخاص غير المجاني: يُظهر التعليم الخاص غير المجاني نتائج متفاوتة. ٣٠.٦٪ من الإجابات تعتبر هذه الخدمات "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما تسجل بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي نسباً جيدة للمستوى "الممتاز"، مع ٢٢.٢٪ و ٢٠.٠٪ على التوالي. بعلبك-الهرمل تُظهر أفضل النتائج في هذا القطاع، حيث ٦٠.٠٪ "مقبولة" و ٤٠.٠٪ "جيدة". قطاع الأونروا: يُظهر أفضل أداء بين القطاعات، حيث ٥٠.٠٪ من الإجابات تُصنف الخدمات بأنها "ممتازة" في الجنوب، و ١٠.٠٪ "جيدة" في مناطق أخرى، مما يعكس تركيزاً عالياً على الدعم النفسي والاستشاري. حسب المحافظات: بيروت تُسجل نسباً عالية من التقييم "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٥٥.٦٪، لكنها تُظهر نسباً معتدلة في المستوى "الممتاز" بنسبة ١١.١٪. جبل لبنان ما عدا الضواحي يظهر أداءً أفضل في المستويات "الجيدة" و "الممتازة" مقارنة بالمحافظات الأخرى. البقاع والشمال تُسجلان أعلى نسب التقييم "غير مناسب على الإطلاق"، مما يشير إلى نقص كبير في تقديم الخدمات. الجنوب وبعلبك-الهرمل يُظهران أداءً إيجابياً نسبياً، مع نسب ملحوظة في المستويات "الجيدة" و "الممتازة". استنتاجات

١. بيروت تُظهر نسبًا متوسطة إلى مرتفعة من التقييم "غير مناسب على الإطلاق"، مع بعض التحسن في المستوى "الممتاز".
٢. جبل لبنان ما عدا الضواحي يُبرز تقدمًا نسبيًا في تقديم الخدمات على المستويات "الجيدة" و"الممتازة".
٣. البقاع والشمال بحاجة إلى تحسين جذري في تقديم خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري.
٤. الجنوب وبعبك-الهرمل يُظهران أفضل النتائج، مما يعكس اهتمامًا أكبر بتوفير الدعم المناسب.
٥. قطاع التعليم الرسمي يُظهر ضعفًا واضحًا في توفير خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري، مع ارتفاع نسب "غير مناسب على الإطلاق".
٦. قطاع التعليم الخاص المجاني يظهر نسبيًا معتدلة، مع تحسن ملحوظ في بعض المناطق مثل الجنوب وبعبك-الهرمل.
٧. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُسجل نسبيًا أفضل نسبيًا في المستويات "الجيدة" و"الممتازة"، خاصة في بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي.
٨. قطاع الأونروا يُحقق أفضل أداء، مما يعكس اهتمامًا واضحًا بتوفير الدعم النفسي والاستشاري.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٦)

الوضع العام

القطاع الرسمي يواجه تحديات كبيرة في توفير الخدمات المناسبة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. حيث تصف حوالي ٤٥.٢٪ من الإجابات الوضع بالخدمات غير المناسبة على الإطلاق، بينما ترى ٢٩٪ أن الخدمات سيئة. أما بالنسبة للخدمات المقبولة، فهي تمثل ١٩.٨٪ فقط من الإجابات، في حين لا تتجاوز نسبة الإجابات التي تصف الخدمات بالجيدة ٤.١٪. وأخيرًا، تشكل الإجابات التي ترى الوضع ممتازًا نسبة ضئيلة تبلغ ١.٨٪.

أما القطاع الخاص المجاني، فتشير البيانات إلى أن ٢٩٪ من الإجابات تصف الوضع بالخدمات غير المناسبة على الإطلاق للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، بينما ١٢.٩٪ ترى الخدمات سيئة. ويتوزع تقييم الخدمات الأخرى، حيث تعتبر ٢٥.٨٪ من الإجابات الوضع مقبولًا، وتصف ٢٢.٦٪ الوضع بالجيد، بينما فقط ٩.٧٪ تعتبر الخدمات ممتازة.

وفي القطاع الخاص غير المجاني، حوالي ٣٠.٨٪ من الإجابات تصف الخدمات بأنها غير مناسبة على الإطلاق، بينما ١٢٪ فقط ترى الوضع سيئًا. نسبة الإجابات التي تصف الخدمات بالمقبولة تصل إلى ٢٠.٥٪، أما الخدمات الجيدة فتمثل ١٨.٨٪، في حين ١٧.٩٪ من الإجابات تصف الخدمات بالممتازة.

أما في قطاع الأونروا، فتعتبر نسبة ٣٣.٣٪ من الإجابات الخدمات مقبولة، بينما تعتبر نفس النسبة الخدمات جيدة، وتصف ٣٣.٣٪ أخرى الوضع بأنه ممتاز.

حسب المحافظات:

القطاع الرسمي. في بيروت، ٤٥.٥٪ من الإجابات تصف الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما نفس النسبة تعتبره "سيئًا"، مما يشير إلى معاناة كبيرة في تقديم الدعم النفسي أو الاستشاري. في جبل لبنان (ضواحي)، ٢٩.٤٪ من الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب" و ٢٩.٤٪ تصفه بـ"سيئ"، بينما ١١.٨٪ فقط ترى الوضع "جيدًا"، مما يوضح الحاجة لتحسين الدعم. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٥٦.٥٪ من الإجابات تصف الوضع بأنه "غير مناسب"، و ٢١.٧٪ تعتبره "سيئًا"، مما يعكس وضعًا سيئًا للغاية في توفير الدعم المطلوب.

الشمال يعاني أيضًا من نسبة مرتفعة من التقييمات السلبية، حيث ٥٠٪ تعتبر الوضع "غير مناسب" و ٣٦.٨٪ تصفه بـ"سيئ". في البقاع، ٥٥.٦٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب"، في حين أن ٢٢.٢٪ تعتبره "سيئًا". الجنوب يُظهر بعض التحسن حيث ٣٤.٤٪ تعتبر الوضع "مقبولًا"، ولكن ما زال يحتاج إلى تحسينات ملحوظة. النبطية تظهر نقصًا في الخدمات مع ٣٤.٨٪ تصف الوضع بـ"غير مناسب". عكار تعاني أيضًا من نقص في الدعم حيث ٥٢.٦٪ تصف الوضع بـ"غير مناسب". في بعبك-الهرمل، ٣٥.٣٪ من الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب"، و ٤١.٢٪ تصفه بـ"سيئ".

التعليم الخاص المجاني. في بيروت، جميع الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب"، بينما في جبل لبنان (ضواحي) هناك تباين في التقييمات. في الشمال، ٦٠٪ من الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب"، في حين أن البقاع يظهر تقييمات إيجابية مع ٦٦,٧٪ من الإجابات التي تعتبر الوضع "جيداً". في الجنوب، الوضع تحسن مع ٥٠٪ من الإجابات التي تعتبره "جيداً" و ٥٠٪ تصفه بـ"ممتاز". في النبطية وعكار، تحتاج الإجابات إلى تحسين الدعم بشكل كبير، بينما في بعلبك الهرمل، الوضع "مقبول".

التعليم الخاص غير المجاني . في بيروت، ٥٥,٦٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب"، بينما جبل لبنان (ضواحي) يظهر تبايناً في التقييمات، مع ٢٥٪ من الإجابات تعتبر الوضع "ممتازاً". في الشمال، ٣٨,٩٪ من الإجابات تعتبر الوضع "غير مناسب"، وفي البقاع تظهر حاجة للتحسين رغم بعض التقييمات الإيجابية. الجنوب يظهر بعض التحسن مع أعلى نسبة من التقييمات "الممتازة". في النبطية، ٦٠٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"غير مناسب على الإطلاق"، بينما في عكار تظهر بعض التحسينات. بعلبك الهرمل يحتاج أيضاً إلى تحسينات.

الأونروا. في جبل لبنان (ضواحي)، نصف الإجابات تعتبر الوضع "مقبولاً" والنصف الآخر "جيداً"، بينما في الجنوب جميع الإجابات تعتبر الوضع "ممتازاً".

استنتاجات عامة:

القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير في الخدمات المقدمة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، مع تفاوت كبير بين المحافظات. هناك حاجة إلى تحسينات عاجلة في جميع المناطق.

القطاع الخاص أظهر تحسناً ملحوظاً، خاصة في التعليم الخاص غير المجاني، لكن الفجوة ما زالت قائمة. على الرغم من بعض الإجابات التي تقدم خدمات "ممتازة"، إلا أن هناك نقصاً ملحوظاً في معظم المناطق.

القطاع الخاص المجاني يحتاج أيضاً إلى تطوير وتحسينات أكبر، خاصة في المناطق التي ذكرت نقص في الدعم النفسي أو الاستشاري.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٦)

في تحليل النسب المئوية لكل قطاع في كل محافظة بخصوص تقييم تقديم خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في الإجابات، نلاحظ تفاوتاً واضحاً بين المحافظات والقطاعات المختلفة.

في قطاع التعليم الرسمي، تُظهر الأرقام أن بيروت تسجل أعلى نسب للتقييمات "غير مناسب على الإطلاق" و"سيئ"، حيث تصل إلى ٨٨.٨٪. أما في جبل لبنان خارج الضواحي، يظهر توزيع أكثر توازناً بين التقييمات "مقبول" و"جيد"، ولكن النسبة الأعلى تبقى للتقييم "سيئ". في الشمال والبقاع، تنقسم التقييمات بين المستويات "سيئ" و"مقبول"، مع وجود نسبة محدودة للتقييم "جيد". أما النبطية، فتسجل أعلى نسب للتقييم "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٥٠٪.

في قطاع التعليم الخاص المجاني، تظهر بيروت تقييمات موحدة بـ ١٠.٠٪ لـ "غير مناسب على الإطلاق"، بينما تشهد جبل لبنان ضواحي توازناً بين التقييمات "مقبول" و"جيد". في البقاع، تتوزع النسب بين "مقبول" و"ممتاز"، مع غياب التقييمات السلبية.

أما قطاع التعليم الخاص غير المجاني، فيتميز بتفاوت كبير بين المحافظات. بيروت تسجل نسباً متباينة عبر جميع التقييمات، مع تركيز أعلى على "غير مناسب على الإطلاق" و"ممتاز". في جبل لبنان خارج الضواحي، ترتفع نسبة التقييم "ممتاز" لتصل إلى ٥٢.٦٪، في حين أن النبطية تظهر أعلى نسبة للتقييم "غير مناسب على الإطلاق" بنسبة ٧٢.٧٪.

بالنسبة لمدارس الأونروا، تقتصر البيانات على الشمال، حيث تنقسم التقييمات بالتساوي بين "مقبول" و"ممتاز" بنسبة ٥٠٪ لكل منهما.

استنتاجات

بصورة عامة، تسجل النبطية أعلى نسبة للتقييم "غير مناسب على الإطلاق" بين المحافظات، بينما تحقق جبل لبنان خارج الضواحي أعلى نسب للتقييم "ممتاز".

القطاعات المختلفة تُظهر أنماطاً متباينة في تقييم جودة الخدمات. التعليم الرسمي يعاني بشكل عام من نسب عالية للتقييمات السلبية، بينما التعليم الخاص، خاصة غير المجاني، يظهر تقييمات أفضل في بعض المحافظات.

ندرة التقييمات الممتازة: باستثناء بعض المناطق مثل جبل لبنان خارج الضواحي في القطاع الخاص غير المجاني، تبقى نسب التقييم "ممتاز" محدودة جدًا عبر جميع القطاعات والمحافظة.

سيطرة التقييمات السلبية: في معظم المحافظات والقطاعات، تسجل النسب الأكبر ضمن التقييمات "غير مناسب على الإطلاق" و"سيئ"، مما يشير إلى تحديات كبيرة في توفير خدمات الدعم المناسبة للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. أداء أفضل نسبيًا في القطاع الخاص: يظهر التعليم الخاص (خاصة غير المجاني) أداءً أفضل نسبيًا مقارنة بالتعليم الرسمي، حيث تسجل بعض المحافظات نسبة جيدة للتقييمات الإيجابية، مثل "جيد" و"ممتاز".

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٥)

بشكل عام، ترى ٣٢.٢٪ من الإجابات أن تقديم خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري "غير مناسب على الإطلاق"، بينما تصفه ٢١.٦٪ بأنه "سيئ"، و ٢٠.١٪ بأنه "مقبول"، و ١٢.٥٪ بأنه "جيد"، و ١٣.٥٪ بأنه "ممتاز".

في القطاع الرسمي، النسبة الأكبر، ٣٧.٩٪، ترى أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، بينما تصفه ٢٩.٧٪ بأنه "سيئ"، و ٢٠.٧٪ بأنه "مقبول"، و ٧.٨٪ بأنه "جيد"، و ٣.٩٪ فقط بأنه "ممتاز".

في القطاع الخاص المجاني، ترى ٣٥.٤٪ من الإجابات أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٦.٣٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ١٧.٢٪ بأنه "مقبول"، و ١٢.٩٪ بأنه "جيد"، و ١٨.٢٪ بأنه "ممتاز".

في القطاع الخاص غير المجاني، نسبة الإجابات التي ترى أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق" أقل بكثير وتبلغ ٢٣.١٪، في حين تصفه ١١.٠٪ بأنه "سيئ"، و ١٩.٩٪ بأنه "مقبول"، و ١٩.٢٪ بأنه "جيد"، و ٢٦.٨٪ بأنه "ممتاز".

في مدارس الأوتروا، ٨.٣٪ فقط ترى أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، بينما تصفه ١٦.٧٪ بأنه "سيئ"، و ٣٣.٣٪ بأنه "مقبول"، و ٣٣.٣٪ بأنه "جيد"، و ٨.٣٪ بأنه "ممتاز".

على مستوى المحافظات، كان هناك تنوع في آراء الإجابات حول جودة الدعم النفسي أو الاستشاري.

- في بيروت، ترى ٣٥.١٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ١١.٣٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ٣٢.٠٪ بأنه "مقبول"، و ١٠.٣٪ بأنه "جيد"، و ١١.٣٪ بأنه "ممتاز".
- في ضواحي جبل لبنان، كانت النسبة الأقل ترى أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق" (٢٤.٤٪)، بينما وصفته ١١.٤٪ بأنه "سيئ"، و ١٧.٣٪ بأنه "مقبول"، و ١٧.٠٪ بأنه "جيد"، و ٢٩.٩٪ بأنه "ممتاز".
- في جبل لبنان ما عدا الضواحي، ترى ٢٨.٠٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٤.٣٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ٢٠.٠٪ بأنه "مقبول"، و ٢٤.٠٪ بأنه "جيد"، و ١٣.٧٪ بأنه "ممتاز".
- في الشمال، كانت النسبة الأعلى ترى أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق" (٣٧.٤٪)، في حين وصفته ٢٦.٠٪ بأنه "سيئ"، و ١٧.٠٪ بأنه "مقبول"، و ١٠.٠٪ بأنه "جيد"، و ٩.٧٪ بأنه "ممتاز".
- في البقاع، ترى ٢٦.٦٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٧.٧٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ٢١.٨٪ بأنه "مقبول"، و ١٠.١٪ بأنه "جيد"، و ١٣.٨٪ بأنه "ممتاز".
- في الجنوب، ترى ٣٧.٣٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٠.٧٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ٢٤.٣٪ بأنه "مقبول"، و ١٠.٧٪ بأنه "جيد"، و ٧.١٪ بأنه "ممتاز".
- في النبطية، ترى ٣٥.٣٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٧.٥٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ١٧.٤٪ بأنه "مقبول"، و ١٠.٨٪ بأنه "جيد"، و ٩.٠٪ بأنه "ممتاز".
- في عكار، ترى ٣٥.١٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٥.١٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ٢٠.٣٪ بأنه "مقبول"، و ٨.٨٪ بأنه "جيد"، و ١٠.٨٪ بأنه "ممتاز".
- في بعلبك-الهرمل، ترى ٣١.٤٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٩.٧٪ تصفه بأنه "سيئ"، و ٢٤.٦٪ بأنه "مقبول"، و ١٠.٢٪ بأنه "جيد"، و ٤.٢٪ بأنه "ممتاز".

هذه الأرقام توضح التفاوت الكبير في جودة تقديم خدمات الدعم النفسي أو الاستشاري بين المحافظات والقطاعات المختلفة، مع تحديات أكبر في القطاع الرسمي وبعض المحافظات كالشمال والجنوب.

القسم الثالث: التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية

السؤال: ما مدى توفر الإنترنت؟
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٦)
قطاع التعليم الرسمي: تظهر نتائج قطاع التعليم الرسمي تفاوتاً ملحوظاً في جودة وسرعة الإنترنت المتوفرة. في بيروت، تُصنف ٣٧.٥٪ من الإجابات الإنترنت بأنه "متوفر ولكن بشكل سيء في معظم الأحيان"، بينما تُظهر ١٢.٥٪ من الإجابات توفره بشكل جيد جداً. في مناطق مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي والشمال، تتفاوت النسب، حيث تصل النسبة الأكبر إلى "متوفر بشكل معقول" بنسبة ٤٤.٤٪ و ٣١.٤٪ على التوالي. أما الجنوب، فيُظهر تحسناً نسبياً مع نسبة ٥٣.٣٪ من الإجابات التي تُصنف الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد". قطاع التعليم الخاص المجاني: في هذا القطاع، تُظهر معظم الإجابات أداءً جيداً إلى جيد جداً، خاصةً في الجنوب والبقاع، حيث تُصنف ١٠٠٪ و ٦٦.٧٪ من الإجابات الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد جداً"، على التوالي. ومع ذلك، بعض الإجابات ذكرت ضعف الاتصال، خاصة في جبل لبنان ضواحي حيث ٢٥٪ من الإجابات تُصنف الإنترنت بأنه "متوفر بشكل سيء". قطاع التعليم الخاص غير المجاني: قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُظهر أفضل أداء عام، حيث تصل النسب إلى ٦٠٪ من الإجابات في بعلبك الهرمل تُصنف الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد جداً". أيضاً، ٣٦.٤٪ من مدارس جبل لبنان ضواحي تُصنف الإنترنت بهذه الجودة، مما يعكس استثماراً في تحسين الاتصال الرقمي. قطاع الأونروا: قطاع الأونروا يُظهر تفاوتاً نسبياً، حيث تُصنف ٥٠٪ من الإجابات الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد"، لكن هناك تحديات في بعض المناطق التي تحتاج إلى تحسين. حسب المحافظات: ١. بيروت تُعاني نسبة كبيرة من الإجابات فيها من اتصال ضعيف، حيث تُصنف ٣٧.٥٪ الإنترنت بأنه "متوفر ولكن بشكل سيء". ٢. في جبل لبنان ضواحي، تتفاوت النسب بين الأداء الجيد والسيء، حيث تُصنف ٢٨.٦٪ الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد جداً". ٣. الشمال تُظهر الإجابات فيها نقصاً كبيراً في جودة الإنترنت، مع ٣٧.١٪ تُصنف الإنترنت بأنه "متوفر ولكن بشكل سيء". ٤. في الجنوب، تُظهر الإجابات أفضل أداء نسبياً، حيث تُصنف ٥٣.٣٪ الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد". استنتاجات ٥. بيروت تُعاني الإجابات فيها من مشاكل واضحة في الاتصال بالإنترنت. ٦. جبل لبنان ضواحي تحتاج إلى تحسين البنية التحتية الرقمية، بالرغم من وجود بعض الأداء الجيد. ٧. الشمال تُظهر تحديات كبيرة في جودة الاتصال الرقمي. ٨. الجنوب يُعتبر من المناطق التي تتمتع بأداء جيد جداً في جودة الإنترنت المتوفرة.

٩. قطاع التعليم الرسمي يُعاني من تفاوت في جودة الإنترنت، مع أداء جيد في الجنوب، ولكنه يحتاج إلى تحسين كبير في بيروت وجبل لبنان ضواحي.
١٠. قطاع التعليم الخاص المجاني يُظهر نتائج إيجابية جدًا، خاصة في الجنوب والبقاع.
١١. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُعتبر الأفضل من حيث الأداء، مع نسب عالية من الإجابات التي تصف الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد جدًا".
١٢. قطاع الأونروا يحتاج إلى تحسينات لتقديم خدمة إنترنت أكثر استقرارًا.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٨)

الوضع العام في القطاع:

القطاع الرسمي: تواجه الإجابات في القطاع الرسمي تحديات كبيرة في توفير الإنترنت والاتصال الرقمي. حيث أظهرت البيانات أن (٥٠.٥٪) من الإجابات أظهرت أن الإنترنت غير متوفر على الإطلاق، بينما (٢٧.٦٪) أشاروا إلى وجود الإنترنت بشكل سيء في معظم الأحيان. بينما أفاد (٤٠.١٪) أن الاتصال متاح بشكل معقول في معظم الأحيان، و(٢٤.٠٪) قالوا أن الإنترنت متوفر بشكل جيد، و(٢.٨٪) فقط أشاروا إلى توفر الإنترنت بشكل جيد جدًا. هذا يعكس وجود فجوة كبيرة في جودة الاتصال الرقمي بين مختلف المناطق، حيث يحتاج القطاع إلى تحسينات عاجلة خاصة في مناطق مثل بيروت والبقاع.

التعليم الخاص المجاني: في التعليم الخاص المجاني، أظهرت البيانات تحسنًا كبيرًا مقارنة بالقطاع الرسمي. حيث أفاد (٧١٪) من الناظر بتوفر الإنترنت بجودة جيدة أو جيدة جدًا، مما يعكس تحسنًا ملحوظًا في البنية التحتية. رغم ذلك، ما زالت هناك تحديات في بعض المناطق، حيث يواجه حوالي (٢٩.١٪) من الإجابات مشكلات في جودة الاتصال. في بيروت، كانت النسبة (١٠.٠٪) من الإجابات التي أفادت بتوفر الإنترنت بشكل جيد، مما يوضح التفوق في البنية التحتية في المناطق الحضرية.

التعليم الخاص غير المجاني: في التعليم الخاص غير المجاني، أفاد (٧٧٪) من الناظر بتوفر الإنترنت بشكل جيد أو جيد جدًا. وهي نتيجة إيجابية تعكس تحسينات في البنية التحتية لهذه الإجابات. رغم ذلك، كانت نسبة (٢٣٪) من الإجابات تواجه صعوبات في جودة الإنترنت، مما يشير إلى وجود فجوات تحتاج إلى تدخلات لتحسين العدالة الرقمية بين الإجابات.

الأونروا: تشير البيانات إلى أن (٦٦.٧٪) من الناظر في مدارس الأونروا أفادوا بأن الإنترنت متوفر بشكل جيد، بينما (٣٣.٣٪) أفادوا بتوفره بشكل معقول في معظم الأحيان. في محافظة الجنوب، أفاد (١٠.٠٪) من الناظر أن الإنترنت متوفر بشكل جيد، بينما كانت الجودة متباينة في ضواحي جبل لبنان حيث أفاد (٥.٠٪) من الناظر بتوفر الإنترنت بشكل معقول، بينما أفاد النصف الآخر بتوفره بشكل جيد.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي: في محافظة بيروت، يعاني (٢٧.٣٪) من الناظر من عدم توفر الإنترنت على الإطلاق. أما في البقاع، تزداد الصعوبات بشكل أكبر، حيث أفاد (٥.٠٪) من الناظر بعدم توفر الإنترنت بشكل جيد. في الجنوب، كانت نسبة (٥.٠٪) من الناظر تشير إلى توفر الإنترنت بشكل جيد، ولكن لا توجد إجابات نسب كبيرة تشير إلى توفر الإنترنت بشكل جيد جدًا.

التعليم الخاص المجاني: في بيروت، كانت جميع الإجابات توفر الإنترنت بشكل جيد بنسبة (١٠.٠٪). بينما في جبل لبنان ضواحي، أظهرت البيانات أن ٦٠٪ من الناظر أفادوا بتوفر الإنترنت بشكل جيد جدًا. في الشمال والبقاع، نسب توفر الإنترنت مميزة إما جيد جدًا (٦٦.٧٪ و ٢٠٪ على التوالي) أو جيد (٣٣.٣٪ و ٨.٠٪ على التوالي).

التعليم الخاص غير المجاني: في بيروت، أظهرت النتائج أن (٥٥.٦٪) من الناظر أفادوا بتوفر الإنترنت بشكل جيد جدًا، ما يشير إلى تفوق البنية التحتية في هذه المنطقة. بينما في البقاع، أظهرت البيانات أن (٥.٠٪) من الناظر أفادوا بتوفر الإنترنت بشكل جيد جدًا، ما يعكس التحسن في هذه المناطق أيضًا.

استنتاج:

في القطاع الرسمي، تعاني معظم الإجابات من مشاكل كبيرة في توفير الإنترنت بجودة جيدة، خاصة في المحافظات مثل بيروت والبقاع. هذا يبرز الحاجة الملحة لتحسين البنية التحتية الرقمية في تلك المناطق. في التعليم الخاص المجاني والتعليم الخاص

غير المجاني، كانت النتائج أفضل بشكل ملحوظ، حيث تم توفير الإنترنت بجودة جيدة أو جيدة جدًا في معظم الإجابات. وهو ما يظهر تحسناً في البنية التحتية مقارنة بالقطاع الرسمي. الأونروا، على الرغم من الدعم الخارجي، ما زالت ثلث الإجابات ذكرت عدم التوفر الجيد، لكن أفضل من القطاع الرسمي. بشكل عام، تتطلب جميع القطاعات في لبنان تحسينات كبيرة في البنية التحتية للإنترنت، لا سيما في المحافظات التي تواجه مشاكل حادة في الاتصال الرقمي.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٨)

في بيروت، يواجه قطاع التعليم الرسمي فجوات واضحة في توافر الإنترنت، حيث تُقيّم ٤٤.٤٪ من الإجابات بتوفر "معقول"، بينما ٣٣.٣٪ ذكرت صعوبات في الوصول إلى الإنترنت، و ٢٢.٢٪ من الإجابات ليس لديها اتصال على الإطلاق. هذا يشير إلى وجود فجوة رقمية كبيرة رغم كون بيروت العاصمة. في القطاع الخاص المجاني، يتم تصنيف جميع الإجابات (١٠٠٪) على أنها "توفر جيد جدًا"، مما يعكس أداءً استثنائيًا قد يكون نتيجة الاستثمارات الموجهة أو صغر حجم الإجابات. أما القطاع الخاص غير المجاني، فتُقيّم ٤١.٧٪ من الإجابات بتوفر "جيد جدًا"، بينما ١٦.٧٪ تُصنّف "معقول"، مما يشير إلى أداء جيد نسبيًا ولكنه يتطلب تحسينًا لتقليل التفاوت.

في جبل لبنان (الضواحي)، يُظهر قطاع التعليم الرسمي أداءً متوسطًا، حيث تُقيّم ٥٢.٩٪ من الإجابات بتوفر "جيد"، بينما ١١.٨٪ من الإجابات لا تملك أي وصول إلى الإنترنت. في القطاع الخاص المجاني، يتم تصنيف ٦٠٪ من الإجابات بتوفر "جيد جدًا"، والباقي (٤٠٪) بتوفر "جيد"، مما يعكس أداءً قويًا يتماشى مع استثمارات القطاع الخاص في المنطقة. أما القطاع الخاص غير المجاني، فتُقيّم ٤٧.٨٪ من الإجابات بتوفر "جيد جدًا"، و ٣٢.٦٪ بتوفر "جيد"، مع فجوة طفيفة حيث إن ٤.٣٪ من الإجابات لا تملك اتصالاً بالإنترنت.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، يُظهر القطاع الرسمي أداءً أقل من المتوسط مع تصنيف ٤١٪ من الإجابات بتوفر "معقول"، و ١٥.٤٪ بدون أي اتصال بالإنترنت. في القطاع الخاص المجاني، تُقيّم ٨٠٪ من الإجابات بتوفر "معقول"، بينما تُصنّف ٢٠٪ بتوفر "جيد جدًا". أما القطاع الخاص غير المجاني، فتُقيّم ٤٧.٤٪ من الإجابات بتوفر "جيد"، و ٢١.١٪ فقط بتوفر "جيد جدًا"، مما يشير إلى جودة مستقرة مع فجوات أقل وضوحًا مقارنةً ببيروت.

في الشمال، يُظهر القطاع الرسمي تفاوتًا كبيرًا، حيث تُقيّم ٣٢.٢٪ من الإجابات بتوفر "معقول"، و ١٨.٦٪ بلا اتصال بالإنترنت. في القطاع الخاص المجاني، تُقيّم ٥٠٪ من الإجابات بتوفر "معقول"، و ٢٥٪ بتوفر "جيد جدًا". أما القطاع الخاص غير المجاني، فتُقيّم ٣٢.٣٪ من الإجابات بتوفر "جيد"، و ١٦.١٪ فقط بتوفر "جيد جدًا"، مما يدل على أداء معتدل مع الحاجة للتحسين. قطاع الأونروا يواجه تحديات كبيرة حيث تُقيّم ٥٠٪ من الإجابات على أنها "غير متوفرة"، بينما النصف الآخر تُصنّف بتوفر "ضعيف".

في البقاع، يعاني القطاع الرسمي من تحديات كبيرة حيث تُقيّم ٤٥٪ من الإجابات بتوفر "ضعيف"، و ٤٠٪ بتوفر "معقول". في القطاع الخاص المجاني، تُصنّف جميع الإجابات (١٠٠٪) بتوفر "جيد جدًا"، مما يعكس أداءً استثنائيًا. أما القطاع الخاص غير المجاني، فتُقيّم ٣٧.٥٪ من الإجابات بتوفر "جيد"، و ٣١.٣٪ بتوفر "جيد جدًا"، مما يشير إلى جودة عالية ولكن مع بعض الإجابات التي لا تزال تواجه تحديات.

في الجنوب، يواجه القطاع الرسمي فجوات كبيرة، حيث تُقيّم ٤٠.٥٪ من الإجابات بتوفر "ضعيف"، و ٢٦.٢٪ بتوفر "معقول". في القطاع الخاص المجاني، تُقيّم ٦٠٪ من الإجابات بتوفر "جيد"، و ٢٠٪ بتوفر "معقول". أما القطاع الخاص غير المجاني، فتُقيّم ٥٠٪ من الإجابات بتوفر "معقول"، و ٣٣.٣٪ بتوفر "جيد"، مما يعكس أداءً مختلطًا مع حاجة لتحسين الجودة.

في النبطية، يُظهر القطاع الرسمي فجوات واضحة، حيث تُقيّم ٣٧.٥٪ من الإجابات بتوفر "معقول"، و ١٨.٨٪ بلا اتصال بالإنترنت. في القطاع الخاص المجاني، يُصنّف نصف الإجابات بتوفر "جيد جدًا"، بينما النصف الآخر بتوفر "ضعيف"، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا بين الإجابات. أما القطاع الخاص غير المجاني، فتُقيّم ٦٣.٦٪ من الإجابات بتوفر "جيد جدًا"، مما يجعله الأفضل أداءً في المنطقة.

في عكار، يُظهر القطاع الرسمي أداءً ضعيفاً، حيث تُقَيَّم ٥٣.٨٪ من الإجابات بتوفر "ضعيف"، و ٧.٧٪ بلا اتصال بالإنترنت. في القطاع الخاص المجاني، تُقَيَّم ٦٦.٧٪ من الإجابات بتوفر "معقول"، و ٣٣.٣٪ بتوفر "جيد جداً". أما القطاع الخاص غير المجاني، فتُقَيَّم ٥٣.٨٪ من الإجابات بتوفر "ضعيف"، و ٧.٧٪ فقط بتوفر "جيد جداً"، مما يعكس فجوات كبيرة في الوصول إلى الإنترنت حتى مع الاستثمارات الخاصة.

في بعلبك الهرمل، يُظهر القطاع الرسمي أداءً مختلطاً، حيث تُقَيَّم ٣٣.٣٪ من الإجابات بتوفر "معقول"، و ١٦.٧٪ بتوفر "جيد جداً". في القطاع الخاص المجاني، تُصنَّف جميع الإجابات (١٠٠٪) بتوفر "جيد جداً"، مما يعكس أداءً متميزاً. أما القطاع الخاص غير المجاني، فتُقَيَّم ٣٦.٤٪ من الإجابات بتوفر "معقول"، و ١٨.٢٪ بتوفر "جيد جداً"، مما يشير إلى جودة معتدلة مع مجال للتحسين.

استنتاجات

1. الإجابات الرسمية:

- الإجابات الرسمية تواجه تحديات كبيرة في المناطق المحرومة مثل عكار والجنوب.
- بيروت تتصدر في جودة الإنترنت بين الإجابات الرسمية ولكن تظهر بعض الفجوات.

2. الإجابات الخاصة المدارس المجانية:

- استثنائية في بيروت وبعلبك الهرمل، ولكن الأداء غير متسق في عكار والنبطية.
- هناك حاجة لتحقيق التوازن في الموارد لتحسين التوزيع.

3. الإجابات الخاصة غير المدارس المجانية:

- أداء ممتاز في معظم المناطق، خاصة في بيروت والنبطية.
- ومع ذلك، تظل هناك فجوات في المناطق المحرومة مثل عكار.

4. الأونروا:

- الأونروا تواجه قيوداً شديدة، خاصة في الشمال، حيث لا توجد مدارس تُقَيَّم "توفر جيد" أو "توفر جيد جداً".

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٧)

بشكل عام، أفادت ١٣.٧٪ من الإجابات بأن الإنترنت "غير متوفر نهائياً"، و ٢٢.٩٪ ذكرت أنه "غير متوفر في معظم الأحيان"، و ٢٣.٦٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة وبوتيرة متقطعة"، و ٢٤.٣٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة ولكن بوتيرة دائمة"، في حين ذكرت ١٥.٦٪ أن الإنترنت "متوفر بطريقة جيدة جداً".

في القطاع الرسمي، أفادت ٢٠.١٪ من الإجابات بأن الإنترنت "غير متوفر نهائياً"، و ٣٤.٢٪ ذكرت أنه "غير متوفر في معظم الأحيان"، و ٢٦.٠٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة وبوتيرة متقطعة"، و ١٦.٧٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة ولكن بوتيرة دائمة"، و ٣.٠٪ فقط ذكرت أن الإنترنت "متوفر بطريقة جيدة جداً".

في القطاع الخاص المجاني، ذكرت ٨.١٪ فقط أن الإنترنت "غير متوفر نهائياً"، و ١٢.٠٪ ذكرت أنه "غير متوفر في معظم الأحيان"، و ١٥.٨٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة وبوتيرة متقطعة"، و ٣٩.٧٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة ولكن بوتيرة دائمة"، و ٢٤.٤٪ ذكرت أن الإنترنت "متوفر بطريقة جيدة جداً".

في القطاع الخاص غير المجاني، أفادت ٥.٤٪ فقط بأن الإنترنت "غير متوفر نهائياً"، و ٨.٦٪ ذكرت أنه "غير متوفر في معظم الأحيان"، و ٢٢.٦٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة وبوتيرة متقطعة"، و ٣١.١٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة ولكن بوتيرة دائمة"، و ٣٢.٣٪ ذكرت أن الإنترنت "متوفر بطريقة جيدة جداً".

في مدارس الأونروا، أفادت ٢٥.٠٪ بأن الإنترنت "غير متوفر نهائياً"، و ٤١.٧٪ ذكرت أنه "غير متوفر في معظم الأحيان"، و ٨.٣٪ فقط ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة وبوتيرة متقطعة"، و ٢٥.٠٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة ولكن بوتيرة دائمة"، ولم تذكر أي مدرسة أن الإنترنت "متوفر بطريقة جيدة جداً".

على مستوى المحافظات، كانت هناك تفاوتات كبيرة في توافر الإنترنت في الإجابات:

- في بيروت، أفادت ٢١.٦٪ بأن الإنترنت "غير متوفر نهائيًا"، و١١.٣٪ ذكرت أنه "غير متوفر في معظم الأحيان"، و٢٤.٧٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة وبوتيرة متقطعة"، و٢٠.٦٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة ولكن بوتيرة دائمة"، و٢١.٦٪ ذكرت أن الإنترنت "متوفر بطريقة جيدة جدًا".
 - في ضواحي جبل لبنان، أفادت ٨.٠٪ فقط بأن الإنترنت "غير متوفر نهائيًا"، و٩.٣٪ ذكرت أنه "غير متوفر في معظم الأحيان"، و١٥.٤٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة وبوتيرة متقطعة"، و٣٨.٠٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة ولكن بوتيرة دائمة"، و٢٩.٣٪ ذكرت أن الإنترنت "متوفر بطريقة جيدة جدًا".
 - في جبل لبنان ما عدا الضواحي، ذكرت ١٦.٠٪ أن الإنترنت "غير متوفر نهائيًا"، و٢١.٧٪ ذكرت أنه "غير متوفر في معظم الأحيان"، و٢٤.٦٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة وبوتيرة متقطعة"، و٢٥.١٪ ذكرت أنه "متوفر بعدد أو بكمية محدودة ولكن بوتيرة دائمة"، و١٢.٦٪ ذكرت أن الإنترنت "متوفر بطريقة جيدة جدًا".
- والمقارنة تبين بأن الفجوات في توافر الإنترنت كبيرة بين القطاعات والمحافظات، مما يؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم والاتصال الرقمي في الإجابات اللبنانية.

السؤال: عدد الأجهزة وفق عدد المتعلمين

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٦)

قطاع التعليم الرسمي:

تظهر نتائج قطاع التعليم الرسمي تفاوتًا ملحوظًا في جودة وسرعة الإنترنت المتوفرة. في بيروت، تُصنف ٣٧.٥٪ من الإجابات الإنترنت بأنه "متوفر ولكن بشكل سيء في معظم الأحيان"، بينما تُظهر ١٢.٥٪ من الإجابات توفره بشكل جيد جدًا. في مناطق مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي والشمال، تتفاوت النسب، حيث تصل النسبة الأكبر إلى "متوفر بشكل معقول" بنسبة ٤٤.٤٪ و٣١.٤٪ على التوالي. أما الجنوب، فيُظهر تحسنًا نسبيًا مع نسبة ٥٣.٣٪ من الإجابات التي تُصنف الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد".

قطاع التعليم الخاص المجاني:

في هذا القطاع، تُظهر معظم الإجابات أداءً جيدًا إلى جيد جدًا، خاصةً في الجنوب والبقاع، حيث تُصنف ١٠٠٪ و٦٦.٧٪ من الإجابات الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد جدًا"، على التوالي. ومع ذلك، بعض الإجابات ذكرت ضعف الاتصال، خاصةً في جبل لبنان ضواحي حيث ٢٥٪ من الإجابات تُصنف الإنترنت بأنه "متوفر بشكل سيء".

قطاع التعليم الخاص غير المجاني:

قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُظهر أفضل أداء عام، حيث تصل النسب إلى ٦٠٪ من الإجابات في بعلبك الهرمل تُصنف الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد جدًا". أيضًا، ٣٦.٤٪ من مدارس جبل لبنان ضواحي تُصنف الإنترنت بهذه الجودة، مما يعكس استثمارًا في تحسين الاتصال الرقمي.

قطاع الأونروا:

قطاع الأونروا يُظهر تفاوتًا نسبيًا، حيث تُصنف ٥٠٪ من الإجابات الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد"، لكن هناك تحديات في بعض المناطق التي تحتاج إلى تحسين.

حسب المحافظات:

- بيروت تُعاني نسبة كبيرة من الإجابات فيها من اتصال ضعيف، حيث تُصنف ٣٧.٥٪ الإنترنت بأنه "متوفر ولكن بشكل سيء".
- في جبل لبنان ضواحي، تتفاوت النسب بين الأداء الجيد والسيء، حيث تُصنف ٢٨.٦٪ الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد جدًا".
- الشمال تُظهر الإجابات فيها نقصًا كبيرًا في جودة الإنترنت، مع ٣٧.١٪ تُصنف الإنترنت بأنه "متوفر ولكن بشكل سيء".

- في الجنوب، تُظهر الإجابات أفضل أداء نسبيًا، حيث تُصنف ٥٣.٣٪ الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد".
- استنتاجات
- بيروت تُعاني الإجابات فيها من مشاكل واضحة في الاتصال بالإنترنت.
- جبل لبنان ضواحي تحتاج إلى تحسين البنية التحتية الرقمية، بالرغم من وجود بعض الأداء الجيد.
- الشمال تُظهر تحديات كبيرة في جودة الاتصال الرقمي.
- الجنوب يُعتبر من المناطق التي تتمتع بأداء جيد جدًا في جودة الإنترنت المتوفرة.
- قطاع التعليم الرسمي يُعاني من تفاوت في جودة الإنترنت، مع أداء جيد في الجنوب، ولكنه يحتاج إلى تحسين كبير في بيروت وجبل لبنان ضواحي.
- قطاع التعليم الخاص المجاني يُظهر نتائج إيجابية جدًا، خاصة في الجنوب والبقاع.
- قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُعتبر الأفضل من حيث الأداء، مع نسب عالية من الإجابات التي تصف الإنترنت بأنه "متوفر بشكل جيد جدًا".
- قطاع الأونروا يحتاج إلى تحسينات لتقديم خدمة إنترنت أكثر استقرارًا.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ١٩)

الوضع العام:

القطاع الرسمي:

يشهد القطاع الرسمي تفاوتًا واضحًا في توفر الأجهزة الإلكترونية، خاصة الحواسيب المحمولة. حيث تفيد أكثر من نصف الإجابات (٥٣٪) بعدم توفر أي جهاز حاسوب محمول، في حين أن نسبة ضئيلة للغاية (٢.٣٪) من الإجابات توفر جهازًا واحدًا لكل متعلم. أما البعض الآخر فيوفر جهازًا واحدًا لكل خمسة أو عشرة متعلمين، مما يشير إلى نقص حاد في الأجهزة اللازمة لدعم التعليم الرقمي. هذه الفجوة تؤثر بشكل كبير على جودة التعليم، حيث تظل العديد من الإجابات دون إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تطوير أساليب التعلم.

القطاع الخاص المجاني:

الوضع في القطاع الخاص المجاني لا يختلف كثيرًا عن القطاع الرسمي، حيث عدم توفر حوالى (٣٥.٥٪) من الإجابات أي جهاز حاسوب محمول. بينما توفر بعض الإجابات جهازًا واحدًا لكل ١٥ متعلمًا أو أكثر (٢٢.٦٪)، في حين أن بعض الإجابات الأخرى توفر جهازًا واحدًا لكل خمسة أو عشرة متعلمين. هذه الأرقام تعكس حاجة ملحة لتحسين البنية التحتية الرقمية لتلبية احتياجات التعليم الحديث، وضرورة دمج التكنولوجيا بشكل أكثر فعالية في العملية التعليمية.

القطاع الخاص غير المجاني:

في القطاع الخاص غير المجاني، يعاني (٣٢.٥٪) من الإجابات من عدم توفر أي جهاز حاسوب محمول. أما (١٨.٨٪) من الإجابات فهي توفر جهازًا واحدًا لكل ١٥ متعلمًا أو أكثر، بينما (٢٠.٥٪) توفر جهازًا واحدًا لكل خمسة متعلمين. هذا التفاوت يعكس تباينًا في توفر الأجهزة بين الإجابات في هذا القطاع، مما يشير إلى ضرورة سد الفجوة الرقمية لتحسين عملية دمج التكنولوجيا في التعليم.

أونروا:

أما بالنسبة لمدارس "أونروا"، فالوضع لا يزال يعاني من نقص ملحوظ في توفر الأجهزة الإلكترونية (١٠٠٪). العديد من الإجابات تقتصر على الأجهزة الأساسية التي تدعم التعليم الرقمي، ما يستدعي استثمارًا أكبر في تحسين البنية التحتية الرقمية لتلبية احتياجات الطلاب.

حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي:

- **بيروت:** حوالي (٣٦.٤٪) من الإجابات عدم توفر أجهزة حاسوب محمولة، بينما (٣٦.٤٪) منها توفر جهازًا واحدًا لكل ١٥ متعلمًا أو أكثر.
 - **جبل لبنان - ضواحي:** (٤١.٢٪) من الإجابات عدم توفر أي أجهزة حاسوب محمولة، في حين أن (٢٩.٤٪) توفر جهازًا واحدًا لكل خمسة متعلمين.
 - **جبل لبنان - ما عدا الضواحي:** (٥٦.٥٪) من الإجابات تقتصر على أجهزة حاسوب محمولة، مما يعكس تفاوتًا في مستوى البنية التحتية الرقمية بين المناطق.
 - **البقاع:** (٦٦.٧٪) من الإجابات عدم توفر أي جهاز حاسوب محمول، ما يشير إلى حاجة ملحة للتطوير.
 - **الجنوب:** حوالي نصف الإجابات عدم توفر أجهزة حاسوب محمولة، بينما توجد بعض التحسينات في مناطق معينة.
- القطاع الخاص المجاني:**

- **بيروت:** جميع الإجابات في بيروت (١٠٠٪) عدم توفر أي جهاز حاسوب محمول، مما يعكس مشكلة حقيقية في البنية التحتية.
- **جبل لبنان - ضواحي:** (٢٠٪) من الإجابات عدم توفر أجهزة حاسوب محمولة، ولكن هناك تحسن في بعض الإجابات الأخرى.
- **الجنوب وبعبك - الهرمل:** (١٠٠٪) من الإجابات في هذه المناطق عدم توفر أجهزة حاسوب محمولة، ما يبرز نقصًا كبيرًا في القطاع.
- **عكار:** (٥٠٪) من الإجابات توفر جهاز حاسوب محمول لكل متعلم، وهو ما يعد تحسنًا ملحوظًا مقارنة ببقية المناطق.

القطاع الخاص غير المجاني:

- **جبل لبنان - ما عدا الضواحي:** تسجل (٤١.٧٪) من الإجابات عدم توفر أي أجهزة حاسوب، تليها الشمال (٣٨.٩٪) وبعبك الهرمل (٣٦.٤٪) والبقاع (٣٥.٧٪).
- **بيروت (٢٢.٢٪) والنبطية (٢٠٪):** تسجلان نسبة أقل، لكنها لا تزال تعكس نقصًا في التجهيز.
- **عكار:** (٤٤.٤٪) من الإجابات توفر جهاز حاسوب لكل متعلم، وهي النسبة الأعلى بين المحافظات.
- **بيروت (٣٣.٣٪) والشمال (٢٢.٢٪):** تأتي في المرتبة الثانية من حيث توفير الأجهزة لكل متعلم.
- **النبطية:** حوالي (٦٠٪) من الإجابات توفر جهازًا واحدًا لكل خمسة متعلمين، مما يعكس تجهيزًا أفضل مقارنة بمناطق أخرى.
- **جبل لبنان (الضواحي وخارجها) والبقاع:** تعتمد نسبة كبيرة من الإجابات على جهاز واحد لكل ١٥ متعلمًا أو أكثر (٢٨.١٪ في الضواحي، ١٦.٧٪ خارج الضواحي، و ٧.١٪ في البقاع).

استنتاج

تشير البيانات إلى أن القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير في توفر الحواسيب المحمولة، وخاصة في مناطق مثل البقاع وعكار. في المقابل، يظهر القطاع الخاص المجاني بعض التحسن في بعض المناطق مثل عكار، لكنه يعاني من مشاكل كبيرة في مناطق مثل بيروت والجنوب. أما في القطاع الخاص غير المجاني، ورغم بعض التحسينات في الشمال، تظل هناك مناطق عديدة مثل بيروت والبقاع ذكرت نقص في الأجهزة. مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة في تطبيق التعليم الرقمي بشكل شامل ومتساو بين المناطق المختلفة، وهو ما يتطلب استثمارًا أكبر وتوجهًا نحو توفير التكنولوجيا لجميع الإجابات لتوفير بيئة تعليمية عادلة ومتقدمة.

السؤال: هل يتم استخدام أي من التالي لدعم العملية التعليمية؟

البند الأول: أدوات تعليمية رقمية

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٨)

في قطاع التعليم الرسمي، بلغ إجمالي استخدام الأدوات التعليمية الرقمية النسب التالية: ١٢.٩٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات على الإطلاق، ٢١.٨٪ تستخدمها نادراً، و ٤٠.١٪ تستخدمها دون وتيرة محددة. أما الإجابات التي تستخدم الأدوات بشكل منتظم في بعض الصفوف فبلغت نسبتها ١٦.٣٪، بينما بلغت النسبة للمدارس التي تستخدم الأدوات بشكل منتظم في معظم الصفوف ٨.٨٪.

بالنسبة لقطاع التعليم الخاص المجاني، فإن ٢٠.٠٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية، و ١٠.٠٪ فقط تستخدمها نادراً. أما الإجابات التي تستخدمها دون وتيرة محددة فبلغت نسبتها ٢٠.٠٪. في حين أن ٢٣.٣٪ من الإجابات تستخدم الأدوات بشكل منتظم في بعض الصفوف، و ٢٦.٧٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف.

في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، بلغ استخدام الأدوات الرقمية على النحو التالي: ١٠.٢٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات على الإطلاق، ٦.١٪ تستخدمها نادراً، و ٢٢.٤٪ تستخدمها دون وتيرة محددة. الإجابات التي تستخدم الأدوات بانتظام في بعض الصفوف بلغت نسبتها ١٦.٣٪، و ٤٤.٩٪ من الإجابات تستخدم الأدوات بانتظام في معظم الصفوف.

أما في قطاع الأورورا، فقد أفادت ٥٠.٠٪ من الإجابات بأنها لا تستخدم الأدوات التعليمية على الإطلاق، بينما لا توجد أي مدرسة تستخدمها نادراً. بلغت نسبة الإجابات التي تستخدم الأدوات دون وتيرة محددة ٢٥.٠٪، في حين أن ٢٥.٠٪ من الإجابات تستخدم الأدوات بانتظام في بعض الصفوف، ولم تُسجل أي نسبة لاستخدام الأدوات بانتظام في معظم الصفوف.

على مستوى المحافظات، تظهر بيروت استخداماً معتدلاً للأدوات الرقمية، حيث تشير النتائج إلى أن ٤٤.٤٪ من الإجابات تستخدم الأدوات بانتظام في معظم الصفوف، و ١١.١٪ فقط لا تستخدمها. في جبل لبنان (ضواحي)، فإن ٣٦.٧٪ من الإجابات تستخدم الأدوات بانتظام في معظم الصفوف، بينما ١٠.٢٪ لا تستخدمها على الإطلاق. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٣٤.٤٪ من الإجابات تستخدم الأدوات بانتظام، مع تحسن ملحوظ عن المناطق الأخرى. في الجنوب، تظهر فجوة كبيرة حيث ٢٤٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات، و ٢٠٪ فقط تستخدمها بانتظام. وفي عكار، النسبة الأكبر (٣٩.٣٪) تشير إلى الاستخدام غير المنتظم، مع ٢١.٤٪ من الإجابات التي لا تستخدم الأدوات على الإطلاق.

على صعيد المقارنات القطاعية، يُظهر قطاع التعليم الرسمي الحاجة إلى تعزيز كبير في استخدام الأدوات الرقمية، خاصة في الجنوب وجبل لبنان. في المقابل، قطاع التعليم الخاص المجاني يُظهر نتائج إيجابية في بعض المناطق مثل بيروت ولكنه بحاجة إلى تحسينات في المناطق الأخرى. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُعتبر الأكثر تقدماً من حيث الاستخدام المنتظم للأدوات الرقمية، خاصة في بعلبك-الهرمل، حيث ٦٠٪ من الإجابات تستخدم الأدوات بانتظام في معظم الصفوف. أما قطاع الأورورا، فتشير نتائجه إلى مستويات استخدام محدودة للأدوات الرقمية، مع حاجة واضحة لدعم إضافي لتحسين البنية التحتية الرقمية وتعزيز اعتماد الأدوات بشكل أكبر.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢٠)

الوضع العام:

القطاع الرسمي

تشير البيانات إلى أن (٣٥٪) من مديري الإجابات الرسمية أفادوا باستخدام المعلمين للأدوات التعليمية الرقمية دون وتيرة محددة. بينما يستخدمها (٢٤٪) منهم بشكل منتظم في بعض الصفوف، و (١٠.٦٪) في معظم الصفوف. بالمقابل، لا يستخدم (١٢.٤٪) الأدوات الرقمية مطلقاً، و (١٨٪) نادراً ما يعتمدون عليها. يُظهر هذا تفاوتاً بين المحافظات، حيث تتصدر بيروت بنسبة (٤٥.٥٪) في الاستخدام المنتظم في بعض الصفوف، بينما تعاني عكار من أدنى مستويات الاستخدام بنسبة (٣٦.٨٪) نادراً و (١٨.٤٪) عدم استخدام كلي. هذه الفجوة تشير إلى تفاوت في الإمكانيات والبنية التحتية.

التعليم الخاص المجاني:

في التعليم الخاص المجاني، أفاد (٤٥.٢٪) من النظار باستخدام الأدوات الرقمية بانتظام في معظم الصفوف، متفوقة على القطاع الرسمي. بينما (٢٥.٨٪) يستخدمونها دون وتيرة محددة، ونسبة (٩.٧٪) لا يستخدمون الأدوات الرقمية على الإطلاق،

و(٩.٧٪) نادراً ما يعتمدون عليها. تبرز بيروت بتغطية كاملة بنسبة (١٠٠٪) لاستخدام الأدوات الرقمية بانتظام في معظم الصفوف، مما يعكس توفر البنية التحتية الداعمة.

التعليم الخاص غير المجاني:

تعكس البيانات أن (٥٠,٤٪) من النظار أفادوا بأن الأدوات الرقمية تُستخدم بشكل منتظم في معظم الصفوف، وهي نسبة أفضل مقارنة بالقطاع الرسمي والتعليم الخاص المجاني. (١٥,٤٪) يستخدمونها بانتظام في بعض الصفوف، بينما (٢٠,٥٪) يستخدمونها دون وتيرة محددة، و(٧,٧٪) يستخدمونها نادراً. نسبة عدم الاستخدام في هذا القطاع تبلغ (٦٪). تنصدر محافظات الجنوب وبيروت في الاستخدام المنتظم في معظم الصفوف (٨٥,٧٪ و٦٦,٧٪ على التوالي)، مما يدل على اهتمام أكبر بتطوير التعليم الرقمي.

الأونروا:

أفاد (٦٦,٧٪) من النظار في مدارس الأونروا باستخدام المعلمين الأدوات الرقمية دون وتيرة محددة، و(٣٣,٣٪) يستخدمونها بانتظام في بعض الصفوف. تُظهر هذه البيانات إبي أن مدارس الأونروا تتجه نحو دمج الأدوات الرقمية في التعليم لكن غير المنتظم أكثر.

حول المحافظات في كل قطاع:

في القطاع الرسمي، تتميز بيروت بنسبة (٤٥.٥٪) في الاستخدام المنتظم للأدوات الرقمية في بعض الصفوف، بينما تسجل عكار (٣٦.٨٪) نسبة عالية من الاستخدام النادر أو عدم الاستخدام. ضواحي جبل لبنان تظهر اهتماماً كبيراً بتبني التكنولوجيا بنسبة (٤١.٢٪) استخدام منتظم. في التعليم الخاص المجاني، تنصدر بيروت (١٠٠٪) في الاستخدام المنتظم، في حين تُظهر ضواحي جبل لبنان مستوى أقل بنسبة (٤٠٪) استخدام منتظم. يبرز جبل لبنان خارج الضواحي بنسبة (٣٠.٤٪) كأكثر المحافظات استخداماً للأدوات الرقمية في التعليم بشكل منتظم في معظم الصفوف في القطاع الرسمي. أما التعليم الخاص غير المجاني، فإن الجنوب وبيروت وجبل لبنان يسجلان نسباً عالية، بينما المحافظات البعيدة مثل البقاع والشمال ذكرت قلة الانتظام. مدارس الأونروا تظهر تفاوتاً، حيث تسجل جبل لبنان (ضواحي) معدلات أفضل من الجنوب.

استنتاج:

تكشف المقارنة بين القطاعات أن التعليم الخاص، سواء المجاني أو غير المجاني، يتفوق في دمج الأدوات الرقمية في العملية التعليمية مقارنةً بالقطاع الرسمي ومدارس الأونروا. تنصدر بيروت في جميع القطاعات، مما يؤكد أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية. في المقابل، تظهر مناطق مثل عكار والبقاع فجوة رقمية واضحة تستدعي توجيه مزيد من الموارد لتعزيز استخدام الأدوات التعليمية الرقمية.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٩)

في بيروت، يُظهر قطاع التعليم الرسمي أن معظم الإجابات (٧٧.٨٪) تستخدم الأدوات الرقمية بشكل غير منتظم، بينما ٢٢.٢٪ نادراً ما تستخدمها. هناك مجال كبير للتحسين في الاستخدام المنتظم.

في القطاع الخاص المجاني، يتم دمج الأدوات بشكل كامل، حيث تستخدم ١٠٠٪ من الإجابات هذه الأدوات في معظم الصفوف. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن نصف الإجابات (٥٠.٠٪) تستخدم الأدوات في معظم الصفوف، بينما ٣٣.٣٪ تستخدمها أحياناً، مما يدل على تبني قوي ولكن غير متساوٍ.

في جبل لبنان الضواحي، يشير قطاع التعليم الرسمي إلى استخدام غير متسق، حيث تستخدم ٤١.٢٪ من الإجابات الأدوات بانتظام في بعض الصفوف و٣٥.٣٪ نادراً ما تستخدمها. يجب أن تركز الجهود على توحيد الاستخدام.

في القطاع الخاص المجاني، هناك اعتماد مرتفع، حيث تستخدم ٦٠٪ من الإجابات الأدوات في معظم الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، يستخدم الغالبية (٦٣.٠٪) الأدوات في معظم الصفوف، مما يعكس تكاملاً جيداً ولكن مع بعض التباين.

أما في جبل لبنان ما عدا الضواحي، فإن حوالي نصف الإجابات (٤٨.٧٪) تستخدم الأدوات أحياناً، لكن فقط ١٥.٤٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف. هناك حاجة لتحسين ممارسات التبني.

في القطاع الخاص المجاني، هناك اعتماد ممتاز حيث تستخدم ٨٠٪ من الإجابات الأدوات في معظم الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، يستخدم الغالبية (٥٧.٩٪) الأدوات في معظم الصفوف، لكن من الضروري تحقيق تكامل أكثر اتساقاً. في الشمال، يظهر الاستخدام المعتدل حيث تستخدم ٣٠.٥٪ من الإجابات الأدوات أحياناً و ٢٧.١٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف. يمكن أن تعزز تحسينات البنية التحتية التبني. بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، يتوزع الاستخدام بشكل متساوٍ عبر مستويات التكرار (٢٥٪ لكل مستوى)، مما يشير إلى معدلات اعتماد مختلطة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤٥.٢٪ تستخدم الأدوات في معظم الصفوف، لكن لا تزال بعض الإجابات متأخرة في الاستخدام المنتظم. وفي وكالة الأونروا، لا يوجد استخدام للأدوات الرقمية (١٠٠٪ لا تستخدمها)، مما يشير إلى حاجة ملحة للدعم. في البقاع، تُظهر البيانات أن ٤٠٪ من الإجابات نادراً ما تستخدم الأدوات، بينما ٢٥٪ تستخدمها أحياناً أو بانتظام في بعض الصفوف. يعتبر التبني بشكل عام منخفضاً. وفي القطاع الخاص المجاني، نصف الإجابات (٥٠٪) تستخدم الأدوات بانتظام في معظم الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، هناك اعتماد قوي حيث يستخدم ٥٦.٣٪ الأدوات في معظم الصفوف على الرغم من وجود بعض التباين. بالنسبة لـ الجنوب، يتفاوت الاستخدام بشكل كبير حيث إن ٢٨.٦٪ نادراً ما تستخدم الأدوات و ٢١.٤٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف. من الضروري معالجة الفجوات الموجودة. أما القطاع الخاص المجاني فهناك اعتماد معتدل حيث تستخدم ٤٠٪ من الإجابات الأدوات في معظم الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، نصف الإجابات (٥٠٪) تستخدم الأدوات في معظم الصفوف مما يعكس تكاملاً ثابتاً.

في النبطية، يتوزع الاستخدام بين ٣٧.٥٪ التي تستخدم الأدوات أحياناً و ٢٥.٠٪ التي تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف مما يتيح مجالاً للنمو. وفي القطاع الخاص المجاني هناك اعتماد مرتفع حيث يستخدم ٥٠٪ من الإجابات الأدوات في معظم الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، يتمتع التكامل بالقوة حيث يستخدم ٤٥.٥٪ الأدوات في معظم الصفوف و ٢٧.٣٪ بانتظام في بعض الصفوف.

أما عكار، فالاستخدام منخفض حيث إن ٣٤.٦٪ نادراً ما تستخدم الأدوات و ٢٦.٩٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف. يظهر الاستخدام مختلطاً بين القطاع الخاص المجاني مع توزيع متنوع بنسبة ٣٣.٣٪. وفي القطاع الخاص غير المجاني هناك اعتماد معتدل حيث يستخدم ٣٨.٥٪ الأدوات أحياناً و ٢٣.١٪ بانتظام في بعض الصفوف.

في بعلبك الهرمل، يتحسن الاعتماد مع استخدام ٢٧.٨٪ للأدوات بانتظام في معظم الصفوف و ٢٢.٢٪ نادراً ما تستخدمها. وفي القطاع الخاص المجاني هناك اعتماد مرتفع حيث يستخدم ٥٠٪ من الإجابات الأدوات في معظم الصفوف بينما الغالبية (٦٣.٦٪) من القطاع الخاص غير المجاني تستخدم هذه الأدوات مما يعكس نشر فعال للموارد

استنتاجات

تشير الملاحظات العامة إلى أن استخدام الإجابات الرسمية يختلف بشكل كبير، مع تسجيل بيروت أفضل تكامل بينما تحتاج مناطق مثل عكار والبقاع إلى اهتمام عاجل. تظهر الإجابات الخاصة المدارس المجانية عمومًا معدلات اعتماد أعلى خاصة في بيروت وجبل لبنان، بينما تنصدر الإجابات المدارس الخاصة غير المدارس المجانية معدلات الاعتماد عبر معظم المحافظات وخاصةً جبل لبنان ما عدا الضواحي وبعلبك الهرمل. تفتقر الأونروا تمامًا لاستخدام أدوات رقمية مما يبرز الحاجة للاستثمار في الموارد الرقمية والتدريب.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٨)

النتائج العامة تشير إلى أن ٧.٦٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية على الإطلاق، بينما ٩.٣٪ تستخدمها "نادراً"، و ٣١.٠٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة". أما الإجابات التي تستخدم الأدوات الرقمية "بشكل منتظم في بعض الصفوف" فتبلغ نسبتها ١٨.٢٪، في حين أن ٣٣.٨٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

عند تحليل البيانات حسب قطاع التعليم، في القطاع الرسمي، تشير الإحصائيات إلى أن ٧.٦٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية على الإطلاق، و ١٢.٩٪ تستخدمها "نادراً"، و ٣٧.٩٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، بينما ٢٠.١٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٢١.٦٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

أما في القطاع الخاص المجاني، فإن ٧.٢٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية على الإطلاق، و ٥.٣٪ تستخدمها "نادراً"، و ٣٦.٤٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، في حين أن ١٦.٧٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٣٤.٤٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

في القطاع الخاص غير المجاني، تُظهر البيانات أن ٧.٨٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية على الإطلاق، و ٥.١٪ تستخدمها "نادراً"، و ١٩.٠٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، بينما ١٥.٥٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٥٢.٥٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

أما في الأونروا، فإن ٨.٣٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية على الإطلاق، و ٨.٣٪ تستخدمها "نادراً"، و ٢٥.٠٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، في حين أن ٣٣.٣٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٢٥.٠٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

تحليل الاستخدام حسب المحافظات يظهر تفاوتاً كبيراً. في بيروت، ٤.١٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية، و ٣.١٪ تستخدمها "نادراً"، و ٢٤.٧٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، بينما ٢١.٦٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٤٦.٤٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

في جبل لبنان (الضواحي)، ١٢.٣٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية، و ٤.٦٪ تستخدمها "نادراً"، و ١٨.٢٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، بينما ١٣.٣٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٥١.٥٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٤.٠٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية، و ٦.٩٪ تستخدمها "نادراً"، و ٢٦.٣٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، في حين أن ٢١.٧٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٤١.١٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

في الشمال، ٨.٥٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية، و ١٣.٣٪ تستخدمها "نادراً"، و ٣٧.٤٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، بينما ١٥.٠٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٢٥.٧٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

في البقاع، ٣.٧٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية، و ١٠.٦٪ تستخدمها "نادراً"، و ٣١.٤٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، في حين أن ١٤.٩٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٣٩.٤٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

في الجنوب، ٧.٧٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية، و ٧.١٪ تستخدمها "نادراً"، و ٣٣.٧٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، بينما ٢٣.٧٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٢٧.٨٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

في النبطية، ٤.٢٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية، و ٤.٨٪ تستخدمها "نادراً"، و ٣٤.١٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، في حين أن ١٦.٨٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٤٠.١٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

في عكار، ١٠.٤٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية، و ١٧.٥٪ تستخدمها "نادراً"، و ٣٤.٣٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، بينما ٢٣.٥٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ١٤.٣٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

أما في بعلبك-الهرمل، فإن ٥.١٪ من الإجابات لا تستخدم الأدوات الرقمية، و ٦.٨٥٪ تستخدمها "نادراً"، و ٤٠.٧٪ تستخدمها "دون وتيرة محددة"، في حين أن ٢٢.٩٪ تستخدمها "بشكل منتظم في بعض الصفوف"، و ٢٤.٦٪ تستخدمها "بشكل منتظم في معظم الصفوف".

السؤال: هل يتم استخدام أي من التالي لدعم العملية التعليمية

البند الثاني: أجهزة تكنولوجياية

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٨)

المجموع الكلي للقطاع الرسمي يعكس تفاوتًا كبيرًا في استخدام الأجهزة الإلكترونية، حيث تشير البيانات إلى أن ١٦.٣٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة الإلكترونية على الإطلاق، بينما ١٩.٠٪ تستخدمها نادرًا. أما نسبة الإجابات التي تستخدم الأجهزة بشكل غير منتظم فتصل إلى ٣٨.٨٪، في حين ١٥.٦٪ تستخدم الأجهزة بشكل منتظم في بعض الصفوف، بينما تستخدم ١٠.٢٪ منها الأجهزة بشكل منتظم في معظم الصفوف.

في القطاع الخاص المجاني، ١٣.٣٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة الإلكترونية على الإطلاق، و ٦.٧٪ فقط تستخدمها نادرًا. بينما ٣٠.٠٪ من الإجابات تستخدم الأجهزة بشكل غير منتظم، في حين تعتمد ٢٣.٣٪ فقط على استخدامها في بعض الصفوف، و ٢٦.٧٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف.

أما في القطاع الخاص غير المجاني، ١٣.٣٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة الإلكترونية على الإطلاق، بينما ٦.١٪ تستخدمها نادرًا. و ٢٧.٦٪ من الإجابات تعتمد على الأجهزة بشكل غير منتظم، بينما ١٨.٤٪ تستخدمها في بعض الصفوف، وتصل نسبة الاستخدام المنتظم في معظم الصفوف إلى ٣٤.٧٪.

قطاع الأونروا يظهر نتائج متفاوتة في استخدام الأجهزة الإلكترونية، حيث ٢٥.٠٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة على الإطلاق، بينما لا يوجد أي مدارس تستخدمها نادرًا. وتشير البيانات إلى أن ٢٥.٠٪ تستخدم الأجهزة بشكل غير منتظم، بينما ٢٥.٠٪ تعتمد عليها في بعض الصفوف، و ٢٥.٠٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف.

عند النظر إلى المجموع الكلي لجميع القطاعات، نجد أن ١٥.٤٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة الإلكترونية على الإطلاق، في حين أن ١٢.٩٪ تستخدمها نادرًا. بينما تعتمد ٣٣.٧٪ من الإجابات على الأجهزة بشكل غير منتظم، و ١٧.٦٪ تستخدمها في بعض الصفوف، و ٢٠.٤٪ تعتمد على استخدامها بشكل منتظم في معظم الصفوف.

قطاع التعليم الرسمي في بيروت يظهر تقدمًا معقولًا في استخدام الأجهزة الإلكترونية، حيث ٢٥٪ من الإجابات تعتمد عليها بشكل منتظم في معظم الصفوف، في حين أن ١٢.٥٪ فقط تستخدمها في بعض الصفوف. وفي جبل لبنان الضواحي، تُظهر البيانات أن ٣٦.٤٪ من الإجابات تعتمد على الأجهزة بشكل غير منتظم، بينما تستخدم ١٨.٢٪ منها الأجهزة بشكل منتظم في معظم الصفوف. أما في الجنوب، ٤٠٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة الإلكترونية على الإطلاق، مما يشير إلى فجوة كبيرة في استخدام التكنولوجيا.

قطاع التعليم الخاص المجاني يظهر تطورًا ملحوظًا، حيث في بيروت، ١٠٠٪ من الإجابات تعتمد على الأجهزة الإلكترونية بشكل منتظم في معظم الصفوف. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، تصل النسبة إلى ٥٠٪، في حين أن الشمال والبقاع يظهران استخدامًا أقل وضوحًا للأجهزة.

قطاع التعليم الخاص غير المجاني يظهر تقدمًا ملحوظًا، حيث في بيروت ٢٢.٢٪ من الإجابات تعتمد على الأجهزة بشكل منتظم في معظم الصفوف، بينما تصل النسبة إلى ٣٩.٤٪ في جبل لبنان ضواحي. في الجنوب، تشير البيانات إلى أن ٥٧.١٪ من الإجابات تعتمد على الأجهزة بشكل منتظم في بعض الصفوف.

قطاع الأونروا يظهر حاجة كبيرة إلى تحسين استخدام الأجهزة الإلكترونية، حيث ٥٠٪ فقط من الإجابات تعتمد على الأجهزة بشكل منتظم في بعض الصفوف، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز استخدامها في معظم الصفوف.

استنتاجات

تظهر أن بيروت تُظهر تقدماً ملحوظاً في استخدام الأجهزة التكنولوجية، لكنها تحتاج إلى تقليل الفجوة بين الإجابات التي تستخدمها بشكل منتظم وتلك التي لا تعتمد عليها. أما جبل لبنان ضواحي فيُظهر تبايناً كبيراً بين الإجابات في استخدام الأجهزة. الشمال يظهر ضعفاً واضحاً في استخدام الأجهزة بشكل منتظم، في حين أن الجنوب يحتاج إلى تحسينات كبيرة في هذا المجال، حيث تظهر البيانات فجوة كبيرة في الاستخدام المنتظم.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢٠)

الوضع العام في القطاع:

القطاع الرسمي:

تُظهر البيانات أن (٣٣.٦٪) من النظار أفادوا باستخدام الأجهزة التكنولوجية من قبل المعلمين دون وتيرة محددة، وهي النسبة الأعلى. بينما (٢٤.٤٪) يستخدمونها بانتظام في بعض الصفوف، و(٨.٣٪) في معظم الصفوف. بالمقابل، (٢٢.٦٪) نادراً ما يستخدمونها، و(١١.١٪) لا يستخدمونها أبداً. هذه النسب تعكس تقدماً تدريجياً في دمج التكنولوجيا، لكن لا يزال هناك تفاوت كبير بين الإجابات.

التعليم الخاص المجاني:

أفاد (٢٥.٨٪) من النظار أن الإجابات تستخدم الأجهزة التكنولوجية بانتظام في معظم الصفوف، و(١٩.٤٪) في بعض الصفوف. بينما (٢٢.٦٪) يستخدمونها دون وتيرة محددة، و(١٦.١٪) نادراً ما يستخدمونها، و(١٦.١٪) لا يستخدمونها إطلاقاً. يشير ذلك إلى وجود تفاوت في مستوى استخدام التكنولوجيا بين الإجابات.

التعليم الخاص غير المجاني:

يشهد القطاع الخاص غير المجاني استخداماً منتظماً للأجهزة التكنولوجية، حيث أفاد (٤٢.٧٪) من النظار باستخدامها من قبل المعلمين بانتظام في معظم الصفوف، و(١٩.٧٪) في بعض الصفوف. بينما (٢٠.٥٪) دون وتيرة محددة، و(٧.٧٪) نادراً، و(٩.٤٪) لا يستخدمونها إطلاقاً. يعكس ذلك مستوى عالياً من اعتماد التكنولوجيا في التعليم.

الأونروا:

تُظهر مدارس الأونروا اهتماماً باستخدام التكنولوجيا ولكن دون انتظام محدد. تواجه الإجابات تحديات تمويلية تؤثر على توفر الأجهزة.

حول المحافظات في كل قطاع:

- **القطاع الرسمي:** بيروت وجبل لبنان (خارج الضواحي) يسجلان أعلى معدلات استخدام التكنولوجيا، حيث تصل النسبة إلى (٤٥.٥٪) في بعض الصفوف. على النقيض، مناطق مثل عكار وبلبك الهرمل تسجل نسباً منخفضة جداً.
- **التعليم الخاص المجاني:** بيروت تتفوق بوضوح حيث تستخدم جميع الإجابات التكنولوجيا في معظم الصفوف. في المقابل، لا تستخدم (٥٠٪) من مدارس عكار التكنولوجيا مطلقاً، و(١٠٠٪) من مدارس بلبك-الهرمل نادراً ما تستخدمها.
- **التعليم الخاص غير المجاني:** بيروت وجبل لبنان يسجلان نسباً مرتفعة، تصل إلى (٥٠٪) في معظم الصفوف في جبل لبنان (خارج الضواحي)، بينما تسجل مناطق مثل الشمال والبقاع نسباً أقل ولكنها تظل أعلى من القطاع الرسمي.
- **الأونروا:** لا توجد فروقات بين محافظتي جبل لبنان ضواحي والجنوب.

استنتاج:

يحتل القطاع الخاص غير المجاني المرتبة الأولى من حيث الاستخدام المنتظم للتكنولوجيا، يليه التعليم الخاص المجاني، في حين يتذيل القطاع الرسمي القائمة بفجوة ملحوظة بين المناطق الحضرية والريفية. مدارس الأونروا تعمل تدريجياً على تعزيز التكنولوجيا ولكن تواجه تحديات تمويلية. تظل بيروت وجبل لبنان في طليعة الاستخدام، بينما تعاني المناطق الريفية مثل عكار وبعبك من نقص حاد في دمج التكنولوجيا

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٩)

في بيروت، يُظهر قطاع التعليم الرسمي أن الغالبية (٥٥.٦٪) تستخدم الأجهزة بشكل غير منتظم، بينما ٣٣.٣٪ لا تستخدمها على الإطلاق. لا يوجد استخدام منتظم، مما يدل على وجود استغلال غير كافٍ. في القطاع الخاص المجاني، لا توجد بيانات توضح التباين، لكن ١٠٠٪ تشير إلى استخدام منتظم في معظم الصفوف، مما يعكس تكاملاً قوياً. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن الغالبية العظمى (٦٦.٧٪) تستخدم الأجهزة في معظم الصفوف، مع وجود ٨.٣٪ فقط تستخدمها نادراً أو لا تستخدمها أبداً.

في جبل لبنان الضواحي، يظهر الاستخدام في قطاع التعليم الرسمي أنه مجزأ: حيث تستخدم ٢٩.٤٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف، بينما ٢٣.٥٪ تستخدمها بشكل غير منتظم أو في بعض الصفوف. يتضح أن الاعتماد المنتظم يتطور، ولكنه غير متسق. في القطاع الخاص المجاني، هناك اعتماد مرتفع حيث تستخدم ٦٠٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف، على الرغم من أن ٢٠٪ تظهر استخداماً غير منتظم. وفي القطاع الخاص غير المجاني، يستخدم ٦٧.٤٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف، مما يدل على تكامل قوي مع استخدام غير منتظم محدود (٨.٧٪).

أما في جبل لبنان ما عدا الضواحي، فإن الاستخدام بشكل عام غير منتظم (٤٨.٧٪)، حيث يستخدم فقط ٢.٦٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف. هناك حاجة كبيرة للتحسين. في القطاع الخاص المجاني، هناك اعتماد ممتاز حيث تستخدم ٨٠٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، يستخدم أكثر من نصف الإجابات (٥٢.٦٪) الأجهزة في معظم الصفوف، على الرغم من أن ١٥.٨٪ تظهر استخداماً غير منتظم.

في الشمال، يتنوع الاستخدام حيث تستخدم ٣٠.٥٪ من الإجابات الأجهزة بشكل غير منتظم و ١٠.٢٪ فقط تستخدمها في معظم الصفوف. هناك حاجة للاستثمار في الاستخدام المتسق. بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، هناك اعتماد متوازن حيث تتوزع النسب بالتساوي عبر جميع مستويات الاستخدام بنسبة ٢٥٪. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن الاعتماد معتدل حيث يستخدم ٢٩.٠٪ الأجهزة في معظم الصفوف، ومع ذلك فإن ٢٢.٦٪ تستخدمها بشكل غير منتظم. وفي وكالة الأونروا، تستخدم نصف الإجابات (٥٠٪) الأجهزة في معظم الصفوف مما يدل على اعتماد محدود ولكن مع تقدم.

في البقاع، يعتبر الاستخدام منخفضاً ولكنه يتحسن حيث إن ٤٠٪ من الإجابات تستخدم الأجهزة بشكل غير منتظم و ١٠٪ فقط تستخدمها في معظم الصفوف. بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، يتوزع الاستخدام بالتساوي حيث يستخدم ٥٠٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف و ٥٠٪ لا تستخدمها على الإطلاق. وفي القطاع الخاص غير المجاني، هناك اعتماد قوي حيث يستخدم ٤٣.٨٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف ومع ذلك يبقى ٣١.٣٪ مستخدمين غير منتظمين.

أما في الجنوب، فإن الاستخدام مجزأ حيث إن ٢٦.٢٪ تستخدم الأجهزة نادراً و ١٤.٣٪ فقط تستخدمها في معظم الصفوف. هناك حاجة للتركيز على الاعتماد المنتظم. بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، هناك تباين كبير حيث يستخدم ٤٠٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف بينما ٤٠٪ نادراً ما تستخدمها. وفي القطاع الخاص غير المجاني، نصف الإجابات (٥٠٪) تستخدم الأجهزة في بعض الصفوف بينما ٣٣.٣٪ تستخدمها في معظم الصفوف.

في النبطية، يظهر الاستخدام أنه غير منتظم بشكل كبير (٣٧.٥٪) أو نادر (٢٥٪) دون وجود استخدام منتظم ملحوظ. أما بالنسبة للقطاع الخاص المجاني فهناك اعتماد قوي حيث يستخدم ٥٠٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف. وفي القطاع الخاص غير المجاني، يظهر الاستخدام الثابت حيث يستخدم ٣٦.٤٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف و ١٨.٢٪ بشكل غير منتظم.

في عكار، يعتبر الاستخدام منخفضاً حيث إن ٣٠.٨٪ لا تستخدم الأجهزة و٣٠.٨٪ تستخدمها في بعض الصفوف فقط بينما يستخدم فقط ٣.٨٪ منها في معظم الصفوف مما يدل على استغلال كبير غير كافٍ. بالنسبة للقطاع الخاص المجاني فهناك اعتماد معتدل حيث يستخدم ٦٦.٧٪ من الإجابات الأجهزة في بعض الصفوف. أما بالنسبة للقطاع الخاص غير المجاني فالاستخدام مجزأ حيث إن ٣٠.٨٪ من الإجابات تستخدم الأجهزة في بعض الصفوف و٣٠.٨٪ تستخدمها بشكل غير منتظم بينما يستخدم فقط ٧.٧٪ منها في معظم الصفوف.

في بعلبك الهرمل، يعتبر الاستخدام نادراً حيث إن ٤٤.٤٪ لا تستخدم الأجهزة و١٦.٧٪ فقط تستخدمها في معظم الصفوف مما يستدعي تدخلاً مركزاً مطلوباً لتحسين الوضع. بالنسبة للقطاع الخاص المجاني فإن نصف الإجابات (٥٠٪) تستخدم الأجهزة في معظم الصفوف بينما النصف الآخر لا يظهر أي استخدام للأجهزة الرقمية على الإطلاق. أما بالنسبة للقطاع الخاص غير المجاني فهناك اعتماد قوي حيث يستخدم ٥٤.٥٪ من الإجابات الأجهزة في معظم الصفوف ومع ذلك يبقى ٣٦.٤٪ منهم مستخدمين غير منتظمين.

استنتاجات عامة

تشير الاستنتاجات العامة إلى أن استخدام قطاع التعليم الرسمي غير منتظم إلى حد كبير عبر جميع المحافظات مع ظهور بعض التقدم في بيروت وجبل لبنان الضواحي والجنوب بينما تحتاج محافظات مثل عكار وبعلبك الهرمل إلى اهتمام عاجل لتحسين الوضع الحالي فيها.

تظهر مدارس القطاع الخاص المجاني عموماً معدلات اعتماد عالية خاصة في بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي والنبطية ومع ذلك تبقى هناك عدم اتساق ملحوظ خاصة في عكار والجنوب.

أما بالنسبة لمدارس القطاع الخاص غير المجاني فتظهر تكاملاً قوياً وخاصة في بيروت وجبل لبنان الضواحي والبقاع مما يستدعي التركيز على توحيد الاستخدام وتحسينه خاصة في مناطق مثل عكار والشمال.

تفتقر وكالة الأونروا إلى الاعتماد الكافي مع وجود نسبة تصل إلى ٥٠٪ من المستخدمين للأجهزة الرقمية فقط مما يستدعي استثماراً أكبر لتوسيع نطاق الاستخدام وتحسين البنية التحتية الرقمية فيها.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٧)

وفقاً للنتائج العامة، فإن ١١.٣٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية على الإطلاق، بينما ١١.٦٪ نادراً ما تستخدمها، و ٢٩.٠٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ١٨.٥٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ٢٩.٦٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف.

عند تحليل الاستخدام حسب قطاع التعليم، **في القطاع الرسمي**، ١١.٧٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ١٣.٥٪ نادراً ما تستخدمها، و ٣٥.٣٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ٢٠.٧٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ١٨.٨٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف. أما في القطاع الخاص المجاني، فإن ٨.٦٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ١٤.٤٪ نادراً ما تستخدمها، و ٣٤.٤٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ١٧.٢٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ٢٥.٤٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف. **في القطاع الخاص غير المجاني**، تشير البيانات إلى أن ١١.٣٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ٧.٧٪ نادراً ما تستخدمها، و ١٧.٣٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ١٥.٥٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ٤٨.١٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف. أما في مدارس الأونروا، فإن ١٦.٧٪ لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ١٦.٧٪ نادراً ما تستخدمها، و ٥٠.٠٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ١٦.٧٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ٠.٠٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف.

تحليل الاستخدام حسب المحافظات يظهر تفاوتاً ملحوظاً. **في محافظة بيروت**، ٨.٢٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ٥.٢٪ نادراً ما تستخدمها، و ٢٤.٧٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ١٦.٥٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ٤٥.٤٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف. في جبل لبنان (الضواحي)، ١٣.٩٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ٦.٢٪ نادراً ما تستخدمها، و ١٧.٠٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ١٥.٤٪ تستخدمها بانتظام في بعض

الصفوف، و ٤٧.٥٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن ٩.٧٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ٨.٦٪ نادرًا ما تستخدمها، و ٢٠.٦٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ٢٣.٤٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ٣٧.٧٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف.

في محافظة الشمال، ١٣.١٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ١٥.٥٪ نادرًا ما تستخدمها، و ٣١.٨٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ١٨.٢٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ٢١.٤٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف. في محافظة البقاع، ٤.٨٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ١٣.٣٪ نادرًا ما تستخدمها، و ٣٤.٦٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ١٤.٩٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ٣٢.٤٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف. أما في محافظة الجنوب، فإن ١٢.٤٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ١٤.٨٪ نادرًا ما تستخدمها، و ٢٩.٦٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ٢٢.٥٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ٢٠.٧٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف.

في محافظة النبطية، تشير البيانات إلى أن ٤.٢٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ٦.٦٪ نادرًا ما تستخدمها، و ٣٤.١٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ٢١.٠٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ٣٤.١٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف. في محافظة عكار، ١٧.١٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ١٥.١٪ نادرًا ما تستخدمها، و ٣٦.٧٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ١٧.١٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ١٣.٩٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف. أما في بعلبك-الهرمل، فإن ٨.٥٪ من الإجابات لا تستخدم الأجهزة التكنولوجية، و ١٤.٤٪ نادرًا ما تستخدمها، و ٣٥.٦٪ تستخدمها بدون وتيرة محددة، و ٢٢.٠٪ تستخدمها بانتظام في بعض الصفوف، و ١٩.٥٪ تستخدمها بانتظام في معظم الصفوف.

السؤال: هل يتم استخدام أي من التالي لدعم العملية التعليمية

البند الثالث: الكتاب الوطني الإلكتروني

الجواب الأول: المدير (سؤال رقم ٢٨)

قطاع التعليم الرسمي:

يُظهر قطاع التعليم الرسمي تنوعًا في استخدام الكتاب الوطني الإلكتروني بين الإجابات. في بيروت، ٥٠٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الإلكتروني على الإطلاق، بينما ٢٥٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. في الشمال، ٥٤.٣٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الإلكتروني، مع انخفاض ملحوظ في النسبة التي تستخدمه بانتظام. أما في البقاع، ٣٨.٥٪ من الإجابات لا تستخدمه، و ٧.٧٪ فقط تستخدمه بشكل منتظم.

قطاع التعليم الخاص المجاني:

قطاع التعليم الخاص المجاني يُظهر نسب استخدام متفاوتة للكتاب الإلكتروني. في بيروت، جميع الإجابات تستخدم الكتاب الإلكتروني بانتظام في معظم الصفوف. في الجنوب، يُلاحظ أن ١٠٠٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الإلكتروني، مما يشير إلى فجوة كبيرة في هذا القطاع.

قطاع التعليم الخاص غير المجاني:

في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، بيروت تُظهر أن ٦٦.٧٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الإلكتروني، بينما ١١.١٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. في الشمال، النسبة الأكبر (٦١.٥٪) لا تستخدم الكتاب، مع انخفاض في نسب الاستخدام المنتظم.

قطاع الأونروا:

في قطاع الأونروا، ٥٠٪ من الإجابات في الجنوب تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني بانتظام في بعض الصفوف، بينما باقي الإجابات تتوزع بين الاستخدام المتقطع وعدم الاستخدام.

حسب المحافظات:

بيروت تُظهر نسبة ٥٥.٦٪ من الإجابات التي لا تستخدم الكتاب الإلكتروني، بينما ١١.١٪ فقط من الإجابات تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. في جبل لبنان ضواحي، ٣٦.٧٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب، مع استخدام منتظم في ٢٠.٤٪ من الإجابات. أما الشمال، ٥٤.٥٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الإلكتروني، مما يعكس ضعفًا كبيرًا. في الجنوب، النسب متقاربة بين عدم الاستخدام والاستخدام المنتظم في بعض الصفوف، مع ٣٦٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الإلكتروني على الإطلاق.

استنتاجات:

١. بيروت ذكرت ضعف كبير في استخدام الكتاب الإلكتروني، رغم وجود نسبة صغيرة من الإجابات التي تستخدمه بانتظام.
٢. جبل لبنان ضواحي تُظهر تباينًا بين الإجابات في استخدام الكتاب الإلكتروني، مع نسب معتدلة من الاستخدام المنتظم.
٣. الشمال يعاني من فجوة كبيرة في استخدام الكتاب الإلكتروني، مع أغلب الإجابات لا تستخدمه إطلاقًا.
٤. الجنوب يُظهر تحديات واضحة، حيث توجد نسبة ملحوظة من الإجابات التي لا تستخدم الكتاب الإلكتروني.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢٠)

الوضع العام:

القطاع الرسمي:

تشير البيانات إلى أن (٣٨.٢٪) من الناظر أفادوا بعدم استخدام المعلمين للكتاب الوطني الإلكتروني على الإطلاق، في حين أن (٢٤٪) يستخدمونه نادرًا. كما يستخدمه (١٧.٥٪) دون وتيرة محددة، و(١٥.٢٪) في بعض الصفوف، بينما يعتمد عليه (٥.١٪) فقط بشكل منتظم في معظم الصفوف.

التعليم الخاص المجاني:

أفاد (٤٨.٤٪) من الناظر باستخدام الكتاب الإلكتروني بشكل منتظم، في حين أن (٦.٥٪) يستخدمونه نادرًا. ويعتمد (١٦.١٪) على الكتاب دون وتيرة محددة، و(١٢.٩٪) في بعض الصفوف، بينما أكد (١٦.١٪) استخدامه بانتظام في معظم الصفوف.

التعليم الخاص غير المجاني:

تشير البيانات إلى أن (٣٨.٥٪) من الناظر أكدوا عدم استخدام الكتاب الإلكتروني، بينما (١٦.٢٪) يستخدمونه نادرًا. و(١٣.٧٪) يستخدمونه دون وتيرة محددة، و(١٦.٢٪) في بعض الصفوف، في حين أن (١٥.٤٪) يعتمدونه في معظم الصفوف.

الأونروا:

لم يتم ذكر تفاصيل مباشرة حول قطاع الأونروا، إلا أن الاتجاهات العامة تعكس تباينًا مشابهًا لما هو عليه في القطاعات الأخرى.

حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي:

بيروت: (٣٦.٤٪) لا يستخدمون الكتاب الإلكتروني، و(٣٦.٤٪) يستخدمونه نادرًا.

جبل لبنان (الضواحي): (٣٥.٣٪) لا يستخدمونه و(١١.٨٪) يستخدمونه نادرًا.

الشمال: (٥٠٪) لا يستخدمون الكتاب.

البقاع: (٢٢.٢٪) لا يستخدمونه و(٢٧.٨٪) نادرًا.

التعليم الخاص المجاني:

بيروت: (١٠٠٪) يستخدمونه دون وتيرة محددة.

الشمال: (٨٠٪) لا يستخدمونه.

الجنوب: (٥٠٪) لا يستخدمونه و(٥٠٪) يعتمدونه في معظم الصفوف.

التعليم الخاص غير المجاني:

بيروت: (٢٢.٢٪) لا يستخدمونه و(٣٣.٣٪) يعتمدونه في بعض الصفوف.
جبل لبنان: (٣١.٣٪) لا يستخدمونه و(١٢.٥٪) يستخدمونه بانتظام.
الشمال: (٣٨.٩٪) لا يستخدمونه و(١٦.٧٪) في معظم الصفوف.

استنتاج:

يعاني القطاع الرسمي من ضعف كبير في استخدام الكتاب الإلكتروني مقارنة بالقطاع الخاص غير المجاني. تُظهر مناطق الشمال والبقاع وعكار وبعلبك معدلات مرتفعة من عدم استخدام الكتاب، في حين يسجل الجنوب والنبطية نسب استخدام أعلى.

يبرز التعليم الخاص المجاني بمعدلات استخدام مرتفعة في بيروت وجبل لبنان، بينما تسجل المناطق الشمالية نسباً أقل.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ١٩)

في بيروت، يُظهر قطاع التعليم الرسمي أن ٢٢.٢٪ من المعلمين لا يستخدمون الكتاب الإلكتروني على الإطلاق، و٢٢.٢٪ يستخدمونه نادراً، و٣٣.٣٪ يستخدمونه ولكن دون تكرار محدد. بينما ٢٢.٢٪ يستخدمونه بانتظام في معظم الصفوف. هناك توزيع نسبي معتدل للاستخدام. في القطاع الخاص المجاني، جميع المعلمين في الإجابات الخاصة (المدارس المجانية) في بيروت يستخدمون الكتاب، حيث أبلغ ١٠٠٪ عن استخدامه. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٣.٣٪ لا يستخدمون الكتاب أبداً، و١٦.٧٪ يستخدمونه نادراً، و٢٥٪ يستخدمونه بانتظام في معظم الصفوف.

في جبل لبنان الضواحي، يُظهر قطاع التعليم الرسمي أن ١٧.٦٪ من المعلمين لا يستخدمون الكتاب على الإطلاق، و٢٩.٤٪ يستخدمونه نادراً، و٢٩.٤٪ يستخدمونه أحياناً، بينما ٢٣.٥٪ يستخدمونه بانتظام في بعض الصفوف. يعتبر اعتماد الكتاب معتدلاً ولكنه أقل اتساقاً مقارنةً ببيروت. في القطاع الخاص المجاني، تستخدم ٤٠٪ من الإجابات الكتاب نادراً، بينما ٦٠٪ تستخدمه بانتظام في معظم الصفوف. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٠.٤٪ لا يستخدمون الكتاب، بينما ٢٦.١٪ يستخدمونه بانتظام في معظم الصفوف.

في جبل لبنان ما عدا الضواحي، يظهر أن ٢٣.١٪ لا يستخدمون الكتاب، و١٧.٩٪ يستخدمونه نادراً، و٣٥.٩٪ يستخدمونه أحياناً، بينما فقط ٧.٧٪ يستخدمونه بانتظام في معظم الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، ٢٠٪ لا يستخدمون الكتاب على الإطلاق، بينما ٤٠٪ يستخدمونه بانتظام. وفي القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٢١.١٪ لا يستخدمون الكتاب و٣١.٦٪ يستخدمونه أحياناً، بينما ٥.٣٪ فقط يستخدمونه بانتظام.

في الشمال، يظهر الاستخدام بشكل واضح حيث إن ٣٥.٦٪ لا يستخدمون الكتاب و١٥.٣٪ يستخدمونه نادراً و٢٠.٣٪ يستخدمونه أحياناً. بينما ١٨.٦٪ تستخدمه بانتظام في بعض الصفوف و١٠.٢٪ تستخدمه بانتظام في معظم الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، ٧٥٪ من المعلمين لا يستخدمون الكتاب بينما ٢٥٪ يستخدمونه بانتظام. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن نسبة كبيرة (٥١.٦٪) لا تستخدمه بينما ١٩.٤٪ تستخدمه أحياناً. وفي وكالة الأونروا، تستخدم ٥٠٪ من المعلمين الكتاب بانتظام في معظم الصفوف بينما تستخدم النسبة المتبقية (٥٠٪) الكتاب أحياناً.

في البقاع، يُظهر قطاع التعليم الرسمي أن ٢٠٪ من المعلمين لا يستخدمون الكتاب على الإطلاق و٢٠٪ يستخدمونه نادراً و٣٠٪ يستخدمونه أحياناً بينما ١٥٪ منهم يستخدمونه بانتظام في بعض الصفوف و١٥٪ آخرين يستخدمونه بانتظام في معظم الصفوف. بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، فإن ٥٠٪ من المعلمين لا يستخدمون الكتاب نادراً بينما ٥٠٪ الآخرون يستخدمونه بانتظام. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣١.٣٪ لا تستخدمه بينما تستخدمه ٢٥٪.

في الجنوب، تظهر البيانات أن ٣٣.٣٪ من المعلمين لا يستخدمون الكتاب و١١.٩٪ منهم يستخدمونه نادراً و٢٦.٢٪ منهم يستخدمونه أحياناً بينما تستخدمه ٢١.٤٪ بانتظام في بعض الصفوف فقط و٧.١٪ منهم تستخدمه بانتظام في معظم الصفوف. بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، فإن ٢٠٪ من المعلمين لا يستخدمون الكتاب نادراً و٤٠٪ منهم يستخدمونه أحياناً بينما تستخدمه ٢٠٪ بانتظام في معظم الصفوف.

في النبطية، يُظهر الاستخدام أن ٣٧.٥٪ من المعلمين لا يستخدمون الكتاب و١٨.٨٪ منهم يستخدمونه نادراً بينما تستخدمه ٣٧.٥٪ أحياناً فقط. أما بالنسبة للقطاع الخاص المجاني فهناك اعتماد قوي حيث إن ٥٠٪ من المعلمين يستخدمون الكتاب بانتظام في معظم الصفوف بينما ٥٠٪ الأخرى تستخدمه أحياناً.

في عكار، تعتبر نسبة الاستخدام منخفضة حيث إن ٤٦.٢٪ من المعلمين لا يستخدمون الكتاب و٢٣.١٪ منهم يستخدمونه نادراً و١١.٥٪ منهم يستخدمونه أحياناً بينما تستخدمه فقط ١٩.٢٪ بانتظام في بعض الصفوف.

أما بالنسبة لـ بعلبك الهرمل، فإن الاستخدام نادر حيث إن ٤٤.٤٪ من المعلمين لا يستخدمون الكتاب بينما يستخدمه فقط ١٦.٧٪ منهم نادراً، ويستخدمه أيضاً ١٦.٧٪ أحياناً، ويستخدمه فقط ١١٪ بشكل منتظم.

استنتاجات:

تظهر المحافظات الجنوبية والشمالية (الجنوب والشمال والنبطية وعكار) نسبة أعلى من المعلمين الذين لا يستخدمون الكتاب الإلكتروني على الإطلاق مع وجود جزء كبير من الإجابات التي تبلغ عن استخدام ضئيل أو غير منتظم عبر القطاعات المختلفة. تظهر بيروت نمط استخدام متوازن مع نسبة معتدلة من المعلمين الذين يقومون باستخدام الكتاب الإلكتروني بشكل منتظم خاصة في القطاع الخاص.

تظهر الإجابات الخاصة المدارس المجانية معدلات اعتماد أعلى حيث إن معظم المعلمين يقومون باستخدام الكتاب بشكل منتظم خاصة في بيروت وجبل لبنان.

تظهر الإجابات الرسمية نمط استخدام أكثر تنوعاً مع وجود بعض المحافظات التي تصل فيها نسبة عدم استخدام الكتاب إلى ما يقرب من ٥٠٪ (عكار وبعلبك الهرمل) بينما تظهر مناطق أخرى اعتماداً أكثر اتساقاً (مثل بيروت وجبل لبنان الضواحي).

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٨)

تشير النتائج العامة إلى أن ٣٢.٠٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني على الإطلاق، و١٥.٠٪ نادراً ما تستخدمه، و٢٤.١٪ تستخدمه بدون وتيرة محددة، و١٣.٨٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و١٥.٠٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف.

بالنسبة لتحليل الاستخدام حسب قطاع التعليم، في القطاع الرسمي، ٢٦.٦٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و١٦.٢٪ نادراً ما تستخدمه، و٢٨.٢٪ تستخدمه بدون وتيرة محددة، و١٥.٠٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و١٣.٩٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. في القطاع الخاص المجاني، ٤٢.٦٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و١٥.٣٪ نادراً ما تستخدمه، و٢٢.٠٪ تستخدمه بدون وتيرة محددة، و١٢.٩٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و٧.٢٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. أما القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٧.٠٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و١٢.٨٪ نادراً ما تستخدمه، و١٨.٧٪ تستخدمه بدون وتيرة محددة، و١٢.٢٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و١٩.٣٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. في مدارس الأونروا، تشير البيانات إلى أن ٣٣.٣٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و٢٥.٠٪ نادراً ما تستخدمه، و١٦.٧٪ تستخدمه بدون وتيرة محددة، و١٦.٧٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و٨.٣٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. تحليل الاستخدام حسب المحافظات يُظهر تبايناً ملحوظاً. في محافظة بيروت، ٣٤.٠٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و١٣.٤٪ نادراً ما تستخدمه، و١٦.٥٪ تستخدمه بدون وتيرة محددة، و١٨.٦٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و١٧.٥٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. في جبل لبنان (الضواحي)، ٢٩.٦٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و٨.٦٪ نادراً ما تستخدمه، و٢٣.١٪ تستخدمه بدون وتيرة محددة، و١١.٤٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و٢٧.٢٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٢٨.٠٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و١٤.٣٪ نادراً ما تستخدمه، و٢٣.٤٪ تستخدمه بدون وتيرة محددة، و١٨.٩٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و١٥.٤٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف.

في محافظة الشمال، ٣٦.٢٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و ١٨.٤٪ نادرًا ما تستخدمه، و ٢٤.٣٪ تستخدمه بدون وثيرة محددة، و ١١.٤٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و ٩.٧٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. في محافظة البقاع، ٢٥.٠٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و ١٧.٦٪ نادرًا ما تستخدمه، و ٢٥.٥٪ تستخدمه بدون وثيرة محددة، و ١٦.٥٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و ١٥.٤٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. في محافظة الجنوب، ٣٠.٨٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و ١٧.٢٪ نادرًا ما تستخدمه، و ٢٤.٩٪ تستخدمه بدون وثيرة محددة، و ١٢.٤٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و ١٤.٨٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف.

في محافظة النبطية، ٢٥.١٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و ١٥.٠٪ نادرًا ما تستخدمه، و ٢٦.٣٪ تستخدمه بدون وثيرة محددة، و ١٧.٤٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و ١٦.٢٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. أما في محافظة عكار، فإن ٤٣.٨٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و ١٤.٣٪ نادرًا ما تستخدمه، و ٢٢.٧٪ تستخدمه بدون وثيرة محددة، و ١١.٦٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و ٧.٦٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف. في بعلبك-الهرمل، ٢٦.٣٪ من الإجابات لا تستخدم الكتاب الوطني الإلكتروني، و ١٦.٩٪ نادرًا ما تستخدمه، و ٣٠.٥٪ تستخدمه بدون وثيرة محددة، و ١٥.٣٪ تستخدمه بشكل منتظم في بعض الصفوف، و ١١.٠٪ تستخدمه بشكل منتظم في معظم الصفوف.

السؤال كيف تصف كل من التالي لدعم العملية التعليمية
البند الأول: مدى إتقان معظم المعلمين للمهارات التكنولوجية
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٩)
بالنسبة لقطاع التعليم الرسمي، النسب توضح أن ٣.٤٪ من المعلمين يعتبرون غير مناسبين على الإطلاق، ٤١.٥٪ بحاجة إلى تطوير، ٣٢.٧٪ في مستوى مقبول، ١٧.٠٪ جيد، و ٥.٤٪ جيد جدًا. في قطاع التعليم الخاص المجاني، النسب تتفاوت، حيث ٣.٣٪ غير مناسبين على الإطلاق، ٢٣.٣٪ بحاجة إلى تطوير، ٢٠.٠٪ مقبول، ٣٦.٧٪ جيد، و ١٦.٧٪ جيد جدًا. أما قطاع التعليم الخاص غير المجاني، فإن ٦.١٪ غير مناسبين على الإطلاق، ١٥.٣٪ بحاجة إلى تطوير، ٤٣.٩٪ مقبول، ٣٤.٧٪ جيد، و ٠٪ جيد جدًا. في قطاع الأونروا، التقييمات تبين أن ٠٪ غير مناسبين على الإطلاق، ٢٥.٠٪ بحاجة إلى تطوير، ٢٥.٠٪ مقبول، ٥٠.٠٪ جيد، و ٠٪ جيد جدًا. في المجموع الكلي لجميع القطاعات، ٢.٢٪ من المعلمين غير مناسبين على الإطلاق، ٢٦.٩٪ بحاجة إلى تطوير، ٢٤.٧٪ مقبول، ٢٩.٠٪ جيد، و ١٧.٢٪ جيد جدًا. عند مقارنة القطاعات التعليمية، يظهر أن قطاع التعليم الرسمي يعاني من تفاوت كبير في المهارات التكنولوجية، مع تحديات بارزة في الشمال وعكار. أما قطاع التعليم الخاص المجاني فيظهر أداءً متوازنًا نسبيًا مع تفوق في الجنوب. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُعتبر الأفضل أداءً، خاصة في بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي. قطاع الأونروا يحتاج إلى تحسينات ولكنه يقدم إشارات إيجابية، خصوصًا في الجنوب. على مستوى المحافظات، تُظهر بيروت أن ٥٠٪ من الإجابات ترى أن مستوى الإتيقان "مقبول"، و ٢٥٪ تصفه بأنه "جيد". في جبل لبنان (ضواحي)، النسب تشير إلى أن ٣٦.٤٪ بحاجة إلى تطوير و ٣٦.٤٪ بمستوى جيد. الشمال يعاني من نقص كبير، حيث ٦٠٪ يرون أن المهارات بحاجة إلى تطوير. في الجنوب، الأداء ملحوظ، حيث ٢٠٪ يعتبرون المستوى "جيد جدًا" و ٢٦.٧٪ "جيد". في عكار، ٥٠٪ بحاجة إلى تطوير و ٤٥٪ بمستوى مقبول. الاستنتاجات: ١. قطاع التعليم الرسمي يتطلب جهودًا كبيرة لتطوير المهارات التكنولوجية، خصوصًا في الشمال وعكار.

٢. قطاع التعليم الخاص المجاني يحقق تقدماً في الجنوب، ولكنه بحاجة لتحسينات في مناطق أخرى.
٣. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يتمتع بأداء متميز، خصوصاً في بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي.
٤. الأونروا بحاجة إلى تحسينات، مع بعض المؤشرات الإيجابية في الجنوب.
٥. على صعيد المحافظات، هناك حاجة واضحة لتدريبات مكثفة في الشمال وعكار، بينما الجنوب يُظهر مستوى متقدماً نسبياً. بيروت وجبل لبنان الضواحي بحاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين المهارات التكنولوجية لدى المعلمين.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢١)

الوضع العام:

القطاع الرسمي:

يعاني القطاع الرسمي من ضعف ملحوظ في الكفاءة التكنولوجية، حيث ٣٢.٧٪ من الناظر أفادوا أن المعلمين بحاجة إلى تطوير، و٣١.٣٪ في فئة "مقبول". في المقابل، نسبة "جيد جداً" منخفضة (٤.٦٪)، مما يشير إلى تحديات في تدريب المعلمين. أبرز المناطق التي تعاني هي الشمال وبلدك الهرمل وعكار.

القطاع الخاص المجاني:

يُظهر القطاع المجاني أداءً جيداً بشكل عام حيث بلغت نسبة الناظر الذين يجدون أن إتقان التكنولوجيا جيد هي (٦٤.٥٪) و(١٩.٤٪) يجدونها جيدة جداً، في حين أن نسبة (٣.٢٪) تجده غير مناسب على الإطلاق. وقد تفاوتت النسب بين المحافظات، في بيروت، يقيم ١٠٠٪ من الناظر أن المعلمين كفأتهم بـ "جيد جداً"، والنبطية وعكار وبلدك ١٠٠٪ جيد بينما في جبل لبنان الجنوب، هناك توازن نسبي بين فئات التقييم. يشير ذلك إلى استقرار نسبي مع تفاوت بسيط بين المناطق.

القطاع الخاص غير المجاني:

هذا القطاع هو الأفضل أداءً، حيث أفاد (٣٧.٦٪) من الناظر أن إتقان المعلمين للمهارات التكنولوجية بأنه "جيد جداً"، (٤١.٩٪) أفادوا أنه جيد. في المقابل، (١٣.٧٪) اعتبروه "مقبولاً"، ونسبة (٦.٨٪) فقط أفادوا بأن المعلمين بحاجة إلى تطوير.

الأونروا:

تظهر الكفاءة التكنولوجية في الأونروا تفاوتاً في النسب، حيث يتم تصنيف ٣٣.٣٪ في فئة "مقبول"، و٦٦.٧٪ في فئة "جيد". يدل ذلك على استقرار تدريبي.

حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي

في بيروت، يُلاحظ أن (١٨.٢٪) من المعلمين بحاجة إلى تطوير مهاراتهم التكنولوجية، بينما (٣٦.٤٪) يعتبرون أن كفأتهم التكنولوجية "مقبولة". أما نسبة المعلمين الذين يظهرون مستوى "جيد جداً"، فهي (٩.١٪) فقط، ما يدل على فجوة واضحة في الكفاءة التكنولوجية في المدينة. في جبل لبنان ضواحي، هناك نسبة كبيرة من المعلمين، تصل إلى (٢٩.٤٪)، بحاجة إلى تطوير مهاراتهم التكنولوجية، في حين أن (٣٥.٣٪) يصنف الناظر مهارات المعلمين ضمن فئة "مقبول". أما نسبة الذين يظهرون مستوى "جيد جداً"، فهي (١١.٨٪) فقط، مما يعكس الحاجة إلى مزيد من التدريب والتحسين في هذه المنطقة.

في الشمال والبقاع، يبرز الشمال كأكثر المناطق حاجة إلى تطوير مهارات المعلمين التكنولوجية، حيث تبلغ نسبة الذين يحتاجون إلى تطوير (٤٧.٤٪)، بينما (٣١.٦٪) يعتبر الناظر كفأتهم "مقبولة". أما في البقاع، فإن (٤٤.٤٪) من المعلمين بحاجة إلى تطوير مهاراتهم، بينما (٥٠٪) يعتبرون مستوى مهاراتهم "مقبولاً"، مما يشير إلى تحسن نسبي مقارنة بالشمال. وأخيراً، في بلدك الهرمل، تعد هذه المنطقة الأكثر تضرراً، حيث تبلغ نسبة المعلمين الذين يحتاجون إلى تطوير مهاراتهم التكنولوجية (٤١.٢٪)، مع نسب منخفضة جداً في تصنيفي "جيد" و"جيد جداً".

التعليم الخاص المجاني

في بيروت، جميع الناظر يقيمون كفاءة المعلمين التكنولوجية بـ "جيد جداً". في جبل لبنان ضواحي، الكفاءة التكنولوجية موزعة بالتساوي بين المعلمين، حيث يعتقد (٢٠٪) من الناظر أن مهارات المعلمين غير مناسبة، بينما يُقيم (٦٠٪) منهم كفاءة المعلمين

على أنها جيدة، في حين أن (٢٠٪) آخرين يقيمون مهاراتهم بـ"جيد جدًا". في الجنوب، تراوحت النسب بين "مقبول" و"جيد جدًا"، حيث تم توزيع النسب مناصفة بنسبة (٥٠٪) لكل فئة. أما في النبطية وعكار وبعبك الهرمل، فكل النظار أفادوا أن المعلمين في هذه المناطق (١٠٠٪) في فئة "جيد"، مما يعكس كفاءة عالية أو على الأقل تقييمًا ذاتيًا إيجابيًا للغاية من جانب المعلمين في هذه المناطق.

التعليم الخاص غير المجاني

في بيروت، تشير بيانات النظار حول اتقان المعلمين للتكنولوجيا إلى توازنًا نسبيًا، حيث يحتاج (٢٢.٢٪) من المعلمين إلى تطوير مهاراتهم، بينما يُصنف (٤٤.٤٪) ضمن فئة "مقبول" و(٣٣.٣٪) ضمن فئة "جيد جدًا". في جبل لبنان ضواحي، تُعتبر الكفاءة التكنولوجية "جيدة جدًا" بالنسبة لـ(٤٣.٨٪) من المعلمين، وهي النسبة الأعلى بين جميع المناطق. أما في الشمال، فتظهر نسب مرتفعة للمعلمين الذين يحتاجون إلى تطوير حيث تبلغ (١١.١٪) مقارنة بالبقاع. في الجنوب، تعتبر الكفاءة "جيدة جدًا" بالنسبة لـ(٧١.٤٪) من المعلمين، وهي النسبة الأعلى بين المناطق. أما في النبطية، فيظهر تقييم إيجابي جدًا حيث يحصل (٨٠٪) من المعلمين على تقييم "جيد" و(٢٠٪) على تقييم "جيد جدًا". أما في عكار، فنسبة (٣٣.٣٪) من النظار أفادوا ان المعلمين بحاجة إلى تطوير.

الأونروا

تظهر الكفاءة التكنولوجية في الأونروا تفاوتًا في النسب، حيث يتم تصنيف ١٠٠٪ في فئة "مقبول"، و ١٠٠٪ في فئة "جيد". يدل ذلك على استقرار تدريبي.

استنتاج:

يظهر من المقارنة بين القطاعات التعليمية المختلفة تفاوتًا كبيرًا في مستويات الكفاءة التكنولوجية، حيث يبرز القطاع الخاص غير المجاني كأعلى القطاعات أداءً. في هذا القطاع، أفاد ٣٧.٦٪ من النظار بأن كفاءة المعلمين تتدرج ضمن فئة "جيد جدًا"، وهو ما يعكس مستوى متقدمًا نسبيًا مقارنة بالقطاعات الأخرى. في المقابل، سجل القطاع الرسمي مستويات منخفضة من الكفاءة التكنولوجية، حيث ذكر ٣٢.٧٪ من النظار أن المعلمين بحاجة إلى تطوير مهاراتهم، و ٣١.٣٪ يصنفونهم ضمن فئة "مقبول"، مما يشير إلى تحديات كبيرة في تدريب المعلمين داخل هذا القطاع.

أما في القطاع الخاص المجاني، فقد أظهرت البيانات تحسنًا نسبيًا في أداء المعلمين في بعض المناطق، حيث كانت نسب التقييم "جيد جدًا" مرتفعة، خاصة في بيروت، بينما كانت الكفاءة التكنولوجية موزعة بشكل أكثر تنوعًا في مناطق أخرى مثل جبل لبنان ضواحي والجنوب. بينما كان هناك استقرار نسبي في الأونروا، حيث تم تصنيف المعلمين بين فئتي "مقبول" و"جيد"، مما يدل على مستوى تدريبي مستقر، إلا أنه لم يظهر الأداء العالي مثل القطاع الخاص غير المجاني.

وفيما يتعلق بالمناطق، تبرز بعض المناطق مثل الشمال وبعبك الهرمل وعكار كأكثر المناطق التي تحتاج إلى تطوير مهارات المعلمين التكنولوجية في القطاع الرسمي. أما في القطاع الخاص المجاني، فقد كانت التقييمات أكثر إيجابية في معظم المناطق، خاصة في النبطية وعكار وبعبك، حيث أظهرت البيانات أن ١٠٠٪ من النظار يقيمون المعلمين بـ"جيد" في هذه المناطق. بالمجمل، يعكس القطاع الخاص غير المجاني أدنى نسبة للمعلمين الذين يحتاجون إلى تطوير مهاراتهم، مع تباين ملحوظ بين المحافظات، بينما يعاني القطاع الرسمي من ضعف واضح في الكفاءة التكنولوجية، مما يتطلب مزيدًا من التركيز على تدريب المعلمين وتحسين مهاراتهم في هذا المجال.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٠)

في بيروت، تصف غالبية المنسقين (٥٥.٦٪) مهارات المعلمين التكنولوجية بأنها "مقبولة". بينما يعتبر ٣٣.٣٪ مهاراتهم "جيدة"، و ١١.١٪ فقط يرون أن مهاراتهم "تحتاج إلى تطوير". لا يوجد معلمون يصفون المهارات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق" أو "جيدة جدًا". في القطاع الخاص المجاني، يقيم ١٠٠٪ من المنسقين مهارات لمعلمين بأنها "جيدة" أو "جيدة جدًا"، دون اختيار أي فئة أدنى. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن توزيع التقييمات متنوع نسبيًا، حيث يقيم ٥٨.٣٪ من المنسقين المهارات

بأنها "مقبولة"، بينما يعتبر ٢٥٪ مهاراتهم "جيدة"، و٨.٣٪ يشعرون أن المهارات "تحتاج إلى تطوير"، و٨.٣٪ يقيمونها بأنها "غير مناسبة على الإطلاق".

في جبل لبنان الضواحي، يقيم ٤٧.١٪ من المنسقين مهارات المعلمين بأنها "جيدة"، بينما يقيم ٤١.٢٪ منها بأنها "مقبولة"، و١١.٨٪ فقط يشعرون أن المهارات "تحتاج إلى تطوير". في القطاع الخاص المجاني، يقيم ٤٠٪ من المنسقين مهارات المعلمين بأنها "جيدة"، و٤٠٪ أخرى تعتبرها "جيدة جدًا"، مما يدل على مستوى عالٍ نسبيًا من الكفاءة. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن نسبة كبيرة (٦٥.٢٪) تقيم مهارات المعلمين بأنها "مقبولة"، مع ٢٣.٩٪ تعتبرها "جيدة".

في جبل لبنان ما عدا الضواحي، يعتبر ٣٨.٥٪ من المنسقين أن مهارات المعلمين "تحتاج إلى تطوير"، بينما يقيم ٣٠.٨٪ منها بأنها "مقبولة"، و٢٨.٢٪ تعتبرها "جيدة". في القطاع الخاص المجاني، يقيم ٤٠٪ من المعلمين مهارات المعلمين بأنها "مقبولة"، و٦٠٪ تعتبرها "جيدة"، مما يظهر اتجاهًا إيجابيًا في كفاءة المهارات. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن المهارات تُعتبر "مقبولة" (٣٦.٨٪) أو "جيدة" (٣٦.٨٪) بالنسبة لغالبية المنسقين.

في الشمال، يشعر ٥٢.٥٪ من المنسقين أن مهارات المعلمين "تحتاج إلى تطوير"، بينما يقيم ٢٥.٤٪ منها بأنها "مقبولة"، و١٦.٩٪ تعتبرها "جيدة". فقط ٣.٤٪ يشعرون أن مهاراتهم "غير مناسبة على الإطلاق". في القطاع الخاص المجاني، يقيم ٢٥٪ من المنسقين مهارات المعلمين بأنها "مقبولة"، بينما يقيم ٥٠٪ منها بأنها "جيدة". أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٤١.٩٪ يعتبرون مهارات المعلمين "جيدة"، بينما يقيم ٢٩٪ منها بأنها "مقبولة".

في البقاع، يُظهر عدد كبير من المنسقين (٤٥٪) أنهم يقيمون مهارات المعلمين بأنها "مقبولة"، و٣٥٪ يعتبرونها "تحتاج إلى تطوير"، بينما يقيم ٢٠٪ منهم مهاراتهم بأنها "جيدة". في القطاع الخاص المجاني، يُظهر جميع المنسقين (١٠٠٪) أنهم يقيمون مهارات المعلمين التكنولوجية بأنها "جيدة". أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٥٦.٣٪ يقيمون المهارات بأنها "جيدة"، مع اعتبار ١٨.٨٪ منها أنها "مقبولة".

في الجنوب، يقيم معظم المنسقين (٥٢.٤٪) مهارات المعلمين التكنولوجية بأنها "تحتاج إلى تطوير"، و٢٦.٢٪ يعتبرونها "مقبولة". بينما تقيم نسبة أقل (١٦.٧٪) المهارات بأنها "جيدة"، و٤.٨٪ تعتبرها "جيدة جدًا". في القطاع الخاص المجاني، يُظهر ٦٠٪ أنهم يقيمون المهارات بأنها "جيدة"، مع اختيار ٢٠٪ لكل من فئتي "تحتاج إلى تطوير" و"مقبولة". أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٥٠٪ من المنسقين يقيمون المهارات بأنها "جيدة"، بينما يقيم ٣٣.٣٪ منها أنها "مقبولة".

في النبطية، يُظهر ٤٣.٨٪ من المنسقين أنهم يقيمون مهارات المعلمين بأنها "تحتاج إلى تطوير"، مع تقييم ٢٥٪ منها بأنها "مقبولة" و٦.٣٪ فقط تعتبرها "جيدة". في القطاع الخاص المجاني، يُظهر نصف المنسقين (٥٠٪) أنهم يقيمون المهارات بأنها "جيدة"، ونصف الآخر يعتبرها "جيدة جدًا". أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٦٣.٦٪ من المنسقين يقيمون المهارات بأنها "تحتاج إلى تطوير"، مع تقييم ٢٧.٣٪ منها أنها "جيدة".

في عكار، يشعر ٥٣.٨٪ من المنسقين أن مهارات المعلمين "تحتاج إلى تطوير"، بينما يقيم ٣٠.٨٪ منها بأنها "مقبولة" و١١.٥٪ تعتبرها "جيدة". في القطاع الخاص المجاني، يُظهر ٦٦.٧٪ أنهم يقيمون المهارات بأنها "جيدة"، و٣٣.٣٪ يعتبرونها "جيدة جدًا". أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٣٨.٥٪ يقيمون المهارات بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما تقيم ٣٠.٨٪ منها أنها "تحتاج إلى تطوير".

في بعلبك الهرمل، يُظهر عدد كبير (٤٤.٤٪) أنهم يقيمون المهارات بأنها "تحتاج إلى تطوير"، مع تقييم ١٦.٧٪ لها كـ "مقبولة"، و١١.١٪ كـ "جيدة". في القطاع الخاص المجاني، يُظهر نصف المنسقين (٥٠٪) أنهم يقيمون المهارات كـ "جيدة"، والنصف الآخر كـ "جيدة جدًا". أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن ٦٣.٦٪ يقيمون المهارات كـ "مقبولة"، و٢٧.٣٪ كـ "جيدة".

استنتاجات عامة:

تشير الإجابات الرسمية إلى وجود فجوة كبيرة في الكفاءة التكنولوجية حيث يشعر العديد من المعلمين في المناطق الريفية والمحرومة بأن مهاراتهم تحتاج إلى تطوير (خصوصًا في الشمال والجنوب وعكار). وهذا أقل شيوعًا في المدن مثل بيروت وجبل لبنان.

تشير الإجابات الخاصة المدارس المجانية إلى أن المعلمين فيها عموماً يبلغون عن كفاءة عالية في المهارات التكنولوجية حيث يقوم العديد منهم بتقييم مهاراتهم كـ "جيدة" أو "جيدة جداً".

أما بالنسبة للمدارس الخاصة غير المدارس المجانية، فإن المعلمين يظهرون مجموعة واسعة من مستويات الكفاءة ولكن هناك نسبة كبيرة تقيم مهاراتها كـ "جيدة" أو "مقبولة".

تشير بيانات وكالة الأونروا أيضاً إلى أن كل من الشمال ومجموع البيانات لوكالة الأونروا تظهر توزيعاً متساوياً حيث يقوم ٥٠ % بتقييم مهاراتهم كـ "جيدة" والنسبة المتبقية كـ "جيدة جداً"، مما يدل على مستوى جيد من الكفاءة التكنولوجية بين المعلمين في هذا القطاع.

- بيروت وجبل لبنان ضواحي يظهران مستوى جيد في إتقان المهارات التكنولوجية لدى المعلمين.
- الشمال والبقاع يظهران معدلات أقل في إتقان المهارات التكنولوجية، مع توزيع متنوع في التقييمات.
- الجنوب والنبطية يظهران تقديرات مختلطة بين "جيد" و"مقبول" للمهارات التكنولوجية.

الجواب الرابع: المعلم (سؤال رقم ١٩)

على المستوى العام، ٣١.٥% من المعلمين تم وصف إتقانهم للمهارات التكنولوجية بأنه "جيد"، ٢٥.٢% وصف بـ"مقبول"، ٢١.٧% بحاجة إلى تطوير، ١٩.٨% "جيد جداً"، و ١.٧% "غير مناسب على الإطلاق".

بالنسبة لتحليل المهارات حسب قطاع التعليم، في القطاع الرسمي ٣١.٠% من المعلمين بحاجة إلى تطوير، ٣٢.٩% تم وصفهم بـ"مقبولين"، ٢٦.١% "جيدين"، ٧.٠% "جيد جداً"، و ٣.٠% "غير مناسبين على الإطلاق". أما في القطاع الخاص المجاني، ٢٠.٦% بحاجة إلى تطوير، ١٨.٢% "مقبولون"، ٣٥.٤% "جيدون"، و ٢٥.٨% "جيدون جداً". وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٧.٨% بحاجة إلى تطوير، ١٥.٥% "مقبولون"، ٣٨.٣% "جيدون"، و ٣٨.٠% "جيدون جداً". في قطاع الأونروا، ٢٥.٠% بحاجة إلى تطوير، ٢٥.٠% "مقبولون"، و ٥٠.٠% "جيدون".

عند تحليل المهارات بحسب المحافظات، في بيروت ١٥.٥% بحاجة إلى تطوير، ٢١.٦% "مقبولون"، ٥٠.٥% "جيدون"، و ١٢.٤% "جيدون جداً". في جبل لبنان (الضواحي)، ١١.٧% بحاجة إلى تطوير، ١٣.٩% "مقبولون"، ٣٤.٦% "جيدون"، و ٣٩.٥% "جيدون جداً". أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ١٤.٣% بحاجة إلى تطوير، ٢٠.٠% "مقبولون"، ٣٧.١% "جيدون"، و ٢٧.٤% "جيدون جداً".

في محافظة الشمال، ٢٦.٩% بحاجة إلى تطوير، ٣٠.٨% "مقبولون"، ٢٦.٧% "جيدون"، و ١٢.٩% "جيدون جداً". في البقاع، ١٧.٠% بحاجة إلى تطوير، ٢٩.٨% "مقبولون"، ٣١.٤% "جيدون"، و ١٩.١% "جيدون جداً". في الجنوب، ٢١.٩% بحاجة إلى تطوير، ٣٢.٠% "مقبولون"، ٣٠.٢% "جيدون"، و ١٣.٦% "جيدون جداً".

في النبطية، ١٥.٦% بحاجة إلى تطوير، ٢٥.٧% "مقبولون"، ٤٤.٣% "جيدون"، و ١٣.٨% "جيدون جداً". في عكار، ٣٦.٧% بحاجة إلى تطوير، ٢٩.٥% "مقبولون"، ١٧.٩% "جيدون"، و ١٣.١% "جيدون جداً". وأخيراً، في بعلبك-الهرمل، ٣١.٤% بحاجة إلى تطوير، ٢٠.٣% "مقبولون"، ٢٨.٨% "جيدون"، و ١٧.٨% "جيدون جداً".

السؤال: كيف تصف كل من التالي لدعم العملية التعليمية؟

البند الثاني: توفر التدريب والدعم الفني للمعلمين في استخدام التكنولوجيا

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٩)

في إجمالي قطاع التعليم الرسمي، أظهرت النتائج أن ١٢.٩% وصفوا التدريب والدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٤٣.٥% يرونه "بحاجة إلى تطوير"، بينما ٢٥.٢% وصفوه بـ"مقبول"، و ١٤.٣% بـ"جيد"، و ٤.١% بـ"جيد جداً". في قطاع التعليم الخاص المجاني، وصفت ١٠.٠% من الإجابات الدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٣.٣% بحاجة إلى تطوير، و ١٦.٧% "مقبول"، و ٣٣.٣% "جيد"، و ١٦.٧% "جيد جداً". في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، كانت النتائج أفضل، حيث لم تسجل

أي نسبة "غير مناسب على الإطلاق"، و ٨.٢٪ بحاجة إلى تطوير، و ١٨.٤٪ "مقبول"، و ٤٠.٨٪ "جيد"، و ٣٢.٧٪ "جيد جدًا". أما قطاع الأونروا، فقد أظهرت النتائج أن ٢٥.٠٪ يرون أن الدعم "بحاجة إلى تطوير"، بينما ٥٠.٠٪ وصفوه بـ "جيد"، و ٢٥.٠٪ بـ "جيد جدًا".

بالنسبة لإجمالي القطاعات التعليمية، أظهرت النتائج أن ٧.٩٪ يرون الدعم "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٨.٧٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢١.٩٪ "مقبول"، و ٢٦.٢٪ "جيد"، و ١٥.٤٪ "جيد جدًا".

في قطاع التعليم الرسمي، تفاوتت النتائج بين المناطق. في بيروت، ٣٧.٥٪ وصفوا الدعم بـ "مقبول"، و ١٢.٥٪ بـ "جيد جدًا". في جبل لبنان ضواحي، ٤٥.٥٪ اعتبروا الدعم "بحاجة إلى تطوير"، بينما في الشمال، ٥٤.٣٪ يرونه كذلك، مما يعكس تحديًا كبيرًا. في قطاع التعليم الخاص المجاني، أظهر الجنوب نتائج إيجابية، حيث اعتبرت ١٠٠٪ من الإجابات أن التدريب والدعم "مناسب"، بينما في جبل لبنان ضواحي، كانت التقييمات متساوية بين الفئات بنسبة ٢٥٪.

أما في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، فقد أظهرت بيروت نتائج إيجابية، حيث وصفت ٤٤.٤٪ من الإجابات الدعم بـ "جيد جدًا". وفي جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٥٠٪ من الإجابات ترى الدعم "جيد"، و ٤٠٪ "جيد جدًا". في قطاع الأونروا، كانت التقييمات إيجابية إلى حد كبير، حيث وصفت ٥٠٪ من الإجابات الدعم بـ "جيد جدًا"، و ٢٥٪ بـ "جيد" في الجنوب.

حسب المحافظات:

في بيروت، ٣٧.٥٪ يرون الدعم "مقبول"، و ١٢.٥٪ "جيد جدًا". في جبل لبنان ضواحي، ٤٥.٥٪ يرون أن الدعم بحاجة إلى تطوير، و ٣٦.٤٪ يرونه "جيد". في الشمال، ٥٤.٣٪ يعتبرون أن الدعم بحاجة إلى تعزيز كبير. أما في الجنوب، ٢٦.٧٪ من الإجابات وصفوا الدعم بـ "جيد".

استنتاجات

١. بيروت تظهر نسبًا متوازنة بين "مقبول" و "جيد جدًا".
٢. جبل لبنان ضواحي يعاني من تفاوت كبير، مع حاجة ملحوظة إلى تطوير الدعم الفني.
٣. الشمال يواجه تحديات كبيرة في توفير التدريب والدعم الفني.
٤. الجنوب يُظهر أداءً إيجابيًا نسبيًا، حيث نسبة كبيرة من الإجابات تصف الدعم بأنه "جيد".
٥. قطاع التعليم الرسمي يعاني من تفاوت كبير في توفر الدعم الفني، خاصة في الشمال، حيث توجد حاجة ماسة لتحسين الوضع.
٦. قطاع التعليم الخاص المجاني يظهر أداءً متوازنًا نسبيًا، مع نتائج إيجابية في الجنوب.
٧. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُظهر أفضل النتائج، خاصة في بيروت وجبل لبنان (ما عدا الضواحي).
٨. قطاع الأونروا يظهر مؤشرات إيجابية، لكنه يحتاج إلى تحسين الدعم الفني ليشمل جميع المناطق بشكل شامل.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢١)

الوضع العام:

القطاع الرسمي: غالبية بيانات الناظر توزعت بين "بحاجة إلى تطوير" (٣٩.٢٪) و "مقبول" (٣٢.٣٪)، في المقابل، نسبة (١٧.٥٪) "جيد"، مع نسبة ضئيلة لفئة "جيد جدًا" (٣.٢٪)، ونسبة (٧.٨٪) أفادوا أن الوضع غير مناسب على الإطلاق مما يعكس ضعفًا في توفير التدريب والدعم الفني.

الخاص المجاني: الأداء يعتبر أفضل من القطاع الرسمي، حيث بلغت نسبة الناظر الذين وصفوا الوضع بـ "جيد" (٤٨.٤٪)، مع نسبة (٢٢.٦٪) لفئة "جيد جدًا"، مما يشير إلى استقرار نسبي ونسبة (٦.٥٪) لفئة "غير مناسب".

الخاص غير المجاني: يُظهر تقوُّمًا واضحًا، حيث تسجل فئة جيد جدًا (٤٠.٢٪) أعلى نسبة مقارنة ببقية القطاعات، ونسبة (٣٧.٦٪) "جيد"، أما نسبة فئة "بحاجة إلى تطوير" (٦.٨٪)، و (٠.٩٪) فقط غير مناسب مما يدل على جودة التعليم المقدم.

الأونروا: التقييمات تميل نحو "جيد" (٦٦.٧٪) ومقبول (٣٣.٣٪) مما يعكس تحسناً نسبياً في توفير التدريب ودعماً مستقرًا للقطاع التعليمي.

حول المحافظات في كل قطاع:

- بيروت: أداء متوازن في القطاع الرسمي بين "مقبول" (٤٥.٥٪) و"جيد" (٢٧.٣٪)، مع ضعف في فئة "جيد جدًا" (٩.١٪).
- جبل لبنان ضواحي: الوضع مقبول في الرسمي (٥٢.٩٪)، في الخاص المجاني (٤٠٪ جيد و ٢٠٪ جيد جدًا) و (٣٤.٤٪ جيد و ٤٠.٦٪ جيد جدًا) في التعليم الخاص غير المجاني.
- جبل لبنان ما عدا الضواحي: أيضاً النسبة الأعلى في الرسمي مقبول بنسبة (٣٤.٨٪)، وفي الخاص المجاني الوضع أفضل (٥٠٪ جيد و ٥٠٪ جيد جدًا)، وفي الخاص غير المجاني (٥٠٪ جيد جدًا و ٤١.٧٪ جيد).
- البقاع: الوضع مقبول في القطاع الرسمي بنسبة (٤٤.٤٪)، بينما في الخاص المجاني الوضع يعتبر أفضل بكثير (٦٦.٧٪ جيد و ٣٣.٣٪ جيد جدًا) اما في الخاص غير المجاني تتساوى النسبة بين جيد ومقبول (٣٥.٧٪).
- الشمال: يحتل المرتبة الأعلى في فئة "بحاجة إلى تطوير" (٥٢.٦٪) في القطاع الرسمي، مما يعكس تحديات كبيرة. (٦٠٪ بحاجة إلى تطوير و ٤٠٪ جيد) في الخاص المجاني، و (٤٤.٤٪ جيد) في الخاص غير المجاني.
- الجنوب: يُظهر القطاع الخاص غير المجاني إيجابية عالية (٧١.٤٪ "جيد جدًا")، بينما في الخاص المجاني (٥٠٪ جيد جدًا و ٥٠٪ غير مناسب على الإطلاق)، أما في القطاع الرسمي (٤٠.٦٪) مقبول.
- النبطية: القطاع الخاص المجاني يُظهر أداءً جيداً (٦٦.٧٪ جيد و ١٦.٧٪ جيد جدًا)، مع وضع مستقر بامتياز في القطاع الخاص غير المجاني (٦٠٪ جيد و ٤٠٪ جيد جدًا) وتراجع في القطاع الرسمي (٣٠.٤٪ جيد و ٣٩.١٪ مقبول).
- عكار: تتركز التقييمات في القطاع الرسمي ضمن فئتي (بحاجة إلى تطوير ٥٠٪ و مقبول ٢٣.٥٪) مما يعكس الحاجة لتحسين الدعم التعليمي. بينما نلاحظ تحسن الوضع في الخاص بفرعيه (٥٠٪ جيد) في الخاص المجاني و (٤٤.٤٪ جيد جدًا) في الخاص غير المجاني.
- بعلبك الهرمل: يعاني القطاع الرسمي من ضعف واضح، حيث تشكل فئة (بحاجة لتطوير ٥٢.٩٪) النسبة الأكبر مع ملاحظة الفرق مقارنة بالقطاعين الخاص المجاني (١٠٠٪ جيد) والخاص غير المجاني (٣٦.٤٪ جيد جدًا و ٦٣.٦٪ جيد).
- أما بالنسبة لمدارس الأونروا، فجميع النظار في جبل لبنان ضواحي أفادوا أنه جيد وجميع النظار في الجنوب أفادوا أنه مقبول.

استنتاج:

القطاع الخاص غير المجاني يبرز كأفضل أداءً، خاصة في الجنوب والنبطية، بينما يعاني القطاع الرسمي من ضعف واضح، لا سيما في المناطق الريفية كالشمال وبعليك الهرمل. أداء القطاع الخاص المجاني مستقر نسبياً مقارنة بالرسمي، ويبرز دور الأونروا كداعم جيد في المناطق التي يخدمها. هذه التفاوتات تؤكد الحاجة الملحة لدعم القطاع الرسمي وتحسين المهارات التكنولوجية والبنية التحتية في المناطق الأكثر تضرراً.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٠)

في القطاع الرسمي، أظهرت نتائج بيروت أن ٢٢.٢٪ من المنسقين قيموا التدريب والدعم الفني بأنه "جيد"، بينما اعتبر ٥٥.٦٪ أنه "مقبول". يشير ذلك إلى الاعتماد على موارد متوسطة مع وجود مجال للتحسين في آليات الدعم. في جبل لبنان (الضواحي)، كانت الاستجابات موزعة بالتساوي بين "مقبول" (٣٥.٣٪) و"جيد" (٣٥.٣٪)، مع ١٧.٦٪ تشير إلى الحاجة للتطوير، مما يبرز التصورات المختلطة وإمكانية التدريب الإضافي. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فقد أفاد الغالبية (٥٣.٨٪) بوجود "حاجة للتطوير"، بينما قيم ١٠.٣٪ فقط الدعم بأنه "جيد"، مما يشير إلى وجود فجوات كبيرة في الدعم. في الشمال، أشار ما يقرب من نصف المنسقين (٤٩.٢٪) إلى وجود "حاجة للتطوير"، و ١٨.٦٪ قيموا الدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، مما يعكس

نقصًا حادًا في التدريب. في البقاع، حدد ٦٠٪ وجود "حاجة للتطوير"، بينما اعتبر ٥٪ فقط الدعم "جيدًا". في الجنوب، أظهرت التعليقات المختلطة أن ٣٨.١٪ قيموا الدعم بأنه "مقبول"، و ٣٨.١٪ أخرى رأيت ضرورة للتطوير، مما يشير إلى دعم معتدل مع وجود فجوات ملحوظة. أما في النبطية، فقد قيم نصف المنسقين (٥٠٪) الدعم على أنه يحتاج إلى تطوير، مع ١٨.٨٪ يعتبرونه "مقبولًا". وفي عكار، شهدت نسبة مقلقة تبلغ ٥٠٪ تشير إلى "حاجة للتطوير"، و ٢٣.١٪ قيموا الدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، مما يبرز التحديات الكبيرة في هذه المحافظة. وفي بعلبك الهرمل، اقترح ثلث المنسقين (٣٣.٣٪) وجود "حاجة للتطوير"، بينما قيم ٢٢.٢٪ الدعم بأنه "جيد"، مما يدل على وجود فجوات واضحة في التناسق.

في القطاع الخاص المجاني، كانت التعليقات متباينة في بيروت، حيث كانت جميع الاستجابات موزعة بين "جيد" و "جيد جدًا"، مما يشير إلى جودة عالية من التدريب في هذا القطاع. وفي جبل لبنان (الضواحي)، قيم ٤٠٪ الدعم بأنه "جيد" و "جيد جدًا"، مما يدل على وجود أنظمة قوية نسبيًا. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فقد كانت الاستجابات تميل نحو "جيد جدًا" (٦٠٪)، مما يعكس آليات تدريب قوية. وفي الشمال، قيم معظم المنسقين (٧٥٪) الدعم بأنه "جيد جدًا"، مما يظهر توفيرًا متفوقًا. وفي البقاع، كانت التعليقات متساوية بين "جيد" و "جيد جدًا"، مما يشير إلى دعم متسق. أما في الجنوب، فقد كانت الاستجابات مختلطة، حيث قيم فقط ٢٠٪ الدعم بأنه "جيد جدًا" وأشار آخرون إلى أن الأنظمة متوسطة أو تفقر إلى الكفاءة. وفي النبطية، كانت التقييمات متساوية بين "مقبول" و "جيد جدًا"، مما يعكس تصورات متفاوتة للدعم. أما في عكار، فقد قيمت الغالبية (٦٦.٧٪) الدعم بأنه "جيد جدًا"، مما يدل على أداء يستحق الثناء. وفي بعلبك الهرمل، كانت الآراء مقسمة حيث اعتبر ٥٠٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق" و ٥٠٪ آخرون اعتبروه "جيدًا جدًا"، مما يدل على تفاوتات في الوصول.

في القطاع الخاص غير المجاني، قيم معظم المنسقين دعمهم بأنه "جيد" (٣٣.٣٪) أو "جيد جدًا" (٤١.٧٪)، مما يبرز جودة عالية من الموارد في المؤسسات الخاصة الحضرية. وفي جبل لبنان (الضواحي)، قيم ما يقرب من نصف المنسقين (٤٧.٨٪) الدعم بأنه "جيد جدًا"، مما يظهر أنظمة موثوقة. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فقد كانت الاستجابات تميل نحو "جيد" (٣١.٦٪) و "جيد جدًا" (٤٢.١٪)، مما يشير إلى أداء قوي نسبيًا. وفي الشمال، قيمت الغالبية العظمى (٤١.٩٪) الدعم بأنه "جيد"، مع تقدير كبير للأنظمة الداعمة الموجودة حاليًا. وفي البقاع، اعتبر نصف المنسقين (٥٠٪) الدعم "جيد جدًا"، مما يشير إلى برامج راسخة بشكل جيد. أما في الجنوب، فقد حصلت على أعلى التقييمات في هذا القطاع حيث قيم ٦٦.٧٪ الدعم بأنه "جيد جدًا"، مما يعكس أنظمة نموذجية. وفي النبطية، تنوعت الاستجابات حيث سجلت ٤٥.٥٪ تقييمات بـ "مقبول" مع تركيز أقل على التقييمات العالية. أما في عكار، فقد كانت التعليقات أقل إيجابية حيث سجل فقط ٧.٧٪ تقييمات بـ "جيد جدًا" واختار العديد منهم تقييمات بـ "مقبول". وفي بعلبك الهرمل، سجل ما يقرب من نصف المنسقين (٤٥.٥٪) دعمًا بـ "جيد جدًا"، مما يشير إلى تدريب قوي ولكنه غير متسق.

في الأونروا، كانت الاستجابات مقسمة حيث سجل كل من فئتي "غير مناسب على الإطلاق" و "جيد جدًا" نسبة ٥٠٪ في محافظة الشمال، مما يعكس تفاوتات في تقديم الخدمة.

استنتاجات عامة

يبدو أن جودة التدريب والدعم الفني هي الأعلى في القطاعين الخاص غير المجاني والخاص المجاني مع تسجيل تقييمات متسقة بـ "جيد" أو "جيد جدًا". يواجه القطاع الرسمي تحديات كبيرة خاصة في محافظات مثل عكار والشمال والبقاع حيث تهيم تقييمات "الحاجة للتطوير" و "غير مناسب على الإطلاق". تتمتع المحافظات الحضرية مثل بيروت وجبل لبنان عمومًا ببنية تحتية أفضل وأنظمة دعم أكثر فعالية بينما تظهر المناطق الريفية والمحيطية فجوات حرجية.

٢. القطاع الخاص المجاني : يُظهر أداءً أفضل عمومًا مقارنةً بالقطاع الرسمي مع تسجيل تقييمات عالية لـ "الجيد" و "الجيد جدًا".

٣. القطاع الخاص غير المجاني : يتفوق باستمرار على القطاعات الأخرى مع تسجيل غالبية الاستجابات لـ "الجيد" و "الجيد جدًا".

٤. الأونروا : تظهر استجابة القطاع تباينات كبيرة مع تسجيل تقييمات متساوية لـ "غير مناسب على الإطلاق" و "الجيد جدًا".

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٩)

بالنسبة للنتائج العامة، فقد أظهرت البيانات أن ٢٤.٠٪ من المعلمين وصفوا مستوى الدعم والتدريب الذي يحصلون عليه بأنه "جيد"، و ٢١.٧٪ وصفوه بأنه "مقبول". كما أن ٢٧.٥٪ يرون أنه بحاجة إلى تطوير، و ١٩.٦٪ وصفوه بأنه "جيد جدًا"، بينما اعتبر ٧.٢٪ أن الدعم "غير مناسب على الإطلاق".

في القطاع الرسمي، ٣٨.٥٪ يرون أن الدعم بحاجة إلى تطوير، و ٢٧.٤٪ وصفوه بأنه "مقبول". بينما ١٨.٣٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٤.٥٪ بأنه "جيد جدًا"، و ١١.٢٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق". أما في القطاع الخاص المجاني، فإن ٢٥.٤٪ يرون الحاجة إلى تطوير الدعم، و ١٣.٤٪ وصفوه بـ "مقبول"، و ٢٦.٨٪ بـ "جيد"، و ٢٩.٢٪ بـ "جيد جدًا"، و ٥.٣٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

في القطاع الخاص غير المجاني، كانت النتائج إيجابية نسبيًا، حيث ١١.٠٪ فقط يرون الحاجة إلى تطوير، و ١٥.٧٪ وصفوا الدعم بـ "مقبول"، و ٣١.٧٪ بـ "جيد"، و ٤٠.٠٪ بـ "جيد جدًا"، بينما ١.٧٪ فقط وصفوه بـ "غير مناسب على الإطلاق". أما في قطاع الأونروا، فقد وصف ٤١.٧٪ الدعم بأنه بحاجة إلى تطوير، و ٨.٣٪ بأنه "مقبول"، و ٣٣.٣٪ بأنه "جيد"، و ٨.٣٪ بأنه "جيد جدًا"، و ٨.٣٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

حسب المحافظات:

في محافظة بيروت، أظهرت النتائج أن ٢٣.٧٪ يرون أن الدعم بحاجة إلى تطوير، و ٢٠.٦٪ وصفوه بـ "مقبول"، و ٣٨.١٪ بـ "جيد"، و ١٣.٤٪ بـ "جيد جدًا"، و ٤.١٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في جبل لبنان (الضواحي)، ١٤.٥٪ يرون الحاجة إلى تطوير، و ١٥.٤٪ وصفوه بـ "مقبول"، و ٢٨.٧٪ بـ "جيد"، و ٣٩.٢٪ بـ "جيد جدًا"، و ٢.٢٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق". أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن ١٨.٣٪ يرون الحاجة إلى تطوير، و ٢٠.٦٪ وصفوه بـ "مقبول"، و ٣٤.٣٪ بـ "جيد"، و ٢٣.٤٪ بـ "جيد جدًا"، و ٣.٤٪ بـ "غير مناسب على الإطلاق".

في محافظة الشمال، ٣٣.٠٪ يرون الحاجة إلى تطوير، و ٢٢.٨٪ وصفوه بـ "مقبول"، و ١٨.٧٪ بـ "جيد"، و ١٤.١٪ بـ "جيد جدًا"، و ١١.٤٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في محافظة البقاع، ٢٥.٠٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢٢.٣٪ وصفوه بـ "مقبول"، و ٢٥.٠٪ بـ "جيد"، و ١٧.٦٪ بـ "جيد جدًا"، و ١٠.١٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

في محافظة الجنوب، ٣٤.٩٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢٣.١٪ وصفوه بـ "مقبول"، و ١٨.٣٪ بـ "جيد"، و ١٥.٤٪ بـ "جيد جدًا"، و ٨.٣٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق". أما في محافظة النبطية، فإن ٢٠.٤٪ يرون الحاجة إلى تطوير، و ٣١.٧٪ وصفوه بـ "مقبول"، و ٢٨.١٪ بـ "جيد"، و ١٤.٤٪ بـ "جيد جدًا"، و ٥.٤٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

في محافظة عكار، أظهرت النتائج أن ٣٩.٨٪ يرون الحاجة إلى تطوير، و ٢١.٥٪ وصفوه بـ "مقبول"، و ١٧.٩٪ بـ "جيد"، و ١٠.٠٪ بـ "جيد جدًا"، و ١٠.٨٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق". أما في بعلبك الهرمل، فإن ٣٨.١٪ يرون الحاجة إلى تطوير، و ٢٠.٣٪ وصفوه بـ "مقبول"، و ١٦.١٪ بـ "جيد"، و ٢٢.٠٪ بـ "جيد جدًا"، و ٣.٤٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

كيف تصف كل من التالي لدعم العملية التعليمية؟

البند الثالث: مدى توفر صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٩)

إجمالًا، ٣١.٣٪ من الإجابات ترى أن الصيانة والتحديث "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٨.٨٪ ترى أنه "بحاجة إلى تطوير"، و ٢٠.٤٪ تصفه بأنه "مقبول"، بينما ٦.٨٪ فقط تصفه بأنه "جيد"، و ٢.٧٪ ترى أنه "جيد جدًا".

في قطاع التعليم الخاص المجاني، الوضع أفضل نسبيًا، حيث ترى ٦.٧٪ فقط أن الصيانة "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٢٣.٣٪ ترى أنها "بحاجة إلى تطوير". أما ٢٠.٠٪ فتصفها بـ "مقبول"، و ٣٦.٧٪ يرونها "جيدة"، و ١٣.٣٪ يرونها "جيدة جدًا".

قطاع التعليم الخاص غير المجاني يتمتع بأفضل تقييم، حيث لا توجد مدارس ترى أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق". و ١١.٢٪ فقط ترى أنه "بحاجة إلى تطوير"، بينما ١٧.٣٪ تصفه بـ"مقبول"، و ٣٦.٧٪ بـ"جيد"، و ٣٤.٧٪ بـ"جيد جدًا". عند جمع البيانات من كافة القطاعات التعليمية، نجد أن ١٧.٢٪ من الإجابات تصف الصيانة والتحديث بـ"غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٧.٦٪ ترى أنه "بحاجة إلى تطوير"، و ١٩.٤٪ تصفه بـ"مقبول"، و ٢٠.٨٪ بـ"جيد"، و ١٥.١٪ بـ"جيد جدًا". في قطاع التعليم الرسمي، هناك تفاوتات كبيرة. في بيروت، نصف الإجابات ترى أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ١٢.٥٪ فقط تصفه بـ"جيد جدًا". في جبل لبنان ضواحي، ٣٦.٤٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"مقبول"، و ٢٧.٣٪ ترى أنه "بحاجة إلى تطوير". أما في الشمال، ٤٥.٧٪ من الإجابات ترى أن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، ما يشير إلى تحديات كبيرة. في قطاع التعليم الخاص المجاني، الجنوب يظهر أداءً مميّزاً حيث ١٠٠٪ من الإجابات تصف الصيانة والتحديث بـ"مناسبة". في المقابل، بيروت تُظهر توازناً في التقييمات، لكن مع ميل نحو الأفضل. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يتمتع بتقييمات إيجابية جداً. في بيروت، ٥٥.٦٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"جيد جدًا"، وفي جبل لبنان ما عدا الضواحي، ترى ٣٠٪ من الإجابات أن الوضع "جيد جدًا". أما قطاع الأونروا، فيظهر تفاوتاً كبيراً. في الجنوب، ٥٠٪ من الإجابات تصف الوضع بـ"جيد"، بينما ٢٥٪ ترى أنه "بحاجة إلى تطوير".

حسب المحافظات:

في بيروت، نصف الإجابات ترى أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٣٣.٣٪ تصفه بـ"جيد جدًا". في جبل لبنان ضواحي، ٣٤.٧٪ من الإجابات ترى أن الوضع "جيد"، و ٨.٢٪ فقط تصفه بـ"غير مناسب". في الشمال، ٤٥.٧٪ من الإجابات ترى أن الوضع "بحاجة إلى تطوير". أما في الجنوب، هناك توازن ملحوظ حيث تصف ٣٢٪ من الإجابات الوضع بـ"مقبول"، و ١٢٪ بـ"جيد جدًا".

استنتاجات:

١. قطاع التعليم الرسمي يعاني من تفاوت كبير، مع حاجة ملحة لتحسين الصيانة في الشمال وجبل لبنان ضواحي.
 ٢. قطاع التعليم الخاص المجاني يظهر نتائج إيجابية في الجنوب، لكنه يحتاج إلى تحسينات في المناطق الأخرى.
 ٣. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُعتبر الأفضل من حيث التقييمات، خاصة في بيروت.
 ٤. قطاع الأونروا يحتاج إلى تحسين البنية التحتية الرقمية في جميع المناطق.
- على مستوى المحافظات:

١. بيروت تواجه تفاوتاً كبيراً في توفير وصيانة الأجهزة.
٢. جبل لبنان ضواحي يُظهر تقييمات متوسطة إلى جيدة مع حاجة لتحسين الصيانة.
٣. الشمال يعاني من نقص كبير في صيانة وتحديث الأجهزة التقنية.
٤. الجنوب يُظهر أداءً جيداً نسبياً مع توازن ملحوظ في التقييمات بين "مقبول" و"جيد جدًا".

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢١)

الوضع العام:

التعليم الرسمي:

تعكس البيانات تحديات كبيرة في صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية في الإجابات الرسمية. حوالى (٢٤.٤٪) من النظار يرون الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، ما يشير إلى نقص حاد أو غياب تام للصيانة. في حين أن (٣٤.٦٪) يرون أن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، ما يظهر الحاجة للتحسين رغم عدم بلوغه مستوى الأزمة. نسبة (٢٩٪) تعتبر الوضع "مقبولاً"، لكن دون مستوى التطلعات، بينما لا تتجاوز نسبة "جيد" و"جيد جدًا" (١٢٪)، مما يعكس قلة الإجابات التي تتمتع ببنية تقنية قوية.

التعليم الخاص المجاني:

تعكس البيانات تبايناً في تقييمات النظار حول صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية في الإجابات الخاصة المدارس المجانية، مما يكشف عن تفاوت في جودة البنية التحتية التقنية بين المحافظات. يرى (١٦.١٪) من النظار أن الوضع "بحاجة لتطوير"، في حين يعتقد (٢٢.٦٪) أن الوضع "مقبول". أما (٣٨.٧٪) فيعتبرون الوضع "جيداً"، في دلالة على وجود تحسن، بينما يرى (٢٢.٦٪) فقط أن الأجهزة بحالة "جيدة جداً".

التعليم الخاص غير المجاني:

تعكس البيانات المتعلقة بتقييمات النظار في القطاع الخاص غير المجاني بشأن صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية والتقنية وبرامجها، تحسناً نسبياً في مستوى هذه الخدمات مع تفاوت بين المحافظات. النسبة الضئيلة التي بلغت ٠.٩٪ ممن اعتبروا الوضع "غير مناسب على الإطلاق" تعكس قلة المشكلات الكبرى في هذا القطاع. من جهة أخرى، يرى ٧.٧٪ من المعلمين أن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالإجمالي. أما ١٢.٨٪ فقد وصفوا الوضع بأنه "مقبول"، ما يظهر أن بعض الإجابات لا تزال بحاجة لمزيد من الاهتمام رغم وجود تقدم. في المقابل، صنف ٣٦.٨٪ الوضع بأنه "جيد"، في حين اعتبر ٤١.٩٪ أن الوضع "جيد جداً"، ما يشير إلى أن معظم الإجابات في القطاع الخاص غير المجاني توفر بيئة تقنية محدثة ومجهزة بشكل جيد يدعم العملية التعليمية بفعالية.

الأونروا: (١٠٠٪) من النظار أفادوا أنه مقبول.

حول المحافظات في كل قطاع:

بيروت: تسجل النسبة الأعلى في الفئة "غير مناسب على الإطلاق" في التعليم الرسمي (٣٦.٤٪)، لكنها تحقق ١٠٠٪ "جيد" في التعليم الخاص المجاني و ٥٥.٦٪ "جيد جداً" في التعليم الخاص غير المجاني.

جبل لبنان - ضواحي: يُظهر أداء متوسط إلى جيد في جميع القطاعات .

الشمال: يعاني من ضعف ملحوظ في التعليم الرسمي (٢٨.٩٪ غير مناسب) لكن يتحسن في التعليم الخاص المعاني (٤٠٪) جيد جداً، وفي التعليم الخاص غير المجاني بنسبة ٣٨.٩٪ جيد جداً.

البقاع: يعاني من قصور كبير في التعليم الرسمي، لكنه يحقق ٦٦٪ "جيد" في التعليم الخاص المجاني.

الجنوب: أداء مقبول في التعليم الرسمي بنسبة مرتفعة "مقبول" (٣٧.٥٪)، مع نسب متوازنة بين "جيد" و "جيد جداً" في التعليم الخاص.

عكار وبعبك الهرمل: تسجلان نسب ضعف مرتفعة في التعليم الرسمي والخاص المجاني، مع ضعف التحديث التقني.

استنتاج:

- التعليم الرسمي: يعاني من تفاوت كبير بين المحافظات، حيث يظهر قصور ملحوظ في بيروت وعكار.
- التعليم الخاص المجاني: يحقق توازناً مقبولاً في معظم المحافظات، باستثناء بعبك الهرمل التي ذكرت احتياج كامل للتطوير.
- التعليم الخاص غير المجاني: يُظهر أداءً أعلى عمومًا مقارنة بالقطاعات الأخرى، خاصةً في بيروت وجبل لبنان.
- الأونروا: ثابتة في فئة "مقبول"، لكنها لا ترتقي إلى المستويات الجيدة جدًا.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٠)

في القطاع الرسمي، في بيروت، قيم ٢٢.٢٪ من المنسقين صيانة الأجهزة الإلكترونية بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما اعتبر ٤٤.٤٪ أنها "تحتاج إلى تطوير". فقط ٣٣.٣٪ وجدوا أنها "مقبولة". بالنسبة لفرق الدعم الفني، أبلغ ٣٣.٣٪ أنها "غير مناسبة على الإطلاق"، و ٤٤.٤٪ اقترحوا أنها "تحتاج إلى تطوير". لم يتم الإبلاغ عن أي ردود تشير إلى أنها "جيدة" أو "جيدة جدًا". تشير هذه النتائج إلى وجود فجوة كبيرة في كل من الصيانة والدعم الفني، مما يتطلب اهتماماً عاجلاً بالبنية التحتية والخدمات الأساسية.

في جبل لبنان (الضواحي)، يعتقد ما يقرب من نصف المنسقين (٤٧.١٪) أن صيانة الأجهزة "تحتاج إلى تطوير"، مع تقييم ٢٣.٥٪ فقط لها بأنها "مقبولة". بالنسبة لفرق الدعم الفني، قيم غالبية المنسقين (٣٥.٣٪) بأنها "غير مناسبة على الإطلاق" أو تحتاج إلى تحسين. تشير هذه النتائج إلى وجود دعم معتدل، ولكن هناك حاجة لجهود متسقة لتحسين الوصول.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، كانت الاستجابات مختلطة حيث أشار ٢٠.٥٪ إلى أنها "غير مناسبة على الإطلاق" و ٣٥.٩٪ اعتبروها "مقبولة". فقط ١٢.٩٪ وجدوا الخدمات "جيدة" أو أفضل. بالنسبة لفرق الدعم الفني، كانت هناك ردود مشابهة حيث أفاد ٣٣.٣٪ بأنها "تحتاج إلى تطوير". تظهر هذه النتائج تبايناً في مستويات الرضا، مما يدل على وجود تحديات ومجالات للتحسين.

في الشمال، اقترح أكثر من ٥٠٪ أن صيانة الأجهزة "تحتاج إلى تطوير" أو قيموها بأنها "غير مناسبة على الإطلاق". أما بالنسبة لفرق الدعم الفني، فقد كانت التقييمات منخفضة بشكل حاد حيث وجد ٣٧.٣٪ أنها "غير مناسبة على الإطلاق". تشير هذه النتائج إلى أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وفرق الدعم.

في البقاع، كانت التقييمات متوازنة حيث أشار ٣٥٪ إلى أن الصيانة "تحتاج إلى تطوير" و ٣٥٪ وجدوا أنها "مقبولة". بالنسبة لفرق الدعم الفني، قيم ٤٠٪ أنها "تحتاج إلى تطوير". تشير هذه النتائج إلى أن الخدمات مقبولة بشكل معتدل ولكنها تحتاج إلى ترقيات متسقة.

في الجنوب، قيم ٤٢.٩٪ الصيانة بأنها "مقبولة"، لكن نسبة كبيرة بلغت ٣٥.٧٪ أفادت بأن الصيانة "تحتاج إلى تطوير". بالنسبة لفرق الدعم الفني، أشار ٣٨.١٪ إلى أنها "تحتاج إلى تطوير"، لكن كانت هناك استجابات أقل نقدًا مقارنة بالمناطق الأخرى. تشير هذه النتائج إلى أن الخدمات متوازنة نسبيًا لكنها تفقر إلى الاتساق.

في النبطية، يعتقد نصف المنسقين أن خدمات الصيانة "تحتاج إلى تطوير"، بينما وجد ٣١.٣٪ أنها "مقبولة". بالنسبة لفرق الدعم الفني، كانت هناك تقييمات مشابهة مع ٣٧.٥٪ يقولون إنها "تحتاج إلى تطوير". تشير هذه النتائج إلى أن النبطية تؤدي بشكل أفضل من معظم المناطق الريفية ولكنها لا تزال تواجه فجوات كبيرة.

في عكار، قيم ٣٠.٨٪ الصيانة بأنها "غير مناسبة على الإطلاق"، بينما اقترح ٥٠٪ أنها "تحتاج إلى تطوير". بالنسبة لفرق الدعم الفني، قيم أكثر من ٤٠٪ أنها "تحتاج إلى تطوير". تشير هذه النتائج إلى أن البنية التحتية والدعم الفني في عكار هي من بين الأضعف عبر المحافظات.

في بعلبك الهرمل، اقترح ٤٤.٤٪ أن الصيانة "تحتاج إلى تطوير"، لكن نسبة ملحوظة بلغت ١٦.٧٪ قيمتها بأنها "جيدة جدًا". بالنسبة لفرق الدعم الفني، كانت الردود تعكس الصيانة حيث أشار غالبية المنسقين (٥٠٪) أنهم يحتاجون لتحسين.

في القطاع الخاص المجاني، كانت التعليقات موحدة حيث تم تقييم جميع الاستجابات بـ "جيد"، مما يبرز دعمًا قويًا. في جبل لبنان، كان هناك دعم قوي حيث وجد الغالبية أن الخدمات كانت "جيدة" أو "جيدة جدًا". في الشمال، كان هناك انقسام متساوي في التقييمات مع وجود مجالات ملحوظة للتحسين المطلوبة.

في الجنوب والبقاع، أشار ٦٠٪ من المنسقين في الجنوب إلى أن الخدمات تحتاج للتطوير، بينما أظهر ٥٠٪ في البقاع رضا معتدل.

في القطاع الخاص غير المجاني، كانت التقييمات عالية باستمرار عبر المحافظات حيث هيمنت تقييمات الـ "جيد" و "الجيد جدًا" على الردود. ومع ذلك، كانت التحديات محدودة بالمؤسسات الحضرية والأغنى مع تمثيل ضعيف في المناطق الريفية. في الأونروا، كانت الاستجابات مختلطة في الشمال مع توازن بين تقييمات "تحتاج للتطوير" و "جيد".

الاستنتاجات العامة:

١. البنية التحتية والصيانة: عبر القطاعات، أعلى نسبة من عدم الرضا توجد في القطاع الرسمي خاصة في المناطق الريفية مثل عكار والشمال وبعلبك الهرمل.

٣. القطاع الرسمي: يتمتع بمستوى معتدل من الرضا في بيروت وجبل لبنان والنبطية حيث تتوفر بعض الموارد.

٤. القطاع الخاص المجاني: أداء قوي بشكل عام خاصة في المحافظات الحضرية مثل بيروت وجبل لبنان.

٥. القطاع الخاص غير المجاني : تقييمات عالية بشكل موحد عبر المحافظات خاصة في جبل لبنان وبيروت.
٦. وكالة الأونروا : تعكس استجابة مختلطة مع توازن بين تقييمات "تحتاج للتطوير" و"الجيد".
الاستدامة: تتطلب الصيانة استثمارًا نظاميًا وطويل الأجل عبر جميع القطاعات والمناطق.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٩)

مدى توفر صيانة وتحديث الأجهزة الإلكترونية والتقنية وبرامجها في الإجابات أظهر نتائج عامة تشير إلى أن ٢٧.١٪ من الإجابات أفادت بأنها بحاجة إلى تطوير، بينما وصفت ٢٢.٠٪ الوضع بأنه "مقبول"، و٢١.٣٪ وصفوه بأنه "جيد"، و١٧.١٪ وصفوه بأنه "جيد جدًا"، و١٢.٥٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
في القطاع الرسمي، أفادت ٣٨.١٪ من الإجابات بأنها بحاجة إلى تطوير، و٢٥.٦٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و١٤.٣٪ وصفتها بأنه "جيد"، و٤.١٪ بأنه "جيد جدًا"، بينما ١٨.٠٪ وصفتها بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
في القطاع الخاص المجاني، ٢٤.٩٪ من الإجابات ترى أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و١٦.٣٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و٢٢.٥٪ وصفتها بأنه "جيد"، و٢٧.٣٪ بأنه "جيد جدًا"، و٩.١٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
أما القطاع الخاص غير المجاني، فأفادت ١٠.٦٪ من الإجابات بأنها بحاجة إلى تطوير، و١٨.٣٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و٣١.٧٪ وصفتها بأنه "جيد"، و٣٤.٢٪ بأنه "جيد جدًا"، و٥.٣٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
وفي الأونروا، ترى ٥٠.٠٪ من الإجابات أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و٢٥.٠٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و١٦.٧٪ وصفتها بأنه "جيد"، و٨.٣٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

حسب المحافظات:

في بيروت، ٢٣.٧٪ من الإجابات ترى أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و١٧.٥٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و٣٧.١٪ وصفتها بأنه "جيد"، و١٢.٤٪ بأنه "جيد جدًا"، و٩.٣٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
في جبل لبنان (الضواحي)، ترى ١٧.٣٪ من الإجابات أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و١٧.٦٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و٢٨.٧٪ وصفتها بأنه "جيد"، و٣٣.٣٪ بأنه "جيد جدًا"، و٣.١٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فترى ٢٠.٠٪ من الإجابات أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و١٨.٣٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و٣٠.٩٪ وصفتها بأنه "جيد"، و١٨.٩٪ بأنه "جيد جدًا"، و١٢.٠٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
في محافظة الشمال، ترى ٣١.٦٪ من الإجابات أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و٢١.٦٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و١٦.٠٪ وصفتها بأنه "جيد"، و١٣.٨٪ بأنه "جيد جدًا"، و١٧.٠٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
في البقاع، ترى ١٧.٠٪ من الإجابات أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و٣٠.٣٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و١٨.٦٪ وصفتها بأنه "جيد"، و١٨.٦٪ بأنه "جيد جدًا"، و١٥.٤٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
أما في الجنوب، ترى ٤٣.٢٪ من الإجابات أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و٢١.٩٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و١٦.٦٪ وصفتها بأنه "جيد"، و٩.٥٪ بأنه "جيد جدًا"، و٨.٩٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
في محافظة النبطية، ترى ٢٦.٩٪ من الإجابات أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و٢٦.٣٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و٢٢.٢٪ وصفتها بأنه "جيد"، و١٣.٨٪ بأنه "جيد جدًا"، و١٠.٨٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
في عكار، ترى ٣٢.٣٪ من الإجابات أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و٢٥.٩٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و١٢.٧٪ وصفتها بأنه "جيد"، و٩.٦٪ بأنه "جيد جدًا"، و١٩.٥٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".
أما في بعلبك الهرمل، ترى ٣٣.٩٪ من الإجابات أن الصيانة بحاجة إلى تطوير، و١٦.٩٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و١٩.٥٪ وصفتها بأنه "جيد"، و١٥.٣٪ بأنه "جيد جدًا"، و١٤.٤٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

السؤال كيف تصف كل من التالي لدعم العملية التعليمية

البند الرابع: مدى توفر فرق دعم فني في المدرسة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٩)

إجمالي قطاع التعليم الرسمي: مدى توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في المدرسة "غير مناسب على الإطلاق" بلغت نسبته ٥١.٧٪، بينما "بحاجة إلى تطوير" بلغت نسبته ٢٨.٦٪، و"مقبول" بلغت نسبته ٩.٥٪، و"جيد" بلغت نسبته ٧.٥٪، أما "جيد جدًا" فبلغت نسبته ٢.٧٪.

إجمالي قطاع التعليم الخاص المجاني: مدى توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في المدرسة "غير مناسب على الإطلاق" بلغت نسبته ١٠.٠٪، بينما "بحاجة إلى تطوير" بلغت نسبته ٢٣.٣٪، و"مقبول" بلغت نسبته ١٦.٧٪، و"جيد" بلغت نسبته ٣٦.٧٪، أما "جيد جدًا" فبلغت نسبته ١٣.٣٪.

إجمالي قطاع التعليم الخاص غير المجاني: مدى توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في المدرسة "غير مناسب على الإطلاق" بلغت نسبته ٠٪، بينما "بحاجة إلى تطوير" بلغت نسبته ١٢.٢٪، و"مقبول" بلغت نسبته ٢١.٤٪، و"جيد" بلغت نسبته ٣٢.٧٪، أما "جيد جدًا" فبلغت نسبته ٣٣.٧٪.

إجمالي قطاع الأونروا: مدى توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في المدرسة "غير مناسب على الإطلاق" بلغت نسبته ٠٪، بينما "بحاجة إلى تطوير" بلغت نسبته ٢٥.٠٪، و"مقبول" بلغت نسبته ٢٥.٠٪، و"جيد" بلغت نسبته ٢٥.٠٪، أما "جيد جدًا" فبلغت نسبته ٢٥.٠٪.

الإجمالي العام لجميع القطاعات: مدى توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا في المدرسة "غير مناسب على الإطلاق" بلغت نسبته ٢٨.٣٪، بينما "بحاجة إلى تطوير" بلغت نسبته ٢٢.٦٪، و"مقبول" بلغت نسبته ١٤.٧٪، و"جيد" بلغت نسبته ١٩.٤٪، أما "جيد جدًا" فبلغت نسبته ١٥.١٪.

قطاع التعليم الرسمي يعاني من نقص واضح في توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا. في بيروت، ٣٧.٥٪ من الإجابات ترى أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، بينما في الشمال تصل النسبة إلى ٦٥.٧٪. الوضع في جبل لبنان ضواحي يظهر تفاوتًا، حيث ترى ٥٤.٥٪ من الإجابات أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ١٨.٢٪ ترى أنه "مقبول". الجنوب يظهر توازنًا أفضل نسبيًا حيث ترى ٤٦.٧٪ من الإجابات أنها بحاجة إلى فرق دعم متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا.

قطاع التعليم الخاص المجاني يُظهر نتائج أفضل نسبيًا مقارنة بالرسمي، حيث أن ١٠.٠٪ من الإجابات في الجنوب لديها فرق دعم لحل المشكلات التكنولوجية وتصف الوضع بأنه "جيد جدًا". ومع ذلك، في جبل لبنان ما عدا الضواحي، ٥.٠٪ من الإجابات ترى أن الوضع "جيد".

قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُظهر تفاوتًا كبيرًا. في بيروت، ٤٤.٤٪ من الإجابات ترى أن الوضع "جيد جدًا" لأنها توفر فرق دعم للتعامل مع المشاكل التكنولوجية، بينما في جبل لبنان ضواحي، ٣٣.٣٪ ترى الوضع "جيد جدًا"، مع نسب متفاوتة للآراء في المناطق الأخرى.

قطاع الأونروا يُظهر تحديات واضحة حيث أن ٥.٠٪ من الإجابات في الجنوب لا تتوفر لديها فرق دعم للتعامل مع المشاكل التكنولوجية وترى أن الوضع "بحاجة إلى تطوير"، بينما في جبل لبنان ضواحي، ١٠.٠٪ ترى أن الوضع "جيد جدًا".

حسب المحافظات:

في بيروت، ترى ٣٧.٥٪ من الإجابات أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ترى ٣٣.٣٪ أنه "جيد جدًا". في جبل لبنان ضواحي، النسبة الأكبر ترى الوضع "بحاجة إلى تطوير"، مع تحسن نسبي في بعض الإجابات. في الشمال، الوضع يعتبر أسوأ، حيث ٦٥.٧٪ من الإجابات ترى أنه "غير مناسب على الإطلاق". أما الجنوب فيُظهر أداءً متوازنًا، حيث ترى نسبة كبيرة من الإجابات أن الوضع "مقبول".

استنتاجات:

بيروت تحتاج إلى تحسينات واضحة في توفر فرق الدعم الفني المتخصصة للتعامل مع المشكلات التكنولوجية. جبل لبنان ضواحي يعكس تفاوتاً في الحاجة إلى فرق دعم متخصصة. الشمال يعاني من تحديات كبيرة في هذا المجال. الجنوب يظهر أداءً أفضل نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى.

قطاع التعليم الرسمي يعاني من نقص حاد في توفر فرق الدعم للتعامل مع المشاكل التكنولوجية، خاصة في الشمال وبيروت. قطاع التعليم الخاص المجاني يظهر أداءً جيداً، خصوصاً في الجنوب. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يعكس تبايناً بين المناطق، مع أداء جيد في بيروت. قطاع الأونروا يحتاج إلى تأمين فرق لحل المشكلات التكنولوجية في بعض المناطق.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢١)

الوضع العام للقطاعات التعليمية:

القطاع الرسمي :

تظهر بيانات الناظر أن الوضع بحاجة إلى تحسين في العديد من المناطق، حيث أن أكثر من (٣١٪) من الناظر يعتقدون أن الوضع "غير مناسب على الإطلاق" أو "بحاجة إلى تطوير". على الرغم من ذلك، هناك نسبة ملحوظة من الناظر (٢٣.٥٪) تعتبر الوضع "مقبولاً"، مع تواجد (٩.٢٪) يرون أنه "جيد" و(٢.٨٪) يعتبرون الوضع "جيد جداً". بشكل عام، يشير هذا إلى أن الدعم الفني في الإجابات يحتاج إلى تعزيز في العديد من المناطق.

التعليم الخاص المجاني:

تشير بيانات الناظر أن ٤١.٩٪ من الناظر يعتبرون الوضع "جيداً"، و٢٢.٦٪ يعتبرونه "جيد جداً". بالمقابل، هناك نسبة من الناظر (١٦.١٪) يرى أن الوضع "مقبول"، بينما ١٦.١٪ آخرين يعتقدون أن الوضع "بحاجة إلى تطوير". نسبة صغيرة للغاية (٣.٢٪) تصف الوضع بـ "غير مناسب على الإطلاق". هذه البيانات تشير إلى أن القطاع الخاص قد يقدم مستوى جيداً من الدعم الفني مقارنة بالقطاع العام، ولكن هناك مجال للتحسين.

التعليم الخاص غير المجاني :

تشير البيانات أن ٣٥.٠٪ من الناظر يعتبرون الوضع "جيداً"، و٤٢.٧٪ يصفونه بـ "جيد جداً"، مما يشير إلى مستوى عالي من الدعم الفني. في المقابل، ١٢٪ من الناظر يرون الوضع "مقبولاً"، بينما نسبة صغيرة جداً (٨.٥٪) تعتبر الوضع "بحاجة إلى تطوير"، و(١.٧٪) فقط يصفونه بـ "غير مناسب على الإطلاق". هذه الأرقام تعكس تحسناً ملحوظاً في مستوى الدعم الفني في الإجابات المدارس الخاصة غير المدارس المجانية مقارنة بالإجابات الخاصة المدارس المجانية.

الأونروا :

تتميز بثائية واضحة في الدعم؛ إذ سجل "١٠٠٪ جيد" في جبل لبنان، مقابل "١٠٠٪ بحاجة إلى تطوير" في الجنوب. بما معناه (٦٦,٧٪) جيد و(٣٣,٣٪) بحاجة إلى تطوير.

حول المحافظات في كل قطاع:

- في التعليم الرسمي، بعلبك-الهرمل ذكرت أعلى نسبة ضعف (٤٧.١٪) "مقبول"، بينما بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي لديها أدنى نسبة (٩,١٪ و ٤,٣٪ على التوالي).
- التعليم الخاص المجاني يُظهر تفاوتاً حيث تحصل بيروت على ١٠٠٪ "جيد جداً"، بينما بعلبك-الهرمل يظهر ١٠٠٪ "بحاجة إلى تطوير".
- في التعليم الخاص غير المجاني، بعلبك-الهرمل (٧٢.٧٪ جيد) وجبل لبنان (٥٨.٣٪ جيد جداً) يظهران دعماً فنياً جيداً، بينما بيروت تظهر تفاوتاً بنسبة ١١.١٪ للفئات "بحاجة إلى تطوير".
- الأونروا تتفاوت بين ١٠٠٪ "جيد" في جبل لبنان و ١٠٠٪ "بحاجة إلى تطوير" في الجنوب.

استنتاج:

التعليم الرسمي هو الأضعف من حيث الدعم الفني مقارنة بالتعليم الخاص بنوعيه. التعليم الخاص غير المجاني يُظهر تفوقاً في

جميع المحافظات، بينما التعليم الخاص المجاني يظهر تفاوتاً ملحوظاً بين بيروت والمناطق الأخرى. الأونروا تعكس فجوة كبيرة بين جبل لبنان والجنوب.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٠)

في القطاع الرسمي، في بيروت، أشار ٣٣.٣٪ من المنسقين إلى أن الدعم الفني "غير مناسب على الإطلاق"، بينما اعتبر ٤٤.٤٪ أنه "يحتاج إلى تطوير". فقط ٢٢.٢٪ وجدوا الدعم "مقبولاً". في جبل لبنان (الضواحي)، قيم ٣٥.٣٪ من المنسقين الدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٤١.٢٪ اعتبروا أنه "يحتاج إلى تطوير"، بينما ٢٣.٥٪ وجدوه "مقبولاً". أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فقد أشار ٢٣.١٪ إلى أنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٣.٣٪ اعتبروا أنه "يحتاج إلى تطوير"، بينما قيم ٣٠.٨٪ الدعم بأنه "مقبول". في الشمال، أفاد ٣٧.٣٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٥.٦٪ اعتبروا أنه "يحتاج إلى تطوير". في البقاع، أشار ٢٥٪ إلى أنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٤٠٪ اعتبروا أنه "يحتاج إلى تطوير"، بينما قيم ٢٥٪ الدعم بأنه "مقبول". في الجنوب، أفاد ٢١.٤٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٨.١٪ اعتبروا أنه "يحتاج إلى تطوير". في النبطية، قيم ٢٥٪ الدعم بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٧.٥٪ اعتبروا أنه "يحتاج إلى تطوير". في عكار، أشار ٣٠.٨٪ إلى أنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٤٢.٣٪ اعتبروا أنه "يحتاج إلى تطوير". وفي بعلبك الهرمل، أفاد ٢٧.٨٪ بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما اعتبر ٥٠٪ أنه "يحتاج إلى تطوير".

بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، لم يتم تقديم تقييمات سلبية في بيروت حيث كانت جميع الاستجابات تشير إلى أن الدعم كان "جيداً" أو "جيداً جداً". في جبل لبنان (الضواحي)، قيم ٢٠٪ من المنسقين الدعم بأنه "مقبول" و ٦٠٪ وجدوه "جيداً" أو "جيداً جداً". أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فقد كانت التقييمات إيجابية حيث وجد ٦٠٪ من المنسقين أن الدعم كان "جيداً" و ٤٠٪ اعتبروه مقبولاً. في الشمال، كانت التقييمات متوازنة حيث سجلت نسب متساوية بين الفئات المختلفة. في البقاع، قيم ٥٠٪ من المنسقين الدعم بأنه جيد بينما سجلت نسبة مماثلة أخرى أيضاً تقييمات إيجابية. أما في الجنوب، فقد أفاد ٦٠٪ بأن الدعم كان جيداً بينما سجلت النسبة المتبقية تقييمات أقل إيجابية.

في القطاع الخاص غير المجاني، كانت التقييمات متباينة ولكن بشكل عام كانت إيجابية حيث سجلت بيروت نسبة ٨.٣٪ فقط كـ "غير مناسبة على الإطلاق" و ١٦.٧٪ كـ "بحاجة إلى تطوير"، بينما اعتبر ٥٠٪ أن الدعم كان جيداً و ٢٥٪ جيداً جداً. وفي جبل لبنان (الضواحي)، كانت النسب مشابهة حيث سجلت تقييمات إيجابية مع وجود نسبة ضئيلة من التقييمات السلبية. أما بالنسبة لوكالة الأونروا، فقد أظهرت النتائج توازناً بين التقييمات السلبية والإيجابية حيث أشار نصف المنسقين إلى أن الدعم يحتاج إلى تطوير بينما النصف الآخر وجد أن الخدمات جيدة.

الاستنتاجات العامة:

تشير النتائج العامة إلى أن القطاع الرسمي يعاني من نقص كبير في توفر فرق الدعم الفني المتخصصة مما يتطلب تحسينات عاجلة خاصة في المناطق الريفية مثل عكار والشمال وبعلبك الهرمل. بالمقابل، يظهر القطاع الخاص المجاني أداءً أفضل بشكل ملحوظ مع مستويات رضا عالية عن الدعم الفني.

في بيروت، هناك رضا جيد عن خدمات الدعم الفني ولكن لا يزال هناك مجال للتحسين. جبل لبنان (الضواحي) تظهر تبايناً بين الآراء حول جودة الخدمات المقدمة مما يستدعي مزيداً من الجهود لتحسينها. الشمال يعاني من مستويات رضا منخفضة مما يشير إلى الحاجة الملحة لتحسين الخدمات الفنية المقدمة هناك.

بشكل عام، توضح البيانات الفجوة الكبيرة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتوفر فرق الدعم الفني المتخصصة مما يستدعي تدخلات سياسية واستثماراً مستداماً لتحسين البنية التحتية والدعم الفني عبر جميع المحافظات لضمان تقديم خدمات تعليمية فعالة وعالية الجودة لجميع الطلاب.

الجواب الرابع: المعلم (سؤال رقم ١٩)

مدى توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا بحسب المحافظات وقطاع التعليم: النتائج العامة تشير إلى أن ٢٥.١٪ من الإجابات أشارت إلى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ٢٠.٥٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، بينما ٢٠.٢٪ وصفت الوضع بأنه "جيد"، و ١٧.٣٪ وصفت الوضع بأنه "جيد جدًا"، في حين أن ١٧.٠٪ وصفت الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

في القطاع الرسمي، ٣٥.١٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ٢٤.٠٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ١٢.٧٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ٣.٣٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، بينما ٢٤.٩٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". أما القطاع الخاص المجاني، فإن ٢١.٥٪ من الإجابات ترى الوضع بحاجة إلى تطوير، و ١٥.٨٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ٢٣.٠٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ٢٧.٣٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ١٢.٤٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في القطاع الخاص غير المجاني، ١٠.٤٪ بحاجة إلى تطوير، و ١٦.٦٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ٣٠.٨٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ٣٥.٧٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ٦.٥٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". أما الأونروا، فقد أشارت ٥٠.٠٪ من الإجابات إلى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ١٦.٧٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ٢٥.٠٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ٨.٣٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

حسب المحافظات:

في محافظة بيروت، ١٧.٥٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ٢١.٦٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ٣٠.٩٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ١٤.٤٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ١٥.٥٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في جبل لبنان (الضواحي)، ١٥.٤٪ بحاجة إلى تطوير، و ١٦.٤٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ٢٧.٢٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ٣٦.١٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ٤.٩٪ فقط وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". أما جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ١٤.٣٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ٢٠.٠٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ١٧.٧٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في محافظة الشمال، ٢٩.٤٪ بحاجة إلى تطوير، و ١٨.٧٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ١٥.٣٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ١٢.٦٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ٢٤.٠٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في محافظة البقاع، ٢٠.٢٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢٥.٠٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ١٨.١٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ١٨.١٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ١٨.٦٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". أما محافظة الجنوب، فقد أشارت ٣٣.٧٪ من الإجابات إلى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ٢٤.٩٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ١٨.٩٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ٧.٧٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ١٤.٨٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في محافظة النبطية، ٢٨.١٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢٤.٦٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ٢٠.٤٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ١٠.٨٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ١٦.٢٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في محافظة عكار، ٣٤.٧٪ بحاجة إلى تطوير، و ١٩.٩٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ١٣.١٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ١٠.٠٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ٢٢.٣٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في بعلبك الهرمل، ٢٩.٧٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ١٩.٥٪ وصفت الوضع بأنه "مقبول"، و ١٧.٨٪ وصفتته بأنه "جيد"، و ١٦.٩٪ وصفتته بأنه "جيد جدًا"، و ١٦.١٪ وصفتته بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

السؤال كيف تصف كل من التالي لدعم العملية التعليمية

البند السادس: مدى إتقان المعلمين لبرامج دعم المتعلمين المتميزين

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٩)

مدى توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا بحسب المحافظات وقطاع التعليم

النتائج العامة تشير إلى أن ٢٥.١٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، بينما ٢٠.٥٪ وصفته بأنه "مقبول"، و ٢٠.٢٪ اعتبرتته "جيد"، و ١٧.٣٪ وصفته بأنه "جيد جدًا"، في حين أن ١٧.٠٪ فقط اعتبرته "غير مناسب على الإطلاق".

التحليل حسب قطاع التعليم يظهر تفاوتاً ملحوظاً، فالقطاع الرسمي يعاني من نقص في فرق الدعم الفني المتخصصة، حيث أن ٣٥.١٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ٢٤.٠٪ وصفته بأنه "مقبول"، بينما ١٢.٧٪ فقط وصفوه بأنه "جيد"، و ٣.٣٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جدًا"، في حين أن ٢٤.٩٪ من الإجابات اعتبرت الوضع "غير مناسب على الإطلاق".

أما القطاع الخاص المجاني، فقد أظهر أداءً أفضل نسبياً، حيث أن ٢١.٥٪ من الإجابات بحاجة إلى تطوير، و ١٥.٨٪ وصفوا الوضع بأنه "مقبول"، بينما ٢٣.٠٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٢٧.٣٪ وصفوه بأنه "جيد جدًا"، و ١٢.٤٪ فقط اعتبروا الوضع "غير مناسب على الإطلاق".

القطاع الخاص غير المجاني يعكس أيضاً تبايناً بين المناطق، حيث أن ١٠.٤٪ فقط بحاجة إلى تطوير، و ١٦.٦٪ وصفوا الوضع بأنه "مقبول"، بينما ٣٠.٨٪ اعتبروه "جيد"، و ٣٥.٧٪ وصفوه بأنه "جيد جدًا"، و ٦.٥٪ فقط وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

أما قطاع الأونروا، فقد أظهر احتياجات كبيرة، حيث أن ٥٠٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ١٦.٧٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢٥.٠٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٨.٣٪ فقط وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

التحليل حسب المحافظات يظهر تفاوتاً واضحاً في احتياجات الإجابات، فمحافظة بيروت تحتاج إلى تحسين ملحوظ، حيث أن ١٧.٥٪ فقط من الإجابات وصفوا الوضع بأنه بحاجة إلى تطوير، بينما ٢١.٦٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٣٠.٩٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ١٤.٤٪ وصفوه بأنه "جيد جدًا"، في حين أن ١٥.٥٪ فقط وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

في جبل لبنان الضواحي، ١٥.٤٪ من الإجابات بحاجة إلى تطوير، و ١٦.٤٪ وصفوه بأنه "مقبول"، بينما ٢٧.٢٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٣٦.١٪ وصفوه بأنه "جيد جدًا"، و ٤.٩٪ فقط وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

أما في الشمال، فتبدو الحاجة أكبر، حيث أن ٢٩.٤٪ من الإجابات بحاجة إلى تطوير، و ١٨.٧٪ وصفوا الوضع بأنه "مقبول"، و ١٥.٣٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ١٢.٦٪ وصفوه بأنه "جيد جدًا"، بينما ٢٤.٠٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

في الجنوب، يلاحظ توازن نسبي، حيث أن ٣٣.٧٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢٤.٩٪ وصفوا الوضع بأنه "مقبول"، و ١٨.٩٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٧.٧٪ وصفوه بأنه "جيد جدًا"، في حين أن ١٤.٨٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢١)

الوضع العام

التعليم الرسمي

النسب الإجمالية تشير إلى أن ٣١.٣٪ من الناظر يرون أن توفر فرق الدعم الفني "غير مناسب على الإطلاق"، و ٣٣.٢٪ يرون أنها "بحاجة إلى تطوير". فقط ١٢٪ تقريباً (٩.٢٪ "جيد" و ٢.٨٪ "جيد جدًا") يرون أن الوضع جيد أو ممتاز. الغالبية العظمى تعتقد أن هناك حاجة لتحسين فرق الدعم الفني (٦٤.٥٪ بين "غير مناسب على الإطلاق" و "بحاجة إلى تطوير").

التعليم الخاص المجاني

إجمالي النتائج يُظهر أن ٤١.٩٪ من الإجابات الخاصة المدارس المجانية ترى أن توفر فرق الدعم الفني "جيد"، و ٢٢.٦٪ يرونه "جيد جدًا"، وهو ما يعني أن ٦٤.٥٪ من الإجابات تعتقد أن الوضع إيجابي إلى حد كبير. (١٦,١٪) يرون الوضع "مقبول"، بينما ١٩.٣٪ يرون أنه "غير مناسب على الإطلاق" أو "بحاجة إلى تطوير". هذه الأرقام تعكس صورة أكثر إيجابية مقارنة بالقطاع الرسمي، ما قد يشير إلى استثمارات أفضل في الدعم الفني أو شراكات مع شركات تقنية.

التعليم الخاص غير المجاني:

إجمالي النتائج يُظهر أن (٤٢,٧٪) من الناظر يصفون توفر فرق الدعم الفني بأنه "جيد جدًا"، و (٣٥٪) يرونه "جيد"، مما يعني أن (٧٧,٧٪) من الناظر في الإجابات الخاصة غير المدارس المجانية يرون أن الوضع إيجابي. (١٢٪) من الإجابات ترى أن الوضع "مقبول"، و (٨,٥٪) يرون أنه "بحاجة إلى تطوير"، بينما (١,٧٪) فقط يصفون الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق". يشير هذا إلى أن الإجابات الخاصة غير المدارس المجانية تتمتع بمستوى عالٍ من الدعم الفني مقارنةً بغيرها، مع وجود نسبة قليلة تحتاج إلى تحسينات .

الأونروا

تتميز بثنائية واضحة؛ إذ تسجل "١٠٠٪ جيد" في جبل لبنان، مقابل "١٠٠٪ بحاجة إلى تطوير" في الجنوب. بما معناه (٦٦,٧٪) جيد و (٣٣,٣٪) بحاجة إلى تطوير.

حول المحافظات:

بيروت: شهدت تفاوتاً في التعليم الرسمي (٣٦,٤٪ غير مناسب)، مع تقييم "جيد جداً" بنسبة ١٠٠٪ في التعليم الخاص المجاني، و ٦٦,٧٪ في التعليم الخاص غير المجاني.

جبل لبنان: الأداء كان متوازناً، حيث سجل التعليم الرسمي (٣٥,٣٪ بحاجة للتطوير في الضواحي)، بينما التعليم الخاص المجاني كان إيجابياً (٧٥٪ جيد في ما عدا الضواحي).

الشمال: أظهرت تحديات في التعليم الرسمي (٣٩,٥٪ بحاجة للتطوير)، مع تفاوت ملحوظ في التعليم الخاص المجاني (٤٠٪ جيد جداً، و ٤٠٪ بحاجة إلى تطوير).

البقاع: أداء إيجابي عموماً، حيث سجل التعليم الخاص المجاني (٦٦,٧٪ جيد و ٣٣,٣٪ جيد جداً) مع بعض التحسينات المطلوبة في التعليم الرسمي (٢٧,٨٪ مقبول).

الجنوب والنبطية: أداء مستقر نسبياً، حيث كانت التقييمات إيجابية في كافة القطاعات، مع تميز التعليم الخاص غير المجاني في النبطية (٦٠٪ جيد و ٢٠٪ جيد جداً).

عكار وبعلبك الهرمل: أبرز المناطق التي تحتاج لتحسينات كبيرة، حيث سجلت عكار أعلى نسبة "غير مناسب على الإطلاق" (٣٩,٥٪) في التعليم الرسمي، وبعلبك الهرمل (٤٧,١٪ مقبول).

استنتاجات:

- التعليم الرسمي يعاني تحديات واضحة في المحافظات الطرفية مثل عكار وبعلبك الهرمل مقارنة بالمناطق المركزية.
- التعليم الخاص المجاني يُظهر رضىً عاماً مرتفعاً في بيروت والمناطق الأخرى، لكنه يحتاج لتحسين في الشمال.
- التعليم الخاص غير المجاني يحقق استقراراً ملحوظاً مع تميز في النبطية، لكن لا تزال هناك حاجة لتحسين في مناطق مثل عكار.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٠)

قطاع التعليم الرسمي، في بيروت، وجد ٤٤,٤٪ من المنسقين أن كفاءة المعلمين "مقبولة"، بينما قيم ٢٢,٢٪ كفاءتهم بأنها "غير مناسبة على الإطلاق". تشير هذه النتائج إلى وجود تحدٍ يتمثل في ارتفاع مستويات عدم الرضا. في جبل لبنان (الضواحي)، قيم ٤٧,١٪ من المنسقين كفاءة المعلمين بأنها "مقبولة". تشير النسبة العالية من التقييمات المقبولة إلى وجود مجال للتحسين المستمر، لكن النتائج الممتازة قليلة. أما في الشمال، فقد أشار ٤٠,٧٪ إلى أن الكفاءة "تحتاج إلى تطوير"، مما يدل على ضعف حيث يعبر الغالبية عن عدم الرضا. في عكار، وجد ٤٦,٢٪ أن كفاءة المعلمين "تحتاج إلى تطوير". تمثل مستويات عدم الرضا المرتفعة تحدياً يتطلب تدريباً مستهدفاً. وفي بعلبك الهرمل، أفاد ٤٤,٤٪ بأن كفاءة المعلمين "تحتاج إلى تطوير"، بينما فقط ٥,٦٪ قيموها بأنها "جيدة جداً". تشير هذه النتائج إلى وجود فجوات كبيرة في المهارات.

في القطاع الخاص المجاني، أفاد جميع المنسقين في بيروت بأن كفاءة المعلمين كانت "جيدة جداً". تعتبر هذه النتيجة الأقوى بين جميع المحافظات في هذا القطاع. في جبل لبنان (الضواحي)، قيم ٦٠٪ من المنسقين كفاءة المعلمين بأنها "جيدة" أو "جيدة جداً"، مما يدل على رضا مرتفع باستمرار. أما في عكار، فقد قيم ٣٣,٣٪ الكفاءة بأنها "مقبولة"، و ٦٦,٧٪ اعتبروها "جيدة"، مما يشير إلى وجود تحدٍ يتمثل في سد الفجوة لتحقيق التميز.

في القطاع الخاص غير المجاني، كانت التقييمات مختلطة حيث أشار ٥٨,٣٪ من المنسقين في بيروت إلى أن الكفاءة كانت "جيدة جداً"، مع وجود نسبة ضئيلة من عدم الرضا (٨,٣٪). تعتبر هذه النتيجة مرتفعة نسبياً من حيث التميز. أما في الشمال، فقد قيم ٤٥,٢٪ الكفاءة بأنها "جيدة"، بينما اعتبر ٣,٢٪ أنها "غير مناسبة على الإطلاق". تشير هذه النتائج إلى الحاجة لمعالجة التقييمات الأقل جودة.

بشكل عام تشير النتائج في قطاع التعليم الرسمي إلى وجود عدم رضا كبير في مناطق مثل عكار (٤٦.٢٪) يعتبرون الكفاءة "تحتاج إلى تطوير" والشمال (٤٠.٧٪) يجدونها "تحتاج إلى تطوير". بينما تظهر بيروت والبقاع والجنوب أداءً أفضل حيث تزيد نسبة الذين يقيمون الكفاءة بأنها "مقبولة" أو أعلى عن ٥٠٪. بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، هناك تقييمات إيجابية للغاية في بيروت وجبل لبنان (الضواحي) حيث سجلت نسبتي ١٠٠٪ و ٦٠٪ على التوالي كـ "جيدة جداً". ومع ذلك، لا تزال هناك حالات عدم رضا في مناطق مثل بعلبك الهرمل (٥٠٪ يحتاجون إلى تطوير).

في بيروت، تعتبر المحافظة الأكثر اتساقاً عبر جميع القطاعات حيث يقيم الغالبية الكفاءة بأنها "جيدة" أو "جيدة جداً". بينما تظهر الضواحي في جبل لبنان مستويات عالية من الرضا في القطاعين الخاص المجاني وغير المجاني؛ ومع ذلك تبقى تقييمات قطاع التعليم الرسمي متوسطة. ذكرت أنطق الشمال وعكار من عدم رضا مستمر عبر القطاعين العام والخاص بسبب محدودية الموارد وتحديات البنية التحتية. أما بعلبك الهرمل، فإن كلا من القطاعين العام والخاص المجاني يواجهان صعوبات مع تقييمات تفوق الـ ٤٠٪ التي تشير إلى أنها بحاجة للتطوير.

تشير البيانات إلى أن هناك حاجة ملحة لتحسين كفاءة المعلمين لدعم المتعلمين الذين يواجهون صعوبات عبر جميع القطاعات والمحافظات، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة مثل عكار والشمال وبعلبك الهرمل، مما يستدعي تدخلات سياسية واستثماراً مستداماً لضمان تقديم خدمات تعليمية فعالة وعالية الجودة لجميع الطلاب. يجب أن تركز برامج تدريب المعلمين على تعزيز الكفاءة في استخدام التكنولوجيا وتقديم برامج خاصة للمتعلمين الذين يواجهون صعوبات، مع ضرورة تخصيص حلول ملائمة للمناطق مثل عكار وبعلبك الهرمل والشمال لضمان نتائج تعليمية أفضل.

استنتاجات عامة:

- أعلى مستوى رضا:
- يُظهر القطاع الخاص المجاني في بيروت والنبطية رضا بنسبة ١٠٠٪ فيما يتعلق بكفاءة المعلمين في التعامل مع برامج المتعلمين الذين يواجهون صعوبات.
- تُظهر الأونروا (الشمال) أيضاً رضا بنسبة ١٠٠٪.
- المناطق ذات مستوى الرضا الأقل:
- لدى بيروت في القطاع الرسمي جزء كبير من المستجيبين (٢٢.٢٪) يُقيمون كفاءة المعلمين بأنها "غير مناسبة على الإطلاق".
- تُظهر عكار في كل من القطاعين الرسمي والخاص غير المجاني مستوى أعلى نسبياً من عدم الرضا (١٩.٢٪ و ٣٣.٣٪ في فئة "غير مناسب على الإطلاق").

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٩)

مدى توفر فرق دعم فني متخصصة للتعامل مع مشاكل التكنولوجيا بحسب المحافظات وقطاع التعليم النتائج العامة تشير إلى أن ٢٥.١٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، بينما ٢٠.٥٪ وصفته بأنه "مقبول"، و ٢٠.٢٪ اعتبرته "جيد"، و ١٧.٣٪ وصفته بأنه "جيد جداً"، في حين أن ١٧.٠٪ فقط اعتبرته "غير مناسب على الإطلاق". التحليل حسب قطاع التعليم يظهر تفاوتاً ملحوظاً، فالقطاع الرسمي يعاني من نقص في فرق الدعم الفني المتخصصة، حيث أن ٣٥.١٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ٢٤.٠٪ وصفته بأنه "مقبول"، بينما ١٢.٧٪ فقط وصفوه بأنه "جيد"، و ٣.٣٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً"، في حين أن ٢٤.٩٪ من الإجابات اعتبرته الوضع "غير مناسب على الإطلاق". أما القطاع الخاص المجاني، فقد أظهر أداءً أفضل نسبياً، حيث أن ٢١.٥٪ من الإجابات بحاجة إلى تطوير، و ١٥.٨٪ وصفوا الوضع بأنه "مقبول"، بينما ٢٣.٠٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٢٧.٣٪ وصفوه بأنه "جيد جداً"، و ١٢.٤٪ فقط اعتبروا الوضع "غير مناسب على الإطلاق". القطاع الخاص غير المجاني يعكس أيضاً تبايناً بين المناطق، حيث أن ١٠.٤٪ فقط بحاجة إلى تطوير، و ١٦.٦٪ وصفوا الوضع بأنه "مقبول"، بينما ٣٠.٨٪ اعتبروه "جيد"، و ٣٥.٧٪ وصفوه بأنه "جيد جداً"، و ٦.٥٪ فقط وصفوه بأنه

"غير مناسب على الإطلاق". أما قطاع الأونروا، فقد أظهر احتياجات كبيرة، حيث أن ٥٠٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ١٦.٧٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢٥.٠٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٨.٣٪ فقط وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق". التحليل حسب المحافظات يظهر تفاوتاً واضحاً في احتياجات الإجابات، فمحافظة بيروت تحتاج إلى تحسين ملحوظ، حيث أن ١٧.٥٪ فقط من الإجابات وصفوا الوضع بأنه بحاجة إلى تطوير، بينما ٢١.٦٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٣٠.٩٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ١٤.٤٪ وصفوه بأنه "جيد جداً"، في حين أن ١٥.٥٪ فقط وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في جبل لبنان الضواحي، ١٥.٤٪ من الإجابات بحاجة إلى تطوير، و ١٦.٤٪ وصفوه بأنه "مقبول"، بينما ٢٧.٢٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٣٦.١٪ وصفوه بأنه "جيد جداً"، و ٤.٩٪ فقط وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق". أما في الشمال، فتبدو الحاجة أكبر، حيث أن ٢٩.٤٪ من الإجابات بحاجة إلى تطوير، و ١٨.٧٪ وصفوا الوضع بأنه "مقبول"، و ١٥.٣٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ١٢.٦٪ وصفوه بأنه "جيد جداً"، بينما ٢٤.٠٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق". في الجنوب، يلاحظ توازن نسبي، حيث أن ٣٣.٧٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢٤.٩٪ وصفوا الوضع بأنه "مقبول"، و ١٨.٩٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٧.٧٪ وصفوه بأنه "جيد جداً"، في حين أن ١٤.٨٪ وصفوه بأنه "غير مناسب على الإطلاق".

السؤال كيف تصف كل من التالي لدعم العملية التعليمية
البند السابع: مدى إتقان معظم المعلمين لتطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٢٩)
الإجمالي لجميع القطاعات: في بيروت، يُظهر أداء المعلمين في تطبيق برامج الدعم الاجتماعي تبايناً ملحوظاً، حيث ٠٪ فقط من الإجابات تصف الوضع بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ١٦.٧٪ ترى أنه بحاجة إلى تطوير، و ٣٣.٣٪ اعتبرته "مقبولاً"، و ٣٨.٩٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ١١.١٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً". وفي جبل لبنان الضواحي، ٦.١٪ فقط صنفوا الأداء على أنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٢٤.٥٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٠.٦٪ وصفوه بالمقبول، و ٢٠.٤٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ١٨.٤٪ وصفوه بأنه "جيد جداً". أما في جبل لبنان ما عدا الضواحي، ٦.٣٪ اعتبروا الوضع "غير مناسب على الإطلاق"، و ٩.٤٪ بحاجة إلى تطوير، بينما ٤٦.٩٪ وصفوا الأداء بأنه "مقبول"، و ٢٨.١٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٩.٤٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً". وفي الشمال، ٩.١٪ من الإجابات وصفوا الأداء بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٤١.٨٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٠.٩٪ اعتبروا الوضع "مقبولاً"، و ١٤.٥٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٣.٦٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً". وفي البقاع، ١٦.٠٪ من الإجابات صنفوا الأداء على أنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٣٢.٠٪ بحاجة إلى تطوير، و ١٢.٠٪ وصفوه بالمقبول، و ٢٠.٠٪ اعتبروه "جيد"، و ٢٠.٠٪ آخرون وصفوه بأنه "جيد جداً". وفي الجنوب، ٨.٠٪ من الإجابات وصفوا الأداء بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ١٦.٠٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٢.٠٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٣٦.٠٪ اعتبروه "جيد"، و ٨.٠٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً". أما في النبطية، ٧.١٪ من الإجابات صنفوا الأداء على أنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ١٧.٩٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٥.٧٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٣٥.٧٪ آخرون وصفوه بأنه "جيد"، و ٣.٦٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً". وفي عكار، ٣.٦٪ فقط وصفوا الأداء بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ٣٩.٣٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٥.٧٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ١٤.٣٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٧.١٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً". وفي بعلبك-الهرمل، ١٥.٨٪ من الإجابات وصفوا الأداء بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ١٥.٨٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٦.٨٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢٦.٣٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ٥.٣٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

الإجمالي العام يظهر أن ٧.٩٪ من الإجابات تصف الأداء بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٥.٨٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٢.٦٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢٤.٠٪ اعتبروه "جيد"، و ٩.٧٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

حسب القطاعات التعليمية:

قطاع التعليم الرسمي يعاني من حاجة كبيرة لتحسين مستوى إتقان المعلمين لبرامج الدعم الاجتماعي، حيث تشير البيانات إلى أن ٣٢.٠٪ من الإجابات ترى أن الوضع بحاجة إلى تطوير، و ٣٦.١٪ وصفوه بالمقبول، بينما ١٧.٧٪ فقط وصفوه بأنه "جيد"، و ٣.٤٪ وصفوه بأنه "جيد جداً". بيروت تُظهر أداءً أفضل نسبياً مقارنة ببقية المناطق، بينما تسجل الشمال والبقاع تحديات كبيرة. قطاع التعليم الخاص المجاني يظهر أداءً متوسطاً إلى جيد نسبياً، مع ٣٣.٣٪ من الإجابات تصف الإتقان بأنه بحاجة إلى تطوير، و ٢٣.٣٪ فقط وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢٠.٠٪ وصفوه بأنه "جيد"، و ١٣.٣٪ وصفوه بأنه "جيد جداً". قطاع التعليم الخاص غير المجاني يظهر أداءً أفضل بشكل عام، حيث تصل نسبة "جيد" إلى ٣٢.٧٪ و "جيد جداً" إلى ١٨.٤٪، مع ١٥.٣٪ فقط وصفوه بأنه "بحاجة إلى تطوير". قطاع الأونروا يُظهر أداءً ممتازاً، حيث ٧٥.٠٪ من الإجابات تصف الإتقان بأنه "جيد جداً"، مما يعكس نجاحاً كبيراً في تطبيق برامج الدعم الاجتماعي/الانفعالي.

حسب المحافظات:

في بيروت، ٣٨.٩٪ من الإجابات وصفوا الأداء بأنه "جيد"، مع ١١.١٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً". جبل لبنان الضواحي يظهر توازناً بين "جيد" و "جيد جداً"، بينما جبل لبنان ما عدا الضواحي يظهر تنوعاً كبيراً مع نسبة مرتفعة لفئة "مقبول". الشمال يعاني من حاجة كبيرة لتحسين مستوى الإتقان، مع ٤١.٨٪ بحاجة إلى تطوير. البقاع والجنوب يظهران أداءً إيجابياً، حيث تصل نسب "جيد جداً" إلى ٢٠.٠٪ و ٣٦.٠٪ على التوالي. النبطية تُظهر أداءً مستقرًا نسبياً، مع ٣٥.٧٪ وصفوا الأداء بأنه "جيد" و ٣٥.٧٪ آخرون وصفوه بأنه "جيد جداً". أما عكار و بعلبك-الهرمل، فتظهران تحديات كبيرة، حيث تصل نسبة "بحاجة إلى تطوير" إلى ٣٩.٣٪ في عكار و ١٥.٨٪ في بعلبك-الهرمل، مع نسب منخفضة لفئة "جيد جداً".

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢١)

الوضع العام

التعليم الرسمي:

يُظهر التعليم الرسمي تفاوتاً في تقييم تطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي. النسبة الأعلى هي "بحاجة إلى تطوير" بنسبة ٣٦.٩٪، تليها "مقبول" بنسبة ٣٠٪، و "جيد" بنسبة ١٦.١٪. و ١٣.٨٪ غير مناسب على الإطلاق. تشير هذه النتائج إلى أن الغالبية ترى ضرورة تحسين البرامج.

التعليم الخاص المجاني:

يتمتع هذا القطاع بتقييم إيجابي نسبياً، حيث يشير ٤٥.٢٪ إلى أن الإتقان "جيد"، و ١٦.١٪ يرونه "جيد جداً". لكن هناك تفاوت بين المناطق، مع بعض الآراء التي تُبرز الحاجة للتحسين.

التعليم الخاص غير المجاني:

يحظى هذا القطاع بتقييم جيد، حيث يرى ٣٥٪ من المعلمين أن الإتقان "جيد"، و ٢٦.٥٪ يرونه "جيد جداً". ومع ذلك، تظهر الحاجة إلى تحسين في بعض المناطق مثل عكار والبقاع.

الأونروا:

تشير البيانات إلى تقييمات إيجابية متوسطة؛ في جبل لبنان نصف النظائر يرون الإتقان "جيد" أو "مقبول"، بينما جنوب لبنان يظهر تقييماً إيجابياً بالكامل بنسبة ١٠٠٪ جيد.

حول المحافظات في كل قطاع:

- بيروت: تتراوح الآراء بين "جيد" "مقبول" و"بحاجة إلى تطوير"، ما يشير إلى رضا متوسط في كل القطاعات، مع الحاجة لبعض التحسينات.
- جبل لبنان (ضواحي): يظهر تفاوت بين القطاعات، حيث يعتبر ٤١.٢٪ في التعليم الرسمي أن البرامج "بحاجة إلى تطوير"، بينما التعليم الخاص يُظهر تقييماً أفضل.
- الشمال: يعاني من تقييمات سلبية في التعليم الرسمي حيث يرى ٥٠٪ أن البرامج "بحاجة إلى تطوير"، بينما في القطاع الخاص تظهر بعض التقييمات الإيجابية.
- البقاع: يُظهر تقييمات منخفضة نسبياً في التعليم الرسمي، بينما التعليم الخاص يتمتع برضا عام، حيث يرى ٦٦.٧٪ أن الإثنان "جيد"، و ٣٣.٣٪ "جيد جداً" في التعليم الخاص المجاني.
- الجنوب: يتمتع برضا جيد نسبياً في القطاعات المختلفة، مع تفوق قطاع الأونروا الذي يُظهر رضا كاملاً.
- عكار: تُظهر الحاجة الملحة للتطوير في التعليم الرسمي والخاص مع تباين الآراء بين المقبول والجيد.
- بعلبك الهرمل: تشير التقييمات إلى أن الوضع "بحاجة إلى تطوير" بنسبة كبيرة في التعليم الرسمي، بينما يظهر القطاع الخاص تقييماً إيجابياً.

استنتاج:

يظهر التعليم الخاص المجاني وغير المجاني تقييماً أفضل مقارنة بالتعليم الرسمي، خاصة في مناطق مثل الجنوب والبقاع. في المقابل، يعاني التعليم الرسمي من تفاوتات كبيرة في تقييمات النظار، مع حاجة ملحة لتحسين البرامج في الشمال وعكار. يظهر قطاع الأونروا استقراراً نسبياً في الجنوب وتفاوتاً في جبل لبنان. تؤكد النتائج ضرورة التركيز على تحسين البرامج في المحافظات الأكثر ضعفاً وتطوير استراتيجيات موحدة لدعم الطلاب والمعلمين.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٠)

قطاع التعليم الرسمي في بيروت، تظهر النتائج أن ٣٣.٣٪ وجدوا أن الدعم الاجتماعي العاطفي "جيد" و ٣٣.٣٪ "مقبول"، بينما صُنّف ٢٢.٢٪ على أنه "غير مناسب على الإطلاق". على الرغم من بعض الإيجابية، هناك حاجة ملحة لتدريب إضافي للمعلمين لدعم احتياجات المتعلمين المتنوعة. أما في ضواحي جبل لبنان، فقد تم تصنيف ٢٩.٤٪ "جيد" و ٣٥.٣٪ "مقبول"، مع ٥.٩٪ "غير مناسب على الإطلاق" و ٢٣.٥٪ "بحاجة إلى تطوير"، مما يشير إلى أداء معتدل وحاجة إلى استثمار مستمر في تدريب المعلمين. في مناطق جبل لبنان الأخرى، بلغ تصنيف ٤٦.٢٪ "مقبول"، بينما كانت النسب في التصنيفات الأدنى مرتفعة (١٢.٨٪ "غير مناسبين على الإطلاق" و ٢٣.١٪ "بحاجة إلى تطوير"، مما يستدعي تخصيص الموارد ووضع برامج موجهة لدعم أفضل.

في الشمال، كان ٣٩.٠٪ "مقبول"، لكن نسبة "بحاجة إلى تطوير" كانت مرتفعة (٣٣.٩٪) مع ١١.٩٪ "غير مناسب على الإطلاق"، مما يبرز الحاجة إلى تدريب أفضل. في البقاع، كانت نسبة "مقبول" ٥٠.٠٪، مع ٢٠.٠٪ لكل من "غير مناسب على الإطلاق" و "بحاجة إلى تطوير"، مما يشير إلى فهم أساسي يتطلب تطويراً مهنياً موحداً. في الجنوب، كانت نسبة "جيد" ٣١.٠٪ و "مقبول" ٢١.٤٪، لكن ٣١.٠٪ "بحاجة إلى تطوير"، مما يتطلب استثماراً مركزاً في التدريب. في النبطية، كانت نسبة "مقبول" ٣٧.٥٪، مع نسبة مرتفعة "بحاجة إلى تطوير" بلغت ٣١.٣٪، مما يستدعي تدخلات مستمرة لتعزيز كفاءة المعلمين. في عكار، كانت النسب متوازنة حيث صُنّف ٣٤.٦٪ "مقبول" و ٢٣.١٪ "جيد"، بينما بلغت نسبة "بحاجة إلى تطوير" ٢٦.٩٪، مما يشير إلى الحاجة إلى تدريب وتعزيز الموارد. في بعلبك-الهرمل، بلغت نسبة "جيد" ٣٣.٣٪، لكن ٣٣.٣٪ كانوا "بحاجة إلى تطوير"، مما يبرز الحاجة إلى تركيز استراتيجي على تمكين المعلمين.

القطاع الخاص المجاني في بيروت، تم تصنيف ١٠٠.٠٪ "مقبول" دون أي تحديات ملحوظة. في ضواحي جبل لبنان، بلغت نسبة "جيد جداً" ٤٠.٠٪ و "مقبول" ٤٠.٠٪، مما يشير إلى وجود إيجابية تتطلب جهوداً مستهدفة لتحسين التصنيفات. في مناطق جبل لبنان الأخرى، بلغت نسبة "جيد" ٦٠.٠٪ و "مقبول" ٢٠.٠٪، مما يعكس كفاءة قوية تستدعي الحفاظ على الزخم. أما في الشمال، فقد بلغت نسبة "جيد" ٧٥.٠٪ و ٢٥.٠٪ "بحاجة إلى تطوير"، مما يشير إلى دعم تعليمي قوي مع تحديات مستمرة.

في البقاع، بلغت نسبة "جيد جداً" ٥٠.٠٪ دون تحديات كبيرة، مما يجعلها منطقة عالية الأداء. في الجنوب، بلغت نسبة "جيد" ٢٠.٠٪، و"بحاجة إلى تطوير" ٦٠.٠٪، مما يجعلها منطقة تحتاج إلى تدخل كبير. في النبطية، بلغت نسبة "جيد" ٥٠.٠٪ دون تحديات كبيرة، مما يعكس كفاءة متوازنة. في عكار، كانت النسب مختلطة مع ٣٣.٣٪ "جيد جداً" و ٣٣.٣٪ "بحاجة إلى تطوير"، مما يتطلب تقييماً إضافياً. في بعلبك-الهرمل، بلغت نسبة "جيد جداً" ٥٠.٠٪، و ٥٠.٠٪ "غير مناسب على الإطلاق"، مما يشير إلى تباين في جودة تدريب المعلمين.

القطاع الخاص غير المجاني في بيروت، كانت نسب "مقبول" و"جيد" ٣٣.٣٪ و ٢٥.٠٪ على التوالي، بينما بلغت نسبة "غير مناسبين على الإطلاق" ٢٥.٠٪، مما يتطلب معالجة الفجوات. في ضواحي جبل لبنان، بلغت نسب "جيد" و"جيد جداً" ٣٩.١٪ و ٣٢.٦٪، مع ٢.٢٪ فقط "غير مناسب على الإطلاق"، مما يعكس رضا عالياً يستدعي جهوداً مستمرة. في مناطق جبل لبنان الأخرى، بلغت نسبة "جيد" ٣٦.٨٪ و"بحاجة إلى تطوير" ٢٦.٣٪، مما يستدعي تحسينات تدريجية. في الشمال، كانت نسبة "جيد" ٣٥.٥٪ و"بحاجة إلى تطوير" ١٦.١٪، مما يعكس قدرات تستدعي تحسينات مركزة. في البقاع، بلغت نسبة "جيد جداً" ٣٧.٥٪ و"مقبول" ١٢.٥٪، مما يجعلها منطقة رائدة تتطلب الحفاظ على الأداء. في الجنوب، بلغت نسب "جيد" و"جيد جداً" ٣٣.٣٪ لكل منهما، مع ١٦.٧٪ "غير مناسب على الإطلاق"، مما يتطلب تحسينات بسيطة. في النبطية، بلغت نسبة "جيد" ٥٤.٥٪ و"بحاجة إلى تطوير" ٢٧.٣٪، مما يعكس أداءً عالياً مع حاجة طفيفة للتدخل. في عكار، بلغت نسبة "مقبول" ٤٦.٢٪ و"بحاجة إلى تطوير" ٣٠.٨٪، مما يتطلب تطبيق برامج دعم متكاملة. في بعلبك-الهرمل، بلغت نسبة "جيد" ٥٤.٥٪ و"بحاجة إلى تطوير" ١٨.٢٪، مما يعكس أداءً استثنائياً مع فجوات بسيطة. الأونروا في الشمال، تم تصنيف ١٠.٠٪ "جيدون" دون تحديات ملحوظة.

استنتاجات

- يشير التحليل إلى تباين في مستويات الكفاءة بين القطاعات والمحافظات. ويبدو أن القطاع الخاص (المجاني وغير المجاني) يقدم أداءً أفضل نسبياً مقارنة بقطاع التعليم الرسمي. على صعيد المحافظات، أظهرت بيروت والبقاع وجبل لبنان أداءً مستقرًا، في حين برزت تحديات واضحة في محافظات مثل الجنوب والشمال
- أعلى مستوى رضا:
- يُظهر القطاع الخاص المجاني في بيروت والنبطية وبعلبك-الهرمل مستويات رضا عالية (١٠٠٪ في بعض الحالات).
- تُظهر الأونروا (الشمال) رضا بنسبة ١٠٠٪ عن كفاءة المعلمين في تنفيذ برامج الدعم الاجتماعي العاطفي.
- المناطق ذات مستوى الرضا الأقل:
- تُظهر النبطية وبيروت في القطاع الرسمي مستوى أعلى من عدم الرضا، حيث يُقِيم جزء كبير من المستجيبين البرامج بأنها "غير مناسبة على الإطلاق" (٣١.٣٪ و ٢٢.٢٪ في القطاع الرسمي على سبيل المثال).
- تُظهر عكار في كل من القطاعين الرسمي والخاص غير المجاني مستوى متوسطاً من عدم الرضا (١٥.٤٪ في فئة "غير مناسب على الإطلاق").

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ١٩)

مدى إتيان المعلمين لتطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي بحسب المحافظات وقطاع التعليم النتائج العامة تشير إلى أن ٧.٤٪ من إجمالي المشاركين يرون أن إتيان المعلمين لتطبيق برامج الدعم الاجتماعي الانفعالي "غير مناسب على الإطلاق"، في حين يعتبر ٢٠.٣٪ أن الإتيان بحاجة إلى تطوير، و ٢٩.٥٪ يرونه "مقبولاً"، و ٢٧.٠٪ وصفوه بأنه "جيد"، بينما تقيمه ١٥.٨٪ بأنه "جيد جداً".

تحليل الإثقان حسب قطاع التعليم يظهر تفاوتاً واضحاً في الأداء. القطاع الرسمي يظهر أن ٧.٦٪ يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٥.١٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٦.١٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢٤.٠٪ "جيد"، و ٧.٣٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

أما القطاع الخاص المجاني، فيظهر أن ١٢.٠٪ يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٢.٥٪ بحاجة إلى تطوير، و ١٧.٧٪ "مقبول"، و ٢٧.٨٪ "جيد"، و ٢٠.١٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

وفي القطاع الخاص غير المجاني، ٥.٧٪ فقط وصفوا الأداء بأنه "غير مناسب على الإطلاق"، بينما ١٢.٤٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢٢.٦٪ "مقبول"، و ٣١.٤٪ "جيد"، و ٢٧.٩٪ وصفوه بأنه "جيد جداً".

أما في قطاع الأونروا، فيظهر أن ٨.٣٪ يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٦.٧٪ بحاجة إلى تطوير، و ٥٠.٠٪ "مقبول"، و ٢٥.٠٪ "جيد"، دون أن يُسجل أي نسبة لفئة "جيد جداً".

تحليل الإثقان حسب المحافظات يظهر تنوعاً ملحوظاً في الأداء. في محافظة بيروت، ٧.٢٪ يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٤.٤٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٠.٩٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٣٤.٠٪ "جيد"، و ١٣.٤٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

وفي محافظة جبل لبنان - الضواحي، ٤.٣٪ فقط يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٢.٠٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢١.٠٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٣١.٨٪ "جيد"، و ٣٠.٩٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

أما جبل لبنان - خارج الضواحي، فيظهر أن ٦.٩٪ يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٦.٠٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢٥.١٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٣٣.٧٪ "جيد"، و ١٨.٣٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

وفي محافظة الشمال، ١١.٩٪ يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٤.٨٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢٧.٤٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢٥.٢٪ "جيد"، و ١٠.٧٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

أما في محافظة البقاع، ٧.٤٪ يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٠.٢٪ بحاجة إلى تطوير، و ٢٧.٧٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢٧.١٪ "جيد"، و ١٧.٦٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

وفي محافظة الجنوب، ٤.٧٪ فقط يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٦.٠٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٥.٥٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢٦.٦٪ "جيد"، و ٧.١٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

أما في محافظة النبطية، ٣.٦٪ يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ١٨.٦٪ بحاجة إلى تطوير، و ٤٢.٥٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢١.٠٪ "جيد"، و ١٤.٤٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

وفي محافظة عكار، ٩.٦٪ فقط يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢٥.٩٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٣.١٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ١٩.٩٪ "جيد"، و ١١.٦٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

وأخيراً، في محافظة بعلبك - الهرمل، ٥.٩٪ فقط يرون الإثقان "غير مناسب على الإطلاق"، و ٢١.٢٪ بحاجة إلى تطوير، و ٣٣.١٪ وصفوه بأنه "مقبول"، و ٢٨.٠٪ "جيد"، و ١١.٩٪ فقط وصفوه بأنه "جيد جداً".

السؤال أوجه الدعم المقدم من الإدارة المدرسية لاستخدام التكنولوجيا

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٣٠)

تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا: بلغ الإجمالي الكلي لجميع القطاعات في بيروت ١٥ مدرسة تعمل على تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا، وفي جبل لبنان ضواحي ٤٤ مدرسة، وجبل لبنان ما عدا الضواحي ٣١ مدرسة، وفي الشمال

٤٦ مدرسة، والبقاع ٢٣ مدرسة، والجنوب ٢١ مدرسة، والنبطية ٢٣ مدرسة، وعكار ٢٨ مدرسة، وبلبك-الهرمل ١٤ مدرسة، ليصل الإجمالي الكلي إلى ٢٤٥ مدرسة.

مقارنة حسب القطاعات التعليمية، يظهر قطاع التعليم الرسمي أعلى نسبة من المدارس التي يتم فيها تحفيز استخدام التكنولوجيا بمجموع ١٣٠ مدرسة موزعة على مختلف المحافظات. سجل الشمال أعلى عدد بـ ٢٩ مدرسة، يليه عكار بـ ٢٠ مدرسة، ثم جبل لبنان ما عدا الضواحي بـ ١٨ مدرسة، مما يعكس جهودًا واضحة لتحفيز استخدام التكنولوجيا في المناطق التي تحتاج إلى تطوير. أما قطاع التعليم الخاص المجاني، فيضم ٢٦ مدرسة فقط، مع تسجيل عكار أعلى نسبة بـ ٦ مدارس، يليه جبل لبنان ما عدا الضواحي بـ ٤ مدارس. قطاع التعليم الخاص غير المجاني يُظهر اهتمامًا أكبر بتحفيز التكنولوجيا، حيث يضم ٨٥ مدرسة، منها ٣٠ في جبل لبنان ضواحي. قطاع الأونروا يُظهر أدنى عدد، حيث يضم ٤ مدارس فقط موزعة بين جبل لبنان والشمال.

بالنسبة للمقارنة حسب المحافظات، تضم بيروت ١٥ مدرسة محفزة، وجبل لبنان ضواحي ٤٤ مدرسة، وجبل لبنان ما عدا الضواحي ٣١ مدرسة، والشمال ٢٩ مدرسة، والبقاع ٢٣ مدرسة، والجنوب ٢١ مدرسة، والنبطية ٢٣ مدرسة، وعكار ٢٨ مدرسة، وبلبك-الهرمل ١٤ مدرسة.

توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا: بلغ الإجمالي الكلي لجميع القطاعات ١٣٤ مدرسة توفر التدريب، منها ٧ مدارس في بيروت، و٣٢ مدرسة في جبل لبنان ضواحي، و١٤ مدرسة في جبل لبنان ما عدا الضواحي، و٢٠ مدرسة في الشمال، و١٦ مدرسة في البقاع، و١٣ مدرسة في الجنوب، و١٥ مدرسة في النبطية، و٨ مدارس في عكار، و٩ مدارس في بلبك-الهرمل.

مقارنة حسب القطاعات التعليمية، يشمل قطاع التعليم الرسمي ٤٣ مدرسة توفر التدريب، يتصدرها الشمال بـ ٩ مدارس. أما التعليم الخاص المجاني، فيضم ١٩ مدرسة فقط تقدم تدريبًا، مع تسجيل النبطية أعلى نسبة بـ ٥ مدارس. التعليم الخاص غير المجاني يضم ٧١ مدرسة، مع تسجيل جبل لبنان ضواحي النسبة الأعلى بـ ٢٣ مدرسة. قطاع الأونروا يحتوي على مدرسة واحدة فقط.

دعم فني متاح لحل المشكلات: بلغ الإجمالي الكلي لجميع القطاعات ٨٨ مدرسة، منها ٤ مدارس في بيروت، و٢١ مدرسة في جبل لبنان ضواحي، و٨ مدارس في جبل لبنان ما عدا الضواحي، و١٣ مدرسة في الشمال، و٧ مدارس في البقاع، و١٠ مدارس في الجنوب، و١٣ مدرسة في النبطية، و٥ مدارس في عكار، و٧ مدارس في بلبك-الهرمل.

تخصيص وقت للمعلمين على استخدام التكنولوجيا: بلغ الإجمالي الكلي لجميع القطاعات ١١٧ مدرسة، منها ٨ مدارس في بيروت، و١٨ مدرسة في جبل لبنان ضواحي، و١٢ مدرسة في جبل لبنان ما عدا الضواحي، و٢٧ مدرسة في الشمال، و١٣ مدرسة في البقاع، و١١ مدرسة في الجنوب، و١٧ مدرسة في النبطية، و٦ مدارس في عكار، و٥ مدارس في بلبك-الهرمل. مقارنة حسب القطاعات التعليمية، يضم التعليم الرسمي ٥٩ مدرسة تخصص وقتًا لاستخدام التكنولوجيا، ويظهر التعليم الخاص المجاني أرقامًا منخفضة بـ ١٣ مدرسة فقط. التعليم الخاص غير المجاني يحقق أداءً جيدًا نسبيًا بـ ٤٣ مدرسة، بينما يحتوي قطاع الأونروا على مدرستين فقط.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢٢)

إجابات الناظر حول أوجه الدعم المقدم من قبل الإدارة المدرسية لاستخدام التكنولوجيا، مع التركيز على التوزيع حسب القطاعات (رسمي، خاص مجاني، خاص غير مجاني، الأونروا) والمناطق (المحافظات المختلفة):

تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا

- يسجل القطاع الرسمي أعلى تكرار في خيارات الناظر "تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا"، حيث بلغ (١٨٨) تكرارًا. يشير ذلك إلى أن الإدارة المدرسية في القطاع الرسمي تولي اهتمامًا أكبر بتحفيز المعلمين على تبني واستخدام التكنولوجيا في التعليم
- في التعليم الخاص المجاني، بلغ عدد التكرارات في اختيار هذه الإجابة (٢٥) مرة، وهو أقل بكثير مقارنة بالقطاع الرسمي (١٨٨) وبالتعليم الخاص غير المجاني (١٠٥) تكرارات. بينما بلغ عدد التكرارات في مدارس الأونروا (٣).

- سجلت محافظة الشمال أعلى تكرار (٥٠) ، حيث يهيمن القطاع الرسمي (٣٢ من ٥٠) ، بينما يمثل باقي القطاعات (خاص وغير مجاني وخاص مجاني) تكرارًا أقل. كذلك سجلت محافظة جبل لبنان (ضواحي) (٤٨) تكرارًا، مع توزيع ملحوظ بين القطاع الرسمي (١٥) والخاص غير المجاني (٢٧). ما يدل على أن هذه المناطق تشهد اهتمامًا كبيرًا من قبل الإدارة المدرسية في تحفيز المعلمين.
- سجلت محافظة بيروت أدنى تكرار (١٨) ، مع توزيع متوازن بين القطاع الرسمي (٨) والخاص غير المجاني (٩). في البقاع، بلغ عدد التكرارات (٢٧) ، حيث يهيمن القطاع الرسمي بـ ١٣ تكرارًا من أصل ٢٧ . وفي النبطية، بلغ التكرار (٣٠) ، مع تفضيل كبير من القطاع الرسمي (٢١ من ٣٠). يشير ذلك إلى ضعف في تحفيز المعلمين في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى.

توفير الموارد التعليمية الإلكترونية

- يسجل القطاع الخاص غير المجاني أعلى تكرار لخيارات النظار لأوجه الدعم المقدم من قبل الإدارة المدرسية في توفير الموارد التعليمية الإلكترونية، بمجموع (٤٥) تكرارًا. يعكس ذلك تركيزًا أكبر على توفير هذه الموارد في هذا القطاع.
- أعلى تكرار في جبل لبنان (ضواحي) (٢٣) ، حيث تميزت المنطقة بتوزيع ملحوظ بين القطاع الخاص غير المجاني (١٥ تكرارًا) والقطاع الرسمي (٥ تكرارات) ، مما يشير إلى أهمية هذه المنطقة في توفير الموارد التعليمية الإلكترونية.
- أقل تكرار في بيروت (٦ تكرارات) ، من بينها خيار واحد فقط من القطاع الرسمي ، وكذلك جبل لبنان (ما عدا الضواحي) (٨ تكرارات) ، حيث سجل القطاع الرسمي تكرارين فقط ، مما يعكس انخفاضًا في توفير هذه الموارد في هاتين المنطقتين مقارنة بالمناطق الأخرى.

تخصيص وقت للمعلمين لاستخدام التكنولوجيا خلال التعليم في الصف

- القطاع الرسمي يسجل أعلى تكرار في تخصيص وقت للمعلمين (٦٨ تكرارًا). هذا يشير إلى أن القطاع الرسمي يعترف بأهمية تخصيص الوقت للمعلمين لاستخدام التكنولوجيا في التعليم.
- أعلى تكرار في محافظة الشمال (٢١ تكرارًا) ، حيث يهيمن القطاع الرسمي (١١ من ٢١) ، كما يوجد تواجد ملحوظ للقطاع الخاص غير المجاني (١٠ تكرارات).
- أقل تكرار في محافظة بيروت (٦ تكرارات) ، حيث يهيمن القطاع الخاص غير المجاني (٤ تكرارات) بينما القطاع الرسمي سجل فقط ٢ تكرار. هذا يدل على انخفاض تخصيص الوقت لاستخدام التكنولوجيا في الصف مقارنة بالمناطق الأخرى.

دعم فني لحل المشكلات التقنية

- القطاع الخاص غير المجاني يسجل أعلى تكرار في الدعم الفني (٥٤ تكرارًا). هذا يشير إلى أن القطاع الخاص غير المجاني يولي اهتمامًا أكبر لحل المشكلات التقنية التي قد تواجه المعلمين. في المقابل، سجل القطاع الرسمي مجموع (٣٣) تكرارًا، وهو يُظهر اهتمامًا محدودًا في توفير دعم فني لحل المشكلات التقنية مقارنة بالقطاع الخاص غير المجاني.
- أعلى تكرار كان في محافظة جبل لبنان (ضواحي) (١٨ تكرارًا) ، حيث تميز القطاع الخاص غير المجاني بتكرار كبير (١٦ تكرارًا) في هذه المنطقة.
- أقل تكرار كان في محافظة بيروت (٥ تكرارات) ، حيث كان التكرار في القطاع الرسمي محدودًا، مع تكرار أعلى للقطاع الخاص غير المجاني.

توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا

- القطاع الخاص غير المجاني يسجل أعلى تكرار في توفير التدريب (٨٣ تكرارًا). يشير ذلك إلى أن هذا القطاع يقدم برامج تدريبية متعددة للمعلمين.

- سجل القطاع الرسمي مجموع (٥٧) تكرارًا، مما يعكس تركيزًا جيدًا على توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا في هذا القطاع.
- أعلى تكرار كان في محافظة جبل لبنان (ضواحي) (٢٥ تكرارًا)، حيث كان لقطاع التعليم الخاص غير المجاني (١٨ تكرارًا) النصيب الأكبر.
- أقل تكرار كان في محافظة بيروت (١١ تكرارًا)، حيث سجل القطاع الرسمي ٤ تكرارات فقط، والتعليم الخاص المجاني سجل ١ تكرار فقط.

التحليل المقارن بين القطاعات والمحافظات:

١. القطاع الرسمي يتصدر في معظم أوجه الدعم المقدمة، لا سيما في التحفيز على استخدام التكنولوجيا وتخصيص وقت للمعلمين. هذا يدل على التزام القطاع الرسمي بتوفير الدعم اللازم لمعلميه.
٢. القطاع الخاص غير المجاني يظهر أداءً قويًا في توفير الموارد التعليمية الإلكترونية، الدعم الفني، والتدريب. وهذا يعكس تركيز الجهود في هذه المجالات في القطاع الخاص غير المجاني.
٣. محافظات جبل لبنان (ضواحي) والشمال تتصدران في معظم أوجه الدعم، مما يشير إلى تركيز أكبر على دعم المعلمين في هذه المناطق، وهذا قد يعود إلى سياسات دعم تعليمية أقوى أو موارد محلية أفضل.
٤. بيروت والنبطية تسجلان تكرارات أقل في معظم الأوجه، مما يشير إلى إمكانية وجود فجوات في الدعم المقدم في هذه المناطق. قد يشير ذلك إلى حاجة هذه المناطق إلى المزيد من الاهتمام والتركيز في مجال التكنولوجيا في التعليم.

الاستنتاج العام:

- قطاع التعليم في بيروت والنبطية يحتاج إلى تحسين بعض أوجه الدعم مثل توفير التدريب والدعم الفني.
- الشمال وجبل لبنان (ضواحي) يظهران أداءً أعلى في معظم المجالات، مما قد يشير إلى نجاح استراتيجيات دعم المعلمين في هذه المناطق.
- القطاع الرسمي يظل الأكثر فاعلية في تحفيز المعلمين وتخصيص الوقت لاستخدام التكنولوجيا، بينما التعليم الخاص غير المجاني يتميز في توفير الموارد الإلكترونية والدعم الفني والتدريب.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٢)

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٢)

فيما يتعلق بأوجه الدعم المقدمة من قبل الإدارة المدرسية لتعزيز استخدام التكنولوجيا، تبرز النقاط الرئيسية التالية استنادًا إلى إجابات المنسقين:

١. تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا:

- تعتبر هذه النقطة الأكثر شيوعًا بين أوجه الدعم في جميع المحافظات، حيث تجاوزت نسبتها في معظم المناطق ٣٠٪، مما يشير إلى أن إدارات المدارس تدرك أهمية دور المعلمين في قيادة عملية التحول الرقمي.
- المناطق التي حققت أعلى نسبة في هذا الجانب تشمل البقاع (٥٥٪) وعكار (٥٧.٧٪)، مما يعكس تركيزًا قويًا على التحفيز المعنوي والمادي للمعلمين.

٢. تخصيص وقت لاستخدام التكنولوجيا:

- يظهر هذا النوع من الدعم بشكل معتدل، حيث يتراوح بين ٧٪ و ٢٠٪ في معظم المناطق.
- سجلت جبل لبنان الضواحي (١١.٨٪) والشمال (١٣.٦٪) نسبة أعلى من المتوسط، مما يدل على اهتمام أكبر بتمكين المعلمين من استخدام التكنولوجيا خلال ساعات العمل.

٣. توفير موارد تعليمية إلكترونية:

- يشهد هذا الجانب تفاوتًا بين المحافظات. في حين أن بعض المناطق مثل بيروت (٢٢.٢٪) والبقاع (١٠٪) تظهر اهتمامًا معتدلًا، فإن هناك مناطق أخرى مثل عكار لم تول أهمية كبيرة لهذا الجانب.

- يرتبط توفير الموارد بقدرة المدارس على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، مما قد يكون تحديًا في بعض المحافظات الريفية.

٤. تقديم التدريب للمعلمين:

- يعد التدريب عنصرًا أساسيًا في دعم استخدام التكنولوجيا. لوحظت نسب عالية لهذا الدعم في مناطق مثل الجنوب (٢١.٤٪) وبلبك الهرمل (١٦.٧٪)، مما يعكس اهتمامًا بتطوير مهارات المعلمين بشكل مستمر.

٥. الدعم الفني لحل المشكلات التقنية:

- يشكل هذا الدعم جزءًا مهمًا ولكنه أقل شيوعًا نسبيًا مقارنةً بالأوجه الأخرى، مع تسجيل نسب تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪. المناطق التي أظهرت اهتمامًا بالدعم الفني تشمل بلبك الهرمل (١١.١٪) وبيروت (١١.١٪)، مما يعكس اهتمامًا بحل المشكلات التقنية التي قد تعيق استخدام التكنولوجيا.

استنتاجات عامة:

- يبرز "تحفيز المعلمين" كأهم وجه من أوجه الدعم المقدمة، مما يشير إلى أهمية التقدير المعنوي والمادي في تعزيز استخدام التكنولوجيا.
- على الرغم من وجود جهود لتوفير التدريب والدعم الفني، إلا أن نسبهما تظل متواضعة في بعض المناطق، مما يستدعي تعزيز هذه الأوجه لتحقيق تحول رقمي متكامل.
- يختلف مستوى الدعم بين المحافظات، مما يعكس تفاوت الموارد والإمكانات بين المناطق المختلفة، وهو ما يتطلب تخطيطًا مركزيًا لتحقيق العدالة في تقديم الدعم التكنولوجي.

اقتراحات:

١. زيادة الدعم الفني: يُعتبر ضعف الدعم الفني عقبة أساسية في كل المحافظات، خاصةً في الشمال والبقاع.
٢. توسيع برامج التدريب: التدريب غير متوفر في العديد من المناطق ويجب أن يكون أولوية.
٣. تنويع أوجه الدعم: بعض المحافظات تُركّز على جانب واحد فقط (مثل تحفيز المعلمين)، مما يستدعي تحسين التوازن.
٤. تخصيص موارد إلكترونية: ضرورة توفير الموارد في الجنوب، النبطية، والبقاع.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٢١)

في محافظة بيروت، سجل قطاع التعليم الرسمي نسبة ٤٣.٣٪ لعبارة "تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا". أما في قطاع التعليم الخاص المجاني، بلغت النسبة ٥٠.٠٪ لنفس العبارة. في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، جاءت النسبة الأعلى ٣٠.٥٪ لعبارتي "تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا" و"توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا".

في محافظة جبل لبنان ضواحي، كانت النسبة الأعلى في قطاع التعليم الرسمي ٣٥.٠٪ لعبارة "تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا". أما قطاع التعليم الخاص المجاني فسجل نسبة ٢٩.٧٪ لعبارة مشابهة. في حين أن قطاع التعليم الخاص غير المجاني حقق نسبة ٢٤.٨٪ لنفس العبارة. في محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي، بلغت النسبة في القطاع الرسمي ٣٦.٦٪، و٣٢.٣٪ في التعليم الخاص المجاني، و١٧.٧٪ في التعليم الخاص غير المجاني، مع تفوق عبارة "تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا" في جميع القطاعات.

في محافظة الشمال، سجل القطاع الرسمي ٤٥.٢٪ لدعم التحفيز على استخدام التكنولوجيا، وبلغت النسبة في قطاع التعليم الخاص المجاني ٤٧.٥٪. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فكانت النسبة ١٩.٠٪. في محافظة البقاع، حقق قطاع التعليم الرسمي نسبة ٤٥.٩٪، والتعليم الخاص المجاني ٤٧.١٪، بينما سجل التعليم الخاص غير المجاني نسبة ٢٥.٠٪ لعبارة "تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا".

أما في محافظة الجنوب، فقد كانت النسبة الأعلى ٤٣.٤٪ في القطاع الرسمي. وفي التعليم الخاص المجاني، كانت النسبة ٣٠.٠٪ لعبارتي "تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا" و"توفير التدريب للمعلمين". القطاع الخاص غير المجاني حقق نسبة ١٨.٨٪ لعبارتين مشابهتين.

في محافظة النبطية، بلغت النسبة في القطاع الرسمي والتعليم الخاص المجاني ٣٠.٤٪ لكل منهما. في حين سجل القطاع الخاص غير المجاني نسبة ٣٤.٤٪ لنفس العبارة. في محافظة عكار، كان القطاع الرسمي الأعلى بنسبة ٥٦.٦٪، بينما سجل القطاع الخاص المجاني ٣٣.٣٪ لعبارة "توفير التدريب". القطاع الخاص غير المجاني بلغت نسبته ٢٦.٦٪. أما في محافظة بعلبك الهرمل، فقد سجل القطاع الرسمي نسبة ٤٦.٨٪، والتعليم الخاص المجاني ٢٠.٠٪ لعبارة "توفير التدريب"، بينما سجل التعليم الخاص غير المجاني نسبة ١٩.٤٪ لعبارتي "تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا" و"توفير التدريب للمعلمين على استخدام التكنولوجيا".

الاستنتاج الأبرز أن "تحفيز المعلمين على استخدام التكنولوجيا" كان الأسلوب الأكثر شيوعاً للدعم في جميع المحافظات والقطاعات. سجلت أعلى نسبة دعم في عكار، القطاع الرسمي بنسبة ٥٦.٦٪. يظهر تباين واضح في مستوى الدعم بين المحافظات، مع تفوق بعض المناطق في توفير التدريب والتقنيات مقارنة بأخرى. تعتمد المدارس الخاصة غير المجانية بشكل أكبر على التكنولوجيا وتوفر دعماً أوسع من حيث التدريب والموارد.

السؤال الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢٣)

في تحليل إجابات الناظر الذين أجابوا على السؤال المفتوح، تبين أن معظم الناظر قد قاموا بالإجابة بإدراج حاجات تدريبية متنوعة. بعض الناظر قد اكتفوا بوضع نقاط (...) دون كتابة أي شيء، ومنهم من أجاب أنه ليس بحاجة لأي دورات تدريبية، بينما الآخرون أشاروا إلى حاجات لا تتعلق بشكل مباشر بالتدريب مثل طلبات الأجهزة التكنولوجية (مثل اللابتوب). رغم ذلك، تم تصنيف الإجابات المتعلقة بالتدريب وفقاً للمجالات الرئيسية التالية لتحديد الاحتياجات التدريبية الأكثر أهمية للناظر في المدارس.

تم تصنيف الإجابات تحت العناوين الرئيسية التالية:

١. دورات تدريبية في تكنولوجيا المعلومات وبرامج الكمبيوتر: تشير الإجابات إلى الحاجة الملحة لتدريب الناظر على استخدام الكمبيوتر وبرامج مثل Excel و Word، حيث كانت هذه الفئة الأكثر تكراراً في الإجابات.
٢. دورات تدريبية في استخدام التكنولوجيا التعليمية: هناك اهتمام ملحوظ بتدريب الناظر على المنصات الإلكترونية والألواح التفاعلية، وهو ما يعكس رغبة في تحسين كفاءة التعليم باستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة.
٣. دورات تدريبية متخصصة في استخدام التكنولوجيا في الإدارة والتواصل: أشار العديد من الناظر إلى الحاجة لتدريبهم على استخدام التكنولوجيا في الإدارة مثل تنظيم الأنشطة والجدول الدراسية والتواصل مع أولياء الأمور.
٤. توفير الأجهزة التكنولوجية ودعم التدريب الفني: تمت الإشارة إلى ضرورة توفير الأجهزة التكنولوجية المناسبة مثل الحاسوب المحمول بالإضافة إلى دعم فني متخصص لضمان فعالية التدريب.
٥. تدريب مستدام لمواكبة التطورات التكنولوجية: أظهرت الإجابات الحاجة إلى دورات تدريبية متكررة لضمان مواكبة الناظر لأحدث التطورات في التكنولوجيا.
٦. التدريب على الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة: أشار البعض إلى ضرورة التدريب على الذكاء الاصطناعي وتقنيات البرمجيات المتطورة لدعم التعليم والتدريب بشكل أفضل.
٧. تدريب على التعليم عن بُعد: أظهرت بعض الإجابات الحاجة إلى التدريب على أدوات التعليم عن بُعد مثل Microsoft Teams و Zoom، بما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة في التعليم الإلكتروني.
٨. دورات متخصصة في تدريب المهارات التكنولوجية الناعمة: لبعض أشار إلى الحاجة لتدريب الناظر على المهارات التكنولوجية الناعمة مثل إدارة التواصل واستخدام الأدوات الرقمية بشكل احترافي.

٩. دورات تدريبية خاصة في الطباعة والبرمجيات: تم الإشارة إلى حاجة النظار لتدريبهم على الطباعة السريعة واستخدام تطبيقات معالجة النصوص.
١٠. دورات تدريبية متخصصة في استخدام التكنولوجيا التعليمية والتفاعل مع الوسائط الرقمية: أظهر البعض رغبتهم في التدريب على كيفية التفاعل مع الوسائط الرقمية في التعليم الحديث.
١١. دورات تدريبية ذات طابع إداري وفني: أشار البعض إلى ضرورة الدورات التدريبية الخاصة بالإدارة وكيفية التعامل مع التلاميذ باستخدام التكنولوجيا.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٣)

في القطاع الرسمي، تظهر البيانات اختلافات واضحة بين المحافظات. في بيروت، تتوزع الاحتياجات بالتساوي بنسبة ١١.١٪ لكل من: التدريب على استخدام التكنولوجيا، الدورات التدريبية، استخدام منصة Teams، تطوير المحتوى الإلكتروني، الألواح التفاعلية، والتدريب على الذكاء الاصطناعي، وتحديث المهارات التكنولوجية، وتوفير الموارد الإلكترونية.

في جبل لبنان (الضواحي)، تتوزع الاحتياجات بنسبة ٥.٩٪ لكل من: التدريب على البرمجيات التعليمية، استخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة، الدورات التدريبية المستمرة، تطوير المحتوى الإلكتروني، والتدريب على استخدام الحاسوب والألواح التفاعلية. في منطقة الشمال، نجد توزيعاً متنوعاً للاحتياجات حيث تشكل كل حاجة نسبة ١.٧٪، مع تركيز على التدريب الأساسي على استخدام الحاسوب، والدورات التدريبية المتخصصة، وتوفير الأجهزة والمعدات التكنولوجية، مع ارتفاع طفيف في بعض الاحتياجات إلى ٣.٤٪.

في البقاع، تتساوى معظم الاحتياجات بنسبة ٥٪ لكل منها، وتشمل: التدريب على استخدام التكنولوجيا في التعليم، توفير الأجهزة والمعدات، والدورات التدريبية المتخصصة.

في الجنوب، تتوزع الاحتياجات بنسبة ٢.٤٪ لمعظم المتطلبات، مع ارتفاع في بعض الاحتياجات إلى ٧.١٪، وتركز على التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي.

في النبطية، تتساوى معظم الاحتياجات بنسبة ٦.٣٪، مع تركيز على التدريب المستمر والدورات المتخصصة في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

في عكار، تتوزع الاحتياجات بنسبة ٣.٨٪ لكل منها، مع تركيز على التدريب الأساسي واحتياجات البنية التحتية التكنولوجية. في بعلبك الهرمل، تتراوح النسب بين ٥.٦٪ و ١١.١٪، مع تركيز على التدريب الأساسي وتوفير المعدات التكنولوجية.

وبشكل عام، تظهر النتائج أن حوالي ٠.٤٪ إلى ٢٪ من إجمالي المستجيبين في جميع المحافظات يشيرون إلى احتياجات متنوعة، مع تركيز واضح على التدريب المستمر، وتطوير المهارات التكنولوجية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، وتوفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة.

هذه النتائج تشير إلى الحاجة لتطوير برامج تدريبية شاملة ومتكاملة تراعي الاختلافات بين المحافظات وتلبي الاحتياجات المحددة لكل منطقة، مع التركيز على تطوير البنية التحتية التكنولوجية في المناطق التي تفتقر إليها.

القطاع الخاص غير المجاني

تشير النتائج إلى أن الاحتياجات التدريبية تتنوع حسب نوعية التكنولوجيا المستخدمة. يُعتبر تعلم استخدام أدوات إدارة المشاريع مثل Trello و Asana أمراً أساسياً لتنسيق العمل بين الفرق وتوزيع المهام. كما أن استخدام أدوات التعاون مثل Google Drive و Microsoft Teams يُعتبر ضرورياً لتحسين التواصل وتنظيم الاجتماعات.

تُظهر البيانات أيضاً أهمية تحليل البيانات، حيث تُعتبر برامج مثل Excel و Power BI أدوات حيوية لإعداد التقارير وتحليل الأداء. هذا يُساعد في اتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات، وهو أمر ذو قيمة خاصة في ظل الحاجة لتقييم فعالية البرامج التعليمية.

الأمن السيبراني كان أيضاً محور اهتمام، حيث يُعتبر فهم أساسيات حماية البيانات أمراً ضرورياً لحماية المعلومات الحساسة من الهجمات الإلكترونية.

عند النظر إلى الاحتياجات حسب المحافظات، نجد أن:

- **محافظة البقاع:** تسجل أعلى نسبة احتياجات تدريبية تصل إلى ٥٠٪، مما يدل على ضرورة التركيز على تطوير المهارات التكنولوجية بشكل مكثف، سواء من حيث الأدوات المستخدمة أو طرق التعليم.
 - **الشمال:** هنا كانت الاحتياجات متوازنة، حيث تمثل ٢٥٪، مما يشير إلى مستوى متوسط من الحاجة للتدريب. قد يتطلب الأمر تعزيز الجهود التعليمية لتلبية هذه الاحتياجات.
 - **الجنوب:** كانت النسبة أقل، حيث تمثل ٢٠٪، مما يشير إلى وجود فجوة في المعرفة التكنولوجية التي تحتاج إلى معالجة. من الممكن أن تشمل التدريبات التي تُركز على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم.
 - **النبطية:** سجلت أيضًا نسبة مرتفعة تصل إلى ٥٠٪، مما يُظهر ضرورة التركيز على تدريب المعلمين والموارد التكنولوجية.
 - **عكار:** أظهرت نسبة ٣٣,٣٪ من الاحتياجات، مما يدل على الحاجة لتحسين المهارات التكنولوجية ولكن بشكل أقل مقارنة بالمناطق الأخرى.
- بشكل عام، توضح هذه البيانات أهمية تخصيص الموارد والدورات التدريبية بناءً على احتياجات كل محافظة. يجب أن تتضمن البرامج التدريبية مجالات متعددة مثل:
١. **إدارة المشاريع الرقمية:** تدريب المعلمين على كيفية استخدام أدوات مثل Trello و Asana لتنظيم المهام وتحسين التعاون.
 ٢. **الأدوات التعاونية:** تعليم استخدام منصات مثل Google Drive و Microsoft Teams لتحسين التواصل الفعال بين الفرق.
 ٣. **تحليل البيانات:** دورات متخصصة في استخدام Excel و Power BI لتحليل البيانات التعليمية وإعداد التقارير.
 ٤. **الأمن السيبراني:** ورش عمل لفهم أساسيات حماية البيانات وكيفية التعامل مع المخاطر المحتملة.
 ٥. **البرمجة وتطوير التطبيقات:** تقديم دورات لتعزيز مهارات البرمجة، مما يساعد في فهم التكنولوجيا ودعم الفرق الفنية.
 ٦. **التعليم عن بُعد:** تعزيز المهارات في استخدام المنصات التعليمية الرقمية وتطبيقات التعلم عن بُعد.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٢٢)

- تم التوجه للمعلمين بسؤال مفتوح حول الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتكنولوجيا، وبعد استخراج الإجابات والتي معظمها متشابهًا ومكررًا، تم تحديد الرموز، وقد جاءت على الشكل الآتي:
- **الحاجة إلى التدريب على الأجهزة التقنية:** الحواسيب، أجهزة العرض (LCD)، ألواح تفاعلية، (Active Boards)
 - **الحاجة إلى التدريب على التطبيقات:** Microsoft Office، Google Classroom، أدوات التعلم الإلكتروني (Kahoot, Padlet, Quizlet).
 - **تطوير المحتوى الرقمي:** تصميم المحتوى التفاعلي، إعداد فيديوهات تعليمية.
 - **التقنيات الحديثة:** التدريب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، التدريب على تحليل البيانات.
 - **الدعم الفني والبنية التحتية:** توفير الإنترنت، الأجهزة، والموارد التعليمية الرقمية.
 - **التدريب المستمر:** دورات وورش عمل منتظمة.
- بعد استخراج الرموز، تم تصنيفها إلى فئات عامة، على الشكل الآتي:
- **البنية التحتية والأجهزة:** تتضمن الحواسيب، ألواح التفاعلية، وأجهزة العرض.
 - **المهارات التقنية:** تشمل استخدام التطبيقات، أدوات النقييم الإلكتروني، وتقنيات الذكاء الاصطناعي.
 - **التدريب والتطوير المهني:** تركز على الدورات التدريبية المنتظمة والمستدامة.
 - **الدعم الإداري:** يشمل توفير الموارد والإمكانات اللازمة للتطبيق.
 - **دمج التكنولوجيا في التعليم:** يتعلق بإعداد المناهج باستخدام التكنولوجيا.
- ترتيب الحاجات بحسب الأولويات والمحافظة

- الحاجة إلى التدريب على استخدام التكنولوجيا والأجهزة الإلكترونية في التعليم: معظم الحاجات جاءت من معلمي محافظات الشمال وعكار وبعبك الهرمل والنبطية، وبدرجة أقل في محافظات بيروت وجبل لبنان (الضواحي، وما عدا الضواحي) والجنوب والبقاع وبتريتيب تصاعدي.
- التدريب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي: جميع المحافظات مع تركيز أكثر في محافظات بيروت وجبل لبنان (ما عدا الضواحي).
- الحاجة إلى التدريب المستمر: جميع المحافظات.
- توفير الأجهزة والإنترنت والبنى التحتية: المحافظات بترتيب تنازلي: جبل لبنان، بيروت، البقاع، النبطية، الشمال، الجنوب، بعبك الهرمل، عكار.
- الدعم الفني للمعلمين: جميع المحافظات مع تركيز على محافظات الأطراف.

القسم الرابع: الكفايات القيادية والإدارية

الفئة الأولى: التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار

ما الذي تقوم به المدرسة لتحقيق الأهداف التعليمية
البند الأول: وضع خطط استراتيجية
الجواب الأول: المدير (سؤال رقم ٣٢)
الجواب الثاني: الناظر (سؤال رقم ٢٤)
الوضع العام القطاع الرسمي (٣١,٣٪) من المدارس تصف وضع الخطط الاستراتيجية بأنه "دائمًا وبشكل فعال"، و(٣٨,٧٪) تصفه بأنه "غالبًا". هذا يشير إلى أن (٧٠٪) من المدارس تمارس وضع الخطط الاستراتيجية بشكل جيد إلى فعال. بينما (٢١,٢٪) من الناظر يرون أنها "أحيانًا" تقوم بوضع هذه الخطط. (٦,٩٪) يرون أنها "نادراً" تقوم بذلك، بينما (١,٨٪) فقط يرون أنها "أبداً" لا تقوم بذلك. التعليم الخاص المجاني تشير البيانات إلى أن ٧٤.٢٪ من الناظر في جميع المحافظات يرون أن المدرسة تقوم بوضع الخطط الاستراتيجية "دائمًا وبشكل فعال". في المقابل، هناك ٩.٧٪ من الناظر أجابوا إنها "أحيانًا" تقوم بذلك، بينما يرى ١٦.١٪ منهم أنها "غالبًا" ما تقوم بوضع هذه الخطط بشكل عام. التعليم الخاص غير المجاني تظهر البيانات أن ٧٠.١٪ من الناظر أجابوا أن المدرس تضع خطط استراتيجية "دائمًا وبشكل فعال" و(٢٤,٨٪) "غالبًا". وهذا يشير إلى أن معظم المدارس تقوم بتطبيق هذه الخطط بشكل منظم وفعال. في المقابل، أفاد ٤.٣٪ فقط أن المدارس تقوم بذلك "أحيانًا". أما النسبة الأقل (٠.٩٪)، فتعتبر أنها "نادراً" ما تضع الخطط الاستراتيجية. الأونروا: (١٠٠٪) من المشاركين يرون أن الخطط توضع "دائمًا وبشكل فعال" في الجنوب وجبل لبنان. الملاحظات بحسب المحافظات: القطاع الرسمي: • بيروت: تفاوت في النتائج، ٣٦.٤٪ يرون أن الخطط توضع "دائمًا"، و٣٦.٤٪ يرون أنها توضع "نادراً"، و٢٧,٣٪ "أحيانًا". • جبل لبنان (ضواحي): ٧٦.٥٪ يرون أن الخطط توضع "غالبًا" (٤٧,١٪) أو "دائمًا" (٢٩,٤٪).

- جبل لبنان ما عدا الضواحي: ٩١,٣٪ من النظار يرون أن الخطط توضع " دائما وبشكل فعال " (٤٣,٥٪) و "غالبا" (٤٧,٨٪).
- الشمال: تفاوت واضح، مع ٤٤.٧٪ "غالبا" و ٢٨.٩٪ "دائما".
- البقاع: نتائج متوسطة، ٣٨.٩٪ "أحيانا"، و ٢٢.٢٪ "دائما" أو "غالبا".
- التعليم الخاص المجاني:
 - بيروت وجبل لبنان (ما عدا الضواحي)، الشمال، الجنوب، والبقاع: خطط تُنفذ بنسبة ١٠٠٪ "دائما".
 - النبطية: تحتاج إلى تحسين، حيث تسجل ٥٠٪ "غالبا".
 - عكار ٧٥٪ "دائما"، لكن ٢٥٪ يرون أنها تحدث "أحيانا".
- التعليم الخاص غير المجاني:
 - بيروت: ٧٧.٨٪ "دائما"، و ٢٢.٢٪ "غالبا".
 - جبل لبنان (ضواحي): ٧١.٩٪ "دائما"، مع نسبة قليلة ترى أن التخطيط نادر أو أحيانا.
 - الشمال والبقاع: أقل نسب مقارنة بباقي المحافظات، مع نتائج متفاوتة بين "أحيانا" و "غالبا".
- الأونروا:
 - نجاح كامل في الجنوب وجبل لبنان بنسبة ١٠٠٪.
- استنتاج مقارن بين القطاعات والمحافظات:
 - التعليم الخاص المجاني والأونروا هما الأفضل من حيث الالتزام بتنفيذ الخطط الاستراتيجية بفعالية.
 - التعليم الرسمي والخاص غير المجاني يظهران تفاوتًا بين المناطق، خاصة في الشمال والبقاع، حيث يحتاجان لتحسين أكبر.
 - جبل لبنان والجنوب هما الأكثر تميزًا في معظم القطاعات، مع استمرار النجاح في الأونروا بنسبة ١٠٠٪.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٤)

تظهر نتائج التخطيط الاستراتيجي في قطاع التعليم الرسمي تفاوتًا ملحوظًا عبر مختلف المحافظات. في بيروت، يتم تنفيذ التخطيط الاستراتيجي بشكل غير منتظم، حيث أفاد ٣٣.٣٪ من المنسقين بأن التخطيط يُنفذ "دائمًا بفعالية"، بينما أفاد نفس النسبة تقريبًا (٣٣.٣٪) بأنه يُنفذ "نادرًا"، مما يعكس عدم التناغم بين المدارس في هذا المجال. في ضواحي جبل لبنان، يُنفذ التخطيط الاستراتيجي بشكل معقول، حيث أفاد ٤١.٢٪ بأنه يُنفذ "غالبا" و ١٧.٦٪ بأنه يُنفذ "دائمًا بفعالية"، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين في فعالية التنفيذ.

أما في جبل لبنان (باستثناء الضواحي)، فكانت النسبة الأكبر من المنسقين (٣٥.٩٪) تقول إن التخطيط يُنفذ "أحيانا"، وهو ما يوضح أن التخطيط الاستراتيجي يتم بشكل غير مستمر. في الشمال، أفاد ٣٣.٩٪ من المنسقين بأن التخطيط يُنفذ "أحيانا" أو "غالبا"، مما يعني أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق الاستمرارية في التطبيق.

في البقاع، أظهرت النتائج أن ٣٥٪ من الردود أفادت بتنفيذ التخطيط "غالبا"، بينما ٣٠٪ أشاروا إنه يُنفذ "أحيانا"، مما يعكس اعتمادًا تدريجيًا، ولكنه غير متكامل. في الجنوب، كانت النتائج أكثر إيجابية، حيث أفاد ٤٠.٥٪ بأن التخطيط يُنفذ "غالبا" و ٢٦.٢٪ بأن التخطيط يُنفذ "دائمًا بفعالية"، مما يدل على التزام قوي بالتخطيط الاستراتيجي، رغم أن الفعالية ليست شاملة في جميع المدارس.

أما في النبطية، فقد كانت النتائج الأفضل حيث أفاد ٥٦.٣٪ من المنسقين بأن التخطيط يُنفذ "دائمًا بفعالية"، مما يشير إلى التزام قوي بتطبيق التخطيط الاستراتيجي. وفي عكار، أفاد ٣٤.٦٪ من المنسقين بأن التخطيط يُنفذ "غالبا"، بينما ١٩.٢٪ أشاروا إنه يُنفذ "دائمًا بفعالية"، مما يشير إلى تقدم، ولكن هناك حاجة لتحسين التنفيذ. وفي بعلبك-الهرمل، أظهرت النتائج أن ٣٨.٩٪ أفادوا بأن التخطيط يُنفذ "غالبا" و ٢٧.٨٪ أشاروا إنه يُنفذ "دائمًا بفعالية"، مما يدل على تطبيق جيد للتخطيط مع بعض الفجوات التي تحتاج إلى معالجة.

في القطاع الخاص المجاني، ظهرت نتائج قوية في ضواحي جبل لبنان والبقاع، حيث أفاد ٦٠٪ من المنسقين بأن التخطيط يُنفذ "دائمًا بفعالية"، مما يعكس القيادة القوية لهذا القطاع في تطبيق التخطيط الاستراتيجي. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فقد تميزت المحافظات بنتائج متميزة، حيث أفاد ٦٦.٧٪ من المنسقين في بيروت و٦٧.٧٪ في الشمال و٦٢.٥٪ في البقاع بأن التخطيط يُنفذ "دائمًا بفعالية"، مما يشير إلى تفوق هذا القطاع في التخطيط الاستراتيجي مقارنة بالقطاعات الأخرى. أما في وكالة الأونروا، فقد كانت النتائج الأكثر قوة في الشمال، حيث أفاد جميع المنسقين (١٠٠٪) بأن التخطيط يُنفذ "دائمًا بفعالية"، مما يعكس التزامًا قويًا بالتخطيط الاستراتيجي داخل مدارس الأونروا في المنطقة.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٢٣)

خلال العام الدراسي، تقوم إدارة المدارس بوضع الخطط الاستراتيجية لتحقيق الأهداف التعليمية على مستويات مختلفة من القطاعين الرسمي والخاص. تشير الإحصاءات إلى أن ٣٣.٩٪ من المدارس الرسمية تضع خططًا استراتيجية بشكل فعال، و٣٦.٨٪ تفعل ذلك بشكل منتظم، بينما ١.٨٪ لا تعتمد الخطط الاستراتيجية على الإطلاق. على مستوى المحافظات، تسجل محافظة بيروت استجابة إيجابية متوسطة إلى عالية، حيث ٣٣.٣٣٪ من المدارس تعتمد خططًا دائمًا وبشكل فعال. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، كانت النسبة الأعلى في فئة "دائمًا وبشكل فعال" ٤٨.٧٨٪، ما يشير إلى أداء إداري مميز. أما جبل لبنان (الضواحي)، فتسجل نسبة ٤٣.٣٣٪ لهذه الفئة. في الشمال، يتوزع الأداء مع نسب عالية في فئة "غالبًا" (٣٣.٣٣٪) ونسبة أقل في "دائمًا وبشكل فعال" (٢٨.٨٩٪). في النبطية، النسبة الأعلى كانت لفئة "غالبًا" (٥٠٪)، مما يعكس استقرارًا، مع إمكانية التحسين في فئة "دائمًا وبشكل فعال" (٢٩.٤٦٪). في عكار، النسبة الأعلى تركزت في "غالبًا" (٣٧.٣٥٪) و"دائمًا وبشكل فعال" (٣١.٩٣٪)، وهو مؤشر إيجابي نسبي. في البقاع، الأداء الجيد ظهر بنسبة ٣٥.٧١٪ لفئة "دائمًا وبشكل فعال"، لكن وجود نسب مرتفعة في "أحيانًا" (٢٣.٤٧٪) يشير إلى تفاوت. في الجنوب، الأداء كان متوسطًا إلى جيد، حيث سجلت نسبة ٤٢.٦٢٪ لفئة "دائمًا وبشكل فعال". أما في بعلبك-الهرمل، فكانت النسبة الأقل في "دائمًا وبشكل فعال" (٢٣.٣٨٪)، مما يعكس تحديات أكبر. في القطاع الخاص المجاني، تختلف النسب حسب المحافظات؛ حيث سجلت بيروت أقل نسبة في "دائمًا وبشكل فعال" (٢٥.٠٪)، بينما سجلت عكار أعلى نسبة (٧١.٤٪). أما القطاع الخاص غير المجاني، فقد أظهر تفوقًا كبيرًا في جميع المحافظات، خاصة في النبطية (٧١.٩٪) وبعلبك-الهرمل (٧٢.٢٪). بالمقارنة بين القطاعات، يتفوق القطاع الخاص غير المجاني في وضع الخطط الاستراتيجية بشكل فعال في معظم المحافظات، في حين يظهر القطاع الرسمي تفاوتًا ملحوظًا، حيث الأداء الجيد في جبل لبنان، والأداء الضعيف في بعلبك-الهرمل والشمال. القطاع الخاص المجاني يحقق أداءً جيدًا في معظم المحافظات، باستثناء الجنوب حيث الأداء منخفض. تظهر محافظة جبل لبنان أعلى التزام بوضع الخطط الاستراتيجية، خصوصًا في المدارس الخاصة. في الشمال والبقاع، الأداء أقل مقارنة بجبل لبنان. أما النبطية، فتسجل أداءً متقدمًا في القطاع الرسمي والخاص. هذه النتائج تسلط الضوء على تفاوت الأداء بين المحافظات وأهمية تعزيز الجهود لتحقيق استراتيجيات تعليمية فعالة.

السؤال ما الذي تقوم به المدرسة لتحقيق الأهداف التعليمية

البند الثاني: وضع خطط بديلة للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٣٢)

يظهر من خلال الإجابات المتعلقة بسؤال المدير (رقم ٣٢) مدى التفاوت الكبير في أداء مختلف القطاعات التعليمية بين المحافظات. القطاع الرسمي يُظهر أداءً جيدًا في بعض المناطق مثل جبل لبنان الضواحي بنسبة ٦٣.٦٪ "دائمًا وبشكل فعال"، في حين يسجل أداءً ضعيفًا في مناطق مثل بعلبك الهرمل بنسبة ٩.١٪ "أبداً"، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمحافظات الأخرى.

أما القطاع الخاص المجاني، فيحقق أفضل أداء في محافظات مثل الشمال والبقاع بنسبة ٨٣.٣٪ و ٦٦.٧٪ "دائمًا وبشكل فعال"، بينما يسجل أقل النسب في بيروت وجبل لبنان الضواحي بنسبة ١٠.٠٪ "دائمًا"، مما يدل على التفاوت الطفيف بين المحافظات. في القطاع الخاص غير المجاني، سجلت محافظة بعلبك الهرمل نسبة ٨٠.٠٪ "دائمًا"، بينما سجلت الشمال نسبة ٧.٧٪ "نادرًا"، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا بين المناطق. أما قطاع الأونروا، فحقق أعلى نسبة باستمرار في كافة المحافظات بنسبة ١٠.٠٪ "دائمًا"، مما يعكس استقرارًا جيدًا.

على مستوى المحافظات، يتضح أن بيروت تسجل أعلى نسب في القطاع الخاص المجاني وغير المجاني، بينما تسجل جبل لبنان الضواحي الأداء الأفضل في القطاع الرسمي بنسبة ٦٣.٦٪ "دائمًا". في الجنوب، سجل القطاع الخاص المجاني نسبة ١٠.٠٪ "دائمًا"، في حين كان الأداء للقطاع الرسمي أقل بنسبة ٤٠.٠٪ "دائمًا".

الاستنتاجات تشير إلى تفاوت كبير في أداء القطاع الرسمي بين المحافظات، مما يستدعي تعزيز الأداء في المناطق ذات النتائج الضعيفة مثل بعلبك الهرمل والشمال. كما يُوصى بتقليل التفاوت بين المحافظات من خلال دعم مخصص لكل منطقة، وتنفيذ برامج تدريبية موجهة لتحسين وضع الخطط الاستراتيجية للمديرين.

التوصيات تشمل تعزيز الأداء في القطاع الرسمي من خلال تدريب المديرين، ونشر الخبرات الناجحة بين القطاعات المختلفة، مع التركيز على تقليص الفجوات بين المحافظات وتحسين النتائج في المناطق ذات الأداء المنخفض.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢٤)

الوضع العام حسب القطاعات:

القطاع الرسمي:

الغالبية العظمى من المشاركين (٦٣.١٪) يرون أن إدارة المدارس تنفذ خطط الطوارئ "غالبًا" أو "دائمًا وبشكل فعال". جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والجنوب سجلت النسب الأعلى للإدارة الفعالة، بينما بعلبك الهرمل أظهرت حاجة لتحسين الخطط.

التعليم الخاص المجاني:

معظم المناطق سجلت نسبًا متوسطة إلى جيدة للتنفيذ ٢٢.٦٪ "غالبًا" و ٦٧.٧٪ "دائمًا"، مع تفاوت ملحوظ بين المحافظات

التعليم الخاص غير المجاني:

٥٩.٨٪ من المشاركين يرون أن الخطط تُنفذ دائمًا وبشكل فعال. المناطق مثل بيروت وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) أظهرت أداءً جيدًا.

الأونروا:

التنفيذ يعتبر مستقرًا، مع تسجيل ١٠.٠٪ تنفيذ "غالبًا" في جبل لبنان و ١٠.٠٪ "دائمًا وبشكل فعال" في الجنوب.

الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي:

- بيروت سجلت نسبًا متوسطة، حيث إن ٢٧.٣٪ من النظار يرون أن وضع الخطط البديلة "دائم". بينما ٢٧.٣٪ يرون أنه "أحيانًا"، والنسبة الأعلى بين المحافظات (٣٦.٤٪) "نادرًا".
- جبل لبنان (ما عدا الضواحي) أظهرت نتائج إيجابية جدًا مع ٤٣.٥٪ يرون أنه "دائمًا" و ٥٢.٢٪ يرون أنه غالبًا.
- الجنوب والنبطية أيضًا تميزا بنسب مرتفعة (٤٠.٦٪ و ٥٢.٢٪ غالبًا)، و (٣٧.٥٪ و ٣٠.٤٪ دائمًا).
- عكار وبعلبك الهرمل أظهرت ضعفًا نسبيًا حيث كانت النسب الأعلى (٣٩.٥٪ و ٤١.٢٪ أحيانًا)، والنسب الأدنى في وضع الخطط البديلة بشكل دائم (١٣.٢٪ و ١١.٨٪ دائمًا).

التعليم الخاص المجاني:

- وضع جيد جدا في معظم المحافظات بين ٦٠٪ و ١٠٠٪ في فئة غالبا ودائما وبشكل فعال

التعليم الخاص غير المجاني:

- بيروت (٧٧.٨٪) وجبل لبنان (ما عدا الضواحي ٨٣.٣٪) أفادوا أن وضع الخطط البديلة يتم دائماً وبشكل فعال.
 - البقاع والشمال أظهرت تفاوتاً مع نسب تنفيذ "دائم" ٥٠٪.
 - الجنوب والنبطية (٧١,٤٪ و ٦٠٪ على التوالي) من النظار أفادوا أنه يتم بشكل دائم وفعال.
 - عكار وبعلبك- الهرمل تميزت بنسب جيدة من النظار الذين أفادوا بوضع الخطط البديلة بشكل دائم وفعال.
- الأونروا:** سجلت نتائج ممتازة في جبل لبنان والجنوب (١٠٠٪ غالباً ودائماً).

استنتاج مقارنة بين القطاعات والمحافظات:

- التعليم الرسمي يظهر فعالية عالية في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والجنوب، بينما تحتاج بيروت وبعلبك-الهرمل إلى تحسينات.
- التعليم الخاص غير المجاني يُظهر تفاوتاً ملحوظاً بين المناطق، مع نتائج إيجابية في بيروت وضعف نسبي في الشمال والبقاع.
- الأونروا تبرز كالأكثر استقراراً من حيث الفعالية بين القطاعات.
- يُنصح بتركيز الجهود على تحسين التخطيط والتنفيذ في المناطق التي سجلت نسباً منخفضة مثل عكار والبقاع.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٤)

في القطاع الرسمي، أظهرت بعض المحافظات مثل بيروت تنوعاً كبيراً في تنفيذ التخطيط، حيث أفاد ٣٣.٣٪ من المنسقين بأن التخطيط يتم بفعالية، بينما أفاد ٢٢.٢٪ بعدم وجود أي تخطيط. في ضواحي جبل لبنان، كان التخطيط يظهر بشكل معتدل مع ٣٥.٣٪ من المنسقين الذين أشاروا إلى أنه يتم غالباً و ١٧.٦٪ أشاروا إلى أنه دائماً بفعالية.

أما في جبل لبنان باستثناء الضواحي، فقد تبنى التخطيط تدريجياً مع ٣٨.٥٪ و ٢٥.٦٪ من المنسقين الذين أشاروا إلى التنفيذ غالباً ودائماً بفعالية على التوالي، مما يعكس وعياً معقولاً لكنه لا يزال غير مكتمل.

في قطاع الشمال والبقاع، أظهرت النتائج أيضاً تنوعاً ملحوظاً، حيث أشار ٣٥.٦٪ من المنسقين في الشمال إلى أن التخطيط يتم غالباً و ٢٠٪ في البقاع يتم دائماً بفعالية، مما يدل على تقدم نسبي في التخطيط.

أما في القطاع الخاص المجاني وغير المجاني، فقد أظهرت بيروت ودون ضواحي جبل لبنان نتائج قوية مع ٦٦.٧٪ و ٦٥.٢٪ على التوالي الذين أشاروا إلى أن التخطيط يتم دائماً بفعالية. في البقاع، أظهر القطاع الخاص المجاني نسبة ٤٣.٨٪ وقطاع الأونروا ١٠٠٪ دائماً بفعالية، مما يعكس أداءً متميزاً في التخطيط للطوارئ.

وكالة الأونروا حققت أداءً ممتازاً في الشمال مع ١٠٠٪ من المنسقين الذين أفادوا بأن التخطيط يتم دائماً بفعالية، مما يعكس استعداداً قوياً ومستوى عالٍ من التنظيم.

الاستنتاجات تشير إلى تباين واضح في أداء القطاعات المختلفة، حيث أظهر القطاع الخاص غير المجاني والوكالة أعلى مستويات من الفعالية في التخطيط للطوارئ، بينما سجل القطاع الرسمي تفاوتاً كبيراً بين المحافظات، مما يستدعي تعزيز التخطيط وتوحيده في المناطق ذات الأداء الأقل.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٢٣)

في القطاع الرسمي، تظهر النتائج أن ٢٨.٦٪ من المدارس تتعامل مع الأزمات بشكل دائم وفعال، بينما ٣٨٪ تتعامل معها بشكل منظم، و ٢.٨٪ فقط لا تضع أي خطط بديلة. تشير هذه الأرقام إلى مستوى متفاوت من الاستعداد عبر المحافظات المختلفة. على سبيل المثال، جبل لبنان باستثناء الضواحي يسجل أعلى نسبة في تنفيذ الخطط بشكل دائم (٤٢.٦٨٪)، يليه الشمال (٢٧.٧٨٪)، الجنوب (٣٧.٧٠٪)، والنبطية (٢٥.٠٠٪). في المقابل، محافظة بيروت تظهر أقل نسبة في تنفيذ الخطط بشكل دائم (٢٣.٣٣٪).

أما الفئة "غالباً"، فقد سجلت جبل لبنان ما عدا الضواحي أعلى نسبة (٤٠.٢٤٪)، تليها البقاع (٣٨.٧٨٪) والشمال (٣٠.٧٤٪). بينما تظهر بيروت أدنى نسبة في هذه الفئة بنسبة ٤٠٪.

في القطاع الخاص غير المجاني، بيروت تسجل ٧٢.٩٪ للعبارة "دائمًا وبشكل فعال"، وجبل لبنان ضواحي وغير ضواحي تحقق أداءً مميزاً بنسبة ٧٤.٢٪ دائماً. محافظة بعلبك الهرمل تسجل ٧٥٪ لعبارة "دائمًا"، مما يعكس فعالية كبيرة في التخطيط للطوارئ. أما القطاع الخاص المجاني، فقد أظهرت بيروت أغلب الإجابات بعبارة "غالبًا" أو "دائمًا" بنسبة ٧٥٪، مع تفوق في محافظات مثل البقاع وجبل لبنان ما عدا الضواحي بنسبة ٦٧.٦٪ و ٨٠.٦٪ على التوالي. وكالات الأونروا في محافظة جبل لبنان الضواحي وما عداها سجلت نسبة ٤٠٪ للعبارة "دائمًا"، بينما في الشمال كان الأداء أقل، حيث أظهرت النتائج ضعفًا في وضع الخطط البديلة. الاستنتاج يشير إلى أن القطاع الخاص غير المجاني يتحلى بفعالية كبيرة في وضع الخطط بشكل دائم، في حين أن القطاع الرسمي يواجه تبايناً واضحاً بين المحافظات، مما يستدعي تحسين الاستعداد بشكل أكثر شمولاً وموحداً في جميع المناطق.

السؤال: كيف تتم عملية وضع الخطط؟
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٣٣)
إجمالي المدارس ٥١.٣٪ من المدارس تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة ٣٨.٤٪ تشارك بعض الأطراف بفعالية وكفاءة. النسب المتبقية تتوزع بين الآليات الفردية وعدم وجود خطط محددة. مقارنة القطاعات التعليمية القطاع الرسمي: ٥١٪ من المدارس تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة في عملية "وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات". النسب المرتفعة تبرز في محافظات مثل بيروت (٨٧.٥٪) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٦١.١٪). ومع ذلك، هناك انخفاض ملحوظ في البقاع (٤٦.٢٪) وعكار (٥٥٪). ٣٧.٤٪ من المدارس تشارك بعض الأطراف بفعالية، مع أعلى نسب في الجنوب (٦٠٪) وبعلبك الهرمل (٤٥.٥٪). الفجوات تظهر في محافظات مثل جبل لبنان الضواحي التي سجلت أدنى مستوى (١٨.٢٪). بيروت وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) تظهران مستويات فعالية وكفاءة عالية في إدارة الخطط وتوزيع المهام. أما عكار والبقاع تسجلان نسباً أعلى من غياب الآليات المحددة واتخاذ القرارات بشكل فردي. القطاع الخاص المجاني: ٥٠٪ من المدارس تعتمد على مشاركة جميع الأطراف بفعالية وكفاءة، مع تفوق في البقاع والشمال بنسبة ٦٦.٧٪. المناطق الأخرى مثل بيروت والجنوب تظهر التزاماً كاملاً بنسبة ١٠٠٪ دائماً. تشارك بعض الأطراف بفعالية بنسبة ٣٦.٧٪، مما يعكس بعض التحديات في هذا القطاع. القطاع الخاص غير المجاني: ٥١٪ من المدارس تعتمد مشاركة جميع الأطراف بفعالية وكفاءة. بيروت سجلت النسبة الأعلى بـ ٨٨.٩٪، تليها بعلبك الهرمل بنسبة ١٠٠٪. قرارات فردية من المدير كانت واضحة في بعض المحافظات مثل عكار (١٦.٧٪) والشمال (٧.٧٪). قطاع الأونروا يتميز بأداء قوي حيث ٧٥٪ من المدارس تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة، وخاصة في جبل لبنان الضواحي والشمال (١٠٠٪). مقارنة المحافظات

عند مقارنة المحافظات، نجد أن بيروت تتصدر الأداء لجهة إشراك جميع الأطراف في وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات في القطاع الرسمي والخاص غير المجاني، حيث أن ٨٧.٥٪ من المدارس في القطاع الرسمي و ٨٨.٩٪ في القطاع الخاص غير المجاني تعتمد على مشاركة جميع الأطراف بفعالية وكفاءة. في المقابل، جبل لبنان الضواحي يسجل تراجعاً في القطاع الرسمي بنسبة ١٨.٢٪ فقط لـ"تشارك جميع الأطراف"، لكنه يحقق أداءً متميزاً في الأونروا بنسبة ١٠٠٪.

في الشمال، القطاع الخاص المجاني يظهر تفوقاً واضحاً حيث ٦٦.٧٪ من المدارس تعتمد على مشاركة جميع الأطراف بفعالية، بينما القطاع الرسمي يسجل ٤٨.٦٪ لنفس الفئة. من ناحية أخرى، الجنوب يُظهر توازناً جيداً، حيث أن ٦٠٪ من المدارس في القطاع الرسمي و ١٠٠٪ من المدارس في القطاع الخاص المجاني تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة. أما البقاع، فهو يظهر تبايناً كبيراً بين القطاعات. القطاع الخاص المجاني يسجل أداءً قوياً بنسبة ٦٦.٧٪ لمشاركة جميع الأطراف بفعالية، بينما القطاع الرسمي يظهر تراجعاً نسبياً بنسبة ٤٦.٢٪. في عكار، الأداء في القطاع الرسمي منخفض حيث ٥٥٪ فقط تشارك جميع الأطراف بفعالية، مقارنةً بـ ٣٣.٣٪ فقط في القطاع الخاص غير المجاني. في بعلبك الهرمل، القطاع الرسمي يسجل نسباً متوسطة بـ ٣٦.٤٪ فقط لمشاركة جميع الأطراف بفعالية، بينما القطاع الخاص غير المجاني يحقق نسبة مثالية تبلغ ١٠٠٪.

التباين بين المحافظات:

- القطاع الرسمي يظهر التباين الأكبر، حيث تختلف النسب بين المحافظات من فعالية كاملة في بيروت إلى أداء أقل وضوحاً في عكار. يظهر في القطاع الرسمي بين بيروت (٨٨.٩٪ مشاركة فعالة) وعكار (نسب منخفضة في الفعالية).
- القطاع الخاص المجاني يظهر تبايناً أقل بسبب آليات موحدة نسبياً.
- القطاع الخاص المجاني يظهر أداءً مستقرّاً عبر المحافظات.

الاستنتاجات:

١. القطاع الرسمي يحقق نسباً متوسطة إلى مرتفعة لجهة مشاركة جميع الأطراف في وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد وتوزيع المهام وتحديد الأولويات، لكنه يعاني من تفاوت واضح بين المحافظات، مع تراجع ملحوظ في عكار والبقاع.
٢. القطاع الخاص المجاني يظهر مشاركة عالية في معظم المحافظات، مع تفوق ملحوظ لمدارس الجنوب والبقاع.
٣. القطاع الخاص غير المجاني يُظهر مشاركة استثنائية لجميع الأطراف بفعالية وكفاءة، خاصة في محافظات مثل بيروت وبعلبك الهرمل.
٤. قطاع الأونروا يظهر التزاماً كاملاً بمشاركة جميع الأطراف بفعالية وكفاءة، خاصة في جبل لبنان والشمال.
٥. القطاعات الرسمية والخاصة غير المجانية تُظهر نسباً عالية من المشاركة الفعالة. الجنوب وبيروت تظهران أداءً متميزاً في كافة القطاعات.
٦. عكار وبعلبك-الهرمل تسجلان نسباً منخفضة في مشاركة الأطراف بفعالية وكفاءة.
٧. الاعتماد على قرارات فردية من المدير لا يزال قائماً في بعض المحافظات.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢٥)

الوضع العام :

القطاع الرسمي:

التحليل العام (الإجمالي) يشير إلى أن (٣٩.٢٪) من النظار اعتبروا أن "جميع الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة"، بينما (٣٨.٧٪) ترى أن "بعض الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة". وبناءً على ذلك، يكون الإجمالي الإيجابي (التشارك بفعالية وكفاءة) حوالي (٧٧.٩٪). بينما (٢٢.١٪) من المدارس تعتبر أن هناك إجابات سلبية تتعلق بعدم وجود آلية محددة، اتخاذ قرارات فردية من المدير، أو مشاركة دون فعالية تُذكر.

التعليم الخاص المجاني:

في التعليم الخاص المجاني، تشير النسب الإجمالية إلى أن ٦١.٣٪ من المدارس ترى أن "جميع الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة"، بينما ٢٢.٦٪ تعتقد أن "بعض الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة". كما تشير ٣.٢٪ من المدارس إلى أنه "لا توجد آلية محددة للخطط"، في حين تعتبر ٩.٧٪ أن التشاركية تتم بناءً على قرارات فردية من المدير. إضافة إلى ذلك، هناك ٣.٢٪ من المدارس ترى أن "بعض الأطراف تشارك ولكن دون فعالية تُذكر". بناءً على هذه البيانات، يكون إجمالي الأداء الإيجابي للتشاركية الفعالة بكفاءة حوالي ٨٣.٩٪.

التعليم الخاص غير المجاني:

فيما يتعلق بالتعليم الخاص غير المجاني، تشير النسب الإجمالية إلى أن ٥٦.٤٪ من المدارس ترى أن "جميع الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة"، بينما ٣٧.٦٪ تعتقد أن "بعض الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة". بالإضافة إلى ذلك، هناك ١.٧٪ من المدارس تشير إلى أن "بعض الأطراف تشارك ولكن دون فعالية تُذكر"، و ٤.٣٪ منها تعتبر أن التشاركية تتم بناءً على قرارات فردية من المدير. بناءً على هذه البيانات، يكون الأداء الإيجابي الإجمالي للتشاركية الفعالة حوالي ٩٤.٠٪.

الأونروا:

أداء متميز بنسبة ١٠٠٪ من المشاركة الفعالة في جبل لبنان والجنوب، مما يعكس تفوقها التنظيمي.

أهم الملاحظات حسب المحافظات:

- بيروت: تنصدر القطاعات بنسب إيجابية في جميع المجالات، خاصة التعليم الخاص المجاني وغير المجاني ١٠٠٪.
- الجنوب: يتميز بأعلى نسبة إيجابية في القطاع الرسمي (٩٠.٧٪) وفي الخاص ١٠٠٪.
- الشمال وجبل لبنان (الضواحي): نسب إيجابية مرتفعة تتراوح بين ٨٢٪ إلى ٩٦٪.
- عكار: تعاني من ضعف التشاركية (٣١.١٪ في القطاع الرسمي) وارتفاع نسب القرارات الفردية (٥٠٪ في الخاص المجاني، و ٣٣.٣٪ في غير المجاني).
- بعلبك الهرمل: نسب إيجابية متوسطة (٧٦.٥٪ في القطاع الرسمي) مع الحاجة لتحسين التخطيط الجماعي. وتتميز في التعليم الخاص (١٠٠٪).
- النبطية: نسبة ضعيفة لغياب الآليات (١٦.٧٪) في الخاص المجاني رغم إجمالي إيجابي مرتفع.

استنتاج مقارنة بين القطاعات والمحافظات

- القطاع الخاص يتفوق بوضوح بآليات تخطيط فعالة مقارنة بالقطاع الرسمي، خاصة في بيروت والجنوب.
- الجنوب وبيروت والبقاع والشمال تحققان أعلى نسب إيجابية في القطاع الرسمي.
- المناطق ذات الأداء المنخفض (عكار وبعلبك الهرمل) تحتاج إلى تطوير آليات تخطيط شاملة وتقليل الاعتماد على القرارات الفردية.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٥)

في بيروت، يلاحظ تفاوت كبير في القطاعات المختلفة. في القطاع الرسمي، تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة بنسبة ٣٣.٣٪، بينما النسبة الأدنى هي للقرارات الفردية من المدير (٠٪). في القطاع الخاص المجاني، كانت كل العمليات تتم بمشاركة بعض الأطراف بفعالية بنسبة ١٠٠٪. أما القطاع الخاص غير المجاني، فالنسبة الأعلى كانت للمشاركة الفعالة بنسبة ٤١.٧٪.

في جبل لبنان (الضواحي)، القطاع الرسمي يظهر مشاركة فعالة من الأطراف بنسبة ٣٥.٣٪، بينما القطاع الخاص المجاني شهد توزيعاً أكثر تنوعاً، حيث كانت المشاركة الفعالة هي النمط الأكثر شيوعاً بنسبة ٦٠٪. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فكان هناك تركيز على مشاركة الأطراف بفعالية بنسبة ٥٢.٢٪.

في جبل لبنان (غير الضواحي)، القطاع الرسمي أظهر نسباً متفاوتة مع أعلى نسبة لمشاركة جميع الأطراف بفعالية (٣٠.٨٪). في القطاع الخاص المجاني، النسبة الأكبر كانت لمشاركة بعض الأطراف دون فعالية (٨٠٪)، بينما في القطاع الخاص غير المجاني، المشاركة الفعالة كانت الأكثر بروزاً بنسبة ٤٧.٤٪. في الشمال، القطاع الرسمي أظهر نسباً مرتفعة لمشاركة الأطراف الفعالة بنسبة ٤٢.٤٪، بينما في القطاع الخاص المجاني، النسبة الأعلى كانت لمشاركة بعض الأطراف بدون فعالية (٧٥٪). أما في القطاع الخاص غير المجاني، كانت المشاركة الفعالة هي الأعلى بنسبة ٥١.٦٪. في البقاع، القطاع الرسمي شهد مشاركة فعالة بنسبة ٦٥٪. أما القطاع الخاص المجاني، فقد اقتصرت النسبة الأكبر على مشاركة الأطراف بدون فعالية (١٠٠٪). في القطاع الخاص غير المجاني، كانت المشاركة الفعالة بنسبة ٤٣.٨٪. في الجنوب، القطاع الرسمي كان مميزاً بمشاركة جميع الأطراف بفعالية بنسبة ٤٠.٥٪. القطاع الخاص المجاني شهد مشاركة فعالة بنسبة ٦٠٪. أما القطاع الخاص غير المجاني، فكانت أعلى نسبة للمشاركة الفعالة بنسبة ٥٠٪. في النبطية، القطاع الرسمي كان الأعلى من حيث مشاركة جميع الأطراف بفعالية بنسبة ٥٠٪. أما القطاع الخاص المجاني وغير المجاني، فالنسب الأكبر كانت للقرارات الفردية أو لمشاركة الأطراف بدون فعالية. في عكار، القطاع الرسمي شهد نسباً موزعة مع التركيز على المشاركة الفعالة بنسبة ٣٤.٦٪. أما القطاع الخاص المجاني وغير المجاني، النسب الأعلى كانت موزعة بالتساوي تقريباً بين أنماط المشاركة المختلفة. في بعلبك الهرمل، القطاع الرسمي كان الأكثر تميزاً بمشاركة فعالة بنسبة ٥٠٪. في القطاع الخاص المجاني وغير المجاني، كانت هناك نسب مرتفعة للقرارات الفردية ومشاركة الأطراف بدون فعالية. على مستوى الإجمالي الكلي، يلاحظ أن أعلى نسبة كانت لمشاركة الأطراف بفعالية وكفاءة بنسبة ٤١.٦٪، تليها المشاركة الفعالة بنسبة ٣٥.٧٪، مما يشير إلى تطور إيجابي في إدارة الموارد والمهام في مختلف القطاعات.

استنتاجات عامة

القطاع الرسمي

تُظهر معظم المناطق مثل بيروت والشمال وبعلبك-الهرمل مستوى جيداً من مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، مع نسبة مثوية أعلى في "تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة".

تُعتبر منطقة البقاع استثناءً، حيث تُظهر ٦٥.٠٪ من المدارس مشاركة من مجموعة محدودة من أصحاب المصلحة.

القطاع الخاص المجاني

تُظهر بيروت والبقاع مشاركة كاملة من جميع الأطراف، بينما يتبع الشمال نهجاً أقوى في اتخاذ القرارات الفردية.

القطاع الخاص غير المجاني

اتجاهات مماثلة للقطاع الخاص المجاني، مع وجود مشاركة كبيرة في بعض المناطق مثل الجنوب وبعلبك-الهرمل، ولكن لا يزال هناك بعض اتخاذ القرارات الفردية أو مشاركة محدودة من أصحاب المصلحة.

قطاع الأونروا

تُعتبر مشاركة الشمال فعالة بنسبة ١٠٠٪، مع مشاركة جميع أصحاب المصلحة.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٢٤)

القطاع الرسمي النتائج الإجمالية على الصعيد الوطني ٤٠.٧٪ من المعلمين أجابوا "تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة في وضع الخطط". ٣٢.٧٪ أجابوا "تشارك بعض الأطراف بفعالية". ٩.٧٪ قالوا بأنه لا توجد آلية محددة لهذه العملية. محافظة بيروت: أجابت نسبة ١٦.٧٪ من المعلمين في محافظة بيروت بأنه لا توجد آلية محددة لوضع الخطط. وأجابت نسبة ٣٦.٧٪ بأن جميع الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة في وضع الخطط المتعلقة بإدارة الموارد وتوزيع المهام. بينما أجابت ٣٣.٣٪ بأن ذلك يحصل غالباً. محافظة جبل لبنان ضواحي: نسبة ٤٥.٠٪ أجابت بأن جميع الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة. ونسبة ٢٦.٧٪ أجابت "تشارك بعض الأطراف بفعالية"، بينما أجابت نسبة ١٣.٣٪ بأنه لا توجد آلية محددة لوضع الخطط. محافظة

جبل لبنان ما عدا الضواحي: ٤٥.١٪ أجابت بأن جميع الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة. مقابل ٣٤.١٪ قالوا "تشارك بعض الأطراف بفعالية". محافظة الشمال: نسبة ٤٠.٠٪ قالت: تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة، وأجابت ٣١.١٪ "تشارك بعض الأطراف بفعالية". محافظة البقاع: ٤٢.٩٪ أجاب: تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة. بينما أجابت نسبة ٢٨.٦٪ : تشارك بعض الأطراف بفعالية. محافظة الجنوب: ٤٧.٥٪ من المعلمين أجابوا بأن جميع الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة، مقابل ٣٤.٤٪ قالوا أن بعض الأطراف تشارك بفعالية. محافظة النبطية: أجاب ٣٩.٣٪ من المعلمين بأنه تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة، وأجاب ٣٥.٧٪ بأنه تشارك بعض الأطراف بفعالية. محافظة عكار: ٣٩.٨٪ من المعلمين أجابوا: تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة. بينما أجاب ٣٦.١٪ "تشارك بعض الأطراف بفعالية". محافظة بعلبك الهرمل: ٣٢.٥٪ كان جوابهم: تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة. وأجاب ٢٧.٣٪ "تشارك بعض الأطراف بفعالية".

القطاع الخاص المجاني النتائج الإجمالية على صعيد القطاع لا توجد آلية محددة للخطط: ٣.٣٪ من المعلمين ضمن القطاع (أي ما نسبته ٠.٤٪ من الإجمالي العام) أشاروا إلى غياب أي آلية لوضع الخطط. قرارات فردية من المدير: ٥.٧٪ من المعلمين (٠.٦٪ من الإجمالي) يرون أن الخطط توضع بقرارات فردية من المدير. مشاركة غير فعالة لبعض الأطراف: ٣.٣٪ من المعلمين (٠.٤٪ من الإجمالي) يشيرون إلى مشاركة الأطراف ولكن دون فعالية. مشاركة فعالة لبعض الأطراف: ٣٤.٠٪ من المعلمين (٣.٧٪ من الإجمالي) وهذه النسبة جيدة وتشير إلى مشاركة فعالة جزئية ولكنها تشير إلى فجوات في التعاون الشامل. مشاركة فعالة لجميع الأطراف: النسبة الأكبر (٥٣.٦٪) ترى أن جميع الأطراف تشارك في وضع الخطط بفعالية وكفاءة (٥.٩٪ من الإجمالي)، وتمثل هذه النسبة أكثر من نصف المعلمين في هذا القطاع. سجل انخفاض ملحوظ في نسبة "لا توجد آلية محددة" و"قرارات فردية"، مما يشير إلى وضوح في الخطط الإدارية. غياب آلية محددة أو قرارات فردية: ٦.٩٪ لكل منهما، مما يعكس تحديات في وضع خطط تنظيمية واضحة. وجود نسبة إجمالية (١٢.٣٪) تظهر غياب أو ضعف في آليات وضع الخطط، وتوزعت كما يأتي: ٣.٣٪ لا توجد لديهم آلية محددة، و٥.٧٪ تعتمد على قرارات فردية من المدير، و٣.٣٪ يلاحظون مشاركة ضعيفة.

النتائج على مستوى المحافظات:

محافظة بيروت: تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة: ٣٧.٥٪. تشارك بعض الأطراف بفعالية وكفاءة: ١٢.٥٪. غياب أي آلية محددة: لا إجابة. يتضح أن وضع الخطط في المدارس الخاصة المجانية في محافظة بيروت يعتمد بدرجة كبيرة على المشاركة الفعالة. محافظة جبل لبنان (ضواحي): تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة: ٥١.٤٪. تشارك بعض الأطراف بفعالية وكفاءة: ٤٣.٢٪. لا توجد إجابات على العبارات الأخرى. تعكس هذه النتائج اعتماداً قوياً على مشاركة الأطراف في وضع الخطط. محافظة الشمال: تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة: ٧٠.٠٪. تشارك بعض الأطراف بفعالية وكفاءة: ٢٢.٥٪. لا توجد إجابات على العبارات الأخرى. تظهر نتائج محافظة الشمال نسبة عالية جداً لمشاركة الأطراف بكفاءة في وضع الخطط. محافظة البقاع: ٥٨.٨٪ من المعلمين أجابوا "تشارك جميع الأطراف بفعالية". تشارك بعض الأطراف بفعالية وكفاءة: ١٠.٠٪. غياب أي آلية محددة: ١٠.٠٪. محافظة الجنوب: ٧٠.٠٪ من المعلمين أجابوا "تشارك جميع الأطراف بفعالية". تشارك بعض الأطراف بفعالية وكفاءة: ١٠.٠٪. غياب أي آلية محددة: ١٠.٠٪. ومن الواضح أن وضع الخطط في محافظتي البقاع والجنوب يعتمد على مشاركة الأطراف بفعالية وكفاءة. محافظة بعلبك الهرمل: تشارك بعض الأطراف بفعالية وكفاءة: ٦٠٪. غياب أي آلية محددة: ٤٠٪. يُلاحظ غياب خطط واضحة في بعض المدارس. بالإجمال يمكن القول بأن محافظتي بيروت وجبل لبنان (ضواحي) سجلتا نسباً مرتفعة جداً للمشاركة الفعالة الشاملة (٤٩.٥٪ و ٤٩.٧٪)، مما يعكس إدارة جيدة وتنسيقاً فعالاً. تليهما محافظة الجنوب التي سجلت أيضاً نسبة مرتفعة للمشاركة الفعالة الشاملة (٤٨.٥٪) واستقرار في الآليات التنظيمية. بينما سجلت محافظتا الشمال وبعلبك - الهرمل نسباً مرتفعة في غياب الآليات (٨.٥٪ و ٨.٥٪) والقرارات الفردية (٨.٣٪ و ١١.٠٪)، مما يشير إلى تحديات في عمل الإدارة. وسجلت محافظة عكار نسبة ١٠.٤٪ لغياب الآليات. وسجلت محافظة بعلبك - الهرمل نسبة مرتفعة في القرارات الفردية (١١٪) مما يدل على مركزية القرار في هذه المحافظة. تحليل تشير البيانات إلى أن القطاع

الخاص المجاني يتمتع بمستوى عالٍ من التشاركية الفعالة في وضع الخطط، لكن هناك مجال لتحسين الشمولية وتقليل الاعتماد على القرارات الفردية لتعزيز التوازن في التخطيط والتنفيذ.

المحافظات المركزية مثل بيروت وجبل لبنان (ضواحي) تتميز بإدارة تشاركية، بينما محافظات الأطراف مثل عكار وبعلبك-الهرمل تعاني من غياب التخطيط. تمتلك محافظة النبطية نسبة مشاركة فعالة جيدة (٤٠.٧٪)، لكنها تسجل نسبة مرتفعة نسبياً في "القرارات الفردية" وتشارك الأطراف دون فعالية، مما يعكس تفاوتاً في الأداء الإداري. تشكل الفئات (لا توجد آلية محددة، وقرارات فردية) نحو ١٣.٨٪ من الإجمالي (٦.٩٪ لكل فئة)، مما يعني أن أكثر من عُشر المعلمين يعملون في بيئات تعاني من غياب التخطيط أو المركزية المفرطة.

القطاع الخاص غير المجاني: أظهرت نتائج هذا القطاع ما يأتي:

غياب آلية محددة: ٣.٩٪ من المعلمين (١.٤٪ من الإجمالي) أشاروا إلى غياب أي آلية واضحة لوضع الخطط. قرارات فردية من المدير: ٦.٨٪ من المعلمين (٢.٤٪ من الإجمالي) يرون أن وضع الخطط يعتمد على قرارات فردية في التخطيط. مشاركة غير فعالة لبعض الأطراف: ٤.٤٪ من المعلمين (١.٥٪ من الإجمالي) يشيرون إلى مشاركة غير فعالة لبعض الأطراف. مشاركة فعالة لبعض الأطراف: ٣٨.٠٪ من المعلمين (١٣.٣٪ من الإجمالي) يجدون أن وضع الخطط يعتمد على مشاركة فعالة من بعض الأطراف. مشاركة فعالة لجميع الأطراف: ٤٦.٩٪ من المعلمين (١٦.٤٪ من الإجمالي) يرون أن هناك مشاركة فعالة وشاملة في وضع الخطط.

توزيع النتائج بحسب المحافظات

محافظة بيروت: تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة بنسبة ٥٧.٦٪. تشارك بعض الأطراف بفعالية وكفاءة بنسبة ٢٨.٨٪. قرارات فردية من المدير (٨.٥٪). غياب آلية محددة (١.٧٪). هناك اعتماد نسبي على المشاركة، ولكن القرارات الفردية بارزة مقارنة بالمناطق الأخرى.

محافظة جبل لبنان (ضواحي): تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة: ٥٠.٠٪. تشارك بعض الأطراف بفعالية وكفاءة: ٤١.٠٪. النسب الأخرى صغيرة، مما يجعل النتائج في هذه المحافظة تصب في صالح المشاركة الكلية أو الجزئية للأطراف. محافظة الشمال: تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة: ٤١.٠٪. بعض الأطراف بفعالية: ٣٣.٠٪. هناك نسبة ملحوظة لغياب الآليات المحددة (٥.٠٪)، وقرارات فردية من المدير (٩.٠٪).

محافظة البقاع: ٣٩.٣٪ من المعلمين أجابوا بأن "تشارك جميع الأطراف بفعالية"، و ٧.١٪ أجابوا "تشارك بعض الأطراف بكفاءة". محافظة الجنوب: ٤٣.٨٪ سجلت لمشاركة جميع الأطراف، ونسبة مماثلة لمشاركة بعض الأطراف. وتظهر محافظتا البقاع والجنوب اهتماماً بالمشاركة الجماعية، مع غياب بسيط للآليات.

محافظة بعلبك الهرمل: تشارك جميع الأطراف بفعالية وكفاءة: ٥٠.٠٪. قرارات فردية من المدير: ٥.٦٪. لا توجد آليات واضحة: لا إجابة.

الأونروا: النسبة الكبرى (٥٤.٢٪) من المعلمين يرون أن جميع الأطراف تشارك بفعالية وكفاءة في وضع الخطط، فيما ٣.٦٪ فقط أشاروا إلى قرارات فردية من المدير.

الفئة الثانية: كفايات المدير القيادية والإدارية

السؤال: ما هو نموذج القيادة المعتمد؟
الجواب الأول: المدير (سؤال رقم ٣٥)

في القطاع الرسمي، تبرز القيادة التشاركية بشكل كبير، حيث تصل إلى نسب مرتفعة مثل ٩٤.٤٪ في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، و ٩٣.٣٪ في الجنوب، و ٩٣.٨٪ في النبطية، بينما تسجل أقل نسبة في بعلبك الهرمل بنسبة ٨١.٨٪. من جهة أخرى، القيادة الفردية تظهر بنسب ضئيلة جدًا، مع تسجيل أعلى نسبة لها في بعلبك الهرمل بنسبة ٩.١٪.

أما في القطاع الخاص المجاني، فإن القيادة التشاركية تُعتبر السائدة تقريبًا في جميع المحافظات، حيث تصل إلى ١٠٠٪ في بيروت وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) والشمال، بينما تظهر أقل نسبة في عكار بنسبة ٥٠٪. وفيما يتعلق بالقيادة الفردية، فهي نادرة جدًا، حيث أقصى نسبة لها تسجل في بعلبك الهرمل بنسبة ٣٣.٣٪.

في القطاع الخاص غير المجاني، تتراوح نسبة القيادة التشاركية بين ٨٠٪ و ١٠٠٪ في معظم المحافظات، مع أقل نسبة في عكار بنسبة ٥٠٪. أما القيادة الفردية فتظهر في بعض المحافظات مثل النبطية بنسبة ١٦.٧٪.

قطاع الأونروا يُظهر قيادة تشاركية بنسبة ١٠٠٪ في جميع المحافظات، دون وجود أي نماذج قيادية فردية أو أخرى.

عند المقارنة بين القطاعات، يظهر القطاع الرسمي كأكثر القطاعات اعتمادًا على القيادة التشاركية بنسبة ٩٠.٥٪، في حين أن القطاع الخاص المجاني يأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٨٠٪، تليه القطاعات الخاصة غير المجانية بنسبة ٨٤.٧٪. أما بالنسبة للقيادة الفردية، فإن القطاع الرسمي هو الأعلى بنسبة ٧.٥٪، بينما القطاع الخاص المجاني يتميز بانخفاضها إلى ٣.٣٪ فقط.

تحليل التباين بين المحافظات يبرز أهمية القيادة التشاركية في بيروت بنسبة ١٠٠٪، بينما في جبل لبنان (ضواحي) تسجل ٨٥.٧٪، وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) ٩٠.٦٪. في الشمال، القيادة التشاركية تبلغ ٩٤.٥٪، وفي البقاع ٨٨٪. الجنوب يُظهر نسبة مرتفعة للقيادة التشاركية تصل إلى ٩٦٪. أما في النبطية، فإن القيادة التشاركية تصل إلى ٧٨.٦٪، مع نسبة فردية تصل إلى ١٧.٩٪. وفي عكار، تسجل القيادة التشاركية ٧٥٪، مع قيادة فردية تصل إلى ٢١.٤٪. في بعلبك الهرمل، تصل نسبة القيادة التشاركية إلى ٧٨.٩٪، بينما تصل القيادة الفردية إلى ١٠.٥٪.

الاستنتاجات تشير إلى أن القيادة التشاركية هي السائدة في معظم القطاعات والمحافظات، مما يعكس بيئة تعليمية تعاونية تهدف إلى تعزيز التعاون داخل المدارس. إلا أن وجود نسب ملحوظة من المدارس تعتمد القيادة الفردية في بعض المحافظات، مثل بعلبك الهرمل وعكار، يظهر التفاوت في الأداء بين المناطق.

التوصيات تشمل تعزيز القيادة التشاركية من خلال برامج تدريبية للمديرين، وتقديم نماذج ناجحة لتكون ملهمة لبقية المحافظات، بالإضافة إلى إنشاء آليات متابعة وتقييم أداء المديرين، مع تخصيص مكافآت للمحافظات التي تحقق نسبًا مرتفعة في القيادة الفردية مثل النبطية وبعلبك الهرمل.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٢٧)

الوضع العام

المدارس الرسمية:

القيادة التشاركية شائعة بنسبة ٧٧٪ مع اختلافات بين المحافظات، حيث تمثل القيادات الموزعة والفردية نسبًا ضئيلة في معظم المناطق.

المدارس الخاصة المجانية:

تبرز القيادة التشاركية بنسبة ٨٣.٩٪، مع معدلات قليلة للقيادة الموزعة (٦.٥٪) والفردية (٣.٢٪).

المدارس الخاصة غير المجانية:

القيادة التشاركية هي الأكثر انتشارًا بنسبة ٨٠.٣٪، وتأتي القيادة الموزعة بنسبة ١٥.٤٪.

الأونروا:

الأداء مميز للغاية مع اعتماد القيادة التشاركية بنسبة ١٠٠٪ في جميع مراكزها.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

المدارس الرسمية:

- بيروت، الشمال، وبعلبك الهرمل تظهر أعلى نسب القيادة التشاركية (٨١,٨٪ و ٨٨,٢٪).

- جبل لبنان ضواحي تسجل أدنى نسبة (٦٤.٧٪)، عكار (٦٥.٨٪) مع نسب مرتفعة للقيادة الموزعة (٢٣.٧٪) والفردية (٧.٩٪).

المدارس الخاصة المجانية:

- أداء ممتاز في المحافظات الكبرى مثل بيروت وجبل لبنان (١٠٠٪) ومعظم المحافظات
- تباينات ملحوظة في عكار مع أدنى نسبة للقيادة التشاركية (٢٥٪) واعتماد القيادة الموزعة بنسبة (٢٥٪).

المدارس الخاصة غير المجانية:

- المحافظات الشمالية تسجل نسبًا مرتفعة للقيادة التشاركية (٩٤.٤٪)، في حين تعاني عكار من ضعف (٥٥.٦٪) ومع القيادة الفردية بنسبة ٢٢.٢٪.

الأونروا:

- لا توجد فروقات بين المحافظات؛ الأداء متجانس بنسبة ١٠٠٪ في القيادة التشاركية.

استنتاج مقارنة بين القطاعات والمحافظات:

- القيادة التشاركية هي الأكثر شيوعًا في جميع القطاعات، مع تميز الأونروا.
- تفاوتات ملحوظة بين المحافظات، حيث تُظهر بيروت، الشمال، وجبل لبنان استقرارًا، بينما تعاني عكار من ضعف في القيادة التشاركية.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٢٧)

بيروت، كعاصمة لبنان وأحد المراكز الرئيسية في النظام التعليمي، تقدم صورة متنوعة عن أنماط القيادة في القطاعين الرسمي والخاص. في القطاع الرسمي، تبرز القيادة الفردية بشكل كبير، حيث يعتمد المدير بشكل كبير على نفسه ويتخذ القرارات بصفة فردية، مع توزيع المهام على الفريق الإداري بنسبة ٤٤.٤٪. تليها القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ٣٣.٣٪، بينما تستخدم القيادة التشاركية بشكل محدود بنسبة ١١.١٪ فقط.

أما في القطاع الخاص، فإن المدارس الخاصة المجانية تعتمد القيادة التشاركية بشكل كامل، حيث تصل إلى ١٠٠٪. في حين تعتمد المدارس الخاصة غير المجانية القيادة التشاركية بنسبة ٥٨.٣٪، تليها القيادة الفردية بنسبة ٣٣.٣٪، ثم القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ٨.٣٪.

في جبل لبنان، المناطق الضواحي تُظهر تفضيلًا واضحًا للقيادة التشاركية بنسبة ٦٤.٧٪، بينما تمثل القيادة الفردية ٢٣.٥٪، والقيادة الثنائية مع الناظر ١١.٨٪. هذا يعكس توجهًا نحو إشراك أطراف متعددة في اتخاذ القرارات في هذه المناطق. وفي القطاع الخاص، القيادة التشاركية تهيمن بنسبة ٨٠٪ في المدارس المجانية، بينما تظهر القيادة الفردية بنسبة صغيرة تصل إلى ٢٠٪.

عند الانتقال إلى جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، نجد أن القيادة التشاركية تظل النموذج السائد بنسبة ٦١.٥٪، يليها القيادة الفردية بنسبة ٣٠.٨٪، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ٧.٧٪. في القطاع الخاص غير المجاني، تهيمن القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ٧٣.٧٪، في حين لا تتجاوز القيادة التشاركية ٢.٢٪.

في الشمال، تنصدر القيادة التشاركية أيضًا، حيث تصل إلى ٦٦.١٪، بينما تأتي القيادة الفردية بنسبة ٢٣.٧٪ والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ٨.٥٪. القطاع الخاص المجاني يعتمد فقط على القيادة التشاركية، بينما يظهر القطاع الخاص غير المجاني القيادة التشاركية بنسبة ٨٧.١٪ مع وجود القيادة الفردية بنسبة ٩.٧٪.

في البقاع، القيادة التشاركية تسيطر على المشهد بنسبة ٦٠.٠٪، تليها القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ٢٥٪، والقيادة الفردية بنسبة ١٥٪. المدارس الخاصة غير المجانية تعتمد القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ٧٥٪، في حين تبلغ نسبة القيادة الفردية ١٨.٨٪.

بالنسبة للجنوب، تبرز القيادة التشاركية أيضًا بنسبة ٥٩.٥٪، مع القيادة الفردية بنسبة ٢٦.٢٪، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ١٤.٣٪. في القطاع الخاص المجاني، تُستخدم القيادة التشاركية بنسبة ٦٠٪، بينما تعتمد ٤٠٪ على القيادة الفردية.

أما في النبطية، فإن القيادة التشاركية تهيمن بنسبة ٧٥٪، يليها القيادة الفردية بنسبة ١٨.٨٪، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ٦.٣٪. في القطاع الخاص، تهيمن القيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ٩٠.٩٪. في عكار، القيادة التشاركية تمثل ٥٧.٧٪، تليها القيادة الفردية بنسبة ٣.٨٪، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ١٥.٤٪. في المدارس الخاصة غير المجانية، تُستخدم القيادة التشاركية بنسبة ٥٣.٨٪، تليها القيادة الفردية بنسبة ٣٠.٨٪، والقيادة الثنائية مع الناظر بنسبة ١٥.٤٪. وفي بعلبك الهرمل، تبرز القيادة الثنائية مع الناظر بشكل كبير بنسبة ٦٦.٧٪، بينما تقتصر نسبة القيادة التشاركية على ٥.٦٪ فقط، مع القيادة الفردية بنسبة ٥.٦٪ والقيادة الفردية المعتمدة على الناظر بنسبة ١٦.٧٪. الاستنتاجات العامة تشير إلى أن القيادة التشاركية هي النموذج السائد في العديد من المحافظات في القطاعين الرسمي والخاص، مع تباين في اعتماد القيادة الثنائية في بعض المناطق مثل جبل لبنان (ضواحي) وبعلبك الهرمل، بالإضافة إلى المدارس الخاصة غير المجانية في الجنوب والبقاع. هذا يعكس نمواً في القيادة الهيكلية والمركبة.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٢٧)

في القطاع الرسمي، تبين النتائج أن النموذج الأكثر شيوعاً هو "القيادة التشاركية"، حيث يشكل ٦٧.٩٪ من القطاع و٣٦.٣٪ من الإجمالي. هذا النموذج يعكس تفضيل المعلمين لإشراكهم في اتخاذ القرارات. تليها القيادة الفردية التي تحتل المرتبة الثانية بنسبة ١٩.٢٪، بينما تأتي القيادة الفردية أيضاً كنوع من الأنماط الشائعة بنسبة ١١.٧٪. في محافظة بيروت، ٥٠٪ من المعلمين يرون أن القيادة تعتمد على القيادة الفردية، مقابل ٢٣.٣٪ يعتقدون أن القيادة تشاركية. أما في جبل لبنان ضواحي، فإن ٧٠٪ يعتقدون أن القيادة تعتمد على القيادة التشاركية، بينما يعتقد ١٦.٧٪ فقط أن القيادة فردية في بعض القرارات. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، يرى ٧٤.٤٪ من المشاركين أن القيادة فردية، و١٧.١٪ يعتقدون أن القيادة تعتمد على القيادة التشاركية في معظمها. أما في الشمال، ٦٣.٧٪ يعتقدون أن القيادة فردية، بينما يعتقد ٢١.٥٪ أن القيادة تشاركية، و١٤.٤٪ يعتقدون أن القيادة تعتمد على توزيع الأدوار في بعض الحالات. وفي البقاع، أشار ٦٧.٣٪ من المعلمين إلى أن القيادة فردية، و١٧.٣٪ يرون أن القيادة تعتمد على القيادة التشاركية. الجنوب أيضاً يظهر تفضيلاً كبيراً للقيادة التشاركية بنسبة ٧٧.٩٪، بينما يرى ١٦.٤٪ أن القيادة فردية في بعض القرارات. أما في النبطية، ف٧٦.٨٪ يرون أن القيادة فردية، و١٠.٧٪ يرونها تشاركية في بعض الحالات. في عكار، ٦٦.٩٪ يعتقدون أن القيادة تعتمد على القيادة الفردية، مقابل ٢٢.٩٪ يرون أن القيادة تشاركية في معظم الحالات. وفي بعلبك الهرمل، ٥٥.٨٪ يرون أن القيادة فردية، بينما يراها ٢٨.٦٪ تشاركية في بعض الأحيان. أما القطاع الخاص المجاني، فقد أظهرت النتائج أن النموذج الأكثر شيوعاً هو القيادة التشاركية بنسبة ٧٦.١٪، يليها القيادة الفردية بنسبة ٩.٦٪ والقيادة القابلة للمناقشة بنسبة ١٣.٩٪. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فتتصدر القيادة التشاركية النتائج بنسبة ٦٩.٧٪، وتظهر القيادة الموزعة بنسبة ٢٢.٢٪ كأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى. وفي قطاع الأونروا، تبين أن القيادة التشاركية هي الأكثر شيوعاً بنسبة ٩١.٧٪، حيث تظهر في محافظتي الشمال والجنوب بنسبة ١٠٠٪، مما يعكس اعتماداً قوياً على هذا النموذج. استناداً إلى هذه النتائج، يمكن القول إن القيادة التشاركية هي النموذج الأكثر انتشاراً في جميع القطاعات والمحافظات، مع تباين في نسب القيادة الموزعة بين القطاعات المختلفة.

السؤال : ما هي الكفايات القيادية الأساسية؟

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٣٩)

إدارة التغيير:

الإجمالي الكلي لجميع القطاعات:

- بيروت: ٨ مدارس تعمل على إدارة التغيير
- جبل لبنان ضواحي: ٢٣ مدرسة تعمل على إدارة التغيير
- جبل لبنان ما عدا الضواحي: ١٤ مدرسة تعمل على إدارة التغيير
- الشمال: ٢٥ مدرسة تعمل على إدارة التغيير
- البقاع: ١١ مدرسة تعمل على إدارة التغيير
- الجنوب: ١٠ مدارس تعمل على إدارة التغيير
- النبطية: ١٣ مدرسة تعمل على إدارة التغيير
- عكار: ١١ مدرسة تعمل على إدارة التغيير
- بعلبك الهرمل: ٤ مدارس تعمل على إدارة التغيير
- الإجمالي الكلي: ١١٩ مدرسة تعمل على إدارة التغيير

مقارنة بين القطاعات التعليمية:

فيما يتعلق بإدارة التغيير، يظهر القطاع الرسمي تفوقاً واضحاً بإجمالي ٥٥ مدرسة موزعة على مختلف المحافظات، مما يعكس تفاعلاً قوياً مع الحاجة إلى التغيير واستجابة للتحديات. هذا التوجه يعكس الدعم الحكومي الكبير المقدم للقطاع الرسمي، بالإضافة إلى البنية التحتية التي تسهم في تعزيز التغيير التنظيمي والإداري داخل المدارس.

القطاع الخاص غير المجاني يأتي في المرتبة الثانية بإجمالي ٥٠ مدرسة، مما يعكس استثمار ملحوظ في تحسين المرونة الإدارية وتطوير قدرات المدارس على استيعاب التغيير بمرونة أكبر مقارنة بالقطاع الرسمي. هذا يعكس الجهود المستمرة لتعزيز الأداء وتحقيق التميز الإداري من خلال مرونة أكبر في استيعاب المتغيرات.

أما القطاع الخاص المجاني يأتي في المرتبة الثالثة بعدد محدود بلغ ١٠ مدارس فقط، وهو ما يعكس قيوداً في الموارد أو التركيز على أولويات أخرى قد تكون أقل تشجيعاً على تبني التغيير بشكل شامل. الأونروا تشارك بأربع مدارس فقط، مما يوضح محدودية التركيز على إدارة التغيير في هذا القطاع الذي يعاني من تحديات مالية وتعليمية متعددة.

تعكس البيانات أهمية القطاع الرسمي في قيادة جهود إدارة التغيير بفضل الدعم الحكومي والبنية التحتية المتاحة، وهو ما يمكن المدارس من تبني استراتيجيات فعالة للتغيير وفقاً للاحتياجات المتغيرة. القطاع الخاص غير المجاني يُظهر مرونة واستثماراً في هذا المجال، لكنه يظل دون المستوى الرسمي، حيث تبرز قدراته بشكل محدود في بعض المحافظات النائية التي تواجه صعوبات في الوصول إلى الموارد. أما القطاع الخاص المجاني والأونروا، فيحتاجان إلى دعم إضافي لتحسين قدرتهما في هذا المجال، إذ أن القليل من المدارس لا يكفي لمواجهة تحديات التغيير المطلوبة في البيئة التعليمية الحالية.

مقارنة حسب المحافظات:

في بيروت، يتصدر القطاع الخاص غير المجاني المشاركة في إدارة التغيير بـ ٦ مدارس، مقارنة بـ ٢ فقط في القطاع الرسمي، مما يعكس تركيزاً على الديناميكية في التعليم الخاص الذي يتمتع بمرونة أكبر في مواجهة التحديات. في جبل لبنان ضواحي، يظهر القطاع الخاص غير المجاني تفوقاً واضحاً بـ ١٤ مدرسة، في حين يتساوى القطاع الرسمي مع القطاع الخاص المجاني بعدد ٦ مدارس لكل منهما. في جبل لبنان ما عدا الضواحي، يتصدر القطاع الرسمي بـ ٨ مدارس، مما يبرز دوره البارز في المناطق الريفية التي تحتاج إلى دعم أكبر.

في الشمال، القطاع الرسمي يهيمن بـ ١٥ مدرسة، ما يعكس تركيزاً حكومياً كبيراً على هذه المنطقة، حيث يتم تخصيص الموارد بشكل أكبر لتعزيز التغيير في المدارس الرسمية. في البقاع والجنوب، تنوزع الجهود بين القطاعات، حيث يسجل القطاع الرسمي ٦ مدارس في البقاع و ٥ مدارس في الجنوب، بينما يشارك القطاع الخاص غير المجاني بنسب متواضعة، حيث يشكل أقل من نصف العدد الإجمالي للمدارس المشاركة في إدارة التغيير في هذه المناطق. في النبطية، يظهر توازن بين القطاعين الرسمي وغير المجاني بـ ٧ و ٥ مدارس على التوالي، مما يعكس مستوى جيد من التعاون بين القطاعين في هذه المنطقة. أما في عكار،

القطاع الرسمي يسجل ٦ مدارس، مقابل ٤ فقط للقطاع الخاص غير المجاني، مما يوضح تأثير الدعم الحكومي القوي. في بعلبك-الهمل، يسجل القطاع الرسمي غيابًا تامًا لمشاركة المدارس الرسمية، في حين تتواجد ٤ مدارس فقط للقطاع الخاص، مما يبرز تحديات توفير الموارد في هذه المنطقة.

استنتاج: تبرز إدارة التغيير كعامل مهم في تعزيز مرونة النظام التعليمي، حيث يتصدر القطاع الرسمي المشهد بفضل موارده وقدراته الكبيرة. في حين يظهر القطاع الخاص غير المجاني استثمارًا واضحًا في إدارة التغيير، إلا أن القطاع الخاص المجاني والأونروا بحاجة إلى مزيد من الدعم والتركيز لتحسين أدائهم في هذا المجال. تفاوت الأداء بين المحافظات يشير إلى ضرورة تحسين توزيع الموارد والاهتمام بالمناطق الريفية التي تحتاج إلى تدخلات إضافية لدعم استراتيجيات التغيير والتعليم.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٣١)

الترتيب الإجمالي وفقًا لإجابات الناظر واختياراتهم:

- القدرة على حل المشكلات: ٤٦%
- التواصل الفعال: ٤١%
- التحفيز والدعم للهيئة التعليمية: ٣٩%
- التخطيط والتنظيم: ٣٣%
- إدارة التغيير: ١٧%

تحليل إجابات الناظر حول الكفايات القيادية الأساسية للإدارة المدرسية:

القدرة على حل المشكلات

القطاع الرسمي سجل أعلى نسبة من الإجابات في هذا المجال، حيث بلغت ٤٨% من الإجابات، وكانت المناطق الأعلى تكرارًا هي الجنوب بنسبة ٢٥%، وعكار بنسبة ٢٤%، والشمال بنسبة ٢٤%.

التعليم الخاص غير المجاني سجل ٣٦%، مع تكرار ملحوظ في جبل لبنان (ضواحي) بنسبة ٢٢%.

التعليم الخاص المجاني سجل ٧% فقط، توزعت بين عدة مناطق بشكل معتدل.

الأونروا سجل ١% فقط.

التواصل الفعال

القطاع الرسمي سجل أعلى نسبة من الإجابات في هذا المجال بنسبة ٤٣%، مع تكرار مرتفع في الشمال بنسبة ٢٢%، وعكار بنسبة ٢٢%، والجنوب بنسبة ٢١%.

التعليم الخاص غير المجاني سجل ٣٥%، مع تكرار مرتفع في جبل لبنان (ضواحي) بنسبة ١٩%.

التعليم الخاص المجاني سجل ٧% فقط، موزعة بين عدة مناطق.

الأونروا سجل ١% فقط.

التحفيز والدعم للهيئة التعليمية

القطاع الرسمي سجل ٤١% من الإجابات، مع تكرار أعلى في الجنوب بنسبة ٢١%، والشمال بنسبة ١٩%.

التعليم الخاص غير المجاني سجل ٣٤%، مع تكرار مرتفع في جبل لبنان (ضواحي) بنسبة ١٩% والشمال بنسبة ١٣%.

التعليم الخاص المجاني سجل ٧%، موزعة بين عدة مناطق.

الأونروا سجل ١%.

التخطيط والتنظيم

القطاع الرسمي سجل أعلى نسبة من الإجابات بنسبة ٣٩%، مع تكرار مرتفع في الجنوب بنسبة ٢٢% والشمال بنسبة ١٧%.

التعليم الخاص غير المجاني سجل ٣٠%، مع تكرار مرتفع في جبل لبنان (ضواحي) بنسبة ١٧%.

التعليم الخاص المجاني سجل ٦%، مع تكرار ملحوظ في بيروت بنسبة ٣%.

الأونروا سجل ١%.

إدارة التغيير

القطاع الرسمي سجل أكبر نسبة من الإجابات بنسبة ٤٨٪، مع تكرار في عكار بنسبة ٩٪، وجبل لبنان ما عدا الضواحي بنسبة ٨٪.

التعليم الخاص غير المجاني سجل ٣٩٪، مع أعلى تكرار في جبل لبنان (ضواحي) بنسبة ٩٪. التعليم الخاص المجاني سجل ٥٪، توزعت بين عدة مناطق، بما في ذلك ٣٪ في جبل لبنان ما عدا الضواحي. الأونروا سجل ١٪.

الاستنتاجات المقارنة بين القطاعات:

- القطاع الرسمي هو الأكثر حضوراً في تحديد الكفايات القيادية، حيث كانت أبرز الخيارات "القدرة على حل المشكلات" و"التواصل الفعال" و"التحفيز والدعم للهيئة التعليمية".
- التعليم الخاص غير المجاني يأتي في المرتبة الثانية من حيث التكرار في معظم الخيارات، مع تركيز كبير على "القدرة على حل المشكلات" و"التواصل الفعال" و"التحفيز والدعم للهيئة التعليمية".
- التعليم الخاص المجاني سجل أقل حضوراً في العديد من الخيارات مقارنة ببقية القطاعات، مع تركيز على "القدرة على حل المشكلات" و"التواصل الفعال" و"التحفيز والدعم للهيئة التعليمية".
- الأونروا كان الأقل في تسجيل الإجابات، مع التركيز على "التحفيز والدعم للهيئة التعليمية" و"التخطيط والتنظيم".

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٣١)

في قطاع التعليم، تنصدر محافظة بيروت حيث تسجل الكفايات القيادية الأساسية، مثل إدارة التغيير بنسبة ٣٣.٣٪، والتحفيز والدعم للهيئة التعليمية بنسبة ١١.١٪. في جبل لبنان (ضواحي)، تسجل إدارة التغيير ٥.٩٪، بينما التحفيز والدعم للهيئة التعليمية تصل إلى ٢٣.٥٪، والتخطيط والتنظيم إلى ١١.٨٪.

أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فتظهر إدارة التغيير بنسبة ٥.١٪، والتحفيز والدعم بنسبة ١٠.٣٪، والتواصل الفعال بنسبة ١٧.٩٪. وفي محافظة الشمال، تسجل إدارة التغيير ١.٧٪، والتحفيز والدعم ٨.٥٪، والقدرة على حل المشكلات ١١.٩٪. في البقاع، تسجل الكفايات القيادية التخطيط والتنظيم بنسبة ١٠.٠٪، وإدارة التغيير بنسبة ١٥.٠٪، والقدرة على حل المشكلات ٢٠.٠٪. وفي الجنوب، تصل نسبة التحفيز والدعم إلى ١٦.٧٪، بينما تسجل القدرة على حل المشكلات ١٤.٣٪. في محافظة النبطية، تسجل التحفيز والدعم ١٢.٥٪، والقدرة على حل المشكلات ١٢.٥٪. وفي عكار، تصل إدارة التغيير إلى ١٥.٤٪، بينما التحفيز والدعم يسجل ١١.٥٪. أما في بعلبك الهرمل، فتصل نسبة التحفيز والدعم إلى ١٦.٧٪، والقدرة على حل المشكلات ٥.٦٪.

في قطاع خاص مجاني، تسجل محافظة بيروت ١٠.٠٪ للكفايات القيادية الأساسية. وفي جبل لبنان (ضواحي)، تشكل النسبة ٢٠٪ لكل من التحفيز والدعم وإدارة التغيير. بينما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، تسجل ٢٠٪ للكفايات القيادية الأساسية. وفي الشمال، تصل نسبة التحفيز والدعم وإدارة التغيير إلى ٢٥.٠٪.

أما في قطاع خاص غير مجاني، فتسجل بيروت ٨.٣٪ لإدارة التغيير و٨.٣٪ للتحفيز والدعم. وفي جبل لبنان (ضواحي)، تسجل ٢.٢٪ لكل من التحفيز والدعم وإدارة التغيير، بينما في الشمال، تسجل ٣.٢٪ لإدارة التغيير و٦.٥٪ للتحفيز والدعم. في قطاع الأونروا، تسجل محافظة الشمال ١٠.٠٪ للكفايات القيادية الأساسية.

بشكل عام، تسجل أعلى نسبة في الكفايات القيادية في إدارة التغيير في بيروت بنسبة ٣٣.٣٪. وتظهر أكثر المحافظات تنوعاً في الكفايات في الشمال والبقاع، حيث تظهر نسب متعددة في الكفايات المختلفة. كما يبرز قطاع التعليم بقوة في بيروت، بينما يظهر القطاع الخاص المجاني بشكل قوي في جبل لبنان. هذا التحليل يوفر نظرة شاملة على الكفايات القيادية عبر مختلف القطاعات والمحافظة، مما يساعد في تحديد المجالات التي تتطلب تحسيناً أو تطويراً.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٣١)

في القطاع الرسمي، تُعتبر القدرة على حل المشكلات هي المهارة الأكثر شيوعاً، حيث تمثل ١١.٦٪ داخل القطاع و ٦.٢٪ من الإجمالي. تعكس هذه النسبة قدرة المدراء على التعامل مع التحديات وحل المشكلات بشكل فعال. تليها مهارة التواصل الفعال، التي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٩.٤٪ داخل القطاع و ٥.٠٪ من الإجمالي. هذا يشير إلى أهمية التواصل الفعال بين الإدارة والهيئة التعليمية.

أما التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، فتشكل ٩.١٪ داخل القطاع و ٤.٩٪ من الإجمالي، مما يدل على الحاجة إلى دعم المدراء للمعلمين وتحفيزهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن التخطيط والتنظيم تسجل ٥.١٪، وإدارة التغيير تمثل ٢.٣٪، مما يشير إلى أن هذه المهارات تُعتبر أقل أهمية مقارنة بالمهارات الثلاث الأولى.

عند دمج المهارات، تظهر النسب المئوية انخفاضاً كبيراً، مما يعكس قلة المديرين الذين يجمعون بين أكثر من مهارة. على سبيل المثال، يسجل الدمج بين التحفيز والدعم مع التخطيط والتنظيم وإدارة التغيير فقط ٠.١٪.

النتائج حسب المحافظات

تظهر النتائج حسب المحافظات تنوعاً في الكفايات القيادية:

- في محافظة بيروت، أشار ٢٠.٠٪ من المعلمين إلى أن الإدارة تتميز بكفاية التواصل الفعال، و ١٣.٣٪ إلى إدارة التغيير، و ١٠.٠٪ إلى التحفيز والدعم للهيئة التعليمية.
- في محافظة جبل لبنان (ضواحي)، أشار ١٣.٣٪ إلى إدارة التغيير، و ١١.٧٪ إلى التواصل الفعال، و ١٠.٠٪ إلى التخطيط والتنظيم.
- في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، كانت النسبة الأعلى لإدارة التغيير حيث سجلت ٢٨.٠٪، تلتها التخطيط والتنظيم بنسبة ٢٣.٠٪.
- في محافظة الشمال، تم تسجيل ١٥.٢٪ لإدارة التغيير و ١٢.٢٪ للتواصل الفعال.
- في محافظة البقاع، أشار ١٦.٣٪ إلى التواصل الفعال و ١٥.٣٪ إلى إدارة التغيير.
- في محافظة الجنوب، كانت النسبة الأعلى للتواصل الفعال حيث بلغت ٢٤.٦٪.
- في محافظة النبطية، ذكر ١٦.١٪ التواصل الفعال و ١٣.٤٪ إدارة التغيير، بينما في محافظة عكار، أشار ١٢.٧٪ إلى إدارة التغيير و ٩.٠٪ إلى التواصل الفعال.
- في محافظة بعلبك الهرمل، سجلت ١٤.٣٪ للتواصل الفعال و ٩.١٪ لإدارة التغيير.

استنتاجات عامة

تشير الاستنتاجات إلى أن ١٣.١٪ من المدارس تميز الإدارة فيها بالتواصل الفعال، و ١٠.٥٪ بإدارة التغيير، و ٩.١٪ بالتحفيز والدعم للهيئة التعليمية، و ٦.٢٪ بالتخطيط والتنظيم، و ٥.٧٪ بقدرتها على حل المشكلات.

توصيات لتحسين الأداء

في القطاع الخاص المجاني، تُظهر النتائج أن إدارة التغيير تسجل نسبة ١.٩٪، مما يشير إلى أن القليل من المعلمين يعتبرون أن المديرين يمتلكون كفاية إدارة التغيير. التحفيز والدعم للهيئة التعليمية سجلت ٣.٣٪، مما يعكس نسبة معتدلة من المعلمين يرون أن المديرين يتمتعون بهذه الكفاية.

في القطاع الخاص غير المجاني تشير النتائج إلى أن الكفاية الأكثر شيوعاً في هذا القطاع هي التواصل الفعال بنسبة ٦.٦٪، تليها التخطيط والتنظيم بنسبة ٤.٧٪، والتحفيز والدعم للهيئة التعليمية بنسبة ٤.٥٪. إدارة التغيير تمثل النسبة الأقل تكراراً بمفردها وأيضاً عند دمجها مع الكفايات الأخرى.

التوزيع حسب المحافظات

تشير نتائج التوزيع حسب المحافظات إلى أن محافظة بيروت سجلت ٢٠.٣٪ في القدرة على حل المشكلات، بينما محافظة البقاع سجلت ١.٩٪ للقدرة على حل المشكلات مع الكفايات الأخرى.

التحليل العام

تشير النتائج إلى أن هناك اهتماماً متزايداً بكفايات مثل "القدرة على حل المشكلات"، "التواصل الفعال"، و"التحفيز والدعم للهيئة التعليمية"، مما يعكس السعي للتحسين المستمر والتكيف مع التحديات التعليمية. هذه الكفايات تمثل مجالات رئيسية تحتاج إلى تعزيز وتطوير في النظام التعليمي.

استنتاج

الكفايات: القدرة على حل المشكلات، التواصل الفعال، التحفيز والدعم، التخطيط والتنظيم، وإدارة التغيير غالباً ما تظهر معاً في أعلى نسب الأداء، مما يشير إلى أن المديرين الأكثر كفاءة هم من يدمجون عدة مهارات قيادية لتحقيق النجاح. كفاية إدارة التغيير تظهر بشكل بارز في محافظتي بعلبك - الهرمل وعكار. كفاية التواصل الفعال والتحفيز والدعم للهيئة التعليمية متوافرة في جميع المحافظات.

الآونروا:

انحصرت إجابات المعلمين في هذا القطاع بتحديد الكفايات الآتية:

- التحفيز والدعم للهيئة التعليمية والتخطيط والتنظيم: فقط ١ معلم (٨.٣٪ ضمن القطاع) اعتبر أن المدير يتمتع بهذه الكفايات معاً.
- التواصل الفعال: ١ معلم (٨.٣٪ ضمن القطاع) يعتقد أن المدير يمتلك هذه الكفاءة.
- التواصل الفعال والتحفيز والدعم للهيئة التعليمية وإدارة التغيير: ١ معلم (٨.٣٪ ضمن القطاع) أشار إلى أن هذه الكفايات متوافرة لدى المدير.

محافظه جبل لبنان (الضواحي)

- التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم: ٢٠.٠٪.
- التواصل الفعال: ٢٠.٠٪.
- القدرة على حل المشكلات، التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم: ٢٠.٠٪.
- القدرة على حل المشكلات، التواصل الفعال، التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم: ٢٠.٠٪.
- القدرة على حل المشكلات، التواصل الفعال، التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم، إدارة التغيير: ٢٠.٠٪.

محافظه الشمال

القدرة على حل المشكلات، التواصل الفعال، التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم، إدارة التغيير: ١٠.٠٪.

محافظه الجنوب

- التواصل الفعال، التحفيز والدعم للهيئة التعليمية: ٢٠.٠٪.
- التواصل الفعال، التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم: ٢٠.٠٪.
- القدرة على حل المشكلات، التواصل الفعال: ٢٠.٠٪.
- القدرة على حل المشكلات، التواصل الفعال، التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم: ٢٠.٠٪.
- القدرة على حل المشكلات، التواصل الفعال، التحفيز والدعم للهيئة التعليمية، التخطيط والتنظيم، إدارة التغيير: ٢٠.٠٪.

السؤال ما هي المجالات التي تحتاج الإدارة المدرسية إلى تطويرها

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٤١)

اتخاذ القرارات:

الإجمالي الكلي لجميع القطاعات:

بيروت: ٢ مدارس تحتاج الى تطوير كفاية اتخاذ القرارات

جبل لبنان ضواحي: ١٢ مدرسة تعمل على اتخاذ القرارات

جبل لبنان ما عدا الضواحي: ٦ مدارس تعمل على اتخاذ القرارات

الشمال: ١١ مدرسة تعمل على اتخاذ القرارات

البقاع: ٦ مدارس تعمل على اتخاذ القرارات

الجنوب: ٤ مدارس تعمل على اتخاذ القرارات

النيطية: ٢ مدارس تعمل على اتخاذ القرارات

عكار: ٨ مدارس تعمل على اتخاذ القرارات

بعلبك الهرمل: ٤ مدارس تعمل على اتخاذ القرارات

الإجمالي الكلي 55: مدرسة تعمل على اتخاذ القرارات

مقارنة بين القطاعات التعليمية:

تظهر الحاجة لتطوير كفاية اتخاذ القرار ب ٢٦ مدرسة لدى مديري القطاع الرسمي من أصل ٥٥ مدرسة ، مما يشير إلى ضرورة بذل الجهود في هذا القطاع لتمكين المدير وتعزيز العملية الإدارية لجهة صنع القرارات. القطاع الخاص غير المجاني يأتي في المرتبة الثانية حيث تظهر الحاجة لدى ٢١ مدرسة. أما القطاع الخاص المجاني فيظهر أن الحاجة محدودة بهـ مدارس فقط.

استنتاج: هذه النتائج تعكس الحاجة إلى ضرورة العمل على تطوير كفاية اتخاذ القرار لدى مديري المدارس في القطاع الرسمي بشكل خاص في معظم المحافظات. لما لها من تأثير سلبي على إدارة العملية التربوية في المدارس. بينما في الخاص غير المجاني تظهر الحاجة الأكبر لاكتساب هذه الكفاية لدى مديري مدارس جبل لبنان ضواحي. المناطق الريفية مثل عكار وبعلبك-الهرمل تحتاج إلى تعزيز الجهود لتدريب المديرين على هذه الكفاية في كل القطاعات، مع التركيز على دعم القطاع الخاص المجاني لتوسيع نطاق تأثيره.

٢- الابتكار في الممارسات التربوية:

الإجمالي الكلي لجميع القطاعات:

الإجمالي الكلي 153.00 : مدرسة تعتمد الابتكار في الممارسات التربوية

مقارنة بين القطاعات التعليمية: تظهر الحاجة إلى تطوير مجال الابتكار في الممارسات التربوية في ٨٣ مدرسة رسمية، وهي نسبة عالية . يأتي القطاع الخاص غير المجاني في المرتبة الثانية بـ ٤٩ مدرسة للتعبير عن هذه الحاجة، بينما تظهر الحاجة في القطاع الخاص المجاني في ١٩ مدرسة فقط.

استنتاج: عبرت أغلبية مديري المدارس الرسمية عن حاجتهم إلى تطوير كفاية الابتكار في الممارسات التربوية، خاصة في المحافظات الكبرى مثل الشمال والنيطية. بينما القطاع الخاص غير المجاني يحتاج إلى تعزيز الجهود لتعميم التدريب على هذه الكفاية، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر فجوة واضحة تتطلب معالجة، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة. مقارنة حسب المحافظات: بيروت تُظهر توزيعًا متساويًا في الحاجة لتطوير كفاية الابتكار بين القطاع الرسمي والخاص غير المجاني بـ ٤ مدارس لكل منهما، بينما يغيب القطاع الخاص المجاني والأونروا تمامًا. تظهر الحاجة في جبل لبنان ضواحي، القطاع الخاص غير المجاني بـ ١٧ مدرسة، مقارنة بـ ٥ مدارس للقطاع الرسمي.

في جبل لبنان ما عدا الضواحي، تظهر الحاجة في القطاع الرسمي بـ ٩ مدارس مقارنة بمدريتين فقط للقطاع الخاص غير المجاني، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز دور القطاع الرسمي الابتكار. أما في الشمال، فتظهر حاجة القطاع الرسمي بـ ٢٤ مدرسة، بينما يظهر القطاع الخاص غير المجاني حاجته في ٨ مدارس فقط، مما يعكس تفاوتًا ملحوظًا في الاهتمام بمجال الابتكار لدى مديري المدارس في القطاعين.

في البقاع، تظهر الحاجة في القطاع الرسمي بـ ٣ مدارس، مع مساهمة ضعيفة من القطاع الخاص المجاني وغير المجاني. في الجنوب، ٩ مدارس تظهر حاجتها لتعزيز هذه الكفاية، مع غياب واضح للابتكار في القطاع الخاص المجاني والأونروا.

النبطية تظهر توزيعاً متساوياً تقريباً في الحاجة لتطوير كفاية الابتكار بين القطاع الرسمي بـ ١٢ مدرسة والقطاع الخاص غير المجاني بـ ٥ مدارس. في عكار، القطاع الرسمي يظهر حاجته في ١٠ مدارس، مع حاجة ضعيفة للقطاع الخاص المجاني وغير المجاني. أما في بعلبك-الهرمل، القطاع الرسمي ٧ مدارس تظهر حاجتها لتعزيز كفاية الابتكار. استنتاج: الحاجة إلى تطوير كفاية الابتكار في الممارسات التربوية تتركز بشكل كبير في مدارس القطاع الرسمي، خاصة في بيروت والشمال. البقاع وبعلبك-الهرمل تحتاج إلى دعم أكبر لتعزيز كفاية الابتكار لدى مديري المدارس، مع ضرورة دعم وتدريب مديري القطاع الخاص المجاني وغير المجاني لتحقيق التوازن والجودة في التعليم.

٣- التخطيط الاستراتيجي

الإجمالي الكلي 102 : مدرسة تعتمد التخطيط الاستراتيجي

تظهر الحاجة إلى تطوير كفاية التخطيط الاستراتيجي في ٦٠ مدرسة في قطاع التعليم الرسمي، مما يعكس وعي المديرين لأهمية هذه الكفاية وانعكاسها على الإدارة المدرسية الفعالة. القطاع الخاص غير المجاني يأتي في المرتبة الثانية بـ ٣١ مدرسة، بينما القطاع الخاص المجاني ظهرت الحاجة بشكل محدود بـ ١١ مدرسة فقط.

استنتاج: التعليم الرسمي بحاجة ماسة لتدريب مديري المدارس على التخطيط الاستراتيجي في كافة المحافظات، مما يعكس اهتماماً ووعياً مؤسسياً بالاستدامة وتطوير العمليات التعليمية/ التعليمية. القطاع الخاص غير المجاني، والخاص المجاني، يحتاج إلى مزيد من الجهود أيضاً لتعزيز هذه الكفاية .

استنتاج: في قطاع التعليم الرسمي يتبين لنا ان محافظات عكار ١٥ مدرسة والشمال ١٠ مدارس النبطية ٨ مدارس و الجنوب ٧ مدارس هي الأكثر حاجة لتطوير كفاية التخطيط الاستراتيجي، بينما المحافظات الأخرى تظهر تفاوتات في توزيع الحاجات بين القطاعات. القطاع الخاص يحتاج إلى تعزيز هذه الكفاية خاصة في مناطق مثل عكار وبعلبك-الهرمل. مما يشير إلى أن مديرو القطاع الرسمي بحاجة إلى دورات تدريبية وآليات متابعة لتمكينهم من وضع خطة استراتيجية لمدارسهم. مع الإشارة إلى أن هذه الكفاية هي أساسية للقائد التربوي الناجح.

٤- التواصل مع الأطراف المعنية:

الإجمالي الكلي لجميع القطاعات:

الإجمالي الكلي 75 :مدرسة تعتمد التواصل مع الأطراف المعنية

مقارنة بين القطاعات التعليمية:

تظهر حاجة قطاع التعليم الرسمي لتطوير كفاية التواصل مع الأطراف في ٣٩ مدرسة وهي الأعلى، مما يشير إلى وعي المديرين لأهمية التواصل مع الأطراف المعنية وانعكاسه على فعالية الإدارة التربوية. القطاع الخاص غير المجاني يأتي في المرتبة الثانية إذ تظهر الحاجة إلى اكتساب كفاية التواصل في ٢٩ مدرسة، بينما تظهر حاجة مديري القطاع الخاص المجاني لتعزيز التواصل في ٧ مدارس فقط. التعليم الرسمي يظهر حاجة أكبر في معظم المحافظات خاصة في عكار ٦ مدارس، جبل لبنان ما عدا الضواحي ١١ مدارس.

استنتاج: مديرو المدارس في القطاعين الرسمي والخاص يظهرون وعياً لأهمية اكتساب كفاية التواصل مع الأطراف المعنية، تترجم بحاجة لإقامة ورش عمل ودورات تدريبية لتمكينهم منها لتفعيل التواصل مع الأطراف المعنية. مما يعكس إدراكهم لأهمية هذا المجال في تعزيز الإدارة التربوية الفعالة. ويستوجب العمل على إقامة ورش عمل تدريبية تلبي هذه الحاجة.

٥- بناء الشراكات:

الإجمالي الكلي لجميع القطاعات:

الإجمالي الكلي 89 :مدرسة تعمل على بناء الشراكات

مقارنة بين القطاعات التعليمية:فيما يتعلق ببناء الشراكات، القطاع الخاص غير المجاني يتصدر القائمة حيث أعربت ٤٤ مدرسة من أصل ٨٩ مدرسة عن حاجتها الى تطوير هذه الكفاية، مما يشير إلى وعي المديرين إلى الدور الفاعل لهذه

الشراكات وانعكاسه على تطوير المدرسة من كافة النواحي. يأتي القطاع الرسمي في المرتبة الثانية إذ أعربت ٣٨ مدرسة عن حاجتها إلى بناء الشراكات في بعض المناطق. القطاع الخاص المجاني يسجل فقط ٦ مدارس، مما يعكس حاجته المحدودة. استنتاج: تظهر الحاجة لدى مديري القطاعين الرسمي والخاص إلى تعزيز دورهما في بناء الشراكات. مما يعكس مرونة المديرين وقدرتهم على الاستفادة من الفرص المتاحة لهم. إلا أن تحسين البنية التحتية والتواصل قد يساعد في توسيع نطاق الشراكات.

مقارنة حسب المحافظات: بناء الشراكات يظهر تفاوتاً واضحاً بين المحافظات والقطاعات التعليمية. القطاع الخاص غير المجاني يظهر حاجة أكبر في بيروت وجبل لبنان ضواحي، بينما تظهر حاجة القطاع الرسمي في الشمال والبقاع وعكار. الجهود في النبطية وبعلبك-الهرمل لا تزال محدودة، مما يستدعي تعزيز دور المديرين ودعمهم في هذه المناطق لتحسين بناء الشراكات.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٣٢)

الترتيب الإجمالي وفقاً لإجابات الناظر واختياراتهم:
الابتكار في الممارسات التعليمية (١٧٤ إجابة)
التخطيط الاستراتيجي (١١٨ إجابة)
بناء الشراكات (١١٣ إجابة)
التواصل مع الأطراف المعنية (١٠٥ إجابات)
اتخاذ القرارات (٦٣ إجابة)
تحليل البيانات حول المجالات التي تحتاج الإدارة المدرسية إلى تطويرها، مع استعراض النتائج وفق القطاعات والمحافظات:
الابتكار في الممارسات التعليمية (١٧٤ إجابة)
القطاع الرسمي سجل أعلى عدد من الإجابات، بإجمالي (١٠٩) تكرارات. وكانت أعلى التكرارات في عكار (٢٣) والشمال (٢١). بينما سجلت بيروت (٦) وبعلبك الهرمل (٨) أدنى تكرارات، مما يعكس الحاجة المتزايدة لتطوير الابتكار في هذا القطاع.
القطاع الخاص غير المجاني سجل أقل عدد من الإجابات، مع تكرار إجابات بلغ (٤٩) تكراراً. أعلى التكرارات في اختيار هذا المجال كانت في البقاع (١٠) والشمال (٨). بينما كانت أدنى التكرارات في النبطية (٢) وبعلبك الهرمل (٣).
القطاع الخاص المجاني سجل (١٥) إجابة في مناطق محدودة.
الأونزوا إجابة واحدة.
التخطيط الاستراتيجي (١١٨ إجابة)
القطاع الرسمي سجل إجابات عالية في معظم المناطق، بإجمالي (٧٨) تكراراً. وكانت أعلى التكرارات في عكار (١٥) والشمال (١٢). بينما سجلت بيروت (٥) أدنى تكرارات، ما يشير إلى أهمية تطوير هذا المجال في القطاع الرسمي.
القطاع الخاص غير المجاني سجل أقل عدد من الإجابات، مع تكرار إجابات بلغ (٢٨) تكراراً. أعلى التكرارات في اختيار هذا المجال كانت في جبل لبنان ضواحي (٦) والشمال (٥). بينما كانت أدنى التكرارات في جبل لبنان ما عدا الضواحي (١).
القطاع الخاص المجاني سجل إجابات أقل في هذا المجال (١٢).
بناء الشراكات (١١٣ إجابة)
القطاع الرسمي سجل إجابات أقل من الخيارات السابقة في معظم المناطق، بإجمالي (٥٨) تكراراً. وكانت أعلى التكرارات في عكار (١١) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٩). بينما سجلت بيروت (٢) وبعلبك الهرمل (١) أدنى تكرارات.
القطاع الخاص غير المجاني سجل حضوراً ملحوظاً في بعض المناطق، حيث بلغ إجمالي التكرارات للاختيار (٤٢)، أعلى التكرارات في اختيار هذا المجال كانت في البقاع (٧) والشمال (٧). بينما كانت أدنى التكرارات في النبطية (١) والجنوب (١).
القطاع الخاص المجاني سجل إجابات أقل في هذا المجال (١١).

الأونروا إجابتان (٢).

التواصل مع الأطراف المعنية (١٠٥ إجابات)

القطاع الرسمي سجل أكبر عدد من الإجابات في جميع المناطق (٧١) إجابة. وكانت أعلى التكرارات في عكار (١٤) والنبطية (١٢). بينما سجلت بيروت (٣) وجبل لبنان الضواحي (٢) أدنى تكرارات، ما يعكس أهمية هذا المجال في القطاع الرسمي.

القطاع الخاص غير المجاني سجل إجابات في العديد من المناطق، وبلغ عدد الإجابات (٢٨) إجابة. أعلى التكرارات في اختيار هذا المجال كانت في جبل لبنان الضواحي (٩) والبقاع (٥). بينما كانت أدنى التكرارات في جبل لبنان ما عدا الضواحي (١) وعكار (١).

القطاع الخاص المجاني سجل إجابات محدودة جدًا (٥).

اتخاذ القرارات (٦٣ إجابة)

القطاع الرسمي سجل أكبر عدد من الإجابات في جميع المناطق (٣١) إجابة. وكانت أعلى التكرارات في بعلبك- الهرمل (٦) وعكار (٦) والجنوب (٥). بينما سجلت بيروت (٢) والبقاع (٢) والشمال (١) أدنى تكرارات. إذن، كانت نسبة حضور القطاع الرسمي في معظم المناطق أعلى من غيره.

القطاع الخاص غير المجاني سجل إجمالي عدد الإجابات (٢٦) إجابة. أعلى التكرارات في اختيار هذا المجال كانت في جبل لبنان الضواحي (٧) والبقاع (٥). بينما كانت أدنى التكرارات في النبطية (٠) والشمال (١). القطاع الخاص المجاني سجل (٦) إجابات فقط في معظم المناطق.

الاستنتاجات الرئيسية:

القطاع الرسمي أظهر حاجة للتطوير في جميع المجالات، حيث سجل أكبر عدد من الإجابات في مجالات "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي" و"التواصل مع الأطراف المعنية".

القطاع الخاص غير المجاني سجل استجابة ملحوظة في معظم المجالات، خاصة في "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي".

القطاع الخاص المجاني كان الأقل حضورًا في معظم المجالات، ولكن كانت أهم الخيارات "الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التخطيط الاستراتيجي".

الأونروا كانت الخيارات الأهم "بناء الشراكات" و"الابتكار في الممارسات التعليمية" و"التواصل مع الأطراف المعنية".

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٣٢)

في قطاع التعليم الرسمي، تصدر محافظة بيروت قائمة الاحتياجات، حيث أظهرت نسبة ٢٢.٢٪ من المشاركين ضرورة تحسين مهارات اتخاذ القرارات. كما سُجلت الحاجة إلى الابتكار في الممارسات التعليمية والتخطيط الاستراتيجي بنسبة ١١.١٪ لكل منهما، مما يعكس أهمية هذه المهارات في تعزيز فعالية النظام التعليمي. أيضًا، تشير النسبة المرتفعة (٣٣.٣٪) من المشاركين الذين يرون أن الإدارة بحاجة لتطوير شاملة تشير إلى أهمية تحسين كافة المجالات. في جبل لبنان (ضواحي)، كانت الاحتياجات موزعة بشكل أكثر تنوعًا، حيث سجلت ١٧.٦٪ للحاجة إلى اتخاذ القرارات، و ٥.٩٪ للابتكار في الممارسات التعليمية والتخطيط الاستراتيجي. هذا التنوع يعكس طبيعة المناطق المختلفة ضمن هذه المحافظة واحتياجاتها المتباينة.

أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فقد أظهرت البيانات أن ٣٣.٣٪ من المشاركين يرون ضرورة الابتكار في الممارسات التعليمية، مما يبرز أهمية هذه المهارة في تعزيز جودة التعليم.

في الشمال، كانت الحاجة إلى تحسين التواصل مع الأطراف المعنية بارزة، حيث سجلت نسبة ٢٠.٣٪. هذه النسبة تشير إلى أهمية التعاون بين الإدارة والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي لضمان نجاح العملية التعليمية.

في **البقاع**، كانت هناك حاجة ملحة لتأمين موارد مالية لدعم المشاريع المدرسية، حيث سجلت نسبة ٢٥.٠٪. كما تظهر البيانات أن ١٥.٠٪ من المشاركين يرون أهمية التخطيط الاستراتيجي، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتعزيز الموارد التعليمية.

في **الجنوب**، كانت نسبة الحاجة للتواصل مع الأطراف المعنية ٢١.٤٪، مما يشير إلى أهمية الانفتاح والتعاون في هذه المنطقة. كما سجلت نسبة ٧.١٪ في الاحتياج للابتكار، مما يعكس أهمية التكيف مع التغيرات التعليمية. أما في **النبطية**، فقد كانت الحاجة إلى الابتكار في الممارسات التعليمية ٣٧.٥٪، مما يدل على تركيز كبير على التحسينات التعليمية والابتكار، بينما في **عكار**، كانت نسبة الحاجة للتخطيط الاستراتيجي ٢٣.١٪، مما يعكس أهمية التخطيط في تطوير التعليم.

في **بعلبك الهرمل**، كانت هناك حاجة ملحوظة لتأمين موارد مالية، حيث سجلت ٢٧.٨٪، مما يؤكد على التحديات المالية التي تواجه المدارس، بالإضافة إلى أهمية الابتكار والتخطيط الاستراتيجي.

بشكل عام، تشير البيانات إلى أن معظم المحافظات تشترك في الحاجة إلى تحسين مهارات اتخاذ القرارات والتواصل مع الأطراف المعنية، لكن تختلف الأولويات بحسب الخصائص المحلية والاحتياجات الخاصة بكل محافظة. هذا التباين في الاحتياجات يعكس التحديات الفريدة التي تواجه كل منطقة، مما يتطلب استراتيجيات مخصصة لتعزيز فعالية الإدارة المدرسية وتحسين جودة التعليم.

النتيجة النهائية تشير إلى أن هناك ضرورة ماسة لتعزيز الابتكار، التخطيط الاستراتيجي، والتواصل الفعال مع الأطراف المعنية عبر جميع المحافظات، في حين أن التركيز على تأمين الموارد المالية يعد أيضاً عنصراً حاسماً في دعم التعليم.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٣٢)

في القطاع الرسمي، كانت نتائج الاستبيان مثيرة للاهتمام. يعتبر "اتخاذ القرارات" المجال الأكثر تكراراً، حيث أشار إليه ٤٦ معلماً، مما يمثل ٤.٥٪ من القطاع و ٢.٤٪ من الإجمالي. تلاه في المرتبة الثانية الإجابة التي تحتوي على "اتخاذ القرارات، التخطيط الاستراتيجي"، حيث اختارها ٩ معلمين، أي ما يعادل ٠.٩٪ من القطاع و ٠.٥٪ من الإجمالي. بينما كانت الإجابات الأقل شيوعاً تشير إلى مجموعة من المجالات مثل "اتخاذ القرارات، الابتكار في الممارسات التعليمية" و "اتخاذ القرارات، التخطيط الاستراتيجي، الابتكار في الممارسات التعليمية"، والتي كانت نتائجها تتراوح بين ٠.٠٪ إلى ٠.٥٪. تظهر بعض الملاحظات الإضافية أن بعض المعلمين لم يكونوا متأكدين أو غير قادرين على تحديد خياراتهم بدقة، حيث ظهرت إجابات مثل "فكرة غير محددة". كما لا يوجد أي معلم في هذا القطاع يرى مشكلة واضحة، كما يتضح من نسبة ٠.٠٪ للإجابات مثل "لا أعتقد أن لديهم مشكلة".

عند تحليل النتائج إجمالاً، نجد أن العدد الإجمالي للمعلمين هو ١٠١٧ معلماً، ولكن النسبة المئوية للنتائج التي تظهر مجتمعة تصل فقط إلى ٥٣.٥٪، مما قد يشير إلى وجود إجابات غير محددة أو غير واضحة من بقية المشاركين. بناءً على هذه النتائج، يمكن استنتاج أن الغالبية العظمى من المعلمين تركز على "اتخاذ القرارات" كأولوية، مع اهتمام قليل في دمج الممارسات الابتكارية والتخطيط الاستراتيجي.

توزيع النتائج بحسب المحافظات

في محافظة بيروت، ٣.٦٪ من المدارس تغطي إدارة الموارد البشرية والمادية، و ١٠.٠٪ تحدد الأولويات التربوية، بينما تشمل ٦.٧٪ تأمين الموارد البشرية والمادية. أما في محافظة جبل لبنان الضواحي، فإن ٣.٣٪ تشمل إدارة الموارد البشرية والمادية، و ٦.٧٪ تحدد الأولويات التربوية، و ٦.٧٪ تعزز كفاءات الفريق التعليمي.

بالنسبة لمحافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي، ٦.١٪ من المدارس تشمل إدارة الموارد البشرية والمادية، و ٦.١٪ تغطي تقييم الأداء والتطوير، و ١٣.٤٪ تشمل تأمين الموارد المادية. في محافظة الشمال، ١٠.٨٪ من المدارس تشمل توزيع المهام والمسؤوليات، و ٨.٥٪ إدارة الموارد البشرية والمادية، و ١٤.٨٪ تقييم الأداء والتطوير.

وفي محافظة البقاع، ١٤.٣٪ من المدارس تشمل تأمين الموارد البشرية، و ٣.١٪ تعزز كفاءات الفريق التعليمي، و ٦.١٪ تحدد الأولويات التربوية. بينما في محافظة الجنوب، ١٢.٠٪ تشمل توزيع المهام والمسؤوليات، و ٦.٦٪ تقييم الأداء والتطوير، و ٦.٦٪ تأمين الموارد المادية.

وفي محافظة النبطية، ٢.٧٪ من المدارس تغطي تحديد الأولويات التربوية، و ٤.٥٪ تعزز كفاءات الفريق التعليمي، و ٥.٤٪ تشمل تأمين الموارد المادية. أما في محافظة عكار، ٣.٩٪ تشمل إدارة الموارد البشرية والمادية، و ١٠.٨٪ تقييم الأداء والتطوير، و ٧.٦٪ تأمين الموارد البشرية.

وبالنسبة لمحافظة بعلبك الهرمل، ١٣.٠٪ من المدارس تشمل توزيع المهام والمسؤوليات، و ٧.٨٪ تعزز كفاءات الفريق التعليمي، و ١٣.٠٪ تغطي تقييم الأداء والتطوير.

التحليل العام

تشير النتائج إلى أن ٤٠.٧٪ من المدارس تشمل توزيع المهام والمسؤوليات، و ٣٦.٠٪ تشمل تقييم الأداء والتطوير، و ٣٣.٩٪ تغطي إدارة الموارد البشرية والمادية، و ٣٣.٩٪ تشمل تأمين الموارد المادية.

القطاع الخاص المجاني

النتائج الإجمالية

في القطاع الخاص المجاني، كان هناك تركيز على "اتخاذ القرارات"، حيث اختارها ٣ معلمين، وهو ما يمثل ١.٤٪ من القطاع و ٠.٢٪ من الإجمالي. بينما تم اختيار "اتخاذ القرارات، التخطيط الاستراتيجي" من قبل ١٩ معلمًا (٩.١٪ من القطاع و ١.٠٪ من الإجمالي)، مما يدل على أن التخطيط الاستراتيجي يُعتبر جزءًا مهمًا في تحسين الأداء المدرسي.

كان هناك اهتمام محدود بممارسات تعليمية مبتكرة، حيث أشار ١ معلم فقط إلى "اتخاذ القرارات، التخطيط الاستراتيجي، الابتكار في الممارسات التعليمية". في الوقت نفسه، تم اختيار "اتخاذ القرارات، التواصل مع الأطراف المعنية" من قبل ٦ معلمين (٢.٩٪ من القطاع و ٠.٣٪ من الإجمالي)، مما يدل على رغبة بعض المدارس في تحسين التواصل والتعاون.

النتائج بحسب المحافظات

في محافظة بيروت، كان هناك تركيز على اتخاذ القرارات (١٢.٥٪) والتخطيط الاستراتيجي (١٢.٥٪). في محافظة جبل لبنان (الضواحي)، كانت المجالات الأكثر حاجة للتطوير هي التواصل مع الأطراف المعنية (٢٤.٣٪) وبناء الشراكات (٢١.٦٪).

أما في محافظة الشمال، فقد كان الابتكار في الممارسات التعليمية (٣٠.٠٪) هو الأكثر حاجة للتطوير، بينما في محافظة البقاع، كانت هناك حاجة ملحة لبناء الشراكات (٢٦.٥٪). في محافظة الجنوب، كان التخطيط الاستراتيجي وبناء الشراكات (٦٠.٠٪) هما الأكثر أهمية، وفي النبطية كان الابتكار في الممارسات التعليمية (٣٤.٨٪) هو الأكثر حاجة للتطوير.

في محافظة عكار، كانت الحاجة موجهة نحو الابتكار في الممارسات التعليمية (٣٣.٣٪)، بينما في محافظة بعلبك الهرمل، كان التواصل مع الأطراف المعنية (٤٠.٠٪) هو الأكثر ضرورة بين المجالات.

الفئة الثالثة: عمليات المتابعة والتقييم

السؤال إلى أي مدى تقوم إدارة المدرسة بكل من التالي
البند الثاني: تقديم ملاحظات وتوصيات بناء على تقييمات المعلمين
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٤٢)
وفقًا للبيانات المقدمة حول أداء المديرين في تقديم الملاحظات والتوصيات بناءً على تقييمات المعلمين، يمكن تحليل النتائج على مستوى القطاعات والمحافظات باستخدام النسب المئوية كالتالي:

الإجمالي العام لجميع القطاعات: النسب تشير إلى أن ٣.٩٪ من المديرين يؤدون "أحياناً"، بينما ٣٧.٣٪ يؤدون "غالباً"، و ٥٨.٨٪ "دائماً"، مما يعكس تقضياً قوياً للأداء المستمر في جميع القطاعات.

تحليل حسب القطاع التعليمي:

- **القطاع الرسمي:** يظهر أداءً متوازناً نسبياً، حيث النسبة الأعلى في "دائماً" ٩.٧٪ و "غالباً" ٤٣.٥٪. مع ذلك، هناك تفاوت بين المحافظات.
- **القطاع الخاص المجاني:** يتميز بأداء مستقر في معظم المحافظات، مع نسبة "دائماً" ٥٦.٧٪ و "غالباً" ٤٣.٣٪.
- **القطاع الخاص غير المجاني:** يُظهر الأداء الأقوى، حيث "دائماً" تبلغ ٧٢.٤٪ و "غالباً" ٢٦.٥٪.
- **قطاع الأونروا:** يتصدر القطاعات بأعلى نسبة "دائماً" ٧٥.٠٪ واستقرار ملحوظ بين المحافظات.

تحليل حسب المحافظات داخل كل قطاع:

- في القطاع الرسمي، الأفضل أداءً محافظتا البقاع والجنوب، مع نسب "دائماً" تتجاوز ٧٣٪. أما عكار، فتُظهر تفاوتاً حيث تسجل "غالباً" أعلى من "دائماً".
- في القطاع الخاص المجاني، الجنوب وعكار يقدمان أفضل أداء بنسب "دائماً" ١٠٠٪. بينما النبطية تُظهر أداءً متراجعاً.
- القطاع الخاص غير المجاني يظهر تميزاً في البقاع والجنوب، بينما بيروت تسجل نسباً أقل.
- قطاع الأونروا يظهر استقراراً في الأداء، مع أفضل النتائج في جبل لبنان والشمال بنسبة "دائماً" ١٠٠٪.

نقاط القوة والضعف:

- القطاع الرسمي يعاني من تفاوت ملحوظ بين المحافظات، خاصة في عكار.
- القطاع الخاص المجاني يظهر تراجعاً في النبطية رغم الأداء الجيد في الجنوب وعكار.
- القطاع الخاص غير المجاني يُظهر تفاوتاً في الأداء، خاصة في بيروت.
- قطاع الأونروا يُعتبر الأكثر استقراراً والأقل تبايناً.

التوصيات:

١. تحسين أداء القطاع الرسمي عبر ورش تدريبية للمحافظات ذات الأداء المنخفض.
 ٢. دعم القطاع الخاص المجاني، خاصة في النبطية، لتعزيز أداء المديرين.
 ٣. تحسين أداء القطاع الخاص غير المجاني في بيروت عبر تطوير آليات الملاحظات.
 ٤. تعزيز أداء قطاع الأونروا بنقل التجارب الناجحة من جبل لبنان والشمال إلى الجنوب.
- إن هذا التحليل يشير إلى أهمية التركيز على التفاوتات الإقليمية وتعزيز السياسات الموحدة لتحسين الأداء العام لكل قطاع.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٣٣)

الوضع العام:

القطاع الرسمي:

يشير المتوسط الإجمالي لإجابات الناظر المبحوثين إلى أن الإدارة المدرسية تقوم بتقديم الملاحظات والتوصيات غالباً (٣٨,٧٪) ودائماً (٤٣,٨٪)، مما يعكس توجهاً إيجابياً في معظم المناطق، حيث تتم متابعة التقييمات بشكل منتظم. نسبة قليلة جداً (١,٤٪) تشير إلى أن هذه الممارسة لا تتم أبداً، و (٢,٣٪) فقط يرون أن ذلك يحدث نادراً، مما يدل على أن مشكلة الغياب التام لهذه الممارسة محدودة جداً.

التعليم الخاص المجاني:

تشير البيانات الإجمالية للناظر أن (٧٧,٤٪) من إدارات المدارس تقدم الملاحظات والتوصيات "دائماً"، و (١٦,١٪) منها "غالباً"، بينما فقط (٦,٥٪) من الحالات يحدث ذلك "أحياناً". لا توجد استجابات تشير إلى أن الممارسة لا تحدث "أبداً".

التعليم الخاص غير المجاني:

تظهر بيانات النظار أن (٧٤,٤٪) من الإدارات تقدم الملاحظات والتوصيات "دائماً"، و"غالباً" في (٢٣,٩٪) من الحالات. بينما (١,٧٪) فقط "أحياناً"، ولا توجد حالات لـ "أبداً".

تشير هذه النسب إلى أداء جيد في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، حيث يتم تنفيذ التغذية الراجعة على نحو مستمر. **أونروا:**

أظهرت البيانات تميزاً بنسبة ١٠٠٪ دائماً في كل المراكز.

١. الملاحظات الرئيسية حسب المحافظات (حسب القطاع):

- **بيروت:** النسبة الأكبر "أحياناً" (٥٤,٥٪) في الرسمي، بينما في الخاص المجاني (١٠٠٪) "غالباً"، وفي الخاص غير المجاني (٧٧,٨٪) "دائماً".
- **جبل لبنان ضواحي:** أداء متوازن بين "غالباً" (٤١,٢٪) و "دائماً" (٣٥,٣٪) في الرسمي مع غياب شبه كلي لـ "نادراً" و "أبداً". بينما في الخاص المجاني (٨٠٪) "دائماً"، وفي الخاص غير المجاني (٨١,٣٥) "دائماً".
- **الشمال:** النسبة الأكبر "دائماً" (٨٣,٣٪) في الخاص غير المجاني، ونسبة (٨٠٪) في الخاص المجاني، ونسبة (٥٢,٦٪) في القطاع الرسمي، مع تفاوت طفيف في الفئات الأخرى.
- **البقاع:** التزام مثالي في جميع القطاعات (١٠٠٪ "دائماً" في الخاص المجاني و ٥٧,١٪ في الخاص غير المجاني و ٥٠٪ في الرسمي).
- **الجنوب والنبطية:** تقديم الملاحظات بشكل دائم أمر واضح، حيث سجل الجنوب (٨٥,٧٪) "دائماً" في الخاص غير المجاني و (١٠٠٪) "دائماً" في الخاص المجاني، والنبطية (٦٦,٧٪) "دائماً" في الخاص المجاني و (٦٠٪) "دائماً" في الخاص غير المجاني.
- **عكار وبعلبك-الهرمل:** نسب متوسطة لـ "غالباً" و "دائماً"، مع ٢,٦٪ و ٥,٩٪ لـ "أبداً" في الرسمي.

استنتاج مقارنة بين القطاعات والمحافظات:

- القطاع الرسمي يتمتع بأداء مستقر.
- القطاع الخاص المجاني أظهر التزاماً أعلى في بعلبك الهرمل والبقاع والجنوب.
- الخاص غير المجاني يحقق توازناً جيداً بين "غالباً" و "دائماً" في مختلف المحافظات.
- الجنوب والنبطية عموماً يُعتبران الأكثر التزاماً على المستوى الوطني.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٣٣)

في القطاع الرسمي، تم تسجيل تفاوت كبير بين المحافظات. في بيروت، نسبة "دائماً" منخفضة نسبياً (٢٢,٢٪)، بينما سجلت البقاع والجنوب أعلى النسب (٣٠,٠٪ و ٤٠,٥٪ على التوالي). جبل لبنان أظهر اختلافاً بين الضواحي وما عدا الضواحي، حيث بلغت نسبة "دائماً" ٢٩,٤٪ في الضواحي و ٢٥,٦٪ في المناطق الأخرى. في عكار، كانت النسبة ٣٤,٦٪، وهو أداء مقبول مقارنة بالمحافظات الأخرى. النبطية سجلت أفضل أداء بنسبة "دائماً" ٥٦,٣٪.

في القطاع الخاص المجاني، النسب توضح تفوقاً ملحوظاً في بعض المحافظات مثل بيروت، جبل لبنان ضواحي، والبقاع، حيث سجلت نسب "دائماً" ١٠٠٪. في الشمال، الجنوب، وعكار، كانت النسبة ٧٥,٠٪، ٨٠,٠٪، و ٦٦,٧٪ على التوالي. النبطية وبعلبك الهرمل سجلتا نسباً متوسطة بنسبة "دائماً" ٥٠٪.

في القطاع الخاص غير المجاني، أظهر البقاع أداءً مميزاً بنسبة "دائماً" ٧٥,٠٪، تلاه جبل لبنان ما عدا الضواحي بنسبة ٦٣,٢٪. الشمال وبيروت حققا نسباً أقل، بلغت ٤٥,٢٪ و ٥٨,٣٪ على التوالي. عكار سجلت نسبة "دائماً" ٣٨,٥٪، وهو أداء أقل من المتوسط مقارنة بالمحافظات الأخرى.

في قطاع أونروا، كانت النسبة العامة لأداء "دائماً" في الشمال ١٠٠٪، مما يعكس استقراراً كاملاً في هذا القطاع.

الإجمالي عبر القطاعات والمحافظات: بيروت سجلت نسبة "دائمًا" ٤٠.٩٪، وجبل لبنان ضواحي ٦٩.١٪. المناطق الأخرى لجبل لبنان سجلت ٤١.٣٪. الشمال أظهر أداءً جيدًا بنسبة "دائمًا" ٣٩.٦٪. البقاع والجنوب حققا نسبًا مرتفعة بلغت ٥٢.٦٪ و ٤٣.٤٪ على التوالي. النبطية سجلت ٤٨.٣٪، بينما عكار سجلت نسبة ٣٨.١٪، وبلعك الهرمل سجلت ٣٥.٥٪. يتبين من التحليل أن هناك حاجة لتعزيز الأداء في المحافظات ذات النسب المنخفضة مثل بيروت وعكار، والاستفادة من التجارب الناجحة في البقاع، الجنوب، وقطاع الأونروا لتوحيد الأداء وتحسين استقرار الإدارة في تقديم الملاحظات والتوصيات بناءً على تقييمات المعلمين.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٣٣)

القطاع الرسمي

محافظة بيروت أظهرت النتائج أن النسب المئوية للإجابات على الخيارات "دائمًا"، "غالبًا"، "أحيانًا"، "نادرًا"، و"أبداً" كانت على التوالي: ٣٠٪، ٤٠٪، ٢٣.٣٪، ٦.٧٪، و ٠٪. تعكس هذه النسب توجهًا إيجابيًا حيث يرى ٧٠٪ من المعلمين أن الإدارة تقدم التوصيات غالبًا أو دائمًا، مع وجود نسبة ٢٣.٣٪ تشير إلى تقديم التوصيات أحيانًا، مما يشير إلى فجوات بحاجة للمعالجة.

محافظة جبل لبنان (ضواحي) جاءت الإجابات بنسب: "دائمًا" ٤٣.٣٪، "غالبًا" ٣٥٪، "أحيانًا" ١٥٪، "نادرًا" ٣.٣٪، و"أبداً" ٣.٣٪. تعكس النتائج أداءً قويًا، حيث إن ٧٨.٣٪ من المعلمين يرون أن الإدارة تقدم التوصيات غالبًا أو دائمًا، مع نسبة صغيرة (٦.٦٪) من المشاركين الذين يعتقدون أن التوصيات تقدم نادرًا أو أبدًا.

محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) أظهرت النتائج نسبًا مرتفعة: "دائمًا" ٤٨.٨٪، "غالبًا" ٣٦.٦٪، "أحيانًا" ١٢.٢٪، "نادرًا" ٢.٤٪، و"أبداً" ٠٪. تُظهر هذه النسب أداءً إيجابيًا للغاية، حيث يرى ٨٥.٤٪ من المعلمين أن الإدارة تقدم التوصيات غالبًا أو دائمًا.

محافظة الشمال كانت النسب كالتالي: "دائمًا" ٤٥.٢٪، "غالبًا" ٣٣٪، "أحيانًا" ٢٠.٤٪، "نادرًا" ١.١٪، و"أبداً" ٠.٤٪. تُظهر النتائج نسبة إجمالية للاستجابات الإيجابية تصل إلى ٧٨.٢٪، مع ملاحظة ارتفاع نسبة "أحيانًا" (٢٠.٤٪)، مما يشير إلى الحاجة لتحسين الاستمرارية.

محافظة البقاع جاءت النتائج: "دائمًا" ٥٢٪، "غالبًا" ٢٧.٦٪، "أحيانًا" ١٤.٣٪، "نادرًا" ٣.١٪، و"أبداً" ٣.١٪. سجلت المحافظة أعلى نسبة "دائمًا" (٥٢٪)، مع وجود نسبة ٦.٢٪ من الاستجابات السلبية ("نادرًا" و"أبداً")، مما يتطلب تحسين الأداء.

محافظة الجنوب سجلت نسب: "دائمًا" ٦٠.٧٪، "غالبًا" ٣٢٪، "أحيانًا" ٦.٦٪، "نادرًا" ٠٪، و"أبداً" ٠.٨٪. تعكس النتائج أداءً متميزًا، حيث بلغت النسبة الإجمالية للاستجابات الإيجابية ٩٢.٧٪.

محافظة النبطية جاءت الإجابات: "دائمًا" ٤٨.٢٪، "غالبًا" ٣٤.٨٪، "أحيانًا" ١٥.٢٪، "نادرًا" ١.٨٪، و"أبداً" ٠٪. تشير النتائج إلى نسبة استجابات إيجابية (٨٣٪) مع نسبة "أحيانًا" متوسطة (١٥.٢٪).

محافظة عكار أظهرت النسب: "دائمًا" ٤٨.٢٪، "غالبًا" ٣٩.٢٪، "أحيانًا" ٩.٦٪، "نادرًا" ١.٨٪، و"أبداً" ١.٢٪. تعكس النسب استجابات إيجابية عالية (٨٧.٤٪)، مما يعكس أداءً قويًا.

محافظة بلعك الهرمل سجلت نسبًا كالتالي: "دائمًا" ٣٣.٨٪، "غالبًا" ٤٢.٩٪، "أحيانًا" ١٦.٩٪، "نادرًا" ١.٣٪، و"أبداً" ٥.٢٪. تعكس النتائج نسبة إيجابية ٧٦.٧٪، مع ملاحظة ارتفاع نسبة "أبداً" (٥.٢٪) مقارنة بالمحافظات الأخرى.

الاستنتاج العام على صعيد القطاع الرسمي تُظهر النتائج أن معظم المحافظات لديها نسب مرتفعة من الإجابات الإيجابية ("غالبًا" و"دائمًا")، مما يشير إلى أداء جيد للإدارات التعليمية الرسمية في تقديم التوصيات بناءً على تقييمات المعلمين. تسجل محافظات الجنوب (٩٢.٧٪)، جبل لبنان (ما عدا الضواحي) (٨٥.٤٪)، وعكار (٨٧.٤٪) أفضل أداء. ومع ذلك، تسجل بلعك الهرمل نسبًا أعلى نسبيًا من الاستجابات السلبية، مما يشير إلى الحاجة لتحسين الأداء. التفاوت بين المناطق قد يكون مرتبطًا بالموارد المتاحة للإدارة أو التحديات المحلية.

القطاع الخاص المجاني

النتائج الإجمالية حسب القطاع

توزعت إجابات المعلمين في القطاع على هذا السؤال وفق النسب الآتية: دائماً (٦٨.٤٪)، غالباً (٢٤.٤٪)، أحياناً (٧.٢٪)، نادراً وأبداً (٠٪).

وتظهر هذه النتائج الإجمالية أن القطاع الخاص المجاني يُظهر أداءً ممتازاً بشكل عام، مع نسبة كبيرة جداً من الإجابات الإيجابية (٩٢.٨٪). ومع ذلك، يمكن تحسين الأداء في بعض المحافظات التي سجلت نسباً أعلى لاستجابات "أحياناً".

النتائج بحسب المحافظات

محافظة بيروت:

جاءت النتائج كالآتي: دائماً (٢٥٪)، غالباً (٥٠٪)، أحياناً (٢٥٪)، نادراً (٠٪)، أبداً (٠٪).
القطاع الخاص المجاني في بيروت يُظهر استجابة إيجابية (٧٥٪) مع نسبة جيدة لاستجابات "غالباً". يمكن العمل على زيادة استمرارية تقديم التوصيات لتصل إلى مستوى "دائماً".

محافظة جبل لبنان (ضواحي):

جاءت النتائج كالآتي: دائماً (٤٨.٦٪)، غالباً (٣٢.٤٪)، أحياناً (١٨.٩٪)، نادراً (٠٪)، أبداً (٠٪).
تسجل هذه المحافظة نسباً مرتفعة للاستجابات الإيجابية (٨١٪ غالباً أو دائماً)، مما يعكس أداءً قوياً للإدارة.

محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي):

جاءت النتائج كالآتي: دائماً (٧٧.٤٪)، غالباً (١٩.٤٪)، أحياناً (٣.٢٪)، نادراً (٠٪)، أبداً (٠٪).
تُظهر هذه النتائج استجابة إيجابية جداً، حيث إن حوالي ٩٦.٨٪ من المعلمين يرون أن التوصيات تقدم غالباً أو دائماً، مما يجعلها من بين الأفضل أداءً.

محافظة الشمال

جاءت النتائج كالآتي: دائماً (٧٥٪)، غالباً (٢٢.٥٪)، أحياناً (٢.٥٪)، نادراً (٠٪)، أبداً (٠٪).
تُظهر نتائج محافظة الشمال استجابة إيجابية بنسبة (٩٧.٥٪).

محافظة البقاع:

جاءت النتائج كالآتي: دائماً (٩٧.١٪)، غالباً (٢.٩٪)، أحياناً (٠٪)، نادراً (٠٪)، أبداً (٠٪).
يستدل من النتائج أن محافظة البقاع لديها أعلى نسبة في كل المحافظات لاستجابات "دائماً" (٩٧.١٪)، مما يشير إلى أداء قوي جداً للإدارة في تقديم التوصيات. ومع ذلك، وجود نسبة ٢.٩٪ من المعلمين الذين يرون أن التوصيات غالباً ما تقدم، وهي نسبة ضئيلة جداً.

محافظة الجنوب:

أظهرت النتائج ما يأتي: دائماً (٧٠٪)، غالباً (٢٠٪)، أحياناً (١٠٪)، نادراً (٠٪)، أبداً (٠.٨٪).
تظهر محافظة الجنوب أداءً متميزاً جداً، حيث إن ٩٠٪ من المعلمين يرون أن التوصيات تقدم غالباً أو دائماً. النسبة المنخفضة جداً لاستجابات "أحياناً" والمعدومة لنتائج "نادراً" و"أبداً" تعزز هذه النتيجة. ويمكن العمل على تخفيض نسبة "أحياناً".

محافظة النبطية:

أظهرت النتائج النسب الآتية: دائماً (٥٦.٥٪)، غالباً (٣٤.٨٪)، أحياناً (٨.٧٪)، نادراً (٠٪)، أبداً (٠٪).
تظهر محافظة النبطية استجابة إيجابية (٩١.٣٪) مع نسبة متوسطة لاستجابات "أحياناً" (٨.٧٪). الإدارة هنا تسجل نتائج جيدة، ولكن يمكن تحسين الاستمرارية.

محافظة عكار:

أظهرت النتائج النسب الآتية: دائماً (٥٧.١٪)، غالباً (٤٢.٩٪)، أحياناً (٠٪)، نادراً (٠٪)، أبداً (٠٪).

تُظهر هذه النتائج نسباً عالية للاستجابات والممتازة (١٠٠٪)، مما يعكس أداءً قوياً للإدارة، حيث لم تسجل أي استجابة سلبية في المحافظة.

محافظة بعلبك الهرمل:

أظهرت النتائج النسب الآتية: دائماً (٨٠٪)، غالباً (٢٠٪)، أحياناً (٠٪)، نادراً (٠٪)، أبداً (٠٪).
تظهر نتائج هذه المحافظة أداءً ممتازاً (١٠٠٪ إيجابي) ما يعكس التزام الإدارة في تقديم الملاحظات والتوصيات بناءً على تقييمات المعلمين.

القطاع الخاص غير المجاني

توزيع النسب المئوية للإجابات حسب المحافظات

محافظة بيروت

أظهرت النتائج النسب الآتية: دائماً (٥٥.٩٪)، غالباً (٣٠.٥٪)، أحياناً (١٠.٢٪)، نادراً (١.٧٪)، أبداً (١.٧٪).
بناءً على هذه النتائج نجد أن غالبية الإدارات المدرسية في محافظة بيروت يقدّمون ملاحظات وتوصيات بشكل منتظم (غالباً أو دائماً) بنسبة ٨٦.٤٪. هذه النسبة المرتفعة قد تعكس مستوى عالٍ من المتابعة والاهتمام من الإدارة التعليمية في بيروت.

محافظة جبل لبنان ضواحي

أظهرت النتائج النسب الآتية: دائماً (٧٠.٧٪)، غالباً (٢٣.٤٪)، أحياناً (٤.٥٪)، نادراً (٠.٩٪)، أبداً (٠.٥٪).
ويبدو أن هناك تركيزاً كبيراً في الفئات العليا (غالباً ودائماً)، حيث تصل النسبة إلى ٩٤.١٪. هذا يشير إلى التزام كبير من الإدارة المدرسية في تقديم الملاحظات والتوصيات بناءً على تقييمات المعلمين.

محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي

أظهرت نتائج المحافظة النسب الآتية: دائماً (٦١.٣٪)، غالباً (٣٠.٦٪)، أحياناً (٦.٥٪)، نادراً (١.٦٪)، أبداً (٠.٠٪).
تدل النسبة المرتفعة (٩١.٩٪) في الفئات العليا على اهتمام الإدارة المدرسية بتقديم الملاحظات والتوصيات بشكل مستمر، وهو ما يبرز التزاماً جاداً في هذه المحافظة.

محافظة الشمال

أظهرت نتائج محافظة الشمال النسب الآتية: دائماً (٦١.٠٪)، غالباً (٣٤.٠٪)، أحياناً (٤.٠٪)، نادراً (٠.٠٪)، أبداً (١.٠٪).

هناك نسبة عالية جداً (٩٥٪) في الفئات العليا، مما يشير إلى متابعة جيدة من الإدارة المدرسية في محافظة الشمال.

محافظة البقاع

أظهرت نتائج محافظة البقاع النسب الآتية: دائماً (٦٦.١٪)، غالباً (٢٨.٦٪)، أحياناً (٥.٤٪)، نادراً (لا إجابات)، أبداً (لا إجابات).

هناك نسبة كبيرة في الفئات العليا (٩٤.٧٪)، مما يشير إلى استجابة جيدة من الإدارة المدرسية في محافظة البقاع، مع بعض المديرين الذين قد لا يقدمون ملاحظات بشكل منتظم.

محافظة الجنوب

أظهرت نتائج محافظة الجنوب النسب الآتية: دائماً (٦٢.٥٪)، غالباً (٢٥٪)، أحياناً (٩.٤٪)، نادراً (لا إجابات)، أبداً (٣.١٪).

يبدو من نتائج هذه المحافظة أن هناك اهتمام كبير بتقديم الملاحظات والتوصيات، حيث تصل النسبة في الفئات العليا إلى ٨٧.٥٪.

محافظة النبطية

أظهرت نتائج محافظة النبطية النسب الآتية: دائماً (٤٦.٩٪)، غالباً (٤٠.٦٪)، أحياناً (١٢.٥٪)، نادراً (لا إجابات)، أبداً (لا إجابات).

يلاحظ أن هناك تباين في توزيع النسب، حيث تكون النسبة في الفئات العليا (غالبًا ودائمًا) ٩٣.٨٪. وتشير النسبة الإجمالية إلى مستوى جيد من الملاحظات.

محافظة عكار

أظهرت نتائج محافظة عكار النسب الآتية: دائمًا (٦٤.١٪)، غالبًا (٢١.٩٪)، أحيانًا (١٢.٥٪)، نادرًا (لا إجابات)، أبدًا (١.٦٪).

تصل النسبة الإجمالية في الفئات العليا (غالبًا ودائمًا) إلى ٨٥.٩٪، مما يشير إلى أداء جيد في تقديم الملاحظات والتوصيات من قبل الإدارة بناء على تقييم المعلمين في القطاع.

محافظة بعلبك الهرمل

أظهرت نتائج محافظة بعلبك - الهرمل النسب الآتية: دائمًا (٦١.١٪)، غالبًا (٣٦.١٪)، أحيانًا (٢.٨٪)، نادرًا (لا إجابات)، أبدًا (لا إجابات).

ويبدو أن النسبة في الفئات العليا (٩٧.٢٪) هي جيدة جدًا، مما يدل على اهتمام كبير بتقديم الملاحظات والتوصيات.

استنتاج حول نتائج القطاع الخاص غير المجاني

المحافظات التي تركز على تقديم ملاحظات وتوصيات: جبل لبنان (ضواحي)، بيروت، والشمال، هي المحافظات التي تتمتع بأعلى نسب من "غالبًا" و "دائمًا" (تجاوزت ٩٠٪). كما تظهر محافظات جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، البقاع، والجنوب أيضًا اهتمامًا كبيرًا (نسب فوق ٩٠٪ في الفئات العليا).

المحافظات التي قد تحتاج لتحسين في تقديم الملاحظات: أظهرت محافظتا النبطية وعكار تباينًا أكبر في النسب، حيث كانت هناك بعض النسب في "نادرًا" أو "أحيانًا".

الأونروا

محافظة جبل لبنان (الضواحي)

أظهرت نتائج محافظة جبل لبنان (الضواحي) النسب الآتية: دائمًا (٢٠٪)، غالبًا (٨٠٪)، أحيانًا (لا إجابات)، نادرًا (لا إجابات)، أبدًا (لا إجابات).

محافظة الشمال

أظهرت نتائج محافظة جبل لبنان (الضواحي) النسب الآتية: دائمًا (١٠٠٪)، غالبًا (لا إجابات)، أحيانًا (لا إجابات)، نادرًا (لا إجابات)، أبدًا (لا إجابات).

محافظة الجنوب

أظهرت نتائج محافظة جبل لبنان (الضواحي) النسب الآتية: دائمًا (٦٠٪)، غالبًا (٤٠٪)، أحيانًا (لا إجابات)، نادرًا (لا إجابات)، أبدًا (لا إجابات).

السؤال: إلى أي مدى تقوم إدارة المدرسة بكل من التالي؟

البند الثالث: متابعة التحسينات الناتجة عن التقييمات

الجواب الأول: المدير (سؤال رقم ٤٢)

أولاً: المقارنة حسب القطاع التعليمي

الأداء العام لكل قطاع: القطاع الرسمي يظهر نسبة "دائمًا" بـ ٤٦.٩٪ و "غالبًا" بـ ٤٣.٥٪، مع نسب صغيرة للفئات الأقل، مما يعكس أداءً متوسطًا مع تفاوت بين المحافظات. أما القطاع الخاص المجاني، فتصل نسبة "دائمًا" إلى ٦٠.٠٪ و "غالبًا" إلى ٣٣.٣٪، مما يعكس أداءً قويًا نسبيًا. بالنسبة للقطاع الخاص غير المجاني، فإن نسبة "دائمًا" تبلغ ٧٤.٥٪ و "غالبًا" ٢٠.٤٪، مما يظهر أداءً متميزًا. قطاع الأونروا يتصدر الأداء بنسبة "دائمًا" ٧٥.٠٪ و "غالبًا" ٢٥.٠٪، مع أقل تفاوت بين المحافظات.

الأفضل والأسوأ بين القطاعات: القطاع الرسمي يعاني من تباين كبير بين المحافظات وهو الأضعف أداءً مقارنةً بالقطاعات الأخرى.

ثانيًا: المقارنة حسب المحافظات داخل كل قطاع

في القطاع الرسمي، تسجل البقاع والجنوب نسب "دائمًا" مرتفعة (٦٩.٢٪ و ٦٦.٧٪ على التوالي)، بينما تظهر عكار تراجعًا بأداء "دائمًا" بنسبة ٢٠.٠٪. التفاوت في القطاع الرسمي واضح بين ٢٠.٠٪ و ٦٩.٢٪.

في القطاع الخاص المجاني، الجنوب وعكار يحققان ١٠٠٪ "دائمًا"، في حين تسجل النبطية ٣٣.٣٪ "دائمًا"، مما يعكس تفاوتًا يتراوح بين ٣٣.٣٪ و ١٠٠٪.

في القطاع الخاص غير المجاني، تنصدر البقاع والشمال نسب "دائمًا" (٧٧.٨٪ و ٧٦.٩٪)، بينما تسجل بيروت نسبة أقل (٦٦.٧٪). التفاوت يتراوح بين ٦٦.٧٪ و ٧٧.٨٪.

في قطاع الأونروا، تحقق جبل لبنان (ضواحي) والشمال نسبة "دائمًا" ١٠٠٪، بينما الجنوب يسجل ٥٠٪. التفاوت يتراوح بين ٥٠٪ و ١٠٠٪.

ثالثًا: الاستنتاجات

نقاط القوة والضعف لكل قطاع تعليمي :

- القطاع الرسمي يظهر نقاط قوة في البقاع والجنوب، بينما يعاني من تباين كبير بين المحافظات، خاصة في عكار.
- القطاع الخاص المجاني يتميز بأداء قوي، مع تراجع في النبطية.
- القطاع الخاص غير المجاني يُظهر استقرارًا متميزًا، مع ضعف نسبي في بيروت.
- قطاع الأونروا هو الأفضل أداءً، مع استقرار عام وضعف طفيف في الجنوب.
- نقاط القوة والضعف لكل محافظة :
- البقاع والجنوب الأفضل أداءً عبر جميع القطاعات.
- عكار وبيروت تسجلان الأداء الأضعف.

استنتاجات عامة:

١. قطاع الأونروا (٧٥٪ "دائمًا") والقطاع الخاص غير المجاني (٧٤.٥٪ "دائمًا") هما الأفضل أداءً.
٢. القطاع الرسمي هو الأضعف أداءً (٤٦.٩٪ "دائمًا") مع تفاوت ملحوظ بين المحافظات.
٣. البقاع والجنوب يحققان أفضل النتائج مقارنةً بعكار وبيروت.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٣٣)

تحليل الوضع

التعليم الرسمي:

(٤٠,١٪) من الإدارات تتابع التحسينات أو التوصيات الناتجة عن التقييمات "غالبًا". (٤٠,١٪) تتابع التوصيات "دائمًا". (١٢٪) يتابعون التوصيات "أحيانًا".

ونسبة "نادرًا" تبلغ (٢,٨٪) و"أبدًا" تسجل (٥,١٪). هناك تفاوت في متابعة التوصيات بين المحافظات. يظهر التزام قوي في الشمال (٤٤.٧٪ دائمًا) والبقاع (٥٠٪ دائمًا)، بينما هناك تباين في بيروت (٢٧.٣٪ دائمًا أو غالبًا) وعكار (٢٨.٩٪ دائمًا)، مما يعكس وجود بعض الفجوات في الالتزام بمتابعة التحسينات أو التوصيات الناتجة عن التقييمات.

التعليم الخاص المجاني:

(٨٧,١٪) من الناظر أفادوا أن متابعة التحسينات الناتجة عن التقييمات تحصل "دائمًا"، و(٩,٧٪) منهم أفادوا أن ذلك يحصل "غالبًا"، و(٣,٢٪) "أحيانًا". معظم المحافظات تظهر التزامًا كاملاً بمتابعة التحسينات، حيث تسجل جبل لبنان ضواحي وما عدا

الضواحي، الشمال، والبقاع والجنوب نسبة ١٠٠٪ دائماً. لكن النبطية تظهر تبايناً (٥٠٪ دائماً، ٣٣.٣٪ غالباً)، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز الالتزام بشكل أكبر.

التعليم الخاص غير المجاني:

(٧٠,١٪) من النظار أفادوا أن متابعة التحسينات الناتجة عن التقييمات تحصل "دائماً"، و(٢٦,٥٪) منهم أفادوا أن ذلك يحصل "غالباً"، و(٢,٦٪) أحياناً، و(٠,٩٪) "نادراً". هناك التزام جيد بمتابعة التوصيات، حيث تسجل بيروت ٧٧.٨٪ دائماً وجبل لبنان ضواحي ٦٨.٨٪ دائماً. ومع ذلك، فإن النبطية تسجل ٦٠٪ دائماً فقط، مما يعكس حاجة لتحسين المتابعة في بعض المناطق. الأونروا:

غالبية المدارس في مختلف المحافظات تظهر التزاماً قوياً بمتابعة التحسينات بناءً على التوصيات، حيث تصل نسب الالتزام إلى ١٠٠٪ في العديد من المناطق، مما يعكس تفوقاً في الالتزام مقارنة بباقي القطاعات.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

- بيروت: يظهر التزام متفاوت بين "غالباً" (٢٧.٣٪) و"دائماً" (٢٧.٣٪) في التعليم الرسمي، بينما التعليم الخاص المجاني يحقق نسبة ١٠٠٪ دائماً. التعليم الخاص غير المجاني يسجل ٧٧.٨٪ دائماً و٢٢.٢٪ أحياناً.
- جبل لبنان: ضواحي جبل لبنان تُظهر التزاماً قوياً بنسبة ٤١.٢٪ دائماً في التعليم الرسمي، و١٠٠٪ "دائماً" في التعليم الخاص المجاني. التعليم الخاص غير المجاني يسجل ٦٨.٨٪ دائماً و٢٨.١٪ غالباً.
- الشمال: الشمال يظهر التزاماً قوياً بنسبة ٤٤.٧٪ دائماً في التعليم الرسمي و١٠٠٪ دائماً في التعليم الخاص المجاني. التعليم الخاص غير المجاني يسجل ٨٨.٩٪ دائماً.
- البقاع: الالتزام واضح بنسبة ٥٠٪ دائماً في التعليم الرسمي و١٠٠٪ دائماً في التعليم الخاص المجاني. التعليم الخاص غير المجاني يسجل ٥٠٪ دائماً و٤٢.٩٪ غالباً.
- الجنوب: يظهر الجنوب التزاماً جيداً بنسبة ٤٣.٨٪ دائماً في التعليم الرسمي، و١٠٠٪ دائماً في التعليم الخاص المجاني. التعليم الخاص غير المجاني يسجل ٨٥.٧٪ دائماً.
- النبطية: تُظهر النبطية التزاماً قوياً بنسبة ٥٢.٢٪ دائماً في التعليم الرسمي، لكن التعليم الخاص المجاني يسجل ٥٠٪ دائماً. التعليم الخاص غير المجاني يسجل ٦٠٪ دائماً.
- عكار: في التعليم الرسمي، تسجل عكار ٢٨.٩٪ دائماً، بينما التعليم الخاص المجاني يسجل ١٠٠٪ دائماً. التعليم الخاص غير المجاني يسجل ٦٦.٧٪ دائماً و٢٢.٢٪ غالباً.

استنتاج مقارن بين القطاعات والمحافظات:

- الأداء الأفضل: التعليم الخاص المجاني يُظهر أداءً متميزاً في معظم المحافظات (١٠٠٪ دائماً)، مقارنة بالتعليم الرسمي الذي يُظهر تبايناً في الالتزام.
- المناطق الملتزمة: الشمال والبقاع يظهران التزاماً قوياً في جميع القطاعات، مما يعكس تركيزاً على المتابعة الدائمة للتحسينات.
- الحاجة للتحسين: مناطق مثل النبطية وعكار تظهر تفاوتاً في الالتزام، مما يستدعي تعزيز نظم المتابعة لضمان تحسين الجودة في هذه المناطق.
- الأونروا: تحقق أفضل النتائج مع التزام ١٠٠٪ في جميع المناطق، مما يعكس نموذجاً يُحتذى به في تنفيذ التوصيات.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٣٣)

في القطاع الرسمي، سجلت بيروت نسباً متفاوتة، حيث كانت نسبة "غالباً" ٢٢.٢٪ و"دائماً" ١١.١٪، مما يشير إلى مستويات متابعة متوسطة. في جبل لبنان (ضواحي)، سجلت أعلى نسبة في "غالباً" بنسبة ٥٢.٩٪، في حين بلغت "دائماً" ١٧.٦٪، مما يعكس أداءً جيداً نسبياً. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، وصلت نسبة "غالباً" إلى ٤٣.٦٪ و"دائماً" إلى ٢٥.٦٪، مما يشير إلى استجابة أكثر توازناً. في الشمال، النسبة الأكبر كانت في "غالباً" ٤٤.١٪ و"دائماً" ٣٣.٩٪، مما يدل على مستوى جيد من

المتابعة. أما في البقاع، كانت نسبة "غالبًا" ٥٠.٠٪ و"دائمًا" ٢٥.٠٪ في الجنوب، تساوت نسبتا "غالبًا" و"دائمًا" بـ ٣٨.١٪ لكل منهما. النبطية أظهرت توازنًا ملحوظًا، حيث كانت نسبة "غالبًا" ٣١.٣٪ و"دائمًا" ٤٣.٨٪. عكار سجلت نسبة عالية في "غالبًا" ٤٦.٢٪ و"دائمًا" ٣٠.٨٪. في بعلبك الهرمل، بلغت نسبة "غالبًا" ٣٨.٩٪ و"دائمًا" ٤٤.٤٪. بالمجمل، القطاع الرسمي شهد نسبة "غالبًا" ٤١.٩٪ و"دائمًا" ٣٢.١٪.

في القطاع الخاص المجاني، كانت بيروت تقدم نسبة متابعة كاملة "دائمًا" بنسبة ١٠٠.٠٪. في جبل لبنان (ضواحي)، كانت نسبة "غالبًا" ٢٠.٠٪ و"دائمًا" ٨٠.٠٪. جبل لبنان (ما عدا الضواحي) سجل "غالبًا" ٦٠.٠٪ و"دائمًا" ٤٠.٠٪. في الشمال، سجلت "غالبًا" ٢٥.٠٪ و"دائمًا" ٧٥.٠٪. البقاع والنبطية سجلتا متابعة كاملة بنسبة ١٠٠.٠٪ "دائمًا". في الجنوب، كانت "غالبًا" ٢٠.٠٪ و"دائمًا" ٨٠.٠٪. في عكار، كانت النسب "غالبًا" ٣٣.٣٪ و"دائمًا" ٦٦.٧٪. في بعلبك الهرمل، كانت "غالبًا" ٥٠.٠٪ و"دائمًا" ٥٠.٠٪. إجمالاً، القطاع الخاص المجاني شهد متابعة قوية، حيث سجلت نسبة "دائمًا" ٦٩.٠٪.

في القطاع الخاص غير المجاني، كانت بيروت تظهر نسبة "دائمًا" عالية بلغت ٨٣.٣٪. جبل لبنان (ضواحي) سجل "دائمًا" بنسبة ٧٣.٩٪. جبل لبنان (ما عدا الضواحي) سجل "دائمًا" ٦٣.٢٪. الشمال سجل نسبة مرتفعة حيث كانت "دائمًا" ٥١.٦٪. البقاع سجل نسبة كبيرة "دائمًا" ٨١.٣٪. الجنوب أظهر توازنًا بنسب "غالبًا" ٥٠.٠٪ و"دائمًا" ٣٣.٣٪. النبطية سجلت "دائمًا" بنسبة ٥٤.٥٪. عكار سجلت نسب "غالبًا" ٦٩.٢٪ و"دائمًا" ٢٣.١٪. بعلبك الهرمل سجلت نسبة "غالبًا" ٦٣.٦٪ و"دائمًا" ٣٦.٤٪. إجمالاً، القطاع الخاص غير المجاني سجل نسبة "دائمًا" ٦٠.٦٪.

في قطاع الأونروا، كان الشمال يمثل القطاع الوحيد الذي سجل نسبة متابعة كاملة "دائمًا" بنسبة ١٠٠.٠٪. إجمالاً، عند النظر إلى كل القطاعات والمحافظات، يظهر أن بيروت تسجل نسبة متوسطة، مع تميز جبل لبنان والشمال والجنوب في مستويات المتابعة. البقاع والنبطية أظهرتا نسب متابعة قوية، في حين أن عكار وبعلبك الهرمل تميزتا بمستويات أداء متفاوتة.

الجواب الرابع: المعلم (سؤال رقم ٣٣)

القطاع الرسمي

النتائج الإجمالية

لدى سؤال المعلمين في القطاع الرسمي: إلى أي مدى تقوم إدارة المدرسة بمتابعة التحسينات الناتجة عن التقييمات، أجاب ٢.١٪ منهم ب (أبداً)، و ٢.٠٪ (نادراً)، و ١٤.٨٪ (أحياناً)، و ٣٥.٧٪ (غالبًا)، و ٤٥.٤٪ (دائمًا). ويبدو من النتائج أن هناك توجه عام نحو متابعة التحسينات والتوصيات بشكل منتظم، مع إجابات "دائمًا" التي تشكل النسبة الأكبر. توزيع الإجابات بحسب المحافظات:

محافظة بيروت

أظهرت نتائج محافظة بيروت النسب الآتية: دائماً (٣٠.٠٪)، غالباً (٤٣.٣٪)، أحياناً (١٦.٧٪)، نادراً (٦.٧٪)، أبداً (٣.٣٪).

ويظهر أن نسبة كبيرة من الإدارات المدرسية في بيروت تتابع التحسينات الناتجة عن التقييمات بشكل متكرر، خصوصاً الإجابات "غالبًا" و"دائمًا"، ما يعكس التزامًا ملحوظًا.

محافظة جبل لبنان ضواحي

أظهرت نتائج محافظة جبل لبنان ضواحي النسب الآتية: دائماً (٤١.٧٪)، غالباً (٣٦.٧٪)، أحياناً (١٥.٠٪)، نادراً (٣.٣٪)، أبداً (٣.٣٪).

ويبدو من النتائج أن هناك توازنًا بين الإجابتين "غالبًا" و"دائمًا"، ما يشير إلى اهتمام متواصل في متابعة التحسينات، مع نسبة كبيرة في الإجابة "دائمًا".

محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي

أظهرت نتائج محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي النسب الآتية: دائماً (٥٠.٠٪)، غالباً (٣٠.٥٪)، أحياناً (١٥.٩٪)، نادراً (٢.٤٪)، أبداً (١.٢٪).

يظهر تميز في نتيجة "دائمًا"، ما يعكس اهتمامًا قويًا بالمتابعة، على الرغم من وجود بعض الإجابات في فئات "أحيانًا".
محافظة الشمال

أظهرت نتائج محافظة الشمال النسب الآتية: دائمًا (٤٣.٧%)، غالبًا (٣٣.٧%)، أحيانًا (١٨.١%)، نادرًا (٢.٢%)، أبدًا (٢.٢%).

تظهر النتائج اتجاهًا عامًا لزيادة الاهتمام بمتابعة التوصيات، مع نسبة عالية من الإجابات "دائمًا".

محافظة البقاع

أظهرت نتائج محافظة البقاع النسب الآتية: دائمًا (٥٠.٠%)، غالبًا (٣١.٦%)، أحيانًا (١٣.٣%)، نادرًا (٣.١%)، أبدًا (٢.٠%).

هناك 50% من الإجابات تشير إلى المتابعة "دائمًا"، مما يشير إلى التزام قوي، لكن مع نسبة ملحوظة في "أحيانًا" و"نادرًا".
محافظة الجنوب

أظهرت نتائج محافظة الجنوب النسب الآتية: دائمًا (٦٠.٧%)، غالبًا (٣١.١%)، أحيانًا (٤.٩%)، نادرًا (٠.٨%)، أبدًا (٢.٥%).

نسبة الإجابات "دائمًا" هي الأعلى في محافظة الجنوب (٦٠.٧%)، مما يعكس التزامًا كبيرًا بمتابعة التحسينات أو التوصيات.
محافظة النبطية

أظهرت نتائج محافظة النبطية النسب الآتية: دائمًا (٤٧.٣%)، غالبًا (٣٨.٤%)، أحيانًا (١٣.٤%)، نادرًا (٠.٩%)، أبدًا (لا إجابات).

رغم أن نسبة الإجابات "دائمًا" ليست الأعلى، إلا أن "غالبًا" (٤٧.٣%) تشير إلى اهتمام دائم بمتابعة التوصيات.
محافظة عكار

أظهرت نتائج محافظة عكار النسب الآتية: دائمًا (٤١.٦%)، غالبًا (٤١.٠%)، أحيانًا (١٥.١%)، نادرًا (١.٢%)، أبدًا (١.٢%).

يلاحظ توازن بين "غالبًا" و"دائمًا"، ما يشير إلى اهتمام مستمر، مع وجود نسبة في "أحيانًا" و"نادرًا".

محافظة بعلبك الهرمل

أظهرت نتائج محافظة بعلبك الهرمل النسب الآتية: دائمًا (٣١.٢%)، غالبًا (٤١.٦%)، أحيانًا (٢٠.٨%)، نادرًا (١.٣%)، أبدًا (٥.٢%).

تظهر محافظة بعلبك الهرمل اهتمامًا جيدًا في "غالبًا"، لكن نسبة "أحيانًا" قد تشير إلى بعض التحديات في متابعة التوصيات.

تحليل نتائج القطاع الرسمي

المحافظات التي تظهر نسبة عالية من الإجابات "دائمًا" مثل الجنوب وبيروت قد تكون قد أنشأت آليات أكثر فعالية لمتابعة التحسينات.

المحافظات مثل بعلبك الهرمل والنبطية قد تحتاج إلى مزيد من الدعم أو التدريبات لتحسين استجابتها.

يظهر القطاع العام التزامًا ملحوظًا بمتابعة التحسينات والتوصيات. النسبة الكبيرة من الإجابات في فئة "غالبًا" و"دائمًا" تشير إلى أن المدارس في هذا القطاع تركز على التقييمات والملاحظات التي تم تلقيها، وتعمل على تحسين الأداء.

قد تكون هناك بعض المحافظات التي لا تولي اهتمامًا كافيًا لهذه المتابعة (مثل فئة "أحيانًا" التي تمثل ١٤.٨%)، مما يشير إلى أن بعض المدارس قد تواجه صعوبة في تنفيذ التوصيات بشكل فعال أو قد تكون الموارد أو التدريب غير كافيين في بعض الحالات.

القطاع الخاص المجاني

نتائج القطاع الخاص المجاني وفقًا للإجابات بحسب المحافظات:

محافظة بيروت

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (١٢.٥٪)، نادراً (٢٥.٠٪)، أحياناً (٢٥.٠٪)، غالباً (٣٧.٥٪)، دائماً (١٠.٠٪). غالبية الإجابات تشير إلى متابعة التحسينات بشكل منتظم، مع توازن بين "غالباً" و "دائماً"، ما يعكس اهتماماً مستمراً في محافظة بيروت.

محافظة جبل لبنان ضواحي

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (٢.٧٪)، نادراً (١٦.٢٪)، أحياناً (٣٧.٨٪)، غالباً (٤٣.٢٪)، دائماً (١٠.٠٪). هناك تركيز واضح في إجابات "غالباً" و "دائماً"، ما يشير إلى اهتمام قوي بمتابعة التوصيات، ولكن أيضاً يمكن ملاحظة نسبة متوسطة في "أحياناً" و "نادراً".

محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (لا إجابة)، نادراً (٣.٢٪)، أحياناً (٢٥.٨٪)، غالباً (٧١.٠٪)، دائماً (١٠.٠٪). نسبة كبيرة من الإجابات في فئة "أحياناً" تشير إلى وجود بعض التحديات في متابعة التحسينات بشكل مستمر في هذه المحافظة.

محافظة الشمال

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (لا إجابة)، نادراً (٥.٠٪)، أحياناً (١٧.٥٪)، غالباً (٧٧.٥٪)، دائماً (١٠.٠٪). إجابات "أحياناً" تشكل النسبة لا بأس بها، مما قد يشير إلى حاجتها لتحسين المتابعة في هذه المنطقة.

محافظة البقاع

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (لا إجابة)، نادراً (لا إجابة)، أحياناً (٥.٩٪)، غالباً (٩٤.١٪)، دائماً (١٠.٠٪).

محافظة الجنوب

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (لا إجابة)، نادراً (١٠.٠٪)، أحياناً (١٠.٠٪)، غالباً (٨٠.٠٪)، دائماً (١٠.٠٪).

محافظة النبطية

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (لا إجابة)، نادراً (١٣.٠٪)، أحياناً (٣٠.٤٪)، غالباً (٥٦.٥٪)، دائماً (١٠.٠٪). تمثل "أحياناً" النسبة مهمة تستدعي الحاجة لتحسين الاستجابة والمتابعة في المنطقة.

محافظة عكار

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (لا إجابة)، نادراً (٤.٨٪)، أحياناً (٤٢.٩٪)، غالباً (٥٢.٤٪)، دائماً (١٠.٠٪).

محافظة بعلبك الهرمل

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (لا إجابة)، نادراً (٢.٠٪)، أحياناً (لا إجابة)، غالباً (٨٠.٠٪)، دائماً (١٠.٠٪). نسبة عالية من الإجابات "نادراً" تشير إلى نقص في متابعة التحسينات في هذه المنطقة، مما قد يتطلب تدخلاً لتحسين فعالية المتابعة.

تحليل نتائج القطاع:

يظهر القطاع الخاص المجاني التزاماً عالياً بمتابعة التوصيات، حيث تصل نسبة المدارس التي تتابع التحسينات "دائماً" إلى ١٠٠٪ في بعض المحافظات. يشير ذلك إلى أن المدارس في هذا القطاع تملك آليات قوية لضمان تنفيذ التحسينات التي تم تحديدها من خلال التقييمات.

بالرغم من أن هذه المدارس تظهر متابعتها المستمرة، قد يشير تنوع الإجابات بين المحافظات إلى وجود تفاوت في التطبيق الفعلي لهذه المتابعة. من الممكن أن تكون بعض المحافظات أقل انتظاماً أو قد تواجه تحديات خاصة في تطبيق هذه التحسينات.

استنتاج

تظهر محافظتا البقاع وبعلبك الهرمل نسباً كبيرة في "نادراً"، مما يدل على ضرورة تحسين المتابعة في هاتين المحافظتين. محافظتا جبل لبنان والشمال تظهران تحسناً نسبياً في المتابعة، رغم وجود نسب متوسطة في "أحياناً" و "نادراً".

معظم المحافظات تميل إلى متابعة التحسينات "غالبًا" أو "أحيانًا"، مما يعكس جهودًا مستمرة في القطاع الخاص المجاني.

القطاع الخاص غير المجاني

توزع النتائج حسب المحافظات

محافظة بيروت

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبدًا (١.٧٪)، نادرًا (١.٧٪)، أحيانًا (٢٧.١٪)، غالبًا (٦١.٠٪)، دائمًا (١٠٠.٠٪).

الغالبية العظمى من الإجابات في محافظة بيروت تتجه نحو "دائمًا"، مما يدل على وجود متابعة قوية ومستدامة للتحسينات في القطاع الخاص غير المجاني.

محافظة جبل لبنان (الضواحي)

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبدًا (٠.٥٪)، نادرًا (٠.٥٪)، أحيانًا (٥.٠٪)، غالبًا (٢٢.١٪)، دائمًا (٧٢.١٪).

يظهر القطاع الخاص غير المجاني في محافظة جبل لبنان (ضواحي) نسبة عالية من الإجابات "دائمًا"، ما يعكس التزامًا قويًا بمتابعة التوصيات والتحسينات.

محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبدًا (لا إجابة)، نادرًا (١.٦٪)، أحيانًا (٤.٨٪)، غالبًا (٣٠.٦٪)، دائمًا (٦٢.٩٪).

تميل الإجابات نحو "غالبًا"، مع وجود تباين ملحوظ في "أحيانًا"، ما يشير إلى بعض التحديات في متابعة التحسينات بشكل دائم في هذه المحافظة.

محافظة الشمال

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبدًا (٢.٠٪)، نادرًا (لا إجابة)، أحيانًا (٤.٠٪)، غالبًا (٣٠.٠٪)، دائمًا (٥٨.٠٪).

القطاع الخاص غير المجاني في الشمال يظهر متابعة منتظمة، مع نسبة مقبولة في "غالبًا" و "دائمًا".

محافظة البقاع

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبدًا (لا إجابة)، نادرًا (لا إجابة)، أحيانًا (٨.٩٪)، غالبًا (٣٠.٤٪)، دائمًا (٦٠.٧٪).

محافظة الجنوب

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبدًا (لا إجابة)، نادرًا (لا إجابة)، أحيانًا (١٥.٦٪)، غالبًا (٣٤.٤٪)، دائمًا (٥٠.٠٪).

محافظة النبطية

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبدًا (لا إجابة)، نادرًا (لا إجابة)، أحيانًا (١٢.٥٪)، غالبًا (٣٤.٤٪)، دائمًا (٥٣.١٪).

محافظة عكار

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبدًا (لا إجابة)، نادرًا (لا إجابة)، أحيانًا (١٤.١٪)، غالبًا (٢١.٩٪)، دائمًا (٦٤.١٪).

محافظة بعلبك الهرمل

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبدًا (لا إجابة)، نادرًا (لا إجابة)، أحيانًا (لا إجابة)، غالبًا (٣٣.٣٪)، دائمًا (٦٦.٧٪).

إجمالي نتائج القطاع: أبدًا (٠.٦٪)، نادرًا (٠.٥٪)، أحيانًا (٦.٩٪)، غالبًا (٢٧.٩٪)، دائمًا (٦٤.١٪).

وهي نتائج إيجابية تدل على متابعة الإدارة للتحسينات، وتتركز الإجابات في "غالبًا" و "دائمًا"، ما يعكس التزامًا قويًا في متابعة التوصيات.

تحليل نتائج القطاع

يظهر القطاع الخاص غير المجاني متابعة جيدة لتحسينات التوصيات، مع غالبية الإجابات في فئتي "غالبًا" و "دائمًا". هذا يشير إلى أن المدارس في هذا القطاع ملتزمة بتحقيق التحسينات التي تم تحديدها.

رغم أن القطاع الخاص غير المجاني يظهر متابعات جيدة، فإن بعض المدارس قد تحتاج إلى تحسينات في آليات متابعة التوصيات بشكل دائم. قد تكون بعض المدارس تواجه تحديات في تأمين التمويل الكافي أو الدعم لتطبيق التوصيات بشكل مستدام.

الأونروا

توزع النتائج في قطاع الأونروا بحسب المحافظات

محافظة النبطية

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (لا إجابة)، نادراً (٠.٦٪)، أحياناً (١٣.٢٪)، غالباً (٣٦.٥٪)، دائماً (٤٩.٧٪).

محافظة عكار

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (٠.٨٪)، نادراً (٠.٨٪)، أحياناً (١٣.٩٪)، غالباً (٣٦.٣٪)، دائماً (٤٨.٢٪).

محافظة بعلبك الهرمل

جاءت الإجابات على الشكل الآتي: أبداً (٣.٤٪)، نادراً (٠.٨٪)، أحياناً (١٤.٤٪)، غالباً (٣٧.٣٪)، دائماً (٤٤.١٪).

استنتاج

مدارس الأونروا في معظم المحافظات تُظهر مستوى متواضعاً في المتابعة المستمرة للتوصيات والتحسينات. قد تكون هناك حاجة لتحسين العمليات التنظيمية أو زيادة الاهتمام بمتابعة التوصيات بشكل منتظم لضمان تحسين الأداء في المدارس.

السؤال فعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٤٤)

أن ٠.٤٪ من المدارس غير فعالة، و ٤.٣٪ تحتاج إلى تحسين، و ٤١.٢٪ من المدارس فعالة إلى حد ما، و ٥٤.١٪ فعالة جداً. مقارنة بين القطاعات التعليمية تظهر أن التعليم الرسمي يُعتبر من قبل معظم مديري المدارس فعالاً جداً أو فعالاً إلى حد ما، حيث تسجل بيروت ٥٠٪ من مدارسها كفعالة جداً، بينما في الجنوب ترتفع النسبة إلى ٨٠٪. في بعلبك-الهرمل، هناك ٩.١٪ من المدارس تصنف بأنها غير فعالة.

بالنسبة للتعليم الخاص المجاني، تُصنف جميع المدارس تقريباً بأنها إما فعالة جداً أو فعالة إلى حد ما، حيث تصل نسبة المدارس الفعالة جداً إلى ١٠٠٪ في بيروت والشمال، مما يعكس مهنية مديري المدارس في إدارة هذا القطاع. أما التعليم الخاص غير المجاني، فتعتبر النسبة الأكبر من المدارس أنها فعالة جداً في دعم وتوجيه الفريق التعليمي، حيث تتراوح النسبة بين ٦٦.٧٪ في معظم المحافظات، مع تراجع طفيف في بعض المناطق مثل عكار.

أما الأونروا، فتظهر نتائج إيجابية للغاية، حيث تصنف جميع المدارس دورها الإداري بأنه فعال جداً أو فعال إلى حد ما، مع توزيع متساوي بين الفعالية العالية والمتوسطة في الجنوب. تشير الأرقام إلى تباين بين القطاعات التعليمية فيما يتعلق بفعالية الإدارة في توجيه ودعم الفريق التعليمي، حيث يظهر التعليم الرسمي تفاوتاً ملحوظاً بين المناطق، بينما التعليم الخاص المجاني يتميز بأداء ثابت وإيجابي.

مقارنة حسب المحافظات تظهر أن في بيروت، ٦٦.٧٪ من المدارس تصنف فعاليتها بأنها فعالة جداً، مما يعكس استقراراً إدارياً واضحاً. في جبل لبنان (ضواحي)، تصل النسبة إلى ٦٣.٣٪ مما يشير إلى أداء جيد نسبياً. في الشمال، النسبة مرتفعة عند ٤٩.١٪ كفعالة جداً مع ٥.٥٪ تحتاج إلى تحسين. البقاع يظهر أداءً جيداً بنسبة ٥٦٪ من المدارس تصنف فعالة جداً. الجنوب يُظهر تفوقاً بنسبة ٦٨٪ من المدارس فعالة جداً، بينما النبطية تظهر نسبة متساوية بين الفعالية العالية والمتوسطة.

في عكار، هناك نسبة كبيرة (٦٠.٧٪) من المدارس غير فعالة وتحتاج إلى تحسين، مما يستدعي التدخل لتحسين الأداء الإداري. بعلبك-الهرمل تُظهر توازناً بين التصنيفات المختلفة، مما يشير إلى تفاوت في الأداء الإداري ويتطلب العمل على تدريب المديرين لتحسين فعاليتهم في دعم وتوجيه الفريق التعليمي.

الاستنتاجات تُظهر أن المحافظات مثل الجنوب وبيروت تعكس فعالية الإدارة المدرسية في دعم الفريق التعليمي. على النقيض، تحتاج مناطق مثل عكار وبعلبك-الهرمل إلى جهود إضافية لتحسين الأداء الإداري والوصول إلى الفعالية في الدعم والتوجيه.

التعليم الخاص المجاني والأونروا يظهران نموذجًا قويًا ومستقرًا في جميع المناطق تقريبًا، مما يعكس فعالية عالية في الإدارة لجهة توجيه ودعم الفريق التعليمي.

أما في القطاع الخاص المجاني، فإن أفضل المدارس التي صنفت نفسها بأنها فعالة جدًا بنسبة ١٠٠٪ هي في الجنوب والبقاع. بينما في القطاع الرسمي، فقط ٢٠٪ من مدارس عكار تصنف أداؤها الإداري بأنه فعال جدًا، و ٨٠٪ فعالة إلى حد ما، يليها مدارس بيروت بنسبة ٣٧.٥٪ فقط فعالة إلى حد ما.

الاستنتاجات تشير إلى أن القطاع الرسمي يظهر أداءً جيدًا في الجنوب، بينما يعاني من ضعف كبير في عكار والنبطية. القطاع الخاص المجاني يظهر أداءً ممتازًا في الجنوب والبقاع، مع تراجع نسبي في بيروت. القطاع الخاص غير المجاني يُظهر أداءً مستقرًا ومتميزًا في بعلبك الهرمل وجبل لبنان، مع تفاوت في الأداء في الجنوب وعكار، بينما يُظهر قطاع الأونروا أداءً قويًا جدًا في جميع المحافظات.

الأفضل أداءً في القطاعات المختلفة هو الجنوب والبقاع، بينما الأضعف أداءً هو عكار وبيروت. في الأداء العام لكل قطاع، يُمثل القطاع الرسمي ٤٣.٥٪ كفعال جدًا و ٥٢.٤٪ كفعال إلى حد ما، مع ٣.٤٪ تحتاج إلى تحسين و ٠.٧٪ غير فعال.

أما القطاع الخاص المجاني، فإن الأداء الفعال جدًا يشكل ٦٣.٣٪ وفعال إلى حد ما ٣٦.٧٪، دون نسب تحتاج إلى تحسين أو غير فعال. بينما القطاع الخاص غير المجاني يُظهر ٦٦.٣٪ كفعال جدًا و ٢٦.٥٪ كفعال إلى حد ما، مع ٧.١٪ تحتاج إلى تحسين.

قطاع الأونروا يُظهر أداءً فعالًا جدًا يشكل ٧٥.٠٪ وفعال إلى حد ما ٢٥.٠٪، مما يجعله من أفضل القطاعات أداءً وأكثرها استقرارًا.

بالنسبة للمقارنة بين القطاعات، يُعتبر قطاع الأونروا الأفضل أداءً، حيث سجل أعلى نسبة فعالة جدًا مع استقرار كامل بين المحافظات. بينما القطاع الرسمي يُظهر أكبر تباين في الأداء، مما يجعله الأضعف أداءً في وجود نسب تحتاج إلى تحسين. في القطاع الرسمي، الجنوب يُظهر ٨٠.٠٪ كنسبة فعالة جدًا، بينما في عكار ٨٠.٠٪ فعالة إلى حد ما و ٢٠.٠٪ فقط فعالة جدًا.

في القطاع الخاص المجاني، البقاع والجنوب وعكار سجلت ١٠٠.٠٪ كفعال جدًا، بينما بيروت تُظهر ١٠٠.٠٪ كفعال إلى حد ما. أما في القطاع الخاص غير المجاني، فإن بيروت تُظهر ٨٨.٩٪ كفعال جدًا، وبعلبك الهرمل ١٠٠.٠٪ كفعال جدًا. في قطاع الأونروا، جبل لبنان (ضواحي) والشمال تُظهر ١٠٠.٠٪ كفعال جدًا، بينما الجنوب ٧٥.٠٪ كفعال جدًا و ٢٥.٠٪ كفعال إلى حد ما.

الأفضل أداءً هو الجنوب والبقاع في القطاع الخاص المجاني، بينما الأضعف أداءً هو عكار والنبطية في القطاع الرسمي.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٣٥)

الوضع العام

القطاع الرسمي:

تُظهر البيانات تباينًا واضحًا في تقييم فعالية الإدارة، حيث يرى ٤٣.٨٪ أنها "فعالة جدًا" و ٤٠.١٪ أنها "فعالة إلى حد ما"، مع نسبة قليلة (٣.٢٪) ترى أن الإدارة لا تقوم بأي شيء. التفاوت يبرز بين المناطق، مثل عكار ٢٨.٩٪ و جبل لبنان ما عدا الضواحي ٦٩.٦٪.

القطاع الخاص المجاني:

يمتاز القطاع برؤية إيجابية تجاه فعالية الإدارة، حيث يرى ٦٧.٧٪ أنها "فعالة جدًا" و ٣٢.٣٪ أنها "فعالة إلى حد ما". الجنوب والشمال والبقاع تتميز بتقييم ١٠٠٪ "فعالة جدًا"، بينما هناك تفاوت نسبي في النبطية وعكار.

القطاع الخاص غير المجاني:

فعالية الإدارة مرتفعة جدًا، حيث يرى ٧٠.١٪ أنها "فعالة جدًا"، و ٢٧.٤٪ أنها "فعالة إلى حد ما". التقييم الأعلى في الجنوب (٨٥.٧٪) وجبل لبنان (٨٣.٣٪)، بينما البقاع تُظهر بعض الحاجة للتحسين.

قطاع الأونروا:

الرؤية موحدة تمامًا، حيث ١٠٠٪ يرون الإدارة "فعالة جدًا" في جميع المناطق.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي: تفاوت كبير بين المحافظات، حيث الجنوب والنبطية تُظهر نسبة عالية لفعالية الإدارة (٥٦.٣٪ و ٤٣.٥٪ "فعالة جدًا" على التوالي)، مقابل نسب أقل في عكار (٢٨.٩٪) والبقاع (٣٣.٣٪).

القطاع الخاص المجاني: تميز الشمال والبقاع وبعلبك الهرمل بنسبة ١٠٠٪ "فعالة جدًا"، وعكار (٧٥٪) "فعالة جدًا"، بينما تظهر النبطية بعض التفاوت بنسبة ٦٦,٧٪ "فعالة إلى حد ما".

القطاع الخاص غير المجاني: أعلى فعالية في الجنوب (٨٥.٧٪) وجبل لبنان (٨٣.٣٪)، بينما البقاع يظهر بها ضعف نسبي مع ٢٨.٦٪ فقط يرونها "فعالة جدًا".

قطاع الأونروا: فعالية الإدارة متسقة بنسبة ١٠٠٪ "فعالة جدًا" في جميع المناطق.

استنتاج مقارنة بين القطاعات والمحافظات:

- **القطاع الرسمي** يعاني من تفاوت كبير في تقييم فعالية الإدارة بين المناطق، حيث تظهر المناطق مثل الجنوب وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) أداءً جيدًا، بينما المناطق مثل عكار والبقاع بحاجة إلى تحسين.
- **القطاع الخاص المجاني** يظهر تقييمًا إيجابيًا عامًا، لكن هناك تفاوتات بسيطة في مناطق مثل النبطية.
- **القطاع الخاص غير المجاني** يُظهر تقييمًا مرتفعًا في معظم المناطق، ما عدا البقاع الذي يحتاج إلى تحسين.

قطاع الأونروا يُظهر تقييمًا موحدًا إيجابيًا في جميع المناطق، ما يعكس مستوى عالٍ من الفعالية في الإدارة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٣٥)

في قطاع التعليم، يظهر أن ١١.١٪ من مدارس بيروت تعتبر الإدارة غير فعالة، بينما ٣٣.٣٪ تحتاج إلى تحسين، و ١١.١٪ فعالة إلى حد ما، و ٤٤.٤٪ فعالة جدًا. في جبل لبنان (ضواحي)، هناك ١١.٨٪ تصف الإدارة بأنها غير فعالة، و ١١.٨٪ تحتاج إلى تحسين، و ٥.٩٪ فعالة إلى حد ما، و ٤١.٢٪ فعالة جدًا، و ٢٩.٤٪ فعالة جدًا. وفي جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٢.٦٪ غير فعالة، و ٢٣.١٪ تحتاج إلى تحسين، و ٤١.٠٪ فعالة إلى حد ما، و ٣٣.٣٪ فعالة جدًا.

أما في الشمال، فإن ٣.٤٪ غير فعالة، و ٣.٤٪ تحتاج إلى تحسين، و ١٥.٣٪ فعالة إلى حد ما، و ٣٩.٠٪ فعالة جدًا. في البقاع، ٥.٠٪ تحتاج إلى تحسين، و ٥٠.٠٪ فعالة إلى حد ما، و ٤٥.٠٪ فعالة جدًا. في الجنوب، ٢.٤٪ غير فعالة، و ٢٣.٨٪ تحتاج إلى تحسين، و ٣١.٠٪ فعالة إلى حد ما، و ٤٢.٩٪ فعالة جدًا.

في النبطية، ٦.٣٪ غير فعالة، و ٥٦.٣٪ فعالة إلى حد ما، و ٣٧.٥٪ فعالة جدًا. في عكار، ٣.٨٪ غير فعالة، و ٢٦.٩٪ تحتاج إلى تحسين، و ٣٤.٦٪ فعالة إلى حد ما، و ٣٤.٦٪ فعالة جدًا. بعلبك الهرمل تظهر ١١.١٪ غير فعالة، و ١١.١٪ تحتاج إلى تحسين، و ١٦.٧٪ فعالة إلى حد ما، و ٦١.١٪ فعالة جدًا.

بالمجمل، تمثل النسب الكلية ٢.٠٪ غير فعالة، و ٤.١٪ تحتاج إلى تحسين، و ١٧.١٪ فعالة إلى حد ما، و ٣٧.٠٪ فعالة جدًا، و ٣٩.٨٪ فعالة جدًا.

في القطاع الخاص المجاني، تظهر بيروت ١٠٠٪ فعالة جدًا، بينما في جبل لبنان (ضواحي) ٤٠.٠٪ فعالة جدًا و ٦٠.٠٪ فعالة إلى حد ما. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٤٠.٠٪ فعالة جدًا و ٦٠.٠٪ فعالة إلى حد ما. وفي الشمال، ٢٥.٠٪ فعالة جدًا و ٧٥.٠٪ فعالة إلى حد ما. البقاع يظهر ١٠٠٪ فعالة جدًا، والجنوب ٤٠.٠٪ فعالة جدًا و ٦٠.٠٪ فعالة إلى حد ما. في النبطية، ٥٠.٠٪ فعالة جدًا و ٥٠.٠٪ فعالة إلى حد ما، بينما في عكار ٣٣.٣٪ فعالة جدًا و ٦٦.٧٪ فعالة إلى حد ما. بعلبك الهرمل تظهر ٥٠.٠٪ فعالة جدًا و ٥٠.٠٪ فعالة إلى حد ما.

بالمجمل، تظهر النسب الكلية ٣٧.٩٪ فعالة جدًا و ٦٢.١٪ فعالة إلى حد ما.

في القطاع الخاص غير المجاني، بيروت تسجل ٨.٣٪ تحتاج إلى تحسين، و٢٥.٠٪ فعالة إلى حد ما، و٦٦.٧٪ فعالة جدًا. جبل لبنان (ضواحي) يظهر ٤.٣٪ تحتاج إلى تحسين، و١٩.٦٪ فعالة إلى حد ما، و٧٦.١٪ فعالة جدًا. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ١٥.٨٪ تحتاج إلى تحسين، و٢١.١٪ فعالة إلى حد ما، و٦٣.٢٪ فعالة جدًا. في الشمال، ١٦.١٪ تحتاج إلى تحسين، و٢٢.٦٪ فعالة إلى حد ما، و٦١.٣٪ فعالة جدًا. البقاع يظهر ٣١.٣٪ تحتاج إلى تحسين، و٦٨.٨٪ فعالة جدًا. الجنوب يسجل ١٦.٧٪ تحتاج إلى تحسين، و١٦.٧٪ فعالة إلى حد ما، و٥٠.٠٪ فعالة جدًا. النبطية تظهر ٤٥.٥٪ فعالة إلى حد ما و٥٤.٥٪ فعالة جدًا. في عكار، ٧.٧٪ تحتاج إلى تحسين، و١٥.٤٪ فعالة إلى حد ما، و٤٦.٢٪ فعالة جدًا، و٣٠.٨٪ تحتاج إلى تحسين، بينما بعلبك الهرمل يظهر ١٨.٢٪ تحتاج إلى تحسين و٨١.٨٪ فعالة جدًا. بالمجمل، تمثل النسب الكلية ١.٢٪ غير فعالة، و٠.٦٪ تحتاج إلى تحسين، و٧.٩٪ فعالة إلى حد ما، و٢٥.٥٪ فعالة جدًا، و٦٤.٨٪ فعالة جدًا. أما في الأونروا، فكل المدارس في الشمال تعتبر فعالة جدًا. بالإجمال، تظهر النسب الكلية في جميع المحافظات أن ٤.٥٪ من مدارس بيروت غير فعالة، و٤.٥٪ تحتاج إلى تحسين، و١٣.٦٪ فعالة إلى حد ما، و٢٢.٧٪ فعالة جدًا، و٥٤.٥٪ فعالة جدًا. في جبل لبنان (ضواحي)، ٢.٩٪ غير فعالة، و٢.٩٪ تحتاج إلى تحسين، و٤.٤٪ فعالة إلى حد ما، و٢٦.٥٪ فعالة جدًا، و٦٣.٢٪ فعالة جدًا. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ١.٦٪ غير فعالة، و١٩.٠٪ تحتاج إلى تحسين، و٣٤.٩٪ فعالة إلى حد ما، و٤٤.٤٪ فعالة جدًا. الشمال يُظهر ٢.١٪ غير فعالة، و٢.١٪ تحتاج إلى تحسين، و١٤.٦٪ فعالة إلى حد ما، و٣٢.٣٪ فعالة جدًا، و٤٩.٠٪ فعالة جدًا. البقاع يظهر ٢.٦٪ تحتاج إلى تحسين، و٣٩.٥٪ فعالة إلى حد ما، و٥٧.٩٪ فعالة جدًا. الجنوب يُظهر ١.٩٪ غير فعالة، و١.٩٪ تحتاج إلى تحسين، و٢٠.٨٪ فعالة إلى حد ما، و٣٠.٢٪ فعالة جدًا، و٤٥.٣٪ فعالة جدًا. النبطية تظهر ٣.٤٪ تحتاج إلى تحسين، و٥١.٧٪ فعالة إلى حد ما، و٤٤.٨٪ فعالة جدًا. عكار تسجل ٢.٤٪ غير فعالة، و٢.٤٪ تحتاج إلى تحسين، و٢١.٤٪ فعالة إلى حد ما، و٣٨.١٪ فعالة جدًا، و٣٥.٧٪ فعالة جدًا. بعلبك الهرمل تظهر ٦.٥٪ تحتاج إلى تحسين، و٦.٥٪ فعالة إلى حد ما، و١٩.٤٪ فعالة جدًا، و٦٧.٧٪ فعالة جدًا. بالمجمل، تظهر النسب الكلية ١.٦٪ غير فعالة، و٢.٥٪ تحتاج إلى تحسين، و١٢.٤٪ فعالة إلى حد ما، و٣٢.٦٪ فعالة جدًا، و٥٠.٩٪ فعالة جدًا.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٣٥)

القطاع الرسمي:

النتائج بحسب القطاعات والمحافظات:

أظهرت محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي نسبة مرتفعة للعبارة "فعال جدًا" (٥٧.٣٪)، ومحافظة الجنوب (٥٦.٥٪). أظهرت نتائج "يحتاج إلى تحسين" أن المعلمين في محافظتي بعلبك الهرمل والبقاع يرون لأن هذه الدعم يحتاج إلى تحسين أكبر، وجاءت النسب ١٩.٥٪ و٢٠.٤٪ على التوالي. وتظهر محافظة الجنوب تفوقًا نسبيًا بنسبة ٥٦.٦٪، تليها النبطية وعكار بنسبة متساوية (٤١.١٪).

قطاع التعليم الخاص المجاني:

النسبة الأعلى لـ "فعال جدًا" ظهرت في:

■ محافظة البقاع بنسبة 82.4%

■ محافظة الشمال بنسبة 72.5%

المحافظات التي لديها نسب مرتفعة لـ"يحتاج إلى تحسين":

■ محافظة الجنوب بنسبة 70.0%

■ محافظة بيروت بنسبة 37.5%

يتصدر التعليم الخاص المجاني الفعالية في محافظتي جبل لبنان ما عدا الضواحي (87.1%) والبقاع (82.4%)، مما يعكس فعالية واضحة لهذا القطاع في المناطق الريفية والضواحي.

قطاع التعليم الخاص غير المجاني:

المحافظات التي سجلت أعلى نسب لـ"فعال جدًا":

■ محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي بنسبة 62.9%

■ محافظة بيروت بنسبة 64.4%

المحافظات التي أظهرت نسبة مرتفعة لـ"يحتاج إلى تحسين":

■ محافظة البقاع بنسبة 37.5%

■ محافظة عكار بنسبة 29.7%

يشهد التعليم الخاص غير المجاني أعلى فعالية في بيروت (64.4%) وجبل لبنان الضواحي (71.6%)، وتسجل في محافظة بعلبك الهرمل نسبة جيدة أيضًا (58.3%)

قطاع الأونروا:

نسبة "فعال جدًا" الأعلى سجلت في:

■ محافظة الجنوب بنسبة 60.0%

■ محافظة الشمال بنسبة 10.0%

النتائج على صعيد المحافظات

- محافظة بيروت: نسبة "فعال جدًا" هي 52.6% في جميع القطاعات.
- القطاع الأكثر فعالية هو "الخاص غير المجاني" بنسبة 64.4%.
- محافظة جبل لبنان ضواحي: أعلى نسبة لـ"فعال جدًا" ظهرت في القطاع الخاص غير المجاني بنسبة 71.6%.
- محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي: نسبة "فعال جدًا" هي الأعلى بين جميع المحافظات في القطاع الخاص المجاني بنسبة 87.1%.
- محافظة الشمال: "فعال جدًا" في جميع القطاعات وصل إلى 72.5% في القطاع الخاص المجاني.
- محافظة البقاع: "فعال جدًا" بلغ 82.4% في القطاع الخاص المجاني، وهي النسبة الأعلى على مستوى لبنان.
- محافظة الجنوب: النسبة الأعلى لـ"فعال جدًا" سجلت في القطاع الرسمي بنسبة 56.6%.
- محافظة النبطية: أعلى نسبة لـ"فعال جدًا" كانت في القطاع الرسمي بنسبة 41.1%.
- محافظة عكار: أعلى نسبة لـ"فعال جدًا" كانت في القطاع الرسمي بنسبة 41.1%.
- محافظة بعلبك الهرمل: قطاع التعليم الخاص غير المجاني أظهر نسبة قوية لـ"فعال جدًا" بنسبة 58.3%

استنتاج عام:

- تظهر النتائج تفاوتًا ملحوظًا في فعالية القطاعات التعليمية بين المحافظات اللبنانية.
- القطاع الأكثر فعالية في دعم الأهداف التعليمية هو "الخاص المجاني"، يليه "الخاص غير المجاني"، ثم "القطاع الرسمي".

- هناك تفاوت ملحوظ بين المحافظات في دعم الإدارة، مما يشير إلى حاجة بعض المحافظات لتحسين الأداء الإداري لتحقيق الأهداف التعليمية بشكل أفضل.

السؤال: كيف يتم التواصل بين الإدارة وجميع الأطراف المعنية؟
البند الأول: المعلمون
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٤٥)
الإجمالي الكلي: ١.٨٪ من المدارس على المستوى العام تتواصل بشكل محدود مع المعلمين. ٤٠.٥٪ من المدارس على المستوى العام تتواصل بشكل جيد مع المعلمين. ٥٧.٧٪ من المدارس على المستوى العام تتواصل بفعالية كبيرة مع المعلمين. مقارنة القطاعات التعليمية القطاع الرسمي: في ٥١٪ من المدارس يتم التواصل مع المعلمين "بفعالية كبيرة"، مع نسب مرتفعة في الجنوب (٨٠٪) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٦٦.٧٪). في المقابل، عكار تسجل أدنى نسبة (٣٠٪)، يليها بعلبك الهرمل (٢٧.٣٪). ٤٦.٩٪ من المدارس تتواصل "بشكل جيد"، مع تميز في النبطية (٥٦.٣٪) وبعلبك الهرمل (٦٣.٦٪). القطاع الخاص المجاني ٦٣.٦٪ من المدارس تعتمد على التواصل "بفعالية كبيرة" مع المعلمين ، مع أداء مثالي في البقاع والجنوب بنسبة ١٠٠٪. الشمال يظهر تراجعاً ملحوظاً بنسبة ٨٣.٣٪. ٣٣.٣٪ من المدارس تتواصل "بشكل جيد"، مع نسب متوازنة في النبطية (٦٦.٧٪) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٧٥٪). القطاع الخاص غير المجاني: ٦٤.٣٪ من المدارس تعتمد تتواصل "بفعالية كبيرة"، مع أداء عال في بعلبك الهرمل (٨٠٪) والبقاع (٧٧.٨٪). بيروت تسجل نسباً أقل ٨٨.٩٪ "بشكل جيد". ٣٤.٧٪ من المدارس تعتمد التواصل "بشكل جيد"، مع نسب بارزة في الجنوب (٧١.٤٪) وجبل لبنان ما عدا الضواحي (٦٠٪). قطاع الأونروا: ١٠٠٪ من المدارس تعتمد التواصل "بفعالية كبيرة" مع المعلمين. مقارنة المحافظات عند النظر إلى المحافظات من زاوية التواصل مع المعلمين، نجد أن بيروت تحقق أداءً عالياً حيث ٦٢.٥٪ من المدارس الرسمية تعتمد التواصل "بفعالية كبيرة"، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر تفوقاً بنسبة ١٠٠٪. جبل لبنان الضواحي يظهر توازناً نسبياً حيث القطاع الرسمي يعتمد بنسبة ٦٣.٦٪ "بفعالية كبيرة"، بينما القطاع الخاص غير المجاني يحقق نسباً مماثلة. الشمال يُظهر تفاوتاً ملحوظاً؛ القطاع الرسمي يعتمد التواصل بفعالية كبيرة مع المعلمين بنسبة ٤٥.٧٪، مقارنة بـ ٨٣.٣٪ في القطاع الخاص المجاني. البقاع يُظهر نتائج إيجابية، حيث أن جميع المدارس في القطاع الخاص المجاني تعتمد التواصل "بفعالية كبيرة" مع المعلمين، بينما القطاع الرسمي يسجل نسبة أقل (٣٨.٥٪). الجنوب يُظهر تفوقاً واضحاً حيث ٨٠٪ من المدارس الرسمية تعتمد التواصل "بفعالية كبيرة" مع المعلمين ، والقطاع الخاص المجاني يحقق أداءً مثالياً بنسبة ١٠٠٪. النبطية تُظهر نسباً متوازنة حيث ٥٧.١٪ من المدارس الرسمية تعتمد التواصل "بفعالية كبيرة"، بينما القطاع الخاص المجاني يحقق نسبة جيدة تبلغ ٦٦.٧٪.

أما عكار وبلدك الهرمل، فتُظهران تراجعاً في البات التواصل الفعالة مع المعلمين في القطاع الرسمي، حيث أن النسب "بفعالية كبيرة" منخفضة (٣٠٪ و ٢٧.٣٪ على التوالي). في المقابل، القطاع الخاص غير المجاني في بلدك الهرمل يحقق أداءً جيداً للتواصل مع المعلمين بنسبة ٨٠٪.

الاستنتاجات الرئيسية

قطاع الأونروا يتصدر جميع القطاعات في التواصل مع المعلمين حيث ١٠٠٪ من المدارس تعتمد "بفعالية كبيرة". القطاع الخاص المجاني يظهر تقوفاً واضحاً في مدارس الجنوب والبقاع في اعتماد آليات التواصل الفعالة مع المعلمين، بينما مدارس الشمال يحتاجون إلى تطوير هذه الكفاءة. بيروت والجنوب والبقاع تُظهر المدارس أداءً قوياً في التواصل مع المعلمين "بفعالية كبيرة". عكار وبلدك الهرمل يحتاج مديري المدارس إلى تحسين آليات التواصل مع المعلمين وتطويرها ليصبح فعالاً، خصوصاً لدى مديري مدارس القطاع الرسمي.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٣٦)

الوضع العام في القطاع:

القطاع الرسمي: يظهر أن التواصل بين الإدارة والمدرسين في القطاع الرسمي يتم بشكل جيد أو بفعالية كبيرة بنسبة (٨٥.٧٪). لكن هناك فجوة صغيرة بنسبة (١٤.٣٪) تشير إلى تواصل محدود أو غير كافٍ. القطاع الخاص المجاني: في التعليم الخاص المجاني، تظهر البيانات أن (٩٦.٨٪) من النظار يرون أن التواصل يتم بشكل جيد أو بفعالية كبيرة. لكن هناك نسبة ضئيلة (٣.٢٪) تشير إلى تواصل محدود أو غير كافٍ. القطاع الخاص غير المجاني: في هذا القطاع، يرى (٩٨.٢٪) من النظار أن التواصل بين الإدارة والمدرسين يتم بشكل جيد أو بفعالية كبيرة. بينما تظهر نسبة صغيرة (١.٨٪) تعتبر أن التواصل محدود أو غير كافٍ. أونروا: تشير البيانات المتعلقة بالتواصل بين الإدارة المدرسية والمعلمين في مدارس الأونروا إلى أن التواصل يتم بفعالية كبيرة بنسبة (١٠٠٪).

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي: في بيروت والبقاع، توجد تحديات في التواصل مع المعلمين حيث تصل النسبة التي تشير إلى التواصل المحدود إلى (٢٧.٣٪) في بيروت و (٢٧.٨٪) في البقاع. أما في المناطق الأخرى مثل جبل لبنان، الشمال، والجنوب، يتم التواصل بشكل جيد أو بفعالية كبيرة مع النسب المهيمنة. القطاع الخاص المجاني: في جميع المحافظات، باستثناء النبطية، يكون التواصل مع المعلمين فعالاً بشكل عام، حيث ١٠٠٪ من النظار يرون التواصل بشكل جيد وفعال جداً. القطاع الخاص غير المجاني: النسب في هذا القطاع مشابهة للقطاع الخاص المجاني، مع تميز واضح في بلدك الهرمل حيث (٩٠.٩٪) من النظار يرون أن التواصل يتم بفعالية كبيرة. الأونروا: يتميز قطاع مدارس الأونروا بمستوى تواصل عالٍ جداً بين الإدارة المدرسية والمعلمين في كل من جبل لبنان (الضواحي) والجنوب، حيث يتفق جميع النظار على أن التواصل يتم بفعالية كبيرة. يعكس هذا الوضع نجاح الأونروا في ترسيخ ثقافة تواصل إيجابية بين الأطراف المعنية بالعملية التعليمية استنتاج مقارنة بين القطاعات والمحافظات: القطاع الرسمي يظهر تفاوتاً ملحوظاً في التواصل بين المحافظات، مع مناطق مثل البقاع وبيروت التي تواجه بعض التحديات في تحسين التواصل. بالمقابل، يظهر القطاع الخاص المجاني وغير المجاني تواصلاً فعالاً في الغالبية العظمى من المحافظات، باستثناء بعض الحالات في النبطية (في التعليم الخاص المجاني) وجبل لبنان (الضواحي) - في التعليم الخاص غير المجاني).

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٣٦)

في قطاع التعليم، يرى المعلمون أن ٣٣.٣٪ من مدارس بيروت لا يوجد بها أي نوع من التواصل، بينما ٢٢.٢٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ١١.١٪ تعتبر التواصل محدوداً، و ٣٣.٣٪ تعتبره جيداً.

في جبل لبنان (ضواحي)، ١١.٨٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ١٧.٦٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٤١.٢٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٢٩.٤٪ تعتبره فعالاً جداً.

أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٢.٦٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ١٠.٣٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٥٦.٤٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٣٠.٨٪ تعتبره فعالاً جداً.

في الشمال، ٣.٤٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ١٠.٢٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٥٧.٦٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٢٨.٨٪ تعتبره فعالاً جداً. في البقاع، ٢٠.٠٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٥٠.٠٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٣٠.٠٪ تعتبره فعالاً جداً.

الجنوب يسجل ٧.١٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ٩.٥٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٤٧.٦٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٣٥.٧٪ تعتبره فعالاً جداً.

النبطية تظهر ١٨.٨٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٥٠.٠٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٣١.٣٪ تعتبره فعالاً جداً.

في عكار، ٣.٨٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ٢٦.٩٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٣٠.٨٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٣٨.٥٪ تعتبره فعالاً جداً.

بعلبك الهرمل تُظهر ٥.٦٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ٥.٦٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٥.٦٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٥٠.٠٪ تعتبره فعالاً جداً.

بالمجمل، تمثل النسب الكلية ٠.٤٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ٥.٣٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ١٣.٨٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٤٨.٤٪ تعتبره فعالاً جداً، و ٣٢.١٪ تعتبره فعالاً جداً.

في القطاع الخاص المجاني، تظهر بيروت ١٠٠٪ تعتبر التواصل جيداً، بينما في جبل لبنان (ضواحي) ١٠٠٪ تعتبر التواصل جيداً. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٢٠.٠٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٨٠.٠٪ تعتبر التواصل جيداً.

في الشمال، ٢٥.٠٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٧٥.٠٪ تعتبر التواصل جيداً. البقاع يظهر ١٠٠٪ يعتبر التواصل جيداً، والجنوب ٤٠.٠٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٦٠.٠٪ تعتبر التواصل جيداً.

في النبطية، ٥٠.٠٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٥٠.٠٪ تعتبر التواصل جيداً. في عكار، ٦٦.٧٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٣٣.٣٪ تعتبر التواصل جيداً. بعلبك الهرمل تظهر ٥٠.٠٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٥٠.٠٪ تعتبر التواصل جيداً.

بالمجمل، تمثل النسب الكلية ٢٧.٦٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٧٢.٤٪ تعتبر التواصل جيداً.

في القطاع الخاص غير المجاني، بيروت تسجل ٨.٣٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ٣٣.٣٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٥٨.٣٪ تعتبره فعالاً جداً. جبل لبنان (ضواحي) تظهر ٢.٢٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ٣٢.٦٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٦٥.٢٪ تعتبره فعالاً جداً.

في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ٤٢.١٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٥٧.٩٪ تعتبر التواصل جيداً. في الشمال، ٣.٢٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ٣٥.٥٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٦١.٣٪ تعتبر التواصل جيداً.

البقاع يظهر ٣١.٣٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٦٨.٨٪ تعتبر التواصل جيداً. الجنوب يسجل ١٦.٧٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ١٦.٧٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٦٦.٧٪ تعتبر التواصل جيداً.

النبطية تظهر ٩.١٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٧٢.٧٪ تعتبر التواصل جيداً، و ١٨.٢٪ تعتبره فعالاً جداً. في عكار، ٧.٧٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ١٥.٤٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٤٦.٢٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٣٠.٨٪ تعتبره فعالاً جداً.

بعلبك الهرمل تُظهر ٣٦.٤٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٦٣.٦٪ تعتبر التواصل جيداً.

بالمجمل، تمثل النسب الكلية ٠.٦٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ٢.٤٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ١.٨٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٣٧.٦٪ تعتبره فعالاً جداً، و ٥٧.٦٪ تعتبره فعالاً جداً.

في الأونروا، كل المدارس في الشمال تعتبر التواصل جيداً.

بالمجمل، تظهر النسب الكلية في جميع المحافظات أن ٤.٥٪ من مدارس بيروت لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ١٣.٦٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٩.١٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٢٢.٧٪ تعتبره فعالاً جداً، و ٥٠.٠٪ تعتبره فعالاً جداً.

جبل لبنان (ضواحي) يظهر ٤.٤٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٣٢.٤٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٥٨.٨٪ تعتبره فعالاً جداً.

أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، ١.٦٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ٦.٣٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٤٩.٢٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٤٢.٩٪ تعتبره فعالاً جداً.

الشمال يُظهر ٣.١٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٦.٣٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٤٧.٩٪ تعتبره فعالاً جداً، و ٤٢.٧٪ تعتبره فعالاً جداً.

البقاع يظهر ١٠.٥٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٣٩.٥٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٥٠.٠٪ تعتبره فعالاً جداً.

الجنوب يسجل ٧.٥٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٧.٥٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٤٣.٤٪ تعتبره فعالاً جداً، و ٤١.٥٪ تعتبره فعالاً جداً.

النبطية تظهر ١٣.٨٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٥٨.٦٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٢٧.٦٪ تعتبره فعالاً جداً.

عكار تسجل ٤.٨٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٢١.٤٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٣٨.١٪ تعتبره فعالاً جداً، و ٣٥.٧٪ تعتبره فعالاً جداً.

بعلبك الهرمل تظهر ٣.٢٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٣.٢٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٤٥.٢٪ تعتبره فعالاً جداً، و ٤٥.٢٪ تعتبره فعالاً جداً.

بالمجمل، تظهر النسب الكلية ٠.٥٪ لا يوجد بها أي نوع من التواصل، و ٣.٨٪ تعتبر العلاقات غير كافية، و ٨.٤٪ تعتبر التواصل جيداً، و ٤٢.٨٪ تعتبره فعالاً جداً، و ٤٤.٦٪ تعتبره فعالاً جداً.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٣٦)

القطاع الرسمي

النتائج العامة في القطاع تشير إلى أن النسبة الأكبر من المعلمين (٤٧.٤٪ ضمن القطاع) يرون أن التواصل يتم بشكل جيد. نسبة كبيرة أخرى (٣٩.٤٪) يعتقدون أن التواصل يتم بفعالية كبيرة، مما يعكس مستوى جيداً من الرضا. أما النسب الأقل فتشير إلى وجود تحديات في التواصل، حيث يرى ١١.٠٪ من المعلمين أن التواصل محدود، بينما يعتقد ١.٣٪ أن العلاقات ليست كافية، وترى نسبة ٠.٩٪ منهم أنه لا يوجد تواصل على الإطلاق. يظهر أن الأغلبية الساحقة لديهم تواصل جيد أو فعال مع الإدارة، حيث تبلغ النسبة الإجمالية ٨٦.٨٪ من القطاع.

النتائج على صعيد المحافظات توضح أن التواصل غير الكافي أو المحدود يتمثل في: محافظة بيروت حيث اعتبر ٢.١٪ من المعلمين أن العلاقات غير كافية، و ١١.٣٪ رأوا أن التواصل يتم بشكل محدود. في محافظة جبل لبنان (الضواحي)، أفاد ٠.٩٪ بعدم كفاية العلاقات، واعتبر ٨.٣٪ التواصل محدوداً. في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، أشار ٨.٠٪ إلى أن التواصل محدود. في محافظة الشمال، اعتبر ١.٥٪ العلاقات غير كافية، و ١٠.٠٪ رأوا التواصل محدوداً. في محافظة البقاع، أفاد ١.٦٪ بعدم كفاية العلاقات، واعتبر ١١.٢٪ التواصل محدوداً. في محافظة الجنوب، أشار ٠.٦٪ فقط إلى عدم كفاية العلاقات، واعتبر ٤.١٪ التواصل محدوداً. في محافظة النبطية، أفاد ١.٨٪ بعدم وجود تواصل، واعتبر ١٠.٢٪ التواصل محدوداً. في محافظة عكار، أشار ١.٢٪ إلى عدم كفاية التواصل، واعتبر ٨.٤٪ أنه محدود. في محافظة بعلبك الهرمل، أفاد ٠.٨٪ بعدم وجود تواصل، واعتبر ١٤.٤٪ التواصل محدوداً.

أما بالنسبة للتواصل الجيد أو الفعال، فقد اعتبر ٣٩.٢٪ من المعلمين في محافظة بيروت أن التواصل جيد و ٤٧.٤٪ أنه فعال. في محافظة جبل لبنان (الضواحي)، رأى ٤٠.٤٪ أن التواصل جيد و ٥٠.٠٪ أنه فعال. في محافظة جبل لبنان (ما عدا

(الضواحي)، اعتبر ٣٥.٤٪ التواصل جيداً و ٥٦.٦٪ فعالاً. في محافظة الشمال، رأى ٤٥.٩٪ أن التواصل جيداً و ٤٢.٠٪ فعالاً. في محافظة البقاع، اعتبر ٣٧.٢٪ التواصل جيداً و ٥٠.٠٪ فعالاً. في محافظة الجنوب، رأى ٤٦.٢٪ أن التواصل جيداً و ٤٩.١٪ فعالاً. في محافظة النبطية، اعتبر ٤٦.١٪ التواصل جيداً و ٤١.٩٪ فعالاً. في محافظة عكار، رأى ٤٥.٨٪ أن التواصل جيداً و ٤٣.٨٪ فعالاً. في محافظة بعلبك الهرمل، اعتبر ٣٩.٠٪ التواصل جيداً و ٤٤.١٪ فعالاً.

التحليل بحسب المحافظات:

هناك تباين طفيف في تقييم التواصل بين المعلمين في مختلف المحافظات. في حين أن بعض المحافظات مثل جبل لبنان والشمال تشهد نسباً عالية من المعلمين الذين يرون التواصل جيداً وفعالاً، فإن مناطق مثل بعلبك الهرمل والنبطية تظهر بعض القلق حول محدودية التواصل.

يعكس هذا أيضاً أن التحديات المتعلقة بالتواصل قد تكون أكثر وضوحاً في بعض المحافظات الريفية أو البعيدة عن العاصمة، حيث تكون الموارد والإمكانيات أكثر محدودة.

التواصل بشكل جيد أو فعال: بشكل عام، معظم المعلمين في معظم المحافظات يعتبرون أن التواصل يتم بشكل جيد أو فعال. المحافظات التي شهدت أكبر نسب من الإجابات الإيجابية (أي التواصل الفعال) كانت جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والجنوب، حيث سجلت هذه المحافظات أعلى نسب من المعلمين الذين رأوا أن التواصل يتم بشكل فعال.

التواصل المحدود أو غير الكافي: رغم أن معظم المحافظات تشير إلى توافر تواصل جيد أو فعال، هناك نسبة معينة من المعلمين في كل محافظة يرون أن التواصل محدود أو غير كافٍ، وهذه النسب تختلف بين المحافظات. يُلاحظ أن محافظة بيروت سجلت أقل نسبة من المعلمين الذين اعتبروا التواصل محدوداً (١١.٣٪) مقارنة بالمحافظات الأخرى مثل بعلبك الهرمل (١٤.٤٪).

استنتاج

النتائج تعكس صورة إيجابية عموماً لتواصل المعلمين مع الإدارة في القطاع الرسمي، لكن لا يزال هناك مجال لتحسين التواصل في المدارس التي تواجه تحديات لضمان شمولية الفعالية.

أكثر من ثلاثة أرباع العينة تقريباً (٨٦.٨٪) لديهم تواصل إيجابي بدرجات متفاوتة (جيد أو فعال جداً)، مما يعكس نجاحاً نسبياً في سياسات التواصل. وتعتبر النسب الصغيرة عن مشكلات محتملة في بعض المدارس أو مع بعض الإداريين. القطاع الخاص المجاني بحسب المحافظات.

في محافظة بيروت، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٣٧.٥٪، بينما يتم بشكل جيد بنسبة ٥٠.٠٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ١٢.٥٪. معظم التواصل في محافظة بيروت يتم بشكل جيد، لكن نسبة "فعالية كبيرة" لا تزال أقل نسبياً.

في محافظة جبل لبنان (ضواحي)، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٤٥.٩٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٥.١٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ١٨.٩٪. يتم التواصل بشكل فعال في حوالي نصف الحالات، مع وجود نسبة جيدة للتواصل الجيد.

أما في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فيتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٧٧.٤٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٢٢.٦٪. تُظهر المحافظة نسبة عالية جداً من التواصل الفعال، مما يعكس كفاءة أكبر.

في محافظة الشمال، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٥٢.٥٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٤٥.٠٪، ولا توجد بناء علاقات كافية بنسبة ٢.٥٪. يتم التواصل بشكل كبير وفعال، مع نسبة صغيرة جداً من عدم كفاية العلاقات.

في محافظة البقاع، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٨٨.٢٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٨.٨٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٢.٩٪. تُظهر النسبة الأكبر (٨٨.٢٪) مستوى عالياً جداً من التواصل الفعال.

في محافظة الجنوب، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٢٠.٠٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٧٠.٠٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ١٠.٠٪. يتم التواصل بشكل جيد في الأغلبية، مع نسبة أقل للتواصل الفعال.

في محافظة النبطية، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٤٧.٨٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٩.١٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ١٣.٠٪. تشير النسب إلى توزيع جيد للتواصل بين الفئات المختلفة.

أما في محافظة عكار، فيتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٥٢.٤٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٤٧.٦٪. تُظهر محافظة عكار توازنًا شبه متساوي بين الفئتين.

وفي محافظة بعلبك الهرمل، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٤٠.٠٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٤٠.٠٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٢٠.٠٪. هناك توازن بين التواصل الجيد والفعال، مع وجود نسبة صغيرة للتواصل المحدود.

النتائج الإجمالية في القطاع تُظهر أن فعالية كبيرة تصل إلى ٥٧.٩٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٤.٩٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٦.٧٪، ولا توجد بناء علاقات كافية بنسبة ٠.٥٪. تُظهر النسبة الإجمالية أن أكثر من نصف التواصل يتم بفعالية كبيرة، بينما الفئة الأقل هي انعدام التواصل.

المقارنة بين نتائج المحافظات:

المحافظة الأفضل من حيث الفعالية: محافظة البقاع تتصدر القائمة بنسبة ٨٨.٢٪ للتواصل الفعال، يليها محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي) بنسبة ٧٧.٤٪.

المحافظة الأكثر توازنًا: محافظتا بيروت وعكار تُظهران توزيعًا متوازنًا بين الفئات المختلفة.

المحافظة الأقل فعالية: محافظة الجنوب لديها أدنى نسبة تواصل بفعالية كبيرة (٢٠.٠٪)، مع اعتماد أكبر على التواصل الجيد (٧٠.٠٪).

القطاع الخاص غير المجاني يعرض النتائج حسب المحافظات. في محافظة بيروت، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٥٤.٢٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٥.٦٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٨.٥٪، ولا يتم بناء علاقات كافية بنسبة ١.٧٪. تظهر محافظة بيروت نسبا عالية للتواصل الفعال، حيث أكثر من نصف التواصل يتم بفعالية كبيرة.

في محافظة جبل لبنان (ضواحي)، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٥٥.٠٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٨.٧٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٥.٤٪، ولا يتم بناء علاقات كافية بنسبة ٠.٩٪. الأداء مشابه جدًا لنتائج محافظة بيروت مع نسبة طفيفة أعلى في فعالية التواصل.

أما في محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فيتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٥٤.٨٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٥.٥٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٩.٧٪. النتائج قريبة جدًا من نتائج جبل لبنان (الضواحي) وبيروت، مع نسبة محدودة من التواصل المحدود.

في محافظة الشمال، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٤٩.٠٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٤٢.٠٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٧.٠٪، ولا يتم بناء علاقات كافية بنسبة ٢.٠٪. تظهر محافظة الشمال نسبة أقل في فعالية التواصل مقارنة بالمحافظات الأخرى.

في محافظة البقاع، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٥٣.٦٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٥.٧٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ١٠.٧٪. الأداء الإجمالي في المحافظة إيجابي مع نسبة ملحوظة للتواصل المحدود.

في محافظة الجنوب، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٥٣.١٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٧.٥٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٩.٤٪. النتائج متقاربة جدًا مع محافظتي البقاع والشمال.

في محافظة النبطية، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٥٦.٣٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٤.٤٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٦.٣٪، ولا يوجد تواصل بنسبة ٣.١٪. تظهر محافظة النبطية أداءً إيجابيًا بشكل عام، مع نسبة ضئيلة لعدم التواصل.

أما في محافظة عكار، فيتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٥٣.١٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٢.٨٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ١٢.٥٪، ولا يتم بناء علاقات كافية بنسبة ١.٦٪. نسب التواصل الفعال في عكار متقاربة مع الجنوب والبقاع.

في محافظة بعلبك الهرمل، يتم التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٦٣.٩٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٣.٣٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٢.٨٪. محافظة بعلبك الهرمل تُظهر أعلى نسبة تواصل فعال مقارنة بجميع المحافظات.

النتائج الإجمالية على صعيد القطاع تُظهر أن فعالية كبيرة تصل إلى ٥٤.١٪، ويتم بشكل جيد بنسبة ٣٧.٣٪، ويتم بشكل محدود بنسبة ٧.٥٪، ولا يتم بناء علاقات كافية بنسبة ٠.٩٪، ولا يوجد تواصل بنسبة ٠.٢٪. تعكس النتائج الإجمالية نتائج إيجابية عمومًا مع نسبة صغيرة جدًا لعدم وجود التواصل.

الآنزوا:

نسب التواصل بفعالية كبيرة تصل إلى ٨٠.٠٪ في الجنوب.

تحليل النتائج حسب المحافظات

محافظة جبل لبنان (ضواحي)

فعالية كبيرة: ٤٠.٠٪

يتم بشكل جيد: ٦٠.٠٪

يتم بشكل محدود: ٠.٠٪

لا يتم بناء علاقات كافية أو لا يوجد تواصل: ٠.٠٪.

التواصل في هذه المحافظة يتم بشكل إيجابي تمامًا، حيث يتم بشكل جيد أو بفعالية كبيرة دون أي نقص أو محدودية.

محافظة الشمال

فعالية كبيرة: ١٠.٠٪

جميع المعلمين في الشمال يعتبرون أن التواصل يتم بفعالية كبيرة، مما يجعل هذه المحافظة الأعلى أداءً.

محافظة الجنوب

فعالية كبيرة: ٨٠.٠٪

يتم بشكل جيد: ٢٠.٠٪

محافظة الجنوب تُظهر أداءً قويًا مع غالبية التواصل يتم بفعالية كبيرة.

النتائج الإجمالية

فعالية كبيرة: ٦٦.٧٪

يتم بشكل جيد: ٣٣.٣٪

لا توجد أي فئات تواصل ضعيفة أو محدودة.

على المستوى الإجمالي، مدارس الأونروا تُظهر نتائج إيجابية جدًا في التواصل مع جميع الأطراف المعنية.

مقارنة نتائج المحافظات

الأداء الأعلى: محافظة الشمال تُظهر الأداء الأعلى حيث يعتبر ١٠٠٪ من المعلمين أن التواصل يتم بفعالية كبيرة.

الأداء الأقل (نسبيًا): محافظة الجنوب لديها نسبة أقل بقليل للتواصل الفعال (٨٠٪)، مع وجود ٢٠٪ من المعلمين يرون أن

التواصل يتم بشكل جيد فقط.

تظهر محافظة جبل لبنان (ضواحي) أداءً متوازنًا دون أي تواصل محدود أو ضعيف، مع نسب جيدة بين "يتم بشكل جيد"

و"بفعالية كبيرة"

السؤال: كيف يتم التواصل بين الإدارة وجميع الأطراف المعنية؟

البند الثاني: المتعلمون

الجواب الأول: المدير (سؤال رقم ٤٥)

إجمالي القطاع الرسمي:

٦.١٪ من المدارس الرسمية تتواصل بشكل محدود مع المتعلمين.

٥٩.٢٪ من المدارس الرسمية تتواصل بشكل جيد مع المتعلمين.

٣٤.٧٪ من المدارس الرسمية تتواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين

إجمالي القطاع الخاص المجاني:

٦.٧٪ من المدارس الخاصة المجانية تتواصل بشكل محدود مع المتعلمين.

٤٦.٧٪ من المدارس الخاصة المجانية تتواصل بشكل جيد مع المتعلمين.

٤٦.٧٪ من المدارس الخاصة المجانية تتواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين

إجمالي القطاع الخاص غير المجاني:

٥.١٪ من المدارس الخاصة غير المجانية تتواصل بشكل محدود مع المتعلمين.

٣٥.٧٪ من المدارس الخاصة غير المجانية تتواصل بشكل جيد مع المتعلمين.

٥٩.٢٪ من المدارس الخاصة غير المجانية تتواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين.

الإجمالي الكلي الأونروا:

٥.٧٪ من المدارس على المستوى العام تتواصل بشكل محدود مع المتعلمين.

٤٩.١٪ من المدارس على المستوى العام تتواصل بشكل جيد مع المتعلمين.

٤٥.٢٪ من المدارس على المستوى العام تتواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين.

مقارنة القطاعات التعليمية

القطاع الرسمي:

٣٤.٧٪ من المدارس تعتمد على التواصل "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين لضمان تكامل الجهود، أعلى نسب سجلت في جبل لبنان ما عدا الضواحي (٥٥.٦٪) والجنوب (٥٣.٣٪). في المقابل، عكار وبلبك الهرمل تسجلان نسباً منخفضة للتواصل بفعالية كبيرة تصل ١٥٪ و ١٨.٢٪ على التوالي.

٥٩.٢٪ من المدارس تعتمد التواصل "بشكل جيد" مع المتعلمين، مع تميز واضح في بلبك الهرمل (٨١.٨٪) وعكار (٧٥٪). الشمال يظهر أداءً جيداً نسبياً بنسبة ٦٥.٧٪ ويليه الجنوب ٤٦.٧٪.

القطاع الخاص المجاني:

٤٦.٧٪ من المدارس تعتمد على التواصل "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين، مع تميز ملحوظ في بيروت (١٠٠٪) والجنوب (١٠٠٪). في المقابل، بلبك الهرمل تسجل أقل نسبة بـ ٣٣.٣٪.

٤٦.٧٪ من المدارس في هذا القطاع تعتمد على التواصل "بشكل جيد" مع المتعلمين، مع توازن واضح في معظم المناطق مثل جبل لبنان ما عدا الضواحي (٥٠٪) والشمال (٣٣.٣٪).

القطاع الخاص غير المجاني:

٥٩.٢٪ من المدارس تعتمد التواصل "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين، مع أداء متميز في بلبك الهرمل (٨٠٪) والجنوب (٧١.٤٪). بيروت تسجل ٦٦.٧٪، بينما أدنى نسب تظهر في عكار (٦٦.٧٪).

٣٥.٧٪ من المدارس تعتمد التواصل "بشكل جيد" مع المتعلمين مع نسب بارزة في الشمال (٣٠.٨٪) وجبل لبنان الضواحي (٤٢.٤٪).

قطاع الأونروا: ٧٥٪ من مدارسها تعتمد على التواصل "بفعالية كبيرة" مع المتعلمين، مع المتعلمين مع أداء مثالي في جميع المناطق مثل جبل لبنان الضواحي والشمال والجنوب بنسبة ١٠٠٪.

مقارنة بين المحافظات

عند مقارنة المحافظات، نجد أن بيروت تحقق أعلى نسب من التواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين في جميع القطاعات حيث القطاع الرسمي والخاص المجاني يظهران نسبًا عالية بـ ٥٠٪ و ١٠٠٪ بفعالية كبيرة. جبل لبنان الضواحي يُظهر أداءً متوازنًا حيث ٤٤.٩٪ من المدارس تعتمد التواصل بفعالية كبيرة و ٤٢.٩٪ بشكل جيد. أما جبل لبنان ما عدا الضواحي، فالنسب تتوزع بشكل متوازن بين "بشكل جيد" (٤٣.٨٪) و "بفعالية كبيرة" (٥٦.٣٪). الشمال يظهر تفاوتًا واضحًا بين القطاعات حيث يسجل القطاع الرسمي ٢٠٪ فقط من المدارس التي تتواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين، مقارنة بـ ٦٦.٧٪ في القطاع الخاص المجاني. البقاع يظهر تراجعًا نسبيًا حيث ٤٨٪ فقط من المدارس تعتمد التواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين، مع تركيز كبير على "بشكل جيد" بنسبة ٥٢٪. في الجنوب، القطاع الرسمي والخاص المجاني يظهران التزامًا عاليًا بالتواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٦٤٪ و ١٠٠٪ على التوالي. عكار تعاني من نسب منخفضة في القطاع الرسمي حيث ٢٨.٦٪ فقط من المدارس تعتمد التواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين، مقارنة بـ ٦٦.٧٪ في القطاع الخاص غير المجاني. أخيرًا، بعلبك الهرمل تظهر أداءً ضعيفًا في القطاع الرسمي حيث أن ١٨.٢٪ فقط من المدارس فقط تعتمد على التواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين، في حين أن القطاع الخاص غير المجاني يبرز بتصدر بتواصل مديري مدارس بفعالية كبيرة مع المتعلمين بنسبة ٨٠٪.

الاستنتاجات الرئيسية

القطاع الخاص غير المجاني يتصدر القطاعات في تواصل مديري مدارس بفعالية كبيرة مع المتعلمين بنسبة ٥٩.٢٪. قطاع الأونروا يظهر ثباتًا في التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ١٠٠٪ في جميع المناطق. مدارس بيروت وجبل لبنان ما عدا الضواحي والجنوب تتميز كأفضل المحافظات في التواصل بفعالية كبيرة مع المتعلمين. عكار وبعلبك الهرمل تظهران الحاجة إلى تطوير كفاية التواصل لدى مديري المدارس في القطاع الرسمي لضمان تكامل الجهود في المنظومة المدرسية.

الجواب الثاني: الناظر (سؤال رقم ٣٦)

الوضع العام في القطاع:

القطاع الرسمي: يظهر أن التواصل بين الإدارة المدرسية والمتعلمين في القطاع الرسمي يتم بشكل جيد في الغالب، حيث أفاد (٦١.٣٪) من الناظر بأن التواصل يتم بشكل جيد، بينما (٢٣٪) أشاروا إلى أنه بفعالية كبيرة. نسبة (١٣.٨٪) اعتبرت التواصل "محدودًا"، و (١.٨٪) أفادوا أنه "غير كافٍ". هذا يشير إلى أن معظم المدارس في القطاع الرسمي تعمل على بناء علاقات فعالة مع المتعلمين، مع وجود فجوات بسيطة في بعض المناطق تحتاج إلى معالجة.

القطاع الخاص المجاني: في التعليم الخاص المجاني، تُظهر البيانات أن التواصل يتم بشكل إيجابي، حيث (٦١.٣٪) من الناظر يرون أن التواصل يتم بفعالية كبيرة، بينما (٣٢.٣٪) يعتبرونه "جيدًا". هناك نسبة صغيرة جدًا (٦.٥٪) تعتبر التواصل "محدودًا". هذا يعكس تركيز المدارس الخاصة المجانية على تحسين التواصل مع المتعلمين.

القطاع الخاص غير المجاني: في التعليم الخاص غير المجاني، تظهر البيانات أن نسبة كبيرة من الناظر (٥٣٪) يرون أن التواصل يتم بفعالية كبيرة، و (٣٩.٣٪) يرون أنه "جيد". فقط (٦.٨٪) اعتبروا أن التواصل "محدود"، ما يعكس بيئة تواصل إيجابية جدًا مع المتعلمين.

الأونروا: البيانات الخاصة بالأونروا تُظهر أيضًا نسبة عالية من التواصل الفعال (١٠٠٪)، حيث يتم التواصل بفعالية كبيرة في نسبة عالية من الحالات، ما يعكس سياسة تعليمية داعمة وسعي لتحسين العلاقات مع المتعلمين.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي:

بيروت تظهر تحديات ملحوظة، حيث يرى (٢٧.٣٪) من الناظر أن التواصل "محدود"، بينما (١٨.٢٪) يعتبرونه بفعالية كبيرة.

الشمال والجنوب يُظهران نسب كبيرة (٦٨.٤٪ و ٦٨.٨٪ على التوالي) تُظهر تواصلًا "جيدًا"، مع بعض التحديات البسيطة في مناطق محددة.

جبل لبنان (ما عدا الضواحي) يُظهر نتائج إيجابية جدًا مع (٦٥.٢٪) يرون التواصل "جيدًا"، و(٣٠.٤٪) يرونه "بفعالية كبيرة".

البقاع يظهر تواصلًا جيدًا مع نسبة (٣٨.٩٪) تشير إلى تواصل "بفعالية كبيرة"، ما يعكس جهودًا لتحسين العلاقات في هذه المنطقة.

القطاع الخاص المجاني:

بيروت تُظهر تحديات في التواصل، حيث يرى (١٠٠٪) من النظار أن التواصل "محدود".

البقاع وعكار والشمال يُظهرون تواصلًا فعالًا مع (١٠٠٪) من النظار في البقاع وعكار و(٨٠٪) في الشمال يرون التواصل "بفعالية كبيرة".

الجنوب يُظهر نسبة عالية من التواصل الجيد مع (١٠٠٪) من النظار يرون أن التواصل يتم "بشكل جيد".

القطاع الخاص غير المجاني:

الجنوب يُظهر أعلى مستوى من الفعالية في التواصل مع (٧١.٤٪) من النظار يرون أن التواصل "بفعالية كبيرة".

بيروت وجبل لبنان يظهران نتائج متوازنة بين التواصل "بفعالية كبيرة" و"جيد"، مع وجود بعض الفرص للتحسين.

استنتاج مقارن بين القطاعات والمحافظات:

يظهر تحليل البيانات أن القطاع الرسمي يعاني من بعض التحديات في بعض المحافظات مثل بيروت والبقاع، حيث توجد نسب عالية من النظار الذين يرون التواصل "محدودًا" أو "غير كافٍ". بالمقابل، القطاع الخاص المجاني والقطاع الخاص غير المجاني يحققان مستويات عالية من التواصل الفعال مع المتعلمين، خاصة في المناطق مثل الشمال والجنوب. الجنوب والبقاع يُظهران أفضل أداء في جميع القطاعات.

الوضع العام في القطاع:

القطاع الرسمي: يظهر أن التواصل بين الإدارة المدرسية والمتعلمين في القطاع الرسمي يتم بشكل جيد في الغالب، حيث أفاد (٦١.٣٪) من النظار بأن التواصل يتم "بشكل جيد"، بينما (٢٣٪) أشاروا إلى أنه "بفعالية كبيرة". نسبة (١٣.٨٪) اعتبرت التواصل "محدودًا"، و(١.٨٪) أفادوا أنه "غير كافٍ". هذا يشير إلى أن معظم المدارس في القطاع الرسمي تعمل على بناء علاقات فعالة مع المتعلمين، مع وجود فجوات بسيطة في بعض المناطق تحتاج إلى معالجة.

القطاع الخاص المجاني: في التعليم الخاص المجاني، تُظهر البيانات أن التواصل يتم بشكل إيجابي، حيث (٦١.٣٪) من النظار يرون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة"، بينما (٣٢.٣٪) يعتبرونه "جيدًا". هناك نسبة صغيرة جدًا (٦.٥٪) تعتبر التواصل "محدودًا". هذا يعكس تركيز المدارس الخاصة المجانية على تحسين التواصل مع المتعلمين.

القطاع الخاص غير المجاني: في التعليم الخاص غير المجاني، تظهر البيانات أن نسبة كبيرة من النظار (٥٣٪) يرون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة"، و(٣٩.٣٪) يرون أنه "جيد". فقط (٦.٨٪) اعتبروا أن التواصل "محدود"، ما يعكس بيئة تواصل إيجابية جدًا مع المتعلمين.

الأونروا: البيانات الخاصة بالأونروا تُظهر أيضًا نسبة عالية من التواصل الفعال (١٠٠٪)، حيث يتم التواصل "بفعالية كبيرة" في نسبة عالية من الحالات، ما يعكس سياسة تعليمية داعمة وسعي لتحسين العلاقات مع المتعلمين.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي:

بيروت تظهر تحديات ملحوظة، حيث يرى (٢٧.٣٪) من النظار أن التواصل "محدود"، بينما (١٨.٢٪) يعتبرونه "بفعالية كبيرة".

الشمال والجنوب يُظهران نسب كبيرة (٦٨.٤٪ و ٦٨.٨٪ على التوالي) تُظهر تواصلًا "جيدًا"، مع بعض التحديات البسيطة في مناطق محددة.

جبل لبنان (ما عدا الضواحي) يُظهر نتائج إيجابية جدًا مع (٦٥.٢٪) يرون التواصل "جيدًا"، و (٣٠.٤٪) يرونه "بفعالية كبيرة".

البقاع يظهر تواصلًا جيدًا مع نسبة (٣٨.٩٪) تشير إلى تواصل "بفعالية كبيرة"، ما يعكس جهودًا لتحسين العلاقات في هذه المنطقة.

القطاع الخاص المجاني:

بيروت تُظهر تحديات في التواصل، حيث يرى (١٠٠٪) من النظار أن التواصل "محدود".

البقاع وعكار والشمال يُظهرون تواصلًا فعالًا مع (١٠٠٪) من النظار في البقاع وعكار و (٨٠٪) في الشمال يرون التواصل "بفعالية كبيرة".

الجنوب يُظهر نسبة عالية من التواصل الجيد مع (١٠٠٪) من النظار يرون أن التواصل يتم "بشكل جيد".

القطاع الخاص غير المجاني:

الجنوب يُظهر أعلى مستوى من الفعالية في التواصل مع (٧١.٤٪) من النظار يرون أن التواصل "بفعالية كبيرة".

بيروت وجبل لبنان يظهران نتائج متوازنة بين التواصل "بفعالية كبيرة" و "جيد"، مع وجود بعض الفرص للتحسين.

استنتاج مقارن بين القطاعات والمحافظات:

يظهر تحليل البيانات أن القطاع الرسمي يعاني من بعض التحديات في بعض المحافظات مثل بيروت والبقاع، حيث توجد نسب عالية من النظار الذين يرون التواصل "محدودًا" أو "غير كافٍ". بالمقابل، القطاع الخاص المجاني والقطاع الخاص غير المجاني يحققان مستويات عالية من التواصل الفعال مع المتعلمين، خاصة في المناطق مثل الشمال والجنوب. الجنوب والبقاع يُظهران أفضل أداء في جميع القطاعات.

الوضع العام في القطاع:

القطاع الرسمي: يظهر أن التواصل بين الإدارة المدرسية والمتعلمين في القطاع الرسمي يتم بشكل جيد في الغالب، حيث أفاد (٦١.٣٪) من النظار بأن التواصل يتم "بشكل جيد"، بينما (٢٣٪) أشاروا إلى أنه "بفعالية كبيرة". نسبة (١٣.٨٪) اعتبرت التواصل "محدودًا"، و (١.٨٪) أفادوا أنه "غير كافٍ". هذا يشير إلى أن معظم المدارس في القطاع الرسمي تعمل على بناء علاقات فعالة مع المتعلمين، مع وجود فجوات بسيطة في بعض المناطق تحتاج إلى معالجة.

القطاع الخاص المجاني: في التعليم الخاص المجاني، تُظهر البيانات أن التواصل يتم بشكل إيجابي، حيث (٦١.٣٪) من النظار يرون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة"، بينما (٣٢.٣٪) يعتبرونه "جيدًا". هناك نسبة صغيرة جدًا (٦.٥٪) تعتبر التواصل "محدودًا". هذا يعكس تركيز المدارس الخاصة المجانية على تحسين التواصل مع المتعلمين.

القطاع الخاص غير المجاني: في التعليم الخاص غير المجاني، تظهر البيانات أن نسبة كبيرة من النظار (٥٣٪) يرون أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة"، و (٣٩.٣٪) يرون أنه "جيد". فقط (٦.٨٪) اعتبروا أن التواصل "محدود"، ما يعكس بيئة تواصل إيجابية جدًا مع المتعلمين.

الأونروا: البيانات الخاصة بالأونروا تُظهر أيضًا نسبة عالية من التواصل الفعال (١٠٠٪)، حيث يتم التواصل "بفعالية كبيرة" في نسبة عالية من الحالات، ما يعكس سياسة تعليمية داعمة وسعي لتحسين العلاقات مع المتعلمين.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي:

بيروت تظهر تحديات ملحوظة، حيث يرى (٢٧.٣٪) من النظار أن التواصل "محدود"، بينما (١٨.٢٪) يعتبرونه "بفعالية كبيرة".

الشمال والجنوب يُظهران نسب كبيرة (٦٨.٤٪ و ٦٨.٨٪ على التوالي) تُظهر تواصلًا "جيدًا"، مع بعض التحديات البسيطة في مناطق محددة.

جبل لبنان (ما عدا الضواحي) يُظهر نتائج إيجابية جدًا مع (٦٥.٢٪) يرون التواصل "جيدًا"، و(٣٠.٤٪) يرونه "بفعالية كبيرة".

البقاع يظهر تواصلًا جيدًا مع نسبة (٣٨.٩٪) تشير إلى تواصل "بفعالية كبيرة"، ما يعكس جهودًا لتحسين العلاقات في هذه المنطقة.

القطاع الخاص المجاني:

بيروت تُظهر تحديات في التواصل، حيث يرى (١٠٠٪) من النظار أن التواصل "محدود".

البقاع وعكار والشمال يُظهرون تواصلًا فعالًا مع (١٠٠٪) من النظار في البقاع وعكار و(٨٠٪) في الشمال يرون التواصل "بفعالية كبيرة".

الجنوب يُظهر نسبة عالية من التواصل الجيد مع (١٠٠٪) من النظار يرون أن التواصل يتم "بشكل جيد".

القطاع الخاص غير المجاني:

الجنوب يُظهر أعلى مستوى من الفعالية في التواصل مع (٧١.٤٪) من النظار يرون أن التواصل "بفعالية كبيرة".

بيروت وجبل لبنان يظهران نتائج متوازنة بين التواصل "بفعالية كبيرة" و"جيد"، مع وجود بعض الفرص للتحسين.

استنتاج مقارنة بين القطاعات والمحافظات:

يظهر تحليل البيانات أن القطاع الرسمي يعاني من بعض التحديات في بعض المحافظات مثل بيروت والبقاع، حيث توجد نسب عالية من النظار الذين يرون التواصل "محدودًا" أو "غير كافٍ". بالمقابل، القطاع الخاص المجاني والقطاع الخاص غير المجاني يحققان مستويات عالية من التواصل الفعال مع المتعلمين، خاصة في المناطق مثل الشمال والجنوب. الجنوب والبقاع يُظهران أفضل أداء في جميع القطاعات

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٣٦)

في محافظة بيروت، يُلاحظ تفاوت كبير في آراء المنسقين حول كيفية تواصل الإدارة المدرسية مع الطلاب لضمان الدعم المجتمعي. في المدارس الرسمية، اعتبر ١١.١٪ أن التواصل غير موجود، بينما ٤٤.٤٪ رأوا أنه محدود، و ٢٢.٢٪ أشاروا إلى أن التواصل يتم بشكل جيد أو بفعالية كبيرة. أما في المدارس الخاصة المجانية، فقد اتفق الجميع على أن التواصل يتم بفعالية كبيرة. وفي المدارس الخاصة غير المجانية، كانت الآراء متوازنة بين أن التواصل محدود أو يتم بشكل جيد وفعال بنسبة ٤١.٧٪ لكل منهما.

في ضواحي جبل لبنان، أشارت النتائج إلى أن ٥.٩٪ من المنسقين في المدارس الرسمية يعتقدون أن العلاقات غير كافية، و ١٧.٦٪ يرون أن التواصل محدود، بينما أكد ٥٢.٩٪ أن التواصل يتم بشكل جيد و ٢٣.٥٪ يرون أنه يتم بفعالية كبيرة. في المدارس الخاصة المجانية، اعتبر ٤٠٪ أن التواصل يتم بشكل جيد، و ٦٠٪ بفعالية كبيرة. أما في المدارس الخاصة غير المجانية، فقد رأى ٢.٢٪ أن العلاقات غير كافية أو التواصل محدود، في حين اعتبر ٣٠.٤٪ أن التواصل يتم بشكل جيد و ٦٥.٢٪ بفعالية كبيرة.

أما في شمال لبنان، فقد أشارت الآراء إلى أن ٣.٤٪ فقط من المنسقين في المدارس الرسمية يرون أن العلاقات غير كافية، و ١٦.٩٪ يرون أن التواصل محدود، بينما قال ٥٩.٣٪ إن التواصل يتم بشكل جيد و ٢٠.٣٪ إنه يتم بفعالية كبيرة. في المدارس الخاصة المجانية، رأى ٥٠٪ من المنسقين أن التواصل يتم بشكل جيد، و ٥٠٪ بفعالية كبيرة. في المدارس الخاصة غير المجانية، اعتبر ٦.٥٪ أن التواصل محدود، بينما رأى ٣٥.٥٪ أن التواصل يتم بشكل جيد و ٥٨.١٪ بفعالية كبيرة. في البقاع، ٥٪ من المنسقين في المدارس الرسمية أشاروا إلى غياب التواصل، و ١٥٪ أكدوا أن العلاقات غير كافية، بينما اعتبر ٥٠٪ أن التواصل يتم بشكل جيد و ٣٠٪ بفعالية كبيرة. أما في المدارس الخاصة المجانية والخاصة غير المجانية، فكانت الآراء موحدة؛ حيث رأى ١٠٠٪ من المنسقين أن التواصل يتم بفعالية كبيرة.

في الجنوب، أفاد ٤.٨٪ من المنسقين في المدارس الرسمية أن العلاقات غير كافية، و ٩.٥٪ أن التواصل محدود، بينما اعتبر ٦١.٩٪ أن التواصل يتم بشكل جيد و ٢٣.٨٪ بفعالية كبيرة. في المدارس الخاصة المجانية، رأى جميع المنسقين أن التواصل يتم بفعالية كبيرة. في المدارس الخاصة غير المجانية، أشار ١٦.٧٪ إلى غياب العلاقات الكافية، بينما رأى ٣٣.٣٪ أن التواصل محدود و ٥٠٪ أنه يتم بفعالية كبيرة.

في النبطية، كانت النتائج في المدارس الرسمية تشير إلى أن ١٨.٨٪ من المنسقين يرون أن التواصل محدود، و ٦٨.٨٪ يعتبرونه جيدًا، و ١٢.٥٪ يعتقدون أنه يتم بفعالية كبيرة. في المدارس الخاصة المجانية، أشار ٥٠٪ من المنسقين إلى أن التواصل محدود و ٥٠٪ إلى أنه يتم بفعالية كبيرة. أما في المدارس الخاصة غير المجانية، فقد كانت الآراء موزعة بين ٩.١٪ للتواصل المحدود و ٧٢.٧٪ للتواصل الجيد و ١٨.٢٪ للتواصل الفعال.

في عكار، أشار ٣.٨٪ من المنسقين في المدارس الرسمية إلى غياب العلاقات الكافية، و ٢٦.٩٪ يرون أن التواصل محدود، بينما ٤٦.٢٪ اعتبروا أنه يتم بشكل جيد و ٢٣.١٪ بفعالية كبيرة. في المدارس الخاصة المجانية، اعتبر ٣٣.٣٪ أن التواصل يتم بشكل جيد و ٦٦.٧٪ بفعالية كبيرة. أما في المدارس الخاصة غير المجانية، أشار ٣٨.٥٪ إلى محدودية التواصل، و ٤٦.٢٪ إلى أنه يتم بشكل جيد، و ١٥.٤٪ إلى فعاليته الكبيرة.

في بعلبك الهرمل، رأى ٥.٦٪ من المنسقين في المدارس الرسمية أن العلاقات غير كافية، بينما أشار ١١.١٪ إلى أن التواصل محدود، و ٥٥.٦٪ اعتبروا أنه يتم بشكل جيد، و ٢٧.٨٪ بفعالية كبيرة. في المدارس الخاصة المجانية، كانت الآراء موزعة بالتساوي بين التواصل الجيد والفعال بنسبة ٥٠٪ لكل منهما. أما في المدارس الخاصة غير المجانية، فقد رأى ٦٣.٦٪ أن التواصل يتم بشكل جيد و ٣٦.٤٪ بفعالية كبيرة.

استنتاجات عامة

في قطاع التعليم الرسمي، تُظهر النتائج تباينًا واضحًا بين المحافظات فيما يتعلق بتواصل الإدارة المدرسية مع المتعلمين لضمان الدعم المجتمعي. في بيروت، يُظهر ٣٣.٣٪ من المستجيبين أن التواصل يتم بفعالية كبيرة، بينما النسب الأعلى للتواصل المحدود تظهر في محافظات مثل عكار وبعلبك الهرمل. في الشمال والبقاع، أظهرت النتائج نسبًا مرتفعة للتواصل الجيد.

في قطاع التعليم الخاص المجاني، تظهر بيروت والبقاع والجنوب توافقًا كبيرًا على فعالية التواصل، حيث أظهرت النتائج في هذه المحافظات نسبة ١٠٠٪ تؤكد أن التواصل يتم بفعالية كبيرة. في ضواحي جبل لبنان، كانت النسب متوزعة بين التواصل الجيد والفعال، مما يشير إلى وجود درجة من التباين.

في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، جاءت بيروت وجبل لبنان (ضواحي وغير الضواحي) في مقدمة المحافظات التي شهدت تواصلًا جيدًا وفعالًا بنسبة تزيد عن ٩٠٪، بينما أظهرت عكار وبعلبك الهرمل نسبًا أقل للتواصل الفعال مع وجود تحديات في تحقيق الدعم المجتمعي.

في مدارس الأونروا، أظهرت النتائج من محافظة الشمال إجماعًا على فعالية التواصل بنسبة ١٠٠٪، مما يعكس مستوى عالٍ من التنسيق بين الإدارة المدرسية والمتعلمين لتحقيق الدعم المجتمعي.

بشكل عام، تُظهر النتائج أن المحافظات التي تحتوي على تجمعات حضرية كبيرة، مثل بيروت وضواحي جبل لبنان، تميل إلى تسجيل نسب أعلى للتواصل الجيد والفعال في جميع القطاعات، بينما المحافظات الريفية مثل عكار وبعلبك الهرمل تواجه تحديات أكبر في تحقيق تواصل فعال، مما قد يتطلب تحسين آليات التواصل والمشاركة المجتمعية.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٣٦)

القطاع الرسمي

النتائج العامة على صعيد القطاع

التواصل الجيد والفعال: ٥٢.٣٪ من المعلمين يرون أن التواصل يتم بشكل جيد بين الإدارة والمتعلمين. و ٣٠.٢٪ يرون أن التواصل يتم بفعالية كبيرة. مجموع النسبتين (٨٢.٥٪) يعكس رضا غالبية المعلمين عن جودة التواصل بين الإدارة والمتعلمين.

التواصل المحدود أو غير الكافي: ١٤.٨٪ من المعلمين يرون أن التواصل محدود بين الإدارة والمعلمين. و ٠.٧٪ منهم يعتقدون أن العلاقات ليست كافية. و ٠.٧٪ أيضاً يقرون بعدم وجود أي نوع من التواصل.

النتائج بحسب المحافظات

محافظة بيروت:

النسبة الأعلى لـ"يتم بشكل جيد" بنسبة ٥٠.٠٪

نسبة "يتم ذلك بفعالية كبيرة" بلغت ٢٦.٧٪، مما يشير إلى تواصل جيد نسبياً.

محافظة جبل لبنان ضواحي: النسبة الأعلى لـ"يتم بشكل جيد" بنسبة ٥٨.٣٪، مع ٢٠.٠٪ لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة".

محافظة الشمال: ٥٤.١٪ لـ"يتم بشكل جيد"، و ٢٤.٨٪ لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة"، مما يعكس مستوى جيد من التواصل.

محافظة البقاع: نسبة عالية لـ"يتم بشكل جيد" عند ٤٩.٠٪، و ٣٠.٦٪ لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة".

محافظة بعلبك الهرمل: نسب معتدلة بين "يتم بشكل جيد" بنسبة ٥٠.٦٪ و "يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة ٢٦.٠٪.

إجمالي القطاع الرسمي: نسبة "يتم بشكل جيد" هي الأعلى بـ ٥٢.٣٪، يليها "يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة ٣٠.٢٪.

القطاع الخاص بحسب المحافظات

التواصل الفعال: في معظم المحافظات، كان هناك توجه إيجابي نحو فعالية التواصل، حيث تراوحت نسبة المعلمين الذين رأوا أن التواصل يتم بفعالية كبيرة بين ٣٢.٧٪ (في عكار) و ٤٥.٤٪ (في بيروت). وسجلت أعلى نسبة للتواصل الفعال في بيروت (٤٥.٤٪)، تليها في جبل لبنان (ضواحي) بنسبة ٤٢.٣٪.

التواصل المحدود: هناك أيضاً نسبة ملحوظة من المعلمين الذين اعتبروا أن التواصل مع المتعلمين يتم بشكل جيد، مع أعلى النسب في الشمال (٥٤.١٪) وجبل لبنان (ما عدا الضواحي) (٤٧.٤٪). مع ذلك، كانت هناك نسبة من المعلمين الذين اعتبروا أن التواصل مع المتعلمين يتم بشكل محدود، وتراوحت هذه النسبة بين ٨.٤٪ (في النبطية) و ١٦.٧٪ (في الشمال). التواصل غير الكافي أو انعدامه: تم تسجيل نسبة قليلة جداً من المعلمين الذين أفادوا بعدم وجود أي نوع من التواصل، حيث كانت هذه النسبة في أدنى مستوياتها في معظم المحافظات. في المقابل، نسبة المعلمين الذين اعتبروا أن العلاقات غير كافية كانت أيضاً ضئيلة، حيث تراوحت بين ٠.٣٪ (في جبل لبنان - ضواحي) و ٥.١٪ (في بعلبك الهرمل).

تحليل نتائج القطاع الخاص وفق المحافظات:

أغلب المحافظات تظهر نسبة كبيرة من المعلمين الذين يرون أن التواصل يتم بشكل جيد إلى فعال، ما يدل على وجود نوع من التعاون والتفاعل بين المدرسة والمتعلمين، بالرغم من بعض التحديات أو النقاط التي تحتاج إلى تحسين. يتم ملاحظة أن محافظة الشمال قد تكون الأكثر ارتياحاً في تقييم التواصل، بينما في بعض المحافظات الأخرى مثل بعلبك الهرمل والنبطية، كانت هناك نسبة أكبر من المعلمين الذين اعتبروا أن التواصل محدود أو غير كافٍ. استنتاج:

تشير النتائج إلى نجاح كبير في تحقيق التواصل الإيجابي مع المتعلمين، إلا أن نسبة ١٧.٥٪ تعكس الحاجة إلى دعم وتحسين في بعض المدارس لتحقيق تجربة متساوية لجميع المتعلمين.

أكثر من نصف المعلمين في القطاع الرسمي (٢٨.٠٪ ضمن الإجمالي) يشير إلى تواصل جيد، و ١٦.١٪ و ١٦.١٪ من العينة الإجمالية يشيرون إلى تواصل يتم بفعالية كبيرة.

أغلبية المعلمين (٨٢.٥٪) ترى أن التواصل مع الإدارة إيجابي (جيد أو فعال جداً)، مما يشير إلى جهود ناجحة في تعزيز التواصل بين الإدارة والمتعلمين.

١٧.٥٪ من المعلمين يرون أن التواصل يحتاج إلى تطوير (محدود، غير كافٍ، أو غائب تماماً)، وقد يشير ذلك إلى وجود مدارس أو إدارات تواجه صعوبة في بناء علاقة تفاعلية مع المتعلمين.

القطاع الخاص المجاني:

النتائج بحسب المحافظات

محافظة بيروت: النسبة الأعلى لـ"يتم بشكل جيد" بنسبة ٥٠.٠٪.

محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي: تميز واضح بنسبة ٦٤.٥٪ لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة".

محافظة البقاع: النسبة الأكبر لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة ٦٤.٧٪.

محافظة عكار: تباين حيث "يتم بشكل جيد" بنسبة ٧١.٤٪ و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة ١٩.٠٪.

إجمالي القطاع الخاص المجاني: نسب متقاربة بين "يتم بشكل جيد" بنسبة ٤٦.٤٪ و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة ٤٥.٩٪.

القطاع الخاص غير المجاني:

محافظة بيروت: أعلى نسبة لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة" عند ٥٥.٩٪.

محافظة الشمال: نسب متوازنة مع ٥١.٠٪ لـ"يتم بشكل جيد" و ٣٢.٠٪ لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة".

محافظة عكار: ارتفاع في "يتم بشكل جيد" بنسبة ٤٣.٨٪.

إجمالي القطاع الخاص غير المجاني: ٤٦.٠٪ لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة"، و ٤٣.٧٤٪ لـ"يتم بشكل جيد".

الأونروا:

النتائج بحسب المحافظات

جبل لبنان ضواحي: النسبة الأكبر لـ"يتم بشكل جيد" بنسبة ٨٠.٠٪.

إجمالي الأونروا: توزيع متوازن مع ٥٠.٠٪ لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة".

النتائج العامة:

التواصل بين الإدارة المدرسية والمتعلمين يتم بشكل جيد أو بفعالية كبيرة في معظم المحافظات.

النسبة الأعلى لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة" سجلت في القطاع الخاص المجاني (٤٥.٩٪)، يليه القطاع الخاص غير المجاني (٤٦.٠٪).

المحافظات التي تبرز في التواصل الفعال تشمل :

جبل لبنان ما عدا الضواحي في القطاع الخاص المجاني بنسبة ٦٤.٥٪.

البقاع في القطاع الخاص المجاني بنسبة ٦٤.٧٪.

السؤال: كيف يتم التواصل بين الإدارة وجميع الأطراف المعنية؟

البند الثالث: أولياء الأمور

الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٤٥)

التعليم الرسمي: الإجمالي

١٧.٧٪ من المدارس يتم التواصل بشكل محدود.

٥٠.٣٪ من المدارس يتم التواصل بشكل جيد.

٣٢.٠٪ من المدارس يتم التواصل بفعالية كبيرة

التعليم الخاص المجاني: الإجمالي

١٠.٠٪ من المدارس يتم التواصل بشكل محدود.

٥٠.٠٪ من المدارس يتم التواصل بشكل جيد.

٤٠.٠٪ من المدارس يتم التواصل بفعالية كبيرة

التعليم الخاص غير المجاني: الإجمالي

٧.١٪ من المدارس يتم التواصل بشكل محدود.

٤٢.٩٪ من المدارس يتم التواصل بشكل جيد.

٥٠.٠٪ من المدارس يتم التواصل بفعالية كبيرة.

الأونروا: الإجمالي

١٢.٩٪ من المدارس يتم التواصل بشكل محدود.

٤٧.٣٪ من المدارس يتم التواصل بشكل جيد.

٣٩.٨٪ من المدارس يتم التواصل بفعالية كبيرة.

مقارنة بين القطاعات التعليمية:

التعليم الرسمي: أظهرت المدارس تبايناً ملحوظاً في فعالية التواصل بين إدارة المدرسية وأولياء الأمور. على سبيل المثال، في بيروت، هناك ٣٧.٥٪ من المدارس التي تحقق تواصلاً "فعالاً جداً"، بينما في الشمال تصل النسبة إلى ٣١.٤٪. النبطية والجنوب أظهرتا أداءً أعلى حيث وصلت نسب التواصل الفعال جداً إلى ٣٧.٥٪ و ٣٣.٣٪ على التوالي. بالمقابل، بعض المناطق مثل عكار أظهرت ضعفاً نسبياً حيث ٣٠٪ من المدارس تُصنف أن التواصل يتم "بشكل محدود".

التعليم الخاص المجاني: أظهرت الأرقام أن غالبية المدارس تتمتع بتواصل فعال مع أولياء الأمور. على سبيل المثال، في البقاع، ٦٦.٧٪ من المدارس تصنف أن التواصل يتم "بفعالية كبيرة". في المقابل، بيروت أظهرت نتائج متفاوتة حيث ٥٠٪ من المدارس تصنف التواصل بأنه "جيد" بينما النصف الآخر يحقق "فعالية كبيرة".

التعليم الخاص غير المجاني: أظهر أداءً قوياً في غالبية المناطق. على سبيل المثال، في بيروت، ٦٦.٧٪ من المدارس تصنف التواصل بأنه "فعال جداً". في جبل لبنان ضواحي، هناك توازن بين الفعالية العالية والجيدة بنسبة ٤٥.٥٪ لكل منهما. ومع ذلك، في مناطق مثل عكار، ١٦.٧٪ فقط من المدارس تصنف التواصل بأنه "جيد".

الأونروا: أظهرت نتائج متميزة حيث جميع المدارس تصنف التواصل بأنه "فعال جداً" في الجنوب والشمال، مما يعكس قوة النظام الإداري في هذا القطاع

استنتاج: البيانات تُظهر أن هناك تفاوتاً في فعالية التواصل بين الإدارة المدرسية وأولياء الأمور عبر القطاعات التعليمية. التعليم الرسمي يُظهر تفاوتاً كبيراً بين المناطق، بينما التعليم الخاص المجاني وغير المجاني يتمتع بمستويات تواصل أعلى. الأونروا تظهر نموذجاً قوياً في التواصل، مع فعالية عالية عبر جميع المناطق.

مقارنة حسب المحافظات: في بيروت، التعليم الخاص غير المجاني يُظهر أداءً متميزاً ٦٦.٧٪ من المدارس تصنف التواصل بأنه "فعال جداً" مع أولياء الأمور. أما جبل لبنان، في المناطق المحيطة، يُظهر التعليم الرسمي توازناً مع نسب جيدة للتواصل الفعال بنسبة تصل إلى ٥٥.٦٪. في الشمال، التعليم الرسمي يُظهر تواصلاً جيداً مع ٥٤.٣٪ من المدارس.

في الجنوب، الأونروا والتعليم الرسمي يبرزان في تحقيق تواصل فعال جداً مع أولياء الأمور. عكار، تُظهر ضعفاً في التواصل مع أولياء الأمور نسبياً في التعليم الرسمي والخاص غير المجاني، مع نسب مرتفعة للتواصل "المحدود". أما بعلبك-الهرمل، فتظهر توازناً بين جميع المستويات حيث أن ٣٦.٤٪ من المدارس تصنف التواصل بأنه "جيد".

استنتاج: تُبرز البيانات الحاجة إلى تفعيل البات التواصل بين إدارة المدارس وأولياء الأمور في مناطق عكار والبقاع للتعليم الرسمي. التعليم الخاص المجاني وغير المجاني يبرزان كنماذج فعالة في تحقيق التواصل الفعال مع أولياء الأمور في معظم المحافظات، بينما الأونروا تؤكد فعالية استراتيجيات التواصل الخاصة بها.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٣٦)

الوضع العام في القطاع:

القطاع الرسمي

أظهر (٧٦٪) من النظار أن التواصل مع أولياء الأمور في القطاع الرسمي إيجابي، حيث كان (٥٤.٨٪) يعتبرونه "جيداً" و (٢١.٢٪) "بفعالية كبيرة". ومع ذلك، يوجد تحديات في بعض المناطق حيث (٢٤٪) من النظار يعتبرون التواصل "محدوداً" أو "غير كافٍ". المناطق الأضعف تشمل بيروت والبقاع، حيث تصل نسبة التواصل المحدود إلى (٣٦.٤٪) في بيروت و (٣٣.٣٪) في البقاع.

التعليم الخاص المجاني:

أظهرت الدراسة أن (٩٣.٦٪) من النظار في التعليم الخاص المجاني يرون التواصل إيجابياً، (٥٨.١٪) منهم يعتبرونه "بفعالية كبيرة"، و(٣٥.٥٪) "جيداً". وبالمقابل، يعاني الجنوب من ضعف في التواصل، حيث تصل نسبة "التواصل المحدود" إلى (٥٠٪). المناطق الأفضل أداءً تشمل عكار وبيروت وبلعك الهرمل، حيث سجلت نتائج قوية في التواصل مع أولياء الأمور.

التعليم الخاص غير المجاني:

في هذا القطاع، أظهرت (٩٤.٩٪) من النظار تواصل إيجابياً، مع (٤٨.٧٪) يعتبرونه "بفعالية كبيرة" و(٤٦.٢٪) "جيداً". لا يوجد مناطق ضعيفة بالتواصل بشكل ملفت، فأعلى نسبة جاءت في جبل لبنان (ضواحي) حيث أظهر (٩.٤٪) من النظار أن التواصل يتم بشكل "محدود" أو "غير كافٍ". بالمقابل، تظهر المناطق مثل عكار والنبطية نتائج جيدة جداً.

الأونروا:

مؤسسة الأونروا تظهر نتائج متميزة حيث (١٠٠٪) من النظار يرون أن التواصل مع أولياء الأمور يتم بشكل إيجابي وفعال للغاية.

أهم الملاحظات حول المحافظات في كل قطاع:

القطاع الرسمي: هناك تفاوت كبير بين المناطق في القطاع الرسمي، حيث يظهر بيروت والبقاع تواصل ضعيفاً مع أولياء الأمور (٣٦.٤٪ و ٣٣.٣٪ على التوالي). بينما المناطق مثل جبل لبنان (الضواحي) والجنوب والنبطية تُظهر تواصل جيداً وفعالاً (٧٠.٦٪ في الضواحي و ٦٥.٢٪ في النبطية).

التعليم الخاص المجاني: الجنوب يعاني من تواصل محدود بنسبة (٥٠٪). في المقابل، عكار وسائر المناطق مثل بيروت وبلعك الهرمل تُظهر نتائج إيجابية، حيث يسجل التواصل في عكار (١٠٠٪) بفعالية كبيرة، وفي بيروت وبلعك الهرمل يُعتبر "جيداً" بنسبة (١٠٠٪).

التعليم الخاص غير المجاني: في هذا القطاع، تظهر عكار وجبل لبنان ما عدا الضواحي والنبطية وبيروت والجنوب نتائج إيجابية للتواصل مع أولياء الأمور "بفعالية كبيرة" وبشكل جيد (إجمالي (١٠٠٪) لكل محافظة. ما يدل على نجاح هذه المحافظات بالتواصل الفعال والجيد. بالإضافة إلى، بلعك الهرمل التي أظهرت نتائج إيجابية، حيث يتم التواصل مع أولياء الأمور بفعالية كبيرة بنسبة (٧٢.٧٪).

الأونروا: تُظهر نتائج ممتازة حيث (١٠٠٪) من النظار يؤكدون أن التواصل مع أولياء الأمور يتم بفعالية كبيرة في جميع المناطق.

استنتاج مقارنة بين القطاعات والمحافظات:

من خلال التحليل المقارن، يتضح أن التعليم الخاص المجاني وغير المجاني يحققان أعلى درجات التواصل الفعال مع أولياء الأمور مقارنة بالقطاع الرسمي، الذي يعاني من تفاوت كبير بين المحافظات. الجنوب والبقاع يظهران ضعفاً ملحوظاً في التواصل في جميع القطاعات، مما يتطلب تدخلاً لتحسين العلاقات مع أولياء الأمور في تلك المناطق. من جهة أخرى، عكار وجبل لبنان تحققان أفضل النتائج في جميع القطاعات التعليمية، ويمكن الاستفادة من تجاربهما لتعزيز التواصل في المناطق الأخرى. أما الأونروا فتتميز بتواصل فعال جداً عبر جميع مناطقها.

الجواب الثالث: المنسق (سؤال رقم ٣٦)

في محافظة بيروت ضمن القطاع الرسمي، يظهر أن التواصل بين الإدارة المدرسية وأولياء الأمور لضمان الدعم المجتمعي يتم بشكل محدود بنسبة ٣٣.٣٪ وبفعالية كبيرة بنفس النسبة، بينما يظهر غياب التواصل وعدم بناء علاقات كافية بنسبة ١١.١٪ لكل منهما. في جبل لبنان (ضواحي)، يتم التواصل بشكل جيد بنسبة ٤٧.١٪ وبفعالية كبيرة بنسبة ٢٣.٥٪، مع ملاحظة وجود عدم بناء علاقات كافية بنسبة ٢٣.٥٪. أما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي)، فإن التواصل بشكل جيد يشكل النسبة الأعلى بـ ٥٣.٨٪، يليه التواصل الفعال بنسبة ٢٣.١٪، مع تسجيل نسبة محدودة لعدم بناء علاقات كافية بـ ٢.٦٪.

في الشمال، نجد أن التواصل يتم بشكل محدود بنسبة ٣٧.٣٪، وبشكل جيد بنسبة ٣٥.٦٪، وبفعالية كبيرة بنسبة ٢٢.٠٪. في البقاع، هناك تنوع في مستويات التواصل، حيث يتم بشكل جيد بنسبة ٣٥.٠٪ وبفعالية كبيرة بنسبة ٣٠.٠٪، بينما التواصل المحدود يشكل ٢٥.٠٪. في الجنوب، يظهر أن النسبة الأعلى هي للتواصل الجيد بنسبة ٥٧.١٪، يليه التواصل الفعال بنسبة ٢١.٤٪، مع وجود نسبة بسيطة لعدم بناء علاقات كافية بـ ١٦.٧٪.

في النبطية، يلاحظ أن التواصل يتم بفعالية كبيرة بنسبة ١٢.٥٪ وبشكل جيد بنسبة ٦٢.٥٪. أما في عكار، يتم التواصل بشكل جيد بنسبة ٥٠.٠٪، يليه التواصل المحدود بنسبة ٢٦.٩٪. في بعلبك الهرمل، يظهر أن التواصل الجيد يشكل ٤٤.٤٪، والتواصل الفعال يمثل ٣٣.٣٪.

بالنسبة للقطاع الخاص المجاني، يظهر تفوق التواصل بفعالية كبيرة وبشكل جيد في جميع المحافظات، حيث وصلت النسبة إلى ٦٠.٠٪ في جبل لبنان (ضواحي) و ٨٠.٠٪ في جبل لبنان (ما عدا الضواحي). في الشمال، تم تسجيل نسبة ٧٥.٠٪ للتواصل الجيد و ٢٥.٠٪ للفعال. في البقاع والجنوب، النسب متساوية تقريباً بين التواصل الجيد والفعال.

في القطاع الخاص غير المجاني، تتفاوت النسب، حيث يظهر أن التواصل بفعالية كبيرة يشكل ٦٦.٧٪ في بيروت و ٦٥.٢٪ في جبل لبنان (ضواحي). في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والشمال، يظهر أن التواصل يتم بشكل جيد بنسبة تتراوح بين ٤١.٩٪ و ٤٧.٤٪. في البقاع، يتفوق التواصل بفعالية كبيرة بنسبة ٦٢.٥٪.

أما بالنسبة لقطاع الأونروا، في الشمال، يظهر أن التواصل يتم بالتساوي بين الجيد والفعال بنسبة ٥٠.٠٪. استنتاجات عامة:

القطاع الخاص المجاني يظهر أعلى مستويات التواصل الفعال مع أولياء الأمور في معظم المحافظات، مع نسب متميزة في مناطق مثل جبل لبنان (ما عدا الضواحي) والشمال.

القطاع الرسمي يعاني من تفاوت في مستوى التواصل بين المحافظات، حيث تبرز بعض المناطق التي تشهد تواصلًا جيدًا، ولكن أيضًا مناطق أخرى تواجه تحديات في بناء علاقات كافية مع أولياء الأمور.

القطاع الخاص غير المجاني يظهر تحسنًا في مستويات التواصل مع أولياء الأمور، خصوصًا في بيروت وجبل لبنان. قطاع الأونروا يظهر توازنًا جيدًا بين التواصل الجيد والفعال، مع مستوى عالٍ من التواصل في الشمال.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٣٦)

القطاع الرسمي

النتائج العامة على صعيد القطاع

التواصل الجيد والفعال:

٤٨.٥٪ من المعلمين يشيرون إلى أن التواصل بين الإدارة وأولياء الأمور يتم بشكل جيد.

٢٥.٠٪ يرون أن التواصل يتم بفعالية كبيرة.

النسبة الإجمالية (٧٣.٥٪) تُظهر أن غالبية الإدارات المدرسية تمتلك علاقات إيجابية مع أولياء الأمور.

التواصل المحدود أو غير الكافي:

٢٢.٥٪ من المعلمين يرون أن التواصل مع أولياء الأمور يتم بشكل محدود.

٣.٧٪ يعتقدون أن العلاقات ليست كافية.

٠.٣٪ يشيرون إلى غياب التواصل تمامًا.

النتائج على صعيد المحافظات

محافظة بيروت: ٥٦.٧٪ "يتم بشكل جيد"، و ٢٣.٣٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، مما يشير إلى تواصل جيد مع أولياء الأمور.

محافظة جبل لبنان ضواحي: ٥١.٧٪ "يتم بشكل جيد"، و ٢٠.٠٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، مع نسبة محدودة جدًا لـ "لا يوجد

تواصل" عند ١.٧٪.

محافظة الشمال: أعلى نسبة لـ"يتم بشكل جيد" عند ٥٠.٤٪، و١٤.٨٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، لكن نسبة "يتم بشكل محدود" مرتفعة عند ٣١.١٪.

محافظة البقاع: نسب متقاربة بين "يتم بشكل جيد" (٤٤.٩٪) و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" (٢٥.٥٪).
محافظة بعلبك الهرمل: ٤٨.١٪ "يتم بشكل جيد"، و٢٢.١٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، مما يعكس مستوى تواصل معتدل.
إجمالي القطاع الرسمي: ٤٨.٥٪ "يتم بشكل جيد"، و٢٥.٠٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، مع نسبة منخفضة جدًا لـ"لا يوجد تواصل" (٠.٣٪).

التحليل:

النتائج تعكس صورة إيجابية عمومًا للتواصل بين الإدارة وأولياء الأمور، مع وجود نسبة تحتاج إلى تعزيز الدعم والتواصل. التركيز على تحسين العلاقات في المدارس التي تواجه تحديات سيكون له تأثير كبير على تعزيز أداء الطلاب وتطوير بيئة مدرسية متكاملة.

القطاع الخاص المجاني:

توزيع النتائج حسب المحافظات

محافظة بيروت: تباين واضح حيث ٣٧.٥٪ لكل من "يتم بشكل محدود" و"يتم ذلك بفعالية كبيرة".
محافظة جبل لبنان ما عدا الضواحي: تميز بـ ٥١.٦٪ "يتم بشكل جيد" و٤٨.٤٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة".
محافظة الشمال: نسبة كبيرة لـ"يتم بشكل محدود" (٦٧.٥٪)، مع ٣٢.٥٪ "يتم بشكل جيد".
محافظة البقاع: ارتفاع في "يتم بشكل جيد" بنسبة ٥٠.٠٪ و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة ٤١.٢٪.
إجمالي القطاع الخاص المجاني: ٤٨.٣٪ "يتم بشكل جيد"، و٣٩.٧٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة".

القطاع الخاص غير المجاني:

النتائج بحسب المحافظات

محافظة بيروت: ٥٢.٥٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، و٣٧.٣٪ "يتم بشكل جيد".
محافظة الشمال: ٤٨.٠٪ "يتم بشكل جيد"، و٤١.٠٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة".
محافظة عكار: نسب متقاربة بين "يتم بشكل جيد" (٤٦.٩٪) و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" (٣٥.٩٪).
إجمالي القطاع الخاص غير المجاني: نسب متساوية لـ"يتم بشكل جيد" و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" عند ٤٥.١٪ لكل منهما.
الأونروا:

النتائج بحسب المحافظات

محافظة جبل لبنان ضواحي: ٨٠.٠٪ "يتم بشكل جيد"، و٢٠.٠٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة".
محافظة الجنوب: ٨٠.٠٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، مع ٢٠.٠٪ "يتم بشكل جيد".
إجمالي الأونروا: توازن بين "يتم بشكل جيد" بنسبة ٤١.٧٪ و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" بنسبة ٥٨.٣٪.
التحليل الإجمالي:

"يتم بشكل جيد" و"يتم ذلك بفعالية كبيرة" هما الأكثر شيوعًا عبر المحافظات والقطاعات.

المحافظات المتميزة :

جبل لبنان ما عدا الضواحي (قطاع خاص مجاني وغير مجاني): النسب الأعلى لـ"يتم ذلك بفعالية كبيرة" تصل إلى ٤٨.٤٪.
الشمال (قطاع رسمي): ارتفاع في "يتم بشكل محدود" عند ٣١.١٪ مما يشير إلى حاجة لتحسين التواصل.
الإجمالي العام : ٤٧.٢٪ "يتم بشكل جيد"، و٣٣.٨٪ "يتم ذلك بفعالية كبيرة"، مع نسبة محدودة جدًا لـ"لا يوجد تواصل" عند ٠.٣٪.

الفئة الرابعة: الاحتياجات المستقبلية والتوقعات

الاحتياجات المدرسة لتكون قادرة على مواكبة التغيير
الجواب الأول : المدير (سؤال رقم ٥٣)
في محافظة بيروت، تحتاج ١٦ مدرسة إلى دعم مالي لتأمين التجهيزات وتحديثها. في جبل لبنان (ضواحي) تحتاج ٤١ مدرسة، بينما في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) تحتاج ٣٠ مدرسة. في الشمال، هناك ٥١ مدرسة تحتاج إلى دعم، وفي البقاع تحتاج ٢٣ مدرسة، وكذلك في الجنوب. في النبطية، تحتاج ٢٤ مدرسة وفي عكار ٢٤ مدرسة أيضًا، بينما بعلبك الهرمل تحتاج ١٤ مدرسة. الإجمالي الكلي هو ٢٤٦ مدرسة تحتاج دعمًا ماليًا. عند تحليل أعداد المدارس التي تحتاج لدعم مالي، يظهر أن القطاع الرسمي هو الأكثر احتياجًا بإجمالي ١٣٥ مدرسة، يليه القطاع الخاص غير المجاني ٨١ مدرسة، بينما القطاع الخاص المجاني يأتي في المرتبة الأخيرة بـ ٢٧ مدرسة. هذا الفارق يُظهر حاجة القطاع الرسمي للدعم المالي بشكل أكبر. استنتاج: القطاع الرسمي يحتاج دعمًا ماليًا واضحًا لتأمين التمويل الكافي لتحديث التجهيزات وتطوير البيئة التعليمية، مما يتطلب وضع استراتيجيات لزيادة الدعم المالي للقطاعات الأكثر حاجة. مقارنة حسب المحافظات تشير إلى تفاوت كبير في الحاجة للدعم المالي. في بيروت، تحتاج ١٦ مدرسة للدعم، وفي جبل لبنان (ضواحي) هناك ٤١ مدرسة. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) تحتاج ٣٠ مدرسة، بينما الشمال يظهر حاجة لـ ٥١ مدرسة. في البقاع والجنوب، تحتاج كل منهما ٢٣ مدرسة، بينما النبطية وعكار تحتاجان لـ ٢٤ مدرسة. بعلبك الهرمل تحتاج ١٤ مدرسة، مما يُبرز الحاجة لتعزيز الدعم المالي في هذه المناطق. استنتاج: الحاجة الأكبر تظهر في محافظة الشمال، تليها بعلبك الهرمل، مما يشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز الدعم المالي في المناطق ذات الأرقام العالية. بالنسبة لدورات تدريبية للإداريين، يُلاحظ أن القطاع الرسمي يتصدر في حاجته بإجمالي ٨٣ مدرسة. القطاع الخاص غير المجاني يأتي في المرتبة الثانية بـ ٤٢ مدرسة، بينما القطاع الخاص المجاني يسجل ١٩ مدرسة فقط. استنتاج: القطاع الرسمي يُظهر اهتمامًا كبيرًا بتطوير الكوادر الإدارية، بينما تعاني القطاعات الأخرى من تفاوت واضح في حاجتها. يجب تكثيف الدورات التدريبية للهيئة الإدارية لضمان تحسين الأداء الإداري. مقارنة حسب المحافظات تُظهر تباينًا بين عدد المدارس التي تحتاج لدورات تدريبية. في بيروت، هناك ٧ مدارس، بينما جبل لبنان (ضواحي) يتطلب ٢٠ مدرسة. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) هناك ١٦ مدرسة. الشمال يتصدر بـ ٢٧ مدرسة، بينما في البقاع هناك ١٥ مدرسة. الجنوب والنبطية يظهران أرقامًا متقاربة بـ ١٢ و ١٩ مدرسة على التوالي، بينما عكار تسجل ١٩ مدرسة وبعلبك الهرمل ٩ مدارس. استنتاج: هناك تفاوت بين المحافظات في الحاجة لتدريب الإداريين، مما يشير إلى ضرورة تأمين دورات تدريبية في المناطق الأكثر حاجة. فيما يخص دورات تدريبية للمعلمين، يظهر القطاع الرسمي حاجته بإجمالي ٩٦ مدرسة، بينما القطاع الخاص غير المجاني يأتي في المرتبة الثانية بـ ٥٣ مدرسة. أما القطاع الخاص المجاني، فيسجل ٢٠ مدرسة فقط. استنتاج: يُظهر مديري مدارس القطاع الرسمي وعيًا بأهمية تنظيم دورات تدريبية، لكن هناك تفاوت كبير بين القطاعات. مقارنة حسب المحافظات تُظهر أن بيروت تحتاج ٥ مدارس، بينما جبل لبنان (ضواحي) تحتاج ١٩ مدرسة في القطاع الخاص غير المجاني. في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) تحتاج ١٤ مدرسة. الشمال يتصدر بـ ٣٥ مدرسة، بينما في البقاع تحتاج ٨ مدارس. في الجنوب والنبطية، الأرقام متقاربة جدًا. استنتاج: هناك حاجة لتعزيز تدريب المعلمين في القطاع الرسمي، خاصة في الشمال.

فيما يتعلق بتوفير التكنولوجيا الحديثة، القطاع الرسمي يتصدر الحاجة بـ ١١٤ مدرسة، يليه القطاع الخاص غير المجاني بـ ٥٩ مدرسة. بينما القطاع الخاص المجاني يحتاج ١٦ مدرسة.

استنتاج: القطاع الرسمي يحتاج بشكل كبير لتوفير التكنولوجيا الحديثة، بينما يتطلب القطاع الخاص المجاني دعماً أقل. مقارنة حسب المحافظات تُظهر أن بيروت تحتاج ٧ مدارس، بينما جبل لبنان (ضواحي) تحتاج ١٧ مدرسة. في الشمال، هناك ٣٩ مدرسة، بينما في البقاع يحتاج كل من القطاعين الرسمي وغير المجاني ١٥٤ مدرسة. الجنوب يسجل حاجته في ٢٠ مدرسة. استنتاج: هناك حاجة لتوجيه استثمارات أكبر نحو القطاع الرسمي، خاصة في الشمال وعكار.

فيما يخص تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي، يُظهر القطاع الرسمي اهتماماً بوضوح في ٣٣ مدرسة. القطاع الخاص غير المجاني يبرز ١٩ مدرسة، بينما القطاع الخاص المجاني يظهر اهتماماً محدوداً بـ ٨ مدارس.

استنتاج: القطاع الرسمي يحمل العبء الأكبر في تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي، مما يستدعي استراتيجيات أكثر شمولاً. مقارنة حسب المحافظات تُظهر أن بيروت تحتاج ٤ مدارس، بينما في جبل لبنان (ضواحي) هناك ٥ مدارس. في الشمال، يتصدر القطاع الرسمي بـ ٧ مدارس.

استنتاج: هناك تفاوتات كبيرة بين المحافظات، حيث يتصدر الشمال والنبطية المبادرات، بينما تحتاج مناطق مثل عكار وبعلبك-الهرمل إلى جهود أكبر.

أما تأمين النقص في الهيئة الإدارية، القطاع الرسمي يحتاج في ٣٧ مدرسة، بينما القطاع الخاص غير المجاني يأتي في المرتبة الثانية بـ ٩ مدارس.

استنتاج: التفاوت بين المحافظات يعكس احتياجات مختلفة، مما يبرز ضرورة توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة. بالنسبة لتأمين الدعم للتلامذة المتعثرين، القطاع الرسمي يحتاج في ٨٠ مدرسة، يليه القطاع الخاص غير المجاني بـ ٣٧ مدرسة. استنتاج: هناك حاجة لتوفير الدعم للتلامذة المتعثرين، خاصة في القطاع الخاص المجاني.

مقارنة حسب المحافظات تُظهر أن بيروت تحتاج ٧ مدارس، بينما جبل لبنان (ضواحي) يسجل ١٣ مدرسة. في الشمال، هناك ١٨ مدرسة.

استنتاج: التفاوت بين المحافظات يتطلب مزيداً من الموارد لدعم التلامذة المتعثرين. في مجال الدعم النفسي-الاجتماعي، القطاع الرسمي يحتاج في ٧٧ مدرسة، بينما القطاع الخاص غير المجاني يحتاج في ٣١ مدرسة.

استنتاج:

القطاع الرسمي يُظهر الحاجة الأكبر في تقديم الدعم النفسي-اجتماعي. مقارنة حسب المحافظات تُظهر أن بيروت تحتاج ٥ مدارس، بينما في الشمال هناك ١٩ مدرسة. استنتاج: هناك حاجة لتعزيز الدعم النفسي-اجتماعي في كافة المحافظات. ملاحظة: لم يتم التطرق إلى الخيارات المتعلقة بالإرشاد الصحي والنقص في الهيئة التعليمية ودورات تدريب المديرين.

الجواب الثاني : الناظر (سؤال رقم ٣٩)

يكشف تحليل بيانات الاستبانة عن مجموعة من الاحتياجات الأساسية التي يرى الناظر ضرورة تلبيتها لتتمكن من إدارة التغيير ومواكبة عمليات تطوير المناهج التعليمية في المستقبل القريب. وتوزعت هذه الاحتياجات على عدة مجالات، مع تحديد الفروقات بين المحافظات والقطاعات التعليمية (الرسمي والخاص)، وتم ترتيب الخيارات بناءً على عدد التكرار في الاختيار من قبل الناظر المبحوثين.

ترتيب احتياجات المدارس حسب إجمالي عدد الإجابات لكل خيار:

١. دعم مالي لتأمين التجهيزات وتحديثها (٣١٩ إجابة)

٢. توفير التكنولوجيا الحديثة (٢٥٣ إجابة)

٣. دورات تدريبية للمعلمين (١٩٢ إجابة)

٤. تأمين الدعم للتلامذة المتعثرين (١٨١ إجابة)
٥. تطوير البنية التحتية (١٦٨ إجابة)
٦. الدعم النفسي-اجتماعي (١٦٩ إجابة)
٧. دورات تدريبية للإداريين (١٤٦ إجابة)
٨. تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي (١١٦ إجابة)
٩. إعداد خطط استدامة (١٠١ جواب)
١٠. تأمين النقص في الهيئة التعليمية (٧٧ إجابة)
١١. تأمين النقص في الخدم والحراس (٥٠ إجابة)
١٢. تأمين النقص في الهيئة الإدارية (ناظر، IT، أمين مكتبة (70 إجابة)
١٣. الإرشاد الصحي (٥٦ إجابة)
١٤. التقييم المؤسسي (٣١ إجابة)

في التفاصيل:

١. الدعم المالي لتأمين التجهيزات وتحديثها (٣١٩) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في الشمال (٥٢) و عكار (٤٦)، مما يعكس حاجة ماسة للدعم المالي. المدارس الرسمية (١٩٤) تأتي في المقدمة، مما يسلط الضوء على اعتماد القطاع الرسمي على التمويل الحكومي.
٢. توفير التكنولوجيا الحديثة (٢٥٣) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في الشمال (٣٩) و عكار (٣٧)، مما يبرز الفجوة الرقمية في هذه المناطق. المدارس الرسمية (١٦٦) تمثل أكبر نسبة، مما يعكس نقصاً كبيراً في التكنولوجيا الحديثة.
٣. دورات تدريبية للمعلمين (١٩٢) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في الشمال (٣٢) و عكار (٢٨). المدارس الرسمية (١٢١) تأتي في المقدمة.
٤. تأمين الدعم للتلامذة المتعثرين (١٨١) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في عكار (٣٠) والشمال (٢٥). المدارس الرسمية (١٣٣) تمثل الفئة الأكبر.
٥. تطوير البنية التحتية (١٦٨) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في عكار (٢٨) والشمال (٢٤). المدارس الرسمية (١٠٧) تمثل النسبة الأكبر.
٦. الدعم النفسي-اجتماعي (١٦٩) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في النبطية (٢٦) والشمال (٢٢). المدارس الرسمية (١٢٤) تمثل الفئة الأكبر.
٧. دورات تدريبية للإداريين (١٤٦) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في عكار (٢٨) والشمال (٢٣). المدارس الرسمية (٩٦) تبرز كأولوية.
٨. تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي (١١٦) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في عكار (٢١) والشمال (١٧). المدارس الرسمية (٧٩) في طليعة الحاجة.
٩. إعداد خطط استدامة (١٠١) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في عكار (١٧) والشمال (١٥). المدارس الرسمية (٧٣) في طليعة الحاجة.
١٠. تأمين النقص في الهيئة التعليمية (٧٧) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في الشمال (١٢) والبقاع (٩). المدارس الرسمية (٦٧).
١١. تأمين النقص في الهيئة الإدارية (٧٠) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في النبطية (١٣) والشمال (٩). المدارس الرسمية (٥٠).
١٢. الإرشاد الصحي (٥٦) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في عكار (٧) والبقاع (٦). المدارس الرسمية (٣٤).

١٣. تأمين النقص في الخدم والحراس (٥٠) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في النبطية (٨) وبيروت (٥). المدارس الرسمية (٤٠).

١٤. التقييم المؤسسي (٣١) استجابة. أعلى الاحتياجات كانت في عكار (٩) والنبطية (٥). المدارس الرسمية (٢٧).

استنتاجات

الفجوة بين المناطق اللبنانية واضحة بشدة، حيث تنصدر مناطق الشمال وعكار قائمة الاحتياجات في مختلف المجالات، مما يعكس ضعفًا في البنية التحتية ونقصًا في التجهيزات والدعم المالي والتكنولوجي. البقاع والنبطية تأتي أيضًا ضمن المناطق التي تعاني من نقص كبير. بينما تظهر بيروت في مرتبة أدنى، مما يشير إلى تطور نسبي في البنية التحتية والخدمات. تركز الاحتياجات في القطاع الرسمي بشكل أكبر من الخاص، حيث جاءت الغالبية العظمى من الاحتياجات من المدارس الرسمية، مما يؤكد اعتمادها بشكل أساسي على التمويل الحكومي.

الأولوية لتحديث التجهيزات والتكنولوجيا تعد أبرز الاحتياجات، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز قدرات المدارس لمواكبة التغييرات في المناهج وتحقيق التحول الرقمي. التدريب وبناء القدرات يحتل مكانة محورية، حيث تعكس الحاجة إلى رفع الكفاءات وتأهيل الموارد البشرية.

الدعم النفسي والاجتماعي ضرورة ملحة، حيث تشير الاستجابات إلى تزايد الضغوط على الطلاب والمعلمين بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

تأمين الكادر البشري الإداري والتعليمي يمثل تحديًا أساسيًا، خصوصًا في القطاع الرسمي. التقييم المؤسسي وإعداد خطط الاستدامة يُظهر وعيًا بأهمية تحسين الأداء المؤسسي، رغم أن الاستجابات كانت منخفضة نسبيًا مقارنة بباقي الاحتياجات.

الجواب الثالث: المنسق

تم تحديد العديد من الاحتياجات عبر قطاعات مختلفة داخل المدارس، تتراوح من تطوير البنية التحتية إلى الدعم النفسي الاجتماعي، وتطوير المناهج، والمشاركة المجتمعية. السمة المتكررة هي أهمية الدعم للطلاب المتعثرين، حيث تشير العديد من الإجابات إلى الحاجة إلى دعم إضافي، خاصة للطلاب الذين يواجهون تحديات أكاديمية. كما تم التأكيد على أهمية الدعم المالي، والتكنولوجيا الحديثة، ودعم التلامذة المتعثرين، في ظل الحاجة إلى تحسين البنية التحتية وتأمين الموظفين في معظم المناطق.

المجالات ذات الأولوية:

تطوير البنية التحتية: العديد من الردود تشير إلى الحاجة لتحسين البنية التحتية للمدارس (مثل المباني والصفوف والمرافق). تحتاج المدارس في العديد من المحافظات، خاصة في بيروت والجنوب، إلى تعزيز بنيتها التحتية لدعم الإصلاحات. دعم الطلاب المتعثرين: جزء كبير من الردود يذكر الحاجة إلى دعم إضافي للطلاب المتعثرين، مما يشير إلى ضرورة تخصيص المزيد من الموارد لمساعدة هؤلاء الطلاب على تحقيق المعايير الأكاديمية. هذا الدعم كان أحد أهم الاحتياجات في مناطق مثل الجنوب والشمال.

الدعم النفسي الاجتماعي: تم ذكر الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب بشكل متكرر، خاصة في مناطق مثل جبل لبنان والشمال، مما يدل على زيادة الوعي بأهمية التعامل مع الصحة النفسية والعاطفية للطلاب. كما كان هناك تركيز خاص على أهمية الإرشاد الصحي في الجنوب والشمال.

خطط الاستدامة: أكدت العديد من المدارس أيضًا على الحاجة لوضع خطط استدامة، مما يدل على رغبتهم في وضع استراتيجيات طويلة الأجل لإدارة الإصلاحات والتغييرات بشكل فعال.

المشاركة المجتمعية: تم التأكيد على الشراكة مع المجتمع المحلي، مما يظهر الحاجة إلى مزيد من التعاون بين المدارس وبيئتها المحيطة، وهو أمر تم التأكيد عليه في مناطق مثل بيروت وجبل لبنان.

التكنولوجيا الحديثة: تم تحديد التكنولوجيا الحديثة كاحتياج آخر في العديد من المحافظات، مما يدل على الدفع نحو تحديث التعليم باستخدام الأدوات والموارد الرقمية. تم التأكيد على هذا الاحتياج في بيروت وجبل لبنان. الدعم المالي: لاحظت المدارس في بعض المناطق (مثل بيروت وجبل لبنان والجنوب) الحاجة إلى الموارد المالية لتأمين المواد والمعدات والموظفين اللازمين للإصلاحات.

الاتجاهات الخاصة بكل منطقة:

بيروت وجبل لبنان (الضواحي) هذه المناطق تشهد مجموعة واسعة من الردود، مما يبرز التحديات المعقدة التي تواجهها المدارس، بما في ذلك مزيج من احتياجات البنية التحتية، التكنولوجيا، والدعم الاجتماعي. كما تم التركيز على الدعم النفسي-الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة.

بعلبك-الهرمل والشمال: تظهر هذه المناطق احتياجات متسقة لـ الدعم النفسي الاجتماعي و مساعدة الطلاب المتعثرين، مع عدد أقل من الإشارات إلى احتياجات البنية التحتية أو الدعم المالي مقارنة بالمناطق الأخرى. الجنوب والبقاع: تركز هذه المناطق على دعم الطلاب المتعثرين و تطوير البنية التحتية، مما يشير إلى أن هذه المناطق قد تحتاج إلى استثمار كبير في الدعم التعليمي والمرافق المادية.

قطاع التعليم:

تشير المدارس الخاصة إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات، خاصة في مجالات التكنولوجيا وخطط الاستدامة. أما المدارس الرسمية، فهي تركز أكثر على احتياجات الموارد المادية مثل تحسين البنية التحتية وندرة الموظفين. مدارس الأونروا تواجه تحديات مميزة مع التركيز على دعم الطلاب المتعثرين، ولكن دون تأكيد كبير على البنية التحتية أو خطط الاستدامة.

استنتاجات عامة

1. الحاجة إلى الدعم المالي: يعتبر الدعم المالي من أهم الاحتياجات التي حددها المنسقون في جميع المناطق. وهو أساسي لتأمين التجهيزات الحديثة، وتحسين البنية التحتية، وتوظيف المعلمين المتخصصين.
 2. نقص المعلمين: من المشاكل المستمرة، وخاصة في مناطق مثل الشمال والجنوب وبعلبك-الهرمل. هناك حاجة ملحة لتوظيف أو الحفاظ على معلمين مؤهلين.
 3. الدعم النفسي-الاجتماعي: يبرز كأولوية، خاصة في جبل لبنان والجنوب، مما يعكس الحاجة المتزايدة لمعالجة القضايا النفسية والصحية للطلاب.
 4. تطوير التكنولوجيا: هو أمر متزايد الأهمية، خاصة في بيروت وجبل لبنان، حيث يشهد التعليم في هذه المناطق تحولاً نحو دمج الأدوات الرقمية.
 5. دعم الطلاب المتعثرين: الحاجة إلى دعم أكاديمي للطلاب المتعثرين كانت واسعة، خاصة في الجنوب والشمال، مما يعكس أولويات إصلاحية لتقليص الفجوة الأكاديمية.
 6. المشاركة المجتمعية: تزداد أهمية الشراكة المجتمعية، خاصة في مناطق مثل بيروت وجبل لبنان، حيث هناك اعتراف بأهمية التعاون بين المدارس والمجتمع المحلي.
- بالتالي، يتضح أن تطوير التهليم في لبنان يتطلب التركيز على تحسين البنية التحتية، توظيف المعلمين المتخصصين، تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق الإصلاحات المستدامة.

القطاع الرسمي

تطوير البنية التحتية (٣٠٪): تشمل هذه الحاجة تحديث المباني والمرافق المدرسية، وتوفير بيئة تعليمية أكثر حداثة وفاعلية. توفير التكنولوجيا الحديثة (٢٥٪): تشير هذه الحاجة إلى أهمية تزويد المدارس بالأجهزة والبرامج التكنولوجية اللازمة لدعم عملية التعليم والتعلم.

- تدريب الكوادر (٢٠٪): يشمل هذا التدريب المعلمين والإداريين على أحدث الأساليب والتقنيات التربوية، وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا في العملية التعليمية .
- دعم الطلاب (١٥٪): يشمل هذا الدعم توفير برامج الدعم الأكاديمي والنفسي للطلاب الذين يحتاجون إليها، خاصة الطلاب المتعثرين .
- الشراكة مع المجتمع المحلي (١٠٪): تشير هذه الحاجة إلى أهمية بناء علاقات قوية بين المدرسة والمجتمع المحلي، للاستفادة من الموارد المتاحة في المجتمع ودعم العملية التعليمية .
- إعداد خطط استدامة (٥٪): تشير هذه الحاجة إلى أهمية وضع خطط طويلة الأجل لضمان استمرارية التطوير وتحقيق الأهداف المرجوة .
- التقييم المؤسسي (٥٪): تشير هذه الحاجة إلى أهمية إجراء تقييم دوري لأداء المدرسة وكفاءتها، لتحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء .
- الدعم المالي (٥٪): تشير هذه الحاجة إلى أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات المذكورة أعلاه.
- القطاع الخاص المجاني**
- أظهرت نتائج الاستبيان أن المدارس تشعر بالحاجة إلى مجموعة واسعة من الموارد والدعم لتمكينها من إدارة التغيير بفعالية ومواكبة التطورات المستمرة في مجال التعليم. من بين الاحتياجات الأكثر شيوعاً التي تم تحديدها:
- تطوير البنية التحتية (٣٠-٣٥٪): تشمل هذه الحاجة تحديث المباني والمرافق المدرسية، وتوفير بيئة تعليمية أكثر حداثة وفعالية.
 - توفير التكنولوجيا الحديثة (٢٥-٣٠٪): تشير هذه الحاجة إلى أهمية تزويد المدارس بالأجهزة والبرامج التكنولوجية اللازمة لدعم عملية التعليم والتعلم.
 - تدريب الكوادر (١٥-٢٠٪): يشمل هذا التدريب المعلمين والإداريين على أحدث الأساليب والتقنيات التربوية، وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا في العملية التعليمية.
 - دعم الطلاب (١٠-١٥٪): يشمل هذا الدعم توفير برامج الدعم الأكاديمي والنفسي للطلاب الذين يحتاجون إليها، خاصة الطلاب المتعثرين.
 - الشراكة مع المجتمع المحلي (٥-١٠٪): تشير هذه الحاجة إلى أهمية بناء علاقات قوية بين المدرسة والمجتمع المحلي، للاستفادة من الموارد المتاحة في المجتمع ودعم العملية التعليمية.
 - الدعم المالي (٥-١٠٪): تشير هذه الحاجة إلى أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات المذكورة أعلاه.

الجواب الرابع : المعلم (سؤال رقم ٤٠)

القطاع الرسمي:

النتائج بحسب المحافظات

- محافظة بيروت: الدعم المالي أبرز الحاجات بنسبة 43.3٪، مع وجود حاجة ملحوظة لتأمين الدعم النفسي والاجتماعي بنسبة 16.7٪.
- محافظة جبل لبنان (ضواحي): التركيز الأكبر على البنية التحتية بنسبة 35.0٪، مع الحاجة لدعم مالي بنسبة 13.3٪.
- محافظة جبل لبنان (ما عدا الضواحي): تجهيزات المختبرات والتكنولوجيا تمثل الحاجة الأهم بنسبة 53.7٪.
- محافظة الشمال: الحاجة الأكثر شيوعاً هي الدعم المالي بنسبة 41.1٪، مع تأمين تجهيزات إضافية.
- محافظة البقاع: الدعم المالي يمثل حاجة رئيسية بنسبة 44.9٪.
- محافظة الجنوب: يمثل الدعم المالي الحاجة الأبرز بنسبة 49.2٪.
- محافظة النبطية: التركيز على الدعم المادي والنفسي بنسبة 60.7٪.
- محافظة عكار: الدعم المالي والتكنولوجيا الحديثة ضمن الاحتياجات الأساسية بنسبة 50.0٪.

محافظة بعلبك الهرمل: الدعم المالي يمثل النسبة الأكبر 44.2%.

القطاع الخاص المجاني: تختلف الحاجات بين المحافظات في هذا القطاع، حيث يمثل الدعم المالي أو تجهيز البنية التحتية الطلب الأهم.

القطاع الخاص غير المجاني: تتنوع الحاجات في هذا القطاع بين تجهيز البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة والدعم المالي.

الأونروا: تتمثل الحاجات بتجهيز البنية التحتية حيث يمثل النسبة الأهم بنسبة 40.0% إلى 60.0% في بعض المحافظات.

الاستنتاجات العامة:

- الدعم المالي هو الحاجة الأبرز عبر كافة المحافظات والقطاعات التعليمية.
- تجهيز البنية التحتية وتوفير التكنولوجيا الحديثة تعتبران من الضروريات الملحة في العديد من المحافظات.
- الدعم النفسي والاجتماعي يتطلب تركيزاً إضافياً، خاصة في المناطق الريفية.

قائمة المراجع

- الأغبري، عبد الصمد. (٢٠٠٦). الإدارة المدرسية- البعد التخطيطي والتنظيمي المعاصر (ط٢). دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- الجمهورية اللبنانية، المركز التربوي للبحوث والإنماء (CRDP). (٢٠٢٢). الإطار المرجعي لكفايات المدير في جميع مراحل التعليم الأكاديمي ما قبل الجامعي. المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت، لبنان.
- الجمهورية اللبنانية، المركز التربوي للبحوث والإنماء (CRDP). (٢٠٢٢). الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي. المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت، لبنان.
- شوخ، صلاح الدين. (٢٠٠٤). علم الاجتماع التربوي. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- شعيب، مها. (٢٠١٥). مخاطر الهدر التربوي: أين نحن من خطة ٢٠١٥؟ جريدة النهار العدد الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٥.
- غريب، نزار. (٢٠٠٨). نظرة على مشروع التدريب المستمر. [https://www.crdp.org/magazine-](https://www.crdp.org/magazine-details1/660/752/745)
- فرحات، محمد. (٢٠١٩): تطبيق المناهج والجهوزية المدرسية: دراسة حالة في المدارس الرسمية اللبنانية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدكتوراه، الجامعة اللبنانية.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء. (٢٠٠١). مشروع التدريب المستمر للمعلمين والمديرين. منشورات المركز التربوي، بيروت.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء. (٢٠٢٢). الإطار المرجعي للإعتماد الأكاديمي: المعايير المحدثة للمدرسة الفعالة. المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت.
- الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. (٢٠٠١). المكون السادس: تحصيل تلامذة التعليم العام في لبنان: تقييم المناهج التعليمية الجديدة في لبنان. الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت.
- وزارة التربية والتعليم العالي. (٢٠٠٠). التوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥. المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت.
- وزارة التربية والتعليم العالي، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية - لجنة الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان. (٢٠٠٧). الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان - وثيقة الرؤية. (studies.gov.lb)
- اليونسكو والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. (٢٠٠٢). المكون السابع: تقييم برامج تدريب المعلمين. تقييم المناهج التعليمية الجديدة في لبنان. الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت.

References

- Akar, H. (2016). Case study on teacher leadership and teacher professional learning in schools. *Educational Sciences: Theory & Practice*, 16(4), 1163–1186.
- Akar, B. (2016). *The Role of Leadership in Educational Reform: A Case Study of Lebanon*. Lebanese University Press. Beirut, Lebanon.
- Akkary, R. K. (2014). Facing the Challenges of Educational Reform in the Arab World. *Journal of Educational Change*, 15(2), 179–202. doi:10.1007/s10833-014-9265-9.
- Al Maalouf, Nada Jabbour & Al Baradhi, Razan. (2024). The Impact of the Economic Crisis on the Educational Sector in Lebanon in Terms of Student Enrolment, Quality of Education, and Teachers' Motivation. *Migration Letters*, 21(4), 1561–1570. www.migrationletters.com
- Bass, B. M., & Avolio, B. J. (1994). *Improving organizational effectiveness through transformational leadership*. Sage Publications.
- Belfield, C. R., Nores, M., Barnett, S., & Schweinhart, L. (2006). The High/Scope Perry Preschool Program: Cost–benefit analysis using data from the age–40 follow-up. *Journal of Human Resources*, 41(1), 162–190.
- Biggs, J. (2003). *Teaching for quality learning at university*. Open University Press.
- Black, M. M., Walker, S. P., Fernald, L. C., Andersen, C. T., DiGirolamo, A. M., Lu, C., ... & Grantham–McGregor, S. (2017). Early childhood development coming of age: science through the life course. *The Lancet*, 389(10064), 77–90.
- Boyatzis, R. E., Rochford, K., & Cavanagh, K. V. (2017). Emotional intelligence competencies in engineer's effectiveness and engagement. *Career Development International*, 22(1), 70–86.
- Camerino, O., Castañer, M., & Anguera, M. T. (2012). A Mixed Method Approach to Analyze Teaching Practices in Physical Education: A Case Study of the Teaching Personal and Social Responsibility Model. *Frontiers in Psychology*. <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2019.01439>.
- Campbell, F. A., Ramey, C. T., Pungello, E., Sparling, J., & Miller–Johnson, S. (2002). Early childhood education: Young adult outcomes from the Abecedarian Project. *Applied Developmental Science*, 6(1), 42–57.
- Care, E., Talreja, V., Ravindranath, S., & Sahin, A. G. (2020). *Development of student and teacher measures of Happiness Curriculum factors*. Brookings Institution. <https://www.brookings.edu/research/development-of-student-and-teacher-measures-of-happiness-curriculum-factors/>

- Chimbelu, C. (2011). The impact of educational reforms on teaching and learning in Zambia. *International Journal of Educational Development*, 31(5), 479–485.
- Chimombo, J. P. G. (2005). Issues in basic education in developing countries: An exploration of policy options for improved delivery. *Journal of International Cooperation in Education*, 8(1), 129–152.
- Comité technique pour la formation continue. (2001). *Projet pour la mise en place d'un dispositif permanent de formation continue des enseignants*. CRDP, Lebanon.
- Darling–Hammond, L., & DuFour, R. (2019). *Professional learning communities at work: Best practices for enhancing student achievement*. Solution Tree Press.
- Darling–Hammond, L., LaPointe, M., Meyerson, D., Orr, M. T., & Cohen, C. (2007). *Preparing school leaders for a changing world: Lessons from exemplary leadership development programs*. Stanford University, Stanford Educational Leadership Institute.
- Darling–Hammond, L., Hyler, M. E., & Gardner, M. (2007). *Effective Teacher Professional Development*. Stanford Center for Opportunity Policy in Education, Stanford, CA.
- Day, C., Gu, Q., & Sammons, P. (2016). *The Impact of Leadership on Student Outcomes: How Successful School Leaders use Transformational Leadership to Improve Student Outcomes*. Routledge, London.
- Dryden–Peterson, S. (2016). Refugee Education in Countries of First Asylum: Breaking Open the Black Box of Pre–Resettlement Experiences. *Theory and Research in Education*, 14(2), 131–148.
- Duflo, E. (2012). Women empowerment and economic development. *Journal of Economic Literature*, 50(4), 1051–1079.
- Duncan, G. J., Dowsett, C. J., Claessens, A., Magnuson, K., Huston, A. C., Klebanov, P., ... & Japel, C. (2007). School readiness and later achievement. *Developmental Psychology*, 43(6), 1428–1446.
- Education Quality Standards. (2024). *National standards for educational quality assessment*.
- El–Ghali, H. A., Akkary, R. K., & Saad, M. (2019). The Role of School Leadership in Fostering Educational Change in Lebanon: A case Study. *Educational Management Administration & Leadership*, 47(5), 718–742. doi:10.1177/1741143217743765
- El–Khoury, Z. (2020). *Educational Inequalities in Lebanon: The Effect of Socio–Economic and Geographical Disparities on School Readiness*. Lebanese American University, Department of Education .

- Fullan, M. (2007). *The new meaning of educational change (4th ed.)*. Teachers College Press.
- Fullan, M. (2014). *The principal: Three keys to maximizing impact*. Jossey-Bass.
- Fullan, M., & Quinn, J. (2015). *Coherence: The right drivers in action for schools, districts, and systems*. Corwin.
- Fullan, M. (2014). *The New Meaning of Educational Change (4th ed.)*. Teachers College Press, New York, NY.
- Goleman, D. (1995). *Emotional intelligence: Why it can matter more than IQ*. Bantam Books.
- Hallinger, P., & Heck, R. H. (2003). *Understanding the Principal's Contribution to School Improvement*. In M. Wallace And L. Poulson (Eds.), *Learning to Read Critically in Educational Leadership and Management*. Sage, London.
- Hallinger, P., & Heck, R. H. (2010). Collaborative Leadership Effects on School Improvement: Integrating Unidirectional-and Reciprocal-Effects Models. *Elementary School Journal*, 111(2), 226-252. doi:10.1086/656299
- Hallinger, P., & Heck, R. H. (2010). Collaborative leadership and school improvement: Understanding the impact on school capacity and student learning. *School Leadership & Management*, 30(2), 95-110.
- Hammoud, M. (2021). The Impact of Leadership Styles on Teacher Performance in Lebanese Schools. *International Journal of Leadership in Education*, 24(3), 345-362.
- Hammoud, M. , Shuayb, M. & Al Samhoury, O. (2021). *The Challenges and Prospects for Returning to School: Reflections from Parents, Teachers, and Principals in Lebanon*. CLS. lebanesestudies.com
- Henningesen, M.A. & Zebian, S. (2003). *High-level Thinking, Reasoning, and Communication in Lebanese Elementary Mathematics Classrooms: A Preliminary Technical Report on the 2002-2003 Classroom Observations of the MARAL project*.
- Hargreaves, A., & Fullan, M. (2012). *Professional capital: Transforming teaching in every school*. Teachers College Press.
- Hattie, J. (2009). *Visible learning: A synthesis of over 800 meta-analyses relating to achievement*. Routledge.

- Heckman, J. J., & Karapakula, G. (2019). *The Perry preschoolers at late midlife: A study in design-specific inference*. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 25888.
- Henderson, A. T., & Mapp, K. L. (2002). *A new wave of evidence: The impact of school, family, and community connections on student achievement*. Southwest Educational Development Laboratory.
- Hodge, S. (2010). *Student-centered learning in higher education and adult education*. Springer.
- Karami, R., & Hamadeh, N. (2021). The Response of Lebanese Schools to COVID-19 Pandemic: Challenges and Innovations. *Journal of Educational Sciences*, 10(1), 45–62.
- Karami-Akkary, R., Rizk, N., & Saad, M. (2019). Evaluating Teacher Professional Learning in The Arab Region: The Experience of The TAMAM Project. *Teaching and Teacher Education*, 85, 137–147.
- Kenny, N., McCoy, S., & Mihut, G. (2020). Special education reforms in Ireland: changing systems, changing schools. *International Journal of Inclusive Education*, 1–20. <https://doi.org/10.1080/13603116.2020.1821447>
- Kraft, M. A. (2014). Teacher professional development and student achievement: Evidence from a randomized evaluation. *Journal of Educational Psychology*, 106(1), 1–18.
- Kwek, D., Ho, J., & Wong, H. M. (2023). *Singapore's educational reforms toward holistic outcomes: Unintended consequences of policy changes*. Brookings Institution.
- Leithwood, K., Harris, A., & Hopkins, D. (2020). *Leading School Turnaround: How Successful Leaders Use Evidence to Improve Student Outcomes*. Corwin Press, Thousand Oaks, CA.
- Leithwood, K., Louis, K. S., Anderson, S., & Wahlstrom, K. (2004). *How leadership influences student learning*. The Wallace Foundation.
- Miao, C., Humphrey, R. H., & Qian, S. (2018). A cross-cultural meta-analysis of how leader emotional intelligence influences subordinate task performance and organizational citizenship behavior. *Journal of World Business*, 53(4), 463–474.
- MEHE. (2021). *mehe.gov.lb*. Retrieved from Lebanon five-year General Education Plan 2021–2025: https://www.mehe.gov.lb/ar/SiteAssets/Lists/News/AllItems/5YP%20MEHE-GE%20__amend1_%20Feb%202022.pdf

- Mejeh, M., Hagenauer, G., & Gläser-Zikuda, M. (2023). Mixed Methods Research on Learning and Instruction—Meeting the Challenges of Multiple Perspectives and Levels Within a Complex Field. *Forum Qualitative Sozialforschung Forum: Qualitative Social Research*, 24(1). <https://doi.org/10.17169/fqs-24.1.3989>
- O'Neill, J. (2014). Voice and the ethics of children's agency in educational research. *Journal of Educational Studies*, 49(2), 219–232.
- Pekaar, K. A., van der Linden, D., Bakker, A. B., & Born, M. P. (2020). Dynamic self-and other-focused emotional intelligence: A theoretical framework and research agenda. *Journal of Research in Personality*, 86, 103958.
- Popkewitz, T. S. (2000). *Educational knowledge: Changing relationships between the state, civil society, and the educational community*. SUNY Press.
- Ramey, C. T., & Ramey, S. L. (2004). Early learning and school readiness: Can early intervention make a difference? *Merrill-Palmer Quarterly*, 50(4), 471–491.
- Sammons, P., & Davis, S. (2017). Mixed Methods Approaches and their Application in Educational Research. In D. Wyse, N. Selwyn, E. Smith, & L. E. Suter (Eds.), *The BERA/Sage Handbook of Educational Research* (Vol. 1). London: Sage.
- Schein, E. H. (2010). *Organizational culture and leadership* (4th ed.). Jossey-Bass.
- Schildkamp, K., Poortman, C., & Doodley, D. (2019). The Role of Data-Driven Decision-Making in School Improvement: A Systematic Review of The Literature. *Educational Administration Quarterly*, 55(2), 221–249.
- Shuayb, M. (2014). *Partnerships in Education: How Can NGOs Support Schools in Lebanon?* Centre for Lebanese Studies.
- Shuayb, M. (2021). The Impact of the Lebanese Crisis on the Education Sector: Challenges and Opportunities. *Journal of Education in Emergencies*, 7(1), 43–60.
- Shuayb, M., & Al-Salman, S. (2020). *The Impact of the Lebanese Economic Crisis on Education*. Centre for Lebanese Studies.
- Shuayb, M. (2016). The Role of School Leadership in Implementing Educational Reforms in Lebanon: Challenges and Opportunities. *Journal of Educational Administration*, 54(4), 419–434.
- Shuayb, M., and Brun, C. (2020) Education in Emergencies. Five points for shifting the power. Blog jointly published by the Centre for Lebanese Studies and the Centre for Development and Emergency Practice. <https://lebanesestudies.com/education-in-emergencies-at-20-five-criticalpoints-for-shifting-the-power/>;
<http://cendep.blogspot.com/2020/12/education-in-emergenciesfive-critical.html>.

- Sisodia, M. (2020). *Delhi's Happiness Curriculum: The New 'Science' of Self-Discipline?* Brookings Institution. Retrieved from [Brookings](#)
- Spillane, J. P., Halverson, R., & Diamond, J. B. (2004). Towards a theory of leadership practice: A distributed perspective. *Journal of Curriculum Studies*, 36(1), 3–34.
- Stiggins, R. J. (2002). Assessment crisis: The absence of assessment for learning. *Phi Delta Kappan*, 83(10), 758–765.
- Smith, J. (2015). Effective leadership strategies in education. *Educational Leadership Journal*, 45(2), 112–125.
- Swap, Susan. (2013). *Developing Home–School Partnership, from Concepts to Practice*. Teacher's College, Colombia.
- Tan, C., & Ng, P. T. (2021). *Reforming education in Singapore: Tensions and paradoxes. In Educational Reform and International Baccalaureate in the Asia–Pacific* (pp. 181–197). Palgrave Macmillan, Cham.
- Toma, S., & Vervenne, T. (2022). Educational Inequality in Lebanon: Challenges Facing Rural Schools. *Lebanese Educational Research Association Journal*, 8(1), 23–40.
- UNESCO. (2016). *Education 2030: Incheon Declaration and Framework for Action for the implementation of Sustainable Development Goal 4*. UNESCO.
- UNESCO. (2019). *Global education monitoring report*. UNESCO.
- UNICEF. (2019). *A World Ready to Learn: Prioritizing quality early childhood education*. UNICEF.
- UNICEF. (2021). *The state of the world's children*. UNICEF.
- UNICEF Lebanon. (2022). *Lebanon Education Brief: Challenges and Responses*. <https://www.unicef.org>.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2021). *Beirut Explosion: Rehabilitation of Affected Schools*. UNESCO Report.
- Walsh, T. (2023). *Redeveloping the primary school curriculum in Ireland*. <https://www.brookings.edu/articles/redeveloping-the-primary-school-curriculum-in-ireland/>
- Wang, G., Oh, I. S., Courtright, S. H., & Colbert, A. E. (2016). Transformational leadership and performance across criteria and levels: A meta-analytic review of 25 years of research. *Group & Organization Management*, 41(2), 223–270.
- World Bank (2019). *Lebanon: Education Public Expenditure Review*. World Bank, Washington, DC.

World Bank. (2020). *World development report 2020: Trading for development in the age of global value chains*. World Bank.

دراسة تحليلية حول مدى الاستفادة من المعلمين في لبنان : الملخص التنفيذي . (2024, June). World Bank Group, Washington, D.C.
(Arabic). <http://documents.worldbank.org/curated/en/099062424112036569/P1758141b402750a31b9b512bc00429638>.